

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
القياس الصحيح هو لليزان	٢٨	ذكر عذاب القبر	٢٨	يعرض لأرباب الألفاظ التقصير بها من	٢٨
القياس ثلاثة قياس علة وقياس لالة		قوله تعد ومن يشاء بالله فكانا خسر السعد	٢٨	عومها الخ	٢٨
وقياس شبه	٢٩	قوله تعد يا أيها الناس ضرب مثل	٢٩	الشارع يخرج من الميسر	٢٩
قياس العلة وامثلية من القرآن	٢٩	فاسمعوا له ان الذين تدعون من	٢٩	كل ما بين الحق فهو بينة	٢٩
قياس اللالة وامثلية من القرآن	٢٩	دون الله ان يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له	٢٩	أصحاب الرأي والقياس حملوا معاني النص	٢٩
المراد بالصليب التراب	٣٠	قوله تعد مثل الذين كفروا كمثل الذي يبيع	٣٠	فوق أهلها الشارع وأصحاب الألفاظ واللفظ	٣٠
قياس الشبه	٣٠	بما لا يسمع الادعاء ونداء	٣٠	قصر واعيانها عن مرادها	٣٠
الامثال في القرآن	٣١	مثل نفقة المخلص للرقي	٣١	بحث في نفي وجه المرأة المحرقة بغير النقا	٣١
ذكر المثاليين المائي والناري	٣١	ان عرض الصدقات المدة وغيرها تبطلها	٣١	كون الخلع فداء وليس بطلاق	٣١
مثل الحيوة الدنيا	٣١	مثل ما ينفق في غير طاعة الله	٣١	الحقائق لا تتغير بتغير الالفاظ	٣١
مثل الفريقين كالاعى الاصم	٣١	ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء	٣١	الواجب فيما علق عليه الشارع الاحكام من	٣١
مثل الذين اتخذوا من دونه اولياء	٣١	ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح و	٣١	الالفاظ والعاني ان لا يتجاوز الالفاظ	٣١
مثل اعمال الكفار كسراب او ظلمات	٣١	امرأة لوط	٣١	يقصر بها ويعطى اللفظ حقه والمعنى حقه	٣١
انهم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا	٣١	الثلاثان اللذان للؤمنين	٣١	اذا تأملت قوله تعد انه لقرآن كريم في كتاب	٣١
بيان قوله تعد ضرب لكم مثلا من انفسكم	٣١	بيان الرؤيا وتعبيرها	٣١	مكون لا يمس الا المظهر من وجدت الآية	٣١
بيان قوله تعد ضرب الله مثلا عبدا مملوكا	٣١	كليات التعبير	٣١	من المظهر لالة على نبوة النبي صلى الله عليه وآله	٣١
مشار ضرب الله لنفسه ولم يعبدن	٣١	أصول التعبير اخذت من القرآن	٣١	القرآن جاء من عند الله الخ	٣١
الوصف بالعدل وصف بغاية الكمال	٣١	ملك الرؤيا	٣١	قوله تعد لنبي وما كان الله ليعذبهم وانت	٣١
تشبيه من اعرض عن كلامه	٣١	حروف التعليل التي بها يثبت القياس	٣١	فيهم يفهم من ان وجود سر السجدة واليمان	٣١
قوله تعد مثل الذين حماء التوراة	٣١	ترتيب الجراء على الشرط يفيد العلية	٣١	به ومحجته ووجود ما جاء به اذا كان في	٣١
قوله تعد واتل عليهم نبأ الذي آتيناه اياتنا	٣١	حديث معاذ بن جبل في الاجتهاد	٣١	قوم او كان في شخص فزع العذاب عنهم	٣١
ذكر خبائث الكلب	٣١	اجتهاد الصحابة رضي الله عنهم	٣١	بطريق الاولى	٣١
قوله تعد يجب احدكم ان يأكل لحم اخيه	٣١	استعمال القياس	٣١	فصول نافعة واصول جامعة في تقرير القياس	٣١
ميتا فكرهتوم	٣١	الاحكام مثل الوقائع بنظائرها وشبهها	٣١	والاجتهاد به	٣١
قوله تعد مثل الذين كفروا بربهم اعمالهم كراد	٣١	بامثال	٣١	اجماع المسلمين ان الرد الى الله هو الرد الى كتاب	٣١
قوله تعد الم تركيف ضرب	٣١	الالفاظ لم تقصد لنفسها وانما هي مقصودة	٣١	والرد الى الرسول هو الرد اليه في حياته وإلى	٣١
طيبة	٣١	للمعاني	٣١	سننه بعد فاته	٣١
مثل الكلمة الخبيثة	٣١	العلم بمراد المتكلم يعرف تارة من غيره	٣١	الامثال التي ضربها رسول الله صلى الله عليه وآله	٣١
ذكر التثنية والفاء	٣١	لفظه وتارة من عموم علة ..	٣١	الاحاديث	٣١

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
الأنفس تنافس بالنظر والأهواء والأهواء	٨٣	بين فساد القياس تناقض أهله فيه	٨٣	الفرقة الثالثة قوم نفوا الحكمة والتعليل	٨٣
الأمثال والتشبهات التي تنكر	٨٨	اضطرارهم تأصيلها وتفصيلها	٨٨	والأسباب اقربا بالقياس كالأشياء	٨٣
بيان كل ما أسكت عنه فهو عفو	٩٠	التخالف للطلاق لا يلزم الطلاق لأحد	٩٠	ومن تأمل كلام السلف رأى ينكر قول	٩٠
البحر لنا قطن نرد ما لنا رعتنا فيه إلى باقى	٩٠	جمعة بين ما فرق الله وفرقه بين ما جمع الله	٩٠	الطائفتين المخففتين عن الوسط للمعز	٩٠
ولا قياس لا تقليد إمام ولا مناه ولا كفو	٩٠	أشراط العربية في النكاح أفند	٩٠	والجهمية	٩٠
ولا الهام ولا حديث قلب الخ	٩٠	من تزجر على أن يحجر بها	٩٠	الصواب وراعى عليه الفرق الثلاث و	٩٠
ذكر الأحاديث التي تركوها بالقياس	٩٠	بحث في النكاح الرب ابنته باللغة بمن	٩٠	هو أن النصوص محكمة بالحكام الحوادث	٩٠
النكاح صلح على محض القياس	٩١	أشد الناس كراهة له	٩١	كل فرقة من هذه الفرق الثلاث سدا	٩١
أقوال الصحابة في نفى القياس	٩١	أذا شرطت الزوجة أن لا يخرجها الزوج من	٩١	على أنفسهم طريقا من طرق الحق	٩١
العلم ثلاثة كتاب فاطق وسنة ماضية	٩١	بها	٩١	أخطأ نفاة القياس من أربعة أوجه	٩١
ولا امرئ	٩٢	كلام على عدم لزوم شرط التأخر والواقف بها	٩٢	أقسام الاستصحاب مراتبها	٩٢
دَم الثابعين للقياس	٩٢	كان خيرا أفضل منه	٩٢	الأصل بقاء الأمر على ما كان عليه	٩٢
كلام جعفر بن محمد عن أبي حنيفة في القياس	٩٢	الوصية تخرج في غير قرينة	٩٢	استصحاب الوصف للثبت للحكم حتى	٩٢
وذمه وبيان فساد	٩٣	الوقف عقد قرينة يناقضه شرطان	٩٣	ثبت خلاف وهو حجة	٩٣
تعارض الأقيسة ومعارضة بعضها	٩٣	بحث متعلق بالشروط	٩٣	الأصل في الفروج التحريم	٩٣
بعضاً	٩٣	رد قول الحنفية والشافعية والمالكية أنه	٩٣	تجاذب أصليين متعارضين	٩٣
تكون القياس سببا للتفرق المنه عن	٩٣	لا قصاص في اللطمة والضربة	٩٣	أذا شك هل طلق واحدة أو ثلاثا	٩٣
لوم جماعة من الصحابة على عثمان في مسائل	٩٣	معنى لفظ القصاص	٩٣	الفرق بين إرادة التحريم المطلق وطلق	٩٣
ثم صار الاختلاف في زمن على بالسيف	٩٣	جواز قرض الحيوان ورد مثله	٩٣	التحريم	٩٣
فالاختلاف مناف لما بعث الله به رسوله	٩٣	حكم داود وسليمان عليهما السلام في الرث	٩٣	استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع و	٩٣
أعمل حديث عمر بن شبيب عن أبيه	٩٣	الذي نفشت فيه غم القوم	٩٣	هل هو حجة على قولين	٩٣
عن جده	٩٣	هذا غيض من فيض وقطر من بحر من	٩٣	ما يدل على حجته	٩٣
تفسير جوامع الكلم	٩٣	تناقض القياسين	٩٣	الخطأ الرابع في اعتقادهم	٩٣
الأسماء التي لها حدود في كلام الله ورسوله	٩٣	كلام المتوسطين بين الفريقين	٩٣	الآثار العفو والشرط الصحيح	٩٣
ثلاثة أنواع	٩٣	كيفية تقسيمها لا يتأخر وبيان كيفية	٩٣	ما	٩٣
كل مسكوخر ثابت بالنص	٩٣	دخول أفراد كل نوع ما لا يتأخر تحت قضية	٩٣	ذكره	٩٣
سارق بالنص	٩٣	كلية وهو مفيد جدا	٩٣	دعوى النسخ	٩٣
ستغنت بالنصوص عن القيل	٩٣	الفرقة الثانية قابلت هذه الفرق وصالح	٩٣	أخطأ أصحاب	٩٣
	٩٣	من حريد عة برعة	٩٣	النصوص مغنية عن	٩٣

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٩	حكم على رضى الله عنه في قضية الزبية	١٢٩	من اصول احمد ان الكناية مع القرينة كالقيد	١٢٩	دلالة النصوص فوعان حقيقية واضحا
١٣٠	قضية اخرى نظير قضية الزبية	١٣٠	البحث في بيع المعدوم	١٣٠	جواز المغالاة في الصداق
١٣١	قضية عمر في الاغرة والبصاير في البئس	١٣١	المستثنى بالشرط اقوى من المستثنى بالقرينة	١٣١	مباحث تتعلق بالفرائض
١٣٢	حكم على ثلثة وثلاثة وفسوا على امرأة	١٣٢	كما انه اوسع من المستثنى بالشرع	١٣٢	ميراث ولد الام
١٣٣	الحاق الولد بمن صارت له القرعة	١٣٣	الواجب بالنذر اوسع من الواجب بالشرع	١٣٣	ميراث اب الأم
١٣٤	حديث القافة	١٣٤	بيع المقاني والمباخر والباذخان	١٣٤	ميراث البنات
١٣٥	العدل يقتضى ان من تسبب الى اضرار	١٣٥	البحث في ضمان الحرائق والبساتين	١٣٥	ميراث بنت الابن
١٣٦	مال شخص او تغريمه انه يضمن ما غرمه	١٣٦	الكلام على جارة الظن	١٣٦	ميراث الجن مع الاخوة
١٣٧	كما تضمن ما ائلفه	١٣٧	الكلام في حل العاقلة الدية	١٣٧	بدل على قول الصديق ومن معه من
١٣٨	اتفق المسلمون على ان النسب للاب	١٣٨	حديث المصراة	١٣٨	الصحة القران ويوضح الوجهة
١٣٩	تبعية الولد بخير ابويه في الدين	١٣٩	الخارج بالضممان	١٣٩	ليس الشريعة شئ على خلاف القياس
١٤٠	تبعية الطفل لاساويه في الاسلام وان كان	١٤٠	الصلوة فذ اخلاف الصف	١٤٠	الاجابة للازمة
١٤١	معه ابواه	١٤١	القول في ركوب الرهن وحلبه	١٤١	التمالة وهي عقد جائز ليس بالانهر
١٤٢	الحكم بسلامة الطفل من الشركين اذا	١٤٢	حديث الواقع على جارية امرأته	١٤٢	المضاربة
١٤٣	علم من هذا كله ان	١٤٣	ضمان المتلفات بالجنس بحسب المكان	١٤٣	البحث في الحوالة
١٤٤	ليس في الشريعة شئ يخالف القياس	١٤٤	من مثل بعدة عتق عليه	١٤٤	البحث في القرض
١٤٥	الاعتراضات على هذا	١٤٥	الكلام في الكراهة على الوطى	١٤٥	البحث في ازالة النجاسة
١٤٦	الاجابة عنها	١٤٦	جملد من اتى جارية امرأته مائة اذاحتها	١٤٦	ظاهرة الخمر بالاستحالة على وفق القياس
١٤٧	الفرق بين البول في الجباب الفضل	١٤٧	له ورجه ان لم يخالها	١٤٧	الوضوء من كحول الابل
١٤٨	الفرق بين بول الصبي وبول الصبية	١٤٨	كون التعزير لا يتقد بقدر معلوم بل هو	١٤٨	الفطر بالحجامة
١٤٩	البحث في قصر الرباعية ووز الثلثية والثنائية	١٤٩	بحسب الجريمة في جنسها وصفتها	١٤٩	ما يظن انه على خلاف القياس باب التيمم
١٥٠	ايجاب الصوم على الحائض ووز الصلوة من	١٥٠	حديث لا تضرب فوق عشرة الا في حد	١٥٠	كون التيمم في الضوئين في غاية الموافقة
١٥١	ثم احاسن الشريعة	١٥١	الفرق بين الحد في لسان الفقهاء و	١٥١	القياس
١٥٢	تحريم النظر الى الامه والحرة	١٥٢	لسان الشارع	١٥٢	البحث في بيع السلم
١٥٣	قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع	١٥٣	الحكمة في الضى في الحجر الفاسد	١٥٣	البحث في الكفاية
١٥٤	المختلس من حكمه الشرعية	١٥٤	من اكل في صومه ناسيا	١٥٤	ذكر الاجارة
١٥٥	قطع اليد في ربع دينار وجعل يتيها خمسمائة	١٥٥	تزويج امرأة المفقود	١٥٥	آلحاد العقود باى لفظ عرف بالمتعارف
١٥٦	دينار من اعظم المصالح	١٥٦	مسئلة التراجع وسقوط المتراجعين في	١٥٦	مقصودها
١٥٧	حكمة تخصيص القطع بهذا	١٥٧	البائر وتسمى مسئلة الزبية	١٥٧	الشارع لم يجد لالفاظ العقود حدا
١٥٨	القدر	١٥٨		١٥٨	لا يختص النكاح بلفظ

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
أحكام حد الزانية على من كان في غيرة	١٤٦	أباحة استمتاع الرجل من أمته بالوطي	١٨١	سبب جعل شهادة غيبة بشهادتين	١٩٣
بالزنا دون الكفر في غاية المناسبة	١٤٦	دون المرأة من كمال الشريعة	١٨١	سبب تخصيص أبي بركة بأجزاء التضيعة	١٩٣
الاعتناء في القتل بشاهدتين دون الزنا	١٤٦	الفرق بين الطلقات من حكمة الشريعة	١٨١	بالعناق	١٩٣
في غاية الحكمة	١٤٦	الفرق بين الحوم كالأبل وغيره في نقض الوطئ	١٨١	حكمه التفريق بين صلو الليل والنهار في	١٩٣
جحد قاذف الحرم والعبد	١٤٦	على وفق الحكمة	١٨١	المجهول كالأسرار	١٩٣
البحث في تفريق عدة الموت وعدة الطلاق	١٤٦	الفرق بين الكلب والأسن وغيره في قطع	١٨١	تورث ابن العم وإن بعدت درجة وثا	١٩٣
وعدة الحرة والأمة	١٤٦	الصالح على وفق الحكمة	١٨١	الحالة التي هي شقيقة الأمر من كمال الشريعة	١٩٣
أجناس العدة خمسة	١٤٦	الفرق بين ربح الدبر وربح الحشوق في	١٨١	حكمه تشريع الشفعة مع أن أخذ مال الغير	١٩٣
البحث في تليل عكر الطلاق	١٤٦	نقض الوضوء من محاسن الشريعة	١٨١	في طيب نفسه حرام	١٩٣
اختلاف الناس في عدة المختلعة	١٤٦	بهاج الزكوة في خمس من الأرباح إسقاطها	١٨١	أن باع الشريك ولم يؤمن شريكه فهو حق	١٩٣
حكمه تحريم المرأة على الزوج بعد الطلاق	١٤٦	في ألف من الخيل من محاسن الشريعة	١٨١	بالمبيع	١٩٥
لثلاث	١٤٦	زكوة الذهب والفضة والنفقة ربع العشر	١٨١	أثبتت الشفعة بأجراد	١٩٦
حكمه إيجاب غسل الموضع القوم يخرج	١٤٦	وزكوة الزرع والثمار نصف العشر والعشر	١٨١	رء من ينفع الشفعة على من يثبتها	١٩٨
منها الرميح الخ	١٤٦	وفي المعدن الخمس من مصلح الشريعة	١٨١	القول الوسط الجامع بين الأدلة التي	١٩٩
اعتبار رتبة المحارب قبل القدرة عليه	١٤٦	حكمه قطع يد السارق القوي بأشربها الجناية	١٨١	لا يحتل سواه	١٩٩
ولا غيره	١٤٦	دون فروج الزاني	١٨١	حكمه تحريم صوم يوم الفطر	٢٠٠
الميزان العادل قبول شهادة العبد فيما	١٤٦	العقوبات المالية	١٨١	حكمه تحريم نكاح بنت الأخ والأخت و	٢٠٠
تقبل فتهاودة الكفر	١٤٦	من تمام حكمته أن لم يأخذ الجناة بغيره	١٨١	أباحة نكاح بنت أخي الأب وبنت أخت	٢٠٠
إيجاب الشارع الصدقة في السائمة و	١٤٦	ليس مقصود التشايع مجرد الأمن	١٨١	حكمه حل العاقلة جناية الخطأ في النفوس	٢٠٠
إسقاطها عن العوامل	١٤٦	من المعاودة الخ	١٨١	دون الأموال	٢٠٠
ليس حل المرأة التي تلبس بغيره زكوة	١٤٦	حكمه جعل حد الرقيق نصفاً من حد الحر	١٨١	حكمه تحريم وطئ الحائض وأباحة وطئ	٢٠٠
اعتبار الإحصاء في أحد من محاسن الشريعة	١٤٦	إسقاط الحد باللعان في الزوجة دون	١٨١	الاستحاضة	٢٠٠
حكمه نقض الوضوء بس الذكر ومن سائر	١٤٦	الأجنبية من محاسن الشريعة	١٨١	حكمه تحريم بيع مد حنطة بمد وحفنة و	٢٠٠
أه أعضاء	١٤٦	جواز الفطر القصر للسافر المترددون	١٨١	جواز بيعه بقبض شعير	٢٠٠
إيجاب الحد في القطر الواحد من الحرم و	١٤٦	المقيم المجهود في غاية المشقة من كمال	١٨١	الربا نوعان جلي وخفي	٢٠٠
الأرطال الكثيرة من البول من كمال الشريعة	١٤٦	حكمه الشارع	١٨١	تحريم الفضل من باب سد لذاتهم	٢٠١
قصر المنكوحات على أربع وعده قصرها إلى أربعين	١٤٦	حكمه إيجاب الوفاء بالنذر دون الكفارة	١٨١	حكمه تحريم ربا الأجناس كالأربعة المطعونة	٢٠٢
من تمام نعمته	١٤٦	وجواز ترك الخلف بالكفارة	١٨١	أول من ضرب الداهم في الإسلام	٢٠٣
أباحة الكرم وإباحة الأربع للرجل والمرأة من تمام	١٤٦	تحريم	١٨١		

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٢٢	فصل في الصلوات	٢٢٢٢	الحاكم قد يرزق ولا بد أن ليس بمعصوم	٢٢٢٢	حكمة من أصل المرأة على ما فوق ثلث
٢٢٢٣	ليس أحد بعد رسول رسول الله صلى الله عليه	٢٢٢٣	ولا يجوز قبح ما يقوله	٢٢٢٣	والحكمة عليها إذا مات زوجها أربعة أشهر
٢٢٢٤	الأول قد خفي عليه بعض أمره	٢٢٢٤	قال علي ما أكرم ولا استهان بالرجال	٢٢٢٤	وعشر أشهر إن اجتمع
٢٢٢٥	معنى حديث لا تزال طائفة من أمتي على الحق	٢٢٢٥	قال بن مسعود لا يقدح أحد كود يده	٢٢٢٥	حكمة التسوية بين الرجل والمرأة في
٢٢٢٦	ذكر ما خفي على الصحابة من المسائل و	٢٢٢٦	رجال أن آمن لمن وإن كفر فإنه لا	٢٢٢٦	العبادات الهدية والحجود وجعلها على
٢٢٢٧	الزائد للقلوب بينهما	٢٢٢٧	السوق في الشر	٢٢٢٧	النصف منه في الدية والشهادة والميراث
٢٢٢٨	رد من قال استل باب الاجتهاد	٢٢٢٨	قال عبد الله بن العمة لا فرق بين جملة و	٢٢٢٨	حكمة تخصيص بعض الأئمة والأئمة
٢٢٢٩	تجريد رأس المائة	٢٢٢٩	استل بقله	٢٢٢٩	الشرعية جمعت بين المقتضيات
٢٢٣٠	قياس الحديث	٢٢٣٠	الجمعة على المقلدين	٢٢٣٠	جمع الشريعة بين الطهارة والفان في الطهارة
٢٢٣١	تحريم الافتاء بما يخالف النصوص	٢٢٣١	حل العلم	٢٢٣١	في غاية الحكمة
٢٢٣٢	حق الشافعي عن التقليد	٢٢٣٢	حد التقليد والاتباع	٢٢٣٢	جمع الشريعة بين المصلحة والبيحة غير الكمال
٢٢٣٣	كان ابن خزيمة اماماً مستقلاً	٢٢٣٣	تقرير معقول وخطاب مقلد	٢٢٣٣	في التحريم وبين مئة الصبي في المحرم
٢٢٣٤	طبقات اهل الحديث خمسة	٢٢٣٤	تفسير حديث طوبى للغرباء وهم الذين	٢٢٣٤	جمع الشريعة بين الماء والذرا في التطهير
٢٢٣٥	مسئلة رخص اليد بن عند الركوع	٢٢٣٥	يجوز السنة	٢٢٣٥	الرجوع الى شرح باقي كتاب عمر
٢٢٣٦	رواه ثلاثة عشر رجلاً	٢٢٣٦	حق الأئمة الأربعة عن تقليد هم	٢٢٣٦	شرح قول عمر يا أباك والغضب والقلق والفجر
٢٢٣٧	آيات الدلالة وبجوابها الرسول صلى الله عليه	٢٢٣٧	الفرق بين التقليد والاتباع	٢٢٣٧	شرح قول عمر من خلعت لبيته في الحق ولو
٢٢٣٨	أمثلة من النصوص والحكمة بالمشكاة	٢٢٣٨	المناظرة بين مقلد وبين صاحب	٢٢٣٨	على نفسه كفاة الله ما بينه وبين الناس
٢٢٣٩	رد الجهمية النصوص والحكمة في الصفات	٢٢٣٩	حجة منقاد للحق حيث كان	٢٢٣٩	من تزين باليس فيه شأنه الله
٢٢٤٠	رد الجهمية النصوص والحكمة في الاستواء	٢٢٤٠	أيراد المقلد الدلائل على إثبات التقليد	٢٢٤٠	شرح قول عمر فان الله لا يقبل من العباد
٢٢٤١	ذكر هنا عملاً وسيأتي مفصلاً	٢٢٤١	جواب صاحب الحجة بأحدى ثمانين	٢٢٤١	أما كان خالصاً
٢٢٤٢	رد القدرة النصوص والحكمة في قدر	٢٢٤٢	وجهاً وهي مفيدة جداً	٢٢٤٢	شرح قول عمر فما ظنك بثواب عند الله
٢٢٤٣	الله على خلقه	٢٢٤٣	حدثت بدعة التقليد في القرن الرابع	٢٢٤٣	في عاجل ذرقة وخراش رحمة
٢٢٤٤	رد الجهمية النصوص والحكمة في الثبات	٢٢٤٤	تفسير اهل الذكر	٢٢٤٤	ذكر تحريم الافتاء في دين الله بغير علم
٢٢٤٥	العبد قادرٌ اختاراً المشيئة	٢٢٤٥	خلاف عمر لا يكره في مسائل	٢٢٤٥	ذكر الاجماع على ذلك
٢٢٤٦	رد الخواص والمعدن عن الحكمة	٢٢٤٦	تفسير اولى الامر	٢٢٤٦	إذا سئل عما لا يعلم يقول لا اعلم
٢٢٤٧	في ثبوت الله	٢٢٤٧	ضعف حديث اصحابي كالنجوم	٢٢٤٧	تفصيل القول في التقليد نقياً
٢٢٤٨	من الزائفة	٢٢٤٨	تكذيب احمد من ادعى الاجماع	٢٢٤٨	الى ما يحرم القول فيه والى ما يجب
٢٢٤٩	الناخبين النصوص والحكمة	٢٢٤٩	أصول الاحكام خمسمائة	٢٢٤٩	الى ما يسوغ من غير ايجاب
٢٢٥٠	رد السنة الصحيحة والوثيقة	٢٢٥٠	خوارجة آلاف	٢٢٥٠	الفرق بين التقليد والاتباع

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٨١	من تكلم فيها جاهلاً أو ناسياً	٢٨٥	تحت الزيادة على القرآن	٢٨٥	رد النصوص الدالة على ثبوت الأفعال
٢٨١	رد السنة المحكمة في اشتراط الباطل منقطع	٢٨٥	الأحاديث الزائدة على القرآن	٢٨٥	الاختصاص بالرب سبحانه وقيامها به
٢٨٢	المبهم مدع معلومة	٢٨٦	حديث الشاهد واليمين	٢٨٦	رد النصوص الدالة على ان الرب انما
٢٨٢	رد السنة المحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وسلم	٢٨٦	الكلام في الزيادة المغيرة	٢٨٦	يفعل ما يفعله الحكمة وغاية عمومية ووجوب
٢٨٢	بين ابوي	٢٨٦	الجواب بآيتين حسنتين وجهاً وهي	٢٨٦	لام التعليل في شرحه اكثر من ان يعد
٢٨٢	رد السنة الصحيحة المحكمة في جلد الزانيين	٢٨٦	جد	٢٨٦	رد النصوص الدالة على ثبوت الاسباب
٢٨٢	الكتابيين	٢٨٦	كان السلف اذا سمعوا الحديث وجل	٢٨٦	شرحاً وقد مر
٢٨٢	رد السنة المحكمة في وجوب الوفاء بالشرط	٢٨٦	تصدق في القرآن	٢٨٦	طرق الناس الاسباب ثلاث
٢٨٢	رد السنة الصحيحة في دفع الارض بالثلاث	٢٨٦	البيان من النبي صلى الله عليه وسلم عشرة اقسام	٢٨٦	رد الجهمية النصوص الدالة على ان الله
٢٨٢	والربيع	٢٨٦	رد الحكم الصريح من التسوية بين الاولاد	٢٨٦	تكلم ويتكلم ويحكم ويحكم وقال ويقول
٢٨٢	رد السنة الصحيحة المحكمة في ان المدينة	٢٨٦	في العطية	٢٨٦	اخبر ويخبر الخ
٢٨٣	حرم	٢٨٥	رد الحكم الصريح في مسئلة المصراة	٢٨٦	رد الجهمية محكم قوله لا اله الا الله الخلاق والامر
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة في تقدير رضاب	٢٨٥	رد السنة الصحيحة الصريحة في العرايا	٢٨٦	وقوله ولكن حق القول مني وقوله وكلم الله
٢٨٣	البعشرات بخمسة اوسق	٢٨٥	رد الحديث الصحيح الحكم في القسامة	٢٨٦	موسى تكليماً
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة في جواز النكاح	٢٨٥	رد السنة الثابتة المحكمة في النهي عن بيع	٢٨٦	رد الجهمية النصوص المحكمة الدالة على حلو
٢٨٣	ما قل من المهر ولو خافاً من حدين	٢٨٥	الربط بالقر	٢٨٦	الله على خلقه وكونه فروع عبادة ذكرهم ههنا
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة فيمن اسلم و	٢٨٥	رد الحكم الصريح من السنة بالاقراع	٢٨٦	صفه لا في ثمانية عشر نوعاً
٢٨٣	تحت اخنان اذ يخير في امساك من شاء	٢٨٥	بين الاعبد السنة الموصى بعقدهم	٢٨٦	رد الرافضة النصوص الصحيحة في من الضيق
٢٨٣	رد السنة الصحيحة المحكمة ان رسول الله	٢٨٥	رد السنة الصريحة في تحريم الرجوع	٢٨٦	والثناء عليهم ورضاه الله عليهم ومغفر لهم
٢٨٣	صلحهم لم يكن يفرق بين من اسلم وبين	٢٨٥	في الهبة	٢٨٦	رد الحكم الصريح من وجوب الطمانينة و
٢٨٣	امرأة اذ لم تسلم مع بل متى اسلم الآخر	٢٨٥	رد السنة المحكمة في القضاء بالقافة	٢٨٦	توقف اجزاء الصلوة وصحتها عليها
٢٨٣	فالنكاح حلاله ما لم يتزوج	٢٨٥	رد السنة المحكمة الثابتة في جعل الامة فرقة	٢٨٦	رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول
٢٨٥	رد السنة الصحيحة بان فكاة الجنتين ذكاة	٢٨٥	ذكر النظائر التي خالفوا فيها الحق	٢٨٦	في الصلوة
٢٨٦	رد السنة الصحيحة في اشعار الهك	٢٨٥	رد السنة الصريحة في ان من ادرك ركعة	٢٨٦	رد النصوص المحكمة في تعيين قراءة فاتحة
٢٨٦	رد السنة الصحيحة في عدم اثم من فقأ عين	٢٨٥	من الصبر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك	٢٨٦	الكتاب فرضاً
٢٨٦	من اطعم بغير اذن	٢٨٥	الصبر	٢٨٦	رد الحكم الصريح من توقف الخروج من
٢٨٦	رد السنة الصحيحة في وضع الجواهر	٢٨٥	رد السنة الثابتة في اللقطة الى من في	٢٨٦	الصلوة الى التسليم
٢٨٦	رد السنة الصحيحة في وجوب الاعادة على	٢٨٥	ادها	٢٨٦	رد الحكم الصريح في اشتراط النية
٢٨٨	من صل خلف الصف وحده	٢٨٥	نية في صحة صلوة	٢٨٦	الوضوء

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٩٨	رد السنة الصحيحة في جواز الاذان للجوفيل	٢٩٨	رد السنة الصحيحة في الوقتين احدهما	٢٩٨	رد السنة الصحيحة في جواز الاذان للجوفيل
٢٩٩	دخول وقتها	٢٩٩	مفصلة	٢٩٩	دخول وقتها
٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الصلوة على القبر	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في ان لا يجوز للتغفل	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الصلوة على القبر
٢٩٩	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجلوس على فراش الحرير	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجلوس على فراش الحرير	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في النهي عن الجلوس على فراش الحرير
٢٩٩	رد السنة الصحيحة في خوص الثمار في الزكاة	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في خوص الثمار في الزكاة	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في خوص الثمار في الزكاة
٢٩٩	والعرايا اذا ابدل صلاحها	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في صفة صلاة الكسوف	٢٩٩	والعرايا اذا ابدل صلاحها
٢٩٩	رد السنة الصحيحة في صفة صلاة الكسوف	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في صفة صلاة الكسوف	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في صفة صلاة الكسوف
٢٩٩	وتكرار الركوع في كل ركعة	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف	٢٩٩	وتكرار الركوع في كل ركعة
٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الغلاة	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف
٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الغلاة	٢٩٩	الذي لم يطعم بالنظر	٢٩٩	رد السنة الصحيحة في الاكتفاء في قول الغلاة
٢٩٩	الذي لم يطعم بالنظر	٢٩٩	السنة كاشفا من كان	٢٩٩	الذي لم يطعم بالنظر
٢٩٩	السنة كاشفا من كان	٢٩٩	تحفة الى هريقة ثلاثة اعوام وبعض الامم	٢٩٩	السنة كاشفا من كان
٢٩٩	تحفة الى هريقة ثلاثة اعوام وبعض الامم	٢٩٩	تبليغ	٢٩٩	تحفة الى هريقة ثلاثة اعوام وبعض الامم

فهرس الجلد الثاني لاعلام الموقعين عزرب العلمين

٢	ثلاث ضفائر	٢	ثلاث ضفائر	٢	ثلاث ضفائر
٣	ترك السنة الصحيحة في وضع اليمنى على اليسرى	٣	ترك السنة الصحيحة في وضع اليمنى على اليسرى	٣	ترك السنة الصحيحة في وضع اليمنى على اليسرى
٤	تفسير على رضى قوله تعالى فصل لربك العفو	٤	تفسير على رضى قوله تعالى فصل لربك العفو	٤	تفسير على رضى قوله تعالى فصل لربك العفو
٥	رد السنة الصحيحة في تجهيل الجهر	٥	رد السنة الصحيحة في تجهيل الجهر	٥	رد السنة الصحيحة في تجهيل الجهر
٦	رد السنة الثابتة في امتداد وقت المغرب	٦	رد السنة الثابتة في امتداد وقت المغرب	٦	رد السنة الثابتة في امتداد وقت المغرب
٧	رد السنة الثابتة في وقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثله	٧	رد السنة الثابتة في وقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثله	٧	رد السنة الثابتة في وقت العصر اذا صار ظل كل شئ مثله
٨	رد السنة الصحيحة في المنع من تجليل الخمر	٨	رد السنة الصحيحة في المنع من تجليل الخمر	٨	رد السنة الصحيحة في المنع من تجليل الخمر
٩	رد السنة الصحيحة في تسبيل المعصلي اذا ناب شئ في صلوة	٩	رد السنة الصحيحة في تسبيل المعصلي اذا ناب شئ في صلوة	٩	رد السنة الصحيحة في تسبيل المعصلي اذا ناب شئ في صلوة
١٠	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات المفصل والسجدة الاخيرة من سجدة الجهر	١٠	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات المفصل والسجدة الاخيرة من سجدة الجهر	١٠	رد السنة الثابتة في اثبات سجرات المفصل والسجدة الاخيرة من سجدة الجهر
١١	من سمع من ابن الهيثم قبل احتراق مكتبه	١١	من سمع من ابن الهيثم قبل احتراق مكتبه	١١	من سمع من ابن الهيثم قبل احتراق مكتبه
١٢	ثلاث ضفائر	١٢	ثلاث ضفائر	١٢	ثلاث ضفائر
١٣	ترك السنة الصحيحة في جواز ركوب المركب للدابة المروية وشربه لبنها بنفقتها عليها	١٣	ترك السنة الصحيحة في جواز ركوب المركب للدابة المروية وشربه لبنها بنفقتها عليها	١٣	ترك السنة الصحيحة في جواز ركوب المركب للدابة المروية وشربه لبنها بنفقتها عليها
١٤	اجرى العرف مجرى النطق في اكثر من مائة موضع	١٤	اجرى العرف مجرى النطق في اكثر من مائة موضع	١٤	اجرى العرف مجرى النطق في اكثر من مائة موضع
١٥	من ذبح شاة غيره يموت	١٥	من ذبح شاة غيره يموت	١٥	من ذبح شاة غيره يموت
١٦	الشرط العرفي كاللفظ	١٦	الشرط العرفي كاللفظ	١٦	الشرط العرفي كاللفظ
١٧	مسئلة الظفر بغير اختيار من على الحق	١٧	مسئلة الظفر بغير اختيار من على الحق	١٧	مسئلة الظفر بغير اختيار من على الحق
١٨	حديث لا تشق من خاتك	١٨	حديث لا تشق من خاتك	١٨	حديث لا تشق من خاتك
١٩	رد السنة الثابتة في صحة ضمان يالميت الذي لم يخلف وفاء	١٩	رد السنة الثابتة في صحة ضمان يالميت الذي لم يخلف وفاء	١٩	رد السنة الثابتة في صحة ضمان يالميت الذي لم يخلف وفاء
٢٠	ترك السنة الصحيحة في جهر التقديم والتأخير بين الصلواتين لا يابا لاضار	٢٠	ترك السنة الصحيحة في جهر التقديم والتأخير بين الصلواتين لا يابا لاضار	٢٠	ترك السنة الصحيحة في جهر التقديم والتأخير بين الصلواتين لا يابا لاضار
٢١	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس متصلة وسبعة متصلة	٢١	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس متصلة وسبعة متصلة	٢١	رد السنة الصحيحة في الوتر بخمس متصلة وسبعة متصلة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	فصل في تغيير الفتوى باختلافها		قوت بلدهم كأنما كان	١٨	بحث الحلالة التي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
	بحسب تغيير الزمنية والامكانة		أجزاء الفطر بما خرج طعام وصنوع من	٢٨	فأعلاها
	والأحوال والنيات والعوائد هذا		أهل بلاد اذ المقصود اغناؤهم في هذا اليوم	٣١	تكملة للحلل لم يخرج في صلاة من الملل قط
١٥	فصل عظيم النفع جدا		عن المسئلة		أو اعرض على البصير مسئلة كون الثلاث
	المثال الاول ترك افكار المنكر الذي يتلو		المثال الخامس في اجزاء مرد صاع في المصرا		واحدة ومسئلة الحلالة تبين له التفات
	ما هو انكر منه		من قوت البلاء ثم اكان او غيره من البر		ثم لا يغيب به الفتوى لتغير العرف وموجها
	اتكلم المنكر اربع درجات		او الارز او الزبيب او التين	٣٢	الايمان والاقرار والندور
	لا ينهى اهل الفجر عن منكر اذا انتهوا		حكم ما نص عليه الشارع من الاعيان التي		من تكلم بلا قصد فلا حكم للفظه لعدم
	عنه تغير عواطفه ما هو انكر منه		يقوم غيرها مقامها كنصبه على الاجار في	٣٣	نيتها
	المثال الثاني في قطع الايدي في الغزو		الاستجار ومن المعلوم ان الحرق وغيرها		تفسير الطلاق في الاغلاق بالغضب
	في ارض العد وخشية ان يترتب عليه		اولي منها	١٩	الغضب غول العقل يغتال كما يغتال الخمر
	ما هو بغض الى الله	١٧	المثال السادس في جواز طواف الحائض		بحث اليمين بالطلاق والعناق والاقفاء
	سقوط الحد من فعل بعد موجه ما		بالبيت في زمان يتعذر اقامة الركبة لهما		بالزام الحالف بها اذا حدث بطلان وجب
	بغيره من الحسنات		ويلحق الضرر الفساد في اقامتها وحدها		حدث بعد نقراض الصحابة
	القول بان الحد ولا تقام على من تاب		جواز قراءة القرآن للحائض	٢١	اقفاء على ربه وغيره في انه لا يلزم من ذلك
	قبل القدرة عليه	١٤	القول بان الطهارة غير شرط في الطهارة		شيء
	اعتبار القرآن والاخذ بشي اهد		بالبيت	٢٣	المستهمز والهازل يقع حلالا قها
	الأحوال في التهم		المثال السابع في ان الطلاق الثلث كانت احدا		عذر الله للمكروه بالكفر ولم يعد الهازل
	الأحكام الظاهرة تابعة للدلالة الظاهرة		نرم من النبي صلى الله عليه وسلم والصدوق وثلاث سنين		حققة التقييد بالنية
	من البيئات والاقاريه وشراييد الأحوال		من خلافة عمر رضي الله عنه فلما طلقوا على ما شرعه		الحلف بالطلاق له صيغتان
	المثال الثالث في سقوط الحد عن السارق		الله وركبوا الاحقوة الزمهم ذلك عقوبة		بحث في قول الحرام يلزم مني لا افعل كذا
	حاص المجاعة		لهم وكانوا احقها بها		المذاهب الخمسة عشر في قوله انت
	أضعاف الغرم على من درى عنه الحد		اقفاء ان الثلاث واحدة جرى في كل قرن	٣٨	على حرام
	والقود	١٨	الى يومنا هذا	٢٦	الصحيح مذهب اخرواها وهو انه
	اذا كان بالسارق ضرر ثم تدعى الى		النسخة لا يثبت بالاحتمال ولا ترك الحد		ان اوقع التحريم كان ظهرا ولو نوى به
	ما يسد به رمقه وجب على صاحب المال		الصحيح المعصوم بخالفه راويه له	٢٤	الطلاق وان حلف به كان يمينا مكفرة
	بذل ذلك له عجائبا لاجتماع النفس مع		والذي ندين الله به ان لا نترك الحديث		الفاظ البيعة النبوية
	القدرة عليه		الصحيح بخلاف احد كائن من كان لا رايه		ايان البيعة الحجاجية
	المثال الرابع في صدقة الفطر بصاع من		ولا غيره	٢٨	الاقرار بالكتابة مع النية ليس بأقرار

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٣	النية روح العمل ولبه وقيامه وهو ما به لها يصح بيعها ويفسد بفسادها	٣٩	شرط التعزيب والترهيب مضاف لشرع الله ورسوله	٣١	من لم يعرف شيئاً لم يصح ان ينويه
٥٤	لوجامع اجنبية يظهرها وجهه لم يات بذلك وبأثم بعكس ذلك لحيته	٤٠	لا بد	٣٢	الاختلاف في الحنث بالطلاق
٥٥	لا فرق في التحيل على المحرم بين الفعل المحرم بنفسه وبين الفعل الموضوع لغيره اذا جعله فريضة	٤١	اذا شرط الواقف القراءة على القبر كانت القراءة في المسجد اولى واحب الى الله	٣٣	الاختلاف فيما لو حلف بأيمان المسلمين او بالايان الاثرمة
٥٦	لا يتغير الحكم بتغيير الهيئة وتبديل الاسم	٤٢	واقف للميت	٣٤	قد يصير الصريح كناية يقتضي النية وقه
٥٧	اذا كان في المحرم اكله منفعة خيرا لا كان كان الثمن مقابله لم يدخل في هذا	٤٣	شرط الواقفين اربعة اقسام	٣٥	تظهر الكناية صريحاً تستغنى عن النية
٥٨	حديث ياتي على الناس زمان يستحلون الخمر باسم يسمونها آية والسحت بالهوى والقتل بالرهبة والزنا بالنكاح والربا بالبيع	٤٤	حديث من تزوج امرأة بصدق ينوي ان لا يزوج غيرها فهو زان ومن ادان ديناً بنوى ان لا يقضيه فهو سارق	٣٦	حكم الحلف بالايان المبتدعة التي احدثها الجهالة
٥٩	الطنبوس والعود والبربط من المعازف	٤٥	لا بد في النكاح من تسمية الموكل لانه معقود عليه	٣٧	الاكراهات الخارجة عن المهر اثم فيها كفاية عين بالنص والقياس
٦٠	تسمية المغن بالهاد والمطرب القول من الحيل	٤٦	الا عتراضات بالآيات والا حديث على مسئلة القصص في العقوق	٣٨	وجوب كفارة واحدة ولو تعدد المحلوف
٦١	التقسيم الناصر لجامع في باب القصص في العقود	٤٧	أجواب عنها والقول العادل فيه	٣٩	الصدق المؤخر لا يطالب به الا بهي اذ فرقة رسالة الميث بن سعد الى مالك بن انس المشتملة على مسائل
٦٢	المكروه ياتي باللفظ المقتضي الحكم لم يثبت عليه حكم لكونه غير قاصد له	٤٨	الالفاظ بالنسبة الى مقاصد المتكلمين	٤٠	مسئلة من سعى في العلانية بمهر اكثر مما قرر في السر للسمعة
٦٣	طلاق المأزول يقع وكذلك النكاح صحيح بالنص	٤٩	ثلاثة اقسام	٤١	كتاب ابطال التحليل لشيخ الاسلام ابن تيمية
٦٤	دليل الفراش يجوز دليل الشبه	٥٠	احدها ان تظهر مطابقة القصد للفظ	٤٢	اذا اتفق في السر على ان ثمن البيع الف ظاهر في العلانية ان ثمنه الفان
٦٥	التعل بالقرائن في الاحكام	٥١	الثاني ما يظهر ان المتكلم يريد معناها	٤٣	اذا اتفق في عقد البيع على ان يتبايعا شيئاً بثمن ذكره على انه بيع تلجئة لا حقيقة
٦٦	من حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم لم يسلم من خلاف التنزيل والسنة	٥٢	الثالث ما هو ظاهر في معناه ويحتل عد ارادة المتكلم له	٤٤	اذا اظهر انكاحاً تلجئة لا حقيقة له فيه اختلاف
٦٧	اتفق الناس على انه لا يجوز للمحاكم ان يحكم بخلاف علمه ان شهد عندك بذلك العدول	٥٣	الواجب حمل كلام الله ورسوله وحمل كلام المكلف على ظاهره الذي هو ظاهر	٤٥	حكم حلف الرجل على شيء في الظاهر قصه ونيته خلاف ما حلف عليه هو غير مطلق
٦٨		٥٤	انما النزاع في الحيل على الظاهر بعد ظهور مراد المتكلم بخلاف ما اظهره	٤٦	اذا اشترى او استأجر مكرها لم يصح
٦٩		٥٥	تظاهرت ادلة الشرع على ان القصد في العقوق معتبرة	٤٧	اهل الظاهر اعذر من المقلدين الظاهر افضل من القياس والتقليد
٧٠		٥٦		٤٨	انما ينفذ من شرط الواقفين ما كان الله مأمراً ولا يكاف معصيته

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
فصل في سد الذرائع	٧٢	لا يعرف بطلان الحيل على	١٠٢
ذكر قسمين وتسعين مثالا من الشارح		التفصيل	١٠٣
في منع الذرائع للفضيحة الى الفاسد	٧٣	ابطال حيلة الوقف على نفسه	١٠٤
فصل في ان يجوز الحيل بناقض سد		ابطال حيلة الوقف على غيره	١٠٥
الذرائع من افضة ظاهرة	٧٤	يثق به ثم يقف ذلك المالك عليه بحسب	
اجتماع العصبية على ابطال الحيل	٧٥	اقتراحه	١٠٦
فصل وما يدل على بطلان الحيل		ابطال الحيل على ايجار الوقف ما يستتبه	١٠٧
ان الله تعالى انما اوجب الواجبات الخ	٧٦	مثلا وقد شرط الواقف ان لا يجوز اكثر	
اكثر هذه الحيل لا تقهر على اصول الائمة		من سنتين	١٠٨
بل تناقضها اعظم مناقضة	٨١	ومن الحيل الباطلة ما لو حلف ان لا	
ذكر الدلائل من ارباب الحيل		يفعل شيئا فامر غيب ان يفعل ذلك	١٠٩
على تقريرها واشتقاقها من		ومن الحيل الباطلة ما لو حلف لا يفعل	
الكتاب والسنة واقوال		هذا الرغيف فاكل الرغيف وترك لقمة	١١٠
الصحابة وائمة الاسلام	٨٢	الحيلة الباطلة في اسقاط حضنة الام	
الجواب عن المبطلين للحيل في		الحيلة الباطلة في جعل امرأة محرومة	
رح استدلال ارباب الحيل في		الميراث	١١١
فصول هذه الفصول مفيدة		الحيلة الباطلة في بيع الدينار الرومي	١١٢
جدا	٨٨	بنصف الدينار الجيد	١١٣
الجواب عن الاستدلال بقوله تعالى اخذ		الحيلة الباطلة في اسقاط حق الشفعة	١١٤
بيدك ضغفا فاضرب به ولا تحنث	٩٠	الحيلة الباطلة في ابطال حق الشريك	١١٥
الجواب عن الاستدلال بجعل يوثق		الحيلة الباطلة في تصحيح المزارعة لمن	
صواعه في رجل اخذ يوثق بذلك الى اخذ		يعتقد فسادها	١١٦
وكيد اخذ	٩١	الحيلة الباطلة في منع الابن الاب الرجوع	
الجواب عن الاستدلال بحديث بع		فيما وهبه اياه	١١٧
الجمعة بالدرهم	٩٢	الحيلة الباطلة في تخصيص بعض الورثة	
الجواب عن الاستدلال بجواز المعارض	٩٩	بالوصية	١١٨
ليس كل ما يسمى حيلة حراما لقوله تعالى		الحيلة الباطلة في محاباة الوارث في مرضه	
لا يستطيعون حيلة	١٠٣	الحيلة الباطلة في اسقاط بعض الدية	
القلب السليم ليس هو لجاهل بالبشر		الحيلة الباطلة في اسقاط حرد السارق	
		الرجوع الى المقصود وهو	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٣٨	الحيلة الباطلة في إسقاط طهر الزنا	١٣٨	الحيلة الباطلة التي تعنى حيل الطلاق	١٣٨	الحيلة الباطلة في إسقاط طهر الزنا
١٣٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يأكل	١٣٩	ولها أصول	١٣٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يأكل
١٤٠	من هذا النوع في طهره ويحرمه يأكله	١٤٠	الحيلة الباطلة في جواز مسئلة العينة	١٤٠	من هذا النوع في طهره ويحرمه يأكله
١٤١	الحيلة الباطلة فيما لو حلف أنه لا يأكل	١٤١	الحيلة الباطلة في رد المبيع بغير عيب	١٤١	الحيلة الباطلة فيما لو حلف أنه لا يأكل
١٤٢	هذا النوع فمن يبيعه ثم يأكله	١٤٢	الحيلة الباطلة في وطى الجارية من غير	١٤٢	هذا النوع فمن يبيعه ثم يأكله
١٤٣	الحيلة الباطلة في نكاح الأمة وهوقاد	١٤٣	استبراء	١٤٣	الحيلة الباطلة في نكاح الأمة وهوقاد
١٤٤	على نكاح الحرة	١٤٤	من العجب يجوز قراءة القرآن بالقرآن	١٤٤	الحيلة الباطلة في نكاح الأمة وهوقاد
١٤٥	الحيلة الباطلة في تجويز تعلية الكافر	١٤٥	ومن رواية الحديث بالمعنى	١٤٥	الحيلة الباطلة في تجويز تعلية الكافر
١٤٦	بناءه على بناء السلام	١٤٦	من العجب التشديد في المباءة حتى ينجس	١٤٦	بناءه على بناء السلام
١٤٧	الحيلة الباطلة في البراءة عن الغصب	١٤٧	القنطرة للقنطرة بقطرة بول وقطرة	١٤٧	الحيلة الباطلة في البراءة عن الغصب
١٤٨	بغير علام مالك المال	١٤٨	ومر تجويز الصلوة في ثوب بعد وضوء	١٤٨	بغير علام مالك المال
١٤٩	الحيل الباطلة التي يفتى بها من حلف	١٤٩	بالنجاسة فإن كانت مغلفة فيقدر	١٤٩	الحيل الباطلة التي يفتى بها من حلف
١٥٠	لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعله	١٥٠	مراحة الكف	١٥٠	لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعله
١٥١	الحيل الباطلة التي تبطل الظهار و	١٥١	احتجيج ارباب الحيل بقوله ومن يتق	١٥١	الحيل الباطلة التي تبطل الظهار و
١٥٢	الأيلاء والطلاق	١٥٢	الله يجعل له مخرجاً والحيل مخار من	١٥٢	الأيلاء والطلاق
١٥٣	الحيلة الباطلة في اخذ الدين عن	١٥٣	المضايق والجواب عنه	١٥٣	الحيلة الباطلة في اخذ الدين عن
١٥٤	الغريم المفلس بأعطاء الزكوة	١٥٤	اتقاء اهل البدع اهل السنة في البيعة	١٥٤	الغريم المفلس بأعطاء الزكوة
١٥٥	الحيلة الباطلة في بيع الثمرة قبل بد	١٥٥	بانواع الحيل	١٥٥	الحيلة الباطلة في بيع الثمرة قبل بد
١٥٦	صلاحها	١٥٦	البحث النفيس في تفسير الحيل	١٥٦	صلاحها
١٥٧	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيعه	١٥٧	امثلة الحيل الجائرة	١٥٧	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيعه
١٥٨	هذه الجارية ثم اراد ان يبيعها منه	١٥٨	إذا استاجر منه داراً مدة سنتين	١٥٨	هذه الجارية ثم اراد ان يبيعها منه
١٥٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيع هذه	١٥٩	باجرة معلومة تخاف ان يغدبها المكر	١٥٩	الحيلة الباطلة فيما لو حلف لا يبيع هذه
١٦٠	السلعة بمائة دينار فلم يجد من يشتريها	١٦٠	في المدة فالحيلة الخ	١٦٠	السلعة بمائة دينار فلم يجد من يشتريها
١٦١	بذل لك الخ	١٦١	إذا خاف رب الدار غيبة المستاجر	١٦١	بذل لك الخ
١٦٢	الحيلة الباطلة في ان يطأ أمته وإذا	١٦٢	ويحتاج الى دار فلا يسلمها اهل اليه	١٦٢	الحيلة الباطلة في ان يطأ أمته وإذا
١٦٣	جلبت منه لم تصرا وولد الخ	١٦٣	فالحيلة الخ	١٦٣	جلبت منه لم تصرا وولد الخ
١٦٤	الحيلة الباطلة في رد امرأته بعد ان	١٦٤	آذن رب الدار للمستاجر ان يكون في	١٦٤	الحيلة الباطلة في رد امرأته بعد ان
١٦٥	بانت منه هي لا تشهر بذلك	١٦٥	الدار وما يحتاج اليه وخاف ان لا يجتنب	١٦٥	بانت منه هي لا تشهر بذلك
١٦٦	الحيلة الباطلة في وطى المكاتبه بعقل الكتابة	١٦٦	له فالحيلة الخ	١٦٦	الحيلة الباطلة في وطى المكاتبه بعقل الكتابة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
	عليه ما لبيع ثم مضى الى البيت ليأتمه	١٣٩	أذا كان له عليه الف درهم فلا راد له	١٣٩	مخبرين من اخذ به فانت طالق ثلاثا
١٥٣	بالثمن فاقربهم ما في يده لولد فلا		على بعضها قلها ثمان صبر فالحيلة الخ		والمرأة لا تعلم من اخذ فالحيلة الخ
	يصل البائع الى اخذ الثمن فالحيلة الخ		أو أوكله في شراء جارية بالثمن فاشترها		إذا ادعت المرأة النفقة والكسوة لمدة
	أذا تعطل المكار على سقوط نفقة القريب		الوكيل وقال اذنت لي في شراءها بالثمن		ما طيبة الخ
	بالمطلة الخ فالحيلة الخ	١٤٠	وقد هلت فالحيلة الخ	١٣٤	لا يعتمد على اصل يكون به العرف العادة
	أذا استنبط في ملكه عين ماء ملكه		أذا اودعه ودعيته واشهد عليها قتلته		بحث سقوط نفقة الزوجة بمضوان
	لم يملك بيعه لمن يسوقه الى ارضه لوجه		من غير تفریطه لم يضمن فان ادعى عليه		أذا اشترى ربويا مثله فتعيب عنده
	بدل ما فضل لهما ثم خيرا فالحيلة الخ	١٤١	قبض الوديعه الخ فالحيلة في سقوط الضمان		ثم وجد به حيا فانه لا يمكنه رده فالحيلة
١٤٢	على جواز المعاوضة الخ		أذا ارهن عنده رهنا ولم يثق بما مائته		أذا أبرأ الغريم من دينه في مرض موته
	أذا باع عبدا من رجل وله عرض ان لا		وخاف ان يدعى هلاكه ويدى هب به		ودعيته يخرج من الثالث وهو غير وارث
	يكون الا عند اوعده بالثمن فالحيلة الخ		فالحيلة الخ		لخاف المبرأ ان تقول الورثة لم يخلف
	أذا كان للوكيل عند كيله شهادة تتعلق		أختلف الناس في العارية هل يجب		مألا سوى الدين ويطالب بثلاثيه
	بما هو وكيل فيه لم تقبل فان اراد قبولها		الضمان اذا لم يقرط للمستعير على اربعة	١٣٨	فالحيلة الخ
	فليعزل الخ		اقوال الخ فالحيلة في سقوط الضمان الخ		أذا اراد ان يثق عبدا وخاف ان يحجه
	أذا تضاؤل لس احدى خفيه قبل غسل		أختلف الناس في تأجيل القرض العارية		الورثة المال ويرثوا ثلثيه فالحيلة الخ
	رجله الاخرى ثم غسل رجله الاخرى		اذا اجلها الخ فالحيلة في لزوم التأجيل الخ		أذا كان لاحد الورثة دين على المورث
	وادخلها جازله المسر على امر القولين		أذا رهنه رهنا بدين وقال ان وفست		واحب ان يوفيه اياه ولا يئنه لرفا
	في قول لا يجوز فالحيلة الخ		الدين الى كذا او كذا الا قاله من اليك با عليه		اقرله به ابطنا اقراره به وان اعطاه
	أذا استخلف على شئ واحب ان يخلف		صحة ذلك الخ فالحيلة الخ		عوضه كان تدعى في الظاهر فلما في
	ولا يحنث فالحيلة الخ		أذا كان عليه دين مؤجل فادعى به		الورثة ترده فالحيلة الخ
	أذا حرك لسانه بالقراءة كان قارئا		صاحبه فاقربه فالصحيح انه لا يواخذ		أذا زوج عبدا من ابنته صح فان خا
	ان لم يسمع نفسه	١٤٢	به قبل اجله الخ فالحيلة الخ		من انفسه النكاح بموتة حيث تملكه
	كان بعض السلف يطبق شفقتهم ويحرك		أذا كان عليه دين فاعسر به فادعى عليه		او بعضه فالحيلة الخ
١٤٥	لسانه بلا اله الا الله ذكر	١٤٣	به فان انكره كان كاذبا الخ فالحيلة الخ		أذا كان مولاة سفيرا ان زوجة طلق
	أذا ألعن امرأته وانفق من ولدها ثم		أذا تداعيا عينا في يد احدهما فهي		وان شره اعتق وان اهلكه فتر فالحيلة
	قتل الولد لزومه القصاص فالحيلة الخ		لصاحب اليد فان اقام الاخرينة حكم		أذا اطلب عبدا منه ان يزوجه جارية
	وفي جواز هذه الحيلة نظر		له ببينته فان اقام كل واحد منهما		فخلف بالطلاق لا يزوجه اياها فالحيلة
	أذا كان له عليه حق قد أبرأه منه لا يئنه		بيته الخ فالحيلة الخ		تصحيح الشركة بالعروض والفلوس
	ثم عاد فادعاه الخ فالحيلة الخ		أذا اشترى المالك من رجل ارأوا شهد	١٣٩	بالحيلة

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٤	عندما وهو استثنائي بمأزلة الرهن الخ	١٥٨	بأربعة عشر ضرباً من الخيل	١٥٨	إذا خاف المضارب ان يسافر بغير المال
١٤٥	قد تدعو الحاجة الى ان يكون الاجارة	١٥٩	يظهر تعليق الوكالة بالشرط وقال الشارح	١٥٩	منه المال فقال قد رجت الفالم يكن
١٤٦	خير معين الخ فالحيلة الخ	١٥٩	لا يصح فاذا دعت الحاجة الى ذلك فالحيلة	١٥٩	الاسترجاع لانه قد صار شركاً الخ فالحيلة
١٤٧	يجوز بيع المقاني والباعة بجان وضوها بعد	١٥٩	أذا رجع الى الامام وادعى عليه انه زنا فحق	١٥٩	أذا وقف وقفاً وجعل النظر فيه لنفسه
١٤٨	ان يبذل وصلاً له فان لم يكن لا يقول فالحيلة	١٥٩	ان انكر ان تقوم عليه البينة فيحل فالحيلة	١٥٩	مدة حيوته ثم من بعد الغاية صرح عنه
١٤٩	تجوز قسمة الدين المشترك بغير اثبات الخ	١٥٩	في ابطال شهادتهم الخ	١٥٩	لجمهور فان احتاج الواقف الى ذلك في
١٥٠	من منعها فالحيلة الخ	١٥٩	فاذا احلف لغادر ان لا يخبر به احداً فارأ	١٥٩	موضعه لا يحكم فيه الا بقول من يبطل
١٥١	يجوز بيع المغيبات في الارض من البطل	١٥٩	الخلص من هذه اليمين وان لا يخفيه	١٥٩	هل الوقف فالحيلة الخ
١٥٢	والثوم والجحر وغيرها الخ فان بليت	١٥٩	فالحيلة الخ	١٥٩	أذا وقف على نفسه ثم على غيره صرح في
١٥٣	من لا يقول به فالحيلة الخ	١٥٩	الحيلة المروية عن ابي حنيفة مرجحاه	١٥٩	احدى الروايتين الخ
١٥٤	يجوز البيع بما ينقطع به السعر من غير ثقل	١٥٩	في امرأة قال لها زوجها انت طالق ان	١٥٩	لو باع غيره داراً واستثنى منفعة للبيع
١٥٥	المن وقت العقد الخ فان بليت من لا	١٥٩	سألتني الخلع ان لما خلعك وقالت المرأة	١٥٩	مدق معلومة جاز فان خاف ان يرضه
١٥٦	يقول به فالحيلة الخ	١٥٩	كل مملوك لي حر ان لم اسألت الخلع اليوم	١٥٩	الى حاكم يرى بطلان هذا الشرط فالحيلة
١٥٧	أذا كان له عليه دين وله وقف من صلة	١٥٩	كتاب الخيل لحن وحده الله	١٥٩	المطلقة البائنة لا نفقة لها ولا سكنة
١٥٨	الخ فالحيلة الخ	١٥٩	الحيلة للمروية عن ابي حنيفة وحده الله	١٥٩	بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ فان خاف
١٥٩	أذا كان له عليه دين فقال ان مت قبلي	١٥٩	اقاه اخوان قد تزوجا باختين فزقت كل	١٥٩	المطلق ان ترفع الى حاكم يرى وجوب
١٦٠	فامت في حل وان مت قبلك فامت في حل	١٥٩	امراة منها الى زوج اختها فدخل بها ولم	١٥٩	النفقة والسكنى فالحيلة الخ
١٦١	صرح ويرى في المصوتين فان لم يكن لا يقول	١٥٩	يعلم ثم علم الحال لما اصبحا فسألاه للخرج	١٥٩	أذا اشترى سلعة من رجل غريب فحق
١٦٢	به فالحيلة الخ	١٥٩	فقال الخ	١٥٩	ان تظهر معيبة ولا يعرفه فالحيلة الخ
١٦٣	لو خلط المضارب او الشريك وقال رجت	١٥٩	أذا تزوجت المرأة وخافت ان يسافر عنها	١٥٩	أذا دفع اليه مالا يشترى به متاعاً من
١٦٤	الفأثم اراد الرجوع لم يقبل منه الخ فالحيلة	١٥٩	الزوج ويدعها الخ فالحيلة الخ	١٥٩	بلد غير بلده فاشتراه واراد تسليم اليه
١٦٥	أذا استغرقت الديون ماله لم يصح تبرعه	١٥٩	يظهر ضمان ماله لم يجب عند الاكثرين وعند	١٥٩	واقامته في تلك البلدة فان اودعه غير
١٦٦	بما يضر ارباب الديون فان لم يكن في بلد	١٥٩	الشافعي رحمه الله لا يجوز والحيلة الخ	١٥٩	ضمن الخ فالحيلة الخ
١٦٧	حاكم يحكم ببطلان هذا التبرع فالحيلة	١٥٩	أذا سبق لسانه بما يؤخذ به في الظاهر	١٥٩	أذا اراد الدعي ان يسلم وعند خمر فحق
١٦٨	لمن تبرع غريمه الخ	١٥٩	لم يرد معناه الخ فالحيلة في الخلاص الخ	١٥٩	ان اسلم يجب عليه اراقته فالحيلة الخ
١٦٩	أذا كان له دين ولا بينة له به بخلاف الخ	١٥٩	أذا باع جارية معيبة وخاف من ردها	١٥٩	أذا اشترى داراً قد قعت الحرد وصارت
١٧٠	اوله بينة ويخاف ان يطله فالحيلة الخ	١٥٩	عليه بالعيب فليتبين لمن عيبها الخ	١٥٩	الطرق فلا شفعة فيها فان خاف المشتري
١٧١	أذا خاف العنت ولم يجد طول حرة وكه في	١٥٩	أخلف الفقهاء في الضمان هل هو نعمة	١٥٩	ان يرضه الجار الى حاكم يرى الشفعة
١٧٢	اولاده فالحيلة في عتقهم الخ	١٥٩	لحل الحق وقيام للضمين مقام المضمون	١٥٩	وان صرفت الطرق فله الخيل على ابطالها

٢١٨	قال الشافعي العلم طيقات القول الخ	٢١٨	التمام الطلاق لا يلزم ولا يقع به طلاق	١٨٦	لا يرى الحكم على الغائب فالحيلة الخ
٢١٩	قول العصامي ليس بشيء عند البعض	٢١٩	اذ احدث	١٨٧	ليس للمهرمن ان يلتزم بالرهن الا باذنه
٢٢٠	ذكر الادلة الدالة على وجوب الصداقة	٢٢٠	الخروج السابعة اخذة بقول اشهب وهو	١٨٨	الرهن وله الرجوع فالحيلة امنا من الرجوع
٢٢١	فيما ليس فيه نص هي ستة واربعون دليلا	٢٢١	ان الرجل اذا قال لامرأته ان كلت	١٨٩	اذا كان له طهر رجل مال وبالمال رهن فاجب
٢٢٢	الاتكال على الولاية والامراء	٢٢٢	زيدا فان طالق فكلمت زيدا لقصة	١٩٠	صاحب الرهن به عند الحاكم فحق المهرمن
٢٢٣	تفسير الصحابي اصوب فيما ليس فيه نص	٢٢٣	الطلاق لم تطلق	١٩١	ان يقر بالرهن الخ فالحيلة الخ
٢٢٤	مرفوع	٢٢٤	الخبر الثامن اخذ بقول من يقول ان	١٩٢	اذا قال لامرأتان لم اطاك الليلة فأتا
٢٢٥	تفسير التابعين اذ لم يخالفه من ولا يابى	٢٢٥	الحلف بالطلاق كلف	١٩٣	طالق ثلاثا فقالت ان وطئتني الليلة
٢٢٦	قول الصنف اقوى من القياس	٢٢٦	الخبر التاسع اخذ بقول من يقول ان	١٩٤	فامتنى حرة فالحلص الخ
٢٢٧	فصل في فوائد تتعلق بالفتوى	٢٢٧	الطلاق المعلق بالشروط لا يقع الخ	١٩٥	اذا اراد الرجل ان يخالف امرأته الحاط
٢٢٨	وهي سبعون	٢٢٨	الخبر العاشر مخبر نوال السبب الخ	١٩٦	على سكنها ونفقة ما جاز ذلك الخ
٢٢٩	القائدة الاولى في انواع استئلة السائلين	٢٢٩	الخبر الحادي عشر خلع اليماين عن من ينفق	١٩٧	اذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة فالحيلة
٢٣٠	وهي خمسة والستون حالتان	٢٣٠	الخبر الثاني عشر اخذة بقول من يقول	١٩٨	رجل قال انت طالق ان لم اجامعك اليوم
٢٣١	يجوز للمفتي ان يعدل عن جواب المستفتي	٢٣١	الحلف بالطلاق من الايمان الشرعية التي	١٩٩	وانت طالق ان اخلست منك اليوم
٢٣٢	عما سأل عنه الى ما هو انفع له منه الخ	٢٣٢	تدخلها الكفارة وذكر فيه شيء الاسلام	٢٠٠	فيصل العصر ثم يجي معها الخ
٢٣٣	يجوز للمفتي ان يجيب السائل اكثر مما سأل عنه	٢٣٣	ومخالفه في هذه المسئلة	٢٠١	الخارج من الوقوع في التحليل الخ
٢٣٤	من فقه المفتي ونصحه اذا سأل له المستفتي	٢٣٤	لم ينزل في الاسلام من عصر الصحابة الى	٢٠٢	لعن فاعله والمطلق المحلل له
٢٣٥	عن شيء فنعه منه ان يدل على ما هو عرض له منه	٢٣٥	الآن من يقفه في هذه المسئلة عدم الزوم	٢٠٣	الخبر الاول ان يكون للطلاق زائل العقل الخ

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٢٧	مات رجل فطلب الاب ميراثه ولم يعلم الورثة غيره كم يعطى الاب فيه تفصيل	٢٢٨	السائل اما ان يكون قصده معرفة حكم الله ورسوله او معرفة ما قاله الامام الذي مشى به في الفتنة فلهذا قيل في معرفة ما يجر	٢٢٩	ان يفتي المفتي ان يدين كره دليل الحكم وما خفى
٢٢٨	المقصود التنبيه على وجوب التفصيل في الجواب اذا كان يحل السؤال محتملا	٢٢٩	عند ذلك المفتي الخ	٢٣٠	اذا كان الحكم مستترا باحد اعمال الفقه
٢٢٩	اكثر الناس نظرهم قاصر على الصواب لا يروا الى الحقائق فهم محبوسون في بعض اللفاظ	٢٣٠	يعلم ان من ذهب بخبر ابراهيم واحمد	٢٣١	النصوص انما الفت خالفة فينبغي للمفتي
٢٣٠	فتوى شيخ الاسلام في زى اهل الذمة	٢٣١	لا يجوز للمفتي تغيير السائل والفاو في الاشكال	٢٣٢	ان يوطى قبله ما يكون مؤذنا كالدليل عليه
٢٣١	اكثر الناس انهم اهل طواهر في الكلام واللباس الاضال واهل النقد منهم الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقة	٢٣٢	اذا استل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحل له ان يلزمه بالعمل بدليل لا يثبت	٢٣٣	يقول المفتي وللشافعي ان يحلف على ثبوت الحكم عند وان لم يكن حلفه موجبا للثبوت
٢٣٢	لا يبلغون عشر وعشار غيرهم الخ	٢٣٣	على الاطلاق حتى ينظر الخ	٢٣٤	عند السائل المنازع الخ
٢٣٣	اذا استل عن مسئلة من الفرائض لم يجب عليه ان يذكر موانع الارث فيقول بشرطان لا يكون كافرا ولا رقيقا ولا قاتلا	٢٣٤	مسائل القبور	٢٣٥	قد كان الصحابة يختلفون على الفتاوى والرواية
٢٣٤	اذا استل عن فريضة فيها شرط وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لامر فله كذا	٢٣٥	القرادة تصل الى الميت امر لا	٢٣٦	يتبع المفتي ان يفتي بلفظ النص امكنه
٢٣٥	لا يجوز للمقلد ان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سواءه قول من قلده دينه هذا اجماع من السلف	٢٣٦	اذا شرط الامام وغيره على القاضي ان لا يقضى الا بذهب معين بطل الشرط ولم يجز له التزامه	٢٣٧	يجتنب نفيس
٢٣٦	كلهم	٢٣٧	معنى قول بعضهم بشرط الواقف كخصوص الشارع	٢٣٨	يتبع المفتي للوفق اذا نزلت به المسئلة ان ينبعث من قلبه الافتقار الى ملهم
٢٣٧	اذا تفقه الرجل بكنه قاصر معرفة الكتاب والسنة واثار السلف الخ فهل يسوق تقليد في الفتوى فيه تفصيل	٢٣٨	ليس للمفتي ان يطلق الجواب في مسئلة فيها تفصيل الا اذا علم ان السائل انما سأل عن احد تلك الانواع	٢٣٩	الصواب ان يلهمه الصواب
٢٣٨	اذا لم يجد السلطان من يوليه الا قاضيا عاريا عن شروط القضاء لم يعط البذل	٢٣٩	اذا انكر القصار الشوبم اقره هل يستحق اجرة القصار ام لا فيه تفصيل	٢٤٠	اذا نزلت بالحكم او المفتي النازلة فاما ان يكون عالما بالحق فيها او غالبا على ظنه او لا وعلى الثاني لم يحل له ان يفتي
٢٣٩	قاضي ولي لا مثل فالا مثل	٢٤٠	رجل دعى كسرة امرأة فافرت له هل يقبل اقرارها فيه تفصيل	٢٤١	المفتي والحاكم والراوى والشاهد متى كتموا الحق عقت بركة دينهم ودنياهم ومتى بينوا بوبك لهم فيها
٢٤٠	اذا عرف العاصي حكمه حادثة بدليلها فهل له ان يفتي به ويسوغ لغيره تقليد فيه ثلاثة اوجه	٢٤١	رجل استعك على خصمه ولم يجر الدعوى هل يحضر الحاكم فيه تفصيل	٢٤٢	لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله ورسوله بانه احل كذا او حرمه او اوجبه او كرهه الا بما يعلم فيه نص الله ورسوله
٢٤١		٢٤٢	هل يؤخذ من تاجر اهل الذمة القصر فيه تفصيل	٢٤٣	خبر شيخ الاسلام مجلسا فيه القضاء وغيرهم فحكم احدهم يقول ان فقال له ما هذا الحكم فقال هذا حكم قال فل هذا حكم ففر

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٢	فهي ثلاث جوائز الخ	٢٤٢	تحتل النافذة ليس بأهل الفتوى	٢٤٢	لا يفتي الرجل ان ينصب نفسه للفتيا
٢٤٣	أذا الفتى في طاعة ثم وقعت مرة أخرى	٢٤٣	فهو أثم عاجل من أقرع من لالة الأمل	٢٤٣	حتى يكون فيه خمس خصال
٢٤٤	وما تغير فيها اجتهاده افتى بها من غير	٢٤٤	على ذلك فهو أثم ايضا	٢٤٤	الناس في الافة ثلاثة اقسام
٢٤٥	نظر ولا اجتهاد	٢٤٥	أذا أتت بالعامي نازلة وهو في مكان	٢٤٥	تفسير السكينة وهي عامة وخاصة
٢٤٦	لا يجوز ان ينسب الى الشافعي ما خالف	٢٤٦	لا يجوز من يسأله عن حكمها ضيقه طريقا	٢٤٦	كان لسيان التوفيق شئ من مال كان
٢٤٧	الحديث لانه قال اذا علم الحديث عن	٢٤٧	للناس الخ	٢٤٧	لا يتهرب في بدله ويقول لولا ذلك
٢٤٨	رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٤٨	الفتيا او سمع من الحكم والشهادة فيجوز	٢٤٨	لتعديل بناهوك
٢٤٩	بقول الخاطئ الخ	٢٤٩	فتيا العبد الخ	٢٤٩	في كلمات حفظت عن الامام في
٢٥٠	أذا كان عند الرجل الصيوان او امرها	٢٥٠	لا ترق بين القاضي خيرة في جوان	٢٥٠	امر الفتيا سكا ما تقدم
٢٥١	او كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٥١	الا فتيا يجوز الفتيا بروجوبها اذا	٢٥١	دلالة العالم للمستفتي على غيره وهو
٢٥٢	ما فيه فهل ان يفتي بما يجده فيه	٢٥٢	تعيث	٢٥٢	موضع خطر جدا الخ
٢٥٣	الشيخ الواقفي في الاحاديث الذي لم يثبت	٢٥٣	فتيا الحاكم كسبته حكما منه فلو حكم	٢٥٣	حكم كذ لكة المفتي فان علم صواب
٢٥٤	عليه اامة لا يبلغ عشرة احاديث البتة	٢٥٤	اذا سأل المستفتي عن شئ لم يقع هل يجب اجابه	٢٥٤	الجواب فله ان يكذب الخ
٢٥٥	بل ولا شرطها	٢٥٥	لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحمودة والمكروه	٢٥٥	يجوز للمفتي ان يفتي اباه وابنه ومن
٢٥٦	هل المنسب الى تقليد امام معين	٢٥٦	ترجع المفتي عن فتياه وعلم المستفتي	٢٥٦	لا تقبل شهادته له الخ
٢٥٧	ان يفتي بقول غيره الخ	٢٥٧	برجوعه الخ	٢٥٧	يجوز للمفتي ان يفتي نفسه
٢٥٨	جاء شيخ الامام ويصغر الفقهاء من الخفية	٢٥٨	لو تغير اجتهاد المفتي فهل يلزمه اعلام	٢٥٨	لا يجوز للمفتي ان يعمل بما يشاء من الافعال
٢٥٩	فاستسار في الانتقال من المذهب قال الخ	٢٥٩	المستفتي الخ	٢٥٩	والوجه من غير نظر في التوجيه الخ
٢٦٠	هل المفتي المنسب الى مذهب امام معين	٢٦٠	اذا عمل المستفتي بفتيا مفت في خلاف	٢٦٠	المفتون الذين نصبوا انفسهم للمفتي
٢٦١	ان يفتي بمذهب غيره اذا رجع عند الخ	٢٦١	نفس او مال ثم بان خطاه الخ	٢٦١	اربعة اقسام الخ
٢٦٢	اذا اعتدل عند المفتي قولان ولم يلتزمه	٢٦٢	ليس للمفتي القس في حال غضب شديدا	٢٦٢	اذا كان الرجل مجتهدا في مذهب عام
٢٦٣	احدهما على الآخر الخ	٢٦٣	او جوع مضط او هم مقلد الخ	٢٦٣	ولم يكن مستقلا بالاجتهاد فهل له ان
٢٦٤	اتهام الاثمة يفتون كثيرا باقوالهم القليلة	٢٦٤	لا يجوز له ان يفتي في الاقارير والامان	٢٦٤	يفتي بقول ذلك الامام الخ
٢٦٥	التي رجوا عنها الخ	٢٦٥	والوصايا وغيرها ما يتعلق بالالفاظ	٢٦٥	هل يجوز للمفتي تقليد الميت والعمل بفتواه
٢٦٦	يجزم على المفتي ان يفتي بضد لفظ النص	٢٦٦	الابا اعتادوه وعرفوه الخ	٢٦٦	من غير اعتبارها بالدليل الموجب لصحة
٢٦٧	بعض امثلة النصوص التي لا	٢٦٧	يجزم عليه اذا جاءته مسألة فيها قيل	٢٦٧	العمل بها
٢٦٨	يجوز ان يفتي بضد لها	٢٦٨	على اسقاط واجب ان يعين للمستفتي	٢٦٨	الاجتهاد حالة تقبل التجريح الانقسام
٢٦٩	اذا سئل عن تفسير آية او سنة فلا يرد ان	٢٦٩	فيها الخ	٢٦٩	فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم
٢٧٠	يجزم عن ظاهرها بوجه التاويلات الفاسدة	٢٧٠	في اخذ التوجه والهن وتاليفه على الفتوى	٢٧٠	مقلدا في غيره الخ

٢٨٨	فتاوى صلح في مسألة الحجرة	٢٨٨	فتاوى صلح في مسألة الحجرة	٢٨٨	فتاوى صلح في مسألة الحجرة
٢٨٩	سئل صلح نساء الدنيا اضل أم الحور العين	٢٨٩	سئل صلح نساء الدنيا اضل أم الحور العين	٢٨٩	سئل صلح نساء الدنيا اضل أم الحور العين
٢٩٠	قراءة الفاتحة وثلاث آيات من سورة البقرة	٢٩٠	قراءة الفاتحة وثلاث آيات من سورة البقرة	٢٩٠	قراءة الفاتحة وثلاث آيات من سورة البقرة
٢٩١	بعد ختم القرآن لم تثبت عن السلف	٢٩١	بعد ختم القرآن لم تثبت عن السلف	٢٩١	بعد ختم القرآن لم تثبت عن السلف
٢٩٢	سئل صلح أهل الله من هـ	٢٩٢	سئل صلح أهل الله من هـ	٢٩٢	سئل صلح أهل الله من هـ
٢٩٣	لا يجوز اخذ الجرة على تعليم الاسلام والقرآن	٢٩٣	لا يجوز اخذ الجرة على تعليم الاسلام والقرآن	٢٩٣	لا يجوز اخذ الجرة على تعليم الاسلام والقرآن
٢٩٤	سئل صلح ابن الله	٢٩٤	سئل صلح ابن الله	٢٩٤	سئل صلح ابن الله
٢٩٥	تفسير حديث اشترط لهم الولاء	٢٩٥	تفسير حديث اشترط لهم الولاء	٢٩٥	تفسير حديث اشترط لهم الولاء
٢٩٦	الامام احمد لا يجوز ان يكون الرجل زوجة	٢٩٦	الامام احمد لا يجوز ان يكون الرجل زوجة	٢٩٦	الامام احمد لا يجوز ان يكون الرجل زوجة
٢٩٧	وبعض مذهب بضعة وعشرون ذليلاً	٢٩٧	وبعض مذهب بضعة وعشرون ذليلاً	٢٩٧	وبعض مذهب بضعة وعشرون ذليلاً
٢٩٨	اقتداء صلح من طلق ثلاثاً بالرجعة	٢٩٨	اقتداء صلح من طلق ثلاثاً بالرجعة	٢٩٨	اقتداء صلح من طلق ثلاثاً بالرجعة
٢٩٩	فتاوى صلح في العدة	٢٩٩	فتاوى صلح في العدة	٢٩٩	فتاوى صلح في العدة
٣٠٠	فتاوى صلح في نفقة المعتدة	٣٠٠	فتاوى صلح في نفقة المعتدة	٣٠٠	فتاوى صلح في نفقة المعتدة
٣٠١	فتاوى صلح في الحضنة وهي خمس	٣٠١	فتاوى صلح في الحضنة وهي خمس	٣٠١	فتاوى صلح في الحضنة وهي خمس
٣٠٢	فتاوى صلح في الداء والجنايات	٣٠٢	فتاوى صلح في الداء والجنايات	٣٠٢	فتاوى صلح في الداء والجنايات
٣٠٣	فتاوى صلح في حد الزنا	٣٠٣	فتاوى صلح في حد الزنا	٣٠٣	فتاوى صلح في حد الزنا
٣٠٤	الكلام على السياسة	٣٠٤	الكلام على السياسة	٣٠٤	الكلام على السياسة
٣٠٥	الاخذ بالقرآن بيان بعض امثلتها	٣٠٥	الاخذ بالقرآن بيان بعض امثلتها	٣٠٥	الاخذ بالقرآن بيان بعض امثلتها
٣٠٦	ذكر طرف من فتاوى صلح في الاطعمة	٣٠٦	ذكر طرف من فتاوى صلح في الاطعمة	٣٠٦	ذكر طرف من فتاوى صلح في الاطعمة
٣٠٧	ذكر طرف من فتاوى صلح في النذور	٣٠٧	ذكر طرف من فتاوى صلح في النذور	٣٠٧	ذكر طرف من فتاوى صلح في النذور
٣٠٨	ذكر طرف من فتاوى صلح في الجهاد	٣٠٨	ذكر طرف من فتاوى صلح في الجهاد	٣٠٨	ذكر طرف من فتاوى صلح في الجهاد
٣٠٩	ذكر طرف من فتاوى صلح في الطب	٣٠٩	ذكر طرف من فتاوى صلح في الطب	٣٠٩	ذكر طرف من فتاوى صلح في الطب
٣١٠	ذكر فصول من فتاوى صلح في ابواب متفرقة	٣١٠	ذكر فصول من فتاوى صلح في ابواب متفرقة	٣١٠	ذكر فصول من فتاوى صلح في ابواب متفرقة
٣١١	ذكر الكباش	٣١١	ذكر الكباش	٣١١	ذكر الكباش
٣١٢	ذكر بقية فتاوى صلح في ابواب متفرقة	٣١٢	ذكر بقية فتاوى صلح في ابواب متفرقة	٣١٢	ذكر بقية فتاوى صلح في ابواب متفرقة
٣١٣	تم الفهرس	٣١٣	تم الفهرس	٣١٣	تم الفهرس

[illegible]

ایاک محمد علما اعلیٰ متابعین اهل الحق والیقین وقتنا بهم سفر کانت الثریا دونه فضلاء عن الصدیق نعمی

من تأليف الشيخ الإمام الحجة الحافظ المتقن المحدث الفاضل المجتهد سيف الله علي أعناق المبتدعين الزاهد
الورع شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي المعروف بابن القديس الجوزي الحنبلي
الدمشقي المتوفى سنة الهجرة بامر السيد أبي الليث عبد القدوس بن السيد الشريف إمام
المتقين سيد العارفين قاصم المبتدعين رئيس الموحدين الزاهد المهاجر أبي محمد عبد الله
رحمه الله الغزنوي سلمى القوي في المطبع

الموسى والمطالع والشمس والرياح والنبوءة والشمس والرياح والنبوءة



Handwritten library labels in Urdu and Arabic script, including numbers like 19 and 12, and words like 'الف' (Alif) and 'ع' (Ain).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق خلقه أطواراً، وصرفهم في أطوار التخليق كيف شاء عز وجل، واقتداراً، وأرسل الرسل إلى المكلفين أعماراً، وأندازاً، فأنهم
 بهم على من أتبع سبيلهم فعمت السابعة، وأقام بهم على من خالف مناهجهم جنة البالغة، فغصب الدليل، وأبهر السبيل، وأراح العليل، وقطع المعادي،
 وأقام الحجة، وأوضح الحجوة، وقال هذا هو الحق مستقيماً، فأتبعوه ولا تتبعوا السبل، وهؤلاء رسل مبشرين ومنذرين، لئلا يكون للناس على الله
 حجة بعد الرسل، فمرهم بالدعوة على السنة رسله حجة منه وعدلاً، وخص بالهداية من شاء منهم نعمة وفضلاً، فقبل نعمة الهداية من سبقت له
 سابقة السعادة، وثقلها باليمن، وقال رب ازرعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي، وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك
 الصالحين، وورقة هامر غلبت عليه الشقاق، ولم يرفع بها راساً بين العالمين، فهذا فضل الله وعطاؤه، وما كان عطاء ربك محظوراً، ولا فضل من نون
 وهذا عدله وقضاؤه فلا ينال عما يفعل وهم يسألون **فسيحان** من أفاض على عباده النعمة، وكتب على نفسه الرحمة، وأودع الكتاب
 الذي كتبه، أن رحمة تغلب غضبه، **وتبارك** من له في كل شيء على ربه يهتدى، ووحدايته وعلمه وحكمته، أعدل شهود، ولو لم يكن إلا أن
 فاضل بين عباده في مراتب الكمال حتى عدل الآلاف للولفة منهم بالرجل الواحد، ذلك ليعلم عباده أنه أنزل التوفيق من آله، ووضع الفضل مواضعه
 وأنه يختص برحمته من يشاء، وهو العليم الحكيم، وإن الفضل بيد الله ينزله من يشاء، والله ذو الفضل العظيم **أحمر** والتوفيق لله من نعمته
 وأشكره، والشكر كقيل بالمريد من فضله وكبر وقوته **واستغفرة** وتقرب إليه من الذنوب التي توجب ذوال ظهر وحلول نقمة **وأشهد**
 أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كلمة قامت بها الأرض والسموات، وفطر الله عليه باجميع المخلوقات، وعلمها استسنت الملة، ونصبت القبلة،
 ولا جعلها جردت سيد فليجها، وبها أمر الله سبحانه جميع العباد، فهي فطر الله التي فطر الناس عليها، ومفتاح عبوديته التي دعا الاسم على السن رسله
 إليها، وهي كلمة الإسلام، ومفتاح دار السلام، وأساس الفرض السنة، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة **وأشهد** أن محمداً عبداً
 ورسولاً وخيراً من خلقه، وحجته على عباده وأمينه على وحيه، أرسله رحمة للعالمين، وقدره للعالمين، وحجة للمساكين، وحجة على المعاندين،
 وحجة على الكافرين، أرسله بالهتف ودين الحق بين يدي الساعة، بشيراً ونذيراً، وأدعى إلى الله بأذنه وسراجاً منيراً، وأمر به على أهل الأرض فحق
 لا يستطيعون لها شكراً، فأما بلا تكتله المقريدين، وإيق بنصره بالمؤمنين، وأنزل عليه كتاب المبين، الفارق بين الهدى والضلال، والفوق والرفا
 والشك اليقين، فتمجده صدره بوضع عنه وزراً، ورفع له ذكره وجعل الذلة والصغار على من خالف أمره، وأقسم بحجوة في كتابه المبين، وقرب
 اسمه باسمه، فأذكر ذكره معكم في الخطب والشهد والتأذين، وأفرض على العباد طاعته ومحبة والصيام بحقوقه، وسر الطرق كلها إليه وإلى جنته

ج

وعطاءه بحدود

3

فلم يفرح أحد الا من طريقه . فهو الميزان الرابع الذي على اخلاقه واقواله واعماله تورن الاخلاق والاعمال . والفرقان المبين الذي
 بالتباعين اهل الهدى من اهل الضلال ولم يزل صلى الله عليه وسلم يمشي في ذلك المشرف ذات الله تعالى لا يبرهه عن رداء عباده كما لا يبرهه عن رداء عباده
 بلع الرسالة وادى الامامة ونظم الامم وجاهد في الحق الجهاد فاشرفت برسالته الارض بعد ظلماتها . وقافت به القلوب بعد شتمها . وامتد
 بالارض نورها . وابتهاجا . وفضل الناس في دين الله اهلها . فلما اكمل الله تعالى الدين واتم به النعمة على عباده المؤمنين استأثر به وعلقه الى الرفق
 الاعلى . والصل الاصل . وقد ترك امتد على الحق البصيرة . والطريق الى صحة الفراء . **فصل** الله وسلكته وانبيائه ورسوله والصلحون من
 عباده عليه وآله كما وصل الله وعرف به ودعا اليه وسلم تسليما كثيرا **اما بعد** فان اول ما يتنافس به المتنافسون . واجرى ما يتسابق في
 حكمة سباقه للمتسابقين . ما كان بسعادة العبد في معاشه ومعاد لا كغيره . وعلى طريق هذه السعادة دليل . وفات العلم النافع والعمل الصالح
 اللذين لا سعادة للعبد الا بهما ولا حاجة له الا بالتعلق بهما فمن رزقها فقد رزق غم . ومن حرهما فالتحقير كله حرمة . وهما ملقود القسام العباد الى
 من حرم ومحموم . وبما يميز البر من الفاجر والتقى من الفوي المظالم من المظالم . **ولما** كان العلم للعمل قرينا وشافعا . وشرفه لشرف معلوم
 تافعا . كان اشرف العلوم على الاطلاق علم التوحيد . وانفعها على احكام افعال العبيد . ولا سبيل الى اقتباس من نورين النورين . وتلقى هذين
 العلمين . الا من مشكاة من فاست الادلة القاطعة على عصمة وصحة الكتب السموية بوجوب طاعته ومتابعته . وهو العباد والمعبود . **ولما**
 لا ينطق عن الهوى . ان مرالا وحوي . **ولما** كان التلق عند صلى الله عليه وآله وسلم على نوعين نوع بواسطة ونوع بخير واسطة وكان
 التلق ببلد واسطة خطا اصحابه الذين جازوا قصبات السباق واستولوا على الامم فلا طمع لاحد من الامة بعدهم في الحاق ولكن المبرز من
 ائمتهم صراطهم المستقيم واقفة منهم باجم القويم . والتخلف من عدل عن طريقهم ذات اليمين وذات الشمال فذلك المنقطع التام في بيد الممالك
 والضلال . فاي ضلالة خير لم يسبقوا اليها واي خطا رشدا لم يستولوا عليه . فبانه لقد مر جوارس المائة من عين الحق على ما فيها من الآلاء . و
 اتدوا واحد الاسرار فلم يجدوا لاحد بعدهم مقالا . فتحو القلوب بعد لهم بالقرآن والايمان والقرى بالجهاد بالسيف واللسان والقوا الى
 التابعين ما تلقوا من مشكاة النبوة خالصا صافيا . وكان سندهم فيه عن نبينهم صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عن رب العالمين سند
 صحيحا حائيا . وقالوا هذا عهد نبينا اليك قد عهدنا اليك وهذا وصية ربنا وفرضه علينا وهي وصيته وفرضه عليك **فجري** للتابعين
 لهم باحسان على من باجم القويم . واقفوا على انهم صراطهم المستقيم **ثم سلك** تابعوا التابعين هذا المسلك الرشيد وهذا الى
 الطيب من القول وهذا الى صراط الحمد . وكانوا بالنسبة الى من قبلهم كما قال اصدق القائلين . ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين **ثم جاء**
 الاثمة من القرن الرابع المفضل في احد الروايتين . كما ثبت في الصحيح من حديث ابى سعيد بن مسعود وابو هريرة وعائشة وعمران بن حصين فسلكوا
 على انهم اقتصاصا . واقتبسوا هذا الامر عن مشكاة نعم اقتباسا . وكان دين الله سبحانه اجل في صدورهم واعظم في نفوسهم من ان يقدر
 عليه رأيا او معقولا او تقليدا او قياسا . فطراهم للثناء الحسن في العالمين . وجعل الله سبحانه له لسان صدق في الآخرين **ثم سار**
 على انهم الرصيل الاول من اتباعهم ودرج على من باجم الموفقون من اشياهم نراهدين في التعصب للرجال . واقفين مع الحق والاستك
 يسرون مع الحق اين سارت ركائبه ويستقلون مع الصواب حيث استقلت مضاربها اذ ابد لهم الدليل باخذ طاروا اليه نرافات
 وحلانا . واذا دعاهم الرسول الى امر استدبوا اليه ولا يسألونه على ما قال برهاننا ونصوصه اجل في صدورهم واعظم في نفوسهم من ان يفندوا
 عليها قول احد من الناس اذ يجارهم بها برأي او قياس **ثم خلف** من بعدهم خلف فترقا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون
 وقطعوا امرهم بينهم نزيلا وكل الى ربه رجوعون جعلوا التعصب للرجال ياتهم التيهايدنيون وروس اموالهم التيهايدنيون **واخرو**
 منهم قعوا بحض التقليد وقالوا انا وجدنا آباءنا على امتهنا فقلنا انهم مقتدون **والفرقان** بعزل عاينهم اتباعه من الصواب
 ولسان الحق بتلو عليهم ليس بامانكم ولا امان اهل الكتاب **قال** الشافعي قدس الله تعالاه وجهه اجمع المسلمون على ان من استبان له

العلمية بالانتماء
 من النبل في العلم

عن ابن جنيح

ج

عن النضر بن عمار
 كان في العلم يكون على ضربين
 من الجاهل

عن النضر بن عمار
 كان في العلم يكون على ضربين
 من الجاهل

التبليغ بالرواية والفتيا الا ان انصف بالعلم والصدق فيكون عالمهما يميز صادقهما ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضى السيرة عر في حق الله
 اضالته تشابه السر العلية في منخله وعجزه واحراذ واذا كان منصب التوقيع من الملوك بالحل الذي لا ينكر فضله ولا يجمل قدره وهو من اعلى مراتب
 الستة فكيف بنصب التوقيع عن رب الارض السموات تحقيق عين اقيم في هذا المنصب ان يعد له عتبة * وان يتأهب له احبته * وان يعلم قدر
 المقام الذي يقفه * ولا يكون في صدره سر من قول الحق والصدق به فان الله ناصر وحكيم وكيف وهو المنصب الذي تولا به بنفسه رب الارباب فقال
 يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب وكفى بما تولا به الله نفسه تعالى شرفا وجلالة * لا يقول في كتابه يستفتونك قل الله يفتيكم
 في الكلاله * وطبعه للمفق عن يوب في قوائمه وتوفيقه مستول فدا وموقوف بيزيد الى الله * **فصل** واول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين
 وامام المتقين * وخاتم النبيين * عبدالله ورسوله وامينه على وجهه * وسفير بينه وبين عباده * فكان يفتي عن الله بوجهه المبين * وكان يحكي قاله الحكم الخاتمة
 قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلفين * فكانت قلوبهم صلى الله عليه وآله وسلم جوامع الاحكام ومشتلة على فضل الخطاب وهي في وجوب اتباعها
 وتحكيمها والخضوع اليها ثابته الكتاب وليس لاحد من المسلمين العذل عنها ما وجد اليها سبيلا * وقد امر الله عباده بالرد اليها حيث يقول فان تنازعتم في شئ فمن
 الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر فذلك خير احسن نالا **فصل** ثم قام بالفتوى بعده بركات الاسلام وعصاة الايمان * وعسكر الله
 وجند الرحمن * اولئك اصحابه صلى الله عليه وآله وسلم ابن امة قلوبا واعظمها علما واولها ايمانها واصدقها ايمانا واعلمها نصيحة * وافر بها الى الله في
 وكان ادين مكر منها ومقل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتوى من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مائة ونيف وثلاثون فسادا بين رجل امرأة
 وكان الملك من سبعة عشر من الخطاب على بن ابي طالب عبدالله بن مسعود وعائشة ام المؤمنين وزيد بن ثابت وعبدالله بن عباس عبدالله بن
 قال ابو محمد بن حزم ويمكن ان يجمع من فتوا كل واحد منهم سفر ضخ قال قد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن ابي القاسم في كتابه عبدالله بن عباس
 الله عنهما في عشرين كتابا وابو بكر محمد المذكور احكام الاسلام والحديث قال ابو محمد المتوسطون منهم في الفتوى ابو بكر الصديق وام سلمة والنس
 مالك وابو سعيد الخدري وابو هريرة وعثمان بن عفان وعبدالله بن عمر بن العاص وعبدالله بن الزبير وابو موسى الاشعري وسعد بن ابوقاص ومالك الفارسي وجابر بن
 عبدالله ومعاذ بن جبل فهؤلاء ثلثة عشر يمكن ان يجمع من فتوا كل واحد منهم جزء كبير جدا ويضاف اليهم طلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وعمران بن حصين
 وابو بكرة وعادة بن الصامت ومعاوية بن ابي سفيان والباقر منهم يقولون في الفتيا لا يروى عن الواحد منهم الا المسئلة والسئلان والزيادة السيرة على ذلك
 يمكن ان يجمع من فتيا جميعهم جزء صغير فقط بعد التقصير والبحث وهم ابو الداء وابو اليسر ابو سلمة الخواري وابو عبيدة بن الجراح وسعيد بن زيد والحسن
 الحسين ابنا علي والنعمان بن بشير وابو مسعود وابي بن كعب وابو ايوب بن البطيحة وابو ذر الغفاري وعطية وصفيحة ام المؤمنين وحفصة وام حبيبة واسامة بن زيد
 جعفر بن ابیطالب البراء بن عازب وقرظة بن كعب وناظر اخو ابى بكر الامل والمقداد بن الاسود وابو السائب والحارث بن العبيدك ولي بنت قائف وابو محن وبرة و
 ابو شريح الكعبي وابو برة الاسدي واسماء بنت ابى بكر وام شريك والحولا بنت قيس واسيد بن الحضير والفتح بن قيس حبيب بن مسلمة وعبدالله بن النضير
 حذيفة بن اليمان وثامه بن اثال وعمار بن ياسر وعمر بن العاص ابو الغادية السلمي وام الدرداء الكبرى والفضالة بن خليفة المنخري والحكم بن عمرو الغفاري والعبدة
 ابن معبد الاسدي وعبدالله بن جعفر البرمكي وعوف بن مالك وعبد بن حاتم وعبدالله بن ابى اوفى وعبدالله بن سلام وعمر بن عتبة وعتاب بن اسيد و
 عثمان بن لحي العاصم عبدالله بن سرج بن عبدالله بن ربيعة وعقيل بن ابي طالب عاتق بن عمرو وابو قتادة عبدالله بن عمر العدوي وعمر بن سعد وعبدالله
 ابن ابى بكر الصديق وعبد الرحمن اخوه وعاتكة بنت زيد بن عمرو وعبدالله بن عوف الزهري وسعد بن معاذ وسعد بن عباد وابو منيب قيس بن سعد
 وعبد الرحمن بن سهل بن سمر بن جندب سهل بن سعد الساعدي وعمر بن مقرن وسويد بن مقرن ومطوية بن الحكر وسهلة بنت سهيل وابو حذيفة بن
 عتبة وسلمة بن الاكوم وزيد بن ارقم وجهم بن عبد الله الجهمي وجابر بن سلمة وجويرية ام المؤمنين حسان بن ثابت حبيب بن عتبة وقدامة بن مظعون وعثمان بن
 مظعون وميمونة ام المؤمنين ومالك بن الحويرث وابو امامة الباهلي ومحمد بن مسلمة وخباب بن الارت وخالد بن الوليد وضمرة بن الفيض وطا
 ابن شهاب وظهر بن رافع ومرافع بن خديج ومبيدة نساة العالمين فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفاطمة بنت قيس هشام بن

له ان يثبت
قول احمد بن محمد بن عيسى
في اي من هذه

فقال يا اهل الكوفة اجزئهم ان فصلت اهل الشام عليكم بعد شقتهم وقد اترككم يا بن ام عبد **وقال** حقه بن محمد وما اري احدا من اهل الشام انزل على محمد بن علي عليه وآله وسلم من عبد الله فقال ابو موسى ان تقل ذلك فانه كان يسمع حين لا نسمع ويدخل حين لا ندخل **وقال** عبد الله ما انزلت سورة الا وانا اعلم فيها انزلت ولو اني اعلم ان رجلا اعلم بكتاب الله مني ببلغه الا بل لا تيته **وقال** نريد بن وهب كنت جالسا عند عمر فاقبل عبد الله قد ثامنه فاكبت عليه وكلمته بشئ ثم انصرف فقال عمر كيف لي بعلينا **وقال** الاعمش عن ابراهيم انه كان لا يجد يقول عمر وعبد الله اذا اجتمعا فاذا اختلفا كان قول عبد الله اعجب لي به لانه كان الطغ **وقال** ابو موسى مجلس كنت اجالس عبد الله او ثق فلف من عمل سنة **وقال** عبد الله بن بريد في قوله تعالى حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين اوتوا العلم ما اذا قال انفا قال هو عبد الله بن مسعود **وقيل** لمسروق كانت عائشة تحسن الفرائض قال والله لقد رايت الاحبار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلومها عن الفرائض **وقال** ابو موسى ما اشكل علينا اصحاب محمد بن علي عليه وآله وسلم حديث قط فسالنا عائشة الا وجدنا عند هامة ملنا **وقال** ابن سيرين كانوا يرون ان اهلهم بالمناياك عثمان بن عفان ثم ابن عمر **وقال** شهر بن حوشب كان اصحاب محمد بن علي عليه السلام اذا اخذوا فيهم معاذ لظروا اليه هيبة له **وقال** علي بن ابي ربيعة تراعي عما اثم اوكى عليه فلم يخرج منه شيئا حتى قبض **وقال** مسروق المدينة فوجدت زيد بن ثابت من الرضا في العلم وقال الجري عن ابى نعيمه قد مننا الشام فاذا الناس يجتمعون يطيفون برجل قال قلت من هذا قالوا هذا الفقه من بقي من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا امر البكالي **وقال** سعيد قال بن عباس هو قائم على قبر نريد بن ثابت هكذا يذهب العلم وكان ميمون بن مهران اذا ذكر ابن عباس ابن عمر عند يقول بن عمر اورعها وابن عباس صلها **وقال** ايضا ما رايت افقه من ابن عمر لا اعلم من ابن عباس وكان ابن سيرين يقول للمصداقني ما البقيت ابن عمر اقدى به **وقال** ابن عباس خطبني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال اللهم عله الحكمة وقال ايضا دعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسمع علي ناصيتي وقال عله الحكمة وتاويل الكتاب ولما مكث ابن عباس قال محمد بن الحنفية مات رباقي هذه الامة **وقال** عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ما رايت احدا اعلم بالسنة ولا اجله رايانا ولا انقب نظرا حين بنظر مثل ابن عباس ان كان عمر بن الخطاب ليقول له قد طرأت علينا عصلة قضية انت لها ولا مثالها **وقال** عطاء بن ابي رباح ما رايت مجلسا قط اكرم من مجلس ابن عباس كثر فيها واعظم ان اصحاب الفقه عند واصحاب القرآن واصحاب الشعر عند يصدرهم كلهم في واحد واسم **وقال** ابن عباس كان عمر بن الخطاب يسألني هم الا كما هم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وقال** ابن مسعود لو ان ابن عباس ادرك اسنانا ما عشم منا رجل **وقال** يحول قيل لابن عباس اني اصببت هذا العلم قال بلسان سنول وقلب عقول **وقال** مجاهد كان ابن عباس يبعث البحر من كثرة علمه **وقال** طاوس دركت نحو من خمسين من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذكر ابن عباس شيئا في القوة لم يزل يبعث حتى يقرهم **وقال** قيل لطاوس ادركت اصحاب محمد بن علي عليه وآله وسلم ثم انقطعت الي ابن عباس فقال دركت سبعين من اصحاب محمد بن علي عليه وآله وسلم اذا اندرأوا في شئ انتهوا الى قول ابن عباس **وقال** ابن ابي نجيم كان اصحاب ابن عباس يقولون ابن عباس علم من عمر ومن علي ومن عبد الله ويعدون ناسا فيثبت عليهم الناس فيقولون لا تقبلوا علينا انه لو يكن احدهم هؤلاء الا وعنده من العلم ما ليس عند صاحب وكان ابن عباس قد جمع كله **وقال** الاعمش كان ابن عباس اذا رايته قلت اجعل الناس فاذا تكلم قلت افهم الناس فاذا حدثت قلت اعلم الناس **وقال** مجاهد كان ابن عباس اذا فسر الشئ رايت عليه النور **فصل** قال الشعبي من ستر ان ياخذ بالوثيقة في القضاء فليأخذ يقول عمر وقال مجاهد اذا اختلف الناس في شئ فانظروا ما صنع عمر فخذوا به **وقال** ابن المسيب ما اعلم احدا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلم من عمر بن الخطاب وقال ايضا كان عبد الله يقول لو سلك الناس ادنيا وشعبا وسلك عمر هاديا وشعبا لسلك وادعى وشعبه **وقال** بعض التابعين دفعت الى عمر فاذا الفقهاء عند مثل الصبيان قد استعمل عليهم في فقهه وعله وقال محمد بن بركة

<p>روايتهم ليست عن العلم خارجة سعيد بن بكر سليمان خارجة</p>	<p>اذا قيل من في العلم سبعة اجبر فقل هم عبيد الله عروة قاسم</p>	<p>وكان من اهل الطوى ابا بن عثمان وسالم وناظر وابو سلمة بن عبد الرحمن بن حوف وعلى بن الحسين وبعده طلال ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابناء محمد وعبد الله وعبد الله بن عمر بن عثمان وابنه محمد وعبد الله والحسين ابنا محمد بن الحنفية وجعفر بن محمد بن علي وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابي بكر وعمر بن المنكر بن محمد بن شهاب الزهري جعفر بن محمد بن نوح فتاوي في ثلاثة اسفار فخر على ابواب الفقه وخلق سوى هؤلاء فصل وكان للفقهاء بمكة عطاء بن ابي رباح وطاوس بن كيسان ومجاهد بن جبر وعبيد بن عمير وعمر بن دينار وعبد الله بن ابي مليكة وعبد الرحمن بن سابط وعكرمة ثم بعدهم ابو الزبير المكي وعبد الله بن خالد بن اسيد وعبد الله بن طاوس ثم بعدهم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريم وسفيان بن عيينة وكان اكثر فتاويهم في الناسك وكان يتوقف في الطلاق وهو جرح مسلم بن خالد الزنجي وسعيد بن سالم القدراني وعبد الله بن ادراس الشافعي ثم عبد الله بن الزبير الحميدي وابراهيم بن محمد الشافعي بن عم محمد وموسى بن ابي الجارود وغيرهم فصل وكان من المفتين بالبصرة عمرو بن سلمة الجرجي وابو مريم الحنفي وكعب بن سو والحسن البصري وادرك خمس مائة من الصحابة وقد جمع بعض العلماء فتاوي في سبعة اسفار فضة قال ابو محمد بن حزم وابو الشفاء جابر بن يزيد و محمد بن سيرين وابو قلابة عبد الله بن زيد الجرجي ومسلم بن يسار وابو العالية وحديد بن عبد الرحمن ومطرف بن عبد الله الشخير وزاد ابن ابي اوفى وابو بردة بن ابي موسى ثم بعدهم ابواب السجستاني وسليمان التيمي وعبد الله بن حوف ويونس بن عبيد والقاسم بن ربيعة و خالد بن ابي عمران واشعث بن عبد الملك الجرجي وقتادة وحفص بن سليمان وياس بن مغوية القاهري وتبعدهم سوار القاهري وابو بكر الفكي وعثمان بن سليمان الليثي وطلمة بن اياس القاهري وعبيد الله بن الحسن العنكبتي واشعث بن جابر بن زيد ثم بعده طلال عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وسعيد بن ابي عروبة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وعبد الله بن داود الحارثي واسماعيل بن علية وبشر بن الفضل معاذ ابن معاذ العنكبتي ومعه بن راشد والفضال بن مخلد ومحمد بن عبد الله الانصاري فصل وكان من المفتين بالكوفة علقمة بن قيس النخعي والاسود بن يزيد الفخري وهو عم علقمة ومعه بن شرحبيل الهمداني ومسروق بن اجاجد الهمداني وعبيدة السلماني وشريح بن الحارث الفخري وسليمان بن ربيعة الباهلي وزيد بن صوحان وسويد بن غفلة والحارث بن قيس الجعفي وعبد الرحمن بن يزيد الفخري وعبد الله بن عتبة بن مسعود القاهري وخيثمة بن عبد الرحمن وسلمة بن صهيب ومالك بن عامر وعبد الله بن شعبة وزيد بن حبيش وخلاد بن عمرو وعمر بن قيس الاودي وهامر بن الحارث والحارث بن سويد ويزيد بن مغوية الفخري والربيع بن الحثيم وعتبة بن فرقد وصلة بن زفر وشريك بن حنبل وابو اثل شقيق بن سلمة وعبد بن نضلة وهؤلاء اصحاب علي وابن مسعود واكابر التابعين كانوا يفتون في الدين ويستفتيهم الناس اكابر الصحابة حاضرون يجوزون لهم ذلك واكثرهم اخذ عن عمر وعائشة وعلي ولقي عمرو بن ميمون الاودي معاذ ابن جبل وعجبة واخذ عنه واوصاه معاذ عند موته ان يلقي بآب مسعود فينصبه ويطلب العلم عنده ففعل ذلك ويضاف الى هؤلاء ابو عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن ابي ليلى واخذ عن مائة وعشرين من الصحابة وميسرة وزادان والفضال ثم بعدهم ابراهيم الفخري وعامر الشعبي وسعيد بن جبيل والقاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود وابو بكر بن ابي موسى وعجرب ابن دثار والحكم بن عتبة وجبل بن سحبد وصحب بن عمر ثم بعدهم حماد بن ابي سليمان وسليمان بن القنبر وسليمان الاعشى ومسر بن كدام ثم بعدهم محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وعبد الله بن شبرة وسعيد بن اسود وشريك القاهري والقاسم بن معن وسفيان الثوري وابو حنيفة والحسن بن صالح بن يحيى ثم بعدهم حفص بن غياث ووكيم بن ابراهيم واصحاب ابي حنيفة كابي يوسف القاهري وزفر ابن الهذيل وحماد بن ابي حنيفة والحسن بن زياد اللؤلؤي والفخري وعمر بن الحسن قاض الرقة وعافية القاهري واسد بن عمرو ونوح بن</p>
---	---	--

وتراج القاضى صاحب سفيان الثورى كالا فحق المعالى بن عمران وصاحب الحسن بن حى الزولى ويحيى بن آدم **فصل** وكان من المفتين بالشام يحيى بن ابراهيم الخزازي وشريحيل بن السمط وعبد الله بن ابي بكر الخزازي قيسية بن ذويب الخزازي وجان بن امية وسليمان بن حبيب الطحاري والحارث بن عتبة الزبيدي وخلاد بن معدان وعبد الرحمن بن غنم الاشعري وجابر بن فخير ثم كان بعدهم عبد الرحمن بن جابر بن زبير ومكحول وعمر بن عبد العزيز ورجاء بن حيوة وكان عبد الملك بن مروان بعد في المفتين قبل ان يلى ماولى وخلاد بن كريب ثم كان بعدهم يحيى بن خنق القاضى وابو عمر وعبد الرحمن بن عمر الاوزاعي وسليمان بن موسى الاموي وسعيد بن عبد العزيز ثم محمد بن الحسين والوليد بن مسلم والعباس بن يزيد صاحب الاوزاعي وشعيب بن اسحق صاحب ابي حنيفة وابو اسحق الفراءى صاحب ابن المبارك **فصل** في المفتين من اهل مصر يزيد بن ابي حبيب وتكبير بن عبد الله الاشعري وعبد الله بن الحارث وقال بن وهب لعاش لنا عمر بن الحارث ما اجتمعنا معه الى مالك ولا الى غيره والليث بن سعد وعبيد الله بن ابي جعفر وعبد الله بن وهب عثمان ابن كنانة واشهب بن القاسم على غلبة تقليده لما لك الا في الاقل ثم اصحاب الشافعي كالزنى والبويطي وابن عبد الحكم ثم غلب عليهم تقليد مالك وتقليد الشافعي الا في ما قليلا لهم اختلافا كمحمد بن حلى بن يوسف وابي جعفر الطحاوي وكان بالقيروان فممنون بن سعيد وله كثير من الاختلاف وسعيد بن محمد الحارثي وكان بالاندلس ممن له شئ من الاختلاف يحيى بن يحيى وعبد الملك بن حبيب وبقى بن مخلد والقاسم بن محمد صاحب الوثائق تحفظ له هوفات يسيرة وكذلك مسلم بن عبد العزيز القاضى ومند بن سعيد قال ابو جعفر وممن ادرنا من اهل العلم على الصفة التي من بلغها اسحق الاعتقاد في الاختلاف مسعود بن سليمان ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر **فصل** وكان باليمن مطهر بن مازن قاضى صنعاء وعبد الرزاق بن همام وهشام بن يوسف ومحمد بن ثور ومالك بن الفضل **فصل** كان بمدينة السلام من المفتين خلق كثير وما بناها المنصور اقدم اليها من الائمة والفقهاء والحدثين بشرا كثيرا فكان من اعيان المفتين بها ابو عبد القاسم بن سلام وكان جبالا فخر فيه الروح علما وجمالا ونبلا وادبا وكان منهم ابو ثور ابراهيم بن خالد الكلبى صاحب الشافعي وكان قد جلس الشافعي واخذ عنه وكان احمد يظنه ويقول هو في سلم الثورى وكان بها امام اهل السنة على الاطلاق **احمد بن حنبل** الذى ملا الارض علما وحنفا وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة بعده هم اتباعه الى يوم القيمة وكان رضى الله عنه شديدا الكرامة لتصنيف الكتب وكان يحب حميد بن الحارث ويكره ان يكتب كلامه ويشترط عليه جدا فعلم الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفقواه اكثر من ثلثين سقرا ومن الله سبحانه عليه بالكثرها فلم يقبضا منها الا القليل وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سقرا واكثر وقرئت فتاويه ومسائله وحديثها قرنا بعد قرن فصارت اماما وقدوة لاهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى ان الخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلدين لغيره لم يظموز نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقا وقررها من المنصوص وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منها على الاخرى وراى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى ان الصحابة اذا اختلفوا على قولين جاء عندنا في المسئلة روايتان وكان تحريمه لفتاوى الصحابة كتحريمه لفتاوى غيره ونص على بل اعظم حتى انه يقدم فتاواه على الحديث المرسل قال اسحق بن ابراهيم ابن هانئ في مسائله قلت لابي عبد الله حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل ثبت احب اليك او حديث عن الصحابة والتابعين متصل بهما قال ثبت قال ابو عبد الله رحم الله عن الصحابة اعجب الى **وكان** فتاويه مبنية على خمسة اصول **احادها** النصوص فاذا وجد النص افضى به وجبه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كما تأمن كان ولهذا لم يلتفت الى خلاف عمر في المبتوتة بحديث فاطمة بنت قيس لا الى خلافه في التيمم لحديث عمار بن ياسر لا خلافه في استدانة المحرم الطيب الذى تطيب به قبل حرامه لصحة حديث عائشة في ذلك ولا خلاف في منع المفرد والقارن من الفسح الى التيمم لصحة احاديث العظم وكذلك لم يلتفت الى قول علي وعثمان وطهحة وابي ايوب ابي بن كعب في ترك الغسل من الاكسال لصحة حديث عائشة انها فعلته هي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتسلا ولم يلتفت الى قول

ج

من اهل العلم يلتفت الى خلاف من خالف في احادها لا في عمومها

فيما حلوا قول من الصلابة والتأخيرين وكان شديد الكراهة وللنعم للافتاء بمسئلة ليس فيها اثر عن السلف كما قال بعض اصحابنا ان تتكلم
 في مسئلة ليس لك فيها امام كان يسوق استفتاء فقهاء الحديث وكتاب مالك ويدل عليهم ويمنع من استفتاء من يعرض عن الحديث ولا ينبغي مزج
 عليه ولا يسوق لعل يقتضيه قال ابن هاشم في مسئلة اباع عبد الله عن الذي جاء في الحديث اجركم على الفتيا اجركم على النار قال ابو عبد الله رحمه الله يفتى في
 لرسمه قال وسأله عن من فتي بفتيا يصير فيها قال فاشها على من افتاها قلت على اي وجه يفتى حتى يعلم ما فيها قال يفتى بالبحث لا يدرك ايشاها
 وقال ابو داود في مسئلة ما سمعت احمد سئل عن كثير ما فيه الاختلاف في العلم فيقول لا ادري قال وسمعت يقول ما ريت مثله اب عيينة
 في القوم احسن فتيا منه كان اهل علم عليه ان يقول لا ادري وقال عبد الله بن احمد في مسئلة سمعت ابي يقول وقال عبد الرحمن بن مهدي قال رجل
 من اهل العرب مالك بن انس عن مسئلة فقال لا ادري فقال يا ابا عبد الله تقول لا ادري قال نعم فابخل من وراثة ابي لا ادري وقال عبد الله
 كنت اسمع ابي كثير يسأل عن المسائل فيقول لا ادري يقف اذا كانت مسئلة فيها اختلاف وكثيرا ما كان يقول سل غيري فان قيل له من سأل قال
 سألوا العلماء ولا يكاد يصح جلا جيبه قال وسمعت ابي يقول ان ابن عيينة لا يفتي في المطلاق ويقول من يحسن هذا **فصل** وكان السلف من
 الصلابة والتأخيرين يكرهون الشرع في الفتوى ويورد كل واحد منهم ان يكفيه اياها غيره فاذا راى انها قد تعينت عليه بهذا جهاده في معرفتها حكمها
 من الكتاب والسنة او قول الخلفاء الراشدين ثم افتى وقال عبد الله بن المبارك حدثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى
 قال ادركت عشرين ومائة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اراهم قال في السبعين فما كان منهم محدث الا وادان اخاه كفاه الحديث
 ولا مضى الا وادان اخاه كفاه الفتيا وقال الامام احمد حدثنا جابر عن عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال ادركت عشرين ومائة من
 الانصار من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما منهم رجل يسأل عن شيء الا وادان اخاه كفاه ولا يحدث حديثا الا وادان اخاه كفاه
 وقال مالك عن يحيى بن سعيد ان بكير بن الاشج اخبره عن معاوية بن ابي جياش انه كان في السبعين فما كان منهم محدث الا وادان اخاه كفاه
 محمد بن اياس بن البكير فقال ان رجلا من اهل البادية طلق امرأته ثلاثا فماذا ترى ان فقال عبد الله بن الزبير ان هذا الامر ما لنا فيه قول فاذهب
 عبد الله بن عباس بن هريق قاتل تركتها عند عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اتنا فاخبرنا فذهبت فسالتهما فقال بن عباس
 لا يهرق افته يا ابا هريق فقد جاءتك معضلة فقال ابو هريق الواحدة بينهما والثلاث هضمها حتى تنكم نرجا غيره وقال مالك عن يحيى بن
 سعيد قال قال ابن عباس من كل من افتى الناس في كل ما يسألونه عنه لمخون قال مالك وبلغني عن ابن مسعود مثل لك رواه ابن وضاح عن
 يوسف بن صدى عن عبيد بن حميد عن الاعمش عن شقيق عن عبد الله بن الزبير رواه حبيب بن ابي ثابت عن ابي وائل عن عبد الله وقال مخون بن
 سعيد اجسر الناس على الفتيا اقلهم علما يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن ان الحق كله فيه **قلت** الجراحة على المفتي تكون من
 قلة العلم ومن غلظه وسعته فاذا قل علمه افتى عن كل ما يسأل عنه فغير علم واذا اتسع علمه اتسعت فتياه ولهذا كان ابن عباس من اوسع
 الصلابة فتيا وقد تقدم ان فتاواه جمعت عشرين مفعلا وكان سعيد بن المسيب ايضا واسم الفتيا وكانوا يسمونها كما ذكر ابن وهب عن محمد بن
 سليمان المرادي عن ابي اسحق قال كنت اري الرجل في ذلك الزمان وان لم يدخل يسأل عن شيء فيدفعه الناس من مجلس الى مجلس حتى يفر
 الى مجلس سعيد بن المسيب كرهية للفتيا قال وكانوا يدعون سعيد بن المسيب الجرحي وقال مخون اني لاحظت مسائل منها ما فيه ثمانية
 افعال من ثمانية ائمة من العلماء فكيف ينبغي ان اجمل بالجواب قبل الخبر فلم الامر على حبيب الجواب وقال ابن وهب حدثنا شهل بن جابر
 عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال قال حذيفة انما يفتي الناس احد ثلاثة من يعلم ما فهم من القرآن او امير لا يجد بئلا واحق
 متكلف قال فربما قال ابن سيرين فليست بواحد من هذين ولا احب ان اكون الثالث **قلت** مرادة ومرادة عامة السلف بالتأخير والمنسوح في
 الحكم بجلته تارة وهو اصطلاح المتأخرين ورفعه دلالة للعام والمطلق وانظروا غير ما تارة اما بتخصيص او تقيد او حمل مطلق على مفيد و
 تفسيره وقبيحه حتى انهم ليسمون الاستثناء والشرط والصفة فنحن انهم من ذلك رفيع دلالة الظاهر وبيان المراد قال الشيخ عند هم وفي لسانهم

ج

حتى تخبر

هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ بل بأمير خارج عنه ومن تأمل كلامه رأى من ذلك فيه ما لا يحصى ونزل عنه به اشكالات اوجها حل كلامه على
الاصطلاح الحادث للتأخر وقال هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال قال حذيفة انما يفتى الناس احد ثلاثة رجل يعلم ناسخ القرآن ومشو
وامير لا يجد بئرا واحق متكلف قال بن سيرين فانما است احد هذين واوجبا ان يكون احق متكلفا وقال ابو عمر بن عبد البر في كتاب جامع فضيل
العلم من شتاهل بن القاسم ثنائي بن الربيع شتاهل بن حماد المصيصي شتاهل بن ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد قال حدثني جعفر بن حسين
اما منا قال رليت ابا حنيفة في النوم فقلت ما فعل الله بك يا ابا حنيفة قال غفرت لي فقلت له بالعلم فقال ما اضر الغنى على اهلها فقلت فبدر
قال يقول الناس في ما لم يعلم الله انه منى قال ابو عمر قال سمعته يوما ان الله ما اشق للمفتي والحاكم ثم قال ما انا اذا تعلمتني ما تضر به
الرقاب وقوطاه العزج وتوخذ به الحق اما كنت عن هذا غنيا قال ابو عمر وقال ابو عثمان الحداد القاضي ايسر ما شئتوا اقرب الى السلامة من
الفقيه يريد المفتي لكن الفقيه من شأنه اصدار ما يراه عليه من سلكه ما حضر من القول والقضية شأنه الا نامة والتشيت من تأني وتثبت فتاياه
الصواب ما لا يتهايا صاحب البديعة انتهى وقال غيره للمفتي اقرب الى السلامة من القاضي لانه لا يلزم يقواه وانما يجزئها من استفتاه فان
شاء قبل قوله وان شاء تركه واما القاضي فانه يلزم بقوله فيشتد له هو المفتي في الاجابة عن الحكم ويتميز القاضي بالالزام والقضاء فيكون
هذا الوجه خطره اشد **ولهذا** جاء في القاضي من الوعيد والتحذير ما لم يأت نظير في المفتي كما رواه ابو داود الطيالسي حديث عائشة
رضي الله عنها انها ذكرت عندها القضية فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يقول في بالقاضي العدل يوم القيمة فيلق
من شدة الحساب ما يقني انه لم يقض بين اثنين في مرة قط وروى الشعبي عن سفيان عن عبد الله بن عمر ما من حاكم يحكم بين الناس الا
وكل به ملك اخذ بقاءه حتى يقف به على شفير جهنم فيرأسه الى الله فان امره ان يقذفه قد فدى في مهوى اربعين خريفا وفي السنن
من حديث ابن بريدة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للقضاة ثلاثة اثنان في النار وواحد في الجنة رجل عرف
الحق فحضى به فهو في الجنة ورجل قضى بين الناس بالجهل فهو في النار ورجل عرف الحق فجاره فهو في النار وقال عمر بن الخطاب رضي الله
عنه ويل لذي ثمان من في الارض من دنان من في السماء يوم يلقونه الا من امر بالعدل وقضى بالحق ولم يقض على هوى ولا على قرابة ولا
على رغب ولا رهيب وجعل كتاب الله مرآة بين عيني وفي سنن ابى داود من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جورة فله الجنة ومن غلب جورة عدله فله النار وفي سنن البيهقي من حديث ابن جبر
عن عطاء عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله مع القاضي ما لم يجز فاذ اجاز يرى الله معه ولزمه الشيطان وفيه من
حديث حسين المعلم عن الشيباني عن ابن ابى اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله مع القاضي ما لم يجز فاذ اجاز كل
الى نفسه وفي السنن الاربعة من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قعد قاضيا بين المسلمين فقد ذبح نفسه بغير سكين
وفي سنن البيهقي من حديث ابى حازم عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ويل للامراء وويل للعرفاء وويل للامناء ليقنن
اقوام يوم القيمة ان نواصيهم كانت معلقة بالثريا يتجملون بين السماء والارض وانهم لم يلوا عملا **واما المفتي** ففي سنن ابى داود
من حديث مسلم بن يسار قال سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال على ما اقل فليتبوا بيتا في جهنم
ومن اتقى بغير علم كان الله على من افتاه ومن اشار على اخيه بامر يعلم الرشدي في غيره فقد خانه فكل خطر على المفتي فهو على القاضي عليه
من زيادة الخطر ما يختص به ولكن خطر المفتي اعظم من جهة اخرى فان فتواه شرعية عامة تتعلق بالمستفتي وغيره واما الحاكم فحكمه جزئي
خاص لا يتعدى الى غير المحكوم عليه وله بالمفتي يفتي حكما عاما كليا من ضل كذا ارتب عليه كذا ومن قال كذا الرمة كذا والقاضي يقضي قضاء
معينا على شخص معين فقضاؤه خاص ملزم وفقى العالم عامة غير ملزمة فكلاهما اجرة عظيم وخطره كبير **فضل** وقد حرم الله
سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء وجعله من اعظم المحرمات بل جعله في المرتبة العليا منها فقال تعالى قل انما حرم الله الفحش

الحكماء كذا وغيره في كونه لا يكون ذكيا واكرهه لمن يعمل والمستعمل ومثل من رجل حلف لا يتنعم بكذا فباعه واشترى به غيره ففكر ذلك وهذا
عنده لا يجوز وتسئل عن البان الا ان فكره وهو حرام عنده ومثل عن الخمر يتخذ خلا فقال لا يجنب في هذا على التحريم عنده وتسئل عن بيع الداء
فكره وهذا في اجوبته اكثر من ان يستقصى كذلك غلب من الامة **وقال** نص محمد بن الحسن ان كل مكروه فهو حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا
قاطعا لم يطلق عليه لفظ الحرام وروى محمد بن ابي عن ابي حنيفة وابي يوسف في الحرام اقرب وقد قال في الجامع للكبير يكره الشرب في اية الذهب
والفضة للرجال والنساء ومراده التحريم وكذلك قال ابو يوسف ومحمد يكره النوم على فرش الحرير والتوسل على وسائده ومراده التحريم
وقال ابو حنيفة وصاحبه يكره ان يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير وقد صرح الاصحاب انه حرام وقالوا ان التحريم لما ثبت في
حق الذكور وتحريم اللبس لغيرهم الا لما من كثر لها حرورها وسقمها وكذلك قالوا يكره منديل الحرير الذي يتخطفه ويقسم من الوضوء وكره
التحريم وقالوا يكره بيع العذرة ومرادهم التحريم وقالوا يكره الاحتكاك في اقوات الادميين والبهائم اذا اضر بهم وضيق عليهم ومرادهم التحريم
وقالوا يكره بيع السلاح في ايام الفتنة ومرادهم التحريم وقال ابو حنيفة يكره بيع ارض مكة ومراده التحريم عندهم قالوا ويكره اللعب بالشطرنج
وهو حرام عندهم قالوا ويكره ان يجعل الرجل في عنق عبدة او غيره طرق الحديد الذي يمنع من التحرك وهو الغل وهو حرام وهذا اكثر في
كلامهم جدا **واما اصحاب** مالك فالدعوة عندهم مرتبة بين الحرام والمباح ولا يطلقون عليه اسم الجواز ويقولون ان اكل كل شيء
من السبم مكروه غير مبطل **وقال** قل مالك في كثير من اجوبته انه كذا او حرام فمنها ان ملكا نص على كراهة الشطرنج وهذا عند اكثر اصحابه
على التحريم وحمله بعضهم على الكراهة التي هي من التحريم **قال** الشافعي في اللعب بالشطرنج انه ليس شبه الباطل اكرهه ولا يبين لي تحريمه
فقد نص على كراهته وتوقف في تحريمه فلا يجوز ان ينسب اليه ولا مذهبه ان اللعب باجازه والله مبطل فانه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه
والحق ان يقال انه كرهها وتوقف في تحريمها فابن هذا من ان يقال ان مذهبه جواز اللعب بها وبآخته ومن هذا ايضا انه نص على كراهة تزوج
الرجل بنته من مائة الزنا ولم يقل قط انه مبطل ولا جائز والذي يليق بجلالته وامامته ومنصبه الذي امله الله به من الدين ان هذه الذكوة
منه على وجه التحريم واطلق لفظ الكراهة لان الحرام يكرهه الله ورسوله وقد قال تعالى عقيب ذكر ما حرمه من المحرمات من عند قوله وقضى
ان لا تعبدوا الاياه الى قوله ولا نقل لهما آية ولا نهيها الى قوله ولا تقتلوا اولادكم خشية اسلاق الى قوله ولا تقربوا الزنا الى قوله ولا نقلوا
النفس التي حرم الله الا بالحق الى قوله ولا تقربوا مال اليتيم الى قوله ولا تقف ما ليس لك به علم الى اخر الايات ثم قال كل ذلك كان سيئه عند ربك
مكرها وفي الصحيح ان الله عز وجل كره لكم قبل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال فالسلف كانوا يسنمون الكراهة في معناه الذي سنعلم
فيه كلام الله ورسوله ولكن المتأخرون اصطلموا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم وتركوا الجمع من فعله ثم حمل من حمل منهم كلام الائمة على
الاصطلاح الحادث فغلط في ذلك واقبح غلطا منه من حمل لفظ الكراهة او لفظ لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد
اطرد في كلام الله ورسوله استعمال لا ينبغي في الخطأ شرعا او قدرا وفي السخيل الممنوع كقوله تعالى وما ينبغي لرجل ان يتخذ ولدا وقوله وما ملنا
الشعر وما ينبغي له وقوله وما نزل به الشياطين وما ينبغي لهم وقوله على لسان نبيه كذبي ابن آدم وما ينبغي له وشقني ابن آدم وما ينبغي له وقوله
صل الله عليه وآله وسلم ان الله لا ينام ولا ينبغي له ان ينام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في لباس الحرير لا ينبغي هذا للمتقين وامثال ذلك
والمقصود ان الله سبحانه حرم القول عليه بلا علم في اسمائه وصفاته وافعاله واحكامه والمفق يخبر عن الله عز وجل عن دينه فان لم يكن
خبره مطابقا لما شرعه كان قاتلا عليه بلا علم ولكن اذا اجتهد واستفهم وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يلحقه الوعيد وعوفى عن ما اخطأ به و
اثب على اجتهاده ولكن لا يجوز ان يقول لهما اياه اجتهاده ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرم كذا واوجب كذا وابطح كذا وان هذا
هو حكم الله قال ابن وضاح ثنا يوسف بن عدي ثنا عبد بن حميد عن عطاء بن السائب قال قال الربيع بن خثيم اياكم ان يقول الرجل لشيء ان الله
حرم هذا او غي عنه فيقول الله كذب لم احرمه ولم اذن عنه او يقول ان الله احل هذا او امر به فيقول الله كذب لم احله ولم امر به قال ابو عمر قد روي

العمل

ج

لا خلاف بين الناس ان التقليد ليس بعلم وان المقلد لا يطلق عليه اسم عالم

عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل به فيسأل عنه فيجهد فيه رايه ان تظن الاظنا وما نحن بمستيقنين **فصول** في كلام الائمة في ادوات
الفتيا وشروطها ومن ينبغي له ان يفتي وابن يسع قول لفتي لا يرى قال الامام احمد في رواية ابنه صالح عنه ينبغي للرجل اذا حل نفسه على الفتيا ان
يكون عالما بوجوه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما بالاسنن واقا جاء خلاف من خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله
وقلة معرفتهم بصحيحهم ما من سقيم ما وقال في رواية ابنه عبد الله اذا كان عند الرجل المكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واختلاف الصحابة والتابعين فلا يجوز ان يعمل بما شاء ويحذف فيفضي به ويعمل به حتى يسأل هل لعلم ما يؤخذ به فيكون يعمل على امر صحيح وقال
في رواية ابن الحرث لا يجوز الاقراء الرجل عالما بالكتاب السنة وقال في رواية حنبل بن سفيان من افتى ان يكون عالما بقول من تقدم والافان
يفتي وقال محمد بن عبد الله بن المنادي سمعت رجلا يسأل احمد اذا حفظ الرجل مائة الف حديث يكون فيها قال لا قال فقلت ان قال فقلت ان
الف قال لا قال فاربع مائة الف قال بئرا هكذا وحده قال ابو الحسين وسالت جدي محمد بن عبيد الله قلت فكم كان يحفظ احمد بن حنبل قال
اخذ عن ستمائة الف قال ابو حنبل قال لي ابو اسحق لما جلس في جامع المنصور للفتيا ذكرت هذه المسئلة فقال لي اجل فانت هذا لا تحفظ هذا
المقدار حتى تقتي الناس فقلت له عافاك الله ان كنت ان لا احفظ هذا المقدار فاني هو افقي الناس بقول من كان يحفظ هذا المقدار واكثر منه
قال القاضي ابو يعلى وظاهر هذا الكلام انه لا يكون من اهل الاجتهاد اذا لم يحفظ من الحديث هذا القدر الكثير الذي ذكره وهذا هو العمل على
والتعليط في الفتوى ثم ذكر حكاية ابي اسحق لما جلس في جامع المنصور قال وليس هذا الكلام من ابي اسحق مما يقتضون انه كان يقلد احمد فيما يفتي
به لانه قد نص في بعض تعاليقه على كتاب العلل على الدلالة على منع الفتوى بغير علم لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم **قلت** هذه
المسئلة فيها ثلاثة اقوال الاصحاح احمد **احل** هو انه لا يجوز الفتوى بالتقليد لانه ليس بعلم والفتوى بغير علم حرام ولا خلاف بين الناس
ان التقليد ليس بعلم وان المقلد لا يطلق عليه اسم عالم وهذا قول اكثر اصحاب وقول جمهور الشافعية **والثاني** ان ذلك يجوز فيما
يتعلق بنفسه فيفتي له ان يقلد غيره من العلماء اذا كانت الفتوى لنفسه ولا يجوز ان يقلد العالم فيما يفتي به غيره وهذا قول ابن بطه وغيره
من اصحابنا قال القاضي ذكر ابن بطه في مكاناته الى البرمكي لا يجوز له ان يفتي بما سمع من يفتي انما يجوز ان يقلد لنفسه فاما ان يتقلد لغيره
ويفتي به فلا **والقول الثالث** انه يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد وهو اعلم الاقوال وعليه العمل قال القاضي ذكر ابو حنبل
تعاليقه قال سمعت ابا علي الحسن بن عبد الله النجاد يقول سمعت ابا الحسين بن بشران يقول ما عيب على رجل يحفظ عن احمد خمس مسائل
استند الى بعض سواي السبع يفتي بها وقال الشافعي في رواه عنه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه له لا يحل لاحد ان يفتي في دين الله الا
رجلا عارفا بكتاب الله بناسخه ومنسوخه وحكمه ومثابحه وتأويله وتاويله ومكيه ومدنيه وما اراد به ويكون بعد ذلك بصيرا بحد يث
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالناسخ والمنسوخ ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ويكون بصيرا باللغة بصيرا بالشعر
وما يحتاج اليه السنة والقرآن ويستعمل هذا مع الزهراء ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل الامصار وتكون له قريحة بعد هذا
فاذا كان هكذا فله ان يتكلم ويفتي في الحلال والحرام واذا لم يكن هكذا فليس له ان يفتي وقال صالح بن احمد قلت لابي ما تقول في الرجل يسأل
عن الشيء فيجيب بما في الحديث وليس بعالم في الفقه فقال ينبغي للرجل اذا حل نفسه على الفتيا ان يكون عالما بالاسنن عالما بوجوه القرآن
عالما بالاسانيد الصحيحة وذكر الكلام المتقدم وقال علي بن شقيق قيل لابن المبارك متى يفتي الرجل قال اذا كان عالما بالاشي بصيرا بالراي
وقيل ليعيى بن اكرم متى يجب للرجل ان يفتي فقال اذا كان بصيرا بالراي بصيرا بالاشي **قلت** يريد ان ياراي الفياس الصحيح والمعاني والعلل
الصحيحة التي علق الشارع بها الاحكام وجعلها مؤثرة فيها طردا او عكسا **فصل** في تحريم الافتاء في دين الله بالرأي المتضمن لمخالفة النصوص
والرأي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله فان لم يستجيبوا لك فاعلموا انما يتبعوا اهواءهم ومن اضل من اتبع هواه بغير هدى من الله
ان الله لا يهدي القوم الظالمين ففهم الامر الى امرين لا ثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل عالم يات به الرسول فهو

من الهوى وقال تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يعبدون
عن سبيل الله لهم اجران شديداً بما كانوا يعملون فاقسم سبحانه طريق الحكم بين الناس الى الحق وهو الحق الذي انزل الله على رسوله
والى الحق وهو ما خالفه وقال تعالى للذين لا يعلمون انهم انما هم الذين لا يعلمون انهم انما هم الذين لا يعلمون انهم انما هم الذين لا يعلمون
شيئاً وان الظالمين بعضهم اولياء بعض الله ولى المتقين فاقسم الامور بين الشريعة التي جعلها هو سبحانه عليهم واوحى اليه العمل بها وامر الله بها
وبين التامم هو الله الذي لا يعلمون فاقسم بالاول وعن الثاني وقال تعالى نعم انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلاً ما تذكرون فامر
باتباع المآل منه خاصة واعلم ان من اتبع غيره فقد اتبع من دونه اولياء وقال تعالى لا يبايعون الذين آمنوا واطيعوا الرسول اولى الا منكم
فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر فاذك خيرا واحسن تاولوا فامر تعالى بطاعته وطاعة رسوله والى
الفعل علاما بان طاعة الرسول يجب استقلالاً من غير عرض لما امر به على الكتاب بل اذا امر وجبت طاعته مطلقاً سواء كان امره في الكتاب و
لم يكن فيه فانه اولى الكتاب مثله مع عدم امر بطاعة اولى الامر استقلالاً بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول بل انما بانهم انما
يطاعون تبعاً لطاعة الرسول فمن امرهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن امر بخلاف ما جاء به الرسول فلا سمع له ولا طاعة كما يحرم عنه صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال انما الطاعة في المعروف وقال في رواية الامور من امركم منهم بمعصية الله فلا سمع
ولا طاعة وقد اخبر صلى الله عليه وآله وسلم عن الذين ارادوا دخول النار ما امرهم اميرهم يدخلها وهم لو دخلوا لما خرجوا منها مع الله انما
كانوا يدخلونها طاعة لا ميرهم وظن ان ذلك واجب عليهم ولكن لما اقتضى وافي الاجتهاد وبأمره الى طاعة من امر معصية الله وسخطه ووجوب الامر
بالطاعة بهما لم يرجح الامر صلى الله عليه وآله وسلم وما قد علم من دينه ارادة خلافه فقف في الاجتهاد وادق مواضع تعذيب النفس واهلها
من غير تثبت وتبيين هل ذلك طاعة لله ورسوله ام لا فذا الظن بمن اطاع غيره في صريح مخالفة ما بعث الله به رسوله ثم امر تعالى به ما تنازع
فيه المؤمنون الى الله ورسوله ان كانوا مؤمنين واخبرهم ان ذلك خير لهم في العاجل واحسن تأويلاً في العاقبة **وقل تضمن هذا**
صنها ان اهل الايمان قد يتنازعون في بعض الاحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الاحكام وهم
سادات المؤمنين واجل الامة ايماناً ولكن بحول الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الاسماء والصفات والافعال بل كلهم على اثبات
ما نطق به الكتاب والسنة كلمة واحدة من اولهم الى اخرهم لم يسوموها تأويلاً ولا يخرجوها عن مواضعها تأويلاً ولا يبدوا الشئ منها بالباطل ولا
ضربوا لها امثالا ولم يبدوا في صدورهم واجازها ولم يقل احد منهم يجب صرفها عن خاتمتها وحملها على مجازها بل تلقوها بالقبول والتسليم
قابلوها بالايمان والتعظيم وجعلوا الامر فيها امراً واحداً واجروها على سائر واحد ولم يفعلوا كما فعل اهل الاهواء والبدع حيث جعلوها
عضدين واقروا ببعضها وانكروا بعضها من غير فرقان مبين مع ان اللازم لهم فيما انكروا كلالاً في اقرابها واشتبهوا **والمقصود**
اهل الايمان لا يخرجهم تنازعهم في بعض مسائل الاحكام عن حقيقة الايمان اذ اردوا ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما شرطه الله عليهم بقوله
فردوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ولا ريب ان الحكم المعلق على شرط يتحقق عند انتقائه **وصنها** ان قوله فان
تنازعتم في شئ نكروا في سياق الشرطية كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دونه وحده خفيه ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله
بيان حكم ما تنازعوا فيه ولو لم يكن كافياً لم يامر بالرد اليه اذ من الممتنع ان يامر قائل بالرد عند النزاع الى من لا يوجد عنده فصل النزاع **ومنها**
ان الناس اجمعوا ان الراد الى الله سبحانه هو الراد الى كتابه والرد الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الراد اليه نفسه في حياته ولى سنته بعد وفاته
وصنها انه جعل هذا من موجبات الايمان ولوازمه فاذا انتفى هذا الراد انتفى الايمان ضرورة انتفاء الملزوم لا انتفاء لانه ولا سيما التلازم
بين هذين الامرين فانه من الطرفين وكل منهما ينتهي بانقضاء الآخر ثم اخبرهم ان هذا الراد خير لهم وان عاقبته احسن عاقبة ثم اخبرهم
ان من حاكم او حاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد سكر الطاغوت وحقاكر اليه والطاغوت كل ما قهره العبد حدة عن معبوده او قهره وطاغ

فما تجرت كل قوم من قضاكون اليه غير الله ورسوله او يعبدونه من دون الله او يتبعوه على غير بصيرة من الله او يطيعونه في الايمان ان طاعة الله فمن طوعا خبت العالم اذا اقامتها وقامت احوال الناس مما يرايت اكثرهم من عبادة الله الى عبادة الطاغوت وعن التحاكم الى الله والى رسوله الى التحاكم الى الطاغوت وعن طاعته ومتابعة رسوله الى طاعة الطاغوت ومتابعته وهو لا يملكوا طريق الناجين الفائزين من هذه الامة وهم الصالحون ومن تبعهم ولا قصدوا قصدهم بل خالفوهم في الطريق والقصد معاً ثم اخبر تعالى عن هؤلاء ما فعلوا اذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول اعرضوا عن ذلك ولم يستجيبوا للاداعي ورضوا بحكم غيره ثم قرأهم بانهم اذا اصابتهم مصيبة في عقولهم وادبائهم وديارهم وادبائهم وادبائهم بسبب اعراضهم عما جاء به الرسول وتحكيم غيره والتحاكم اليه كما قال تعالى فان تولوا فاعلموا انهم يريدون الله ان يصيبهم ببعض نوبهم اعتدوا بانهم انما قصدوا الاحسان والتوفيق ان يفعل ما يرضى الفريقين ويوفق بينهما كما يفعل من يروى التوفيق بين ما جاء به الرسول وبين ما خالفه ويؤمن انه بذلك محسن فاصد الامصارح والتوفيق والايمان انما يقتضي الفتاة الحروب بينهما ما للرسول بين كل ما خالفه من طريقة وحقيقة وعقيدة وسياسة ورأي فخص الايمان في هذا الحرب في التوفيق وبالله التوفيق ثم قسم سبحانه بنفسه على نفي الايمان عن العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل ولم يكف في ايمانهم بهذا التحكيم غير ذلك حتى ينفى عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه ولم يكف منهم ايضا بل كفى يسلموا تسليماً وينقادوا انقياداً وقال تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم فاخبر سبحانه انه ليس لمؤمن ان يختار بعد قضائه وقضائه رسوله ومن يختار بعد ذلك فقد ضل ضلالاً مبيناً وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم اي لا تقولوا احق يقول ولا تأمروا احق يأمر ولا تقوا احق يفتي ولا تقطعوا امراً حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضيه روي عن ابى طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما لا تقولوا خلاف الكتاب السنة وروي العوفي عنه قال هو ان يتكلموا بين يدي كلامه والقول الجامع في معنى الآية لا تجعلوا القول ولا فعل قبل ان يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يفعل وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض ان تقبلوا وانتم لا تشعرون فاذا كان رفع اصواتهم فوق صوت سبباً لحبوط اعمالهم فكيف تقديم ادانهم وعقوباتهم وادانهم وسياساتهم ومعارفهم على ما جاء به ورضيها عليه اليس هذا اولى ان يكون محبطاً لا عالم وقال تعالى انما المؤمنون الذين امنوا بالله ورسوله واذا كانوا معاً على امر جامع لم يذنبوا حتى يستأذنوا فاذ اجعل من لوازم الايمان انهم لا يذنبوا ما ذنبوا اذا كانوا معاً الا باستئذان الله فاولى ان يكون من لوازمه ان لا يذنبوا الى قول ولا مذهب على الا بعد استئذانه واذا نهى عن بدلالة ما جاء به على انه اذن فيه وفي صحيح البخاري من حديث ابى الاسود عن عروة بن الزبير قال سمعنا عبد الله بن عمرو بن العاص فسمعه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله لا يرفع العلم بعد اذ اعطاكموه انزاعاً ولكن يرفعهم بعض العلماء بعلمهم فيبقى ناس جهال يستفتون فيفتون برأهم فيضلون ويضلون وقال وكيع حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرفع العلم من صدر وررجال ولكن يرفع العلم بعقول العلماء فاذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً فقالوا بالرائى فضلووا واضلوا وفي الصحيحين من حديث عروة بن الزبير قال قالت عائشة يا ابن اختي بلغني ان عبد الله بن عمر ماثر بنا الى الحج فالفقه فاسأله فانه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم علماً كثيراً قال فقلت فسالته عن شيء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عروة فكان فيما ذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله لا يرفع العلم من الناس انزاعاً ولكن يقبض العلماء فيرفع العلم معهم ويبقى في الناس رؤس جهال يفتونهم بغير علم فيضلون ويضلون قال عروة فلما حدثت عائشة بذلك اعطمت ذلك وانكرته قال احذرتك انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول هذا قال عروة نعم حتى اذا كان عام قافل قالت لي ان ابن عمر قد قدم فالفقه ثم فالتح حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم قال فلفقته فسالته فذكر لي نحو ما حدثني

من

فقال يكتب بسمك اللهم فري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبنت فقال يا عمر تراني قد رضيت وثاني وقال أبو بكر بن أبي شيبة
ثنا عبد الأعلى عن عمر بن الخطاب عن يزيد بن حبيب عن عمر بن الخطاب عن يزيد بن حبيب عن يزيد بن حبيب عن يزيد بن حبيب عن يزيد بن حبيب
قال بيننا أنا وعمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ دخل عليه رجل فقال يا أمير المؤمنين هل أريد من ثابت يفتي الناس في المصير برأي في الضم
من الجنة فقال عمر على به فجاوز زيد فذكر له عمر فقال عمر أي عد نفسه قد بلغت أن تفتي الناس برأيك فقال يا أمير المؤمنين والله ما فعلت ولا
سمعت من أعمى حديثاً فحدثت به من أبي أيوب ومن أبي بن كعب ومن رفاعه بن رافع فقال عمر على بر رفاعه بن رافع فقال عمر قد كنت قد فعلت ذلك
إذا أصاب أحدكم المرأة فأكل من ينقل قال قد كنا نفعل ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولما رأينا فيه عن الله فصرهم ولم يكن
فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم ذلك قال ما أدري فامر عمر بجمعهم لم يجز
ولا أنصارهم فاجتمعوا فاشاورهم فاشاور الناس أن لا غسل إلا ما كان من معاذة وحل فانهما قالوا إذا جاوز الختان وجب الغسل فقال عمر هذا والله ما
يؤيد قد اختلفتم فمن بعدكم أشد اختلافاً فقال علي يا أمير المؤمنين انه ليس أحد أعلم بهذا من شأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من أزواجه فامرسل إلى حفصة فقالت لا علم لي فأرسل إلى عائشة فقالت إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال لا اسمع برجل فعل
ذلك إلا أوجعه ضرباً **قول عبد الله بن مسعود** قال البخاري حدثنا جندب بن أبي يحيى بن زكريا عن جابر عن الشيخ عن مسروق
عن عبد الله قال لا يأتي عليكم عاملاً وهو شر من الذي قبله أما أني لا أقول ما يرضي من أمير ولا عاملاً خصب من عامر ولكن فهاؤكم
يد هبون ثم لا يجرون منهم خلفاً وحيث قوم يقيسون الأمور برأيهم وقال ابن وهب ثنا شقيق عن جابر قال ولكن ذهاب خياركم و
ملاؤكم ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم فيهمهم ألا سألهم ويتركهم وقال أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو خالد الأحمر عن جابر عن الشيخ عن
مسروق قال قال عبد الله بن مسعود علمواكم يد هبني ويحذر الناس رؤساً جهالاً يقيسون الأمور برأيهم وقال سفيان بن داود حدثنا حماد بن
فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن منذر الثوري عن الربيع بن خثيم انه قال قال عبد الله ما علمك الله في كتابه فاحسن الله وما استأثر
به عليك من علم فكله إلى عالمه ولا تتكلف فإن الله عز وجل يقول لنبييه قل ما سألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين يروى هذا
الربيع بن خثيم وعن عبد الله وقال سعيد بن منصور ثنا خلف بن خليفة ثنا أبو زيد عن الشيخ قال قال ابن مسعود أياكم واديت أرايت
فإنما هلك من كان قبلكم بأرايت أرايت ولا تقيسوا شيئاً فتركوا ما قدم بعد ثبوتها وإذا سئل أحدكم عما لا يعلم فليقل لا أعلم فإنه ثلث العلم
وصح عنه في المفوضة انه قال قول فيها برأي فإن يكن صواباً فمن الله وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان والله ورسوله برأي **قول عثمان**
ابن عفان رضي الله عنه قال عمر بن الخطاب حدثني يحيى بن عباد عن عبيد الله بن الزبير قال قال الله مع عثمان بن عفان بالحجة إذا قال
عثمان وذكر له التمتع بالعمرة إلى الحج اتوا الحج وأخلصوا في أشهر الحج فلو أخرجهم هذه العمرة حتى تروروا هذا البيت زورين كان أفضل فإن
الله قد أوسع في الخير فقال له علي عديت إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورخصة رخص الله للعباد بها في كتابه تضيق عليهم
فيها ونهى عنها وكانت لدى الحاجة والناس الدار ثم اهل على بعرة وحج معاً فقبل عثمان بن عفان رضي الله عنه على الناس فقال انهيتم عنها
اني لم انه عنها إنما كان رأيها اشترت به فمن شاء أخذه ومن شاء تركه فهذا عثمان يخبر عن رأيها انه ليس بال لازم للامة الأخذ به بل من شاء أخذه
به ومن شاء تركه بخلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه لا يسم أحد أتركها لقول جدك كما ثأ من كان **قول علي بن أبي**
طالب رضي الله عنه قال أبو داود ثنا أبو كريب محمد بن العلاء ثنا حص بن غياث عن الأعمش عن أبي الصديق السبيعي عن عبد خير عن علي
رضي الله عنه انه قال لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسيح من أعلاه **قول عبد الله بن عباس** رضي الله عنه
قال ابن وهب اخبرني بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عبد بن أبي لينة عن ابن عباس انه قال من أحدث من رأيي ليس في كتاب الله ولم ينزل
به سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل على ما هو منه إذا التقى الله عز وجل وقال عثمان بن مسعود الصنفان ثنا عبد الرحمن بن زياد

لا يفتي الناس إلا بما هو من

ج

سنة النبي في النكاح التزويج بالزهر صحيح

ثنا الحسن بن عمر والفقهي عن ابي فزارة قال قال بن عباس لما هو كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال بعد ذلك براء
فلا ادرى الى حسنة يجد ذلك ام في سيئة وقال عبد بن حميد ثنا حميد بن علي الجعفي عن زائدة عن ابي عن بكر عن سعيد بن جبير عن ابن
عباس قال من قال في القرآن براءة فليتبوأ مقعده من النار **قول سهل بن حنيف** رضي الله عنه قال البخاري حدثنا من بن ابي
ثنا ابو عوانة عن الاعمش عن ابي وانث قال قال سهل بن حنيف لم يأتني من الناس ثم اراكم عن دينكم لقد رايتني يوم ابي جندل ولو استطعت ان اودع
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لودته **قول عبد الله بن عمر** رضي الله عنه قال بن وهيب اخبرني عمر بن الخطاب ان عمر بن زيد
قال اخبرني طاووس عن عبد الله بن عمر انه كان اذا لم يجد في الامر يسأل عنه شيئا قال ان شئتم اخبركم بالظن وقال البخاري قال لوصدقة
عن الفضل بن موسى عن موسى بن عقبة عن الخزاز عن جابر بن زيد قال لقيني ابن عمر فقال يا جابر انك من فقهة البصرة وتشتق فلما
تفتن الا بكتاب ناطق او سنة ماضية وقال مالك عن نافع عن العلم ثلاث كتاب الله الناطق وسنة ماضية ولا ادرى **قول زيد بن**
ثابت رضي الله عنه قال البخاري حدثنا اسيد بن داود ثنا يحيى بن زكريا مولى ابن ابي زائدة عن اسمعيل بن خالد عن الشعبي قال قال ابن زيد
ابن ثابت قوم فسألوا عن أشياء فاخبرهم بما كتبوا هاكم قالوا لو اخبرناه قال فأتوه فاخبروه فقال اعز العلك كل شيء حدثكم خطأ انما اجتمعت
لكم براءى **قول معاذ بن جبل** رضي الله عنه قال جابر بن مسلم ثنا ايوب السخيتاني عن ابي قلابة عن نيز بن ابي عميرة عن معاذ بن جبل
قال تكون فتن فيكم فيها المال ويفتر القرآن حتى يقرأ الرجل والمرأة والصغير والكبير والمنافق والمؤمن فيقرأ الرجل فلا يتبع فقول الله
لا قرأه علانية فيقرأ علانية فلا يتبع فيقرن سجداً ويبعد كل ما ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذين لا يأتواكم ولما
فانه بعد عدو ضلالة قاله معاذ ثلاث مرات **قول ابى موسى الاشعري** قال البخاري ثنا الجهم بن المنهال ثنا جابر بن مسلمة عن
حميد عن ابي رجاء العطاردي قال قال ابو موسى الاشعري من كان عندك علم فليعلمه للناس ان لم يعلم فلا يقول ما ليس له علم فيكون من
المتكلمين ويمر من الدين **قول مغوية بن ابي سفيان** قال البخاري حدثنا ابو اليان ثنا شعيب عن الزهري قال كان محمد
ابن جابر بن معطم يحدث انه كان عند مغوية بن قريش فقام مغوية فحج الله واثنى عليه بما هو اهله ثم قال ما بعد فانه قد بلغني ان
رجلاً فكم يتحدثون باحدث ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوالله انكم جاهلون بقرآنكم من الصحابة بكم
البصيرق وعمر بن الخطاب عثمان بن عفان علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس عبد الله بن عمر بن زيد بن ثابت وسهل بن حنيف
ومعاذ بن جبل ومغوية خال المؤمنين وابو موسى الاشعري رضي الله عنهم فخرجون الرأي عن العلم وينهون ويحذرون منه وينهون عن الفتيا
به ومن اضطر منهم اليه اخبر ان ظن وانه ليس على ثقة منه وانه يجوز ان يكون منه ومن الشيطان وان الله ورسوله يرش منه وان غايته
ان يسوغ الاخذ به عند الضرورة من غير لزوم ولا اتباع ولا العمل به فهل يجوز من احدكم قطانه جعل رأى رجل بعينه ديناً ترك له السنن
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويضل من خالفه الى انهم السنن فهو لا يترك الا سنة وعصاة الايمان وائمة الهدى و
مصايير الدجى والصحابة الائمة للامة واعلمهم بالاحكام وادلتها وافقههم في دين الله واعلمهم علماً واقلمهم تكليفاً وعليهم وارت الفتيا عنهم انتشر
العلم واصحابهم هم فقهاء الامة ومنهم من كان مقيماً بالكوكة كعلي وابن مسعود وبالمدينة كعمر بن الخطاب وابنه وزيد بن ثابت وبالبصرة
كابي موسى الاشعري وبالشام كمعاذ بن جبل ومغوية بن ابي سفيان وبكة كعبد الله بن عباس وبمصر كعبد الله بن عمر وبالعاص وعن
هذه الامصار انتشر العلم في الافاق واكثر من روى عنه التحذير من الرأي من كان بالكوكة ارضاً بين يدي ما علم الله سبحانه انه جعل
فيها لعدم **فضل** قال هل الرأي وهو لا الصحابة ومن بعدهم من التابعين والائمة فابن الرأي وحذر دوا منه وهو اعن الفتيا والفتيا
واخرجوه من جملة العلم فقد روى عن كثير منهم الفتيا والقضاء والدلالة عليه والامتنان لابي بكر قول عبد الله بن مسعود في المفوضات
فيها براءى وقول عمر بن الخطاب وكقول عثمان بن عفان في الامور فاذا العزة عن الحكم انا هو رأى رايته

الحسن بن الحسن بن فضال
ابن الحسن بن فضال
ابن الحسن بن فضال
ابن الحسن بن فضال
ابن الحسن بن فضال

ج

على في امهات الاولاد اتفق داني وداي عمر على ان لا يعين وفي كتاب عمر بن الخطاب الى شرح اذا وجدت شيئا في كتاب الله فاقض به ولا تفتت الى غيره
وان اتاك شي لا يحل في كتاب الله فاقض بما سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان اتاك ما ليس في كتاب الله ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فاقض بما اجمع عليه الناس وان اتاك بما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتكلم فيه احد قبلك فان شئت ان تجتهد
رايت فتقدم وان شئت ان تناظر فافهم وما اري التاخر الا خيرا لك ذكره سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن شرح ان عمر كتب اليه وقال ابو
في كتاب القضاء ثنا كثير بن عثمان عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال كان ابو بكر الصديق اذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى فان وجده
فيه ما يقضي به قضى به وان لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان وجد فيها ما يقضي به قضى به فان لم يجد في كتاب الله
سأل الناس هل علموا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيه بقضاء فربما قام اليه القوم فيقولون قضى فيه بكذا وكذا فان لم يجد سنة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجمع رؤساة الناس فاستشارهم فاذا اجمع رأيهم على شيء قضى وكان عمر يفعل ذلك فاذا اجماع ان يجد ذلك في الكتاب
والسنة سأل هل كان ابو بكر قضى فيه بقضاء فان كان لا يبي بكر قضاء قضى به والا اجمع علماء الناس استشارهم فاذا اجمع رأيهم على شيء قضى به وقال
ابو عبيد ثنا ابو مغوية عن الاعمش عن عميرة عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال اكثر واعليه ذات يوم فقال له قرا في علينا
زمنك ولست اقفى ولست اذناك ثم ان الله بلغنا ما ترون فن عرض عليه قضاء بعد النبي فليقض بما في كتاب الله فان جاءه امر ليس في كتاب الله
ولا قضى به نبيه فليقض بما قضى به الصالحون فان جاءه امر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولا قضى به الصالحون
فليجتهد رأييه ولا يقل في اري واني اخاف ان الحلال بين والحرام بين وبين ذلك مشتبهات فدم ما يريك الى ما يريك وقال عمر بن حريز الطبري
حدثني يعقوب بن ابراهيم انا هشيم انا سيار عن الشعبي قال لما بعث عمر بن الخطاب الكوفة قال له الظاهر ما يبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه
احدا او ما لم يبين لك في كتاب الله فاتبع فيه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما لم يبين لك فيه السنة فاجتهد فيه رأيك وفي كتاب عمر
الى ابي موسى اهرق الاشياء والامثال وقس الامم وقايس على بن ابي طالب وزيد بن ثابت في المكاتب وقايس في الجبل والاخوة فشيء على سبيل
انشعبت منه شعبة ثم انشعبت من الشعبة شعبتان وقايسه زيد بن ثابت في شجرة انشعب منها غصن وانشعب من الغصن غصنان وقولها في الجبل ان لا يحل
الاخوة وقايس بن عباس الاخراس بالاصنام وقال حنابلة بها وسئل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مسير الى صفين هل كان بعهد عهده اليه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ام لا يري رايه قال بل رايي رايته وقال عبد الله بن مسعود وقد سئل عن المفضضة اقول فيها برأيي فان يكن صوابا فمن الله
وان يكن خطأ فمضى من الشيطان والله ورسوله منه بري وقال بن ابي خزيمة ثنا ابى ثعلبة بن خازم عن الاعمش عن القسم بن عبد الرحمن
عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال من عرض له منك قضاء فليقض بما في كتاب الله فان لم يكن في كتاب الله فليقض بما قضى فيه نبيه صلى الله
عليه وآله وسلم فان جاءه امر ليس في كتاب الله ولم يقض فيه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فليقض بما قضى به الصالحون فان جاءه امر ليس في كتاب
الله ولم يقض فيه نبيه ولم يقض به الصالحون فليجتهد رأييه فان لم يجد رأييه فليقتصر على ما يبين في كتاب الله بن ابي يزيد قال سمعت
ابن عباس اذا سئل عن شيء فان كان في كتاب الله قال به وان لم يكن في كتاب الله وكان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال به فان لم
يكن في كتاب الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن ابي بكر وعمر اجتهد رأييه وقال بن ابي خزيمة حدثني ابى ثعلبة بن عبد الرحمن بن
مهدي عن سفيان عن عبد الملك بن الجهم عن الشعبي عن مسروق قال سألت ابى بن كعب عن شيء فقال كان هذا اقلت لا قال فاجتهد حتى يكون
فاذا كان اجتهد نالك راينا قال ابو عمر بن عبد البر وروينا عن ابن عباس انه ارسل الى زيد بن ثابت في كتاب الله ثلث ما بقي فقال انا اقول برأيي
ونقول برأيك وعن ابن عمر انه سئل عن شيء فعلاه ارايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا او شيء رايته قال بل شيء رايته وعن ابى هريرة
انه كان اذا قال في شيء برأييه قال هذه من كسبي كرم ابن وهب عن سليمان بن بلال عن كثير بن زيد عن وليد بن رباح عن ابى هريرة وكان ابو الدرداء
يقول اياكم وفراصة العلماء احذروا ان يشهدوا عليكم شهادة تكبركم على وجوهكم في النار فوالله انه الحق يقدر الله في قلوبهم قلت واصل هذا في

له بجمعين في فقه
من الاجام في فقه
وروي عن ابن مسعود
عن ابي بكر الصديق
من فقه في فقه
وهو في فقه في فقه
ج
ثبتت وبصره في فقه
منه رجل فادرس في فقه
بصيرته انفق في فقه
والعلمية بالقرآن في فقه
ثروت رجل فادرس في فقه
يقين العلمانية والفقه في فقه
الرواية في فقه

عن ربه العالمين

قد رتبنا الى التوصل الى الذكي والعاذ الذي يتعدى قدر الحاجة باكلها فالرأي الباطل انواع - احدها الرأي المخالف للنص هذا كما
يعلم بالاضطرار من دين الاسلام فساد وطلاقة ولا تحل القتياله ولا القنائة وان وقع فيه من وقع بنوع تاديل تقليد النوع الثاني هو الكثرة
في الدين بالحرص والظن مع التعريط والتقصير في معرفة النصوص وفهمها واستنباط الاحكام منها فان من جهلها وقاس برأيه فيما سئل عنه
غير علم بل مجرد قدر جامع بين الشكيتين الحق احدها بالانحراف والخرق والآخر بالانحراف والخرق والآخر بالانحراف والخرق والآخر بالانحراف والخرق
فقد وقع في الرأي للذي هو الباطل **فصل** واصل **النوع الثالث** الرأي المتضمن لتعطيل اسماء الرب وصفاته وفعاله بالمقاييس الباطلة
التي وضعها اهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقرية ومن ضلواهم حيث استعملوا هذه قياساتهم الفاسدة وأدعاهم الباطلة وشبههم
الراشدة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فردوا اجابها الفاظ النصوص التي وجدوا السبيل الى تكذيب رواتها وتخضعتهم ومعاني النصوص
التي لم يجدوا الى رد الفاظها سبيلا فقابلوا النوع الاول بالتكذيب والنوع الثاني بالتحريف والتاويل فانكروا ذلك روية المؤمنين لم يهملوا في التكرار
وانكروا كلامه وتكليمه لعباده وانكروا ما بينته للعالم واستواءه على عرشه وعلوه على الخلقات وعصوم قدرته على كل شيء بل اخرجوا الفضائل الجارية
من الملكة والانبياء والجن والانس عن تعليق قدرته وشيئته وتكوينه لها ونفوا اجابها حقائق ما أخبر به عن نفسه واخبر به رسول الله من صفاته
كماله ونفوت جلالة **وحرر** اجابها النصوص عن مواضعها واخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي الجور الذي حقيقته انه زبالة الاذهان
خالة الافكار وعقائد الاثرا وساد من الصدور وفناء واهل الاراق سوادا والقلوب شكوكا والعالم فسادا وكل من له مسكة من عقل يعلم ان
فساد العالم وغرابها انما نشأ من تقديم الرأي على الوحي والعوى على العقل وما استعمر هذان الاصلان الفاسدان في قلبه الا استعمر هلاكه
وفي امة الا وفسد امرها اتم فساد فلا اله الا الله كم نفى هذه الآراء من حق واثبت بها من طواغيت بها من هوى واحيى بها من ضلالة
وكم هدم بها من معتل الايمان وعمر بها من دين الشيطان وكثر اصحاب الجحيم هم اهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الجحيم
الذين يقولون يوم القيمة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعد **النوع الرابع** الرأي الذي احدث به البدع وغرقت به السنن ثم
بالبلاد وتربى عليها الصغير وهو فيه الكبر فغداه الانواع الاربع من الرأي الذي اتفق سلف الامة واقمتها على دقة واخراجهم من الدين
النوع الخامس ما ذكره ابو عمر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الرأي الذي هو في هذه الاثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وعن اصحابه والتابعين رضي الله عنهم انه القول في احكام شرائع الدين بالاعتصان والظنون والاستغفال بحفظ المعضلات والاضلوطات
ورد الفروع بعضها على بعض قياسا دون ردها على اصولها والنظر في عللها واعتبارها فاستعمل فيها الرأي قبل ان ينفذ وفرغت وشقت قبل ان
تقع وتكلم فيها قبل ان تكون بالرأي المضاع للظن قالوا وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبعث على جهلها وترك الوقوف
على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله عز وجل ومعانيه احتجوا على ما ذهبوا اليه باشياء ثم ذكر من طريق اسد بن موسى ثنا شريك عن
ليث عن طاوس عن ابن عمر قال لا تسألوا عما لم يكن فاني سمعت عمر بن الخطاب يقول لا تسألوا عما لم يكن ثم ذكر من طريق اسد بن موسى
الرازي ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي عن عبد الله بن سعد عن الصنائج عن معوية بن النضر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عن الاعلوطات قال
ابوبكر بن ابي شيبة ثنا عيسى بن يونس عن الاوزاعي باسناده مثله وقال فسر الاوزاعي يعنى صعب المسائل وقال الوليد بن مسلم عن الاوزاعي
عن عبد الله بن سعد عن عباد بن قيس الصنائج عن معوية بن ابي سفيان انهم ذكروا المسائل عنده فقال تعلقوا ان رسول الله صلى الله عليه
والله وسلم في عن عضل المسائل قال ابو عمر واحتجوا ايضا بحديث سهل وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر المسائل وعابها وبأنه
صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله بكم لكره فيل وقال وكثرة السؤال قال ابن ابي خيثمة ثنا ابى ثناء عبد الرحمن بن مهزي ثنا مالك عن
الزهري عن سهل بن سعد قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها قال ابوبكر هكذا ذكر احمد بن زهير بهذا
الاسناد وهو خلاف لفظ الموطا قال ابو عمر في سماع اشهب سئل مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انها كره عن قيل

عصا

ج

واضافوا وقرروا الاحتجاج بذلك السند ودلالة ذلك اذا جاء ذلك السند بعينه او اقوى منه ودلالته كدلالة ذلك او اقوى منه في خلاف
 قراهم وضع ولم يقبلوا وسند كرم هذا ان شاء الله طرعا عند ذكر غائلة التقليد وفساده والفرق بينه وبين الاتهام وقال بنو
 ثنايخون والحارث بن مسكين عن القسم عن مالك انه كان يكثر ان يقول ان نظن الاظنا وما نحن بمستيقنين وقال لقعبه دخلت
 على مالك بن انس في مرضه الذي مات فيه فسلط عليه ثم جلست فرأيت به يبيى فقلت له يا ابا عبد الله ما الذي يبكيك فقال لي يا ابن
 قعب وما لي لا ابكي ومن احق بالبكاء مني والله لو فوت اني ضربت بكل مسئلة افيتت فيها بالرأى سوطا وقد كانت لي السعة فيما قد سبق
 اليه وليست لي امرأت بالرأى وقال ابن ابي داود ثنا احمد بن سنان قال سمعت الشافعي يقول مثل الذي ينظر في الرأى ثم يتوب منه مثل
 الجنون الذي عوج حتى يبرأ فاعقل ما يكون قد فاجبه وقال ابن ابي داود ثنا عبد الله بن احمد بن حنبل قال سمعت ابي يقول لا تكلم ترك
 احد انظر في الرأى الا وفي قلبه وعقل وقال عبد الله بن احمد ايضا سمعت ابي يقول الحديث الضعيف احب الي من الرأى فقال عبد الله ثنا
 ابي عن الرجل يكون يبدا لا يجد فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم واحباب رأى فتأمل به الثالثة فقال ابي يسأل صاحب
 الحديث ولا يسأل اصحاب الرأى ضعيف الحديث اقوى من الرأى واحباب رأى حذيفة رجلا لله مجموع على ان مذهب ابي حذيفة ان ضعيف
 الحديث عند اول من القياس الرأى وعلى ذلك بنى مذهبه كما قدم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس الرأى وقدم حديث الوضوء
 بنبيذ القهقهة في السفر مع ضعفه على الرأى والقياس فمن قطع السارق بركة اقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف وجعل اكثر المحض
 ايام والحديث فيه ضعيف وشرط في اقامة الجمعة للصوم والحديث فيه كذلك وترك القياس المحض في مسائل لا بارادها غير مرفوعة
 فتقديم الحديث الضعيف وانار الصواب على القياس الرأى قوله وقول الامام احمد وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو
 الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسنا قد يسميه المتقدمون ضعيفا كما تقدم بياؤه والمقصود ان السلف جميعهم علم
 قدر الرأى والقياس الخالف للكتاب والسنة وانه لا يعمل العمل به لا فنيا ولا قضيا وان الرأى الذي لا يعلم مخالفة للكتاب والسنة ولا موافقة
 فغاية ان يسوغ العمل به عند الحاجة اليه من غير الزام ولا انكار على من خالفه قال ابو عمر بن عبد البر ثنا عبد الرحمن بن يحيى ثنا احمد بن سعيد
 ابن حزم ثنا عبد الله بن يحيى بن يحيى عن ابيه انه كان ياتي ابن وهب فيقول له من اين فيقول له من عند ابن القيسم فيقول له ابن وهب
 اتق الله فان اكثر هذه المسائل رأى وقال الحافظ ابو عمر ثنا عبد الرحمن بن سبرة ثنا احمد بن حنبل ثنا خالد بن سعيد اخبرني محمد بن
 عمر بن كنانة ثنا ابان بن عيسى بن دينار قال كان ابي قد اجمع على ترك الفتيا بالرأى واحب الفتيا بما روى من الحديث فاجلته المنية عن ذلك
 وقال ابو عمر وروى الحسن بن واصل انه قال انما هلك من كان قبلكم حين تشعب بهم السبل وحادوا عن الطريق وتركوا الآثار وقالوا في
 الدين برأيهم فظنوا واضلوا قال ابو عمر وذكر نعيم بن حماد عن ابي معوية عن الاعمش عن مسلم عن مسروق عن برأيه عن امر الله
 بصلك وذكر ابن وهب قال اخبرني بكر بن نضر عن رجل من قرشي انه سمع ابن شهاب يقول وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأى
 وتركهم السن فقال ان اليهود والنصارى انما انسلخوا من العلم الذي كان بايديهم حين اشتقوا الرأى واخذوا به وذكر ابن جرير في كتاب
 تذيب الآثار عن مالك قال قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تم هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يتبع آثار رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا يتبع الرأى فانه من اتبع الرأى جازا لغيره من الرأى فاتبعه فانت كالحمار يجره زجل فليكن اتبعته وقال نعيم بن
 حماد ثنا ابن المبارك عن عبد الله بن وهب ان رجلا جاء الى القسم بن محمد فساله عن شيء فاجابه فلما ادى الرجل دعاه فقال له لا تقل القسم
 زعم ان هذا هو الحق ولكن اذا اضطررت اليه جعلت به وقال ابو عمر قال ابن وهب قال لي مالك بن انس هو يكثر كثرة الجواب للمسائل يا ابا
 عبد الله ما علمته فقل بدو دل عليه وما لم تعلم فاسكت واياك ان تقلد للناس قلادة سوء قال ابو عمر وذكر محمد بن حازم بن اسد الخنز
 ان ابا عبد الله محمد بن عباس النخاس قال سمعت ابا عثمان سعيد بن محمد الحارث يقول سمعت محمد بن سعيد يقول ما أدرك ما هذا الرأى

لعل غائلة السند في الحقيقة
 فلا تقبل الثالثة والثالثة
 او السند من باب
 من روى عنه
 لا يطالب بالقرينة الفلسفة
 القهقهة وهو الضعيف
 او السند
 ما سمعت
 ما سمعت
 من روى عن الامام احمد بن حنبل
 فتدبر النظر في الاحتجاج

ج

المطالع من اول كون
 عدالة بالام والثانية
 عدالة عما امر اجتهاد
 كون الظاهر هو الحق
 كون الخليل الله على ذلك

ش
الحضر

سفلت به الدرمة واستقلت به الفروج واستحققت به الحقوق غير اننا رايانا جلاصا كما فقلنا له وقال سلة بن شبيب سمعت احمد يقول ان
الشافعي رأى مالك ورأى ابي حنيفة كانه عندي رأي وهو عندي سواء وانما الحجة في الآثار وقال ابو عمر بن عبد البر انشدني عبد الله بن
ابن يحيى انشدنا ابو علي الحسن بن الحضر الاسيوطي بكاه انشدنا محمد بن جعفر انشدنا عبد الله بن احمد بن حنبل عن ابيه

دين النبي محمداً لا تخدع عن الحديث اهل ولربما جهل الفتى طرق الهدى	نعم المطية للفتى لجهال فالرأي ليل والحديث نهار والشمس طالعة لها انوار
ولبعض اهل العلم	
العلم قال الله قال رسوله ما العلم فضيلته سافه كلا ولا نصب الخلاف جماله كلا ولا زلة النصوص تعديا حاشي النصوص من الكرميت	قال الصحابة ليس خلف فيه بين النصوص وبين رأي سفيه بين الرسول وبين رأي فقيه حذر من التجسيم والتشبيه من فرقة التعطيل والقويه

فصل في الرأي النصوص وهو انواع النوع الاول رأى فقه الامه وابرامه قلوبا واعينهم طمنا واقولهم تكلفا واحصهم قصوا
واكملهم فطرة وانتمهم ادراكا واصنافهم اذها فالذين شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل وفهموا مقاصد الرسول فحسبوا انهم وعلمهم
وقصودهم الى ما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كنسبتهم الى محبته والفرق بينهم وبين من بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم
الفضل فحسبوا رأى من بعدهم الى رأيهم كنسبة قدرهم الى قدرهم قال الشافعي رحمه الله في رسالته البغدادية القرواها عنه الحسن بن
محمد الرعزاني وهذا الفظة وقد اثبت الله تبارك وتعالى على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن والتوراة والانجيل وسبق
لهم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الفضل ليس بعدهم فهمهم الله وهما هم بما اتاهم من ذلك يبلووا على
منازل الصديقين والشهداء والصالحين ادوا اليها سن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشاهدوه والوحى ينزل عليه فعملوا ما
اذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامما وخاصا وعزما وارشادا وعرفوا من سنته ما عرفوا ووجدنا وهم فخرنا في كل علم واجتهاد
وورع وعقل وامر استدرك به علم واستنبط به وارادهم لنا الحمد والى بنا من رايانا عند انفسنا ومن ادركنا من يرضى او حكى لنا عنه بلدا
صاروا فيما لم يعلموا الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه سلة الى قولهم ان اجتمعوا او قول بعضهم ان تفرقوا وهكذا نقول ولم
نخرج عن اقوالهم وان قال احدهم ولم يخالفه غيره اخذنا بقوله ولما كان رأى الصحابة عند الشافعي بهذه الثابتة قال في الجليل في
كتاب الفرائض في ميراث الجد والاخت وهذا مذهب تلقينا عن زيد بن ثابت وعنه اخذنا اكثر الفرائض وقال والقياس عندي قتل
الراهب لولا ما حاء عن ابي بكر رضي الله عنه فتروك صريح القياس لقول الصديق وقال في رواية الربيع عنه والبدعة ما خالف كتابا او سنة
او اثر عن غير اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمل ما خالف قول الصحابي بدعة وسياق انشاء الله تعالى اشياء الكلام في هذا
المسئلة وذكر نصوص الشافعي عند ذكر تحريم الفتوى بخلاف ما اتفق به الصحابة ووجوب اتباعهم في فتاويهم وان لا يخرج من جملة
اقوالهم وان الائمة متفقون على ذلك **والمقصود** ان احدا من بعدهم لا يساويهم في رأيهم فكيف يساويهم قد كان احد من الراي في ذلك
القرآن بموافقة كما رأى عمر في اسارى بدر ان تضرب اعناقهم فذل القرآن بموافقة ورأى ان يحجب نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فذل القرآن بموافقة ورأى ان يتخذ من مقام ابراهيم مصليا فذل القرآن بموافقة وقال لثناء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما اجتمعن في

ج

ينفر به واحد وقد مدح الله سبحانه المؤمنين بكون امرهم شورى بينهم وكانت النازلة اذا نزلت بامر المؤمنين عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه ليس عنده فيها نص عن الله ولا عن رسوله جمع لها اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم جعلها شورى بينهم قل
 الخافى حدثنا مسند ثنائيريد عن العوام بن حوشب عن السيب بن رافع قال كان اذا اجاز الشئ من القضاء ليس في الكتاب ولا في السنة
 سمي صوا في الامر فضع اليهم فجمع له اهل العلم فاذا اجتمع عليهم رايهم الحق وقال محمد بن سليمان الباقلي ثنا عبد الرحمن بن يونس ثنا
 عمر بن ايوب اخبرنا عيسى بن السيب عن عامر عن شريح القاضي قال قال لي عمر بن الخطاب ان اقض بما استبان لك من قضاء
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان لم تعلم كل قضية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقض بما استبان لك من ائمة المهتدين
 فان لم تعلم كل ما قضت به ائمة المهتدين فاجتهد رأيك واستشرا اهل العلم والفضائل وقال محمد بن ثناء الشيباني عن الشعبي
 قال كتب عمر الى شريح اذا حضرك ام لا بد منه فانظر ما في كتاب الله فاقض به فان لم يكن ففيما قضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فان لم يكن ففيما قضى به الصالحون وائمة العدل فان لم يكن فانت بالخيار فان شئت انقض بما رأيك فاجتهد رأيك ولا تشك ان امر في ولا اري
 موا ام ترك اياي الخيالك والسلام **فصل النوع الرابع** من الراي المصوح ان يكون بعد طلب علم الواقعة من القرآن فان لم
 يجدها في القرآن ففي السنة فان لم يجدها في السنة فما قضى به الخلفاء الراشدون او اثنان منهم او واحد فان لم يجدها فما قاله واحد
 من الصحابة رضي الله عنهم فان لم يجدوا اجتهد رأيك ونظر الى اقرب ذلك من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وقضية
 اصحابه فهذا هو الراي الذي سوغه الصواب واستعملوا وافر بعضهم بعضا عليه قال علي بن الجعد نبا شعبة عن سيار عن الشعبي
 قال اخذ عشر فرسا من رجل على سوم فحمل عليه فطلب فخاصمه الرجل فقال عمر اجل بيني وبينك رجلا فقال الرجل الى لرضي شريح
 العراق فقال شريح اخذه صحيحا سليما فانت له ضامن حتى ترد صحيحا سليما قال فكانذا اعجبه فبعثه قاضيا وقال ما استبان لك من كتاب
 الله فلا تسال عنه فان لم يستبين في كتاب الله فمن السنة فان لم تجده في السنة فاجتهد رأيك وقال ابو عبيد ثنا كثير بن هشام عن جعفر
 ابن برقان وقال ابو نعيم عن جعفر بن برقان عن معمر البصري عن ابى العوام وقال سفيان بن عيينة ثنا ادريس ابو عبد الله بن ادريس
 قال اتيت سعيد بن ابى بردة فسألته عن رسل عمر بن الخطاب التي كان يكتب بها الى ابى موسى الاشعري وكان ابو موسى قد اوصى الى
 ابى بردة فلخرج اليه كتباً فزأيت في كتاب منها وجدنا الى حديث ابى العوام قال كتب عمر الى ابى موسى اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة
 متبعة فافهموا اذا ادلى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق لا تفادله اس للناس في مجلسك وفي وجهك وقضاؤك حتى لا يطعم شريف في جيفك
 ولا يياس ضعيف من عدلك البينة على المدعى واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا ومن ادعى
 حقا غائبا او بينة فاضرب له امداً اينتهى اليه فان بينه اعطيته بحقه وان اعجزه ذلك استحللت عليه القضية فان ذلك هو ابلغ في
 العذر واجلي للعلماء ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه رأيك فهديت فيه لرشدك لان تراجع فيه الحق فان الحق فزيم لا يبطل
 شئ ومراجعة الحق خير من التادي في الباطل والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجربا عليه شهادة زور او مجلودا في حيل وظنينا
 في ولاء او قرابة فان الله تعالى قول من العباد السرائر وسر عليهم الحرد والالبينات والايمان ثم الفهم الفهم فيما ادلى اليك ما ورن عليك
 ما ليس في قرآن ولا سنة ثم قايلا ما روي عند ذلك واعرف لا مثال ثم اعرف فيما ترى الى احبها الى الله واشبهها بالحق واياك والغضب والقلق
 والضجر والتأذي بالناس السكر عند الخصومة او الخصوم شك ابو عبيد فان القضاء في مواطن الحق ما يوجب الله به الاجر ويحسن به الذكر
 فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس من تزين باليس في نفسه شأنه الله فان الله تعالى لا يقبل من العباد
 الا ما كان خالصا فما ظنك شوا غير الله في عاجل رزق وخراتن رحمته والسلام عليك ورحمة الله قال ابو عبيد فقد ان كثير من السند
 جعفر قال لا **وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وينو عليه اصول الحكم والشهادة والحكام والمفتي احوح شئ اليه والى فاعلم**

لا يفتقر غير ذلك
 ويبدأ العمل به
 حيا كذا
 لا يفتقر غير ذلك
 ويبدأ العمل به
 حيا كذا

ॐ

نہ

والثقة فيه **وقوله** الفضل فريضة محكمة وسنة متبعة يريى بها ما يحكم بها الحاكم فومان احدهما فرض محكم غير متسوك الاحكام الكلية التي احكمها الله في كتابه والثاني احكام سنه ما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا النوعان هما المذكوران في حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة فبما سئلك ذلك فهو فضل اية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة مرواة ابن وهب عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن رافع عنه ورواه تقيية عن ابن جزي عن عطاء عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فرأى رجلاً من الناس على رجل فقال ما هذا قالوا يا رسول الله رجل علامة قال وما العلامة قالوا العلم الناس بالناس بالعلم والاعلم الناس بعربية واعلم الناس بشعر واعلم الناس بما اختلف فيه العرب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا علم لا ينفع وجعل لا يضر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العلم ثلاثة وما خلا فهو فضل علم اية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة و**قوله** فافهم اذا دلى اليك حجة الفهم وحسن القصد من احظم نعم الله التي انعم بها على عبده بل اعطى عبداً عهد الاسلام افضل ولا اجل منها بل هاسا قال الاسلام وقيامه عليه ما وبها يامن العبد طريق للغضوب عليهم الذين عند قصدهم وطريق الضالين الذين عندت فهو مهم ويصير من المنعم عليهم للذين حسنت افهامهم وقصودهم وهم اهل الصراط المستقيم الذين امرنا ان نسال الله ان يهد بنا صراطهم في كل صلاة وتحت الفهم نور يقذفه الله في قلب العبد لا يرب بين الصميم والفساد والحق والباطل والهدى والضلال والغنى والمرشاد ويمد حسن القصد وتحرى الحق وتقوى الرب في السر والعلانية ويقطع ما تدركه اتيان الحق وايشاء الدنيا وطلب محبة الخلق وترك التقوى ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق الا بنوعين من الفهم احدهما فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والامارات والعلامات حتى يحيط به علماً والنوع الثاني فهم الواجب الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه او على لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق احدهما على الآخر فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعد رجلاً او جراحاً فاعلم من يتوصل بعرفة الواقع والتفقه فيه الى معرفة حكم الله ورسوله كما توصل شاهد يوسف بشق القبيص من دبر الى معرفة براءته وصدقه وكما توصل سليمان صلى الله عليه وآله بقوله ايتوني بالسكين حتى اشق الولد بينكما الى معرفة عين الامر وكما توصل امير المؤمنين على عليه السلام بقوله للمرأة التي حملت كتاب حاطب لما انكرته تخرجن الكتاب او تجودنك الى استخراجه الكتاب منها وكما توصل الزبير بن العوام بتعذيب احد ابني ابي الحقيق بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى دلهم على كذب جحى لما ظهروا كذب في دعوى ذهابه بالانفاق بقوله المال كثير والعهد اقرب من ذلك وكما توصل النعمان بن بشير بضرب المتهمين بالسرقة الى ظهور المال المسروق عندهم فان ظهروا الاضرب من اثمهم كما ضربهم واخبر ان هذا حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **ومن تامل** الشريعة وقضايا الصحابة وجدها طائفة بهذا ومن سلك غير هذا اضاع على الناس حقوقهم ونسبوا الى الشريعة التي بعث الله بها رسوله **وقوله** فنادى اليك الى ما توصل به اليك من الكلام الذي يخبر به بين الخصوم ومنه قولهم ادلى فلان بحجته وادلى بنسبه ومنه قوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل وتداولها الى الحكماء اى تضيفوا ذلك الى الحكماء وتوصلوا بحكمهم الى اكلها فان قيل لو اريد هذا المعنى لقليل وتداولوا بالحكام اليها واما الادلاء بها الى الحكماء فهو التوصل بالبرطيل بها اليهم فترشوا الحاكم لتوصلوا بهر شئ لال اكل بالباطل قيل الاية تناول النوعين فكل منهما ادلاء الى الحكماء بيمينها فاللهي عنهما معاً **وقوله** فانه لا ينفعكم حكم حتى لا نقاذ له ولاية الحق نفوذ فاذ لم ينفذ كان ذلك عزاً له عن ولايته فهو بمنزلة الوالى العدل الذي في توليته مصلح العباد في معاشهم ومعادهم فاذا اعزل عن ولايته لم ينفع ومرادهم بذلك الترخيص على تنفيذ الحق اذا فهمه الحاكم ولا ينفع تكليمه به ان لم يكن له قوّة تنفيذ فهو تخريض منه على العلم بالحق والقوة على تنفيذها وقد مدح الله سبحانه ادى القوة في امره والبصائر في دينه فقال واذا كر عبداً ذاك ابراهيم واخس زوجة يوسف ادى الابدى والابصار فلا يدى القوى على تنفيذ امر الله والابصار البصائر ما ترى دينه **وقوله** وامن الناس من شئ نفسه وفي رواية اخرى

علم من علمت في العلم
فمن علمت في العلم
فمن علمت في العلم
فمن علمت في العلم

ج

بالكسر المشقة ومن
القاسم من

حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يياس ضعيف من عدلك في هذا اذا عدل الحاكم في هذا بين الخصمين فهو عنوان عدله في الحكمة
فتنقصر احد الخصمين بالدخول عليه والقيام لما او يوصل المجلس الاقبال عليه والبشارة له والنظر اليه كان عنوان حيف وظلم قد رتب
في بعض التواضع القديمة ان احد قضاة العدل في بني اسرائيل اوصاهم اذا دفتوا ان يبشوا قرة بعد مدة فينظروا اهل قريته من شئ امره وقال
ان لم اجر قط في حكم ولم احاب فيه غير اذ دخل على خصم كان احدهما صديقا لي فجلست اصبغ اليه باخى اكثر من اصغاني الى الآخر ففعلوا
ما اوصاهم به فمراوا الله قد اكها التراب ولم يتغير جسده وفي تخصيص احد الخصمين بمجلس اقبال او اكرام مفسد فان احدهما طمعه ان
تكون الحكومة له فيقوى قلبه وجنانه والثانية ان الاخر يياس من عدله ويضعف قلبه وتكسر حجة وقوله البيضة على المدعى
واليمين على من انكر البيضة في كلام الله ورسوله وكلام الصالحين اسم لكل ما يبين الحق في اعم من البيضة في اصطلاح الفقهاء حيث غطوا
بالشاهدين او الشاهد واليمين ولا يجوز في الاصطلاح ما لا يتضمن حمل كلام الله ورسوله عليه فيقع بذلك الغلط في فهم النصوص من حملها
على غير مراد المتكلم منها وقد حصل بذلك المتأخرين اغلاط شديدة في فهم النصوص وتذكر من ذلك مثالا واحدا وهو ما نحن فيه لفظ
البيضة فانها في كتاب الله اسم لكل ما يبين الحق كما قال تعالى لقد ارسلنا رسلنا بالبينات وقال وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم
فامثلوا لاهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات وقال وما تفرق الذين اوقوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البيضة وقال قل في حق البيضة
من ربى وقال فمن كان على بيضة من ربه وقال امر اثنينهما كتابا فسم على بينات منه وقال ولم تأتهم بيضة ما في الصحف الاولى وهذا كثير
لم يختص لفظ البيضة بالشاهدين بل ولا استعمال في الكتاب في البيضة اذا عرف هذا فنقول للنبي صلى الله عليه وآله وسلم للمدعى لك بيضة
وقول عمر البيضة على المدعى وان كان هذا اقد روى مرفوعا للرباه الكما بين الحق من شهر داود لاله فان الشارح في جميع المواضع يقصده
ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البيئات التي هي ادلة عليه وشواهد له ولا يرد حقا قد ظهر له ليله ابدافضيت حقوق الله وعبادة يعطها
ولا يقف ظهور الحق على امر معين لا فائدة في تخصيصه به م مساواة غيره في ظهور الحق او رجحانه عليه ترجيحا لا يمكن رجحان ودفعه كترجيح شاهد
الحال على مجرد اليقين في صورة من على راسه عمامة وبيرة عمامة واخر خلفه مكشوف الرأس بعد راسه ولا عاقلة له بكشف راسه في هذه الحال دلالة
هنا تنقيد من ظهور صمد والمدعى اضعاف ما يفيد مجرد اليد عند كل احد فالشارع لا يهل مثل هذه البيضة والدلالة ويضيق حقا على كل احد ظهور
وحجته بل لما ظن هذا من ظنه ضيق اطرق الحكم فضاع كثير من الحقوق لتوقف ثبوتها عندهم على طريق معين وصار الظاهر الفاجر كتابا
من ظلمه وفجوره فيفعل ما يريد ويقول لا يقوم على بذلك شاهدان اثنان فضاعت حقوق كثير من الله وعبادة وحينئذ اخرج الله
امر الحكم العالم عن ايديهم وادخل فيه من امر الامارة والسياسة ما يحفظ به الحق تارة ويضيع به اخرى ويحصل به العدل وان تارة والعدل
اخرى ولو عرف ما جاء به الرسول على وجهه لكان فيه عامر للمصلحة المغنية عن التقريط والعدوان وقد ذكر الله سبحانه فضاب الشهادة في القرآن
في خمسة مواضع فذكر نصاب شهادة الزنا اربعة في سورة النساء وسورة النور كما في غير الزنا فذكر شهادة الرجلين والمرأتين
في الاموال فقال في آية للذين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فهذا في التخل والوثيقة التي
يحفظ بها صاحب المال حقا في طريق الحكم وما يحكم به الحاكم فان هذا اشئ وهذا اشئ وامر في الرجعة يشاهد عدلين وامر في الشهادة
على الوصية في السفر استشهد عدلين من المسلمين او اكران من غيرهم وغير المؤمنين هم الكفار والآية صريحة في قبول شهادة الكافر
على وصية في السفر عند عدم الشاهدين المسلمين وقد حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة بعده ولم يجئ بعدها ما ينقضها فان للامانة
من اخر القرآن نزولا وليس فيها منسوخ وليس لهذه الآية معارض البتة ولا يصح ان يكون المراد بقوله من غيركم من غير قبيلتكم فان الله
سبحانه خاطب بها المؤمنين كافة بقوله يا ايها الذين امنوا شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان ذو عدل منكم او اكران من
غيركم ولم يخاطب بذلك قبيلة معينة حتى يكون قول من غيركم اتمها القبيلة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفهم هذا من الآية

من ذلك ان قال في كتاب
ما جاء به من وجوه
وتخصيص ما لا يبيد
فراخص والحق والكثرة
لج
نعم انهم يفتنون في
البيضة والباقي كالباقي
في البيضة
نعم انهم يفتنون في
البيضة والباقي كالباقي
في البيضة
نعم انهم يفتنون في
البيضة والباقي كالباقي
في البيضة

بل انما فهم منها ما هي صريحة فيه وكذلك احكامه من بعده وهو سبحانه ذكر ما يحفظه الحقوقي من الشهرة ولم يذكر ان الحكم لا يجوز ان يكون الا
 بينك فليس في القرآن في الحكم بشاهد ودين ولا بالنكول ولا باليمين المرودة ولا بآيمان القسامة ولا بآيمان اللعان وغير ذلك مما يبين
 الحق ويظهر ويدل عليه وقد اتفق المسلمون على انه يقبل في الاموال رجل وامرأتان وكذلك توابعها من البيع والاجل فيه والخيار فيه
 والرهن والوصية للعتق وهبة الوقف عليه وضمان المال والائالة ودعوى رقب جموع بالنسب وتسمية المهر وتسمية عوض المخلع يقبل من ذلك
 رجل وامرأتان وتنازعوا في العتق والوكالة في المال ولا يصح عليه فيه ودعوى قتل الكافر لا يستحقاق سلبه ودعوى الاسير الاسلام السابق
 لمنه رقبه وجناية الخطأ والعذر التي لا تقع فيها والنكاح والرجعة هل يقبل فيها رجل وامرأتان ام لا بد من رجلين على قولين وهما زنيان عن اجماع
 فالاول قول ابي حنيفة والثاني قول مالك والشافعي والذين قالوا لا يقبل الا رجلان قالوا لما ذكر الله الرجل والمرأتين في الاموال دون
 الرجعة والوصية وما معها فقال لهم الاخرين ولم يذكر بهما وصف اليمن في الرقبة الا في كفارة القتل ولم يذكر فيها اطعام ستين مسكينا وقسم
 غنل المطلق على المقدر اما بيا انا واما قياسا وقالوا ايضا فانه سبحانه لما قال واشهدوا ذوى عدل منكم وفي الآية الاخرى اشارت الى عدل منكم او
 اخوان من غيركم بخلاف آية اللذين فانه قال واشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان من ترضون من
 الشهادة وفي اللضعين الاخرين لم يلق رجلان لم يقل فان لم يكنا رجلين فرجل وامرأتان فان قيل للفظ منكم فلا يقتضي الاثنا
 قيل قد استقر في عرف الشارع ان الاحكام المذكورة بصيغة المذكرين اذا اطلقت ولم تقتصر بالموثقات فاعتدنا بالرجال والنساء لانه
 يطلب المذكر عند الاجتماع كقوله فان كان له اخوة فلا هم السديق قوله ولا ياب الشهود اذا ما دعوا وقولنا ايها الذين امنوا كتب عليكم
 الصيام وامثال ذلك وعلى هذا فقوله واشهدوا ذوى عدل منكم يقتضي ان المصنفين يكن قد استقرت الشريعة على ان شهادة المرأة نصف
 شهادة الرجل فلما رأتان في الشهادة كالرجل الواحد بل من الاولى فان حضت النساء عند الرجعة ايسر من حضت عند كتابة الوثائق بالدين
 وكذلك حضت عن الوصية وقت الموت فاذا جاز للشامع استشهاد النساء في وثائق الدين التي كتبتها الرجال مع انها لم تكتب غالبها جميع
 الرجال فلان يستوعب ذلك فيما تشهد النساء كثيرا كالوصية والرجعة اولى بوجهه لانه قد شرع في الوصية استشهاد اخرين من غير المسلمين عند
 الحاجة فلان يحق استشهاد رجل وامرأتين بطريق الاولى والاخرى بخلاف الدين فان لم يامر فيها باستشهاد اخرين من غيرها لاذ كانت
 مالينة المسلمين تكون بينهم وشهودهم حاضرون والوصية في السفر قد لا يشهد بها الا اهل الزمة وكذلك الميت قد لا يشهد الا النساء وايضا
 فانما امر في الرجعة باستشهاد ذوى عدل لان المستشهد هو المشهود عليه بالرجعة وهو الزوج لئلا يكتفى فامر بان يستشهد اهل النصاب ولا
 يلزم اذا لم يشهد هذا الاكمل ان قيل عليه شهادة النصاب الا نقص فان طرق الحكم اعم من طرق حفظ الحقوق وقد امر النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم الملقظ ان يشهد عليه ذوى عدل ولا يكتفى ولا يغيب لو شهد عليه باللقطة رجل وامرأتان قبل بالاتفاق بل يحكم عليه بغير صف
 صاحبها لها وقال تعالى في شهادة المال من ترضون من الشهادة وقال في الوصية والرجعة ذوى عدل منكم لان المستشهد هناك صاحب
 الحق فهو ياتي بمن يرضاه لحفظ حقه فان لم يكن عدلا كان هو المضيع لحقه وهذا المستشهد يستشهد بحق ثابت عند فلا يكفي رضاه
 بل لا بد ان يكون عدلا في نفسه وايضا فان الله سبحانه وتعالى قل هناك من ترضون من الشهداء لان صاحب الحق هو الذي يحفظ ماله
 بمن يرضاه واذا قال من عليه الحق انا راض بشهادة هذا على قبحه نزاع والاية تدل على انه يقبل بخلاف الرجعة والطلاق فان فيها
 حقا لله وكذلك الوصية فيها حق لغائب وما يوضح ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في المرأة اليس تشهدان بها بصف شاهد
 الرجل فاطلق ولم يقيد ويوضح ايضا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي يدا قال هذا غصبني ارضي فقال شا هذاك او عيبي
 وقد عرف انه لو اتى برجل وامرأتين حكم له فعلم ان هذا اتفق مقام الشاهدين وان قوله شاهدك او عيبيته اشارة الى الحجج الشرعية
 التي شعارها الشاهدان فاما ان يقال لفظ شاهدين معناه دليلان يشهدان واما ان يقال رجلان او ما يقوم مقامهما والمرأتان

هذا

دليل بطلان الشاهد يوجب له ذلك ان لو لم يأت الدعي بحجة حلف الدعي عليه فيمينه كتمهاده آخر فصار معه دليلان يشهدان احدهما البراءة
والثاني اليمين وان نكل عن اليمين فمن قضى عليه بالنكول قال النكول اقرارا وبطلان وهذا اجبر اذا كان الدعي عليه هو الذي يعرف الحق دون
الدعي قال عثمان لا ينكر حلف تلك بعته وما به عيب تعلله قبل الحلف قضى عليه واما الاكثر من فيقولون اذا نكل في اليمين على الدعي فلو
نكول النكول دليل لا يوجب الدعي ليلان تأييداً فصار الحكم بدليلين شاهد ويمين والشاهد انما جعل المحكم في الخصومة يشاهد بين لان الدعي لا يحكم
له بغير قرائنه والخضم منكر وقد حلف ايضاً فكان احد الشاهدين يفاو الخضم المنكر فان انكاره ويمينه كشاهد يوجب الشاهد الآخر خبر عدل لا
معارض له فهو حجة شرعية لا معارض لها وفي الرواية انما يقبل خبر الواحد اذا لم يعارضه اقوى منه فاطرد القياس الاحتياط في الحكم بالبرائة
يوحده ايضاً ان المقصود بالشهادة ان لا يعلم بها ثبوت المشهور به وانما حق وصل في انما جرح عنه وهذا لا يختلف بكون المشهور به ما لا
اطلاقاً او عقلاً او وصية بل من صدق في هذا امر في هذا اذا كان الرجل مع المرأتين كالجارين يصدقان في الاموال فكل ذلك صدقهما في هذا
وقد ذكر الله سبحانه حكمه تعذر التميز في الشهادة وهي ان المرأة قد تنسى الشهادة وتضل عنها فتذكرها الاخرى ومعلوم ان تذكيرها لها بالوجه
والطلاق والوصية مثل تذكيرها لها بالدين واولى وهو سبحانه امرها بشهاد امرأتين لتوكيد الحفظ لان عقل المرأتين وحفظهما يقوم مقام عقل
رجل وحفظه ولهذا جعلت على النصف من الرجل في الميراث والدية والعقوبة والعق فعتق امرأتين يقيم مقام عتق رجل كما صح
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اعتق امرأ مسلمة اعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار ومن اعتق امرأتين مسلمتين
اعتق الله بكل عضو منهما عضواً منه من النار ولا ريب ان هذه الحكمة في التعدي هي في التحمل فاما اذا عقلت المرأة وحفظت وكانت من موثقي
بدينها فان المقصود حاصل خبرها كما يحصل باخبار الديانات ولهذا تقبل شهادتها وحدها في مواضع ويحكم بشهادة امرأتين وبين الطالب
احد القولين وهو قول مالك واحد الوجهين في مذهب احمد قال شيخنا قدس سره قدس سره ولو قيل يحكم بشهادة امرأة ويمين الطالب لكان
متوجهاً قال لان المرأتين انما اقيمتا مقام الرجل في التحمل لئلا تنسى احدهما بخلاف الاداء فانه ليس في الكتاب ولا في السنة انه لا يحكم
الا بشهادة امرأتين ولا يلزم من الامر باستثماء المرأتين وقت التحمل ان لا يحكم باقل منهما فانه سبحانه امر باستثماء رجلين في الدين
فان لم يكن رجلين فرجل وامرأتان ومع هذا فيحكم بشاهد واحد ويمين الطالب ويحكم بالنكول والحد وغير ذلك فالطريق التي يحكم بها
الحاكم اوسع من الطرق التي ارشد الله صاحب الحق الى ان يحفظ حقه بها وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سأل عتبة
ابن الحارث فقال اني تزوجت امرأة فجادت امة سوداء فقالت انها ارضعتنا فامره بفراق امرأته فقال انها كاذبة فقال لها عند في هذا قولها شهادة
الواحدة وان كانت امة وشهادتها على فعل نفسها وهو اصل في شهادة القاسم والمخاض للوزن والكيال على فعل نفسه **فصل** وهذا
اصل عظيم فيجب ان يعرف غلط فيه كثير من الناس فان الله سبحانه امر بما يحفظه الحق فلا يحتاج معه الى يمين صاحبه هو الكتاب والشهود
لئلا يجحد الحق او ينسى يحتاج صاحبه الى تذكير من لم يذكر اما حجة او امانسيا فانه لا يلزم من ذلك انه اذا كان هناك ما يدل على الحق لم يقبل
الا هذا الطريق التي امره ان يحفظ حقه بها **فصل** وانما امر الله سبحانه بالعد في شهر الزنا لانه ما من فيه بالاسترو وهذا خلط فيه النصب
فانه ليس هناك حق يضيع وانما حل وعقوبة والعقوبات تدبر بالشبهات بخلاف حقوق الله وحقوق عباده التي تضمنها اذ لم يقبل فيها قول
الصادقين ومعلوم ان شهادة العدل لا كان او امرأة اقوى من استصحاب الحال فان استصحاب الحال من اضعف البينات ولهذا
يرفع بالنكول تارة وباليمين المردودة وبالشاهدين واليمين ودلالة الحال وهو نظير رفع استصحاب الحال في الأدلة الشرعية بالعموم والنفرد
واقباس فيرفع باضعف الأدلة فهكذا في الاحكام مبرم فبحق النصاب ولهذا قدم خبر الرأى في اخبار الديانة على الاستصحاب مع انه يدل
جميع المكلفين فكيف لا يقدم عليه فيما هو دونه وهذا كان الصحيح الذي دلت عليه السنة التي لا معارض لها ان اللقطة اذا وصفتها واصف صفة
تدل على صدقة وضعت اليه بغير الوصف فقام وصفها مقام الشاهدين بل وصفها بصفة تبين صدقة وصحة دعواه فان البينة اسم

لغة قال في المحقق على من
المدعي عن اليمين يكره في النكول
يوجب على من النكول
تلك عن خبره في نفسه فلو كان
تأويله

ج

على فذلك خرج في الخارج
وضعوا النكول بالنكول
فلت بالامر في السلب
فامروا

لما بين الحق وقد اتفق العلماء على ان مواضع الحاجات يقبل فيها من الشهادات ما لا يقبل في غيرها من حيث الجملة وان تنازعوا في بعض
التفاصيل وقد امر الله سبحانه بالعمل بشهادة شاهدين من غير المسلمين عند الحاجة في الوصية في السفر منها بذلك على نظير وما هو اولي
منه كقبول شهادة النساء منفردات في الاعراض والحجرات والمواضع التي تنفر النساء بالخصول فيها ولا ريب ان قبول شهادة هن خاويل
من قبول شهادة الكفار على الوصية في السفر وكذلك على الصلوات والبرية بشهادة الصبيان على تجاوس بعضهم بعضا فان الرجال
لا يحضرون معهم في لعبهم ولولا تقبل شهادتهم وشهادة النساء منفردات لصاعت الحقوق وقطعت واهلقت مع غلبة الظن او القطع به
ولا سيما اذا اجازوا مجمعين قبل تفرقهم ورجوعهم الى بيوتهم ونوازلهم على خبر واحد ورفقوا وقت الاداء وانفقت كلمتهم فان الظن
حينئذ من شهادتهم اقوى بكثير من الظن الحاصل من شهادة رجلين وهذا لا يمكن دفعه وجده فلا نطق بالشريعة الكاملة الفاضلة المنتظمة
للمعاهد العباد في المعاش والمعاد انما هي مثل هذا الحق وتضييع مع ظهور ادلته وقوتها وتقليد مع الدليل الذي هو من ذلك **وقد روى**
ابو داود في سننه في قضية اليه يمين الذين زينا فلما شهد اربعة من اليه يمينهم ما امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجمعها وقد تقدم حكم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة الامة الواحدة على فضل نفسها وهونها وشهادة العبد وقد حكى الامام احمد عن انس بن مالك اجماع
الصحابه على شهادته فقال ما علمت احدا من شهادته العبد وهذا هو الصواب فانه اذا قبلت شهادته على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حكم
يلزم الامة فلا تقبل شهادته على واحد من الامة في حكم جزئي اولى واخرى واذا قبلت شهادته على حكم الله ورسوله في الفرج والطلاق
والا سوال في الفتوى فلا تقبل شهادته على واحد من الناس ولي واخرى كيف وهو داخل في قوله واشهد واذا في مدل منكروا من انا
هو مدل وقد صدقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقوله يحل هذا العام من كل خلف صدوقه وصدق له الامة في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم والفتوى وهو من رجالنا فدخل في قوله واستشهد واشهدين من رجالكم وهو مسلم فدخل في قول عمر بن الخطاب المسلمون
مدول بعضهم على بعض وهو صادق فيجب العمل بخبره وان لا يرد فان الشريعة لا تزجر الصادق بل تعمل به وليس بفاسق فلا يجب التثبت
في خبره وشهادته وهذا اكل من تامة رجة الله وعنايته بهادة واكمل دينهم لهم وانما لم يفته عليهم بشر يبعثه لئلا تضيق حقوق الله وحقوق
عباده مع ظهور الحق بشهادة الصادق لئلا اذا امكن حفظ الحقوق على الطريقين فهو اولى كما امر بالكتاب الشهود لانه ابلغ في حفظ الحقوق
فان قيل امر الاموال اسهل فانه يحكم فيها بالنكول واليمين المردود وبالشاهد واليمين بخلاف الرجعة والطلاق قيل هذا فيه مزاج والحجة
انما تكون بنص او اجماع واما الشاهد واليمين فالحديث الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشاهد
واليمين ليس فيه انه في الاموال وانما هو قول عمر بن دينار ولو كان مرفوعا عن ابن عباس فليس فيه اختصاص بالحكم بذلك في الاموال وحدها
فانما يخبر عن شريع عام شرعية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاموال وكذلك سائر ما روي من حكمه بذلك انما هو في قضايا معينة
قضى فيها بشاهدين وهذا كما لا يدل على اختصاص حكمه بتلك القضايا لا يقتضي اختصاصه بتلك الاموال كما انه اذا حكم بذلك في الدوق لم يدل
على ان الاعيان ليست كذلك بل هذا يحتاج الى تقييد لنا فليست بالحكمة ان وجد في خبر محل حكمه مدى اليه وفي حديث عمر بن شعيب
عن ابي جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة اذا اقامت شاهدا ولم يحضر على الطلاق فان حلف الزوج انه لم يطلق لم يقض عليه
وان لم يحلف حلفت المرأة ويقضى عليه وقد اجمعت الامة الاربعة والفقهاء قاطبة بعمامة عمر بن شعيب عن ابي جعفر عن جده ولا يعرف في
ائمة الفتوى الا من احتج اليها واجتهد بها وانما طعن فيها من لم يتحمل اجابة الفقه والفتوى كابي حاتم البستي وابن خزيمة وغيرهما وفي هذه
الحكمة انه يقضى في الطلاق بشاهد وما يقيم مقام شاهد اخر من النكول يمين المرأة بخلاف ما اذا اقامت شاهدا واحدا وحلف الزوج
انه لم يطلق فيعين الزوج حاضرا وشاهدا وترجم جانبه يكون الاصل معه وما اذا انحل الزوج فانه يجعل نكوله مع يمين المرأة كشاهدا
اخر ولكن لا يقضى بالشاهد يمين المرأة ابتداء لان الرجل علم بنفسه هل طلق ام لا وهو اخطأ ما وقع منه فاذا انحل وقام الشاهد الواحد

وحلفت المرأة كان ذلك دليلا ظاهرا جازعا على صدق المرأة **فان قيل** في الاموال اذا قام شاهد واحد وحلف للمدعى حكم له ولا تعرض اليه
 على المدعى عليه وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا شهد الشاهد الواحد وحلف الزوج انتم يطلقون المدعى عليه **قيل** هذا من تمام حكمة هذه الشريعة
 وجلالتها ان الزوج ما كان اعلم بنفسه هل طلق ام لا وكان اعظم ما وقع منه واعقل له واعلم بدينه وقد يكون تكلم بلفظ مجمل او بلفظ يظن
 الشاهد طلاقا وليس بطلاق والشاهد يشهد باسم الزوج اعلم بقصد ومراعاة جمل اشارع عيني الزوج معارضة لشهادة الشاهد الواحد
 وبقوى جانبه الاصل واستصحاب النكاح فكل الظن المستفاد من ذلك اقوى من الظن المستفاد من مجرد الشاهد الواحد فاذا انكل قوى الا
 في صدق الشاهد فتاوم ما في جانب الزوج فتاوم الشارح بين المرأة اذا حلفت مع شاهد ما وكول الزوج قوى جانبه جازا فلا شئ احسن
 ابين ولا اعدل من هذه الحكومة واما المثال للشهود فان المدعى اذا قال اقرضته او بيعته او اعترته او قال غصبني او نحو ذلك فهذا الامر
 يختص بمعرفة المطلوب ولا يتعلق بيمينه وقصده وليس مع المدعى عليه من شواهد صدقه ما مع الزوج من بقاء عصمة النكاح وانما مع الزوج
 براءة الذمة وقد عهد كثرة اشتغالها بالمعاملات فقوى الشاهد الواحد والتكول ويعين الطالب على فهم حكمه فله اكله ما يتيسر حكمه
 الشارح وان يقضى بالبينة التي يتبين الحق وهي الدليل الذي يدل عليه وللشاهد الذي يشهد به بحسب الامكان بل الحق ان الشاهد الواحد
 اذا ظهر صدق حكمه بشهادة واحدة وقدا جاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الشاهد الواحد لا في قيادة بقتل المشرى ودفع اليه سلمه
 بشهادة واحدة ولم يحلف ايا قامة فجعله بينة تامة واجازته شهادة خوية بن ثابت وحده بمبايعته للاعرابي وجعل شهادته شهادتين لتا
 استندت الى تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم وبالرسالة المتضمنة تصديقه في كل ما يخبر به فاذا شهد المسلمون بانهم صادقون في خبره عن الله
 فطريق الاولى يشهدون انه صادق عن رجل من امته ولهذا كان من تراجم بعض الائمة على حديثه الحكم بشهادة الشاهد الواحد اذا عرف
 صدقه **فصل** والذي جاء به الشريعة ان اليمين تشرع من جهة اقوى للتداعيين فاي الخصمين ترجح جانب جعلت اليه من جهة
 وهذا مذهب الجمهور كاهل المدينة ومكة والحديث كالا امام احمد والشافعي ومالك وغيرهم واما اهل العراق فلا يجعلون الا المدعى عليه وحده
 فلا يجعلون اليمين الا من جانبه فقط وهذا قول ابي حنيفة واصحابه والجمهور يقولون قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قضى
 بالشاهد واليمين وثبت عنه انه عرض للايمان في القسامة على المدعين اولا فلما ابوا جعلها من جانب المدعى عليهم وقد جعل الله سبحانه
 ايمان اللعان من جانب الزوج اولا فاذا حكمت المرأة عن معارضة ايمانها بايمانها وجب عليها العذاب بالحد وهو العذاب المذكور في قوله تعالى
 حد ايمانا طائفة من المؤمنين فان المدعى بما ترجح جانبه بالشاهد الواحد شرعت اليه من جهة وكذلك اولياء الدم ترجح جانبهم بالثقة فشرعت
 اليه من جهةهم واكدت بالعدد تعظيما لخطر النفس كذلك الزوج في اللعان جانبه ارجح من جانب المرأة قطعا فان اقدامه على اتلاف فرأشه و
 رميها بالفاحشة على رؤس الاشهاد وقرض نفسه لعقوبة الدنيا والاخرة وضيقته اهله ونفسه على رؤس الاشهاد فله ان يبايعها طبع العقلاء
 ونفسه نفوسهم لولا ان الزوجة اضطرت بما رآه وتيقنه منها الى ذلك فجانبه اقوى من جانب المرأة قطعاً فشرعت اليه من جانبه ولهذا
 كان القتل في القسامة واللعان وهو قول اهل المدينة فاما فقه العراق فلا يقتلون الا بهذا او لا بهذا او لا يقتل بالقسامة دون اللعان
 والشافعي يقتل باللعان دون القسامة وليس شئ من هذا ما يعارض الحديث الصحيح وهو قول صلى الله عليه وآله وسلم لو يعطى الناس
 بدعواه لا دعى قوم دماء قوم واموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه فان هذا اذا لم يكن مع المدعى الا بجمرة الدخول فانه لا يقضى له بجمرة الدخول
 فاما اذا ترجح جانبه بشاهد او لوث او غيره لم يقض له بجمرة دعواه بل بالشاهد المجتمه من ترجيح جانبه ومن اليمين وقد حكم سليمان بن داود عليه
 السلام لاحد المراتين بالولد ليدبر جانبها بالشفقة على الولد واينارها حيا ثم ورضى لاخرى بقتله ولم يلتفت الى قرارها لاخرى به وقولها
 هو ابنها ولهذا كان من تراجم الائمة على هذا الحديث التسوية للحاكم ان يقول للشئ الذي لا يفعله افضل ليستبين به الحق ثم ترجح عليه ترجح
 اخرى احسن من هذه وافقه فقال الحكم بخلاف ما يعترف به للحكم له اذا تبين الحاكم ان الحق غير ما اعترف به فهكذا يكون فهم الائمة

من النصوص استنباط الاحكام التي تشهد العقول والفطرها ما منها ولعمري ان هذا هو العلم النافع لا خصوص الآراء وتجنين الظنون فان قيل هي
القسامة تقبل بجر ايمان المدعى ولا تجعل ايمان المدعى عليهم بجر ايمانهم دافعة للقتل وفي اللعان ليس كذلك بل اذا حلف الزوج مكنت
المرأة ان تدفع عن نفسها بايمانها ولم تقتل بجر ايمان الزوج فالفرق قبل هذا من كمال الشريعة وتام صحتها ومحاسنها فان المحلوف عليه في
القسامة حق الادعى وهو استحقاق الدم وقد جعلت الايمان للمكررة بيينة تامة مع اللوث فاذا قامت البيينة لم يلتفت الى ايمان المدعى عليه
وفي اللعان المحلوف عليه حق الله وهو حر الزنا ولم يشهد به اربعة شهود وانما جعل الزوج ان يحلف ايماناً مكررة ومؤكد باللعنة انما جنت
على فراشه وافسده فليس له شاهد الا نفسه وهي شهادة ضعيفة فمكنت للمرأة ان تعارضها بايمان مكررة مثلاً فاذا انكثت ولم تعارضها
صار ايمان الزوج مع نكولها بيينة قوية لا معارض لها وهذا كانت الايمان اربعة لتقوم مقام الشهود الاربعة واكرت بالخامسة هي
الدعاء على نفسه باللعنة ان كان كاذباً في القسامة جعل اللوث وهو الامارة الظاهرة الدالة على ان المدعى عليهم قبله شاهد وجعلت
لخمسين يميناً شاهد اخر وفي اللعان جعلت ايمان الزوج كشاهد ونكولها كشاهد اخر والمقصود ان الشارع لم يقف الحكم في حفظ الحق
البينة على شهادة ذكركين لا في الرضا ولا في الاموال ولا في الفروج ولا في الحدود بل قد جرد الخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم
في الزنا بالحبل وفي الخسر بالراشحة والقي وكذلك اذا وجب المسروق عند السارق كان اولى بالحد من ظهري الحبل والراشحة في الحر وكل ما
يمكن ان يقال في ظهور المسروق امكن ان يقال في الحبل والراشحة بل اولى فان الشبهة التي تعرض في الحبل من الاكراه ووطي الشبهة وفي
الراشحة لا تعرض مثلاً في ظهور العين المسروقة والخلفاء الراشدون والصحابه رضي الله عنهم لم يلتفتوا الى هذه الشبهة التي يجوز غلط
الشاهد وهمه وكذب اظهر منها بكثير فلو عطل الحبرها لكان تقطيعه بالشبهة التي تكفي شهادة المشاهدين اولى فهذا المحض الفقه والاعتبار
ومصالح العباد وهو من اعظم الادلة على جلاله فقه الصحابة وعظمته ومطابقته لمصالح العباد وحكمة الرب وشرعه وان التفاوت
الذي بين اقلهم واقل من بعد كل التفاوت الذي بين القائلين والمقصود ان الشاهد صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله لم يترخص
العدل قط لا في رواية ولا في شهادة بل قبل خبر العدل الواحد في كل وضع اخبر به كما قبل شهادة له في قيادة بالقتيل وقبل شهادة خزية
وحدة وقبل شهادة الاعرابي وحده على رؤية هلال رمضان وقبل شهادة الامه السوداء وحدها على الرضاة وقبل خبر تميم وحده وهو خبر
عن امر حصى شاهد ورأه قبله ورواه عنه ولا فرق بينه وبين الشهادة فان كلاً منهما عن امر مستند الى الحس والمشاهدة فتعير شهد بها
رأه وعائنه واخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فصدقه وقبل خبره فاي فرق بين ان يشهد العدل الواحد على امر رآه وعائنه فيقول بصدق
له وعائنه وبين ان يخبر بما رآه وعائنه ما يتعلق بالعموم وقد اجتمع المسلمون على قبول اذان المؤمن الواحد وهو شهادة منه بدخول
الوقت وخبر عنه يتعلق بالخبر وغيره وكذلك اجمعوا على قبول فتوى المفتي الواحد وهي خبر عن حكم شرعي نعم المستفاد وغيره وليس
المسئلة ان لا يلزم من الامر بالتعدد في جانب العقل وحفظ الحقوق الامر بالتعدد في جانب الحكم والثبوت والخبر الصادق لا تاتي
الشريعة برده ابداً وقد رزم الله في كتابه من كذب بالحق ورد الخبر الصادق تكذيب بالحق وكذلك الدلالة الظاهرة لا ترد الا بما هو مثلاً او
اقرى منها والله سبحانه لم يامر بجر الفاسق بل بالثبوت والتبيين فان ظهرت الادلة على صدقه قبل خبره وان ظهرت الادلة على كذبه
رد خبره وان لم يتبين واحد من الامرين وقف خبره وقد قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبر الدليل المشترك الذي استأجر ليدل
على طريق المدينة في هجرة لما ظهر له صدقه وامانته فعلى المسلم ان يتبع هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبول الحق ممن جاء به من
وعدو وحبيب وبغض وبر وفاجر وغيره الباطل على من قاله كائناً من كان قال عبد الله بن صالح ثنا الليث بن سعد عن ابن عجلان عن
ابن شهاب ان معاذ بن جبل كان يقول في مجلسه كل يوم فلما يخطئه ان يقول في ذلك الله حكراً قسماً هلك المرتابون ان وراءكم فتناً
يكثرها المال ويفترق فيها القرآن حتى يقرأ المؤمن والمنافق والمرأة والصبي الأسود والاحمر فوشك احدهم ان يقول قرأت القرآن فما اظن

له الفصل في كمال العدل
من المبادئ في كمال العدل
سنتي وما لا حد ولا عوج
باعت

ج

ان يتعرف حتى ايقن لمخبره فاما انكر وما ايقن فان كل بدعت ضلالة وايضا زينة الحكيم فان الشيطان قد يكلم على لسان الحكيم
 بكلمة الضلالة وان المناق قد يقول كلمة الحق فلتلقوا الحق عن من جاء به فان على الحق نور قالوا وكيف زينة الحكيم قال هي الكلمة تركم
 وتكرهنا وتقولون ما هذا فاحذر واذنيت ولا يبعد نكر عنه فانه يسئلك ان في وان يراجع الحق ان العلم والايان مكانها الى يوم القيمة
والمقصود ان الحاكم يحكم بحجة التي ترجح الحق اذ لم يعارضها مثالا والمطلوب منه ومن كل من يحكم بين اثنين ان يعلموا ويقع ثم
 يحكم فيه بما يجب فالاول مداره على الصدق والثاني مداره على العدل وقت كلمات ربيك صدقا وعدلا والله عليه حكيم فالليونات و
 المشهادات تظهر لهما هذه معلق وبامق وفرعه يحكم بين عبادة والحكم اما ابداء واما انشاء فالابداء اخبار واخبارات وهو شهادة والانشاء
 امر وعي وتحليل وتحرير والحكم فيه ثلاث صفات فمن جهة الاثبات هو شاهد ومن جهة الامر والنهي هو مفت ومن جهة الانذار
 بن لك هو وسلطان واول ما يشترط فيه صفات الشاهد باتفاق العلماء انه يجب عليه الحكم بالعدل وذلك يستلزم ان يكون عدلا
 في نفسه فابن حنيفة لا يعتبر بالعدل والشاخص وطائفة من اصحاب احمد يعتبرون معها الاجتهاد واسمى بوجوب تولية الاصل فالاصل
 من الموجهين وكل زمان بحسبه فيقدم الا دين العدل على الا علم الفجر وقضاة السنة على قضاة المحمية وان كان المجي انهم ولما
 سالك المستقل من القضاة ايسل اليه درجاً مع وزيره بل كره فيه تولية انا من عزلة انا من اسكت عن انا من قال لا اعرفهم وروى
 في بعض من معنى نكته عليه فقال لو لم يولد لي لو فلا تافى قوليته مضرة على المسلمين وكذلك امران يولى على الاموال الدين السقي
 دون الداعي الى القطيل لا يضر النافع وينهم وسئل عن رجلين احدهما انكى في العدو مع شره الخرادين فقال يغري مع الكلى
 في العدو لا نه انهم للمسلمين وبهذا مضت سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فانه كان يولى لا نفع للمسلمين على من هو افضل منه
 كما ولى خالد بن الوليد من حين اسلم على حروبه للكاتب في العدو ووقدمه على بعض السابقين من المهاجرين والانصار مثل عبد الرحمن
 عوف وسالم بن ابي حنيفة وعبد الله بن عمرو بن لاه من انفق من قبل الفقم وقال وهم اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقالوا
 وخالد كان من انفق من بعد الفقم وقالوا فلما اسلم بعد صلح الحديبية هو عمرو بن العاص وعثمان بن طلحة الحنفي ثم انه فضل مع بني جديتر
 ما تبارك النبي صلى الله عليه واله وسلم منه حين رفع يده الى السماء وقال اللهم اني ابرأ اليك بما صنع خالد مع هذا فلم يعزل وكان
 ابو ذر من اسبق السابقين وقال له يا ابا ذر اني اراك ضعيفا واني احب لك ما احب لنفسك تأمر على اثنين ولا تولين مال يتيم
 وامر عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل لانه كان يقصد اخواله بني عذرة فعلم انهم يطيعونه مالا يطيعون غيره للمقاربة وايضا فحسن
 سياسة عمرو وخبرته وذلك انه كان من ادعى العرب وقهاة العرب اربعة هو احمد ثم اودع باي عبيدة وقال تطاوعوا ولا تختلفوا
 فلما تنازعوا بين يصيل سلمو ابو عبيدة لعمر وكان يصيل بالطائفتين وفيهم ابو بكر وامر اسامة بن زيد مكان ابيه لانه مع كونه خليفاً للامارة اصر
 على طلب ثار ابيه من غير وقدر اياه زيدا في الولاية على جعفر بن عمر مع انه مولى ولكنه من اسبق الناس اساماً قبل جعفر ولم يلتفت
 الى طعن الناس في امارة اسامة وزيد وقال ان طعنوا في امارة اسامة فقد طعنوا في امارة ابيه من قبله وایم الله ان كان خليفاً لالا فاق
 ومن احب الناس الى وامر خالد بن سعيد بن العاص اخوته لانهم من كبراء قريش وسادتهم ومن السابقين الاولين ولم يتول احد
والمقصود ان هديه صلى الله عليه واله وسلم تولية الانفع للمسلمين وان كان غير افضل منه والحكم بما يظهر الحق ويوضحه
 اذ لم يكن هناك اقوى منه يعارضه فسيرته تولية الانفع والحكم بالظاهر ولا يستطل هذا الفصل فانه من انفع فصول الكتاب
فصل وقوله والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراماً او حرم حلالاً هذا امر روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم
 رواه الترمذي وغيره من حديث عمرو بن عوف المزني ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا
 حرم حلالاً او احل حراماً والاشراط حرم حلالاً او احل حراماً قال الترمذي هذا حديث صحيح وقد نزل الله سبحانه

له الدج والنجس كعبه
 فانه الدج والنجس بالقرين
 قالوا فانه من دج النجس
 يعني جلد بهيمة
 الج
 انما الصدقة في حق
 قتل جريح
 لا في سجنه الذي لا يربح
 من القاموس

الخبركم واتقوا الله لعلمكم بترحمون **فصل وقوله** من ادعى حقا فاثبا او بينة فاضرب له امدا ينتهي اليه هذا من تمام العدل فان المدعى قد تكون حجته او بينته غامضة فلو عمل عليه بالحكم بطل حقه فاذا سأل مدعى شخص في حجة بحجب اليه ولا يتقيد ذلك بثلاثة ايام بل بحسب الحاجة فان ظهر عناده ومدافعة الحاكم يضرب له امدا بل يفصل الحكومة فان ضرب هذا الامد انما كان لتمام العدل فاذا كان فيه ابطال للعدل لم يجب اليه الخصم **وقوله** ولا يمنعك قضية به اليوم فراجت فيه رأيك وهديت فيه لرشدك ان تراجم فيه الحق فان الحق قديم ولا يبطله شيء ومراجعة الحق غير المتأدي في الباطل يريد انك اذا اجتهدت في حكومة ثم وقعت لك قرعة اخرى فلا يمنعك الاجتهاد الاول من اعادته فان الاجتهاد قد يتغير ولا يكون الاجتهاد الاول مانعا من العمل بالتالي اذا ظهر انه الحق فان الحق اولى بالاثبات لا نقديم سابق على الباطل فان كان الاجتهاد الاول قد سبق الثاني والثاني هو الحق فهو اسبق من الاجتهاد الاول لا نقديم سابق على ما سواه ولا يبطله وقوع الاجتهاد الاول على خلافه بل المرجع اليه اولى من التاخي على الاجتهاد الاول قال عبد الرزاق ثمانية معبر عن سمك بن الفضل عن وهب بن منبه عن الحكم بن مسعود الثقفي قال قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة توفيت وتركته زوجها وامها واخوها لا يها واماها واخوها لا يها فافترق عمر بين الاخوة للام والاب والاخوة للام في الثلث فقال له رجل ذلك لم تشارك بينهم عامكدا وكذا قال عمر تلك على ما قضينا يومئذ وهذا على ما قضينا اليوم فاخذ امير المؤمنين في كلا الاجتهادين بما ظهر له انه الحق ولم يمنع القضية الاول من الرجوع الى الثاني ولم ينقض الاول بالثاني فخرجت امية الاسلام بعد على هذين الاصلين **قوله** والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا بحربا عليه شهادة زور او مجلوبة في حيا وظنينا في ولاه او قرابة ما جعل الله سبحانه هذه الامة امة وسطا ليكونوا شهداء على الناس والوسط العدل الخيار كانوا عدولا بعضهم على بعض الامن قام به ما نعم الشهادة وهو ان يكون قرحب عليه شهادة الزور فلا يوثق بعد ذلك بشهادته او من جلد في حد لان الله سبحانه في حق قبول شهادته او متهم بان يجر الى نفسه نفعا من المشهور له كشهادة السيد لعتيقه بما له او شهادة العتيق لسيد اذا كان في عياله او منقطعا اليه بناله نفعه وكذلك شهادة القريب لقريبه لا تقبل مع التهمة وتقبل بدونها هذا هو الصحيح وقد اختلف الفقهاء في ذلك فمنهم من جوز شهادة القريب لقريبه مطلقا كالأجنبي ولم يجعل القرابة مانعة من الشهادة بحال كما يقول ابو محمد بن خزيمة وغيره من اهل الظاهر وهو لا يجزى بالعمومات التي لا تفرق بين اجنبي قرحب وهو لا اسعد بالعمومات ومنعت طائفة شهادة الاصول للفروع والفروع للأصول خاصة وجوزت شهادة سائر الاقارب بعضهم لبعض من هذا المذهب الشافعي احمد وليس مع هؤلاء نص صحيح صحيح بالمنع واحتج الشافعي بان لو قبلت شهادة الاب لابنه لكانت شهادة منه لنفسه لا نه منه وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما فاطمة بضعة مني يربيني ما ربهها ويؤذي بي ما اذها قالوا وكذلك بنو البنات فقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحسن ان ابني هذا سيد قال الشافعي فاذا شهد له فانهما شهد لسق منه قال وبنوه هم منه فكان شهد لبعضه قالوا والشهادة ترد بالتهمة والوالد متهم في ولده فهو ظنين في قرابته قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاولاد انكم لتخلون وتجنبنون وانكم لمن ريحان الله وفي اثر اخر الولد مخلصه عجنة قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انت وما لك لا يبك اذا كان مال الابن لا يبه فاذا شهد له الاب بحال كان قد شهد به لنفسه قالوا وقد قال ابو عبيد ثناجر عن معوية عن يزيد بن الجهمري قال قال حبيب بن زيد بن سنان قال الزهري عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ظنين في ولاه او قرابه ولا مجلوبة قالوا لان بينهما من البعضية والجزئية ما يمنع قبول الشهادة كما منع من اعطائه من الزكوة ومن قتله بالولد وحده بقذفه قالوا ولهذا لا يثبت له في ذمته دين عند جماعة من اهل العلم ولا يطالب به ولا يحبس من اجله قالوا وقد قال تعالى ليس على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم ابيوتكم اباكم ابيوتكم امها لكم ولم يذكر بيوت الابناء لانها داخلية في بيوتهم انفسهم فالتفتي بذكرها دونها والافيقوهم اقرب من بيوتهم من ذكر في الآية قالوا وقد قال تعالى وجعلوا له من عبادة جزءا اي ولدا فالولد جزء فلا تقبل شهادة الرجل في جزئه قالوا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم

منهم من في تلك العقول فليس كذلك بل هو متهم بمعنى الجأزة ومع ذلك فلا يوجب ذلك ابطالها وهذا هو الباعث في مرض من ولم يحاسب له
 بهطل البير ولو جاز بانها حط في قدر الجأزة فتعلق البطلان بالثمة لا بمقتضى ما قالوا **واما** نقل محمد بن عبد الله عليه وآله وسلم انت ومالك لا يبيك فلا يمنع
 شهادة الابن لابي له فان الاب ليس هو وماله لا يرد ولا يدل الحديث على قبول شهادة احد ما لا يرد ولا يدل عليه الحديث اكثر من اننا لا نقول
 به بل عندهم ان مال الابن لا يرد حقيقة وحكايا الاب لا يرد عليه من شئ والذي لم يدل عليه الحديث حلقه اياه والذي لم يرد عليه لم يرد لوالده
 ونحن نتلقى احاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها بالقبول والتسليم ونستعملها في وجوبها ولو دل قوله انت ومالك لا يبيك
 على ان لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده كذا اول ذهاب الى ذلك ولما سبقه من اية فإين هو منهم الدلالة واللام في الحديث ليست تلك
 قطعا واكثر من يقول ولا الاباحة اذ لا يوجب مال الابن لابي وهذا فرق مضر لغيره فقال تقبل شهادة الابن لابي ولا تقبل شهادة الاب لابنه
 وهو اصل الروايتين عن الحسن والشعب ونصر عليه احمد في رواية عنه ومن يقول في الاباحة اسعد بالحديث ولا تعطى فائدة قد روى عنه
 ولا يلزم من اباحة اخيه ما شاء من ماله ان لا تقبل شهادة اخيه مع القطع او ظهري التهمة كالمشهد به كالحاكم او حيا وماله لا تحقه به
 تهمة قالوا اما كونه لا يعطى من تركته ولا يقاد به ولا يحس به ولا يثبت له في ذمته دين ولا يحسب به فلا يستدل انما يكون بينهما ثبت بنقل ابيهم
 وليس معكم في ذلك فائدة مسائل نزاع لا مسائل اجماع ولو سلمت ثبوت الحكم فيها او في بعضها لم يلزم منه عدم قبول شهادة احد من الاخرين
 لتيقن التهمة ولا تلازم من قبول الشهادة وجريان القصاص وثبوت الدين له في ذمته لا عقلا ولا شرعا فلا تلك الاحكام القضائية بالابوة التي تمنع
 من مساواة الاجنحة واحدة بدوافدته منه وحسبه بدينه فان نصب ابوة يافى ذلك وقبحه يركز في فطر الناس وماله المسلمون احسانا فهو على
 حسن وما اراه قبيحا فهو عند الله قيم واما الشهادة فهي خبر يعمد الصدق والعدالة فاذا كان الخبر صادقا مبررا في العدالة غير متم في الاجابة
 فليس قبول قوله قبيحا عند المسلمين ولا نافي للشرعية بخبر الخيرية وامامه قالوا والشرعية منها ما على تصديق الصادق وقبول خبره وتكذيب الكاذب
 والتوقف في خبر الناس في التهمة فهو لا تروى ولا تقبل باطلا قالوا اما حديث عائشة فلو ثبت لم يكن فيه دليل فانه لا يدل على عدم قبول
 شهادة المتهم في قرابته او ذى ولده وخبر لا يقبل شهادة اذا ظهرت تهمة ثم منازعون لا يقولون بالحديث فانهم لا يرون شهادة كل قرابة
 والحديث ليس فيه تخصيص لقرابة الاباد بالمنع وانما فيه تعليق للمنع بتهمة القرابة والغيبة وصف التهمة وخصصتم وصف القرابة بغير منه
 قلنا نحن اسعد بالحديث منكم والله التوفيق وقد قال محمد بن الحكم ان محاب مالك يحجزون شهادة الاب والابن والاخ والزوج والزوجة على انه وكل
 فلا نا ولا يحجزون شهادتهم ان فلانا وكله لان الذي يوكل لا يمتنع عليه في شئ واما شهادة الاخ لاهيه فالجواب يحجزونها وهو كذلك في التهمين
 من وارتب القسم من مالك الا ان تكون في عياله وقال بعض المالكية لا تجوز الا على شرط ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم هو ان يكون مبررا في
 العدالة وقال بعضهم اذ لم تنله صلبته وقال شهاب بن جعفر في السيرج من الكثير فان كان مبررا جاز في الكثير قال بعضهم تقبل مطلقا الا فيما
 تضمن فيه التهمة مثل ان يشهد له بما يكسبه من الشاهد ثم قاضا **والصحيح** انه تقبل شهادة الابن لابي والاب لابنه فيما لا تهمة فيه ونصر
 عليه احمد في المسئلة ثلاث روايات المنع والقبول فيما لا تهمة فيه والتفريق بين شهادة الابن لابي وقبول شهادة الاب لابنه فلا تقبل
 واختار ابن المنذر بالقبول لا يجنبه واما شهادة احد ما على الآخر فمصرح امام احمد على قبولها وقد دل عليه القرآن في قوله تعالى كونوا قوامين
 بالقسط فمصرح الله ولو على انفسكم او الوالدين والاقرابين وقبحه بعض اصحاب احمد عنه رواية ثمانية انها لا تقبل قل صاحب المغنم ولم
 احمد في الجامع مع بعض جامع الخلال خلافا لغير احمد انها تقبل وقال بعض الشافعية لا تقبل شهادة الابن لابي في قصاص ولا حرق قالوا ان
 لا يقبل بقتله ولا يحل بقتله وهذا قياس ضعيف جدا فان الحق والقتل في صلة المنع يكون للشيخ هو الدين وهذا المستحق اجنب ومما يدل
 على ان احتمال التهمة بين الولد والوالد لا يمنع قبول الشهادة ان شهادة الوارث لم يورث جائزة بالمال وضيع ومعلوم ان طرق التهمة اليه مثل
 نظرها الى الولد والوالد وكذلك شهادة الابن على ما بطلت ضرورة امها جائرة مع انها شهادة للام ويتوفر حظها من اليراث ويحلها

ج

وجه الزوج ولم تر هذه الشهادة باحتمال لتهمة فتهاية الولد والد وعكسه بحيث لا تهمه هناك اولى بالقبول وهذا هو القول الذي تدين
 الله به وبالله التوفيق **فصل وقوله** لا تجزأ عليه شهادة زور يدين على ان المنة الواحدة من شهادة الزور تستقل بره الشهادة وقول
 الله سبحانه في كتابه بين الاشرار وقول الزور وقال تعالى واجتنبوا قول الزور خفا الله غير مشركين به وفي الصحيحين ايضا عن النبي صلى
 عليه وآله وسلم ان انبئكم باكبر الكبائر قلنا بلى يا رسول الله قال الشريك بالله ثم عقوق الوالدين وكان متكئا فجلس ثم قال لا وقول الزور
 الا وقول الزور فمالا يكرها حق قلنا لئيمته سكنت وفي الصحيحين عن انس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكبر الكبائر الاشرار بالله و
 قتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور واخلاف بين المسلمين ان شهادة الزور من الكبائر واختلفت الفقهاء في الكذب في غير الشهادة هل
 من الصغائر او من الكبائر على قولين هما وايتان عن الامام احمد حاكم ابو الحسين في قلمه واحتم من جملة من الكبائر بان الله سبحانه جل في
 كتابه من صفات شر البرية وهم الكفار ولنا فقهاء لم يصف به الا كافرا او منافقا وجد علم اهل النار وشعارهم وجل الصدق علم اهل الجنة
 وشعارهم وفي الصحيحين من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فانتهى الى الدوران البريكة الى
 الجنة وان الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقا وياكم والكذب فلا الكذب يهدي الى الفجور وان الفجور يهدي الى النار وان الرجل ليكذب
 حتى يكتب عند الله كذابا وفي الصحيحين مرفوعا اية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اؤتمن خان وقال عمر بن الخطاب
 ابن ابي مليكة عن عائشة رضوان الله عنها قالت ما كان خلق ابغض الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من الكذب ولقد كان الرجل يكذب
 عند الكذبة فيما نزل في نفسه حتى يعلم انه قد احدث منها ثوبه وقال مروان الطاطري ثنا عمار بن مسلم ثنا ايوب عن ابن ابي مليكة عن عائشة
 قالت ما كان شيء ابغض الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الكذب وما جرب على احد كذبا فرجم اليه ما كان حقيقته منه ثوبه حتى
 حزن واه الحاكم في المستدرک من طريق ابن وهب عن محمد بن مسلم عن ايوب عن ابن مسيرين عن عائشة رضوان الله عنها وروى عبد الرزاق
 عن معمر بن موسى بن ابي شيبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابطل شهادة رجل في كذبة كذبها وهو مرسل وقد اجتمعوا على اخطائه
 الرواية عن قيس بن ابي حازم سمعت ابا بكر الصديق رضوان الله عنه يقول ياكم والكذب فان الكذب عجايب لا يمان بركم مرفوعا
 ومرفوعا وروى شعبه عن سلمة بن كهيل عن مصعب بن سعد عن ابيه قال قال المسلم يطعم على كل طبيعة غير الخيانة والكذب ويرك مرفوعا وفي
 وفي للسند والترمذي من حديث خريم بن فاتك الاسدي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلي صلي الصبح فلما انصرف قام قائما
 قال عدلت شهادة الزور الشريك بالله ثلاث مرات ثم تلا هذه الآية فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور خفا الله غير مشركين
 به وفي للسند من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بين يدي الساعة تسليم الخاصة وفشو التجارة حتى تقاد
 المرأة زوجها على التجارة وقطم الارحام وشهادة الزور وتكتم الشهادة الحق وقال الحسن بن زيد التلوي ثنا ابو حنيفة قال كنا عند محمد بن
 دينار فقدم اليه رجلان فادعى احدهما على الآخر مالا فحلف المدعى عليه فساله المينة فجاء رجل فشهد عليه فقال المشهود عليه لا والله
 الذي لا اله الا هو ما شهد على حق وما حملته الا رجلا صالحا غير هذه الزالة فانه فعل هذا فحلف كان في قلبه عرق كان محارب متكئا فاستقر
 جالسهم قال يا هذا الرجل سمعت ابن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لما نزل على الناس من تشييب الولدان
 وقطم الاحوال ما في بطوننا وقطرب الطير يا دنابها وتضم ما في بطوننا من شدة ذلك اليوم ولا ذنب عليها وان شاهد الزور لا تقار قولا
 على الارض حتى يهذف به في النار فان كنت شهدت بحق فائق الله واقم على شهادتك وان كنت شهدت بباطل فائق الله وغطراسك و
 اخبر من فالت الباق في قال عبد الملك بن عمير كنت في مجلس على رب بن دينار وهو فضا فضا حتى تقدم اليه رجلان فادعى احدهما على الآخر مالا
 فانكرو فقال لك بينة فقال نعم ادع فلانا فقال المدعى عليه انا لله وانا اليه راجعون والله ان شهد على البشيد زورا لئن سألني عنه
 لا كذبت فلما جاء الشاهد قال محارب بن دينار حدثني عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الطير لتضرب بمنافقها

على ما ذكره في الحديث
 من حديث عائشة

ج

الحاكم في المستدرک
 من حديث عائشة

سلام

وتقدم ما في حواصليها وتحررت اذناهما من هول يوم القيمة وان شاهد الزور لا تقارن ماء على الارض حتى يقدف به في النار ثم قال الرجل
 يا شهيد قال كنت اشهدت على شهادة وقد نسبتها اليهم فاذكرها فانصرف ولم يشهد عليه بشئ ورواه ابو يعلى الموصلي في مسنده فقال ثنا
 بكارتنا افرح عن الرجل قال كنت عند محارب بن دثار فاختصم اليه رجلان فشهد على احدهما شاهد فقال الرجل لقد شهد على يزور واثبت
 سمعت عنه ليركبن وكان محارب متكئا فجلس ثم قال سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزول قدمي
 شاهد الزور من مكانه حتى يوجب الله له النار والحديث طريقه محارب **فصل** واقرى الاسباب في الشهادة والفتيا والرواية الكاذبة
 فساد في نفس الاله الشهادة والفتيا والرواية فهو بمثابة شهادة الكاذب على رزية الهلال وشهادة الكاذب لا يسمع على اقرار المقر فان السامع للكاذب
 بمنزلة العضو الذي قد قتل نفعه بل هو شر منه فشر ما في امره لسان كذب وهذا يجعل الله سبحانه شعاير الكاذب عليه يوم القيمة وشعاير الكاذب
 على رسول سواد وجوههم والكذب له تأثير عظيم في سواد الوجه ويكسوه برقع من المقت يراه كل صادق فيها الكاذب في وجهه يتأكد عليه
 له عينان والصادق يرفقه الله حلاوة ومهايرة فمن رآها برواجه والكاذب يتركها نائمة ومقتا فمن رآه مقتدا واحقره وبالله التوفيق
فصل وقول ميراث المؤمن من رضوان الله عنه في كتابه او محلوذا في جمل المراتب القاذف اذا حل للقذف لم تقبل شهادته بعد ذلك وهذا
 متفق عليه بين الامة قبل التوبة والقرآن نص فيه واما اذا تاب فمقبول شهادته قولان مشهوران للعلماء احدهما لا تقبل وهو قول ابو حنيفة
 واحدهما واهل العراق والثاني تقبل وهو قول الشافعي واحمد ومالك وقال ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابن عباس عن شهادته الفاسق لا
 تجوز وان تاب وقال القاضي اسمعيل ثنا ابو الوليد ثنا قيس عن سالم عن قيس بن عاصم قال كان ابو بكر اذا اتاه رجل يشهد قال اشهد
 غيره فان المسلمين قد فسقوا وهذا ثابت عن حماد وعكرمة والحسن ومسروق والشعب في احاد الروايتين عنهم وهو قول شريك **واحدة**
 ارباب هذا القول بان الله سبحانه ابد المنع من قبول شهادتهم بقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وحكم عليهم بالفسق ثم استثنى التائبين
 من الفاسقين وفي المنع من قبول الشهادة على اطلاقه وتأييده قالوا وقد روى ابو جعفر الرازي عن آدم بن فائد عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدودي في الاسلام ولا محدودي ولا ذي غمر على اخيه وله
 طريق في عمود ورواه ابن ماجه من طريق حجاج بن ارطاة عن عمرو ورواه البيهقي من طريق المشيخ بن الصديق عن عمرو والواوردي يزيدي بن
 ابي زياد الدمشقي عن الزهري عن عروة عن عائشة ترضى لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدودي ولا ذي غمر ولا عوب عليه
 شهادة زور ولا ظنين في ولاء وقرابة وروى عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سئل قالوا ولا ان المنع من قبول شهادته
 جعل من عام عقوبته وهذا لا يترتب المنع الا بعد الحد فلو قذف ولم يحد لم تزد شهادته ومعلوم ان الحد انما زاده طهرة ونقص عنه اثم القذف او
 رفعه فهو بعد الحد خير منه قبله ومع هذا فانما تزد شهادته بعد الحد فمما من عام عقوبته وحين ومكان من الحد ودولوا منها فانه لا يسقط بالتوبة و
 هذا الوتاب القاذف لم تمنع توبته اقامة الحد عليه فكل ذلك شهادته وقال سعيد بن جبير تقبل توبته فيما بينه وبين الله من العذاب العظيم ولا تقبل
 شهادته وقال شريك لا تجوز شهادته ابدا وتوبته فيما بينه وبين الله **وسر المسئلة** ان شهادته جعل عقوبته هذا الذنب فلا يسقط كما قال
 الآخرون واللفظ للشافعي واثنينا في سياق الكلام على اول الكلام واخره في جميع ما يذهب اليه اهل الفقه الا ان يفرق بين ذلك واثبات ابن عبيدة
 قال سمعت الزهري يقول نعم اهل العراق ان شهادة المحدودي لا تجوز واشهد لا خبر في قال ان ابن عمر قال لا يكره ان تقبل شهادته قال سفيان
 نسب اسم الذي حدث الزهري فلما قمنا سالت من حضر فقال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت لسفيان فهل شككت فيما قال قال لا هو
 سعيد غير شك قال الشافعي وكثيرا ما سمعته يحدث فيسمي سعيدا وكثيرا ما سمعته يقول عن سعيد انشاء الله واخبرني به من اتق من اهل المدينة
 عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان عمر لما حله الثلاثة استتابهم فخرج اثنان فقبل شهادتهما ولى ابو بكر ان يرحم فممن شهادته ورواه سليمان بن كثير
 عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر قال لا يكره وشبل ونافع من تاب منكم قبلت شهادته وقال عبد الرزاق ثنا محمد بن مسلم عن ابراهيم بن مسيرة

ج

يؤمن ماله ولا يهن من مناجبه ولا تسقط رايته لانه اعطى في الزجر وقد اجمع المسلمون على قبول رواية ابى بكر رضي الله عنه وتخليط الزجر من
الاوصاف المنتشرة التي لا تنضبط وقد حصل اليأس والقلب والبلذ في الكيفية والنفس بالضرب الذي اخذ من ظهروهم وايضا فان الشهادة لا يزوج به اكثر
القاذفين وانما يثابرون في ذلك ويترجمون الناس فلان يوجد القاذبون من اهلهم وانما يوجد غالبا من الزعم والسقط من لا يبالى برؤسها وقبولها
وايضه فكم من قاذف انقض حرمه وما اشبه شهادة عند حاكم ومصلحة الزجر انما تكون بمنع النفوس ما هي محتاجة اليه وهو كثير الوقوع منها ثم هذه المنا
التي ذكرتها بما مضى من ماله وقبولها فان رواية ابى بكر رضي الله عنه مفسدة فوات الحقوق على الغير وتطويل الشهادة في عمل الحاجة اليها ولا يلزم مثل
ذلك في القبول فانه لا مفسدة فيه في حاله من عند الناس قد اطمأنت ما بينه وبين الله ولا ريب ان اعتبار مصلحته يلزم منه مفسدة اولى من اعتبار مصلحته
يلزم منها مفسدة مفاسد في حق الشاهد وحق الشهود له وعليه والشايع له تطلم الحفظ الحقوق على مستحقها بكل طريق وعدم اضعافها فكيف يطل
حقا قد شهد به عدل رضوخا للشهادة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رايته وفقوى واما قولكم ان الحق يكون في عمل الجنا
هذا فيكون لا يضر ما تقدم من عقوبة الشارب والزان وقد جعل الله سبحانه عقوبة هذه الجرمات على جميع البدن دون اللسان والمال جعل عقوبة بسبب النفس
الذي هو محل التهمة فلا زال الفسق بالتوبة فلا وجه للعقوبة بعد ما قولكم ان الشهادة من تمام الحق فليس كذلك فان المحرم باستيفاء حد
وسببه نفس القذف واما رد الشهادة فحكم اخر اوجبه الفسق بالقذف لا المحرم بالقذف اوجب كمين ثبوت الفسق وحصول المحرم ما متغايير ان
فصل وقوله او ظنينا في ولاء او قرابة الظنين للثهم والشهادة ترد بالتهمة ودل هذا على انها لا ترد بالقرابة كما ترد بالوكلاء وانما اثر
بهمتها وهذا هو الصواب تقدم وقال ابو عبيد شاذي عن ابن جريح قال اخبرني ابو بكر بن عبد الله بن ابي مسرة عن ابى الزناد عن عبد الله بن
حاضر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب انه قال يجوز شهادة الوالد لولد والولد لوالده والابن لابي له اذا كانوا حرة ولا يقال لله حين قال عمر بن الخطاب
من الشهادة الا والدا والولدا والواحد من الظن فليس في ذلك عن عمر رواية بل انما من من شهادة المتهم في قرابته وولائه وقال ابو عبيد جندب
يجي بن بكير عن ابراهيم بن زبير بن ابي جيب ان عمر بن عبد العزيز كتب ان يجوز شهادة الوالد لولد وقال الحق بن ابي رافع لم تزل قضاة الاسلا
على هذا وانما قبل قول الشاهد لظن صدق فانه اذا دعي ما حارفت التهمة الظن فثبت البراءة الاصلية ليس لما معارض مقام **فصل وقوله**
فان الله تبارك وتعالى تولى من العباد السرائر وسر عليهم المحرمات كالا بالبينات يريد بذلك ان من ظهرت لنا منه علانية حين قبلنا شهادته وتوكلنا
سريرة الى الله فان الله سبحانه يجمع الاحكام الربا على السر ان يلى على الظواهر والسرائر تبع لها واما احكام الآخرة فهي السرائر والظواهر تبع لها **وقوله**
احتمى بعض من العراق قبول عمر هذا على قول شهادة كل مسلم لظن من ربه وان كان يحمل الحال فانه قال والمسلمون عدول بعضهم على بعض
ثم قال ان الله تولى من عباده السرائر وسر عليهم المحرمات ولا يدل كلامه على هذا المذهب بل قد روى ابو عبيد شاذي عن ابن جريح عن السعدي عن القسم بن
عبد الرحمن قال قال عمر بن الخطاب لا يوسر احد في الاسلام بشهادة السوء فانه لا تقبل الا العدول وقيل الحق بن ابي رافع عن ابن ربيعة بن
ابى عبد الرحمن قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله لا يوسر رجل في الاسلام بغير عدول وثنا اسمعيل بن ابراهيم عن الجري عن ابى نصر عن
ابى فراس عن عمر بن الخطاب قال في خطبته من اظهر لنا خيرا ظنا به خيرا واجبتنا عليه ومن اظهر لنا شرا ظنا به شرا وابغضناه عليه **وقوله** وسر
عليهم المحرمات يعني المحرمات وهي حدود الله التي هي عن قربانها والمحرمات الذنوب تارة والعقوبات اخرى **وقوله** لا بالبينات والايان يريد بالبينات
الادلة والشواهد فانه قد حرم عنه المحرمات الزنا بالاحمل فهو بينة صادقة بل هو اصدق من الشهود وكذلك راحة الخبيثة على شربها عند الصبيانة وفتحها
اهل المدينة واكثر فقهنا الحديث **فصل وقوله** ولايمان يريد بها ايمان الزوج في اللعان وان اولى ايمان القليل في القسامة وهي فائدة مقام البينة
فصل وقوله انهم الفهم فيما اولى اليك ما ورد عليك مما ليس في قلن ولا سنة ثم قايلا لمرور عند ذلك واعرف الامثال ثم اعتمد فيما نرى لا سيما
الى الله واشبهها بالحق هل احرم ما اعتمد عليه القياس في الشريعة وقالوا هذا كتاب عمر الى ابى موسى ولم يذكر احد من الصحابة بل كانوا متفقين على
القول بالقياس هو اصل اصول الشريعة ولا يستغنى عنه فقيه وقد ارشاد الله تعالى عباده اليه في غير موضع من كتابه فقاس النشأة الثانية على النشأة

الحق والحق في النشأة الثانية على النشأة الأولى

ج

الاولى في الامكان وجعل النشأة الاولى اصلاً والثانية فرعاً عليها وقاسجوا الاموات بعد الموت على جميع الارض بعد موتها بالهبات وقاسروا
 الخلق المحردين الذي انكروا اعداءه على خلق السموات والارض جعله من قياسه اولى كما جعل قيام النشأة الثانية على الاولى من قياسه الاولى وقاسروا
 الخلق بعد الموت على اليقظة بعد النوم وضرب الامثال ومعرفة في الانواع المختلفة وكلها اقيسة عقلية بنيت على المعجزة على ريب الحكماء
 حكم مثله فان الامثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به وقد اشتمل القرآن على بضعة واربعين مثلاً فمنها من تشبيه الخلق
 والتسوية بينهما في الحكم وقال تعالى وتلك الامثال نضج للناس ما يعقلها الا العالمون فالقياس في ضرب الامثال من خاصية العقل وقد جعل
 الله في فطر للناس وعقلهم التسوية بين المتماثلين وانكار التفريق بين ما والفريق بين المختلفين وانكار الجمع بينهما قالوا ومدار الاستدلال جميعه على
 التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين فاما ما استدلال بعين على معين او بعين على عام او بعام على معين او بعام على عام فهذه الاربعة
 هي مجاميع ضروب الاستدلال فالاستدلال بالمعين على المعين هو الاستدلال بالملزوم على لازمه فكل ملزوم دليل على لازمه فان كان التلازم
 من الجانبين كان منه دليلاً على الآخر ومدلولاً له وهذا النوع ثلاثة اشكال احدها الاستدلال بالملزوم على الاثر والثاني الاستدلال
 بالاعراض على الاثر والثالث الاستدلال باحد الاثرين على الاخر فالاول كالاستدلال بالنار على المحرق والثاني كالاستدلال بالحرق على النار
 والثالث كالاستدلال بالحرق على الدخان ومدار ذلك على التلازم فالتسوية بين المتماثلين هو الاستدلال بثبوت احد الاثرين على الاخر وقياس
 الفرق هو الاستدلال بانتماء احد الاثرين على انتفاء الاخر او بانتفاء الاثر على انتفاء ملزومه فلو جاز التفريق بين المتماثلين لاستلزم ذلك الاستدلال
 وغلقت ابوابه قالوا واما الاستدلال بالمعين على العام فلا يدرى الا بالتسوية بين المتماثلين اذ لو جاز الفرق لما كان هذا المعين دليلاً على العام
 المشترك بين الافراد ومن هذا ادلة القرآن بتعذيب المعينين الذين حينهم على تكذيب رسوله وعصيان امره على ان هذا الحكم عام شامل على
 سلك سبيلهم واقصاف بصفاتهم وهو سبحانه قد نبه عباده على نفسه الاستدلال وقدية هذا الخصوص من العموم كما قال تعالى عقوب اخفاء
 من عقوبات الامم المذكورة لرسولهم ومآل بهم اكفاركم خير من اولئكم امر لكم براهة في الزبر وهذا يخص تعديتكم الحكم الى من عد المذكورين
 بعموم العلة والافلو لم يكن حكم الشيء حكم مثله لما زمت التعديت ولا تمت الحجة ومثل هذا قوله تعالى عقوب اخفاء عن عقوبة قوم عاد
 حين راوا العارض في السماء فقالوا هذا عارض ممطرنا فقال تعالى بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب اليم تدرك كل شي بامر ربها فانه من الاثر
 الامساكهم كل لك جزى القوم الجرمين ثم قال ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وجعلنا لهم سمعاً وابصاراً واغفلة فافغف عنهم سمعهم ولا ابصارهم
 ولا افغف لهم من شي اذا كانوا يحجدون بايات الله وحاق بهم ما كانوا يستهزئون فقامل قوله ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه كيف نجد للعنفاء
 حكمهم حكمهم وانا اذا كنا قد اهكناهم بعصية رسلنا ولم يدقم عنهم ما مكناهم فيه من اسباب العيش فانتهم كذلك تسوية بين المتماثلين
 ان هذا اعترض عدل الله بين عباده ومن ذلك قوله تعالى افليس يدرك الارض فينظر وكيف كان عاقبة الذين من قبلهم ودر الله عليهم لئلا يكونوا
 امثالها فاجبر ان حكم الشيء حكم مثله وكذلك كل موضع امر الله سبحانه فيه بالسيف في الارض سواء كان السيد المحمي على الاقدار والارباب السيد
 المعنى بالتفكر والاعتبار وكان اللفظ بهما وهو الصواب فانه يدل على الاعتبار والحذر ان يحل بالخاطئين ما حل بالواثق ولهذا امر سبحانه
 اولى الابصار بالاعتبار ما حل بالملك بين وكولا ان حكم النظر حكم نظير حتى قبل العقول منه اليه لما حصل الاعتبار وقد نفى الله سبحانه عن
 حكم وحكمته التسوية بين المختلفين في الحكم فقال تعالى افجعل المسلمين كالجرمين ما لكم كيف تحكمون فاجبر ان هذا حكم باطل في الفطر
 والعقول لا تليق نسبه اليه سبحانه وقال تعالى ام حسب الذين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات سواء مبهم
 وفاتهم سواء ما يحكمون وقال تعالى ام نجعل الذين امنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض ام نجعل النقيين كالفجار افا لا تراه كيف ذكر
 العقول ونسب الفطرية اوج فيها من اعطاء النظر حكم نظيره وعدم التسوية بين الشيء وخالفه في الحكم وكل هذا من الميزان الذي انزل الله
 مع كتابه وجعله قرينه ووزيره فقال تعالى الله الذي انزل الكتاب بالحق والميزان وقال لقد ارسلنا رسلنا بالبينات واترنا معهم الكتاب

هذا ما هو عليه في
 بعض الاماكن من كتاب
 تفسير السالكين وهو
 انما هو منسب الى
 بعض الحكماء

ج

والميزان ليقوم الناس بالقسط وقال تعالى الرحمن علم القرآن فهذا الكتاب ثم قال والسماء رفعها ووضع الميزان والميزان يراه العدل
والآلة التي يعرف بها العدل وما يضافه والقياس الصحيح هو الميزان فالأولى تسميته بالاسم الذي سماه الله به فإنه يدل على العدل وهو اسم
مدح واجب على كل واحد في كل حال بحسب الأماكن بخلاف اسم القياس فإنه ينقسم إلى حق وباطل وممدوح ومذموم ولهذا لم يحج في القرآن
مدحه ولا ذمعه ولا أمر به ولا نهى عنه فإنه مورد لتفسير العليم وفاسد في الصحيح هو الميزان الذي أنزل مع كتابه والفاسد أيضاً
كقياس الذين قاسوا البهيم على الرأب جامع ما يشتركان فيه من التراضي بالمعاوضة المالية وقياس الذين قاسوا المينة على الذكي في جوار
أكلها جامع ما يشتركان فيه من إزهاق الروح هذا بسبب من الأدمةين وهذا بفعل الله ولهذا لم يحج في كلام السلف ذم القياس مع أنه ليس
من الذين وحج في كلامهم استعماله والاستدلال به وهذا حق كما سنبينه إن شاء الله تعالى **والأقيسة المستعلة**
الاستدلال بثلاثة قياس علة وقياس كالة وقياس شبه وقد وردت كلها في القرآن فاما قياس **العلة** فتدبر في كتاب الله عز
وجل في مواضع منها قوله تعالى ان مثل يسوع عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فاخبر تعالى ان عيسى نظير آدم في التكوين
بجامع ما يشتركان فيه من العلة الذي تعلق به وجوده سائر الخلقات وهو مجيء طوعاً ومشئته وتكوينه فكيف يستنكر وجود عيسى من غير
أب من يقر بوجود آدم من غير أب ولا أم ووجود حواء من غير أم وأدم وعيسى نظير ان يجمع بالمعنى الذي يصح تطبيق الإيجاد والخلق به
فمنها قوله تعالى قد خلقت من قبلهم سائر فسروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين أي قد كان من قبلهم اسم مثلكم فانظروا
إلى عواقبهم السبئية واعلموا ان سبب ذلك ما كان من تكذيبهم بآيات الله ورسوله وهم الأصل وانتم الفرع والعلة الجامعة للتكذيب
الحكم الهلاك ومنها قوله تعالى ألم ير أكم أهلكنا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم تكن لكم وأرسلنا السماء عليهم مدرراً وجعلنا
الأنهار تجري من تحتهم فأهلكناهم بعد موتهم وانساناً من بعدهم قرناً آخرين فذكر سبحانه أهلكنا من قبلنا من القرون وبين ان ذلك كان
لمعنى القياس هو ذنوبهم فهذا الأصل وبخلاف الفرع والذنوب العلة الجامعة والحكم الهلاك فهذا محض قياس العلة وقد أكد سبحانه بوضوح
من الأولى وهولان من قبلنا كانوا أقوي مننا فلم تدفع عنهم قوتهم وشدة هم ما حل بهم ومنه قوله تعالى كالذين من قبلهم كانوا أشد منهم
قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فاستمتعوا بخلاقتهم فاستمتعوا بخلاقتهم كما استمتع الذين من قبلهم بخلاقتهم وخضعت لهم كالذي خاضوا أولئك
أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك هم الخاسرون وقد اختلف في محل هذا الكاف وما يتعلق به فقيل هو رفع خبر مبتدأ محذوف أي أنتم
كالذين من قبلهم وقيل نصب بفعل محذوف تقديره فعلكم كفعل الذين من قبلهم والتشبيه على هذين القولين في أفعال الذين من قبل
وقيل التشبيه في العذاب ثم قيل العامل محذوف أي لعنهم وعد بهم كاللعن الذين من قبل وقيل بل العامل ما تقدم أي وعد الله أننا
كوعد الذين من قبلهم ولعنهم كاللعنهم ولهم عذاب مقيد كالعذاب الذي لهم والمقصود انه سبحانه الحكم بهم الوعيد سوي بينهم فيه
كأنسا وفي الأعمال وكونهم كانوا أشد منهم قوة وأكثر أموالاً وأولاداً فغير مؤثر خلق الحكم بالوصف الجامع للثبوت والفي الوصف القاطع
ثم نبه على ان مشاركتهم في الأعمال اقتضت مشاركتهم في الجزاء فقال فاستمتعوا بخلاقتهم فاستمتعوا بخلاقتهم كما استمتع الذين من
قبلهم بخلاقتهم وخضعت لهم كالذي خاضوا فهذا هي العلة المؤثرة والوصف الجامع وقوله أولئك حطت أعمالهم هو الحكم والذين من قبلهم
الأصل والمخاطبة الفرع قال عبد الرزاق في تفسيره أنا معمر عن الحسن في قوله فاستمتعوا بخلاقتهم قال بن منهم ويرى عن أبي هريرة
وقال ابن عباس استمتعوا بنصيبهم من الآخرة في الدنيا وقال آخرون بنصيبهم من الدنيا وحقيقة الأمر ان الخلق هو النصيب
والخط كانه الذي خلق للإنسان وقد له كما يقال قسم الله قسم له ونصيبه الله نصيب له أي أثبت وقطع الله قطعه أي قطع ومنه
قوله تعالى وماله في الآخرة من خلاق وقول النبي صلى الله عليه وسلم أنا يلبس الحمر في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة والآخرة
نشاؤنا ذكره السلف كله فإنه سبحانه قال كانوا أشد منكم قوة فبتلك القوة التي كانت فيهم كانوا يستطيعون ان يعولوا الدنيا والآخرة

الحكمة من قوله تعالى ان مثل يسوع عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون

ج

ولا قدرة فوق قدرة من خلق السموات والارض واذا اراد شيئاً قال له كن فيكون وبه ملكوت كل شيء فكيف تجوز قدرته وعلمه عن احكامكم
بعد مما انكم ولم تجز عن النشأة الاولى ولا عن خلق السموات والارض ثم ارشد عباده الى دليل واضح يتضمن الجواب عن شبهة المنكرين بالظفر
الوجه وايضا وافهم بالي العقل فقال الله جل جلاله انكم لا تعلمون انما اذا انتم منه توقرون فان هذا دليل على تمام قدرته واخراج الاموات
من قبورهم كما اخرج النار من الشجر الخضر وفي ذلك جواب عن شبهة من قال من منكري المعاد الموت بارد يا بس الحجة طبعها الرطوبة والحار
فاذا حل الموت بالجسم لم يكن النخل فيه الحية بعد ذلك لمتن ماد ما بينهما وهذه شبهة تليق بعقول المكذبين الذين لا سمع لهم ولا عقل
فان الحية لا تتأخر مع الموت في الحل الواحد ليزم ما قالوا بل اذا وجد الله فيه الحية وطبعها ارتفع الموت وطبعها وهذا الشجر الخضر طبعه الرطوبة
والبرودة يخرج منه النار الحارقة اليابسة ثم ذكر ما هو اوضح للعقول من كل دليل وهو خلق السموات والارض مع عظمها وسعتها وانما
لانسبة المخلوق الضعيف اليها ومن لم تجز قدرته وعلمه عن هذا الخلق العظيم الذي هو اكبر من خلق الناس كيف تجز عن احكامهم بعد موتهم
ثم قرر هذا المعنى بذكر وصفين من اوصافه مستلزمين لما اخبر به فقال بلى وهو الخلق العليم فكونه خلاقا عليما يقتضي ان يخلق ما يشاء
ولا يجز ما ارادة من الخلق ثم قرر هذا المعنى بان عموم ارادته كالهالة لا يقصر عنه ولا عن شيء ابدا فقال فما مرة اذا اراد شيئا ان يقول له
كن فيكون فلا يمكنه الاستعصاء عليه ولا يتعذر عليه بل ياتوا على ما شاءوا من مقتضى الشئ وادارته ثم زاده تأكيد وايضا بقوله فيجاء الى بيوت
ملكوت كل شيء فانه نفسه عما يظن به اعداؤه المنكرين للمعاد معظما لها بان ملك كل شيء بيده يتصرف فيه تصرف المالك الحق في ملكه الذي
لا يمكنه الامتناع عن اي تصرف شاء فيه ثم ختم السورة بقوله واليه ترجعون كما انهم ابتدأوا منه هو فكل ذلك مرجعهم اليه فمنه المبدأ
واليه المعاد وهو الاول والاخر وان الى ربك المنتهى **ومنه قوله تعالى** ويقول الانسان اننا امات لسوا خريجاً اولاً يذكر
الانسان انا خلقناه من قبل ولم يك شيئا فامل تضمن هذه الكلمات على اختصارها وايجازها وبالاعتناء بالاصول والفرع والعلة والحكم **ومنه**
قوله تعالى وقالوا اننا كنا عظاما ورفاتا انما لمبعوثون خلقا جديداً فخر عليهم سبحانه رداً يتضمن الدليل القاطع على قدرته على اعادة نعم خلقا
جديداً فقال قل كونوا اججارة او حديدا او خلقا مما يكبر في صدوركم فسيقولون من بعدنا قل ائذي فطركم اول مرة فلما استبعد وان بعيد
الله خلقا جديداً بعد اصدار عظاما ورفاتا قيل لهم كونوا اججارة او حديدا او خلقا مما يكبر في صدوركم سواء كان الموت او السماء والارض
او اي خلق استعظمتموه وكبر في صدوركم ومضمون الدليل انكم مريبون مخلوقون مقهورون على ما يشاء خالقكم وانتم لا تقدرون على
تغيير احوالكم من خلقه الخلق لا تقبل الاضطرار كالحجارة والحديد ومع ذلك فلو كنتم على هذه الخلقه من القوة والشدّة لنقضت احكامي وقد
ومشيتي ولم تسبقوني ولم تقوتوني كما يقول النفاث لمن هو في قبضته اصعد الى السماء فاني لا احقك اي لو صعدت الى السماء لحققتك وعلى هذا
فمعنى الآية لو كنتم حجارة او حديدا او عظم خلقا لا تضلل ولا تضل فانا سمعتمكم ثم خيكم ونعيتكم خلقا جديداً ودين المعنيين فخر لطيف
فان المعنى الاول يقتضيه انكم لو قدرتم على نقل خلقكم من حالة الى حالة هي اشد منها واقرى لنقضت مشيتنا وقد رتبنا فيكم ولم تجزونا فكيف
وانتم عجزون عن ذلك والمعنى الثاني يقتضي انكم صوروا انفسكم وانزلوها هذه المنزلة ثم انظروا انقوتونا وتجزونا امر قد رتبنا ومشيتنا محيطه
لكم ولو كنتم كذلك وهذا من ابلغ البراهين القاطعة التي لا تعرض فيها شبهة البتة بل لا تجد العقول السليمة عن الافعال والانتقادات
بد اقلما علم القوم صحة هذا البرهان وانه ضروري انتقلوا الى المطالبة بمن يعيدهم فقالوا من يعيدنا وهذا سواء كان سوا الامم عن
تعيين المعبود وانكار انهم له فهو من اقبح التعتات وايضا كان جوابه قل الذي فطركم اول مرة ولما علم القوم ان هذا جواب قاطع
انتقلوا الى باب اخر من التعتات وهو السؤال عن وقت هذه الاعادة فانغضوا اليه رؤسهم وقالوا متى هو فقال تعالى قل عسى ان يكون قريبا
فليتأمل اللبيب لطف موقع هذا الدليل واستلزامه بل لوله استلزاما لا يحيد عنه وما تضمنه من السوال والجواب انما يبلغ
جواب واضح واوضحه فله ما يفوت المعرضين عن تدبر القرآن المتعوضين عنه بزباله الادهان ومخاللة الافكار **ومنه قوله تعالى**

الاصنام من الاعضاء التي خنتها ايديكم افما هي صورية عاطلة عن حقايقها وصفاتها لان قلعي المراد المختص بالرجل هو مشيها وهو معد في هذه الرجل والمعنى المختص باليد هو بطشها وهو معد في هذه اليد والمراد بالعين ابصارها وهو معد في هذه العين ومن الاذن سمعها وهو معد في هذا الصوت في ذلك كله ثابتة موجبة وكلها فارغة خالية عن الاوصاف والمعاني فاستوى وجودها ووجود اكله من حصر لقياس شبه الخلق عن العلة المؤثرة والوصف المقتضى للحكم والله اعلم **فصل** ومن هذا ما وقع في القرآن من الامثال التي لا يعقلها الا العالمون فانها تشبه شئ بشئ في حكمه وتقريب العقول من الحسوس واحد الحسوس من الآخر واعتبار احدهما بالآخر كقوله تعالى في حق المنافقين مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون سم بكم عني فهو خير جنة او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت الى قوله ان الله على كل شئ قدير فخصرب للناس فخلقهم من طين من طين ناريا ومثلا ما يثقل في النار والماء من الاضائة والاشراق والحيوة فان النار مادة النور والماء مادة الحيوة وقد جعل الله سبحانه الوحي الذي انزل من السماء متضمنا لحيوة القلوب واستنارها لهذا اسماء روحا ونورا وجعل قابلية احياء في النور من لم يرهم به اسما امواتا في الظلمات واخبر عن حال المنافقين بالنسبة الى خطرهم من الوحي وانهم بمنزلة من استوقد نارا والنفس له ويتنعم بها وهذه الانهم دخلوا في الاسلام فاستناروا به وانتفعوا به وامرنا به وخالفوا المسلمين ولكن لما لم يكن نصيبهم من مادة من قلوبهم من نور الاسلام طمى عنهم وذهب الله بنورهم ولم يقل بنارهم فان النار فيها الاضائة والاشراق فذهب الله بما فيها من الاضائة والبقى عليهم ما فيها من الاشراق وتركهم في ظلمات لا يبصرون فهذا حال من ابصر ثم عوى ثم انكر ودخل في الاسلام ثم فارق قلبه فهو لا يرجع اليه ولهذا قال فهو لا يرجعون ثم ذكر حالهم بالنسبة الى المثل لما في شبههم وهو صاحب صيب وهو المطر الذي يصبوب اي ينزل من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق فاضعف بصائرهم وعقولهم اشتدت عليهم زواج القرآن ووعيد وخذيرة واوامر ونواهي وخطابه الذي يشبه الصواعق فخالهم كحال من اصابه مطر فيه ظلمة ورعد وبرق فاضعفه وخبره جعل اصبعيه في اذنيه وغمض عينيه خشية من صاعقه نصيبه قل شاهدنا نحن وغيرنا كثيرا من غيائث تلاميذ الجمجمة والمبتدعة اذ اسمعوا شيئا من آيات الصفات واحاديث الصفات النافية لبدنهم رايتهم عنها معرضين كما هم حمر مستنفرة فرت من قسوة ويقولون نحنهم سدوا عنا هذا الباب اقرا شيئا خيرا هذا اوتري قلوبهم مولية وهم يحجون لتقل معرفة الرب سبحانه وتعالى واسماؤه وصفاته على عقولهم وقلوبهم وكن لك المشركون على اختلاف شركهم اذا جرد لهم التوحيد وتليت عليهم النصيحة المبطله لشركهم اثنارت قلوبهم وثقلت عليهم ولو وجد السبيل الى سدا ذاتهم لفعلوا وكن لك جحرا حلاء اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ اسمعوا بوضوح الشك على الخلفاء الراشدين وصحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثقل ذلك عليهم جدا وانكرت قلوبهم وهذا اكله شبه ظاهر ومثل محقق من اخوانهم من المنافقين في المثل الذي ضرب الله لهم بالماء فانهم لما تشبهت قلوبهم تشابهت اعمالهم **فصل** وقد ذكر الله المثلين للماء والنار في سورة الرعد ولكن في حق المؤمنين فقال تعالى انزل من السماء ماء فسال اودية بقدرها فاحمل السيل زبدا رابيا ومما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل فاما الزبد فيزدججا واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض كذلك يضرب الله الامثال شبه الوحي الذي انزله لحيوة القلوب والاسماء والاصناف بالماء الذي انزله لحيوة الارض بالنبات وشبه القلوب بالادوية فقلب كبير يسع صلبا عظيما كواكب كبير يسع ماء كثيرا وقلب صغير انما يسع بحسبه كالوادي الصغير فسال اودية بقدرها واخذت قلوب من الهدى والعلم بقدرها وكما ان السيل اذا خالط الارض ومز عليها احتل غنائم وزبدا فكذلك الهدى والعلم اذا خالط القلوب اثار ما فيها من الشهوات والشبهات ليقطعها ويذهبها كما يذهب الداء وقت شربه من البدن اخلاطه فيتكدر رجا شارب وهو من تمام نفع الداء فانما تارها ليدب بها فانه لا يجامعها ولا يسكنها وهكذا يضرب الله الحق والباطل ثم ذكر المثل النار فقال ومما توقدون عليه في النار ابتغاء حلية او متاع زبد مثله وهو الخشب الذي يخرج عند سبك الحديد

والفضة والخامس الحديد فخرجه النار وتيرة وتفصله عن الجوهر الذي ينتفع به فيرى ويطرح ويلهب حجارة فكذلك السموات و
 السموات يرميها قلب المؤمن ويطرحها ويحضرها كما يطرح السيل والنار ذلك الزبد والغناء والخشب ويستقر في قرار الواد الماء الصافي
 الذي يبقى منه الناس يزعمون ويسبقون انعامهم كذلك يستقر في قرار القلب وجزيرة الايمان الخالص الصافي الذي ينتفع صاحبها
 ينتفع به غيره ومن لم يبقه هذين الشاين ولم يدرها ويعرف ما يراهم فليس من اهلها والله الموفق **فصل ومنها قوله تعالى**
انما مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض ما ياكل الناس الا نعلمه حتى اذا اخذت الارض غمرها وارزيت
اهلها انهم قادرون عليها انما امرنا لئلا يؤمنوا فنجعلنا ما حصيدا كان لم تمن بالاسم كذلك بفضل الايات لقوم يتفكرون شبه
 الحيوة الدنيا في انها تزين في حيل الناطق فترقة بزينة واقبحه فيميل اليها وهو ما اختار امانه ما حصة اذا ظن انه ملك لها قادر عليها
 سلمها بغتة احمر ما كان اليها وحيل بينه وبينها فتنبها بالارض التي يزل الغيث عليها فتنشرب يحسن نياتها ويروق منظرها للناظر فيقتدر
 به ويظن انه قادر عليها ما ملك لها فباتيها امر الله فتدارك نياتها الافة بغتة فتصير كان لم تمن قبل فيخيب ظنه وتظهر يده صفرا منها
 فهكذا حال الدنيا والواقع ما سواة وهذا من ابلغ التشبيه والقياس **لما كانت الدنيا عرضة هذه الافات والجنة سليمة منها قال**
والله يدعوا الى دار السلام فمماها هنا دار السلام لسلامتها من هذه الافات التي ذكرها في الدنيا ضم بالدعوة اليها وحسن الاهداء من
يشاء فذلك عدله وهذا فضله **فصل ومنها قوله تعالى** مثل الفريقين كالاعمى والبصير والسميع هل يستويان مثلا
 افلا تذكرون نانه سبحانه ذكر الكفار ووصفهم بانهم ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون ثم ذكر المؤمنين ووصفهم بالايمن
 والعمل الصالح والاخبارات التي هم فوصفهم بصودية الظاهر والباطن جعل احد الفريقين كالاعمى والاخر من حيث كان قلبه اعمى عن رؤية
 الحق اعمى عن سماع شبهة بن بصير اعمى عن رؤية الاشياء ومعه اصم عن سماع الاصوات والفرق بين البصير والسميع كالبصير والسميع
 وسميع الاذن فضمنت الآية قياسا وتثليثا للفريقين ثم نفى التسوية عن الفريقين بقوله هل يستويان مثلا ومنها قوله تعالى
 مثل الذين اتخذوا من دوز الله اولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون فذكر سبحانه انهم
 ضعفاء وان الذين اتخذوا اولياءهم فضعف منهم فضعفهم وما قصدوه من اتخاذ الاولياء كالعنكبوت اتخذت بيتا وهما وهن
 سيواضعفها وتحت هذا المثال هؤلاء المشركين اضعف ما كانوا حين اتخذوا من دوز الله اولياء فلم يستفيدوا من اتخذوا اولياء
 الاضعفاء كما قال تعالى واتخذوا من دوز الله الهة ليكونوا لهم عزا الا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضدا وقال تعالى واتخذوا
 من دوز الله الهة لعلهم ينصرون لا يستطيعون نصرهم وهم جند محضون وقال بعد ان ذكر اهلاك الامم المشركين وما ظنناهم
 ولكن ظلموا انفسهم فما آمنت عنهم الهتهم التي يدعون من دوز الله من شئ لما جاء امر ربك وما زادهم غير تنقيب **فصل**
 اربعة مواضع في القرآن تدل على من اتخذ من دوز الله وليا يتغزبه ويتكبر به ويستنصر به لم يحصل له به الا ضد مقصوده وفي القرآن
 اكثر من ذلك وهذا من احسن الامثال وادها على بطلان الشرك وخساسة صاحبه وحصوله على ضد مقصوده فان قيل فهم يعلمون ان اولياءهم
 اللبيق بيت العنكبوت فكيف نفى عنهم علم ذلك بقوله لو كانوا يعلمون فالجواب انه سبحانه لم ينفع عنهم علمهم بوهن بيت العنكبوت فكيف
 نفى عنهم علمهم بان اتخذوا اولياء من دوز الله كالعنكبوت اتخذت بيتا فلو علموا ذلك لما فعلوه ولكن ظنوا ان اتخذوا اولياء من دوز
 ينفعهم عزا وقدرة فكان الامر بخلاف ما ظنوا **فصل ومنها قوله تعالى** والذين كفروا هم كسر اب بقية يحسب الظلمة
 ماء حتى اذا جاءهم لم يجيئ شيئا وجد الله عند فوفاة حسابه والله سريع الحساب او كظلمات في بحر لحي يغشاها موج من فوق موج من
 فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نورا فانه من نور ذكر سبحانه للكافرين مثلين مثلا
 بالسراب ومثلا بالظلمات المتراكمة وذلك لان المعرضين عن الهدى والحق نوحان احلها من يظن انه على شئ فيبين له عند

ج

انكشاف الحقائق خلاف ما كان يظنه وهذا حال اهل الجمل واهل البدع والاهواء الذين يظنون انه قد علموا على علم فاذا انكشف الحقائق تبين لهم انهم لم يكونوا على شيء وان عقائدهم واعمالهم التي تربت عليهم كانت كسراب بقية يرى في عين الناظر ماء ولا حقيقة له وهكذا الاعمال التي لا غير الله وعلى غير امره يحسبها العالم نافعة له وليست كذلك وهذه هي الاعمال التي قال الله عز وجل فيها وقد ضلوا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا وقامل جل الله سبحانه السراب بالقيعة وهي الارض القفر الخالية من النبات والاشجار والنباتات والعالم فكل السراب رضى قفر لا شيء بهما والسراب لا حقيقة له وذلك مطابق لاعمالهم وقلوبهم التي اقرت من الايمان والهدى وقامل ما تحت قوله يحسب الظمان ماء والظمان الذي قد اشتد عطشه فرأى السراب فظنه ماء فتبعه فلم يجد شيئا بل خانه اوج ما كان اليه فكذلك هو لما كانت اعمالهم على غير طاعة الرسول وغير الله جعلت كالسراب في لهم الظمان ما كانوا واحوج ما كانوا اليها فلم يجدوا شيئا ووجد الله سبحانه ثم فجاء زاهرا بآمالهم وفاهم حسابهم وفي الصحيح من حديث ابى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الغل يوم القيامة ثم يوقى فجعله تعرض كأنها السراب فيقال لليهود ما كنتم تصدون فيقولون كنا نصد عن زيارت ابن الله فيقال كذبتم لم يكن الله صاحبه ولا ولد فأتريدون قالوا نريد ان نشقينا فيقال شربوا فينسا قلوبهم في جحيم ثم يقال للنصارى ما كنتم تصدون فيقولون كنا نصد عن يسوع ابن الله فيقال كذبتم لم يكن الله صاحبه ولا ولد فأتريدون فيقولون نريد ان نشقينا فيقال هم اشركوا فينسا قلوبهم وذكر الحديث وهذه حال كل صاحب باطل فانه يخونه باطلا اوج ما كان اليه فان الباطل لا حقيقة له وهو كما سمع باطل فاذا كان الباطل غير مطابق ولا حق كان متعلقه باطلا وكذا كانت غاية العمل باطلا كالعمل لغير الله او على غير امره بطل العمل ببطلان غايته وقصر عمله ببطلانه ويحصل ضد ما كان يؤمل ولا يذهب عليه عمله واعتقاده لاله ولا عليه بل صار معذبا بفوات نفعه وبحصول ضد النفع فلهذا قال تعالى ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب فهذا مثل الضلال الذي يحسب انه على هدى **فصل النوع الثاني اصحاب مثل الظلمات المتراكمة** وهم الذين عرفوا الحق والهدى وانروا عليه ظلمات الباطل والضلال فتركت عليهم ظلمة الطبع وظلمة النفوس وظلمة الجهل حيث لم يعملوا بعلمهم فصارت اهلهم وظلمة اتباع النقي واليه في كل حال من كان في بحر لحي لا ساحل له وقد غشيت موج ومن فوق ذلك الوجه صورة ومن فوقه سموات مظلوم فمن في ظلمة البحر وظلمة اللوح وظلمة السحب وهذا نظير ما هو فيه من الظلمات التي لم يخرجها الله منها الى نور الايمان وهذا المثل لا يراه السراب الذي في نفسه مادة الحيوة وهو ساء والظلمة المضادة للنور نظير المثاليين الذين ضربوا المناظير والمؤمنين وهما المثل الذي والمثل التام وجعل حظ المؤمنين منها الحياة والاشراق وحظ المنافقين منها الظلمة المضادة للنور والموت المضاد للحياة فكذلك انكشف في هذه المثاليين خاتم من الماء السراب الذي يغري الناظر ولا حقيقة له وظلمة الظلمات المتراكمة وهذا يجوز ان يكون المراد به حال كل طائفة من طوائف الكفار وانهم سدوا مادة الحيوة والاصح انهم عن النور فيكون المثاليين صفتين لموصوف واحل يجوز ان يكون الله به تنويع احوال الكفار وان اصحاب المثل الاول هم الذين عملوا على غير علم ولا بصيرة بل على جهل وحسن ظن بالاسلاف فكانوا يحسبون انهم يحسنون صنعا واصحاب المثل الثاني هم الذين استحبوا الضلالة على الهدى وانروا الباطل على الحق وعصوا عنه بعد ان ابصره ووجدوه بعد ان عرفوه فهذا حال المغضوب عليهم والاول حال الضالين وحال العائنين عالف حال المنعم عليهم للذكورين في قوله تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كشافة فيها مع بحر المصباح الذي قد انجزهم الله احسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب فتضمنت الآيات اوصاف الفرق الثلاثة المنعم عليهم وهم اهل النور الضالون وهم اصحاب السراب والمغضوب عليهم وهم اهل الظلمات المتراكمة والله اعلم بالمثال الاول من المثاليين والحق الباطل الذي لا ينفع والمثل الثاني اصحاب العلم الذي لا ينفع والاعتقادات الخاطئة وكلها مضالمة ويزال الحق وهذا مثل حال الفرق الثلاثة في تلافهم اموالهم الشكوك والشبهات والعلوم الفاسدة في قلوبهم متلاطم امواج البحر فيه وانما امواج متراكمة من فرقها اصحاب مظلوم وهكذا امواج الشكوك والشبهات في قلوبهم المظلمة التي قد تركت عليها سمع النقي واليه والباطل فليبدل السبيل احوال الفرقين وليطابق بينهما وبين المثاليين يعرف عظمة القرآن وجلالة وانه تنزيل من حكيم حميد **واخبار** ان الموجب لذلك انه لم يجعل لهم نورا بل تركهم على الظلمة التي خلفوا فلم يخرجهم منها الى النور فانه

جهاد به

الضالين

سبحانه ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور وفي المسند من حديث عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان
 خلق خلقه في ظلمة والقي عليهم من نور فمن اصابه من ذلك النور اهتدى ومن اخطاه مثل فلذلك اقول جف القلم على علم الله فانه سبحانه
 خلق الخلق في ظلمة فمن ادهد اياته جعل النور اوجودا يضيء به قلبه وروحه كما يضيء به بدن بالروح التي ينظمها فيه فبما هي تان حياة البدن بالروح
 وحياة الروح والقلب بالنور ولهذا سمي سبحانه الوحي روحا لتوقف الحياة الحقيقية عليه كما قال تعالى يا اهل الكتاب لا تؤمنوا بالروح من امره على من يشاء
 من عباده وقال يلقي الروح من امره على من يشاء من عباده وقال وكذلك اوحيينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن
 جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عباده فجعل وجه روحا ونورا فمن لم يضيء به هذا الروح فهو ميت ومن لم يجعل له نورا منه فهو في الظلمات ماله
 من نور **فصل ومنه بقوله تعالى** امرتكم ان اكثرهم يمعنون او يقولون انهم الا كالا نعام بل هم اضل سبيلا فمشبه اكثر
 الناس بالانعام والجامع بين النوعين التشاك في عدم قبول الهدي والالتقياد له وجعل اكثر من اضل سبيلا من الانعام لان الهميمة يهديها
 سائقها فتهتدي وتتم الطريق فلا تحيد عنها ميمتها ولا شاكلها ولا اكثر من يدعوهم الى الهدى وهم السبيل فلا يستجيرون ولا يهتدون
 ولا يفرقون بين ما يضرهم وبين ما ينفعهم ولا نعام تفرق بين ما يضرها من النبات والطريق فحسبته وما ينفعها فتوثق والله تعالى لم يخلق
 للانعام قلوبا تعقل بها ولا السنة تنطق بها واعطى ذلك هؤلاء ثم لم ينتفعوا بما جعل لهم من العقول والقلوب والاسنة والاسماء والاصهار
 فم اضل من البهائم فان من لا يهتدي الى الرشاد والى الطريق مع الدليل اليه اضل واسوأ حالا من لا يهتدي حيث لا دليل معه **فصل**
ومنه بقوله تعالى ضرب لكم مثلا من انفسكم هل لكم من ما ملكت ايما نكرم من شركاء فيما رزقناكم فانه فيه سواء تخافونهم كخيفتكم
 انفسكم كذلك تفصل الايات لقوم يعقلون وهذا دليل قياس اجمع الله به على المشركين حيث جعلوا له من عبادة ومملكه شركاء فافان علمهم
 حجة يعرفون صحتها من انفسهم لا يحتاجون فيها الى غيرهم ومن ابغى الحجج ان ياخذ الانسان من نفسه ويحتم عليه بما هو في نفسه مقر عند ما
 معلوم لها فقال هل لكم من ما ملكت ايما نكرم من عبديكم واما نكرم شركاء في المال والاهل الى هل يشاركم عبديكم في اموالكم واهليكم في
 وهم في ذلك سواء خافون ان يقاممواكم اموالكم ويشاطركم اباها ويستأثرون بعضها عليكم كخيفات الشريك شريكه وقال ابن عباس قنهم
 ان يرثوكم كما يرث بعضهم بعضا والمعنى هل غير احد منكم ان يكون عبدا شريكه في ماله واهله حتى يساوي في التصرف في ذلك فهو يخاف
 ان ينفرد في ماله بما يرتصرف فيه كخيفات غيره من الشركاء والاحرار فاذا لم ترضوا ذلك لانفسكم فلم عدلتم في من خلق من مملوك الى فان كان
 هذا الحكم باطلا في فطرهم وعقولهم مع انه جائز عليهم ممكن في حكمه اذ ليس عبدا مملوكا كحقيقة وانما هم اخوانكم جعلهم الله تحت ايديكم
 وانتم وهم عباد فكيف تستجيزون مثل هذا الحكم في حق من ان جعلتموهم الى شركاء عبديكم وملكي وخلقهم فهذا يكون تفصيل الايات لا ولي
 العقول **فصل ومنه بقوله تعالى** ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ ومن رزقناه منازقا حسنا فهو ينفق منه
 سرا وجهرا هل يستودن الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون وضرب الله مثلا رجلين احدهما اكبر لا يقدر على شئ وهو كل على مولاه اينما يوجه
 لايات بخير هل يستوى هو ومن يامر بالعدل وهو على صراط مستقيم هذا ان مثله من متضمنان قياسين من قياس العكس هو نفى الحكم
 لنفى علته وموجبه فان القياس نوعان قياس طرح يقتضي اثبات الحكم في الفرع لثبوت هالة الاصل فيه وقياس عكس يقتضي نفى الحكم عن الفرع
 لنفى هالة الحكم فيه **قال المثل الاول** ما ضربه الله سبحانه لنفسه والاوثان فانه سبحانه هو المالك لكل شئ ينفق كيف يشاء على عبده سرا
 وجهرا وليلا ونهارا ميمنه ملائ لا يغيضاها نفقة ليل والنهار والاوثان مملوكة عاجزة لا تقدر على كل شئ فكيف يجعلونها شركاء له
 ويعبدونها من دونه مع هذا التفاوت العظيم والفرق المبين هذا اقول مجاهد وغيره وقال ابن عباس هو مثل ضربه الله للمؤمن والكافر مثل
 المؤمن في الخير الذي عنده ثم رزقه من رزقا حسنا فهو ينفق منه على نفسه وعلى غيره سرا وجهرا والكافر بمنزلة عبد مملوك عاجز لا يقدر على
 شئ انه لا خير عنده فهل يستوي الرجلان عند احد من العقلاء والقول الاول شبه بالمراد فانه اظهر في بطلان الشرك واوضح عند الخفا

واعظم في اقامة الحجة واقرب نسباً بقوله ويعبدون من دون الله مالا يملك لهم ذرة قاص من السموات والارض شيئاً ولا يستطيعون فلا تضلوا
 لله الامثال لان الله يعلم وانكم لا تعلمون ثم قال ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ومن لوازم هذا المثل واحكامه ان يكون المؤمن
 للوجه كمن رزقه منه رباً فاحسبوا والكافر المشرك كالعبد المملوك الذي لا يقدر على شيء فهذا امثاله عليه المثل وارشد اليه فذكر ابن عباس
 منها على ارادة ان الآية اختصت به فاما فانك تجد كثيراً في كلام ابن عباس وغيره من السلف في فهم القرآن فيظن الظان ان ذلك
 هو معنى الآية التي لا معنى لها خبير فحكيه قوله **فصل واما المثل الثاني** فهو مثل ضرب به الله سبحانه وتعالى لنفسه ولما يعبدون
 من دونه ايضاً فالعبد الذي يعبد من دونه بمنزلة رجل ابكر لا يقدر على ان ينطق بل هو ابكر القلب واللسان قد عدم النطق القلب واللسان
 هذا فهو عاجز لا يقدر على شيء البتة وعلى هذا فافهم ان سئل لا يأتيك بخير لا يقضي لك حاجة والله سبحانه حتى قادر متكلم يا مربي العدل وهو
 على صراط مستقيم وهذا وصف له بغاية الكمال والحمد فان امره بالعدل وهو الحق يتضمن انه سبحانه عالم به معلوم راض به امرعباده به
 يحب لاهله لا يامر بسوء بل تنزه عن ضده الذي هو الجور والظلم والسفاهة والباطل بل امره بغيره عدل كله واهل العدل هم اولياؤه
 واجباؤه وهم المجاورون له عند عيونه على منابر من نور وامره بالعدل يتناول الامر الشرعي الديني والامر القدري الكوني وكلاهما
 عدل لا جور فيه بوجه كما في الحديث العظيم اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن امك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك فكيف
 هو امره الكوني فافهم ان لا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون فلا يامر الا بحق وعدل وقضاؤه وقدره القائم به حق وعدل وان كان
 في المقضي المقدس ما هو جوي وظلم والقضاء غير المقضي والقدر غير المقدور ثم اخبر سبحانه انه على صراط مستقيم وهذا نظير قول رسول
 شعيب اني توكلت على الله ربي وربكم ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها ان ربي على صراط مستقيم وقوله ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها
 نظير قوله ناصيتي بيدك وقوله ان ربي على صراط مستقيم نظير قوله عدل في قضاؤك فالاول ملكه والثاني حقه وهو سبحانه له الملك في
 الجود وكونه سبحانه على صراط مستقيم يقتضي انه لا يقول الا الحق ولا يامر الا بالعدل ولا يفعل الا ما هو مصلحة ورحمة وحكمة وعدل فهو الحق
 في اقراله وافعاله فلا يقضي على العبد بما يكون ظالماً به ولا ياخره بغير ذنبه ولا ينقصه من حسنة شيئاً ولا يجعل عليه من سيئات غيره التزم
 بعملها ولم يتسبب اليها شيئاً ولا يداخل احد اذنب غيره ولا يفعل قط ما يجر عليه ويثني به عليه ويكون له فيه العواقب الحميدة والغايات
 المطلوبة فان كونه على صراط مستقيم ياتي في الشكالة قال محمد بن جرير الطبري وقوله ان ربي على صراط مستقيم يقول ان ربي على طريق الحق يجازي
 الحسن من خلقه باحسانه والسيئ باسائه لا يظلم احد منهم ولا يقبل منهم الا له اسامه والايان ثم حكى عن مجاهد من طريق شبل بن ابي نجيم عن
 ربي على صراط مستقيم قال الحق وكذا رواه ابن جرير عنه وقالت فرقة هي مثل قوله ان ربك بالمرصاد وهذا الخلاف عبارة فان
 كونه بالمرصاد هو مجازاة الحسن باحسانه والسيئ باسائه وقالت فرقة في الكلام حذف تقدير ان ربي يحثكم على صراط مستقيم ويحضركم
 عليه وهؤلاء ان ارادوا ان هذا معنى الآية التي اريد بها فليس كما زعموا ولا دليل على هذا المقدور وقد فرق سبحانه بين كونه امراً بالعدل
 وبين كونه على صراط مستقيم وان ارادوا ان هذه الصراط المستقيمة من جملة كونه على صراط مستقيم فقد اصابوا وقالت فرقة اخرى معنى
 كونه على صراط مستقيم ان مرد العباد والامم كلها الى الله لا يقو نه شيء منها وهؤلاء ان ارادوا ان هذا معنى الآية فليس كذلك وان ارادوا ان
 هذا من لوازم كونه على صراط مستقيم ومن مقتضاه وموجبه فهو حق وقالت فرقة اخرى معناه كل شيء تحت قدرته وقهره وفي ملكه وقبضته
 وهذا وان كان حذافليس هو معنى الآية وقد فرقت شعيب بين قوله ما من دابة الا هو اخذ بناصيتها وبين قوله ان ربي على صراط مستقيم فهما
 معنيان مستقلان فالقول قول مجاهد وهو قول ثمة التفسير ولا تحتل العربية غيره الا على استكراه وقال جرير بن محمد عن عبد العزيز
 امير المؤمنين على صراط اذا اعوج الموار مستقيم وقد قال تعالى من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم واذا
 كان سبحانه هو الذي جعل رسوله وانبا عنهم على الصراط المستقيم في اقول اللهم وافعالهم فهو سبحانه الحق بان يكون على صراط مستقيم في

ولم يعمل به وقال بن عباس ان تحمل عليه الحكمة لم يحملها وان تركه لم يتركه الى خير كالكلب ان كان رابضاً لهث وان طرطهث وقال الحسن
هو المنافق لا يثبت على الحق دعي او لم يدع وعظا لم يوطأ كالكلب يلهث طرد او ترك وقال عطاء بن رباح سمعت عليه او لم تحمل عليه وقال
ابو محمد بن قتيبة كل شئ يلهث فانما يلهث من اعياء او عطش الا الكلب فانه يلهث في حال الكلال وحال الراحة وحال الصحة وحال المرض
والعطش فضر به الله مثلاً لمن كذب باياته وقال ابن وعظته هو ضال وان تركته فهو ضال كالكلب ان طرطهث وان تركته على حاله
لهث وتظير قوله سبحانه وان تدعهم الى الهدى لا تتبعوكم سواء عليكم ادعوتهم ام انذرتهم صامتون وتامل ما في هذا المثل من الحكم
واللعن فمنها قوله اتيناها اياتنا فاخبر سبحانه انه هو الذي اتاه اياته فانها غمة والله هو الذي انهم بها عليه فاضافها الى نفسه ثم قال فاسلم
منها اي خرج منها كما تنسل الحية من جلدها وفارقها فراق الجمل يسلم عن اللحم لم يقل فسلخناه منها لانه هو الذي تسبب الى انسلخها منها
بالتسليم هو الله ومنها قوله سبحانه فانتبه الشيطان اي تحته وادركه كما قال في قوم فرعون فانتبههم مشرقين وكان محفوظاً محروساً بايات الله
عني الجانب بما من الشيطان لا ينال منه شيئاً الا على غرة وخطفة فلما اسلم من ايات الله طفر به الشيطان طفر الاسد بفريسته فكان من
الغافرين العاملين بخلاف علمهم الذين يعرفون الحق ويعلمون بخلاف كعلماء السوء ومنها انه سبحانه قال ولو شئنا لرفعناه بها فاحبر سبحانه ان
الرفعة عنده ليست بمجرد العلم فان هذا كان من العلماء وانما هي بالتابع الحق وايشارة وقصد مرضاة الله فان هذا كان من اهل
الرفعة ولم يرفع الله بعلمه ولم ينفعه به ففعل بالله من حوله لا ينفع واخبر سبحانه انه هو الذي يرفع عبده اذ اشأ به اياه من العلم وان لم يرفع
فهو موضوع لا يرفع احد به راساً فان الخافض الراض سبحانه خضبه ولم يرفعه والمعنى لو شئنا لفضلناه وشرفناه ورفعنا قدره ومنزلته
بالايات التي اتيناها قال ابن عباس لو شئنا لرفعناه بعلمه بها وقالت طائفة الضمير في قوله لرفعناه كائناً على الكفر والمعنى لو شئنا لرفعناه
عنه الكفر بما معه من اياتنا قال مجاهد وعطاء لرفعناه عنه الكفر بالايان وعصمناه وهذا المعنى حق والارسل وهو اراد
الاية وهذا من لوازم المراد وقد تقدم ان السلف كثيراً ما ينفون على لازم معنى الاية فيظن الطعان ان ذلك هو المراد منها وهو شئ الله
ولكنه اخذ الى الارض قال سعيد بن جبير ركن الى الارض وقال مجاهد سكن وقال مقاتل مرضى بالدينيا وقال ابو عبيدة لزمها وابداً
للخلد من الرجال هو الذي يبط مشيته ومن الذاب التي تبقى ثنائياً الى ان يخرجهم باعيتته وقال الزجاج خلداً اصله من الخلق وهو الذي
والبقاء يقال اخذ فلان نال مكان اذا اقام به قال مالك بن نويرة ما بناه من قبائل مالك وعمر بن يربوع اقاموا فاحلوا له قلت
ومن قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون اي قد خلقوا للبقاء لذلك لا يغيرون ولا يكبرون وهم على سن واحد بدأ وقيل هم المقطعون
في اذانهم والمستورون في ايديهم واحصاء هذا القول فسر اللفظة ببعض لوازمها وذلك اشارة الى التخليد على ذلك السن فلا تنافي بين
القوانين وقوله واتبع هواه قال الكلبي اتبع مسافلاً لا موقلاً وترك معاليها وقال ابو روق اختار الدنيا على الآخرة وقال عطاء اراد الدنيا و
اطاع شيطاناً وقال ابن زيد كان هواه مع القوم يعني الذين حاربوا موسى وقوله وقال يمان اتبع امرأته لانها هي التي حملته على ما فعل
فان قيل الاستدراك بلكن يقتضي ان يثبت بعد ما قبلها او ينفي ما اثبت كما تقول لو شئت لا عطيتك لكني لم اعطه ولو شئت
لما فعلت كذا لكني فعلته فالاستدراك يقتضي ولو شئت لرفعناه بها ولكننا لم نشأ او لم نرفعها ولكننا فعلنا الاستدراك بقوله ولكنه اخذ
الى الارض بعد قوله ولو شئت لرفعناه بها قيل هذا من الكلام الملتصق في جانب المعنى المعدول فيه عن مراعاة الايمان الى الله الذي
ذلك ان مضمون قوله ولو شئت لرفعناه بها انه لم يتطأطأ الاسباب التي يقتضي رفعه بالايات من ايتار الله ورضاه عن هواه واكن اثر الله
واخذ الى الارض واتبع هواه وقال الزمخشري المعنى ولولا ما ايتا لرفعناه بها فذكر المشيئة والمراد ما في قلوبنا من هواه وصيبنا عنده ما قبله ولو ان
لرفعناه بها قال الا ترى الى قوله ولكنه اخذ فاستدرك المشيئة بخلافه الذي هو فعله فوجب ان يكون ولو شئت في غير ما هو فعله ولو
كان الكلام على ظاهره يجيب ان يقال ولو شئت لرفعناه ولكننا لم نشأ هذه منه شئنا تشرعها من قبل فافاد المذاهب العامة بعد الشئ في جواب

الح

الشيئنا تشرعها بالامر الطيبة والعادة فاقومين

كلام الله معزياً قدراً فإن قوله ولو هتأنا من قوله ولو لمها ثم إذا كان الزور لها من قولنا على مشيئة الله وهو الحق بطلان صلاه وقوله ان مشيئة الله تابعة للزومه الآيات من احسن الكلام وابطله بل لزومه لا ياتى تابع مشيئة الله فمشيئة الله سبحانه متبوعة لا تابعة وسبب مسيب وموجب مقتضى لا مقتضى فما شاء الله وجب وجوده وما لم يشأ امتنع وجوده **فصل ومنها قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اجتنبوا كثير من الظن ان بعض الظن اثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتاً فكرهوه وانه قول الله ان الله ثواب رزقهم وهذا من احسن القياس التمثيل فانه شبه تزيق عرض الاخ بزيق لحمه ولما كان المغتاب يزيق عرض اخيه في غيبته كان بمنزلة من يقطع لحمه في حال غيبته روجه عنه بالموت ولما كان المغتاب عاجزاً عن دفعه عن نفسه بكونه غائباً عن نفسه كان بمنزلة الميت الذي يقطع لحمه ولا يستطيع ان يدفع عن نفسه ولما كان مقتضى الاخوة التراحم والتواصل والتناصر وطول عليهما بالمغتاب في مقتضى ما من الذم والعيب في الظن كان ذلك نظير تقطيع لحم اخيه والاخوة تقتضي حفظه وصيانه والذم عنه ولما كان المغتاب مقتضياً بعرض اخيه متفكها بغيبته وذهمه مثلياً بذلك شبه باكل لحم اخيه بعد تقطيعه ولما كان المغتاب مجباً لذلك ومحبة به شبه من ياكل لحم اخيه ميتاً ومحبة لذلك قدر ذلك على مجرد اكله كما ان اكله قدر ذلك على تزيقه **فما صل** هذا التشبيه والتمثيل وحسن موقع ومطابقة المعقول فيه المحسوس تأمل خبارة عنهم بكرامة اكل لحم الاخ ميتاً ووصفهم بذلك في اخر الآية والا نكار عليهم في اولها ان يجب احدهم ذلك فكما ان هذا امر في طبائهم فكيف يجب ما هو مثله ونظيره فاجتنبوا ما كرهوا على ما اوجبوا وشبه لهم ما يجبون بما هو اكبر شئ اليهم وهم اشد شئ نفرة عنه فلهذا يجب العقل والخطرة والحكمة ان يكونوا اشد شئ نفرة عما هو نظيرة ومشبهه وبالله التوفيق **فصل ومنها قوله تعالى مثل الذين كفروا بربهم اعمالهم كرماد اشتدت الترييح في يوم عاصف لا يقدرون ما كسبوا على شئ ذلك هو الضال البعيد** شبه تعالى اعمال الكفار في بطلانها وعدم الانتفاع بها برما دمرت عليه ريح شديدة في يوم عاصف شبه اعمالهم في جودها وذهابها كالرماد المشتت لكونها على غير اساس من الايمان والاحسان وكونها بالغير الله عز وجل وعلى غير امر بهما وطيرة الرقيم العاصف فلا يقدر صاحبها على شئ منه وقت شدة حاجته فلذلك قال لا يقدرون ما كسبوا على شئ لا يقدرون يوم القيمة ما كسبوا من اعمالهم على شئ فلا يرون له اثر من ثواب ولا فائدة نافعة فان الله لا يقبل من العمل الا ما كان خالصاً لوجهه موافقاً لشرعه والاعمال اربعة فواحد مقبول وثلاثة مردودة فالمقبول الخالص الصواب فالخالص ان يكون لله لا لغيره والصواب ان يكون ما شرعه الله على لسان رسوله وللثلاثة للمردودة ما خالف ذلك وفي تشبيهها بالرماد سرٌ بديع وذلك للتشابه الذي بين اعمالهم وبين الرماد في احراق النار واذهابها لاصل هذا وهذا فكانت الاعمال التي لغير الله وعلى غير امراده طعمة للنار وبما تشع النار على اصحابها وينشق الله سبحانه لهم من اعمالهم الباطلة فأزاد عن ابناء كائنته لاهل الاعمال الموافقة لامره التي هي خالصة لوجه من اعمالهم نية وروحاً فاثرت النار في اعمال والذات حتى جعلها رماداً فهم واعمالهم وما يعبدون من دوز الله وقدر النار **فصل ومنها قوله تعالى المتركيب ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتى اكلها كل حين باذن ربها ويضرب الله الامثال للناس لعلهم يتذكرون** فشبّه سبحانه الكلمة الطيبة بالشجرة الطيبة لان الكلمة الطيبة تثمر العمل الصالح والشجرة الطيبة تثمر الثمر النافع وهذا ظاهر على قول جمهور المفسرين الذين يقولون الكلمة الطيبة هي شهادة ان لا اله الا الله فانهما تخرج من الاعمال الصالحة الظاهرة والباطنة فكل عمل صالح مرضى الله ثمرة هذه الكلمة وفي تفسير علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قال كلمة طيبة شهادة ان لا اله الا الله كشجرة طيبة وهو المؤمن اصلها ثابت قوله لا اله الا الله في قلب المؤمن وفرعها في السماء يقول برفعها عمل المؤمن الى السماء وقال الربيع بن انس كلمة طيبة هذا مثل الايمان فالايمان الشجرة الطيبة واصلها الثابت الذي لا يزول الاخلاص فيه وفرعها في السماء خشية الله والتشبيب على هذا القول احرر واطهر واحسن فانه سبحانه شبه شجرة التوحيد في القلب بالشجرة الطيبة الشجرة التي اصلها الباسطة الفرع في السماء علو التي لا تنزل قوتها ثمرتها كل حين واذا تأملت هذا التشبيه رايت مطابقة الشجرة التوحيد الثابتة الراسخة في القلب التي فروعها من الاعمال الصالحة**

صاحبة لى السماء ولا تنزل هذه الشجرة تفر الأعمال الصالحة كل وقت بحسب ثباتها فى القلب ومحبة القلب لها واخلص فيها ومعرفة بحقيقتها وقيامه بحفظها ومراعاتها حتى رعايتها من رخصت هذه الكلمة فى قلبه بحقيقتها التى هى حقيقتها وانصف قلبه بها وانصف بها صفة الله التى لا احسن صفة منها فمعرفة حقيقة الألوهية التى يتقارب قلبه لله وشهد بها لسانه ويصدقها جوارحه وتلقى تلك الحقيقة ولو انصاع كل ما سوى الله ووطأ قلبه لسانه فى هذا النقي والافاكات وانقاد جوارحه لمن شهد له بالوحدانية طائفة سالكة سبل ربه ذللا غيرنا كية عنها ولا باغية سواها بل لا لا يتغنى القلب سوى معبوده الحق بذكر الرب ان هذه الكلمة من هذا القلب على هذا اللسان لا تنزل فوق ثمرتها من العمل الصالح الصالح الى الله كل وقت فهذه الكلمة الطيبة هى التى رفعت هذا العمل الصالح الى الرب تعالى وهذه الكلمة الطيبة تفر كلما كثيرا طيبا يقاربه عمل صالح فرفع العمل الصالح الكلم الطيب كما قال تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه فآخبر سبحانه ان العمل الصالح يرفع الكلم الطيب واخبر ان الكلمة الطيبة تفر لثباتها على الصالح كل وقت والمقصود ان كلمة التوحيد اذا شهد بها المؤمن عارفا بمعناها وحقيقتها نفيا واثباتا متصفا بجميعها قائما قلبه ولسانه وجوارحه بشهادته فهذه الكلمة من هذا الشاهد اصلها ثابت راسخ فى قلبه وفروعها متصلة بالسماء وهى مخرجة لثمرتها كل وقت ومن السلف من قال ان الشجرة الطيبة هى الخلة ويدل عليه حديث ابن عمر العيصي ومنهم من قال هو المؤمن نفسه كما قال محمد بن سعد حدثني ابي حدثني ابي عن ابيه عن ابن عباس قوله الم تركيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة يعنى بالشجرة الطيبة المؤمن ويعنى بالاصل الثابت فى الارض الفروع فى السماء يكون المؤمن يعمل فى الارض ويتكلم فيسلم عمله وقول السماء وهو فى الارض وقال عطية العوفي قوله ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة قال ذلك مثل المؤمن لا يزال يخرج منه كلام طيب وعمل صالح يصعد الى الله وقال الربيع بن انس اصلها ثابت وفروعها فى السماء قال ذلك المؤمن ضرب مثله فى الاخلاص لله وحده وعبادته وحده لا شريك له اصلها ثابت قال اصل عمله ثابت فى الارض فروعها فى السماء قال ذكره فى السماء ولا اختلاف بين القولين والمقصود بالمثل المؤمن والخلة مشبهة به وهو مشبه بها واذا كانت الخلة شجرة طيبة فالمؤمن المشبه بها اولى ان يكون كذلك ومن قال من السلف انما الشجرة فى الجنة فالخلة من اشرف اشجار الجنة وفى هذا المثل من الاسرار والعلوم والمعارف ما يليق به ويقتضيه علم الله تكلم به حكيم قن ذلك ان الشجرة لا بد لها من حروق وورق وثمر فكذلك شجرة الايمان والاسلام لطابق المشبه المشبه به ففرعها العلم والمعرفة واليقين وساقها الاخلاص وفروعها الاعمال وثمرتها ما توجه الاعمال الصالحة من الآثار الحميدة والصفات الممدوحة والاخلاق الزكية والسمات الصالحة والهدى والدال للمرضى فيستدل على غرس هذه الشجرة فى القلب وثبوتها فيه بهذه الامور فاذا كان العلم صحيحا مطابقا لمعلومة الذى انزل الله كتابه به والاعتقاد مطابقا لما اخبر عن نفسه واخبرت به عنه رسوله والاخلاص قائم فى القلب الاعمال موافقة الامر والهدى والدليل والسمات مشابة هذه الاصول مناسب لها علم ان شجرة الايمان فى القلب اصلها ثابت وفروعها فى السماء واذا كان الامر بالعكس علم ان القائم بالقلب انما هو الشجرة الخبيثة التى اجتثت من فوق الارض ما لها من قرار ومنها ان الشجرة لا تنفع حبة الابانة تسقيها وتنمها فاذا قطع عنها السقي او شكت ان تيسر فكذلك الشجرة الاسلام فى القلب ان لم يتعاهد صاحبها بسقيها كل وقت بالعلم النافع والعمل الصالح والعق بالتذكير على التفكير والتفكير على التذكير والا او شكت ان تيسر فى مسند الامام احمد من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الايمان يخلق فى القلب كما يخلق الثوب فخذوا ايما لكم وبالحيلة فالغرس ان لم يتعاهد صاحبها هذه صاحبها او شكت ان يهلك ومن هنا يعلم شدة حاجة العباد الى اعمار الله به من العبادات على تعاقب الاوقات وعظيم رحمة وتمام نعمته واحسانه الى عباده بان وضعها عليهم وجعلها مادة تسقى غراس التوحيد الذى غرسه فى قلوبهم ومنها ان الغرس والزهر النافع قد اجري الله سبحانه العادة انه لا يخالطه دغل ونبت غريب ليس من جنسه فان تعاهد ربه ونفاه وقلسه كل الغرس الزهر واستوى وتم نباته وكان او فثمرته وطيب وانكى وان تركه او شكت ان يغلب على الغراس الزهر ويكون الحكم له او يضعف الاصل ويجعل الثمرة ذميمة ناقصة بحسب كثرة وقتله ومن لم يكن له فقه نفسه فى هذا ومعرفة ربه فانه يفوق ربه كبر وهو لا

يشعر بالثمن وثمنا سعيه في شيتين سقى هذه الشجرة وتقية ما حولها فبقيت في تدوم وبتقبة ما حولها شكل وتم والله المستعان وعليه
التكليف فهذا بعض ما تضمنه هذا المثل العظيم الجليل من الأسرار والحكم ولعلها قطرة من بحر محسب أذهانتنا الواقعة وقلوبنا الخبيطة وحلق
القاصرة وأعمالنا التي توجب التقية والاستغفار ولا فلو طهرت منا القلوب صفت الأذهان وركبت السفوف وخلصت الأعمال وبجرت
الهمم للخلق عن الله ورسوله لشاهدنا من معاني كلام الله وأسراره وحكمه ما تفصل عنده العلوم وتلاشي عنده معارف الخلق وهذا بعض
قدرة علوم الصلوة ومعارفهم وإن التفاوت الذي بين علومهم وعلوم من بعدهم كالقفاوت الذي بينهم في الفضل والله أعلم حيث يجعل
مواقم فضلهم ومن يختص برحمته **فصل** ثم ذكر سبحانه مثل الكلمة الخبيثة فشيها بالشجرة الخبيثة التي اجتثت من فوق الأرض ما لها
من قرار فلا عرق ثابت ولا فرع عال ولا ثمرة زاكية ولا ظل ولا جنا ولا ساق قائم ولا عرق في الأرض ثابت فلا أسفلها معرق ولا أعلاها فوق
ولا جناها ولا تغلبل تغلى وإذا تأمل اللبيب أكثر كلامه في خلقه في خطاهم وحده كذلك فالحسرة أن كل الحسرة أن الوقوف معه الاشتغال
به عن أفضل الكلام والفعلة قال الضحاك ضرب الله مثلا للكافر شجرة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار يقول ليس لها أصل ولا فرع
وليس لها ثمرة ولا فيها منفعة كذلك الكافر ليس يعمل خيرا إلا يقول لا يجعل الله فيه بركة ولا منفعة وقال ابن عباس ومثل كلمة خبيثة
وهي الشجرة الخبيثة يعني الكافر اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار يقول الشجرة ليس لها أصل يأخذ بها الكافر ولا يبرهان ولا يقبل الله
مع الشجرة إلا فلا يقبل عمل الشجرة ولا يصعد إلى الله فليس له أصل ثابت في الأرض ولا فرع في السماء يقول ليس له عمل صالح في الدنيا والآخرة
وقال الربيع بن أنس مثل الشجرة الخبيثة مثل الكافر وليس لقوله ولا عمله أصل ولا فرع ولا يستقر قوله ولا عمله على الأرض ولا يصعد
إلى السماء وقال سعيد بن قيس في هذه الآية رجلان رجلان رجلان من أهل العلم فقال له ما تقول في الكلمة الخبيثة قال ما أعلمها في الأرض
مستقرة ولا في السماء مصعد إلا أن يلزم عنق صاحبها حتى توافيها القيمة **وقوله** اجتثت أي استوصلت من فوق الأرض ثم أخبر سبحانه
عن فضله وعدله في الفريقين أصحاب الكلم الطيب والكلم الخبيث فأخبر أنه يثبت الذين آمنوا بأيمانهم بالقول الثابت أخرج ما يكونون
إليه في الدنيا والآخرة وأنه يضل الظالمين وهم للشركون عن القول الثابت فاضل هؤلاء بعد له نظيرهم وثبت المؤمنين بفضلهم كما يمانهم
وتحت قوله يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة كذا عظيم من رفعة لفظه واحسن استخراج واقتناء وانقوش
فقد غدر ومن حرمه فقد حرم وذلك أن العبد لا يستغنى عن تثبيت الله له طرفه عين فإن لم يثبت له ولا زالت السماء إيمانه وأرضه عن مكانه
وقد قال تعالى لا كرم يخلقه عليه عبدة ورسوله ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا وقال تعالى لا كرم يخلقه أذ يوحى إليك من
الملائكة أني معكم مثبتو الذين آمنوا وفي الصحيحين في حديث التلخيص قال وهو يسألهم ويثبتهم وقال تعالى لرسوله وكل انقص عليك من أملاك
الرسول ما ثبت به فؤادك فالخلق كلهم قسمان موقوف بالتثبيت ومخزون بترك التثبيت مادة التثبيت أصله من شأه من القول الثابت وفعل ما أمر به
العبد فيها يثبت الله عبده فكل من كان اثبت قوله واحسن فعلا كان أعظم تثبيته قال تعالى ولوا هم فعلوا ما يؤمنون به لكان خير لهم
واشد تثبيته فثبت الناس قلبا أثبتهم قوله والقول الثابت هو القول الحق والصدق وهو ضد القول الباطل الكذب فالقول نوعان ثابت
حقيقة وباطل لا حقيقة له واثبت القول كلمة التوحيد ولو لم يثبت الله بها عبده في الدنيا والآخرة وهذا ترى الصالح
من اثبت الناس أنفسهم قلبا والكاذب من أحمق الناس أنفسهم وأكثرهم تلوثا وأقلهم ثباتا وأهل الفراسة يعرفون صدق العباد من ثبات
قلبه وقت الاختيار وشجاعته ومهابته ويعرفون كذب الكاذب بصدق ذلك ولا يخفى ذلك إلا على ضعيف البصيرة وسئل بعضهم عن
كلام سمعه من متكلمي به فقال والله ما فهمت منه شيئا إلا أني رأيت كلامه سهولة ليست بصولة مبطل فما منحه منحة أفضل من منحة
القول الثابت وسئل أهل القول الثابت ثم تراهم ما يكونون إليه في قلوبهم ويومر معادهم كما في صحيح مسلم من حديث البراء بن عازب
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن هذه الآية نزلت في عذاب القبر وقد جاء هذا مهيئا في أحاديث صحيحهم فمنها ما في المسند من حديث

ألقى الشافعي

ج

داود بن أبي هند عن أبي هريرة عن أبي سعيد قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فقال يا أيها الناس إن هذه أمة
تبتلى في قبلي ما فإذا الإنسان دُفن وتفرق عنه أصحابه جاءه ملك بيده مطرقة فاقعده فقال ما تقول في هذا الرجل فأن كان مؤمناً قال
اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له واشهد أن محمداً عبده ورسوله فيقول له صدقت فيفجر له باب إلى النار فيقال له هنأ منزل
لو كفرت به ربك فاما إذا أمنت فإن الله أبدلك به هذا ثم يفجر له باب إلى الجنة فيريد أن ينهض له فيقال له أسكن ثم يفتح له في قبر
وأما الكافر والمنافق فيقال له ما تقول في هذا الرجل فيقول لا أدري فيقال له لا أدريت ولا اهتديت ثم يفجر له باب إلى الجنة فيقال له
هذا أصابك لو أمنت به ربك فاما إذا كفرت فإن الله أبدلك به هذا ثم يفجر له باب إلى النار ثم يقمعه الملك بالمطرق فتعته يسمعه خلق الله
كلهم إلا الثقلين قال بعض أصحابه يا رسول الله ما منا من أحد يقوم على رأسه ملك بيده مطرقة أهمل عند ذلك فقال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة ويضلل الله الظالمين ويعمل الله ما يشاء وفي المسند
نحو من حديث البراء بن عازب وروى المنهال بن عمرو عن زاذان عن البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض
روح المؤمن فقال يا أيه أبت يعني في قبر فيقول من ربك وما دينك ومن نبيك فيقول بى الله ودينى الإسلام ونبيى محمد صلى الله
عليه وآله وسلم قال فينهمز فيقول ما ربك ما دينك وهي آخر فتنة تعرض على المؤمن فذلك حين يقول الله يثبت الله الذين آمنوا
بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة فيقول بى الله ودينى الإسلام ونبيى محمد فيقال له صدقت وهذا حديث صحيح وقال حماد بن سلمة
عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في
الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضلل الله الظالمين قال زاذان قال في القبر من ربك وما دينك فيقول بى الله ودينى الإسلام ونبيى محمد
جاءنا بالبينات من عند الله فأمنت به وصدقت فيقال له صدقت على هذا عشت وعليه مت وعليه تبع وقال الأعمش عن المنهال
ابن عمرو عن زاذان عن البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر قبض روح المؤمن قال فيرجم روحه في
جسد ويبعث إليه ملكان شديداً لا ينهار فيجلسانه وينهمزانه ويقولان من ربك فيقول الله وما دينك فيقول الإسلام فيقولان له ما
هذا الرجل والنبي الذي بعث فيكم فيقول محمد رسول الله فيقولان له وما يدريك قال فيقول قرأت كتاب الله فأمنت به وصدقت
فذلك قول الله تبارك وتعالى يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة رواه ابن حبان في صحيحه وأما ما راجد
وفي صحيحه أي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال إن الميت ليسمخ خلق نعالهم حين يولون عنه مدبرين فإذا كان مؤمناً كانت الصلوة
عند رأسه والزكاة عن يمينه وكان الصيام عن يساره وكان فعل الخيرات من الصدقة والصلوة والمعروف والاحسان إلى الناس
رجليه فيؤتى من عند رجله فيقول فعل الخيرات من الصدقة والصلوة والمعروف والاحسان إلى الناس ما قبل مدخل
له أحسن فيجلس ثم مثل الشمس قد دنت للغروب فيقال له أخبرنا عن ما سألك عنه فيقول دعوني حتى أصلي فيقال لك ستفعل فأخبرنا
عن ما سألك فيقول نعم فيقول شهد الله رسول الله وأنه جاء بالبينات من عند الله فصدقناه فيقال له على ذلك حيت وصلتك مت وعلى
ذلك تبعث إن شاء الله ثم يضمه في قبر سبعون ذراعاً وينور له فيه ثم يفجر له باب إلى الجنة فيقال له انظروا ما أعد الله لك فيها فيرد غبطة
وسروراً ثم يجعل نعمته في النعم الطيب وهي طير خضر تعلق بئحة الجنة ويعاد الجسد إلى ما بدا منه من التراب قول الله تعالى يثبت الله الذين
آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ولا نستطيع هذا الفصل للمعرض في المعنى والشاهد والمحكم بل وكل مسلم يشهد بضرورة
إليه من الطعام والشراب والنسوة بالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور خفاً الله غافر

مشركين به ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح في مكان سحيق فتأمل هذا المثل ومطابقته لحال من أشرك بالله
وتعلق بغيره ويجوز لك في هذا التشبيه أمران أحدهما أن الخلق تشبيههم بمركب أو يكون قد شبه من أشرك بالله وعبد معه غيره برجل قد تسبب
إلى هلاك نفسه هلاكاً لا يرجي معه نجاة فصورة حال من خر من السماء فأخطفته الطير في الهوى فتتر من قافي حواصلها أو حصف
به الريح حتى هويت به في بعض المطامير البعيدة وعلى هذا لا ينظر إلى كل فرد من أفراد المشبه ومقابلته من المشبه به والثاني أن يكون من
التشبيه المفرق فيقابل كل واحد من أجزاء المثل بالمثل وعلى هذا فيكون قد شبه الإيمان والتوحيد في علوه وسعته وشرفه بالسماوات التي هي
مصعدة ومهبطه فنهى يهبط إلى الأرض إلى ما يصعد وشبه تارك الإيمان والتوحيد بالساقط من السماء إلى أسفل سافلين بحيث التضييق
الشديد والألزام المترامية والطير الذي يخطف أعضائه وتفرقه كل من في الأشياء التي يرسلها الله سبحانه وتعالى عليه تؤذ إذا وترجم
وتقلقه إلى مظان هلاكه فكل شيطان له منعة من دينه وقلبه كما أن لكل طير منعة من لحمه وأعضائه والريح التي تهوى به في مكان سحيق
هو هواء الذي يحمله على القلة نفسه في أسفل مكان وابتعد من السماء **فصل ومنها قوله تعالى يا أيها الناس ضرب مثلاً قسطاً**
له إن الذين تنادون من دونه وإن يخلقوا ذباباً ولوا جمعوا له وإن يسلهم الذباب شئثلاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب قل
الله حق قدره إن الله لقوى عزيز تحقيق على كل عبد أن يستمع قلبه لهذا المثل يتدبره حتى تدبره فإنه يقطع مواد الشرك من قلبه وذلك أن
المعنى أقل درجاته أن يقدر على إيجاد ما ينفع عابده وأعد ما يضره والألوه التي بعد ما للشرك من دون الله لن تقدر على خلق ذباب
ولو اجتمعوا كالمخلقة فكيف ما هو أكبر منه ولا يقدر أن لا يتصار من الذباب إذا سلهم شئثلاً ما عليهم من طيب وضوء فيستنقذ
منه فلا هم قادر ولا على خلق الذباب الذي هو من أضعف الحيوانات ولا على الاتصاف منه واسترجاع ما لا يسلمهم إياه فلا أعجز من هذه
الألوه ولا أضعف منها فكيف يستحسن ما قل عبادتها من دون الله وهذا المثل من أبلم ما أنزل الله سبحانه في طلال الشرك وتجهيل هذا
وتقبيح عقوبات والشهادة على أن الشيطان قد تلاعب بهم أعظم من تلاعب الصبيان بالكرة حيث أعطوا الألوهية التي من بعض لوازمها
القدرة على جميع المقدرات والأحاطة بجميع المعلومات والغنى عن جميع الخلوقات وإن يصعد إلى الرب في جميع الحاجات وتفرج الكربات
وإغاثة الهمم وإجابة الدعوات فأعطوها صوراً وتماثيل يقيم عليها القدرة على مخلوقات الآله الحق وأذلها وأصغرها وأحقها ولو اجتمعوا
لذلك وتعاونوا عليه وأدل من ذلك على عجزهم وانقضاء الهيئتهم أن هذا الخلق الأقل الأذل العجز الضعيف لو اختطف منهم شيئاً واستلب
فاجتمعوا على أن يستنقذوه منه لعجزوا عن ذلك ولم يقدروا عليه ثم سوى بين العابد والمعبود في الضعف والعجز بقوله ضعف الطالب
المطلوب قبل الطالب العابد والمطلوب المعبود فهو عاجز متعلق بعجز وقيل هو تسوية بين السالك المسلوب وهو تسوية بين الآله والذباب
في الضعف والعجز وعلى هذا فيقبل الطالب الآله الباطل والمطلوب الذباب يطلب منه ما استلبه منه وقيل الطالب الذباب والمطلوب
الآله فالذباب يطلب منه ما يأخذه مما عليه والصحيح أن اللفظ يتناول الجميع فضعف العابد والمعبود والمستلب فمن جعل هذا اللفظ مع
القوى العزيز فقدره حق قدره ولا عرفه حق معرفته ولا عظمه حق عظيمة **فصل ومنها قوله تعالى** **ومن** **الذين كفروا**
كمثل الذئب ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً سمعهم يسمعون فتضمن هذا المثل ناعقاً أي معبوتاً بالغنى وغياً ومنعوقاً به
وهو الدواب فقيل الناعق العابد وهو الداعي للصنم والصنم هو المنعوق به المدعو أن حال الكافر في دعائه كحال من ينعق بما لا يسمع
هذا قول طائفة منهم عبد الرحمن بن زيد وغيره واستشكل صاحب الكشاف وجاعته معه هذا القول وقالوا قوله إلا دعاءً ونداءً
يساعد عليه لأن الأصنام لا تسمع دعاءً ولا نداءً وقد أجيب عن هذا الإشكال بثلاثة أجوبة أحدها أن النداء والمعنى بما لا يسمع دعاءً
ونداءً قالوا وقد ذكر ذلك الأصمعي في قول الشاعر **حراحم ما تفك إلا مناخة** أي ما تفك مناخة وهذا جواب فاسد فإن الألفاظ
في الكلام أجواب الثاني أن التشبيه وقع في مطلق الدعاء لا في خصوصيات الدعوات **الثالث أن المعنى أن مثل هؤلاء في دعائهم أنهم**

اذا انقطعت عنه الدنيا **فصل** فان عرض هذه الاعمال من الصدقات ما يبطلها من المن والاذى والرياء فالرياء ينعيم العقائد هاسياً للشواب والمن والاذى يبطل الثواب الذي كانت سبباً له فمثل صاحبها وبطلان عمله كمثل مطوآن وهو الحجر لا ملس عليه ثواباً فإصابه وابل وهو المطر الشديد فتركه صلباً لا تنقي عليه وتأسل لجزاء هذا المثل البليغ والطباقها على اجزاء الممثل به تعرف عظمة القرآن وجلالته فان الحجر في مقابلة قلب هذا المرأى والمات واللوى فقلبه في قسوة عن الأيمان والاخلاص بمنزلة الحجر الذي عمل لغير الله بمنزلة التراب الذي على ذلك الحجر ففسوة ما تحته وصلابته تمنعه من النبات والشبات عند نزول الوابل فليس له مادة متصلة بالارض تقبل الماء وتنبت الكلاء وكذلك قلب المرأى ليس له ثبات عند وابل الامر والنهي والفضيلة والقدر فاذا نزل عليه وابل الوحي انكشف عنه ذلك التراب اليسير الذي كان عليه فبرز ما تحته جراً صلباً لا نبات فيه وهذا مثل ضربه الله سبحانه لعل المرأى وانفقته لا يقدر يوم القيمة على ثواب شئ منه احرح ما كان اليه وبالله التوفيق **فصل** ومنها قوله تعالى ان الذين كفروا لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئاً اولئك اصحاب النار هم فيها خالدون مثل ما ينفقون في هذه الحيواة الدنيا كمثل ريح فيها صراصات حث قوم ظلموا انفسهم فاهلكته وما ظلمهم الله ولكن انفسهم يظلمون هذا مثل ضربه الله تعالى لمن انفق ماله في غير طاعته ومرضاته فشيء سبباً من اموالهم في الكار والمفاخر وكسب الثناء وحسن الذكر لا يبتغون به وجه الله وما ينفقونه ليصلوا عن سبيل الله واتباع رسوله بالزرع الذي رزقهم فاحسنه وخيرة فاصابتهم ريح شديدة البرد وجعل الجرق بردها ما يمر عليه من الزرع والثمار فاهلكت ذلك الزرع وابسته واختلف في الصر فقبل البرد الشديد وقيل النار قاله ابن عباس قال ابن الانباري وانا وصفت النار بانها صر لتصيرتها عند الانتهاء وقيل الصر الصوت لكن يصحب الريح من شدة هبوبها والآقوال الثلاثة متلازمة فهو ريح شديدة عرق يهسه للحرث كما تحرق النار وفيه صوت شديد وفي قوله اصابت حرث قوم ظلموا انفسهم تنبيه على ان سبب اصابتها بحرثهم هو ظلمهم وهو الذي تسلط عليهم الريح المذكورة حتى اهلكته فزعموا وايسته فظلمهم هو الريح التي اهلكتهم اعمالهم ونفقاتهم وانفقتهم **فصل** ومنها قوله تعالى ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً مسلماً والرجل هل يستويان مثلاً الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون هذا مثل ضربه الله سبحانه للمشرك وللوحيد فالمشرك بمنزلة عبد يملكه جماعة متنازعون مختلفون متشاكسون والرجل المتشاكس الضيق الخلق فالمشرك لما كان يعبد الهة شتى شبه بعبد يملكه جماعة متنافسون في خدمته لا يمكنه ان يبلغ رضاهم اجمعين والوحيد لما كان يعبد الله وحده فمثله كمثل عبد لرجل واحد قد سلم له وعلم مقاصده وعرف الطريق الى رضاه فهو في راحة من تشاكس الخلق فيه بل هو سلم لما ملكه من غير منازع فيه مع رافة مالكه به ورحمته له وشفقته عليه واحسانه اليه وقوليته لمصالحه فهل يستوي هذا العبدان وهذا من ابلغ الامثال فان الخالص لملك واحد مستحق من معرفته واحسانه والتفاته اليه وقيامه بمصالحه ما لا يستحق صاحب الشركاء المتشاكسين الحمد لله بل اكثرهم لا يعلمون **فصل** ومنها قوله تعالى ضرب الله مثلاً الذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين وضرب الله مثلاً الذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة ونجني من فرعون وعمله ونجني من القوم الظالمين ومريم ابنت عمران التي احصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا وصدقت بكلام ربها وكتابها وكانت من القانتين فاشتملت هذه الآيات على ثلاثة امثال مثل الكفار ومثاليين للمؤمنين ففرض مثل الكفار ان الكافر يقاب على كفره وعداوته لله ورسوله واوليائه ولا يتفقه مع كفره ما كان بينه وبين المؤمنين من حجة نسباً ووصلة صهر وسبب من اسباب الاتصال فان الانساب كلها تنقطع يوم القيامة الا ما كان منها متصلاً بالله وحده على ايدي رسوله فلو نفعت وصلة القرابة والمصاهرة والنكاح مع عدم الايمان لنفقت الوصلة التي كانت بين نوح ولوط وامرأتهم فاما لم يغنيا

عننا من الله شيئا وقيل لها ادخل النار مع الداخلين فقطعت الآية حينئذ طعم من ركب معصية الله وخالف امره ورجا ان ينفعه صلاح غيره من قريب او اجنبى ولو كان بينهما في الدنيا اشتداد الاتصال فلا اتصال فوق اتصال البتة والابوة والزوجة ولم يغن نوح عن ابنه ولا ابراهيم عن ابيه ولا نوح ووط عن امرأتها من الله شيئا قال الله تعالى لن تنفعكم ارحامكم ولا اولادكم يوم القيمة يفصل بينكم وقال تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا وقالوا يا ايها النجوى نفس عن نفس شيئا وقالوا يا ايها النجوى والد عن ولد ولا مولود هو جازع ولد شيئا ان وعد الله حق وهذا كله تكذيب لا طماع للمشركون الباطلة ان من تغلقوا به من دون الله من قرابة او صهر او نكاح او صفة تنفعهم يوم القيمة او يجيرهم من عذاب الله او ينفعهم لهم عند الله وهذا الضل ضلال بني ادم وشركهم وهو الشك الذي لا يغفره الله وهو الذي بعث الله جسيم رسوله واتزل جسيم كتبه باطلاه وعارته اهله ومعاد اهلهم **فصل** واما المثلان اللذان للمؤمنين فاحدهما امرأة فرعون ووجه المثل ان الاتصال للمؤمن بالكافر لا يضره شيئا اذا افرق في كفره وعمله فمعصية الغير لا تضر المؤمن العظيم شيئا في الآخرة وان تضر بها في الدنيا بسبب العقوبة التي تحل باهل الارض اذا اصابوا امر الله فتأني حامة فلم يضر امرأة فرعون اتصالها به وهو من الكافرين ولم ينفع امرأة نوح ولو ط اتصالها بما وهما رسولا رب العالمين للمثل الثاني للمؤمنين مريم التي تزوجها الامم من ولا كافر فذكر ثلاثة اصناف للنساء المرأة الكافرة التي لها وصلة بالرجل الصالح والمرأة الصالحة التي لها وصلة بالرجل الكافر والمرأة الغريبة التي لا وصلة بينهما وبين احد فالاولى لا تنفعها وصلتها وسببها والثانية لا تضرها عدم الوصلة شيئا ثم في هذه الامثال من الاسرار البديعة ما يفسد سبب سياق السورة فانها سبقت في ذكر ادراج النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتحذير من لظواهره عليه وانهم ان لم يطعن الله ورسوله ويردون الدار الآخرة لم ينفعهم اتصالهم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما لم ينفع امرأة نوح ولو ط اتصالها بما وهما رسولا في هذه السورة مثل اتصال النكاح دون القرابة قال يحيى بن سلام ضرب الله المثل الاول يحذر عائشة وحفصة ثم ضرب لها المثل الثاني يحذرهما على التمسك بالطاعة وفي ضرب المثل للمؤمنين مريم ايضا اعتبار اخر وهو انها لم يضرها عند الله شيئا قذف اعداء الله اليهود لها ونسبهم اياها وابنها الى ما برأها الله عنه كونها الصديقة الكبرى المصطفاة على نساء العالمين فلا يضر الرجل الصالح قذف الفجار والفساق فيه وفي هذا تسلية لعائشة ام المؤمنين ان كانت السورة نزلت بعد قصة الافك وتوطين نفسها على ما قل فيها الكاذبون ان كانت قبلها كما في ذكر التمثيل بامرأة نوح ولو ط تحذيرها وحفصة ما اعتمدتاه في حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتضمنت هذه الامثال التحذير من التعريض لهن على الطاعة والتوحيد والتسلية وتوطين النفس لمن اودى منهن وكذب عليه واسرار التنزيل فوق هذا واجل منه ولا سيما اسرار الامثال التي لا يعقلها الا العالمون قالوا فخذوا بعضا من ذلك عليه القرآن من التمثيل والقياس بالحكم والفرق واعتبار العلل واللعاني وارتباطها باحكامها تاثيرا واستدلالا قالوا وقد ضرب الله سبحانه الامثال وصرحنا قدرها وشرعا وبينة وصنما ما ودل عباده على الاعتبار بذلك وعيهم من الشيء الى نظيره واستدلواهم بالنظير على النظر بل هذا اصل عبارة الرواية التي هي جزء من اجزاء النبوة ونوع من انواع الوحي فانها مبنية على القياس والتمثيل واعتبار المعقول بالمحسوس الا ترى ان الثياب في التأويل كالقميص تدل على الدين فما كان فيها من طول او قصر او نظافة او دنس فهو في الدين كما اول النبي صلى الله عليه وآله وسلم القميص بالدين والعلم والقدر المشترك بينهما ان كلا منهما ليس بواجبه ويجله بين الناس فالقميص يستبرئ به والعلم والدين يستبرئ به وقلبه ويجله بين الناس ومن هذا تاويل اللابن بالفطرة لما في كل منهما من التغذية الموجبة للحياة وكما ان النشأة وان الطفل اذا خلا وفطرته لم يعدل عن اللابن فهو مفلطح على ايشارة على ما سواه **وكن** فطرة الاسلام التي فطر الله عليها الناس ومن هذا تاويل البقرة باهل الدين والخير الذي بهم عامة الارض كما ان البقرة كذلك مع عدم شغلها وكثرة خيرها واصحابها واهلها اليها ولهذا المار رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقرا تقرأ في ذلك غمرا في اصحابه ومن ذلك تاويل الزمزم واخرت بالعمل

ج

له السورة نزلت بعد الافك بطلبة وفي صحيح البخاري من رواية أبي حمزة عن ابن عباس ما يشهد بذلك

الفصل

الصفحة

الحمد لله الذي جعل في كتابه

الجزء

كره الله وجهه في الجنة الذي هو كالشمس

انجيل

تقريباً لقوله تعالى فاجعلناك واحداً من السبعة وقدرنا بالقاهرة واخشب بكننا فقين واكفارة بقسوة القلب والبيض بالنساء و
 اللباس باليمن وشرب الماء بالفتنة واكل لحم الرجل بغيته والمفاخر بالكسب الخزان والاموال والفقر بغير مرة بالدعاء وموتة بالنصرو
 كالمالك في محلة لا عاده له بدخولها بغير اذلال اهلها وفسادها والجبل بغير بالهدم والحق والعصا والنحاس قد يغير بالامن والبقول
 البصل والثوم والعدس بغير من اخذه بانه قد استبدل شيئاً اذ في بما هو خير منه من مال امرئ او علم او زوجة او دار والمرض بغير
 بالنفاق والسك وشهوة الزنا والطفل الرضيع بغير بالعد لقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً والكنكاح بالنساء و
 الرماد بالعل الباطل لقوله تعالى مثل الذين كفروا يهره اعماء لهم كبر ما اشتدت به الرياح والنور بغير بالهدم والظلمة بالضللال ومن
 ههنا قال عمر بن الخطاب لما بن سعد الطائي وقد ولاء القضاء فقال يا امير المؤمنين اني رايت الشمس والقمر يقتلان والنجوم بينهما نصيب
 فقال عمر مع ايها كنت قال مع القمر على الشمس قال كنت مع الآية الحق اذهب فليست تعلم لي عملاً ولا تقتل الا في لبس من الامر تقتل يوم صفين وقتل
 لعابر ايت الشمس والقمر دخل في جحيم فقال نعموا واحتم بقوله تعالى فاذا برق البصر وخسف القمر وجمع الشمس والقمر يقول الانسان يومئذ اين المفرق
 قال رجل لا نريد ان نرى اربعة اربعة فطلعت الشمس فقال نعم في اربعة ايام ثم قرأ قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً ثم قضيناها
 اليها بقضائسيرا واخذ هذا التاويل انه رجل رزق اربعة ايام وقال له اخبر ايت كيسي ملوا اربعة فقال انت ميت ثم قرأ قوله قضينا عليه الموت ما دمر
 على موته الا دابة الارض والخلقة تدل على الرجل المسلم وعلى الحكمة الطيبة والخطة تدل على من دخلك والصبر يدل على العبد السوالذي لا يرفع
 والبستان يدل على العمل واحتراف يدل على جوده لما تقدم في امثال القرآن ومن رأى انه ينقص غزلاً او ثوباً بالبعد مرة ثانية فانه ينقص
 وينكته والمشي سواً في طريق مستقيم يدل على استقامته على الصراط والاخذ في شياطين الطريق يدل على عدوله عنه الى ما خالفه واذا عرضت
 له طريقان فأت يمين وذات شمال فسلك احدهما فانه من اهلها وظهور عورة الانسان له ذنب يركبه ويقتضم به وهو به وفراره من شئ نجاة وظفر
 وعرقه في الماء فتنة في دينه ودنياه وتعلقه بجبل بين السماء والارض تمسكه بكتاب الله وعمله واعتصامه بهجته فان انقطع به فارق العصاة الا ان
 يكون ولي امير فانه قد قتل ويموت في الرؤيا امثال مضر وبه يضرب بالملك الذي قد وكاه الله بالرؤيا ليستدل الرائي بما عزب له من المشل على نظيره و
 بعد منه الى شبهة وهذا اسمي وايها تعبيراً وهو تفصيل من العبق كما ان الاتعاط يسمى اعتباراً وعبرة لعقب المتعاط من النظر الى نظيره ولو
 ان حكم الشئ حكم مثله وحكم النظر حكم نظيره لم يطل هذا التعبير والاعتبار ولما وجد اليه سبيل **وقل** اخبر الله سبحانه انه ضل امثال
 لعباده في غير موضع من كتاب الله وامرنا استماع امثاله ودعاء عباده الى تعقلها والمفكر فيها والاعتبار بها وهذا هو المقصود بها واما الحكم بالامرية
 الشرعية فكذلك اجدها مشتملة على التسوية بين المتماثلين والحق النظر بنظيره واعتبار الشئ بمثله والتفريق بين المختلفين وعدم تسوية
 احدهما بالآخر وشرعيته سبحانه منزهة ان تنوع عن شئ مفسدة فيه ثم تبهم ما هو مشتمل على تلك المفسدة او مثله او رائد منها فمن جوز ذلك على
 الشريعة فما عرفها حق معرفتها ولا قدرها حق قدرها وكيف يظن بالشريعة انها تبهم شيئاً الحاجة المكلف اليه ومصليته ثم تحرم ما هو احوج اليه و
 للصحة في ابحاثه اظهر وهذا من احوال الحال ولذلك كان من السخيل ان يشرع الله ورسوله من الحيل ما يسقط به ما وجبه او يبيح به ما حرمه و
 لعن فاعله واذا نهج به وحرب رسوله وشدة فيه الوعيد لما تضمنه من المفسدة في الدنيا والدين ثم بعد هذا يسوغ التوصل اليه بآدي حيلة
 ولو ان المرض اعتمد هذا فيما يحميه منه الطبيب ويمنع منه لكان معيئاً على نفسه ساعياً في ضيق وعد سفيهاً مفرطاً وقد فطر الله سبحانه عباده
 على ان حكم النظر حكم نظيره وحكم الشئ حكم مثله وعلى انكار التفريق بين المتماثلين والجمع بين المختلفين والعقل والميزان الذي انزل الله
 سبحانه شرعاً وقد راينا في ذلك ولذلك كان الجزاء ما اتلا للعمل من جنس في الخير والشر فمن ستر مسلماً ستره الله ومن يكثر على محير يسر الله
 عليهما الدنيا والاخرة ومن نقص عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نقص الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن اقل نادماً اقل الله عثرته ومن ضل
 مسلماً ضل الله ومن شاق شاق الله عليه ومن خذل مسلماً في موضع يجب نصرته فيه خذله الله في موضع يجب نصرته فيه ومن تخلف الله

والراحمون يرحمهم الرحمن وانما يرجم الله من عباده الرساء ومن اتفق ائنيق عليه ومن ادعى ادعى عليه ومن عفا عن حق عفا الله عن حقدون
 تجاوز تجاوز الله عنه ومن استقصى استقصى الله عليه **فهذا** شرح الله وقدره ووجهه وثوابه وعقابه كله قاتر عبد الامير وهو الحاق
 النظر بالنظر واعتبار المثل بالمثل **وهذا** يذكر الشارح العلل والاصناف المنهزة والمعاني للعترة في الاحكام القدرية والشرعية والجزئية
 ليدل بذلك على تعلق الحكم بها اين وجدت واقترانها بالاحكامها وصدقها بما لا يمكن يعارض اقتضائها ويوجب تخلفها عنها كما هو
 تعالى ذلك بانهم شأوا الله ورسوله وقوله ذلك بانهم اذا دعى الله وحده كفرتهم وان شئتكم به فذكرنا انكم اتخذتم آيات الله هزوا ذلكم بما كنتم
 تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون ذلك بانهم اتبعوا ما افطوا الله وكرهوا رضوانه فاحبطوا عما هم في ذلك بانهم قالوا الذين كرهوا ما
 نزل الله سنطيعكم في بعض الامور ذلكم ظنكم الذي ظننتم بربكم اذ انكم وقفت على التعليل في الكتاب العزيز بالبلاء تكم وبالله تكم وبان تكم
 ويحيى عنها تارة ومن اجل تارة وترتيب الجزاء على الشرط تارة وبالداء المؤقتة بالسببية تارة وترتيب الحكم على الوصف المقصود تارة وبان
 تارة وبان المشددة تارة وبالمفعول له تارة فالاول كما تقدم واللام كقول ذلك لتعلموا ان الله يعلم ما في السموات وما في الارض
 وان كقول ان تعلموا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ثم قيل التقدير لتعلموا وقيل كراهة ان تقولوا او لان كقول لتعلموا انما انزل
 على الله حجة بعد الرسل وغالب ما يكون هذا النوع في النفي فتأمله وفي كقول لا يكون دولة والشرط والجزاء كقول وان تصبروا وتتقوا الا يضركم
 كيدهم شيئا والفاء كقول فكذلك فاهلكناهم فقصوا رسول ربهم فاخذوا حذوا رابية فقصى فرعون الرسول فاخذناه اخل وبيلاد قريب
 الحكم على الوصف كقول يهدي به الله من اتبع رضوانه وقوله يرضى الله الذين امنوا منهم والذين اتوا العلم درجات وقوله انا لانضيم اجر
 المصلحين ولا نضيم اجر المحسنين والله لا يهدي كيدا الخائنين وكما كقول فلما اسفونا التقيمتا منهم فلما احتوا عما غوا عنه قلنا لهم كونوا
 قردة خاسئين ولان المشددة كقول انهم كانوا قوما سوء فاغرقناهم اجمعين انهم كانوا قوما سوء فاسقين وتعل كقول لعله يذكر او يخشى عليكم
 تعقلون لعلكم تذكرون وللفعول له كقول وما لاحد عنده من نعمة تجزي الا ابتغاء وجه ربه الاعلى ولشوق رضى اي لم يفعل ذلك جزاء نعمة
 احد من الناس وانما فعله ابتغاء وجه ربه الاعلى ومن اجل كقول من اجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل **وقد ذكر النبي صلى**
 عليه وآله وسلم علل الاحكام والاصناف المتفرقة فيها ليدل على ارتباطها بما وتعدى بها بتعدا اوصافها وعللها كقول في نبذ القمتر تارة
 طيبة وماء طهور وقوله انما جعل الاستيدان من اجل البصر وقوله انما غيبتكم من اجل المرافة بكم وقوله في الهرة ليست ينجس بها من الطوارق
 عليكم والطوافات ونحوه عن تقطية راس الحمار الكلب وقصته ناقته وخرجه الطيب وقوله انه يبعث يوم القيمة ملييا وقوله انكم اذا فعلتم
 ذلك قطعتم ارحامكم ذكره تغليلا لنهيها عن نكاح المرأة على عمتها وخالتها وقوله تعالى ويسألونك عن الحيض قل هو اذى فاعترفوا النساء
 في الحيض وقوله في الحجر والميسر انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الحجر والميسر يصمدكم عن ذكر الله وعن الصلوة فهل
 انتم منتهون وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن بيع الرطب بالتمر ينقص الرطب اذ بيع قالوا نعم فنهى عنه وقوله لا يتناجى اثنتان
 دون الثالث فان ذلك يحزنه وقوله اذ اوقعم للزباب في اناء احدكم فامتلؤا فان في احد جناحيه داء وفي الآخر داء وانه يتقي بالجناح الذي
 فيه الداء وقوله ان الله ورسوله ينهيانكم عن الحوم الحمر فاخرجوا راس الحمار وقدر سئل عن مس الذكر هل ينقض الوضوء فقال هل هو الانضعة
 منك وقوله في ابنة حنيفة انها كتمت الى انها ابنة اخي من الرضا عنه وقوله في الصدقة انها لا تخل لال حجر انما هي اوساخ الناس **وقد قرب**
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاحكام الى امته بذكر نظائرها واسبابها وضرب لها الامثال فقال له عمر صنعت اليوم يا رسول الله امر عظيم
 قبلت وانا حاتم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارايت لو قمضت بماء وامت صائم فقلت لا يا س بذاك فقال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فظم قولا ان حكم المثل حكمه وان المعاني والعلل مؤثرة في الاحكام فنيا وانما تألم يكن لذكر هذا التشبيه
 معنى فذكره ليدل به على ان حكم النظر حكم مثله وان نسبة القبلة التي هي وسيلة الى الوطى كنسبة وضع الماء في الفم الذي هو وسيلة

فان التعليل في القرآن
 من مقاصد

ج

تجسس

الى شربه فكان ان هذا الامر لا يضير فكذلك الاخر **وقل** قال صلى الله عليه وآله وسلم للرجل الذي سألته فقال ان ابني امرأته الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والجم مكتوب عليه افاجع عنه قال انت اكبر ولده قال نعم قال ارايت لو كان على ايديك دين فقضيت عنه ان كان يجزئي عنه قال نعم قال فحج عنه فحج من الحكم وجعل دين الله سبحانه في وجوب القضاء او في قبوله بغير دين الا في الحق والتظير بالتظير واكد هذا المعنى يضرب من الاولى وهو قوله اقضوا الله فالحق الحق بالقضاء ومنه الحديث الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال وفي بعضهم احدكم صدقة قالوا يا رسول الله ياتي احدنا شهوة ويكون له فيها اجر قال ارايت لو وضعها في حرام اكان يكون عليه وزر قالوا نعم قال فكذلك اذا وضعها في الحلال يكون له اجر وهذا من قياس العكس لاجل البين وهو انما نفى حكم الاصل في الفرع لثبوت صدقته فيه ومنه الحديث الصحيح ان امرأتها اتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان امرأتى ولدت غلاما اسود واني انكرته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل لك من ابل قال نعم قال فما التواها قال حم قال هل فيها من ابرق قال ان فيها لوبرقا قال فاني ترى ذلت جلالها قال يا رسول الله عرق نزعها قال ولعل هذا عرق نزعها ولم يرخص له في الانتفاء منه ومن تراجم البخاري على هذا الحديث باب من شبه اصلا معلوما باصل مبين قد بين الله حكمها ليفهم السائل ثم ذكر بعده حديث ابن عباس ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان امي نذرت ان تحج فذات قبل ان تحج افاجع عنها قال نعم حتى عنها ارايت لو كان على امك دين اكنيت فقضيت قالت نعم فقال اقضوا الله فان الله اخى بالوفاء وهذا الذي ترجمه البخاري هو فصل النزاع في القياس لا كما يقول المفرطون فيه ولا المفرطون فان **الناس فيه طرفان ووسط فاحل** الطرفين من ينفي العلل والمعاني والافصاف الموثقة ويحجج بورد الشريعة بالفرق بين المسأولين والجمع بين المختلفين ولا يثبت ان الله سبحانه شرع الاحكام لعل مصداقها ووصفها مؤثرة فيها مقتضية لها طرعا وعكسا وان قد يوجب الشيء ويحجب نظيره من وجه ويحرم الشيء ويسير نظيره من كل وجه وينفي عن الشيء كالمفسدة فيه ويأمر بالمصلحة بل ان بعض المشيئة المجردة عن الحكمة والمصلحة **وبازاء** هؤلاء قوم افراطوا فيه وتوسعوا جدا وجمعوا بين الشيئين اللذين فرق الله بينهما بادنى جامع من شبه او طرعا او وصف يتخلون علة يمكن ان يكون صلتها وان لا يكون فيجعل هو السبب الذي علل الله ورسوله عليه الحكم بالخصص الظن وهذا هو الذي اجمع السلف على انه كما سياتي ان شاء الله تعالى **والمقصود** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر في الاحكام العلل والافصاف الموثقة فيها طرعا وعكسا كقوله المستحاضة التي سألته هل ندم الصلوة نزع استحاضتها فقال لا انما ذلك عرق وليس بالحبيضة فامرها ان تصلي مع هذا الدم وصل بان دم عرق وليس بدم حيض هذا قياس يتضمن الجمع والفرق **فان قيل** فشرط صحة القياس ذكر الاصل المقيس عليه ولم يذكر في الحديث **قيل** هذا من حسن الاختصار والاستغناء بالوصف الذي يستلزم ذكر الاصل المقيس عليه فان المتكلم قد يجعل بعلة يغني ذكرها عن ذكر الاصل ويكون ترك ذلك الاصل ابلغ من ذكره فيعرف السامع الاصل حين يسمع ذكره فلا يشكل عليه ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين علل عدم وجوب الصلوة مع هذا الدم بان عرق صار الاصل الذي يبره اليه هذا الكلام معلوما فان كل سامع سمع هذا يفهم منه ان دم العرق لا يوجب ترك الصلوة ولو قال هو عرق فلا يوجب ترك الصلوة كسائر دم العرق كان عيبا وعد من الكلام الركيك ولم يكن لا نقاب فصاحتها وانما يليق هذا الجحفة المتأخرين وكلفهم وتطويلهم وتظير هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل عن مس ذكره هل هو لا بضعة منك فاستغنى عن تكلف قوله كسائر البضعات ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم للمرأة التي سألت هل علي المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم فقالت ام سليمان او تحتلم المرأة يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما النساء شقائق الرجال فبين ان النساء والرجال شقيقان ونظير ان لا يتفاوتان ولا يتباينان في ذلك وهذا يدل على انه من المعلوم الثابت في فطرهم ان حكم الشقيقتين والنظيرين حكم واحد سواء كان ذلك تعبلا لانه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك المقدر او للشرح او لما افهق ليل على تساق الشقيقتين وقشابة القرينين واعطاء احدهما حكم الآخر **فصل** وقد امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم

للعين

ج

له الجحفة جحفة في الكلام قاصوس

دم عرق غيبا

معاذ اعلی اجتهاد رأيه فيما لم يجد فيه نصاً عن الله ورسوله فقال شعبة حدثني ابو حنيفة عن الحرث بن عمرو عن اناس من اصحاب معاذ
عن معاذ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما بعثه الى اليمن قال كيف تصنع بن عرض لك قضاء قال اقضي بما في كتاب الله
قال فان لم يكن في كتاب الله قل فبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال اجتهد رأيي لا اقول ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث ومن كان عن غير مسماين فهم اصحاب معاذ فلا يصح ذلك لا يدل على شهرته ولا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث ومن كان عن غير مسماين فهم اصحاب معاذ فلا يصح ذلك لا يدل على شهرته ولا
وان الذي حوت به الحرث بن عمرو عن جماعة من اصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا البطلان في الشهرة من ان يكون عن واحد منهم لوي
كيف وشهرة اصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل والصدق بالعلم الذي لا يخفى ولا يعرف في اصحابه منهم ولا كذاب ولا مجروح بل
اصحابه من افضل المسلمين وخيارهم لا يشك اهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض ائمة الحديث
اذ اريت شعبة في اسناد حديث فاشد يدريك به **قال** ابو بكر الخطيب وقد قيل ان عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم
عن معاذ وهذا اسناد متصل ورجالاه معروفون بالثقة على ان اهل العلم قد نقلوا واجتهاد به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا
على صحة قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الطهور ماؤه والحل ميتته وقوله اذا اختلف
المتبايعان في الفتن والسلعة قائمة تحالفاً وتزاد البيعة وقوله الدية على العاقلة وان كانت هذه الاحاديث لا تثبت من جهة الاسناد
ولكن لما نقلها الكافرة عن الكافرة غنوا بصحتها عن طلب الاسناد لها فذلك حديث معاذ لما اجتمع اجمع غنوا عن طلب
الاسناد له انتهى كلامه **وقل** جوز النبی صلی الله علیه وآله وسلم للحاكم ان يجتهد رأيه وجعل له على خطائهم في اجتهاد الرأي اجراً واحداً
اذا كان قصده معرفة الحق واتباعه **فصل** وقد كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجتهدون في النوازل ويقيسون
بعض الاحكام على بعض ويعتدون بالنظير بنظير **قال** اسد بن موسى ثنا شعبة عن زبيد الياهم عن طلحة بن مصرف عن مرة
الطيب عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة كل قوم على بينة من امرهم ومصلحة من انفسهم يزرون على من سواهم ويعرف
الحق بالمقايسة عند ذوى الالباب وقد رواه الخطيب وغيره مرفوعاً ورضه غير صحيح **وقل** اجتهاد الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم في كثير من الاحكام ولم يعنفهم كما امرهم يوم الاحزاب ان يصلوا العصر في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصلوها في الطريق وقال لم
يرد منا التأخير وانما اراد سرعة النهوض فنظر والى المعنى واجتهد اخرون واخروها الى بني قريظة فصلوها لئلا ينظر والى اللفظ وهو كلاء
سلف اهل الظاهر والآنك سلف اصحاب المعاني والقياس ولما كان على رضى الله عنه باليمن اتاه ثلاثة نفر يختصمون في غلام فقال
كل منهم هو ابني فاقرع على يديهم فجعل الولد للقارع وجعل عليه للرجلين ثلثة الدية فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففهم حتى بدت
فواحدة من قضاء على رضى الله عنه **واجتهاد** سعد بن معاذ في بني قريظة وحكم فيه ما اجتهد فيه فصوره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم وقال لقد حكمت فيهم بحكم الله من فرق سبع سموات **واجتهاد** الصحابة ان اللذان خرجا في سفر فحضر الصلوة وليس
ماء فصبيا ثم وجد الماء في الوقت فاعاد احدهما وورع الآخر فصرعاً وقال للذي لم يعد صبت السنة واجراً تك صلاتك قال الاخر انك الاجرا
مرتين **ولما قاس** مجزئ المدبجي وقاف وحكم بقباسه وقيافته على ان اقام زيد واسامة ابنة بعضها من بعض سر بذلك رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى برقت اساري وجهه من صحة هذا القياس موافقته للحق وكان زيد ابني واسامة اسوق
فالحنى هذا القائف الفرع بنظير واصله والحنى وصف السواد والبياض الذي لا تأثله في الحكم **وقل** تقدم قول الصديق رضي
الله عنه في الكلالة اقول فيها برأى فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان اراه ما خلا الولد والولد فلماً
استخلف عمر قال اني لا استحيي من الله ان اراد شيئاً قاله ابو بكر **وقال** الشعبة عن شريح قال قال لي عمر اقض بما استبان لك من

جماعة

نقله

ج

ما اجتمعوا عليه

قال في الشهادة
ان شرا احل الصلابة
البحر ابو اسحق الكوفي
الذي يقال له بحر الطيب
عبد من النافذة

عن

ج
ب

بناكر وكنى عن القوم من الغل

كتاب الله فان لم تعلم كل كتاب الله فاقض بما استبان لك من قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله فان لم تعلم قضاء
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقض بما استبان لك من ائمة المجتهدين فان لم تعلم كل ما قضت به ائمة المجتهدين فاجتهد
برأيك واستشر اهل العلم والصلاح **وقال جهم** ابن مسعود في الفوضىعة وقال اقول فيها برأى ووفق الله للصواب **وقال**
سفيان بن عبد الرحمن الاصمعي عن عكرمة قال ارسلني بن عباس الى زيد بن ثابت اسأله عن زوج وابوين فقال للزوج النصف والام
ثلث ما بقي والاب بقية المال فقال جهم في كتاب الله او قوله برأيك قال اقول برأى ولا افضل من اقلاب **وقايس** على بن ابي طالب
كرم الله وجهه وزيد بن ثابت في المكاتب وقايسه في الجور والاختراع وقاس ابن عباس بالاصابع وقال عقلها سواء اعتبر بها
بما قال للزنى الفقهاء من عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى يومنا وهذا جزا استعملوا المقاييس في الفقه في جميع الاحكام
في امر دينهم قال واجمعوا بان نظير الحق ونظير الباطل باطل فلا يجوز لاحد انكار القياس لانه التشبيه بالامور والتشليل عليها
قال ابو عمر بعد حكاية ذلك عنه ومن القياس الجهم عليه صيد ما عد المكبل من الجوارح قياسا على الكلاب بقله وما علمت من
الجوارح مكبلين وقال عز وجل والذين يرمون المحصنات فدخل في ذلك المحصنون قياسا وكذلك قول في الامانة فاذا الحصن فان
اتين بغلظة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب فدخل في ذلك العبد قياسا عند الجهمي الا من شذ من لا يكاد يعده
هو له خلافا وقال في جزاء الصيد المقتول في الاحرام ومن قتله منكم متعمدا فدخل فيه قتل الخطا قياسا عند الجهمي الا من شذ وقال
الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فماتنكم عليهن من عدة تعتدونها فدخل في ذلك الكتابيات قياسا
وقال في الشهادة في الدائيات فان لم يكن نارجلين فرجل وامرأتان من ترضون من الشهداء فدخل في عدة اذا تدانتم بدين الى احلي
مسمى قياسا للوارث والودائع والنصوب وسائر الاموال واجمعوا على توريث البنين الثلاثين قياسا على الاختين وقال عن من اعسر
بما بقي عليه من الربا وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فدخل في ذلك كل معسر بدين حلال وثبت ذلك قياسا ومن هذا الباب قول
الذكر ضعف ميراث الانثى منفردا وانما ورد النص في اجتماعهما بقوله يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقال وان كانوا
اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ومن هذا الباب ايضا قياس التظاهر بالبنت على التظاهر بالامر وقياس الرقبة في الظهار
الرقبة في القتل بشرط الايمان وقياس تحريم الاختين وسائر القرابات من الامماء على احكام في الجمع في التسمي قال وهذا التقصيص
لطال به الكتاب **قلت** بعض هذه المسائل فيها نزاع وبعضها لا يعرف فيها نزاع بين السالف وقد رام بعض نفاة القياس ادخال هذه المسائل
الجمع عليها في العمومات اللفظية فادخل قذف الرجل في قذف المحصنات وجعل المحصنات صفة للمفروج لا للنساء وادخل صيد الجوارح
كلها في قوله وما علمتكم من الجوارح وقول مكبلين وان كان من لفظ الكلب فمعناه مغرب لها على الصيد قاله جاهد والحسن وهو مزاية
عن ابن عباس وقال ابو سليمان الدمشقي مكبلين معناه معلمين وانما قيل لهم مكبلين لان الغالب من صيدهم انما يكون بالكلاب
وهؤلاء وان امكنهم ذلك في بعض المسائل كما جزموا بغيرهم اجزاء الخنزير لدخوله في قوله فانه رجس واعادوا الضمير الى المضاف اليه فلا
يمكنه ذلك في كثير من المواضع وهو يضطرون فيها لا بد الى القياس او القول بما لم يقل به غيرهم من تقديمهم فلا يعلم احد من ائمة
الفتوى يقول في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد سئل عن فارة وقعت في من القوا وما حولها وكلوا ان ذلك مختص بالسمن
دون سائر الادهان والمانعات هذا ما يقطع بان الصحابة والتابعين وائمة الفتيا لا يفرقون فيه بين السمن والزيت والشير والدرس
كما لا يفرق بين الفأرة والهرة في ذلك وكذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الرطب بالتمر لا يفرق عالم يفهم عن الله ورسوله
بين ذلك وبين بيع العنب بالزبيب **ومنهذا** ان الله سبحانه قال في المطلقة ثلاثا فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا
غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان ظنا ان يقيما حد الله اي ان طلقها الثاني فلا جناح عليهما وعلى الزوج الاول ان يتراجعا

و المراد به جديده العقد وليس ذلك مختصاً بالصيغة التي يطلق فيها الثاني فقط بل متى تفارقا موت او خلع او فسخ او طلاق حلت الاول
قياساً على الطلاق **ومن ذلك** قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تأكلوا في أنية للذهب والفضة ولا تشربوا في صحافها فانها لهم في
الدنيا ولكم في الآخرة وقوله الذي يشرب في أنية الذهب والفضة انما يخرج من بطنه نأجسهم وهذا التحريم لا يختص بالاكل والشرب بل
يعم سائر وجوه الانتفاع فلا يحل ان يغتسل بها ولا يتوضأ بها ولا يد من فيها ولا يكحل منها وهذا امر لا يشك فيه عام **ومن ذلك** غنى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم المحو عن لبس القميص والسراويل والعمامة والخفين ولا يختص ذلك بهذه الاشياء فقط بل يتعد
النهي الى الجلباب والدلو والمبطانات والفراشي والاقبية والعرقشينات والى القبة والطاقيّة والكوفية والكوفة والطيلسان والقلنسوة
والى الجربين والجربوقين والزريول في الساق والى الثبان ونحو **ومن هذا** قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذهب احدكم
الى الغائط فليذهب معه ثلاثا من ارجار فلو ذهب معه بخرقة وتنظف اكثر من الاجار او قطين او صوف او خز ونحو ذلك جائز وليس الشايع
غرض في غير التنظيف والازالة فما كان ابلغ في ذلك كان مثل الاجار في الجواز اولى **ومن ذلك** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
غنى ان يبيع الرجل على بيع اخيه او يخطب على خطبته ومعلوم ان المفسدة التي غنى عنها في البيع والخطة موجودة في الاجارة فلا يحل له
ان يوجه على اجارته وان قدر دخول الاجارة في لفظ البيع العام وهو بيع المناقص حقيقة باخبر حقيقة البيع واحكامها غير احكامه **ومن ذلك**
قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كنتم جنيبا فاطمروا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامس النساء
فلم يجدوا ماء فتمسوا بصعيدا طيبا **فالحققت** الامة انواع الحديث الا صغر على اختلافها في نهيها بالغائط والاية لم تنص من افعال
الحديث الا صغرا اولى عليه او على اللبس من فسه جاد وزلج **والحققت** الاحتلام بملاسة النساء **والحققت** واجد من الماء بواجب
والحققت من خاف على نفسه او جهائمه من العطش اذا اتوا بالعدم فجزت له التيمم وهو اجد للماء **والحققت** من خشي المرض
من شدة برد الماء بالمريض في العدول عنه الى البدل او حال هذه الاحكام وامثالها في العموات المعنوية التي لا يساريب من مله فهم
عن الله ورسوله في قصد عمومها وتعليق الحكم به وكون متعلقا بمصلحة العبد او من ادخالها في عمومات لفظية بعيدة التناول ليست
تحررهم منها الا ينكر تناول العمومين لها فمن الناس من يتنبه لهذا او منهم من يتنبه لهذا او منهم من يتفطن لتناول العمومين لها
ومن ذلك قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فاذها من مقبض وقاسمت الامة الرهن في الحضرة على الرهن في السفر والرهن
مع وجود الكاتب على الرهن مع عدمه فان استدل على ذلك بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعه في الحضرة فلا عمل في ذلك فانما
رهنها على شعير استقرضه من يحيى فلا بد من القياس اما على الآية واما على السنة **ومن ذلك** ان سيرة بن جندب لما باع خمر اهل
الذمة واخذ في العشوى الذي عليهم فبلغ عمر فقال قاتل الله سمة اما علم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود
حرمت عليهم الشحوم فملوها وباعوها واكلوا منها واكلوا منها واكلوا منها واكلوا منها فان تحريم الشحوم على اليهودي كتحريم الخمر على
المسلمين وكما يحرم ثمن الشحوم المحرم فكذلك يحرم ثمن الخمر الحرام **ومن ذلك** ان الصحابة رضي الله عنهم جعلوا العبد على النصف من
الحرف في النكاح والطلاق والعدة قياساً على ما نص الله عليه من قوله فاذا احضر فان اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات
من العذاب قال عبد الرزاق انا سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة
ابن مسعود عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال بينكم العبدان ثنتين وقال عبد الرزاق انا سفيان الثوري وابن جريج قال ثنا جعفر بن
محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة قال بينكم العبدان ثنتين وذكر الامام عن محمد بن سيرين قال سأل عمر بن الخطاب
الناس كم يتزوج العبد فقال عبد الرحمن بن عوف ثنتين وطلاقة ثنتين وهذا كان محض من الصحابة فلم ينكر احد وقال محمد بن
عبد السلام الخشن ثنا محمد بن المنذر ثنا عبد الرحمن بن محمد الحارثي عن ليث بن ابي سليم عن عطاء قال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله

لكم جميع الجنة
على النجاسة فليخرج من قعر
الجنة

ح

كذا في الاصل

اخافوا بين وبين ستة فاعطاه السدس وبلغني ان عليا كرم الله وجهه حين سألته عن جعله سنبلا قال فان شئت من شعبة ثم ان شئت شعبة
فقال ادريت لو ان هذه الشعبة التي هي بيني وبينكم اما كان ترجع الى الشعبين جميعا قال الشعبى فكان يزيد يجعله اخا حتى يبلغ ثلاثة ثم ان شئت شعبة
فازاد واعلى ذلك اعطاه الثلث وكان على يجعله اخا ما بينه وبين ستة وهو سادسهم ويعطيه السدس فان زادوا على ستة اعطاه السدس
وصار ما بقي بينهم وقال القاضي اسمعيل بن اسحق ثنا اسمعيل بن ابي اوس حدثني عبد الرحمن بن ابي الزناد عن ابيه اخي خارجة بن
زيد بن ثابت عن ابيه ان عمر بن الخطاب لما استشار في ميراث الجند والافرة قال زيد وكان رأي يومئذ ان الاخوة احق بميراث اخيه
من الجند وعمر بن الخطاب يكره يومئذ ان الجند يورثوا ابن ابنه من اخوة فتاورت انا وعمر عاورة شديدة فضربت له في ذلك مثالا فقلت
لو ان شجرة تشعب من اصلها خصل ثم تشعب في ذلك الغصن خصلان ذلك الغصن يجر الخطين دون الاصل وفيها التمر يا امير المؤمنين
ان احد الخطين اقرب الى اخيه منه الى الاصل قال زيد فاذا اعدله واضرب له هذا الامثال وهو ياتي كالا ان الجند اولى من الاخوة ويقول
والله لو اني قضيت اليوم لبعضهم لقضيت به الجند كله ولكن اعطى لا يخيب منهم احدا ولعلهم ان يكونوا كلهم ذوي حق وضرب علي بن
عباس لهم يومئذ مثالا معناه لو ان سيلا سال فخلع منه خلع ثم خلع من ذلك الخلع شعبتان ورأى الصديق اولى من هذا الرأي واصح في
القياس لعشرة اوجه ليس هذا موضع ذكرها والجواب عن هذه الامثلة اذ المقصود ان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا يستعملون القياس في
الاحكام ويخرجون بها الامثال والاشباه والنظائر ولا يلتفت الى من يقدم في كل سيرة من هذه الاسانيد واثر من هذه الآثار فهذا في تقدير
والاختلاف وجهها وطرفها جارية مجرى التواتر المعتمد الذي لا شك فيه وان لم يثبت كل فرع فرع من الاخبار به وقال عبد الرزاق ثنا
ابن جريج قال اخبرنا عمر قال اخبرني جابر بن عبد الله بن امية انه سمع اباة يقول وذكر قضية الذي قتلته امرأة ابنته وحكيها ان عمر بن
الخطاب رضى الله عنه كتب الى ان اقلها فلما اشتراك في اهل صنعاء كلهم لقتلتهم قال ابن جريج فاجابني عبد الكريم وابو بكر الاجمعا
ان عمر كان يشك فيها حتى قال له علي يا امير المؤمنين ادريت لو ان نفرا اشتراكوا في سرقة جوف رفاخذ هذا اعضوا وهذا اعضوا اكلت طعامهم
قال نعم قال وذلك حين استخرج له الرأي وقال عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير بن الاشيم عن حدث عن ابن عباس قال
على الى الحردية لا كلهم فلما قالوا لا حكم الا لله قلت اجل صدقتم لا حكم الا لله وان الله قد حكم في رجل وامرأة وحكم في قتل الصيد
فالحكم في رجل وامرأة والصيد افضل من الحكم في الامة يرجع بها ويحقق دماءها ويبلغ شعنها وقال عبد الله بن المبارك ثنا عكرمة بن عمار
ثنا سمالك الكوفي قال سمعت ابن عباس يقول قال علي لا تقتلوا منكم حتى يخرجوا فانهم سيخرجون قال قلت يا امير المؤمنين ابرء بالصلوة
فاني اريد ان ادخل عليهم فاسمع من كلهم واكلهم فقال علي اخشى عليك منهم قال وكنت رجلا احسن الخلق لا اوفى احدا قال فلبست
احسن ما يكون من اليمينية وترجلت ثم دخلت عليهم وهم قائلون فقالوا لي ما اهل اللباس فقلوب عليهم القرآن قل من حرم زينة الله
التي اخرج لعباده والطيبات من الزرق ولقد رايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يلبس احسن ما يكون من اليمينية فقالوا لا بأس
فما جاء بك فقلت اتيتكم من عند صاحبكم وهو ابن عم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وجيبه واجحاب رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم اعلموا بالوحى منكم وعليهم نزل القرآن ابلغكم عنهم وابلغهم عنكم فمنا الذي نقسم فقال بعضهم ان قريشا قوم خصمون قال الله عز
وجل بل هم قوم خصمون فقال بعضهم كلوا فانحى لي رجلا منهم او ثلاثة فقالوا ان شئت تكلمت وان شئت تكلمنا فقلت بل تكلموا
فقالوا ثلاث فقمنا من عليه جعل الحكم الى الرجال وقال الله ان الحكم الا لله فقلت قد جعل الله الحكم من امر الى الرجال في ربع درهم
الارنب وفي المرأة وزوجها فابشوا حكما من اهلها وحكما من اهلها فخرجت من هذه قالوا نعم قالوا واخرى محي نفسه ان يكون امير المؤمنين
فان لم يكن امير المؤمنين فامير الكافرين هو فقلت لهم ادريتم ان قرأت من كتاب الله عليكم وجنتكم به من سنة رسول الله
الله عليه واله وسلم ان تصحون قالوا نعم قلت قد سمعتم اواراه قد بلغكم انه لما كان يوم الحديبية جاء سميل بن عمرو الى رسول الله

عن ريب العلويين

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

ابن جريج

صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي أكتب هذا ما صلاحه عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقالوا لو فعلنا ذلك رسول الله لم نقا تلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي انخرجت من هذه قالوا نعم قال واما قولكم
قتل ولم يسيب ولم يغتصبوا امكم واستحلوا من غيرها فان قلت نعم فقد كفرتم بكتاب الله وخبرتم من الاسلام
فانتم بين ضلالتين وكلما جثتم بشئ من ذلك اقل انخرجت منها فيقولون نعم قال فخرج منهم القان وبقي ستة آلاف وله طرق
ابن عباس قياسه الذي كور من احسن القياس واوضحه وقد انكر ابن عباس على زيد بن ثابت مخالفته للقياس في مسألة الجدة والاخت
فقال لا يفتي الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب ابا وهذا المحض القياس لما خص الصديق اما الامير الميراث دون ام الاب
قال له بعض الانصار لقد وترقت امراة من ميت لو كانت هي الميتة لم ترثها وتركت امراة لو كانت هي الميتة ورث جميع ما تركت فترك
بينهما وقال عبد الرزاق اخبرنا ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القسم بن محمد قال جاءت جدتان الى ابى بكر فاعطى الميراث ام الام
ودون ام الاب فقال له رجل من الانصار من بني حارثة يقال له عبد الرحمن بن سمليل يا خليفة رسول الله قد اعطيت الميراث التي لو كانت
ليرثها فحصل الميراث بينهما ولما شهد ابو بكر واصحابه على المغيرة بن شعبه بالحد ولم يكسروا النصاب حدهم عمر قيا ساعلى القاذف ولم
يكسروا قد قبل شهودي او قال عثمان لعمران نعيم رايت فرأيت اشد وان نعيم راى من قبلك فلنعم ذوالرأى كان وقال على اجتمع رأيي
رأى عمر في بيع اموات الا اذا كان لا يبعن ثم رايت بيعهم فقال له قاضيه عبدة السلف يا امير المؤمنين رايت مع رأي عمر في الجماعة
احب اليك من رأيك وحدك في الفرقة ولما ارسل عمر الى المرأة فاسقطت جنينها استشار الصحابة فقال له عبد الرحمن بن عوف وعثمان
انما انت موقد ولا شئ عليك وقال له على اما الماشم فارحان يكون محطوطا عنك وارى عليك الدية فقاسه عثمان وعبد الرحمن
على موقد امراة وعلامه وولده وقاسه على قائل الخطأ فاتبهم عمر قياس على ولما احتضر الصديق رضى الله عنه اوصى بالخلافة
الى عمر رضى الله عنه وقاس لا يته لمن بعد اذ هو صاحب الحل والعقد على ولاية المسلمين له اذ كانوا هم اهل الحق والعقد وهذا من
احسن القياس قال على كرم الله وجهه سألني امير المؤمنين عمر عن الخبر فقلت ان اختارت زوجها ففى واحدة وهو احق بها وان اختارت
نفسها ففى واحدة بائنة فقال ليس كذلك ان اختارت نفسها ففى واحدة وهو احق بها وان اختارت زوجها فلا شئ فاتبته
على ذلك فلما اخلص الامر الى وصلت الى اسأل عن الفريضة عدت الى ما كنت ارى فقال له زاذان كمرجما موت عليه امير المؤمنين ترك
رأيت احب اليك من امر انفردت به فضحك وقال اما انه قد ارسل الى زيد بن ثابت وخالفه وآياه وقال ان اختارت زوجها ففى واحدة
وزوجها احق بها وان اختارت نفسها ففى ثلاث وهذا رأى منهم كلهم رضى الله عنهم ورأى عمر رضى الله عنه اقوى واحم وقال عمر
لعلي انى قد رايت في الجدر رأيا فاتبعتي فقال على رضى الله عنه ان نتم رأيك فرأيت رشيد وان نتم رأي من قبلك فنعم ذوالرأى كان
مع زيد بن ثابت في مسائل الجدة والاخت والعادة والاكرية نص من القرآن او سنة او اجماع العجم والرأى ومن ذلك اختلاف
في قول الرجل لامراة انت على حرام فقال شيخ الاسلام وبصر الدين وسعه ابو بكر وعمر هو بين وتبعها خيرة الامة وترجمان القرآن ابن
عباس وقال سيف الله على كرم الله وجهه وزيد هو طلاق ثلث وقال ابن مسعود طلقة واحدة وهذا من الاجتهاد والرأى والصحة
رضى الله عنهم مثلوا الوقائع بظواهرها وشبهوها بامثالها وردوا بعضها الى بعض في احكامها وفتحوا العلماء باب الاجتهاد وفتحوا لهم طريق
وبينوا لهم سبيله وهى ليست ريب عاقل في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال لا يقض القاضى بين اثنين وهو غضبان انما كان
ذلك لان الغضب يشوش عليه قلبه وذهنه ويمنع من كمال الفهم ويجول بينه وبين استيفاء النظر ويعمى عليه طريق العلم والقضاء
فمن قصر النهى على الغضب وحده دون الهم المزيج والخوف المقلق والجمع والظلم الشديد وشغل القلب المانع من الفهم فقد قل
فهمه وفهمه والتحويل في الحكم على قصد المتكلم والالفاظ لم يقصد لنفسها وانما هي مقصودة للمعانى المتوصل بها الى معرفة

بنت

ترثها

ج

واتاها

مراد للتكلم و مراده يظهر من عموم لفظه تارة ومن عموم المعنى الذي قصدت تارة وقد يكون فيه من المعنى اقوى وقد يكون اللفظ اقوى وقد يتقاربان كما اذا قل الدليل لغيره لا تسلك هذا الطريق فان فيها من يقطع الطريق او هي معطشة فحققة علم هو كل سامع وان قصد اعم من لفظه وان اراد غيبه عن كل طريق هذا شأنها فلو جاز فله وسلك طريقا اخر عطف بها حسن لومده ونسب الى مخالفتها ومعصيته ولو قال الطبيب للعليل وعنده لحم ضأن لا تأكل الضأن فانهم يريد في مادة المرض لفهم كل عاقل ان لحم الابل والبقر كذلك ولو اكل منها لعل يحالفا والتحاكم في ذلك الى فطر الناس عقولهم ولوم من عليه غير باحسانه فقال والله لا اكلت له لقمة ولا شربت له ماء يريد خلاصه من منته عليه ثم قبل منه الدراهم والذهب والنتار والشاة ونحوها لعدة العقلاء واقفا فيها هرا عظم ما حلف عليه وتركبا لذرة سنام ولو لامه عاقل على كلامه لمن لا يليق بمحاوثة من امرأة او صبي فقال والله لا كلمته ثم رآه خاليا به يواكله ويشربه ويعاشقه واليكلمه لعدة مرتكب لا شد ما حلف عليه واعظمه وهذا ما فطر الله عليه عباده ولقد افهمت الامة من قوله تعالى ان الله يا كلون اموال اليتامى ظلما جميع وجوه الانتفاع من اللبس والركوب والسكن وغيرها افهمت من قول تعالى ولا تقل لهما اف ارادة النهي عن جميع انواع الاذى بالقول والفعل وان لم يرد لخصوص اخرى بالنهي عن عمى الاذى فلو بصق رجل في وجه والديه وضربهما بالنفل وقال اني لم اقل لهما اف لعدة الناس في غاية الخفاة والحماقة والجهل من مجرد تفرقه بين التأنيف المنهى عنه وبين هذا الفعل قبل ان يبلغه في غيره وتمعن هذا مكابرة للعقل والفهم والفطرة فمن عرف مراد التكلم بدليل من الدلالة وجب اتباع مراده والالفاظ لم تقصد لذاتها وانما هي ادلة يستدل بها على مراد التكلم فاذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه سواء كان باشارة او كناية او ايحاء او دلالة عقلية او قرينة حالية او عادة له مطردة لا يخل بها او من مقتضه كماله وكمال سمائه وصفاته وانيت منه ارادة ما هو معلوم الفساد وتلك ارادة ما هو متيقن مصلحته وان يستدل على ارادته للنظير باعادة نظيره ومثله وشبهه وعلى كراهة الشيء بكراهة مثله ونظيره وشبهه فيقطع العارف به وحكمته واوصافه على انه يريد هذا او يكره هذا او يحب هذا ويبغض هذا وانت تجد من له اعتناء شديد بهذا رجل واقواله كيف يفهم مراده من تصرفه ومذاهبه ويخبر عنه بان يفهم بكذا ويقول والله لا يقول بكذا ولا يذهب اليه لما لا يوجد في كلامه صريحا وجميع اتباع الائمة مع ائمتهم بهذه المثابة وهذا امر نعيم اهل الحق والباطل لا يمكن دفعه فاللفظ الخاص قد ينتقل الى معنى العمى بآرادة والعام قد ينتقل الى الخصوص بالارادة فاذا دعي الى غدا فقال والله لا اتغذى او قيل له ثم فقال والله لا انا ثم او اشرب هذا الماء فقال والله لا اشرب فهذه كلها الفاظ عامة نقلت الى معنى الخصوص بآرادة المتكلم التي يقطع السامع عندها بان لم يرد النفي العام الى آخر العمر والالفاظ ليست تعديت والعارف يقول ماذا ارادوا للفظ يقول ماذا قال كما كان الذين لا يفقهون اذا خرجوا من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقولون ماذا قال انما وقد انكر الله سبحانه عليهم وعلى امثاله يقول له فقال هو لاء القوم لا يكون يفقهون حديثا فانه لم يفقه كلامه والفقه اخذ من الفهم وهو فهم مراد التكلم من كلامه وهذا قدر زائد على مجز فهم وضع اللفظ في اللغة وحسب تفاوت الناس في هذا تفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كان الصحابة يستدلون على اذن الرب تعالى واباحته باقراره وعدم انكاره عليهم في زمن الوحي وهذا استدلال على المراد بغير لفظ بل بما عرف من موجب اسمائه وصفاته وان لا يقر على باطل حتى يبينه وكذلك استدلال الصديقة الكبرى ام المؤمنين خديجة بما عرفت من حكم الرب تعالى وكمال اسمائه وصفاته ورحمته انه لا يخزي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فانه يصل الرحم ويحل الكل ويقرى الضيف ويعين على نوائب الحق وان من كان بهذه المثابة فان العزيز الرحيم الذي هو احكم الحاكمين والذو العلمين لا يخزيه ولا يسلط عليه الشيطان وهذا استدلال منها قبل ثبوت النبوة والرسالة بل استدلال على صحتها وثبوتها في حق من هذا شأنه فهذا معرفة منها بمراد الرب تعالى بما يفعله من اسمائه وصفاته وحكمته ورحمته واحسانه وعجازه المحسن باحسانه وان لا يضيع اجر المحسنين وقد كانت الصحابة افهم الامة لم يرد فيها واتبع له وانما كانوا يدنون من معرفة مراده ومقصوده ولم يكن احد منهم

نم

ج

مراتبه

يظهر له مواد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم يعدل عنه إلى غير البتة والعلم هو التكميل يعرف تارة من عموم لفظه وتارة من عموم دلالة والحاشية على الأول أو نحو لا ريب إلا لفظاً وعلى الثاني أو نحو لا ريب المعاني والفهم والتدبير وقد يعرض كل من الفريقين ما يخل بمعرفة مراد المتكلم فيعرض لا ريب إلا لفظاً التقصير بها عن عمومها وهضمها تارة وتخصيصها فوق ما يريد بها تارة ويعرض لا ريب المعاني فيها نظير ما يعرض لا ريب إلا لفظاً فهذه أربعة أذات هي منشأ غلط الفريقين ونحن نذكر بعض الأمثلة لأن ذلك ليعتبر به غيره فتقول قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فلفظ الخمر عام في كل مسكر فخرج بعض الاشربة للسكر عن شعول اسمه لما تقصير ايضاً به وهضم معناه فما الذي جعل للزنا الخلق عن الصواب من الميسر والخمر والشطرنج عنه مع انه من اظهر انواع الميسر كما قال غير واحد من السلف انه ميسر وقال على كرم الله وجهه هو ميسر الحجم واما تحمیل اللفظ فما حمله فكل ما حمل لفظ قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم وقول في آية البقرة الا ان تكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم مسألة العينة التي هي ربا بحيلة وجعلها من التجارة ولعل الله ان الربا الصحيح تجارة لله ربنا وكما حمل قوله تعالى فلا تقل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره مسألة التخليل وجعل التيسر المستعار للمعنى على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم داخل في اسم الزوج وهذا التجاوز يقابل الأول في التقصير وهذا كان معناه في ما نزل الله على رسوله اصل العلم وقاعدته واخبرته التي يرجع اليها فلا يخرج شيئاً من معاني الفاظه عنها ولا يدخل فيها ما ليس منها بل يعطيها حيزها ويقيم المراد منها ومن هذا لفظ الايمان والحلف اخرج طائفة منه الايمان التي يلزم صاحبها بها ايحاب شيء او تحريمه وادخلت طائفة فيها التعليق الحضر الذي لا يقتضيه حقاً ولا منعاً ولا اول نقص من المعنى والثاني تحمیل له فوق معناه ومن ذلك لفظ الربا ادخلت فيه طائفة ما لا دليل على تناول اسم الربا له كبيع الشيرج بالتسليم والدبس بالغضب والزيت بالزيتون وكلما استخرج من دونه وعمل منه باصله وان خرج عن اسمه ومقصوده وحقيقته هذا لا دليل عليه يوجب التصير اليه لا من كتاب ولا من سنة ولا اجماع ولا ميران صحيح وادخلت فيه من مسائل مدعجة ما هو بعد شيء عن الربا واخرج طائفة اخرى منه ما هو من الربا الصحيح حقيقة قصداً او شرعاً كالحيل الربوية التي هي اعظم مفسدة من الربا الصريح ومفسدة الربا المجتهد التي لا يتوصل اليه بالسلايل اقل بكثير واخرجت منه طائفة بيع الرطب وان كان كونه من الربا انفي من كون الحيل الربوية منه فان التماثل موجود فيه في الحال ووزن المال وحقيقة الربا في الحيل الربوية اكمل وانتم منها في العقد الربوي الذي لا حيلة فيه ومن ذلك لفظ البينة فضرب بها طائفة فاخرجت منه الشاهد واليمين وشهادة العبيد العدل الصادقين المقبولين لقول الله ورسوله وشهادة النساء منفردات في الموضع التي لا يصحرن فيها الرجال كالأعراس والحامات وشهادة الزوج في اللعان اذا شكت المرأة وایمان المدعين الدم اذا ظهر اللوث وخفي لك مما يبين الحق اعظم من بيان الشاهدين وشهادة القاذف وشهادة الاعشى على ما يتيقنه وشهادة اهل الذمة على الوصية في السفر اذ لم يكن هناك مسلم وشهادة الحال في تداعي الزوجين منكم البيت وتداعي التجار والخياط الله ما يؤخذ ذلك وادخلت فيه طائفة ما ليس منه كشهادة مجهول الحال الذي لا يعرف بعدالة ولا فسق وشهادة شجرة الاجر ومعاقد القمط ونحو ذلك والصواب ان كل ما بين الحق فهو بينة ولم يحط الله ولا رسوله حقاً بعد ما تبين بطريق من الطرق اصلاً بل حكم الله ورسوله الذي لا حكم له سواه انه متى ظهر الحق ووضح بآي طريق كان وجب تنفيذ ونص وحرمة تعطيله وابطاله وهذا باب يطول استقصاؤه ويكفي المستبصر التنبيه عليه واذا فهم هذا في جانب اللفظ فهم نظيره في جانب المعنى سواء واحصاها الرأي والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع واحصاها الالفاظ والطواهر قصر وابعانها عن مرادة فاولئك قالوا اذا وقعت قطرة من دم في البحر فاليقاس انه ينحس ونحوها الماء الكثير مع انه لم يتغير من شئ البتة بتلك القطرة وهو لا قالوا اذا بال حرة من بول وصبيها في الماء لم تجسه واذا بال في الماء نفسه ولو ادنى شئ نجسه ونحوها الرأي والمقاييس القناطر المقنطرة ولو كانت الف الف قطار من يمن او زيت او شيرج بمثل رأس الابرة من البول والدم والشعر الواحد

الحل

ج

الله
له وسلم
الذي لا يدرى
الذي لا يدرى
الذي لا يدرى

نحو

من الكلب والخازير عند من نجس شعرها واحساب الطواهر والالفاظ عند من روقم الكلب والخازير بحاله ولى ميتة كانت في ذئب كان من ذئب او شبح او غل او دس او ورك غير السمن القيت للبيته فقط وكان ذلك لما نزع حلال طاهر اكله فان وقع ما حذر الفارق في السمن من كلب او خنزير او اى نجاسة كانت فهو طاهر حلال مالم يتغير ومن ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تلعب المرأة ولا تلعب القفازين يعنى في الاحرام فسوى بين يديها وجهها في النهى عما صنع على قدر العضو ولم ينهها من تغطية وجهها ولا امرها بكشف البيته ونساءه صلى الله عليه وآله وسلم اعلم الامم بهذه المسئلة وقد كن يسدلن على وجوههن اذا حاذهن الزبائن فاذا جاوزهن كشفن وجوههن ودقن وكيعن شعبه عن يزيد الرشك عن معاذة العدوية قالت سألت عائشة ماتلبس الحرة فقال لا تنقب ولا تتكلم وتسدل الثوب على وجهها فلما جازت طائفة ذلك ومنعتها من تغطية وجهها جملة قالوا واذا سدلنا على وجهها فلا ندع الثوب يسر وجهها فان مسه افدت ولا دليل على هذا البيته وقيل قول هؤلاء انها اذا غطت يديها افدت فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكت بينهما في النهى وجعلها كبعدن الحرة فنهى عن لبس القميص الثياب والقفازين هذا للبدن وهذا للوجه وهذا لليدين واليدين مرسا للبدن فكيف يحرم مسر الوجه في حق المرأة مع امر الله لها ان تدنى عليها من جلبها ثلاثا تعرف ويفتن بصليها ولولا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في العموم ولا يخر رأسه لكان تغطيته بغير العامة وقد روى الامام احمد عن خمسة من الصحابة عثمان وابن عباس عن عبد الله بن الزبير بن ثابت وجابر انهم كانوا يخمرون وجوههم وهم محرمون فاذا كان هذا في حق الرجل وقيل امر بكشف رأسه فالمرأة بطريق الاولى والاحسن وقصرت طائفة اخرى فلم تمنع الحرة من البرقع واللائثام قالوا لا ان يدخل في اسم الثياب فتمنع منه وتجدد هؤلاء ان للرجل ما عفى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في لفظ المنع منه فمقط والصواب النهى عما دخل في معنى لفظه وعموم معناه وصلته فان البرقع واللائثام وان لم يسميا ثيابا فلا فرق بينهما وبينه بل اذا نهيت عن الثياب فالبرقع واللائثام أولى وان لم ينهيا امر المؤمنين من اللثام ومن ذلك لفظ الفدية ادخل فيها طائفة خلم الجملة على فعل الحروف عليه ما هو ضد الفدية اذا المراد بقا التكميل بالخلاص من الحنث وهي انما شرعت لزوال التكميل عند الحاجة الى زواله واخرجت منه طائفة ما فيه حقيقة الفدية ومضاهيها واشترطت له لفظا ميسرا وزجعت ان لا يكون فدية وخلعا للابرة واكثر تلك تجاوزوا به وحس لا قصير ابه والصواب ان كل ما دخله المال فهو فدية باى لفظ كان والالفاظ لم تزل وانها ولا تعبد ناهيا وانما هي وسائل الى المعاني فلا فرق قطبين ان تقول الخلع باللف او فارقه باللف لا حقيقة ولا شرعا ولا ائمة ولا عرفا وكلام ابن عباس عن الامام احمد عامر في ذلك لم يقبله احد لها بلفظ ولا استثنى لفظا دون لفظ بل قال ابن عباس عامة طلاق اهل اليمن الفداء وقال الامام احمد الخلع فرقة وليس بطلاق وقال الخلع مكان من جهة النساء وقال ما اجاز به المال فليس بطلاق وقال اذا خالها بعد طلاقها بين فان شاء زوجها فكون معه على واحدة وقال في رواية الى طالب الخلع مثل حديث سهيلة اذا كرهت المرأة الرجل وقالت لا ابرك قسما ولا اطعمك امرا ولا اغتسل لك من جنابة فقد حل له ان يأخذ منها ما اعطاها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تروين عليه حد يمتته قلت بلى وقد قال في الحديث اقبل الحديقة وطلعتها تطليقة وجعل احمد ذلك فداء وقال ابن هاشم في مسند ابو عبد الله عن الخلع اخرج امر طلاق هو ان تذهب الى عدلين بن عباس كلن يقول فرقة وليس بطلاق فقال ابو عبد الله كان ابن عباس يقول هذه الآية الطلاق مرتان فامساك بعمره او تسريحه باليمين ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتن منهن شيئا الا ان يحنأ فان لا يحنأ احد ودالله فان ختم ان لا يحنأ احد ودالله فلا جناح عليه ما فيها اقتربت به وكان ابن عباس يقول هو فداء قال ابن عباس كره الله الطلاق في اول الآية والفداء في وسطها وذكر الطلاق بعد الفداء ليس هو بطلاق وانما هو فداء فجعل ابن عباس احمل الفداء فداء المعناه لا لفظه وهذا هو الصواب فان المحقق لا يتغير بتغير الالفاظ وهذا باب يطول نتجه

والمقصود ان الواجب فيما علق عليه الشارح الاحكام من الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظا ومعانيها ولا يقتصر بها على اللفظ حقه والمعنى حقه وقد مدح الله تعالى اهل الاستنباط في كتابه واخبر اخوه اهل العلم ومعلوم ان الاستنباط اذا هو استنباط المعاني والالفاظ ونسبته بعضها الى بعض فيعتبر ما يجرد منها بصورة مثله ومثبه ونظيره ويلقى ما لا يعبر عنه الذي يعقله الناس من الاستنباط انما هو الجوهر

عن ريب العالمين

١٠

الاستنباط كالأستنباط ومعلوم ان ذلك قد رزق على غير فهم اللفظ فان ذلك ليس طريقة الاستنباط اذ موضوعات الالفاظ لا تتأهل بالاستنباط
واذا تتأهل به العلى والمعاني والامثاله والنظائر ومقاصد المتكلم والله سبحانه قد سمع ظاهر الجود افاذعه وافشاه وحين استنبط من
العلم حقيقته ومعناه **يوضح** ان الاستنباط استخراج الاموال الذي من شأنه ان يخفى على غير مستنبطه ومنه استنباط الملاء من ارض
البر والعيون ومن هذا قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقد سئل هل خصهم رسول الله صلى الله عليه وآله بشئ دون الناس فقال لا والذي
فلق الحجة وبر النعمة الا فما يقويه الله عبدا في كتابه ومعلوم ان هذا الفهم قد رزق على معرفة موضوع اللفظ وعموم لو خفي فان هذا
قد رزق بين سائر من يعرف لغة العرب وانما هذا الفهم لو ازم المعنى ونظائره ومراد المتكلم بكلامه ومعرفة حروفه وكلامه بحيث لا يدخل فيه ما خفي
للمراد ولا يخرج منها شئ من المراء وانت اذا ما ملت قول القائل انه لق ان كريم في كتاب مكتون لا يسته الا للمطهرين وحدث الآية من الظاهر الدلالة
على نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان هذا القرآن جاء من عند الله وان الذي جاء به روح مطهر فملا الارواح الخبيثة عليه سبيل
وحدث الآية اخت قوله وما تنزلت به الشياطين وما ينبغي ظهروا يستطيعون وحدثت بادلة باحسن الدلالة على انه لا يمس للصحف الا ظاهره وحمل
والله ايعز بالطف الدلالة على انه لا يجد حلاوته وطعمه الا من آمن به وعمل به كما فهمه البخاري من الآية فقال في صحيحه في باب قل فالتق بالقرآن
فالتق ما لا يمس له لا يجد طعمه ونفعه الا من آمن بالقرآن ولا يحمله بحقه الا المؤمن بقوله مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
اسفارا وتحمل تحتها ايضا لا ينال معانيه ويظهر كما ينبغي الا القلوب الطاهرة وان القلوب الخمسة ممنوعة من فهمه مصروفة عنه فامل هذا
السبب القريب وعقد هذه الخوة بين هذه المعاني وبين المعنى الظاهر من الآية واستنباط هذه المعاني كلها من الآية باحسن وجه وابينه
فصل من الفهم الذي اشار اليه على رضي الله عنه وتامل قوله تعالى لنبيه وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم كيف يفهم منه اذا كان وجود
بذنه وفاته فيهم دفع عنهم العذاب وهم اعداء فكيف وجع سحر والايمان به ومحبة وجود ما جاء به اذا كان في قوم او كان في شخص اقل من
العذاب عنهم بطريق الاولى والآخرى وتامل قوله تعالى ان تحت نبوا اكابر ما تهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم كيف تحمل تحتها بالطف دلالة وادانها
واحسنها ان من اجتنب الشرك جميعه كفر عنه كباثرة وان نسبة الكباثر الى الشرك كنسبة الصغائر الى الكباثر فاذا وقعت الصغائر مكفرة
باجتناب الكباثر فالكباثر تقع مكفرة باجتناب الشرك وقيل الحديث الصحيح كانه مشتق من هذا المعنى وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما
يروي عن ربه تبارك وتعالى ابن آدم انك لو قستني بقراب الارض خطايا ثم لقستني لا تشركني بشئ لقستك بقرابها مغفرة وقوله ان الله
حرم على الناس ان يقولوا لا اله الا الله خالصا من قلبه بل هو التوحيد الذي هو توحيد الكباثر اعظم من عوج اجتناب الكباثر للصغائر وتامل
قوله تعالى وجعل لكم من الفلك والانعام مآثر تكونوا تستولون على ظهورها ثم تذكروا نعمت ربكم اذا استوليتهم عليه وتقولوا سبحان الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرين واننا الى ربنا لنقلبون كيف ينههم بالسفر الحسنى على السفر اليه وجمع لهم بين السفرين كما جمع الزادين في قوله وتزدوا
فان خير الزاد التقوى فجمع بين زاد سفرهم وزاد معادهم وكما جمع بين الباسين في قوله يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباسا يوحدكم
وبيننا ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله لعلمهم بذكرهم فذكر سبحانه زينة ظواهرهم وبواطنهم وبنههم بالحسنى على
المعنى وفهم هذا القدر رزق على فهم مجرد اللفظ ووضع في اصل اللسان والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله
فصل قد اتينا على ذكر فصول نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاجتهاد به لعلك لا تظفر بها في غير هذا الكتاب لا تقر من باب
فلنذكر مع ذلك ما قاما بهما من النصوص والدلالة الدالة على عدم القياس انما ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوجوه
وها نحن نسوقها مفصلة مبينة بحسب الله قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول اولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ
فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر **اجمع** المسلمون على ان الرمد الى الله سبحانه هو الرد الى كتابه والرد الى
الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله هو الرد اليه في حضرة وحياته والى سنته في غيبته وبعد حياته والقياس ليس بهذا ولا

هذا ولا يقال الله الى القياس هو من الراد الى الله لانه كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام كما تقدم تقريره لان الله سبحانه انما ارادنا الى كتابه وسنة رسوله ولم يرنا الى قياس عقولنا وادنانا قط بل قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وان احكم بينكم بما انزل الله وقال انما انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراد الله ولم يقل بما رايت انت وقال ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وقال تعالى اتهموا ما انزل اليكم من ربكم وقال تعالى وانزلنا اليك الكتاب تبيانا لكل شيء وقال اولم يكن من انزلنا اليك الكتاب يتلى عليهم فان في ذلك لآخرة وذكرى لقوم يؤمنون وقال قل ان ضللت فانما اضل على نفسي وان اهتديت فها يوحى اليّ فلو كان القياس هكذا لم يخص الله في الوحي وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ففيه الايمان حتى يوحى بحكمه وحده وهو حكيم في حل حياته وتحكيم سنته فقط بعد ذلك وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله اي لا تقولوا حتى يقول قال فانه القياس انما اخبر عنه بانحصر ما سكت عنه او اوجه قياسا على ما تكلم بحريمه او بما لا يعلمه او اذ اهلنا ذلك فقد واقتضاه هذا الحرم بقياسا فانما عذرنا بالدين باننا ارادنا من تحريم الربا في الذهب والفضة سخرية في القدح من القوم وهذا القوم ما ليس له علم وقد علموا ما احل لنا ومن يتعد حد الله فقد ظلم نفسه والواجب ان تقف عند حدوده ولا تتجاوزها ولا تنقصها ولا يقال فابطال القياس مخير به والنهي عنه تقدم مرين يري الله ورسوله وتقرير ما لم ينص على تحريمه وقضو منكم ما ليس لكم به علم قالوا لا نأمن الله سبحانه وتعالى اخرجهما من بطون امهاتنا لا نعلم شيئا وانزل علينا كتابا وارسل اليك رسوله يعلمنا الكتاب والحكمة فبا علمنا وبينه لنا فهو من الدين وما لم يعلمنا ولا بين لنا انه من الدين فليس من الدين ضرورة وكل ما ليس من الدين فهو باطل فليس بعد الحق الا الضلال وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فالذي اكمله الله سبحانه ودينه هو ديننا لا دين لنا سواه فان في هذا اكمله لنا فهو باسكت عنه على ما تكلمت بايجابه وخرج موافقة سواه كان الجاهل من اهل اهل دليل حلة او وصفا شبيها فاستعملوا ذلك كله وانسبوا الى راسي والى ديني واحكموا به على قالوا وقد اخبر سبحانه ان الظن لا يغني من الحق شيئا واخبر رسوله ان الظن اكذب الحديث وفيه ومن اعظم الظن ظن القياسيين فانهم ليسوا على يقين ان الله سبحانه حرم بيع السموم بالشجر والحلوى الغيب والنساء بالبر واما هي ظنون مجردة لا يغني من الحق شيئا قالوا وان لم يكن قياس الضراط على السلام عليكم من الظن الذي عينا عن اتباعه وتحكيمه واخبرنا انه لا يغني من الحق شيئا فليس في الدنيا ظن باطل وان لم يكن قياس الماء الذي لا في الاغصاء الطاهرة الطيبة عند الله في ازالة الحدث على الماء الذي لا في اخبث العذرات والميتات والخاسات ظنا فلا ندري ما الظن الذي حرم الله سبحانه القول به وزعمه في كتابه وسلكه من الحق وان لم يكن قياس عداء الله ورسوله من عباد الصلوات واليهود الذين هم اشد الناس عداوة للمشركين على اوليائهم وخيار خلقه وسادات الامة وعلمائها وصلحائها في تكافؤ ما نهى وجريان القصاص بينهم فليس في الدنيا ظن يذم اتباعه في قول ومن العجب انكم قستم اعداء الله على اوليائهم في جريان القصاص بينهم فقتلتم الف ولى لله فقتلوا اهلها ورايها واحدا لاجلهم بسبب الله ورسوله وكتابهم ولا يهتدون ولم تقيسوا من ضرب راس رجل يدوس فلو ما غه بين يدي به على من طعنه بسيرة فقتله قالوا وسنبر لكم من تناقض اقيستكم واختلافها وشدة اضطرابها ما بين انهما من عند غير الله قالوا والله تعالى لم يكمل شريعته الى اثنائنا واقيستنا واستنباطنا وانما وكلها الى رسوله المبين عنه فما بينه عنه وجب اتباعه وما لم يبينه فليس من الدين ونحن نناشدكم الله هل اعتمادكم في هذه الاقيسة الشبهية والوصاف الحدية التخمينية على بيان الرسول امر على اراء الرجال فظنوا وحدسهم قال الله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم فان بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذا حرمت شيئا او اوجبت او اوجبت فاستخرجوا وصفا ما شبيها بما بين ذلك وبين جميع ما سكت عنه فالحق به وقيلوا عليه قالوا والله تعالى قد غي عن ضرب الامثال له فكما ان ضرب له الامثال انضرب لدينه وتمثيل ما لم ينص على حكمه بما نص عليه كتشبيه ما ضرب الامثال لدينه وهذا بخلاف ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الامثال في كثير من الاحكام التي سئل عنها كما امرهم بقضاء الصلوة التي ناموا عنها قالوا لا تضليلها لوقتها

الذي لا يغني من الحق شيئا

ج

على اي القياس قال له في الظن فاستند قال في القياس من الضميمة هو الشايع في الضميمة

من العبد فقال ايها كرم الربا وبقبله منكم ونجا قال لعمر وقد سألته عن القبلة للصائم اذ ايت لومة فمضت بقاء ثم حجته ونجا قال المناسك
 عن البحر عن ايها اذ ايت لو كان على اهلك دين ونجا قال لمن سألته هل يتاب على وطى زوجته اذ ايت لومة فمضت بقاء ثم حجته ونجا قال المناسك
 الامثال وابلقها واعظمها تقريرا الى الا فها موارده الامام احمد والترمذي من حديث الحارث الاشعري ان النبي صلى الله عليه واله
 قال ان الله سبحانه امر محبي بن ذكره يا نجس كلمات ليعمل بها ويأمر بني اسرائيل ان يعملوا بها وانذركا وان يبطئ بها فقال عيسى ان الله امر بنجس
 كلمات لتعمل بها وتأمري بني اسرائيل ان يعملوا بها فاما ان تأمرهم واما ان تسبقتني ان يسبقني او اعذب فجمع الله
 في بيت المقدس فامثلا وقد واصل الشرف فقال ان الله امر بنجس كلمات ان اعمل بمن وامركم ان تعملوا بمن او لمن ان تعبدوا لله
 تشركوا به شيئا وان مثل من اشرك بالله كمثله رجل اشترى عبدا من خالص ماله بذهب او ورق فقال هذه داري وهذا على فاعمل وتوكل
 فكان يعمل ويؤدى خير سيداه فايقوم عنى ان يكون عبده كذلك وان الله امركم بالصلوة فاذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله ينصب وجهه
 لوجه عبده في صلاته ما لم يلتفت وامركم بالصيام فان مثل ذلك كمثله رجل في عصاة به معه صرة مسك وكلهم يعجبه ريحها وان ريح
 الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وامركم بالعبد فان مثل ذلك كمثله رجل امر العبد فوثقوا يديه الى عنقه وقدموه ليضربوا عنقه
 فقال انا اتدري منكم بكل قليل وكثير فقد نفست منكم واما ان تذكر الله فان مثل ذلك كمثله رجل خرج العبد وفي اثره سرا عا حتى اذا
 اتى على حصن حصين فاحرق نفسه منهم كذلك العبد لا يحرز نفسه من الشيطان الا بذكر الله قال النبي صلى الله عليه واله وسلم وانا امركم
 بنجس الله امرني بمن السم والطاعة والجماد والجحوق والجماعة فانه من فارق الجماعة فسد دينه فارق الجماعة فسد دينه فارق الجماعة فسد دينه
 ومن ادعى دعوى الجاهلية فانه من جاحدهم قالوا يا رسول الله وان صلي وان صام قال ان صلي وان صام فادعوا بدعوى الله ساء لكم المسلمين
 المؤمنين عباد الله حديث صحيح وفي الصحيحين من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذ ايت لومة وان فخر باب
 احدكم يغتسل منه خمس مرات هل بقي من درنه شئ قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحو الله بها الخطايا ومثل صلى الله عليه واله
 المؤمن العارثي المقران بالارادة في طيب الطعم والريح وصدرة بالخطاة والنوم الذي لا يقر بالتمرة في طيب الطعم وصدرة بالخطاة والنوم الذي لا يقر
 بالريحانة طيب وطعمها مؤثر ومثل المؤمن بالخامة من الزرع لا تنزل الرياح ملو ولا يزال النور يصيبه البلاء ومثل المنافق بشجرة الاذخر
 الصنوبر لا تكثر ولا تنمى ولا تثمر حتى تقام مرة واحدة ومثل المؤمن بالخانة في كثرة خيرها ومنفعة او حاجة الناس اليها واتيهاهم لها منافعهم بها ونسب
 امته بالمطر في نفع اوله واخوه وسبابة الوبر به ومثل امته والام نبيز الكتاب بنان قبلها بما خض بدامته واكرمها به باجر ابلوا باجر مسمى رجل
 يوما على ان يؤفهم اجورهم فلم يكن اقية يومهم وتركوا الله من انما النهار غلب امته بقية النهار واستكملوا الاجراء برغبين وضربوا له ولهم
 جبريل ميكائيل مثل ملك اتخذ دارا ثم ابتغى فيها جنانا ثم جعل مائدة لهم بعد ان يدعوا الناس الى طعامه وهم من اجاب الرسول ومنهم من
 تركه فانه هو الملك والرسول محمد والدار الاسلام والبيت الحرام فمن احب الله الاسلام وادخل الاسلام وادخل داره ولم
 ياكل منها وفي السند والترمذي من حديث النوايس بن سنان قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله صر من اصحابه لاسميا
 على كفى الصراط سوران لها ابواب مفتحة وعلى الابواب نور من راحة وعلى باب الصراط ادعوا يا ايها الناس ادخلوا الصراط جميعا ولا تعوجوا
 وادعوا يدعو من فوق الصراط فاذا اراد ان يفر خيما من ذلك باب قال ونجا ان نفخ نفخة فانك ان نفخ نفخة فالصراط الاسلام وسوران حدود الله
 والابواب المفتحة محارم الله فلا نفخ احد في حق من حدود الله حتى يكشف الستور والادعى على راس الصراط كتاب الله والادعى من فوق الصراط واعظ
 الله في قلبه مسلم وليتأمل العارف قدر هذا المثل ولتدبره حتى تدبره ويرى نفعه به وينظر ان هر منه وبالله التوفيق **وقال** مثل مثل
 الانبياء قبل كمثله رجل بنى دارا فكلها واحسنها الامونهم بنى فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون منها فيقولون لولا موضع تلك المينة فكن
 انا موضع تلك المينة رواه في الصحيحين من حديث ابى هريرة وابى سعيد بن خديجة صلى الله عليه واله وسلم انما منى ومثرا منى كمثله رجل

فيما سمك
 له
 سزا في الا صليين
 تكن في كذا
 لفظ مادية مكان
 ما شدة
 ج

تقع

محمد الداعي

ذلك

لو

ان يخطئ في العفو خذله من ان يخطئ في العقوبة ان من جحد على امه او ابنته او اخته ووطيها فلا حد عليه وان هذا مفهوم من قوله
 احر والحدود بالشبهات فهذا في معنى الشبهة التي تدرج بها الحدود وهي شبهة في الفعل او في الفاعل او في الاعتقاد ولو عرض هذا على
 فهم من فرض من العالمين لم يفهموه من هذا اللفظ بوجه من الوجوه وان من يطأ خاتمة او حمة تلك اليمين فلا حد عليه مع عله بانها
 خاتمة او حمة وتقرير الله لذلك ويفهم هذا من احر والحدود بالشبهات واضعافات اضعافات هذا امه لا يكاد ينحصر **فهذه التمثيل**
 والتشبيه هو الذي تنكره وتذكرون ان يكون في كلام الله ورسوله دلالة على نفسه بوجه ما **قالوا** ومن اين يفهم من قوله تعالى وان لكم في
 الانعام لعبرة ومن قوله فاعتبروا من تحريم بيع الكفريات بالذين يبيع النخل بالعنب فذلك **قالوا** وقد قال تعالى وما اختلفتم فيه من شيء
 فحكمه الي الله ولم يقل الي قياسيكم وانكم ولم يجعل الله اهل الرجال واقبيستهما حاكمة بين الامم اهلوا وقد قال تعالى وما كان لمؤمن
 ولا مؤمنة اذا قضوا به ورسوله امر ان يكون لهم الخيرة من امرهم فانما منعه من الخيرة عند حكمه وحكمه رسول الله لا عند اراء الرجال انهم
 وظنونهم وقد امر سبحانه رسوله باتباع ما اوحاه اليه خاصة وقال ان اتبع الا ما يؤتى الي وقال وان احكم بينكم بما انزل الله وقال تعالى احر
 لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله قالوا فدل هذا النص على ان ما لم يأذن به الله من الدين فهو شرع غيره لما طر **قالوا**
 وقد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ربه تبارك وتعالى ان كل ما سكت عن ايجابه او تحريمه فهو عفو عفا عنه لعبادة يباح اباحة
 العفو فلا يجوز تحريمه ولا ايجابه قياسا على ما اوجبه او حرمه بجماع بينهما فان ذلك يستلزم رفع هذا القسم بالكلية والغاء اذا المسكوت
 عنه لا بد وان يكون بينه وبين المحرم شيئا ووصفا جامعيا او بينه وبين الواجب فلو جاز ايجابه لم يكن هناك قسم قد عفا عنه ولم يكن
 ما سكت عنه قد عفا بل يكون ما سكت عنه قد حرمه قياسا على ما حرمه وهذا لا سبيل الي دفعه وحيث ان يكون تحريم ما سكت عنه
 تبدل بالحكمه وقد ذم تعالى من بدل غير القول الذي امر به فمن بدل غير الحكم الذي شرعه فواو بالذم وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان من اعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم على الناس من اجل مسأله فاذا كان هذا فيمن سبب التحريم الشارح صريحا مستثنا
 عن حكم ما سكت عنه فكيف بمن حرم للمسكوت عنه قياسا وبما يوضح **يوحى** ان المسكوت عنه لما كان عفو عفا الله لعبادة عنه كان
 البحث عنه سببا لتحريم الله اياه لما فيه من مقتضى التحريم لا مجرد السؤال عن حكمه وكان الله قد عفا عن ذلك وسأج به عبادة كما يعفو
 عما فيه مفسدة من اعلمهم واقوالهم فمن المعلوم ان سكوت الله عن ذلك لفظ عام لم يحرمه يدل على انه عفو عنه فمن حرمه بسؤاله عن
 علة التحريم وقياسه على المحرم بالنص كان ادخل في الذم من سأل عن حكمه لحاجة اليه فحرم من اجل مسأله بل كان الواجب عليه ان لا
 يبحث عنه ولا يسأل عن حكمه اكتماء بسكوت الله عن عفو عنه فكذا الواجب عليه ان لا يحرم المسكوت عنه بغير النص الذي حرم الله
 اصله الذي يطع به قالوا وقد دل على هذا كتاب الله حيث يقول يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم اشياء ان تبدلوا بشئكم وان تسألوا عنها
 حين ينزل القرآن تبدلوا عفا الله عنها والله غفور حلِيم قد سألتها قوم من قبلكم ثم اصبوا بها كافرين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الحديث الصحيح ذروني ما تركتكم فانا ما هلك من قبلكم بكثر مسائلهم واختلافهم على انبيائهم فاذا هيئتكم عن شيء فاجتنبوه و
 اذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم فامرهم ان يتركوا من السؤال ما تركهم ولا فرق في هذا بين حياته وبعد مماته فحين ما موروث
 ان تركه صلى الله عليه وآله وسلم وما نص عليه فلا نقول انه لم حرمت كذا النطق به ما سكت عنه بل هذا البطل في المعصية من ان سأل
 عن حكم شيء لم يحكم فيه **فتأمله فانه واضح** ويدل عليه قوله في نفس الحديث واذا هيئتكم عن شيء فاجتنبوه واذا
 امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم فجعل الامور ثلاثة لا رابع لها ما موص به بالفرض عليهم فعله بحسب الاستطاعة ومنه عفا الله
 عليهم اجتناب بالكلية ومسكوت عنه فلا يتعرض للسؤال والتفتيش عنه وهذا حكم لا يخص حياته فقط ولا يخص احواله دون من بعده
 بل فرض علينا نحن امتثال امره بحسب الاستطاعة واجتناب فيه وترك البحث والتفتيش عما سكت عنه وليس ذلك التارك جهلا وبهيملا

قوله يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم اشياء ان تبدلوا بشئكم وان تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبدلوا عفا الله عنها والله غفور حلِيم قد سألتها قوم من قبلكم ثم اصبوا بها كافرين وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح ذروني ما تركتكم فانا ما هلك من قبلكم بكثر مسائلهم واختلافهم على انبيائهم فاذا هيئتكم عن شيء فاجتنبوه و اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم فجعل الامور ثلاثة لا رابع لها ما موص به بالفرض عليهم فعله بحسب الاستطاعة ومنه عفا الله عليهم اجتناب بالكلية ومسكوت عنه فلا يتعرض للسؤال والتفتيش عنه وهذا حكم لا يخص حياته فقط ولا يخص احواله دون من بعده بل فرض علينا نحن امتثال امره بحسب الاستطاعة واجتناب فيه وترك البحث والتفتيش عما سكت عنه وليس ذلك التارك جهلا وبهيملا

اج

القياس

له

ج

الحكمه بل اثبات الحكم العفو وهو الاباحة العامة ورفض الحكم عن فاعله فقد استوجب الحديث اقسام الدين كلها فانها اما واجب وانما
واما مباح والمكروه والسحب فمرعان على هذه الثلاثة غير خارجين عن المباح وقد قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا يا نبى فكل
بما انه اليه سبحانه لا الى القياسيين والارثيين **وقال** تعالى قل الا انتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل الله انى
لكم امر على اختلاف فقسام الحكم الى قسمين قسم اذن فيه وهو الحق وقسم افترى عليه وهو ما لم يأت فيه فابن اذرتنا ان نقيس الباطل على
التم في جريان الربا فيه وان نقيس القديدين على الذهب والفضة والخرجل على البس فان كان الله ورسوله وصبا نأخذ افعلا وطاعة لله ورسوله
والا فاننا قائلون لما نزعنا امر كنتم شهداء اذ وصاكم الله بهن الايام تأتياه وصية من عند الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه واله وسلم
فهو عين الباطل وقد امرنا الله به ما تنازعنا فيه اليه والى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلم يرجع لنا قط ان نرد ذلك الى رأى ولا قياس
ولا تقليد امام ولا مناظر ولا كشف ولا الهام ولا حديث قلب ولا استحسان ولا معقول ولا شريعة الديوان ولا سياسة الملوك ولا عول
الناس التى ليس على شر اثم للمسلمين اضر منها فكل هذه طواعيت من عتاك اليها ودرعنا زعمنا الى الحكم اليها فقد حاكم الى الطاعة وقال تعالى
فلا تضربوا الله الامثال ان الله يعلم وانتم لا تعلمون قالوا ومن تأمل هذه الآية حق التأمل تبين له انها نص على ابطال القياس وتحريمه ان
القياس كله ضرب الامثال للدين وتمثيل ما لا نص فيه ومن مثل ما لم ينص الله سبحانه على تحريمه او ايجابه بما حرمه او اوجبه فقد ضرب الله
الامثال ولو علم سبحانه ان الذى سكت عنه مثل الذى نص عليه لا علمنا به ولما اغفله سبحانه وما كان ربك نسيا ولهم لنا ما نقي كما اخبر
عن نفسه بن لك اذ يقول سبحانه وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون وما وكله الى رايها ومقاييسنا التى ينص
بعضها بعضا فهذا انقيس ما يذهب اليه على ما يزعم انه نظرية فيجئ من اذعه فيقيس منه قياسه من كل وجه ويبين من الوصف الجامع مثل
ما ابداه منا زعمه او اظهر منه وحال ان يكون القياسان معان عند الله وليس احدهما الى من الاخر فليسا من هذه وهذا واحد كافي
في ابطال القياس وقد قال تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليمين لهم وقال لتبين للناس ما نزل اليهم فكل ما بينه رسول
صلى الله عليه واله وسلم فمن ربه سبحانه بينه بامره واذن وقد علمنا بيقينا وقوع كل اسم في اللغة على مسماة فيها وان اسم المبر لا يتناول النرد
واسم التمر لا يتناول البلوط واسم الذهب والفضة لا يتناول القديدين وان تقدير يضاب السرقه لا يدخل فيه تقدير المهر وان تحريم اكل الميتة
لا يدل على ان المؤمن الطيب عند الله حيا وميتا اذ مات صابرا نجسا خبيثا وان هذا عن البيان الذى ولاه الله رسوله وبعثه به بعد ثبوت
واشده من افة له فليس هو مما بعث به الرسول قطعا فليس اذا من الدين وقد قال النبي صلى الله عليه واله وسلم ما بعث الله من نبى الا
كان حقا عليه ان يدل امته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم ولو كان الرأى والقياس خير لهم لد لهم عليه ارشاد
اليه ولقال لهم اذا اوجبت عليكم شيئا او حرمته فقيسوا عليه ما كان بينه وبينه وصف جامع او ما اشبهه او قال ما يدل على ذلك او
ليست له وما احذرهم من ذلك اشد الحذر كما استقف عليه ان شاء الله وقد احكم اللسان كل اسم على مسماة لا على غيره وانما بعث الله
محمد صلى الله عليه واله وسلم بالعربية التى يفهمها العرب من لسانها فاذا نص سبحانه في كتابه ونص رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على اسم من الاسماء وعلق عليه
كما من الاحكام وجب ان لا يوقع ذلك الحكم الا على ما اقتضاه ذلك الاسم ولا يتعدى به الوضع الذى وضعه الله ورسوله فيه ولا يخرج
عن ذلك الحكم شئ مما يفتضيه الاسم فالزيادة على ذلك زيادة في الدين والنقص منه نقص في الدين فالاول القياس والثاني التخصيص
لباطل وكلاهما ليس من الدين ومن لم يفت مع النص من انه تارة يزيد في النص ما ليس منه ويقول هذا قياس مرة ينقص منه بعضا بقضيه
يخرجه عن حكمه ويقول هذا تخصيص ومرة يترك النص جملة ويقول ليس العمل عليه او يقول هذا خلاف القياس وخلاف الاصول **قالوا**
لو كان القياس من الدين لكان اهله اتبع الناس للاحاديث وكان كلما توغل فيه الرجل كان اشد اتباعا للاحاديث والآثار **قالوا** ونحن
نكل ما اشد توغل الرجل فيه اشدت مخالفته للسان ولا ترى خلاف اللسان والآثار الا عند اصحاب الرأى والقياس فقل الله لكم من سنة

في الأحاديث
وأن للرجل

صحيحة قد عطلت به وكمن من إردس حكمه بسببه فالسنن والأثر عند الأئمة القياسيين خاوية على عروشها معطلة بحكمائها
مفروضة من سلطانها ولا ينهاها الاسم ولا غيرها الحكم لها السكة والخطة ولغيرها الأمر والنهي **والأفهام إذا تركت حديث العرايا وحديث**
ضم الأبناء للزوجة حق العقد سبع ليال إن كانت بكرًا وثلاثًا إن كانت ثيبًا ثم ينسحب بالسوية وحديث تقريب الزاني غير المحصن وحديث
الاشتراط في الحجر وجواز النكاح بالشرط وحديث المسح على الجوربين وحديث عمران بن حصين وأبي هريرة في أن كلام الناس والجاهل لا يبطل الصلوة
وحديث دفع اللقطة إلى من جاء فوصف وعاءها ووكاءها وعفاسها وحديث المصراة وحديث القرعة بين العبيد إذا اعتقوا في المرض ولم
يجاهلهم التلث وحديث نجات المجلس وحديث انتقام الصوم من أكل فاسيًا وحديث إتمام صلوة الصائم من طلعت عليه الشمس قد صلى منها ركعة
وحديث الصوم عن الميت وحديث الحج عن المريض للأبيوس من برئته وحديث الحكم بالفاقة وحديث من وجد متاعه عند رجل قد أفلس
وحديث النهي عن بيع الرطب بالتمر وحديث بيع اللبن وحديث القضاء بالشاهد مع اليمين وحديث الولد للفراش إذا كان من أمه وهو سبب
الحديث وحديث تغيير العلام بين أبيه إذا افترقا وحديث قطع السارق في ربعه وبنار وحديث يرمي الكتابيين في الزنا وحديث من تزوج امرأة
أبيه امرئ يرب عتقه وأخذ ماله وحديث لا يقتل مؤمن بكافر وحديث لعن الله المحلل والمحلل له وحديث لا تكاح الأبوى وحديث للطلق ثلاثا
لا سكن لها ولا نفقة وحديث اعتق صفية وجعل عتقها صداقها وحديث أصرفها ولو خاتما من حديد وحديث اباحة لحم الخيل وحديث كل
مسكر أم وحديث ليس فيما دون خمسة أو سوسنة وحديث للزراعة والمساقاة وحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه وحديث الرهن مركوب و
محلوب وحديث النهي عن خليل الخمر وحديث قسمة الغنمية للراجل منهم وللفارسي الثلث وحديث لا تقرب المصمة والمصتان وأحاديث شجرة المدينة
وحديث أشعار الهدى وحديث إذا لم يجد المحرم إلا نزار فليلبس السراويل وحديث منع الرجل من تقضيل بعض ولده على بعض وأن جود لا يجوز
الشهادة عليه وحديث أنت وما لك لا يبك وحديث القسامة وحديث الوضوء من لحوم الأبل وأحاديث المسح على العمامة وحديث الأمور بأحد
الصلوة لمن صلى خلف الصف وحديث من دخل وكلامه مضطرب يصلي بغير حقته الميحد وحديث الصلوة على الغائب وحديث الحجر بأمين
في الصلوة وحديث جواز خروج الأب فيما وجهه لولده ولا يجمع غيره وحديث الكلب الأسود يقطع الصلوة وحديث الخروج إلى العيد من الفلح إذا
علم بالعيد بعد الزوال وحديث نهي بول الغلام الذي لم يأكل الطعام وحديث الصلوة على القبر وحديث من ذرعه في أرض قوم غيرهم
فليس له من الزرع شيء وله نفقته وحديث بيع جابر بعيرة واشترط ظهرة وحديث النهي عن جلوس السباع وحديث لا يمتنع أحدكم جارية إن
يفرز خشبه في جلاره وحديث إن ألقى الشرطان توفا به ما استحللتموه بالفروج وحديث من باع عبدًا لولاه مال فما للملبأ ثم وحديث إذا سلم
تحته اختان اختا رآيتهما شاء وحديث الرمي على الرحلة وحديث كل ذي ناب من السباع حرام وحديث من السنة وضع اليمنى على اليسرى
في الصلوة وحديث لا تحزى صلوة لا يقم الرجل فيها صلوة من ركوعه وبجوده وأحاديث رفع اليدين في الصلوة عند الركوع والرفع منه
وأحاديث الاستفتاء وحديث كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان في الصلوة وحديث تحريمها التكبير وتحليلها التسليم
وحديث حل الصبية في الصلوة وأحاديث القرعة وأحاديث العقيقة وحديث لوان رجلا طلع عليك بغير ذلك وحديث أيدريد في فيك
تقضها كما يقضم الفحل وحديث إن بدلا يؤذن بليل وحديث النهي عن صوم يوم الجمعة وحديث النهي عن الذبح بالنس والطفر وحديث صلوة
الكسوف والاستسقاء وحديث النهي عن عسب الفحل وحديث الحرم إذا مات لم يجز راسه ولم يقرب طبيبًا إلى أضعاف ذلك من الأحاديث التي
كان تركها من أجل القول بالقياس الرأى فلو كان القياس حقا لكان أهله أتبع الأمة للأحاديث ولا حظ لهم ترك حديث واحد لا لفظ الناسخ
له حيث رأينا كل من كان أشد توفلا في القياس الرأى كان أشد مخالفة للأحاديث الصحيحة الصريحة علما أن القياس ليس من الدين أن
دنيا نكروا له السنن لا ينز شيء منها فاة للدين فلو كان القياس من عند الله لطابق السنة أعظم مطابقة ولم يخالف أصحابه حديثًا واحدًا
تنبها ركانوا سعد بها من أهل الحرب فليروا أهل الحديث ولا تفرحوا واحدًا صحيحًا قد خالفوه كما رأينا هم أنفأ ما خالفوه من السنة بجزيرة

حرم

ج

حق

الحق

بأنفسنا

ج

شيو

قالوا وقد اخذ الله الميثاق على اهل الكتاب وعلينا بعدهم ان لا نقول على الله الا الحق فلو كانت هذه الاقيسة المتعارضة المتناقضة التي ينقض بعضها بعضا بحيث لا يدرك الناظر فيها ايها الصواب حقا كانت متفقة يصدر بعضها بعضها كالكسنة التي يصدر بعضها بعضها وقال تعالى ويحيى الله الحق بكلماته لا يارائنا ولا مقاييسنا وقال والله يقول الحق وهو يهدي السبيل فلو لم يقوله سبحانه ولا هدى اليه فليس من الحق وقال تعالى فان لم يستجيبوا لك فاصبر انما يتبعون اهواءهم فقسّم الامور قسما لا ثالث لهما انتباه لما دعا اليه الرسول وانها هم **فصل** والرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يدع امته الى القياس بل قد صح عنه انه انكر على عمر واسامة محض القياس في شأن الخطين اللتين ارسلهما اليهما فلبسهما اسامة قياسا لللبس على التملك والانتفاع والبيع وكسوة الغيرة ورجع عمر قياسا لملكها على لبسها فاسامة اليهم وعمر حرم قياسا فابطل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد من القياسين وقال لعمر انما بعثت بما اليك لتقتنم بها وقال لا سامة اني لم ابعثها اليك لتلبس بها ولكن بعثتها اليك لتشفق بها خرا لئلا تترك والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انما تقدم اليهم في الحرير بالنص على حرم لبس فقط فقياسا قياسا اخطأ فيه فاحدهما قاس لللبس على الملك وعمر قاس التملك على اللبس والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بين ان ما حرمه من اللبس لا يتعدى الى غيره وما باح به من التملك لا يتعدى الى اللبس وهذا عين ابطال القياس **وصح** عنه ما رواه ابو ثعلبة الخخني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحل حلالا فلا تقترحوها وغى عن اشياء فلا تتركوها وسكت عن اشياء رحمة لكم فليسبها فلا تفتشوا عنها وهذا الخطاب كما يحرم اكله للصحابه ولم يبعدهم فلهذا الخثرة فلا يجزى ان تبحث عما سكت عنه ليجزى او تجزى وقال عبد الله بن المبارك ثنا عيسى بن يونس عن جرير بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عن عوف بن مالك الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفثت في بضع وسبعين فرقة اعظمها فتنة طاعة قوم يفسدون الامور ويهلكون الحرام ويحرمون الحلال قال قاسم بن ابيهم ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا زهير بن حماد ثنا عبد الله بن زكريا وهو كذا كلهم ائمة ثقات حفاظ الاجر عثمان فانه كان منخرقا عن علي ومعه هذا فاجتز به البخاري في صحيحه وقد روى عنه انه تباير اما نسب اليه من الاخبار عن علي وزهير بن حماد اما جليل وكان سيفاً على الجسمية روى عنه البخاري في صحيحه وقد صح عنه صحة تقرب من التواتر انه قال في ما تركتم فانما هلك الذين من قبلكم بكمرة مساة لهم واخذوا ففسدوا على انبيائهم ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فاتوا منه المستطع فتضمن هذا الحديث ان ما امر به من ايجاب فهو واجب وما غى عنه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو مباه فبطل ما سكتوا ذلك والقياس خارج عن هذه الوجوه الثلاثة فيكون باطلا والمقيس مسكوت عنه بل لا ريب فيكون عفو بل لا ريب فالحاكم بالحكم تحريم ما عفا الله عنه وفي قوله في ما تركتم بيان جلي ان ما انص فيه فليس بحرام ولا واجب ودل الحديث على ان اوامر على الوجوب حتى يفي ما يرفع ذلك او يبين ان مراده التذرع ان لا يستطيعه فسا قط عنا وقد جرى ابن الغلس ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ثنا ابو قلابة الرقاشي ثنا ابو الربيع الزهراني ثنا سيف بن هريرة البرقي عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن سلمان بن رضى الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن اشياء فقال الحلال ما احل الله والحرام ما حرم الله وما سكت عنه فهو ما عفا عنه وهذا السناد جيد مرفوع والله المستعان وعليه التكلان **فصل** واما الصحابة رضى الله عنهم فقد قال ابو هريرة لابن عباس اذ اجأناك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تضرب له الا مثالا في صحيح من حديث سمرة بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احب الكلام الى الله عز وجل اربع فذكرها الحديث وفي اخرها لا تسمين خلاصتك يسارا ولا ربا ولا لا ينجيها ولا افلم فانك تقول ثم هو في الا انما هو اربع فلا تريد على **قالوا** فلم يجز سمرة ان ينسبها الى اربع قياسا عليها وجعل ذلك زيادة فلم يزد على الاربعة بالقياس للتسمية بسعد وفريح وخيرة وبركة وغوها ومقتضى قول القياسيين ان الاسماء التي سكت عنها النص اولى بالنهي فيكون الحاقها بقياس الاولى او مثله **فان قيل** فلعل قوله انما هو اربع فلا تريد على مرفوع من نفس كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم او لعل سمرة اراد به انما حفظت هذه الاربعة فلا تريد على في الرواية **قيل** اما السؤال الاول فخير

في ابطال القياس فان المعنى واحد ومع هذا يحضر الشيء بالاربع واما السؤال الثاني فقولنا انما هي اربع يقتضي تخصيصا والى ما ذكرنا من الحكم
ونفى الزيادة عليها رواية وحكما فلا تنافي بين الامرين وقال شعبة سمعت سليمان بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الله بن فيروز قال قلت
للبراء بن عازب حدثني ما كره او عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اربع لا تجزئ في الاضاحي فذكر الحديث قال فاني اكره ان تكون
ناقصة القرن والاذن قال فما كرهت منه فزعه ولا حرمه على احد ولم يأذن له في القياس على الاربع ولم يقس عليها هو ولا احد من الصحابة
رضي الله عنهم وقال عمر بن دينار عن ابي الشعثاء عن ابن عباس قال كان اهل الجاهلية يأكلون اشياء ويتركون اشياء فغضب الله
نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وانزل عليه كتابه واحل حلاله وحرم حرامه فما احل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو
وقال عمر بن الخطاب قد وضعت الامم وسلت السنة ولم يترك لاحد منكم متكبرا الا ان يفضل عبد وقال ابن مسعود من اتى الامر على وجهه
فقد بين له والا فوالله ما لنا طاقة بكل ما حدث ثون ولو كان القياس من الذين كان له ولا غير طاقة بقياس كل ما يرد عليهم على نظير ما يرد
جامع شبيه واذا كان القياسيون يخرجون عن ذلك فكيف الصحابة ولو كان القياس من الذين كان الجميع مبيها وما قدم ابن مسعود وغيره
ما يرد عليهم الى ما بينه الله والى ما لم يبينه فلا الله على قولكم قد بين الجميع بالنقض القياس **فان قيل** فهذا انقلب عليكم فانكم تقررون
ان الله سبحانه قد بين للجميع قلنا ما بينه الله سبحانه نطقا فقد بين حكمه وما لم يبينه نطقا سكت عنه فقد بين لنا انه عفو واما القياسون
فيقولون ما سكت عنه فقد بين ان حكمه حكم ما تكلم به وفرق عظيم بين الامرين ونحن اسعد بالبيان للنطق والسكوت منكم لتعبيها
البيان وعدم تناقضنا فيما وبالله التوفيق وقد تقدم قول ابن مسعود ليس عام الا والذي بعده شر منه لا اقول عام امطر من عام ولا عام
اخضب من عام ولا امير خير من امير ولكن ذهاب خباياكم عما نكروتم ثم حدث قوم يقيسون الامور اثم فيهدم الاسلام وينشأوا فقد
قول عمر العالم ثلاثة كتاب ناطق وسنة ماضية ولا ادري وقوله لابي الشعثاء لا تقتن الا بكتاب ناطق او سنة ماضية وقال سفيان الثوري
عن ابي اسحق الشيباني قال سمعت عبد الله بن ابي اوفى يقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نبيذ الجرج الا خضر قلت فالابيض
قال لا ادري ولم يقل واي فرق بين الاخضر والابيض كما يبادر اليه القياسون وقال الزهري كان محمد بن جبير بن مطعم حدث ان كان
عند مغوية في وفد من قرينش فقام وحمل الله واشى عليه بما هو اهل له ثم قال ما بعد فانه بلغني ان رجلا منكم يتحدث احاديث ليست في
كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاولئك جهالك ومعلوم ان القياس خارج عن كليهما وتقدم قول معاذ تكون
فان يكثر فيها المال ويفتر القرآن حتى يقرأ الرجل والمرأة والصغير والكبير والثلث والثلث والثلث فلا يتبع فبقول الله لا قرأه
علانية فقرأه علانية فلا يتبع فيخذل مسجد ويتدع فكل ما ليس من كتاب الله ولا من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وآياه فانها بدعة وضلالة
وقال عبد العزيز بن المطلب عن ابن مسعود انكم ان علمتم في دينكم بالقياس احل لكم كثيرا ما حرم عليكم وحرمتم كثيرا ما احل لكم وقال الاثرع
عن عبد الله بن ابي بلابة عن ابن عباس من احث راي ليس في كتاب الله ولم قض به سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وآله ولم لم يد على ما
هو منه اذ التقى الله عز وجل وقال ابو حنيفة حدثنا جابر عن مجاهد قال قال عمر اياك ولكيالة يعجز المقياسه وقال لا ترم ثنا ابو بكر بن شيبة
ثنا حفص بن غياث عن الاعشى عن جبيب عن ابي عبد الرحمن السلمي قال قال عبد الله يا ايها الناس انكم ستحدثون ويحدثكم لكم فاذا رايتكم
حدثنا فاعليكم بالامر الاول **فصل** وكذا لك ائمة التابعين وتابعوهم يصرون بدم القياس وابطاله والنهي عنه قال الطحاوي ابن عليه
حدثني عمر بن ابي حنيفة بن سليمان الطائفي حدثني داود بن ابي هند قال سمعت عمر بن سيرين يقول القياس شوم واول من قاس
ابليس فهلك وانما عبدت الشمس والقمر بالمقاييس وقال ابن وهب اخبرني مسلم بن علي ان شرجيا الكندي هو القاصي قال ان السنة هي
قياسكم وقال ابن ابي حاتم ثنا محمد بن اسمعيل الاحمسي ثنا وهب بن اسمعيل عن داود الاودي قال لي الشعبي احفظ عني ثلا فالحايات
اذا استثلت عن مسئلة فاجبت فيها فلا تنبع مسائلك اريت فان الله قال في كتابه اريت من اخذ الهه هواه حتى فرغ من الاية الاولى

ج

القياسيون

ان عمر بن الخطاب

والثانية اذا سئلت عن مسئلة فلا تقس شيئا بشئ فربما حرمت حلالا او حلت حراما واذا سئلت عما لا تعلم فقل لا اعلم وانا شريك
وقال ابن وهب اخبرني يحيى بن ايوب عن عيسى بن ابي عيسى عن الشعبي انه سمعه يقول يا كرم والمقايسة في الذي لنفسه بيد ان اخذتم
بالمقايسة لتحل الحرام وتحرم الحلال ولكن ما بلغكم عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحفظوا وقال الطحاوي ثنا
بن زيد القراطيسي ثنا سعيد بن منصور ثنا جريز بن عبد الحميد عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي قال للسنة لم توضع بالمقايسة وقال الحنفية
ثنا محمد بن بشر ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا صالح بن مسلم قال قال لي عامر الشعبي يوما وهو اخذ بيدي انما هلكتم حين تركتم الاثار و
اخذتم بالمقاييس وقال عباس بن الفهم الرباعي عن الاصمعي انه قيل له ان الخليل بن احمد يبطل القياس فقال اخذ هذا عن ابياس بن ميمون
وقال علي بن عبد العزيز البغوي ثنا ابو الوليد القرشي اخبرنا محمد بن عبد الله بن بكار القرشي ثنا سليمان بن جعفر ثنا محمد بن يحيى الربيعي عن
ابن شبرمة ان جعفر بن محمد بن علي بن الحسين قال لا يحنيفة اتق الله ولا تقس فانما تقف ضاغن ومن خالفنا بين يدي الله فقتل
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ونقول انت واصحابك رأينا وقتنا فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء وهذا الاسناد الى ابن شبرمة
قال دخلت انا وابو حنيفة على جعفر بن محمد بن الحنفية فسلمت عليه وكنت له صديقا ثم اقبلت على جعفر وقلت متم الله بك هذا رجل
من اهل العراق وله فقه وحقل فقال لي جعفر لعلة الذي يقيس الدين برأيه ثم اقبل علي فقال هو النعمان فقال له ابو حنيفة نعم لم يهلك
الله فقال له جعفر اتق الله ولا تقس للدين برأيك فان اول من قاس ابليس اذا امر الله بالسيوف لادم فقال انا خير منه خلقتني من نار
خلقتك من طين ثم قال لا يحنيفة اخبرني عن كلمة او لها شرك واخرها ايمان فقال لا ادري قل جعفر هي لا اله الا الله فلو قال لا اله الا الله ثم
امسك كان مشركا فهذه كلمة او لها شرك واخرها ايمان ثم قال له وبصرك انما اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله او الزنا
قال بل قتل النفس فقال له جعفر ان الله قد ركب في قتل النفس شاهدين ولم يقبل في الزنا الا اربعة فكيف يقوم لك قياس ثم قال ايها
اعظم عند الله الصوم والصلوة قال بل الصلوة قال فما بال المرأة اذا احضت تقضي الصيام ولا تقضي الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا
تقس فانما تقف ضاغن وانت بين يدي الله فنقول قال الله عز وجل قل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقول انت واصحابك قنا
ورأينا فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء وقال ابن وهب سمعت مالك بن انس يقول لزم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة
الوداع امر ان تركتم ما فيكم ان تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه قال ابن وهب وقال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم امام المسلمين وسيد العالمين يسأل عن الشيء فلا يجيب حتى يأتيه الرحي من السماء فاذا كان رسول رب العالمين لا يجيب الا بالكتاب
والا لم يجيب فمن الجرأة العظيمة اجابه من اجاب برأيه او قاييس او تقليد من يحسن به الظن او عرف او عادة او سياسة او ذوق او كشف
او منام او استحسن او خوص والله المستعان وعليه التكلان وقال ابو ذرعة عبد الرحمن بن عمر وثنا يزيد بن عبد ربه قل سمعت
ابن الجراح يقول ليحيى بن صالح الوحاظي يا ابا ذكريا احذر الرأي فاني سمعت ابا حنيفة يقول يقول البول في المسجد احسن من بعض قياسهم
وقال عبد الرزاق قال لي حماد بن ابي حنيفة قال لا يفتقه من لم يدرك القياس في موضع الحاجة اليه وهو مجلس القضاء قالوا فلتاكل
شي لا يفتقه المرء الا بتركه وقال عبد الرزاق عن معمر بن ابن شبرمة ما عبرت الشمس والقمر الا بالمقاييس وقال داود بن الزريقان
عن مجالد بن سعيد قال ثنا الشعبي يوما قال يوشك ان يصير الجاهل علما والعلم جهلا قالوا وكيف يكون هذا يا ابا عمر وقال كنا ننتبه الاثار
وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فاحذر الناس في غير ذلك وهو القياس وقال وكيع ثنا عيسى الخياط عن الشعبي قال لان احنيفة بغية احب
الي من ان افول في مسئلة برأي قلت مرواه ابو محمد بن قتيبة بالعين المهملة وعنية بوزن غنية ثم فسر بان العنية اخلاط ينقع في
ابوال الابل حينما تحب تظلم بها الابل من الجرب وقال الاثرم ثنا قبيصة ثنا سفيان عن جابر عن الشعبي عن مسروق قال لا افيش شيئا بشئ
قال لم قال اخشى ان تزل رجلك وسئل عن مسئلة فقال لا ادري فقيل له فقل لنا برأيك فقال خاف ان تزل قدحى وكان يقول يا كرم

ان

ج

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في المسحود احسن من بعض قياسهم

والقياس والرأي فان الرأي قد يزل وكان الشعب يقول لا تجالس اصحاب القياس فحل حراماً او غير حرام لا وقال الخلال ثنا ابو بكر المروزي قال سمعت ابا عبد الله احمد بن حنبل يتكلم على اصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد وقال الاثر ثمانية بن كنانة ثنا صالح بن مسلم عن الشعبي قال لقد بغض الى هؤلاء القوم هذا المذهب حتى هو ابغض الي من كنانة دأى قلت من هم يا ابا جعفر وقال هؤلاء الاثني عشر وقال جابر بن زيد عن مطر الوراق قال ترك اصحاب الرأي الآثار والله وقال محمد بن جعفر سمعت ابن المبارك في اخروية خرم فقلنا له او صنفنا فقال لا تقنن والرأي اماماً **فصل** قالوا ولو كان القياس حجة لما تعارضت الاقيسة وناقض بعضها بعضاً في كل واحد من المتنازعين من ارباب القياس يزعمه ان قوله هو القياس فيهدى منارته قياساً اخر ويزعم انه هو القياس وحججه الله وبيئاته لا تعارض ولا تنها فت قالوا فلو جاز القول بالقياس في الدين لا فضى الى وقوع اختلاف الذي حذر الله منه ورسوله بل عامة الاختلاف بين الامة انما نشأ من جهة القياس فانه اذا ظهر لكل واحد من المجتهدين قياس مقتضاه نقيض حكم الاخر اختلفوا ولا بد وهذا يدل على انه من عند غير الله من ثلاثة اوجه احدها صريح قوله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً الثاني الاختلاف سببه اشتباه الحق وخفاؤه وهذا لعدم العلم الذي يميز بين الحق والباطل الثالث ان الله سبحانه قد اذم الاختلاف في كتابه ونهى عن التفرق والتنازع فقال شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي اوحينا اليك وما وصىنا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه وقال ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وقال ان الذين فرقوا ديارهم ثم كانوا شعبا لست منهم في شيء وقال واطيعوا الله واطيعوا رسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم وقال فتقطعوا امرهم بينهم فمن كل فخذ بمالهم فرحون والذين لم يتركوا الكتاب اي كل فرقة صنفوا كتباً اخذوا بها وعلموا بها دون كتب الآخرين كما هو الواقع سورة وقال يوم تبيض وجوه وتسود وجوه قال ابن عباس تبيض وجوه اهل السنة والايلاف وتسود وجوه اهل الفرقة والاختلاف وقال النبي صلى الله عليه وآله لا تختلفوا فتختلف قلوبكم وقال اقرء القرآن ما اختلفت عليه قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا وكان للتنازع والاختلاف اشد شئ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا رأى من الصحابة اختلافاً يسيراً في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كان ينفق فيه حب الرمان ويقول ابعدوا امرئكم ولم يكن احد بعد اشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه واما الصديق فصان الله خلافة عن الاختلاف المستقر في حكم واحد من احكام الدين واما خلافة عمر فتنازع الصحابة نزاعاً يسيراً في قليل من المسائل جداً واقر بعضهم بعضها على اجتهاد من غير ذم ولا طعن فلما كانت خلافة عثمان اختلفوا في مسائل يسيرة صحب الاختلاف فيها بعض الكلام واللوم كما لام على عثمان في امر المتعة وغيرها ولا مة عمار بن ياسر وعائشة في بعض مسائل قسمة الاموال والولايات فلما افضت الخلافة الى علي كرم الله وجهه في الجنة صار الاختلاف بالسيف والقصود ان الاختلاف مناف لما بعث الله به رسوله قال عمر رضي الله عنه لا تختلفوا فانكم ان اختلفتم كان من بعدكم اشد اختلافاً ولما سمع ابي بن كعب وابن مسعود يختلفان في صلاة الرجل في الثوب الواحد والثوبين صعد المنبر وقال رجلان من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختلفا فمن اي فتياكم يصدر المسلمون لا اسمع اثنين اختلفا بعد مفاصي هذا الا صنعت وصنعت وقال علي كرم الله وجهه في الجنة لقضاته اقضوا كما كنتم تقضون فاني اكره الخلاف وارجو ان اموت كما مات اصحابي قد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان هلاك الامم من قبلنا انما كان باختلافهم على انبيائهم وقال ابو الدرداء في النسخ وثلاثة بن الاسقع خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نتنازع في شيء من الدين فغضب غضباً شديداً لم يفضي مثله قال ثم انهم قالوا يا امة محمد لا تهجوا على انفسكم وجرم النادم قال ابعدوا امرئكم اوليس عن هذا نهيتم انما هلك من كان قبلكم بهذا وقال عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابن العاص انهما قالا جلسنا مجلساً في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانه اسند ابناً فاذا رجال عند حجر عائشة يترجعون في القدر فلما رأناهم اعزلناهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلف الحجر بسمع كلامهم فخرج

ج

عن كذا في الاصلين
كان غاصر اللفظ ينفذ
انه والله اعلم

عليه السلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مغضبا يعرف في وجهه الغضب حتى وقف عليهم وقال يقوم عمل اهل البيت الا سمعتم قلوبكم بانقلابكم
على انبيائهم وضميرهم الكتاب بعضه ببعض وان القرآن لم يزل ينزل لتضربوا بعضه ببعض ولكن نزل القرآن يصدق بعضه بعضا ما
عرفتم منه فاعملوا به وما تشابه فامضوا ثم التفت فرأى انا واني جالسين فخطبنا أنفسنا ان يكون رأينا معهم قال البخاري رأيت احمد بن
حنبل وصلى بن عبد الله والحسين والفضل بن ابراهيم يفتون بحدوث عمر بن شبيب عن ابيه عن جده وقال احمد بن حنبل اجمع اهل البيت
على انها صحيفة عبد الله قالوا وايضا فاذا اختلفت الاقيسة في نظر المجتهدين فاما ان يقال كل مجتهد مصيب فيلزم ان يكون الشيء
وضعا صوابا واما ان يقال المصيب احد هو القول الصواب ولكن ليس احد القياسيين اولى من الاخر ولا سيما في المسئلة فان الفرع قد يكون فيه وصفا شبيها للشيء
وضعا فليس جعل احدهما صوابا والآخر باطلا من العكس قالوا وايضا قال علي بن ابي طالب قال لو ثبت جوامع الحكم واختتمت في الحكمة اختصارا وجوامع الحكم هي
الانفاذ الكلية القاطنة لا اذ لها فاذ انشأ ذلك لا يقال ذلك هو اهل البيت البتة بل يعدل عن الكلمة الجامعة التي في غاية اليقظة لما طلت عليه الى لفظ اهل البيت واقلها
معان الكلمة الجامعة ترتيب الوهم وتزعم الشك بغير الدليل ان كان يقول لا يتبع كل مكيل ولا يوزن مثله الاسوة بسواك فهذا اخصوا به وادل اجمع من ان يذكر ستة الجوامع
ويدل بها على انهم يخصصون الانواع كمال علمه صلى الله عليه وآله وسلم وكما شفقتهم ونحو ذلك فاصحح بيانك يا ابيك قالوا وايضا حكى القياس فاما ان يكون موافقا
للبراءة الاصلية واما ان يكون مخالفا لها فان كان موافقا لم يعدل القياس شيئا لان مقتضاها متحقق بها وان كان مخالفا لها امتنع القول
به لانها متيقنة فلا تزعم بامرها لا يتيقن صحتها اذ اليقين يتم دفعه بغيره فحين قالوا وايضا فان غالب القياسات التي رأينا القياسيين يستعملونها
رجح بالظنون وليس ذلك من العلم في شيء ولا مصلحة للامة في افتقارهم ورحلت الرحم بالظنون حتى تخطوا فيها خط عشواء في ظلماتها وتكلموا
بها على الله ورسوله قالوا وايضا فنقول القياس هل احلال وهدا حرام هو خير من غيره ام لا ان كان احل كذا وحرمه فانه اخبر عنه بانه حلال او
حرام فان حكم الله خبره فكيف يجوز لاحد ان يشهد على الله انه اخبر بكلمة يخبر به هو ولا رسوله قال الله تعالى فان شهدوا فلا تشهد معهم
قالوا وايضا فالقياس لا يد فيه من علة مستنبطة من حكم الاصل والحكم في الاصل يحتمل ان يكون معللا وان يكون غير معلل واذا كان
معللا احتمل ان يكون لنا طريق الى العلم بعلمته واحتمل ان يكون لنا واذا كان لنا طريق احتمل ان تكون العلة هي هذه المعينة وان يكون
جزء علة وان تكون العلة غيرها واذا اظهرت العلة احتمل ان لا تكون في الفرع واذا كانت فيه احتمل ان يتخلف الحكم بها لعارض اخر
وما هذا استانه كيف يكون من حجج الله واني نراة الاحكام التي هدى الله بها عباده قالوا وايضا فلو كان القياس حجة لا فائدة لك الى تكافؤ
الادلة الشرعية وهو حال فانه قد يتردد فرع بين اصليين احدهما القريم والاخر الاباحة فاذا اظهر في نظر المجتهد شبه الفرع بكل واحد منهما
لزم الحكم بالحل والحكمة في شيء واحد وهو حال قالوا وايضا فليس قياس الفرع على الاصل في تعدية حكمه اليه اولى من قياسه عليه في عدم
ثبوته بغير النص فحينئذ فنقول حكم الفرع حكم من احكام الشرع فلا يجوز ثبوته بغير النص حكم الاصل فما الذي جعل قياسه اولى من هذا
ومعلوم ان هذا القرب الى النصوص واشد موافقة لها من قياسه وهذا ظاهر قالوا وايضا فالحكم الله بايجاب الشيء يتضمن محبته له اذ اراد
لوجوده وعلمه بانه اوجبه وكلامه الطلوع والخروج وجعل فعله سببا لمحبة لعمدة ورضاه عنه واثابته عليه وتركه سببا لضده ذلك لا سبيل
الى العلم بهذا الا من خبر الله عن نفسه او خبر رسوله عنه فكيف يعلم ذلك بقياس اورد في هذا الظاهر الامتناع قالوا ولو كان القياس من حجج الله
وادلة احكامه لكان حجة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما امر النبي فلو لم يكن حجة في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن حجة بعده
ونقرر هذه الحجة بوجهين احدهما ان الصحابة لم يكن احد منهم يقيس على ما سمع منه صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يسمع ولو كان هو معقول
النصوص لكان تعدية الحكم به وشمول المعنى كتعدية الحكم باللفظ وشموله لجميع افراده وذلك لا يختص بزمان وزمان فلما قلنا لا يكون
القياس في زمن النص علوانه ليس حجة الوجه الثاني ان تغلق النصوص بالصحابة كتغلقها بمن بعدهم وجوب اتباعها على الجميع واحد قالوا
لانا نأخذ على ثقة من عدم تقليد الشارع الحكم بالوصف الذي يبدي به القياسون وانه انما اعلق الحكم بالاسم بحيث يوجد بوجوده وينتفي

الكلام
الكلام

ج

البيان

بأنفقائه بل تعليق الحكم بالاسم تعليق بهما فالتعلق بالعلمية طرأ وعكس بخلاف تعليقه بالوصف الشبهى فانه مخرج حر وما كان
 هكذا لم يرد به الشبهة قالوا وان الأصل من العمل بالظنون لا فيما يتقنا ان الشرع واجب علينا العمل به للدلالة الدالة على تحريم اتباع الظن
 فمعنا منع يقين من اتباع الظن فلا نتركه الا بيقين يوجب اتباعه قالوا وان تشابه الفهم والأصل يقتضى ان لا يثبت الفهم الا بما يثبت
 به الأصل فان كان القياس حقا لزوم توقف الفهم في ثبوته على النص للأصل فالقول بالقياس من ايدى الأدلة على بطلان القياس قالوا وان
 الحكم لا يخلو ما ان يتعلق بالاسم وحده او بالوصف المشترك وحده او بما فان تعلق بالاسم وحده او بما بطل القياس وان تعلق بالوصف
 المشترك بينهما لزم امران محذوران أحدهما الغاء الاسم الذى اعتبر به الشارع فان الوصف اذا كان اعم منه وكان هو المستقل بالحكم كان
 الاخص وهو الاسم حديرا للتأثير الثاني انه اذا كان الاسم حديرا للتأثير لم يكن جمل ما دل عليه أصلا لما سكنت عنه اولى من العكس اذا التفتين
 للوصف وحده بل يلزم ان لا يكون هناك فهم وأصل بل تكون الصورتان فربما من افراد العموم المعنى كما يكون افراد العام لفظا كذا في الشر
 بعضها أصلا لبعض قالوا ولا ريب ان البيان باللائظ العامة اعلى من البيان بالقياس فكيف يعدل الشارع مع كمال حكمته عن البيان الجلي
 الى البيان الاخرى قالوا وينال القياسون عن محل القياس ايحى في الشبهتين اذا تشابهتا من كل وجه لهما اذا تشابهتا من بعض الوجوه
 وان اختلفا في بعضها فان قال بالاول ترك قوله وادعى محالا انما من شيتين الا وبيها جامع وفارق وان قال بالثاني قيل له فلو حكمت
 للفهم بهذا حكم الأصل من اجل الوجه الذى خالفه فيه فان كانت تلك جهة وفارق دل على الاختلاف فجهة افتراق تدعى على الاختلاف
 فليس الحاق صبي النزاع بموجب الوفاق اولى من الحاقه بموجب الافتراق قالوا ولا ينفعه الاعتذار بانه متى وقع الاتفاق في المعنى الذى
 ثبت الحكم من اجله عديت الحكم والا فلا قيل له اذا كان في الأصل مرة اوصاف فتعين ان هذا الوصف الذى من اجله شرع الحكم قول
 بلا علم وقد عارضك فيه منازعتك فادعوا ان الحكم شرع لغرض ما ذكرت مثاله ان الشارع لما نص على ربا الفضل في الاعيان المذكورة في
 الحديث فقال قائل ان المعنى الذى حرر التفاضل لاجله هو الكيل في الكميات والوزن في الموزونات قال له منازعة لا بل هو كونها
 مطعونة فقال اخر لا بل هو كونها مقننة من ذرة فقال اخر لا بل كونها تجري فيها الزكاة فقال اخر لا بل كونها جنسا واحدا وكل فريق يزعم ان
 الصواب ما ادعاه دون منازعه ويقدم فيما ادعاه الاخر لا يتهماله فوج في قول منازعه الا وتهيأ لمنازعه مثله او اكثر منه او دونه
 فلو ظن اخرون فقالوا العلة كونه ما تنبته الارض واجتري بان الله سبحانه امتن على عباده بما تنبته لهم الارض وقال لا ياتى الذين انعموا
 انفقوا من طبيبات ما كسبتهم ومما اخرجناكم من الارض وقال ان من تمام النعمة فيها ان لا يبيع بعضه ببعض متفاضلا كان قولوا واجتري
 من جنس قول الآخرين واجتريهم وما هذا سبيله فكيف يكون من الرب سبيل **قالوا** وايضا فاذا كان النص في الأصل قد دل على
 شيئين ثبوت الحكم فيه لظفا وتعديته الى ما في معناه بالعلة فاذا انتم الحكم في الأصل هل يبقى الحكم في الفرع او يزول فان قلتم بقي
 فهو محال وان قلتم يزول تناقضتم اذ من اصلكم ان نسخ بعض ما يتناول النص لا يوجب نسخ جميع ما يتناوله كالعامة اذا خص بعض
 افرادها لم يوجب ذلك تخصيص غيره فاذا كان حكم الأصل قد دل على شيئين فارتفع احدهما فما الوجوب لارتفاع الثاني وان قلتم ثبت بالقياس
 ويرفع بالقياس قيل انما التسمي لوجود العلة الجامعة عندكم والعلة لم تزل بالنسخ وهو سبب ثبوته وما دام السبب قائما فليسبب كذلك
 ولولا العلة بالنسخ لا يمكن تصحيح قولكم فان قلتم نسخ حكم الأصل يقتضى نسخ كون العلة علة قبل هذه دعوى لا دليل عليها فان النص
 اعطى ثبوت حكم الأصل وكون وصف كذا علة مقتضى للتعدية على قولكم فما حكمان متغايران فزوال احدهما لا يستلزم زوال الآخر قالوا
 ولو كان القياس من الدين لقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه اذا امرتكم بأمر او نهيتكم عن شئ فقيسوا عليه ما كان مثله او شبيهه
 وكان هذا اكثر شئ في كلامه وطرق الأدلة عليه متنوعة لشدة الحاجة اليه ولا سيما عند غلاة القياسيين الذين يقولون ان النصوص
 لا تنفي بعشر معشار للحادث وعلى قول هذا الغالى المجافى عن النصوص فالحاجة الى القياس اعظم من الحاجة الى النصوص فهذا جاء ^{الوصية}

القياسيين

بعض الأصل

ج

وبالخطير ثلاث فيخلق بلا باحة وقد قال الامام محمد في هذا النوع في رواية احمد بن الحسين القياس ان يقاس الشيء على الشيء اذا كان مثله في كل احواله فاما اذا اشبهه في حال وخالفه في حال فارقت ان تقاس عليه فهل خطأ وقد خالفه في بعض احواله ووافقه في بعضها فاذا كان مثله في كل احواله فما اقبلت به وادبرت به فليس في نفسه شيء وهذا قال اكثر الحنفية والمالكية والحنابلة وقالت طائفة لا تقاس الا قياس العلة فقط وقالت فرقة بذاك لكن اذا كانت العلة منصوبة ثم اختلف القياسون في محل القياس فقال جمهورهم بغيره في الاسباب والاحكام وقالت فرقة لا يلزم لا تثبت لاسمها قياسا وانما محل القياس الاحكام لم يختلفوا اجراء جمهورهم في العبادات واللغات والحجود والاسباب وغيرها ومنع طائفة في ذلك واستلثنت طائفة الحنود والخيارات فقط واستلثنت طائفة اخرى معها الاسباب وكل هؤلاء قسموا الى ثلاثة اقسام قياس ادنى وقياس مثل وقياس ادنى ثم اضطر بواقي تقديده على العموم او بالعكس على قولين واضطر بواقي تقديده على خبر الاحاد الصريحين جمهورهم قد مر الخبر وقال ابو الفرج القاسم وابو بكر البصري المالكيان هو مقدم على خبر الواحد ولا يمكن في لاحد من الفقه ما طرد هذا القول المبته بل لا بد من تناقضهم واضطر بواقي تقديده على الخبر المرسل وعلى قول الصحابي فذهب من قدم القياس ومنهم من قدم المرسل وقول الصحابي واكثرهم بل كلهم يقدمون هذا تارة وهذا تارة فهذا اتناقضهم في التامهيل واما تناقضهم في التفصيل فنذكر منه طرقا سيأتي يدل على ما ذكرناه من قياسهم في المسئلة قياسا فتركهم فيها مثله او ما هو اقوى منه او تركهم نظاير ذلك القياس او اقوى منه في مسئلة اخرى لا فرق بينهما البتة فمن ذلك انهم اجازوا الوضوء بنبيذ القمح وقاسوا في محل القولين عليه سائر الابنية وفي القول الاخر لم يقاسوا عليه فان كان هذا القياس حقا فتركوه وان كان باطلا فقد استعملوه ولم يقاسوا عليه الخلل ولا فرق بينهما وكيف كان نبيذ القمح طيبة وماء طهور ولم يكن الخلل عنبه طيبة وماء طهور والمرق كحم طيب وماء طهور ونقيع الشعير والزبيب كذلك فان اجماع الاجماع على عدم الوضوء بذلك فليس فيه اجماع فقد قال الحسن بن صالح بن حي وحيد بن عبد الرحمن بن جهمان بالخلل وان كان الاجماع كما ذكرتم فهذا قسم المنع من الوضوء بالنبيذ على ما اجمعوا عليه من المنع من الوضوء بالخلل فان قلتم اقتصرنا على موضع النص لم نقس عليه قيل لكم فهذا سلكتم ذلك في جميعه بنصوصه واقتصرتم على محالها الخاصة ولم تقسوا عليها فان قلتم لان هذا خلاف القياس قيل لكم فقد صرحتم ان ما ثبت على خلاف القياس يجزى القياس عليه ثم هذا يبطل اصل القياس فانه اذا جازى في الشرع بخلاف القياس علم ان القياس ليس من الحق وانه عين الباطل فان الشريعة لا ترد بخلاف الحق اصلا ثم من قال ذلك ان خبر الواحد اذا خالف الاصول لم يقبل وفي اي الاصول وجدتم ما يجوز التطهير به خارج المصير والقرية ولا يجوز التطهير به داخلها فان قالوا اقتصرنا في ذلك على موضع النص قيل فهذا اقتصرتم به على خارج مكة فقط حيث جاء الحديث وكيف ساء لكم قياس الغسل من الجنابة في ذلك على الوضوء وقياس غسل المصير على خارج قياس العنبه والماء الطهور والحم الطيب والماء الطهور والدابس الطيب والماء الطهور على التمر الطيبة والماء الطهور فقسّم قياسا وتركتم مثله وما هو ادنى منه فهذا اقتصرتم على مورد الحديث ولا عديتموه الى اشباهه ونظائره ومن ذلك انكم قسمتم على خبر مروى بان يطلب الله كوكبا غشا ابري الناس فقسّم على ذلك الماء الذي يورثه بغيره لئلا يطلب الله كوكبا غشا ابري الناس فقسّم على ذلك الماء المستعمل في رفع الحجر وهو طهر في العضة ظاهرة على الماء الذي لاقى العذرة والدم والميتات وهذا من افسد القياس وتركتم قياسا اهم منه وهو قياسه على الماء المستعمل في محل التطهير من عضو من محل الى محل فاي فرق بين انتقاله من عضو للتطهير للواحد الى عضو الآخر وبين انتقاله الى عضو اخيه المسلم وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل المسلمين في توادهم وتراحيمهم كمثل الجسد الواحد ولا يريب عند كل عاقل ان قياس جسد المسلم على جسد اخيه اهم من قياسه على العذرة والجيف والميتات والدم ومن ذلك انكم قسمتم الماء الذي توضع به الرجل على العبد الذي اعنقه في كفارته والمال الذي اخبره في زكاته وهذا من افسد القياس قد تركتم قياسا اهم في العقول والنظر منه وهو قياسه على الماء الذي قد اعم به عبادة على الثوب الذي قد صلى فيه وعلى الحصى الذي رمى به الحمار مرة عند من يجوز منكم الرمي بها ثانياً وعلى الحجر الذي استجمر به مرة اذا

غسله او لم يكن به نجاسة ومن ذلك انكم قسم الماء الذي وردت عليه النجاسة فلم تغسله لونه ولا طعمه ولا ريحها على الماء الذي غير النجاسة لونه او طعمه او ريحه وهذا من جهة القياس عن الشرع والحس وتركتوه قياسا احقر منه وهو قياسه على الماء الذي ورد على النجاسة فقياس الوارد على المورد مع استوائهما في الحد والحقيقة والاوصاف احقر من قياس ما يترجل ماء وقم فيه شعرة كلب على ما يترجل خالطها مثلها بولا وصنعة حتى غيرها ومن ذلك فرقة بين ما يجاز بقدر طرف النجاسة فلم تغسله وبين الماء العظيم المتقاربا وقع مثل رأس الابرة من البول فنجسته الثاني دون الاول تركوه محض القياس فلم تقيسوا الجانب الشرقي من فكيكم في غريبه نجاسة على الجانب الشمالي والجحوى وكل ذلك قياس لما قد تجسس عندكم ماسة مستوية وقاسوا باطن الانف على ظاهره في غسل الجنبات فاجبوا الاستئذان ولم يقيسوا عليه الشيء الذي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بالاستئذان فترقبوا بينهما واسقطوا الوجوب في محل الامر بدوا وجوب في غيره والامر بغسل الفم في الوضوء كالامر بغسل اليدين في الجنابة سواء ومن ذلك انكم قسمتم للنسيان على العمدة في الكلام في الصلوة وفي فعل المحلوف عليه ناسيا وفيما يوجب الغدنة من محظورات الاحرام كالطيب والبأس والحق والصيد وفي حمل النجاسة في الصلوة ثم فرقة بين النسيان والعبد في السلام قبل تمام الصلوة وفي الاكل والشرب في الصوم وفي ترك التسمية على الذبيحة وفي غير ذلك من الاحكام وقسمتم الجاهل على الناس في عدة مسائل وفرقة بينهما في مسائل اخر فرقة بينهما فيمن نسي ان يشرب لم يبطل صومه ولو حمل فظن وجود الليل فاكل او شرب فسد صوم مع ان الشريعة تعدد الجاهل كما تعدد الناسي او اعظم كما **عذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم** المسيء في صلاة جهله بوجوب الطمأنينة فلم يأمره بالعادة لما مضى وعذر الجاهل المستحاضة بجهلها بوجوب الصلوة والصوم عليها مع الاستحاضة ولم يأمرها بالعادة ما مضى و **عذر** عدى بن حاتم باكله في رمضان حين يدين له الشيطان اللذان جعلها لغت ومادة ولم يأمره بالعادة **وعذر** من لا يدرى بوجوب الصلوة اذا عذر الماء فامره بالتيمم لم يأمره بالعادة **وعذر** الذين تمكروا في التراب كتمعت الدابة لما سمعوا من التيمم ولم يأمرهم بالعادة **وعذر** من غلبت عليه كرامته في الصلوة عامدا بالجملة بالتحريم **وعذر** من اهل قبله بصلاتهم الى بيت المقدس بعد انتم استقبله بجهلهم بالناسخ ولم يأمرهم بالعادة **وعذر** الصحابة والاكثر من ارتكب محرمات جاهلا بتحريمها لم يجدوه **وفرقة بين قليل النجاسة في الماء** وقليلها في الثوب والبدن وطهارة الجسيم شرط الصحة الصلوة وترك الجسيم صريح القياس في مسئلة الكلب فطائفة لم تغسل عليه طائفة قاست عليه التحريم وحده دون غيره كالذئب الذي هو مثله او شربه وقياس التحريم على الذئب احقر من قياسه على الكلب وطائفة قاست عليه البغل والحمار وقاسهما على الخيل التي هي قرينتهما في الذكر وامتنان الله سبحانه على عباده لما يركونها واتخاذها زينة وملازمة الناس لها احقر من قياس البغل على الكلب فقد علم كل احد ان الشبه بين البغل والفرس اظهر واقرب من الشبه بينه وبين الكلب وقياس البغل والحمار على السنن بشدة ملازمة لها والحاجة اليها وشربها من انية البيت احقر من قياسها على الكلب وقسمت الخنافس والزنابير والعقارب والصردات على الزباب في انها لا تجس بالموت بعدم النفس السائلة لها وقلة الرطوبات والفضلات التي لا توجب التجسس فيها ونجس من نجس منكم العظام بالموت مع تعريضها من الرطوبات والفضلات جملة ومعلوم ان النفس السائلة التي في تلك الحيوانات المقيسة اعظم من النفس السائلة التي في العظام وفرقة بين ما شرب منه الصقر والبقر والحمار والعقارب الاخاش وسباع الطير وما شرب منه سباع البها شرب من غير فرق بينهما قال ابو يوسف سألت ابا حنيفة عن الفرق في هذا بين سباع الطير وسباع ذوات الاربع فقال اما في القياس فما سواء ولكني استحسن في هذا تركتكم صريح القياس في التسوية بين نبيذ التمر والزبيب العسل والحظيرة ونبيذ العنب وفرقة بين المتماثلين ولا فرق بينهما البته مع ان الموضوع الصحيح الصريح قد سوت بين الجسيم وفرقة بين من معه نا اوطأه ونجس فقلتمير يقربا ويتيمم ولا يتيمم فيها ولو كان مع ثوبان كذلك يتيمم فيهما والوضوء بالماء النجس كالصلوة في الثوب النجس ثم قلتمير لو كان الائمة ثلاثة تحرى فرقة بين الاثنين والثلاثة وهو فرق بين متماثلين وهذا على اصحاب الرأي واما اصحاب المالكية

ج

ملاستها
انفس من سباع الاربع

ساوت

ففرقوا بين الأثام التي لا تترك وتلك التي لا تترك فأكبرها تركها في الأول وتركها في الثاني والآن الطاهر دون الأول وتركوا محض القياس في النسوية بينهما **وقسم** التي على البول وقسم كلاهما طعاما وشربا خريفا من الجوف ولم تقيس الجشوة الخبيثة على الفسوة ولم تقولوا كلاهما يخرج خارجة من الجوف **وقسم** الوضوء وغسل الجنابة على الاستحباب وغسل الجناسنة في صحته بلائيه ولم تقيسوها على التيمم شبهة من الاستحباب ثم تناقضتم فقلتم لو انفس جنب في البذر لآخذ الدلو ولم يبول الغسل لم يرتفع حدث مما قاله ابو يوسف ونقض اصله في ان مس الماء لبدن الجنب يرفع حدثه وان لم يبول وقال محمد بل يرتفع حدثه ولا يفسد الماء فقطض اصله في هذا الماء الذي يرفع الحدث **وقسم** التيمم الى الرضوخ على غسل اليدين اليها ولم تقيسوا المسح على الخفين الى الكعبين على غسل الرجلين اليها ولا فرق بينهما البتة **واهل الحديث** اسعدوا القياس من غير كراهة اسعدوا بالنصر **وقسم** إزالة النجاسة عن الثياب بالماء على انهما بالماء ولم تقيسوا انهما من القدر بهما على الماء فما الفرق ثم قلتم نزال من الخرجين بكل من يمل جامدا ولا نزال من سائر البذر الا بالماء وقلتم نزال من الخرجين بالروث اليابس لا نزال بالرجيم اليابس مع تساويهما في النجاسة **وقسم** قليل التي على كثرة في النجاسة ولم تقيسوا عليه في كونه حدثا **وقسم** نوم للتورك على المضطجع في نقض الوضوء ولم تقيسوا عليه في الساجد تركتم محض القياس للثبوت بالسنة المستفيضة في مسح العمامة اذ هي ملبوس معتاد سائر محل الفرض ويشق نزعها على كثير من الناس اما الخنك او الكلاب او البرد على المسح على الخفين والسنة قد سبق بينهما في المسح كما هو سواء في القياس يسقط فرضهما في التيمم **وقسم** مسح الوجه واليدين في التيمم على الوضوء في وجوب الاستيعاب الفعل والباب ولا فرق في الموضوعين سواء **وقسم** وجود الماء في الصلوة على وجوبه خارجا في بطلان صلاوة التيمم به ولم تقيسوا القهقهة في الصلوة على القهقهة في خارجها **وفرقتهم** بين تقديم الزكاة قبل وجوبها فاجرموه وبين تقديم الكفارة قبل وجوبها فمنعوه **وقسم** وجه المرأة في الاحرام على رأس الرجل وتركتم قياس وجهها على بدن او على بدن الرجل وهو محض القياس وموجب السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوى بين يديها ووجهها وبين يدي الرجل ووجهه حيث قال لا تلبس القفازين ولا النقاب وكذلك قال لا يلبس المحرم القميص ولا السراويل ولا تنقب المرأة وتركت محض القياس وموجب السنة **وقسم** المزارعة والمساواة على الإجارة الباطلة فابطلتموها وتركتم محض القياس موجب السنة وهو قياسها على المضاربة سواء فلم تأت السنة الصحيحة بجوازها لكان القياس يقتضي جوازها عند القياسين واشترطوا اكثر من جوزها كون البذر من ريب الارض وقياسها على المضاربة في كون المال من واحد والعمل من واحد وتركوا محض القياس وموجب السنة فان الارض كالمال في المضاربة والبذر يجري مجرى الماء والعمل فانه يموت في الارض ولهذا لا يجوز ان يرجع الى ربه مثل بذرة ويقسم الباقي ولو كان كرأس المال في المضاربة لجاز بل اشترط ان يرجع اليه مثل بذرة كما يرجع الى ربه المال مثل ما ذكره القياس كما تركوا موجب السنة الصحيحة الصريحة وعمل الصحابة كلهم **وقسم** اجارة الحيوان للانتفاع بلبنه على اجارة الخبز للاكل وهذا من افسد القياس **وتركتهم** محض القياس موجب القرآن فان الله سبحانه قال فان ارضعن لكم فأنوهن اجورهن فقياس الشاة والبقرة والناقة للانتفاع بلبنها على الظن اصح واقرب الى العقل من قياس ذلك على اجارة الخبز للاكل فان الاعيان المستخلقة شيئا بعد شيء يجري مجرى المناظر كاجرت عجراها في النخلة والعارية والضمان بالانلاف فتركتم محض القياس **وقسم** على ما لا يخفى بالفرق بينه وبينه وهو ان الخبز والطعام يذهب جلته بالاكل ولا يخلف غيره بخلاف اللبن وتقع البزرة وهذا من اجلة القياس **وقسم** الصداق على ما يقطع فيه يد السارق وتركتم محض القياس موجب السنة فانه عقد معاوضة يجوز ما يراضى عليه للتعاوضان ولو خاتم من حديد **وقسم** الرجل يسرق العين ثم يملكها بعد ثبوت القطع على ما اذا ملكها قبل ذلك وتركتم محض القياس موجب السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسقط القطع عن سارق الرداء بعد ما وهبه اياها صفيان وفرقتهم بين ذلك وبين الرجل يذني بالامة ثم يملكها فلم تروا ذلك مسقطا للحكم مع انه لا فرق بينهما

لا خلاف في القياس

ج

يشترط ان يرجع اليه بذرة كما يرجع الى ربه

وقسم قماراً بعد من هذا فقلته اذا قسم بسرقة ما من قسمة ما دخرتها لم يقطع بها ثانياً وتركتها محض القياس على ما اذا رزق بأمرأة فحدها ثم رزقها ثانياً فان الكحل لا يقطع عنه ولو قد رزق ثم قذفه ثانياً لم يقطع عنه **الحكم** **وقسم** من رزق يوم العيد في الانقطاع وجوب الوفاء على من رزق يوم القابل له شيئاً وتركتها محض القياس موجب السنة ولم تقيس على صوم يوم الحيز وكلاهما غير محل للصوم شيئاً فهو بمنزلة الليل وقسم وحلته المحقق بالخير كشاربها في الفطر بالقياس ولم يجعل كشاربها في الكحل **وقاسوا** الكافر الذي المعاق على المسلم في قتله به ولم تقيس على المحرم في اسقاط القتل ومن المعلق قطعاً ان السفيه الذي بين المعاهد والمحرم اعظم من السفيه الذي بين الكافر والمسلم والله سبحانه وتعالى قد سوى بين الكفار كلهم في ادخالهم نار جهنم وفي قطع المولاة بينهم وبين المسلمين وفي عدم التوارث بينهم وبين المسلمين وفي منع قبول شهادتهم على المسلمين وغير ذلك وقطع المساواة بين المسلمين والكفار فتركت محض القياس وهو التسوية بين سوا الله بين وسواي يفرق الله بينه **ومن العجب** انكم قسمتم التمن على الكافر في جريان القصاص بينهما في النفس والنفوس لم تقيسوا الجور على الكفر في جريان القصاص بينهما في الاطراف فجعلتم حرمة مثل الله الكافر في اطرافه اعظم من حرمة ولي المؤمنين وكان نقص المؤمنين للوجوب الجبري عند الله انقص عندكم من نقص الكفر وقدمه يقتل الرجل بالمرأة ثم ناقضتمهم فقلته لا يؤخذ طرفه بطرفها وقدمه يقتل العبد بالعبد وان كانت قيمة احدهما مائة درهم وقيمة الاخر مائة الف درهم ثم ناقضتمهم فقلته لا يؤخذ طرفه بطرفه الا ان تساوى قيمتهما وتركت محض القياس فان الله سبحانه وتعالى التفاضل بين النفوس والاطراف في الفضل لمصلحة المكلفين ولعدم ضبط التساوي فالغية ما اعتبر الله سبحانه من الحكمة والمصلحة واعتبر بها الناس من التفاوت **وقسم** قوله ان كلمت فلاناً او بايعته فامرائي طالق وعبدي حر على ما اذا قال ان اعطيتني الف فانك طالق ثم عدت ذلك الى قوله والطلاق يلزم من لا اكلم فلاناً ثم كلمه ولم تقيسوا على قوله ان كلمت فلاناً فعلى صوم سنة او حج لا يثبت الله او فبالى صدقة وقسم هذا على لا تعليق المقصود فتركت محض القياس فان قوله الطلاق يلزم من لا اكلم فلاناً لا يلزم من لا تغلق وقد اجمعت الصحابة على ان قصد اليمين في العتق مخرج من وقوعه وحكي غير واحد اجماع الصحابة ايضا على ان الخالف بالطلاق لا يلزمه الطلاق اذا حنث ومن حكاها ابو محمد بن حزم وحكاها ابو القاسم عبد العزيز بن ابراهيم بن احمد بن علي النخعي المعروف بابن بزيرة في كتابه المسمى بمصالح الافهام في شرح كتاب الاحكام في باب ترجمته الباب الثالث في حكم اليمين بالطلاق او الشك فيه وقد قد مناه في كتاب الايمان اختلاف العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والشرط وغير ذلك هل يلزم ام لا فقال على بن ابي طالب وشريح وطائفة لا يلزم من ذلك فحى ولا يقض بالطلاق على من حلف به فحنث ولم يعرف لعلي كرم الله وجهه في الحنة في ذلك مخالف من الصحابة قال وصح عن عطاء فحين قل لامرأته انت طالق ان لم تزوج عليك قال ان لم يتزوج عليها حتى يموت او تموت فانما يتوارثان وهو قول الحكم بن عبيدة ثم حكي عن عطاء فحين حلف بطلاق امرأته ليضربن زيداً فماتت احدها او ماتا معا فلا حنث عليهما يتوارثان وهذا صحيح في ان يمين الطلاق لا يلزم ولا يطلق الزوجة بالحنث فيها ولو حنث قبل موته لم يتوارثا فحيث اثبت التوارث دل على انها زوجة عندك وكذلك عكرمة مولى ابن عباس ايضا عند يمين الطلاق لا يلزم كما ذكره عنه سعيد بن داود في تفسيره في سورة النور عند قوله يا ايها الذين امنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان **والعجب** انكم قلتم اذا قال ان شاء الله مرضي فعلى صوم شهر او صدقة او حجة لزمه لانه قاصد للندم فاذا قال ان كلمت فلاناً فعلى صوم او صدقة لم يلزمه لانه نذر كالجبر وغضب ضوملين فيه ككارة اليمين فجعلته قصداً لعدم الوقوع ما شاعز ثلاثة اشياء ايجاب ما التزم وجوب عليه ووقوعه وقدمه لو قال ان فعلت كذا فعلى الطلاق وفعله لزمه ولم يمنع قصد الحلف من وقوعه وهو ان يقض الحلال الى الله ومنع من وجوب القرابات التي هي احب شئ الى الله فخالفت صريح القياس المنقول عن الصحابة والتابعين باصح اسناد يكون ثم ناقضتم القياس من وجوبه اخر فقلتم اذا قال الطلاق يلزم من لا فعل كذا ان شاء الله ثم لم يفعله لم يحنث لانه اخرجه عن اليمين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف فقال ان شاء الله فان شاء فعل وان شاء ترك فجعلتم في يميننا ثم قلتم يلزمه وقوع الطلاق لانه تعليق فدل على ان ثم ناقضتم من وجوبه اخر فقلتم لو قال الطلاق يلزم من لا اجامعها سنة فهو مؤول فيدخل في قوله تعالى للذين يؤولون من نسائهم تربصا ربعة

الشهر والالية والايداء هو الحلف بعينه كما في الحديث نأى على الله ان لا يفعل خيرا وقال تعالى ولا تأتوا اولوا الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولي
 القربى وقال الشافعي قليل الا لا يا حافظ ليمينه + وان بدلت منه الالية بمرتبة + ثم قلتم وليس يمين في قوله قد فرض الله
 تكليفه ايمانكم **فيما لله الحب** ما الذي احله عامما وحرمه عامما وجعله يمينيا وليس يمين ثم ناقضتم من وجه اخر قلتم ان قال
 ان فعلت كذا انا كافر وفعله لم يكفر لانكم لا تقصدون الكفر وانما قصدتم من نفسه من الفعل يمينها من الكفر وهذا حق لكن نقضتموه في الطلاق
 والعناق مع انه لا فرق بينهما البتة في هذا المعنى الذي منع من وقوع الكفر ثم ناقضتم من وجه اخر قلتم لو قال ان فعلت كذا ففعلت ان اطلق امرأ
 فحنت لم يلزمه ان يطلقها ولو قال ان فعلته فالطلاق يلزم مني فحنت وقم عليه الطلاق ولا تفرق اللغة ولا تشرع بين المصداق والفعل فان قلتم الفرق
 بينهما انه التزم في الاول التطليق وهو فعله وفي الثاني وقوع الطلاق وهو اثر فعله قيل هذا الفرق الذي قيلتموه لا يجدي شيئا فان الطلاق هو
 التطليق بعينه وانما اثره كونه طائعا لهذا اخير الطلاق فلهذا ثلثة امور مرتبة التزام التطليق وهذا اخير الطلاق بلا شك والثاني ايقاع
 التطليق وهو الطلاق بعينه الذي قال الله فيه الطلاق مرتان وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الطلاق لمن اخذ بالساق الثالث صيرورة المرأة
 طائعا وبينوا انها بالقائل ان فعلت كذا اطلق لم يرد هذا الثالث قطعاً فان لم يرد اليه ولا من فعله وانما هو الى الشارع والمكلف انما يلزم ما
 يدخل تحت مقدرته وهو انشاء الطلاق فلا فرق اصلا بين هذا اللفظ وبين قوله فعلت ان اطلق فالتفريق بينهما تفريق بين متساويين وهو غير
 عن محض القياس من غير نص ولا اجماع ولا قول صاحب **يوحنا** ان قوله فالطلاق لا يترجم الى انما هو فعله الذي يلزمه بالترجمة وانما هو
 طائعا وهذا اوصفها فليس هو لا زمالة وانما هو لا زم لها فليتنظر اللبيب للنصف الذي العلم احب اليه من التقليد الى مقتضى القياس المحض
 واتبع الصحابة والتابعين في هذه المسئلة ثم اختر لنفسه ما شاء والله للموفق ثم ناقضتم ايضاً من وجه اخر قلتم لو قال ان حلفت بطلاق
 او وقع مني يمين بطلاقك او لم يقل بطلاقك بل قال حلفت او وقعت يميناً فانت طالق ثم قال ان كلمت فلا تأفان طالق حنت وقد وقع
 عليه الطلاق لانه قد حلفت ووقع اليمين فادخلتم الحلف بالطلاق في اسم اليمين والحلف في كلام المكلف ولم تدخلوه في اسم اليمين والحلف في
 كلام الله ورسوله ونزعتهم انكم اتبعتم في ذلك القياس والجماع وقد ريناكم مخالفتكم لصريح القياس مخالفاً لما يمكنكم ان تفعلوا
 عنها بوجه ومخالفتكم للنقل عن الصحابة والتابعين كما صحاب ابن عباس فظهر عند المنصفين اننا اولى بالقياس والاتباع منكم في هذه
 المسئلة وبالله التوفيق وقلتم لو شهد عليه اربعة بالزنا فصدقه الشهود سقط عنه الحد وان كان بهم اقيم عليه الحد وهذا من اضل القياس
 في الدنيا فان تصدقوا بما زادهم قوة وزاد الامام فقيهاً وعلماً اعظم من العلم بالحاصل بالشهادة وتكذيبه وتفريقكم بان البينة لا يعمل
 بها الا مع الانكار فاذا اقر فلا عمل للبينة والاقرار مرة لا يكون فيسقط الحلف بيمين باطل فان العمل هنا بالبينة لا بالاقرار وهو انما يصد منه
 تصديق البينة التي وجب الحكم بها بعد الشهادة فسواء اقر ام لم يقر بالحلف انما هو بالبينة **وقلتم** لو وجد الرجل امرأة على فراشه
 وظن انها امرأته فوطئها حدث الزنا ولا يكون هذا شبهة مسقط للحد ولو عقد على ابنته او امه ووطئها كان ذلك شبهة مسقط للحد
 ولو جعلت امرأة لا زوج طائعا لا سيد وولدت مرة بعد مرة لم تحل ولو تقياً الخمر كل يوم لم يجد فتركتم محض القياس الثابت عن الصحابة بثبوت
 الاشك فيه من الحد بالحبل وراثة الخمر **وقلتم** لو شهد عليه اربعة بالزنا قطع في عدا التهم حبس الا ان تركى الشهود ولو شهد
 عليه اثنان بمال فطعن في عدا التهم لم يحبس قبل التزكية فتركتم محض القياس **وقلتم** دعوى المرأتين الولد والحاقه بهما و
 جعلها أمين له على دعوى الرجلين وهذا من اضل القياس فان خروج الولد من أمين معلوم الاستحالة وتخليقه من ماء الرجلين
 ممكن بل واقم كما شهد به القائف عند عمر بن عبد قيس وقلتم لو قال لا يجنب طلق امرأتى فله ان يطلق في المجلس وبعد ولو قال لامرأته طلق نفسك فلها
 ان تطلق نفسها مادامت في المجلس ثم فرقت بينهما بان طلق نفسك تملك لا توكل لا استحالة ان يكون وكيلاً في التصرف لنفسه فيقيد بالمجلس
 واما بالنسبة الى لا يجنب فتوكيل فلا يتقيد دعوى مجردة لم تذكر واجحة على ان قوله طلق نفسك تملك وقوله لكم الوكيل لا يتصرف لنفسه جواباً له

نعم لو ان حكم قلتم لا يحل له تزويجها حتى يستبرأ بها ويحكم بغيرها كان هذا فرقا صحيحا وكلاما متوجها ويقال حينئذ لا معنى
 لاستبراء الزوجه فله ان يطأها عقيب العقدة فهذا المحض القياس بالله التوفيق **وقلتم** من طاف اربعة اشواط من السبع فلم يكمل حتى
 يرجع الى اهله انه يجبر بدم وصحة اقامة الاكثر مقام الكل فخرجتم عن محض القياس لان الاكثر كان لا يدخل للدم في تركها وما
 امر به الشارع لا يكون المكلف مستثلا به حتى يأتي بجميعه ولا يقوم اكثره مقام كله كما لا يقوم الاكثر مقام الكل في الصلوة والصيام والزكاة
 والوضوء وغسل الجنابة فهذا هو القياس الصحيح والمأمور ما لم يفعل ما امر به فالخطاب متوجه اليه بعد وهو في عهدته والنسب لله عليه
 لم يسلم المتوضئ بتركه لمعة في محل القرض لم يصحها الماء ولا اقام الاكثر مقام الكل والذي جاءت به الشريعة هو الميزان العادل
 لاهذ الميزان العادل وبالله التوفيق **وقلتم** الادهان بالخل والزيت في الاحرام على الادهان بالمسك والعنبر في وجوب
 الفدية وباعد ما بينهما ولو تقيسوا بين الشرع وبين العنبر مع قرب الشبهة التي بينهما **وقلتم** لو افطر في غار رمضان فلزم
 الكفارة ثم سأل لم تسقط عنه لان سفره قد يتخذ وسيلة وحيلة الى اسقاط ما اوجب الشرع فلا تسقط وهذا بخلاف ما اذا مرض
 او حاضت المرأة فان الكفارة تسقط لان الحيض والنفس ليس من فعله ثم ناقضتم اعظم مناقضة فقلتم لو اخطأ في اسقاط الزكاة عند
 آخر الحول فملك ماله لزوجته لحظة فلما انقضى الحول استرده منها واعتذر حكم بالفرق بان هذا التحيل على منع الوجوب وذلك يستعمل
 على اسقاط الواجب بعد ثبوته والفرق بينهما ظاهر اعتذر ان لا يجوز التحيل لا اسقاط ما اوجبه الله ورسوله لا يجوز التحيل
 لا اسقاط احكامه بعد انعقاد اسبابها ولا تسقط بذلك واذا انعقد سبب الوجوب لم يكن للمكلف لا سقاطه بعد ذلك سبيل
 وسبب الوجوب هنا قائم وهو الغنى ملك النصاب هو المحرم عن الغنى بهذا التحيل ولا يرد الله ولا رسوله ولا احد من خلقه ولا نفسه
 فقير امسكنا بهذا التحيل يستحق اخذ الزكاة ولا يجب عليه الزكاة هذا من اجماع الخدام والمكر فكيف يرجع على من يعلم خفايا الامور خيايا
 الصدور اين القياس الميزان والعدل الذي بعث الله به رسوله الى التحيل على المحرمات واسقاط الواجبات وكيف يتخرج الحكمة المفسدة
 التي في العقوبة عن كونها مفسدة ام كيف يقبلها مصلحة محضة ومن العلوم ان المفسد يزيد بالحيلة ولا تزل وتتضاعف فكيف تزل المفسدة العظيمة
 التي اقضت لعنة الله ورسوله للحلل والمحلل بان شرط ذلك قبل العقد ثم يعقد ابنية ذلك الشرط ولا يشترطه في صلب العقد فاذا
 اخطأ صلب العقد من التلفظ بشرطه حسب والله ورسوله والناس هم يعلمون ان العقد انما عقد ذلك **فيما الله العجب** ان كانت
 هذه اللعنة على مجرد ذكر الشرط في صلب العقد فاذا تقدم على العقد انقلب اللعنة رحمة وثوابا وهل الاعتبار في العقوبة التحاقت بها
 ومقاصدها وهل الالفاظ لا مقصودة لغيرها قصد الوسائط فكيف يضاهم المقصود ويعدل عنه في عقد مسأول وغيره من كل وجه
 لاجل تقديم لفظ او تاخيره او ابداله بغيره والحقيقة واحدة هذا ما تفرقه عنه الشريعة الكاملة المشتملة على مصالح العباد في دنياهم
 ودنياهم واصحاب الجمل تركوا محض القياس فان ما احتالوا عليه من العقوبة المحرمة مسا ومن كل وجه لها في القصد الحقيقة والمفسدة
 والفرق امر صوري او لفظي لا تاثير له البتة فاي فرق بين ان يبيعه تسعة دراهم بعشرة ولا شيء معها وبين ان يضم الى احد العقوبات
 خرقه تساوي فلسا او عود حطب او اذن شاة وهو ذلك فبحمد الله ما اعجب حال هذه الضميمة الحقيقية التي لا تقصد كيف جاءت
 الى المفسدة التي اذن الله ورسوله مجرب من توسل اليها بعقوبة الربا فزالتهما واحتتهما بالكلية بل قلبتهما بمصلحة وجعلت حرب الله و
 رسوله سلما ورضي كيف جاء محلل الربا المستعار للربا هو محلل النكاح الى تلك المفسد العظيمة فكسبها كسفا جلد عن اللحم
 بل قلبها مصالحا بدخال سلعة بين المرابين تعاقدوا عليها بصورة ثم اعيدت الى مالكها وذلك ما افقه ابن عباس في الدين واعلمه
 بالقياس الميزان حيث سئل عما هو اقرب من ذلك بكثير فقال دراهم بدرهم دخلت بينهما جريرة **فيما الله العجب** كيف
 اهدت هذه الجريرة لقلب مفسدة الربا مصالحة ولعنة اكله رحمة وتحريم اذنا واباحة ثم اين القياس والميزان في اباحة العينة

في هذا

ج

في

سبعة

لا غرض للمرابين في السعة قطوانا غرضها ما يعلم الله ورسوله وهما والخاصون من اخذ مائة مائة وبذل مائة وعشرين مؤجلا ليس
لها غرض ويرا ذلك البتة فكيف يقول الشارع الحكيم اذا اردتم حل هذا فتحيوا عليه باحتساب سعة يفتقرها اكل الربا فمن مؤجل في
ذمته ثم يبيع بالمرابى بقدر حاضر فيصرفه على مائة مائة وعشرين والسعة عرف جامع المعنى في غيره وهل هذا الاصل من محض القياس
وتفريق بين متماثلين في الحقيقة والقصد والمفسدة من كل وجه بل مفسدة الحيل الربوية اعظم من مفسدة الربا المخل عن الجملة فلولا تلك الفسقة
بجوريم هذه الحيل لكان محض القياس الميزان العادل يوجب تحريمها ولهذا عاقب الله سبحانه من احتال على استباحة ما حرمه بغير عاقب به من
ارتكاب ذلك الحرم عاصيا فهذا من جنس الذنوب التي يتأب منها وذلك من جنس البديع التي يظن صاحبها انه من الحسنين والمقصود ذكر تناقض
اصحاب القياس الرأى فيه وانهم يفرقون بين المتماثلين ويجعون بين المختلفين كما فرقه بين مال وملك رجلين معاني الطلاق فقلتم لاحد
ان ينفرد بايقاعه ولو وكلما معاني الخلع لم يكن لاحدهما ان ينفرد به وفرقه بين ما يحدث شيئا وهو الخلع كالبيع وليس لاحد الوكيلين الانفراد
به لانه اشرك بينهما في الرأى ولم يجرهما بافرد احدهما واما الطلاق فلم يقصود منه المال وانما هو تنفيذ قوله وامثال امره فهو كالوامر بالبيع
الرسالة وهذا فرق لا تأثله البتة بل هو باطل فان احتياجه الطلاق ومفارقة الزوجة الى الرأى والخبرة والمشاورة مثل احتياجه الخلع
او اعظم ولهذا امر الله سبحانه ببعث الحكمين معا وليس لاحدهما ان ينفرد بالطلاق مع انهما وكيلا عن القياسيين والله تعالى جعل الحكمين
ولم يجعل لاحدهما الانفراد فمأبال وكيلى الزوج لاحدهما الا انفراد وهل هذا الاخر من محض القياس وموجب النص وقلتم لو قال لا امرته طلاقه لنفسك
ثم لها في المجلس ثم طلقت نفسها وقهر الطلاق لو قال ذلك لا يجبه ثم غاه في المجلس ثم طلق لم يقع الطلاق فخرجت عن موجب القياس وفرقه بين
قوله لها طلاق وقوله لا يجبه توصيل وقد تقدم بطلان هذا الفرق قريبا **وقلتم** لو وصى العبد غيره فالوصية باطلة وان اجاز
سيده ولو وكل عبد غيره فالوكالة جائرة وان ردها السيد ولكن تكرر بدون اذنه **وقلتم** اذا وصى بان يعتقه عبدا
بيعه فاعتقه الوارث عن نفسه وقهر عن الميت ولو اعتقه الوصى عن نفسه لم يجز عن نفسه ولا عن الميت وفرقه بين ان تصرف الوارث
لحق الملك فنفذ تصرفه وان خالف الوصى وتصرف الوصى نحو الوكالة فلا يصح فيما خالف الوصى وهذا فرق لا يصح فان تعين الوصى للمعق
في العبد قطع ملك الوارث له فهو كالو اوصى الى اجبه بعقده سواء وانما ينتقل الى الوارث من التركة ما زاد على الدين والوصية اللازمة
وقلتم لو قال ثلث مالي فلان وفلان واحدهما ميت فثلث كله للميت ولو قال بين فلان وفلان واحدهما ميت فثلثي نصفه وهذا فرق
بين متماثلين لفظا ومعنى وقصد او اقتضاء الواو للتشريك كاقضاء بين ولهذا استويا في الاقرار وفي استحقاق كل واحد منهما النصف لو كان
حيين **وقلتم** لو وصى له ثلث ماله وليس له من المال شيء ثم اكتسب مالا فالوصية لازمة في ثلثه ولو اوصى له بثلث غيره ولا
غنمه لم يكتسب غنما فالوصية باطلة فتركت محض القياس فرقه بغيره ولا تأثله ولا يحصل منه عند التحقيق شيء والله المستعان وعليه
التكليف **فصل** في جمع بين ما فرق الله بينه من الاعضاء الطاهرة والاعضاء نجسة فخصتم الماء الذي يلاقى هذه وهذه عند دفع
الحديث وفرق بين ما جمع الله بينه من الوضوء والتيمم فقلتم يصح احدهما بلائيه دون الآخر وجمع بين ما فرق الله بينهما من الشعير والاشجار
فخصتم كليهما بالموت **وفرقتهم** بين ما جمع الله بينهما من سباع البهائم فخص منها الكلب والخنزير دون سائرهما وجمع
بين ما فرق الله بينه وهو الناسي والعامد والخطي والذاكر والعالم والجاهل فانه سبحانه فرق بينهم في الاشتم فجمعتم بينهم في الحكم في كثير من
المواضع كمن صلى بالجاسة ناسيا او عامدا وكمن فعل المحلوف عليه ناسيا او عامدا فصولتم بينهما **وفرقتهم** بين ما جمع الله
بينه من الجاهل والناسي فوجبتم القضاء على من اكل في رمضان جاهلا بيقضاء النهار دون الناسي في غير ذلك من المسائل **وفرقتهم**
بين ما جمع الله بينه من عقود الاجارات كاستيثار الرجل لطي الحب بنصف كمن من دقيق واستيثاره لطنه بنصف كمنه فضحتم الاول دون
الثاني مع استواءهما من جميع الوجوه وفرقتهم بان العمل في الاول العوض الذي استأجره بليس مستحقا عليه وفي الثاني العمل مستحق عليه

مستحق له وعليه وهذا فرق ضروري تأثيره ولا يتعلق بوجوده مفسدة قط لا جهالة ولا بيا ولا غرر ولا تنازع ولا هي ما يمنع صحة العقد بوقاي غرر او مفسدة او مشقة للمتعاقدين في ان يدفع اليه غرضه فيجبه ثوباً بربعه وزيتونه بصرة زيتاً بربعه وجهه بطنه بربعه وامثال ذلك مما هو مصلحة محضة للمتعاقدين لا تتم مصلحتها في كثير من المواضع الا به فانه ليس كل واحد يملك عوضاً يستأجر به من يعمل لذلك والاجير محتاج الى جزء من ذلك والمستأجر محتاج الى العمل وقد تراضيا بذلك ولم يأت من الله ورسوله نص يمنع ولا قياس صحيح ولا قول صاحب ولا مصلحة معتبرة ولا رسالة ففرقتم بين ما جمع الله بينه وجمعه ثم يرد ما فرقه الله بينه فقلتم لو اشترى عبداً ليصيره خيراً او سداً ليقول به مسلماً وخذ ذلك ان البيع صحيح وهو كما لو اشترى اداة ليقول به عدل والله ويجاهد به في سبيله او اشترى عبداً لياكله كراهها سواها في الصحة وجمعتم بين ما فرقه الله بينه فقلتم لو اشترى دار البيوتها اكنيسة وعبد فيها بالصليب الناجي لانه لو اشترىها ليسكنها ثم نافذتم اعظم مناقضة فقلتم لو اشترى ثوباً ليقطعها مذهباً لم تقسم الجارة وفرقتم بين ما جمع الله بينه فقلتم لو اشترى ثوباً ليطعمه وكسوته لم يجز والله سبحانه لم يفرق بين ذلك وبين استئجار ثوباً ليطعمه مسمى ثياب معينة وقد كان الصلابة يخرج احدهم نفسه في السفر والغزو بطعام بطنه ومركوبه وهم اقله الامة وفرقتم بين ما جمع الله بينه من عقدين متساويين من كل وجه وقد صرح المتعاقدان رضيما بالراضى وعلوم الله سبحانه تراضيهما والخاصون فقلتم هذا عقد باطل لا يفيد الملك ولا المحل حتى يصير جالباً بلفظ بيع واشتريت ولا يكفيهما ان يقول كل احدهما انا راض بهداكل الرضى لا قد ثبت بحال اعوضاً عن هذا مع كون هذا اللفظ ادل على الرضى الذي جعله الله سبحانه شرطاً للمحل من لفظة بيع واشتريت فانه لفظ صريح فيه وبيعت واشتريت انما يدل عليه بالضرورة وكذلك عقد النكاح وليس ذلك من العبادات التي تعبد بها الشاكر فيها بالفاظ لا يقوم غيرها مقامها كالاداء وقراءة الفاتحة في الصلوة والفاظ التشهيات تكبيرة الاحرام وغيرها بل هذه العقود تقع من البر والفاجر والمسلم والكافر ولم يتعبد بها الشاكر فيها بالفاظ معينة فلا فرق اصل بين لفظ الانكاح والتزويج وبين كل لفظ يدل على معناها **فصل** من ذلك اشترط الغرض مع وقوع النكاح من العرب والعجم والترك والبربر ومن لا يعرف عربية والعجم انكروا اشترطتم لفظ بلفظ لا يدرك ما معناه البتة وانما هو عندكم بمنزلة صوت في الهواء فارغ لا معنوية فقلتم العقد به وباطلاقه بلفظه باللفظ الذي يعرف ويفهم معناه ويميز بين معناه وغيره وهذا من ابطال القياس ولا يقتضيه القياس الا عند هذا فجمعتم بين ما فرقه الله بينه وفرقتم بين ما جمع الله بينه **وباراء** هذا القياس قياس من يجوز قراءة القرآن بالفارسية ويجوز انعقاد الصلوة بكل لفظ يدل على التعظيم كسبحان الله وجل الله والله العظيم ونحوه عربياً كان او فارسياً ويجوز ابدال لفظ الشهادتين بما يقوم مقامه وكل هذا من جنائيات الراء والاقيسة والصواب اتباع الفاظ العبادات والوقوف معها واما العقود والمعاملات فانه ما يتبع مقاصدها والمراد بها باي لفظ كان اذ لم يشرع الله ورسوله لنا التعبد بالفاظ معينة لا تتعدى وجمعتهم بين ما فرقه الله بينه من اجاب التفقة والسكنى للبيت وتزويجها كالزوجة وفرقتم بين ما جمع الله ورسوله بينه من ملازمة الرجعية المعتدة والمتوفى عنها زوجها ما شرطها حيث يقول تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وجهت امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفى عنها ان تملك في بيتهما حتى يبطل الكتاب اجله وجمعتم بين ما فرقه الله بينهما من بول الطفل والطفلة الرضيعين فقلتم يغسلان وفرقتم بين ما جمعت السنة بينه من وجوب غسل قليل البول وكثيره وفرقتم بين ما جمع الله ورسوله بينهما من ترتيب اعضاء الوضوء وترتيب اركان الصلوة فاوجبتهم الثاني دون الاول ولا فرق بينهما في المعنى ولا في النقل والنبي صلى الله عليه وآله وسلم هو النبي عز الله سبحانه امره ونهيه لم يتوضأ قط الا مرة واحدة في عمره كما لا يصلح الامر بتباعد عن ان العبادة المنكوسة ليست كالاستقينة ويكفي هذا الوضوء اسمه وهو انه وضوء منكس فكيف يكون عبادة وجمعتم بين ما فرقه الله بينه من ازالة النجاسة ورفض الحدث فسويتم بينهما في محبة كل منهما بغايرنية وفرقتم بين ما جمع الله بينهما من الوضوء والتيمم فاشترطتم النية لاحدما دون الآخر وتفرقكم بان الماء يطهر بطبعه فاستغنى عن النية بخلاف التراب فانه لا يصير مطهر الا بالنية

١٠- اسرار الربوبية في الكتاب المقدس

منکویس

فرق صحيح بالنسبة الى ازالة النجاسة فانه منزيل لها بطبعه واما دفع الحدث فانه ليس افعاله بطبعه اذا حدث ليس جنة محو شوائب
 الماء بطبعه بخلاف النجاسة وانما يرفعها بالنية فاذا لم تقم له النية بقي على حاله وهذا هو القياس **وجمعتم** بين ما فوق
 الله بينه فمؤتمرين بدين اطيب الخلوقات وهو على الله المؤمن وبين بدن اجث الخلوقات وهو صوره الكافر فقتلوا عليه بالبول
 ثم فرقتهم بين ما جمع الله بينه فقتلوا لغسل المسلم ثم وقع في نجسه ولو غسل الكافر ثم وقع في نجسه ثم ناقضتم في الفرق
 بان المسلم انما غسل ليحيط عليه فظهر بالفضل لاستحالة الصلوة عليه وهو نجس بخلاف الكافر وهذا الفرق ينقض ما اصلتموه من
 ان النجاسة بالموت نجاسة عينية فلا تزول بالفضل لان سببها قائم وهو الموت وزوال الحكم مع بقاء سببه متمنع فاي القياسين
 هو المعتبر به في هذه المسئلة **وفرقتهم** بين ما جمعت السنة وهو القياس بين ما فقلتموه لو طلعت عليه الشمس وقد صلى من الصبح
 ركعة بطلت صلوة ولو غربت عليه الشمس وقد صلى من العصر ركعة فبطلت صلوة والسنة الصحيحة الصريحة قد سوت بينهما وتفرقكم
 بانه في الصبح خروج من وقت كامل الى غير وقت كامل ففسدت صلوة وفي العصر خروج من وقت كامل الى وقت كامل وهو وقت صلوة
 فافترقا ولو لم يكن في هذا القياس الا تخالفته لصريح السنة لكيف في بطلان ذلك وكيف وهو قياس فاسد نفسه فان الوقت الذي يخرج
 اليه في الموضعين ليس وقت الصلوة الاولى فهو ناقص بالنسبة اليها ولا ينفع كماله بالنسبة الى الصلوة التي هو فيها **فان قيل**
 لكانه خروج الى وقت في في الصبح وهو وقت طلوع الشمس لم يخرج الى وقت في في المغرب **فيل** هذا فرق فاسد لانه ليس هو
 في عن هذه الصلوة التي هو فيها بل هو وقت امر بتمامها بنص صاحب الشرع حيث يقول فليتم صلاته وان كان وقت في بالنسبة
 الى التطوع فظهر ان الميزان الصحيح مع السنة الصحيحة وبالله التوفيق **وجمعتم** بين ما فرق الله بينه فقلتموه المختلعة البائسة التي
 قد ملكت نفسها بالحكم بالطلاق فتؤتيم بينهما وبين الرجعية في ذلك وقد فرق الله بينهما بان جعل هذا مفترقة لفسادها ما ملكة لها الرجعية
 وتلك زوجها احق بها ثم فرقتهم بين ما جمع الله بينه فاقعتم عليها بامرسل الطلاق دون معلقه وصريحه دون كنايةه ومن العلوم ان من
 ملكه الله احد الطلاقين ملكه الآخر ومن لم يملكه هذا لم يملكه هذا **وجمعتم** بين ما فرق الله بينه فمنعتم من
 اكل الضب وقد اكل على ما نذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسليوه وينظر وقيل له احرام هو فقال لا ففسقوه على الاحشاش والقيان
وفرقتهم بين ما جمعت السنة بينه من لحوم الخيل التي اكلها الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لحوم الابل
 واذن الله تعالى فيها فجمع الله ورسوله بينهما في الحل فرق الله ورسوله بين الضب والحنش في التحريم **وجمعتم** بين ما فرق السنة
 بينه من لحوم الابل وغيرها حيث قال توضع من لحوم الابل ولا توضع من لحوم الغنم فقلتموه لا يتوضأ الا من هذا الا من هذا وفرقتهم
 بين ما جمعت الشريعة بينه فقلتموه في القى ان كان ملا الفسم فهو حلال وان كان دون ذلك فليس بحديث ولا يعرف في الشريعة شيء كونه
 كذيرة حل دون قليله واما النوم فليس بحديث واما هو مظنة وهو الكثير وفرقتهم بين ما جمع الله بينه فقلتموه لو فتح على الامام في قتاله
 لم تبطل صلاته ولكن كره لان فتحه قراءة منه والقراءة خلف الامام مكرهه ثم قلتموه لو فتح على قارئ غير امامه بطلت صلاته لان
 فتحه عليه مخاطبة له فابطلت الصلوة ففرقتهم بين ما تاذين لان الفتح ان كان مخاطبة في حق خير الامام فهو مخاطبة في حق وان لم يكن
 مخاطبة في حق الامام فليس بمخاطبة في حق غيره ثم ناقضتم من وجه اخر اعظم مناقضة فقلتموه طأنو الفتح على غير الامام خرج عن كونه
 قارئاً لكونه مخاطباً بالنية ولو نوى الربا الصريح والتحليل الصريح واسقاط الزكاة بالتمليك الذي اتخذه جملة لم يكن مرابطاً ولا مستقلاً
 للزكاة ولا محلاً لهذه النية **فيا الله العجب** كيف اثرت نية الفتح والاحسان على القارئ واخرجتم عن كونه قارئاً الى كونه
 مخاطباً ولم تؤثر نية الربا والتحليل مع اساءته بما وقصدت نفس محرم الله فجمعه مرابطاً محلاً لوهل هذا الخروج عن بعض القياس صحيح
 بين ما فرق الشارع بينهما وتفرق بين ما جمع بينهما وقلتموه لو اقتدى المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت لا يصح اقتداؤه ولو اقتدى بالمقيم بالمسافر

الكفر

ج

ما جمع حاشي حاشية
 العباد والجمعة وكل
 ما يصاد من الطير والوحوش
 وحشاشات الارض وما
 اشبه ذلك من ما لا يؤكل
 من ما لا يؤكل
 واغفر مظنة فانه لا يكون مظنة

بعد خروج الوقت حرم اقتداؤه وهذا الفرق بين ما تألوا ولودع ذاهب الى عكسه كمن من جنس قولكم سوله ولا يمكنه تعليله
 انما علمنا له وجهه الفرق بان من شرط صحة اقتداء المسافر بالمقيم ان ينتقل فرضه الى فرض امامه ويخرج الوقت استقر الفرض
 عليه استقر اذا لا يتغير بتغير حاله فبقى فرضه وكنتين فلو جازنا له اقتداءه بالمقيم بعد خروج الوقت جازنا اقتداءه من فرضه وكنتان
 بين فرضه اربع وهذا لا يصح كما صلى الفجر اذا اقتدى بمصلي الظهر وليس كذلك للمقيم اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت اذ ليس من
 شرط اقتداء المقيم بالمسافر ان ينتقل فرضه الى فرض امامه بل ليل على انه لو اقتدى به في الوقت لم ينتقل فرضه الى فرض امامه بخلاف
 المسافر فانه لو اقتدى بالمقيم في الوقت انتقل فرضه الى فرض امامه ثم ناقضتموه وقتله اذا كان الامام مسافرا وخلفه مسافرا ومن
 فاستخلف الامام مقيما فان فرض الامام لا ينتقل الى فرض امامه وهو فرض المقيمين مع ان الفرق في الاصل مدخل وذلك ان
 الصلاة في سواها في الاسم والحكم والموضع والوجوب وان اختلفا في كون الامام يصلي فاذا صلى الامام ارجعوا على المأمومين
 بصلاة كما لو كان في الوقت وخروج الوقت لا اثر له في ذلك فان الذي فرضه الله عليه في الوقت هو عينه فرضه بعد الوقت ولا سيما اذا كان
 قائما وناسيا فان وقت اليقظة والذكر هو الوقت الذي شرع الله له الصلوة فيه وعند السفر قائم وادته اطلعت بصلاته الامام
 حاصل فما الذي فرق بين الصلوتين مع اتحاد السبب الجامع وقيام الحكمة المحيطة بالقصر والرجعة لمصلحة الاقتداء عند الانفراد
وفرقتم بين ما جمعت الشريعة بينهما وهو الحيض والنفاس فجللتم اقل الحيض وحدوا اما بثلاثة ايام او بيوم وليلة او يوم
 ولم تحدد اقل النفاس كالاها وخرج من الفرج بمنع اشياء ويوجب اشياء وليس اسمين شرعيين لم يعرفا الا بالشرعية بل هما اسمان
 لغويان هما الشارح امته فيها لا يتعارف النساء حيضا ونفاسا قليلا كان او كثيرا وقد ذكرتم هذا بعينه في النفاس فما الذي فرق
 بينه وبين الحيض ولم يأت عن الله ولا عن رسوله ولا عن الصحابة بخلاف اقل الحيض بل اولا في القياس يقتضيه **والعجب**
 انكم قلتم للرحم فيه الى الوجود حيث لم يجد الشارح ثم ناقضتموه فقلتم وجد اقله يوم وليلة واما اصحاب الثلاثة فاعنا اعتمادا على حديث
 تميم بن حذاد وهو غير صحيح بانفاق اهل الحديث فهم اعز من وجوه قال للفرقون بل فرقنا بينهما بالقياس الصحيح فان القياس عليهما
 ظاهر ايدل على خروجه من الرحم وهو تقدم الولد عليه فاستوى قليلا وكثيرة ولو وجد له الدال عليه وليس مع الحيض علم يدل له
 على خروجه من الرحم فاذا امتد منه صلا امتداده علم او ليسا على انه حيض معتاد واذ لم يمتد لم يكن معناه ما يدل عليه انه حيض
 فصارتكم الوعاف ثم ناقضوا في هذا الفرق نفسه ابي منقضة فقال اصحاب الثلاثة لو امتد يومين ونصف يوم وانما لم يكن حيضا
 حتى يمتد ثلاثة ايام وقال اصحاب اليوم لو امتد من غداة الى العصر وانما لم يكن حيضا حتى يمتد الى غروب الشمس فخرجوا بالقياس
 عن بعض القياس وقلتم اذا صلى جالساً لم تشهد في حال القيام سهواً فلا يجوز عليه وان قرأ في حال الشهادة فعليه السجود وهذا فرق بين
 متساويين من كل وجه وقلتم اذا افتتم الصلوة في السجود فظن انه قد سبقه الحرك فانصرف ليتوضأ ثم علم انه لم يسبقه الحرك وهو
 في السجود جائز له المضى على صلاته وكل ذلك لو ظن انه قد اتم صلاته ثم علم انه لم يمتد ثم قلتم لو ظن ان على ثوبه نجاسة او انه لم يكن متوضئا
 فانصرف ليتوضأ او يغسل ثوبه ثم علم انه كان متوضئا او طاهر الثوب لم يجز له البناء على صلوة ففرقتم بين ما لا فرق بينهما وتركتكم
 بعض القياس فرقتم بان ما ظن سبق الحرك فقد انصرف من صلاته انصرف استيناف لا انصرف رفض فانه لو تحقق ما ظنه جائز له
 المضى فلم يصرفا هذا الخروج من الصلوة فلم يمتنع البناء وكذلك لو ظن انه قد اتم صلاته فلم ينصرف انصرف رفض فاذا لم يقصد **الرفض**
 لم تنصر الصلوة مرفوضة كما لو سلم مأهيا وليس كذلك اذا ظن انه لم يتوضأ او على ثوبه نجاسة لانه انصرف عنها انصرف رفض ونوى
 الرفض مقارنا لانصرافه فبطلت كالوسلم عاملا وهذا الفرق غير عجيب شيئا بل هو فرق بين جمعت الشريعة بينهما فانه في الموضوعين انصرف
 انصرفا ما دوننا فيه او ما موراه وهو معذور في الموضوعين بل هذا الفرق حقق باقتضائهم ما ذكرتم فانه اذا ظن انه لم يتوضأ

ج
النفاس

حقيق

فانصرف ما موربه وهو عاين الله بتركه بخلاف ما اذا ظن انه قد اتم صلاته فان انصرفه مبطل ما أدون له فيه فكيف تصح الصلوة مع
 الانصراف وبطلان الانصراف للموربه ثم انه ايضا في انصرفه ظن انه قد اتم صلاته يصرف انصرف ترك حقيقة لا يظن انه قد
 فرغ منها فتركها تركا من قد اكملها ومن ظن انه عذر فانما تركها تركا قاصدا لتكملها فهي اوليا بالصحة وقلتم لو قال الله على ان اصلي
 ركعتين وقال انصرفا لله على ان اصلي ركعتين لم يجز لاحدهما ان يأتى بصاحبه لانهما اوضان بسببين وهون ذلك واحد منهما ولا يؤتى
 فرض خلف فرض آخر ثم ناقضتم فقلتم لو قال الاخر وان الله على ان اصلي الركعتين اللتين اوجبت على نفسك جاز لاحدهما ان يأتى
 بالآخر لانه اوجب على نفسه عين ما اوجب به الآخر على نفسه فصارتا كالظهور الواحدة وهذا اليسر يجزى شيئا فان سبب الوجوب مختلف
 كما في الصلوة الاولى سواء وهو نذر كل واحد منهما على نفسه وليس الواجب على احدهما هو عين الواجب على الآخر بل هو مثله ولهذا
 لا يتأدى احد الواجبين بأداء الآخر ولا فرق بين المسألتين في ذلك البتة فان كل واحد يجب عليه ركعتان نظير ما اوجب على الآخر
 بنزلة فالسبب مماثل والواجب مماثل والتعدد في الجانبين سواء فالتمزيق بينهما تمزيق بين متماثلين وخروج عن محض القياس
فرقم بين ما جرم النص والميزان بينهما فقلتم اذ اظفر بركان ضليعه فيه الخمس ثم يجوز له صرفه الى اولاده والى نفسه اذ الصلح اليه
 واذا وجب له عشر الخارج من الارض لم يكن له صرفه الى ولده ولا الى نفسه وكلهما واجب عليه اخراجه نحو الله وشكر النعمة بما
 انعم عليه من المال ولكن لما كان الركان مالا مجموعا لم يكن غاوة وكما له بفعله واللؤنة فيه ايسر كان الواجب فيه اكثر وما كان
 الزرع فيه من المؤنذ والكلفة والعمل اكثر مما في الركان كان الواجب فيه نصفه وهو العشر فان اشتدت اللؤنة بالسقي
 بالكلفة حط الواجب الى نصفه وهو نصف العشر فان اشتدت اللؤنة في المال غير بالتجارة والبيع والشراء كل وقت وحفظه
 وكراهة غرضه وقله خفف الى منطرة وهو ربع العشر فهذا من كمال حكمة الشارع في اعتباره كثرة الواجب وقلته فكيف يجوز له ان يصلي
 الواجب الاكثر الذي هو اقل مؤنة وتعبا وكلفة لا ولادة وتمسكه لنفسه وقد اضعفه عليه الشارع اكثر من كل واجب الزكاة
 ومخرج الجميع وليصا به واحد نصا واعتبارا فالتمزيق بينهما تمزيق بين ما جمعت الشريعة بينهما حيث قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الركان الخمس وفي الرقة ربع العشر وقلتم لو ادع من لا يعرفه مالا فغاب عنه سنين ثم عرفه فلا زكاة عليه لانه لا يقدر على الرجوع
 منه فهو كالودفنه بمغارة فنسيه ثم ناقضتم فقلتم لو ادع من يعرفه فنسيه سنين ثم عرفه فعليه زكاة تلك السنين الماضية كلها
 والمال خارج عن قبضته وتصرفه وهو غير قادر على الرجوع في الصلواتين ولا فرق بينهما وقد صرحتم في مسئلة للمغارة انه لو دفنه بمو
 منها ثم نسيه فلا زكاة عليه اذ عرفه بعد ذلك ولا فرق في هذا بين المغارة وبين اللوع بوجه ثم ناقضتم من وجبه اخرو فقلتم لو دفنه
 في دارة وخفي عليه موضعه سنين ثم عرفه وجبت عليه الزكاة لما مضى **وقلتم** لو وجبت عليه اربع شيا فخرج ثنتين سميتين
 تساوى الاربع جاز فطره قياسا على هذا انه لو وجب عليه عشرة افقرة بر فخرج خمسة من بر مرتفع يساوى قيمة العشر التي هي
 عليه جاز وطردة لو وجب عليه خمسة ابرقة فخرج بغير ايساوى قيمة الخمسة انه يجوز ولو وجب عليه صلح في الفطرة فخرج ربع ما
 يساوى الصلح الذي لو اخرج ليقضى به الواجب انه يجوز فان طردم هذا القياس فلا يخفى ما فيه من تغيير المقادير الشرعية والعدل
 عنها ولزمكم طردة في ان من وجب عليه عتق رقبة فاحرق عشرة رقبه تساوى قيمة رقبة غيرها جاز ومن نذر الصدقة بمائة شاة
 فصدق بعشرين تساوى قيمة المائة جاز ثم ناقضتم فقلتم لو وجب عليه اضيحة ان فذبح واحدا سمينا يساوى وسطين لم يجز ثم فرقتم
 بان قلتم المقصود في الاضيحة الذبح وارقة الدم وارقة دم واحدا لا تقوم مقام اارقة دميين والمقصود في الزكاة سد خلة الفقير
 وهو يحصل بالا جود اقل كما يحصل بالاكثر اذا كان دونه وهذا فرقان عملكم في الاضيحة لم يحكم في ما ذكرناه من الصلوات فكيف
 ولا يصح في الاضيحة فان المقصود في الزكاة امداد مديرة منها سد خلة الفقير ومنها اقامة عبودية الله بفعل نفس امر به ومنها شكر

ليكم

مماثل

ج

فغنته عليه في المال ومنها حرار المال وحفظه بأخراجه هذا المقدار منه ومنها اللباسات بهذا المقدار لما علم الله فيه من مصلحة ربه
 للمال ومصلحة الأخذ ومنها التقيد بالوقوف عند حدود الله وإن لا ينقص منها ولا يغير هذه المقاصد إن لم تكن أعظم من مقصود
 إراقة الدم في الأضحية فليست بدنة فكيف يجوز الغاؤها واعتبار إراقة الدم ثم إن هذا الفرق يعكس عليه من وجه آخر
 وهو أن مقصود الشارع من إراقة دم الهدى والأضحية التقرب إلى الله سبحانه بأجل ما يقدر عليه من ذلك النوع وعلاؤه وإغلاؤه شديداً
 وانفسه عند أهله فإنه لا يناله سبحانه كغيرها ولا دعاؤها وإنه ما يناله تقوى العبد منه وعجته له وإثارة بالتقرب إليه بأحب شيء
 إلى العبد وأثره عند الله وانفسه لديه كما يتقرب المحب إلى محبوبه بانفسه ما يقدر عليه وأفضله عند الله ولهذا فطر الله العباد على أن يتقربوا
 إلى محبوبه بأفضل هدبه يقدر عليها وأجلها وأحلاها كان احتل لديه واجب إليه من تقرب إليه بالف وأحد يدعى من ذلك النوع
 وقد نبه سبحانه على هذا بقوله يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخراكم من الأرض ولا يتم الخبيث منه تنفقوا
 ولستم بأخذين إلا أن تفضوا فيه وأعلموا أن الله غني حميد وقال تعالى وليكن الذين آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين
 وأنى المال على وجهه وقال ويضعون الطعام على وجهه وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أفضل الرقاب فقال أغلاها
 شئنا وانفسها عند أهلها وتذرعهم بغير نجاسة فأعطى بها نجستين فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن يأخذها بها وينفقها قال
 لا بل أخرها أيها فاعتبر في الأضحية عين المندرج دون ما يقوم مقامه وإن كان أكثر منه فلان يعتبر في الزكاة نفس الواجب
 ما يقوم مقامه ولو كان أكثر منه أولى وأحرى وطرد قياسكم أنه لو وجب عليه أربع شياه جيلاد فأخرج عشرة من أروى الشياه و
 أهزها بقيمتها من قيمة الأربع أوجب عليه أربع حاق جيلاد فأخرج عشرين إن لم يبق من أروى الأبل وأهزها انديجون فإن منعتم
 ذلك نقصتم القياس وإن طردتموه بقوله الخبيث منه تنفقون وسألهتم رب المال على أخراج رديه ومعايبه عن جيلاد والمخرج
 في التقويم إلى اجتماعه وفي هذا من مخالفة الكتاب والميزان ما فيه وفرقتم بين ما جمع الشارع بينه وجمعتهم بين ما فرق بينه
 أما الأول فقلتم يصوم صوم رمضان بنية من النهار قبل الزوال ولا يصوم صوم الظهار وكفارة الوطى في رمضان وكفارة القتل
 الأبنية من الليل وفرقتم بينهما بأن صوم رمضان لما كان معينا بالشهر اجزأ بنية من النهار بخلاف صوم الكفارة وبنية من
 على ذلك أنه لو قال لله على صوم يوم فصامه بنية قبل الزوال لم يجزئه ولو قال لله على أن أصوم غدا فصامه بنية قبل الزوال جاز وهذا تفرق
 بين ما جمع الشارع بينه من صوم الفرض وأخبر أنه لا يصيام من لم يبيتته من الليل وهذا في صوم الفرض وأما النفل ففهم عنه أنه كان ينشئه بنية
 من النهار فسودت بينهما في اجزائها بنية من النهار وفرق الشارع بينهما وفرقتم بين بعض الصوم والفروض دون بعض في اعتبار النية من
 الليل وقد سوى الشارع بينهما والفرق بالتعيين ومعه عديم التأثير فإنه وإن تعين لم يضر عبادة إلا بالنية ولهذا وامسك عن الإكل
 والشرب من غير نية لم يكن صائماً فإذا لم تقارن النية جميع أجزاء اليوم فقد خرج بعضه عن أن يكون عبادة فلم يبق ما أمر به
 وتعيينه لا يزيد وجوبه إلا تأكيداً واقتضاءً فلو قيل إن للعين أولى بد بوجوب النية من الليل من غير المعين لكان أصح في القياس القياس
 الصحيح هو أن الكليات بر السنة من الفرق بين الفرض والنفل فلا يصح الفرض الأبنية من الليل والنفل يصح بنية من النهار لأنه يتسامح
 فيه فلا يسأل في الفرض كما يجوز أن يصل النفل قاعداً أو راكباً على دابته إلى القبلة وغيرها وفي ذلك كثرة النفل وتيسير الدخول فيه
 والرجل لما كان مخيراً بين الدخول فيه وعدمه وبغير بين المخرج منه وإتمامه خير بين التهييت والنية من النهار فهذا المحض القياس
 موجب السنة والله الحمد وفرقتم بين ما جمع بينهما من جوار الصائم والمعتكف فقلتم لو جامع في الصوم ناسياً لم يفسد صومه ولو جامع
 للمعتكف ناسياً فسد اعتكافه وفرقتم بينهما بأن الجماع من عظورات الاعتكاف ولهذا لا يباح ليلاً ولا نهاراً وليس من محظورات الصوم
 لأنه يباح ليلاً وهذا فرق فاسد جداً لأن الليل ليس محلاً للصوم فلم يجرم فيه الجماع وهو محل الاعتكاف فحرم فيه الجماع فهذا الصائم

ج

يسأل

كليل المعتكف في ذلك ولا فرق بينه وبين ما فرق الله بينه وبين الله التوفيق **وقلتم** لو دخل عرفة في طلب بعير لرجع
 القياس المحض وانجم بين ما جمعه الله بينه وبين ما فرق الله بينه وبين الله التوفيق **وقلتم** لو دخل عرفة في طلب بعير لرجع
 ولم ينو الوقوف اجزاء عن الوقوف ولو ادخل البيت في طلب شيء سقط منه ولم ينو الطواف لم يخرج منه وهذا يخرج عن محض القياس ففرقتم
 تفريقاً فاسداً فقلتم المقصود بالوقوف بعرفة في هذا الوقت وقد حصل بخلاف الطواف فان المقصود بالعبادة ولا يحصل الا بالنية فيقال
 المقصود بعرفة العبادة ايضاً فكلاهما ركن مأمورية ولم ينو المكلف امتثال الامر في هذا ولا في هذا انما الذي صح هذا وبطل هذا ولما
 تلبه بعض القياسين بفساد هذا الفرق عدل الى فرق اخر فقال الوقوف ركن يقع في نفس الاحرام فنية الجم مشقة عليه فلا يفتقر الى نية
 نية كاجزاء الصلوة من الركوع والجمود ينسحب عليها نية الصلوة واما الطواف فيقع خارج العبادة فلا تشمل عليه نية الاحرام فافتقر الى
 النية ونحن نقول لا يجب هذا الفرق وذلك الى الاول فانه اقل فساداً وتناقضاً من هذا فان الطواف والوقوف كلاهما جزء من اجزاء العبادة
 فكيف تضمنت جزءاً من اجزاء العبادة لهذا الركن دون هذا وايضاً فان طواف المعتمر يقع في الاحرام وايضاً فطواف الزيادة يقع في بقية
 الاحرام فانه انما حل من احرامه قبله فخلال اول ناقصاً والخلل الكامل موقوف على الطواف وفرقتم بين ما جمعت السنة والقياس
 فقلتم اذا احرم الصبي ثم بلغ فجد ما حرامه قبل ان يقف بعرفة اجزاء عن حجة الاسلام واذا احرم العبد ثم عتق فجد ما حرامه لم يخرج عن
 حجة الاسلام والسنة قد سوت بينهما وكذا القياس فان احرامها قبل البلوغ والعتق صحيح وهو سبب للشباب وقد صار من اهل وجوب الحج
 قبل الوقوف بعرفة فاجزاءها عن حجة الاسلام كما لو لم يوجد منها احرام قبل ذلك فان غاية ما وجد منها من الاحرام ان يكون وجوده
 كعدمه فوجود الاحرام السابق على العتق لم يضر شيئاً بحيث يكون عدمه انفع له من وجوده وتفرقكم بان احرام الصبي احرام مخلوق وقا
 وبالمبلغ بعدم ذلك ففهم منه الاحرام عن حجة الاسلام واما العبد فاحرامه احرام عبادة لانه مكلف ففهم احرامه موجباً فلا يتلى له الحزب
 منه حتى يأتي بموجب فرق فاسد فان الصبي مثاب على احرامه بالنصر احرامه احرام عبادة وان كانت لا تستقط الغرض كاحرام العبد سواء
وفرقتهم بين ما جمعه القياس الصحيح بينه فقلتم لو قال ايحى افلانا حجة فله ان يأخذ النفقة ويأكل بها ويشرب ولا يحرم ولو قال ايحى
 عني لم يكن له ان يأخذ النفقة الا بشرط الحج **وفرقتهم** بان في المسئلة الاولى اخبر كلامه عن حج الايضاً بالنفقة له وكأنه اشار عليه
 بالحج ولا حق للموصى في الحج الذي يأتي به فمخها الوصية بالمال ولم نلزم الموصى له بما لا حق للموصى فيه واما في المسئلة الثانية فاما قصده
 ان يعود نفقته عليه بثبوت النفقة في الحج فان لم يحصل له غرضه لم تنفذ الوصية وهذا الفرق نفسه هو لبطل الفرق بين المسائلين فانه
 بتعين الحج قطع ما توهبه قوة من دفع المال اليه يفعل به ما يريد وانما قصد اعانته على طاعة الله ليكون شريكاً له في الثواب ذلك بالمال
 وهذا بالمال ولهذا عين الحج مصرفاً للوصية فلا يجوز الغاء ذلك وتمكينه من المال يصرفه في ملاذة وشهواته هذا من افسد القياس وهو كالم
 قال اعطوا فلاناً الفاً ليجني بها سجدة او سفلية او قطرة لم يجز ان يأخذ الف ولا يفعل ما اوصى به كذلك الحج سواء **وفرقتهم** بان ما
 جمعه محض القياس بينهما فقلتم اذا اشترى عبداً ثم قال له انت حرام عتق عليه ولو تزوجها ثم قال لها انت طالق امس ثم تطلق وفرقتهم بان
 لما كان حراماً امس اقفه تحريم شرائه واسترقاقه اليوم واما الطلاق فكونها مطلقة امس لا يقتض تحريم نكاحها اليوم وهذا فرق صريح
 لا تأثير له البتة فان الحكم ان جاز تقديره على سببه وقع العتق والطلاق في الصلوتين وان امتنع تقدسه في الموضوعين على سببه لم يقع
 واحدهما فما بال احرامها وقع دون الآخر **فان قيل** نحن لم نفرق بينهما في الانشاء وانما فرقا بينهما في الاقرار والاختار فاذا اقر بان العبد
 حراً لا امس فقد بطل ان يكون عبداً اليوم فعتق باعترافه واذا اقر بانها طالق امس لم يلزم بطلان النكاح اليوم كجواز ان يكون المطلق
 الا اول قد طلقها امس قبل الدخول فتزوج هو باليوم قلنا اذا كانت المسئلة على هذا الوجه فلا بد ان تقول انك طالق امس من غير
 اوستاذك فيمنعه حيث تدعى فلما اذا طلق فلا فرق بين العتق والطلاق **فان قيل** يمكن ان يطلقها بالامس ثم يتزوجها اليوم

الاحرام

وبالقول الاول ناقص

ج

بشواب

لو

سئل في صلته

قيل هذا يمكن في الطلاق الذي لم يستوف إذا كان مقصوداً بالأخبار فاما إذا قل أنت طالق أمس ثلاثاً ولم يقل من زوجه كان فيه
ولا نكاه فلا فرق أصلاً بين ذلك وبين قوله للعبد أنت حر أمس وهذا التفصيل هو محض القياس وبالله التوفيق **وجمعهم** بين
ما فوق السنة وبين ما أقلت وجب على البائن الإحداد كما يجب على المتوفى عنها والأحداد لم يكن من ذلك لأجل العدة وإنما كان لأجل موت
الزوج بالنسبة إلى الله عليه وآله وسلم نفى وأثبت وحقق الإحداد بالمتوفى عنها زوجها وقد فُرقت المستوتة في وصف العدة وقد رُفِعَ
وسببها فإن سببها الموت وإن لم يكن الزوج دخل بها وسبب عدة البائن الفراق وإن كان الزوج حيّاً ثم فُرقت بين ما جمعت السنة بينهما
فقلتم إن كانت الزوجة ذمية أو غير بالغة فلا إحداد عليها والسنة تقتضي التسوية كما يقتضيه القياس **وفرقتهم** بين ما جمعت القياس
المحصر بين ما أقلت لزوج المحرم صيد أو مائة لا يحل أحله ولو ذبحه الحلال صيداً حرامياً فليس بمائة وأحله حلالاً ووفرقتهم بأن
المائة في ذبح المحرم فيه فهو كذبح المحرم في الوثني فالذبح غير أهل وفي المسئلة الثانية الذابح أهل والمذبح محل الذبح إذا كان صلباً
وإنما منع منه حرمة المكان الأتري أنه لو ذبح من الحرم حل ذبحه وهذا من افتد فرقه وهو باق فتناء عكس الحكم أولى فإن المانع في الصيد
الحرمي في نفس المذبح فهو كذبح ما لا يؤكل والمانع في ذبح المحرم في الفاعل فهو كذبح الغاصب قلتم لو أرسل كلبه على صيد في الحل فطرد
حتى أدخله الحرم فاصابه لم يضمنه ولو أرسل سهره على صيد في الحل فأطارد الرقيم حتى قتل صيداً في الحرم ضمنه وكلاهما تولد القتل فيه
عن فعله وفرقتهم بأن الرمي حصل بمباشرة توقيته التي امتدت السهم فهو محض فعله بخلاف مسئلة الكلب فإن الصيد فيه يضاف
إلى فعل الكلب وهذا الفرق لا يصح فإن إرسال السهم والكلب كلاهما من فعله فالذي تولد منه ما تولد عن فعله وجريان السهم عن يد الكلب
كلاهما هو السبب فيه وكون الكلب له اختياراً والسهم لا اختياراً لم يفرق لا تأذيره إذا كان اختيار الكلب بسبب إرسال صاحبه له **وقلتم**
لو رهن أرضاً مزروعة وشجر مثمر أدخل الزرع والثمر في الرهن ولو باعها لم يدخل الزرع والثمر في البيع وفرقتهم بينهما بأن الرهن متصل بغيره وانفصال
الرهن بغيره بمنع صحته لا شأنة فلو لم يدخل فيه الزرع والثمر لم يطل بخلاف البيع فإن انفصاله بغيره لا يبطله إذا لا شأنة لا تنافيه وهذا قياس
في غائته الضعيف لأن الاتصال هنا اتصال مجاورة لا شأنة فهو كرهن زينة في ظم فده وقماش في أحد له ونحوه **وقلتم** لو أكره على هبة
جاريته لرجل فوهبها له ملكها فاعتقها الوهب له فقد حنقه ولو باعها لم يبعم بيعه وهذا خروج عن محض القياس وتيقنكم
بأن هذا اعتق صدر عن أكرهه ولا كراهة لا يمنع صحة العتق وذلك بيع صدر عن أكرهه والأكرهة يمنع صحة البيع لا يبيع لأنه إنما أكرهه على التملك
ولو يكن للمكره نرض في الاعتاق والتملك لم يبعم والعتق لو كره عليه فلا ينفذ كالبيع سواء هذا مع أنكم تركتم القياس في مسئلة الأكره
على البيع والعش فصحتم العتق دون البيع وفرقتهم بأن العتق لا يدخله خيار ضمن مع الأكره وهذا فرق لا تأذيره وهو فاسد في نفسه فإن
الأقرار والشهادة والإسلام لا يدخلها خيار ولا يبيع مع الأكره وإنما امتنعت عقود المكره من النفقة لعدم الرضى الذي هو محقق العقد وهو
مستوى فيه عقود كلها معا وضمتها وتبرعاتها وعتقه وطلاقه وخلعه وإقراره وهذا هو محض القياس للذين فإن للمكره محمول على ما
أكره عليه غير مختار له فأقول له كاقول النائم والناسي باعتبار بعضهما والغاء بعضهما خروجه عن محض القياس وبالله التوفيق **وقلتم**
لو وقع في الغدير العظيم الذي إذا حرك أحد طرفيه لم يترك الطرف الآخر قطرة دم أو خراً أو بولاً دمي نجسه كله وإذا وقع في أبار الفلوات
وأكامصار البحر الروث والأجاث لا تجنسه ما لم يأخذ وجيرع الماء أو ثلثه وقيل إن لا يخلو لو عن شئ منه ومعلوم أن ذلك الماء أقرب
إلى الطيب والطهارة حساً وشرعاً من هذا **ومن العجب** الكثير نجس الأدهان والألبان والحل والمأفلات بأسرها بالقطرة من
البول والدم وعقود عمادون ربع الثوب من النجاسة المخففة وعمادون قد ركب الكف من المغلظة وقتل العفون ربع الثوب على نحو
مسح ربع الرأس بعوب حلق ربعه في الإحرام وإن مسح الرأس من غسل النجاسة ولم تقيس الماء والماء على الثوب مع عدم ظهور أثر النجاسة
فيها البتة وظهر عينها وراحتها في الثوب ولا سيما عند محج حيث يعفون قدر ذراع في ذراع وعند أبي يوسف عن قدر شبر في شبر

فطانت

من

ح

وبكل حال فالنوعان هو دون ذلك بكثير ولا نسبة له اليه في الماء ولأنه الذي لا يظهر أثر النجاسة فيه بوجه بل يجعلها ويذهب
 عنها وأثرها أولى وأحرى **وجعلتم** بين ما فرق الشرع والحس بينهما ففستم للمنى الذي هو اصل الأدميين على البول والعذرة و
فرقتهم بين ما جمع الشرع والحس بينهما ففرقتهم بين بعض الأشرية للسكرة وضيقها مع استوائها في الأسكان فجعلتم بعضها نجسًا
 كالبول وبعضها طاهرًا طيبًا كاللبن والماء وقلتم لو وقع في البثر نجاسة بغير ما معها وطينها فان تزهر منها دلوا فترشش على حيطانها
 بغير شئ حيطانها وكلما تزهر منها شئ نبع مكانه شئ فصادف ماء نجسًا وطينًا نجسًا فإذا وجب تزهر أربعين دلوًا مثلاً فخرج تسعة
 وثلاثون كان المنزوح والباقي حله نجسًا والحيطان التي أصابها الماء والطين الذي في قمار البثر حتى إذا انزع الدلو الأربعون ففستم
 النجاسة كلها فظهر الطين والماء وحيطان البثر وظهر نفسه فصار أي أكرم من هذا الدلو ولا عقل ولا خبر **فصل** وقالوا لو
 تزوجها على أن يخرجها لو تخرج التسمية ووجب مهر المثل وقالوا هذه التسمية على ما إذا تزوجها على شئ لا يدري ما هو ثم قالت الشافعية
 لو تزوج الكتابية على أن يعلمها القرآن جازة فأسوة على جواز اسمائها أياها ففاسوا بعد قياس وتركوا بعض القياس فانهم صرحوا
 بأنه لو استأجرها ليعملها إلى الحج جازة ونزلت الإجازة على العرف فكيف حكم أن يكون مورد العقد الإجازة ولا يعلم أن يكون صدقًا قائم
 ناقضهم أبين مناقضة فقلتم لو تزوجها على أن يرد عبدها الأبق من مكان كذا أو كذا أصح مع أنه قد يقدر على رده وقد يجوز عند المثل
 الذي في هذا الأمر أعظم من العرف الذي في حملها إلى الحج بكثير وقلتم لو تزوجها على أن يعلمها القرآن أو بعضه حكم وقد قبل التعليق وقد
 لا قبل وقد يطاوعها ساعها وقد يأتي عليها وقلتم لو تزوجها على مهر المثل صحت التسمية مع اختلاف ما متناهم تساويها من كل وجه والقرآن
 وإن اتفق تساويها في النسب فإدراجها من تساويها في الصفات والحوال التي يقل المهر بسببها ويكثر فالحجالة التي في وجهها دون
 هذا بكثير **وقلتم** لو تزوجها على عبد مطلق حكم ولها الوسط ومعلوم أن في الوسط من التفاوت ما فيه **وقلتم** لو تزوجها
 على أن يشتري لها عبد نريد صحت التسمية مع أنه غرض ظاهر إذ تسليم المهر موقوف على أمر غير مقدور له وهو رضى زيد ببيعته فحين
 من الخطأ ما في رد عبدها الأبق وكلاهما أعظم خطر من الحج **وقلتم** لو تزوجها على أن يردى عنها مدة حكم وليس جملة حلالها
 إلى الحج بأعظم من جملة أوقات الرعي ومكانه على أن هذه المسئلة بعيدة من أصول أحمد ونصوصه ولا تعرف منصوصة عند بل
 على خلافها قال في رواية منها فمن تزوج على عبد من عبدة جاز وإن كانوا عشرة عبيد يبيع من أو سطهم فإن تشاكها أقرع بينهما
 قلت وتستقيم القرعة في هذا قال نعم **وقلتم** لو خالها على كفاية ولدها عشر سنين حكم وإن لم يذ كر قد الطاهر والادام والكفو
في الله العجب ابن جملة هذا من جملة حملها إلى الحج **فصل** وقالت الشافعية له أن يجبر ابنته البالغة المفتية العا
 بد من الله التي تفتي في الحلال والحرام على تكاها بمن هي أكره الناس له وأشد الناس عنده نفرة بغير رضاها حتى لو عنت كفوا شاكبا
 جميلًا دينًا تحبه وعين كفوا شيئًا مشوهاً دميًا كان العبرة بتعيينه دونها فتركوا بعض القياس والمصلحة ومقصود الحكم من
 الود والرحمة وحسن العاشرة وقالوا لو أراد أن يبيع لها حلاً أو عوداً لك من مالها لم يعم إلا برضاها وله أن يرقها مدة العمر عند من
 هي أكره شئ فيه بغير رضاها قالوا وكما خرجتم عن بعض القياس خرجتم عن صريحة السنة فإن رسول الله صلى الله عليه وآله
 خير جارية بكرًا تزوجها أبوها وهي كارهة وخير آخره ثيبًا **ومن العجب** أنكم قلتم لو تصرف في جبل من مالها على غير وجه
 المخط لها كان مردودًا حتى إذا تصرف في بعض ما على خلاف حظها كان لا ريب ما شتم قلتم هو أخير محظها منها وهذا يرد الحس فأما أعلم
 بمياله ونفرتها ومحظها ممن يحب أن تعاشره وتكره عشرته وتعلقتم بما رواه مسلم من حديث ابن عباس يرفعه الأمام الحق بنفسه أن
 وثمًا والله كرتستأذن في نفسها وأذناها صامتا وهو حجة عليكم وتركتكم ما في الصحيحين من حديث ابن عمر يرفعه لا تنكح الأيم حتى
 تستأمر ولا البكر حتى تستأذن وفيها أيضًا من حديث عائشة قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في البضا عمن قال نعم قلت فأن
 البكر

كل من العلم قبل التزم
 القسطنطيني إمامنا
 الـ نقضت على الرخص
 وفي القاسم من قبل القوم
 فتمت أسرار العدل والفرار
 والقرابة

ج

من العجب
 التناهي تليق
 حجة شتى

تستأن فتستحيي قال اذها صاعاً فنهى ان تتكلم بدون استئذانها وامر بذلك واخبر انه هو شرع فاتفق على ذلك امره ووجهه
 وخبره وهو محض القياس الذي ان **فصل** وقالت الحنابلة والشافعية والحنفية لا يصح بيع المقلان والمباطل والمباذجان اللفظ
 ولم يجعلوا المعدوم تبعاً للموجود مع شدة الحاجة الى ذلك وجعلوا المعدوم ملائمة الموجود في منافع التجارة للحاجة الى ذلك هذا
 مثله من كل وجه ولا يستخلف كما تستخلف المناظر وما يقدر من عرض الخطر له فهو مشترك بينه وبين المناظر وقد جوزوا بيع الثمرة
 اذ ابدت الصلاح في واحدة منها ومعلوم ان بقية الاجزاء معدومة فجاز بيعها تبعاً للموجود فان فرقوا بان هذه اجزاء متصلة وتلك
 اعيان منفصلة فهو فرق فاسد من وجهين احدهما ان هذا لا تأثير له البتة الثاني ان الثمرة التي بد اصلاحها ما يخرجها اثماراً متعدية
 كالتموت والتين فهو كالبطيخ والمباذجان من كل وجه فالتفريق خروج عن القياس المصلحة والزامه لا يقدر عليه الا باعظم كلفة
 ومشقة وفيه مفسدة عظيمة يرد بها القياس فان للقطعة لاضابطه لها فانه يكون في المقتاة الكبار الصغار وبين ذلك فالمشترى
 يريد استقصاءها والبائع يمنع من اخذ الصغار فيقيم بينهما من التنازع والاختلاف والتشاحن ما لا تأتي به الشريعة فابن هذه
 المفسدة العظيمة التي هي منشأ النزاع التي من تأمل مقاصد الشريعة علم قصد الشارع لا يطالها واعداً بها الى المفسدة اليسيرة التي
 في جعل ما لم يوجد تبعاً لما وجد لما فيه من المصلحة وقد اعتبرها الشارع ولم يأت عنه حرف واحد نهى عن بيع المعدوم وانما
 عن بيع الغرر والغرر شيء وهذا شيء ولا يسمى هذا البعير غرراً ولا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً **فصل** وقالت الحنفية والمالكية والشافعية
 اذا شرطت الزوجة ان لا يخرجها الزوج من بلدها او دارها وان لا يتزوج عليها ولا يشتر في شرط باطل فتركوا محض القياس بل قيا
 الاولى فانهم قالوا لو شرطت في المهر تأجيلاً او غير ذلك البطل او زيادة على مهر المثل لزم الوفاء بالشرط فابن المقصود الذي لها في الشرط
 الاول الى المقصود الذي في هذا الشرط وان فواته الى فواته وكذلك من قال منهم لو شرط ان تكون جميلة شابة سوية صابغة عجمياً
 شمرطاً قيحة المنظر ان لا يفترق احد من ابقات شرطه حتى اذا فات درهم واحد من الصداق فلها الفسخ بفواته قبل الدخول فان استوفى
 المعقود عليه ودخل بها وقضى وطرة منها ثم فات الصداق جميعه ولم تظهر منه حبة واحدة فلا يفترق لها وقسم الشرط الذي فلت
 عليه على شرط ان لا يودها ولا ينفق عليها ولا يطأها ولا ينفق على اولاده منها ونحو ذلك مما هو من افسد القياس الذي فرقت الشريعة
 بين ما هو احق بالوفاء منه وبين ما لا يجزى الوفاء به وجمعتهم يميز ما فرق القياس الشرع بينهما والحققت احدهما بالآخر وقد جعل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم الوفاء بشرط النكاح التي يستحل بها الزوج امرأتها والى من الوفاء بسائر الشروط على الاطلاق فجعلوها
 انهم دون سائر الشروط واحقها بعدم الوفاء وجعلتم الوفاء بشرط الواقف المخالف لمقصود الشارع كترك النكاح وكشرط الصلوة
 في المكان الذي شرط فيه الصلوة وان كان وحده والى جانبه المسجد الاعظم وجماعة المسلمين وقد نفى الشارع هذا الشرط في النذر
 الذي هو قرينة محض وطاعة فلا تتعين عنده بقعة عينها الناذر للصلوة الا بالمساجد الثلاثة وقد شرط الناذر في نذر تعينه
 فالغاة الشارع لفظيصة غير عليه او مساواته له فكيف يكون شرط الواقف الذي غيره افضل منه واجب الى الله ورسوله لان ما يجب الوفاء
 به وتعين الصلوة في مكان معين لم يرغب الشارع فيه ليس بقربة وماليس بقربة لا يجب الوفاء به في النذر ولا يصح اشتراطه في
 الوقف **فان قلت** الواقف لم يخرج ماله الا على وجه تعين فلم يرتب ما عينه في الوقف من ذلك الوجه والناذر قصد القرينة و
 القرب متساوية في المساجد غير الثلاثة فتعين بعضهما بالتوقييل فهذا الفرق بعينه يوجب عليكم الغاء ما لا قرينة فيه من شروط
 الواقفين واعتبار ما فيه قرينة فان الواقف انما مقصود بالوقف التقرب الى الله فتقربه بوقفه كقربه بنذره فان العاقل لا يبذل
 ماله الا لما فيه مصلحة عاجلة او اجلة والمر في حياته قد يبذل ماله في اغراضه مباحة كانت او غيرها وقد يبذل في ما يقربه الى الله واما
 بعد ما ترفنا يبذل في ما يقربه الى الله ولو قيل له ان هذا المصروف لا يقرب الى الله عز وجل وان غيره افضل وجب الى الله

منها ما

له صلاحه متناهياً في
الشرع والله اعلم
عنه من جهة ملاحظة موقع

ج

بالبطخ من القاموس
يقال له في الحديث
بكن

واعظم اجر البادر اليه ولا ريب ان العاقل اذا قيل له اذا بنى ما لك في مقابلة هذا الشرط حصل لك اجر واحد وان تركته حصل لك اجران فان قيل فيه اجر الزائد فكيف اذا قيل له ان هذا الاجرة البتة فكيف اذا قيل ان هذا الشرط مقصود الشارع مضاد لكرهه الله ورسوله وهذا كشرط العزوبة مثلا وترك النكاح فانه شرط الترتك واجب او سنة افضل من صلوة النافلة وصومها او سنة دين الصلوة والصوم فكيف يلزم الوفاء بشرط ترك الواجب والسمن التباها لشرط الواقف وترك شرط الله ورسوله الذي قضاه الحق وشرطه اوثق **يوضح** انه لو شرط في وقفه ان يكون على الاغنياء دون الفقراء كان شرطا باطلا عند جمهور الفقهاء قال ابو المعالي الجويني هو امام الحرمين رضي الله عنه ومعظم اصحابنا اقلوا بالبطلان هذا مع ان وصف الغناء وصف مباح وفعلة من الله وصاحبه اذا كان شاكرا فهو افضل من الفقير مع صدقة عند طاعة تكفي من الفقهاء والصوفية فكيف يلغى هذا الشرط ويعم شرط الترهيب في الاسلام الذي ابطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا رهباينة في الاسلام **يوضح** ان من شرط التعرب فانما قصد ان تركه افضل واجب الى الله فقصد ان يتعبد المراقف عليه بتركه وهذا الذي تبرا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه بعينه فقال من رغب عن سنتي فليس مني وكان قصد اولئك الصحابة هو قصد هؤلاء الواقفين بعينه سواء فانهم قصدوا انفسهم على العبادة وترك النكاح الذي يشغلهم فتركوا الى الله بتركه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما قال واخبر انه من رغب عن سنتي فليس منه وهذا في غاية الظهور فكيف يحل الاوامر بترك شي قد اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من رغب عنه فليس منه هذا مما لا احتمله الشريعة بوجه **فالصواب** ان لا يستوعب الشرعية غير عرضة عرضة شرعية الواقفين على كتاب الله سبحانه وعلى شرطه فاما وافق كتابه وشرطه فهو صحيح وما خالفه كان شرطا باطلا مردودا ولو كان مائة شرط وليس باعظم من رد حكم الحاكم اذا خالف حكم الله ورسوله ومن رد فتوى للفقى وقد نص الله سبحانه على رد وصية الجائف في وصيته والا ثم فيها مع ان الرصية تصرف في غير قربته وهي اوسع من الوقف وقد صرح صاحب الشرح بوجوب كل عمل ليس عليه امر فهذا الشرط مردود بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يحل لاحد ان يقبله ويعتبه ويصحح ثم كيف يوجبون الوفاء بالشرط التي انما اخرجها الله تعالى من ماله لمن قام بها وان لم تكن قربته ولا للواقفين فيما عرض صحيح فليقر بهم الى الله ولا يوجبون الوفاء بالشرط التي انما بدلت المرأة بضعها للزوج بشرط وفائه لها بها ولها فيها اجمع غرض ومقصود وهي الحق من كل شرط يجب الوفاء به بنص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهل هذا الاخر وجه عن بعض القياس السنة **ثم من العجب العجيب** ان يقول ان شرط الواقف كمنصوص الشارع ومنه ان الله من هذا القول ويعتمد عليه سبحانه ما جاء به قائله ولا تعدل بنصوص الشارع غيرها ابد او ان احسن الظن بقائل هذا القول حمل كلامه على انها كمنصوص الشارع في الدلالة وتخصيصها بما جعل مطلقا على مقيدتها واعتبار مفهومها كما يعتبر منطوقها واما ان تكون كمنصوصه في وجوب الاتيان بها ثم من اخل بشئ منها فلا يظن ذلك بمن له نسبة ما الى العلم فاذا كان حكم الحاكم ليس كمنصوص الشارع بل بيرة ما خالف حكم الله ورسوله من ذلك فشرط الواقف اذا كان كذلك كان اولى بالرد والابطال فقد ظهر من اقتضاهم في شرط الواقفين وشرط الزوجات وخروجهم عن موجب القياس الصحيح والسنة وبالله التوفيق **يوضح** ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قسم بين اهل حطين والعرب حظا وقال ثلاثة حق على الله عونهم ذكر منهم الناحية يريد العقاف ومصحح هذا الشرط عكسوا مقصوده فقالوا فخطيه ما دام عزبا فاذا تزوج لم يستحق شيئا ولا يحل لنا ان نعينه لانه ترك القيام بشرط الواقف وان كان قد فعل ما هو واجب الى الله ورسوله فالوفاء بشرط الواقف للمنضم لترك الواجب او السنة المقدمة على فعل الصوم والصلوة لا يحل مخالفتها ومن خالفها كان عاصيا اثمنا حتى اذا خالف الاحب الى الله ورسوله والارضى لكان بارا مئابا قائما بالواجب عليه **يوضح** بطلان هذا الشرط وامثالها من الشرط المخالفة لشرع الله ورسوله انكر قلتم كل شرط يخالف مقصود العقد فهو باطل حتى ابطالوا بذلك شرطا او الشرع او بطلها وابطلتها اشراط المباح مع الاتفاق بالمبيع مرة معلومة وابطلتها اشراط الخيار ففرق ثلاثة وابطلتها اشراط نفع البائع في المبيع وخوفك

ملك التهمة النكاح
ولا فائدة على الشرع

الحائض

ج

ولا ما

تأثير

صلى الله عليه وآله

بعدة

من الشروط التي صحها النص والأثر عن الصحابة والقياس كما صح من الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعمر بن العاص ومعاوية بن أبي سفيان
 اشتراط المرأة دارها أو بلدها أو أن لا يتزوج عليها ودلت السنة على أن الوفاء به أحق من الوفاء بكل شرط وكما صححت السنة اشتراط
 اشتراط البائع بالمبيع مدة معلومة فأبطلته ذلك وقلة مخالف مقتضى العقد وصحتم الشروط المخالفة بمقتضى عقد الوقف لعقد الوقف
 أنه عقد قرينة مقتضاه التقرب إلى الله تعالى ولا ريب أن شرط ما يخالف القرينة ينافيه مناقضة صريحة فإذا اشترط عليه الصلوة في مكان
 لا يصل فيه إلا هو وحده أو واحد بعد واحد أو اثنان فمدوله عن الصلوة في المسجد الأعظم الذي يجتمع فيه جماعة المسلمين مع قدمه
 كثرة جماعته فيبعداه إلى مكان أقل جماعة وانقص فضيلة وأقل اجراً ثباتاً لشرط الواقف لمقتضى عقد الوقف خروج عن مقتضى القياس
 وبالله التوفيق **يوضح** أن المسلمين مجمعون على أن عبادة في المسجد من الذكر والصلوة وقراءة القرآن أفضل منها عند القبور فإذا منعت
 فعلها في بيوت الله سبحانه وأوجبتم على الموقوف عليه فعلها بين المقابر إن أراد أن يتناول الوقف والأكل تناول حراماً كنتم قد الرضا
 بإزالة الأحب إلى الله الأنعم للعبد والعبد إلى بعض المفضل أو المنهى عنه مع مخالفته لقصد الشارع تفصيلاً وقصد الواقف إجمالاً فإنه
 إنما يقصد الأرض لله والأحب إليه ولما كان في ظنه أن هذا الرضا لله اشتراطه فحين نظروا إلى مقصوده ومقصود الشارع وانظر نظرت إلى مجرد
 لفظه سواء وافق رضى الله ورسوله ومقصوده في نفسه أو لا ثم لا يمكنكم طرد ذلك أبداً فإنه لو شرط أن يصل وحده حتى لا يجالط الناس بل
 يتوفر على الخلوة والذكر واشترط أن لا يشتغل بالعلم والفقه ليتوفر على قراءة القرآن وصلوة الليل وصيغتم لها ما شرط على الفقهاء أن
 يجاهدوا في سبيل الله ولا يصوموا تطوعاً ولا يصوموا النوافل وأمثال ذلك فهل يمكنكم تصحيح هذه الشروط فإن أبطلتموه ففعل النكاح
 أفضل من بعضها أو مساو له في أصل القرينة وفعل الصلوة في المسجد الأعظم العتيق الأكثر جماعة أفضل وذكر الله وقراءة القرآن في السجدة
 أفضل من هذه القبور فكيف تلزمون هذه الشروط المفضولة وتبطلون ذلك فأهو الفارق بين ما يعمم من الشروط وما لا يعمم ثم لو شرط للمبيت
 في المكان الموقوف ولم يشترط التقرب فاحتكم له التزوج فطالبتة الزوجة بمقتها من المبيت وطالبتموه بشرط الواقف منه فكيف تقسمونه
 بينهما أما إذا تقدم ما أوجب الله ورسوله من المبيت والقسم للزوجين ما فيه من مصلحة الزوجين وصيانة المرأة وحفظها وحصول
 الألباء المطلوب من النكاح أمراً شرطه الواقف ويجعلون شرطاً أحق والوفاء به الزمان فتنقص منه من النكاح والشارع والواقف لم يمنعاً
 منه فالحق أن مبيدته عند أهله أن كان أحب إلى الله ورسوله جازله بل استحب ترك شرط الواقف لأجله ولم يمنعه فعله ما يحبه الله ورسوله
 من تناول الوقف فلا نص ولا قياس ولا مصلحة للواقف ولا للموقوف عليه ولا مرضاة لله ورسوله والمقصود بيان بعض ما في الرأي و
 القياس من التناقض الاختلاف الذي يبين أنه من عند غير الله لأن مكاناً من عنده فانه يصدق بعضها ولا يخالف بعضها وبعضاً و
 بالله التوفيق **فصل** وقالت الخفية وثلاثية والثافيه ومتأخروا أصحاب أحمد أنه لا قصاص في اللطمة والضربة وإنما فيه التعزير وحكي
 بعض المتأخرين في ذلك الإجماع وخبرنا عن محضر للقياس موجب النصوص وإجماع الصحابة فإن ضمان النفوس والأموال مبناه على
 العدل كما قال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلهما وقال فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال وإن عاقبتهم
 فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به فأمر بالمماثلة في العقوبة والقصاص فيجب اعتبارها بحسب الأماكن والأمكنة هو المأمور به فهذا اللطمة
 المضروب قد اعتدى عليه فالواجب أن يفعل بالاعتدى عليه كما فعلت فإن لم يمكن كان الواجب ما هو الأقرب والأمثل وسقط ما عجز
 عنه العبد من المساواة من كل وجه ولا ريب أن لطمة بلطمة وضربة بضربة في محلها بالألأ التي لطمة بها أو مثلهما أقرب إلى المماثلة
 المأمور بها حساً وشرعاً من تعزير بغير جنس اعتدى به وقدرة وصفته وهذا هو هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاء
 الراشدين ومحضر القياس هو منصوص الإمام أحمد ومن خلفه في ذلك من أصحابه فقد خرج عن نص من هبه وأصوله كما خرج عن محضر
 القياس الميزان قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني في كتاب المترجم له باب في القصاص من اللطمة والضربة حدثني اسمعيل بن سفيان

ج

الله
 قل والمؤمنون من

الى حين العود بل اعطى صاحب البستان ماشية او ثيابا اخذوا من ثماره بقدر ثمار البستان ليستوفوا من ثماره عنهم نظير
 ما فاتهم من ثماره حرثهم وقد اعتدوا للماتين فوجدوا سوا وهذا هو العدل الذي خصه الله به واشى عليه باذراكه وقد تنازع علماء
 المسلمين في مثل هذه القضية على اربعة اقوال **احدها** موافقة الحكم السليم في ضمان النقص في المثل وهو الحق وهو واحد
 القولين في مذهب احمد ووجه الشافعية والمالكية والمشهور عندهم خلافه **والقول الثاني** موافقته في ضمان النفس دون
 المتضمنين بالمثل وهذا هو المشهور من مذهب مالك والشافعي **والقول الثالث** موافقته في التضمنين بالمثل دون النفس كما
 اذا رهاها صاحبها باختياره دون ما التفتت ولم يشتر بها وهو قول داود ومن وافقه **والقول الرابع** ان النفس لا يوجب الضمان
 جال وما وجب من ضمان الراعي بغير النفس فانه يضمن بالقيمة لا بالمثل وهذا مذهب ابى حنيفة وما حكم به نبي الله سليمان هو الاقرب الى
 العدل والقياس وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان على اهل الكواشط حفظها بالنهار وان ما انسدت المواشي بالليل
 ضمان على اهلها فحكم بحكمه ضمان النفس وعنه بالنصوص السابقة والقياس الصحيح وجوب الضمان بالمثل وعنه بنص الكتاب الثناء
 على سليمان بتفهيم هذا الحكم فحكم انه الصواب وبالله التوفيق ومن ذلك المماثلة في القصاص في الجنايات الثلاث على النفوس
 الاموال والاعراض فهذه ثلاث مسائل **الاولى** هل يفعل بالجاني كما يفعل بالمجني عليه فان كان الفعل محرما حتى الله كاللواط
 وتجريعه الحنجر لم يفعل به كما فعل اتفاقا وان كان ذلك كتحريقه بالنار والقائه في الماء ورض رأسه بالحجر ومنعه للطعام والشراب حتى
 يموت فذلك والشافعي واحمد في احدى الروايات عنه يفعلون به كما فعل ولا فرق بين الجرح المزهق وغيره وابو حنيفة واحمد في رواية
 يقولان لا يقتل الا بالسيف في العنق خاصة واحمد في رواية ثالثة يقول ان كان الجرح مزهقا فعل به كما فعل ولا يقتل بالسيف في
 رواية رابعة يقول ان كان مزهقا او موجعا للقول بنفسه لو انفرد فعل به كما فعل وان كان غير ذلك قتل بالسيف والكتاب الميزان مع
 القول الاول وبه جاءت السنة فلن النبي صلى الله عليه وآله قتل رضى رأس اليهودي بين حجرين كما فعل بالجارية وليس هذا اقلا لنقصه
 العهد لان ناقض العهد انما يقتل بالسيف في العنق وفي اثر مرفوع من حرقه قناه ومن غرقه قناه وحديث لا قود الا بالسيف قاله
 احمد ليس اسناده صحيح والثابت عن الصحابة انه يفعل به كما فعل فقد اتفق على ذلك الكتاب والسنة والقيام في آثار الصحابة واسم
 القصاص يقتضيه لانه يستلزم المماثلة **المسئلة الثانية** اتلاف المال فان كان حاله حرمة كالحیوان العبيد
 فليس له ان يتلف ماله كما اتلف ماله وان لم تكن له حرمة كالثوب يشقه والانا بيكر فالشبه ان له ان يتلف عليه نظير
 ما اتلفه بل له القيمة او المثل كما تقدم والقياس يقتضى ان له ان يفعل بنظيره ما اتلفه عليه كما فعله الجاني به فيشق ثوبه كما شق
 ثوبه ويكسر عصاه كما كسر عصاه اذا كان متساويين وهذا من العدل وليس مع من منعه نص لا قياس لا اجماع فان هذا ليس بجرام
 لكن الله وليست حرمة المال اعظم من حرمة النفوس والاطراف واذا مكنته الشارب ان يتلف طرفه بطرفه فتكینه من اتلاف ماله في
 مقابلة ماله كيف هو اولى واخرى وان حكمة القصاص من التشفيع ودرك الغيظ لا يحصل الا بذلك ولا نقدر يكون له غرض في اذاه واتلاف
 ثيابه ويعطيه قيمتها ولا يشق ذلك عليه ككثرة ماله فيشف نفسه منه بذلك ويبقى الجاني عليه بغبنه وخيظه فكيف يعم اعطاه
 القيمة من شفاء غيظه ودرك تأثره وبرد قلبه واذا قد الجاني من الذي ملاذق من حكمة هذه الشريعة الكاملة الباهرة وقياسها تأني في ذلك
 وقوله فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها وقوله وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به يقتضيه
 حواذ لك وقد صرح الفقهاء بجواز احراق من وجب له الكفار وقطع اشجارهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا وهذا غير المسئلة وقد اقر الله سبحانه
 الصحابة على قطع نخل اليهود لما فيه من خزيهم وهذا يدل على انه سبحانه يصح خزي الجاني الظالم ويشترعوا اذا جاز تحريق متاع الغال
 لكونه تعدى على المسلمين في خيانتهم في شئ من الغنمة فلان يحرق ماله اذا حرق مال المسلم المعصوم اولى واخرى اذا شرعها العقوبة
 للماتية

القضية
 حتم

اختلفت

ج

حكم

الحق

في حق الله الذي مسأحته به أكثر من استيفائه فلان يشترع في حق العبد التبعي اولى واخرى ولان الله سبحانه شرع القصاص زجرا للنفس عن العدوان وكان من الممكن ان يوجب الدية استردا لظلامة المحض عليه بالمال ولكن ما شرعها كل واصطلم للعباد واشتغل لغير المحض عليه واخطأ للنفس اطراف والافمن كان في نفسه من الاخر من قتله او قطع طرفه قتله او قطع طرفه واعطى دينه والحكمة والرحمة والمصلحة تأبى ذلك وهذا بعينه موجود في العبد ان على المال فان قيل فلهذا يعطيه نظيره ما اتلفه عليه قيل انما رضى المحض عليه بذلك فهو كالورضى بديهة طرفه فهل امر محض القياس به قال الامام احمد بن حنبل واحمد بن يمية قال في رواية متفق بين سعيد وصاحب الشئ بخير ان شاء شق الثوب وان شاء اخذ مثله **المسئلة الثالثة** الجناية على العرض فان كان حراما في نفسه كالكذب عليه وقذفه وسب والدية فليس له ان يفعل به كما فعل به اتفاقا وانسبه في نفسه او تخبر به او هزأ به او بال عليه او يصدق عليه اودع عليه فله ان يفعل به ما فعل به متحريا للعدل وكذلك اذا كسعه او صفعه فله ان يستوفي منه نظيره ما فعل به سواء وهذا اقرب الى الكتاب والميزان واذا اثار الصلابة من التعزير الخالف للجناية جنسا ونوعا وقد راو صفة وقد دلت السنة الصحيحة الصريحة على ذلك فلا عبرة بخلاف من خالفها في صحيح البخاري ان ساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارسلن زينب بنت جحش الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكلمه في شأن عائشة فانتهاه فاعظمت وقالت ان ساءت بك بشدة ذلك العدل في بنت ابن ابي تحافة فرفضت صورتها حتى تناولت عائشة وهي قاعدة فنبهت حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينظر الى عائشة هل تتكلم فتكلمت ثم على زينب حتى اسكتها قالت فظفر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى عائشة وقال لها بنت ابي بكر وفي الصحيحين هذه القصة قالت عائشة فارسل انرا واجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي التي كانت تسامينه في المنزلة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت الحديث وقالت ثم وقعت في فاستطالت على وانا ارقب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وارقب طرفه هل ياذن لي فيها قالت فلم تدرى زينب حتى عرفت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكره ان انتصر فيها وقعت بها لم الشبه بالحق المتخذ عليها قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتبسم انها ابنة ابي بكر وفي لفظ فيهما لم الشبه بان المتخذها غلبة وقد روى الله سبحانه عن يوسف الصديق انه قال لاختوته انتن شر مكانا والله اعلم بما تصفون لما قالوا ان يسرق ففقه سرق اخ له من قبل فاسرها يوسف في نفسه ولم يبرهن عليهم ذلك المصلحة التي اقتضت كتمان الحال ومن تأمل الاحاديث رأى ذلك فيها اكبر اجدا وبالله التوفيق

فصل قالوا وهذا غيظ من فيض وقطرة من بحر من تناقض القياسيين الارشيين وقولهم بالقياس وقولهم لما هو نظيره من كل وجه واولى منه وخروجهم في القياس عن موجب القياس كما اوجب لم مخالفة السان والاثان كما تقدمت الاشارة الى بعض ذلك فليوجدنا القياسيين حديثا واحدا صحيحا صحيحا غير منسوخ قد خلفناه لرأي اوقياس او تقليد رجل ولن يجدوا الى ذلك سبيلا فان كان مخالفة القياس دينا فقد اربناهم مخالفته صريحا ثم نحن اسعد الناس بخالفته منهم لاننا انما خالفناه للنصوص وان كان حقا فماذا بعد الحق الا الضلال فانظر الى هذين البحرين اللذين قد تلاطمت امواجهما واخرين اللذين قد ارتقع في معترك الحرب عجاجهما فخرص كل منهما جيشا من الحج لا تقوم له ايجال وتضال له شجاعة الابطال واتى كل واحد منهما من الكتاب والسنة والاثار بما خضعت له الرقاب وذلك الصعاب وانقاد له علم كل عالم ونفذ حكمه كل حاكم وكان غاية قدم الفاضل الخبير الراغب في العلم ان يفهم عنهما ما قاله ويحيط علما باصوله وفصلاته فليعرف الناظر في هذا المقام قدرا ولا يتعدى طوره وليعلم ان وراء سويقيته بحار طامية وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق السمع عالمية فان من وثق من نفسه انه من فرسان هذا الميدان وحمله هو لا الاقران في مجلس مجلس الحكم بين الفريقين ويجزم عايرض الله ورسوله بين هذين الفريقين فان الدين كله لله وان الحكم الا لله ولا ينفع في هذا المقام قاعدة المذهب كيت وكيت وقطع بجمهور من الاصحاب يحصل لنا في المسئلة كما اوكدنا وجهها وصح هذا القول خمسة عشر وصح الآخر

لك صفة كنهه ضريح
فقد جهم كنه لا شغفيا
وهذان ببس كنه فطوب
والصنيع موالا فاقوى

ج

الشرع

ج

أصبحت وإن علا نسب علمه قال نص عليه فانقطع النزاع ولو ذلك النص في قرن الأجرم والله المستعان وعليه التكلان **فصل** قال المتوسطون بين الفريقين قد ثبت أن الله سبحانه قد أنزل الكتاب والميزان فكلاهما في الاتزان لخوان وفي معرفة الأحكام مشفقان وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه فالميزان الصريح لا يتناقض في نفسه ولا يتناقض الكتاب والميزان فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة ولا دلالة الآقسية الصحيحة ولا دلالة النص الصريح والقياس الصحيح بل كلها متصادقة متعاضدة متناصرة يصدر بعضها ببعض ويشهد بعضها البعض فلا يتناقض القياس الصحيح النص الصحيح الشارح نوعان أخباراً وأوامر فكان أخباره لا تخالف العقل الصحيح بل هي نوعان نوع يوافق ويشهد على ما يشهد به جملة أو جملة وتفصيلاً ونوع يعجز عن الاستقلال بأدراك تفصيله وإن أدركه من حيث الجملة فهكذا الأوامر سبحانه نوع يشهد به القياس والميزان ونوع لا يستقل بالشهادة به ولكن لا يخالفه وكان القسم الثالث في الأخبار محال وهو ورودها بما يردده العقل الصحيح فكذلك الأوامر ليس فيها ما يخالف القياس والميزان الصحيح وهذه الجملة إنما تنفصل بعد تمهيد قاعدتين عظيمتين أحدهما أن الذكر لا يرى محيط بجميع أفعال المكلفين أمراً ونهيّاً وأذا وعقوا كما أن الذكر لا يرى محيط بجميع أفعالهم وكتابه وقدراً فعله وكتابه وقدرة قد أحاط بجميع أفعال عبادة الواقعة تحت التكليف وغيرها وأمره ونهيه وإباحته وعقوبه قد أحاط بجميع أفعالهم التكليفية فلا يخرج فعل من أفعالهم عن أحد الحكمين أما الكوفي وأما الشراعي الأمرى فقد بين الله سبحانه على لسان رسوله بكتابه وكلامه رسوله جميع ما أمر به وجميع ما نهي عنه وجميع ما أحله وجميع ما حرّمه وجميع ما عفا عنه وبهذا يكون دينه كاملاً كما قال تعالى اليوم أكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ولكن قد يقصر فهم أكثر الناس عن فهم ما دلّت عليه النصوص وعن وجه الدلالة وموقعها ونطاق الآلية في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصى إلا الله ولو كانت الأفعال متساوية لتساوت أقدام العلماء في العلم ولما خص سبحانه سليمان بهم الحكم في الحكمة في آخرت وقد أثنى عليه وحلى داود بالعلم والحكم وقد قال عمر بن موسى في كتابه إليه الفهم الفهم فيما أدلى اليك وقال عليّ السلام لا يؤتيه الله عبداً في كتابه وقال أبو سعيد كان أبو بكر أعلمنا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن عباس أن يفقهه في الدين ويعلمه التاويل والفرق بين الفقه والتاويل أن الفقه هو فهم المعنى المراد والتاويل أدراك الحقيقة التي يقول إليها المعنى التي هي أختنه وأصله وليس كل من فقه في الدين عرف التاويل ومعرفة التاويل يخص به الرايخون في العلم وليس المراد به تاويل التعريف وتهديل المعنى فإن الرايخين في العلم يعلمون بطلانه والله يعلم بطلانه **فصل** والناس انقسموا في هذا الموضوع إلى ثلاث فرق فرقة قالت إن النصوص لا تحيط بأحكام الحوادث ولا ببعض هؤلاء حتى قال ولا بعشر معشارها قالوا فالحاجة إلى القياس فرق الحاجة إلى النصوص ولهم الله أن هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفة لا مقدارها في نفس الأمر واجتمع هذا القائل بأن النصوص متناهية وحوادث العباد غير متناهية واحاطة المتناهي بغير المتناهي ممنوع وهذا الجواب فاسد جداً من وجوه **أحدها** أن لا تتناهي أفرادها لا ينتمى أن يجعل أنواعاً فيحكم لكل نوع منها بحكم واحد فقد دخل الأفراد التي لا تتناهي تحت ذلك النوع **الثاني** أن أنواع الأفراد بل والأعراض كلها متناهية **الثالث** أنه لو قدر عدم تناهيها فإن أفعال العباد الموجودة إلى يوم القيمة متناهية وهذا كما جعل الأقارب نوعين نوعاً مباحاً وهو بنات العم والعمة وبنات الأخ والخالة وما سوى ذلك حرام وكذلك يجعل ما ينقض الوضوء محصوراً وما سوى ذلك لا ينقضه وكذلك ما ينسد الصوم وما يوجب الغسل وما يوجب العدة وما يمنع منه المحرم وما مثاله ذلك وإذا كان أرباب المذاهب يضبطون مذاهبهم ويحصرونها بما يجوامع ضبط بما يحل ويحرم عندهم مع قصور بيانهم فالله ورسوله المبعوث بجوامع الكلم أقدر على ذلك فانه صلى الله عليه وآله وسلم يأتي بالكمة الجامعة وهي قاعدة عامة وقضية كلية يجمع أنواعاً وأفراداً وتدل دلالتين دلالة طرد ودلالة عكس وهذا كما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن أنواع من الأشرية كالبتيم والمزني وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال كل مسكر حرام وكل عمل ليس عليه امرنا فهو مرد وكل قرع جبرئعاً فهو ربا وكل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وكل مسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه **رابع**

الحق بماله من ولده ووالده والناس اجمعين وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل معروفة صالحة وسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية جامعة فاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ومن هذا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون فدخل في الخمر كل مسكر جامدا كان او مائعا من العنب او من غيره ودخل في الميسر كل اكل مال بالباطل وكل عمل محمور بوقر العداوة والبغضة ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة ودخل في قوله قد فرض الله لكم تحله ايمانكم كل يمين منعقدة ودخل في قوله يسألونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات كل طيب من المطاعم والشراب والملايس والفروج ودخل في قوله وحكماء سيئة سيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ما لا يخفى افراده من الجنايات وعقوباتها حتى اللطمة والضربة والكسعة كما فهم الصحابة ودخل في قوله قل انما حرم ربى للفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون تحريم كل فاحشة ظاهرة وباطنة وكل ظلم وصدوان في مال او نفس او عرض وكل شرك بالله وان دق في قول او عمل او اداة بان يجعل الله عدلا بغيره في اللفظ والقصد والاعتقاد وكل قول على الله لم يأت به نصر عنه ولا عز رسله في تحريم او تحليل او اجاب او اسقاط او خبر عنه باسم او صفة نفيا او اثباتا او خبر عن فعله فالقول عليه بلا حرام في افعاله وصفاته ودينه ودخل في قوله والجورح قصاص جوبه كل جرح يمكن القصاص منه وليس هذا تخصيصا بل هو مفهوم من قول قصاص هو المماثلة ودخل في قوله وعلى الوارث مثل ذلك وجوب نفقة الطفل وكسوة ونفقة مرضعة على كل وارث قريب او بعيد ودخل في قوله والذين عليهن بالنكاح جميع الحقوق التي للمرأة وعليها وان مرد ذلك الى ما يتعارف بين الناس بينهم ويجعلونه معروفا لا منكرا والقرآن والسنة كفيلا في هذا اتم كفاة **فصل** الفرفة الثمانية قابلت هذه الفرفة وقالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكروا القياس الجلي الظاهر حتى فروا بين المتماثلين وزعموا ان الشارع لم يشتر شيئا لحكمه اصلا ونفو التحليل خلقه وامره وجوز وابل جز موابنا يفرق بين المتماثلين ويقرن بين المختلفين في القضاء والشرع جعلوا كل مقدور فهو عدل والظلم عندهم هو المستنعم لذاته كاجمع بين النقبضين وهذا وان كان قاله طائفة من اهل الكلام المنسبين الى السنة في اثبات القدر وخالفوا القدرية والنفاة فقد اصابوا في اثبات القدر وتعلق المشية الالهية بافعال العباد الاختيارية كما تتعلق بذواتهم وصفاتهم واصابوا في اثبات تناقض القدر والنفاة ويكن ردوا من الحق المعلوم بالعقل والفطرة والشرع ما سلطوا عليهم به خصوصهم وصاروا ممن بدعة بدعة وقابل الفاسد بالفاسد وكنوا خصومهم بما نفوه من الحق من الرذائل والفساد بيان تناقضهم ومخالفتهم الشرع والعقل **فصل** الفرفة الثالثة قهر نفو الحكمة والتعليل والاسباب واقروا بالقياس كالحسن الا شرعى واتبعوه ومن قال بقول الممن الفقهاء واتبعوا الائمة وقالوا لعل الشرع انما هي مجرد امارات وعلامات محضة كما قالوا في ترك الاسباب وقالوا ان الدعاء علامة محضة على حصول المطلوب لانه سبب فيه والاعمال الصالحة والقبائح علامات محضة ليست سببا في حصول الخير والشر وكذلك جميع ما وجدوه من الخلق والامر مقترنا ببعضه ببعض قالوا احرم ما دلت على الخرم مقارن له اقترانا كادوا وليس بينهما ارتباط سببية ولا علة ولا حكمة ولا له فيه تاثير يوجه من الوجوه وليس عند اكثر الناس غير اقوال هؤلاء الفرق الثلاث وطالب الحق اذا رأى ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض والاضطراب مناقضة بعضها لبعض ومعارضة بعضها ببعض بقي في الحق فتارة يتخير الى فرقة منها له ما لها وعليه ما عليها وتارة يتردد بين هذه الفرق يمينامرة وشمالا اخرى وتارة يلقي الحرب بينهما ويقف في النظارة وتسبب ذلك خفاء الطريقة المثلى والذهب الوسط الذي هو في المذاهب كالاسلاف في الاديان وعليه سلف الامة وامتهما والفقهاء المعتبرون من اثبات الحكم والاسباب والغايات المحسوسة في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل في بقاء السببية في القضاء والشرع كما دلت عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة والتفق عليه الكتاب والميراث ومن تأمل كلام سلف الامة واثر

اهل السنة راء ينكر قول الطائفتين المفرقتين عن الوسط فنكر قول المعتزلة للكن بين بالقدر وقول الجهمية المنكرين للحكم والاسباب والرحمة
 فلا يرضون لانفسهم بقول القدرية الجهمية ولا بقول القدرية الجبرية نفاة الحكم والرحمة والتعليل وعامة البدع المحلقة في اصول
 الدين من قول هاتين الطائفتين الجهمية والقدرية والجهمية رؤس الجبرية واقتمت انكروا حكمة الله ورحمته وان افروا بلقط مجرد
 فادع عن حقيقة الحكمة والرحمة والقدرية النفاة انكروا اكمال قدرته ومشيتته فاولئك اثبتوا نوحا من الملك بلا حمد وهو لا يثبتوا
 من الحمد بل املك فانكروا اولئك عموم حمده وانكروا هؤلاء عموم ملكه واثبت له الرسل واتباعهم عموم الملك وعموم الحمد كما اثبت لنفسه
 فله اكمال الملك وكمال الحق فلا يخرج عين ولا فعل عن قدرته ومشيتته وملكه وله في كل ذلك حكمة وغاية مطلوبة يستحق عليها الحمد وهو
 عموم قدرته ومشيتته وملكه على صراط مستقيم وهو حمدا الذي يتصرف في ملكه بدلا لجله والمقصود انهم كما انقسموا الى ثلاث فرق
 في هذا الاصل انقسموا في فرقة وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم والتعليل والنسب و
 الفرقان اخلت النصوص عن تنازلها لجميع احكام الكافرين وانما اختلفت على القياس ثم قال غلاتهم اختلفت عليه اكثر الاحكام وقال
 متوسطوهم بل اختلفت عليه كثير من الاحكام لا سبيل الى اثباتها الا بدلا للصواب ودلما عليه الفرق الثلاث وهو ان النصوص محيطة
 باحكام الحوادث ولم يخلنا الله ولا رسوله على راي ولا قياس بل قد بين الاحكام كلها والنصوص كافة وافية بها والقياس الصحيح
 حق مطابق للنصوص فهما دليلان للكتاب والميزان وقد خفف دلالة النص ولا يبلغ العالم فيعدل القياس ثم قد يطهر موافقا للنص
 فيكون قياسا صحيحا وقد يطهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقته او مخالفته ولكن عند المجتهد قد يخفف موافقته
 او مخالفته **فصل** وكل فرقة من هذه الفرق الثلاث سدا على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطرروا الى توسعة طريق اخر
 اكثر ما احتمله نفاة القياس لما سددوا على نفوسهم باب التمثيل والتعليل واعتبار الحكم والمصالح وهو من الميزان والقسط الذي انزل
 الله احتاجوا الى توسعة الظاهر والاستصحاب فخلوها فوق الحجة وسعوها اكثر مما سعنا فبحث فمضوا من النص حكما اثبتوه ولم يبالوا بما
 وراءه وحيث لم يفرموا منه نفوه وحلوا الاستصحاب واحسنوا في اعتنائهم بالنصوص نصرها والمحافظة عليها وعدم تقديم غيرها عليها
 من راي او قياس او تقليد واحسنوا في رد الالقيسة الباطلة وبيانهم مناقض اهلها في نفس القياس وتركهم له واخذهم بقياس تركم
 ما هو اول منه ولكن اخطاوا من اربعة اوجه احدها رد القياس الصحيح واسما للنصوص على علته التي يجري النص عليها بحجج النصيب
 على التعميم باللفظ ولا يتوقف عاقل في ان قول النبي صلى الله عليه واله ما لعن عبد الله حاديا على كثرة شره للخمر لا نلعه فانه
 يجب الله ورسوله بمنزلة قوله لا تلعنوا كل من يجب الله ورسوله وفي ان قوله ان الله ورسوله ينهيانكم عن الخمر فانما رجس بمنزلة
 قوله ينهيانكم عن كل رجس وفي ان قوله تعالى الا ان تكون ميتة او عماسفوحا او لحم خنزير فانه رجس عن كل رجس وفي ان قوله
 في الهريس يتنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات بمنزلة قوله كل ما هو من الطوافين عليكم والطوافات فانه ليس بنجس
 ولا يستريب احد في ان من قال بغيره لا تاكل من هذا الطعام فانه مسموم عن كل طعام كذلك فاذا قال لا شرب هذا الشراب
 فانه مسكوف عن كل مسكوف لا تزوج هذه المرأة فانها فاجرة وامثال ذلك الخطا الثاني تقصيرهم في فهم النصوص فكفر من حكم
 دل عليه النص لم يفهموا دلالة عليه وسبب هذا الخطا حصرهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون اعمائه وتبنيهم واشارته وعرفه عند
 المخاطبين فكلم يفهموا من قوله ولا نقل لها أف ضربا ولا سببا ولا اهانة غير لفظة أف ففصروا في فهم الكتاب كما ففصروا في اعتبار الميزان
 الخطا الثالث تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه وجزمهم بعوجه لعدم علمهم بالنافل وليس عدم العلم علما بالعدم وقد نازع الناس
 في الاستصحاب ونحن نذكر اقسامه ودرانها فالاستصحاب استعمال من الصيغة وهي استدامة اثبات ما كان ما بها او نفي ما كان
 منفيًا وهو ثلاثة اقسام استصحاب البراءة الاصلية واستصحاب الوصف للثبوت للحكم الشرعي حتى يثبت خلافه واستصحاب حكم الجماع

مضاف

هؤلاء

ج القسم

فجعل النزاع فاما النوع الاول فقد تنازع الناس فيه فقالت طائفة من الفقهاء والاصوليين انه يصلح للدم لا للابناء كما قال بعض

الحنفية ومعنى ذلك انه يصح ان يدفع به من ادعى تغيير الحال لا لبقاء الامر على ما كان فان بقاءه على ما كان انما هو مستند الى موجب الحكم لا الى عدم الغيظ له فاذا لم يجد دليلا نافيا ولا مثبتا مسكنا لا ثبت الحكم ولا نفيه بل ندفع بالاستصحاب عوى من ثبته فيكون حال التمسك بالاستصحاب كحال المعارض مع المستدل فهو بمنزلة الدلالة حتى يثبت ما لا انه يقيم دليلا على نفي ما ادعاه وهذا غير حال المعارضين والمعارضين فالمعارض ينعى دالة الدليل والمعارض يسرد دالاته و يقيم دليلا على نفيه وذهب الاكثر من اصحاب الشافعي واجد وغيرهم الى انه يصح لا بقاء الامر على ما كان عليه قالوا لانه اذا غلب على الظن انتفاء التأقل غلب على الظن بقاء الامر على ما كان عليه

ثم النوع الثاني استصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافه وهو جحجحة كاستصحاب حكم الطهارة وحكم الحائض واستصحاب بقاء النكاح وبقاء الملاك وشغل الدرة بما تشتغل به حتى يثبت خلاف ذلك وقد دل الشارع على تعليل الحكم به في

قوله في الصيد وان وجدته عريقاً فلا تأكله فانك لا تدري الماء قتله او سمك قتله وان خالطه كلاب من غيرها فلا تأكل فانك انما سميت على كلبك ولم تسم على غيره لما كان الاصل في الذبائح التحريم وشك هل وجد الشرط المبيح ام لا بقي الصيد على اصله في التحريم ولما كان الماء طاهراً فالاصل بقاءه على طهارته ولم يزلها بالشك وما كان الاصل بقاء المتطهر على طهارته لم يأمروا بالوضوء مع الشك في الحدث بل قال لا ينصرف حتى يسمع صوتاً او يجد ريحاً وما كان الاصل بقاء الصلوة في ذمته امر الشاك ان يبنى على اليقين وي طرح الشك ولا يعارض هذا ارفق النكاح المتيقن بقول الامة السوداء انها ارضعت الزوجين فان اصل الانضمام على التحريم وانما اباحت الزوجة بظاهر الحال مع كونها اجنبية وقد عارض هذا الظاهر ظاهراً مثله واقوى منه وهو الشهادة فاذا تعارضنا فاسقاطا وبقي اصل التحريم لا معارض له

وهذا الذي حكاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عين الصواب محض القياس بالله التوفيق ولم يتنازع الفقهاء في هذا النوع وإنما تنازعوا في بعض أحكام التجاذب للمسئلة أصليين متعارضين مثاله أن ما كاسم الرجل إذا شاك هل أحدث أم لا من الصلوة حتى يتوضأ

لا نروا كان الاصل بقاء الطهارة فان الاصل بقاء الصلوة في ذمته **فان قلتم** لا يخرج من الطهارة بالشك قال مالك لا يدخل في الصلوة بالشك فيكون قد خرج من الطهارة **فان قلتم** يتيقن الحدث قد ارتفع بالوضوء فلا يعود بالشك قال منايعهم وبقين البراءة الاصلية

قد ارتفع بالوجع فلا يعوز بالشك فالواجب ان يمتحن به من اكبر حجتنا فانه منع المصلي بعد دخوله في الصلوة بالطهارة المتيقنة ان يخرج منها بالشك فاین هذا من جهة فاعلم ان الشك ومن ذلك لو شك هل طلق واحد او ثلثا فان ما كانا من هذه الآثار لا يتيقن

طلاقاً وشكاً هل هو ما ينزل من الشبهة أم لا وقول الجمهور في هذه المسئلة احر فان النكاح متيقن فلا يزال بالشك ولم يعارض
يقين النكاح الا شك محض فلا يزال وليس هذا نظير الدخول في الصلوة بالطهارة التي شك في انتقاضها فان الاصل هناك شغل الذن

وقد وقع الشك في فرائدها ولا يقال هنا أن الأصل التحريم بالطلاق وقد شككت في الحل فإن التحريم قد زال بنكاح متيقن وقد حصل الشك في ما فيه فهو نظير ما لو دخل في الصلوة بوضوء متيقن ثم شك في زواله **فأزوت** هو متيقن التحريم بالطلاق شك في الحل

فيليسيت الرجعة المحرمة وله ان يحلوبها ولها ان تزين له وتعرض له وله ان يطأها والوطى رجعة
سند الجمهور وانما خالف في ذلك الشافعي وحده وهي زوجته في جميع الاحكام الا في القسم خاصة ولو سلم انها محرمة فقولكم انه متيقن التحريم

ن اردتم به التحريم المطلق فانه غير متيقن وان اردتم به مطلق التحريم لم يستلزم ان يكون بثلاث فان مطلق التحريم اعم من ان يكون بواحد
 ويكون بثلاث ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص وهذا في قايمة الظهور **فصل** القسم الثالث استصحاب حكم الاجماع في محل النزاع

قد اختلف فيه الفقهاء والاصوليين هل هو حجة على قولين **احدهما** انه حجة وهو قول المزني والصابري وابن مشاقلا وابن حامد والى عملهم
ازى **والثاني** ليس بحجة وهو قول ابي حامد وابي الطيب الطبري والقاضي ابي يعلى وابن عقيل وابي الخطاب والحلواني وابن الزاغوني

وحجة هؤلاء ان الاجماع انما كان على الصفة التي كانت قبل عمل التزام كالاجماع على صحة الصلوة قبل روية الماء في الصلوة فاما بعد الروية فلا اجماع فليس هناك ما يستصحب ويتنم دعوى الاجماع في عمل التزام والاستصحاب انما يكون لامر ثابت فيستصحب ثبوت او لا من متغير فيستصحب نفيه **قال الاولون** غاية ما ذكرتم انه لا اجماع في عمل التزام وهذا حق ونحن لم ندم الاجماع في محل النزاع بل استصحبنا حال الجزم عليه حتى يثبت ما يزيله **قال الآخرون** الحكم اذا كان انما ثبت بالاجماع وقد زال الاجماع زال الحكم بزوال دليله فلو ثبت الحكم بعد ذلك لثبت بغير دليل **قال المثبتون** الحكم كان ثابتاً وعلينا بالاجماع ثبوتة فالاجماع ليس هو علة ثبوت ولا سبب ثبوت في نفس الامر حتى يلزم من زوال العلة زوال معلولها ومن زوال السبب زوال حكمه وانما الاجماع دليل عليه وهو في نفس الامر مستند الى نص او معنى نص فمن علم ان الحكم المجمع عليه ثابت في نفس الامر والدليل لا ينكسر فلا يلزم من انتفاء الاجماع انتفاء الحكم بل يجوز ان يكون باقياً ويجوز ان يكون منتفياً لكن الاصل بقاءه فان البقاء لا يفترق الى سبب حادث ولكن يفترق الى بقاء سبب ثبوتة واما الحكم المخالف فيفتقر الى ما يزيل الاول والى ما يحدث الثاني والى ما ينفيه فكان ما يفترق اليه احداث اكثر مما يفترق اليه الباقى فيكون البقاء اولى من التغيير وهذا مثل استصحاب حال براءة الذمة فانها كانت برية قبل وجود ما يظن به انه شاذل ومع هذا فالاصل البراءة والتحقيق ان هذا دليل من جنس استصحاب البراءة ومن لا يجوز الاستدلال به الا بعد معرفة المزيل فلا يجوز الاستدلال به لمن لم يعرف الادلة الناقلة كالا يجوز الاستدلال بالاستصحاب لمن يعرف الادلة الناقلة وبالحكم **فالاصل** استصحاب يجوز الاستدلال به الا اذا اعتقد انتفاء الناقل فان قطع المستدل بانتفاء الناقل قطع بانتفاء الحكم كما يقطع ببقاء شريعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم وانما غير منسوخة وان ظن انتفاء الناقل او ظن انتفاء دلالة ظن انتفاء النقل وان كان الناقل معنى مؤثراً وتبين له عدم مقتضاه تبين انتفاء النقل مثل روية الماء في الصلوة لا منقض الوضوء ولا فتم جزمه بكونه ناقضاً للوضوء لا يطمئن ببقاء الوضوء وهكذا كل من وقع النزاع في التقاض وضوءه وجوب الغسل عليه فان الاصل بقاء طهارته كالزعم في بطلان الوضوء بخروج النجاسة من غير السبيلين وبالحكم النادر منها وبمس النساء بشهوة وغيرها وباكل ما مسته النار وغسل الميت وغير ذلك لا يمكنه اعتقاد استصحاب الحال فيه حتى يتبين له بطلان ما يوجب الانتقال ولا يبقى شاك ان لم يتبين له صحة الناقل كما لو اخبر قاسق بخبر فانه ما مو بالتبين والتثبت لم يقر بتبطلان ولا بتكذيبه فان كليهما ممكن منه وهو من خبره لا يستدل باستصحاب الحال كما كان يستدل به بدون خبره ولهذا جعل لوثاً وشبهة واذا شهد به رجل الحال فانه هناك شك في حال الشاهد ويلزم منه الشك في حال المشهود به فاذا تبين كونه عدلاً لم يزل وعند شهادة الجمهور لنقص البراءة اعظم مما تضعف عند شهادة الفاسق فانه في الشاهد قد يكون دليلاً ولكن لا يعرف دلالة واما هناك فقد علمنا انه ليس بدليل لكن يمكن وجود المدلول عليه في هذه الصورة فان صدقه ممكن **فصل** وما يدل على ان استصحاب حكم الاجماع في محل النزاع حجة ان تبدل حال المحل المجمع على حكمه اولاً كتبدل زمانه ومكانه وشخصه وتبدل هذه الامور وتغيرها لا يمنع استصحاب ما ثبت له قبل التبدل فكذا لا تبدل وصفه وحاله لا يمنع الاستصحاب حتى يقوم دليل على ان الشارع جعل ذلك الوصف الحوادث ناقلاً للحكم مثبتاً للضد كما جعل الدباغ ناقلاً للحكم نجاسة الجلود وتحليل الخمر ناقلاً للحكم بتحريمها وحدوث الاختلاف في حكم البراءة الاصلية وحينئذ لا يبقى التمسك بالاستصحاب صحيحاً واما مجرد التزام فانه لا يوجب سقوط استصحاب حكم الاجماع و التزام في روية الماء في الصلوة وحدوث العيب عند المشتري واستبدال الامه لا يوجب رفع ما كان ثابتاً قبل ذلك من الاحكام فلا يقبل قول المعارض انه قد زال حكم الاستصحاب بالزعم الحوادث فان النزاع لا يرفع ما ثبت من الحكم فلا يمكن المعارض رفعه الا ان يقيم دليلاً على ان ذلك الوصف الحوادث جعله الشارع دليلاً على نقل الحكم وحينئذ فيكون معارضاً في الدليل لا قادحاً في الاستصحاب فتأمل فانه التحقيق في هذه المسئلة **فصل الخطا الرابع** لهم اعتقادهم ان عقوى المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان

لوقال

انتفاء

بشيء

يجوز

ج

منها

يمكن

حتى يقوم دليل على الصحة فاذ لم يقدم عندهم دليل على صحة شرط وعقد او معاملة استصحبوا بطلانها فاضدوا بذلك كثيرا من
معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله تعالى على هذا الاصل وجمهور الفقهاء على خلافه وان الاصل في العقود والشروط
الصحة الا ما بطله الشارع او نفي عنه وهذا القول هو الصحيح فان الحكم بطلانها حكم بالتقريب والتأثير ومعلوم انه لا حرام الا ما حرمه الله
ورسوله ولا تأثير الا ما اشم الله ورسوله به فاحله كما انه لا واجب الا ما اوجبه الله ولا حرام الا ما حرمه الله ولا دين الا ما شرعه الله
في العبادات البطلان حتى يقوم دليل على لا مرو الاصل في العقود والمعاملات الصحة حتى يقوم دليل على البطلان والتقريب والفرق
بينهما ان الله سبحانه لا يعبد الا ما شرعه على السنة رساله فان العبادة حق على عباده وحقه الذي احقه هو رضى به وشرعه واما
العقود والشروط والمعاملات فهي عفو حق يجرها وطا نفي الله سبحانه على المشرىكين مخالفة هذين الاصلين وهو تحريم
ما لم يجرمه والتقرب اليه بما لم يشرعه وهو سبحانه لو سكت عن اباحة ذلك وعقوبته لكان ذلك عفو لا يحسن الحكم بتجريمه وبطلانه فاما
الحلال ما احله الله والحرام ما حرمه وما سكت عنه فهو عفو فكل شرط وعقد ومعاملة سكت عنها فانه لا يحسن القول بتجريمها فانه سكت
عنها رحمة منه من غير نسيان واهمال فكيف وقد صرح النصوص بانها على الاباحة فيما حرمه الله تعالى بالوفاء بالعقود والوفاء
كلها فقال تعالى واوفوا بالعقود وقال الذين هم لا مانتهم وعهدهم راعون قال تعالى والوفون
بعهدهم اذا عاهدوا وقال تعالى يا ايها الذين امنوا لم تقولوا ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقال بلى من اوفى
بعهده واتقى فان الله يحب المتقين وقال ان الله يحب الخائفين وهذا كثير في القرآن وفي صحيح مسلم من حديث الانس عن عبد الله بن
مسروق عن مسروق عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت
فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدبرها اذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا وعد اخلف واذا خاصم فجر وفيه من
حديث سعيد بن السيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من علامات المنافق ثلاث وان صد وعده وان عاهد عاهد
اذا حدث كذب واذا عاهد غدر واذا وعد اخلف واذا التفتن خان وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يرحم كل فاجر لو يوم القيمة بقدر وعده فانه يقول هذا غدر فلان بن فلان وقبها من حديث عقبة بن عامر عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ان احق الشروط ان توفوا بها ما استحل لثمة الفروج وفي سنن ابي داود عن ابي رافع قال بعثتني قريش الى رسول
صلى الله عليه وآله وسلم فلما رأته اتى في قلبي السلام فقلت يا رسول الله والله اني لا ارجع اليهم ابدا فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اني لا احبس بالعهد ولا احبس البرود ولكن ارجع اليهم فان كان في نفسك الذي في نفسك الا ان فارجم قال قد
ثم اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسلمت وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال ما منعني ان اشرهد بدر الا اني خرجت انا وابي حنيفة
كفار قريش فقالوا انكم تريدون حمل اقلنا ما نريد الا المدينة فاخذوا منا عهد الله وميثاقه لنصرفن الى المدينة والقتال
معه فاتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرناه الخبر فقال انصرفا فاني لهم بعهدهم ونسبت عيبن الله عليهم وفي سنن ابي داود
عن عبد الله بن عامر قال بعثتني امي يوقا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاعد في بينها فالتت تعال اعطيك فقال لها رسول
صلى الله عليه وآله وسلم ما اردت ان تعطيه فقال اعطيه ثم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امانك لو لم تعطيه
شيئا كتبت عليك كذبة وفي صحيح البخاري من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاثة انا خصمهم
يوم النسيب رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع حره فاكل ثمنه ورجل استاجر جيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره وامر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب ان يوفى بالنذر الذي نذر في الجاهلية من اعتكاف ليلة عند المسجد الحرام وهذا كان عقد قبل الشرع
وقال ابو وهب ثنا هشام بن سعد عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال واى المؤمن من اوجب قال ابن وهب

ج

البرود

له حيل مصفى
ويقال حل كبر
سكون اتعريب

لكن

واخبرني اسماعيل بن عياش عن ابي الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول ولا تغدا خالك صرة وتخلقه فان ذلك
يوث بينك وبينه عداوة قال ابن وهب واخبرني الليث بن سعد عن حنبل بن خالد عن ابن شهاب عن ابي هريرة ان النبي صلى الله
قال من لم يصبر فقال هذا ثم لم يعطه شيئا فهي كذبة وفي السنن من حديث كثير بن عبد الله بن زيد بن عوف عن ابيه
عن جده مرزوقه المؤمنون عند شروطهم وله شاهد من حديث محمد بن عبد الرحمن البيهقي عن ابيه عن ابن عمر مرزوقه الناس على
شروطهم ما وافق الحق وليست العدة على من يثني بل على ما تقدم **فصل** واصحاب القول الاخر يجيبون عن هذه الاشياء
بنسخها وقارة بتخصيصها ببعض العهود والشروط وقارة بالقدر في سندها ما يمكنهم القدر فيه وقارة بمعارضتها بنصوص اخر كقول النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح ما لا اقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل وان كان مائة شرط كتاب الله احق بشرط الله او تقول من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد وكقولنا تعالى ومن يتعد حدود الله فلا ينق الله
هم الظالمون ونظائر هذه الآية قالوا فمعه هذه النصوص ابطال كل عهد وعقد ووعد بشرط ليس في كتاب الله الامر به او المنص على اباحه
قالوا وكل شرط او عقد ليس في النصوص ايجابه ولا اذنه فيه فانه لا يجوز من احد وجوه اربعة اما ان يكون صاحبه قد اذن فيه اباحه
ما حرم الله ورسوله او تحريم ما اباحه او اسقاط ما اوجبه او ايجاب ما اسقطه ولا خامس لهذه الاقسام البتة فان ملككم المشروط والمطاع
وللمعاهد جميع ذلك انسلختم من الدين وان ملككم البعض دون البعض تناقضتم وسالناكم ما الفرق بين ما ملكه من ذلك
ما لا يملكه ولن نجد واليه سبيلا **فصل** قال الجهمي اما دعواكم للنسخ فانهما دعوى باطلة تتضمن ان هذه النصوص ليست
من دين الله ولا يحل العمل بهاوجب مخالفتها وليس معكم بها ان قاطع بذلك فلا تسمع دعواه واين التجاؤس الى الاستصحاب
والشكيب به ما امكنكم واما تخصيصها فلا وجه له وهو يتضمن ابطال ما دل على من العموم ذلك غير جائز الا بهر هان من الله رسول
ولما ضعف بعضها من جهة السند فلا يندرج في سائر ما لا ينع من الاستشهاد بالضعف وان لم يكن عمدة واما معارضتها بما ذكرتم
فليس بجهد الله بينها وبينه تعارض وهذا انما يعرف بعد معرفة المراد بكتاب الله في قوله ما كان من شرط ليس في كتاب الله ومعلوم
ان المراد به القرآن قطعا فان اكثر الشروط الصحيحة ليست في القرآن بل علمت من السنة فعلم ان المراد بكتاب الله كقوله كتاب الله
عليكم وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتاب الله القصاص في كسر السن فكتابا سيجان يطلق على كلامه وعلى حكمه الذي حكم به
على لسان رسوله ومعلوم ان كل شرط ليس في حكم الله فهو مخالف له فيكون باطلا فاذا كان الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم
قد حكم بان الولاء للمعتق فشرط خلاف ذلك يكون شرطا مخالفا لحكم الله ولكن اين في هذا الزمان اسكت عن تحريم من العقوق والشرط يكون
باطلا حراما ونقدى حرم الله هو تحريم ما احله الله او اباحه ما حرمه او اسقاط ما اوجبه لا اباحه ما سكت عنه وعقاعنه بل تحريم
نفس تعدد حرمه واما ما ذكرتم من تضمن الشرط لاحد تلك الامور الاربعة فمما تكرر قمت خامس هو الحق وهو ما اباح الله سبحانه
للمكلف تنويع احكامه بالاسباب التي ملكه اياها فيها شر من الاسباب ما يحله له بعد ان كان حراما عليه او يحرمه عليه بعد ان كان
حالا له او يوجب له بعد ان لم يكن واجبا او يسقط بعد وجوبه وليس في ذلك تغيير لاحكامه بل كل ذلك من احكامه سبحانه فهو الذي
احل وحرم واوجب اسقط وانما الى الصواب الاسباب المقتضية لتلك الاحكام ليس الا فكم ان شراء الامه ونكاح المرأة جلالا ما كان
عليه قبله وطلاقها وبيعها بالعكس يحرمها عليه ويسقط عنه ما كان واجبا عليه من حقوقها كذلك الزامه بالعقد والعهد والنذر
والشرط فاذا امكن تغيير الحكم بالعقد ملكه بالشرط الذي هو تابع له وقد قال تعالى الا ان تكون بخارة عن تراخي منكم فاباح الخي
التي تراضى بها المتبايعان فاذا تراضيا على شرط لا يخالف حكم الله جاز لها ذلك ولا يجوز الغاؤه والزامها بما لم يلزمها ولا الزامها الله ولا
رسوله ولا يجوز الزامها بما لم يلزمها الله ورسوله به ولاها الزامها ولا ابطال ما شرطه الله مما لم يحرم الله ورسوله عليهما شرطا ومحرم الحلال

المسكون
لا يملك حرم ولا اباحا
فانما هي حكمة عينه
انما ان كان في جوارح
توجب

على الايدان
على العباد بالضم ما يفتن
عليها ما يفتن ما يفتن
فانما

فانما
الفتن

حكم

شمل

كحلال الحرام فلو لاء الغوام من شروط المعاقدين ما لم يبلغه الله ورسوله وقابلهم اخرون من القياسيين فاعتبروا من شروط الواقفين ما
 الفاء الله ورسوله وكلا القين لئن خطا بل الصواب الغاء كل شرط خالف حكم الله واعتبار كل شرط لم يحرمه الله ولم يمنعه منه وبالله
 التوفيق **فصل** واما اصحاب الرأي والقياس فلم يعتنوا بالنصوص ولم يفتقدوها وافية بالاحكام ولا شاملة لها وغلا تهم
 على انها لم تف بعشر معشارها في سعة طرق الرأي والقياس وقالوا بقياس الشبه وعلقوا الاحكام باوصاف لا يعلم ان الشارح ملقها
 بها واستنبطوا عللا لا يعلم ان الشارح شرع الاحكام لاجلها ثم اضطروهم ذلك الى ان عارضوا بين كثير من النصوص والقياس اضطروا
 فتارة يقدمون القياس وتارة يقدمون النص وتارة يفرقون بين النص للشبه وغير الشبه واضطروهم ذلك ايضا الى ان اعتقدوا في كثير
 من الاحكام انها شرعت على خلاف القياس فكان خطوهم من حجة اوجه **احد** ما ظنهم قصور النصوص عن بيان جميع الاحكام الشرعية
 معارضة كثير من النصوص بالرأي والقياس **الثالث** اعتقادهم في كثير من احكام الشريعة انها على خلاف الميزان والقياس والميزان
 هو العدل فظنوا ان العدل خلاف ما جاءت به هذه الاحكام **الرابع** اعتبارهم عللا واوصافا لم يعلم اعتبار الشارح لها والفاوا
 عللا واوصافا اعتبرها الشارح كما تقدم بيانه **الخامس** تناقضهم في نفس القياس كما تقدم ايضا ونحن نعقد هذه الثلاثة فصول
الفصل الاول في بيان شمول النصوص للاحكام والاكتمال بها عن الرأي والقياس **الفصل الثاني** في سقوط
 الرأي والاجتهاد والقياس وبطلانها مع وجود النص **الفصل الثالث** في بيان احكام الشريعة كلها على وفق القياس الصحيح ليس
 فيما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حكم يخالف الميزان والقياس الصحيح وهذه الفصول الثلاثة من اهم فصول الكتاب بما يتبين
 للعالم المنصف مقدار الشريعة وجلالاتها وهنيتها وسعتها وفضلها وشرورها على جميع الشرائع وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كما هو عام الرسالة الى كل مكلف فرسالته عامة في كل شيء من الدين اصوله وفروعه ودقيقه وجليله فكم لا يخرج احد من رسالته فكذلك
 لا يخرج حكم يحتاج اليه الامة عنها وعن بيانه له ونحن نعلم اننا لا نوفي هذه الفصول حقها ولا نقارب وانما اجمل من علومنا وفوق ذلك كما
 ولكن ندبه ادنى تنبيه ونشيرا في اشارة الى ما لفتت ابوابها ونهج طريقها والله المستعان وعليه التكلان **الفصل الاول**
 في شمول النصوص واغنائها عن القياس هذا يتوقف على بيان مقدمة وهي ان دلالة النصوص نوهان حقيقية واصافية فالمعقبة
 تابعة لقصد المتكلم وادارته وهذه الدلالة لا تختلف ولا اضافية تابعة لفهم السامع وادراكه وجوده فكم لا يخرج احد من رسالته فكذلك
 ذهنة ومعرفتنا لا لفاظ ومراعاتها وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين في ذلك وقد كان ابو هريرة وعبد الله
 ابن عمر احفظ الصحابة للحديث واكثرهم رواية له وكان الصديق وعمر وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت افضه منهم ما بل عبد الله بن عباس
 ايضا افضه منهم ما ومن عبد الله بن عمر وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على عمر فنهىه اتيان البيت الحرام عام الحديبية ثم طردوا
 قوله انك ستأتيه وتطوف به فانه لا دلالة في هذا اللفظ على تعيين العام الذي ياتون فيه وانكر على عدي بن حاتم فنهىه من الخيطة
 الابيض والخيطة الاسود نفس العقالين وانكر على من فهم من قوله لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة خردلة من كبر شمول لفظه لحسن
 الثوب وحسن النعل واخبرهم انه بطراحن وغمط الناس انكر على من فهم من قوله من احب لقاء الله احب الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله
 لقاءه انه كراهة الموت واخبرهم ان هذا لك اذا احتضر وبشر بالعباد فانه حينئذ يكره لقاء الله والله يكره لقاءه وان المؤمن اذا احتضر
 وبشر بكرامة الله احب لقاء الله واحب الله لقاءه وانكر على عائشة اذ نهت من قرأه تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا معارضته لقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم من نوقش الحساب عذب وييق لها ان الحساب اليسير هو العرض اي حساب العرض لا حساب المناقشة وانكر
 على من فهم من قوله تعالى من يعمل سوءا يجزها ان هذا الجزاء انما هو في الآخرة وانه لا يسلم احد من عمل سوءا ويدين ان هذا الجزاء قد
 يكون في الدنيا بالهم والحزن والمرض والنصب وغير ذلك من مصائبها وليس في اللفظ تقييد الجزاء بيوم القيمة وانكر على من فهم من

له وفي الحديث
 مصنفه هبة اصحابه
 اي شفيح سيرة اصحابه
 لا بد من اليقين في ما لم يرد
 وقال في باب الفقه والفتنة
 في جميع النجاة

ج

مصادره في العلم والدين
 في عنوان شاء الله تعالى
 ثم روي ما روي في آخر الكتاب
 في باب الواو

ذرة

قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبوا الأيمان به بظلموا ذلك لهم الآمن وهم يتدرون انه ظلموا أنفسهم بالمعاصي وبين انهم ظلموا قلوبهم
 لا يبين ان الشراء لظلمهم عظيم مع ان سياق اللفظ عند اعطائه حقه من التأمل يبين ذلك فان الله سبحانه لم يقل ولم يظلموا أنفسهم بل
 قال ولم يلبوا الأيمان به ولم يلزموا به وليس الشئ بالشئ تقطيعه به واحاطته به من جميع جهاته ولا يغطي الايمان ويحيط به ويلبسه الا الكفر
 ومن هذا قوله تعالى بلى من كسب سيئة واحاطت به خطيئته فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فان الخطيئة لا تحيط بالمؤمن ابداً
 فان ايمانه يمنعه من احاطة الخطيئة به ومع ان سياق قوله وكيف اخاف ما اشركتكم ولا تخافون انكم اشركتكم بالله ما لم ينزل به عليكم
 سلطاناً فاي الفريقين احق بالامن ان كنتم تعلمون ثم حكم الله العدل حكمه واصدقه ان من امن ولم يلب ايمانه بظلمه فهو احق
 بالامن والهدى فدل على ان الظلم الشراء وماله عمر بن الخطاب عن الكلاله وراجع فيها مراراً فقال يكفيك اية الصبي والعرف
 عمر بانة خفي عليه فهمها وفيها الصديق وقد نفي النبو صلى الله عليه وآله وسلم عن محرم الحرام الاهلية ففهم بعض الصحابة من غيبه
 انه ملكي عالم فتمس وفهم بعضهم ان النبو كان في كانت حولة لقوم وظهرهم وفهم بعضهم انه كوفها كانت حول القرية وفهم على بن ابي
 طالب كرم الله وجهه في الجنة وكبار الصحابة ما قصد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنبي وصرح بعلته من كونها رجلاً وفنت
 المرأة من قوله تعالى واتيتهم احداً من قنطرة جواز الغلالة في الصداق فذكرته لعمر فاعترف به وفهم ابن عباس من قوله تعالى وحمل
 وقصالة ثلاثون شهراً مع قوام الوالدات برضعن اولادهن حولين كاملين ان المرأة قد تلد لستة اشهر ولم يفهمه عثمان فتم جرم
 امرأة ولدت حتى ذكوة به ابن عباس فاقربه ولم يفهم عمر من قوله امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصوا
 مني دماءهم واموالهم الا بحقها قتال ما نفي الزكوة حتى بين له الصديق فاقربه وفهم قد امة بن مظعون من قوله تعالى ليس على
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامنوا رفح الجناح عن الجرح حتى بين له عمر انه لا يناول الخمر ولو تأمل سياق الآية
 لفهم المراد منها ففهم انما هم فيها طعموع متقين له فيه وذلك انما يكون باجتناب ما حرمه من اللطاعم فالآية لا تناول
 المحرم بوجه ما وقد فهم من فهم من قوله تعالى ولا تلغوا بأيديكم الى التهلكة انما هو الرجل في العدو حتى بين له ابو ايوب الانصاري
 ان هذا ليس من الالتقاء بيدة الى التهلكة بل هو من مع الرجل نفسه ابتغاء مرضات الله وان الالتقاء بيدة الى التهلكة هو ترك
 الجهاد والاقبال على الدنيا وعمارتها وقال الصديق رضي الله عنه ايها الناس اكونتم ترون هذه الآية وتضعونها على غير مواضعها يا ايها
 الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا اعتديتم واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الناس افاروا
 للنصر فلم يغيروه او مثلك ان يعرفهم الله بالعقاب من عنده فاخبرهم انهم يضعونها على غير مواضعها في فهم منها خلاف ما اريد بها
 واشكل على ابن عباس امر الفرقة الساكنة التي لم تترك ما نعت عنه من اليهود هل عذبوا او نجوا حتى بين له مولاة عكرمة دخولهم
 في الناجين دون المعذبين وهذا هو الحق لانه سبحانه قال عن الساكنين واذا قالت امة منهم لم تعظون قوما الله مهلككم ومنعكم
 عذاباً شديداً فاخبرهم انهم انكروا فعلهم وغضبوا عليهم وان لم يوافقهم بالنبي فقد واجههم به من ادى الواجب عنهم فان الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر فرض كفاية فلما قام به اولئك سقط عن الباقيين فلم يكونوا ظالمين بسكوتهم واليضر فانه سبحانه انما عذب الذين
 نسوا ما ذكر وابه وعتوا عما نوا عنه وهذا لا يتناول الساكنين قطعاً فلما بين عكرمة لابن عباس انهم لم يدخلوا في الظالمين المغفلين
 كساة بركة وفرجه وقد قال عمر بن الخطاب للصحابة ما تقولون في اذا جاء نصر الله والفتح السورة قالوا امر الله نبيه اذا فتح عليه ان
 يستغفر فقال لابن عباس ما تقول انت قال هو اجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعلمه آية فقال ما اعلم منها غير ما
 تعلم وهذا من ادق الفهم والطفه ولا يدركه كل احد فانه سبحانه لم يعلق الاستغفار بعلمه بل علقه بما جردته هو سبحانه من نعمة
 فتحه على رسوله ودخول الناس في دينه وهذا ليس بسبب الاستغفار فعلم ان سبب الاستغفار غيره وهو حضور الاجل الذي

بج

ج

موسمها

من تمام نعمة الله على عبده توفيقه للتوبة النصوح والاستغفار بدينه ليلقى ربه طاهراً مطهراً من كل ذنب فيقدم عليه مسروراً راضياً مرضياً عنه ويدل عليه ايضاً فسبح محمد ربك واستغفرك وهو صلى الله عليه وآله وسلم كان يسبح بحمده دائماً فلم ان المأمور به من ذلك التسبيح بعد الفتح ودخل الناس في الدين امرأ أكثر من ذلك المتقدم وذلك مقدمة بين يدي انتقاله الى الرفيق الاعلى وانه قد بقيت عليه من عبودية التسبيح والاستغفار التي ترقيه الى ذلك المقام بقية فأمرة بتوفيقها ويدل عليه ايضاً انه سبحانه شرع التوبة والاستغفار في خواص الاعمال فشرها في خاتمة الحج وقيام الليل وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقام من الصلوة استغفر ثلاثاً وشرع للتوضي بعد كل وضوء ان يقول اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فلم ان التوبة مشروحة عقيب الاعمال الصالحة فامر برسوله بالاستغفار عقيب توفيقه ما عليه من تبليغ الرسالة والمجاهدة في سبيلها حين دخل الناس في دينه افواجاً فكان التبليغ عبادة قد اكملها وادها فشرع له الاستغفار عقيبها **والمقصود** تفاتل الناس في مراتب الفهم في النصوص وان منهم من يفهم من الآية حكماً او حكيمين ومنهم من يفهم منها عشرة احكام او اكثر من ذلك ومنهم من يقتصر في الفهم على مجرد اللفظ دون سياقه ودون ايمانه واشارته وتبليغه واعتباره وانخص من هذا والطف ضمير الى نص آخر متعلق به يفهم من اقترانه به قدر ان ائد اعل ذلك اللفظ بمفرده وهذا باب عجيب من فهم القرآن لا يقتضيه لولا اننا من اهل العلم فان الذين قد لا يشعرون بارتباط هذا بغيره وتعلقه به وهذا كما فهم ابن عباس من قوله وحمله وفصا له ثلاثون شهراً مع قوله والوالدان يرزعا اولادهن حولين كاملين ان المرأة قد تلد لستة اشهر وكما فهم الصديق من آية الفرائض في اول السورة واخرها ان الكلالة من لا ولده ولا وال له واسقط الاخوة بالحجود وقد ارشد النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمر الى هذا الفهم حيث سأل عن الكلالة و- اجاب السؤال فيها مراراً فقال يكفينك آية الصيف وانما اشكل على عمر قوله قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرأ هلك ليس له ولد ولا آية ذر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ما بين له المراد منها وهي الآية الاولى التي نزلت في الصيف فانه صرح فيها ولد الامر في الكلالة السدس لا ريب ان الكلالة فيها من لا ولده ولا وال له والد وان علا ونحن نذكر عدة مسائل مما اختلف فيها السلف ومن بعدهم وقد بينت في النصوص وغنى فيها عن القياس **المسئلة الاولى** المشتركة: ان القرآن على اختصاص ولد الامر فيها بالثلاث بقوله تعالى وان كان رجل يوتى كلاله او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث وهو لا ولد الامر فلو اختلفنا معهم لدا ابوين لم يكونوا شركاء في الثلث بل يراهم فيه غيرهم فان قيل بل ولد الابوين منهم الغاء لقراءة الاب قيل هذا وهم لان الله سبحانه قال في اول الآية ولما اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس ثم قال فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فذكر حكم واحد منهم حكماً يختص به الجماعة منهم كما يختص به واحدهم وقال في ولد الابوين ان امرأ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانت اثنتين فلها الثلثان ما ترك وان كانوا اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين فذكر حكم ولد الاب والابوين واحدهم وجماعتهم وهو حكم يختص به جماعةهم كما يختص به واحدهم فلا يشاركهم فيه غيرهم فكذا حكم ولد الامر وهذا يدل على ان احد الصنفين غير الآخر فلا يشارك احد الصنفين الآخر وهذا الصنف الثاني هو ولد الابوين والاب بالاجماع والاول هو ولد الامر بالاجماع كما فسر به قراءة بعض الصحابة من ام وهي تفسير وزيد اية ايضا والافذ لك معلوم من السياق وهذا ذكر سبحانه ولد الامر في آية الزوجين وهم صحاب فرض مقدراً لا يخرجون عنه ولا حظ احد منهم في التعصيب ولم يذكروا فيها احداً من العصبة بخلاف من ذكر في آية العموم الآية قبلها فان لجنتهم حظاً في التعصيب ولهذا قال في آية الاخوة من الامر والزوجين غير مضايير ولم يقل ذلك في آية العموم فان الانسان كثيراً ما يقصد ضمير الزوج وولد الامر لانهم ليسوا من عصبة بخلاف اولاده وابائهم فانه لا يضرهم في العادة فاذا كان النص قرعاً على

ولد الامر الثالث لم يميز تنقيصهم منه واما ولد الابوين فهم جنس اخوهم عصبة وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا الفرائض
 بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر وهذه للسئلة لم تبق الفرائض شيئا فلا شئ للعصبة بالنص اما قول القائل هب ان ابا نا كان
 حارًا فقول باطل حسًا وشرعًا فان الاب لو كان حارًا لكانت الامراتا نا واذا قيل يقدر وجوده كعدمه قيل هذا باطل فان الموجود لا
 يكون كالمعدم واما بطلان شرعها فان الله سبحانه حكم في ولد الابوين بخلاف حكمه في ولد الام فان قيل الاب ان لم يتقدم لم يضرهم
 قيل بل قد يضرهم كما ينفعهم فان ولد الام لو كان واحدًا وولد الابوين مائة وفضل نصف سدس افراد ولد الام بالسدس واشترك ولد
 الابوين في نصف السدس فهلا قبلته قراهم ههنا ههنا ابا نا كان حارًا وهلا قدرتم الاب معدومًا فخرجتم عن القياس كما خرجتم عن
 النص واذا جاز ان ينقصهم الاب جاز ان يحرمهم وايضا فالقربة المتصلة الملتزمة من الذكر والانثى لا تعرف احكامها هذه فاحالة النسب
 في الفرائض وغيرها فالأخ من الابوين لا يجعله كالأخ من اب وام من امر فنعطيه للسدس فرضا بقربة الام والباقي تقصيبا بقربة الاب فان قيل
 قدر فرقة احكام القرايتين فقلتم في ابني عم احدهما اخ لا يعطى الاخر الا بقربة الام السدس ويقاسم ابن العم بقربة العم قيل نعم هذا قول
 الجمهور وهو الصواب وان كان شريحا ومن قال بقوله اعطى الجميع لابن العم الذي هو اخ لا مكر لو كان ابن عم لابوين والفرق بينهما على قول الجمهور
 ان كليهما في بنى العم سواء واما الاخوة للام فمستقلة ليست مقترنة بأبوة حتى تجعل كابن العم لابوين فحنا قربة الام منفردة عن قربة العم
 بخلاف قربة الام في مسألتنا فانها مقترنة بقربة الاب ومما يبين ان عدم التشريك هو الصحيح انه لو كان فيهما اخوات لاب لفرض لهن الثلثا
 وعالت الفريضة ولو كان معهن اخوهن سقطن به ويسمى الاخ المشوم فلما كن بوجوده يصرن عصبة صادقة ينفعهن وتارة يضرهن ولم
 يجعل وجوده كعدمه في حال الضرر فكذلك قربة الاب لما صاد الاخوة بها عصبة صادقة ينفعهم تارة ويضرهم اخرى وهذا شأن العصبة فان
 العصبة تارة تحوز المال وتارة تحوز اقله وتارة تحوز اقله وتارة تحجب فمن اعطى العصبة مع استغراق الفروض للمال خرج عن قياس
 الاصول وعن موجب النص فان قيل هذا الاستحسان قيل لكنه استحسان يخالف الكتاب والميزان فانه ظلم للاخوة من الام حيث يوجب حقهم
 ويعطاه غيرهم وان كانوا يعقلون عن الميت وينفقون عليه لم يلزمهم من ذلك ان يشاركونه لا يعقل ولا ينفق في ميراثه فعاقلة المرأة
 من اعمامها وبنى عمها واخواتها يعقلون عنها وميراثها الزوجها وولدها كما قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا يمتنع ان
 يعقل ولد الابوين ويكون الميراث لولد الام **المسئلة الثانية** العسريتان والقران يدل على قول جمهور الصحابة فيها كقول
 عثمان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت ان لام ثلث ما بقي بعد فرض الزوجين وههنا طريقان **أحدهما** بيان عدم دلالة
 على اعطاءها الثلث كما ملأ مع الزوجين وهذا اظهر الطريقين **والثاني** دلالة على اعطاءها الثلث الباقي وهو ادق واخفى من الاول
 اما الاول فان السبب في اعطاءها الثلث كما ملأ اذا انفرد الابوان بالميراث فان قوله سبحانه فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث
 شرطان في استحقاق الثلث عدم الولد وتفردها بميراث **فان قيل** ليس في قوله وورثه ابواه ما يدل على انهما تفرعا بميراثه
فيل لو لم يكن تفردها بشرط لم يكن في قوله وورثه ابواه فائدة وكان تطويلا يغني عنه قوله فان لم يكن له ولد فلامه الثلث فليتأ
 قال نور شرابوا علم ان استحقاق الامر الثلث موقوف على امرين وهو سبحانه ذكر احوال الامر كلها نصًا وإيماء فذكر ان لها السدس مع الاخوة
 وان لها الثلث كما ملأ مع عدم الولد وتفرده الابوين بالميراث بقى لها حالة ثالثة وهي مع عدم الولد وعدم تفرده الابوين بالميراث وذلك لا يكون
 الا مع الزوج او الزوجة فاما ان تعطى في هذه الحال الثلث كما ملأ وهو خلاف مفهوم القران واما ان تعطى السدس فان الله سبحانه لم يجعله فرضا
 الا في موضعين مع الولد مع الاخوة واذا امتنع هذا وهذا كان الباقي بعد فرض الزوجين هو المال الذي يستحقه الابوان ولا يشاركهما فيه
 مشارك فهو يزل للمال كله اذا لم يكن زوج ولا زوجة فاذا تقاسما اثلاثا كان الواجب ان يتقاسما الباقي بعد فرض الزوجين كذلك
فان قيل فمن اين تأخذون حكمها اذا ورثته الام من دون الاب كأجد والعم والاخر وابنه **فيل** اذا كان تأخذ الثلث

بين القرايتين
يقول

فيها

ج

وهو

مع الأب فأخذ هالدهم من دونه من العصبية أولى وهذا من باب التنبيه فإن قيل إذا كان يأخذ الثالث كاملاً إذا كان معاً معاً
 هذه العصبية الذي هو دون الأب زوج أو زوجة والله سبحانه أنما جعل لها الثالث كاملاً إذا انفرد الأبوان بميراثه على ما ذكره قوله فإذا كان
 جد وأما وعم وأما وأخ وأما وابن عم وابن أخ مع أحد الزوجين فمن أين أعطيت الثالث كاملاً ولا ينفرد الأبوان بالميراث قيل بالتنبيه
 ودلالة الأولى فإنها إذا أخذت الثالث كاملاً مع الأب فإن تأخذه مع ابن العم أولى وأما إذا كان أحد الزوجين مع هذا العصبية فانه ليس له
 إلا ما بقي بعد الفروض ولو استوعبت الفروض للمال سقط كاملاً من وجه وأما خلاف الأب فإن قيل فمن أين تأخذون حكمها إذا
 كان مع العصبية ذو فرض غير البنات والزوجة قيل لا يكون ذلك إلا مع ولد الأم والأخوات للأبوين أو لأب واحدة أو أكثر والله تعالى
 قد أعطاهما السدس مع الأخت فدل على أنها تأخذ الثالث مع الواحد وليس بأخت بقى الأختان والأخوات فهذا مما تنازع فيه الصحابة
 فجمهورهم ادخلوا الاثنين في لفظ الأخت وأبى ذلك ابن عباس ونظرة أقرب إلى ظاهر اللفظ ونظر الصحابة أقرب إلى المعنى وأولى به فإن
 الأخت إنما تجب لها إلى السدس لزيادة ميراثهم على ميراث الواحدة ولهذا كانت واحدة أو أكثر أو أحداً كان لها الثالث معاً فإذا كان الأخت
 ولداً الأم كان فرضهم الثالث اثنين كأننا أو مائة فالأختان والجماعة في ذلك سواء وكذلك لو كان أخوات لأب أو لأب وأم فرض البناتين
 وما زاد واحد فجمعها عن الثالث إلى السدس بأثنين كجمعها بثلاثة سواء لا فرق بينهما المنة وهذا الفهم في غاية اللطف وهو من أدق فهم
 القرآن ثم طرد ذلك في الذكور من ولد الأب والأبوين لمعنى يقتضيه وهو توفا السدس الذي جبت عنه لزيادتهم على الواحد نظراً إليهم
 رعاية لحاجتهم وأيضاً فإن قاعدة الفرائض أن كل حكم اختص به الجماعة عن الواحد اشتراك فيه الاثنان وما فوقهما كولد الأم والبنات و
 بنات الابن والأخوات للأبوين ولأب وأبى هذا ما زاد عليهم وهذا هو المقياس الصحيح للميراث
 الموافق لدلالة الكتاب وهم أكبر الصحابة وأيضاً فإن الأمة مجمعة على أن قوله تعالى فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك يدخل في
 حكمه البنات وإن اختلفوا في كيفية دخولها في الحكم كاسيأتى فهكذا دخلوا في الأختين في الأختة وأيضاً فإن لفظ الأختة كلفظ الذكر والبنات
 والبنات والبنين وهذا كله قد يطلق ويراد به الجنس الذي جاء في الواحد وإن لم يزد على اثنين فكل حكم ملق بالجمع من ذلك دخل فيه الاثنان
 كالأقرار والوصية والوقف وغير ذلك فلفظ الجمع قد يراد به الجنس المتكثير من تكثيره بواحد أو اثنين وكان لفظ الاثنين قد يراد
 به المتعدد من أن يكون تعدده بواحد أو أكثر بخارج البصر كرتين ودلالتهما جئنا على الجنس المتكثير وأيضاً فاستعمال الاثنين في
 الجمع بقرنية واستعمال الجمع في الاثنين بقرنية جائز بل واقع وأيضاً فإنه سبحانه قل وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين
 وهذا يتناول الأخ الواحد والأخت الواحدة كما يتناول من فوقهما ولفظ الأختة وسائر الفاظ الجمع قد يعنى به الجنس من غير قصد التعدد
 كقول تعالى الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم وقد يعنى به العدد من غير قصد لعدد معين بل الجنس التعدد وقد
 يعنى به العدد مع قصد معدود معين فالأول يتناول الواحد وما زاد والثاني يتناول الاثنين وما زاد والثالث يتناول الثلاثة فما زاد
 عند إطلاقه وإذا قيد بواحد أو اثنين فدل على أن قوله تعالى فإن كان له أخوة فلأمة السدس إن المراد به الاثنان فصالح أن
 سبحانه قال وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثالث
 فقوله شركاء يجمع ثم قال فهم شركاء في الثالث فذكرهم بصيغة الجمع المضمرة وهو قوله فهم والمظهر وهو قوله شركاء ولم يذكر قبل ذلك إلا قوله
 وله أخ وأخت فذكر حكم الواحد وحكم الجماعة مع غيره وهو يتناول الاثنين قطعاً فإن قوله أكثر من ذلك أي أكثر من أخ وأخت ولم يذكر أكثر
 من مجموع الأخت والأخ بل أكثر من الواحد فدل على أن صيغة الجمع في الفرائض تتناول العدد الزائد على الواحد مطلقاً ثلاثة كان أو أكثر منه
 هذا نظير قوله وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فللذكر مثل حظ الأنثيين وصاحبهم ذلك أن لفظ الجمع قد يختص بالأثنين مع البيان
 وعدم اللبس كالجمع المضاف إلى اثنين مضاف في جزء من المضاف إليه أو كونه عن قلوبهما وأيديهما فكذلك يتناول الاثنين

فيما فوقها مع البيان بطريق الاولى وآية ثلاثة احوال **احدها** اختصاصه بالاثنتين **الثانية** صلاحته لما **الثالثة**

اختصاصه بما زاد عليها وهذا الحال له عند اطلاقه واما عند التقييد فيجب ما قيد به وهو حقيقة في الموضوعين فان اللفظ يختلف دلالة بالاطلاق والتقييد وهو حقيقة في الاستعمالين فظهر ان جمهور النصارى اياه احسن من فهم ابن عباس في حجب الامر بالاثنتين كما ان فهمهم في العمريتين اتوا من جهة وقواعد الفرائض تشهد لقولهم فانه اذا اجتمع ذكر وانثى في طبقة واحدة كالابن والبنات والجد والجدوة والاب والام والام والاح والاخت فلما ان يأخذ الذكر ضعف ما تأخذ الانثى او يساويها واما ان تأخذ الانثى ضعف الذكر فهذا اخلاق الكفار الفرائض التي اوجبه الله وحكمته وقد عهد فاعلم سبحانه اعطى الاب ضعف ما اعطى الام اذا انفرد الابوان بميراث الولد ويساوي بينهما في وجود الولد ولم يفضلها عليه في موضع واحد فكان جعل الباقي بينهما بعد نصيب احد الزوجين اطلاقا هو الذي يقتضيه الكتاب والميزان فان ما يأخذ الزوج والزوجة من المال كانا ما خوذ به من او وصية اذ لا قرابة بينهما وما يأخذ الابوان يأخذان بالقرابة

فصارا المستقلين بميراث الولد بعد فرض الزوجين وهما في طبقة واحدة فقسم الباقي بينهما **الثلاثا فان قيل** فهنا سؤل لان احدهما انكره لا اعطيتنهما ثلث جميع المال في مسألة زوجة وابوين فان الزوجة اذا اخذت الربع واخذت هي الثلث كان الباقي للاب وهو اكثر من الذي اخذته فوجب حينئذ بالقاعدة واعطيتنهما الثلث كاملا **والثاني انكم** جعلتم لهما ثلث الباقي

اذا كان بدل الب في السثلتين **جواب قيل** قد ذهب الى كل واحد من هذين المذهبين ذاهبون من السلف الطيب فذهب الى

الاول محمد بن سيرين ومن وافقه والى الثاني عبد الله بن مسعود ولكن ابي ذلك جمهور النصارى والائمة بعدهم وقولهم احسن في الميزان واقرب الى دلالة الكتاب فان الواعطيناها الثلث كاملا بعد فرض الزوجة كما قد خرجنا عن قاعدة الفرائض وقياسها وعن دلالة الكتاب فان الاب حينئذ يأخذ ربعا وسدسا والام لا تساويه ولا تأخذ مشطرا وهي في طبقتها وهذا الميراث عن الله قط ودلالة الكتاب تقتضيه واما في مسألة الجد فان الجد بعد منها وهو محجب بالاب فلا يسقط طبقتها فلا يصحها عن شيء من حجبها فلا يمكن ان تقطع ثلث الباقي ويفضل

الجد عليها بمثل ما تأخذ فانها اقرب منه وليس في رجبها ولا يمكن ان تقطع السدس كان فرضها الثلث كاملا وهذا ما فهمه النصارى

الله عنهم من المصوص بالاعتبار الثاني هو في معنى الاصل او بالاعتبار الاولى او بالاعتبار الثاني فيه الحاق الفرع بأشبه الاصلين به او

تسمية اللفظ او اشارته وفجواه او بدلالة التركيب وهي ضم نص الى نص اخروهي غير دلالة الاقتران بل هي اللفظ منها وادق و

احسن كما تقدم فالقياس المحض والميزان الصحيح ان الام مع الاب كالبنات مع الابن والاخت مع الاخ لانها ذكر وانثى من جنس واحد

قد اعطى الله سبحانه الزوج ضعف ما اعطى الزوجة تفضيلا لمجانبة الذكرية واما عدل عن هذا في ولد الام لانهم يدلون بالرحم

المجرد ويدلون بغيرهم وهو الام وليس لهم نصيب بخلاف الزوجين والابوين والاولاد فانهم يدلون بانفسهم وسائر العصبية يدلون

بذكر كولد البدين وكالاخوة للابوين والاب فاعطاء الذكر مثل حظ الانثيين معتبر فيمن يدل بنفسه او بعصبية واما من يدل

بالامومة كولد الام فانه لا يفضل ذكرهم على انثاهم وكان الذكر كالانثى في الاخذ وليس الذكر كالانثى في باب الزوجية ولا في باب الابن

ولا البنت ولا الاخوة فهذا هو الاعتبار الصحيح والكتاب يدل عليه كما تقدم بآية وقد تناظر ابن عباس في زيد بن ثابت في العمريتين فقال

ابن عباس اين في كتاب الله ثلث ما بقي فقال زيد وليس في كتاب الله اعطاءها الثلث كله مع الزوجين او كما قال بل كتاب الله يمنع

اعطاءها الثلث مع احد الزوجين فانه لو اعطاها الثلث مع الزوج لقال فان لم يكن له ولد فلا ماله الثلث فكانت تستحقه مطلقا فلما خص

الثلث ببعض الاحوال علم انها لا تستحقه مطلقا ولو اعطيت مطلقا لكان قوله وورثته ابواه زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى وكان ذكره

على يد العائلة ولا يمكن ان تقطع السدس لانه انما جعلها مع الولد والاخوة فدل القرآن على انها لا تقطع السدس مع احد الزوجين

ولا تقطع الثلث وكان شمة ما بقي بعد فرض الزوجين بين الابوين مثل شمة اصل المال بينهما وليس بينهما فرق اصلا لا في القياس

م

ج

و

ولا في المعنى **فان قيل** فهل هذه دلالة خطابية لفظية او قياسية محضة **فيل** هي ذات وتبين في لفظية من جهة
 دلالة الخطاب ونظم بعضه الى بعض واعتبار بعضه ببعض وقياسية من جهة اعتبار المعنى والجموع بين التماثلين والفرق بين المختلفين
 واكثر دلالات النصوص كذلك كما في قوله من اعتق شركا له في عبادة قوله ايما رجل وجد متاعه بعينه عند رجل قد اقلس فتواخى
 به وقوله من باع شركا له في ارض او ربة او حائط حيث يتناول الحوائث وقوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات اللومنا
 لخص الاناث في اللفظ اذ كن سبب الذرول فخص عليهن بخصومهن وهذا الصرح من فهم من قال من اهل الظاهر البراد بالمحصنات القرع
 المحصنات فان هذا لا يفهمه السامع من هذا اللفظ ولا من قوله فانوهن اجورهن بالمعروف محصنات غير مسلمات ولا من قوله والمحصنات من النساء
 ولا من قوله ان الذين يرمون المحصنات الغافلات اللومنا بل هذا من عرف الشارح حيث يعبر باللفظ الخاص عن المعنى العام وهذا غير باب
 القياس وهذا تارة يكون اللفظ الخاص صارا في العرف عاما كقوله لا يملكون نقيرا وما يملكون من قطمير ولا يظنون فتيا ولا نخوة وتأخر
 لكونه قد علم بالضرورة من خطاب الشارح تعبير المعنى لكل ما كان مماثلا للمذكورين التعيين في اللفظ لا يراد به التخصيص بل التمثيل او
 الحاجة للخطاب الى تعيينه بالذكر او لغير ذلك من الحكم **فصل المسئلة الثالثة ميراث الاخوات مع البنات**
 وانهن عصبة فان القرآن يدل عليه كما اوجبه السنة الصحيحة فان الله سبحانه قال يستفنونك قل الله يفتيمكم في الكلالة ان امرؤ
 هلك ليس له ولد له اخت فلهما نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وهذا دليل على ان الاخت ترث النصف مع عدم الولد وانه
 هو يرث المال كله مع عدم ولدها وذلك يقتضي ان الاخت مع الولد لا يكون لها النصف مما تركت ولو كان كذلك لكان قوله ليس له ولد
 زيادة في اللفظ ونقصا في المعنى وايها ما لغير المراد دل على انها مع الولد لا ترث النصف والولد اما ذكر واما انثى فاما الذكر فانه يسقط
 كما يسقط الاخر بطريق الاولى ودل قوله وهو يرثها ان لم يكن لها ولد على ان الولد يسقطه كما يسقطها واما الانثى فتدلل القرآن على انها
 انما تأخذ النصف ولا تمنع الاخ عن النصف الباقى اذا كانت بنت وام بل دل القرآن مع السنة والاجماع ان الاخر يفوز بالنصف الباقي
 كما قال تعالى ولكل جعلنا مالا ما ترك الوالدان والاقربون وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما بقى فلا في
 رجل ذكر وليس في القرآن ما ينفى ميراث الاخت مع اناث الولد بغير جهة الفرض وانما صرح به في ان يكون فرضها النصف مع الولد
 فبقى ههنا ثلاثة اقسام اما ان يفرض لها اقل من النصف واما ان تحرم بالكلية واما ان تكون عصبة والاول محال اذ ليس للاخت
 فرض مقدر غير النصف فلو فرضنا لها اقل منه لكان ذلك وضع شرع جديد فبقى اما الحرمان واما التعصيب والحرمان لا سبيل اليه
 واخاها في زوجة واحدة وهي التي رجم البنت فلا لم يسقط النصف بالبنت لم يسقط هي باخاها فلا لم يسقطت بالبنت ولم يسقط اخاها لكان اقرب منها واقر الى الميت ولين
 وايضا ولو اسقطنا البنت اذ انفردت عن اخيها لم يسقط مع اخيها فان اخاها لا يرثها فرة ولا يحصل لها نفع في موضع واحد بل لا يكون الامم من البنت نصيبا
 او ضرر حرمان كما اذا خلفت زوجا واما واخاها لا يرثها فرة ولا يحصل لها نصيب عاكلا وان كان معها اخوها سقط معا ولا تنتفع
 به في الفرائض في موضع واحد فلو اسقطتها البنت اذا انفردت لا يسقط بها بطريق الاولى مع من يضعفها ولا يقر بها وايضا فان البنت اذا
 لم تسقط ابن الاخ وابن العم وابن عم الاب والجد وان بعد فان لا تسقط الاخ مع قربها بطريق الاولى وايضا فان قاعدة الفرائض اسقاط
 البعيد بالقريب وتقديم الاقرب على البعيد وهذا عكس ذلك فانه يتضمن تقديم البعيد على الذي بينه وبين الميت وسائط كثيرة
 على الاقرب الذي ليس بينه وبين الميت الا واسطة الاب وحده فكيف يرث ابن عم جد الميت مثلا مع الميت وبينه وبين الميت
 وسائط كثيرة ويحرم الاخت القريبة التي ركضت معه في صلب ابية ورحم امه هذا من الحال للممتنع شرعا فهذا من جهة الميزان واما
 من جهة فهم النص فان الله سبحانه قال في الاخ وهو يرثها ان لم يكن لها ولد ولم يمنع ذلك ميراثها منها اذا كان الولد انثى فهكذا قوله ان
 امرؤ هلك ليس له ولد له اخت فلهما نصف ما ترك لا ينفى ان ترث غير النصف مع اناث الولد وترث الباقي اذا كان نصفا لان هذا غير

له جمع حلت وهي
كانت اجزاء فاعلم

ج

اعطاها اياه فرضاً مع عدم الولد فتأمل له فانه ظاهر جراً وايضاً فالانقسام ثلاثة اما ان يقال يفرض لها النصف مع البنت او يقال تسقط
معها الكلية او يقال تأخذ ما فضل بعد فرض البنت او البنات والاول ممتنع بالنصف القياس فان الله سبحانه انما فرض لها النصف
مع عدم الولد فلا يجوز الغاء هذا الشرط وفرض النصف لها مع وجوده والله سبحانه انما اعطاها النصف اذا كان الميت كلالاً لا ولد له
ولا ولد فاذا كان له ولد لم يكن الميت كلالاً فلا يفرض لها معه واما القياس فانها لو فرض لها النصف مع وجود البنت لنقصت البنت
عن النصف اذا حالت الفريضة كزوجة او زوج وبنت واخت واخوة ولايزاحون الاولاد لا يفرض ولا تقصيب فان الاولاد اولى
منهم فبطل فرض النصف وبطل سقوطها بما ذكرناه **فتعين** القسم الثالث وهو ان تكون عصبه طاماً باقى وهي اولى به من سائر
العصبات الذين هم ابعد منها وهذا جاءت السنة الصحيحة الصريحة التي قضى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوافق
قضاؤه كتاب ربه والميزان الذي انزل مع كتابه بذلك قضى الصحابة بعد ما كان مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهما **فان قيل**
لكن خرجتم عن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما باقى فلاولى رجل ذكر فاذا اعطينا البنت فرضها واجب ان
يعطى الباقي لابن الدخ او العم او ابنه دون الاخت فانه رجل ذكر فانه من عدلهم عن هذا النص واعطيتوه الا اني فكما اسعدنا النص منكم
وعلمنا به وقضاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعطى البنت النصف وبنت الابن السدس والباقي للاخت اذا لم يكن هناك
اولى رجل ذكر فكانت الاخت عصبه وهذا توسط بين قولكم وبين قول من اسقط الاخت بالكلية وهذا مذهب السمتى بن راهويه وهو
اختيار ابي محمد بن حزم وسقوطها بالكلية مذهب ابن عباس كما قال عبد الرزاق الباعمر عن الزهري عن ابي سلمة قيل لابن عباس رجل
ترك ابنته واخته لبيه وامه فقال لا بنته النصف ولا مه السدس وليس لاخته شئ ما ترك وهو لعصبته فقال له السائل ان عصبه
بغير ذلك جعل للبنت النصف وللأخت النصف فقال ابن عباس انتم اعلم امر الله قال معمر فذكرت ذلك لابن طائش فقال لي اخبرني
ابن ابي سفيان عن ابن عباس بن عبد الله بن عباس قال قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك فقلتم انتم لها النصف وان كان
له ولد وقال ابن ابي مليكة عن ابن عباس امر ليس في كتاب الله ولا في قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسجدت في الناس كلهم
ميراث الأخت مع البنت **فالجواب** ان نصوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها حق يصدق بعضها ببعضاً ويجب الاخذ
بجميعها ولا يترك له نص الا بنص اخر ناسخ له لا يترك بقياس لا رأى ولا عمل اهل بلد ولا اجماع ومحال ان يحجم الأمة على خلاف نص
الا ان يكون له نص اخر ينسخه فقوله صلى الله عليه وآله وسلم فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر عام قد خص منه قوله صلى الله عليه
والله وسلم تحوز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه اجمع الناس على انها عصبه عتيقها واختلافوا في كونها
عصبه لقيطها وولدها المنفى باللعان وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تفصل بين المتنكرين فاذا خصت من هذه
الصورة بالنص بعضها اجمع عليه خصت منه هذه الصورة لما ذكرناه من الدلالة **فان قيل** قوله فلاولى رجل ذكر انما هو الاقرار
الوارثين بالنسب وهذا لا تخصيص فيه **فيل** فانه تقدمون المعق على الأخت مع البنت وليس من الاقارب فتحالفهم النصيبين
معاً وهو صلى الله عليه وآله وسلم قال فلاولى رجل ذكر فأكده بالذكورة ليبين ان العاصب بنفسه المذكور هو المذكورون الا انى وانه
لم يرد بلفظ الرجل ما يتناول الذكر والا نى كما في قوله من وجد متاعاً عند رجل قد افلس نحوه مما يذكر فيه لفظ الرجل والحكم هو عيم
النوعين وهو نظير قوله في حديث الصدقات فابن لبون ذكر ليبين ان المراد المذكورون الا نى ولم يتعرض في الحديث للعاصب بغيره
فدل فضائه الثابت عنه في اعطاء الأخت مع البنت وبنت البنت ما باقى ان الأخت عصبه بغيرها فلا نى بينه وبين قوله فلاولى رجل
ذكر بل هذا لم يكن ثم عصبه بغيره بل كان العصبه عصبه بانفسهم فيكون اولا هم واقربهم الى الميت احقهم بالمال واما اذا اجتمع
العصبان فقول حديث ابن مسعود الصحيح ان تقصيب الأخت اولى من تقصيب من هو ابعد منها فانه اعطاها الباقي ولو يعطاه

فانكم

ج

نصف

النصيب

الابن

بالتصحيح

الثنتين

هو

ج

منفردة

الى ما فرقه وهو الثلثان فان قيل فاي فائدة في التقييد بقوله فوق اثنتين والحكمة لا يختص بما فرقهما قيل حسن ترتيب الكلام
وقاليفه ومطابقة مضمرة لظاهره اوجب ذلك فانه سبحانه قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين
فلهن ثلث ما ترك فالصغير في كن مجموع بطابق الاولاد اي فان كان الاولاد نساء فذكر لفظ الاولاد وهو جمع وضمير كن وهو ضمير جمع ونساء
هو اسم جمع فلم يكن بد من فوق اثنتين وفيه توكيد اخرى وهو انه سبحانه قد ذكر ميراث الواحدة نصفاً وميراث الثنتين تسبيحاً كما تقدم فكان
في ذكر العدد الزائد على اثنتين دلالة على ان الفرض لا يزيد بزيادة تسعين على اثنتين كما زاد بزيادة الواحدة على الاخرى وايضاً فان ميراث
الاثنتين قد علم من النص فلو قال فان كانتا اثنتين كان توكيداً ولم يعلم منه حكم ما زاد عليهما فكان ذكر الجمع في غاية البيان والاحتياط
تطابق اول الكلام واخره وحسن تاليفه وتناسبه وهذا بخلاف سياق اخر السورة فانه قال ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف
ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان ما ترك فلم يتقدم اسم جمع ولا ضمير جمع يقتضي ان يقول فان كن نساء
فوق اثنتين وقد ذكر ميراث الواحدة وانه النصف فلم يكن بد من ذكر ميراث الاختين وانه الثلثان لئلا يتوهم ان الاخرى اذا انضمت اليها
اخذت نصفاً اخرودل تشريكه بين البنات وان كثرن في الثلثين على تشريكه بين الاخوات وان كثرن في ذلك بطريق الاولى فان البنات
اقرب من الاخوات ويسقطن فرضهن فجاء بياناً سبحانه في كل من الايتين من احسن البيان فانه لما بين ميراث الاثنتين بما تقدم بين
ميراث ما زاد عليهما وفي آية الاخوة والاخوات لما بين ميراث الاخت والاختين لم يتجه ان يبين ميراث ما زاد عليهما اذ قد علم بان الزائد
على اثنتين في من هن اولى بالميراث من الاخوات ثم بين حكم اجتماع ذكرهم واناتهم فاستوعب بيان جميع الاقسام **فصل**
المسئلة الخامسة ميراث بنت الابن السدس مع البنت وسقوطها اذا استكمل البنات الثلثين ودلالة القرآن على هذا
اخفى من سائر ما تقدم وبما نهاه تعالى قال يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك
وقد علم ان الخطاب يتناول ولد البنين دون ولد البنات وان قوله اولادكم يتناول من ينتسب الى الميت وهم ولده وولد بناته وبناته
على الترتيب فيدخل فيه ولد البنين عند عدم ولد الصلب فاذا لم يكن الابنت فلها النصف وبقي من نصيب البنات السدس فاذا كان ابن ابن
اخذ الباقي كله بالتعصيب للنص فان كان معه اخواته شاركنه في الاستحقاق لهن معه عصبية وهذا احد ما يدل على انه قوله فلاولى
رجل ذكر لا يمنع ان تاخذ الانثى اذا كانت عصبية بغيرها وهذا اخذت الاخت مع البنت الباقي بالتعصيب لا عصبية بها وان لم يكن
البنت الابنات ابن فقد كن حصلاً اخذ الثلثين لولا البنت فاذا اخذت النصف فالسدس الباقي لهما فمن لهن من اخذه فيفرن به الا ترى
انه اذا استكمل البنات الثلثين لم يكن لمن شئ ولو لم يكن بنت اخذ جميع الثلثين فاذا قدمت البنت عليهن بالنصف اخذن بقية
الثلثين الذين كن يفرن بهما جميعاً لولا البنت وهذا حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان قيل فمن اين اعطيتهم بنات الا
اذا استكمل البنات الثلثين وكان معهم اخوه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الباقي لاولى رجل ذكر قيل قد تقدم بيان ذلك
مستوفى وان هذا حكم كل عصبية مع وارث من جنسه في درجته كالاولاد والاخوة بخلاف الامهات وبني الاخوة فان قيل
فكيف عصب ابن ابن الابن من فوقه وليس في درجته قيل اذا كان يعصب من هو في درجته مع انه انزل من فوقه ولا يسقط تعصبيه
من هو فوقه واقرّب منه الى الميت بطريق الاولى فاذا كان الانزل لا يعصى هو على اسقاطه فكيف يعصى على اسقاطه الا على ان عبد الله بن
مسعود لا يعصب به من في درجته ولا من فوقه بل يحضه بالباقي ووجه قوله انها لا ترث مفردة فلا ترث مع اخيهما كما تجوز به برق او كثر بخلاف
ما اذا كانت وارثة كبنت وبنت ابن معها اخوها فانه يعصبها انفا قالانها وارثت وقرول الجمهور واهم فانها وارثت في الجملة وهي من يستفيد التعصيب
باخيها وهذا انما سقط ميراثها بالفرض لا استكمال من فوقها الثلثين ولا يلزم من سقوط الميراث بالفرض سقوطه بالتعصيب مع قيام موجبه
وهو وجود الاخ واذا كان وجود الاخ يجعلها عصبية فيمنعها الميراث بالكلية وكولاة ورثت بالفرض وهو الاخ المشوم فالعدل يقتضي ان يجعلها

عصبة فيوشا اذ الترتبه بالفرض وهو الاخ الأصغر هذا محض القياس والميزان وقد فهمه دالة الكتاب عليه والزماع في الاخت
 للاب مع الاخت او الاخوات للابوين كبنت الابن مع البنت والبنات سواهن وبالله التوفيق **فصل المسئلة السادسة**
 ميراث الجد مع الاخوة والقران يدل نقول الصديق ومن معه من الصحابة كابي موسى وابن عباس بن الزبير واربعة عشر منهم رضى الله
 عنهم ووجه كالة القران على هذا القول قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلما نصف
 ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد الى اخر الآية فلو يجعل للاخوة ميراثا الا في الكلالة وقد اختلف للناس في الكلالة والكتاب يدل على
 قول الصديق انها سائر الاولاد والولد فانه سبحانه قال في ميراث ولد لامرؤ وان كان رجلا يورث كالة او امرأة وله اخ واخت فكل
 واحد منهما السدس سوى ميراث الاخوة في الكلالة وان فرق بينهم في جهة الارث ومقدارها فاذا كان وجود الجد مع الاخوة لا يورثهم
 في الكلالة بل يمنعهم من صدق اسم الكلالة على الميت او عليهم اوصلي القرابة فكيف ادخل ولد الاب في الكلالة ولم يمنعهم وجوده صدق اسمها
 وهل هذا لا تقريق محض بين مجتمع الله بينه **يوضحه** الوجه الثاني وهو ان ولد الجد يمنع الاخوة من الميراث ويخرج المسئلة عن
 كونها كلالة لدخول في قوله ليس له ولد ونسبة اب الاب الى الميت كنسبة ولد له اليه فكما ان الولد وان نزل يخرج المسئلة عن الكلالة
 فكذلك اب الاب وان علا ولا فرق بينهما البتة **يوضحه** الوجه الثالث ان نسبة الاخوة الى الجد كنسبة الاعمال الى الجد فان الاخ
 بن الاب والعم ابن الجد فاذا اختلف جهة وابا جرح فهو كالخلف اخاه ووجه سواء وقد اجمع المسلمون على تقديم اب الجد على العم فكذلك
 يجب تقديم الجد على الاخ وهذا من ابي القياس ان لم يكن هذا قياسا حليا فليس في الدنيا قياس جلي **يوضحه** الوجه الرابع وهو ان
 نسبة ابن الاخ الى الجد كنسبة اب الجد الى الجد فاذا قال الاخ اذا ارثت مع الجد كاني ابن اب الميت والجد ابن ابيه فكلاهما في القرب اليه سواء صاح
 ابن الاخ مع اب الجد وقال انا ابن ابن اب الميت فكيف حرمتي في عم ابى ابيه ودرجتنا واحدة وكيف سمعته قول في مع الجد ولم
 تسمعوا قول في مع ابى الجد فان قيل ابو الجد جد وان علا وليس ابن الاخ اخا قيل فهذا حجة عليكم لانه اذا كان ابو الاب ابا و
 الجد جدنا فبما للاخوة ميراث مع اب الجد بحال **فان قلتم** نحن نجعل ابا الجد جد او لا نجعل ابا الاب ابا قيل هكذا فعلتم
 وفرقتين للثمانين وتناقضتم ابيتن تناقض وجعلتم ابا في موضع واخرقوه عن الابوة في موضع **يوضحه** الوجه الخامس
 ان نسبة الجد الى الاب في العمى الاصل كنسبة ابن الابن الى الابن في العمى الاسفل فهذا ابوا بيه وهذا ابن ابته فهذا يدل على الميت باب
 الميت وهذا يدل على ابيه بابته فكما كان ابن الابن ابنا فكذلك يجب ان يكون ابو الاب ابا فهذا هو الاعتبار الصحيح من كل وجه وهذا معنى
 قول ابن عباس لا يتفق الله نريد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل ابا الاب ابا **يوضحه** الوجه السادس ان الله سبحانه متى الجد ابا في قول
 ملة ابيكم ابراهيم وقوله كما اخرج ابو بكر من الجنة وقوله انتم اباؤكم الا قد مون وقول يوسف واتبع ملة اباى ابراهيم واسحق
 ويعقوب وفي حديث المعراج هذا الولد آدم وهذا الولد ابراهيم وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلكم قالوا فلان قال كنتم
 بل ابوكم فلان قالوا صدقت ومتى ابن الابن ابنا كما في قوله يا بنى آدم يا بنى اسرائيل وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلكم قالوا فلان قال كنتم
 اباكم كان راميا والابوة والبنوة من الامور المتلازمة المتضايفة بمنتهى ثبوت احدهما بدون الاخر فثبتت ثبوت البنوة لابن الابن الا مع
 ثبوت الابوة لاب الاب **يوضحه** الوجه السابع وهو ان الجد لومات ورثة بنو بنيه دون اخوته باقائ الناس فهكذا الاب اذا مات
 يرثه ابو ابيه دون اخوته وهذا مع قول عمر لزيد كيف يرثني ولا دهب الله دون اخوتي ولا ارثهم دون اخوتي فهذا هو القياس الجلي والميزان
 الصحيح الذي لا مغش فيه ولا تطفيف **يوضحه** الوجه الثامن ان قاعدة الفرقض واصولها اذا كان قرابة المدلى من الواسطة من
 جنس قرابة الواسطة كان اقرب مما اذا اختلف جنس القرابتين مثال ذلك ان الميت يدلى اليه ابته بقرابة البنوة وابوة يدلى اليه بقرابة
 الابوة فاذا ادلى اليه واحد بينوة البنوة وان بعدت كان اقرب من يدلى اليه ابته بقرابة البنوة الابوة وان قربت فكانت قرابة ابوة الابوة

على قول

وارث ج

اخره

على وجه مغشاه وعمله
الى عطى او عطى غيره

انتهت

عن

ج

قربهم

الاحوات

وان علت اقوى من قرابة نوة الاب وان قربت وقد ظمرا احتيا هذا في تقديم جد الجدة وان حلا على ابن الاخ وان قرب وعلى العم لان
 القرابة التي يدلى بها الجدة من جنس واحد وهي الابوة والقرابة التي يدلى بها الاخ من جنسين وهي نوة الابوة ولهذا اقدمت قرابة ابن الاخ
 على قرابة ابن الجدة لانها قرابة بنوة اب وذلك قرابة بنوة اب في بنين ابن ابى الاخ في ما يبين الميث جنس واحد وهي النوة فبواسطتها
 وصل اليه بخلاف العم فلن بينه وبينه جنسين احدهما الابوة والثاني بنوفا وعلى هذه القاعدة بناء باب العصبية **يوضحه** الوجه
 التاسع وهو كى بنى اب ابنى وان بعد واعن الميث يقدمون في التعصيب على بنى الاب الاعلى وان كانوا اقرب الى الميث فابن ابن الاخ
 يقدم على العم القريب ابن ابن العم وان تزل يقدم على عم الاب وهذا ما يبين ان الجنس الواحد يقوم اقصاه مقام ادناه ويقدم الاقصر
 على من يقدم عليه الا في مقدم ابن ابن العم على من يقدم عليه الابن وابن ابن الاخ على من يقدم عليه الاخ وابن ابن العم على من يقدم
 عليه العم فما بال اب الاب ولم يخرج من هذه القاعدة ولم يقدم على من يقدم عليه الاب ويجل يظهر بطلان تمثيل الاخ والجدة بالشجرة
 خرج منها فخصنان والنهر الذي خرج منه ساقيتان فان القرابة التي من جنس واحد اقوى من القرابة المركبة من جنسين وهذه القرابة
 البسيطة مقدمة على تلك المركبة بالكتاب والسنة والاجماع والاعتبار الصحيح لقياس القرابة على القرابة والاحكام الشرعية على مثلها
 اولى من قياس قرابة آدميين على الاشجار والانهما ليس في الاصل حكم شرعي فنقول بل للنهر الاعلى اولى بالجدة وللمجدول والواستق
 واصل الشجرة اولى بغيرها من الفضل الاخر فلان هذا صنوه ونظيره الذي لا يحتاج اليه وذلك اصله وحامله الذي يحتاج اليه واحتياج
 الشيء الى اصله اقوى من احتياجه الى نظيره فاصله اولى به من نظيره **يوضحه** الوجه العاشر ان هذا القياس لو كان صحيحا لكان
 طرده ولما انتقص فان طرده تقديم الاخوة على الجد فلما اتفق المسلمون على بطلان طرده علموا انه فاسد في نفسه **يوضحه** الوجه
 الحادي عشر ان الجد يقوم مقام الاب في التعصيب في كل صورة من صورة ويقدم على كل عصبية يقدم عليه الاب فما الذي اوجب استثناء
 الاخوة خاصة من هذه القاعدة **يوضحه** الوجه الثاني عشر ان كان الموجب لاستثنائهم قوتهم وجب تقديمهم عليه وان كان
 مساواتهم له في القرب وجب استبعادها في بينهم واباثة لا شراكم في السبب الذي اشترك فيه هو الاخوة وهذا اما الاجاب لهم عنه
يوضحه الوجه الثالث عشر وهو انه قد اتفق الناس على ان الاخ لا يساوي الجد فان لهم قولين **احدهما** تقديمه عليه **والثاني**
 توريثه معه والمورثون لا يجعلونه كاخ مطلقا بل منهم من يقاسم به الاخوة الى الثلث ومنهم من يقاسمهم به الى السدس فان نقصته للفاصلة
 عن ذلك اعطوه اياه فرضا وادخلوا النقص عليهم او حرروه كزوجه وام وجد واخ فلو كان الاخ مساويا للجد واولى منه كما ادعى المورثون ان
 القياس مساواة في هذا السدس وقدم عليه فعلم ان الجد اقوى ويمتد فقدر اجتمع عصبتان واحدهما اقوى من الاخر فيقدم عليه **يوضحه**
 الوجه الرابع عشر ان المورثين للاخوة لم يقولوا في التورث قولاً يدل عليه نص ولا إجماع ولا قياس مع تناقضهم واما المقدمون له على الاخوة فهم
 اسعد الناس بالنص والاجماع والقياس وعدم التناقض فان من المورثين من يراحم به الى الثلث ومنهم من يراحم به الى السدس وليس في الشريعة
 من يكون عصبية يقاسم عصبية نظيره الى جدر ثم يفرض له بعد ذلك الجدة فلم يجعلوه معهم عصبية مطلقا ولا فرض مطلقا ولا قدموا عليهم
 مطلقا ولا ساووه بهم مطلقا ثم فرضوا له سدسا او ثلثا بغير نص ولا إجماع ولا قياس ثم حسبوا عليه الاخوة من الاب ولم يعطوهم شيئا اذا كان
 هناك اخوة لابوين ثم جعلوا الاخوان معه عصبية الا في صورة واحدة فرضوا فيها للاخت ثم لم ينفوا عنها فرضوا لها بل عادوا عليها بالابطال فاضروا
 واخذوا ما اصابه فقصوه بينها للذكر مثل حظ الانثيين ثم اعالوا هذه المسئلة خاصة من مسائل الجد والاخوة ولم يعيلاوا غيرها ثم ردوها
 بعد العول الى التعصيب وسلم المقدمون له على الاخوة من هذا كله مع فرضهم بدلالة الكتاب والسنة والقياس ودخلهم في حزب الصدوق
يوضحه الوجه الخامس عشر ان الصدوق لم يختلف عليه احد من الصحابة في عهد انه مقدم على الاخوة قال البخاري في صحيحه في باب ميراث الجد مع الاخوة
 وقال ابو بكر وابن عباس ابن الزبير الجد اب وقرا ابن عباس يا بني آدم وانبت ملة ابائي ابراهيم واسحق ويعقوب ولم يذكر ان احدا خالف

ابا بكر في زمانه واصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم متوافرون وقال ابن عباس بن رضى ابن ابي دون اخو ولا اوث ان ابن ابي بكر عن
 عمرو بن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت اقاويل مختلفة انتهى وقال عبد الرزاق ثنا ابن جريح قال سمعت ابن ابي مليكة يحدث ان ابن الزبير
 كتب الى اهل العراق ان الذي قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت متخذا خليلا حتى اتى الله تسوك الله لا اتخذت ابا بكر خليلا كان
 الجدل ابا وقال الدارمي في صحيحه ثنا سالم بن ابراهيم ثنا وهيب ثنا ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال جعله الذي قال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم لو كنت متخذا خليلا لا اتخذته خليلا ولكن اخوة الاسلام افضل يعني ابا بكر جعله ابا ثناء عن ابن يوسف عن اسرائيل عن
 ابي اسحق عن ابي هريرة قال لقيت مروان بن الحكم بالمدينة فقال يا ابن ابي موسى ما اخبرنا الجدل لا يزل فيكم منزلة الاب وانت لا تنكر
 قال قلت لو كنت انت لم تنكر قال مروان فانا نشهد على عثمان بن عفان انه شهد على ابي بكر انه جعل الجدل ابا اذ لم يكن دونه اب ثناء بن هاشم
 ثنا اشعث عن عروة عن الحسن قال ان الجدل قد مضت فيه سنة وان ابا بكر جعل الجدل ابا ولكن الناس يخبروا وقال حماد بن سلمة ثنا هشام بن
 عروة عن عروة عن مروان قال قال لي عثمان بن عفان ان عمر قال لي في قدر رأيت في الجدل ابا فلن رأيت ان تتبعوه فاتبعوه فقال عثمان
 ان تتبعوا رأيت فانه رشد وان تتبعوا رأي الشيوخ قبلت فنعيم ذوالرأي كان قال وكان ابو بكر جعله ابا والثلثون للاخوة بعدهم عمر عثمان
 وعلى وزيد وابن مسعود فاما عمر فان اقراله اضطربت فيه وكان قد كتب كتابا في ميراثه فلما طعن دعا به فحماه وقال الخشن عن محمد بن زياد
 عن محمد بن ابي عدي عن شعبة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن السيب قال قال عمر بن الخطاب طعن لي لم اقص في الجدل شيئا وقال وكيع
 عن ابي بشر عن سعيد بن جبير قال مات ابن ابي بكر بن الخطاب فدعا زيد بن ثابت فقال شعبة ما كنت تشعرك في اهلنا في اولى به
 منهم واما على كره الله وجهه فقال عبد الرزاق عن معمر بن ابيوب عن سعيد بن جبير عن رجل من مراد قال سمعت عليا يقول من سره ان
 يقيم جراحهم فليقتض بين الجدل والاخوة واما عثمان وابن مسعود فقالا البعق ثنا جابر بن المنهال ثنا حماد بن سلمة اخبرنا اليك بن
 ابي سليل عن طاووس ان عثمان وعبد الله بن مسعود قالوا الجدل بمنزلة الاب فخذوا قول للو ثنين كما ترى قد اختلف في اثر ثورتهم معه
 واضطربت في كيفية التورث وخالف دلالة الكتاب والسنة والقياس الصحيح بخلاف قول الصديق ومن معه **يوضحه** الوجه
 السادس عشر ان الناس اليوم قائلان قائل يقول ابي بكر وقائل يقول زيد ولكن قول الصديق هو الصواب قول زيد بخلافه فانه يقتض
 نصيب الجدل للاخوات وهو نصيب الرجل جنسا اذ ليسوا من جنسه وهذا كما اصل له في الشريعة انما يعرف في الشريعة تعصيب الرجال للنساء
 اذا كانوا من جنس احد البنين والبنات والاخوة والاخوات ولا ينتقص هذا بالاخوات مع البنات فان الرجال لم يعصبوهن وانما عصبهن البنات
 ولما كان تعصيب البنين اقوى كان الميراث لهم دون الاخوات بخلاف قول من عصب الاخوات بالجدة فانه عصبهم بجنس اخر اقوى تعصيبا
 منهم وهذا العهد به في الشريعة البتة **يوضحه** الوجه السابع عشر ان الجدل والاخوة لو جمعوا في التعصيب لكانوا اما من جنس واحد
 او من جنسين وكلاهما باطل اما الاول فظاهر البطلان لو جمع **احدهما** اختلاف جهة التعصيب **والثاني** انهم لو كانوا
 من جنس واحد لاستوفوا في الميراث والحرمات والاخوة والاعمام وبنيهم اذ انفردوا وهذا هو التعصيب للعقول في الشريعة واما الثاني
 فبطلانه اظهر اذ قاعدة الفرائض ان العصبية لا يرثون في المسئلة الا اذا كانوا من جنس واحد وليس لنا عصبية من جنسين يرثان
 محتملين قط بل هذا محال فان العصبية حكمه ان يأخذ ما بقي بعد الفروض فاذا كان هذا حكم هذا الجنس جب ان يأخذ دون الآخر وكذا ان
 الجنس الآخر فيفضى احدهما الى حرمانهما واشترائهما مستنم لاختلاف الجنس هذا ظاهر **يوضحه** الوجه الثامن عشر ان الجدل
 في باب الشهادة وفي باب سقوط القصاص واب في باب النكاح وفي باب الزكاة اليه واب في باب جوب اعتاقه على ولد له واب في باب سقوط
 القطع في القرعة واب عند الشافعي في باب الاجبار في النكاح وفي باب الرجوع في الهبة وفي باب العتق بالملك وفي باب الاجبار على النكاح وفي
 باب اسلام ابن ابنة تبعا لسلامه واب عند الجميع في باب الميراث عند عدم الاب فرضا وتعصيفا في غير محل النزاع فاما الذي اخرجه عن

بشهادة

ابن لا علم

عن

ج

ابوته في باب الجحد والافرة فان اعتبرنا تلك الابواب فلا امر في ابوت في محل النزاع ظاهر وان اعتبرنا باب الميراث فالامر اظهر واظهر
يوضحه الوجه التاسع عشر ان الذين ورثوا الاخوة معه انما ورثوه سلباً واداة تعصيبه لتعصيبهم ثم لقضوا الاصل فقد موافقهم
 على تعصيبه في باب الولاء واسقطوه بالاخوة لقوة تعصيبهم عندهم ثم نقضوا ذلك ايضاً فقد موافقهم عليه في باب لا يتر النكاح واسقطوا
 تعصيبهم بتعصيبه وهذا غاية التناقض والخروج عن القياس لا ينص لاجماع **يوضحه** الوجه العشرون وهو قول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الحقوا الفرائض باهلها فلو اولى رجل ذكر فاذا خلفت لمرأة زوجها وامها واخاها وجدها فان كان الاخ اولى رجل ذكر فهو اخ
 بالباقي وان كان اسوا في الاولوية وجب شراؤها فيه فان الجدا اولى وهو الحق الذي لا ريب فيه فهو اولى به واذا كان الجدا اولى رجل ذكر وجب
 ان ينضم بالباقي بالنص وهذا الوجه وحده كاف وبالله التوفيق وليس المقصد هذه المسئلة بعيداً بل بيان دلالة النص والاكتفاء به عما
 حواه وان القياس شاهر وتابع لانه مستقل في اثبات حكم من الاحكام لم يتبدل عليه النص ومن ذلك الاكتفاء
 بقول كل مسكر خمر عن اثبات القريم بالقياس في الاسم وفي المحكم كفضله من لم يحسن الاستدلال بالنص ومن ذلك الاكتفاء
 بقوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما عن اثبات قطع الشباش بالقياس اسماً او حكماً اذا السارق مع في لغة العرب وعرف الشارع سائر
 ثياب الاحياء والاموات **ومن ذلك الاكتفاء** بقوله قد فرض الله لكم حذلة ايمانكم في تناوله لكل يمين منعقة يحلف
 بها المسلمون من غير تخصيص الانص واجماع وقد بين ذلك سبحانه في قوله لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما كرمتموه بالانص
 فكفارته اطعام عشرة مساكين فهذا صريح في ان كل يمين منعقة فهذا كفارتها وقد ادخلت الصحابة في هذا النص الحلف بالانص الواجب
 والحلف بأحب القربات للمالية الى الله وهو العتق كما ثبت ذلك عن ستة منهم ولا يخالف لهم من أنفسهم وادخلت فيه الحلف بأغير
 الى الله وهو الطلاق كما ثبت ذلك عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة ولا يخالف له منهم فالواجب تحكيم هذا النص العام والعمل
 بعمومه حتى يثبت اجماع الامة اجماعاً متيقناً على خلافه فالامة لا تجتمع على خطأ البتة **ومن ذلك الاكتفاء** بقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم من عمل علة ليس عليه امرنا فهو رد في ابطال كل عقد في الله ورسوله عنه وحرمة وانه لغو يعقد به نكاحاً كان وطلاقاً
 او غيرها الا ان تجتمع الامة اجماعاً معلوماً على ان بعض ما في الله ورسوله عنه وحرمة من العفو عمنهم لا يرد من غير مردود في لا تجتمع
 على خطأ وبالله التوفيق **ومن ذلك الاكتفاء** بقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وما سكت عنه فهو مما عفا عنه فكل ما لم يبين الله ولا رسول صلى الله عليه وآله وسلم تحريمه من المطامع والمشارب والملايس والعقوبات والشرط
 فلا يجوز تحريمها فان الله سبحانه قد فصل لنا ما حرم علينا فما كان من هذه الاشياء حراماً فلا بد ان يكون تحريمه مفصلاً وكما انه لا يجوز اباحته
 ما حرمه الله فكذلك لا يجوز تحريم ما عفا عنه ولم يجرمه وبالله التوفيق **الفصل الثاني** في بيان انه ليس في الشريعة على خلاف
 القياس وان ما يظن مخالفته للقياس فاحد الامرين انزله فيه ولا بد ان يكون القياس اسماً او يكون ذلك الحكم لو ثبت بالنص كونه من الشرع
 وسألت شيخنا قدس الله روحه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وربما
 كان مجملاً عليه كقولهم طهارة الماء اذا وقعت فيه نجاسة خلاف القياس بطهارة النجاسة على خلاف القياس الرضوخ من نحو المابل والقطر بالحق
 والسلام والاجازة والحوالة والكتابة والمضاربة والمساواة والقرض وصحة يوم الأكل الناس والمضى في البحر الفاسد كل ذلك على خلاف
 القياس فهل ذلك صواب ام لا فقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انا اذكر ما حصلته من جوابه بخطه ولفظه وما فتح الله سبحانه لي
 بمن ارتشاده وركعة فعلية وحسن بيانه وتفهمه ان اصل هذا ان يعلم ان لفظ القياس لفظ مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والفاسد
 الصحيح هو الذي خرجت به الشريعة وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين فالاول قياس الطرم والثاني قياس العكس وهو من العدل
 الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وآله وسلم فالقياس الصحيح مثل ان تكون العلة التي خلق بها الحكم في الاصل موجودة في الفرع

من غير معارض في الفهم ومنع حكمها ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه فلو كان القياس بالعادة الفارقة وهو ان لا يكون بين
 الصورتين فرق مؤثر في الشرع فمثل هذا القياس ايضا لا تأتي الشريعة بخلافه وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الاحكام بحكم
 يفارق به نظائر فلا بد ان يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم ويمنع مساواة غيره لكن الوصف الذي اختص به ذلك
 النوع قد يظهر لبعض الناس قد لا يظهر وليس من شرط القياس الصحيح ان يعلم صحته كل احد فمن رأى شيئا من الشريعة مخالفا للقياس
 فانه هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه ليس مخالفا للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر حيث علمنا ان النص بخلاف قياسنا
 قطعاً انه قياس فاسد بمعنى ان صورة النص امتازت عن تلك الصورة التي يظن انها مثلهما بوصف اوجب تخصيص الشارع لها بين ذلك الحكم
 فليس الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً ولكن يخالف القياس الفاسد ان كان بعض الناس لا يعلم فسادة ونحن نبين ذلك فيما ذكره في
 السؤال فالذين قالوا المضاربة والمساواة والمزارعة على خلاف القياس ظنوا ان هذه العقود من جنس الاجارة لا فاعل بعوض والاجارة
 يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض فلما رأوا العمل والريح في هذه العقود غير معلومين قالوا هي على خلاف القياس هذا من غلطهم فان
 هذه العقود من جنس المشاركات لا من جنس المعاوضات المحضة التي يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض والمشاركات جنس غير المعاوضات
 وان كان فيها ثبوت المعاوضة وكذلك المقاسمة جنس غير جنس المعاوضة المحضة وان كان فيها ثبوت المعاوضة حتى ظن بعض الفقهاء
 انها بيع تشترط فيها شروط البيع الخاص ايضاً هذا ان العمل الذي يقصده المالك ثلاثة انواع **احدها** ان يكون العمل مقصوداً
 معلوماً مقدوراً على تسليمه فهذه الاجارة اللازمة **الثاني** ان يكون العمل مقصوداً لكنه مجهول او غير هذه الجمالة وهي عقد
 جائر ليس بل انهم اذا قال من رد عبد الا بقوله ما ننته فقد يقدر على ردّه وقد لا يقدر وقد يردّه من مكان قريب بعيد فلهذا المتكثرة لا رتبة
 لكن هي جائزة فان عمل العمل استحق الجعل والا فلا ويجوز ان يكون الجعل فيها اذا حصل بالعمل جزء شائعاً وبهجة لا جملة لا تتم التسليم
 كقول امير الغزوين دل على حصن فله ثلث ما فيه او يقول المشرية التي يسيرها لكر حرم لغمون اربعة وتنازعوا في السبل هو مسمى
 بالشرع كقول الشافعي او بالشرط كقول أبي حنيفة وما لث على قوانين وهما روايتان عن احمد فمن جعله مستحقاً بالشرط جعله من هذا الباب
 من ذلك اذا جعل للطبيب جعلاً على الشفاء جاز كما اخذ اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم القطيع من الشاة الذي جعله لهم سيده
 فرأه احدهم حتى برأه او جعل كان على الشفاء لا على القراءة ولو استاجر طبيباً اجارة لازمة على الشفاء لم يصح لان الشفاء غير مقدور له فقد
 يشفيه الله وقد لا يشفيه فهذا او نحوه فيه الجمالة دون الاجارة اللازمة **فصل** واما النوع الثالث فهو لا يقصده العمل بل
 المقصود فيه المال وهو المضاربة فان رب المال ليس له قصد في نفس عمل العامل كالتجاعل والمستاجر له قصد في عمل العامل ولهذا العمل
 ما عمل ولم يبرح شيئاً لم يكن له شيء وان سمي هذا جملة بجزء ما يحصل من العمل كان نزاعاً لفظياً بل هذه مشاركة هذا انفع ماله وهذا
 بنفع بدنه وما قسم الله من ربحه كان بينهما على الاشاعة ولهذا لا يجوز ان يختص احدهما بربح مقدور لان هذا يخرجهما عن العدل الواجب في الشراكة
 وهذا هو الذي في عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المزارعة فانهم كانوا يشترطون لرب الارض ربحاً بعبدة بعينها وهو ما ثبت على
 الماذيات واقبال الجداول ونحو ذلك فمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنده ولهذا قال الليث بن سعد وغيره ان الذي في عنه النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم انظر فيه ذو المصبرة بالحلال والحرام علموا انه لا يجوز فبين ان النهي عن ذلك موجب القياس فان هذا الشرط في
 المضاربة يتم بجزء فان مبنية المشاركات على العدل بين الشريكين فاذا حصل احدهما بربح دون الآخر لم يكن ذلك عدلاً بخلاف ما اذا كان
 لكل منهما جزء شائع فانها يشتركان في المغرم والمغرم فان حصل ربح مشترك فيه وان لم يحصل ربح مشترك في المغرم وذهب نفع بدن
 هذا كما ذهب نفع مال هذا ولهذا كانت الوضعية على المال لان ذلك في مقابلة ذهاب نفع المال ولهذا كان الصواب ان يوجب في المضاربة
 الفاسدة بربح المثل فيعطى العامل ما جرت العادة ان يعطاه مثله اما نصفه او ثلثه فاما ان يعطى شيئاً مقدراً مضموناً في ذمة المال كما

شوب

ج

ما لا ينفك

بضم عليه

كالجاعل

بناء

مقدراً

كما يعطى في الاجارة والحالة فهذا غلط من قاله وسبب غلظه ظنه ان هذه اجارة فاعطاه في فاسدها عوض المثل كما يعطيه في البيع
 المسمى وقما يبين غلط هذا القول ان العامل قد يعمل عشر سنين او اكثر فلو اعطى اجرة المثل اعطى اضغاث اشمال وهو في الصحة
 يستحق الاجر من الربح ان كان هناك ربح فكيف يستحق في الفاسدة اضغاث ما يستحق في الصحة وكذلك الذين ابطالوا المزارعة والمساقاة
 ظنوا انها اجارة بعض مجهول فابطلوها وبعضهم صحح فيها ما تدعى اليه الحاجة كالمساقاة على الثمر لعدم امكان اجارة خلاف الارض
 يمكن اجارتها وجوزوا من المزارعة ما يكون تبعاً للمساقاة اما مطلقاً واما اذا كان البياض الثلث وهذا كله بناء على ان مقتضى الدليل بطلان
 المزارعة وانما اجوزت الحاجة ومن اعطى النظر حقه علم ان المزارعة ابعد عن الظلم والغرم من الاجارة بدرجة مسماة مضمون في الزمة فالتسوية
 انما يقصد الاتفاقي بالزرع النابت في الارض فاذا الزمة الاجرة مقصودة من الزرع قد يحصل وقد لا يحصل كان في هذا حصول احد المعاني
 على مقصود دون الآخر فاحدها غايم ولا بد والآخر ما ترد بين النعم والمغرم واما المزارعة فلان حصل الزرع اشتراك فيه وان لم يحصل
 اشتراك في الحرمان فلا يختص احدهما بحصول مقصود دون الآخر فهذا اقرب الى العدل والبعد عن الظلم والغرم من الاجارة والاصل في اللغة
 كلها انما هو العدل الذي بحث به الرسل انزلت به الكتب قال تعالى ولقد ارسلنا رسلنا بالبينات وانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقف
 الناس بالقسط ولشأنهم في من الربا لما فيه من الظلم وعن الميسر لما فيه من الظلم والقرآن جاء بتحريم هذا وهذا وكلها كل المال الالهي
 وما في عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المعاملات كبيع الغريم بيع القربى بدو صلاحه وبيع السنين وبيع جبل الحبلية وبيع الزمان
 والمطاعة وبيع الحصاة وبيع الملاقيم والمضامين ونحو ذلك هي اخله اما في الربا واما في الميسر فاجارة بالاجرة المجهولة مثل ان يكره
 الدار بما يكسبه المكسب في حانوته من المال هو من الميسر اما المضاربة والمساقاة والمزارعة فليس فيها شيء من الميسر بل هي من اقوم العمل
 وهو ما يبين ان المزارعة التي يكون فيها البذر من العامل اولى بالجواز من المزارعة التي يكون فيها البذر من رب الارض لهذا كالحالة
 صلى الله عليه وآله وسلم يزارعون على هذا الوجه وكذلك عامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمره
 على ان يعملوها من اموالهم والذين اشترطوا ان يكون البذر من رب الارض فاسوا ذلك على المضاربة فقالوا المضاربة فيها المال
 من واحد والعمل من آخر فذلك المزارعة ينبغي ان يكون البذر فيها من مالك الارض هذا القياس مع انه مخالف للسنة الطيبة
 ولا قول الصحابة فهو من افسد القياس فان المال في المضاربة يرجع الى صاحبه ويقتسمان الربح فهذا انظير الارض في المزارعة واما البذر
 الذي لا يعنى نظيره الى صاحبه بل يذهب كما ذهب نفع الارض فالحاقه بالنفع الذاهب اولى من الحاقه بالاصل الباقي فالعامل اذا
 اخرج البذر فذهب عمله وبذرة ورب الارض يذهب نفع ارضه وبذر هذا اكارض هذا فمن جعل البذر كالمال في المضاربة كان ينبغي
 له ان يعيد مثل هذا البذر الى صاحبه كما قال مثل ذلك المضاربة فكيف ولو اشترط رب الارض على نظيره لم يجوز واذلك **فصل**
 واما الحالة فالذين قالوا انها على خلاف القياس قالوا هي بيع دين بدين والقياس ياباه وهذا غلط من وجهين **احدهما** ان بيع الدين
 بالدين ليس فيه نزع ولا اجماع وانما ورد النهي عن بيع الكاكي بالكاكي والكاكي هو للثمن الذي لم يقبض بالثمن الذي لم يقبضها كالمال
 اسلم شيئاً في شيء في الزمة وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق وهو بيع كاكي بكاكي واما بيع الدين بالدين فينقسم الى بيع واجب بواجب
 كما ذكرنا وهو منقسم الى بيع ساقط بساقط وساقط بواجب وواجب بساقط وهذا فيه نزاع **قلت** الساقط بالساقط في صورة
 المقاصة والساقط بالواجب كالمواعد ديناً له في ذمته بدين اخر من غير جنسه فسقط الدين بالمبيع ووجب عوضه وهي بيع الدين
 ممن هو في ذمته واما بيع الواجب بالساقط فكما لو اسلم اليه في كرحضة بعشرة دراهم في ذمته فقد وجب له عليه دين وسقط
 عنه له دين غيره وقد حكى الاجماع على امتناع هذا ولا اجمع فيه **قال شيخنا** واختار جوازه وهو الصواب لا يحذر
 فيه وليس بيع كاكي بكاكي فيمتنا وله النهي بلفظه ولا في معناه فيتنا وله بيع المعلن فان النهي عنه قد اشتغلت فيه الذماتان بغير

حشد

ج

فائدة فانه لم يتجمل احد مما يأخذه فينتفع بتجملته وينتفع صاحب اللؤم بربحه بل كلاهما اشتغلت ذمته بفائدة واحدة واما ما صاده من الصور الثلاث فكل منها غرض صحيح ومنفعة مطلوبة وذلك ظاهر في مسألة التقاض فان ذمتهما تدبر من اسرها وبراءة الذمة مطلقا لها وللشارع فاما في الصورتين الاخرتين فاحدهما يجعل براءة ذمته والاخر ينتفع بما يربحه واذا جاز ان يشغل احدهما ذمته والاخر يحصل على الربح وذلك في بيع العين بالدين جازان يفرعها من دين ويشغلها بغيره وكأنه يشغلها به ابتداء ما يقرض او معاوضة فكانت ذمته مشغولة بشئ فالتقلت من شاغل الى شاغل وليس هناك بيع كالي بكالي وان كان بيع دين بدين فلم ينفذ الشارع عن ذلك الا بلفظه ولا بمعنى لفظه بل قواعد الشرع تقتضي جواز ان الحوالة اقتضت نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه فقلنا هو المحيل المحال من دينه بدين اخر في ذمته ثابت فاذا اعاوضه من دينه على دين اخر في ذمته كان اولى بالجواز وبالله التوفيق مرجعنا الى كلام شيه الاسلام قال **الوجه الثاني** يعني ما يبين ان الحوالة على وفق القياس ان الحوالة من جنس ايفاء الحق لا من جنس البيع فان جاز الحق اذا استوفى من الدين ماله كان هذا استيفاء فاذا احواله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذي في ذمة المحيل ولهذا ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحوالة في معرض الوفاء فقال في الحديث الصحيح **مطل الغنى ظلم** واذا اتهم احدكم على مل فليتبم فامر المدين بالوفاء ونهاه عن المطل وبين انه اذا مطل فامر الغريم بقبول الوفاء اذا احيل على مل وهذا كقوله فاتباه بالمعروف واداء اليه باحسان امر المستحق ان يطالب بالمعروف وامر اللؤدي ان يتقوى باحسان ووفاء الدين ليس هو البيع الخاص وان كان فيه شوب للمعاوضة وقرظن بعض الفقهاء ان الوفاء انما يحصل باستيفاء الدين بسبب ان الغريم اذا قبض الوفاء صار في ذمة المدين مثله ثم انه يقاوم ما عليه بماله وهذا تكلف انكره جمهور الفقهاء وقالوا بل نقيس المال الذي قبضه يحصل به الوفاء ولا حاجة ان يقدر في ذمة المستوفى ديننا واولئك قصدوا ان يكون وفاء دين بدين مطلق وهذا الحاجة اليه فان الدين من جنس المطلق **الكلمة** والمعين من جنس المعين فمن ثبت في ذمته دين مطلق كلى فالمقصود منه هو الاعيان الموجودة واتى معين استوفاه حصل به المقصود من ذلك الدين **المطلق فصل** واما القرض فمن قال انه على خلاف القياس فشبهته ان يبيع ربوا بجنسه مع تأخر القبض وهذا غلط فان القرض من جنس التبرع بالمنافع كالعارية ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم منيحة فقال او منيحة ذهب او منيحة ورق وهذا من باب الارقاق لا من باب المعاوضة فان باب المعاوضة يعطى كل منهما اصل المال على وجه لا يعود اليه وباب القرض من جنس باب العارية والمنيحة وافقار الظاهر ما يعطى فيه اصل المال لينتفع به المستأجر بما يستخلف منه ثم يعيده اليه بعينه ان امكن والا فبنظيرة ومثله فتارة ينتفع بالمنافع كما في عارية العقار وتارة بمنفعة ما شبيهة بشرب لبنها ثم يعيدها او شجرة لياكل ثمرها ثم يعيدها وتسمى العرية فانهم يقولون اعراه الشجر واعارة المتاع ومنحه الشاة وافقره الظاهر واقرضه الدراهم والدين والثمر لما كان يستخلف شيئا بعد شي كان بمنزلة المنافع ولهذا كان في الوقف يجري مجرى المنافع وليس هذا من باب البيع في شئ بل هو من باب الارقاق والتبرع والصدقة وان كان القرض قد ينتفع ايضا بالقرض كما في مسألة السفينة ولهذا اكرهها من كرهها والصحيح انها لا تكرر لان المنفعة لا تنقص بالقرض بل ينتفعان بها جميعا **فصل** واما ازالة نجاسة فمن قال انها على خلاف القياس فقله من ابطال الاقوال وافسدها وشبهته ان الماء اذا لاقى نجاسة يجس بها ثم لاقى الثاني والثالث كذلك وهلم جرا او النجس لا يزيل بنجاسة وهذا غلط فانه يقال فلم قلتم ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى نجاسة نجس فان قلتم الحكم في بعض الصور كذلك قبل هذا ممنوع عند من يقول ان الماء لا ينجس الا بالتغير فان قيل فقياسه بالم يتغير على ما يتغير قيل هذا من ابطال القياس حسا وشرعا وليس جعل ازالة نجاسة للقياس باولى من جعل تجنيس الماء مخالفا للقياس بل يقال ان القياس يقتضي ان الماء اذا لاقى نجاسة لا ينجس كما انه اذا لاقى نجاسة لا ينجس فهذا القياس اصح من ذلك القياس لان النجاسة تزول بالماء حسا وشرعا وذلك معلوم بالضرورة من الدين بالنص والاجماع واما تجنيس الماء بالملاقاة فهو دترام فكيف يجعل مخرج النزاع حجة على مواضع الاجماع والقياس يقتضي موارد النزاع

انتفع
ابدا واما

نبوت

ج

والتم

٢

استثنى في الدليل

خلا عا طيبا

و

ج

من طريق

الى موافق الاجماع وايضا فالذي يقتضيه العقل ان الماء اذا لم تغيره نجاسة لا نجس فانه باق على اصل خلقته وهو طيب لم يدخل في
قوله جعل لهم الطيبات ويحرم عليهم النجاسات وهذا هو القياس في المائعات جميعها اذا وقع فيها نجاسة فاستحالت بحيث لم يظهر لها لون
ولا طعم ولا ريح ولا تنوع القوام هل القياس يقتضي نجاسة الماء بملاقاة النجاسة الا ما استثناه الدليل القياس يقتضي انه لا نجس اذا لم
يتغير على قولين **والاول** قول اهل العراق **والثاني** قول اهل الحجاز وقوله الحديث منهم من يختار هذا ومنهم من يختار هذا وقوله
اهل الحجاز هو الصواب الذي تدل عليه الاصول والنصوص العقلية فان الله سبحانه اباح الطيبات وحرم النجاسات والطيب الخبيث يشبه النجس
باعتبار صفات قائمة به فادامت تلك الصفة فالحكم تابع لها فاذا زالت وخلفتها الصفة الاخرى زال الحكم وخلفه فهذا هو محض القياس
والعقل فهذا الماء والطعام كان طيبا لقيام الصفة للوجبة لطيبه فاذا زالت تلك الصفة وخلفتها صفة الخبيث ما دخنيا فاذا زالت
صفة الخبيث ما دلى ما كان عليه وهذا كالعصاير الطيب اذا تغير صار خبيثا فاذا عاد الى ما كان عليه عاد طيبا والماء الكثير اذا تغير بالنجاسة
صار خبيثا فاذا زال التغير عاد طيبا والرجل المسلم اذا ارتد صار خبيثا فاذا عاد الى الاسلام عاد طيبا والدليل على انه طيب المحسن الشرع اما
الحسن فلان الخبيث لم يظهر له فيه اثر يوجب ما لا في لون ولا طعم ولا رائحة لم يحل صدق للشئ بدون المشتق منه واما الشرع فمن وجوه
احدها انه كان طيبا قبل ملاقاته لما يتاثر به والاصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت التغير وهذا يتضمن انواع الاستصحاب الثلاثة للثبوت
استصحاب بهادة الذمة من الاثم يتاثر به شرعا او طبييا او عجميا وملازمة استصحاب الحكم الثابت وهو الطهارة واستصحاب حكم الاجماع
في محل النزاع **الثاني** انه لو شرب هذا الماء الذي قطرت فيه قطرة من خمر مثل رأس الذباب لم يجد لقاؤا ولو شرب به صبي وقد قطرت فيه
قطرة من لبن لم تفسد الحزمة فلا وجه للحكم بنجاسته لاسن كتاب ولا من سنة ولا قياس من الذين قالوا ان الاصل بنجاسة الماء بالملاقاة
تناقضوا لظاهر تناقض ولم يكن لهم طرد هذا الاصل فمنهم من استثنى مقدار القلتين على خلافهم فيها ومنهم من استثنى ما لا يمكن نزحه
ومنهم من استثنى ما اذا حرك احد طرفيه لم يترك الطرف الاخر ومنهم من استثنى الجارية خاصة وفرقوا بين ملاقاته للماء في الاثر الا اذا وقع
على النجاسة وملاقاة ثماله اذا اوردت عليه بفرق **منها** انه وارج على النجاسة فهو فاعل واذا اوردت عليه فهو مورد منفعل هو اضعف
ومنها انه اذا كان واردا فوجار والنجاسة له قوة **ومنها** انه اذا كان واردا فهو في محل التطهير وما دام في محل التطهير فله
على وقوة **والصواب** ان مقتضى القياس ان الماء لا نجس الا بالتغير اذا تغير في محل التطهير فهو نجس ايضا وهو في حال تغير
لم يزلها واما خفها ولا يحصل الازالة المطلوبة الا اذا كان غير متغير وهذا هو القياس في المائعات كلها ان يسير النجاسة اذا استحققت
في الماء ولم يظهر لها فيه لون ولا طعم ولا رائحة فهو من الطيبات لاسن النجاسات وقد صح عن النبي صلى الله عليه واله ان قال الماء لا نجس
وصح عنه انه قال ان الماء لا نجس وما انصب من حياض في ان الماء لا نجس بالملاقاة ولا تسلمه طهر بيه استعماله في ازالة الحدث ومن
نجسه بالملاقاة او سبب طهر بيه بالاستعمال فقد جعله نجس وجنب والنبي صلى الله عليه واله وسلم ثبت عنه في صحيح البخاري انه سئل عن
فارة وقعت في يمين فقال القرها وما حوطها وكولة ولم يفصل بين ان يكون جاسدا او مائعا قايلا او كثير فائما بطريق الاولى يكون
هذا حكمه وحديث التفريق بين الجامد والمائع حديث معلول وهو غلط من معمر بن عتبة وجوه بينها البخاري في صحيحه والترمذي
في جامعهم وغيرهما ويكنى ان الزهري هو الذي روى عنه معمر حديث التفصيل قد روى عنه الناس كلهم خلافا لما روى عنه معمر وسئل
عن هذه المسئلة فاجاب بانها تلقى ما حوطا ويؤكل الباقي في الجامد المائع والقليل والكثير واستدل بالحديث فهذه فتياه وهذا استدلال
وهذه رواية الاثمة عنه فقد اتفق على ذلك النص والقياس لا يصلح للناس سواه وما عداه من الاقوال فمتناقض لا يمكن صاحبه
طردة كما تقدم فظهر ان مخالفة القياس في خلاف النص فيما جاء به النص **فصل** وعلى هذا الاصل فطهارة الخمر بالاستحالة على
وفق القياس فانها نجسة لوصف الخبيث فاذا زال الموجب زال الموجب وهذا اصل الشريعة في مصايد رها وموارد هابل واصل الثواب

والعقاب وعلى هذا القياس العيون تعدية ذلك الى سائر الجهات اذا استحيأت وقد بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبور المشركين في موضع مجده ولم ينقل التراب وقد اخبر الله سبحانه عن اللبن انه يخرج من بين فرث ودم وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علفت بالبحر^{سنة} ثم حبست وعلفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذلك الزرع والثمار اذا سقيت بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت لاستحالة وصف النجس^{النجس} وقوله بالطيب وعكس هذا ان الطيب اذا استحال خبيثا صار نجسا كالماء والطعام اذا استحال نجسا ومنه ما اثرت الاستحالة في انقلاب الطيب^{خبيثا} ولم يثر في انقلاب النجس طيبا والله تعالى يخرج الطيب من النجس والنجس من الطيب ولا عبرة بما لا اصل بل بوصف الشيء في نفسه ومن المتبع بقاء حكم النجس وقد زال اسمه ووصفه والحكم تابع للاسم والوصف دائر معه وجوه اوعد ما فالنصوص المتناولة لتصريم المدينة والدم^{لحم} لحم الخنزير والخمر لا يتناول الزرع والثمار والرماد والحلم والتراب والمخل لا لفظا ولا معنى ولا نصا ولا قياسا والمفروق بين استحالة الخمر وطهرها^{قائلو} قائلو الخمر نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة فيقال لهم وهكذا الدم والبول والغزيرة اما نجست بالاستحالة فطهرت بالاستحالة فطهرت ان القياس مع النصوص واما مخالفة القياس في الاقوال التي تخالف النصوص **فصل** واما قولهم ان الوضوء من لحوم الابل على خلاف القياس لانها لحم والحكم لا يتوضأ منه فجوابه ان الشارع فرق بين اللحمين كما فرق بين المكينين وكما فرق بين الراعيين وعاة الابل وعاة الغنم فامر بالصلوة في مريض الغنم دون اعطان الابل وامر بالتوضؤ من لحوم الابل دون الغنم كما فرق بين الربا والبيع والمذكي والميت فالقياس الذي يتضمن الشوكة بين ما فرق الله بينه من ابطال القياس افسده ونحن لا ننكر ان في الشريعة ما يخالف القياس الباطل هذا مع ان الفرق بينهما ثابت في نفس الامر كما فرق بين اصحاب الابل واصحاب الغنم فقال الفخر والخيلاء في الفدادين اصحاب الابل والسكينة في اصحاب الغنم وقد جاء ان على ذروة كل بعير شيطان وجاء انها جن خلقت من جن فيها قوة شيطانية والغاوي شبيهة بالمفتدي ولهذا حرم كل ذي ناب من السباع وغلب من الطير لانها ذوات حادة فالاعتداء بها يجعل في طبيعة المفتدي من اللعد وان ما يضره في دينه فاذا اغتدى من لحوم الابل وفيها تلك القوة الشيطانية والشيطان خلق من نار والنار تطغى بالماء هكذا جاء الحديث ونظيره الحديث الاخر ان الغضب من الشيطان فاذا غضب احدهم فليتوضأ فاذا توضأ العبد من لحوم الابل كان في وضوءه ما يطفي تلك القوة الشيطانية فيزول تلك المفسدة ولهذا امرنا بالوضوء مما مسست النار اما اجابا منسوخا واما استحبابا غير منسوخ وهذا الثاني اظهر اوجه **منها** ان النسخ لا يصح له الا عند تعدد الجمع بين الحديثين **ومنها** ان رواية احاديث الوضوء بعضهم متأخرة اسلام كابي هريرة **ومنها** ان المعنى الذي امرنا بوضوءه لاجله منها هو اكتسابها من القوة النارية وهي مادة الشيطان التي خلق منها والنار تطغى بالماء وهذا المعنى موجود فيها وقد ظهر اعتبار نظيره في الامس بالوضوء من الغضب **ومنها** ان اكثر ما مع من ادعى النسخ انه ثبت في احاديث صحيحة كثيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم اكل مما مسست النار ولم يتوضأ وهذا ادعاء يدل على عدم استحبابه فلا تنافي بين امره وضوءه وبالحجة فالنسخ انما يصح له اليه عند التنافي ولتحقق التاريخ وكلاهما مستف وقد يكون الوضوء من مس الذكر ومن النساء من هذا الباب لما في ذلك من تحريك الشهوة فالامر بالوضوء منها على وفق القياس لما كانت القوة الشيطانية في لحوم الابل لازمة كان الامر بالوضوء منها لا معارض له من فعله لا قول ولما كان في مسوس النار عارضة صير فيها الامر الترك ويدل على هذا انه فرق بينهما وبين لحوم الغنم في الوضوء وفرق بينهما وبين الغنم في مواضع الصلوة فهي عن الصلوة في اعطان الابل واذن في الصلوة في مريض الغنم وهذا يدل على انه ليس لك لاجل الطهارة والنجاسة كما انه لما امر بالوضوء من لحوم الابل دون لحوم الغنم علم انه ليس لك لكونها مما مسسته النار ولما كانت اعطان الابل ماوى الشيطان لم تكن مواضع للصلوة كالحشوش بخلاف مباركها في السفر فان الصلوة فيها جائزة لان الشيطان هناك عارض طرد هذا المنع من الصلوة في الحما لان بيت الشيطان وفي الوضوء من اللحم الخبيثة كلهم السباع اذا بيعت للضرورة روايتان والوضوء منها ابلغ من لحوم الابل فاذا عقل المعز لم يكن بد من تعديته ما لم يمنع منه مانع والله اعلم **فصل** واما الفطر بالحجامة فاما اعتقد من قال انه على خلاف القياس

سنة

والذي

ج

استحبابا

بأن

للشيطان

بأن

وذلك بناء على ان القياس في كل ما دخل لا يخرج وليس كالمظهر بل الفطر بها محض القياس في هذا انما يتبين بذكر قاعدة وهي ان الشارع الحكيم
 شرع الصوم على اكل الوجوه واقومها بالعدل وامر فيه بغاية الاعتدال حتى يخرج عن الوصال وامر بتجمل الفطر وتأخير الصوم وجعل حل الصيام
 وافضله صيام داود فكان من تمام الاعتدال في الصوم ان لا يدخل الانسان مائة قوامه كالطعام والشراب ولا يخرج مائة قوامه كالقي والاسقناء
 وفرق بين ما يمكن الاحتراز منه من ذلك وبين ما لا يمكن فلا يفطر بالاحتلام ولا بالقي الدارح ولا يفطر بغبار الطين وما يسبق من الماء الى الجوف
 عند الوضوء والغسل وجعل الحيض منافي للصوم دون الجنابة لطول زمانه وكثرة خروج الدم وعدم التحنن من التطهير قبل وقته بخلاف الجنابة
 وفرق بين دم الحيضة ودم الجرح فجعل الحيضة من جنس القي والاسقناء والحيض خروج الدم من الجرح والرعاف من جنس الاستسقاء
 والاحتلام وخرج القي فتناست الشريعة وتناجعت تاصيله وتقصيلا وظهورها على وفق القياس الصحيح والميزان العادل والله اعلم
فصل وما يظن انه على خلاف القياس باب التيمم قالوا الله على خلاف القياس من وجهين **احدهما** ان التراب ملوث لا يزيل دنا ولا سمنا
 ولا يطهر البدن كالا يطهر الثوب **والثاني** انه شرع في عضوين من اعضاء الوضوء دون بقيةها وهذا يخرج عن القياس الصحيح ولعمري الله انه
 خرج عن القياس الباطل المضاد للدين وهو على وفق القياس العليم فان الله سبحانه جعل من الماء كل شيء حي وخلقنا من التراب فلنا ما دنا من الماء
 والتراب فجعل منهما نشأتنا وانما وجب ان يطهرنا وتعبنا فالتراب اصل ما خلق منه الناس الماء حياة كل شيء وهما الاصل في الطهارة التي
 ركب الله عليها هذا العالم وجعل قوامه بها وكان اصل ما يقع به تطهير الاشياء من الاذناس الا قد ادهو الماء في الامر للعتاد فلم يخرج العبد
 الا في حال العدم والعذر بمرض او نحوه وكان النقل عنه الى شقيقه واخيه التراب اولى من غيره وان لوث ظاهرا فاد يطهر باطنه يبقو ظاهرا
 الباطن فيزيل دنس الظاهر ويخففه وهذا امر يشهد به من له بصيرة قد بحثوا في الاعمال وارتباط الظاهر بالباطن وتأثر كل منهما بالآخر وانفعاله
 عنه **فصل** وما كونه في عضوين ففي غاية الموافقة للقياس والحكمة فان وضع التراب على الرأس مكره في العادات وانما يفضل عند
 المصائب والنواشب والرجلان محل ملازمة التراب في اغلب الاحوال وفي ترتيب الوجه من الخضوع والتعظيم لله والذل له والاكسار
 لله ما هو من اجب العبادات اليه وانفعا للعبد ولذلك يستحب للساجدان يتراب وجهه وان لا يقصده وقاية وجهه من التراب كما قال
 بعض الصالحين لمن رآه قد سجد وجعل بينه وبين التراب قاية فقال رب وجهك وهذا البعز لا يوجد في ترتيب الرجلين وايضا فموافقة
 ذلك القياس من وجه آخر هو ان التيمم جعل في العضوين المغسولين وسقط عن العضوين الممسوحين فان الرجلين قسمان
 في الخف والرأس في العمامة فلما خفف عن المغسولين بالمسح خفف عن الممسوحين بالعصر اذ لو مسح بالتراب لو يكن فيه تخفيف عنها بل
 كان فيه اسعال من مسحها بالماء الى مسحها بالتراب فظهر ان الذي جاءت به الشريعة هو اعدل الامور واكملها وهو الميزان الصحيح واما كون
 تيمم الجنب كسب الحدث فلما سقط مسح الرأس والرجلين بالتراب عن الحدث سقط مسح البدن كله بالتراب عنه بطريق الاولى اذ في ذلك
 من المنفعة والحجج والعسر ما ينافي رخصة التيمم ويدخل كرم المخلوقات على الله في شبه البهائم اذ اتمغ في التراب فالذي جاءت به
 الشريعة لا من يد في الحسن والحكمة والعدل عليه والله الحمد **فصل** واما السليم فمن ظن انه على خلاف القياس توهم دخوله تحت قول
 السليم صلى الله عليه وآله وسلم لا تنعم ما لبس عندك فانه يبع معدوم والقياس يمنع منه الصواب انه على وفق القياس فانه يبع مضمون في الذمة
 موصوف مقدور على تسليمه عاليا وهو كالمعاوضة على الذم في الاجارة وقد تقدم انه على وفق القياس قياس السليم على بيع العين المعدوم
 التي لا يدرك ان قدر على تحصيلها ام لا والبائع والمشتري منها على غرض من افسد القياس صورة ومعه وقد فطر الله العقلاء على الفرق بين بيع
 الانسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له وبين المسلم اليه في فعل مضمون في ذمته مقدور في العادة على تسليمه فالجمع بينهما كالحجج بين الميتة
 والدكي والربا والمعم واما قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تنعم ما لبس عندك ففعل على معنيين **احدهما**
 ان يبيع عبدا معتنة وهي ليست عمدة بل ملك للغير فيبيعها ثم يسعي في تحصيلها وتسليمها الى المشتري **والثاني** انه يريد بيع

ج
نذرب

ما لا يقدر على تسليمه وان كان في الذمة وهذا الشبه فليس عندنا حشاً ولا حجة فكون قد بلغه شيئاً لا يدري هل يحصل له ام لا وهذا يتناول اموراً **احداً** بيع عين معينة ليست عندنا **الثاني** السلم لئلا في الذمة اذا لم يكن عنده ما يوفيه **الثالث** السلم للرجل اذا لم يكن على ثقة من توفيته عادة فاما اذا كان على ثقة من توفيته عادة فهو دين من الديون وهو كالانتماء بشئ موجب لأي فرق بين كون واحد العوضين موجباً في الذمة وبين الآخر فهذا بعض القياس والمصلحة وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا تدابروا بينكم في بيع ما كنتم يبيعون فاعلموا ان الله يعلم الثمن واليمين وهذا هو الذي فهمه رجاء القرآن عبد الله بن عباس فقال اشهد ان السلف للضمون في الذمة حلال في كتاب الله وقرأ هذه الآية فثبت ان اباحة السلم على وفق القياس والمصلحة وشرع على اكل الوجوه واعداً لها بشرط فيه قبض الثمن في الحال اذ لو تأخر قبض شغل الذمة بغير فائدة وهذا سمي سلماً لتسليم الثمن فاذا انقضى الثمن دخل في حكم الكائي بالكائي بل هو نفسه وكثرة الخطا طرة ودخلت المعاملة في حد الغرر وكذلك منع المصارف ان يشترط فيه كونه من حائط معين لانه قد يخلف فيمنع التسليم والذين شرطوا ان يكون دائم الجنس غير منقطع قصدوا به ابعاده من الغرر بامكان التسليم لكن ضيقوا ما وسع الله وشرطوا ما لم يشترطه وخرجوا عن جوب القياس للمصلحة اما القياس فانه احد العوضين فلم يشترط دوامه ووجوده كالثمن واما المصلحة فان في اشتراط ذلك تعطيل مصالح الناس اذا احتاجوا الى ما لا يشترطه الله ورسوله السلم لا يفتاق من الجاهلين هذا يرتفع بتجديد الثمن وهذا يرتفع برض المثلن وهذا قد يكون في منقطع الجنس كما قد يكون في متصلاً فالذي جاءت به الشريعة اكمل شئ واقومه بمصالح العباد **فصل** ولما انكنا به فمن قال هو على خلاف القياس قال هي بيع السيد لله بئله وهذا غلط وانما يباع العبد نفسه بماله في ذمته والسيد لا يملك له في ذمة العبد وانما حقه في بدنه فان السيد في ماله العبد لا في انسانيته وانما يطلب العبد بما في ذمته بعد عتقه وحيث ان فلا يملك للسيد عليه واذا عرف هذا فالتكنا به ببيع نفسه بماله في ذمته ثم اذا اشترى نفسه كان كسبه له ونفعه له وهو حادث على ملكه الذي استحققه بعد الكتابة ومن تمام حكمة الشارع انما خففها بالعتق للرجل الاداء لان السيد لم يرض بخبره من ملكه الا بان يسلم اليه العوض فنتى لم يسلم له العوض وعجز العبد عنه كان له الرجوع في البيع ولو وقع العتق لم يمكن دفعه بعد ذلك فتحصل السيد على الحرمان فراعى الشارع مصلحة السيد ومصلحة العبد وشرع الكتابة على اكل الوجوه واشد مطابقة للقياس الصحيح وهذا هو القياس في سائر المعاملات وبجاءت السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها ان المشتري اذا عجز عن الثمن كان للبائع الرجوع في عين ماله وسواء حكم الحاكم ام لا ولا يلزم على الله ولا على الحاكم ولا اشارة اليه ولا اول عليه بوجه ما فلا وجه لا اشتراطه وانما المعنى الموجب للرجوع هو الفس الذي حال بين البائع وبين الثمن وهذا المعنى موجود بدون حكم الحاكم فيجب ترتيب اثره عليه وهو محض العدل وموجب القياس فان المشتري لو اطمع على عيب في السلعة كان له الفسخ بدون حكم الحاكم ومعلوم ان الاعتبار عيب في الذمة لو علم به البائع لم يرض بكون ماله في ذمة مفلس فهذا بعض القياس الموافق للنص بمصالح العباد وبالله التوفيق وطرد هذا القياس عن الزوج عن الصدق او عجز عن الوطى وعجزه عن النفقة والكسوة وطرد عجز المرأة عن العوض في الخلع ان المزوج انما عجز وهذا هو الصواب بلا ريب فانه لم يخرج البضيع عن ملكه الا بشرط سلامة العرض وطرد الصلح عن القصاص اذ لم يحصل له ما يصلح عليه فله القول بطلب القصاص فهذا امر يجب العدل ومقتضى قواعد الشريعة وامر بطلانها وبالله التوفيق **فصل** واما الاجارة فالذين قالوا هي خلاف القياس قالوا هي بيع معدوم لان المناقمة معدومة حين العقد ثم رأوا الكتاب قد دل على جواز اجارة النظر للرضاع بقوله فان ارضع لكرم فأتوهن اجورهن قالوا انما هي على خلاف القياس من وجهين **احدهما** كونها اجارة **والثاني** ان الاجارة عقد على المناقمة وهذه عقد على الاعيان **ومن العجب** ان ليس في القرآن ذكراً حارة جائزة الا هذه **وقالوا** هي خلاف القياس والحكم انما يكون خلاف القياس اذا كان النص قد جاء في موضع يشابهه بنقيض ذلك الحكم فيقال هذا خلاف قياس ذلك النص وليس في القرآن ولا في السنة ذكر فساد اجارة شبه هذه الاجارة ومنشأ وهمهم ظنهم ان مورد عقد الاجارة لا يكون الا منافع هي اغراض قائمة بغيرها لا اعيان قائمة بنفسها ثم افترق

الذمتين تأخذ

ج

الحاكم

مصلحة

على حاله

مواضع منشأ بجهة

ج

۴۸

فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن يؤخر العقد على الأعيان التي لم تخلق إلى أن تخلق كما في بيع السنين وحمل الحبل والثقل
 بن وصلاحه والحب حتى يشتد وفي عن الملائكة والمضامين وغو ذلك وهذا يتم مثله في المنازع فإنه لا يمكن أن تباع إلا في حال عدمها
فهنا أمران أحدهما يمكن إيراد العقد عليه في حال وجوده وحال عدمه فتنبى الشارع عن بيعه حتى يوجد وجوز منه بيع ما لم
 يوجد تبعاً لما وجد إذا دعت الحاجة إليه وبين الحاجة لم يجز **والثاني** ما لا يمكن إيراد العقد عليه في حال عدمه كاللنا في هذا جو
 العقد عليه ولم يمنع منه **فإن قلت** أنا أقيس أحد النوعين على الآخر واجل العلة مجرد كونه معداً ما قبل هذا قياس فاسد لا يتضمن
 التسوية بين المختلفين وقولك أن العلة مجرد كونه معداً ما دعوى غير دليل بل دعوى باطلة فلا يجوز أن تكون العلة في الأصل كونه معداً
 يمكن تأخير بيعه إلى زمن وجوده وعلى هذا التقدير فالعلة مقيدة بعدم خاص أنت لم تبين أن العلة في الأصل مجرد كونه معداً ما قبل
 فاسد وهذا كاف في بيان فساده بالمطالبة ونحن نبين بطلان في نفسه **فبقول** ما ذكرناه علة مطرعة وما ذكرناه علة منتقضة
 فإنك إذا عللت مجرد العدم ورد عليك النقض بالمنافع كلها وبكثير من الأعيان وأما علتنها بغير انتقاض وإيضاً بالقياس المحض وقواعد الشرع
 وأصولها ومناستها تشهد هذه العلة فأنك إذا كان له حال وجود وعدم كان في بيعه حال العدم مخاطرة وقمار وبينك على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم للمنع حيث قال أرايت أن منعه الله الثمرة فم يأخذ أحدكم مال أخيه بخير حق وأما ما ليس له إلا حال واحد والغالب فيه
 السلامة فليس العقد عليه مخاطرة ولا قماراً وإن كان فيه مخاطرة بسيرة والحاجة إليه وإحياة إليه ومن أصول الشريعة أن إذا تعارض
 المصلحة والمفسدة قدم المصلحة ما فيها من الضرر بها أو بأحد ما في المنع مما يحتاجون إليه من البيع الضرر أعظم من ضرر
 المخاطرة فلا يزال أدنى الضررين بأعلاهما بل قاعدة الشريعة ضد ذلك وهو دفع أعلى الضررين بأحتمال أدناها ولهذا لما نهواهم عن المزانية لما فيها
 من ربا أو مخاطرة أباحها لهم في العرايا بالحاجة لأن ضرر المنع من ذلك أشد من ضرر المزانية ولما حرم عليهم الميتة لما فيها من جثث التغذية
 أباحها لهم للضرورة ولما حرم عليهم النظر إلى الأجنبية أباح منه ما تدعو إليه الحاجة للمخاطب والمعامل والشاهد والطبيب **فإن قلت**
 فهذا كله على خلاف القياس **قلت** إن أردت أن الفرع اختص بوصف يوجب الفرق بينه وبين الأصل فكل حكم استند إليه هذا الفرع
 العظم فهو على خلاف القياس الفاسد وإن أردت أن الأصل والفرع استويا في المنع والمانع واختلف حكمهما فهذا بأصل فطعن ليس في الشرع
 منه مسئلة واحدة والشئ إذا شابه غيره في وصف وفارقه في وصف كان اختلافهما في الحكم باعتبار الفارق مخالفاً لا استوائاً باعتبار الجمع
 وهذا هو القياس الصحيح طرأ أو عكساً وهو التسوية بين المتماثلين والفرق بين المختلفين وأما التسوية بينهما في الحكم مع افتراضهما في المنع
 الحكم أو منعه فهذا هو القياس الفاسد الذي جاء الشرع دائماً بأبطاله كما بطل قياس الربا على البيع وقياس الميتة على المذكي وقياس المسير
 عيسى عليه الصلوة والسلام على الأصنام وبين الفارق بأنه عبد الله عليه بعبوديته ورسالته فكيف يعذبه بعبادة غيره له مع غيبه
 عن ذلك وعدم رضاه به بخلاف الأصنام **فمن قال** إن الشريعة تأتي بخلاف القياس الذي هو من هذا الجنس فقد أصاب وهو
 كالحا واشتمأ على العدل والمصلحة والحكمة ومن سلك بين الشيطان لا شراً كما في أمر من الأمور يلزمه أن يسلك بين كل موجودين لا شراً كما
 في معنى الوجود وهذا من أعظم الغلط والقياس الفاسد الذي كذمه السلف وقالوا أول من قاس بالبليس وما عادت الشمس القمر إلا بالمقاييس وهو
 القياس الذي اعترف أهل النار في النار بطلانه حيث قالوا والله أن كنا في ضلال مبين إذ نسويكم برب العالمين وهم الله أهله بقوله ثم الذين
 كفروا ساء بيعدون أي يقبسونه على غيرهم ويسوقون بينه وبين غيرهم في الأهلية والعبودية وكل بدعة ومقالة فاسدة في أديان الرسل فاصحابها
 من القياس الفاسد فما أنكرت الجمعية من صفات الرب وأفعاله وعلوه على خلقه واستواءه على عرشه وكلامه وتكليمه لعباده ومزنيته في
 الدار الآخرة إلا من القياس الفاسد وما أنكرت القدرة عموم قدرته ومشيتته وجعلت في ملكه ما لا يشاء وإنه يشاء ما لا يكون إلا بالقيا للقياس
 وما ضلت الرافضة وعادوا بخبر الخلق وكهروا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم وسبواهم إلا بالقياس الفاسد ما أنكرت الزنادقة والفرقة

والمعاني والآثار

استلزم

صريح

ج

أوجب

معاد الأجسام وانتشاق السموات وطى الدنيا وقالت بقدم العالم الا بالقياس الفاسد وما فسد مما فسد من امر العالم وخرب منه الا بالقياس
 الفاسد واول ذنب عصى الله به القياس وهو الكفر على ادم وذريته من صاحب هذا القياس من لجر فاصل شر الدنيا والاخرة جميعا من هذا
 القياس الفاسد هذه جملة لا يدريها الا من له اطلاع على الواجب والواقع وله فقه في الشرع والقدر **فصل اما المقدمة الثانية**
 وهي ان بيع المعدوم لا يجوز قال كرام علي بن ابي حمزة **احكام** من هذه المقدمة اذ ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ولا في كلام احد من الصحابة ان بيع المعدوم لا يجوز لا بلفظ عام ولا بغير عام وانما في السنة النبوية عن بيع بعض الاشياء التي
 هي معدومة ثمنها النبي عن بيع بعض الاشياء الموجودة فليست العلاقة في المنع لا لعدم ولا الوجود بل الذي وردت به السنة النبوية عن بيع
 الغر وهو ما لا يقدر على تسليمه سواء كان موجودا او معدوما كبيع العبد الا بقر والبيع المأذون وان كان موجودا اذ موجب البيع تسليم
 المبيع فاذا كان البائع عجزا عن تسليمه فهو غرر وخاطرة وقمار فانه لا يباع الا بقر كس فان امكن المشتري تسليمه كان قد قبل البائع وان لم
 يمكنه ذلك قبل قبض البائع وهكذا المعدوم الذي هو غرر في نفسه لا يباع الا بقر كس فان امكن المشتري تسليمه كان قد قبل البائع وان لم
 ولا صفته وهذا من الميسر الذي هو الله ورسوله ونظير هذا في الاجارة ان يكره ابتداء بيع على تسليمه سواء كانت موجودة او معدومة
 وكذلك في النكاح اذ تزوج ام لا ملكها وابنة لم تولد له وكذلك سائر عقود المعاوضات بخلاف الوصية فانها لا تخرج محض فلا غرر في تعلمها
 بالوجود والمعدوم وما يقدر على تسليمه اليه وما لا يقدر وطرح الهبة اذ لا غرر في ذلك وقد مر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 هبة المشاع للجهول في قوله لصاحب الشرع حين اخذها من المغرم وسأله ان يهبها له فقال اما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لك
الوجه الثاني ان نقول بل الشرع صحيح بيع المعدوم في بعض المواضع فانه اجاز بيع الثمر بعد بدو صلاحه والحب بعد اشتداد
 ومعلوم ان العقد انما يورث على الوجود والمعدوم الذي لم يخلق بعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعه قبل بدو صلاحه وانه يورث
 بدو الصلاح ومعلوم انه اذا اشتراه قبل الصلاح بشرط القطع كالحكم وجاز فانما هي عن بيعه اذا كان قصدا للثبوتية الى الصلاح ومن جاز
 بيعه قبل الصلاح وبعده بشرط القطع او مطلقا وجعل موجب العقد القطع وحرم بيعه بشرط التيقية او مطلقا لم يكن عنده ظهور الصلاح
 فائدة وان يكن فرق بين ما هي عنه من ذلك وما اذن فيه فانه يقول موجب العقد التسليم في الحال فلا يجوز شرط تاخيره سواء بدا صلاحه
 او لم يبدأ **والصواب** قول الجمهور الذي دل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقياس الصحيح **وقوله** ان موجب العقد
 التسليم في الحال **جوابه** ان موجب العقد اما ان يكون ما اوجبه الشارع بالعقد او ما اوجبه المتعاقدان انما يسوغ لهما ان يوجبا وكلاهما
 منتف في هذه الدعوى فلا الشارع اوجب ان يكون كل مبيع مستحق به التسليم عقيب العقد ولا العاقدان التزموا ذلك بل تارة يعقدان العقد
 على هذا الوجه وتارة يشترطان التأخير اما في الثمن واما في المثل وقد يكون للبائع غرض صحيح ومصلحة في تأخير التسليم للمبيع كما كان
 كما برضى الله عنه غرض صحيح في تأخير تسليمه بغيره الى المدينة فكيف يمنعه الشارع ما فيه مصلحة له ولا ضرر على الآخر فيها اذ قد رضي
 بما كابر رضي النبي صلى الله عليه وآله وسلم على جابر بتأخير تسليمه بغيره لولم يترجم السنة بهذا كان محض القياس يقتضيه جوازه ويجوز لكل بائع
 ان يستثنى من منفعة المبيع ماله فيه غرض صحيح كما اذا باع عقارا واستثنى سكناه مدة او دابة واستثنى ظمها ولا يخفى ذلك بالبيع بل
 لو هبه واستثنى نفعه مدة او اعتق عبدا واستثنى خدمته مدة او وقف عينا واستثنى غلتها لنفسه مدة حياته او كاتب امة واستثنى
 وطبها مدة كتابته ونحوه وهذا كله منصوص اصحابه بقوله اذا استثنى منفعة المبيع فلا بد ان يسلم العين الى المشتري ثم
 يأخذها لنفسه في المنفعة ذاك على هذا الاصل لما قد تبين فسادوه وهوانه لا بد من استحقاق القبض عقيب العقد عن هذا الاصل
 قالوا انه لا يضر الاجارة الا على مدة تلي العقد وعلى هذا بنوا ما اذا باع العين المؤجرة فمهم من ابطال البيع كون المنفعة لا تدخل في
 البيع فلا يحصل التسليم وهم من قال هذا استثنى بالشرع بخلاف المستثنى بالشرط وقد اتفق الاثمة على صحة بيع الامة المروجة

له جرحه في ان يبيعه جازا في بيعه

كأن

وان كان منفعة البضع للزوج ولم تدخل في البيع والتفقوا على جواز تأخير التسليم اذا كان العرف يقتضيه كما اذا باع مخزنا له فيه متاع كثير لا ينقل في يوم ولا ايام فلا يجب عليه جمع دواب البلد ونقله في ساعة واحدة بل قالوا هذا مستثنى بالعرف فيقال وهذا من اقوى الحجج عليه فان المستثنى بالشروط اقوى من المستثنى بالعرف كما انه اوسع من المستثنى بالشرع فانه ثبت بالشروط ما لا يثبت بالشرع كما ان الواجب بالنذر اوسع من الواجب بالشرع وايضا فتواكم ان موجب العقد استحقاق التسليم عقبيه انفقوا ان هذا موجب العقد المطلق او مطلق العقد فان اردتم الاول فليحرم وان اردتم الثاني فمنع فان مطلق العقد ينقسم الى المطلق والمقيد وموجب العقد المقيد ما قبله به كما ان موجب العقد المقيد بتأجيل الثمن وتبقي خيار الشرط والرهن والضامن هو ما قيد به وان كان موجبه عند اطلاقه خلاف ذلك فموجب العقد المطلق شيء وموجب العقد المقيد شيء والقبض في الاعيان والمنافع كالقبض في الدين والنسيء صلى الله عليه وآله وسلم جوز بيع الثمرة بعد بدو الصلاح مستحقة الا بقاء الى كمال الصلاح ولم يجعل موجب العقد القبض في الحال بل القبض المتأخر عند انتهاء صلاحها ودخل فيما اذن فيه بيع ما هو معدوم لم يخلق بعد وقبض ذلك بمنزلة قبض العين للوجرة وهو قبض يبيع المتصرف في اعم القولين وان كان قبضا لا يوجب انتقال الضمان بل اذا تلف للبيع قبل قبضه المعتاد كان من ضمان البائع كما هو مذهب اهل المدينة واهل الحديث اهل بلدنا واهل سنته وهو مذهب الشافعي قطعاً فانه علق القول به على صحة الحديث وقد صح صحة لا ريب فيها من غير الطريق التي توقف الشافعي فلا يشرع ان يقال مذهبه عدم وضع الجواز وقد قال ان عم الحديث قلت به ورواه من طريق توقف في صحته ولم تبلغ الطريق الاخرى التي لا صلة فيها ولا مطعن فيها وليس مع المنازع دليل شرعي يدل على ان كل قبض جواز التصرف ينقل الضمان وما لم يجوز التصرف لا ينقل الضمان فقبض العين للوجرة يوجب التصرف ولا ينقل الضمان وقبض العين المستأمة والمستعارة والمفوض يوجب الضمان ولا يجوز التصرف **فصل** ومن هذا الباب بيع المقاتي والبايع والبايعان فمن منعه بيعه الا نقطة نقطة قال لانه معدوم فهو كبيع الثمرة قبل ظهورها ومن جوزه كاهل المدينة وبعض اصحاب احمد فتولاهم اعم فانه لا يمكن بيعها الا على هذا الوجه ولا تميز اللفظة المبيعة من غيرها ولا تقوم المصلحة ببيع كذا ولو كلف الناس به لكان اشق شيء عليهم واعظم ضرراً والشرعية لا تأتي به وقد تقدم ان ما لا يباع الا على وجه واحد لا ينهى الشارع عن بيعه وانما نهي الشارع عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها لا مكان تأخير بيعها الى وقت بدو صلاحها ونظير ما في عنده واذن فيه تسويج للمقاتي اذا بدو صلاحها فيها ودخل الاجزاء والاعيان التي لم تخلق بعد كدوالي الخمر والثمار وما يتلاقى في الشجر منها ولا فرق بينها وبينه **فصل** وبنوا على هذا الاصل الذي لم يدل عليه دليل شرعي يدل على خلافه وهو بيع المعدوم بطلان ضمان الحرائق والبساتين وقالوا هو بيع الثمر قبل ظهوره او قبل بدو صلاحه ثم منهم من حكى الاجماع على بطلانه وليس مع المانعين كما ظنوه فلا النص يتناول له ولا معناه ولم يجمع الامة على بطلانه فلا نص مع المانعين ولا قياس ولا اجماع ونحن نبين انتفاء هذه الالتماس الثلاثة اما الاجماع فقد صح عن عمر بن الخطاب انه ضمن حديقة اسيد بن حضير ثلاث سنين وتسلف الضمان فقصى به ديناً كان على اسيد وهذا يشهد من الصحابة ولم ينكره منهم رجل واحد ومن جعل مثل هذا اجماعاً فقد اجمع الصحابة على جواز ذلك واقل درجاته ان يكون قول صحابي بل قول الخليفة الراشد ولم ينكره منهم منكر وهذا حجة عند جمهور العلماء وقد جوز بعض اصحاب احمد ضمان البساتين مع الارض الموجرة اذ لا يمكن افراد احدها عن الاخرى اختاره ابن عقيل وجوز بعضهم ضمان الاشجار مطلقاً مع الارض وبدونها اختاره شيخنا واذا فيه مصنفات في مذهب احمد ثلاثة اقوال وجوز مالك ذلك تبعاً للارض في قدر الثلث **قال شيخنا** والصواب ما فعله عمر رضي الله عنه فان الفرق بين البيع والضمان هو الفرق بين البيع الاجارة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع الحب حتى يشتد ولم ينه عن اجارة الارض للزراعة مع ان المستاجر مقصوده الحب بعماله فيخذل الارض ويجريها ويسقيها ويقوم عليها وهو نظير مستاجر البستان لخدم شجرة ويسقيه ويقوم عليه الحب نظير الثمن والتجر نظير الارض العمل نظير العمل فما الذي حرم هذا واحل هذا وهذا بخلاف المشتري فانه يشتري ثمرا وعلى البائع مؤنة الخدمة والسقي والقيام والشجرة فهو

ج

الاصول

التمر

بما رآه الذي يشترى الحب وعلى البائع مؤنة الزرع والقيام عليه فظهر انتفاء القياس النص كما ظهر انتفاء الإجماع بل القياس الصحيح
 الجوزين كما معصم الإجماع القديم **فان قيل** فالتمس اعيان وصحة الاجارة انما يكون على المنافع **قيل** الا عيان هنا حصلت
 بعلمه في الاصل المستلزم كما حصل الحب بعلمه في الارض المستأجرة **فان قيل** الفرق ان الحب حصل من بذرة والتمس حصل من
 شجر **قيل** لا أثر لهذا الفرق في الشرع بل قد ألغاه الشارع في المساقاة والمزارعة فسوى بينهما والمساقاة يستحق جزأ من الثمرة الناشئة
 من اصل المالك والمزارع يستحق جزأ من الزرع النابت في أرض المالك وإن كان المزارع منه كما ثبت بالسنة الصحيحة الصحيحة وإجماع الفقهاء
 فإذا لم يفرق هذا الفرق في المساقاة والمزارعة التي يكون الثمارة فيها مشتركة لم يؤثر في الاجارة بطريق الاولى لان اجارة الارض لم يختلف فيها
 كما لا خلاف في المزارعة فإذا كانت اجارة تعلق عندكم بحزم من المزارعة فاجارة الشجر اولى بالجواز من المساقاة عليها فهذا محض القياس و
 عمل الصحابة ومصلحة الامة وبالله التوفيق والذين منعوا ذلك وحرموا وصوله الى جارة بالحيلة الباطلة شرعاً وعقلاً فانهم يخرجون
 الارض وليست مقصودة له البتة ويساقون به على الشجر من الفجر على جزء مساقاة غير مقصودة واجارة غير مقصودة فحاصل ما لم يقصد
 مقصوداً او ما قصد غير مقصود وحاول في المساقاة اعظم محاباة وذلك حرام باطل في الوقف وبشأن الولي عليه من بينه او سفیه او غيب
 ومحاباتهم اياه في اجارة الارض لا تسوغ لهم محاباة المستأجر في المساقاة ولا يسوغ اشتراط احد العقدين في الاخر بل كل عقد
 مستقل بحكمه فاین هذا من فعل اصحاب المؤمنين وفقهه واین القياس من القياس والفقه من الفقه فبينهما في الصحة بعد ما بين
 المشرقين **فصل** فهذا الكلام على المقام الاول وهو كون الاجارة على خلاف القياس وقد تبين بطلانه واما المقام الثاني وهو ان
 الاجارة التي اذن الله فيها في كتابه وهي اجارة الظئر على خلاف القياس فبناءً منهم على هذا الاصل الفاسد هو ان المستحق بعقد الاجارة
 المأهول المنافع كالا عيان وهذا الاصل لو بدل عليه كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح بل الذي دلت عليه الاصول ان
 الاعيان التي هي منقولة من غير مقتضى احوالها كالماء في البئر واللب في الثمرة والحيوان والماء في البئر وهذا هو الحق في النوازل
 في الاصل انما لا يتصور من الاجارة ان يكون ثمة فائدة او فائدة من غير ان يكون ثمة فائدة وان تكون ثمة فائدة وان تكون ثمة فائدة
 كوقف المأهول لا ينفقه بليتها وكذا في باب النية عات كالعار بنظمه بمتاع ثم مودة والعريضة لمن يأكل ثم الشجرة ثم غيرها
 والمبيح لمن يشرب لبن الشاة ثم غيرها وعرض لمن يرفع يدها ثم غيرها القاسم مقام عينها فكان للثمن في الاجارة تارة يكره
 العين للمنفعة التي ليست اعياناً وتارة للعين التي تحترق شيئاً بعد شيء مع بقاء الاصل كلبن الظئر ونفع المثر فان هذه الاعيان
 لما كانت تحترق شيئاً بعد شيء مع بقاء الاصل كانت كالمنفعة والمسوخ للاجارة هو ما بينهما من القدر المشترك وهو حدوث المقصود باعقده
 شيئاً فشيئاً سواء كان الحادث عيناً او منفعة او كونه حياً او معقياً انما بالجسم لا اثر له في الجواز والمنع مع اشتراكهما في المقصود للجواز بل
 هذا النوع من الاعيان انما حدث شيئاً فشيئاً حتى بالجواز فان الاجسام اكمل من صفاتها وطوره هذا القياس جواز اجارة الحيوان غير الاذي
 لرصاعه فان الحاجة تدعو اليه كما تدعو اليه في الظئر من الادميين بطعامها وكسوتها ويجوز استئجار الظئر من البهاشم بعلمها والمأهولة
 اذا عاوض على لبنها فهو يوسان **احدها** ان يشترى اللبن مدة ويكون العلف والحزمة على البائع فهذا ابيع عرض **والثاني**
 ان يسلمها ويكون علفها وحزمتها عليه ولبنها له مدة الاجارة فهذا اجارة وهو كعقود البستان سواء وكالظئر فان اللبن يسبق في
 شيئاً فشيئاً مع بقاء الاصل فهو كاستئجار العين ليسبق بها أرضه وقد نص مالك على جواز اجارة الحيوان مدة للبنه ثم من صحابه
 من جوز ذلك بغير النص ومنهم من منعه ومنهم من شرط فيه شروطاً ضيقوا بها مورخ النص لم يدل عليها نصه والصواب الجواز
 وهو موجب القياس المحض فالجوزون اسعد بالنص من المانعين وبالله التوفيق **فصل** ومن هذا الباب قول العائل حمل
 العاقلة الدية عن الجاني على خلاف القياس لهذا الحمل العمد ولا العبد ولا على الصبي ولا الاغراف ولا ما دون الثلث ولا تحمل

ح

البساتين

الجواب ان يقتل لارب ان من اتلف مضمونا كان ضامنا عليه ولا فرق
 وازرة ونزوحى ولا تقبل نفس بحرية غيرها وجد اجابة شرح الله سبحانه وجزائه وحمل العاقلة الدية غير مناضى من هذا كما
 سنجبه والناس متنازعون في العقل هل تحمله العاقلة ابتداء او تحمله على قولين كما تنازعوا في صدقة الفطر التي يجب ادائها عن الغير
 كالزوجة والولد هل يجب ابتداء او تحمله على قولين وكما ينبغي ما لو اخرجها من تحت عن نفسه بغير اذن التحمل لها **فمن** قال هي واجبة
 على الغير تحملا قال يجزئ في هذه الصورة ومن قال هي واجبة عليه ابتداء قال لا تجزئ بل هي كاداء الزكاة عن الغير وكذلك القتال اذ لم تكن
 عاقلة هل يجب الدية في دمة القتال او لا على قولين بناء على هذا الاصل والعقل فارق غيره من الحقوق في اسباب اقتضت اختصاصا صاحبها
 وذلك ان دية المقتول مال كثير والعاقلة انسانا تحل الخطأ ولا تحل العمد بالاتفاق ولا شبهة على العقيم والخطأ يعد رفيه الانسان فاجاب الله
 في ماله فيه ضرر عظيم عليه من غير ذنب تهمه واهل دم المقتول من غير ضمان بالكلية فيه اضرار باؤلادة وورثته فلا بد من اجاب بل
 فكان من محاسن الشريعة وقيامها بمصالح العباد ان اوجب الله على من عليه مولاة القاتل ونعمته فوجب عليهم اعانته على ذلك وهذا
 كاجاب النفقات على الاقارب وكسوتهم وكن مسكنهم اعفاهم اذا طلبوا النكاح وكاجاب فكاك الاسير من بلد العدو فان هذا السير بالية
 التي لم يعمد سبب وجبها ولا وجبت باختيار مستحقها كالقرض للبيع وليست قليلة القاتل في الغالب لا يقد على حملها وهذا بخلاف العمد
 فان الجاني ظالم مستحق للعقوبة ليس اهلا ان يحمل عنه بدل القتل وبخلاف شبه العمد لانه قاصد للمضاربة متمم لها فهو أشم متمم جلا
 بدل المتلف من الاموال فانه قليل في الغالب لا يكاد للتلف يعجز عن حمله وشأن النفس غير شأن الاموال ولهذا لم يحل العاقلة ما دون الثلث
 عند الامام احمد ومالك لقتلته واحتمال الجاني حمله وعند ابى حنيفة لا تحل ما دون اقل المقدار كارش للوضوء وتحمله ما فوقه وعند الشافعي
 تحل القليل والكثير طرد القياس ظهر هذا كونه لا تحل العبد فانه سلع من السلع ومال من الاموال فلو حلت بدله لحلت بدل الحيوان الدنيا
 واما الصلح والاعتراف فعارض هذه الحكمة فيه امير ربه من المدعى والمدعى عليه قد يتواطآن على الاقرار بالجناية ويشتركان فيما تحمله
 العاقلة - تصالحان على تعريض العاقلة فلا يبرأ من اقراره ولا يبرأ من اقراره فلا يبرأ من اقراره ولا يقبل قوله فيما يجب عليه من الغرامة و
 هذا هو القياس الصحيح فان الصلح والاعتراف بضمن اقراره ودعواه على العاقلة بوجوب المال عليهما فلا يقبل ذلك في حقه ويقبل بالنسبة
 الى المعترف كمنظاره - باب ان - باب اذبة على العاقلة من جنس ما اوجبه الشارع من الاحسان الى المحتاجين كبناء السبيل والفقراء و
 المساكين وهذا من تمام الحكمة التي بها قيام مصلحة العالم فان الله سبحانه قسم خلقه الى غنى وفقير ولا تهم مصالحهم الاسترخاء الفقير فاجب
 سبحانه في فضول موال الاغنياء ما يسد خلة الفقراء وحرر الربا الذي يضرب بالحاج فكان امره بالصدقة ونهيه عن الربا اخير شقيقتين
 ولهذا جمع الله بينهما في قوله يحق الله الربا ويرى الصدقات وقوله وما آتيتهم من ربا ليربوا في اموال الناس فلا يربوا عند الله ما آتيتهم من
 زكاة تريد وجه الله فاولئك هم المضعفون وذكر سبحانه احكام الناس في الاموال في اخر سورة البقرة وعلى ثلاثة عدل وظلم وفضل
 فالعدل البيع والظلم الربا والفضل الصدقة فمنهم المتصرفين وذكر ثوابهم وذكر للرايين وذكر عقابهم وابلح البيع والتدوين الى اجل مسقة
والمقصود ان حمل الدية من جنس اوجبه من الحقوق لبعض العباد على بعض كحق المملوك والزوجة والاقل الضيف ليست من
 باب عقوبة الانسان بجناية غيره فهذه لون وذات لون والله للوفق **فصل** ومما قيل فيه انه على خلاف القياس حديث المصراة قالوا
 وهو يخالف القياس من وجوه منها انه تضمن رد البيع بلا عيب لا خلف في صفة ومنها ان الخراج بالضمان فاللبن الذي يحدث عنه
 المشتري غير مضمون عليه وقد ضمنه اياه ومنها ان اللبن من ذوات الامثال وقد ضمنه اياه بغير مثله ومنها انه اذا انتقل من
 التضمين بالمثل فانما ينتقل الى القيمة والتمر لا قيمة ولا مثل ومنها ان المال المضمون انما يضمن بقدره في الغلة والكثرة وقد قدرها
 هذا الضمان بصلح **قال نصالح الحديث** كل ما ذكرتموه خطأ والحديث موافق لاصول الشريعة وقواعدها ولو حالها لكان اصلها بنفسه

وعلق لك مستق

عليهم

ج

فيها

عليهم

كما ان غيره اصل بنفسه واصول الشريعة لا يضرب بعضها ببعض كما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ان يضرب كتاب الله
بعضه ببعض بل يجب اتباعها كلها ويترك كل منها على اصله وموضعها كما كلها من عند الله الذي اتقن شرعه وخلقه وما صاها
فهو الخطأ العيب **فاسمعوا** الان هذه الاصول الفاسدة التي يعترض بها على النصوص الصحيحة اما قولكم ان تضمن الود من
غير عيب ولا فوات صفة طين في اصول الشريعة المتلقاة من صاحب الشريعة ما يدل على انحصار الود بحديث الامرين وتكفيها هذه المطالبات
لن تجدوا على اقامة الدليل على المحسوس سبيلا **نقول** بل اصول الشريعة توجب الود بغير ما ذكرتم وهو الود بالتدليس والغش فانه هو
والخلف في الصفة من باب واحد بل الود بالتدليس اولى من الود بالغيب فان الباطن يظهر صفة المبيع تارة بقوله وتارة بفعله فاذا اظهر المبيع
الله على صفة فبان بخلافها كان قد غشه ودلس عليه فكان له الخيار بين الامسالك والفسخ ولو لم تأت الشريعة بذلك لكان هو محض القياس
وموجب العدل فان المشتري انما يبدل ماله في المبيع بناء على الصفة التي اظهرها له البائع ولو علم انه على خلافها لم يبدل اليها ما يبدل
فالزامه المبيع مع التدليس والغش من اعظم الظلم الذي تنزله الشريعة عنه وقد اثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيار للركبان
اذا تلقوا او اشترى منهم قبل ان يهبطوا السوق ويعلموا الشعر وليس غمنا عيب ولا خلف في صفة ولكن فيه نوع تدليس غش **فصل**
واما قولكم الخراج بالظمان فهذا الحديث وان كان قد روي فحديث المصراة احسن منه باتفاق اهل الحديث قاطبة فكيف يعارض
به مع انه لا تغاير بينهما الحمد لله فان الخراج اسم للغلة مثل كسب العبد واجرة الدابة وخوفك واما الولد واللبن فلا يتيه خراجا و
خاية ما في الباب قياسه عليه بما مر كونه من الفوائد وهو من افسد القياس فان الكسب الحادث والغلة لم يكن موجودا حال البيع
واما حديث بعد القبض واما اللين فانه كان موجودا حال العقد فهو جزء من المعقوف عليه والشارع لم يجعل الصانع عرضا عن اللين
الحادث وانما هو عرض عن اللين للوجود وقت العقد في الضرع فضمانه هو محض الغلة والقياس اما تضمينه بغير جنسه ففي غاية الغلظ
فانه لا يمكن تضمينه بمثله البتة فان اللين في الضرع محفوظ غير معرض للفساد فاذا حلب صار عرضا لحمضه وفساده فلو ضمن اللين ذلك
كان في الضرع بلين مخلوب في الزمان كان ظاهرا تنزه الشريعة عنه **وايض** فان اللين الحادث بعد العقد اختلط باللين للوجود
وقت العقد فلم يعرف مقداره حتى يوجب نظيره على المشتري وقد يكون اقل منه او اكثر فيفضل الى الربا لان اقل الاقسام ان تحمل المساواة
وايض فلو وكلناه الى تقديرهما او تقدير احدهما نكث النزاع وانحصار بينهما ففصل الشارع الحكيم صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله
الزناز وقد مر بعد لا يتعدى ان قطعاً للخصومة وفصل المنازعة وكان تقديره بالتمسك اقرب الاشياء الى اللين فانه قوت اهل المدينة كما كان اللين
قوتنا لهم وهو مكيل كما ان اللين مكيل فكلها مطعوم ومقتات مكيل **وايض** فكلها يفتات به بلا صنعة ولا علاج بخلاف الحنطة
والشعير والارز فكلما اقرب الاجناس التي كانوا يفتاتون بها الى اللين **فان قيل** فانه توجبون صام التمر في كل مكان سواء كان
قوتنا لهم او لم يكن **قيل** هذا من مسائل النزاع وموارد الاجتهاد فمن الناس من يوجب ذلك ومنهم من يوجب في كل بلد صاعا من
قوتهم ونظير هذا تبينه صلى الله عليه وآله وسلم في زكاة الفطر وان كل بلد يخرجون من قوتهم مقدار الصاع وهذا
ارجح واقرب الى قواعد الشرع وان لا يكلف من قوتهم السمك مثلاً والارز والذخن الى التمر وليس هذا باول تخصيص قام الدليل عليه
بالله التوفيق **فصل** من ذلك ظن بعضهم ان امره صلى الله عليه وآله وسلم من صلى قد اخلف الصنف بالاعادة على خلاف القياس
فان الامام والمرأة فدين وصلاهما صحيحة وهذا من افسد القياس وابطله فان الامام ليس في حقه التقدم وان يكون وحده والامام
يسن في حقه الاصطفاة وقياس احدهما على الآخر من افسد القياس الفرق بينهما ان الامام انما جعل ليؤتم به ونشأ هذا فعالة وانتقالاته
فاذا كان قد امهم حصل مقصود الامامة فاذا كان في الصنف لم يشأه الامن يليه ولهذا جاءت السنة بالتقديم ولو كانوا ثلاثة محافطة
على المقصود بالابتناء راما المرأة فان السنة وقوفها فذة اذ الميكن هناك امرأة تقف معها لانها منهية عن مصافاة الرجال فموقفها بالمشروع

ج

تكميل

بعض الناس

ان تكون خلف الصف فذمة وموقف الرجل الشروع ان يكون في الصف فقياس احد هاهنا على الآخر من ابطال القياس وافسده وهو قياس الشروع
 على غير الشروع فان قيل فلو كان مع ما نساء وقفت وحدها صحت صلاحها قيل هذا غير مسلم بل اذا كان صف النساء في حكم المرأة
 بالنسبة اليه في كونها فذل تحكم الرجل بالنسبة الى صف الرجال لكن موقف المرأة وحدها خلف صف الرجال يدل على شيئين احدهما
 ان الرجل اذا لم يحسن خلف الصف من يقوم معه وتعد عليه الدخول في الصف وموقف معه فذل صحت صلاحه للحاجة وهذا هو القياس الحسن
 فان واجبا الصلوة تسقط بالحج عنها **الثاني** وهو طرد هذا القياس اذا لم يمكنه ان يصل مع الجماعة الا قداما لا مامرا فانه يصل قداما وتصح
 صلاته وكلاهما وجه في مذهب احمد وهو **اختيار شيخنا رحمه الله** وبالحجالة فليست للصلاة واجب من غيرها فلا تسقط ما هو اوج
 منها للعد رضى اولى بالسقوط من قواعد الشرع الكلية انه لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة **فصل** ومن ذلك قول بعضهم ان الحديث
 الصحيح هو قوله الرهن موكوب ومحلوب وعلى الذي يركب ويحلب النفقة على خلاف القياس فان جزاء غير المالك ان يركب الدابة ويحلبها
 وضمنه ذلك بالنفقة لا بالقيمة فهو مخالف للقياس من وجهين **والصواب** ما دل عليه الحديث وقواعد الشريعة واصولها لا
 تقتضى سواء فان الرهن اذا كان حيوانا عتد في نفسه بحق الله سبحانه وكذلك فيه حق للمالك والمهرقن حق الوثيقة وقد شرع الله
 سبحانه الرهن مقبوضا بيد المهرقن فاذا كان بيده فله ركه ولم يحلبه ذهب نفقة باطلا وان كان صاحبه من ركوبه خرج عن يد وثيقة
 وان كلف صاحبه كل وقت ان يأتى ياخذ لبنه شق عليه فاية المشقة ولا سيما مع بعد المسافة وان كلف المهرقن بيع اللبن وحفظه
 للراهن شق عليه فكان مقتضى العدل والقياس ومصلحة الراهن والمهرقن والحيوان ان يستوفى المهرقن منفعة الركوب والحلب يتوض
 عنهما بالنفقة ففي هذا جمع بين المصلحتين وتوفير المحققين فان نفقة الحيوان واجبة على صاحبه وللمهرقن اذا انفق عليه ادى عنه واجبا
 وله فيه حق فله ان يرجع به يده ومنفعة الركوب والحلب يتوض ان يكونا بدلا فاخذ ما خير من ان يهدى على صاحبه باطلا ويلزم بعض الناس
 للمهرقن **وان قيل** للمهرقن لا يرجع لك كان في اضارده ولم تنم نفسه بالنفقة على الحيوان فكان ما جاءت به الشريعة هو الناف
 التي ما فرقها في العدل والحكمة والمصلحة شئ يختار **فان قيل** ففي هذا ان من ادى عن غيره واجبا فانه يرجع به يده وهذا خلاف
 القياس فانه الزامه بالمر بقره ومعاوضة لم يرض بها **قيل** وهذا ايضا محض القياس والعدل والمصلحة وموجب الكتاب وهذا هو
 المدينة وفقهاء الحديث اهل بلدته واهل سنته فلا ادى عليه دينه او انفق على من تلزمه نفقته واقتداءه من الاسير ولم ينو التبرع فله
 الرجوع وبعض اصحاب احمد فرق بين قضاء الدين ونفقة القريب فجوز الرجوع في الدين دون نفقة القريب قال لا يبالا نصير ديننا **قال شيخنا**
والصواب التسوية بين الجسيم والمحققين من اصحابه سواء بين مالوا اقتداءه من الاسير كان له مطالبة بالقداء وليس ذلك ديناً عليه والقرآن
 يدل على هذا القول فان الله تعالى قال فان ارضعن لكم فأتوهن فامروا بآيتهن الا اجرهن الا رضاع ولم يشترط عقد ولا اذن الاب
 وكذلك قوله والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فواجب ذلك
 عليه ولم يشترط عقد ولا اذنا ونفقة الحيوان واجبة على مالكه والمستاجر والمهرقن له فيه حق فاذا انفق عليه النفقة الواجبة على ربه كان
 الحق بالرجوع من الاتفاق على ولده فان قال الراهن انا لم اذن لك في النفقة قال هي واجبة عليك وانا استحق ان اطالبك بها لحفظ المهرقن و
 المستاجر فاذا ارضى المنفق بان يعتاض بمنفعة الرهن وكانت نظير النفقة كان قد احسن الى صاحبه وذلك خير من ان يأتى به النقص فكان
 القياس يقتضيه وطرد هذا القياس ان المودع والشريك والوكيل اذا انفق على الحيوان واعتاض عن النفقة بالركوب والحلب جاز ذلك
 كالمهرقن **فصل** ومما قيل ان من ابعدا الاحاديث عن القياس حديث الحسن عن قبيصة بن حريث عن سلمة بن الحقيق ان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم قضى في رجل وقم على جارية امرأتان كان اسكرهما فمضى حرة وعليه لسيد ثمان مائة وان كانت طأوعته
 فهي له وعليه لسيد ثمان مائة وفي رواية اخرى وان كانت طأوعته فهي ومثلها من ماله لسيد ثمان مائة واهل السنن وضعفه بعضهم

المالك

يتم تنقيح

قبل استناده وهو حديث حسن يثبتون بما هو دون في القوة ولكن لا شك في اقدارها على تضعيفه معين في سنده **قال شيخ الاسلام**
 وهذا الحديث يستقيم على القياس مع ثلاثة اصول صحيحة كل منها قول طائفة من الفقهاء **احدها** ان من غير مال غيره بحيث
 فوت مقصوده عليه فله ان يضمه بمثله وهذا كما لو تصرف في المصوب بما ازال اسمه فبقيت ثلاثة اقوال في مذهب احمد وغيره **احدها**
 انه باق على ملك صاحبه وعلى الغاصب ضمان النقص ولا شيء عليه في الزيادة كقول الشافعي **والثاني** يمكنه الغاصب بذلك ويضم منه
 لصاحبه كقول ابو حنيفة **والثالث** يخير المالك بين اخذه وتضمين النقص وبين المطالبة بالبدل وهذا العدل لا اقول واقفا
 فان فوت صنف من المعنوية مثل ان ينسبه صناعته او يضعف قوته او يفسد عقله او دينه فهذا ايضا يخير المالك فيبين تضمين النقص
 وبين المطالبة بالبدل ولو قطع ذنب بغلة القاضي فغدا مالك يضمها بالبدل ويلزمها التعذر ومقصودها على المالك في العادة ويخير
 للمالك **فصل الاصل الثاني** ان جميع المتلفات تضمن بانحسار بحسب الامكان مع مراعاة القيمة حتى الحيوان فاذا اذا
 اقترضه رد مثله كما اقترض النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر او دابة خيرا منه وكان ذلك المفروض من ولد بمثلهم كما قضت به الصحابة
 وهذا احد القولين في مذهب احمد وغيره وقصة داود وسليمان عليهما السلام من هذا الباب فان الماشية كانت قد اتلفت حث القوم
 فقصي بالغنم لا صاحب الحوت كان ضمهم ذلك بالقيمة ولم يكن لهم مال الا الغنم فاعطاهم الغنم بالقيمة واما سليمان فحكى بان اصحابه لما
 يقومون على الحوت حتى يعوق كما كان فضمهم اياه بالمثل واعطاهم الماشية يأخذون منفعتها عوضا عن المنفعة التي فانت من غلة الحوت
 ان يعوق وبذلك افتى الزهري لعمر بن عبد العزيز فيمن اتلف له شجر فقال الزهري يفرسه حتى يعوق كما كان وقال ربيعة وابو الزناد عليه
 القيمة فغلظ الزهري القول فيما اقول الزهري وحكر سليمان هو موجب الادلة فان الواجب ضمان المتلف بالمثل بحسب الامكان كما قال النجاشي
 وجزء سبعة سبعة مثلها وقال فمن اعتدى على كرم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقال والحرمات قصاص وقال وان عاقبتهم
 فاعاقبوا بمثل ما عاقبتهم وان كان مثل الحيوان والاشياء من كل وجه متعذر فقد رد الا لمردين شيئين **الضمان** بالدرهم
 المخالفة للمثل في الجنس والصفة والمقصود والانتفاع وان ساءت المضمون في المالية **والضمان** بالمثل بحسب الامكان المستوفى للمثل
 في الجنس والصفة والمالية والمقصود والانتفاع ولا ريب ان هذا اقرب الى النصوص والقياس والعدل لظهور ما ثبت بالسنة واتفاق الصحابة
 من القصاص والظلمة والضريبة وهو منصوص احمد في رواية اسمعيل بن سعيد وقد تقدم تقرير ذلك واذا كانت المماثلة من كل وجه
 متعذرة حتى في المكيل والموزون فيما كان اقرب الى المماثلة فهو اولى بالصواب ولا ريب ان الجنس الى الجنس اقرب مماثلة من الجنس
 الى القيمة فهذا هو القياس وموجب النصوص وبالله التوفيق **الاصل الثالث** ان من مثل بعده عتق عليه وهذا
 مذهب فقهاء الحديث وقد جازت بذلك آثار مرفوعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه كعمر بن الخطاب وغيره فهذا الحديث
 موافق لهذه الاصول الثلاثة الثابتة بالادلة الموافقة للقياس العادل فاذا طوعته الجارية فقد افسدها على سيدتها فانها مع المطاوع
 تنقص قيمتها اذ تصير زانية ولا تكن سيدتها من استخداها حق الخدمة لغيرها امنها وطعمها في السيد واستشرف السيد اليها
 وتتشاجر على سيدتها فلا تطعمها كما كانت تطعمها قبل ذلك والجاني اذا تصرف في المال بما ينقص قيمته كان لصاحبه المطالبة بالمثل
 فقص الشارع لسيدتها بالمثل ومكته الجارية اذا لا يجمع لها بين العوض والمعوض وايضا فلورضيت سيدتها ان تبقى الجارية على ملكها
 وتغرمه ما نقص من قيمتها كان لها ذلك فاذا لم ترض وعلمت ان الامنة قد فسدت عليها ولم تنتفع بخدمتها كما كانت قبل ذلك كان من
 احسن القضاء ان يغرم السيد مثلها ويملكها فان قيل فاطردوا هذا القياس وقولوا ان الاجنب اذا رزق جارية قوم حتى افسدها
 عليهم ان لهم القيمة او يطالبوا به لها قيل نعم هذا موجب القياس ان لم يكن بين الصوتين فرق مؤثر وان كان بينهما فرق لا يقطع
 الاحاق فان افساد الذي في وطن الزوج بجارية امرأته بالنسبة اليها اعظم من افساد الذي في وطن الاجنب وبالحيلة **جواب هذا السؤال**

فيها
ج
والجواب

جانب مركب اذ لا نص فيه ولا اجماع **فصل** / واما اذا استكرهها فان هذا من باب المشقة فان الاكراه على الوطئ مشقة فان الوطئ مجرى مجرى
 الجناية ولهذا لا يخلو عن عقرو عقوبة ولا يجزى مجرى منفعة الخدمه في ما صارت له بافسادها على سيدتها او جوب عليه مثلها كما في اللطافة
 واعتقها عليه كونه مثلها **قال شيخنا** ولو استكره عبده على الفاحشة حقق عليه ولو استكره امه الغير على الفاحشة عتقت عليه
 وضمنها بمثلها الا ان يفرق بين امه امرأة وبين غيرها فان كان بينهما فرق شرعي والا فموجب القياس التسوية واما قوله تعالى ولا تكرر هوا
 فتبنا تكرر على البغاء ان اردن تحصننا للنفوس عرض الحيوة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد ذلك اكرمهن غفور رحيم فمما عني عن اكرههن
 على كسب المال بالبغاء كما قيل ان عبدا لله بن ابي رأس للناس فبين كان له اما يكرههن على البغاء وليس هذا استكرها لامة على ان يبرئها
 هو فان هذا بمنزلة التمثيل بها واذك الزام لها بان تذهب هي فتزني مع انه يمكن ان يقال العتق بالمثله لم يكن مشروفا عند نزول الآية ثم
 شرع بعد ذلك **قال شيخنا** والكلام على هذا الحديث من ادق الامور فان كان ثابتا فهذا الذي ظهر في توجيهه وان لم يكن ثابتا فلا
 يحتاج الى الكلام عليه **قال** وما عرفت حديثا صحيحا الا ويمكن تخرجه على الاصول الثابتة **قال** وقد برت ما امكن من ادلة الشرع
 وصاربت قياسا صحيحا يخالف حديثا صحيحا كما ان العقول الصحيحة لا يخالف للنقل الصحيح بل متى رأيت قياسا يخالف اثر فلا بد من ضعف احدهما
 لكن التمييز بين صحيح القياس فاسد وما يخفى كثير منه على افاضل العلماء فضلا عن هودونهم فان ادراك الصفة المؤثرة في الاحكام على
 وجهها ومعرفة المعاني التي علفت بها الاحكام من اشرف العلوم فمنه الجليل الذي يعرف اكثر الناس منه الدقيق الذي لا يعرفه الا خواصهم
 فلهذا اصارت اقيسة كثير من العلماء جري على مخالفة للنصوص الصحيحة على قياس كثير من الناس ما في النصوص من الكلال
 الدقيقة التي تدل على الاحكام انتهى **فان قيل** فبأنك خرجت ذلك على القياس فما تصنعون بسقوط الحد منه وقد وطئ فرجاً
 لا ملك له فيه ولا شبهة ملك **قيل** الحديث لم يتعرض بنفي ولا اثبات وانما دل على الغمان وكيفيته **فان قيل** فكيف تخرجون حديث
 الغمان بن بشير في ذلك انها ان كانت احلها له جلد مائة جلدة وان لم تكن احلها له رجم بالحجارة على القياس **قيل** هو محمد الله مؤيد
 للقياس مطابق لاصول الشريعة وقواعد ما فان احلها له شبهة كافية في سقوط الحد عنه ولكن لما لم يلزمها بالاحلال كان الفرع محرماً
 عليه وكانت المائة تعزيراً له وعقوبة على ارتكابه فخرج حرام عليه وكان احلال الزوجة له وطئها شبهة وارثة للحد عنه **فان قيل**
 فكيف تخرجون التعزير بالمائة على القياس **قيل** هذا من اسهل الامور فان التعزير لا يتقدر بقدر معلوم بل هو بحسب الجريمة في جنسها
 وصفتها وكبرها وصغرها وعمر بن الخطاب قد تنوع تعزيره في الخمر فتارة يجلد الرأس تارة بالنفي وتارة بزيادة اربعين سوطاً على الحد الذي
 ضربه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابوبكر فتارة بتعريق حانوت الخمار وكذلك تعزير الغال قد جاءت السنة بتعزير متعدي متعزير
 مانع الصدقة باخذها واخذ شطرها له معها وتعزير كاتم الضالة الملتقطة باضعاف العزم عليه وكذلك عقوبة سارق ما لا قطع فيه يضاعف
 عليه الفرع وكذلك قاتل الذي عمداً اضعف عليه عمر عثمان دية وذهب اليه احد وغيره **فان قيل** فما تصنعون بقول النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم لا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله **قيل** نتلقاه بالقبول والسمع والطاعة ولا منافاة بينه وبين ما
 ما ذكرنا فان الحد في لسان الشارع اعم منه في اصطلاح الفقهاء فانهم يريدون بالحدود عقوبات الجنايات المقدرة بالشرع خاصة والحد في
 لسان الشارع اعم من ذلك فانه يراد به هذه العقوبة تارة ويراد بنفس الجناية تارة كقوله تعالى تلك حدود الله فلا تقربوها وقوله تلك حدود
 الله فلا تقربوها فالاول حدود الحرام والثاني حدود الحلال وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حد حد وذا فلا تقربوها وفي حديث
 النواس بن سمعان الذي تقدم في اول الكتاب والسور ان حد ودا له ويراد به تارة جنس العقوبة وان لم تكن مقدرة فتقوله صلى الله عليه وآله
 الله ولا يضرب فوق عشرة اسواط الا في حد من حدود الله يريد به الجناية التي هي حد لله **فان قيل** تكون العشرة فما دونها
 اذا كان المراد حد الجناية **قيل** في ضرب الرجل امرأته وعبده وولده واجده للتأديب ونحوه فانه لا يجوز ان يزيد على عشرة اسواط

ذلك

ج

بالحد

فهذا الحسن ما خرج عليه الحديث وبالله التوفيق **فصل** وأما المضي في الحج الفاسد فليس مخالفاً للقياس فإن الله سبحانه لم يأت بهما
 الحج والعمرة فعلى من شرح فيها أن يحضر فيها وإن كان متطوعاً بالدخول باتفاق الأئمة وإن تنازعوا فيما سواه من التطوعات هل يلزم بالشرع
 أم لا فقد وجب عليه بالأحرام أن يمضي فيه إلى حين يتحلل ووجب عليه ألا مساك من الوطى فإذا وطئ فيه لم يسقط طوبى ما وجب عليه من
 إتمام النسك فيكون ارتكابه ما حرمه الله عليه سبباً لاستقاط الواجب عليه ونظيره هذا الصائم إذا افطر عمد الريسقط عنه فطره ما وجب عليه
 من إتمام المساك ولا يقال له قد بطل صومك فإن شئت أن تأكل فكل بل يجب عليه المضي فيه وقضاؤه لأن الصائم له حد محدد وهو
 غروب الشمس **فإن قتل** فحلاطه تم ذلك في الصلوة إذا اضل أو قلتم يضربها ثم يعيد **فإن قتل** من هربا ظن من ظن أن
 للمضي في الحج الفاسد على خلاف القياس والفرق بينهما أن الحج له وقت محدد وهو يوم حرفة كالصيام وقت محدد وهو الغروب والحج يمكن
 محضه ولا يمكن إحلال الحج قبل وصوله إليه كما لا يمكن فطر الصائم قبل وصوله إلى وقت الفطر فلا يمكن فعله ولا فصل الحج ثانياً في وقت خلا
 الصلوة فإنه يمكن فعله ثانياً في وقتها وسر الفرقان وقت الصيام والحج بقدر فعله لا يسع غيره ووقت الصلوة أوسع منها فيسعى فيها فيمكن تدارك
 فعلها إذا أضلت في أثناء الوقت ولا يمكن تدارك الصيام والحج إذا أضل إلا في وقت آخر نظير الوقت الذي أضل فيها فيه والله أعلم **فصل**
 وأما من أكل في صومه ناسياً فمن قال عدم فطره ومضيه في صومه على خلاف القياس ظن أنه من باب ترك المأمور ناسياً والقياس أنه
 يلزمه الاتيان بما تركه كالواحد ونحو حتى صلى والذين قالوا بل هو على وفق القياس حجته أقوى لأن قاعدة الشريعة أن من فعل محظوراً
 ناسياً فلا شتم عليه كأول عليه قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا أخطاءنا وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله سبحانه استجاب هذا الدعاء
 وقال قد ضللت واخأثت أنه غير أشتم فلم يفعل في صومه محرماً فلم يبطل صومه وهذا محض القياس لأن العبادة أمانة تبطل بفعل محظور
 وترك ما مور وطرح هذا القياس أن من تكلم في صلاته ناسياً لم تبطل صلاته وطرحه أيضاً أن من جامع في إحرامه أو صيامه ناسياً لم يبطل
 صيامه ولا إحرامه وكذلك من تطيب أو لبس أو غطى رأسه أو حلق رأسه أو قلم ظفره ناسياً فلا فدية عليه بخلاف الصيد فإنه من باب ضيق
 المنعادات فهو كناية القليل وأما اللباس الطيب فمن باب الترفه وكذلك الحلق والتقليم ليس من باب إلا ثلاث فإنه لا قيمة له في الشرع
 ولا في العرف وطرح هذا القياس أن من فعل المحلوف عليه ناسياً لم يجزئ سواء حلف بالله أو بالطلاق أو العتاق أو غيره ذلك لأن القاعدة أن
 فعل المنهى عنه ناسياً لم يعد عاصياً أو محنت في الإيمان كالعصية في الإيمان فلا يعد حائثاً من فعل المحلوف عليه ناسياً وطرح هذا أيضاً أن من
 بأشراً نجاسة في الصلوة ناسياً لم تبطل صلاته بخلاف من ترك شيئاً من فروض الصلوة ناسياً أو ترك الغسل من الجنابة أو الوضوء أو الزكوة
 أو شيئاً من فروض الحج ناسياً فإنه يلزمه الاتيان به لأنه لم يؤد ما أمر به فعلى وقت عمدة الأمور سر الفرقان من فعل المحظور ناسياً يجعل وجود
 كعدمه ونسباً ترك المأمور لا يكون عذراً في سقوطه كما كان فعل المحظور ناسياً عذراً في سقوط الإثم عن فاعله **فإن قتل** فهذا الفرق
 حجة عليكم لأن ترك المفطرات في الصوم من باب المأمورات ولهذا يشترط فيه النية ولو كان فعل المفطر من باب المحظورات لم يجزئ إلى نية كفعل
 ما أثر المحظورات **فإن قتل** لا ريب أن النية في الصوم شرط ولو لاها لما كان عبادة ولا أثيب عليه لأن الثواب لا يكون إلا بالنية فكانت النية
 شرطاً في كون هذا الذك عبادة ولا يختص ذلك بالصوم بل كل ترك لا يكون عبادة ولا ثواب عليه إلا بالنية ومع ذلك فلو فعله ناسياً
 لم يأت به فإذا نوى تركها لله ثم فعلها ناسياً لم يقدح نسيانه في أجره بل يثاب على قصد تركها لله ولا يأت بهما ناسياً وكذلك الصو **وايضاً**
 فإن فعل الناس غير مضاف إليه كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكل أو شرب ناسياً فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه فاضاف
 فعله ناسياً إلى الله لكونه لم يردده ولم ينعمه وما يكون مضافاً إلى الله لم يردده العبد فلم يكلف به فإنه إنما يكلف بفعله لا بما فعل فيه
 ففعل الناس كفعل الناس والصغير وكذلك لو احتلم الصائم في منامه أو ذرعه القوي في اليقظة لم يفطر ولو استدعى ذلك افطر به
 فلو كان ما يؤجر به غير قصده كما يسجد بقصده لا فطر بهذا وهذا **فإن قتل** فأنتم ننظرون المحظور كمن يحل يظنه ليلاً فبان بهما افطر

تسجياً

ثانية

ج

كثرة

قيل هذا نزاع معروف بين السلف والخلف والذين فرقوا بين ما قالوا فعل الخطي يمكن الاحتراق منه بخلاف الناسى ونقل عن بعض السلف

انه يفطر في مسئلة الغروب دون مسئلة الطلوع كما لو استمر الشك **قال شيخنا** وحجة من قال لا يفطر في الجميع قوى ودلالة الكتاب

والسنة على قولهم اظهر فان الله سبحانه سوى بين الخطأ والنسيان في عدم التواخذه وان فعل عظورات الجحيم في الخطي والناسى لا

كل واحد منهما ما خيرا فاصد الخالفة وقد ثبت في الصحيح انهم افطروا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم طلعت الشمس ولم

يثبت في الحديث انهم امروا بالقضاء ولكن هشام بن عروة سئل عن ذلك فقال لا بد من قضاء وابو عروة اعلم منه وكان يقول القضاء

عليهم وثبت في الصحيحين ان بعض الصحابة اكلوا حتى ظهر لهم الخط الاسود من الابيض ولم يأمر احد منهم بقضاء وكانوا عطفين وثبت عن

ابن الخطاب انه افطر ثم تبين النهار فقال لا نقضى لاننا لم نجأف لاثم وروى عنه انه قال نقضى واسناد الاول اثبت وحم عنه انه قال

الخطب يسير فتاوى ذلك من تأوله على الله ارادة خفة امر القضاء واللفظ لا يدل على ذلك **قال شيخنا** وبالحجة في هذا القول قوى

اثرا ونظرا واشبه بدلالة الكتاب السنة والقياس **قلت** له فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم مر على رجل يتجهم فقال افطر الحاجم

والجرح ولم يكونا علمين بان الحجة تفطر ولم يبلغه ما قيل ذلك قوله افطر الحاجم والجرح ولعل الحكم انما اشرع ذلك اليوم **فاجابني**

بما مضى ان الحديث يقتضى ان ذلك الفعل مفطر وهذا كما لو رأى انسانا يأكل او يشرب فقال افطر الاكل والشرب فهذا فيه بيان السبب

للقضى للفطر ولا تعرض فيه للمانع وقد علم ان النسيان مانع من الفطر بدليل خارج فكذا ذلك الخطأ والجمل والله اعلم **فصل** في تأويل

ويجلى خلاف القياس ما حكوه بالخلفاء الراشدين في امرأة المفقوق فانه ثبت عن عشرين الخطاب انه اجل امرأته اربع سنين وامر بها

ان تزوج فقدم المفقوق بعد ذلك فخيره عمر بين امرأته وبين مهرها فذهب الامام احمد الى ذلك وقال ما درى من ذهب الى غير ذلك

اي شئ يذهب وقال ابو اذوف مسأله سمعت احمد وقيل له في نفسك شئ من المفقوق فقال ما في نفسي منه شئ هذا خمسة من اصحاب

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرها ان تزوج قال احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في امرأة المفقوق **وقال بعض**

للتأخرين من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفقوق يخالف القياس والقياس انها زوجة القادة بكل حال الا ان نقول الفرقه تنفذ ظاهرا

وباطنا فتكون زوجة الثاني بكل حال وخلاف قول بعض الخالفين لعمر في ذلك فقالوا لو حكموا حكمه في ذلك لنقض حكمه لبعده

عن القياس **وطائفة ثالثة** اخذت ببعض قول عمر وتركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني فهو زوجته ولا تزوي

الاول وان لم يدخل بها خرجت الى الاول **قال شيخنا** من خالف عمر لم يفتد الى ما اهتمت اليه عمر فلم يكن له من الخبرة والقياس

الصحيح مثل خبره عمر وهذا انما يتبين باصل وهو وثق العقود اذا تصرف الرجل في حق الغير بعيدا عنه هل يقع تصرفه مردودا او موقفا

على اجازته على قولين مشهورين هما رواية احمد **احكامهم** انها تنفذ على الاجازة وهو مذهب الحنفية ومالك والثالثة انها لا تنفذ

قولى الشافعية وهذا في النكاح والبيع والاجارة وظاهر مذهب احمد التفصيل وهو ان المنصرف اذا كان معذورا العذر فكله الاستيذان وكان بحاجة الى التصرف

والعقد على الاجارة بالاتفاق عند ولا فكله الاستيذان وان كان حاجة الى التصرف فيها النزاع فالاول مثل من عذر اموال كغيرها كالتصوير والتجارة ونحوها فاذا تعذر

عليه معرفة ارباب الاموال ويش منها فان مذهب ابي حنيفة ومالك واجم يتصدق بها عنهم فان ظهرها بعد ذلك كانوا يخبرون بين

الامضاء وبين المضمين وهذا ما جاءت به السنة في اللقطة فان المنقضي اخذها بعد التعريف ويتصرف فيها ثم ان جاء صاحبها كان خيرا

بين امضاء تصرفه وبين المطالبة بما فهو تصرف موقوف لما تعذر الاستيذان ودعت الحاجة الى التصرف وكذلك للموصى بما زاد

على الثلث وصيته موقوفة على الاجارة عند الاكثرين انما يخبرون بعد الموت فالمفقوق المنقطع خبره ان قيل امرأته تقول ان بعد خبره

بقيت لا ايها ولا ذات زوج الى ان تبقى من القواعد او قوت والشرعية لا تأتي مثل هذا فلما اجملت اربع سنين ولم يكشف خبره حكمه بموت

ظاهرا فان قيل يسوغ للامام ان يفرق بينهما للحاجة فانما ذلك بعد اعتقاد موته والا فلو علمت حياته لم يكن مفقوقا وهذا

يقن

ج

بأن

يجوزون

كما سماع التصرف في الأموال التي تعد معرفة أصحابها فإذا قدم الرجل شيئاً أنه كان حياً كما إذا ظهر صاحب المال والامام قد تصرف في زوجته بالتفريق فبقي هذا التفريق موقفاً على اجازته فان شاء اجاز ما فعله الامام وان شاء رده واذا اجازته صار كالنفرق المأذون فيه ولو اذن ان يفارق بينهما ففقدت الفرقة بلا ريب وحيث ان يكون كالح الثاني صحيحاً وان لم يجز ما فعله الامام كان التفريق باطلاً فكانت باقية على نكاحه فتكون زوجته فكان القادر مختاراً بين اجازته ما فعله الامام ورده واذا اجاز فذا خرج البضع عن ملكه وخروج البضع عن ملك الزوج متقوم عند الاكثرين كالك والشافعي واحمد في النص الروايتين والشافعي يقول هو ممنون بمهر المثل وللزوج بينهم فيما اذا شهد شاهدان انه طلق امرأته ثم رجعا عن الشهادة فيقول لا شيء علمنا بما فعله على ان يخرج البضع من ملك الزوج ليس بمنقوض وهذا قول ابي حنيفة وأحمد والروايتين اختارهما متأخروا أصحابنا كالفقيه ابي يعلى وابناؤه **وقيل** عليه ما مهر المثل وهو قول الشافعي وهو وجه في مذهب احمد **وقيل** عليه ما لم يمسسها وهو مشهور في نص احمد وقد نص على ذلك فيما اذا افسد نكاح امرأته برضاها انه يرجع بالمسح في الكتاب والسنة يكون على هذا القول فان الله تعالى قال ولاسألو ما انفقتم ولاسألو ما انفقوا **حكم** الله بحكم بينكم والله عليه حكم وان فأنكروا شيء من احوالكم الى الكفار فاعلموا ان الذين ذهبوا الى انهم مثل ما انفقوا وهذا هو المشي دون مهر المثل فكذلك امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خروج المخلعة ان يأخذ ما اعطاها دون مهر المثل وهو مباح له انما يأخذ في المعاضد المطلقة بالعدل فحكم امير المؤمنين في المفقود يمتنع على هذا الاصل والقول بوقف العقوق عند الحاجة متفق عليه بين الصحابة ثبت ذلك عندهم في قضايا متعددة ولم يعلم ان احدا منهم انكروا ذلك مثل قضية ابن مسعود في تصدقه عن سيد الجارية التي استاعرها بالثمن الذي كان عليه في اللدنة لما تعذرت عليه فخرجت وتصدق الغال لمال المغلول من الغنية لما تعذر رقبته بين الجيش واقراصها وتبرأه على كونه تصويبيه له وخير ذلك من القضايا مع ان القول بوقف العقوق مطلقاً هو الاظهر في الحجة وهو قول الجمهور وليس في ذلك ضرر اصلاً بل هو اصلاح بلا افساد فان الرجل قد يكره ان يشتر لغيره او يبيع له او يوجله او يستأجر له ثم يشاوره فان رضي والام يحصل له ما يرضوه وكذلك في تزويج وليته ونحو ذلك وامام مع الحاجة فالقول به لا بد منه فمسألة المفقود هي ما يوقف فيها تفريق الامام على اذن الزوج اذا جاء كما يقف تصرف الملتقط على اذن المالك اذا جاء والقول بحد المهر الى الزوج بخروج بضع امرأته عن ملكه ولكن تنازعوا في المهر الذي يرجع به هل هو ما اعطاها هو او ما اعطى الثاني وفيه روايتان عن احمد **احلها** يرجع بما مهرها الثاني لانها هي التي اخذته **والصواب** انما يرجع بما مهرها هو فانه الذي يستحقه واماً للمهر الذي اصدقها الثاني فلا حق له فيه واذا ضمن الثاني للاول المهر فهل يرجع به عليها فيه روايتان عن احمد **احلها** يرجع لانها هي التي اخذته والثاني قد اعطاها المهر الذي عليه فلا يضمن مهرين بخلاف المرأة فانها لما اختارت فراق الزوج الاول ونكاح الثاني فعليه ان ترده المهر لان الفرقته جازت من جهتها **والثانية** لا يرجع لان المرأة تسحق المهر بما استحل من فرجها والاول يستحق المهر بخروج البضع عن ملكه فكان على الثاني وهذا لما تورع عن عمر في مسألة المفقود وهو عند طائفة من الفقهاء من ابعد الاقوال عن القياس حتى قال بعض الامة تلوجكم به حاكمون نفص حكمه وهو مع هذا الصريح الاقوال واجراها في القياس وكل قول قيل سواه فهو خطأ فمن قال انها تعاد الى الاول بكل حال او تكون مع الثاني بكل حال فكل القولين خطأ اذ كيف تعاد الى الاول وهو لا يختارها ولا يريد ها وقد فرق بينه وبينها تفريقاً سائغاً في الشرع واجاز هو ذلك التفريق فانه وان تبين للامام ان الامر بخلاف ما اعتقده فالحق في ذلك للزوج فاذا اجاز ما فعله الامام زال الحذور واما كونها زوجة الثاني بكل حال مع ظهور زوجها وتبين ان الامر بخلاف ما فعله الامام فهو خطأ ايضاً فانه مسلم لم يفارق امرأته وانما فرق بينهما بسبب ظهور ان لم يكن كذلك وهو يطلب امرأته فكيف حال بينه وبينها وهو لو طلب ماله او بدل له ربه فكيف لا ترد اليه امرأته واهله اعز عليه من ماله **وازيل** حق الثاني تعلق بها **قيل** حقه سابق على الثاني وقد ظهر انقراض السبب الذي استحق الثاني ان تكون زوجته له واما الموجب لمراعاة حق الثاني دون الاول **فالصواب** ما ذهب اليه امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا تعجب احمد من خالفه فانه اذا ظهر صحة

تصرفه

ج

يقف

من

ما قال الصحابة رضي الله عنهم اوصوا به في هذه المشكلات التي خالفهم فيها مثل ابي حنيفة ومالك والشافعي فلان يكون الصواب بهم فيما وافقهم هؤلاء بطريق الاولى قال شيخنا وقد تأملت من هذا الباب ما شاء الله فرأيت الصحابة ائمة افقه واعلمها واعتبر هذا بمسائل الايمان والندور والعق وغير ذلك ومسائل تعليق الطلاق بالشروط والمنقول فيها عن الصحابة هو اهم الاقوال وعليها يدل الكتاب والسنة والقياس المجلي وكل قول سوى ذلك فمخالف للنصوص مناقض للقياس وكذلك في مسائل غير هذه مثل مسئلة ابن الملا عن مسئلة ميراث المرتد وما شاء الله من المسائل لم أجدها في الاقوال فيها الا اقوال الصحابة والى سماعي هذه ما علمت قولاً قاله الصحابة ولم يختلفوا فيه الا كان القياس معه لكن العلم يصح القياس وفاسده من اجل العلوم وانما يعرف ذلك من كان خبيراً باسرارهم ومقاصده وما اشتملت عليه شريعة الاسلام من الحسن التي تفوق التعدد وما تضمنته من مصلح العباد في المعاش والمعاد وما فيها من الحكمة البالغة والنعمة السابغة والعدل التام والله اعلم انتهى **فصل** وما اشكل على كثير من الفقهاء من قضايها بالصحة وجوابه من بعد الاشياء عن القياس مسئلة التزام سقوط المذاحمين في البئر وتسحق مسئلة الزبية واميلها ان قوما من اهل اليمن حفروا زبية للاسد فاجتمع الناس على رأسها فمضى فيها واحد فحزب ثانياً فحزب الثاني ثالثاً فحزب الثالث رابعاً فقتلهم الاسد فرفع ذلك الى امير المؤمنين على كرم وجهه في الجنة وهو على اليمن فحضر الاول برهم الدية والثاني ثلثها والثالث نصفها والرابع بكالها وقال اجعل الدية على من حضر رأس البئر فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال هو كما قال بر وه سعيد بن مسروق سنة ثمان مائة واثني عشر عن سمك بن حرب عن حنش الصنعاني عن علي فقال ابو الخطاب وخبره ذهب احمد الى هذا قوله خلافاً لغيره **والصواب** انه مقتضى القياس ان العبد وهذا يتبين باصل وهو ان الجناية اذا حصلت من فعل مضمون وهو سقط ما يقابل المهد واعتبر ما يقابل المضمون كالمقتل عتداً مشتركا بينه وبين غيره او تلف ما لا مشتركا او حيوانا سقط ما يقابل حقه ووجب عليه ما يقابل حق شريكه وكذلك لو اشترك اثنان في قتل مال احدهما او قتل عبداً او حيواناً سقط عن المشارك ما يقابل فعله ووجب على الآخر من الضمان بقسطه وكذلك لو اشترك هو وجن في قتل نفسه كان على الاجنب نصف الضمان وكذلك لو رمى ثلاثة ثياباً لمضيق فاصاب أحدهم فقتله فالصحيح ان ما يقابل فعل المقتول ساقط عنه ثلث الدية على عاقلة الآخرين هذا مذهب الشافعي واختيار صاحب المغني والقاضي ابي يعلى في المجر وهو الذي قضى به على عليه السلام في مسئلة القارصة والواقصة قال الشيخ وذلك ان ثلاث جوار اجتمعن فركبت احدها من على عنق اخرى فقرصت الثلاثة المركوبة فقصمت فسقطت المركبة فوقضت او كسر عنقها فماتت فرفع ذلك الى عليه السلام فقضى بالدية اثلاً فاعلى عواقلهن والغي الثلث الذي قابل فعل الواقصة لانها اعانت على قتل نفسها واذا ثبت هذا فلو ماتوا بسقوط بعضهم فرق بعض كان الاول قد هلك بسبب مركب من اربعة اشياء سقطت ويسقط الثاني والثالث والرابع وسقوط الثلاثة فوقع من فعله وجنابته على نفسه فسقط ما يقابله وهو ثلاثة ارباع الدية وبقي الربع الاخر لم يتولد من فعله وانما تولد من التزام فلم يعدر واما الثاني فلان هلكه كان من ثلاثة اشياء جذب من قبله له وجن هو الثالث والرابع فسقط ما يقابل جذب بر وهو ثلث الدية واعتبر ما لا يصنع له فيه وهو الثلث الباقي واما الثالث فحصل تلفه بشيئين جذب من قبله له وجن بر هو الرابع فسقط فعله دون السبب الاخر فكان لورثته النصف واما الرابع فليس منه فعل البتة وانما هو محذور محض فكان لورثته كل الدية وقضى بها على عواقل الذين حضروا البئر لئلا يفرحوا بترحمهم فان قيل على هذا سوالان احدهما انكم لم توجبوا على عاقلة الجاذب شيئاً مع انه مباشر واجبة على عاقلة من حضر البئر ولم يباشروا هذا خلاف القياس الثاني ان هذا هو انه يتأني لكم فيما اذا ماتوا بسقوط بعضهم على بعض فكيف يتأني لكم في مسئلة الزبية وانما ما تولد قبل الاسد فهو كالجاذب او افترقا في البئر قيل هذا ان سوالان قريان **وجواب الاول** ان الجاذب لم يباشر الهلاك وانما تسبب اليه والحاضر ونفسبوا بالتزام فكان تسببهم اقوى من تسبب الجاذب لانه اجب الى الحزب فهو كالجاذب انما على آخر ففضله عنه لثلاثة بقتله فالثالث

للأستاذ: قاسم
الزبيدي بالضم

ج

五

علاء نفس الفریز
ای استن وهو ان
یوم وطلوعها
بین برجیله ورجل

هو المتق وأما السؤال الثاني فجوابه ان للبأشر للثلاث كالاسد والذئب والنار لما لم يكن الاحالة عليه الفاعل

وصار الحكم للسبب ففي مسألة الزبية ليس للرايع فعل البتة وانما هو مفعول به محض فله كمال الدرية والثالث فاعل ومفعول ثالث

ما يقابل فعله واعتبر فعل الغير في مكان قسطة نصف الدرية والثاني كذلك الا انه جاذب لواحد والمجذب جاذب لآخر فكان الحكم

عليه من تأثير الغير فيه ثلث السبب وهو جاذب الاول له فله ثلث الدرية **واما الاول** فثلاثة ارباع السبب من فعله وهو سقوط

الثلثة الذين سقطوا به مباشرة وسبباً وربعه من وقوعه بتزامم الحاضرين فكان خطه ربع الدرية وهذا أولى من تحميل عاقلة القاتل

ما يقابل فعله ويكون لورثته وهذا هو خلاف القياس لان الدرية شرعت مواساة وجبراً فاذا كان الرجل هو القاتل لنفسه او مشاركاً في قتله

لم يكن فعله بنفسه مضموناً كالوقوع طرف نفسه او تلف مال نفسه فتعفى عليه السلام اقرب الى القياس من هذا بكثير وهو أولى ايضا

من ان يحمل فعل المقتول على عواقل الآخرين كما قاله ابو الخطاب في مسألة الخنق انه يلحق فعل المقتول في نفسه ويحب دية بكائها

على عاقلة الآخرين نصفين وهذا البعد عن القياس ما قبله اذ كيف تحمل العاقلة والجانب جناية الانسان على نفسه وتحملها العاقلة كانت عاقلة اول بجنايتها وكلا القويين

يخالق القياس في اصول ما يقتضيه المقتضى وهو ايضا احسن من تحميل دية الرابع لعاقلة الثالث وتحميل دية الثاني لعاقلة الاول وهذا

الاول بالكلية فان هذا القول وان كان له حظ من القياس فان الاول لم يجزى احد وهو الجاني على الثاني فد يته على عاقلة

والثاني على الثالث والثالث على الرابع والرايع يجب على احد فلا شيء عليه فهذا قد يوهى انه في ظاهر القياس احسن من قضاء امير المؤمنين

وهذا اذهب اليه كثير من الفقهاء من اصحاب احمد وغيرهم الا ان ما يقتضيه على افعه فان الحاضر والجائر والواقفين بمنزلة لهم فعوا فلهم اول

يحمل الدية من عواقل الهاككين واقرب الى العدل من ان يجهم عليهم بين هلاك اولياهم وحمل دياهم فتضايف عليهم المصيبة

ويكثر من حيث ينبغي جبرهم ومخاسن الشريعة تأتي ذلك وقد جعل الله سبحانه لكل مصاب حظاً من الجبر وهذا اصل شرع حمل العاقلة الدرية

جبراً للمصائب واعالة له وايضا فالثاني والثالث كما هما جبر على انفسهما وعلى من جزا به فحصل هلاكهم كلهم بفعل بعضهم

ببعض فالنفي ما قابل فعل كل واحد بنفسه واعتبر جناية الغير عليه وهو ايضا احسن من تحميل دية الرابع لعواقل لثلاثة ودية الثالث

لعاقلة الثاني والاول ودية الثاني لعاقلة الاول خاصة وان كان له ايضاً حظ من قياس تنزيلاً لسبب السبب منزلة السبب قد اشتركت

في هذا الرابع الثلاثة الذين قبله وفي هلاك الثالث الاثنان وانفرد بهلاك الثاني الاول ولكن قول علي عليه السلام اوق وافقه **فصل**

وما يظن انه يخالف القياس ما رواه علي بن رباح النخعي عن رجل كان يقيم في بصرى البصير ووقع الاعمى فوقه فقتله فقتله عمر بن الخطاب

رضي الله عنه بعقل البصير على الاعمى فكان الاعمى يدور في الموسم وينشد يا ايها الناس لقيت منكراً هل يعقل الاعمى الصحيح البصير

خراً معاً كلاهما تكسراً وقد اختلف الناس في هذه المسئلة فذهب الى قضاء عمر هذا عبد الله بن الزبير وشريح وابراهيم النخعي الشافعي

واسحق واحمد وقال بعض الفقهاء القياس انه ليس على الاعمى ضمان البصير لانه الذي قاده الى المكان الذي وقع فيه وكان سبب وقوعه عليه

وكذلك لو فعله قصد ام يضمنه بغير خلاف وكان عليه ضمان الاعمى ولو لم يكن سبباً لم يلزمه ضمان بقصد قال ابو محمد المقدسي في المغني لو قل

هذا كان له وجه الا ان يكون مجمعاً عليه فلا يجوز مخالفة الاجماع والقياس حكم عمر لوجه **احد** ها ان قوله له ما ذون فيه من جهة

الاعمى وقد تولوا ما ذون فيه لم يضمن كمنظائر **الثاني** قد يكون قوله له مستجراً او واجباً ومن فعل ما وجب عليه او ذنب اليه

لم يلزمه ضمان ما تولد منه **الثالث** قد اجتمع على ذلك الاثنان اذن الشارع واذن الاعمى فهو محسن بامتثال امر الشارع محسن الاعمى

بقوله وما على المحسنين من سبيل واما الاعمى فانه سقط على البصير فقتله فوجب عليه ضمانه كالمسقط انسان من سطح على الخرفقتله

فقوله هذا هو القياس وقوله هو الذي قاده الى المكان الذي وقع فيه فهذا لا يوجب الضمان لان قوله ما ذون فيه من جهته ومن جهة

الشارع وقوله كذلك لو فعله قصد ام يضمنه فصيح لانه متى غير ما ذون له في ذلك لا من جهة الاعمى ولا من جهة الشارع فالقياس

قول عمر وبالله التوفيق **فصل** وما اشكل على جهل الفقهاء وظنوه في غاية البعد عن القياس المحكم الذي حكم به علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة في الجماعة الذين وقعوا على امرأة في طهر واحد ثم تنازحوا الولد فاقترح بينهم فيه ونحن نذكر هذه الحكومة ونبين مطابقتها للقياس فذكر ابو داود والنسائي من حديث عبد الله بن اخطيل عن ابن ارقم قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاء رجل من اهل اليمن فقال ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا فخصموا اليه في ولد قد وقعوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغلبا ثم قال لاثنين طيبا بالولد لهذا فغلبا فقال انتم شركاء متشاكسون اني مقرع بينكم فمن قرع فله الولد وعليه لصاحبه ثلثا الدية فاقترح بينهم فجعله لمن قرع له فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والراي حتى بدت اظراسه او نواجذه وفي اسناده يحيى بن عبد الله الكندي الاجمل ولا يجهل حديثه لكن رواه ابو داود والنسائي باسناد كلهم ثقات الى عبد خير عن زيد بن ارقم قال اتى علي بثلاثة وهو باليمن وقوا على امرأة في طهر واحد فقال لاثنين انقران هذا قال لا اختصمنا جميعا فجعل كلنا سأل اثنين قالا لا فاقترح بينهم فالحق الولد بالذي صارت له القرعة وجعل عليه ثلثا الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وقد اعلى هذا الحديث بانه مروي عن عبد خير باسناد زيد بن ارقم فيكون مرسالا قال النسائي وهذا اصواب قلت وهذا ليس بعلة ولا يوجب ارسال الحديث فان عبد خير سمع من علي وهو صاحب القصة فذهب ان زيد بن ارقم لا ذكر له في المتن فمن اين يحيى ارساله وبعد فقد اختلف الفقهاء في حكم هذا الحديث فذهب الى القول به السني بن راهويه وقال هو السنة في دعوى الولد وكان الشافعي يقول به في القديم واما الامام احمد فمثل عنه فخرج عليه حديث القافة وقال حديث القافة احب الي وهمنا امران احدهما دخول الولد في النسب والثاني تغريم من خرجت له القرعة ثلثي دية ولده لصاحبه وكل منهما بعيد عن القياس فلذلك قالوا هذا من ابعثي عن القياس فبقا القرعة قد تستعمل عند فقدان مرجح سواها من مينة او اقرار او قافة وليس يبعد تعيين السني بالقرعة في هذا الحال اذ هي غاية اللقد ور عليه من اسباب ترجيح الدعوى ولما دخل في دعوى الاملاك المرسلة التي لا تثبت بقرينة ولا امانة فدخلها في النسب الذي يثبت بمجرد الشبهة المحضة المستند الى قول القائف اولى واحوى واما امر الدية فنشكل جدا فان هذا ليس بقتيل يوجب الدية وانما هو نفوت نسبته بخروج القرعة له فيمكن ان يقال وطى كل واحد صانع لجعل الولد له فقد فوته كل واحد منهم على صاحبه بوطيه ولكن يتحقق من كان له الولد منهم فلما انقرت القرعة لاحدهم صا مرفوت النسبة عن صاحبه فاجرى ذلك مجرى اطلاق الولد ونزل الثلاثة منزلة اب واحد فخصه للمنفقة من ثلث الدية اذ قد عاد الولد فيغرم لكل من صاحبه ما يخصه وهو ثلث الدية **وجه اخر** احسن من هذا انه انلفه عليها بوطيه ولحق الولد به وجب عليه ضمان قيمته وقيمة الولد شرعا وهي دية فلزمه لهما ثلثا قيمته وهي ثلث الدية وصار هذا كمن ائلف عبدا بينه وبين شريكين له فانه يجب عليه ثلثا القيمة لشريكيه فان اطلاق الولد المحر عليه ما يحكم القرعة كاتلاف الرقيق الذي بينهم وتظير هذا التضمن للصحابة المعروفة بحرية الامة لما فات رقيم على السيد بحريتهم وكانوا بصد ان يكونوا ارقاؤه وهذا من العطف ما يكون من القياس وادقه لا يفتدى اليه الا اتمام الراي في العلم وقد ظن طائفة ان هذا ايضا على خلاف القياس وليس كاظنا بل هو محض الفقه فان الولد تابع للام في الحرية والرق ولهذا ولد الحر من امة الغدير رقيق وولد العبد من الحر حر **قال الامام احمد** اذا تزوج الحر الامة رقيق نصفه واذا تزوج العبد بالحره عرق نصفه فولد الامة المروجة بهذا المهر حر كانوا بصد ان يكونوا ارقاء لسيدها ولكن لما دخل الزوج على حرية المرأة دخل على ان يكون اولاده احرارا والولد يتبع اعتقاد الوطى فان فقد ولده احرارا وقد فوتهم على السيد وليس مراعاة احدهما باولى من مراعاة الاخر ولا تقويت حق احدهما باولى من حق صاحبه فحفظ الصحابة التحقيق ومراعوا الجائين فحكموا بحرية الاولاد وان كانت امهم رقيقة لان الزوج انما دخل على حرية اولاده ولو قوتهم رقيقهم لم يدخل على ذلك ولم

نزيه بن

الجله

في الحديث

ج

مثل تقريب

منهم

الحق

وقول الزبيري وفقهاء الثغراء واسلم من التناقض فإن السأى قد صار أحق به وقد انقطعت تبعيته لا يبق ولا يبق لها عليه حكم
فلا فرق بين كونها في دار الحرب وبين كونها أسيرين في أيدي المسلمين بل انقطع تبعيته لها في حال أسرها وقرها وأذلها وأصفقها
قتلها أولى من انقطاعها حال قوة شوكتها وخوف معرفتها فمأ الذي يسوغ له الكفر بالله والشر به وإبواه أسيران في أيدي المسلمين
ومنعه من ذلك وإبواه في دار الحرب وهل هذا إلا تناقض محض ويضيق فيقال لم أفاسير الأيوان ثم قتل فهل يستمر الطفل على كفره عندكم
أو تحكمون بأسلامه فمن قولكم أنه يستمر على كفره كما لو ما تأ فيقال وأي كتاب أو سنة أو قياس يحكم أو معتبر معتبر أو فرق مؤثر بين أن
يقتل في حال الحرب أو بعد الأسر والسب وهل يكون العتق الذي حكم بأسلامه لأجله إذا أسير وحده نائلاً بسببها ثم قتلها بعد ذلك هل
هذا لا يفرق بين المتأثرين **وأيضاً** فهل تغتربون وجود الطفل والأيوين في ملك سائب واحد ويكون معها في جملة العسكر فإن اعتبر
الأول طولبتم بالدليل على ذلك وإن اعتبرتم الثاني فمن العلوم انقطاع تبعيته لها واستيلاءها عليها واختصاصه بسبب وجودها
بحيث لا يمكن أن منه ومن تربيته وحضانته واختصاصها به لا أثر له وهو كوجودها في دار الحرب سواء **وأيضاً** فإن الطفل ما لم
يستقل بنفسه ولم يكن بد من جعله تابعاً لغيره وقد دار الأمر بين أن يجعل تابعاً لما لكه وسأيه ومن هو أحق الناس به وبين أن
يجعل تابعاً لأبويه ولا حق لها فيه بوجوه ولا ريب أن الأول أولى **وأيضاً** فإن ولاية الأيوين قد زالت بالكلية وقد انقطع الميراث
وولاية النكاح وسائر الولاءات فما بال ولاية الدين الباطل باقية وحدها **وقد نص الإمام أحمد** على منع أهل الذمة
أن يشترطوا رقبتهم من سبى المسلمين وكتب بذلك عمر بن الخطاب إلى الإمبراطور واشتهر ولم ينكره منكر فوجاه من الصحابة وإن نازع
فيه بعض الأئمة وماذا إلا أن في تملكه للكافر ونقله عن يد المسلم قطعاً لما كان بصدد من مشاهدة معالم الإسلام وسما على الفرق
فرها دعاه ذلك إلى اختياره فلو كان تابعاً لأبويه على دينهم لم يمنعهم من شراءه وبالله التوفيق **فإن قيل** فيلزمكم على هذا أنه لو مات
الأيوان أن تحكموا بأسلام الطفل لا انقطاع تبعيته للأيوين ولا سبباً **وهو مسلم** بأصل الفطرة وقد نزل معارض الإسلام
وهو هويد الأيوين وتنصيرها **قيل قد نص** على ذلك الإمام أحمد في رواية جماعة من أصحابه وأجبه بقوله صلى الله عليه
وآله وسلم ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودونه وينصرانه ويمجسانه فإذا لم يكن له أبوان فهو على أصل الفطرة فيكون مسلماً وإن
قيل فهل تطردون هذا فيما لو انقطع نسبه عن الأب مثل كونه ولد زناً أو منفياً بلعان **قيل** نعم لو وجد المقتصر لأسلامه بالفطرة
وعدم المانع وهو وجود الأيوين ولكن الأرجح في الدليل قول الجمهور وأنه لا يحكم بأسلامه بن لك وهو الرواية الثانية عنه **اختارها**
شيخ الإسلام وعلى هذا فالفرق بين هذه المسئلة ومسئلة المسبى أن المسبى قد انقطعت تبعيته لمن هو على
دينه وصار تابعاً لسأيه المسلم بخلاف من مات أبواه أو أحدهما فإنه تابع لا قارب أو وصى أبيه فإن انقطعت تبعيته لأبويه
فلم تنقطع لمن يقوم مقامهما من أقاربه أو أوصيائه والنجس صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن هويد الأيوين وتنصيرها بناء على
الغالب وهذا المفهوم لما وجهين **أحدهما** أنه مفهوم لقب **الثاني** أنه خرج عن الغالب وما يدل على ذلك العمل المستمر
من عهد الصحابة وإلى اليوم بمقتضى أهل الذمة وتركهم الأطفال ولم يتعرض أحد من الأئمة لولاية الأم ولا أطفالهم ولم يقولوا هؤلاء
مسلمون ومثل هذا لا يجهل به الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين **فإن قيل** فهل تطردون هذا الأصل في جعله تبعاً لما لك فقولوا
إذا اشتري المسلم طفلاً كافراً يكون مسلماً تبعاً له أو تتناقضون ففرقون بينه وبين السأى وصورة المسئلة فيما إذا زوج الذي حمله
الكافر من أمته فجاءت بولد أو تزوج الحر منهن بامة فأولدها ثم باع السيد هذا الولد لمسلم **قيل** نعم نظره ونحكم بأسلامه
قال شيخنا قدس الله روحه ولكن جادة للذهب أنها باقية على كفره كما لو سبى مع أبوه وأولى والتصحيح
فتول شيخنا لأن تبعيته للأيوين قد زالت وانقطعت للولاية والميراث والحضانة بين الطفل والأيوين وصار المالك

من أن لا

للمفكر

ج

الحق به وهو تابع له فلا يفرده عنه بحكم فكيف يفرده عنه في دينه وهذا طرد الحكم بالسائمه في مسئلة السبا وبالله التوفيق **فصل**
 فهذه نبذة يسيرة نطلمت على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة الذين لا يعلم لهم فيه
 مخلف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجودا وعدما كان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجودا وعدما فلم يخبر الله ولا
 رسوله بما يناقض صريح العقل ولم يشرع ما يناقض لليزان والعدل **ولنفاء الحكم والتعليل والقياس هم هذا سوال مشهور**
 وهوان الشريعة قد فرقت بين المتماثلين وجمعت بين المختلفين فان الشارع فرض الغسل من المني وابطل للصوم بالتأخير عما هو ظاهر
 دون البول والذى هو نجس واوجب غسل للشوب من بول الصبية والنظم من بول الصبي مع تساويهما ونقض الشطر من صلوة المرأة
 الرابعة وابقى الثلاثية والثنائية على حالهما واوجب قضاء الصوم على الحائض دون الصلوة مع ان الصلوة اولى بالمحافظة عليهما وحر
 للنظر الى العجز الشوهاء القبيحة للنظر اذا كانت حرة وجوزها الى الامة الشابة البائرة الحال وقطع سارق ثلاثة دراهم دون مختلس الف
 دينار ومنتهى ما اوغاص به اثم جعل دية ياحس مائة دينار فقطعها في ربع دينار وجعل دية هذا القدر الكبير واوجب حد الفرية على
 من قذف عيّن بالزنا دون من قذفه بالكفر وهو شرك منه واكفى في القتل بشا هدين دون الزنا والقتل اكبر من الزنا وجلا قاذو الحجر
 الفاسق دون العبد العفيف الصالح وفرق في العدة بين الموت والطلاق مع استواء حال الزوج فيهما وجعل عدة الحرة ثلاث حيض فاستبرأ
 الامة بحيضة والمقصود العلم ببلوغ الرحم وحرمة المطلقة ثلاثا على الزوج المطلق ثم اباح له اذا تزوجت بغيره وحالها في الموضعين
 واحدة واوجب غسل غير الوضوء الذي خرجت منه الريح ولم يوجب غسله ولم يعتبر بقية القتال وندمه قبل القدرة عليه واعتبر
 ثوبه الحارب قبل القدرة عليه وقبل شهادة العبد والمملوك عليه بان صلى الله عليه وسلم قال كذا او كذا لم يقبل شهادته على احد
 الناس انه قال كذا او كذا واوجب الصدقة في السواثم واسقطها عن العوامل وجعل حرة القبيحة الشوهاء تحسن الرجل ولا لامة البائرة
 الحال لا تحسنه ونقض الوضوء بمس الذكر دون مس سائر الاعضاء ودون مس العذرة والدم واوجب الحد في القطر الواحدة من الخمر ولم
 يوجبها بالارطال الكثيرة من الدم والبول وقصر عدد المنكوحات على اربع واطلق ملك اليمين من غير حصر وابطح للرجل ان يتزوج اربعاً
 ولم يحر للمرأة الا رجلاً واحداً مع وجود الشهوة وقوة الداعي من الجانبين وجوز للرجل ان يستمتع من امته بالوطى وغيره ولم يحل للمرأة ان تستمتع من عبد الا بوطى ولا غيره وقرئ
 للمطلقة الثالثة والثانية في تحريمها على المطلق بالثالثة دون الثانية وفرق بين لحم الابل ولحم البقر والغنم والجواميس غيرها فاما وضوء
 من لحم الابل وحده وفرق بين الكلب الاسق والابيض في فطح الصلوة بمروء الاسق وحده وفرق بين الربيع الخارج من الدبر فاما وضوء
 الوضوء وبين المشوة الخارجة من الحلق فلم يوجب الوضوء واوجب الزكوة في خمس من الابل واسقطها عن عدة الاف من الخيل واوجب في
 الذهب والتجارة ربع العشر وفي الزروع والثمار العشر او نصفه وفي المعدن الخمس واوجب في اول نصاب من الابل من غير جنسها وفي اول
 نصاب من البقر والغنم من جنسه وقطع يد السارق كونه االة للمعصية فاذهب العضو الذي تعدى به على الناس ولم يقطع اللسان الذي
 يقذف به الحصنة الغافلات ولا الفرج الذي يرتكب به المحرم واوجب على الرقيق نصف حد الحر وان حاجته الى الزجر عن المحارم كحاجة الحر وجعل
 للقاذف اسقاط الحد باللعان في الزوجة دون الاجنبية وكلاهما قد الحق به العار وجوز للمسافر المترفة في سفره رخصة الفطر والغطر
 دون المقيم المجهج الذي هو في اية المشقة في سببه واوجب على كل من نذر لله طاعة الوفاء بما وجب لمن حلف على فعلها ان يتركها ويكفر بعينه
 وكلاهما قد الزى فعلها لله وحرّم الذئب والقر وماله ناب من السباع واباح الضبع على قول لها ناب تكسر به وجعل شهادة خريم بن
 ثابت وحده بتهمة بآدين وغيره من الصحابة افضل منه وشهادته بشاهد واحد لا يبرء به في التضيعة بالعناق وقال ابن جرير
 عن احد بعدائه وقرئ بين صلوة الليل والنهار في السر والجهرم ثم شرع الجهر في بعض صلوة النهار كالجمعة والعيدين وورث ابن ابن العم
 وان بعدت حرجه دون الخالة التي هي شقيقة الام وحرّم اخذ مال الغير الا بطيبه من نفسه وسلطه على اخذ عقاره وارضى بالشفعة

الكثير

ج

مخارم

شاهد
بشهادة

ثم شرع التسعة فيما يمكن التخلص من غير الشبهة بقسمته دون ما لا يمكن قسمته كالجمرة والحجوان وهو انى بالشفعة وحرم من
 اول يوم من شوال وفرض صوم اخر يوم من رمضان مع تساوى اليومين وحرم على الانسان تكاح بنت اخيه واخته واباح له ككاف بنات
 واخت امه وحمل العاقلة ضمان جناية الخطأ على النفس دون الجناية على الاموال وحرم على الحائض لادى الدم واباح وطى المستحاضة مع
 وجود الاذى ومنع بيع مخطئة بمد وحضنة وجوز بيع مخطئة بصرها فاكتر من الشعر فخرمها بالفضل في الجنس الواحد من الجنسين
 ومنع المراءة من الاحداد على ايها وابناها فوق ثلاثة ايام ووجب عليها ان تحذر على الزوج وهو اجنبى اربعة اشهر وعشرا وتسوى بين الرجل
 والمرأة في العبادات البدنية والمالية كالوضوء والغسل والصلوة والصوم والزكاة والحج وفي العقوبات كالحدود ثم جعلها على النصف من
 الرجل في الدية والشهادة والميراث والعقوبة وحقق بعض الازمنة على بعض وبعض الامكنة على بعض بخصائص مع تساوى بها فحل ليله
 القدر خيرا من الف شهر وجعل رمضان سيد الشهور ويوم الجمعة سيد الايام ويوم العرفة ويوم النحر واياها على افضل الايام وجعل
 مكان البيت افضل بقاع الارض قالوا واذا كانت الشريعة قد جاءت بالتفريق بين التماثلات والحجم بين التماثلات كما جمعت بين
 الخطأ والعهد في ضمان الاموال وفي قتل الصيد جمعت بين العاقل والمجنون والطفل البالغ في وجوب الزكاة وجمعت بين الحق والباطل
 في طهارة كل منهما وجمعت بين الميتة والحي في التحريم وبين ما مات من الصيد او ذبحه المهرم في ذلك وبين الماء والرابى في
 التطهير بطل القياس فان مبداه على هذين الحرفين وهما اصل قياس الطرد وقياس العكس **والجواب** ان يقال لان جمى الوطيس
 وحيت انوف انصار الله ورسوله لنصر دينه وما بعث به رسوله وان لم يخرى الحق ان لا تأخذهم في الله لومة لائم وان لا يتخير والى فئة
 معينة وان ينصر ولا الله ورسوله بكل قول حق قاله من قائله ولا يكونوا من الذين يقبلون ما قاله طائفتهم وفريقهم كانوا من كان في يوم
 ما قاله منازعهم وغير طائفتهم كانوا ما كان فهذه طريقة اهل العصبية وحمية اهل الجاهلية ولعمري ان صاحب هذه الطريقة لم يفت
 له الذم ان اخطأ وغير مدوح ان اصاب وهذه حال لا يرضى بها من فهم نفسه وهوى نفسه والله الموفق **وجواب هذا السؤال**
 من طريقين مجمل ومفصل اما المجمل فهو ان ما ذكرتم من الصور واضعافها واضعافها ففهم من ايدى الادلة على عظم هذه
 الشبهة وجلالها وعجزها على وفق العقول السليمة والفطر المستقيمة حيث فرقت بين احكام هذه الصور المذكورة لا فتراقها في الصفات
 التي اقضت افتراقها في الاحكام ولو ساءت بينهما في الاحكام لتوجه السؤال وصعب الانفصال وقال القائل قد ساءت بين المختلفات و
 قرنت الشئ الى غير شبيهه في الحكم وما امتازت صورة من تلك الصور بحكمها دون الصورة الاخرى اللمعة قام بها اوجب اختصاصها بذلك
 الحكم ولا اشتركت صورتان في حكم الا لا شتر اكهما في المعنى المقتضى لذلك الحكم ولا يضر افتراقها في غير كالا ينفذ اشتراك المختلفين في
 معنى لا يوجب الحكم فالاعتبار في الحجم والفرق انما هو بالمعاني التي لا حيلها شرعت تلك الاحكام وجودا وعدما وقد **اختلف** اجوبة
 الاصوليين عن هذا السؤال بحسب افهامهم ومعرفةهم باسرار الشريعة **فاجاب** ابن الخطيب عنه بان قال غالب احكام الشرع
 معللة برعاية المصالح المعلومه والمخيم انما يتن خلاف ذلك في صور قليلة جدا او يورود الصورة النادرة على خلاف الغالب لا يقدم في
 حصول الظن كان الغيم الرطب اذ لم يطر نادرا لا يقدح في نزول المطر منه **وهذا الجواب** لا يسم ولا يفتي من جوع **وهذا**
جواب ابى الحسن البصرى بعينه **واجاب** عنه ابو الحسن الامدى بان التقرب بين الصور المذكورة في الاحكام اما لعدم صلاح
 ما وقع جامعا والمعارض له في الاصل او في الفرع واما الجمع بين المختلفات فانها كان لا شتر اكهما في معنى جامع صالح للتعليل والاختصاص
 كل صورة بعللة صالحة للتعليل فانه لا مانع عند اختلاف الصور وان اختلف نوع الحكم ان يعلل بعلة مختلفة **واجاب** عنه ابو بكر
 الرازى الحنفى بان قال لا معنى لهذا السؤال فانما نقل بموجب القياس من حيث اشتبهت المسائل في صورها واعيانها واسماؤها ولا وجبنا
 الخالفة بينهما من حيث اختلفت في الصور والاعيان والاحكام وانما يجب القياس بالمعاني التي جعلت امارات للحكم وبالا سباب الموجبة

الشم

تساويهما

وبالله

ج

بينهما

في المعاني

هو

ما غرر الزنا

ج

فقد تروا في مواضعها أشد لا ينال باختلافها كالتفريق من وجه آخر غيرهما مثال ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم التفاضل في البر بالبر من جهة الحكيل وفي الذهب بالذهب من جهة الوزن استدل للنابيه على أن الزيادة المحظورة معتبرة من جهة الحكيل أو الوزن مع الجنس فثبت وجوب الأوجها تحريم التفاضل وإن اختلفت الميقاتين ووجوب آخرها الجنس وهو مكيل فحكمه حكم البر من حيث كونه مكيلًا وإن خالفه من وجه آخر كالرصاص هو موطن فحكمه حكم الذهب في تحريم التفاضل وإن خالفه في أوصاف أخرى فثبت عقل المضى الذي به تعلق الحكم وجعل علاقه له وجب اعتبار حيث وجب كالحرم ما غرر الزنا وحكم بالقول الفأرة وما حوطها لما ماتت في السمن فغفلنا عما المعنى لكل زان وعموم المعنى لكل مانع جاور الخاصية إلا أن المعنى نارة يكون جليًا ظاهرًا أو نارة يكون خفيًا خامضًا فيستدل عليه بالدلالة التي نصبها الله عليه **وأجاب** عنه القاضي أبو يعلى بأن قال العقل لما يمتنع أن يحجم بين الشيئين المختلفين من حيث اختلافهما في الصفات النفسية كالسواد والبياض وإن يفرق بين المثليين فيما تماثلتا فيه من صفات النفس كالسوادين والبياضين وما يجري مجرى ذلك أما ما عد ذلك فإنه لا يمتنع أن يحجم بين المختلفين في الحكم الواحد ألا ترى أن السواد والبياض قد اجتمعا في مناة فاة الخمر وما يجري مجراها من الألوان فإن القعود للوضم قد يكون حسنًا إذا كان فيه نفع لا ضرر فيه وقد يكون قبيحًا إذا كان فيه ضرر من غير نفع يوفي عليه وإن كان القعود في ذلك الموضع متيقنًا وقد يكون القعود في مكانين مجتمعين في الحسن بأن يكون في كل منهما نفع لا ضرر فيه ولو كانا مختلفين على أن ذلك يؤكد صحة القياس ذلك أن للثلاثين في العقليات أغا وجب تساوي حكمها لأن كل واحد منهما قد يستأثر الآخر فيما لا جمل قد ورد له الحكم أما لأن السوادين أو لعللة أوجب ذلك كالسودين وهكذا القول في المختلفين وعلى هذه الطريقة بعيد ما يجري القياس لأننا إنما حكم الفرع بحكم الأصل إذا شارك في علته الحكم كما أن الله تعالى أنما نص على حكم واحد في الشئيين إذا اشتركا فيها أو وجب الحكم فيها فقد بان بذلك صحة ما ذكرناه **وأجاب** عنه القاضي عبد الوهاب المالكي بأن قال دعواكم بأن هذه الصور التي اختلفت أحكامها مماثلة في نفسها دعوى والأمثلة لا تشهد لها ألا ترى أنه لا يمتنع أن يتفق الصوم والصلوة في امتناع إذا تم من الحائض وتفرقان في وجوب القضاء والمماثل في العقليات لا يوجب التساوي في الأحكام الشرعية **وايضاً** فهذا يوجب منع القياس في العقليات **وايضاً** فإن القياس جائز على العلل المنصوص عليها مع وجه المعنى الذي ذكره هذه اجوبة النظر **وخبر** بعون الله وتوفيقه نفرد كل مسألة منها بإجابة مفصلة وهو المسلك الثاني الذي وعدنا به **أما المسئلة الأولى** وهي إيجاب الشاء صلى الله عليه وآله وسلم عليه والدليل الفصل من المنى دون السؤل فهذا من أعظم محاسن الشريعة وما اشغلت عليه من الرحمة والحكمة والصلوة فإن المخرج من جميع البدن ولهذا سماه الله سبحانه سلة لا لأنه يسل من جميع البدن وأما البول فأنما هو فضلة الطعام والشراب المستحيلة في المعدة والمثانة فتأثر البدن بخروج الأعظم من تارة بخروج البول وايضاً فإن الاغتسال من خروج المنى من النفع شئ البدن والقلب والروح بل جميع الأرواح القائمة بالبدن فإنها تفوق بالاعتسال والغسل خلف عليه ما غفل منه بخروج المنى وهذا امر معروف بالحسن أيضاً فإن الجنابة توجب ثلثاً وكسلاً والغسل يحدث له نشاطاً وخفة ولهذا قال أبو دهر لما اغتسل من الجنابة كأنها الفيت عن جبال وبالحجة فهذا امر يرد كل ذي حيز سليم وفطرة صحيحة ويعلم أن الاغتسال من الجنابة مجرى المصالح التي تلحق بالضروريات البدن والقلب مع ما أخذته الجنابة من بعد القلب والروح عن الأرواح الطيبة فإذا اغتسل زال ذلك البعد ولهذا قال غير واحد من الصحابة أن العبد إذا نام عرجت روحه فإن كان طاهرًا اذن لها بالسيح وإن كان جنباً لم يبق لها ولهذا امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحنبل إذا نام أن يتوضأ وقد صرح أفاضل الأطباء بأن الاغتسال بعد الجماع يبيد إلى البدن قوته ويخلف عليه ما خلل منه وأنه من النفع شئ البدن والروح وتركه مضر وكيف شهادة العقل والفطرة بحسنه وبالله التوفيق على أن السناد لو شرع الاغتسال من السؤل لكان في ذلك اعظم حرج ومشقة على الأمة تمنع حكمه الله ورحمته وإحسانه إلى خلقه **فصل** وأما غسل الووب من نول الصبية ونفخه من بول الصبي إذا لم يطعم فهذا للفقهاء فيه ثلاثة أقوال **أحدها** أنها يفسلان جميعاً

والثاني بضعان والثالث التفريق وهو الذي جاءت به السنة وهذا من محاسن الشريعة وتام حكمها ومصلحتها والفرق

بين الصبي والصبيبة من ثلاثة اوجه **أحدها** كثرة حل الرجال والنساء للذكر فتم البلى ببوله فشق عليه غسله **والثاني** ان بوله لا يزل في مكان واحد بل يزل متفرقا ههنا وههنا فيشق غسل ما أصابه كله بخلاف بول الانثى **الثالث** ان بول الانثى لخبث وانق من بول الذكر وسببه حرارة الذكر وطوبى الانثى فالحجارة تخفف من نقي البول وتذيب منها ما يحصل مع الرطوبة في معان مؤثرة بحسن اعتبارها في الفرق **فصل** واما نقصه الشطر من مبلوة للسافر الرباعية دون الثلاثية والثلاثية ففي غاية

لا يحصل

النسابة فكن الرباعية تحفل الحزف لطولها بخلاف الثلاثية فلو حذفت شطرها لا يجف بها طالت حكمة الوتر الذي شرع خاتمة العمل واما الثلاثية فلا يمكن شطرها وحذف ثلثيها محل وحذف ثلثيها يخرجها عن حكمة شرعها وتوافانها شرعت ثلاثا لتكون ترانها كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للغرب وترانها قرا وتروا صلو الليل **فصل** واما ايجاب الصوم على الحائض ومن الصالح

ومن تام محاسن الشريعة وحكمتها واهمها بتمامها المصالح المكلفين فان الحيض لما كان منافيا للعبادة لم يشرع فيه فطها وكان في صلاحها ايام الطهر ما يعينها عن صلو ايام الحيض فيحصل لها مصلحة الصلوة في زمن الطهر تكثرها كل يوم بخلاف الصوم فانه لا يتكرر هو شهر واحد في العام فلو سقط عنها فاعله بالحيض لم يكن لها سبيل الى تدارك نظيره وفاتت عليه مصلحته ووجب عليها ان تصوم

انما الحيض

شهرها في طهرها التحصيل مصلحة الصوم التي هي من تمام رحمة الله بعبدته واحسانه اليه بشرعه وبالله التوفيق **فصل** واما الحكم بالنظر الى العجز المرق الشوهاء القيمة وابعادته الى الامة البائرة الجبال فكذب على الشارع فاين حرم الله هذا واباح هذا والله سبحانه انما قال قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ولم يطلاق الله ورسوله الا عين النظر الى الامة البارعات الجبال واذا خشي الفتنة بالنظر

ج

الى الامة حرم عليه بالريب وانما نشأت الشبهة ان الشارع شرع الحرائر ان يسترن وجوههن عن الجانب واما الامة فلم يوجب عليهن ذلك لكن هل في اماء الاستحالة والابتذال واما اماء التسترى اللاتي جرت العادة بصوغن وتجهن فاباح الله ورسوله

هن ان يكشفن وجوههن في الاسواق والطرقات وجمايع الناس اذن للرجال في التمتع بالنظر اليهن فهذا غلط محض على الشريعة وانه هذا الغلط ان بعض الفقهاء سمع قولهم ان الحرة كلها عورة الا وجهها وكفيها وعورة الامة ما لا يظهر غالبا كالبدن والظهر والساق فظن ان ما ظهر غالبا حكمه حكم وجه الرجل وهذا انه في الصلوة لا في النظر فان العورة عورتان عورة في الصلوة وعورة في النظر فالحرة

لها ان تغطي مكشوفة الوجه والكفين وليس لها ان تخرج في الاسواق وجمايع الناس كذلك والله اعلم **فصل** واما قطع يد السارق في ثلاثة دراهم وترك قطع المختلس والمنتهب والغاصب فمن تمام حكمة الشارع ايضا فان السارق لا يمكن الاحتراز منه فانه ينقب الدرك ويحتك الحزن ويكر القفل ولا يمكن صاحب المتاع الاحتراز ايا اكثر من ذلك فلو لم يشرع قطعه لسرق الناس بعضهم بعضا وعظم الضرر و

اشتمت المحنة بالسارق بخلاف المنتهب والمختلس فان المنتهب هو الذي يأخذ للمال جحر بمراى من الناس فيمكنهم ان يأخذوا على يد به ويخلصوا حق المظلوم ويشهدوا له عند الحاكم واما المختلس فانه انما يأخذ المال على حين غفلة من مالكه وغيره فلا يخلو من نوع تفریط يمكن به المختلس من اختلاسه والافهم كمال التحفظ واليقظ لا يمكنه الاختلاس فليس كالسارق بل هو بالخائن اشبه وايضا

فالمختلس انما يأخذ المال من غير حرز مثله غالبا فانه الذي يغافل ويختلس متاعك في حال تخليك عنه وغلطك عن حفظه وهذا يمكن الاحتراز منه غالبا فهو كالمنتهب واما الغاصب فالامر فيه ظاهر وهو ان بعد القطع من المنتهب ولكن يسوغ كف عدوانه بالضرب والنكال والسجن الطويل والعقوبة باخذ المال كما سياتي فان قيل فقد وردت السنة بقطع جاحل العارية وغايتها انخاش والمعير سلطه على قبض ماله والاحتراز منه ممكن بان لا يدفع اليه المال فبطل ما ذكرتم من الفرق **قيل** لعمر والله لقد حرم الحريث بان امرأة كانت تسنعد المناع وتحمي فامر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقطعت يديها فاختلف الفقهاء في سبب القطع هل كان

الصحيح كما يروي بصرفها إلا أن المذكور سبب القطع كما يقول الشافعي وأبو حنيفة ومالك وكان السبب المذكور هو سبب القطع كما يروي له أحمد ومن وافقه **وخن في هذا** لقائمة تقتصر على ذهب معين البتة فإن كان الصحيح قول الجمهور أن في السؤال وإن كان الصحيح هو القول الآخر فبواقفته للقياس في الحكمة والمصلحة ظاهرة فإن العارية من مصلحتهم في إدمانها لا بد لهم منها ولا غنى لهم عنها وهي واجبة عند حاجة المستعير وضروته إليها أما بالجرة أو مجباً أو لا يمكن المعير كل وقت إن يشهد على العارية ولا يمكن الاحتراز بمنع العارية شرعاً وعادة وعرفاً ولا فرق في المعنى بين من توصل إلى أخذ متاع غيره بالسرقة وبين من توصل إليه بالعارية وجه ما ذهبنا إليه من اختلاف جاحل الرواية فإن صاحب اللثام فرط حيث أنكره **فصل** وأما قطع اليد في ريم دينار وجعل جيتها خمس مائة دينار فمن أعظم المصالح والحكمة فإنه احتاط في الموضوعين للأموال والأطراف فقطعها في ريم دينار وحفظت للأموال وجعل جيتها خمس مائة دينار حفظاً لها وصيانة وقد أورد بعض الزائدة هذا السؤال وضمنه بيتين فقال هـ

يد بخمس مئة من عتيد ووديت	ما بالها قطعت في ريم دينار
تناقض ما لنا إلا السكوت لله	ونستجير بهو لا نأمن العشار

فأجاب بعض الفقهاء بأنها كانت ثمينة لما كانت أمينة فليأخذت هانت وضمنه الناظم قوله هـ

يد بخمس مئة من عتيد ووديت	لكنها قطعت في ريم دينار
حماية الدم أغلها وأرخصها	صيانة المال فانظر حكمة الباهر

وروي أن الشافعي رحمه الله أجاب بقوله هـ

هناك مظلومة غالت بغيرتها	وههنا ظلمت هانت على البارحة
--------------------------	-----------------------------

وأجاب شمس الدين التكردي بقوله هـ

قتل للمعري عاراً يتما عكار	بجمل الفتى وهو عن قوب البع عاري
لا تقدر من نرا ناد الشعر عن حكم	شعائر الشرع لم تقدر بأشعارى
فقيمة اليد نصف الألف من ذهب	فإن تعبدت فلا تسوى بد دينار

فصل وأما تخصيص القطع بهذا القدر فلا بد من مقدار يجعل ضابطاً لوجوب القطع أو لا يمكن أن يقال يقطع بسرقة فلس أو حبة حنطة أو تمر ولا تأنى الشريعة بهذا وتزهر حكمة الله ورحمته وإحسانه عن ذلك فلا بد من ضابط وكانت الثلاثة دراهم أول مراتب الجرم وهي مقدار ريم دينار وقال إبراهيم النخعي وغيره من التابعين كانوا لا يقطعون في الشيء التافه فإن عادة الناس للناسح والشيء الخفيف من أموالهم إذا لم يهضم ضرر يفقد وفي التقدير بثلاثة دراهم حكمة ظاهرة فإنها كفاية المقتصد في يومه له ولمن عونه غالباً وقوت اليوم للرجل وأهله له خطر عند غالب الناس وفي الأثر المعروف من أصبح منافي سر به معافي فبدنه عنده قوت يومه فكانت أحييت له الدنيا جزاء فإرها **فصل** وأما إيجاب حد الغربة على من قذف غيره بالزنا دون الكفر ففي غاية المناسبة فإن الفاذف غيره بالزنا لا سبيل للناس إلى العلم بكنهه فبجمل حد الغربة تكذيباً له وتزيهياً للعرض المقدس وتعظيماً لشأن هذه الفاحشة التي يجلبها من يعي بها مسلماً وأما من روى غيره بالكفر فإن شاهد حال المسلم وإطلاع المسلمين عليها كافٍ في تكذيبه ولا يلحقه من العار بكنهه عليه في ذلك ما يلحقه بكنهه عليه في الرمي بالفاحشة ولا سيما إن كان المقدوف امرأة فإن العار والمعرفة التي تلحقها بقذفه بين أهلها وتسبب ظنون الناس وكونهم بين مصدق وكاذب لا يلحقه مثله بالرمي بالكفر **فصل** وأما أكفائه في القتل بشاهد دون الزانية عايد الحكمة والمصلحة فإن الشارع احتاط للقصاص والدماء واحتاط لحذر الزنا فلم يقبل في القتل إلا أربعة لضاعفت

مكتوب

للناظر

مكتوب

لله جوده ما يشاء
ج
كذلك في القاصد

تدبر

في كذبه

أو تائب العاود من جبر أو على القتل وأما الزنا فإنه بالغ في ستره كما قدر الله ستره فاجتمع على ستره شرع الله وقدره فلم يقبل فيه إلا أربعة يصغرون الفعل وصفت مشاهدة يلتقي معها الاحتمال وكذلك في الاقرار لم يكف بأقل من أربع مرات حرصاً على ستر ما قدر الله ستره وكره اظهاره والتكلم به وتواضع من يجب اشاعته في المؤمنين بالعذاب الا ليعرف الدنيا والآخرة **فصل** وأما جهل فاذن المحرور العبد متفرق لشرعه بين ما فرق الله بينهما بقدره فأجل الله سبحانه العبد كالحرم من كل وجه ولا قدر ولا شرعاً وقد ضرب الله سبحانه لعباده الامثال التي اخبر فيها بالتفاوت بين المحر والعبد وانهم لا يرضون ان تساويهم عبيد في الدنيا فاهل الله سبحانه ففضل بعض خلقه على بعض وفضل الاحرار على العبيد في الملك واسبابه والقدرة على التصرف وجعل العبد مملوكاً وأخر ما لا يستوى المالك والمملوك وأما التسوية بينهما في احكام الثواب والعقاب فذلك موجب العدل والاحسان فإنه يوم الجزاء لا يبقى هناك عبد وحر ولا مالك ومملوك **فصل** وأما تفرقه في العدة بين الموت والطلاق وعدة الحرة وعدة الامة وبين الاستبراء والعدة مع ان المقصود بالعلم ببلوغ الرحم في ذلك كله فهذا النما يتبين وجهه اذا عرفت الحكمة التي لاجلها شرعت العدة وعرفت اجناس العدة وانواعها **فاما المقام الاول** ففي شرع العدة عدة حكيم منها العلم ببلوغ الرحم وان لا يجتمع ماء الوالطين فاكثرت في رحم واحد فقتلت الانساب وتفسد في ذلك من الفساد ما قننه الشريعة والحكمة ومنها تعظيم خطر هذا العقد ورفع قدره واظهار شرفه ومنها تطويل زمان الرجعة للمطلق ليعلم ان يندم ويغني فيصايف زمناً يتمكن فيه من الرجعة ومنها قضاء حق الزوج واظهار تأثير فقدرة في المنع من التزين والجمل ولذلك شرع الاحداد عليه اكثر من الاحد على الولد والولد ومنها الاحتياط لحق الزوج ومصلحة الزوجة وحق الولد والقيام بحق الله الذي اوجبه في العدة اربعة حقوق وقد اقام الشارع الموت مقام الدخول في استيفاء المعقود عليه فان النكاح مدة العمر وهذا القيم مقام الدخول في تكميل الصداق وفي تحريم الزينة عند جماعة من الصحابة ومن بعدهم كما هو مذهب زيد بن ثابت واحمد في احدى الروايتين عنه فليس المقصود من العدة مجرد بلوغ الرحم بل ذلك من بعض مقاصدها وحكمها **المقام الثاني** في اجناسها وهي اربعة في كتاب الله وخامس بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الجنس الاول** امر باب العدة واولات الاحال اجلهن ان يضمن حملهن **الثاني** والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشراً **الثالث** وللطلاقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء **الرابع** واللائي يثن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدن ثلثة اشهر **الخامس** قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تقوطا حمل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة **ومقدم** هذه الاجناس المحاكم عليها كلها وضع الحمل فاذا وجب الحكم له ولا التفات الى غيره وقد كان بين السلف نزاع في المتى في عنها انها تربص بعد الاجلين ثم حصل الاتفاق على انقضاءها بوضع الحمل وأما عدة الوفاة فتجب بالموت سواء دخل بها او لم يدخل كما دل عليه عموم القران والسنة الصحيحة واتفاق امر الناس فان الموت لما كان انتهاء العقد وانقضاءه استقرت به الاحكام من التوارث واستحقاق المهر وليس المقصود بالعدة ههنا مجرد استبراء الرحم كما ظنه بعض الفقهاء لوجوبها قبل الدخول والحصول لاستبراء بحيضة واحدة ولا استواء الصغير والايمة وذوات القربى في مدتها فلما كان الامر كذلك **قالت طائفة** هي تعد محض لا يعقل معناه وهذا باطل لوجوه منها انه ليس في الشريعة حكم واحد الا وله معنى وحكمة يعقله من عقله ويخفى على من خفى عليه ومنها ان العدة ليست من باب العبادات المحضه فانها تجب في حق الصغيرة والكبيرة والعاقلة والمجنونة والمسلمة والذمية ولا تنظر الى نية ومنها ان رعاية حق الزوجين والولد والزوجة الثاني ظاهر في **الضوابط** ان يقال هو تحريم لا تقضاء النكاح لما كل ولهذا تجل فيها رعاية حق الزوج وحرمة له الا ترى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان من احترامه ورعايته حقوقه تحريم نساءه بعد ما كانت نساؤه في الدنيا من نساؤه في الآخرة قطعاً لم يجل لاحد ان يتزوج بمن بعده

حد

العدة

ج

حد

بخلاف غيره فان هذا ليس معلوما في حقه فلو خرم المرأة على غيره لتضررت ضررا عظيما بغير نفع معلوم ولكن لو كانت على الاطلاق
 كانت عبودية على ذلك وقد كانوا في الجاهلية يبالغون في احترام حق الزوج وتعظيم حريم هذا العقد فابتدأوا بالغلة من تربية سدة
 في شربها وحشش ببيتها تخفف الله عنهم ذلك بشريعتهم التي جعلها رجة وحكمة ومعجزة ونعمة بل هي من اجل نعمة عليهم على الاطلاق
 فله الحمد كما هو اهلها وكانت اربعة اشهر وعشرا على وفق الحكمة والمصلحة الاول من مدة ضرورتها واولى المدة لذلك المدة التي يعلم
 فيها وجود الولد وعدمه فانه يكون اربعين يوما بطفة ثم اربعين حلقة ثم اربعين مضغة فلهذا اربعة اشهر ثم يخرج فيه الروح في الطول
 الرابع فقد روي في ايام لتظهر حياته بالحركة ان كان ثم حمل **فصل** واماعة الطلاق فلا يمكن تعليمها بذلك لانها انما يجب بعد المسيس
 بالاتفاق ولا يبرأه الرحم لا يحصل بحبيضة كالا استبراء وان كان برأه الرحم بعض مقاصدها ولا يقال هي تعبد لما تقدم وانما يميز حكم
 اذا عرف ما فيها من الحقوق ففيها حق الله وهو امتثال امره وطلب مرضاته وحق للزوج المطلق وهو اناسم من الزوجته وحق للزوجته و
 هو استحقاقها للنفقة والسكنى ما دامت في العدة وحق للولد هو الاحتياط في ثبوت نسبه وان لا يختلط بغيره وحق للزوج الثاني
 وهو ان لا يصفه مائة درهم غيره ورتب الشارع على كل واحد من هذه الحقوق ما يناسبه من الاحكام فرتب على رعايته حقه هو لزوم المنزل
 وانما لا يخرج ولا يخرج هذا موجب القران ومنصوص امام اهل الحديث وامام اهل الرأي ورتب على حق المطلق تمكينه من الرجعة ما دامت
 في العدة وعلى حتمها استحقاق النفقة والسكنى وعلى حق الولد ثبوت نسبه المحاققة بابيه دون غيره وعلى حق الزوج الثاني دخوله على
 بصيرة ورجم برئ غير مشغول بولد غيره فكان في جعلها ثلاثة قروء رعايته هذه الحقوق وتمكينها وقد دل القران على ان العدة حق للزوج
 عليها بقوله يا ايها الذين امنوا اذا انكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان يمسوهن فمالكم عليهن عتق قد رويها فهذا دليل على ان العدة
 للرجل على المرأة بعد المسيس وقال تعالى ويعولتمن احق بردهن من قبل ان يمسوهن فمالكم عليهن عتق قد رويها فهذا دليل على ان العدة
 ثلاثة قروء او ثلاثة اشهر طالت مدة التريض لينظر في امرها هل يمسيها بمعروف او يبرحها باحسان كما جعل الله سبحانه للولي تريض اربعة
 اشهر لينظر في امره هل يفي او يطلق وكما جعل مدة تسير الكفار اربعة اشهر لينظر في امرهم ويختاروا لانفسهم فان قيل هذه العدة
 باطلة فان المختلعة والمفسوخ نكاحا بسبب من الاسباب والمطلقة ثلاثا والموطوءة بشبهة والزنى بها تعد بثلاثة اقراء ولا رجعة هنا
 فقد وجد الحكم بدون علته وهذا يبطل كونها علة **قيل** شرط النقص ان يكون الحكم في صورة ثابتة بنص او إجماع وما كونه في بعض
 العلماء فلا يكفي في النقص به وقد اختلف الناس في عدة المختلعة فذهب السني واحد في اعم الروايتين عنه دليلا انها تعتد بحبضة واحدة
 وهو مذهب عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى اجماع الصحابة ولا يعلم لما يخالف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الصحيحة دلالة صريحة وعذر من خالفها انها لم تبلغه او لم يسمع عنده او ظن الاجماع على خلاف موجبها فهذا القول هو
 الراجح في الاثر والنظر اما رجحانه اثره فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر بالمختلعة قط ان تعتد بثلاث حبض بل قد روي
 اهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ ان ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسريدها وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي فآفة
 اخوها يشتكى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ثابت فقال خذ الذي لها عليا
 وخذ سبيلها قال نعم فامرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تريض حبضة واحدة وتلقى باهلها وذكر ابو اود والنسائي من
 حديث ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلفت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد بحبضة قال الترمذي
 الصحيح انها تعتد بحبضة وهذه الاحاديث لها طرق يصدق بعضها بعضها واعل الحديث بعلمين **احل** هم ارساله **والثاني** ان الصحيح
 فيه امرت بجدف الفاعل والعلتان غير مؤثرتين فانه قد روي من وجوه متصلة ولا تعارض بين امرت وامرها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم اذن من المحال ان يكون الامر لها بذلك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته واذا كان الحديث قد روي بلفظ

محتمل ولا يقطع من غير يفسر المحتمل ويبينه فكيف يجعل المحتمل معارضا للفسر بل مقدما عليه ثم يكتفي في ذلك بقاوى اصحاب رسول الله
الله عليه وآله وسلم قال ابو جعفر الخامس في كتاب النكاح والمنسوخ هو اجماع من الصحابة واما افتقار النظر له فان المصلحة لم يبق
لزوجها عليه واحدة وقد ملكت نفسها وصارتا حق بيع بعض ما ظهر ان يتزوج بعد زنا زوجه فاحضرت العدة في حتمها بحد برائة الرحم وقول ائمة الشريعة
جاءت في هذا النوع حيضة واحدة كما جاءت بذلك في المسبية والمملوكة بعدد معاودة او تدرع والمهاجرة من دار الحرب ولا ريب انما
جاءت بثلاثة اقراء في الرجعية والمصلحة فرم مزود بين هذين الاصلين فينسب في احكامها ما يشبه ما يها فظننا فاذا هي بذات الحيضة
الشبه ومما يبين حكمة الشريعة في ذلك ان الشارع قسم النساء الى ثلاثة اقسام **احلها المفاارقة قبل الدخول** فلا مدة عليها ولا
مرجة لزوجها فيها **الثاني** المفاارقة بعد الدخول اذا كان لزوجها عليه ما رجعة فجعل عدتها ثلاثة قروء ولم يذكر سبحانه العدة بثلاثة
قروء الا في هذا القسم كما هو مصرح به في القرآن في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكمنن ما خطن
الله في ارحامهن ان يكن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلمن ان الحق برهن في ذلك وكذا في صورة الطلاق لما ذكرنا لا اعتداد بالاشهر الثلاثة
في حق من اذا بلغت اجلها خير زوجها بين امساك بمعرف او مفارقتها باحسان وهي الرجعية قطعاً فلم يذكر الا قروءا وبذلك في حق بائن
البينة القسم الثالث من بات عن زوجها وانقطع عنه عنها بسبب اضرار او خلل فدخل عدتها حيضة بالاستبراء ولم يجعلها
ثلاثا اذ اذ رجعة للزوج وهذا في غاية الظهور المناسبة واما الزانية والموطنة بشبهة فنوجب للدليل انها تستبرأ بحيضة فقط ونقض
عليه احمد في الزانية واختاره **تبييننا** في الموطنة بشبهة وهو الراجح وقياسها على المطلقة الرجعية من ابعاد القياس افسده
فان قيل فذهب ان هذا قد سلم كما ذكرتم من الصواب فانه لا يسلم معكم في المطلقة ثلاثا فان اجماع منعقد على اعتدادها بثلاثة
قروء مع انقطاع حق زوجها من الرجعية والقصد مجرد استدراك رجعتها **قيل** نعم هذا سؤال وارد وجوابه من وجهين احدهما انما اختلف
في عدتها هل هي بثلاثة قروء او بقر واحد فالجمهور بل الذي لا يعرف للناس سواه انها ثلاثة قروء وعلى هذا فيكون وجهه ان الطلقة
الثالثة لما كانت من جنس الاوليين اعطيت حكمها ليكون باب الطلاق كله بابا واحدا فلا يختلف حكمه والشارع اذا علق الحكم
بوصف مصلحة عامة لم يكن مخالف لتلك المصلحة والحكمة في بعض الصور ما نعلم من ترتيب الحكم بل هذه قاعدة الشريعة وتصرفها في
مصادرها ومواردها **الوجه الثاني** ان الشارع حرمها عليه حتى تنكح زوجها غيره عقوبة له ولعن للحلل والحلل للمصلحة فمما
فقد الله سبحانه من عقوبته وكان من تمام هذه العقوبة ان طول مدة تحريمها عليه فكان ذلك ابلغ فيما قصد الشارع من العقوبة
فانه اذا اخل بها اخل لا حتى تعتد بثلاثة قروء ثم يتزوجها اخرى كما يحرمه مقصود لا تخفيف موجب للعنة وبفارقها وقد من
فراقه ثلاثة قروء اخر طال عليه الانتظار وعيل صبره فامسك عن الطلاق الثلاث وهذا واقم على وفق الحكمة والمصلحة والرجح
فكان التربص بثلاثة قروء في الرجعية نظرا للزوج ومراعاة لمصلحة المصلحة في الثالثة المحرمة لها عليه وههنا كان تربصها بعقوبة له
ونزج الما اوقع الطلاق المحرم لما احل الله له واكدت هذه العقوبة تحريمها عليه الا بعد زوج واصابة وتربص ثلث **وقيل** بل عدتها
حيضة واحدة وهي اختيار ابى الحسين بن اللبان فان كان مسبوفا بالاجماع **فالصواب** اتباع الاجماع وان لا يلتفت الى قوله و
ان لم يكن في المسئلة اجماع فقوله قوي ظاهر والله اعلم **فان قيل** فقد جاءت السنة بان الخيرة تعتد ثلاث حيض كما رواه ابن ماجه
من حديث عائشة قالت امرت بريرة ان تعتد ثلاث حيض قيل ما اصرح من حديث لو ثبت ولكنه حديث منكرو باسناد مشهور وكيف يكون
عند ام المؤمنين هذا الحديث وهي تقول الاقراء الاطهار فان هم الحديث وجب القول به ولم يسم مخالفته ويكون حكمه حكم المطلقة
ثلاثا في اعتدادها بثلاثة قروء ولا رجعة لزوجها عليها فان الشارع يخص بعض الاعيان والافعال والازمان والا ما كان
ببعض الاحكام وان لم يظهر لنا موجب التخصيص فكيف وهو ظاهر في مسئلة الخيرة فانها لو جعلت عدتها حيضة واحدة لبادت

ج

بما

إلى التزوج بعد ما طهرها من نكاحها فإذا اجتمعت ثلاث حيض طال زمن انتظارها وحسبها عن الأزواج ولعلها تنتن كزوجها فيها و
 رغب في رجته ويزول ما عندها من الوحشة ولوقبل ان اعتداد المختلعة بثلاث حيض هذا الموضع بعينه بكان حسنا على وفق حكمة
 الشارع ولكن هذا مفقود في السببية والمهاجرة والزانية والموطوءة مشبهة لأن قيل فذهب ان هذا كله قد سلم لكم فكيف سلم
 لكم في الأيسة والصغيرة التي لا يوطأ مثلها قيل هذا التامير على من جعل مدة العدة مجردا عما ارحم فقط وهذا الجواب عن هذا
 السؤال بان العدة ههنا شرحت قيدا محضاً غير معقول للعذر واما من جعل هذا بعض مقاصد العدة وان لها مقاصداً اخر من تكميل
 شأن هذا العقد واحترامه واظهار خطره وبشر فيه فجعل له مخرجاً بعد انقطاع يموت او فرقة فلا فرق في ذلك بين الأيسة وغيرها
 ولا بين الصغيرة والكبيرة مع ان المعنى الذي طولت له العدة في الحائض في الرجعية والمطلقة ثلاثاً موجود بعينه في حق الأيسة
 والصغيرة وكان مقتضى الحكمة التي تضمنت النظر في معصية الزوج في الطلاق الرجعي وعقوبة نكاحه في الطلاق المحرم للتوطين
 للنساء في ذلك وهذا ظاهر جداً وبالله التوفيق **فصل** واما تحريم المرأة على الزوج بعد الطلاق الثلاث وابطاحتها له بعد نكاحها للثاني
 فلا يعرف حكمته الا من له معرفة بأسرار الشريعة وما اشتملت عليه من الحكم والمصالح الكلية فتقول وبالله التوفيق لما كان اباة فوج
 المرأة للرجل بعد طهره عليه ومنعه منه من اعظم نعم الله عليه واحسانه اليه كان جديراً بشكر هذه النعمة ومراعاتها والقيام
 بحقوقها وعدم تعريضها للزوال وتنوعت الشرائع في ذلك بحسب المصالح التي علمها الله في كل زمان وكل امر فاجاءت شريعة التوا
 با باحتها له بعد الطلاق ما لم تزوج فاذا تزوجت حرمت عليه ولم يبق له سبيل اليها وفي ذلك من الحكمة والمصلحة ما لا يخفى فان الزوج
 اذا علم انه اذا طلق للمرأة وصار امرها بيد ها وان لها ان تنكح غيره وانما اذا انكحت غيره حرمت عليه ابداً كان تمسكها بالثلاث حذر
 من مفارقتها اعظم وشريعة التوا جاءت بحسب الامة الموسوية فيها من الشدة والاحكام ما يناسب حالها ثم جاءت شريعة
 الانجيل بالمنع من الطلاق بعد الزوج البتة فاذا تزوج بالمرأة طهرت ان يطلقها ثم جاءت الشريعة الكاملة الفاضلة الحميدة التي
 من اكل شريعة نزلت من السماء على الاطلاق واجلها وافضلها واعلاها واقومها بمصالح العباد في المعاش والمعاد باحسن من ذلك
 كله واكملها ووافقه للعقل والمصلحة فان الله سبحانه اكل هذه الامة دينها واتم عليها نعمته وابتم لها من الطيبات ما لم يحج
 لامة غيرها فابتم للرجل ان ينكح من اطائب النساء اربعاً وان يتسرى من الامهات بنساء وليس التسرى في شريعة اخرى غيرها ثم
 اكمل لعبده شرعه واتم عليه نعمته بان ملكه ان يفارق امرأته ويأخذ غيرها اذ لعل الاولى لا تصلح له ولا توافقه فلم يجعلها غلا في عنقه
 وقيداً في رجله واصراً على ظهره وشرع له فراقها على اكل الوجه لها وله بان يفارقها واحدة ثم ترضى ثلاثة قروء والغالب انها في ثلاثة
 اشهر فان تافت نفسه اليها وكان له فيها رغبة وصرف مقلب القلوب قلبه الى عبتها وجا السبيل الى ردها ممكناً والباب مفتوحاً
 فراجع جيبته واستقبل امره وعاد الى يده ما اخرجته يد الغضب ونزغات الشيطان منها ثم لا يؤمن غلبات الطباع ونزغات الشيطان
 من المعادة فمكن من ذلك ايضاً مرة ثانية ولعلها ان تدور من مرارة الطلاق وخراب البيت ما يمنعها من معاودة ما يفضيه وينقوا
 هو من الم فراقها ما يمنع من الشرع الى الطلاق فاذا اجازت الثالثة جاء ما لا مرد له من امر الله وقيل له قد ادفعت حاجتك بالمرة الاولى
 والثانية ولم يبق لك عليها بعد الثالثة سبيل فاذا علم ان الثالثة فراق بينه وبينها وانها القاضية امسك عن ايقاعها فاذا علم
 انها بعد الثالثة لا تحل له الا بعد ثلاثة قروء وتزوج نكاحاً وامسأها وان الاول لا سبيل له اليها حتى يدخل بها الثانية
 دخولاً كاملاً يذوق فيه كل واحد منها عسيلة صالحة بحيث يمنعها ذلك من تعجيل الفراق ثم يفارقها يموت او طلاق او خلع ثم
 تعتد من ذلك عدة كامة تبين له حينئذ بأسه بهذا الطلاق الذي هو من انقض الحلال الى الله وعلم كل واحد منهما انه لا
 سبيل له الى العن بعد الثالثة لا باختياره ولا باختيارها واكد هذا المقصود بان لعن الزوج الثاني اذ لم ينكح نكاح رغبة يقصد فيه

الاسماك بل نكح نكاح تحليل ولعن الزوج الاول اذ لم يها هذا النكاح بل ينكح الثاني كما نكحها الاول ويظلمها كما ظلمها الاول وحينئذ فتباح
للاول كما تباح لغديره من الزواج وانت اذا وافقت بين هذا وبين الشرعيتين المنسوختين ووافقت بينه وبين الشرع بعة المبدلة بالبيعة
ما لعن الله ورسله فاعلمه تبين لك عظمة هذه الشريعة وجلالها واهميتها على سائر الشرائع وانها جاءت على اكمل الوجوه وانتم بها و
احسنها وانتم بالخلق وان الشرعيتين المنسوختين خير من الشريعة للمبدلة فان الله سبحانه شرعها في وقت ولم يشرع المبدلة اصلاً
وهذه الدقائق ونحوها مما يختص الله سبحانه به من يشاء فمن وصل الى ما في الجمل الله ومن لم يصل اليها فليس له الا الحكم الحكيم
واعلم العالمين ويعلم ان شريعته فوق عقول العقلاء وفوق فطر الاولياء

وقل للعيون لرمي النقطة	الى الشمس استغنى ظلام الدنيا
وسامح ولا تنكر عليها وخلقها	وان انكرت حقاً فقل خل في الدنيا

غيره

عاب التفقه قوم لا عقول لهم	وما عليه اذا عابوه من ضل
ما ضر شمس الفطن والشمس طالع	ان لا يرى ضوءها من ليس البصر

فصل واما ايجابه لغسل المواضع التي لم تخرج منها الفرج واسقاطه غسل للوضع الذي خرجت منه فبما اوفقه الحكمة و
ما اشره مطابقة للفطرة فان حاصل السؤال لم كان الوضوء في هذه الظاهرة دون باطن المقعدة مع ان باطن المقعدة اولى بالوضوء
من الوجه واليدين والرجلين وهذا سؤال معكوس من قلب منكوس فان من محاسن الشريعة ان كان الوضوء في الاعضاء الظاهرة
المكتشفة وكان احضارها مأموراً ومقدماً في الذكر والفعل وهو الوجه الذي نظافته وضلعت عنوان على نظافة القلب بعد اليد
وهما اليد البطش والتناول والاخذ فهما احق الاعضاء بالنظافة والازاهة بعد الوجه ولما كان الرأس مجتم الحواس واعلى البدن اشرافه
كان احق بالنظافة لكن لو شرع غسله في الوضوء لعظمت المشقة واشتدت الهيلة فشرع مع جميعه واقامة مقام غسله تخفيفاً وحرمة
كما اقام للمسلم على الخفين مقام غسل الرجلين ولعل قائل يقول وما يجرى من الرأس والرجلين من الغسل والنظافة ولم يعلم هذا القائل
ان اساس العضو بالماء امثالاً لاهل الله وطاعة له وتبذل اي ثرى في نظافته وطهارته ملائق ثرى غسله بالماء والسدر بدون هذه
النية والتحاكي في هذا الذوق السليم والطبع المستقيم كما ان معك الوجه بالتراب امتثالاً للأمر وطاعة وعبودية تكسبه وضاعة
ونظافة ولجهة تبدل على صفاته للناظرين ولما كانت الرجلان تمس الارض غالباً وتباشر من الارض كالتباشر ببقية الاعضاء
كانت احق بالغسل ولم يوفق للفهم عن الله ورسله من اجزاء مبهمها من غير جائل فهذا وجه اختصاص هذه الاعضاء بالوضوء من
بين سائرهما من حيث المحسوس واما من حيث المعنى فهذه الاعضاء هي آلات الافعال التي يباشر بها العبد ما يريد فعله وبها يعصم الله
سبحانه ويظلم فاليد تطش والرجل تمش والعين تنظر الاذن تسمع واللسان يتكلم فكان في غسل هذه الاعضاء امثالاً لامر الله
واقامة لعبوديته ما يقتضيه ازالة ما تحتها من دون العصبية وروحتها وقد اشار صاحب الشرح صلوات الله وسلامه عليه الى هذا المعنى
بعينه حيث قال في الحديث العظيم الذي رواه مسلم في صحيحه عن عمرو بن عبسة قال قلت يا رسول الله حدثني عن الوضوء قال ما منكم
من رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويستنشق فينثر الاخرت خطايا وجهه من اطراف حبيته من الماء ثم يغسل يديه الى المرفقين
الاخرت خطايا يديه من انامله مع الماء ثم يمس رأسه الاخرت خطايا رأسه من اطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين
الاخرت خطايا رجليه من انامله مع الماء فان هو قام فغسل فخر الله وانثى عليه وحجته بالذي هو اهله او هو لاهل وفرغ قلبه لله الا
انصرف من خطيئته كهيئة يوم ولدته امه وفي صحيح مسلم ايضا عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قوض العبد المسلم

ج

جدي

خرجت

اولا من غسل وجهه من وجهه كل خطيئة نظيرها بعينه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل ينخرج من بين يديه كل خطيئة كان
 بطشها يدايه مع الماء او مع آخر قطر الماء فاذا غسل برجليه خرجت كل خطيئة مشتها برجله مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من
 الذنوب وفي مسند الامام احمد عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول رجلان من امتي يقوم احدهما من
 الليل يمسح نفسه الى الطهور وعليه عقل فيتوضأ فاذا وضأ يديه اغسلت عقدة واذا وضأ وجهه اغسلت عقدة واذا مسح رأسه اغسلت
 عقدة واذا وضأ رجليه اغسلت عقدة فيقول الرب عز وجل للذي وراء الحجاب انظر الى عبدك هذا يعالج نفسه مائسا الى عبدك هذا فهو
 عليه البصر عن ابي امامة يرضوه ايماء رجل قام الى وضوءه يريد الصلوة ثم غسل كفيه نزلت خطيئته من كفيه مع اول قطرة فاذا تمضمض
 واستنشق واستنثر نزلت خطيئته من لسانه وشفتيه مع اول قطرة فاذا غسل وجهه نزلت خطيئته من سمعه وبصره مع اول
 قطرة فاذا غسل يديه الى المرفقين ورجليه الى الكعبين سلم من كل ذنب هو له ومن كل خطيئة كسبته يوم وليلة امه فاذا قام الى
 الصلوة رفع الله بها درجته وان تعد تعد سائلا وفيه ان مقصود للضمضة كمقصود غسل الوجه واليدين سواد وان حاجة اللسان
 الشفتين الى الغسل كحاجة بقية الاعضاء فمن انكس قلبا وفسد فطره وبطل قياسا من يقول ان غسل باطن المقعدة اولى من
 غسل هذه الاعضاء وان الشارح فرق بين المتماثلين هدم الى ما في غسل هذه الاعضاء المقارن لنتية التعبد لله من اشراق القلب
 وقوته واتساع الصدر وفتح النفس نشاط الاعضاء فميزت عن سائر الاعضاء بما اوجب غسلها دون غيرها وبالله التوفيق
فصل واما اعتبار بقية الحارب قبل القدرة عليه دون غيره فيقال اين في نصوص الشارع هذا التفريق بل نصه على اعتبار بقية الحارب
 قبل القدرة عليه اما من باب التنبيه على اعتبار توبة غيره بطريق الاولى فانه اذا دعت توبة عنه حارب مع شدة ضررها وتعدية فلان تدفع التوبة ما دون حارب
 بطريق الاولى وقد قال الله تعالى الذين كفروا ان بينهم ايعفوا لهم ما قد سلف وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتائب من الذنب كمن لا ذنب له والله
 تعالى جل الجود وعقوبة لا ريب ابجرا ثم ورفع العقوبة عن التائب شرعا وقدرا فليس في شرع الله ولا في قدره عقوبة ناشئة
 وفي الصحيحين من حديث انس قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجل فقال يا رسول الله اني اصببت حدثا فاقه على قال
 ولم يسأله عنه فحضرت الصلوة فصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما اقفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة قام اليه الرجل
 فاعاد قوله قال اليس قد صليت معنا قال نعم قال فان الله عز وجل قد غفر لك ذنبك فهذا لما جاء ناسيا بنفسه من غير ان يطلب غفر
 الله له ولم يقم عليه الحرج الذي اعترف به وهو احد القولين في المسئلة وهو احد الروايتين عن احمد وهو الصواب فان قيل
 فما عجزا تائبا والغامدية جاءت نائبة واقام عليه الحرج قيل لا ريب انما جاء التائبين ولا ريب ان الحرج اقيم عليها وبها اجرة الحجة
 القول الاخر وسالت شيخنا عن ذلك **فاجاب** بما مضى بان الحرج مطهر وان التوبة مطهر وهذا اختيار النظمير بالحرج
 عن التطهير بحرج التوبة وايضا لان بطهر بالحرج فاجابها النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى ذلك وارشد الى اخبار النظمير بالتوبة على
 التطهير بالحرج فقال في حق ما عجزا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه ولو تعجزا الحرج بعد التوبة لما جاز تركه بل لا مامر محتمل بان يتركه
 كما قال لصاحب الحرج الذي اعترف به اذهب فقد غفر الله لك وبين ان يهيئ كما اقامه على ما عجزا والغامدية لما احار اقامته واسبا لا التطهير
 به ولذلك ردها النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرارا وبأبى ان الاقامته عليها وهذا المسلك وسط بين مسلك من يقول لا يجوز اقامته
 بعد التوبة البتة وبين مسلك من يقول لا اثر للتوبة في اسقاط البتة واذا تأملت السنة رايتها لا تدل الا على هذا القول الوسط
 والله اعلم **فصل** واما قوله قبل شهادة العبد عليه صلى الله عليه وآله وسلم بانه قال كذا وكذا ولم يقبل شهادته على واحد
 من الناس بانه قال كذا وكذا فمضموع السؤال ان روايت العبد مقبولة دون شهادته **والجواب** انه لا يلزم الشارع قول فقيه معين
 ولا مذهب معين وهذا المقام لا يقتصر فيه الا الله ورسوله فقط وهذا السؤال كذب على الشارع فانه لم يأت عنه حرف واحد انه

هذا

ج

هذا

قال لا تعجلوا شهادة العبد بل ردوها ولو كان مالك مفتيًا فتمها من أولياء الله ومن اصدق الناس حجة بل الذي دل عليه كتاب الله
وسنة رسوله واجماع الصحابة والميزان العادل قبول شهادة العبد فيما يقبل فيه شهادة الحرفان من رجال المؤمنين فيدخل في
قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم كما دخل في قوله ما كان محرمًا إلا من قبلنا وأولئك هم الفاسقون وهو عدل بالنص والاجماع ويدخل
في قوله تعالى واستشهدوا ذوي عدل منكم كما دخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم محل هذا العلم من كل خلف عدوله ويدخل في قوله
واقيموا الشهادة لله وفي قوله ولا تكفوا الشهادة وقي قوله يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ألا ينذركم الله في جميع ما
فيها من الاوامر ويدخل في قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان شهدوا عدل فصوصوا واواظروا وقال انس بن مالك ما علمت احدا رد شهادة
العبد رواه الامام احمد عنه وهذا الصريح من غالب الاجماع التي يدينها المتأخرون فالشهادة على الشارح بانها بطل شهادة العبد ورد هاشم
بلا علم ولم يأمر الله بهم شهادة صادق ابرأوا منها امر بالتثبت في شهادة الفاسق **فصل** واما ايجاب الشارح للصدق في السأمة
واستناطها عن العوامل فقد اختلف في هذه المسئلة للاختلاف في الحديث الوارد فيها وفي الباب حديثان **احدهما** حديث عمرو بن
شعيب عن ابيه عن جده يرفعه ليس في الابل العوامل صدقة رواه الدارقطني من حديث غالب بن عبد الله عن عمرو **والثاني** حديث
علي بن ابي طالب مرفوعا ليس في البقر العوامل شئ رواه ابو داود تاليفه ثناء ابو بكر بن عمار عن عاصم بن ضمرة وعن الحارث عن
قال زهير احسبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس على العوامل شئ قال ابو داود وروى حديث الفضيل بن شعبة وسفيان وغيرهما عن
ابي اسحق عن عاصم عن علي لم يرفعه ورواه نعيم بن حماد ثناء ابو بكر بن عمار عن ابي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي موقوفا ليس في
الابل العوامل ولا في البقر العوامل صدقة ورواه الدارقطني من حديث صقر بن حبيب سمعت ابا رجاء عن ابن عباس عن علي موقوفا
قال ابن حبان ليس هو من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما يعرف باسناد منته طم نقله الصنف عن ابي رجاء وهو بائي
بالمقولات وروى من حديث جابر وابن عباس مرفوعا وموقوفا والموقوف اشبه **وبعد** فالعلماء في المسئلة قرآن فقال مالك
في الموطأ النواحيم والبقر السواني وبقر الحارث اني ارى ان يقض من ذلك كله الزكاة اذا جبت فيه الصدقة قال ابن عبد البر وهذا قول
الشيخين سعد ولا اعلم احدا قال به من فقهاء الامصار غيرهما وقال الثوري وابو حنيفة واحمد بن حنبل والشافعي والاوزاعي وابو داود
واحمد وابو عبيد واسحق وداود لا زكاة في البقر العوامل ولا الابل العوامل وانما الزكاة في السائمة منها وروى قولهم ذلك عن حاتم بن
الصحابية منهم علي وجابر ومعاذ بن جبل وكتب عمر بن عبد العزيز انه ليس في البقر العوامل صدقة وحجة هؤلاء مع الاثر المنظر فان ما كان
للمال محل النفع صاحبه به ككتاب بن لثة وعبيد خذمته وداره التي يسكنها وابنته التي يركبها وكتبه التي ينتفع بها وينفع غيره فليس
فيها زكاة وهذا لم يكن في حلي المرأة التي تلبسه ونقيره زكاة فطره هذا انه لا زكاة في بقر حوته وابلته التي تعمل فيها بالدراب وغيره فهذا يحضر
القياس كما انه موجب النصوص والفرق بينهما وبين السائمة ظاهر فان هذه مصروفة عن جهة النماء الى العمل في كسبها والعبيد والارباب
والله تعالى اعلم **فصل** واما قوله وجعل الحرة القبيحة الشوهاء فخص الرجل والامة الباهرة الحالك لا تحسنه فتصير سبي عن معنى
صحيح فان حكمة الشارح اقتضت وجوب حد الزنا على من كلت عليه نعمة الله بالحلل فيخطأه الى الحرام وهذا لم يوجب كمال الحد على من لم
يحصن واعتبر الاحصان اكمل احواله وهو ان يزوج بالحرة التي يرغب الناس في مثلها دون الامة التي لم يبعها الله تكاسها الا عند الضرورة فالنظر
بها ليست كاملة ودون الشوهاء الذي هو في الرتبة دون النكاح فان الامة ولو كانت ملعنة ان تكون لا تبلغ رتبة الزوجة لاشرفا ولا عرفا
ولا عادة بل قد جعل الله لكل منها رتبة والامة لا تترادف الزوجة ولهذا كان له ان يملك من لايجوز له نكاحه ولا قيم عليه في ملكه
فامته يجرى في الابتزال والامتهان والاستخدام مجرى ما يجرى غلامه بخلاف الحر او كان من محاسن الشريعة ان اعتبرت في كمال النعمة
على من يجب عليه الحضانة يكون قد عقد على حرة ودخل بها اذ بذلك يقتضي كمال وطم ويعطى شئونه حتما ويضربها مواضعها هذا هو الاصل

له في نسخة مسبوكة
والله اعلم بحقيقة الحال

ج

لنفسه
فقط

ومنشأ الحكمة ولا يعد ذلك في كل فرد من أفراد المصنوع ولا يضر عقله في كثير من المواضع اذ شأن الشرائع الكلية ان تراعى الامور العامة المنتظمة ولا ينقصها تخلف الحكم في افراد المصنوع كما هذا شأن الخلق فهو موجب حكمه الله في خلقه وامره في قضائه وشريعته بما لا يتوافق **فصل** واما قوله ونقض الوضوء بمس الذكر دون سائر الاعضاء ودون مس العذرة والبول فلا ريب ان قد علم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم الامر بالوضوء من مس الذكر وروى عنه خلافه وانما سئل عنه فقال للسائل هل هو الا بضعة منك وقد قيل ان هذا الخبر لم يعم وقيل بل هو منسوخ وقيل بل هو محمول على عدم الوجوب وحديث الامردال على الاستصحاب فهذه ثلاثة مسائل للناس في ذلك وسؤال السائل يبتني على صحة حديث الامر بالوضوء وانه للوجوب ونحن نجيبه على هذا التقدير **فبقول** هذا من كمال الشريعة وتام محاسنها فان مس الذكر مذكور بالوطي وهي في مظنة الانتشار غالباً والانتشار الصادر عن المس مظنة ترويح البدن ولا يشعر به فاقامت هذه المظنة مقام الحقيقة لخفاها وكثرة وجودها كما اقيم النوم مقام الحدث وكما اقيم لمس المرأة بشهوة مقام الحدث وايضاً فان مس الذكر يوجب انتشار حرارة الشهوة وتوارفها في البدن والوضوء يطفئ تلك الحرارة وهذا مشاهد بالبحث لم يكن الوضوء من مسه لكي يفسد ولا يكونه مجرى النجاسة حتى يورد السؤال من العذرة والبول ودعواه بمساواة مس الذكر للانف من اكدب الذم والابطل القياس وبالله التوفيق **فصل** واما قوله اوجب الحد في القطرة الواحدة من الخمر ومن الارطال الكثيرة من البول فهذا ايضا من كمال الشريعة ومطابقتها للعقول والقطر وقياسها بالمصالح فاما جعل الله سبحانه في طباع الخلق النفرة عنه ومجانبت كتمان ذلك عن الارباع عنه بالحد لان الوازع الطبيعي كافي في لمنع منه واما ما يشتد تقاضى الطباع له فانه ظلف العقوبة عليه بحسب شدة تقاضى الطبع وسد الذريعة اليه من قرب وبعد وجعل ما حوله حياً ومنع من قربانه ولهذا عاقب في الزنا بالشنع القتل وفي السرقة بالبانة اليد وفي الخمر بتوسيم الجلد ضرباً بالسوط ومنع قليل الخمر وان كان لا يسكر اذ قليله داء الى كثيره ولهذا كان من اباة من تبيد التمر المسكر القدر الذي لا يشكر خارجاً عن محض القياس والحكمة وموجب النصوص وايضاً في المفسدة التي في شرب الخمر والضرر المختص والمتعدى اضعاف الضرر والمفسدة التي في شرب البول واكل القاذورات فان ضررها مختص بمنازلها **فصل** واما قوله وقصر عدد المنكوحات على اربع واباح ملك اليمين بغير حصر فهذا من تمام نعمته وكمال شريعته في موافقتها للحكمة والرحمة والمصلحة فان النكاح يراد للوطي وقضاء الوطش من الناس من يغلب عليه سلطان هذه الشهوة فلا يتدفع حاجته بواحدة فاطلق له ثانية وثالثة ورابعة وكان هذا العدد موافقاً لعدو طباعه واركانه وعدة فضول سنته ولرجوعه الى الواحدة بعد ضرر بعدة ثلاث عنها والثلاث اول مراتب الجحيم وقد علق الشارع بها عدة احكام ورخص للمهاجر ان يقيم بعد قضاء نسكه بمكة ثلاثاً واباح المسافر ان يسير على خفيه ثلاثاً وجعل حد الضيافة للمستقيمة وللوجبة ثلاثاً واباح للمرأة ان تختار على غير زوجها ثلاثاً فرحم الضرورة بان جعل غاية انقطاع نزوحها عنها ثلاثاً فانهم يعود فهذا محض الرحمة والحكمة والمصلحة واما الامة فلما كان بمنزلة سائر الاموال من الخيل والعبيد وغيرها لم يكن لقصر المالك على اربعة منهن او غيرها من العدد معنى فكما ليس في حكمة الله ورحمته ان يقصر السيد على اربعة عبيد واربعة ذواب ثياب ونحوها فليس في حكمته ان يقصره على اربعة امهات وايضاً فللزوجة حق على الزوج اقتضاها عقد النكاح يجب على الزوج القيام به فان شاركها غيرها وجب عليه العدل بينهما فقصر الانزواج على عدل يكون العدل فيه اقرب لما زاد عليه ومع هذا فلا يستطيعون العدل ولو حرصوا عليه ولا حق لامرأة عليه في ذلك ولهذا لا يجب لمن قسم ولهذا قال تعالى فان خفتن الا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايماكم والله اعلم **فصل** واما قوله وانه اباح للرجل ان يتزوج باربع زوجات ولم يبرأ للمرأة ان تتزوج باكثر من زوج واحد فذلك من كمال حكمه الرب تعالى واحسانه ورحمته بخلفه ورعاية مصالحهم ويتعالى سبحانه عن خلاف ذلك ويؤخر شرعه ان يأتي بغير هذا ولو ابرم للمرأة ان تكون عند زوجين فاكثر ففسد العالم وضاعت الامساب وقتل الانزواج بعضهم بعضاً وعظمت البلية واشتدت الفتنة

السائل
 له ونعت كوضع كفتة
 فانهم هو كمن والوازم
 الجلب والراجز والذوق
 ج
 جميع وانهم هم
 المانعة من عاصم
 تعالى من قاصم
 والجمع الى الواحد في خبر

وقامت سوق الحرب على ساق وكيف يستقيم حال امرأة فيها شر كما متشاكسون وكيف يستقيم حال الشراكه فيها فحق الشريعة بما جاءت به من خلاف هذا من اعظم الادلة على حكمة الشارع ورحمته وعنايته بخلقه فان قيل فكيف روي جانب الرجل واطلق له ان يسيح طرفه ويقضي وطره وينقل من واحدة الى واحدة بحسب شهوته وحاجته ودواعي المرأة داعية وشهوتها شهوته قيل لما كانت المرأة من عاداتها ان تكون مخبأة من وراء الحدر ومحجوبة في كل بيتها وكان مزيجها ابر من مزيج الرجل وحركتها الظاهرة والباطنة اقل من حركته وكان الرجل قد اعطى من القوة والحركة التي هي سلطان الشهوة اكثر مما اعطيت المرأة وبلى بما لم يقل به اطلق له من عدد المنكوحات فاما يطلق للمرأة وهذا ما خص الله به الرجال وفضلهم به على النساء كما فضلهم عليهم بالرسالة والنبوة والخلافة والملك والامارة ولا اله الا الله والحمد لله وغير ذلك وجعل الرجال قوامين على النساء ساعين في مصالحهم بيد أبون في اسباب معيشتهم ويركبون الاخطار ويحسون القفار ويعرضون انفسهم لكل بلية ومحنة في مصالح الزوجات والرب تعالى شكور حلير فشكرهم ذلك وخيرهم بان مكنتهم ما لم يكن به الزوجات وانت اذا قابست بين قلب الرجال وشقاقهم وكدرهم ونصبهم في مصالح النساء وبين ما ابتلى به النساء من الغيرة وحديث حفظ الرجال من عقل ذلك التعب والنصب والدأب اكثر من حفظ النساء من عقل الغيرة فهذا من كمال عدل الله وحكمته ورحمته فله الحمد كما هو اهله

واما قول القائل ان شهوة المرأة تزيد على شهوة الرجل فليس كما قال والشهوة منبعها الحسنة واين حسنة الانثى من حسنة الذكر ولكن المرأة لغراغها وبطالتها وعدم معانيتها لما يشغلها عن امر شهوتها وقضاء وطرها يفسد سلطان الشهوة ويستولي عليها ولا يحسن عنها ما يعارضه بل يصارف قلبا فارغا ونفسا خالية فيتمكن منها كل التمكن فمظن الظان ان شهوتها اضعاف شهوة الرجل وليس كذلك ومما يدل على هذا ان الرجل اذا جامع امرأته امكنه ان يجامع غيرها في الحال وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وطاف سليمان على تسعين امرأة في ليلة ومعلوم ان له عند كل امرأة شهوة وحسنة باعثة على اللطم والجماع اذا قضى الرجل وطره فارت شهوته وانكسرت نفسها ولم تطلب قضاءها من غيره في ذلك الحين فتطابقت حكمة القدر والشعر والخلق والامر والله الحمد

فصل واما قوله انه للرجل ان يستقيم من امته بملك اليدين بالوطئ وغيره ولم يجر للمرأة ان تستمتع من عبدها الا بالوطئ ولا غيره فهذا ايضا من كمال هذه الشريعة وحكمته فان السيد قاهر لملوكه حاكم عليه مالك له والزوج قاهر لزوجته حاكم عليها وهي تحت سلطانه وحكمه تشبه الاسير هذا من العبد من نكاح سيدته للتنا في بين كونه ملوكها وبعلاها وبين كونه سيدته وموطوءة وهذا امر مشهور بالفظرة والعقول فجاءه وشريعة احكام الحاكمين منزلة عن ان تأتي به **فصل** واما قوله وفرق بين الطلاقات فجعل بعضها محرما للزوجة وبعضها غير محرر فقد تقدم من بيان حكمة ذلك ومصلحته ما فيه كفاية **فصل** واما قوله وفرق بين الجماع والبل وغيره من اللحوم في الوضوء فقد تقدم في الفصل الذي قبل هذا جواب هذا السؤال وانه على وفق الحكمة ورعاية المصلحة **فصل** واما قوله فرق بين الكلب الاسود وغيره في قطع الصلوة فهذا سؤال اورد معمر الله بن الصامت على ابي ذر واورد ابو ذر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجاب عنه بالفرق بين الكلب الاسود والكلب البين فقال الكلب الاسود شيطان وهذا ان اريد به ان الشيطان يظهر في صورة الكلب لا صورة كثيرا كما هو الواقع فظاهر وليس بمستكران يكون مرور عدو الله بين يدي المصلي قاطعا لصلوته ويكون مروره قد جعل تلك الصلوة بغيضة الى الله مكروهة له فيؤمر المصلي بان يستأنفها وان كان المراد به ان الكلب الاسود شيطان الكلاب فان كل جنس من اجناس الحيوانات فيها شياطين وهي ما عتامنها وقره كما ان شياطين الانس عتاتهم ومتردوهم والابل شياطين الانعام وعلى ذروة كل بعير شيطان فيكون مرور هذا النوع من الكلاب وهو من اخنثا وشربها مبغضا لتلك الصلوة الى الله تعالى فيجب على المصلي ان يستأنفها وكيف يستبعد ان يقطع مرور العدوين بين الانسان وبينه حكمه ما جاء به الله قطعا كما قطعها كلمة من كلام الادميين او قهقهة اوريح او القى عليه الغبر جاسدة او نومه الشيطان فيها وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان شيطانا نزلت على البارجة ليفطم على

فحاشا

كسر

وأيضا

فقد

منجاسة

صلاحي وبأجلته فللشارع في احكام العبادات اسرار لا تفتدى العقول الى ادراكها على وجه التفصيل وان ادركتها بجملة **فصل** ولما
قوله وفرق بين المخرج الخارجة من الدبر وبين الجشوة فادرج الموضوع من هذه دون هذه فهذا البصا من محاسن هذه الشريعة وكما
كما فرق بين البهيم الخارج من الفم وبين العذرة في ذلك ومن سقى بين الرقيم والجشوة فهو كمن سقى بين البهيم والعذرة والجشوة من
جنس العطاس الذي هو رقيم يختص في الدماغ ثم يطلب لها منفذا فتخرج من الخياشيم فيحدث العطاس كذلك الجشوة رقيم يختص
فوق المعدة فتطلب الصبر بخلاف الرقيم التي تختص تحت المعدة ومن سوى بين الجشوة والضرورة في الوصف والحكم فهو فاسد العقل
والخس **فصل** واما قوله اوجب الزكاة في خمس من الابل واسقطها عن الالف من الخيل فلعمرو الله انه اوجب الزكاة في هذا الجنس
دون هذا الا في سنن الى داود من حديث عاصم بن ضمرة عن علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عفوت
عن الخيل والريق فما تواصدة الرقة من كل اربعين درهما درهم وليس في تسعين ومائة شيء فاذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم
ورواه سفيان عن ابى اسحق عن الحارث بن علي وقال بقية حديثي ابو معاذا الانصاري عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابى
هريرة يرفعه عفوت لكم عن صدقة الجبهة والكسعة والفضة قال بقية الجبهة الخيل والكسعة البغال والحمر والخسعة للبهائم
في البيوت وفي كتاب عمرو بن حزم لا صدقة في الجبهة والكسعة والكسعة الحمار والجبهة الخيل وفي الصحيحين من حديث
الى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة والفرق بين الخيل والابل بان الخيل
تراد لغير ما تراد له الابل فان الابل تراد للدر والنسل والاكل وحمل الاثقال والتاجر والانتقال عليها من بلد الى بلد واما الخيل فاما خلقت
للكر والفر والطلب والهرب واقامة الدين وجهاد اعدائه وللشارع قصدا كيده في اقتنائها وحفظها والقيام عليها وترغيب النفوس
في ذلك بكل طريق ولهذا عفي عن اخذ الصدقة منها ليكون ذلك اربح فيما يحبه الله ورسوله من اقتنائها ورباطها وقد قال تعالى
واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فرباط الخيل من جنس آلات السلام والحرب فلو كان عند الرجل منها ما عساه ان يكون
ولم يكن للتجارة لم يكن عليه فيه زكاة بخلاف ما اعد للنفقة فان الرجل اذا ملك منه نصيبا ففيه الزكاة وقد اشار النبي صلى الله عليه
والله وسلم الى هذا بعينه في قوله قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والريق فما تواصدة الرقة اقل انراه كيف فرق بين ما اعد للاتفاق
وما اعد لاعلاء كلمة الله ونصروا دينه وجهاد اعدائه فهو من جنس السيوف والرمح والسهام واسقاط الزكاة في هذا الجنس من محاسن الشريعة
وكما **فصل** واما قوله اوجب في الذهب والفضة والتجارة ربع العشر وفي الزرع والثمار نصف العشر والعشر في المعدن الخمس فهذا
ايضا من كمال الشريعة ومراعاتها للمصالح فان الشارع اوجب الزكاة مواساة للفقراء وطهرة للمال وعبودية للرب وتقربا اليه باخراج محبوب العباد
له واينار مرضاة ثم فرضها على اكل الجوهرة وانفعها للمساكين وارفعها لارباب الاموال ولم يفرضها في كل مال بل فرضها في الاموال التي تختل
المواساة ويكثر فيه الربح والدر والنسل ولم يفرضها فيما يحتاج العبد اليه من ماله ولا غنى له عنه كعبده واما ثمره ومركوبه وداره و
ثيابه وسلاحه بل فرضها في اربعة اجناس من المال التواشي والزرع والثمار والذهب والفضة وعروض التجارة فان هذه اكثر اموال الناس
الذاتة بينهم وعامة تصرفهم فيها وهي التي تختل للمواساة دون ما اسقط الزكاة فيه ثم قسم كل جنس من هذه الاجناس بحسب حاله واعداق
النماء الى ما فيه الزكاة والى ما لا زكاة فيه فقسم التواشي الى قسمين سائمة تربي بغير كلفة ولا مشقة ولا خسارة فالنعمه فيها كاملة والمنه بها
وافرة والكلفة فيها يسيرة والنماء فيها كثير فخص هذا النوع بالزكاة والى معلوفة بالثمن او صاملة في مصالح اربابها في دوايلهم وحرثهم و
حمل امنعتهم فلم يجعل في ذلك زكاة لكلفة المعلوفة وحاجة المالكين الى العوامل فمن ثيابهم وعبدهم واما ثمنهم وامنتهم وقسم الزرع
والثمار الى قسمين قسم حجري يجري السائمة من بهيمة الانعام في سقيه من ماء السماء بغير كلفة ولا مشقة فوجب فيه العشر وفهم يسقى
بكلفة ومشقة ولكن كلفته دون كلفة المعلوفة بكثير اذ تلك تحتاج الى العلف كل يوم فكان مرتبة السائمة والمعلوفة فلم يوجب فيه

ان

ج

نم

زكوة ما شرب بنفسه ولم يسقط زكوة جملة واحدة فوجب فيه نصف العشر ثم قسم الذهب والفضة الى قسمين احدهما معد
 للتمنية والتجارة به والتكسب ففيه الزكوة كالنقدين والسبائك ونحوها والى ما هو معد للانتفاع دون الربح والتجارة كحلية المرأة والا
 السلاح التي يجوز استعمال مثلها فلا زكوة فيه ثم قسم العروض الى قسمين قسم واحد للتجارة ففيه الزكوة وقسم اخر للمقنية والاستعمال
 فهو مصروف عن جهة التما فلا زكوة فيه ثم لما كان حصول الثمن والربح بالتجارة من اشق الاشياء واكثرها معاناة وعملها خفيا بان جعل فيها
 ربع العشر ولما كان الربح والثمن بالزهر والثمار التي تسقى بالكلفة اقل كلفة والعمل ايسر ولا يكون في كل السنة جملة ضعفه وهو نصف
 العشر ولما كان التعب والعمل فيما يشرب بنفسه اقل والموتنة ايسر جملة ضعف ذلك وهو العشر واكتفى فيه بزكوة عامة خاصة فلو قام بها
 بعد ذلك عدة احوال لغير التجارة لم يكن فيه زكوة لانه قد انقطع غاؤه وزادته بخلاف الماشية وبخلاف ما لو اعد للتجارة فانه غرض التما
 ثم لما كان الركاز مال الاجرة محصلا وكلفة تحصيله اقل من غيره ولم يجتمه الى اكثر من استغراجه كان الواجب فيه ضعف ذلك هو الخمس
 فانظر الى تناسب هذه الشريعة الكاملة التي بها العقل حسناتها وكما لها وشهدت الفطر بحكمتها وان لم يطرق العالم شريعة افضل منها
 ولو اجتمعت عقول العقلاء وفطر لا لئلا واقترحت شيئا يكون احسن مقدر لم يصل اقتراحها الى ما جاءت به وما لم يكن كل مال يجتمل
 المواساة قد راعى ما يحتمل المواساة نصبا مقدرة لاجب الزكوة في اقل منها ثم لما كانت تلك النصب تنقسم الى ما لا يحجب المواساة ببعضه
 اوجب الزكوة منها الى ما يحجب المواساة ببعضه فجعل الواجب من غير كادون الخمس والعشرين من الابل ثم لما كانت المواساة لا تحجب
 كل يوم ولا كل شهر اذ فيه اجماع بآرباب الاموال جعلها كل عام مرة كما جعل الصيام كذلك ولما كانت الصلوة لا يشق فعلها كل يوم فظنوا
 كل يوم وليلة ولما كان الحج يشق تكرره وجوبه كل عام جملة وظيفته الغمر واذا قامل العاقل مقدار ما اوجبه الشارع في الزكوة مما لا يضركم
 فقلده وينفع الفقير اخذ به راء قد راعى فيه حال صاحب المال وجانبه حق الرعاية ونفع الاخذ به وقصد الى كل جنس من اجناس الاموال
 فوجب الزكوة في اعلاه واشرفه فوجب زكوة العين في الذهب والورق دون الحديد والرصاص والخامس ونحوها ووجب زكوة السائمة
 في الابل والبقر والغنم دون الخيل والبعال والحجودون ما يقل اقتناؤه كالصبيوع على اختلاف انواعها ودون الطير كله ووجب زكوة الخارج
 من الارض في اشرفه وهو الحبوب والثمار ونحوها والبقول والفاكهة والمقاني والمباح والمنازل والارواح وغيرها فوجب في الزكوة من ما لا يضر
 فيه في جنسه ووصفه ونفعه وشدة الحاجة اليه وكثرة وجوده وانه جارى مجرى الاموال لما عدها من اجناس الاموال بحيث لو فقد
 لاضر فقده بالناس وتعطل عليهم كثير من مصالحهم بخلاف ما لم يوجب فيه الزكوة فانه جارى مجرى الفضلات والتمتات التي لو فقدت
 لم يعظم الضرر بفقدها وكذلك راعى في المستحقين لها امرين مهمين **احدهما** حاجة الاخذ **والثاني** نفعه فجعل المستحقين لها
 نوعين نوعا يأخذ لحاجته ونوعا يأخذ لنفعه وحرما على من عداها **فصل** واما قوله وقطع يد السارق التي باشر بها الجناية
 ولم يقطع فرج الزاني وقد باشر به الجناية ولا لسان القاذف وقد باشر به القذف **فجوابه** ان هذا من ادل الدلائل على ان هذه الشريعة
 منزلة من عند احكم الحاكمين وارجح الراحمين ونحو ذلك فضلا فانها في الحدود ومقاديرها وكما لقرينة على اسبابها واقتضاء كل جنانية
 ما رتب عليها دون غيرها وان لم يرد ذلك للعقل اقتراح ونور اسولة لم يوردها هذا السائل وتفصيل منها يحول الله وقوته احسن التفصيل
 والله المستعان وعليه التكلان ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه لما خلق العباد وخلق الموت والحياة وجعل ما على الارض زينة لها ليلبوا
 عباده ويختبرهم ايهم احسن عملا لم يكن في حكمته بل من قهينة اسباب الابتلاء في انفسهم وخارجا عنها فجعل في انفسهم العقول العجيبة
 والاسماع والابصار والارادات والشمهوات والقوى والطبائع والحج والبغض والميل والنفور والاخلاق المتضادة المقتضية لانها اقضية
 السبب مسببه والتي في الخارج اسباب التي تطلب النفوس حصولها فتتافس فيه وتكبر حصولها فتدفع عنها ثم اكد اسباب هذا الابتلاء
 بان وكل بها قراء من الارواح الشريرة الظالمة الخبيثة وقرناء من الارواح الخيرة العادلة الطيبة وجعل دواعي القلب وميوله متزودة

يشترى الكل

لا تأخذ ج

ترتيبها

بان

بينها فهي الى داعي الخير مرة والى داعي الشر مرة يستلزم الابتلاء في دار الامتحان وتظهر حكمة الثواب والعقاب في دار الجزاء وكلاهما من الحق الذي خلق الله السموات والارض به ومن اجله وهما مقتضى ملك الرب وحمده فلا بد ان يظهر ملكه وحمده فيما كمال خلق السموات والارض وما بينهما واوجه ذلك في حكمته ورحمته وعدله بحكمه ايجابه على نفسه ان يرسل رسلا وانزل كتبه ويشرع شرائعه ليعلم ما اقتضته حكمته في خلقه وامره وقام سوق الجهاد لما حصل من المعاداة والمنافرة بين هذه الاخلاق والاعمال والادوات كما حصل بين من قامت به فلم يكن بد من حصول مقتضى الطبائع البشرية وما قارغا من الاسباب من التنافس والتحاسد والانقياد لدواعي الشهوة والغضب وتعدى ما حذله والتقصير عن كثير مما تعبد به وسهل ذلك عليهم باعتراؤا بموارد المعصية مع الاعراض عن مصابرها واثارها ما تنجيه من يسير اللذة في دنياها على ما يتأجله من عظيم اللذة في اخرها ونزولها على الحاضرة للشاهد ونجاة فيها عن الغائب للوعود وذلك موجب ما جعلت عليه من جعلها وظلها فاقضت اسماء الرب الحسنى وصفاته العليا وحكمته البالغة ونعمته الساقية ورحمته الشاملة وجودا واسعا ان لا يضرب عن عبادة الذكر صفحا وان لا يتركهم سدى ولا يخليهم ودواعي انفسهم وطبائعهم بل ركب في فطرهم وعقولهم معرفة الخير والشر والنافع والضار والالم واللذة ومعرفة اسبابها ولم يكتف بجرد ذلك حتى عرفهم به مفصلا على السنة رسلا وقطع معاذيرهم بان اقام على صدقهم من الادلة والبراهين ما لا يبق معه لهم عليه حجة ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة وان الله لسميع عليم وصرف لوط طرق الوعد والوعيد والترغيب والترهيب وضرب لهم الامثال وانزل عنهم كل اشكال من مكنتهم من القيام بما امرهم به وترك ما نهاهم عنه غاية التمكن واعانهم عليه بكل سبب وسلطهم على قهر طبائعهم بما يجرهم الى اثار العواقب على المبادىء ورفض اليسير الفانى من اللذة عن العظيم الباقي منها وارشدهم الى التفكير والتدبر واشار ما يقتضى به عقولهم واخلاقهم من هذين الامرين واكمل لهدى دينهم واثم عليهم نعمته بما وصله اليهم على السنة رسله من اسباب العقوبة والمنشئة والبشارة والندارة والرغبة والرغبة وتحقيق ذلك بالتجليل لبعضه في دار المحنة ليكون علما واما لتحقيق ما اخره عنهم في دار الجزاء والمنشئة و يكون العاجل مذكرا بالاجل والقليل المنقطع بالكثير المتصل والحاضر الغائب الدائم فتبارك الله رب العالمين واحكم الحاكمين ورحم الراحمين وسبحانه وتعالى عما يظنونه به من لم يقدره حق قدره من انكر اسماءه وصفاته وامره ونهيته ووعده ووعيدته وظن به ظن السوء فارواه ظنه فاصبح من الخاسرين فكان من بعض حكمته سبحانه ورحمته ان يشرع العقوبات في الجنايات الواقعة بين الناس بعضهم على بعض في النفوس والابدان والاعراض والاموال كالقتل والجراح والقتل والسرقة فاحكم سبحانه وجوه الجزاء الواردة عن هذه الجنايات غاية الاحكام وشرعها على اكل الوجوه المتضمنة لمصلحة الردع والجرع مع عدم المجاورة لما يستحقه الجاني من الردع فلم يشرع في الكذب قطع اللسان ولا القتل ولا في الزنا الحصى ولا في السرقة اعدام النفس وانما شرع لهم في ذلك ما هو موجب اسمائه وصفاته من حكمته ورحمته ولطفه واحسانه وعدله لتزول النوايب وتقطع الاطام من النظام والعدوان ويقنع كل انسان بما اتاه ماله كنهه وخالفه فلا يطعم في استلاب غيره حقه ومعلوم ان هذه الجنايات الاربع مراتب متباينة في القلة والكثرة ودرجات متفاوتة في شدة الضرر وخفة كفاوت سائر المعاصي في الكبر والصغر وما بين ذلك ومن المعلوم ان النظر للحرمة لا يصحح المحاقها في العقوبة بعقوبة مرتكب الفاحشة ولا الخدشة بالعدو بالضربة بالسيف ولا الشتم الخفيف بالقدف بالزنا والقدح في الانساب ولا سرقة اللقمة والفلس بسرقة المال الخطير العظيم فلما تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بد من تفاوت مراتب العقوبات وكان من المعلوم ان الناس لو وكلوا الى عقوباتهم في معرفتها وترتيب كل عقوبة على ما يناسبها من الجناية جنسا ووصفا وقد رآنا ذلك في كل مذهب وتثبت بهم الطرف في كل مشعب ولعظم الاختلاف واشتد الخطب فكفاهم ارحم الراحمين واحكم الحاكمين مؤنة ذلك وازال عنهم كلفته وتولى بحكمته وعلمه بتدبيره نوعا وفدرا وهدى على كل جناية ما يناسبها من العقوبة ويليق بها من النكال ثم يلهم من سعة رحمته وجوده ان يجعل تلك العقوبات

ج

شرح
الجزء

عق

الجزء

نعمهم

الدين

العظيم

بيطش

ج

شفعة

يقابل

كفارت لاها وظهر تنزيل عن المواقين بالجنائيات اذا قدموا عليه لاسيما اذا كان منهم بعد ما التوبة النصوح والازابة فيهم
 بهذه العقوبات انما كان الرحمة في الدنيا والاخرة وجعل هذه العقوبات دائمة على ستة اصول قتل وقطع وجلد ونفي وتغريم مال
 وتغريم قاتل فاجله اعظم الجنائيات كالجناية على النفس فكانت عقوبته من جنس كالجناية على الرب بالطعن في الدين
 عنه وهذه الجناية اولى بالقتل وكف عنه ان الجاني عليه من كل عقوبة اذ يقاؤه بين اظهر عياده مفسدا لهم لاخير يرجى في بقائه
 ولا مصلحة فاذا احس شره وامسك لسانه وكف اذاه والتزم الذل والصغار وجريان احكام الله وسوى عليه اداء الجزية لم يكره
 بقاءه بين اظهر المسلمين ضرر عليهم الدنيا والاخرة ومما الى حين وجعله ايضا عقوبة الجناية على الفروع المحرمة لما فيها من الفساد العظيم
 واختلاط الانساب والفساد العام واما القطع فجعله عقوبة مثله عدلا وعقوبة السارق فكانت عقوبته به ابلغ وادع من
 عقوبته بالجلد ولم تبلغ جنائياته حدا لعقوبة بالقتل فكانت اليق العقوبات به ابانة المصا الذي جعله وسيلة الى اذى الناس
 واخذ اموالهم لما كان ضررا للحارب اشد من ضرر السارق وعدوانه اعظم فم الى قطعية قطع رجله ليكف عنه انه وشريد التبطش
 بما ورجله التي سعى بها وشروع ان يكون ذلك من خلاف ذلك لثلاثيقت عليه منفعة الشق بكمال فكف ضرره وعدوانه ورجع بان الق
 له يدا من شق ورجلا من شق قاتل فاجله اعظم الجنائيات على الاراض وعلى العقول وعلى الابضاع ولم تبلغ هذه الجنائيات
 مبلغا يوجب القتل ولا ابانة طرف الا الجناية على الابضاع فان مفسد قاتلته تهضت سببا لاشتم القتلات ولكن عارضها في البكر
 شدة الداعي وعدا المعروض فانهض ذلك المعارض سببا لاسقاط القتل لم يكن الجدل حدا كافيا في الزجر فغلظ بالنفي والتغريم ليدفع
 من الم الغربة ومفارقة الوطن ومجانبة الاهل والمخاطاة ما يجره عن المعادة واما الجناية على العقول بالسكرك فكانت مفسدا
 لا تعدى السكرك غالبا ولهذا لم يحرم السكر في اول الاسلام كما حرمت الفواحش والظلم والعدوان في كل ملة وعلى لساكل بني كانت
 عقوبة هذه الجناية غير مقدرة من الشارب بل ضرب فيها بالايدي النعال والطرف الثياب الجريد وضربها اربعين فلما استخف الناس
 بامرها وتابوا في ارتكابها غلظها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي امرنا باتباع سنته وسنته من سنة رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعله ثمانين بالسوط ونفي فيما وحلق الرأس وهذا كله من افقه السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم امر بقتل الشارب في المرة الرابعة ولم ينسخ ذلك ولم يجعله حدا لا بد منه فهو عقوبة ترجع الى اجتهاد الامم في المصلحة
 فزيادة اربعين النفي الحق اسهل من القتل **فصل** واما تغريم المال وهو العقوبة المالية فشرعها في مواضع منها تحريق
 متاع الغال من الغنمة ومنها حرمان سهمه ومنها اضعاف الغرم على سارق الثمار المعلقة ومنها اضعافه على كافر الضالة
 الملتقطة ومنها اخذ شطر مال مانع الزكاة ومنها غرمه صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق دور من لا يصلي في الجماعة
 لو كان مانعه من انفاذه مانع عليه من كون الذرية والنساء في ايتعك العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما لا يجوز عقوبة الجاني
 ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغزو وعمران سلب القليل لمن قتله حيث شفع فيه هذا المسمى وامر الامير باعطائه فخر المشفوع
 له عقوبة للشاخص الامرو هذا الجنس من العقوبات فومان نوع مضبوط ونوع غير مضبوط والمضبوط ما قابل المتلف
 اما الحق الله سبحانه كاتلاف الصيد في الاحرام او الحق الادعي كاتلاف ماله وقد نبه الله سبحانه على ان تعين الصيد متضمن
 للعقوبة بقوله ليدوق وبال امره ومنه مقابلة الجاني بنقيض قصدي من الحرمان لعقوبة القاتل بلورته بحرمان ميراثه وعقوبة المذبح
 اذا قتل سيده بطلان تدبيرة وعقوبة الموصي له بطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشزة بسقوط نفقتها
 وكسوتها واما النوع الثاني غير المقدر فهذا الذي يدخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح ولذلك لم يأت فيه الشريعة بأحكام
 وقد لايزاد فيه ولا ينقص كالحرد ولهذا اختلف الفقهاء فيه هل حكمه منسوخ او ثابت والصواب انه يختلف باختلاف المصالح

ويرجع فيه الى اجتهاد الامة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة اذا دلل على المنع وقد فعله الخلفاء الراشدون ومن بعدهم
 من الامة **واما التعزير** ففي كل معصية لاحد فيها ولا كفارة فان المعاصي ثلاثة انواع نوع فيها الحد ولا كفارة فيه ونوع فيه
 الكفارة ولا حد فيه ونوع لاحد فيه ولا كفارة **فالاول** كالسرقة والشرب والزنا والقذف **والثاني** كالوطي في غار رمضان والوطي
 في الاحرام **والثالث** كوطي الامة المشتركة بينه وبين غيره وقبلة الاجنبية والحلوة بها ودخول الحمام بغير ميتر واكل البنية
 والدم ونحو ذلك **فاما النوع الاول** فالحكم فيه مقرر عن التعزير **واما الثاني** فنل يجب مع الكفارة فيه
 تعزير امر لا على قولين وهما في مذهب احمد **واما الثالث** ففيه التعزير قول واحد لكن هل هو كالحكم فلا يجوز بالامام تركه او هو راجع
 الى اجتهاد الامام في اقامته وتركه كما يرجع الى اجتهاده في قدره على قولين للعلماء **الثاني** قول الشافعي **والاول** قول الجمهور وما كان
 من المعاصي محرما الجسد كالظلم والفواحش فان الشارع لم يشترط له كفارة ولهذا لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات والسرقة وطرد
 هذا انه لا كفارة في قتل العمد ولا في اليمين الغموس كما يقوله احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس ذلك تخفيفا عن مرتكبها بل لان الكفا
 لا تعل في هذا الجنس من المعاصي وانما عملها فيما كان مباحا في الاصل وحرر لعارض كالوطي في الصيام والاحرام وطرد هذا وهو الصحيح
 وجوب الكفارة في وطى المحاض وهو موجب القياس لولم تأت الشريعة به فكيف وقد جاءت به مرفوعة وموقوفة وعكس هذا الوطى في الذبح
 ولا كفارة فيه ولا يعبر قياسه على الوطى في الحيض لان هذا الجنس لم ييم قط ولا يعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجبت في
 الزنا والوطى بطريق الاولى فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة والمصلحة **فصل** وكان من تمام حكمة
 ورحمته انه لم يأخذ الجناة بغير حجة كما لم يعذبهم في الذخيرة الا بعد اقامة الحجة عليهم وجعل الحجة التي يأخذهم بها اما منهم وهي
 الاقرار او ما يقوم مقامه من اقرار الحال وهو بالغ واصدق من اقرار اللسان فان من قامت عليه شواهد الحال بالجنابة كراهة الخمر
 وقتها وجعل من لا زجر لها ولا سيد ووجود السروق في دار السارق وتحت ثياب اولى بالعقوبة من قامت عليه شهادة اخباره عن نفسه
 التي تخفى الصدق والكذب وهذا امتنع عليه بين الصحابة وان نازع فيه بعض الفقهاء واما ان تكون الحجة من خارج عنهم فهي
 البينة واشترط فيها العدالة وعدم التهمة فلا احسن في العقول والفطن من ذلك ولو طلب منها الاقرار لم تقاوم احسن من ذلك
 الا ارفق منه للمصلحة فان قيل كيف تدعون هذه العقوبات لاصقة بالعقول وموافقة للمصالح وانتم تعلمون انه لا شيء بعد
 لكفر بالله اقظم ولا اقهر من سفك الدماء فكيف تدعون عن سفك الدم بسفكه وهل مثال ذلك الا ان الزخاسة بنجاسة ثم لو كان
 ذلك مستحسنا لكان اولى ان يجرى قلوب من خرق ثوب خمره وان يذبح حيوان من ذبح حيوان غيره وان يخرق اذن خرب دار غيره
 وان يجرى لمن شتم ان يشتم شامته وما الفرق في صريح العقل بين هذا وبين قتل من قتل غير او قطع من قطعه واذا كان اراقة
 الدم الاقل مفسدة وقطع الطرق كذلك فكيف زالت تلك المفسدة بآراقة الدم الثاني وقطع الطرف الثاني وهل هذا الا مضاعفة
 المفسدة وتكثيرها ولو كانت المفسدة الاولى تزول بهذه المفسدة الثانية لكان فيه ما فيه اذ كيف تزال مفسدة بمفسدة نظيرها من كل
 وجه فكيف والاولى لا سبيل الى ازالتهما وتقرير ذلك بما ذكرناه من عدم ازالة مفسدة تخريق الثياب وذهاب المواشي وخراب الدور وقطع
 الاشجار بمثلهما ثم كيف حسن ان يعاقب السارق بقطع يده التي اكتسب بها السرقة ولم تحسن عقوبة الزاني بقطع فرجه الذي اكتسب
 الزنا ولا القاذف بقطع لسانه الذي اكتسب به القذف ولا الزور على الامام والمسلمين بقطع انامله التي اكتسب بها التزوير ولا الناطل الى
 ما لا يحل له بفعله عينه التي اكتسب بها الحرام فاعلم ان الاصر في هذه العقوبات جنسا وقد رآوسببا ليس بقياس وانما هو محض المشية
 والله انصرف في خلقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد **فالجواب** وبالله التوفيق والتأييد من طريقتين مجمل ومفصل **اما**
المجمل فهو ان من شرع هذه العقوبات ورزها على اسبابها جنسا وقد رآفهم عالم الغيب الشهادة واحكم الحاكمين واعلم العالمين

الشرب

قيل الكفارة

تأخر

فيها

افظم

يجوزوا

نزول

ومن احاط بكل شيء علما وعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون واحاط علمه بوجوه المصالح التي فيها وجوبها وخفيها وظاهرها
 ما يمكن اطلاع البشر عليه ولا يمكنهم وليست هذه التخصيصات والتقديرات خارجة عن وجوه الحكمة والغايات المحمودة كما ان التخصيصات
 والتقديرات الواقعة في خلقه كذلك فهذا في خلقه وذلك في امره ومصدرها جميعا عن كمال علمه وحكمته ووضع كل شيء في موضعه
 الذي لا يليق به سواه ولا يتقاضى الا اياه كما وضع قوة البصر والنور للباصر في العين وقوة السمع في الاذن وقوة الشم في الانف وقوة
 المنطق في اللسان والشفتين وقوة البطش في اليد وقوة المشي في الرجل وخص كل حيوان وغيره بما يليق به ويحسن به من اعطائه من
 اعضائه وهيئاته وصفاته وقدره فتشمل اتقانه واحكامه لكل ما شمله خلقه كما قال تعالى صنع الله الذي اتقن كل شيء واذا كان سبحانه
 قد اتقن خلقه غاية الاتقان واحكامه غاية الاحكام فلان يكون امره في غاية الاتقان والاحكام اولى واخرى ومن لم يعرف ذلك مفصلا
 لم يسعه ان ينكره محملا ولا يكون جهله بحكمة الله في خلقه وامره واتقانه كذلك وصدره عن محض العلم والحكمة مسوقا له انكاره
 في نفس الامر سبحانه الله ما اعظم ظلم الانسان وجملة فانه لو اعترض على اي صاحب صناعة كانت ممن تقصر عنها معرفته وادراكه
 على ذلك وسأله عما اختصت به صناعته من الاسباب والالات والافعال والمقادير وكيف كان كل شيء من ذلك على الوجه الذي
 هو عليه لا اكبر ولا اصغر ولا على شكل غير ذلك يتخمن منه ويخبر به وعجب من سخف عقله وقلة معرفته هذا ما هيئته بمشاركته له
 في صناعته ووصوله فيها الى ما وصل اليه والزيادة عليه والاستدراك عليه فيها هذا مع ان صاحب تلك الصناعة غير مدفع عن
 الجز والفصول وعدم الاحاطة والجهل بل ذلك عند اعتياده حاضرا ثم لا يسعه الا التسليم له والاعتراف بحكمته واقراره بجهله وعجزه
 عما وصل اليه من ذلك فهلا وسعه ذلك مع احكام الحاكمين واعلم العالمين ومن اتقن كل شيء فاحكمه واقعه على وفق الحكمة والصلوة
 وقد كان هذا الوجه وحده كافيًا في دفع كل شبهة وجواب كل سؤال وهذا غير الطريق التي سلمها نفاة الحكم والتعليل ولكن مع هذا
 فتتصدى للجواب المفصل بحسب الاستعداد وما يناسب علومنا الناقصة وافهامنا الجامرة وعقولنا الضعيفة وعبارتنا
 القاصرة فنقول وبالله التوفيق اما قوله كيف ترون عن سفك الدم بسفكه وان ذلك كازالة النجاسة بالنجاسة
 سؤال في غاية الوهن والفساد واول ما يقال لسأله هل ترى روح المفسدين والنجاة عن فسادهم وجناياتهم وكف عن انهم مستمسكون
 في العقول موافقا لمصالح العباد ولا تراها كذلك فلان قال لا تراها كذلك كفا نامة في جوابه باقراره على نفسه بخالفه طوائف جميع بني
 ادم على اختلاف مللهم ومذاهبهم ودياناتهم واثامهم ولولا عقوبة النجاة والمفسدين لاهلك الناس بعضهم بعضا وفسد نظام العالم
 وصارت حال الدواب والانعام والوحوش احسن من حال بني ادم وان قال بل لا تتم المصلحة الا بذلك قيل بل لا تتم المصلحة الا بعقوبة
 النجاة والمفسدين لا تتم الا بمولم يردعهم ويجعل الجاني نكالا وعظة لمن يريد ان يفعل مثل فعله وعند هذا فلا بد من افساد شيء منه
 بحسب جريمته في الكبر والصغر والقلّة والكثرة ومن المعلوم من آية العقول ان التسوية في العقوبات مع تفاوت الجرائم غير مستحسن
 بل منافع الحكمة والمصلحة فانه ان ساق بينهم في ادنى العقوبات لم يحصل مصلحة الزجر وان ساق بينهم في اعظمها كان خلاف
 الرحمة والحكمة اذ لا يليق ان يقتل بالنظر والقبلة ويقطع بسرقة الحبة والدينار وكذلك التفاوت بين العقوبات مع استواء الجرائم
 فيهم في الفطر والعقول وكلاهما تايها بحكمة الرب تعالى وعدله واحسانه الى خلقه فاوقع العقوبة تارة بانلاف النفس اذا انتهت النجاسة
 في عظمها الى غاية القبح كالجناية على النفس والدين او الجناية التي ضررها عام فالمفسدة التي في هذه العقوبة خاصة والمصلحة الخاصة
 بها اضعاف اضعاف تلك المفسدة كما قال تعالى وكفر في القصاص حيوة يا اولى الابواب لعنكم تتقون فلو لا القصاص لفسد العالم واهلك
 الناس بعضهم بعضا ابتداء واستيفاء فكان في القصاص فسادا مفسدا القرى على الدماء بالجناية وبالاستيفاء وقد قالت العرب جاهلية بها
 القتل انفي للقتل وسفك الدماء فحقن الدماء فلم تغسل النجاسة بالنجاسة بل الجناية بنجاسة والقصاص طهرة واذا لم يكن بد من موت
 القاتل

الحكم

لذلك
 اظلم

لغير هذه

ج

مذاهبهم

لعل
 بهداهة

نسبة
 بسرقته

النجوى

ومن استحق القتل فبوتة بالسيف انفع له في عاجلته واجلته والوت به اضرع الموتات وارجاها واقلاها الما فبوتة به مصلحة له
ولا ولياء القتل ولعموم الناس جرى ذلك مجرى اتلاف الحيوان بذبحه لمصلحة الادنى فان حسن وان كان في ذبحه اضرار بالحيوان
فالمصالح المرتبة على ثبوتها اضعاف مفسدة اتلاف ثمر هذا السؤال الفاسد يظهر فسادا وبطلانه بالموت الذي ختم الله
على عباده وسأوى فيه بين جميعهم ولو لا هذا العيش ولا وسعتهم الارزاق ولصاقت عليهم المساكين والاسواق والطرقات
وفي مفارقة البغيض من اللذة والراحة ما في مواصلة الحبيب والموت مخصص للموت مريض لكل مسلم من صاحبه يخرج
من دار الابتلاء والامتحان باب للدخول في دار الحيوان

جزى الله عنا الموت خيرا فانه	ابر بنا من كل بر واعطف
يجعل تخليص النفوس من الآثام	ويدني الى الدار التي هي اشرف

فكرم الله سبحانه على عباده الائمة والاموات في الموت من نعمة لا تحصى فكيف اذا كان فيه طهرة للمقتول وحياة للنوع الانساني وتشف
للاظلمة ومعدل بين القاتل والمقتول فسيبان من تنزهت شريعته عن خلاف ما شرعها عليه من اقتراح العقول الفاسدة والاولاد الظالمين
الجائرة واما قوله لو كان ذلك مستحسنا في العقول لاستحسن في تخريق ثوبه وتخريب داره وذبح حيوانه مقابلته بمثله
فالجواب عن هذا ان مفسدة تلك الجنايات تندفع بتخريبه نظير ما اتلفه عليه فان المثل يسد مسد المثل من كل وجه قصير
المقابلة مفسدة تخصه كما ليس له ان يقتل ابنه او غلامه مقابلته لقتله هو ابنه او غلامه فان هذا شرع الظالمين المعتدين
الذي تنزه عنه شريعة احكام الحاكمين على ان للمقابلة في اتلاف المال بمثل فعله مساعا في الاجتهاد وقد ذهب اليه بعض
اهل العلم كما تقدم في الاشارة اليه في عقوبة الكفار في افساد اموالهم اذا كانوا يفعلون ذلك بنا او كان يظنهم هذا بخلاف قتل
عبد اذا قتل عبدا او قتل فرسه او عقرفرسه فان ذلك ظلم لغير مستحق ولكن السنة اقتضت التضمين بالمثل لا اتلاف النظير كغرم
النبي صلى الله عليه واله وسلم احدا من زوجتيه التي كسرت انا صالحتها انا بدل له وقال انا ما باناء ولا ريبان هذا اقل فسادا واصلم
للمحتدين لان المتلف ماله اذا اخذ نظيره صار كمن لم يفت عليه شيء وانتفع بما اخذه عوض ماله فاذا فكنا من اتلافه كان زيادة
في اضعاف المال وما يراود من التشفي واذا افة الجاني الم اتلاف فحاصل بالغرر غالبا ولا التفات الى الصور النادرة التي لا تضر
الجاني فيها بالغرر ولا شك ان هذا اليق بالعقل والبلغ في الصلاح ووفق للحكمة وايضا فانه لو شرع القصاص في الاموال جرما
الجاني لبقى جانب المجنى عليه غير مراعى بل يبقى متالما موتورا غير مجبور والشريعة انما جاءت بحل هذه الامور فان قيل
فخير والمجنى عليه بين ان يغرم الجاني او يتلف عليه ما اتلفه هو كما خيرة تنزه في الجناية على طرفه وخيرتم اولياء القتل بين اتلاف
الجاني النظير وبين اخذ الدية قيل لا مصلحة في ذلك للجاني ولا للمجنى عليه ولا لساثر الناس انما هو زيادة فساد لمصلحة
فيه بمجرد التشفي ويكفي تعزيبه وتعزيره في التشفي والفرق بين الاموال والدماء في ذلك ظاهر فان الجناية على النفوس
والاعضاء تدخل من الغيظ والحقد والعداوة على المجنى عليه ووليائه ما لا تدخله جناية المال ويدخل عليهم من الغضاضة
والعار واحتمال الضيم والحمية والتحرق لاحذ الثأر ما لا يجبره المال ابدا حتى ان اولادهم واعقابهم ليعتبرون بذلك ولا ولياء
القتيل من القصد في القصاص واذا افة الجاني ووليائه ما اذا افة المجنى عليه واولياءه ما ليس لمن حرق ثوبه او عقرفرسه المجنى
عليه موتور هو ووليائه فان لم يؤثر الجاني ووليائه ويخرجون من الالم والغیظ ما يجريه الاول لم يكن عدلا وقد كانت العرب
في جاهليتها تعيب على من ياخذ الدية ويرضى بما من دراهم تارة وشفي غيظه كقول قائلهم يحجون من اخذ الدية من الابل

من
لما قلتم من هذا
القتيل قول الجاني
بشيء من التوبة في قصيدة
الشيخ المصطفى بن
سفيان الدار
ج
نعم والله
يالك الذي
اشد الموعظة
عليك الى الدنيا
فالوعظ اهلها
منها عجايب
ودعوب

وان الذي اصبحتموا تحلبونه	دمر غير ان اللون ليس باشقر
---------------------------	----------------------------

وقال جرير يعير من اخذ الدية فاشترى بها خلاه

الا ابلغ بنى حجر ابن وهيب

بان التمر حلو في الشتاء

وقال اخره

اذا صب ما في الوط ب فاعلم بان

دم الشين فاشرب من دم الشين او دما

وقال اخره

حليان مختلف شكلنا

اريد العلاء ويهني السعن

اريد دما بنى مالك

ورأى للعل مياض اللبن

وهذا وان كانت الشريعة قد ابطلتها وجاءت بما هو خير منه واصح في المعاش والمعاد من تخيير الاولياء بين ادراك الثأر ونيل
التشفي وبين اخذ الدية فان القصد به ان العرب لم تكن تغير من اخذ بدل ماله ولم تعد ضعفا ولا عجزا البتة بخلاف من اخذ بدل
دم وليه فمأسوى الله بين الامرين في طبعه ولا عقل ولا شرع ولا فطن قد يهرق ثوبه عند الغيظ ويذبح مانشيته ويتلف ماله
فلا يلحقه في ذلك من المشقة والغيط والازدراء به ما يلحق من قتل نفسه او جرحه او قلم عينه **فصل** واما معاينة السارق
بقطع يده وترك معاينة الزاني بقطع فرجه ففي غاية الحكمة والمصلحة وليس في حكمة الله ومصلحته خلقه وعنايته ورحمته بهم ان يتلف
على كل جان كل عضو عصاه به فيشرع قلم عين من نظر الى المحرم وقطع اذن من اسقم اليه ولسان من تكلم به ويد من لطم غيره على انا
ولا خفا بما في هذا من الاسراف والتجاوز في العقوبة وقلة مرايتها واسماء الرب المحسنى وصفاته العليا واصحاله الحميدة تأتي ذلك وليس
مقصود الشارع بحق الامن من المعاودة ليس الا ولواريد هذا لكان قتل صاحب الجريمة فقط وانما المقصود النهر والنكال والعقوبة على
الجريمة وان يكون الى كف عدو له اقرب وان يعتبر به غيره وان يحدث له ما يدركه من الالم توبة نضوجا وان يذكر ذلك بعقوبة
الآخره الى غير ذلك من الحكم والمصالح ثم ان في حد السرقة معنى اخر وهو ان السرقة انما تقع من فاعلها سرقا كما يقتضيه اسمها وهذا يقولون
فلان ينظر الى فلان مسارقة اذا كان ينظر اليه نظرا خفيا لا يريد ان يعطن له والعازر على السرقة تخفف كاتم خائف ان يشعر بكانه
فوق خطبه ثم هو مستعد للمهرب والخلاص بنفسه اذا اخذ الشئ واليدان للانسان كالجنأ حين للطائر في اعانته على الطيران لهذا
يقال وصلت جناح فلان اذا رايت يسير منفردا فانضممت اليه لتحميه فعوقب السارق بقطع اليد قصبا لجنأ حله وتهديدا لاخذ
ان عاود السرقة فاذا فعل به هذا في اول مرة بقي مقصود احد الجنأ حين ضعيف العدو ولم يقطع في الثانية رجله فيزداد ضعفا في
عدو فلا يكاد يفوت الطالب ثم تقطع يده الاخرى في الثالثة ورجله الاخرى في الرابعة وينبقي الحما على وضه فيستره ويرجى واما الزاني
فانه ينفى في جميع بدنه والتلذذ بقضاء شهوته يعم البدن والغالب من فعله وقوعه برضى المرنى بها فهو غير خائف ما يخافه السارق من الطلب
فعوقب بما يعم بدنه من الجلد مرة والقتل بالحجارة مرة ولما كان الزنا من امهات الجرائم وكبائر المعاصي لما فيه من اختلاط الانساب الذي
يبطل معه التعارف والتناصر على احياء الدين وفي هذا هلاك الحرث والنسل فتاكل في معانيه او في اكثرها القتل الذي فيه هلاك ذلك
فرج عنه بالقصاص ليرتد عن مثل فعله من يهمل به فيعود ذلك بعبادة الدنيا وصالح العالم الموصل الى لقامة العبادات الموصلة الى
نعيم الآخرة ثم ان للزاني حالتين **احل ههما** ان يكون محصنا قد تزوج فعلم ما يقع به من العفاف عن الفروج المحرمة و
استغنى به عنها واخرى بنفسه عن التفرغ لحد الزنا فال حد من جميع الوجوه في تحفظ ذلك الى موازنة الحرام **والثانية** ان يكون
بكر لم يعلم ما علمه المحصن ولا عمل ما عمله محصن له من العذر بعضا وجب له التخفيف فحقن دمه وزجر باي امر جميع بدنه باعلى انواع الجلد
مرد عما من المعاودة للاستمتاع بالحرام وبغثاله على القنم بما رزقه الله من الحلال وهذا في غاية الحكمة والمصلحة جامع للتخفيف في موا

لنحوه

عليان

ج

والتعليق في موضعه وابن هذا من قطع لسان الشاتم والقاذف وما فيه من الاسراف والعدوان ثم ان قطع فرج الزاني فيه من تعطيل النسل وقطعه عكس مقصود الرب تعالى من تكثير الذرية وذريتهم فيما جعل لهم من ازواجهم وفيه من المفاصل اضعاف ما يتوهم فيه من مصلحة الزجر وفيه اخلاء جميع البدن من العقوبة وقد حصلت جرعة الزنا بجميع اجزائه فكان من العدل ان تنعم العقوبة ثم الله غير مخصوص في غير حق المرأة وكلاهما ذلك فلا بد ان يستويا في العقوبة فكان شرح الله سبحانه اكل من اقتراح المقترحين وتأمل كيف جاء اطلاق النفوس في مقابلة اكبر الكبائر واعظمها ضرراً واشدها فساداً للعالم وهي الكفر الاصل والطاهر والقتل وزنا المحصن اذا تأمل العاقل فساد الوجود رآه من هذه الجهات الثلاث وهذه هي الثلاث التي اجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله ابن مسعود بها حيث قال له يا رسول الله اي الذنب اعظم قال ان تجعل لله نداً وهو خلقك قال قلت ثم اي قال ان تقتل ولدك خشيته ان يطعم معك قال قلت ثم اي قال ان تزني بحليلة جارك فاتزل الله عز وجل والذين لا يدعون مع الله الهاً اخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون الزانية ثم لما كان سرقة الاموال قل في الضرر وهو دون رجل عقوبته قطع الطرف ثم لما كان القذف في سرقة المال في المفسدة جعل عقوبته دون ذلك وهو الجلد ثم لما كان شرب المسكر اقل مفسدة من ذلك جعل حدة دون حدة هذه الجنايات كلها ثم لما كانت مفاصل الجرائم بعد متفاوتة غير منضبطة في الشدة والضعف والقتلة والكثرة وهي ما بين النظرة الى الخلوة والمعانقة جعلت عقوبتها راجعة الى اجتهاد الائمة وولاة الامو بحسب المصلحة في كل زمان ومكان وبحسب ارباب الجرائم في انفسهم فمن سلك بين الناس في ذلك وبين الزمينة والامكنة والاحوال لم يفقه حكم الشرع واختلف عليه اقول الحق وسيرة الخلفاء الراشدين وكثير من النصوص ورأى عمر قد زاد في حد النحر على اربعين والنبي صلى الله عليه وآله وسلم انا جلد اربعين وعز بهامو لم يعز بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنفس على الناس اشياء عفا عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله فظن ذلك تعارضاً وتناقضاً وانما اتى من قصور علمه وفيه وبالله التوفيق **فصل** واما قوله وجعل حد الرقيق على النصف من حد الحر وحاجتهما الى الزجر واحدة فلا ريب ان الشارع فرق بين الحر والعبد في احكام وسوى بينهما في احكام فسوى بينهما في الايمان والاسلام ووجوب العبادات البدنية كالطهارة والصلوة والصوم لاستوائهما في سببهما وفرق بينهما في العبادات المالية كالنحو والزكاة والتكفير بالمال لا فراقهما في سببهما واما الحد ودفعه كان وقوع المعصية من الحر اقيم من وقوعها من العبد من جهة كمال نعمة الله تعالى عليه في الحرية وان جعله مالكاً لا مملوكاً ولم يجعله تحت قهر غيرهم وتصرف فيه ومن جهة تمكنه باسباب القدرة من الاستغناء عن المعصية بما عوض الله عنها من المباحات فقابل النعمة التامة بضدها واستعمل القدرة في المعصية فاستحق من العقوبة اكثر مما يستحقه من هو انخفض منه رتبة وانقص منزلة فان الرجل كلما كانت نعمة الله عليه اتم كانت عقوبته اذ الركب الجحاش اتم ولهذا قال تعالى في حق من اتم نعمته عليهم من النساء يا نساء النبي من يات منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً ومن يفتن منكن الله ورسوله وتعمل الكائنات اجورها من تين واعتدنا لها رزقا كريماً وهذا على وفق قضاي العقل ومستحسناتها فان العبد كلما كملت نعمة الله عليه ينبغي له ان تكون طاعته اكمل وشكره له اتم ومعصيته له اقم وهذه العقوبة تابعة لقيمة المعصية ولهذا كان اشد الناس عذاباً يوم القيمة عالم لا ينفعه الله بعلمه فان نعمة الله عليه بالعلم اعظم من نعمته على الجاهل وصدور المعصية منه اقم من صدورها من الجاهل ولا يستوي عند الملوك والرؤساء من عصاهم من خواصهم وحشمتهم ومن هو قريب منهم ومن عصاهم من الاطراف والبعث فمن جعل حد العبد اخف من حد الحر جمعاً بين حكمة الزجر وحكمة تقصيره ولهذا كان على النصف منه في النكاح والطلاق والعدة اظهاً للشرف الحرية وخطرها واعطاء لكل مرتبة حقها من الامور كما اعطاها حقها من القدر ولا تنقص هذه الحكمة باعطاء العبد في الآخرة اجرين بل هذا محض الحكمة فان العبد عليه في الدنيا حقان حق لله وحق لسين فاعطى بازاء قيامه بكل حق اجرا فافتقت

هو

الاشوال

ج

حكمة الشرع والقدر والجزاء والحمل لله رب العلمين **فصل** وأما قوله وجل للقاذف اسقاط الحمل اللعان في الزوجة دون
 الأجنبية وكلاهما قد اتفق بهما العارفون من اعظم محاسن الشريعة فان قاذف الأجنبية مستغن عن قذفها لا حاجة له اليه البتة
 فان زناها لا يضره شيئا ولا يفسد عليه فراشه ولا يعلق عليه اولاد من غيره وقذفها عدوان محض واذا لمحصنة غافلة مؤمنة
 فترتب عليه الحد نكاحا وعقوبة واما الزوجة فانه الحق بزناها من العار والمسبة وانما الفرائض والحاق ولد غيره به وانصرف قلبها
 عنه الى غيره فهو محتاج الى قذفها ونفي النسب الفاسد عنه وتخليصه من المسبة والعار لكونه زوجا بغير فاجرة ولا يمكن اقامة البيتة
 على زناها في الغالب وهي لا تقر به وقول الزوج عليها غير مقبول فلم يبق سوى تحالفها باغلاظ الايمان وتأكيد هابل عانته على نفسه باللعنة
 دعائها على نفسها باللعن ان كان كاذبين ثم يفسخ بينهما اذا لم يكن احدهما ان يصفى للاخر ابدأ فهذا احسن حكم يفصل بينهما في الدنيا
 وليس بعدل عدل منه ولا احكم ولا اصبر ولا وحيث عقول العللين لم يهتدوا اليه فتبارك من آيات ربوبيته ووحدايته وحكمته
 وعلمه في شرعه وخلقه **فصل** وأما قوله وجوز للمسافر التفرقه في سفره رخصة الفطر والقصر دون المقيم المقيم الذي هو غاية
 المشقة فلا ريب ان الفطر والقصر يختص بالمسافر ولا يفطر المقيم الا لمرض وهذا من كمال حكمة الشارع فان السفر في نفسه قطعة
 من العذاب وهو في نفسه مشقة وجهد ولو كان المسافر من ارفق الناس فافترق في مشقة وجهد بحسبه فكان من رحمة الله بعباده
 وبره بهم ان خفف عنهم شطط الصلوة واكتفى منهم بالشطر وخفف عنهم اداء فرض الصوم في السفر واكتفى منهم باده في الحضر كما شرع
 مثل ذلك في حق المريض والحائض فلم يفوت عنهم مصلحة العبادة باسقاطها في السفر جلة ولم يلزمهم بها في السفر كالزامهم في
 الحضر فاما الاقامة فلا موجب لاسقاط بعض الواجب فيها ولا تاخيرها وما يعرض فيها من المشقة والشغل فامروا بوضبط ولا ينحصر
 جوز لكل مشغول وكل مشغوق عليه الترخص ضاء الواجب والتمهل بالكليية وان جوز لبعض دون البعض لم يضبط فانه لا يوصف بوضبط
 ما يجوز معه الرخصة وما لا يجوز بخلاف السفر على ان المشقة قد علق بها من التخفيف ما يناسبها فان كانت مشقة مرض والمريض
 جائز معها الفطر والصلوة فاعدا او على جنب وذلك من طين قصر العذر وان كانت مشقة تعب فمصلح الدنيا والاخرة منوطة بالتعب
 راحة لمن لا تعب له بل على قدر التعب تكون الراحة فتناست الشريعة في احكامها ومصالحها بحمل الله وميثه **فصل** وأما قوله
 ووجب على من نذر لله طاعة الوفاء بها وجوز لمن حلف عليها ان يتركها ويكفر بيمينه وكلاهما قد التزم فعلهما الله **فهذا السؤال**
 يورد على وجهين احدهما ان يحلف ليفعلها اخوان يقول والله لا صوم من الاثنين والخميس ولا تصدق كما يقول الله على ان افضل
 ذلك **والثاني** ان يحلف بها كما يقول ان كلمت فلانا فله على صوم سنة وصدقة الف فان اورد على الوجه الاول
جوابه ان الملتزم الطاعة لله لا يخرج التزامه الله عن اربعة اقسام **احدها** التزام يمين مجردة **الثاني** التزام بنذر مجرد
الثالث التزام يمين مؤكدة بنذر **الرابع** التزام بنذر مؤكد يمين **فالاول** نحو قوله والله لا تصدق **والثاني**
 نحو الله على ان تصدق **والثالث** نحو والله ان شفى الله مريضى فعلى صدقة كذا **والرابع** نحو والله ان شفى الله مريضى
 فوالله لا تصدق وهذا كقوله تعالى ومنهم من عاهد الله لئن اأتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فهذا نذر مؤكد يمين
 ولن لم يقل فيه والله اذ ليس لك من شرط النذر بل اذا قال ان سلبني الله تصدقت او لا تصدق فهو وعد وعد الله فعليه ان يفي
 والا دخل في قوله فاعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم يلقى الله ما خلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا ينادون فوعده العبد ربه نذر يجب عليه
 ان يفي له به فانه جعله جزاء وشكر الله على نعمته عليه فحرم عقوق المعاصيات لا عقوق التبرعات وهو اولى بالزوم من ان يقول
 ابتداء لله على كذا فان هذا التزام منه لنفسه ان يفعل ذلك والا دل عليه بشرط وقد وجد فيجب فعل المشر وطعنه لالتزامه له
 بوعده فان الالتزام تارة يكون بصريح الإيجاب وتارة يكون بالوعد وتارة يكون بالشرع كشرعه في الجهاد والحج والعمرة والالتزام بالوعد

ينظر

عليهم

ج

أكد من الالتزام بالشروط وأكد من الالتزام بصريح الإيجاب فإن الله سبحانه وتعالى ما التزمه له بالوعد وعاقبه بالتفاد في قلبه ومدح من وفاه ما نذر له وامر باتمام ما شرع فيه له من الحج والعمرة فجاه الالتزام بالوعد أكد الأقسام الثلاثة واخلافه يعقب النفاق في القلب واما اذا حلف بيننا عجرة يفعل كذا فهذا خص منه لنفسه وحش على فعله باليمين وليس ايها باحليم ما فان اليمين لا توجب شيئاً ولا تحرمه ولكن الحالف عقد اليمين بالله ليفعله فاباح الله سبحانه له حل ما عقده بالكفارة وهذا اسماء ما خلا فانها تخل عقد اليمين وليست رافعة لاثم الحث كما يتوجه به بعض الفقهاء فان الحث قد يكون واجباً وقد يكون مستحباً فيجوز به امر ايجاب او استحباب وان كان مباحاً فالشارع لم يبيح سبب الاثم وانما شرعها الله حلاً لعقد اليمين كما شرع الله الاستثناء ما لله من عقدها فظهر الفرق بين ما التزمه الله وبين ما التزم بالله **فالأول** ليس فيه الا الوفاء **والثاني** يجزئ فيه بين الوفاء وبين الكفارة حيث يسوغ ذلك وستر هذا ان ما التزم له أكد ما التزم به فان الاول متعلق بأهليته والثاني برؤيته **فالأول** من احكام اياتك بعد **والثاني** من احكام اياتك نستعين واياتك بعد قسم الله في هاتين الكلمتين واياتك نستعين قسم العبد كما في الحديث الصحيح الا في هذه بين وبين عبد بن نعيمين وهذا يخرج الجواب عن ايراد هذا السؤال على الوجه الثاني وان ما نذر الله من هذه الطاعات يجب الوفاء به وما اخرج محرم اليمين بخير بين الوفاء به وبين التكفير لان الاول متعلق بأهليته والثاني برؤيته فوجب الوفاء بالقسم الاول ويخبر الحالف في القسم الثاني وهذا من اسرار الشريعة وكما لها وعظمها ويزيد ذلك وضوحاً ان الحالف بالتزام هذه الواجبات قصد ان لا تكون ولكراهته للزومها له حلف بها فقصده ان لا يكون الشرط فيها ولا الجزاء ولذا لا يسهى نذر الجاهل والغضب فلم يلزمه الشارح به اذا كان غير مريد ولا متقرب به الى الله فلم يعقد الله وانما عقده به فهو عين محضة فالخاتمة بنذر القرية له بغير شبهة وقطع له عن الالتحاق بنظيره وعذر من الحق بنذر القرية شبهة به في اللفظ والصورة ولكن المحققون له باليمين افقه وادعى الجانب المعاني وقد اتفق الناس على انه لو قال ان فعلت كذا فانا يومئذ اؤنصراني فحنت انه لا يكفر بذلك ان قصد اليمين قصد اليمين من الكفر وهذا وغيره اجماع **شبهة الاسلام ابن تيمية** على ان الحلف بالطلاق والعناق كسائر الجاهل والغضب وكالحلف بقوله ان فعلت كذا فانا يومئذ اؤنصراني او نصبراني وحكاها اجماع الصحابة في العتق وحكاها غيره اجماعاً لهم في الحلف بالطلاق على انه لا يلزم قال لانه قد صح عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة ولا يعرف له في الصحابة مخالف ذكره ابن بري في شرح احكام عبد الحق الاشيلي فاجتمعت خصومه في الدرر عليهم بكل ممكن وكان حاصل ما ردهوا به قوله اربعة اشياء **أحدها** وهو عجرة القوم انه خلاف مرسوم السلطان **الثاني** انه خلاف الاثمة **الثالثة** انه خلاف القياس على الشرط والجزاء المقصودين كقوله ان ابرأتني فانت طالق ففعلت **الرابع** ان العمل قد استمر على خلاف هذا القول فلا يلتفت اليه فقفص حجهم واقام نحو من ثلاثين دليلاً على صحة هذا القول ونصف في المسئلة قريباً من الف ورقة ثم مضى لسبيله راجعاً من الله اجراً واجراً وهو ومنار عود يوم القيمة عند ربهم يتصمون **فصل** واما قولهم وحره كل ذي ناب من السباع واباح الضبيع ولها ناب فلا ريب انه حره كل ذي ناب من السباع وان كان بعض العلماء لا يخفى عليه تحريمه فتألم بمبلغ علمه واما الضبيع فروى عنه فيها حديث صحيحه كثير من اهل العلم بالحديث فان اليه وجعلوه محضاً لعموم احاديث التحريم كما خصت العرايا الاحاديث المراسنة وطائفة لم تقبله وحرمو الضبيع لانها من جملة ذات الانياب وقالوا وقد تواترت الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنهي عن اكل كل ذي ناب من السباع وصحت صحته لا مطعن فيها من حديث علي وابن عباس ابى هريرة وابى ثعلبة الخثعمي قالوا واما حديث الضبيع فتقدم به عبد الرحمن ابن ابي عمارة واحاديث تحريم ذوات الانياب كلها تخالفه قالوا لفظ الحديث يحتمل معنيين **أحدهما** ان يكون جابر

الحج

ج

ورفع الأكل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن يكون إنما رفع إليه كونها صيداً فقط ولا يلزم من كونها صيداً جوازاً كلها
فظن جابر أن كونها صيداً يدل على أكلها فأفتى به من قوله ورفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما سمعه من كونها
صيداً ونحن نذكر لفظ الحديث لنبين ما ذكرناه فروي الترمذي في جامعه من حديث عبيد بن عمير الليثي عن
عبد الرحمن بن أبي عمار قال قلت لجابر بن عبد الله أكل الضبع قال نعم قلت أصيد هي قال نعم قلت اسمعت لك
من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم قال الترمذي سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال هو
صحيح وهذا يحتل أن المرفوع منه هو كونها صيداً ويدل على ذلك أن جابر بن حازم قال عن عبيد بن عمير عن ابن
أبي عمار عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن الضبع فقال هي صيد وفيها كبش قالوا وكذلك
حديث إبراهيم الصائغ عن عطاء عن جابر يرفعه الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه جزاء كبش من وثوكل قال الحاكم
حديث صحيح وقوله ويؤكل يحتل الوقف والرفع وإذا احتل ذلك لم يعارض به الأحاديث الصحيحة الصريحة التي
تبلغ مبلغ التواتر في التحريم قالوا ولو كان حديث جابر صحيحاً في الإباحة لكان قرئاً واحداً في تحريم ذوات الأنياب
مستفيضة متعددة ادعى الطحاوي وغيره تواترها فلا يقدّم حديث جابر عليها قالوا والضبع من أخبث الحيوان وأشره
وهو مغري باكل لحوم الناس ونش قبور الأموات وأخر أجسامهم وكلهم وبأكل الجيف وكبرهنا به قالوا والله سبني قد حرّم
علينا الخبائث وحرّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذوات الأنياب والضبع لا يخرج عن هذا وهذا قالوا و
غاية حديث جابر يدل على أنها صيد يفدي في الأحرام ولا يلزم من ذلك أكلها وقد قال بكر بن محمد سئل أبو عبد الله
يعني الإمام أحمد عن محرّم قتل ثعلباً فقال عليه الجزاء هي صيد ولكن لا يؤكل وقال جعفر بن محمد سمعت أبا عبد الله سئل
عن الثعلب فقال الثعلب سبع فقد نص على أنه سبع وأنه يفدي في الأحرام ولما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الضبع كبشاً ظن جابر أنه يؤكل فأفتى به والذين صححوا الحديث جعلوه مختصاً بالموثوقين ذى الناب من غير فرق
بينها حتى قالوا ويجزى لكل ذى ناب من السباع ألا الضبع وهذا لا يقع مثله في الشريعة أن يخص مثلاً على مثل من
كل وجه من غير فرق بينهما وبالحكم لله إلى ساعق هذه ما رأيت في الشريعة مسألة واحدة كذلك أعني شريعة التزويل لا
شريعة التأويل ومن تأمل الفاظه صلى الله عليه وآله وسلم الكريمة تبين له اندفاع هذا السؤال فإنه أحرم ما اشغل على وصفين
أن يكون له ناب أن يكون من السباع العادية بطبعها كالأسد والثوب والفر والفهد وما الضبع فأنما فيها أحلا لوصفين وهو كونها
ذات ناب وليست من السباع العادية ولا ريب أن السباع أخض من ذوات الأنياب والسبع أحرم لما فيه من القوة السبعية التي
تورث المغتدى بها شبهها فإن الغاذي شبيه بالمغتدى ولا ريب أن القوة السبعية التي في الذئب والأسد والفر والفهد ليست
في الضبع حتى تجب التسوية بينهما في التحريم ولا تعدل الضبع من السباع لغة ولا عرفاً والله أعلم **فصل** وأما قوله وجعل شهادة
خزمية بن ثابت بشهادتين دون غيره من هو أفضل منه فالريب أن هذا من خصائصه ولو شهد عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكما وعده غيره
لكان بمنزلة شهادتين تثبتن وهذا التخصيص إنما كان لمخصّص قضاءه وهو مبادرته دون من حضر من الصحابة إلى الشهادة لرسول الله صلى
عليه وآله وسلم وقد بايع الأعرابي وكان فرض على كل من سمع هذه القضية أن يشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بايع الأعرابي
ذلك من لوازم الأيمان والشهادة بتصديقه صلى الله عليه وآله وسلم وهذا مستقر عند كل مسلم ولكن خزمية تظن أن دخول
هذه القضية المعينة تحت عموم الشهادة لصدقه في كل ما يخبر به فلا فرق بين ما يخبر به عن الله وبين ما يخبر به
عن غيره في صدقه في هذا وهذا ولا يتم الأيمان إلا بتصديقه في هذا وهذا أفلمّا تظن خزمية دون من حضر

أكل

ج

فيه

شاهد بن اثنين

القصة

لذلك استحق ان يجعل شهادة بشهادتين **فصل** واما تخصيصه ابابرة بن نيار باجراء التضحية بالعناق دون من بعده فلم يوجب ايضا وهو انه ذبح قبل الصلوة متاولا غير عالم بعد الاجزاء فلما اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تلك ليست بالتضحية وانما هي شاة لحم راد احادة الاضحية فلم يكن عنده الاعناق هي احب اليه من شاة لحم فرخص له في التضحية بها لكونه معدو او قد تقدم منه ذبح تأول فيه وكان معدو ورايتا وبه وذلك كله قبل استقرار الحكم فلما استقر الحكم لم يكن بعد ذلك يجرى الا ما وافق الشرع المستقر وبالله التوفيق **فصل** واما التفريق بين صلوة الليل و صلوة النهار في الجهر والسر ففي غاية المناسبة والحكمة فان الليل مظنة هذوالاصوات وسكون الحركات وفراغ القلوب واجتماع الهمم للشتة بالتهان والتمجيد محل التيسير الطويل بالقلب والبدن والليل محل مواطاة القلب للسان ومواطاة اللسان للاذن وهذا كانت السنة تطويل قراءة الفجر على سائر الصلوات وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بالسنتين الى المائة وكان الصديق يقرأ فيها بالبقرة وعمرها بالمثل وهو بنى اسرائيل ويونس وغيرهما من السور لان القلب افرغ مما يكون من الشواغل حين انتباهه من النوم فاذا كان اول ما يفرغ سمعه كلام الله الذي فيه التحذير كله جل افيره صادقه خالصة من الشواغل فتمكن فيه من غير مزاج واما النهار فلما كان فيها ذلك كانت قراءة صلواته سرية الا اذا عارض في ذلك معارض اجمع منه كالجامع العظام في العيدين والجمعة والاستسقاء والكسوف فان الجهر حينئذ احسن وابلغ في تحصيل المقصود وانفع للجمع وفيه من قراءة كلام الله عليهم وتبليغه في الجامع العظام وهو من اعظم مقاصد الرسالة والله اعلم **فصل** ولما قوله وورث ابن ابن العم وان بعدت درجته دون الحالة التي هي شقيقة للآثم ففهم وهذا من كمال الشريعة وجلالها فان ابن العم من عصيته لقائمين بنسوة وموالاة والذب عنه وحمل العقل عنه فبنو ابيه هم اوليائه وعصيته والمحامون دونه فاما قرابة الامم فانهم بمنزلة الاجانب وانما ينتسبون الى ابائهم فهم بمنزلة اقارب البنات كما قال القائل

١٩٣

للشقة في

الآثم
ج

بقائه

بنونا بنوا بنائنا وبناتنا	بنوهن ابناؤ الرجال الاباء
<p>فمن كمال حكمة الشارع ان جعل الميراث لا قارب الاب وقد مهم على اقارب الام وابناء اورث معهم من اقارب الام من ركض الميراث معهم في بطن الام وهم اخوة او من قرابت قرابته جدا وهن جداته لقوة ايلادهن وقرب اولادهن منه اذا قدمت قرابة الاب انتقل الميراث الى قرابة الام وكانوا اولي من الاجانب فهذا الذي جاء به الشريعة هو اكمل شئ واعدله واحسنه فصل واما قوله حرم ما من مال الغير الا بطيب نفس منه ثم سلطه على اخذ عقاره وارضه بالشفعة ثم شرع الشفعة فيما يمكن التخلص من ضرر الشركة فيه بالقسمة دون ما لا يمكن قسمته كالجوهرة والحيوان فهذا السؤال قد اوردته على وجهين احدهما على اصل الشفعة وان الاستحقاق بها منافي لحريم اخذ مال الغير الا بطيب نفس منه والثاني انه خص بعض المبيع بالشفعة دون بعض مع قيام السبب الموجب للشفعة وهو ضرر الشركة ونحن بحمد الله وعونه نجيب عن الامرين فقول من محاسن الشريعة وعدلها وقبامها بمصالح العباد ورودها بالشفعة ولا يليق بها غير ذلك فان حكمة الشارع اقتضت رفع الضرر عن المكلفين ما أمكن فان لم يمكن رفعه الا بضرر اعظم منه بقاءه على حاله وان امكن رفعه بالضرر دون رفعه به ولم تكن الشركة منشأ الضرر في الغالب فان الخلطاء يكثر فيهم بنى بعضهم على بعض شرع الله سبحانه رفع هذا الضرر بالقسمة تارة والفراد كل من الشر يكتسب بنصيبه وبالشفعة تارة والفراد احد الشر يكتسب بالجملة اذا لم يكن على الاخر ضرر في ذلك فاذا اراد بيع نصيبه واخذ عوضه كان شريكه احق به من الاجنبى وهو يصل الى غرضه من العوض من ايها كان فكان الشريك احق با نعم العوض من الاجنبى ويحول عنه ضرر الشركة ولا يتضرر البائع لانه يصل الى حقه من الثمن وكان هذا من اعظم العدل واحسن الاحكام</p>	

هذا المتن
المتعلق
بالرضوخ
والشكر
والفان

ج

بوزن الغرف المعالمة والجود وقال احمد ما احمى من حديث قالوا والضيق بين المنقول وغيره ان الضرر في غير المنقول يتأبد
بتأبده وفي المنقول لا يتأبد فهو ضرر عارض فهو كالكيل والموزون قالوا والضرر في العقار يكثر حد اقله يحتاج الشريك الى احداث
المرافق وتغيير الابنية وتضييق الواسع وتغيير العام وسوء الجوار وغير ذلك مما يختص بالعقار فحين ضرر الشركة في العبد والجوار
والسيف من هذا الضرر قال **المثبتون** للشفعة انما كان الاصل عد من انتماء ملك الانسان منه الا برضاة لما فيه من الظلم
له ولا ضراره فاما ما لم يضمن ظلم ولا اضرا بل مصلحة له باعطائه الثمن فليس يكره دفع ضرر الشركة عنه فليس الاصل عد
بل هو مقتضى اصول الشريعة فان اصول الشريعة توجب المعاوضة الحاجة والمصلحة الواجبة وان لم يرخص صاحب المال و
ترت معا وضته ههنا لشريكه مع كونه قاصدا للبيع ظلم منه واضرار لشريكه فلا يمكنه الفارغ منه بل من تأمل مصادره
الغريبة وموارد هاتين له ان الشارح لا يمكن هذا الشريك من نقل نصيبه الى غير شريكه وان يلحق به الضرر مثل ما كان عليه
او ازيد منه مع انه لا مصلحة له في ذلك واما الاثار فقد جاءت بهذه او هذا او لو قدر عدم صحتها بالشفعة في المنقول في لم تنفع
ذلك بل نهت عليه كما ذكرنا واما تأبده الضرر وعدمه ففرق فاسد فان من المنقول ما يكون تأبده كتأبده العقار كالجوهرة والسيف
والكتاب والبئر وان لم يتأبد ضرره مدى الدهر فقد يطول ضرره كالعبد والجارية ولو بقي ضرره مدته فان الشارح مريد لدفع
الضرر بكل طريق ولو قصرت مدته واما تفريقكم بكثرة الضرر في العقار وقلته في المنقول فلعمر الله ان الضرر في العقار يكثر من تلك
الجهات ولكن يمكن رفعه بالقسمة واما الضرر في المنقول فانه يمكن رفعه بقسمته على ان هذا اصله من قبض بالارض الواسعة المستوى
ليس فيها شيء مما ذكرتم **فصل** وقالت طائفة ثالثة بل الضرر الذي قصد الشارع رفعه هو ضرر سوء الجوار والشركة في العقار
والارض فان الجار قد يبنى الجوار غالباً او كثيراً فيعلى الجدار ويقيم العتار ويمنع الضوء ويثرب على البوابة ويطلع على العترة ويؤذى
جاره بانواع الاذى ولا يأمن جاره بوائقه وهذا مما يشهد به الواقع وايضا فالجار له من الحرمه والحق والدوام ما جعله الله في كتابه وصي
به جبريل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غاية الوصية وعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الايمان بالله واليوم الآخر اكرامه وقال الامام احمد
الجيران ثلاثة جار له حق وهو الذي لا يجنب له حق الجوار وجار له حقان وهو المسلم الاجنبى له حق الجوار وحق الاسلام وجار له
ثلاثة حقوق وهو المسلم القريب له حق الجوار وحق الاسلام وحق القرابة ومثل هذا اولو لم يرد في الشريك فادنى المراتب مساواة به فيما ينفع
به الضرر لاسيما والحكم بالشفعة ثبت في الشركة لا فضاها الى ضرر الجاورة فانها اذا اقتسما تجاورا قالوا ولهذا اختصت بالعقار دون
المنقولات اذ المنقولات لا تتأق فيها الجاورة فاذا ثبت في الشركة في العقار لا فضاها الى الجاورة فحقيقة الجاورة اولى بالثبوت فيها قالوا
وهذا معقول النصوص لو لم يرد بالثبوت فيها فكيف وقد صرح بالثبوت فيها اعظم من نصيحتها بالثبوت للشريك ففي صحيح البخاري
من حديث عمرو بن الشريد قال جاء السورين مخزومة فوضع يده على منكبي فانطلقت معه الى سعد بن ابى وقاص فقال بوراغم
الا تأمر هذا ان يشتري منى بيتى الذى فى دارة فقال لا ازيد على اربع مائة متبجئة فقال قد اعطيت خمس مائة نقداً فبعتته ولولا انى
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار احق بصقب ما بعتك وروى عمرو بن الشريد ايضا عن ابيه الشريد بن سويد الثقفى قال
قلت يا رسول الله ارض ليس لاحد فيها قوم ولا شرك الا الجوار قال الجار احق بسقبه اخبره الترمذى والنسائى وابن ماجه اسناداً صحيحاً و
قال البخارى هو اصح من رواية عمرو بن ابى رافع يعنى المتقدم وقال ايضا كلا الحديثين عنى صحيح وعن الحسن بن سمره قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم جار الدار احق بالدار واهل ابوداد والنسائى والترمذى وقال حديث حسن صحيح انتهى وقد صححه شيخنا الحسن
من سمره وغاية هذا انه كتاب ولم تزل الامم تعمل بالكتب قد يما وحديثاً واجمع العناية على العمل بالكتب وكذلك الخلفاء
بعدهم وليس اعتماد الناس في العلم الا على الكتب فان لم يعمل بما فيها تعطلت الشريعة وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يكتب كتبه الى الأفاق والنواحي فيعمل بها من تصل اليه ولا يقول هذا كتاب وكذا ذلك خلفاً في بعده والناس الى اليوم في السنين
 هذا الخيال الباطل الفاسد من الطل الباطل والحفظ يحون والكتاب لا يحون وروى قتادة عن ابن ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال جالداً راحقاً بالدار رواه ابن ماجه من طريق عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة وكلهم ائمة ثقاة وروى اهل
 السنن الأربعة من حديث ميران الكوفة عبد الملك بن ابي سليمان الغري عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الجار احق بشفعة جارك ينتظرها وان كان غائباً اذا كان طريقهما واحداً وهذا حديث صحيح فلا يرد فان
قيل قد قال الترمذي تكلم شعبه في عبد الملك من اجل هذا الحديث وقال وكيع عنده لوان عبد الملك روى حديثاً اخر مثل
 حديث الشفعة لطرح حديثه وكذلك قال يحيى القطان وقال احمد هو حديث منكر وقال يحيى بن معين هو حديث لم يحدث
 الا عبد الملك فانكر الناس عليه ولكنه ثقة صدوق **الجواب** ان عبد الملك حافظ ثقة صدوق ولم يتعرض له احد يروى البتة
 واشي عليه ائمة زمانه ومن بعدهم وانما انكر عليه من انكر هذا الحديث ظناً منهم انه يخالف لرواية الزهري عن ابى سلمة عن جابر
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ولا يحتل مخالفة للزهري
 مثل الزهري وقد علم هذا عن جابر من رواية الزهري عن ابى سلمة عنه ومن رواه ابن جرير عن ابى الزبير عنه ومن حديث يحيى
 ابن ابي كثير عن ابى سلمة عنه فخالفهم الغري وهذا شاهد الائمة بانكار حديثه ولم يقدّموا على هؤلاء قال مهنا بن يحيى الشامي
 سألت احمد بن حنبل عن حديث عبد الملك هذا فقال قد انكره شعبه فقلت لاي شيء انكره فقال حديث الزهري عن ابى سلمة
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قال عبد الملك عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسكتين ان شاء الله ان حديث عبد الملك عن جابر لا يناقض حديث ابى سلمة عنه بل مفهومه يوافق منطوقه وسألت
 جابر بن عبد الله بعض ما بعضاً وروى جرير بن عبد الحميد عن منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا قضي رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم بالشفعة للجوار وهذا وان كان منقطعاً فان الثوري رواه عن منصور عن الحكم عن من سمع علياً وعبد الله فهو يصح
 للاسناد ما دام لم يكن عليه وحده الاعتماد وفي سنن ابن ماجه من حديث ثوري القاض عن سمك عن عكرمة عن ابن عباس
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ارض وارلا يبيعها فليعرضها على جاره ورجال هذا الاسناد يحتج بهم في الصحيحين
 في سنن النسائي من حديث ابى الزبير عن جابر قال قضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة للجوار رواه عن الفضل بن
 موسى الشيباني عن الحسين بن واقد عن ابى الزبير وهو على شرط مسلم وقال شعيب بن ايوب الصريفي ثنا ابوامامة عن
 سعيد بن ابى عمرو ثنا قتادة عن سليمان اليشكري عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له جوار
 حائط او شريك فلا يبيعه حتى يعرضه عليه وهؤلاء ثقاة كلهم ومكة هذا الحديث ما ذكره الترمذي قال سمعت حمداً يعني الجار
 يقول سليمان اليشكري فقال انه في حياة جابر بن عبد الله قال ولم يسمع منه قتادة ولا ابو بشر قال ويقال انما يحدث قتادة عن
 صحيفة سليمان اليشكري وكان له كتاب عن جابر بن عبد الله **قلت** وغاية هذا ان يكون كتاباً والاخذ عن الكتب
 حجة وقال محمد بن عمران بن ابي ليلى عن ابيه حدثني ابن ابي ليلى يعني محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال الجار احق بسقبة ما كان وقال ابن ابي شيبه ثنا وكيع عن هشام بن المغيرة الثقفي قال سمعت الشعبي يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم الشفيع اولى من الجار والجار اولى من الجنب واسناده الى الشعبي صحيح قالوا لان حق الصميل وهو الجار
 اسبق من حق الدخيل وكل معناه اقضى ثبوت الشفعة للشريك فمثله في حق الجار فان الناس يتفاوتون في الجوار تفاوتاً فاحشاً
 ويتأذى بعضهم ببعض ويقع بينهم من العداوة ما هو معهم والضرر بذلك دائم متأبد ولا يندفع ذلك الا برضا الجار ان شاء

بلا تروى

ج

اسلمة

من جئت

اقر ان قيل على جوارحه وان شاء انتزع الملك بغيره وان شاء من مؤنة الجوارحه ومقتلها او اكان الجوارح انما هي بالجارح على
 وجه الضرر كان كالمشرك بغيره على وجه الضرر قالوا لا يرد علينا المستأجر من الملك فان منفعة التجارة لا تنبت عادة
 وايضا فان الملك بالجارح ملك منفعة ولا يرد بين ملك الجارح وبين منفعة وادعاه بخلاف مسئلتنا فان الضرر بسبب انقباض
 الملك بالملك كما انه في الشركة حاصل بسبب انقباض الملك بالملك فوجب بحكم حماية الشارع ورعايته لمصالح العباد ازالة الضرر
 جميعا على وجه لا يضر البائع وقد امكن من ثبوتها بعد القول به فهذا تقرير قول هؤلاء نصنا وقياسنا **قال المبطون** للشفعة الجوار
 لا تضرب سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعضها ببعض قد ثبت في صحيح البخاري من حديث الزهري عن ابى سلمة عن
 جابر قال انما جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة في
 صحيح مسلم من حديث ابى الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم بربعة او
 حائط ولا يخل ان يبيع حتى يوقن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فان باع ولم يؤذنه فهو حق قال الشافعي ثنا سعيد بن
 ثناب بن جريج عن ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة
 وفي سنن ابى داود باسناد صحيح من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قسمت الارض وجدت
 فلا شفعة فيها وفي المتوطا من حديث ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 بالشفعة فيما لم يقسم فاذا صرفت الطرق ووقعت الحدود فلا شفعة وقال سعيد بن منصور ثنا اسمعيل بن زكريا عن يحيى بن
 سعيد الانصاري عن حوف بن عبد الله عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال اذا صرفت الحدود وعرف الناس ودعاهم
 فلا شفعة بينهم وقال ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عثمان بن عفان اذا وقعت الحدود في الارض فلا شفعة فيها وهذا قول ابن
 عباس قالوا لا يرب ان الضرر الاحق بالشركة هو ما توجب من التزام في المرافق والحقوق والاحداث والتغيير والافضاء الى التقاضي
 الموجب لنقص قيمة ملكه عليه قالوا وقد فرق الله بين الشريك والجوارح شرعا وقد رافق الشركة حقوق لا توجد في الجوارح فان الملك
 في الشركة مختلط وفي الجوارح متميز وكل من الشريكين على صاحبه مطالبة شرعية ومنع شرعي اما المطالبة ففي القسمة واما المنع
 فمن التصرف فلما كانت الشركة محلا للطلب ومحلا للمنع كانت محلا للاستحقاق بخلاف الجوارح فمحلا للحاق الجوارح بالشريك بينهما
 هذا الاختلاف والمعنى الذي وجبت به الشفعة رفع مؤنة المقاسمة وهي مؤنة كثيرة والشريك لما باع حصته من غير شريك فهذا
 الدخيل قد عرضه لقوة عظيمة فمكنه الشارع من التخلص منها بانتراع الشفص على وجه لا يضر بالبائع ولا بالمشتري ولم يمكنه
 الشارع من الانتزاع قبل البيع لان شريكه مثله ومساو له في الدرجة فلا يستحق عليه شيئا الا لوصاحبه مثل ذلك الحق عليه
 فاذا باع صار المشتري ذميا والشريك اصيبا فخرج جانبه وثبت له الاستحقاق قالوا وكان الشارع يقصد رفع الضرر عن الجارح فهو
 ايضا يقصد رفع الضرر عن المشتري ولا يزيل ضرر الجارح باذخال الضرر على المشتري فانه محتاج الى دار يسكنها هو وعياله فاذا اسلط الجارح
 على اخراجه وانتزاع داره منه اضربه اخر اربابنا ونبي دارا اشتراها وله جارح فحاله معه هكذا ونظيره دار الجارح كما تمتع راعيه
 او كما تمتع سرقا من قام حكمة الشارع ان سقطت الشفعة بوقوع الحدود وتصريف الطرق لئلا يضر الناس بعضهم بعضا ويتعذر علم
 من اراد شراء دارها جارا ان يتم له مقصوده وهذا بخلاف الشريك وان المشتري لا يمكنه الانتفاع بالحصصة التي اشتراها والشريك
 يمكنه ذلك بانضمها الى ملكه فليس على المشتري ضرر في انتزاعها منه واعطائه ما اشتراها به وقالوا حينئذ فتعين حمل حاد
 شفعة الجوارح على ما دلت عليه احاديث شفعة الشركة فيكون لفظ الجارح فيها مراد به الشريك ووجه هذا الاطلاق **المعنى**
والاستعمال اما المعنى فان كل جزء من ملك الشريك تجاور ملك صاحبه فما جارا حقيقة واما الاستعمال

ح

فإنها خليطان متجاوران وإذا سميت الزوجية جارة كما قال الأعشي إجماعاً ينبغي فأنك طالفة به فتسمية الشريك جارة أولى
أخرى وقال أحمد بن مالك كنت بين جارين لي مثل هذا لم يحتل إلا اثبات الشفعة فأما إن كان المراد بالحق فيها حق الجار على جاره
فلا شفعة فيها على اثبات الشفعة وإيضاً فإنه إنما أثبت له على البائت حتى العرض عليه إذا أراد البيع فإن ثبت حق الانتزاع من
المشتري ولا يلزم من ثبوت هذا الحق ثبوت حق الانتزاع فهذا منتقاه أقدم الطائفتين في هذه المسئلة **والصواب**
القول الوسط الجامع بين الأدلة الذي لا يحتل سواء وهو قول البصريين وغيرهم من فقهاء الحديث أن كان بين الجارين حق
من حقوق الملاك من طريق أو ماء أو نحو ذلك ثبتت الشفعة وإن لم يكن بينهما حق مشترك البتة بل كان كل واحد منهما متميز
ملكه وحقوق ملحه فلا شفعة وهذا الذي نص عليه أحمد في رواية أبي طالب فإنه سأله عن الشفعة لمن هي فقال إذا كان طريق
واحد فإذا صرفت الطريق وعرفت الحدود فلا شفعة وهو قول عمر بن عبد العزيز وقول القاضي بين سواد بن عبد الله بن عبد الله
ابن الحسن العنبري وقال أحمد في رواية ابن مشيش أهل البصرة يقولون إذا كان الطريق واحداً كان بينهم الشفعة مثل دارنا
هذه على معنى حديث جابر الذي يحد ثه عبد الملك انتهى **فأهل الكوفة** يثبتون شفعة الجوار مع تميز الطريق والحق
وأهل المدينة يستقونهما مع الاشتراك في الطريق والحق **وأهل البصرة** يوافقون أهل المدينة إذا صرفت الطريق
ولم يكن هناك اشتراك في حق من حقوق الملاك ويوافقون أهل الكوفة إذا اشتراك الجاران في حق من حقوق الملاك كالطريق وغيره
وهذا هو **الصواب** وهو عدل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وحديث جابر الذي أنكره من أنكره على
عبد الملك صريح فإنه قال الجار الحق بشفعته ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً فأثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق
ونفاهاً به مع اختلاف الطريق بقوله فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث عبد الملك هو بعينه منطوق
حديث أبي سلمة فأحد ما يصدق الآخر ويوافق لا يعارضه ويناقضه وجابر روى اللفظين فالذي دل عليه حديث أبي سلمة
عنه من إسقاط الشفعة عند تصرف الطريق وتمييز الحدود وهو بعينه الذي دل عليه حديث عبد الملك عن عطاة عنه
بمفهومه الذي دل عليه حديث عبد الملك بمنطوقه هو الذي دل عليه سائر أحاديث جابر بمفهومها فتوافقت السنن بحمد الله
والتلفت وزال عنها ما يظن بها من التعارض وحديث أبي رافع الذي رواه البخاري يدل على مثل ما دل عليه حديث عبد الملك
فإنه دل على الأخذ بالجوار حالة الشركة في الطريق فإن البعدين كان في نفس دار سعد والطريق واحد بلا ريب **القياس**
الصحيح يقتضي هذا القول فإن الاشتراك في حقوق الملك تنفيق الاشتراك في الملك والضرب الحاصل به كالمضطر الحاصل بالشركة
في الملك أو أقرب إليه ورفع مصلحة الشريك من غير مضره على البائت ولا على المشتري فالعنه الذي وجبت لأجله شفعة الخلطة
في الملك موجود في الخلطة في حقوقه فهذا المذهب أو سطر المذهب واجمعها للأدلة وأقربها إلى العدل وعليه يحمل الاختلاف عن
عمر بن الخطاب قال لا شفعة فيها إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق وحيث انتهت ففيها إذا لم تصرف الطرق فإنه قد روى عنه
هذا وهذا وكذلك ما روى عن علي كرم الله وجهه فإنه قال إذا حدث الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ومن تأمل أحاديث
شفعة الجار رأى أنها صريحة في ذلك وتبين له بطلان حملها على الشريك وعلى حق الجوار غير الشفعة وبالله التوفيق **فإن قيل**
بقي عليكم أن في حديث جابر الذي هرق فإذا وقعت الحدود فلا شفعة فإسقاط الشفعة مجرم وقوع الحدود وعند أبياب هذا
القول إذا حصل الاشتراك في الطريق فالشفعة ثابتة وإن وقعت الحدود وهذا خلاف الحديث **فالجواب** من وجهين
أحدهما أن من الرواة من اختصر أحد اللفظين ومنهم من جرد الحديث فذكرهما ولا يكون إسقاط من إسقاط أحد اللفظين
مبطل للحكم اللفظ **الأخر الثاني** أن تصرف الطريق داخل في وقوع الحدود فإن الطريق إذا كانت مشتركة لم تكن الحدود كلها

واقعة بل بعضها حاصل وبعضها منتفٍ فمخرج الحدود من كل وجه يستلزم أو يتضمن تعريض الطرق لله **فصل** وأما قوله وحرم صوم راول يوم من شوال وفرض صوم آخر يوم من رمضان نساويهما فالمقدمة الأولى صحيحة والثانية كاذبة فليس اليومان متساويين وإن اشتهر كافي طلوع الشمس وغروبها فهذا يوم من شهر الصيام الذي فرضه الله على عباده وهذا يوم من عيدهم وسرورهم الذي جعله الله تعالى شكران صومهم واتسامة فهم فيه اضيا فله سبحانه والجنود الكريم يجب من ضيفه إن يقبل قراه ويكون ان يمتنع من قبول ضيافته بصوما وغيره ويكون للضيف ان يصوم راولا بأذن صاحب المنزل فمن اعظم محاسن الشريعة فرض صوم آخر يوم من رمضان فانه اتمام لما امر الله به وخاتم العمل وتحريم صوم راول يوم من شوال فانه يوم يكون للمسلمين اضياف ربهم تبارك وتعالى وهم في شكران نعمته عليهم فاي شئ ابلغ واحسن من هذا الاجاب التحريم **فصل** وأما قوله وحرم عليه نكاح بنت اخيه واخته واباح له نكاح بنت اخي ابيه واخت امه وهما سواء فالمقدمة الأولى صادقة والثانية كاذبة فليسوا سواء في نفس الامر ولا في العرف ولا في العقول ولا في الشريعة وقد فرق الله سبحانه بين القريب والبعيد شرعا وقدرًا وعقلًا وفطرة ولوتساوت القرابة لم يكن فرق بين البنت وبنت الخالة وبنت العم وهذا من اضداد الأصول والقرابة البعيدة بمنزلة الأجانب فليس من الحكمة والمصلحة ان تعطى حكم القرابة القريبة وهذا ما فطر الله عليه العقلاء وأخالف شرعه في ذلك فهو إما محسوسة تتضمن التسوية بين البنت والامه وبنت العم والخالات في نكاح الجسيم وأما حرم عظيم على العباد في تحريم نكاح بنات اعمامهم وعماتهم واخوالهم وخالاتهم فان الناس ولا سيما العرب اكثرهم بنوع بعضهم لبعض أما بنوعهم ابيه او قاصية فلو منعوا من ذلك لكان عليهم فيه حرج عظيم وضيق فكان ما جاءت به الشريعة احسن الامور والصفا بالالعقول السليمة والفطر المستقيمة والحمد لله رب العالمين **فصل** وأما قوله وحمل العاقلة جناية الخطأ في النفوس والاموال قد تقدم ان هذا من محاسن الشريعة وذكرنا الفرق بين الاموال والنفوس ما اغنى عن اعادته **فصل** وأما قوله وحرم على الخائض الاجل الاذى واباح على المستحاضة مع وجود الاذى وهما متساويان فالمقدمة الأولى صادقة والثانية فيها اجال فان اريد ان اذى الاستحاضة مساو لاذى الحيض كذبت المقدمة وان اريد انه نوع اخر من الاذى لم يكن التفريق بينهما تفريقا بين المتساويين فبطل سؤاله على كلا التقديرين ومن حكمة الشارع تفريقه بينهما فان اذى الحيض اعظم وادوم وواضح من اذى الاستحاضة ودوم الاستحاضة عرق وهو في الفرج بمنزلة الرعاف في الانف وخروجه مضر وانقطاعه دليل على الصحة ودوم الحيض عكس ذلك ولا يستوى الدمان حقيقة ولا عرفا ولا حكما ولا سببا فمن كمال الشريعة تفريقها بين الدمين في الحكم كما افرقا في الحقيقة وبالله التوفيق **فصل** وأما قوله وحرم بيع مدحطة ومدحضة وجوز بيعه بقفيز شعير فهذا من محاسن الشريعة التي لا يعتدى اليها لا اولو العقول الوافرة ونحن نشير الى حكمة ذلك اشارة بحسب عقولنا الضعيفة وعباراتنا القاصرة وشرح الرب تعالى وحكمته نوافر عقولنا وعباراتنا فنقول الربانوعان **جلي وخفي فالحل حرم لما فيه من الضرر العظيم والخفي حرم لانه ذريعة الى** **الحل** فحرم الاول قصدا وتحريم الثاني وسيلة فاما الحل فربا النسبة وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية مثل ان يؤخر دينه ويزيده في المال وكلما اخره زاد في المال حتى تصير المائة عنده الافًا مؤلفة وفي الغالب لا يفعل ذلك الا لعدم محتاج فاذا رأى المستحق يؤخر مطالبته ويصدر عليه بزيادة بهذا له تكلف بذلها ليفتدي من اسر المطالبة والحبس ويدافع من وقت الى وقت فيشتت ضرره وتعظم مصيبتة ويعلوه الدين حتى يستغرق جميع موجوده فيدبى المال على المحتاج من غير فم يحصل له ويزيد مال الراعي من غير فم يحصل منه لاخيه فياكل مال اخيه بالباطل ويحصل اخوه على غاية الضرر فمن رحم الراحمين وحكمته واحسانه الى خلقه ن حرم الربا ولعن اكله ومؤكله وكاتبه وشاهديه واذن من لم يدعه بجره وحرب رسوله ولم يحج مثل هذا الوحيد في كبيرة غيره

هذه في المال وتجاهه هذا في الاجل وفي جعل الله سبحانه هذه الرابطة الصلة بين المالك والمصدق قال الله تعالى يحق الله ان
 ويرى الصدقات وقال وما اتقوا من ربهم في اموال الناس فلا يربوا عند الله وما اتقوا من ربهم في اموال الناس فلا يربوا عند الله وما اتقوا من ربهم في اموال الناس فلا يربوا عند الله
 المضطرون وقال يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا اضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون واتقوا النار التي اعدت للكافرين ثم
 ذكر الجنة التي اعدت للذين آمنوا ويوفون في السراء والضراء وهؤلاء صنفان من المؤمنين فمنهم من اتقوا الله من قبل ان ياتى به الله
 من الرابطة الصلة التي هي احسان اليهم وفي الصحيحين من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما
 الربا في النسبة ومثل هذا يريد به حصر المال وان الربا الكامل انما هو في النسبة كما قال تعالى فما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
 واذا نكبت عليهم اياته زادتهم اماما وعلى ربهم يتوكلون الى قوله اولئك هم المؤمنون حقا وكقول بن مسعود انما العالم الذي يحقني الله
فصل واما بالفضل فخرجه من باب سد الذرائع كما صرح به في حديث ابن سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والله وسلم لا تبيعوا الداهية الداهية فان اخاف عليكم الروا والروا هو الربا فممن من ربا الفضل لما يخافه عليهم من ربا النسبة وذلك
 انهم اذا باعوا درهما بدرهمين ولا يفعل هذا الا للتفاوت الذي بين النوعين اما في الجودة واما في السكة واما في الثقل والخفة وغير
 ذلك تلجوا بالرجح المعجل فيها الى الرجح المؤخر وهو عين ربا النسبة وهذه ذريعة قريبة جدا من حكمه القاصد ان سد عليهم هذه الذرائع
 ومنهم من يبيع درهم بدرهمين نقدا ونسبة هذه حكمة معقولة مطابقة للعقول وهي سد عليهم باب المضرة فاذا ثبت هذا فيقول
الشارح نص على تحريم ربا الفضل في ستة احوال هي المنة واليمين والشعير والقر والجر فانفق الناس على تحريم التفاضل فيها مع
 اتحاد الجنس وتنازعوا فيما عدلها فطائفة قصرت التحريم عليها واقدروا من يروى هذا عنه فتادة وهو من هب هل لظاهر واختيار
 من عقيل في اخر مصنفاته مع قوله بالقياس قال لان علل القياسيين في مسألة الربا علل ضعيفة واذا لم تظهر فيه علامة امتنع القياس
وطائفة حرمته في كل مكيل وموزون بحسنه وهذا من هب عمار واحد في ظاهر من هبه وابي حنيفة وطائفة خصت
 بالطعام اذا كان مكيل او موزونا وهو قول سعيد بن المسيب ورواية عن احمد وقول الشافعي **وطائفة** خصته بالثوب وما
 يصلحه وهو قول مالك وهو اصح هذه الاقوال كما استراه واما الدرهم والدنانير فقالت **طائفة** العلة فيها كونها
 موزونين وهذا من هب احمد في حديثه واثنان عنه ومن هب ابى حنيفة وطائفة قالت العلة فيها الثمنية وهذا قول الشافعي
 ومالك واحمد في الرواية الاخرى **وهذا هو الصحيح بل الصواب** فانهم جمعوا على جواز اسلامها في الموزونات من
 النحاس والحديد وغيرها فلو كان النحاس والحديد ربويين لم يجز بيعهما الى اجل بل يرداهم نقدا فانما يجري فيه الربا اذا اختلف
 جنسه جاز التفاضل فيه دون النسا والعلة اذا انتقضت من غير فرق مؤثر دل على بطلانها وايضا فالتعليل بالوزن
 ليس فيه مناسبة فهو طرح محض بخلاف التعليل بالثمنية فان الدرهم والدنانير ثمان المبيعات والتمن هو المعيار الذي
 به يعرف تقويم الاموال فيجب ان يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا يخفض اذ لو كان الثمن يرتفع ويخفض كاسلم لم يكن
 لها ثمن تعتبر به المبيعات بل الجميع سلم وحاجة الناس الى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية غاية وذلك لا يمكن
 الا بغير يعرف به القيمة وذلك لا يكون الا بغير تقوم به الاشياء ويستمر على حالة واحدة ولا يقوم هو بغيره اذ يصير سلعة
 يرتفع ويخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلف ويشد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق
 بهم حين اتخذت الفلوس سلعة بعد الرجح ففسد الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزداد و
 لا ينقص بل يقوم به الاشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح اموات الناس فلو ابيع ربا الفضل في الدرهم

تحريم ربا

تدبروا

وان لم يكن مكيل او موزونا

التحذير

لا يقوم هذا

والدنانير مثل ان يعطى صاعاً ويأخذ مكسرة او خفاً ويأخذ اكثر منها بصارت متجراً او جرداً الى ربا النسبية فيها ولا بد فالانسان
لا يقصد لا عياناً بل يقصد التوصل بها الى السلم فاذا صار في انفسها سلعاً تقصد لا عياناً فمثل امر الناس وهذا معنى مقبول في حقهم
بالنقد لا يتعدى الى سائر اللوزونات **فصل** واما الاصناف الاربعة المطعومة فتحتاج الى الناس اليها اعظم من حاجتهم الى غيرها
لانها اقوات العالم وما يصالحهم فمن رعاية مصالح العبادان ممنوع من بيع بعضها ببعض الى اجل سواء اتحد الجنس او اختلف ومنعوا
من بيع بعضها ببعض حالاً متفاضلاً وان اختلفت صفاتها وجوز لهم التفاضل فيها مع اختلاف اجناسها **وسر ذلك** والله اعلم
انه لو جوز بيع بعضها ببعض فسأله يفعل ذلك احد الا اذا بيع وحيتل تشتم نفسه ببيعها حالة لطعمة في الربح فيعجز الطعام على المتاجر
ويشتد ضرره وعامة اهل الارض ليس عندهم درهم ولا دينار لاسيما اهل القوم والبادي واغنياً يثقلون الطعام بالطعام فكانت
رحمة الشارع بهم وحكمته ان يمنعهم من ربا النساء كما يمنعهم من ربا النساء في الاثمان اذ لو جوز لهم النساء فيها لدخلها اماناً تقضي
اما ان تربي فيصير الصالح لو اخذ قفراً انا كثيرة فقطعوا عن النساء ثم فطروا عن بيعها متفاضلاً اي ابيد اذ تجرهم حلاوة الربح فظفر
الكسب الى التجارة فيها نساء وهو عين المفسدة وهذا بخلاف الجنسين المتباينين فان حقائقها وصفاتها ومقاصدها مختلفة فف
الزامهم المساواة في بيعها اضراهم ولا يفعلونه وفي تجوز للنساء بينهن اذ ربيعة الى امان تقضي واما ان تربي فكان من تمام رعاية
مصلحتهم ان قصرهم على بيعها اي ابيد كيف شاءوا ففصلت لهم مصلحة المبادلة وان دعت عنهم مفسدة امان تقضي واما ان تربي
وهذا بخلاف ما اذا بيعت بالدرهم او غيرها من اللوزونات نساء فان الحاجة داعية الى ذلك فلو منعوا منه لاضربهم لامتنع
السلم الذي هو من مصالحهم فيما يحتاجون اليه اكثر من غيره والشرعية لا تأتي بهذا وليس بهم حاجة في بيع هذه الاصناف بعضها
بعض نساء وهي ربيعة قريبة الى مفسدة الربا فايهم لم في جميع ذلك ما تدعو اليه حاجتهم وليس بدريعة الى مفسدة ربيعة ومنعوا
صلاً تدعو الحاجة اليه ويتدبر به غالباً الى مفسدة ربيعة **يوضح ذلك** ان من عنده صنف من هذه الاصناف وهو
يحتاج الى الصنف الاخر فانه يحتاج الى بيعه بالدرهم ليشترى الصنف الاخر كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الجمع بالدرهم
ثم اشترى بالدرهم جنباً او تبعه بذلك الصنف نفسه بما يساق وعلى كالا التقديرين يحتاج الى بيعه حالاً بخلاف ما اذا امكن من
النساء فانه حينئذ يبيعه بفضل ويحتاج ان يشتري الصنف الاخر بفصيل لان صاحب ذلك الصنف يربي عليه كما ابي هو على غيره
فينشأ من النساء نظرياً لكل واحد منها والنساء هاهنا في صنفين وفي النوع الاول في صنف واحد وكلها منشأ الضرر والفساد واذا
نامت ما حرم فيه النساء رأيت امة اما صنفاً واحداً او صنفين مقصوداً واحداً او متقارب كالدراهم والدينار والبرو والشعير والتمر
والزبيب واذا تباعدت المقاصد لم يجرى النساء كالدراهم والدينار والتمر والبرو والشعير والتمر **يوضح ذلك** انه لو امكن من بيعه حطة يرب
كان ذلك تجارة حاضرة فطلب النفوس التجارة للشجرة للذة الكسب وحلاوة منعوا من ذلك حتى منعوا من التفريق قبل القبض
انما هذه الحكمة ورعاية هذه الصلحة فان التعاقدين قد تعاقدوا على التحول والعادة جارية بصبر احدهما على الاخر وكما يفعل الربا
الحيل بطلقون العقد وقد تواطوا على امر اخر كما يطلقون عقد النكاح وقد اتفقوا على التحليل ويطلقون بيع السلعة الى اجل وقد اتفقوا
على ان يبعدها اليه بدون ذلك الثمن فلوجب لهم التفريق قبل القبض لاطلاق البيع حالاً واخر والطلب لاجل الربح فيقعوا في نفس
الحذر وستر المسئلة انهم منعوا من التجارة في الاثمان بجنسها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الاثمان ومنعوا من التجارة في الاثروات
بجنسها لان ذلك يفسد عليهم مقصود الاثروات وهذا للغير بعينه موجود في بيع التبر والعين لان التبر ليس فيه صنعة يقصده
لاجلها فهو بمنزلة الدراهم التي قصد الشارع ان لا يتفاضل بينها ولهذا قال تبارها وعينها سواء فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في
الجنس والجنسين وربا الفضل في الجنس الواحد وان تحريم هذا تحريم المقاصد وتحريم الاخر تحريم الوسائل وسد الذرائع ولهذا

لعل اهل العلم اهل
الاجتهاد والعلماء
في قلوبهم

ج

لم يخرج شيء من ربانية **فصل** وأما بالفضل فأخرج منه ما تدعو إليه الحاجة كالعرايا فأنما حرم سد الذرية ليعتد بها حر
 تحريم المقامد وعلى هذا فالمصنوع والحلية إن كانت صياغته محرمة كالزينة حرم بيعه بجنسه وغير جنسه وبيع هذا هو
 الذي أنكره عبادة على موطئ فأنما يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالاثمان **وهذا** لا يجوز كالات الملاحق وأما إن كانت
 الصياغة مباحة كحاشية الفضة وحلية النساء وما أخرج من حلية المسالك وغيرها فالعاقلة لا يبيع هذا بوزنها من جنسها فإنه
 سفسف واضاعة للصيغة والشائع الحكم من أن يلزم الأمة بذلك فالشريعة لا تأتي به ولا تأتي بالمنع من بيع ذلك وشرأوه الحاجة
 الناس إليه فلم يبق إلا أن يقال لا يجوز بيعها بجنسها البتة بل يبيعها بجنس آخر في هذا من الحرم والعسر والمشقة ما تنفيه الشريعة
 فإن أكثر الناس ليس عندهم ذهب يشترون به ما يحتاجون إليه من ذلك والبائع لا يبيع ببيعه بوزن شعير وثياب وتكليف
 الاستصناع لكل من احتاج إليه أما متعذرا ومتعسرا التحيل باطلة في الشرع وقد جوز الشارع بيع الرطب بالتمر لشموع الرطب
 وإن هذا من الحاجة إلى بيع المصوغ الذي تدعو الحاجة إلى بيعه وشرأوه فلم يبق إلا جواز بيعه كما تباع السلع فلو لم يخرج ببيعه
 بالدرهم فسدت مصالح الناس والنصوص الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ما هو محرم في المنع وغايتها
 أن تكون عامة أو مطلقة ولا تنكر تخصيص العام وتقييد المطلق بالقياس المجلي وهي بالذات نصوص وجوب الزكاة في الذهب
 والفضة والجمهر يقولون لم تدخل في ذلك الحلية ولا سيما فإن لفظ النصوص في الموضوعين قد ذكرنا تأريفا بلفظ الدرهم و
 الدنانير كقوله الدرهم بالدرهم والدنانير بالدنانير وفي الزكاة قوله في الرقة ربع العشر والرقة هي الورق وهي الدرهم المضروبة
 وتارة بلفظ للذهب والفضة فإن حمل المطلق على المقيد كان غيئا عن الرياء في التقدين وإيجاب الزكاة فيهما ولا يقتضي ذلك لفظ
 الحكم عن جملة ما عداها بل فيه تفضيل فجب الزكاة ويحرم الرياء في بعض صنفه لا في كلها وفي هذا توفيق الأدلة حقا وليس فيه
 مخالفة للدليل بشئ منها **يوضحه** أن الحلية المباحة صارت في الصنعة المباحة من جنس الثياب والسلم لا من جنس
 الاثمان ولهذا لم تجب فيها الزكاة فلا يجري الربا بينها وبين الاثمان كما لا يجري بين الاثمان وبين سائر السلم وإن كانت من غير جنسها
 فإن هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الاثمان وأعدت للتجارة فلا يجوز في بيعها بجنسها ولا يدخلها أما أن نقضي وأما
 أن نربي ألا يدخل في سائر السلم إذا بيعت بالثمن المؤجل ولا ريب أن هذا قد يقع فيها لكن لو سئل على الناس ذلك لسد عليهم
 باب الدين وتضرر وأبدل ذلك غاية الضرر **يوضحه** أن الناس على عهد نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يتخذون الحلية
 وكان النساء يلبسها أو كن يتصدقن بها في الأعياد وغيرها ومن المعلوم بالضرورة أن كان يعطيها المحاييم ويعلم أنهم يبيعونها
 ومعلوم قطعاً أنها لا تباع بوزنها فإنه سفسف ومعلوم أن مثل الحلقة والخاتم والفتحة لا تساق دينارا ولم يكن عندهم فلوس يتعاملون
 بها وهم كانوا اتفقوا في دينه وأعلم بمقاصد رسوله من أن يرتكبو التحيل ويعلمها الناس **يوضحه** أنه لا يعرف عن
 أحد من الصحابة أنه غي أن تباع الحلي إلا بغير جنسه أو بوزنه والمنقول عنهم إنما هو في الصرف **يوضحه** أن تحريم بالفضل
 إنما كان سد الذرية كما تقدم بيانه وما حرم سد الذرية إلا للصحة الرجحة كما أيجت العرايا من ربا الفضل كما أيجت ذوات
 الأسباب من الصلوة بعد الجف والعصر وكما أيجت النظر للمخاطب والشاهد والطبيب والعامل من جملة النظر المحرم وكذلك تحريم
 الذهب والحريم على الرجال حرم لسد ذريعة التشبيه بالنساء الملعون فاعله وأجبر منه ما تدعو إليه الحاجة وكذلك ينبغي
 أن يباح بيع الحلية المصوغة صياغة مباحة بأكثر من وزنها لأن الحاجة تدعو إلى ذلك وتحريم التفاضل إنما كان سدا
 للذريعة **فصل** المحض القياس ومقتضى أصول الشرع ولا تتم مصلحة الناس إلا به وبالتحيل والتحيل باطلة في الشرع
 وغايتها في ذلك فعل الزيادة في مقابلة الصياغة المباحة المتقومة بالاثمان في العصبوب وغيرها وإذا كان أرباب التحيل

يجوزون بيع عشرة بخمسة عشر في خربة تسمى فلسا ويقولون الخمسة في مقابلة الخربة فكيف ينكر بيع الحلية بوزن
 وزاد تساوى الصياغة وكيف تأتي الشريعة الكاملة الفاضلة التي هي العقل حكمة وعدلا ورحمة وجلالة بالهذه هذه او تحريم
 ذلك وهل هذا الاكس لعقول والفطرو المصلحة والذي يقضى منه المحجب مبالغتهم في ربا الفضل اعظم مبالغة حق
 منعوا بيع رطل زيت برطل زيت وحرمو بيع الكسب بالسهم وبيع النشا بالحنطة وبيع الخل بالزبيب فلهذا ذلك و
 حرمو بيع من حنطة ودرهم عبد ودرهم ورجا وبرا النسيئة وفقر الخيل عليه كل باب فتارة بالعينه وتارة بالخلل وتارة
 بالشرط المتعذر المتواطى عليه بشرط لقون العقد من غير اشتراط وقد علم الله والكرام الكاتبون والتعاقدان ومن حضرانه عقد
 ربا مقصودة وروحه بيع خمسة عشر مؤجلة بشرة نقد البس الاود دخول لساعة كخر وجهها حرف جاء لمعنى في غير فها فعلوا
 ههنا كما في مسئلة من عجرة ودرهم عبد ودرهم وفا لواقد يجعل وسيلة الى ربا الفضل بان يكون
 المدنى احد الجانبين يساوى بعض مد فى الجانب الآخر فيقيم التفاضل في الله العجب كيف حرمت هذه الذرية
 الى ربا الفضل وابحث تلك الدار ثم القرية الموصلة الى ربا اللسيه بحثا خالصا وابن مفسدة بيع الحلية بجنسها ومقابلة الصيغة
 بحظها من الثمن الى مفسدة الخيل الربوية التي هي اساس كل مفسدة واصل كل بلية واذا حصل الحق فليقل
 المتعصب الجاهل ما شاء وبالله التوفيق فان قيل الصفة لا تقابل بالزيادة ولو قوبلت بها جاز بيع الفضة الجيدة باكثر
 منها من الرديئة وبيع الفم الجيد بازيد منه من الردي ومن ابطال لشارع ذلك علم انه منم من مقابلة الصفات بالزيادة قيل
 الفرق بين الصنعة التي هي الرطل الادنى وتقابل بالاثمان ويسمى عليها الاجرة وبين الصفة التي هي مخلوقة لله لا اثر
 للعبد فيها ولا هي من صنعه فالشارع بحكمته وعدله منم من مقابلة هذه الصفة بزيادة اذ ذلك يقضى الى نقض ما شرعه
 من المنع من التفاضل فان التفاوت في هذه الاجناس ظاهر العاقل لا يبيع جنسا بجنسه الا لما هو بينهما من التفاوت فان كانا
 متساويين من كل وجه لم يفعل ذلك فلو جوز لهم مقابلة الصفات بالزيادة لم يحرم عليهم ربا الفضل وهذا اختلاف الصبغة
 التي جوز لهم للمعاوضة عليها معه يوضح ان المعاوضة اذا جازت على هذه الصياغة مفردة جازت عليها مقبوضة الى غير
 اصلها وجوهرها اذ لا فرق بينهما في ذلك يوضح ان الشارع لا يقول لصاحب هذه الصياغة بيع هذا المصوغ بوزنه واخر
 صياغتك ولا يقول له لا تعمل هذه الصناعة واتركها ولا تقول له تخيل على بيع المصوغ باكثر من وزنه بانواع الخيل واليرقل قط
 لا تبعه الا بغير جنسه ولو يحرم على احد ان يبيع شيئا من الاشياء بجنسه فان قيل فب ان هذا قد سلم لكم في المصوغ فكيف
 يسلم لكم في الدراهم والدنانير المضروبة اذا بيعت بالسبائك مفاضلا وتكون الزيادة في مقابلة صياغة الضرب قيل هذا سؤال
 قوى وارجو اياه ان السكة لا تقوم فيه الصياغة للمصلحة العامة المقصودة منها فان السلطان يضربها للمصلحة العامة فان
 كان الضارب يضربها باجرة فان القصد بها ان يكون معيارا للناس لا يتجرون فيها كما تقدم والسكة فيها غير مقابلة بالزيادة في العرف
 ولو قوبلت بالزيادة فنقدت العاملة وانتقضت المصلحة التي ضربت لاجلها واتخذها الناس سلة واحتاجت الى التوفير
 بغيرها وهذا اقام الدراهم مقام الدرهم من كل وجه واخذ الرجل الدراهم وورد نظيرها وليس المصوغ كذلك الا ترى ان
 الرجل يأخذ مائة خفافا ويرد خمسين ثقلا بوزنها ولا يابى ذلك الاخذ ولا القابض ولا يرى احدهما انه قد خسر شيئا وهذا
 بخلاف المصوغ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه لم يضربوا درهما واحدا واول من ضربها في
 الاسلام عبد الملك بن مروان وانما كانوا يتعاملون بضرب تكافران قيل يلزمكم على هذا ان تجوزوا بيع خروم
 باصولها متفاضلا فجوز بيع الحنطة بالخبز متفاضلا والزيت بالزيتون والسهم بالشير قيل هذا سؤال وارجو اياه ان التحريم

الفناء قد يد
 من غير سحر
 من غير سحر
 قال في المنفعة
 فافهم
 حذف من غير
 قالوا المنازل من

صنعة
 ج
 الصناعة
 الصناعة
 الصناعة

أما ثبت بنحو اجماع أو تكون الصورة المحرمة بالقياس مساوية من كل وجه للنصوص على تحريمها والثلاثة منتفية في فرد الأجزاء
مع أصولها وقد تقدم أن غير الأصناف الأربعة لا يقوم مقامها ولا يساويها في الحاقها بها وأما الأصناف الأربعة ففرعها أن خرج عن كون
قوتها يمكن من الربو بات وإن كانت قوتها كان جنسها قائما بنفسه وحرم بيعه بجنسه الذي هو مثله متفاضلا كالدرق بالدرق
والخبز بالخبز ولم يحرم بيعه بجنس آخر وإن كان جنسها واحدا فلا يحرم السهم بالشيرم ولا الهرسية بالخزفان هذه الصناعة
لها قيمة فلا تضيع على صاحبها ولم يحرم بيعها بأصولها كالثوب ولا مسنة ولا اجماع ولا قياس ولا حرام إلا ما حرم الله كما أنه لا عبادة إلا
ما شرعها الله وتحريم المحلل كتحليل الحرام **فان قيل** فهذا يقتض عليكم بيع اللحم بالحيوان فانكم إن منعوه نقضتم قولكم
وإن جوزتموه خالفتم النص وإن كان النص قد منع من بيع اللحم بالحيوان فهو دليل على المنع من بيع الخبز بالبر والزيت بالزيتون و
كل ربوي بأصله **قيل** الكلام في هذا الحديث في مقامين **أحدهما** في صحته **والثاني** في معناه أما الأول فهو حديث
لا يعم موصولا وإنما هو صحيح مرسل فمن لم يحتج بالمرسل لم يرد عليه ومن رأى قول المرسل مطلقا أو مرسل سعيد بن المسيب فهو
حجة عنده قال أبو عمر لا أعلم حديث انتهى عن بيع اللحم بالحيوان متصلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وجوه ثابتة وأحسن
أسانيد مرسل سعيد بن المسيب كما ذكره مالك في موطأه وقد اختلف الفقهاء في القول بهذا الحديث والعمل به والمراد منه وكان
مالك يقول معنى الحديث تحريم التفاضل في الجنس الواحد حيوانه بلحمه وهو عنده من باب المزاينة والغزو والقار لأنه لا يدرى
هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطى وأقل أو أكثر وبيع اللحم باللحم لا يجوز متفاضلا فكان بيع الحيوان باللحم كبيع اللحم المخيب في جلده
بلحم إذا كانا من جنس واحد قال وإذا اختلف الجنس فلا خلاف عن مالك وأصحابه أنه جائز حينئذ بيع اللحم بالحيوان **وأما**
أهل الكوفة كابي حنيفة وأصحابه فلا يأخذون بهذا الحديث ويجوزون بيع اللحم بالحيوان **وأما أحمد** فيمنع ببيع حيوان
من جنسه ولا يمنع ببيع غيره جنسه وإن منع بعض أصحابه **وأما الشافعي** فيمنع ببيع بجنسه وبغير جنسه وروى الشافعي
عن ابن عباس أن جرورا أخرجت على عهد أبي بكر الصديق فقسمت على عشرة أجزاء فقال رجل أعطوني جزءا منها بشاة فقال أبو بكر
لا يصلم هذا **قال الشافعي** ولست أعلم لأبي بكر في ذلك مخالفا من الصحابة **والصواب** في هذا الحديث أن ثبت أن
المراد به إذا كان الحيوان مقصود اللحم كشاة يقصد لحمها فتباع بلحم فكيف قد باع لحمها بكم أكثر منه من جنس واحد واللحم قوت موزون
فيه خله ربا الفضل **وأما إذا كان** الحيوان غير مقصود به اللحم كما إذا كان غير مأكول أو مأكولا لا يقصد لحمه كالفرس تباع بلحمها بل
فهذا لا يحرم بيعه به بقي إذا كان الحيوان مأكولا يقصد لحمه وهو من غير جنس اللحم فهذا يشبه المزاينة بين الجنسين كبيع صبرة بقرية
زبيب وأكثر الفقهاء لا يمنعون من ذلك إذا غابت التفاضل بين الجنسين والتفاضل المحقق جائز بينهما فكيف بالمظنون **وأما**
في إحدى الروايتين عنه يمنع ذلك لا لأجل التفاضل ولكن لأجل المزاينة وشبه القار وعلى هذا فيمنع بيع اللحم بحيوان من غير جنسه
والله أعلم **فصل** وأما قوله ومنع المرأة من الحراد على أمها وأبيها فوق ثلاث وأوجه على زوجها أربعة أشهر وعشرا وهو اجنب
فيقال هذا من تمام محاسن هذه الشريعة وحكمتها ورعايتها للمصالح العباد على كمال الوجوه فإن الحراد على الميت من تعظيم مصيبة
الموت التي كان أهل الجاهلية يبالغون فيها أعظم مبالغة ويضيفون إلى ذلك شق الجيوب ولطم الحرد وخلق الشعور والدعاء بالويل
والشجور وتملك المرأة سنة في اضيق بيت وأوحشه لا تمس طيبا ولا تدهن ولا تغتسل إلى غير ذلك مما هو مخط على الرب تعالى وأقذار
فأبطل الله سبحانه برحمته ورأفته شبه الجاهلية وأبدلنا بها الصبر والحلم والاسترجاع الذي هو النفع للمصاب في عاجلته وأجلته
ولما كانت مصيبة الموت لا بد أن تحدث للمصاب من الجرع والام والحزن ما يتفاداه الأطباء سم لها الحكيم الخبير في اليسار من
ذلك وهو ثلاثة أيام تختل بها نوع راحة وتقضى بها وطأ من الحزن كما رخص لها جراح بغير مائة بعد قضاء نسكه ثلاثا وما زاد

على الثلاث فمفسد ته داحجة فمنع منه بخلاف مفسدة الثلاث فانها مرجوحة مفسورة بمصلحة فان فساد النفوس عن الوفاة
بالكلية من اشق الامور عليها فاعطيت بعض الشيء ليسهل عليها ترك الباقي فان النفس اذا اخذت بعض مرادها قنعت به فاذا
سئلت ترك الباقي كانت اجابتهما اليه اقرب من اجابتهما لو حرمتها بالكلية **ومن تأمل** اسرار الشريعة وتدبر حكمها وانظر
على صفحات اوامرها وفواهيها باديا لمن نظره ثاقبة فاذا حرم عليهم شيئا عوضهم عنه بما هو خير لهم منه وانعم واباح لهم منه ما تدعو
حاجتهم اليه ليسهل عليهم تركه كما حرم عليهم بيع الرطب بالتمر واباح لهم منه العرايا وحرم عليهم النظر الى الاجنبية واباح لهم منه
نظر الخاطب والمعامل والطبيب وحرم عليهم اكل المال بالمغالبات الباطلة كالزرد والشرنج وغيرها واباح لهم اكله بالمغالبات النافعة
كالمسابقة والنضال وحرم عليهم لباس الحور واباح لهم منه اليمير الذي تدعو الحاجة اليه وحرم عليهم كسب المال بربا النسبة و
اباح لهم كسبه بالسلم وحرم عليهم في الصيام وطى نسائهم وعوضهم عن ذلك بان اباح لهم ليلا فسهل عليهم تركه بالنهار وحرم عليهم
الزنا وعوضهم باخذ ثانية وثالثة ورابعة ومن الائمة ما شاء وسهل عليهم تركه غاية التسهيل وحرم عليهم الاستقسام بالازلام
وعوضهم عنه بالاستغارة ودعائها **ويا فعل** ما بينهما وحرم عليهم كل اقرار بهما واباح لهم منه بنات العم والعمة والخال والخالة
وحرم عليهم وطى الخائض وسمح لهم في مباشرتها وان يصنعوا بها كل شئ الا الوطى فسهل عليهم تركه غاية السهولة وحرم عليهم الكذب
واباح لهم المعارض التي لا يحتاج من عرفها الى الكذب معها البتة وأشار الى هذا صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ان في المعارض مناداة
عن الكذب وحرم عليهم الخيلاء بالقول والفعل واباحها لهم في الحرب لما فيها من المصلحة الرجحة الموافقة لمقصود الجهاد وحرم
عليهم كل ذى ناب من السباع ومخلب من الطير وعوضهم عن ذلك سائر انواع الوحوش والطير على اختلاف اجناسها والوحوش والطيور
فما حرم عليهم خبيثا ولا ضارا الا اباح لهم طيبا بازالته انفع لهم منه ولا امرهم بامر الا وامنهم عليه فوسعتهم رحمته ووسعهم تكليفه
والمقصود انه اباح للنساء لضعف عقولهن وقلة صبرهن الاحداد على موتاهن ثلاثة ايام ولما الاحداد على الزوج فانه تابع للعدة
وهو من مقتضياتها ومكملاتها فان المرأة انما تحتاج الى التزين والتجمل والتعطر لتقرب الى زوجها وترد لها نفسه ويحسن ما بينهما من
العشرة فاذا مات الزوج واعتدت منه وهي لم تصل الى زوجها اخرا فاقضى تمام حق الاول وتأكد المنع من الثاني قبل بلوغ الكتاب
اجله ان تمنع ما تصنعه النساء لازواجهن مع ما في ذلك من سد الذريعة الى طمعها في الرجال وطعمهم فيها بالزينة والخضاب والتطيب
فاذا بلغ الكتاب اجله سارت محتاجة الى ما يرغب في نكاحها فايح لها من ذلك ما يباح لذات الزوج فلا شئ ابلغ في الحسن من هذا
المنع والاباحة ولو اقترحت عقول العالمين لم تقترح شيئا احسن منه **فصل** واما قوله وسوى بين الرجل والمرأة في العبادات
البدنية والحد ودوجلها على النصف منه في الدية والشهادة واليراث والعقوبة فهذا ايضا من كمال شريعته وحكمته ولطفها فان
مصلحة العبادات البدنية ومصلحة العقوبات الرجال والنساء مشتركون فيها وحاجة احدا الصنفين اليها كحاجة الصنف الاخر فلا يترك
المفروض بينهما **لعمري** فرقت بينهما في البق الموضع بالتفريق وهي الجمعة والجماعة فخص جوبهما بالرجال دون النساء لانهن لسن من
اهل البروز ومخاطبة الرجال وكذلك فرق بينهما في عبادة الجهاد التي ليس الاناث من اهلها وسيت بينهما في وجوب الحج لاحتياج
النوعين الى مصلحته وفي وجوب الزكوة والصيام والطهارة واما الشهادة فانها جعلت للمرأة فيها على النصف من الرجل لحكمة اشار
اليها العزيز الحكيم في كتابه وهي ان المرأة ضعيفة العقل قليلة الضبط لما تحفظه وقد فضل الله الرجال على النساء في العقول والفهم
والحفظ والتميز فلا تقوم المرأة في ذلك مقام الرجل وفي منع قبول شهادتها بالكلية اضاءة لكثير من حقوق ونظير لها فكان
من احسن الامور والصفها بالعقول ان ضم اليها في قبول الشهادة نظيرها لتذكرها اذا نسيت فتقوم شهادة المرأتين مقام شهادة الرجل
ويقع من العلم والاطمئنان الغالب بشهادتهما ما يقع بشهادة الرجل الواحد **واما الدية** فلما كانت المرأة انقص من الرجل والرجل

ج

التي

فيها

انفع منها ويستولأ لشدة المرأة من المناصب الدينية والولايات وحفظ الثغور والحجرات وعماق الأرض وعمل الصنائع التي لا يدومها
العالم إلا بها والذنب عن الدنيا والدين لم يكن قيمتها مع ذلك متساوية وهي الدية فان دية الحرة جارية مجرى قيمة العبد وغيره من المولود
فاقتضت حكمة الشارع ان جعل قيمتها على النصف من قيمته لتفاوت بينهما **فان قيل** لكنكم نقضتم هذا بخصلة دية أسوأ فيها
دون الثالث **قيل** لا ريب ان السنة وروى ذلك كإرواه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثالث من ديتها وقال سعيد بن المسيب ان ذلك السنة وان خالف فيه
ابو حنيفة والشافعي والليث الثوري وجماعة وقالوا هي النصف في القليل والكثير ولكن السنة طرأ الفرق فيما دون الثالث وما زاد عليه
بان ما دونه قليل فخرجت مصيبة المرأة فيه بمساواتها للرجل ولهذا استوى الجنين الذكر والانثى في الدية لقلة ديته وهي الفرة
فانزل ما دون الثالث منزلة الجنين **واما الميراث** فحكمة التفضيل فيه ظاهرة فان الذكر احوى الى المال من الانثى لان الرجل
قوامون على النساء والذكر انفع للميت في حياته من الانثى وقد اشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله بعد ان فرض الفرائض وفات بين
مقاديرها اباؤكم وابناؤكم لا تدرون ايهم اقرب لكم نفعا واذا كان الذكر انفع من الانثى واحسن كان احق بالتفضيل **فان قيل**
فهذا ينتقض بولد الذكر **قيل** بل طرأ هذه التسوية بين ولد الذكر وولد الانثى وانما يرون بالرحم المحرم فالتقارب التي يرون
بها قرابة انثى فقط وهم فيها أسوأ فلا معنى لتفضيل ذكرهم على انثاهم بخلاف قرابة الاب **واما الحقيقة** فامر التفضيل فيها
قائم لشرف الذكر وما يميزه الله به على الانثى ولما كانت النعمة به على الوالد اتم والسهر والفرجة به اكمل كان الشكران عليه اكثر فانه كلما
كثرت النعمة كان شكرها اكثر والله **فصل** واما قوله وحسن بعض الامكنة والامكنة وفضل بعضها على بعض مع تساويها الخ
فالمقدمة الاولى صادقة والثانية كاذبة وما فضل بعضها على بعض الا لخصائص قامت بها اقتضت التخصيص وما حسن سبحانه
شيئا الا لخصيص ولكنه قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا واشتراك الامكنة والامكنة في مسمى الزمان والمكان كاشتراك الحيوان
في مسمى الحيوانية والانسان في مسمى الانسانية بل وسائر الاجناس في المعنى الذي يعبر بها وذلك لا يوجب استواءها في نفسها ولتختلف
تشارك في امور كثيرة والمتفقات تتباين في امور كثيرة والله سبحانه احكم واعلم من ان يفضل مثلا على مثل من كل وجه بلاصفة
تقتضي ترجحه هذا مستحيل في خلقه وامره كما انه سبحانه لا يفرق بين المتماثلين من كل وجه فحكمته وعدله تأبى هذا وهذا وقد رآه
سبحانه نفسه عن يمينه ذلك وانكر عليه زعمه الباطل وجعله حكما منكرا ولو جاز عليه ما يقول هؤلاء لبطلت حججه وادلته فان
مبناها على ان حكم الشيء حكم مثله وعلى ان لا يتسوى بين المختلفين فلا يجعل الا برار كالنجار ولا المؤمنين كالكفار ولا من اطاعه
كمن عصاه ولا العالم كالجاهل وعلى هذا يصير الجزاء فهو حكمه الكوني والدنيوي وجزاؤه الذي هو ثوابه وعقابه وبذلك حصل الاعتبار
ولا جله ضربت الامثال وقصبت علينا اخبار الانبياء وامهم ويكفي في بطلان هذا المذهب المتروك الذي هو من افند مذاهب
العالم انه يتضمن مساواة ذات جبريل لذات ابلis ذات الانبياء لذات اعدائهم ومكان البيت العتيق بمكان الخشوش وبيوت
الشياطين وانه لا فرق بين هذه الذات في الحقيقة ولما خصت به هذه الذات بما خصت به لخصه المشية للرجحة مثلا على مثل بلا
موجب بل قالوا ذلك في جميع الاجسام وانما تماثلت في جسم المسك عندهم مساوي لجسم البول والعذرة وانما امتاز عنه بصفته
عرضية وجسم الثلج عندهم مساوي لجسم النار في الحقيقة وهذا يخرجوا به عن صريح المعقول وكابروا فيه الحق خالفهم فيه جمهور
العقلاء من اهل الملل والفلل وما سوى الله بين جسم السماء وجسم الارض ولا يبر جسم النار وجسم الماء ولا بين جسم الحق وجسم
الحجر وليس مع المنازعين في ذلك الا الاشتراك في امر عام وهو قبول الانقسام وقام الابعاد الثلاثة والاشارة الحسية ونحو ذلك
حالا يوجب التشابه فضلا عن التماثل وبالله التوفيق **فصل** واما قوله ان الشريعة جمعت بين المختلفات كجمعت بين الخطأ

ج

فيها

متضمن

والله في ضمان الأول فلا يرد في العقول والخط والشرايم والمعادات اشتراكات في حكم واحد باعتبار اشتراكها
في سبب ذلك الحكم فانه لا مانع من اشتراكها في امر يكون علة الحكم من الاحكام بل هذا هو الواقع من الخطا والعدم اشتراكا في
الاتلاف الذي هو علة للضمان وان اختلفا في علة الاثم وربط الضمان بالاتلاف من باب ربط الاحكام باسبابها وهي مقتضى العدل
الذي لا يتم المصلحة الا به كما اوجب على القاتل خطاوية القتل ولذلك لا يعتد التكليف بضمن الصبي والجنون والناثم بالاف
من الاموال وهذا من الشرائع العامة التي لا تتر مصالمة الامة الا بها فلو لم يضمنوا جانيات ايديهم لا تلف بعضهم اموال بعض
واذ في الخطا وعدم القصد وهذا بخلاف احكام الاثم والعقوبات فانها تابعة للمخالف وكسب العبد ومعصيته ففرقت الشريعة
فيها بين العاقل والخطي وكذلك البر والحث في الايمان فانه نظير الطاعة والعصيان في الامر والنهي فبفترق الحال فيه بين
العاقل والخطي واما جمعها بين المكلف وغيره في الزكوة فهذه مسألة نزاع واجتهاد وليس عن صاحب الشرح نص بالتسوية ولا بعزل
والذين سواها بينهما راوا ذلك من حقوق الاموال التي جعلها الله سبحانه للاموال سببا في ثبوتها وهي حق الفقراء في نفس هذا المال
سواء كان مالكم مكلفا او غير مكلف كما جعل في مال الحق الانفاق على بهائمه ورفيقه واقاربيه فكذلك جعل في مال الخطا للفقراء
والمساكين **فصل** واما جمعها بين الهرة والفارة في الطهارة فهذا حق واي تفاوت في ذلك وكان السائل راى ان العداوة
التي بينها توجب اختلافها في الحكم كالعداوة التي بين الشاة والذئب وهذا جهل منه فان هذا امر لا يتعلق له بطهارة ولا
نجاسة ولا حل ولا حرمة والذي جاء به الشريعة من ذلك في غاية الحكمة والمصلحة فانها لو جاءت بنجاستها لكان في اعظم
حرج ومشقة على الامة لكثرة طوفانها على الناس لئلا ينجسوا وعلى فرسهم ونيابهم واطعمتهم كما اشار اليه صلى الله عليه واله
بقوله في الهرة انما ليس ينجس انما من الطوافين عليكم والطوافات **فصل** واما جمعها بين الميتة وذبيحة غير الكتابي في التحريم
بين ميتة الصيد وذبيحة الحرمه فاي تفاوت في ذلك وكان السائل راى ان الدم لما احتقن في الميتة كان سببا لتحريمها وما
ذبيحة الحرم او الكافر غير الكتابي لم يحتقن دمه فلا وجه لتحريمه وهذا علط وجهل فان علة التحريم لو انحصرت في احتقان الدم
لكان للسؤال وجه فاما اذا تعددت علل التحريم لم يلزم من انتفاء بعضها انتفاء الحكم اذا خلفه علة اخرى وهذا امر مطرد في
الاسباب والعلل العقلية فما الذي ننكر منه في الشرع **فان قيل** الس قد سوت الشريعة بينهما في كونها ميتة وقد اختلفا
في سبب الموت فتضمنت جمعها بين مختلفين وتفرقها بين متماثلين فان الذئب واحد صورة وحسنا وخليفة فجعلت بعض
صوره محررا للحيوان عن كونه ميتة وبعض صوره موجبا لكونه ميتة من غير فرق **قيل** الشريعة لم تسو بينهما في اسم
الميتة لغة وانما سوت بينهما في الاسم الشرعي فصار اسم الميتة في الشرع اعم منه في اللغة والشارع يصر في الاسماء اللغوية
بالنقل تارة وبالنعميم تارة وبالتخصيص تارة وهكذا يفعل اهل العرف فهذا البس بمنكر شرعا ولا عرفا واما الجمع بينهما في التحريم
فلان الله سبحانه حرمة عليهما الخناث والحنث الموجب للتحريم قد يظهر لنا وقد يخفى فما كان ظاهرا لم ينصب عليه الشارع علامة غير
وصفه وما كان خفيا نصب عليه علامة تدل على خفته فاحتقان الدم في الميتة سبب ظاهر واما ذبيحة الجوسي والمرتد وتارك
التسمية ومن اهل بدعيته لغير الله فنفى شجرة هؤلاء اكسبت المذبوح خبثا اوجب تحريمه ولا ينكر ان يكون ذكر اسم الله
والكواكب والجن على الذبيحة يكسبها خبثا وذكر اسم الله وحده يكسبها طيبا الا من قل نصيبه من حقائق العلم والايمان وذوق الشريعة
وقد جعل الله سبحانه ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح فسقا وهو الخبث ولا ريب ان ذكر اسم الله على الذبيحة بطيبها وبطرد الشيطان
عن الذابح والمذبوح فاذا اخل بذكر اسمه لاس الشيطان الذابح والمذبوح فاثر ذلك خبثا في الحيوان والشيطان يجرى في محارم
الدم من الحيوان والدم مركبه وحامله وهو اخث الخناث فاذا ذكر الذابح اسم الله خرج الشيطان مع الدم فطابت الذبيحة فاذا لم يذكر

اسم الله لم يخرج الخبث واما اذا ذكر اسمهم عدوه من الشياطين والاولاد فان ذلك يكسب الذخيرة **فصل في ذكر اسم الله**
 بجزء من العبادة ولهذا يقرن الله سبحانه بهما كقولنا لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ونسكن وعيالي وولدي
 العالين وقال تعالى والذين جعلناهم من شعائر الله لكم فيها خير فاذا ذكر اسم الله عليها صواب فاذا اوجبت حضورها فكلوا منها والحرمان
 القائل والمعتك ذلك من غير انما لكم لعلكم تشكروا لن ينال الله محومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم فاخبرانه انما هو ما لن يذكر
 اسمه عليها والله انما يناله التقوى وهو التقرب اليه بها وذكر اسمها فاذا لم يذكر اسمها كان ممنوعا من اكلها وكانت مكروهة لله
 فاكسبتها كراهيته لها خبثا لم يذكر عليها اسمها او ذكر عليها اسم غيره وصف الخبث فكانت بمنزلة الميتة واذا كان هذا في متروكة التسمية
 وما ذكر عليه اسم غير الله فماذا وجه عدوه المشرقة الذي هو من خبث الريبة اولى بالتحريم فان ضل الذابم وقصد وجنسه لا يتكرن
 يوش في الذبوح كما ان خبث النائم ووصفه وقصده يؤخر في المرأة للنكحة وهذه امور انما يصدق بها من اشرق فيه نور الشريعة و
 ضياءها وباشر قلبه بنشأة حكمها وما اشتملت عليه من المصالح في القلوب والابدان وتلقاها صافية من مشكوة البوة واحكم
 العقد بيننا وبين الاسماء والصفات التي لم يطس نوحا ثلثها ظلمة التأويل والتعريف **فصل** واما جمعها بين اللذة والقراب في
 التطهير فله ما احسنه من جبر والطه والصفه بالعقول السليمة والفطر المستقيمة وقد عقد الله سبحانه الاخاء بين الماء والشراب
 قدرا وشرفا فجمعها الله عز وجل وخلق منها آدم وذريته فكانا ابوين اثنين ابوين اولادهم وجعل منها حيوة كل حيوان واخر منها
 اقوات الدواب والناس والانعام وكانا اعم الاشياء وجودا واسما لها تناولا وكان تعذيب الوجه في القراب لله من احب الاشياء اليه
 ولما كان عقد هذه الرقة بينهما قدرا احكم عقدا واقوا كان عقد الاخوة بينهما اشرفا احسن عقدا واصح فله الحمد رب السموات ورب
 الارض رب العالمين وله الكبرياء في السموات والارض وهو العزيز الحكيم **فصل** فهذا ما يتعلق بقول امير المؤمنين رضي الله
 عنه واعرف المشابه والمظاهر وفي لفظ اعرف الامثال ثم اعلم فيما ترى الى اسمها الى الله واسمها بالحق **فلنرجع** الى شرح باقي كتاب
 ثم قال واياك والغضب والقلق والظفر والتأدي بالناس التنكر عند الخصومة او الخصوم رشك ابو عبيد فان القضية في مواطن الحق
 مما يوجب الله به الاجر يحسن به الذخيرة **الكلام** يتضمن امرين احدهما التحذير مما يوجب بين الحاكم وبين كل معرفته بالحق
 وتجزيد قصده له فانه لا يكون خيرا الا قسما الثلاثة الا باجتماع هذين الامرين فيه والغضب والقلق والظفر مضادها فان الغضب غول
 العقل يغتاله كما يغتاله الخمر وطراخي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقضى القاضي بين اثنين وهو غضبان والغضب نوع من
 الغلق والاعلاق الذي يغلق على صاحبه باب حسن التصور والقصد وقد نص احمد على ذلك في رواية حنبل وترجم عليه ابو بكر
 في كتابه الشافي وزاد المسافر وعقد له بابا فقال في كتاب الزاد باب النية في الطلاق والاعلاق قال ابو عبد الله في رواية حنبل
 عن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في اغلاق فهذا الغضب واوصى بعض العلماء لولي

ج

تتفدين الحق والصبر عليه وجعل الرضى بتنفيذه في موضع الغضب والصبر في موضع القلق والظفر والتخلي به واحتساب ثوابه في
 موضع التأدي فان هذا اول ذلك الداء الذي هو من لوازم الطبيعة البشرية وضعفها فاما بصادق هذا الداء فلا سبيل الى زواله هذا
 مع ما في التنكر للخصوم من اضعاف نفوسهم وكسر قلوبهم واخراس السخنة عن التكلم بحججهم خشية معرة التنكر ولا سيما ان ينكر
 لاحد الخصمين دون الاخر فان ذلك الداء العضال **وهو** له فان القضية في مواطن الحق مما يوجب الله به الاجر يحسن به الذخيرة
 هذا عبودية الحكام وولاية الامر التي تراد منهم والله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته سوى العبودية العامة التي سوى
 بين عباده فيها فاعلم العالم من عبوديته نشر السنة والعلم الذي بعث الله به رسوله ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصابر

من الله تعالى في الدنيا والآخرة...
 على الخلق...
 ولما كان...
 قد رتب...
 ابليس أكثر الخلق...
 فلم يزلوا...
 فحب عليه...
 نشيخنا...
 أكثر من...
 سنة...
 فاطق...
 ولو نزع...
 وهو...
 كلما كانت...
 سلك...
 أبو عمر...
 انقطاع...
فصل قوله فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس من ترين باليس فيه شأنه الله هذا شقيق
 كلام النبوة وهو جدير بان يخرج من مشكاة المحرث اللهم وما تأن الكليستان من كنوز العلم ومن احسن الانفاق منها انفع غيره و
 انفع خاتمة الانفاق **فاما الكلمة الاولى** في منبه الخير واصله **والثانية** اصل الشر وفضله فان العبد اذا
 خلصت نيته لله تعالى وكان قصده وهداه وعلمه لوجه سبحانه كان الله معه فانه سبحانه مع الذين اتقوا والذين هم محسنون
 وراس التقوى والاحسان خلوص النية لله في اقامة الحق والله سبحانه لا غالب له فمن كان معه فمن ذا الذي يغلبه او يناله بسوء
 فان كان الله مع العبد فمن يخاف وان لم يكن معه فمن يرجو ومن يثق ومن ينصره من بعده فلا اقام العبد بالحق على غير وعظي نفسه
 او لا وكان قيامه بالله والله لم يقم له شئ ولو كادته السموات والارض والجبال لكفاه الله صوتهما وجعل له فرجا ومخرجا وانما يؤتى العبد
 من تفریطه او تقصيره في هذه الامور الثلاثة او في اثنين منها او في واحد فمن كان قيامه في باطل لم ينصر وان نصر نصرا حاصلا فلا
 عاقبة له وهو مذموم مخذول وان قام في حق لكن لم يقم فيه لله وانما اقام لطلب الهجرة والشكوى والجزاء من الخلق او التوصل الى غرض
 دنيوي كان هو المقصود او لا والقيام في الحق وسبالة اليه فهذا لم تضمن له المنصرة فان الله انما ضمن المنصرة لمن جاهد في سبيله وقاتل
 لتكون كلمة الله هي العليا لا لمن كان قيامه لنفسه وطواه فانه ليس من المتقين ولا من المحسنين وان نصر فحسب ما معه من الحق فان الله
 لا ينصر الا الحق واذ كانت الدولة لاهل الباطل فحسب ما معهم من الصبر والصبر منصور ابدان فان كان صاحبه محقا كان منصورا
 له العاقبة وان كان مظلوما لم يكن له عاقبة واذ اقام العبد في الحق لله ولكن قام بنفسه وقوته ولم يقم بالله مستعينا به متوكلا عليه

هذه كلمة للتأمل في
 بستانه في القاموس
 على لغة الفقه والحكمة
 والله اعلم بالصواب
 في القاموس

[illegible]

صواباً فاما الحسن ان يكون لله والثواب ان يكون على السنة ثم قرأ قوله فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك به شيئاً
 ربه احكاماً فان قيل فقد بان بهذا ان العمل لغیر الله مردود غير مقبول والعمل لله وحده مقبول فبقى قسم آخر وهو ان يعمل
 العمل لله ولغيره فلا يكون لله محضاً ولا للناس محضاً فما حكم هذا القسم هل يبطل العمل كله ام يبطل ما كان لغیر الله ويصح ما كان لله
 قيل هذا القسم منتهى انواع ثلاثة احدها ان يكون الباعث الاول على العمل هو الاخلاص ثم يعرض له الرياء واردة خير الله في الآخرة
 فهذا المعول فيه على الباعث الاول ما لم يمتنع بآلة جازمة لغیر الله فيكون حكمه حكم قطع النية في الثناء العبادة وتنتهي انتهى قطع
 تركه استصحاب حكمها الثاني عكس هذا وهو ان يكون الباعث الاول لغیر الله ثم يعرض له قلب النية لله فهذا لا يحتسب له
 بما مضى من العمل يحتسب له من حين قلب نيته ثم ان كانت العبادة لا يعبر عنها الا بوجه اولها وجهت الاعادة كالصلاة والام حجب
 كمن احمر لغیر الله ثم قلب نيته لله عند الوقوف والطواف الثالث ان يبتدئ بامر يراه الله والناس فيريد اداء فريضة واجبة
 والشكور من الناس وهذا كمن يصلي بالاجرة فهو لو لم يأخذ الاجرة صلى ولكنه يصلي لله وللآخرة وكمن يحج ليسقط الفرض عنه فقال
 فلان يحج او يصلي للزكاة كذلك فهذا لا يقبل منه العمل وان كانت النية شرطاً في سقوط الفرض وجبت عليه الاعادة فان حقيقة الاخلاص
 التي هي شرط في صحة العمل والثواب عليه لم توجد والحكم المعاق بالشرط عدم عند عدمه فان الاخلاص هو تحرير القصد طاعة
 للتعبق ولم يبق من الاخذ اذا كان هذا هو المأمور به فلم يأت به بقى في عهدة الامر وقد دلت السنة الصريحة على ذلك كما في قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول الله عز وجل يوم القيمة انا اغني الشريك عن الشريك فمن عمل عملاً اشرك فيه غدي فهو كله للذي اشرك
 به وهذا هو معنى قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة رباً احداً **فصل** وقوله فما ظنك بثواب
 عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته يريد به تعظيم جزاء الخاص انه رزق عاجل اما للقلب او للبدن ولهما ورحمة من خوفي
 خزائنه فان الله سبحانه يعجز العبد على ما عمل من خير الدنيا ولا بد ثم في الآخرة بوفيه اجره كما قال تعالى ولما تقوم اجوركم
 يوم القيمة فما يحصل في الدنيا من الجزاء على الاعمال الصالحة ليس جزاء توفية وان كان نوع اخر كما قال تعالى عن ابراهيم وابنه اجر
 في الدنيا وانه في الآخرة من الصالحين وهذا نظير قوله تعالى والذين آمنوا في الدنيا حسنة وانه في الآخرة من الصالحين فاخبر سبحانه
 انه اني خيله اجره في الدنيا من النعم التي انعم بها عليه في نفسه وقلبه وولده وماله وحياته الطيبة ولكن ليس ذلك اجر توفية
 وقد دل القرآن في غير موضع على ان لكل من عمل خيراً اجران عمله في الدنيا ويكمل اجره في الآخرة كقول الله تعالى للذين احسنوا في هذا
 الدنيا حسنة ولداً والآخرة خير ولنعم دار المتقين وفي الآية الاخرى والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنموتنهم في الدنيا
 حسنة ولا اجر الآخرة اكبر لو كانوا يعلمون وقال في هذه السورة من عمل صالحاً من ذكراً وانثى وهو مؤمن فلنخيبنه حياة طيبة
 ولنجزينهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون وقال فيها عن خيله والذين آمنوا في الدنيا حسنة وانه في الآخرة من الصالحين فقد تكبر
 هذا المعنى في هذه السورة دون غيرها في اربعة مواضع لسر يدعي فانها سورة النعم التي عدها الله سبحانه فيها اصول النعم وفروعها
 فعرف عباده ان لهم عنده في الآخرة من النعم اضعاف هذه بالابدان تقاوت وان هذه من بعض نعمه العاجلة عليهم وانهم اذا اطاعوا
 زادهم الى هذه النعم نعماً اخرى ثم في الآخرة بوفيهما اجوراً لهم تمام التوفية وقال تعالى وان استغفروا ربكم ثم توبوا اليه عتقكم
 منكم احساناً الى اجل مسمى ويؤت كل ذي فضل فضله فلذا قال امير المؤمنين فما ظنك بثواب عند الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته
 والسلام فهذا بعض ما يتعلق بكتاب امير المؤمنين رضي الله عنه من الحكم والقوائد الحمد لله رب العالمين

ذكر تحريم الافتاء في دين الله بغير علم

وذكر الاجماع على ذلك قد تقدم قوله تعالى وان تقولوا على الله مالا تعلمون وان ذلك يتناول القول على الله بغير علم في اسمائهم

[illegible]

يا أبا عبد الله فلو غولك قال كنت انتهي وقال ابن عباس لو انه عكرمة اذهب فافقه الناس وانك عيون فمن ممالك مما يعني فافقه
 ومن سالك مما لا يعني فلا نقته فانك تطهر عن نفسك ثلثي مؤنة الناس وكان ايوب اذا سأل السائل قال له اعد فان اعد السوال
 كما سأل عنه او لا اجابه والا لم يجبه وهذا من فهمه وفطنته رحمه الله **وفي** ذلك فرائد عديدة **منها** ان المسئلة تنفذ
 وبينا كما يفهم السوال **ومنها** ان السائل لعله اهل فيها امر يتغير بالحكم فاذا اعداها ربهما بينه له **ومنها** ان المستول قد يكون
 ذا هلا عن السوال او لا ثم يحضر ذهنه بعد ذلك **ومنها** انه ربما بان له تعنت السائل انه وضع المسئلة فاذا غير السوال فزاد فيه
 ونقص فربما ظهر له ان المسئلة لا حقيقة لها وانما من الاغلوطات او غير الواقعات التي لا يجب الجواب عنها فان الجواب بالنظر انما
 يجوز عند الضرورة فاذا وقعت المسئلة صارت حال ضرورة فيكون التوفيق الى الصواب قرب والله اعلم **ذكر تفصيل القول في**
التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه ولا افتاء به والى ما يجب التصديق اليه والى ما يسوغ من خير الجواب فاه النوع الاول
 فهو ثلاثة انواع احدها لا تعرض عما انزل الله وصدور الالتفات اليه اكفاء بتقليد الاباء الثاني تقليد من لا يعلم المقلد انه اهل ان يتخذ
 بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور الدليل على خلاف قول المقلد والفرق بين هذا وبين النوع الاول ان الاول قلد قبل تمكنه
 من العلم والحجة وهذا قلد بعد ظهور الحجة له فهو اولي بالذم ومعصية الله ورسوله وقد ذم الله سبحانه هذه الانواع الثلاثة من
 التقليد في غير موضع من كتابه كما في قوله تعالى واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا او لو كان آباؤهم
 لا يعقلون شيئا ولا يهتدون وقال تعالى وكذلك ما ارسلنا في قبلة من نبي الا قال متخفيا انا وجدنا آباءنا على أمةٍ وانا على
 اثارهم مقتدون قل ولو جنتكم يا هدى ما وجدتم عليه آباءكم وقال واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله والى الرسول قالوا حسبنا
 ما وجدنا عليه آباءنا وهذا في القرآن كثيرين مرفيه من اعرض عن ما انزل الله ووقع بتقليد الاباء **فان قيل** انما ذم من قلد الكفار
 وآباءه الذين لا يعقلون شيئا ولا يهتدون ولم يذم من قلد العلماء المهتدين بل قد امر بسؤال اهل الذكر وهم اهل
 العلم وذلك لتقليد لهم فقال تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهذا امر لمن لا يعلم بتقليد من يعلم **فالجواب** انه سبحانه
 ذم من اعرض عما انزل الله الى تقليد الاباء وهذا القدر من التقليد هو ما اتفق السلف والائمة الاربعة على ذمه وخطيئه واما تقليد من
 بذل جهده في اتباع ما انزل الله وحنى عليه بعضه فقلد فيه من هو اعلم منه فهذا عموم غير مذموم وما جرم غير ما زور كما سيأتي بيانه
 عند ذكر التقليد الواجب السائر ان شاء الله تعالى ولا نقف ما ليس لك به علم والتقليد ليس بعلم باتفاق اهل العلم كما سيأتي وقال
 تعالى قل انما يحرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والابغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله
 ما لا تعلمون وقال تعالى اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء فامر باتباع المنزل خاصة والمقلد ليس له علم ان
 هذا هو المنزل وان كان قد تبين له الدلالة في خلاف قول من قلده فقد علم ان تقليده في خلافه اتباع لغير المنزل وقال تعالى فان
 تنازعتم في شئ فمن دونه الى الله والرسول ان كنتم تعلمون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا فنحننا سبحانه من الرع الى خير
 وغير رسوله وهذا يبطل التقليد وقال تعالى امر حسبتم ان تدخلوا الجنة وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولم يتخذوا من دون الله
 رسوله ولا المؤمنين وليجة ولا وليجة اعظم من جعل رجلا بعينه مختارا على كلام الله وكلام رسوله وكلام سائر الامة يقدمه على ذلك
 كله ويعرض كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة على قوله فما وافقه منها قبله لما افقته لقوله وما خالفه منها تلتطف في رده تطلبه
 وجه الحيل فان لم تكن هذه وليجة فلا تدرى ما الوليجة وقال تعالى يوم نقلب وجوههم في النار يقولون يا ليتنا اطعنا الله واطعنا الرسولا و
 قالوا ربنا انا اطعنا سادتنا وكرهنا فاصولنا السبيل وهذا نص في بطلان التقليد **فان قيل** انما فيه ذم من قلد من اضل السبيل
 اما من هداه السبيل فابن ذم الله تقليده **قيل** جواب هذا السوال في نفس السوال فانه لا يكون العبد مهتديا حتى يتبع ما انزل الله

يُذَوِّقُ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قِسْطًا كَثِيرًا مِمَّا كَانُوا يَعِدُونَ

فساد التقليد وإبطاله وبیان نزلة العالم لم يتبينوا بذلك فساد التقليد وإن العالم قد نزل ولا بد أن ليس بمعصوم فلا يجوز قبول كل ما يقوله وينزل قوله من نزلة قول المعصوم فهذا الذي ذمه كل عالم على وجه الأرض حرمه وذموا أهله وهو أصل بلاد التقليد وفتنهم فأنهم يقدرون العالم فيما يدل فيه وفيما لم ينزل وليس له صفة يميز بين ذلك فيأخذون الدين بالخطأ ولا يميزون بين ما حرم الله وما أحل الله ويشرعون ما لم يشرع ولا يدل لهم من ذلك أن كانت العصمة منتفية عن قلده فخطأ واقع منه وكأني **وقل** ذكر البيهقي وغيره من حديث كثير هذا عن أبيه عن جده مرهوناً القوادلة العالم والنظر وإفئته **وذكر** من حديث مسعود بن سعد عن يزيد بن أبي زياد عن حماد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أشد ما أخوف على أمي ثلاث نزلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع أعناقكم ومن المعلوم أن الخوف في نزلة العالم تقليد فيها أذولاً للتقليد لم ينف من نزلة العالم على غير ما إذا عرف أنها نزلة لم يميز له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين فإنه إنهم للخطأ على عدل ومن لم يميزها لم يميزها فمضى عذر منه وكلامها مفترط فيها أمر به وقال الشيخ قال عمر بن عبد العزيز ثلاث أئمة مضلون وجدال المنافق بالقرآن والقرآن حق ونزلة العالم وقد تقدم أن معاذ إذا كان لا يجلس مجلساً للذكر إلا قال حين يجلس لله حكمة قطعت أمتاً من الحديث وفيه واحد من كبريخة الحكيم فإن الشيطان قد يقول الضلالة على لسان الحكيم وقد يقول المنافق كلمة الحق قلت لمعاذ ما يدني رجلك الله أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة وأن المنافق قد يقول كلمة الحق قال لي اجتنب من كلام الحكيم المشبهات التي يقال ما هذه ولا تشبهك ذلك عنه فإنه لعله يراجع وتلق الحق إذا سمعته فإن على الحق نوراً **وذكر** البيهقي من حديث حماد بن زيد عن المشي بن سعيد عن أبي العالمة قال قال ابن عباس ويل للاتباع من عثرات العالم قيل وكيف ذلك يا أبا عباس قال يقول العالم من قبل رأيته ثم يسمم الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهدم ما كان عليه وفي لفظ فيلق من هو عليه **وقال** تميم الداري أنقوا نزلة العالم فسأله عمر ماله الله صلى الله عليه وآله وسلم منه فيجبره فيرجع ويقضي الاتباع بما حكم **وقال** تميم الداري أنقوا نزلة العالم فسأله عمر ماله العالم قال نزل بالناس فيؤخذ به فعسى أن يتوب العالم والناس يأخذون به وقال شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلة قال قال معاذ بن جبل يا معشر العرب كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع أعناقكم ونزلة عالم وجدال منافق بالقرآن فسلكوا فقال أما العالم فإن اهتدي فلا تقلدوه دينكم وإن فتن فلا تقطعوا منه يأسكم فإن المؤمن يفتن ثم يتوب وأما القرآن فله منار كنار الطريق فلا يخفى على أحد فمأعرفته منه فلا تسألوا عنه وما شككم فكلوه إلى عالمه وأما الدنيا فمن جبل الله الغنى في قلبه فقد افلم ومن لا فليس بها فخته دنياه وذكر أبو عمر من حديث حسين الجعفي عن زائدة عن عطاء بن السائب عن أبي الجحاري قال قال سلمان كيف أنتم عند ثلاث نزلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع أعناقكم فمأنزلة العالم فإن اهتدي فلا تقلدوه دينكم وأما معاذلة منافق بالقرآن فإن القرآن منار كنار الطريق فمأعرفته منه فخذوه وما لم تعرفوه فكلوه إلى الله وأما دنيا تقطع أعناقكم فانظروا إلى من هو دينكم ولا تنظروا إلى من هو فقهكم قال أبو عمرو تشبيه نزلة العالم بالنكسار السفينة لأنها إذا غرقت غرق معها خلق كثير قال وإذا غرق وثبت أن العالم ينزل ويخطئ لم يجز لأحد أن يفتي ويدين يقول لا يعرف وجهه وقال غير أبي عمر كما أن القضاة ثلاثة قاضيان في النار وواحد في الجنة فالمفتون ثلاثة ولا فرق بينهم إلا في كون القاضي يلزم ما افتت به والمفت لا يلزم به وقال ابن وهب سمعت سفیان بن عيينة يحدث عن عاصم بن عبد الله عن ابن حبش عن ابن مسعود أنه كان يقول الخ عالم أو متعلماً ولا تغدأ معه فيما بين ذلك قال ابن وهب سألت سفیان عن الأمعة فحدثني عن أبي الزناد عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال كنا ندعو الأمعة في الجاهلية الذي يدعى إلى الطعام فيأتي معه بغيه وهو فيكم المحقق دينه الرجال وقال أبو زرعة عبد الرحمن بن عمر البصري ثنا أبو مسهر ثنا سعيد بن عبد العزيز

عن جميل الله عن السائب بن زيد بن ابي عمير عن الخطاب رضي الله عنه يقول ان من ترك الحديث ان كان منكم من كان
 فانكم قد صدقتم الناس حتى قيل قال فلان وقال فلان وبارك كتاب الله من كان منكم قائما فليقيم بكتاب الله ولا يفلس بهذا قوله
 عمر لا فضل قرن على وجه الارض فكيف لو ادرت ما اصبحت فيه من ترك كتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة لقول فلان و
 فلان فانه المستعان قال ابو عمر وقال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة اكمل بن زياد الضبي وهو حديث مشهور عند اهل
 العلم يستغنى عن الاسناد لشهرته عندهم ياكمل ان هذه القلوب اوعية فخبرها او عاها بالخبر والناس ثلاثة فعالم راق ومعلم
 على سبيل نجاه وهم رعاكم اتباعكم كل ناعق يميلون مع كل صائح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجؤا الى ركن وثيق ثم قال يا اهلنا
 علمنا واشاهدنا الى صدره لو اصبحت له حيلة بلى قد اصبحت لتناغير مامون يستعملون الدين للديار ويستظفرون به على كتابه
 وينعم على معاصيه او حامل حق لا بصيرة له في احيائه بنقدح الشك في قلبه باول عارض من شبهة لا يدرك اين الحق ان قال
 اخطا وان اخطا لم يدبر مشغوف بما لا يدري حقيقته فهو فتنة لمن فتن به وان من الخير كله من عرفه الله دينه وكفى بالمرء جهلا
 ان لا يعرف دينه **وذكر** ابو عمر عن ابي الجحدي عن علي قال يا كرم والاستئذان بالرجال وان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة ثم
 ينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل اهل النار فيموت وهو من اهل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل النار فينقلب لعلم الله فيه فيعمل بعمل
 اهل الجنة فيموت وهو من اهل الجنة فان كنتم لا بد فاعلموا ان الموت لا بالاحياء وقال ابن مسعود لا يقلدن احكم دينه رجال ان
 امن امن وان كفر كفر فانه لا اسوة في الشر **قال** ابو عمر وثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يذهب العلماء ثم يخل
 الناس رؤسا جهالا يسألون فيفتون بغير علم فيضلون ويضلون قال ابو عمر وهذا كله نفي للتقليد وابطال له من فهمه وهدي
 لرشده ثم ذكر من طريق يونس بن عبد الاعلى ثنا سفيان بن عيينة قال اضطرهم بيعة معنغا رأسه وبكى فقبل له ما يبكيك فقال
 ربيعة ظاهر وشهوة خفية والناس عند علمائهم كالصبيان في امامهم ما نهوهم عنه اتهموا وما امرهم به اتهموا وقال عبد الله بن
 المعتز لا فرق بين عجمة تنقاد وانسان يقلد ثم ساق من حديث جامع بن وهب اخبرني سعيد بن ابي ايوب عن بكر بن عبد الله
 عن عمر بن ابي لعيمة عن مسلوب بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال على ما لم اقل فليتبوأ
 مقعده من النار ومن استشار اخاه فاستشار عليه بغير شدة فقد خانه ومن افتر بفتيا بغير ثبوت فانه انما اثمها على من افتاه وقد تقدم
 هذا الحديث من رواية ابي داود **وفيه دليل** على تحريم الافناء بالتقليد فانه انما بغير ثبوت فان الثبوت الحجج التي ثبتت
 بها الحكم باتفاق الناس كما قال ابو عمر وقد اجتزأ جماعة من الفقهاء واهل النظر على من اجاز التقليد بغير نظرية عقلية بعد ان تقدم
 فاحسن ما رايت قول المشرك وانا اوردته قال يقال لمن حكم بالتقليد هل لك من حجة فيما حكمت به فان قال نعم بطل التقليد لان
 الحجج اوجبت ذلك عند لا التقليد وان قال حكمت به بغير حجة قيل له فلم ارقط الدرء واجبت الفرج وانكلفت الاموال قد
 حرم الله ذلك الا بحجة قال الله عز وجل هل عندكم من سلطان بهذا ان قال انا اعلم اني قد اصبحت وان لم اعرف
 الحجج لا في قلدي كثيرا من العلماء وهو لا يقول الا بحجة خفيت على قبل له اذا جاز تقليد معلمك لا فلا يقول الا بحجة خفيت عليك
 فتقليد معلمك اولى لا لا يقل الا بحجة خفيت على معلمك كما لم يقل الا بحجة خفيت عليك فان قال نعم ترك تقليد معلمه الى تقليد
 معلم معلمه وكذلك من هو اعلى حتى ينتهي الامر الى اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ابي ذلك نقض قوله وقيل له
 كيف يجوز تقليد من هو اصغر واقل علما ولا يجوز تقليد من هو اكبر واكثر علما وهذا تناقض فان قال لان معلمه وان كان اصغر فقد
 جمع علم من هو فوقه الى علمه فهو اصغر ما اخذ واعلم بانك قيل له وكذلك من تعلم من معلمك فقد جمع علم معلمك وعلم من فوقه
 الى علمه فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك وكذلك انت اولى ان تقلد نفسك من معلمك لانك جمعت علم معلمك وعلم من هو

الفتن والفتنة والفتنة
 والفتنة من فتنة العلم
 فتنة من فتنة العلم

فوقه الى عليا فان قلده جمل لا يغير ومن يجلت من صفات العلماء اولى بالتقليد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك صاحب عنده يلزمه التقليد التام والتابع من دونه في قياس قوله والا على الاقل في ابداء وكفى بقول يوجب الى هذا تناقضا وفسادا قال ابو عمر قال اهل العلم والنظر قد العلم النبيين وادراك العلوم على ما هو به فمن بان له الشئ فقد علم قالوا والتقليد لا علم له ليختلفوا في ذلك ومن لم يبا والله اعلم قال البخاري

عرف العالمون فضيلته بالعلم	وقال الجاهل بالتقليد
وادي الناس جميعا على فضل	لا من بين سببي ومسود

وقال ابو عبد الله بن خازم منذ اذ البصر الى المالكى التقليد معناه في الشرع الرجوع الى قول لاجبة لقائله وذلك ممنوع منه في الشريعة والاتباع ما ثبت عليه **وحجة وقال** في موضع اخر من كتابه كل من اتبع قول من غير ان يجب عليك قول صاحب الدليل يوجب ذلك فانت مقلد والتقليد في دين الله غير صحيح وكل من اوجب الدليل عليك اتباع قوله فانت متبعه والاتباع في الدين مسوغ والتقليد ممنوع **قال** وذكر محمد بن حارث في اخباره عن بن سعيد عنه قال كان مالك وعبد العزيز بن ابى سلمة ومحمد بن ابراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون الى ابن هرم فكان اذا سألهم مالك وعبد العزيز اجابهم ما اذا سألهم ابن دينار وقد لم يجهم فتعرض له ابن دينار يوما فقال له يا ابا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك فقال له يا ابن اخي وما ذالك قال يسألك مالك وعبد العزيز فجبهم واسألك انا وذوي الاربعين فقال اوضع ذلك يا ابن اخي في قلبك قال نعم قال اني قد كبرت سنوي وقد عظم وانا خاف ان يكون خاطئي في عقلي مثل الذي خاطني في بدني ومالك وعبد العزيز عالمان فقيمهم ان اذا سمعنا مني حقا قبله وان سمعنا خطأ تركناه وانت وذوئك ما اجبتكم به قبلتموه قال ابن حارث هذا والله الدين الكامل والعقل الرابع لاكن ياتي بالهذين في ان يزل قوله من القلوب منزلة القرآن **قال ابو عمر يقال** لمن قال بالتقليد لم قلت به وخالف السلف في ذلك فانهم لم يقلوا وافان قال قلرت لان كتاب الله لا علمي بناويله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احصاها الذي قلده قد علم ذلك فقلت من هو اعلم مني **قيل** له اما العلماء اذا اجتمعوا على شئ من تاويل الكتاب او حكاية عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او اجتمع رأيهم على شئ فهو الحق لا شك فيه ولكن قد اختلفوا فيما قلرت فيه بعضهم دون بعض فباحجتك في تقليد بعضهم دون بعض وكلهم صالح ولعل ان الذي رغبت عن قوله اعلم من الذي ذهبت الى مذهبه **فان قال قلده** لاني اعلم انه صواب **قيل** له علمت ذلك بما دليل من كتاب الله او سنة او اجماع **فان قال** نعم ابطال التقليد وطولب بما ادعاه من الدليل **وان قال** قلده لانه اعلم مني **قيل** له فقلد كل من هو اعلم منك فانك تجد من ذلك خلقا كثيرا ولا تخص من قلده اذ عليك فيه انه اعلم منك **فان قال** قلده لانه اعلم الناس **قيل** له فانه اذا اعلم من الصحابة وكفى بقول مثل هذا قبحا **فان قال** انا اقلد بعض الصحابة **قيل** له فما حجتك في ترك من لم تقلد منهم ولعل من تركت قوله منهم افضل من اخذت بقوله على ان القول لا يغير لفضل قائله وانما يجزى بدلالة الدليل عليه وقد ذكر ابن مزين عن عيسى بن دينار قال عن القسم عن مالك قال ليس كل ما قال رجل قولاً فان بان له منه شيء لم يدر عليه ليقول الله عز وجل الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه **فان قال** قلده وقلة على يدي على التقليد **قيل** له اما من قلده فيما يزل به من احكام شريعة عالم يتفق له على علمه فيصير في ذلك عما يخبره فمعذرة لانه قد ادى ما عليه وادى ما ارضه فيما يزل به بحجته ولا بد له من تقليد عالمه فيما جملة الاجمالم المسلمين ان المكشوف يقلد من يثق بخبره في القبلة لانه لا يقدر على اكثر من ذلك ولكن من كانت هذه حاله هل يجوز له الفتيا في شرايع دين الله فيجمل غيره على اباة الفروج وازافة الرمة واسترقاق الرقاب وازالة الاملاك وبصيرها الى غير من كانت في يديه بقول لا يخبر

ج

ابن القسم

به

صحته ولا قلمه الدليل عليه وهو مقرر ان قائله يغني ويصيب وان مخالفه في ذلك ربما كان المصيب لما خالفه فيه فان تجاوز القدر
 لمن حصل الاصل والمعنى لم يخطئه الفروع لرفعه ان يخرج العامة وكفى بهذا جهلا وصرح القرآن قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم قال
 انقلوب على الله ما لا تعلمون **وقل** اجمع العلماء على ان عالم يتبين ولم يتبين فليس بعلم وانما هو ظن والظن لا يغني من الحق شيئا
ثم ذكر حديث ابن عباس من اتقى الله فهو حسنة وهو يعني عنها كان اسمها عليه موقفا ومرفوعا قال وهب عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم يا كرم والظن فان الظن اكذب الحديث **قال** ولا خلاف بين ائمة الامصار في فساد التقليد **ثم ذكر** من طريق ابن
 وهب اخبرني يونس عن ابن شهاب اخبرني ابو عثمان ابن مسنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان العلم يدأ غريبا
 وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء ومن طريق كثير بن عبد الله عن ابيه عن حماد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الاسلام
 بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء قيل له يا رسول الله وما الغرابة قال الذين يحبون سنتي ويعلمون باعباد الله وكان يقال العلماء
 غرابة لكثرة الجهال **ثم ذكر** عن مالك عن زيد بن اسلم في قوله نرفع درجات من نشاء قال بالعلم وقال ابن عباس في قوله لله تعالى
 يرفع الله الذين امنوا وامنكره الذين اتوا العلم درجات قال يرفع الله الذين اتوا العلم من المؤمنين على الذين لم يؤتوا العلم درجات
 وروى هشام بن سعد عن زيد بن اسلم في قوله ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض قال بالعلم واذا كان المقلد ليس من العلماء
 بالتفاق العلماء لم يدخل في شيء من هذه النصوص وبالله التوفيق **فصل** وقد نفي الائمة الاربعة عن تقليد هم وذموا من اخذوا قولهم
 بغير حجة فقال الشافعي مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه افي تلذغه وهو لا يدرك ذكره اليه في
 وقال اسمعيل بن يحيى للزني في اول مختصره اختصرت هذا من علم الشافعي ومن معني قوله لا قرابه على من اراده مع اعلاميه عليه
 عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لادينه ويحاط بالنفسه وقال ابو داود قلت لاجل الاوزاعي هو ائمة من مالك قال لا تقلدنيك احدا
 من هؤلاء ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه فخذ به ثم التابعين بعد الرجل فيه خيرة **وقل** فرق احمد بين التقليد
 والاتباع فقال ابو داود سمعته يقول الاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن اصحابه ثم هو من بعد في
 التابعين مخيرة وقال ايضا لا تقلدني ولا تقلد مالك ولا الثوري ولا الاوزاعي ومن حيث اخذوا وقال من قلة فقه الرجل ان يقلد
 دينه الرجل وقال بشر بن الوليد قال ابو يوسف لا يحمل احدا ان يقول مقالته حتى يعلم من اين قلنا وقد صرح مالك بان من ترك
 قول عمر بن الخطاب لقول ابراهيم الخفي انه يستتاب فكيف بمن ترك قول الله ورسوله لقول من يهودون ابراهيم او مثله وقال جعفر
 العرماني حدثني احمد بن ابراهيم الدورقي حدثني الهيثم بن جميل قال قلت لمالك بن انس يا ابا عبد الله ان عندنا قوما وضعوا كتبنا
 يقولون احدهم ثا فلان عن فلان عن عمر بن الخطاب بكذا وكذا وفلان عن ابراهيم بن عبد الله باذن بقول ابراهيم قال مالك وهم عندهم
 قول عمر قلت انما هي رواية كما هم عندهم قول ابراهيم فقال مالك هؤلاء يستتابون **ثم ذكر** في عقد مجلس مناظر بين المقلد والمقلد
 بين صاحب حجة منقاد للحق حيث كان **قال** له قائل من معاشرنا الذين يثبتون قول الله تعالى فاسألوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون فامر سبحانه من لا علم له ان يسأل من هو اعلم منه وهذا هو الحق **وقال** امرئش النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم من لا يعلم الى سوال من يعلم فقال في حديث صاحب الشجرة الا انما هو انزل الله به من ان شاء الله تعالى **وقال**
 ابو العفيف الذي نزل في امرأة مستاجر فاني سألت اهل العلم فاجروني انما على بني جلد ماتت وتغريب عام وان على امرأة هذا
 الرجيم فلم ينكر تقليد من هو اعلم منه وهذا عالم الارض عمر قد قلنا ايا بكير فزوى تعبه عن عاصم الاحول عن الشعبي
 ان ابا بكر قال في الكلالة افضى فيها فان يكن صبي ابا فمن الله وان يكن خطا فيمن ومن الله بهطان والله منه شيء هو ما
 دون الولد والوالد فقال عمر بن الخطاب اني لا استحي من الله ان اخالف ابا بكر **ثم ذكر** عنه انه قال له رأيتك تبيع

وصح عن ابن مسعود أنه كان يأخذ بقول عمر **وقال** الشعبي عن مسروق وكان ستة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتنون الناس ابن مسعود وعمر بن الخطاب على يزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأبو موسى وكان ثلاثة منهم يدعون قولهم لقول ثلاثة كان عبد الله يدع قوله لقول عمر كان أبو موسى يدع قوله لقول علي وكان يزيد يدع قول أبي بن كعب **وقال** جندب ما كنت أسمع قول ابن مسعود لقول أحد من الناس **وقال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن معاذاً قد سألكم سنة فكل ذلك فافعلوا في شأن الصلوة حيث أنفصل ما فاتكم مع الإمام إلى بعد الفرائض وكانوا يصليون ما فاتهم أو لا ثم يدخلون مع الإمام **قال المقلد** وقد أمر الله تعالى بطاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر وهم العلماء والأمراء وطاعتهم وتقليدهم فيما يفتنون به فإنه لو لا التقليد لم يكن هناك طاعة مختصة بهم **وقال** تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وتقليدهم اتباع لهم ففاعله ممن رضي الله عنهم وتكفي في ذلك الحديث المسمى أصحابي كالجور فما يهدى بهم قد يهدى بهم **وقال** عبد الله بن مسعود من كان منكم مستنّاً فليستن من قلة فإن الحق لا يؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد إله هذه الأمة قلوباً وأعمىها علمها وأقلها تكلفاً قوم اخترهم الله لصحية نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم حقهم وتسلخوا بهديهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدك **وقال** أحمد وأبا اللذين من بعدى أبي بكر وعمر اهتدوا بهدي عما روتهما بن عبد الله بن مسعود **وقال** كتب عمر إلى شريك أن اقض بما في كتاب الله فإن لم يكن في كتاب الله فبسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقض بما قضى به الصحاحون وقد منع عمر من بيع أمهات الأولاد وتبعه الصحابة والزور بالطلاق الثلاث وتبعوه أيضاً واحتل مرة فقال له عمر بن العاص خذ ثوباً غير ثوبك فقال لو فعلتها صارت سنة وقد قال أبي بن كعب وغيره من الصحابة ما استبان لك فاعمل به وما اشتبه عليك فكله إلى عالمه وقد كان الصحابة يفتنون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بين أظهرهم وهذا تقليد لهم قطعاً إذ قولهم يكون حجة في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال تعالى فلو أن نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون فوجب عليهم بقول قول الله عز وجل إذا رجعوا إليهم وهذا تقليد منهم للعلماء وصحهم عن ابن الزبير أنه سئل عن الجور والاختلاف فقال ما الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت مختاراً من أهل الأرض خليلاً لا تتخذته خليلاً فإنه أنزل الله أن هذا ظاهر في تقليد له وقد أمر الله سبحانه بقبول شهادة الشاهد وذلك تقليد له وجاءت الشريعة بقبول قول القائف والخارجين والقاسم والمقوم للمتلفات وغيرها وأحكامهم بالمثل في جزاء الصيد وذلك تقليد محض واجمعت الأمة على قبول قول المترجم والرسول والمعرف والمعدل وإن اختلفوا في جواز الاكتفاء بواحد وذلك تقليد محض هو لا واجمعت على جواز شراء النكاح والثياب والأطعمة وغيرها من غير سؤال عن أسباب حلها وتحريمها اكتفاء بتقليد أربابها ولو كلف الناس كلهم الاجتهاد وإن يكونوا علماء فضلاء لضاعت مصالح العباد وتطلعت الصنائع والمتاجر وكان الناس كلهم علماء مجتهدين وهذا لا سبيل إليه شرعاً والقدر قد منع من وقوعه وقد اجتمع الناس على تقليد الزوج للنساء اللاتي يهدين إليه زوجته وجواز وطئها بتقليد الهن في كونها من زوجته واجمعت على أن لا يعرقل في القبلة وعلى تقليد الأئمة في الطهارة وقراءة الفاتحة وما يعمر به الاقتداء وعلى تقليد الزوجة مسلمة كانت أو ذميمة أن يجفأ قد انقطع في غير الزوجه وطئها بالتقليد ويباح للولي تزويجها بالتقليد لها في انقضائها عدتها وعلى جواز تقليد الناس للمؤمنين في دخول أوقات الصلوات ولا يجب عليهم الاجتهاد ومعرفة ذلك بالدليل وقد قالت أمة السوء لعقبة بن الحريث أرضعتك وأرضعت

أمر أنك فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغيرها وتقليد ما فيها أخيراً من ذلك **وقل** صرح الإمام جواد بالتقليد فقال
 حص بن خياط سمعت سفيان يقول إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختلف فيه وانت ترى شريحه فلا تتبعه وقال محمد بن الحسن
 يجوز للعالم تقليد من هو أعلم منه ولا يجوز له تقليد من هو مثله وقد صرح الشافعي بالتقليد فقال في الصلح بغير قلته تقليد العجم
 في مسئلة بيع الحيوان بالبراءة من العيوب قلته تقليد العثمان وقال في مسئلة الجرم مع الأخوة أنه يقاسمهم ثم قال وإنما قلت بقول
 يزيد وعنه قلنا أكثر الفرائض وقد قال في موضع آخر من كتابه الجريد قلته تقليد العطاء وهذا أبو حنيفة رحمه الله قال في مسائل
 الأبار ليس معه فيها إلا تقليد من تقدمه من التابعين فهذا مالك لا يخرج عن عمل أهل المدينة ويصرح في مؤطاء بأنه أدرك العمل
 على هذا وهو الذي عليه أهل العلم ببلدان يقول في غير موضع ما رأيت أحداً اقتدى به بفعله ولا جعنا ذلك من كلامه لطلال وقد
 قال الشافعي في الصحابة رأيهم لنا خير من رأينا لأنفسنا ونحن نقول ونصدق أن رأي الشافعي والأئمة معه لنا خير من رأينا
 لأنفسنا وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المعلمين للاستاذين والمعلمين ولا تقوم مصالح الخلق إلا بهذا وذلك عامر
 في كل علم وصناعة وقد فأت الله سبحانه بين قوى الأذهان كما فأت بين قوى الأبدان فلا يحسن في حكمته وعدله
 رحمته أن يفرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله والجواب عن معارضه في جميع مسائل الدين دقيقتها وجليلها ولو كان
 كذلك لتساوت أقدام الخلائق في كونهم علماء بل جعل سبحانه هذا عالماً وهذا متعلماً وهذا متبعاً للعالم مؤقلاً به نزلت
 المأمور مع الإمام والتابع مع المتبع وإن حرم الله تعالى على الجاهل أن يكون متبعاً للعالم مؤقلاً به مقلداً له يسير سيرة
 وينزل بنزله وقد علم الله سبحانه أن الحوادث والنوازل كل وقت نازلة بالخلق فهل فرض على كل منهم فرض عين
 يأخذ حكم نازلته من الأدلة الشرعية بشر وطها ولو أزمها وهل في ذلك في إمكان أحد فضلاً عن كونه مشرعاً وهو لا يصلح
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتح البلاد وكان الحديث العهد بالاسلام يسألهم فيفتونه ولا يقولون له عليك أن
 تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل ولا يعرف ذلك عن أحد منهم البتة وهل التقليد إلا من لوازم التكليف لو أزم
 العجم فهو من لوازم الشرع والقدر والمنكر وزل مضطرون إليه ولا بد وذلك فيما تقدم بيان من الأحكام وغيرها ونقول لمن
 احتج على إبطاله كل حجة أثرية ذكرتها فانت مقلد لجملة ما وردت أذا لم يقدم دليل قطعي على صدقهم فليس بيدك إلا تقليد
 الراوي وليس بيد الحاكم التقليد الشاهد وكذلك ليس بيد العاصي التقليد العالم فيما الذي سوغ لك تقليد الراوي الشاهد
 ومنعنا من تقليد العالم وهذا سمع بأذنه ما رواه وهذا عقل بقلبه ما سمعه فادى هذا اسموعه وادى هذا معقوله وفرض على
 هذا تأدية ما سمعه وعلى هذا تأدية ما عقله وعلى من لم يبلغ منزلتهما القبول منهما ثم يقال للمتابعين من التقليد انتم منعتمو
 خشية وقوع المقلد في الخطأ بأن يكون من قلة ضللت في فتواه ثم أوجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق ولا ريب
 أن صوابه في تقليد العالم أقرب من صوابه في اجتهاده هو نفسه وهذا كمن أراد شري سلعة لا خبرة له بها فانه إذا قلد عالماً
 بتلك السلعة خيراً مما أميناً ناصحاً كان صوابه وحصول غرضه أقرب من اجتهاده لنفسه وهذا متفق عليه بين العقلاء
قال أصحاب الحجة عجباً لكم معاشرا المقلدين الشاهدين على أنفسهم مع شهادة أهل العلم بأنهم ليسوا من أهله ولا معزود
 في زمره أهله كيف أبطلتم مذهبكم بنفس ليلكم فيما للمقلد وما للاستدلال وابن من نصب المقلد من منصب المستدل
 وهل ما ذكرتم من الأدلة الإثبات استعرتوها من صاحب الحجة فتجملتم بها بين الناس وكنتم في ذلك متشبعين بما لم
 تعطوا ناطقين من العلم بما شهدتم على أنفسكم أنكم لم تؤثروا وذلك ثوب زور لبستموه ومنصب لستم من أهله عصبتموه
 فأخبرنا أهل صرتم إلى التقليد لدليل قادم إليه وبرهان دلكم عليه فزلتهم به من الاستدلال أقرب منزل وكنتم بعز التقليد

بمعزل أم سلكتم سبيله اتفاقاً ولا تصدنا من غير دليل وليس إلى خروجكم عن أحد هذين القسمين سبيل ولا مكان
فقد فسد مذهب التقليد حاكم الرجوع إلى مذهب الحق منه لا زمر ونحن أن خاطبناكم بلسان الحق قلتم لساناً من أهل هذا السبيل
وأن خاطبناكم بحكم التقليد فلا معنى لما اقتضى من الدليل والعجب أن كل طائفة من الطوائف وكل أمة من الأمم تدعى أنها
على حق حاشي فراقه التقليد فانهم لا يدعون ذلك ولو ادعوه لكانوا مبطلين فانهم شاهدون على أنفسهم بأنهم لم يعتقدوا تلك
الاقوال لدليل قادم اليه وبرهان دلتهم عليه وأما سبيلهم محض التقليد والمقلد لا يعرف الحق من الباطل ولا الحق من العاطل
واجب من هذا أن أئمتهم نفهم عن تقليد هم فصوصهم وخالفوه وقالوا نحن على مذاهم وقد دانوا بخلافهم في أصل المذهب
الذي بنوا عليه فانهم بنوا على الحق ونحوه عن التقليد وأوصوهم إذا ظهر الدليل أن يتركوا أقوالهم ويتبعوا في الحق فذلك كله
وقالوا نحن من التابعين تلك أمانيتهم وما اتباعهم إلا من سلك سبيلهم وأتقى آثارهم في أصولهم وفروعهم **واجب** من هذا
أنهم مصرحون في كتبهم ببطلان التقليد وتحريمه وأنه لا يحل القول به في دين الله ولو أشراط الإمام على الحاكم أن يحكم من حيث بين
لم يحكم شرطه ولا تولى ليمته ومنهم من يحكم التولية وأبطل الشرط وكذلك المفتى يحرم عليه الافتاء إلا يعلم حكمته باتفاق الناس المقابلة
لا علم له بصحة القول وفساده أو طريق ذلك مسدودة عليه ثم كل منهم يعرف من نفسه أنه مقلد لم يتبعه لا يشارك قوله ويترك
له كل ما خالفه من كتاب أو سنة أو قول صاحب أو قول من هو أعلم من متبوعه أو نظيره وهذا من **اجب العجب** **وايضاً** فأننا
نعلم بالضرورة أنه لم يكن في عصر الصحابة رجل واحد اتخذ رجلاً منهم يقلده في جميع أقواله فلم يسقط عنها شيئاً واسقط أقوال غيره
فلم يأخذ منها شيئاً **ونعلم** بالضرورة أن هل لم يكن في التابعين ولا تابعي التابعين فليكن بنا المقلدون رجل واحد سلك
سبيلهم والخيمة في القرون الفضيلة على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **وأما حثت هذه البدعة**
في القرن الرابع المذموم على لسانه صلى الله عليه وآله وسلم فالمقلدون متبوعهم في جميع ما قالوا يبيحون به الفروج
والدماء والأموال ويحرمونها ولا يدرون ذلك صواباً أم خطأ على خطر عظيم ولهم دين يدي الله موقف شديد يعلم فيه من قال
على الله ما لا يعلم أنه لم يكن على شيء **وايضاً فنقول** لكل من قلده واحد من الناس دون غيره ما الذي خص صاحبك
أن يكون أولى بالتقليد من غيره **فإن** قال لأنه أعلم أهل عصره وربما فضله على من قبله مع جرمه الباطل أنه لم يجز بعده أعلم منه
قل له وما يدريك لست من أهل العلم بشيء أو تك على نفسك أنه أعلم الأمة في وقته فان هذا إنما يعرفه من عرف المذاهب
وأدلتها وبرامجها ومرجعها فما لا يحصى ونقد الدراهم وهذا أيضاً باب آخر من القول على الله بلا علم **ويقال له ثانياً** فابوبكر
الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أعلم
من صاحبك بلا شك فهلا قلدهم وتركته بل سعيد بن المسيب والشعبي وعطاء وطاوس وأمثالهم أعلم وأفضل بلا شك فلم
تركت تقليد الأعلام الأفاضل الأجمل لأدوات الخير والعلم والدين ورغبت عن أقواله ومذاهبه إلى من هو دونه **فإن قال** لأن
صاحبي ومن قلده أعلم به مني فتقليدي له أوجب على مخالفة قوله لقول من قلده لأن وفور علمه ودينه يمنعه من مخالفة من
هو فوقه وأعلم منه إلا الدليل صار إليه هو أولى من قول كل واحد من هؤلاء **قل** ومن أين علمت أن الدليل الذي صار إليه
صاحبك الذي زعمت أنه صاحبك أولى من الدليل الذي صار إليه من هو أعلم منه وخير منه أو هو نظيره وقولنا معاً أننا
لا يكونان صواباً بل أحدهما هو الصواب ومعلوم أن ظفر الأعلام الأفاضل بالصواب أقرب من ظفر من هو دونه **فإن قلت**
علمت ذلك بالدليل فهذا إذا فقد انتقلت عن منصب التقليد إلى منصب الاستدلال وأبطلت التقليد ثم يقال **لك ثالثاً**
هذا لا ينفعك شيئاً البتة فيما اختلف فيه فإن من قلده ومن قلده غيرك قد اختلفا وصارا من قلده غيرك إلى موافقة أبي بكر

وعمره اولى وابن عباس او عائشة وخيرهم دون من قلده فلهذا لم تحت نفسك وهديت لربك وقلت هذا ان كان كماله
ومع احدها من ذكر من الصحابة فهو اولى بتقليد اياه **ويقال لربا** امام بامام ويسلم قول الصحابي فيكون اولى
بالتقليد **ويقال خامسا** اذا جازان يظفر نظيره ومن بعده يعلم حتى عليه هو فان النسبة بين من قلده وبين نظيره ومن بعده
اقرب بكثير من النسبة بين من قلده وبين الصحابة والخفاء على من قلده اقرب من الخفاء على الصحابة **ويقال سادسا**
اذا سوغت لنفسك مخالفة الاصل لاقول المفضل فها لا سوغت لها مخالفة المفضل لمن هو علم منه وهل كان الله
ينبغي ويجب الا عكس ما اركبت **ويقال سابعا** هل انت في تقليد امامك واباحة الفروج والدماء والاموال ونقلها امر
هي بيدك الى غيره موافق لامر الله او رسوله او اجام امته او قول احد من الصحابة **فان قال** نعم قل ما يعلم الله ورسوله
وجميع العلماء بطلانه وان قال لا فقد كافانا موثقة وشهد على نفسه بشهادة الله ورسوله واهل العلم عليه **ويقال ثامنا**
تقليدك لمتبوعك يحرم عليك تقليده فانه نهاك عن ذلك وقل لا يحل لك ان تقول بقوله حتى تعلم من اين قاله ونهاك عن تقليد
وتقليد غيره من العلماء فان كنت مقلدا له في جميع مذهبه فهذا من مذهبه فها لا تبعته فيه **ويقال تاسعا** هل انت على
بصيرة في ان من قلده اولى بالصواب من سائر من رغب عن قوله من الاولين والآخرين ام لست على بصيرة فان قال انا على بصيرة
قال ما يعلم بطلانه وان قال لست على بصيرة وهو الحق قيل له فما حذر لك غدا بين يدي الله حين لا ينفعك من قلده بحسنة
واحدة ولا يصح عنك سيئة واحدة اذا حكمت وافتيت بين خلقه بما لست على بصيرة منه هل هو صواب ام خطأ **ويقال**
عاشرا هل تدعي عصمة متبوعك او تجوز عليه الخطأ والاول لا سبيل اليه بل يقرب بطلانه فتعين الثاني واذا جازت عليه
فكيف تحلل وتحرم وتوجب وتريق الدماء وتبخر الدماء وتسيم الفروج وتقتل الاموال وتضرب الاشارة بقول من انت مقر بجواز كونه
خطئا **ويقال حادي عشر** هل تقول اذا فتيت وحكمت بقول من قلده ان هذا هو دين الله الذي ارسل به رسوله
وانزل به كتابه وشرعه لعباده ولادين له سواء او تقول ان دين الله الذي شرعه لعباده خلافة او تقول لا ادري ولا بد لك من قول
هذه الاقوال ولا سبيل للتالي الاول قطعاً فان دين الله الذي لا دين له سواء ولا تسوغ مخالفته واقل درجات مخالفة ان يكون
من الاثمين والثاني لا ندعيه فليس لك ملجأ الا الثالث **فيا الله العجب** كيف تسبى الفروج والدماء والاموال والحقوق
وتحلل وتحرم يا مراحس احواله وافضلها لا ادري

فان كنت لا تدري فلك مصيبة وان كنت تدري فالمصيبة اعظم

ويقال ثاني عشر هل اى شئ كان الناس قبل ان يولد فلان وفلان الذين قلدهم وجعلتم اقوالهم بمثابة نصوص
الشريعة وليتكم اقتصرتم على ذلك بل جعلتموها اولى بالاتباع من نصوص الشريعة فكان الناس قبل وجود هؤلاء على هدى او على ضلال
فلا بد من ان تقروا بانهم كانوا على هدى فيقال لهم فما الذي كانوا عليه غير اتباع القرآن والسنن والاثر وتقدم قول الله ورسوله
اذا رايتم على ما يخالفها والتحاكم اليها دون قول فلان او راي فلان واذا كان هذا هو الهدى فماذا بعد الحق الا الضلال فالى توفكون
فان قالت كل فرقة من المقلدين وكذلك يقولون صاحبنا هو الذي ثبت على ما مضى عليه السلف واقتفى منها جرم وسلك سبيلهم
قيل لهم فمن سواه من الائمة هل شارك صاحبكم في ذلك او انفرد صاحبكم بالاتباع وحرمة من عداه فلا بد من واحد من الامرين
فان قالوا بالثاني فهم اضل سبيلا من الانعام وان قالوا بالاول فيقال فكيف وقفتم لقبول قول صاحبكم كله وردد قول من هو مثله او
اعلم منه كله فلا بد من هذا قول ولا يقبل لهذا قول حتى كان الصواب وقف على صاحبكم والخطأ وقف على من خالفه ولهذا انتم موكلون

بعضه في كل ما قاله وبالدليل من مخالفته في كل ما قاله وهذه حال الفرق الاخرى معكم **ويقال ثالث عشر** فمن قلنا
 من الامم قد نهوكم عن تقليدكم فانتم اول مخالفت لهم **قال** الشافعي مثل الذي يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل يجل خروجه حطب
 وفيه اذى قلده وهو لا يدري **وقال** ابو حنيفة وابو يوسف لا يجل لاحد ان يقول بقولنا حتى يعلم من اين قلناه **وقال** احمد
 تقلد دينك احدا **ويقال رابع عشر** هل انتم موقنون بانكم غل موقوفون بين يدي الله وتسالون عما قضيت به في دماء حبا
 وفروجهم وابشارهم واموالهم وعما قضيت به في دينه عمره من محملين وموجبين فمن قولهم نحن موقوفون بذلك فيقال لهم فاذا
 سألكم من اين قلنا ذلك فماذا جوابكم فان قلتم جوابنا انا قلنا وحرمنا وقضينا بما في كتاب الاصل لمحمد بن الحسن مما رواه عن ابي حنيفة
 وابو يوسف من رأي واختيار وثما في المدونة من رواية يصفون عن ابن القاسم من رأي واختيار وثما في الامر من رواية الربيع من رأي
 واختيار وثما في جوابات غير هؤلاء من رأي واختيار وليستكم اقتضت على ذلك او بعدكم اليه او سمت همسكم من قول نزل من ذلك
 طبقات فاذا استلتم هل فعلتم ذلك عن امر من رسول فماذا يكون جوابكم اذا فان امكنكم حينئذ ان تقولوا فعلنا ما امرتنا به من
 به رسولكم فزتم وتخلصتم وان لم يمكنكم ذلك فلا بد ان تقولوا تأمرنا بذلك ولا رسولك ولا امتنا ولا بد من احد الجوابين وكان قد
ويقال خامس عشر اذا نزل عيسى بن مريم اما ما عدلا وحكما مقسطا فبما ذهب من يحكم ويرأي من يقض ومعلوم انكم
 ولا يقض الا بشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم التي شرعها الله لعباده فذلك الذي يقض به الحق واولى الناس عيسى بن مريم هذا الذي اوجب عليكم ان
 تقضوا به وتقتلوا به لا يحل احد ان يقض بشي سواه الله فان قلتم نحن في هذا السؤال سواء قول احد بل لكن نفتقر في الجواب فتقول
 ربنا انك تعلم اننا نجل احد من الناس اعل كلامك كلام رسولك نودما تنازعنا فيه اليه نتحاكم الى قوله تقدم اقواله على كلامك كلام رسولك
 وكلام اصحاب رسولك وكان الخلق عندنا اهل ان تقدم كلامهم واداءهم على وجهك بل افئنا بما وجدناه في كتابك وبما وصل الينا
 من سنة رسولك وبما افئ به اصحاب نبيك وان عد لنا عن ذلك فخطا منا لا عد ولم نخجل من دونك ولا دون رسولك ولا المؤمنين وليجة
 ولم نفرق بيننا وبينك شيئا ولم نقطع امرنا بيننا وبينك وجعلنا اثمتنا قد لنا ووسايط بيننا وبين رسولك في نقلهم ما بلغوا اليها
 عن رسولك فاتبعناهم في ذلك وقلدناهم فيه اذا امرتنا انت وامرنا رسولك بان نسمع منهم ونقبل ما بلغوا عنك وعن رسولك فسمعنا
 لك ولرسولك وطاعة ولم نخجلهم اربا باننا نتحاكم الى اقوالهم وخصمهم باننا ونوالي ونعادي عليها بل عرضنا اقوالهم على كتابك وسنة رسولك
 فما وافقنا قبلناه وما خالفنا عرضنا وتركتناه وان كانوا اعل منا بك وبرسولك فمن وافق قوله قول رسولك كان اعل منهم في تلك المسئلة
 فهذا اجوابنا ونحن نناشدكم الله هل انتم كذلك حتى يمكنكم هذا الجواب بين يدي من لا يبذل القول لديه ولا يرجع الباطل عليه
ويقال سادس عشر كل طائفة منكم معاشر المقلدين قد انزلت جميع الصحابة من اولهم الى اخرهم وجميع التابعين من
 اولهم الى اخرهم وجميع علماء الامة من اولهم الى اخرهم الا من قلدهم في مكان من لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا
 يعتد بها ولا وجه للنظر فيها الا للتحليل واعمال الفكر وكذا في الرد عليهم او خالف قولهم قول متبوعه وهذا هو السوغ للرد عليهم عندهم
 فاذا خالف قول متبوعهم نصا من الله ورسوله فالواجب التحليل والتكليف في اخراج ذلك النص عن دلالته والتحليل لردفه بكل طريق حتى
 يصح قول متبوعهم في الله لرينه وكتابه وسنة رسوله ولبيد عت كادت تثل عرش الايمان وقد تركه كذا ان الله ضمن لهذا الدين ان لا يزال
 فيه من يتكلم باعلامه ويذنب عنه فمن اسوا ثما على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين واشد استخفا فابحقوقهم واقل حايته
 لواجبها واعظم استهانة بهم من لا يلتفت الى قول رجل واحد منهم ولا الى فتواه خير صاحب الذي اتخذ وليجة من دوز الله ورسوله
ويقال سابع عشر من اعجب امركم انكم المقلدون انكم اعترفتم واقررت على انفسكم بالجر عن معرفة الحق بدليله من
 كلام الله وكلام رسوله مع سهولته وقرب ما خذ واستيلائه على اقصى غايات البيان واستحالة التناقض والاختلاف عليه ثم نقل

مصداق عن قائل معصوم وقد نصب الله سبحانه الادلة الظاهرة على الحق وبين لعباده ما يقوون فادعيتهم العجز عن معرفة ما نصب
 عليه الادلة وتولى بيانه ثم زعموا انكم قد عرفتم بالدليل ان صاحبكم اولى بالتقليد من غير وانه اعلم الامة وافضلها في زمانه وهما
 جزا وخلافة كل طائفة منكم توجب اتباعه وحرمان اتباع غيره كما هو في كتب اصولهم **فحجبا** كل العجب لمن خفى عليه الترجيح
 فيما نصب الله عليه الادلة من الحق ولم يهتد اليها واهتدى الى ان متبوعه راحق واولى بالصواب ممن عذاه ولم ينصب الله على
 ذلك وليلا واحدا **ويقال ثامن عشر** اعجب من هذا كله من شأنكم معاشر المقلدين انكم اذا وجدتم آية من كتاب الله
 توافق رأي صاحبكم اظهرتم انكم تأخذون بها والعمدة في نفس الامر على ما قاله لا على الآية واذا وجدتم آية نظيرها تخالف قوله لم
 تأخذوا بها وتطلبتم لها وجوه التأويل واخراجها عن ظاهرها حيث لم توافق رأيكم وهكذا تفعلون في نصوص السنة سواء اذا وجدتم
 حديثا صحيحا يوافق قوله اخذتم به وقلمتم لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم كيت وكيت واذا وجدتم آية حديث صحيح بل الكون تخالف
 قوله لم تلتفتوا الى حديث منها ولم يكن لكم منها حديث واحد فتقولون لنا قوله صلى الله عليه وآله وسلم كذا وكذا واذا وجدتم
 مراسلا قد وافق رأيكم اخذتم به وجعلتموه حجة هناك واذا وجدتم آية من مراسل تخالف رأيكم حتموها كلها من اولها الى آخرها و
 قلمتم لا تأخذوا بالمرسل **ويقال تاسع عشر** اعجب من هذا انكم اذا اخذتم بالحديث عرسلا كان او مسندا لموافقه رأي
 صاحبكم ثم وجدتم فيه حكما يخالف رأيكم لم تأخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأي من قلدهم
 وليس حجة فيما خالف رأيكم **ولنذكر** من هذا اطرافا فانه من عجيب امرهم **فاحتم** طائفة منهم في سلب طهورة الماء للمستعمل
 في رفع الحدث بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عني ان يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة والمرأة بفضل وضوء الرجل وقالوا الماء
 المنفصل عن اعضائها هو فضل وضوءها **وخالفوا** نفس الحديث فجوزوا لكل منهما ان يتوضأ بفضل طهوه الآخر وهو المقصود
 بالحديث فانه عني ان يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة اذا خلت بالماء وليس عندهم الخلق اثر ولا تكون الفضلة فضلة امرأة اثر فخالفوا
 نفس الحديث الذي احتجوا به وحملوا الحديث على غير محله اذ فضل الوضوء ببقين هو الماء الذي فضل منه ليس هو الماء المتوضأ به فان
 ذلك لا يقال له فضل الوضوء فاحتجوا به فيما لم يرب به وابطلوا الاحتجاج به فيما اريد به **ومن ذلك** احتجهم على نجاسة الماء بالملاقاة
 وان لم يتغير بنهيه صلى الله عليه وآله وسلم ان يبال في الماء الدائم ثم قالوا لو بال في الماء الدائم لم ينجسه حتى ينقص عن قلبي **واحتجوا**
 على نجاسته ايضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاثاء حتى يغسلها ثلاثا **ثم قالوا** لو
 غسما قبل غسلها لم ينجس الماء ولا يجب عليه غسلها وان شاء ان يغسما قبل الغسل **فل** **واحتجوا** في هذه المسئلة بان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم امر بخفض الارض التي بال فيها البائل واخراج ترابها **ثم قالوا** لا يجب حفرها بل لو تركت حتى يبيت
 بالشمس والريه طهرت **واحتجوا** على منع الوضوء بالماء المستعمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم يا بني عبد المطلب ان الله
 كره لكم غسله ايدى الناس يعني الزكوة **ثم قالوا** لا تحرم الزكوة على بني عبد المطلب **واحتجوا** على ان السمك الطافي اذا
 وقع في الماء لا ينجسه بخلاف غيره من ميتة البر فانه ينجس الماء بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في البحر هو الطافي ماؤه الحل ميتته
ثم خالفوا هذا الخبر بعينه وقالوا لا يحل ما مات في البحر من السمك ولا يحل شئ مما فيه اصلا غير السمك **واحتجوا** اهل
الرأي على نجاسة الكلب ولو غدر بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ولغ الكلب في اناء احدكم فليغسله سبع مرات ثم قالوا
 لا يجب غسله سبعاً بل يغسل مرة ومنهم من قال ثلاثا **واحتجوا** على تفريقهم في النجاسة المغلظة بين قدر الدرهم وغيره
 حديث لا يصح من طريق عتيق عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة يرفعه تعاد الصلوة من قدر الدرهم **ثم قالوا** لا تعاد الصلوة
 من قدر الدرهم **واحتجوا** بحديث علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة في الزكوة في زيادة الابل على عشرين ومائة انها ترد الى

اول الفريضة فيكون في كل شهر ثمانية وخالفوه في اثني عشر موضعاً منه ثم **اجتجوا** بحديث عمرو بن حزم ان ما زاد على ما في درهم
 فلا شيء فيه حتى يبلغ اربعين فيكون في درهم وخالفوه بالحديث بعينه في نصف فيه في اكثر من خمسة عشر موضعاً **واجتجوا**
 على ان الخيار لا يكون اكثر من ثلاثة ايام بحديث المصراة **وهذا** من احاديث الجاثب فانهم من اشد الناس الكاذب ولا يقولون به
 فان كان حقا وجب اتهاكه وان لم يكن صحيحا لم يجز الاجتهاد به في تقدير الثالث مع انه ليس في الحديث نفي لخيار الشرط فالذي اريد
 بالحديث ودل عليه خالفوه والذي اجتجوا عليه به لم يدل عليه **واجتجوا** لهذه المسئلة ايضا بخبر جابر بن منقذ الذي كان
 يعين في البيعة فحصل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخيار ثلاثة ايام **وخالفوه** الخبر كله فلم يثبتوا الخيار بالغين ولو كان
 يساوي عشر معشار ما يدل له فيه وسواء قال المثنى لا خلافة اوله يقل وسواء غلب قليلا او كثيرا لا خيار له في ذلك كله **واجتجوا**
 في ايجاب الكفارة على من افطر في نهار رمضان بان في بعض الفاظ الحديث ان رجلا افطر فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يقر
 ثم **خالفوه** هذا اللفظ بعينه فقالوا ان استنفد دقيقا او بلم عينا او اهل الجح او طيبا افطره كفارة عليه **واجتجوا** على وجوب
 القضاء على من تم القى بحديث ابي هريرة ثم **خالفوه** الحديث بعينه فقالوا ان تقيا اقل من ملا فيه فلا قضاء عليه **واجتجوا**
 على تحديد مسافة الفطر والقصر بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة ثلاثة ايام ولا
 مع زوج او ذي عزم وهذا مع انه لا دليل فيه البتة على ما ادعى **فقد خالفوه** نفسه فقالوا يجوز للمملوكة والمكاتبه وام الولد
 السفر مع غير زوج وعوم **واجتجوا** على منع العوم من تقطية وجهه بحديث ابن عباس في الذي وقصته ناقة وهو عوم فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطروا راسه ولا وجهه فانه يبعث يوم القيامة ملبيا **وهذا** من الجب فانهم يقولون اذا مات الحر
 حائر تقطية راسه ووجهه وقد بطل حرامه **واجتجوا** على ايجاب الجزاء على من قتل صبيا في الاحرام بحديث جابر انه اتي باطرا
 وبأجزاء على قاتلها واسند ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **ثم خالفوه** الحديث بعينه فقالوا لا يحل اكلها
واجتجوا فمن وجبت عليه ابنة غاض فاعطى ثلثي ابنة لبوز فساوى ابنة غاض او حادسا وهي ابنة بوز بحديث انس الصبي
 وفيه من وجبت عليه ابنة غاض ليست عنده وعند ابنة لبوز فانها تؤخذ منه ويرى عليه الساعي ثنتين او عشرين درهما **وهذا**
 من الجب فانهم لا يقولون بما دل عليه الحديث من تعبير ذلك ويستدلون على ما لم يدل عليه بوجه ولا اريد به **واجتجوا** على اسقاط الحد
 في دار الحرب اذا فعل المسلم اسبابا بحديث لا تقطع الايدي في الغزو وفي لفظ في السفر ولم يقولوا بالحديث فان عندهم لا اثر للسفر
 ولا للغزو في ذلك **واجتجوا** في ايجاب الاضحية بحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر بالاضحية وان يطعم منها الجاهل والسائل
 فقالوا لا يجب ان يطعم منها تجارا ولا سائلا **واجتجوا** في اباحة ما ذبحه غاصبا وسارقا بخبر الذي فيه ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم دعى الى الطعام مع رهط من اصحابه فلما اخذ لقمة قال في احد لحم شاة اخذت بغير حق فقالت المرأة يا رسول الله اخذت
 من امرأة فلان بغير علم وزوجها فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تطعم الاساءة **وقد خالفوه** هذا الحديث فقالوا لا يطعم
 الغاصب حلال ولم يجر على المسلمين **واجتجوا** بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرح العرج جبارا في اسقاط الضمان بجناية
 المواشي **ثم خالفوه** فيما دل عليه واريد به فقالوا من ركب دابة او قاده او ساقها فهو ضامن لما عصىت بغيرها ولا ضمان عليه فيما تلفت
 به رجلا **واجتجوا** على تأخير القود الى حين البر بالحديث المشهور ان رجلا طعن اخرا في ركبته بقرن فطلب القود فقال له رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يدركا في فاقاده قبل ان يدركا الحديث وخالفوه في القصاص من الطعنة **فقالوا** لا يقتصر منها
واجتجوا على اسقاط الحد عن الزاني بامه ابنة او أم ولد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انت ومالك لا بيت **وخالفوه**
 فيما دل عليه فقالوا ليس للاب من مال ابنة شيء البتة ولم يلحق له من مال ابنة عودا لك فافرقه واوجبوا حبسه في دينه وضمانا لتلفه

عليه **واحتجوا** على ان الامام يكره ان يقول المقيم قد قامت الصلاة بحديث بلال انه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا تسجدني يا مينا ويقول بن هريرة عن ابي ان لا تسجدني يا مينا ثم خالفوا الحديث اذا قالوا لا يؤمن من الامام ولا المأمور **واحتجوا**
 على وجوب سجودهم للرأس بحديث المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد بهم بما صبيت به وعامة ثم خالفوه
 فيما دل عليه فقالوا لا يجوز السجود على العامة ولا اثر السجود عليها البتة فان الفرض سقط بالتأصية والتسليم على العامة غير واجب ولا
 مستحب عندهم **واحتجوا** لقوله في استحباب مساواة الامام بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما جعل الامام ليقيم به قالوا
 الا يتمر به يقتضى ان يفعل مثل فعله سواء **ثم خالفوا** الحديث فيما دل عليه فان فيه فاذا كبر فكبروا واذا ركع فاركعوا واذا
 قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالساً فصلوا واجلسوا **واحتجوا** على ان الفاشحة لا تعتبر في الصلاة
 بحديث السنة في صلاته حيث قال له اقرأ ما تيسر معك من القرآن **وخالفوه** فيما دل عليه صريحاً في قوله ثم اركع حتى تطمئن
 راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً وقوله ارجع فصل فانك لم تصل فقالوا من ترك الطائفة فقد ترك
 وليس الامر بها فزناً لا رماً مع ان الامر بها وبالقراءة سواء في الحديث **واحتجوا** على اسقاط جليلة الاستراحة بحديث ابي حمزة
 حيث لم يذكرها فيه **وخالفوه** في نفس مادل عليه

الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسلا
 في نفس مادل عليه فقالوا صلاة تامة قال ذلك اوله بقوله **واحتجوا** على جواز الكلام والامام على المنابر يوم الجمعة بقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم للداخل اصيلت يا فلان قبل ان تجلس قال لا قال ثم فاركع ركعتين **وخالفوه** في نفس مادل عليه فقالوا
 من دخل والامام يخطب جلس ولم يصل **واحتجوا** على كراهية رفع اليدين في الصلاة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما بالهم
 يرفع ايديهم كأنها اذ ناب خيل شمس ثم خالفوه في نفس مادل عليه فان فيه انما يكف احركم ان يسلم على اخيه من عن يمينه شماله
 السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله فقالوا لا يحتاج الى ذلك وبكيفية غيره من كل مناف للصلاة **واحتجوا** في
 اختلاف الامام اذا حدث بالخبر الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وابوبكر يصلي بالناس فتأخر ابوبكر وتقدم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصل بالناس **ثم خالفوه** في نفس مادل عليه فقالوا من فعل مثل ذلك بطلت صلاته وابطلوا صلواته
 من فعل مثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واني بكر ومن حضر من الصحابة فاحتجوا بالحديث فيلم يدل عليه وابطلوا العمل به في نفس مادل
 عليه **واحتجوا** لقوله ان الامام اذا صلى جالساً لم يصلي جالساً مرض صلى المأمومون خلفه قياماً بالخبر الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه خرج فوجد ابابكر يصلي بالناس قائماً فتقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجلس وصلى بالناس تاخر ابوبكر **ثم خالفوا** الحديث
 في نفس مادل عليه وقالوا ان تاخر الامام لغير حديث وتقدم الاخر بطلت صلاة الامامين وصلاة جمع المأمومين **واحتجوا** على بطلان
 صوم من اكل يظنه ليلاً فان نمازاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان بلال لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن امر مكتوم ثم
 خالفوا الحديث في نفس مادل عليه فقالوا لا يجوز الاذان للفجر بالليل في رمضان ولا في غير **ثم خالفوا** من وجه آخر فان في
 نفس الحديث وكان ابن امر مكتوم رجلاً اعشى لا يؤذن حتى يقال له أصبحت أصبحت وعندهم من اكل في ذلك الوقت بطل صومه
واحتجوا على النعم من استقبال القبلة واستدبارها بالغائط بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول
 ولا تستدبروها **وخالفوا** الحديث نفسه وجوزوا استقبالها واستدبارها بالبول **واحتجوا** على شرط الصوم في الاعتكاف
 بالحديث الصحيح عن عمر انه نذر في الجاهلية ان يعتكف ليلة في المسجد احرام فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يؤبذ
 وهم لا يقولون بالحديث فان عندهم ان نذر الكافر لا يعتد ولا يلزم الوفاء به بعد الاسلام **واحتجوا** على الوجود بحديث نحو المرأة

ثلاث موارث بعثت بها ولدها التي لا تحت عليه **والم يقولوا بالحديث في شأنها** ما كان لها من ثمنها قال به عمر بن الخطاب والضحك بن مراهويه وهو الصواب **واحتجوا** في توريث ذوي الارحام بالخبر الذي فيه التسوية وادنا اودارهم فلم يجدوا فقالوا لعطوة الكبر من خراطة **فلم يقولوا** في ان من لا وارث له يعطى ماله الكبر من قبيلته **واحتجوا** في منع القاتل ميراث المقتول بخبر عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده لا يرث قاتل ولا يقتل مؤمن بكاف **فقالوا** بآول الحديث دون اخره **واحتجوا** على جواز التيمم في الحضرة وجود الماء للجنائز اذا خاف فوتها بحديث ابي جهم بن احمرث في تيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام ثم خالفوه فيما دل عليه في موضعين احدهما انه تيمم بوجهه وكفيه دون ذراعيه والثاني انه لم يكره اورد السلام للحديث ولم يستحبوا التيمم لرد السلام **واحتجوا** في جواز الاقتصار في الاستنجاء على حجرين بحديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب لحاجته وقال له ايتني يا حجار فاتاه بحجرين وبردته فاخذ الحجرين والقي الروضة وقال هذه مراكس ثم خالفوه فيما هو نص فيه فاجازوا الاستنجاء بالروث واستدلوا به على ما لا يدل عليه من الاكفاء بحجرين **واحتجوا** على ان من المرأة لا ينقض الوضوء بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاملا امامة بنت ابي العاص ابن الربيع اذا قام حملها واذ اركع او سجد وضعها ثم قالوا من صلى كذا بطلت صلاته وصلاة من اتبع به قال بعض اهل العلم **الصلوة** ابطالهم هذه الصلوة وتصحيحهم الصلوة بقراءة مداهمتان بالفارسية ثم يركع قدر نفس ثم يرفع قدر السيف او لا يرفع بل يحركها وساجدة ولا يضع على الارض يديه ولا رجله وان امكن ان لا يضع ركبتيه صريحا ولا وجهه بل يكفيه وضع يده على الفخذ كقدر راس واحد ثم يجلس مقدار التشهد ثم يفعل فعلا ينافي الصلوة من فساء او ضراط او ضحك او نحو ذلك **واحتجوا** على تحريم وطء المسبية والمملوكة قبل الاستبراء بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرا بحضرة ثم خالفوا صريحه فقالوا ان اعتمها ونزوحها وقد وطئها الباردة حل للزوج ان يطأها الليلة **واحتجوا** في ثبوت الحضنة للخالة بخبر بنت حمزة وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها الخالة ثم خالفوه فقالوا لو تزوجت الخالة بغير حرور للبنت كابن عمها سقطت حضنتها **واحتجوا** على النكاح من التفريق بين الاخوين بحديث علي في غيبه عن التفريق بينهما ثم خالفوه فقالوا لا يرث المبيع اذا وقع كذلك وفي الحديث الامبردة **واحتجوا** على جريان القصاص بين المسلم والمسلم الذي يخبر روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقاد يهوديا من مسلم لطمه ثم خالفوه فقالوا لا تؤد في اللطمة والضربة لا بين مسلمين ولا بين مسلم وكافر **واحتجوا** على ائنه لا قصاص بين العبد وسيد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من لطم عبده فهو حر ثم خالفوه فقالوا لا يعتق بذلك **واحتجوا** ايضا بالحديث الذي فيه من مثل بعبده عتق عليه فقالوا لم يوجب عليه القود ثم قالوا لا يعتق عليه **واحتجوا** بحديث عمرو بن شعيب في العين نصف الدية ثم خالفوه في عدة مؤام منها قوله وفي العين الفاتحة السادة لموضعها ثلث الدية ومنها قوله في السن السوداء ثلث الدية **واحتجوا** على جواز تفضيل بغير الاولاد على بعض حديث النعمان بن بشير وفيه اشهد على هذا غيري ثم خالفوه صريحا فان في الحديث نفسه ان هذا لا يصح وفي لفظاني لا اشهد على جرح فقالوا بل هذا يصح وليس يجوز لكل احد ان يشهد عليه **واحتجوا** على ان الخافضة تزول بغير الماء من المائعات بحديث اذا وطئ احدكم الاذى بنعله فان التراب لم يطرأ عليه ثم خالفوه فقالوا لو وطئ العذرة بجنبه لم يطهرها التراب **واحتجوا** على جواز المسح على الجبيرة بحديث صاحب الشجرة ثم خالفوه صريحا فقالوا لا يجمع بين الماء والتراب بل ما ان يقتصر على غسل الصبي ان كان اكثر ولا يتيهم واما ان يقتصر على التيمم ان كان الجرح اكثر ولا يغسل الصبي **واحتجوا** على جواز تولية امرأة لوكام او متولى لثنتين او اثنين او بعد واحد بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اترككم زيد فان قتل فبعد الله بن مرواحه فاذ

قتل جعفر ثم خالفوا الحديث نفسه فقالوا لا يصح تعليق الولاية بالشروط فمن كسر بها العهد كان هذا الولاية من أصل الولاية على وجه الأرض وإنما أحد من كل ولا يأتهم من أولها إلى آخرها **وَأَحْتَجُّ عَلَى تَضَمُّنِ الْمُتَلَفِ مَا أَلَدَّه وَبِهِكَ هُوَ مَا أَلَدَّ بَعْدَ الْقَصْبَةِ** التي كسرها إحدى امهات المؤمنين فربما النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صاحبه القصبة نظير ما **ثُمَّ خَالَفُوا** جحاشاً فقالوا إنما يضمن بالدرهم والدرهم ولا يضمن بالمثل **وَأَحْتَجُّ عَلَى ذَلِكَ** ايضاً بخبر الشاة التي ذبحت بغير اذن صاحبها وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجرها على صاحبها **ثُمَّ خَالَفُوا** صريحاً فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجرها على صاحبها بل لم يجرها على صاحبها الا **ثُمَّ خَالَفُوا** في سقوط القطع بسراقة الفواكه وما يجره اليه الفساد بخبر لا قطع في شهر ولا كذا **ثُمَّ خَالَفُوا** الحديث نفسه في عدة مواضع أحدها ان فيه فاذا أواه الى الجرحين ففيه القطع وعندهم لا قطع فيه أواه الى الجرحين او لم يجره الثاني انه قال اذا بلغ ثمن الجرح وفي الصغير ان ثمن الجرح كان ثلاثة دراهم وعندهم لا يقطع في هذا القدر الثالث انه قال ليس للجرحين حرماً فلو سرق منه ثمر يابساً ولم يكن هناك حافظ لم يقطع **وَأَحْتَجُّ فِي مَسْئَلَةِ الْإِبْنِ** يأتي به الرجل ان له أربعين درهماً يخبر فيه ان من جاءه بأق من خارج الحرم فله عشرة دراهم او دينار **وَأَخَالَفُوا** جمره فاجروا أربعين **وَأَحْتَجُّ عَلَى خِيَارِ الشَّعْطَةِ** على الفجر حديث ابن السبكي ان الشفعة تحل للعقال ولا شفعة لصغير ولا لغائب ومن ثلث به فهو حر **فَخَالَفُوا** جميع ذلك الا قوله الشفعة تحل للعقال **وَأَحْتَجُّ عَلَى امْتِنَاعِ الطَّوْقِ بَيْنَ الْإِبْنِ وَالسَّيِّدِ وَالْعَبْدِ** حديث لا يهاد والد بولده ولا سيد بعبده **وَأَخَالَفُوا** الحديث نفسه فان تمامه من مثل بعبده فهو حر **وَأَحْتَجُّ عَلَى أَنَّ** الولد يلحق بصاحب الفراش دون الزاني بحديث ابن وليلة زمعة وفيه الولد للفراش **ثُمَّ خَالَفُوا** الحديث نفسه صريحاً فقالوا الأمة لا تكون فراشاً وإنما كان هذا القضاء في أمة ومن العجب انهم قالوا اذا عقد على أمة وابنته واخته ووطئها لم يحل للشربة وصارت فراشاً بهذا العقد الباطل المحرم وولده وسريته التي بطاها لغيرها ما ليست فراشاً له ومن العجائب انهم **أَحْتَجُّوا** على جواز صوم رمضان بنية ينشئها من النهار قبل الزوال بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل عليها فيقول هل من غدا فقول لا فيقول فاني صائم ثم قالوا وهل ذلك في صوم التطوع لم يصح صومه والحديث انما هو في التطوع نفسه **وَأَحْتَجُّ عَلَى الْمَنَعِ** من بيع المديونية قبل انعقد فيه سبب الحرية وفي بيعه ابطال لذلك واجابوا عن بيع النسيء صلى الله عليه وآله وسلم المديونية قد باع خدمته ثم قالوا لا يجوز بيع خدمة المديونية **وَأَحْتَجُّ عَلَى إِيْجَابِ الشَّعْطَةِ** في الأمراض والاشجار التابعة لها بقوله قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شرك في ربيعة او حائط **ثُمَّ خَالَفُوا** الحديث نفسه فان فيه ولا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع ولم يؤذنه فهو احق به فقالوا لا يحل له ان يبيع قبل ذنه وحل له ان يحل لا يسقط الشفعة وان باع بعد اذن شريكه فهو احق ايضاً بالشفعة ولا اثر للاستيذان ولا لعدمه **وَأَحْتَجُّ عَلَى الْمَنَعِ** من بيع الزيت بالزيتون الا بعد العلم بان ما في الزيتون من الزيت اقل من الزيت المقر بالحد الذي فيه النبي عن بيع اللحم بالكحوان **ثُمَّ خَالَفُوا** نفسه فقالوا يجوز بيع اللحم بالكحوان من نوعه وغير نوعه **وَأَحْتَجُّ عَلَى أَنَّ** عطية المريض الخنزير كالعصية لا تنفذ الا في الثلث بحديث عمران بن حصين ان رجلاً اعتق ستة مملوكين عندهم لا مال له سواهم فخرأهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث اجزاء واقربهم بينهم فاعتق اثنين واربعين **ثُمَّ خَالَفُوا** في موضعين فقالوا لا يفرع بينهم البتة ويعتق من كل واحد سدسه **وهذه** اكثر حججنا **وَالْمَقْصُودُ** ان التقليد حكم عليه من ذلك وقادكم اليه قهراً ولو حكمت الدليل على التقليد لم تقبلوا في مثل هذا فان هذه الاحاديث ان كانت حقا وجب الانقياد لها والاخذ بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يؤخذ بشيء مما فيها فاما ان نسخ ويؤخذ بها فيما وافق قول المتأخر

فمضت الرسل واتباعهم على ذلك مستكينين لا مرد له قائلين لا حجة لنا

فمن تدبر هذه الآيات ونزلها على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلو من أي الحزبين

ان الله سبحانه قال وتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر

دون من حرام والداعون الى الخيرهم الداعون الى كتاب الله وسنة رسوله الداعون الى ربي فلان ولان الوجه الرابع

والعشرون ان الله سبحانه قد مر من اذا دعى الى الله ورسوله اعرض ورضى بالتحاكم الى غيره وهذا شأن اهل التقليد قال تعالى

واذا قيل لهم تعالوا الى ما انزل الله وإلى الرسول رايت المنافقين يصدون عنك صدودا فكل من اعرض عن الداعي له الى ما انزل الله

ورسوله الى غيره فله نصيب من هذا الذم فستكثر ومستقل الوجه الخامس والعشرون ان يقال لفرقة التقليد دين

الله عندك واحد وهو في القول وضد فدينه هو الاقوال المتضادة التي يناقض بعضها بعضا ويبطل بعضها كلها ودين الله

فان قالوا بل هذه الاقوال المتضادة المتعارضة التي يناقض بعضها بعضا كلها دين الله خروجاً عن نصوص الشريعة فان جميعهم

ان الحق في واحد من الاقوال كما ان القبلة في جهة من الجهات وخروجاً عن نصوص القرآن والسنة والمعقول الصريح وجلو دين الله

تأبى لآراء الرجال وان قالوا الصواب الذي لا صواب غيره ان دين الله كتابه ورسوله ورسوله انما

العبادة كما ان لبيته واحد وقلبه واحد فمن وافقه فهو المصيب وله اجماع

قيل لهم فالواجب اذا طلب الحق وبذل الاجتهاد في الوصول اليه بحسب الامكان لان الله سبحانه اوجب على الخلق تقوا بحسب استطاعتهم

وتقواه فعل ما امر به وترك ما نهى عنه فلا بد ان يعرف العبد ما امر به ليفعله وما نهى عنه ليجتنبه وما اتيه له لياتيه ومعرفة هذا لا تكون

الا بتوهم اجتهاد وطلب وحجج الحق فاذا لم يأت بذلك فهو في عمدة الامر ويلقى الله ولما يقض امر الوجه السادس والعشرون

ان دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عامة لمن كان في عصره ولمن يأتي بعده الى يوم القيمة والواجب على من بعد الصحابة هو

الواجب عليهم بعينه وان تنوعت صفاته وكيفية تباينها باختلاف الاحوال ومن المعلوم بالاضطرار ان الصحابة لم يكونوا يعرضون باسمعنا

منه صلى الله عليه وآله وسلم على اقوال علماء ثم بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ولم يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على

موافقة موافق او رأي ذي رأي اصلاً وكان هذا هو الواجب الذي لا يتم الايمان الا به وهو بعينه الواجب علينا وعلى سائر المكلفين

الى يوم القيمة ومعلوم ان هذا الواجب لم يلزم بعد موته ولا هو مختص بالصحابة فمن خرج عن ذلك فقد خرج عن نفع اوجه الله ورسوله

الوجه السابع والعشرون ان اقوال العلماء واراتهم لا تنضبط ولا تقصر ولم تضمن لها العصمة الا اذا اتفقوا ولم

يختلفوا فلا يكون اتفاقهم الاحتكام الى حال ان يجملنا الله ورسوله على ما لا ينضبط ولا ينحصر ولم تضمن لنا عصمته من الخطأ ولم يقيم لنا

دليلاً على ان احد القائلين اولى بان نأخذ قوله كله من الاخر بل يترك قول هذا كله ويؤخذ قول هذا كله محال ان يشرع الله او يشرع

به الا اذا كان احد القائلين رسولا والاخر كاذبا على الله فالفرض حينئذ ما يعتد به هؤلاء المقلدون مع متبوعهم ومخالفهم الوجه

الثامن والعشرون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بدار الاسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأوا يخبرون العلم

يقول فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق ومعلوم ان كتب المقلدين قد طبقت شرق الارض وغربها ولم تكن في وقت قط اكثر منها في

هذا الوقت ونحن نراها كل عام في ازدياد وكثرة والمقلدون يحفظون منها ما يمكن حفظه بحرف وشهرتها في الناس خلافاً للفرقة بل هي

المعروف الذي لا يعرفون غيره فلو كانت هي العلم لكانت بعث الله به رسوله كما كان الدين كل وقت في ظهوره وزيادة العلم في شهرته و

ظهوره وهو خلاف ما اخبر به الصادق الوجه التاسع والعشرون ان الاختلاف كثير في كتب المقلدين واقرأهم وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه بعضاً ويشهد بعضه لبعض قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه

اختلاف كثير الوجوه الثلاثون ان لا يجب على العبد ان يقتل زيدا دون عمرو بل يجوز له الانتقال من القتل من هذا الوجه الى
 الآخر عند المقلدين فان كان قول من قلنا اولا هو الحق لاسواء فقد جوزتم له الانتقال عن الحق الى خلافه وهذا محال وان كان
 الثاني هو الحق وحده فقد جوزتم الإقامة على خلاف الحق وان قلتم القولان المتضادان المتناقضان حق فهو شاذ محال ولا بد لكم من
 قسم من هذه الاقسام الثلاثة **الوجه الحادي والثلاثون** ان يقال للقتل باقى شئ عرفت ان الصواب علم من
 قلده دون من لا تظلمه فان قال عرفته بالدليل فليس بمقلد وان قال عرفته تقليدا لله فانه اقضى بهذا القول ودان به وظهر
 ودينه وحسن ثناء الامة عليه بمنع ان يقول غير الحق **قيل** له ان معصوم هو عندك امر يجوز عليه الخطأ فان قال بعصمته
 البطل وان جوز عليه الخطأ قيل له فما يؤمنك ان يكون قد اخطأ فيما قلده فيه وخالف فيه غيره فان قال وان اخطأ فهو باجور
 قيل اجل هو ما جرد لا حجة بماده وانت خير ما جرد لانك لم تأت بموجب الاجر بل قد فرطت في الاتباع الواجب فانت اذا ما زعمت ان قال
 كيف يا حجة الله على ما افتر به ويد جرح عليه ويذم المستفتى على قبوله منه وهل يعقل هذا قيل المستفتى ان قصر وقطر في معرفة الحق
 مع قدرته عليه لحجة الزم والوعيد وان بذل جهده ولم يقصر فيما امر به واتقى الله ما استطاع فهو ما جرد ايضا واما المنتصب الذي
 جعل قول متبوعه عينا على الكتاب والسنة واقوال الصحابة يزعمونها فما وافق قول متبوعه منها قبله وما خالفه رده فهذا الى
 الذم والعقاب اقرب منه الى الاجر والصواب وان قال وهو الواقع اتبعته وقلده ولا ادري اعلى صواب هو ام لا فالعبرة على
 القائل وانا حاشاك قوله قيل له فهل تختص بهذا من الله عند السؤال لك عما حكمت به دين عباد الله وافتيتهم به فوالله ان الحكماء
 والمفتين ملوقا للسؤال لا يختص فيه الا من عرف الحق وحكم به وعرفه ووافقه به وامان عندها فسيعلو عندا لكشاف الحال انه
 لم يكن على شئ **الوجه الثاني والثلاثون** ان تقول خذتم بقول فلان فلانا قاله او كان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم قاله فان قلتم لان فلانا قاله جعلتم قول فلان حجة وهذا عين الباطل وان قلتم لان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قاله كان هذا اعظم واقبح فانه مع تضمنه للكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتحويلكم عليه ما لم
 يقله وهو ايضا كذب على المتبوع فانه لم يقل هذا قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقد ارقوكم بين امرين لا ثالث
 لهما اما جعل قول غير المعصوم حجة واما تقويل المعصوم ما لم يقله ولا بد من واحد من الامرين فان قلتم بل منه ما بد وبقي قسم ثالث
 وهو اننا قلنا كذا لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرنا ان نتبع من هو اعلم منا ونسال اهل الذكر ان كنا لا نعلم ووردنا لم
 نعلمه الى استنباط اولى العلم فحق في ذلك متبعون وامرنا به مبني على قول وهل ندندن الاحول اتباع امره صلى الله عليه وآله وسلم
 في جهلا بالموافقة على هذا الاصل الذي لا يتم الايمان والاسلام الا به فشاكركم بالذي ارسله اذا جاء امر وجاء قول من قلده قوة
 هل تذكرون قوله صلى الله عليه وآله وسلم وتضربون به الحائط وتضربون الاخذ به والحكمة هذه حتى تتحقق المتابعة كما رجمتم
 امرنا خذون بقوله وتفضون امر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والروسل الى الله وتقولون هو اعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 منا ولم يخالف هذا الحديث الا هو عند منسوخ او معارض بما هو اقوى منه او غير صحيح عند فتعلون قول المتبوع محكما وقول الرسول
 متشابها فلوكنته قائلين بقوله يكون الرسول امركم بالاخذ بقوله لقد علم قول الرسول ان كان ثم نقول في **الوجه الثالث**
والثلاثون وابن امركم الرسول باخذ قول واحد من الامة بعينه وترك قول نظيره ومن هو اعلم منه واقرب الى الرسول
 وهل هذا الا نسبة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى انه امر بالامر بما امر به قطيوعه **الوجه الرابع والثلاثون**
 ان ما ذكرتم بعينه حجة عليكم فان سمعنا من اهل الذكر والذكر هو القرآن والحديث الذي امر الله نساء نبيه ان يذكرنه
 بقوله واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة فهذا هو الذكر الذي امرنا باتباعه وامرنا لا علم عندنا ان يسأل اهل

وهذا هو الواجب على كل احده ان يسأل اهل العلم بالذکر الذي انزل على رسول الخیر به فاذا اخبروه به لم يسمعوا غير اتباعه هذا
كان شأن ائمة اهل العلم لم يكن لهم مقلد معين يتبعون في كل ما قال فكان عبد الله بن عباس يسأل الصحابة عما قاله رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم او فعله او سنده لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون امهات المؤمنين خصوصاً
عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة عن شأن بينهم فقط
وكذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لا حمداً يا ابا عبد الله انت اعلم بالحديث مني فاذا سمع الحديث فاعلمني حتى اذهب اليه شامياً
كان او كوفيّاً او بصريّاً ولم يكن احدهم من اهل العلم يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه فيأخذ به وحده ويخالفه ما سواه **الوجه**
الخامس والثلاثون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ارشد المستفتين كصاحب الشجة بالسؤال عن حكمه وسنته
فقال قتلوه قتلهما لله فوعا عليهم حين افتوا بغير علم وفي هذا التحريم الافتاء بالتقليد فانه ليس علماً باتفاق الناس فان ما دعا
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله فهو حرام وذلك احد ادلة التحريم فيما اتجه به المقلدون هو ان اكبر الحجج عليهم والله
الموفق وكذلك سؤال بي العيف الذي زنا بامرأة مستحرمه لاهل العلم فانهم لما اخبروه بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في البكر الزاني اقرع على ذلك ولم ينكره فلم يكن ثم سواهم عن رأيهم ومذهبهم **الوجه السادس والثلاثون**
قولهم ان عمر قال في الكلاية اني لا استحي من الله ان اخالف ابا بكر وهذا التقليد منه له فحوايه من خمسة اوجه **احدها**
انهم اختصروا الحديث وحذفوا منه ما يبطل استدلالهم بخبره تمامه قال شعبة عن عاصم الاحول عن الشعبي ان ابا بكر
قال في الكلاية اقرع فيها برأى فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فمنني ومن الشيطان والله منه برأى هو ما دون الولد
والوالد فقال عمر بن الخطاب اني لا استحي من الله ان اخالف ابا بكر فاستحي عمر من مخالفة ابي بكر في اعترافه بخبر الخطأ عليه انه
ليس كلامه كله صواباً ما مونا عليه الخطأ ويدل على ذلك ان عمر بن الخطاب اقرع عنده موته انه لم يقض في الكلاية بشئ وقد
اعترف انه لم يفهمها **الوجه الثاني** ان خلاف عمر لا يكره من ان يذكر كما خالف في نسي اهل الردة فسيبهم ابو بكر
خالف عمر وبلغ خلافة الى ان رز من حواثر اهل اهل من ولدت لسيدها منهم ونقض حكمه من جعلتهن خولة الخنفية امر محمد
على فاين هذا من فعل المقلدين بمتبوعهم وخالفه في ارض العنوة فقسمها ابو بكر ووقتها عمر خالف في المفاضلة في العطاء فركب
ابو بكر التسوية ورأى عمر المفاضلة ومن ذلك مخالفته له في الاستخلاف وصرح بذلك فقال ان استخلف فقد استخلف ابو بكر وان لم
استخلف فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف قال ابن عمر فوالله ما هو الا ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فعلت انه لا يعدل بر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احد الا وانه غير مستخلف فهكذا يفعل اهل العلم حين تغار عندهم سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول غيره لا يعدلون بالسنة شيئاً سواها لا كما يصرح به المقلدون صراحاً وخلافه في الجاه
والاخوة معلوم ايضاً **الثالث** انه لو قدر تقليد عمر لا يكره في كل ما قاله لم يكن في ذلك مستراح لمقلد من هو بعد الصحابة
والتابعين ممن لا يدان في الصحابة ولا يقارنهم فان كان عمر عظم كعمر اسوة بعمر فقلدوا ابا بكر واتركوا تقليد غيره والله ورسوله
وجميع عباده يحرمونكم على هذا التقليد ما لا يحرمونكم على تقليد غيره ابي بكر **الرابع** ان المقلدين لا تمتهم لم يستحيوا مما استحي
منه عمر لانهم يخالفون ابا بكر وعمر ولا يستحيون من ذلك لقول من قلده من الائمة بل قد صرح بعض غلاتهم في بعض كتبه الاصل
انه لا يجوز تقليد ابي بكر وعمر ويجب تقليد الشافعي في الله الذي اوجب تقليد الشافعي عليكم تقليد ابي بكر وعمر ومن شهد الله تشهداً
نسأل عنها يوم نلقاه ان اذا صرح عن الخلفيتين الراشدين الذين امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باتباعهما والاختلاف بينهما
قول واطبق اهل الارض على خلافة لم نلتفت الى احد منهم ونحذر الله ان عافانا ما ابتلى به من حرم تقليدهما ووجب تقليد متبوعه

من الامة والجماعة فلو علموا تقليد عمر لا يكرهون في ذلك راحة لمقلدي من امر الله ولا ترسولة بتقليد ولا جعلهم عيانا على كتابه سنة النبي
 ولا جعل نفسه كذلك **الخامس** ان غاية هذا ان يكون عمر قد قلنا يا بكر في مسئلة واحدة فهل في هذا دليل على جواز اتخاذ رجل صينية
 مماثلة لنصوص الشارع لا يلتفت الى قول من سواه بل لا الى نصوص الشارع الا اذا وافقت قوله فهذا والله هو الذي اجتمعت الامة على انه
 محرم في دين الله ولم يظهر في الامة الا بعد انقضت القرون الفاضلة **الوجه السابع والثلاثون** قوله ان عمر قال
 لا يكره رأينا رأيك تبع فالظاهر ان التحريم بهذا اسمع الناس يقولون كلمة ينكح العاقل فاقصر من الحديث على هذه الكلمة واكتفي بما و
 الحديث من اعظم الاشياء ابطالا لقوله **ففي صحيح البخاري** عن طارق بن شهاب قال جاء وفد من اسد وخطفان الى ابي بكر
 يسألون الصلح فخيرهم بين الحرب المجلية والصلح الخزية فقالوا هذه المجلية قد عرفناها فما الخزية قال نذرع منكم الحلة والكرام ونغزو
 ما اصبنا لكم وتردون لنا ما اصبتم منا وتدون لنا قتلانا وتكون قتلناكم في النار وتكون اقواما تتبعون اذ ناب الابل حتى يرى الله خليفة
 رسوله والمهاجرين امر ايعن روتكم به فغرض ابي بكر ما قال على القوم فقام عمر بن الخطاب فقال قد رايت سرايا سندشير طيك اما ما ذكرت
 من الحرب المجلية والصلح الخزية فنعم ما ذكرت وما ذكرت من ان نخزوا اصبنا منكم وتردون ما اصبتم منا فنعم ما ذكرت واما ما ذكرت
 من ان تدن من قتلانا وتكون قتلناكم في النار فن قلنا قاتلت قاتلت قاتلت على امر الله اجورها على الله ليس لها ديات فتابع القوم على ما
 قال عمر فهذا هو الحديث الثامن في بعض الفاظه قد رايت رأينا ورأينا رأيك تبع فاي مستراح في هذا الفرقة التقليد **الوجه الثامن**
والثلاثون قوله ان ابن مسعود كان يأخذ بقول عمر بخلاف ابن مسعود لعمر اشهر من ان يشكك في ارادة وانما كان يوافق
 كما يوافق العالم العالم وحتى لو اخذ بقول تقليد العبد فانما ذلك في خواص مسائل فغدا او كان من عالمه وكان عمر امير المؤمنين والامام
 حتى يخوضا في مسئلة **منها** ان ابن مسعود علم عنده ان امر الولد يقتل من نصيب ولدها **ومنها** انه كان يطبق في الصلوة الى ان مات
 وعمر كان يضع يده على ركبتيه **ومنها** ان ابن مسعود كان يقول في الحرام هي عين وعمر يقول طلقة واحدة **ومنها** ان ابن
 مسعود كان يهرم نكاح الزانية على الزاني ابدا وعمر كان يقيمها وينكح احدها الاخر **ومنها** ان ابن مسعود كان يرى بيع الامة طلاقا
 وعمر يقول لا تطلق بذلك الى قضاي كثيرة **والجواب** ان المحققين بهذا لا يرون تقليد ابن مسعود ولا تقليد عمر وتقليد مالك والى
 حنيفة والشافعية احب اليهم واثر عندهم تركيف ينسب الى ابن مسعود تقليد الرجال وهو يقول لقد علم اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم اني اعلمهم بكتاب الله ولو اعلموا ان احدا اعلم مني لرحلت اليه قال شقيق فجلست في حلقة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فبما سمعت احدا يردد ذلك وكان يقول والله لا اله الا هو ما من كتاب الله سورة الا انا اعلم حيث نزلت وما من آية الا انا اعلم فيما
 انزلت ولو اعلم احدا اعلم بكتاب الله مني تبلغه الابل اركبت اليه وقال ابو موسى الاشعرى كنا حينما ومانا ابن مسعود واما من اهل بيت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم من كثرة دخولهم ولزومهم له وقال ابو مسعود البدر وقد قام عبد الله بن مسعود دما اعلم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم نزل بعد اعلم ما انزل الله من هذا القاسم فقال ابو موسى لقد كان يشهد اذا ما خبنا ويؤمن له اذا اجبنا وكتب عمر الى
 اهل الكوفة اني بعث اليكم عمارا اميرا وعبد الله معاذ وزيرا وهما من النجباء من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم من اهل بيته
 فخذ واعنهما واقتل لهما فاني اؤثركما بعبد الله علي فليس قد علم عن ابن عمر انه استفتى ابن مسعود في البتة واخذ بقوله ولم يكن ذلك تقليدا له
 بل لما سمع قوله فيها تبين له انه الصواب فهذا هو الذي كان يأخذ به الصحابة من اقوال بعضهم بعضا وقد علم عن ابن مسعود انه قال اخذ عالمنا او
 متعلما ولا تكونن امعة فخرج الامعة وهو المقلد من زمرة العلماء والمتعلمين وهو كما قال رضى الله عنه فانه لا مع العلماء ولا مع المتعلمين
 للعلم والجمعة كما هو معروف ظاهر لمن تأمله **الوجه التاسع والثلاثون** قوله ان عبد الله كان يدين قوله لقول
 عمر ابو موسى كان يدين قوله لقول علي وزيد يدين قوله لقول ابي بن كعب فجوابه انهم لم يكونوا يدينون ما يعرفون من السنة تقليدا

لهذا المشاورة كما يفعله فرقة التقليد بل من تأمل سيرة القوم رأى أنهم كانوا إذا ظهرت لهم السنة لم يكونوا يدينون بها القول بل كانوا من كان وكان ابن عمر يدين قول عمر إذا ظهرت له السنة وابن عباس يدين قول علي من يعارض ما بلغه من السنة بقوله قال أبو بكر وعمر ويقولون يوشك أن نزل علينا حجارة من السماء أقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقولون قال أبو بكر وعمر فرحم الله ابن عباس ورضي عنه فوالله لو شأنا هذا خلفنا هؤلاء الذين إذا قيل لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا قال فلان فلان لمن لا يداني الصحابة ولا قريباً من قريب وإنما كانوا يدينون أقوالهم لأقوال هؤلاء لأنهم يقولون القول ويقول هؤلاء فيكون الدليل معهم فيرجعون إليهم ويدعون أقوالهم كما يفعل أهل العلم الذين هو واجب إليهم مما سواه وهذا عكس طريقة فرقة التقليد من كل وجه وهذا هو الجواب عن قول مسروق ما كنت أجد قول ابن مسعود لقول أحد من الناس **الوجه الرابعون** قولهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قد سن لكم معاذ فاتبعوه فنجباً لمحبهم بهذا على تقليد الرجال في دين الله وهل صاروا سنة معاذ سنة إلا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاتبعوه كما صاروا إلا أن سنة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرأة وشرعاً لا يخرج المنامر **فان قيل** فما معنى الحديث **قيل** معناه ان معاذ أفضل فغلبه الله لكم سنة وإنما صاروا سنة لنا حين أمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن معاذاً فعله فلهذا وقد مر عن معاذ أنه قال كيف تصنعون بثلاث دنيا تقطع أعناقكم وزينة عالم وجدال منافق بالقرآن فأما العالم فإن اهتدى فلا تقلدوه وينكم وإن افتتن فلا تقطعوا منه أي أسكم فإن المؤمن يفتن ثم يتوب وأما القرآن فإن له منافع كثيرة لا يحصى على أحد فما علمتم منه فلا تسألوا عنه أحداً وما لم تعلموه فكلوه إلى عالمه وأما الدنيا فمن جبل الله غناة في قلبه فقد أفهم من لا فليست بها فخته دنياه قصد رضي الله عنه بالحق ونفى عن التقليد في كل شيء وأما ما تهاجم ظاهر القرآن وكان لا يبالى من خالف فيه وأمر بالتوقف فيما أشكل وهذا كله خلاف طريقة المقلدين وبالله التوفيق **الوجه الحادي والاربعون** قولهم ان الله سبحانه أمر بطاعة أولى الأمر وهم العلماء وطاعتهم تقليد هو فيما يفتنون به **فجوابه** ان أولى الأمر قد قيل هم الأمراء وقيل هم العلماء وهما روايتان عز الإلهام والحق ان الآية تتناول الطائفتين وطاعتهم من طاعة الرسول كونه خفي على المقلدين انها طاعة من في طاعة الله إذا أمروا بأمر الله ورسوله فكان العلماء مبلغين لأمر الرسول والأمراء منفذين له فينبغي أن تجب طاعتهم تبعاً لطاعة الله ورسوله فإن في الآية تقديم أراء الرجال على سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإيتار التقليد عليها **الوجه الثاني والاربعون** ان هذه الآية من أكره الحجج عليهم وأعظمها إبطالاً للتقليد وذلك من مجموع **أحدها** الأمر بطاعة الله التي هي امتثال أمره واجتناب نهييه **الثاني** طاعة رسوله ولا يكون العبد مطيعاً لله ورسوله حتى يكون عالماً بأمر الله ورسوله ومن أقر على نفسه بأنه ليس من أهل العلم بأوامر الله ورسوله وإنما هو مقلد فيها لأهل العلم لم يمكنه تحقيق طاعة الله ورسوله البتة **الثالث** ان أولى الأمر قد غوا عن تقليدهم كما هو ذلك عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم من الصحابة وذكرناه نصاً عن الأئمة الأربعة وغيرهم حينئذ فطاعتهم في ذلك ان كانت واجبة بطل التقليد وان لم تكن واجبة بطل الاستدلال **الرابع** انه سبحانه قال في الآية نفسها فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وهذا صريح في إبطال التقليد والمنع من رد المتنازع فيه إلى رأي أو زهاباً وتقليد **فان قيل** فما هي طاعتهم المختصة بهم اذ لو كانوا إنما يطاعون فيما يخبرون به عن الله ورسوله كانت الطاعة لله ورسوله لا لهم **قيل** وهذا هو الحق وطاعتهم إنما هي تبعاً لاستقلال ولهذا فمنها طاعة الرسول ولم يجد العامل وأمر طاعة الرسول واعداد العامل لا يتوهم انه إنما يطاع تبعاً كما يطاع أولوا الأمر تبعاً وليس كذلك بل طاعته واجبة استقلاً لا كان ما أمر به في عنه في القرآن ولما بين **الوجه الثالث والاربعون** قولهم ان الله سبحانه وثقنا اثني على السابقين الأولين

من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وتقليد هم هو اتباعهم باحسان فما صدق المقولة الاولى وما اكذب الثانية بل الاية من اعظم الادلة ردا على فرقة التقليد فان اتباعهم هو سلوك سبيلهم ومنهاجهم وقد ضاع التقليد وكون الرجل امعة واخباره انه ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم لله اكمل رجل واحد على مذهب هؤلاء المقلدين وقد عاذهم الله وما فاهم مما يتجلبه من يرد النصوص لاراء الرجال وتقليد ما فعلوا ضد متابعتهم وهو نفس مخالفتهم فالتابعون لهم باحسان حقاهم اولوا العلم والبصائر الذين لا يقدمون على كتاب الله وسنة رسوله رأيا ولا قياسا ولا معقولا ولا قول احد من العالمين ولا يجعلون مذهب احد عيارا على القرآن والسنة فحقا الله متابعتهم جعلنا الله منهم بفضلهم ورحمته يرفعه **الوجه الرابع والاربعون** ان اتباعهم لو كانوا هم المقلدين الذين هم مقرون على انفسهم وجميع اهل العلم انهم ليسوا من اولي العلم لكان سادات العلماء الدارون مع الحق ليسوا من اتباعهم والحق ان سعد باتباعهم منهم وهذا عين الحال بل من خالف احدا منهم للحجة وهو المنسب له دون من اخذ قوله بغيب حجة وهكذا القول في اتباع الائمة رضي الله عنهم معاذ الله ان يكونوا هم المقلدين لهم الذين ينزلون اراهم منزلة النصوص بل يزكوا لها النصوص فهو لا ليسوا من اتباعهم وانما اتباعهم من كان على طريقهم واقفي منهماجهم **ولقد** انكر بعض المقلدين على شيخ الاسلام في تدرسيه بمدسة ابن الحنبل وهو وقف على الحنابلة والمجتهد ليس منهم فقال انما تناول ما اتاوه منها على معرفتي عن مذهب احمد لا على تقليد له ومن الحال ان يكون هؤلاء المتأخرون على مذهب الاقدمين الذين لم يكونوا يفلدونهم فاتبعت الناس لما كان بين يديهم وطبقته من يحكم الحجة وينقاد للدليل اين كان وكذلك ابو يوسف محمد بن ابي حنيفة من المقلدين له مع كثرة مخالفتهم له وكذلك البخاري ومسلم وابو داود والترمذي وهذه الطبقة من اصحاب احمد ائمة له من المقلدين المحض المنتسبين اليه على هذا فالوقوف على اتباع الائمة اهل الحجة والعلم احق به من المقلدين في نفس الامر **الوجه الخامس والاربعون** قولهم كيف في صحة التقليد الحديث المشهور اصحابنا في النجوم بايهم اقتديتم اهتديتم **جواب** به من جهة اخرى ان هذا الحديث قد روي من طريق الاعمش عن ابي سفيان عن جابر ومن حديث سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن طريق حمزة الجوزي عن نافع عن ابن عمر ثبت شئ منها قال ابن عبد البر ثنا محمد بن ابراهيم بن سعيد ان ابا عبد الله بن مفرح حدثنا ثنا محمد بن ابوب الصموت قال قال لنا الزهري واقامنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه واليه وسلم اصحابنا في النجوم بايهم اقتديتم اهتديتم فهذا الكلام لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم **الثاني** ان يقال لهؤلاء المقلدين فكيف استجرتهم ترك تقليد النجوم التي يهتدى بها وقلدتم من هو و منهم بمراتب كثيرة فكان تقليد ما لك والشافعي وابي حنيفة واحدا ثم عندكم من تقليد ابي بكر وعمر وعثمان وعلى فنادل عليها الحديث مخالفتي صريحا واستدلوا على تقليد من لم يتبعه من بوجه **الثالث** ان هذا يوجب عليكم تقليد من ورث الجرح مع الاخوة منهم ومن اسقط الاخوة بهمعا وتقليد من قال الحرام عين ومن قال هو طلاق وتقليد من حرم الجمع بين الاثنين بمالك اليميني ومن اباحه وتقليد من جوز الصائم اكل البرد ومن منع منه وتقليد من قال تعتد المتوفى عنها باقصر الاجلين ومن قال بوضع الحمل وتقليد من قال يحرم على الحرام استدامة الطيب وتقليد من اباحه وتقليد من جنى بيع الدرهم بالدرهمين وتقليد من حرمه وتقليد من اوجب الغسل من الاكسال وتقليد من اسقطه وتقليد من ورث ذوى الارحام ومن اسقطهم وتقليد من راي التحريم برضاع الكبير ومن لم يره وتقليد من منع تيمم الجنب ومن اوجبه وتقليد من راي الطلاق الثلاث واحدا ومن رآه ثلاثا وتقليد من اوجب فيه الحج الى العمرة ومن منع منه وتقليد من اباح لحوم الحمر الاهلية ومن منع منها وتقليد من راي النقص عس الذكور ومن لم يره وتقليد من راي بيع الامة طلاقها ومن لم يره وتقليد من وقف المولى عند الاجل ومن لم يوقفه واضعافا ضعاف ذلك مما اختلف فيه اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **الثاني** فان سوغتم هذا لا تختصموا لقول على قول ومذهب على مذهب بل اجعلوا الرجل مخيرا في الاخذ باي قول شاء من اقوالهم لا تنكروا

على من خالف مذاهبكم واتبع قول احدكم وان لم تسوغوه فانتم اول مبطل لهذا الحديث وخالف له وقائل يضد مقتضاه وهذا اصل
 الطحاك لكم منه **الرابع** ان الاقتداء بهم هو اتباع القرآن والسنة والقول من كل من دعا اليها منهم فالأقتداء بهم يحرم عليكم
 التقليد ويوجب الاستدلال وتحكيم الدليل كما كان عليه القوم رضوا الله عنهم وحينئذ فالحديث من اقوى الحجج عليكم وبالله التوفيق
الوجه السادس والرابعون قولكم قال عبد الله بن مسعود من كان مستنسا منكم فليستن بمن قد مات اولئك
 اصحاب محمد فهذا من اكبر الحجج عليكم من وجوه فانه نفي عن الاستئناس بالاحياء وانتم تقلدون الاحياء والاموات الثاني انه عين الاستن
 بهم فانهم خير الخلق وابر الامم واعلمهم وهم الصحابة رضوا الله عنهم وانتم معاشر القلدين لا ترون تقليدكم ولا الاستئناس بهم وانما
 ترون تقليد فلان وفلان من هود ونهم بكثير الثالث ان الاستئناس بهم هو الاقتداء بهم وهو بان ياتى للمقلدى بمثل ما اتوا به ويفعل
 كما فعلوا وهذا يبطل قول قول احد بغير حجة كما كان الصحابة عليه الرابع ان ابن مسعود قد صرح عنه النفي عن التقليد وان لا يكون
 الرجل معه لا بصيرة له فعلم ان الاستئناس عنده غير التقليد **الوجه السابع والرابعون** قولكم قد صرح عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم انه قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى وقال اقتدوا بالذين من بعدي فهذا من
 اكبر حججنا عليكم في بطلان ما انتم عليه من التقليد فانه خلاف سنتهم ومن المعلوم بالضرورة ان احدا منهم لم يكن يدع السنة
 اذا ظهرت لقول غيره كما تنص على ذلك في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث فانه خلاف ذلك يوضحه **الوجه الثامن و**
الرابعون انه صلى الله عليه وآله وسلم كان الاخذ بالاذان لم يكن تقليدا لمن رآه في المنام والاخذ بقضاء ما فات المسبوق من صلاته
 بعد سلام الامام لم يكن تقليدا لمعاذ بل لاتباعه من امرنا بالاخذ بذلك فاین التقليد الذي انتم عليه من هذا يوضحه **الوجه**
التاسع والرابعون انكم اول مخالف لهذه الحديثين فانكم لا ترون الاخذ بسنتهم ولا الاقتداء بهم واجبا وليس
 قولهم عندكم حجة وقد صرح بعض علماءكم بانه لا يجوز تقليدكم ويجب تقليد الشافعي فمن العجائب احتجاجكم بشئ انتم اشد الناس
 خلافا له وبالله التوفيق يوضحه **الوجه الخمسون** ان الحديث بحملته حجة عليكم من كل وجه فانه امر عند كثير
 الاختلاف بسنته وسنة خلفائه وامرهم انتم برأى فلان ومذهب فلان الثاني انه حذر من محدثات الامور واخبار كل محدث
 بدعة وكل بدعة ضلالة ومن المعلوم بالاضطرار ان ما انتم عليه من التقليد الذي ترك له كتاب الله وسنة رسوله ويعرض القرآن
 والسنة عليه ويجعل معيارا عليهم ما من اعظم المحذورات له والبدع التي برأى الله سبحانه القرون التي فضلهما وخيرها على غيرها وبالجملة
 فما سنه الخلفاء الراشدون او احدهم للامة فهو حجة لا يجوز العدول عنها فاین هذا من قول فرقة التقليد ليست سنتهم حجة
 ولا يجوز تقليدكم فيها يوضحه **الوجه الحادي والخمسون** انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في نفس هذا الحديث
 فانه من يعيش منكم بعدك فسيترك اختلاف كثيرا وهذا دمر للمختلفين وتحذير من سلوك سبيلهم وانما اكثر الاختلاف وتفاقم
 امر بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين وصيروا اهله شيئا كل فرقة تنصر متبوعها وتذعو اليها وتذمر من خالفها ولا يري
 العمل بقولهم حتى كانوا صلة اخرى سواهم يد ابون ويكرهون في الرع عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا ومن هم
 ومن هبنا هذا والنبى واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان ينقادوا الى كلمة سواء بينهم كلهم ان
 لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقواله كقصصه ولا يتخذ بعضهم بعضا اربابا فلو اتفقت كلمتهم على ذلك وانقاد كل
 واحد منهم لمن دعى الى الله ورسوله وتحاكموا كلهم الى السنة واتار الصحابة لقل الاختلاف وان لم يعد من الارض لهذا
 خذل اقل الناس اختلافا اهل السنة والحديث فليس على وجه الارض طائفة اكثر اتقا واقل اخلافا منهم لما نوا على هذا الاصل وكلما

كانت الفارقة عن الحديث بعد كان اختلافهم في انفسهم اشد واكثر فان من رآه الحق مرج عليه امره واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب فلم يدرك اين يذهب كما قال تعالى بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في امرهم شاكرون

الحديث قوله ان عمر كتب الى شريح ان اقص بما في كتابي فان لم يكن في كتاب الله فيما في سنة رسول الله فان لم يكن في سنة رسول الله فيما قطعه به الصالحون فقد امن اظهر الحق عليهم على بطلان التقليد فانه امره ان يقدم الحكم بالكتاب على كل ما سواه فان لم يجد في الكتاب ووجده في السنة لم يلتفت الى غيرها فان لم يجد في السنة قطعه بما قطعه به الصحابة وخشى نفاذ الله في سنة التقليد هل هم كذلك او قريباً من ذلك وهل اذا نزلت بهم نازلة حدث احد منهم نفسه ان يأخذ حكمها من كتابي ثم ينفذ فان لم يجد في كتاب الله اخذها من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان لم يجد في السنة افق فيها بما افق به الصحابة والله يشهد عليهم ومثلثته وهم شاهدون على انفسهم بانهم انما يأخذون حكمها من قول من قلده وان استبان لهم في الكتاب او السنة او اقوال الصحابة خلاف ذلك لم يلتفتوا اليه ولم يأخذوا بشئ منه الا بقول من قلده فكتاب عمر من ابطال الاشياء واكثر لقولهم وهذا كان سير السلف المستقيم وهم القويم فلما انتهت النبوة الى المتأخرين ساروا عكس هذا السيرة وقالوا اذا نزلت النازلة بالمعنى او الحكم فعليه ان ينظر اولاً هل فيها اختلاف ام لا فان لم يكن فيها اختلاف لم ينظر في كتاب ولا في سنة بل يفق ويقضى فيها بالاجماع وان كان فيها اختلاف اجتهد في اقرب الاقوال الى الدليل فافقه به وحكم به وهذا خلاف ما دل عليه حديث معاذ وكتاب عمر واقوال الصحابة والذي دل عليه الكتاب والسنة واقوال الصحابة اولى فانه مقدور ما مؤلفان علم المجتهد بما دل عليه القرآن والسنة اسهل عليه بكثير من علمه باتفاق الناس في شرق الارض وغربها على الحكم وهذا ان لم يكن متعذراً فهو اصعب شئ واشقه الا فيما هو من لوازم الاسلام فكيف يجهلنا الله ورسوله على ما لا وصول لنا اليه ويترك الحوائج على كتابه وسنة رسوله اللذين هدا نابهما ويبيها لنا وجعل لنا الى معرفته ما طريقاً سهلة التناول من قرب ثم ما يدير به فلعن الناس اختلافوا وهو لا يعلم وليس عدم العلم بالذراع علماً بعدد فكيف يقدم عدم العلم على اصل العلم كله ثم كيف يسوغ له ترك الحق المعلوم الى امر لا علم له به وغايته ان يكون موهوماً واحسن احواله ان يكون منكوماً فيه شكاً متساوياً او راجحاً ثم كيف يستقيم هذا على رضى من يقول انقرض عصر المجيعين شرط في صحة الاجماع فما لم ينقرض عصرهم فلمن شاء في زمنهم ان يخالفهم فصاحب هذا السلوك لا يمكنه ان يجتهد بالاجماع حتى يعلم ان العصر انقرض ولم ينشأ فيه مخالف لاهله وهل حال الله الامة في الاقتداء بكتاب وسنة رسوله على ما لا سبيل لهم اليه ولا اطلاع له فادهم عليه وترك احاثهم على ما هو بين اظهرهم حجة عليهم باقية الى اخر الدهر متمكنون من الاهتداء به ومعرفته الحق منه وهذا من اجل الحال وحين نشأت هذه الطريقة تولد عنها معارضة النصوص بالاجماع المجهول وانفتح باب دعواه وصار من لم يعرف الخلاف من المقلدين اذا اجمعه عليه بالقرآن والسنة قال هذا خلاف الاجماع وهذا هو الذي انكروا ائمة الاسلام وعابوا من كل ناحية على من ارتكبه وكذبوا من ادعاه **وقال** الامام احمد في رواية ابنه عبد الله من ادعى الاجماع فهو كاذب لعل الناس اختلفوا هذه دعوى بشر الريسى والاصم ولكن لا يقول لانعلم الناس اختلفوا او لم يبلغه وقال في رواية المروزي كيف يجوز للرجل ان يقول اجمعوا اذا سمعهم يقولون اجمعوا فانهم لم يقولوا اني لم اعلم مخالفاً كان وقال في رواية ابى طالب هذا كذب ما علمه ان الناس مجمعون ولكن يقول ما علمه فيه اختلافاً فهو احسن من قول اجماع الناس وقال في رواية ابى الحرث لا ينبغي لاحد ان يدعى الاجماع لعل الناس اختلفوا ولم ينزل ائمة الاسلام على تقديم الكتاب على السنة والسنة على الاجماع وجعل الاجماع في المرتبة الثالثة **قال** الشافعي الحجة كتاب الله سنة رسوله واتفاق الامة وقال في كتاب اختلافه مع مالك والعلوم طبقات الاولى الكتاب والسنة الثانية ثم الاجماع فيما ليس كتاباً ولا سنة الثالثة ان يقول الصحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة

الاربعة اختلاف الصحابة الخامسة القياس فقدم النظر في الكتاب السنة على الاجماع ثم اخبر انه لما اصاب الى الاجماع فيها لم يعلم فيه كتابا ولا سنة وهذا هو الحق **وقال** ابو حاتم الرازي العلم عندنا ما كان عن الله تعالى من كتاب ناطق بانه غير منسوخ وما صحت به الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا معارض له وما جاء عن الاولياء من الصحابة ما انفقوا عليه فاذا اختلفوا لم يخرج من اختلافهم فاذا اختلفوا في ذلك ولم يفهم من التابعين فاذا لم يوجد عن التابعين فمن ائمة الهدى من اتباعهم مثل ايوب النخعي وحماد بن زيد وحماد بن سلمة وسفيان ومالك الاوزاعي والحسن بن صالح ثم ما لم يوجد عن امثالهم فمن مثل عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن ادريس ويحيى بن آدم وابن عيينة ووكيع بن الجراح ومن بعدهم محمد بن ادريس الشافعي ويزيد بن هرون والحميدي واسم بن حنبل واسحق بن ابراهيم الحنظلي وابي عبيد القاسم اشجى فهذا طريقة اهل العلم وائمة الدين جل جلاله هو لا بد من الكتاب والسنة واقتوال الصحابة بمنزلة التيمم اذ يصار اليه عند عدم الماء فعلى هؤلاء المتأخرون المقلدون الى التيمم والماء بين اظهرهم اسهل من التيمم بكثير ثم حدثت بعد هؤلاء فرقة هم اعداء العلم واهله فقالوا اذا نزلت بالفتنة او الحاكم نازلة لم يخرج ان ينظر فيها في كتاب الله ولا سنة ترسوله ولا اقوال الصحابة بل الى ما قاله مقلدوه ومتبعوه ومن جعله عيانا على القرآن والسنة فمما وافق قوله افتر به وحكم به وما خالفه لم يخرج له ان يفتر به ولا يقضى به وان فعل ذلك تعرض لعزله عن منصب الفتوى والحكم واستفقر له ما تقول السادة والفقهاء فمن ينسب الى مذهب امام معين يقدره دون غيره ثم يفتر او يحكم بخلاف مذهبه هل يجوز له ذلك ام لا وهل يقدر ذلك فيه ام لا فينقض المقلدون سره وسره ويقولون لا يجوز ذلك ويقدر فيه ولعل القول الذي عدل اليه هو قول ابى بكر وعمر وابن مسعود وابى بن كعب ومعاذ ابن جبل وامثالهم فيجب هذا الذي انتصب للتوقيع عن الله ورسوله بانه لا يجوز له مخالفة قول متبوعه لا قول من هو اعلم بالله ورسوله منه وان كان مع اقوالهم كتاب الله وسنة رسوله وهذا من اعظم جنائيات فرقة التقليد على الدين ولو انهم لم يواحدتهم ومرتبتهم واخبروا اخبارهم اعموا وجوه من السواد في البياض من اقوال لاعلم لهم بصحتها من باطلها لكان لهم عندنا الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد انهم لا هاله والمقامين لله بحجة وبالله التوفيق **الحج**

الثالث والخمسون قولكم من عمر من بيع امهات الاولاد وتبع الصحابة والزعم بالطلاق الثلاث وتبعوا ايضا جوابه من وجوه احدها انهم لم يتبعوه تقليدا له بل اقاموا جهادا هم في ذلك الى ما اداه اليه اجتهاده ولم يقل احد منهم قط اني رايت ذلك تقليدا لغيري **الثاني** انهم لم يتبعوه كلهم فهذا ابن مسعود يخالفه في امهات الاولاد وهذا ابن عباس يخالفه في الاولاد بالطلاق الثلاث واذا اختلف الصحابة وخبرهم فالحاكم هو الحجة **الثالث** ان ليس في انهم قول عمر رضي الله عنه فيها يابو المسكتين وتقليد الصحابة لو فرض له في ذلك ما يسوغ تقليد من هو دونه بكثير في كل ما يقوله وتزل قول من هو مثله ومن هو فوقه واعلم منه فهذا من ابطال الاستدلال وهو تعلق بيت العنكبوت فقلدوا عمر واتركوا تقليد فلان وفلان فاما وانتم تهمون بان عمر لا يقلد وابو حنيفة والشافعي ومالك يقلدون فلا يمكنكم الاستدلال بانتم مخالفتون له فكيف يجوز للرجل ان يخرج بما لا يقول به **الرابع والخمسون** قولكم ان عمر بن العاص قال لعمر لما احتلم خذ ثوبا غير ثوبك فقال لو فعلت صارت سنة فابن هذا من الاذن من عمر في تقليد الاعراض عن كتاب الله وسنة رسوله وغاية هذا انه تركه لئلا يقتل به من يراه ويفعل ذلك ويقول لو ان هذا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فعله عمر فهذا هو الذي خشيه عمر والناس مقتدون بعلمائهم شاؤوا او ابوا فهذا هو الواقع وان كان الواجب فيه تفصيل **الوجه الخامس والخمسون** قولكم قد قال ابى ما اشتبه عليك فكله الى عالمه فهذا حق وهو الواجب على من سق الرسول فان كل احد بعد الرسول

لا بد ان يشتهر عليه بعض اجزاءه وكل من اشتبه عليه شيء وجب عليه ان يحمله الى من هو عليه فان تبين له صوابه لما مثل
والا وكاله اليه ولم يكلف ما لا علم له به فهذا هو الواجب علينا في كتابنا وسنة نبينا واولي صحابه وقد جعل الله سبحانه
فوق كل ذي علم عليم فمن خفي له بعض الحق فوكاله الى من هو اعلم منه فقد اصاب في شيء في هذا من الاعراض عن القرآن و
السنة واما الصحابة واتخاذ رجل بعينه معيارا على ذلك وترك النصوص لقوله وعرضها عليه وقبول كل ما افق به ورد كل
خالفه وهذا الاثر نفسه من اكبر الحجج على بطلان التقليد ان اوله ما استبان لك فاعمل به وما اشتبه عليك فوكاله الى عالمه وتحق
نناشركم الله اذ استبان لك السنة هل تكون قول من قلد قومه لها وتعملون بها وتفنون او تقضون بموجبها امر تركوها
وتعدلون عنها الى قوله ويقولون هو اعلم بها منا فاني رضى الله عنه مع سائر الصحابة على هذه الوصية وهي مبطله للتقليد قطعاً
وبالله التوفيق ثم نقول هذا وكلمنا ما اشتبه عليكم من المسائل الى عالمها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ هم
اعلم الامة وافضلها ثم تركتموا قولهم وعد لتعنيها فان كان من قلد قومه من يوكلك ذلك اليه فالصحابة احق ان يوكلك ذلك اليهم
الوجه السادس والخمسون قولهم كان الصحابة يفتون ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بين اظهرهم وهذا
تقليد للمستفتين لهم **جوابه** ان قوام انما كانت تبليغاً عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم يكن قوام
تقليد الراي فلان وفلان وان خالفتم النصوص فهم لم يكونوا يقدون في قوام ولا يفتون بغير النصوص ولم تكن المستفتين
لهم تعتمد الا على ما يبلغونهم اياه عن نبيهم فيقولون امر بكذا او فعل كذا ونحو ذلك اكانت قوام في حجة على المستفتين
كما هي حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك الا في الوساطة بينهم وبين الرسول وصدورها والله ورسوله وسائر
اهل العلم يعلمون انهم وان مستفتيهم لم يعلموا الا بما علموا عن نبيهم وشاهدوه وسمعوه منه هؤلاء بوساطة وهو اذ بغير واسطة
ولو يكن فيهم من يأخذ قول واحد من الامة يجلل ماحلله ويحرم ما حرمة ويستبهر ما اباحه وقد انكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
على من افق بغير السنة منهم كما انكر على ابي السائب وكذب وانكر على من افق بجم الزاني البكر وانكر على من افق باغتسال الجريح
حتى مات وانكر على من افق بغير علم كمن يفق بما لا يعلم صحته واخبر ان اثم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته فوعاد
احدها كان يبلغه ويقرهم عليه فهو حجة باقران لا يجوز افتاءهم الثاني ما كانوا يفتون به مبلغين له عن نبيهم فهم فيه مرواة
لامقلدون ولا مقلدون **الوجه السابع والخمسون** قولهم وقد قال تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم
طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم فاجب قبول نذارتهم وذلك تقليد لهم **جوابه** من وجوب
احدها ان الله سبحانه انما اوجب عليهم قبول ما انذروهم به من الوحي الذي ينزل في غيبته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم في الجهاد فابن في هذا حجة لفرقة التقليد على تقديم اراء الرجال على الوحي الثاني ان الآية حجة عليهم ظاهرة
فانه سبحانه نوع عبوديتهم وقيامهم بامره الى نوعين احدهما تغيير الجهاد والثاني التفقه في الدين وجعل قيام الدين بهذين
الفرقتين وهم الامراء والعلماء اهل الجهاد واهل العلم والتأفرون يجاهدون عن القاعدين والقاعدين يحفظون العلم للتأفرون
فاذا رجعوا من غيرهم استذكروا ما فانهم من العلم باخبارهم سمعوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا للناس
في الآية فلو ان احدها ان المعنى فلو نفر من كل فرقة طائفة تتفقه وتتذرا القاعدة فيكون المعنى في طلب العلم وهذا قول الشافعي
وجامع من المفسرين واحتمل به على قبول خبر الواحد لان الطائفة لا يجب ان يكون عدد التواتر والثاني ان المعنى فلو لا نفر من كل
فرقة طائفة تجاهد لتنفقه القاعدة وتتذرا النافرة للجهاد اذا رجعوا اليهم ويخبرونهم بما نزل بعدهم من الوحي وهذا قول اكثر
وهو الصحيح لان التغيير انما هو الخروج للجهاد كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا استغفرتهم فانفروا وايضاً فان المؤمنين

يعملون في الاصلين

ج

عام في المقيمين مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم والغائبين عنه والمقيمين مرادون ولا بد فانهم سادات المؤمنين فكيف لا يتناولهم اللفظ وعلى قول اولئك يكون المؤمنون خاصا بالغائبين عنه فقط والمعنى وما كان المؤمنون لينفروا اليه كلهم فلو لا نظر اليه من كل فرقة منهم طائفة وهذا خلاف ظاهر لفظ المؤمنين واخراج اللفظ للتفريق عن مفهومه في القرآن والسنة وعلى كلا القولين فليس الآية ما يقتضي صحة القول بالتقليد المذموم بل هي حجة على فسادة وبطلانه فان الانزال انما يقوم بالحجة فمن لم تقم عليه الحجة لم يكن قد انزل بها ان النذير من اقام الحجة فمن لم يأت بحجة فليس بنذير فانما ذلك تقليد اقليل في الاسماء ونحن لا ننكر التقليد بهذا المعنى فسموه ما شئتم وانما ننكر نصب رجل معين يجعل قوله عيانا على القرآن والسنة فمما وافق قوله منها قبل وما خالفه لم يقبل ويقبل قوله بغير حجة ويرد قول نظيره او اعلم منه في الحجة معه فهذا الذي الكراهة وكل عالم على وجه الارض يعلن بانكاره ودمه وذمراه له **الوجه الثامن و الخمسون** قولكم ان ابن الزبير سئل عن الجحد والافق فقال اما الله قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت متخذا من اهل الارض خليلا لا اتخذته خليلا ليريد ابا بكر رضى الله عنه فانه انزله ابا **فاي شيء** في هذا ما يدل على التقليد بوجه من الوجوه وقد تقدم من الأدلة الشافية التي لا مطمع في رخصها ما يدل على ان قول الصديق في الجحد اصح الاقوال على الاطلاق وابن الزبير لم يخبر بذلك تقليدا بل اضاف المذهب الى الصديق لينسبه على جلالة قائله وان لا يقاس غيره به لا يقبل قوله بغير حجة ويترك الحجة من القرآن والسنة لقوله فابن الزبير وغيره من الصحابة كانوا اتقوا الله وحجج الله وبيداته احب اليهم من ان يتركوا اراء الرجال ويقولون حد كائنا من كان وقول ابن الزبير ان الصديق انزله ابا متضمن للحكم والدليل **مع الوجه التاسع والخمسون** قولكم وقد امر الله بقبول شهادة الشاهد وذلك تقليد له فلو لم يكن في اقله التقليد غير هذا الاستدلال لكان بطلانا وهل قلنا قول الشاهد الابنص كتاب ربنا وسنة نبينا واجماع الامة على قبول قوله فان الله سبحانه نصب حجة يحكم الحاكم بها كما يحكم بالافراد وكذلك قول المقر ايضا حجة شرعية وقوله تقليد له كما سمعتم قبول شهادة الشاهد تقليدا فسموه ما شئتم فان الله سبحانه امرنا بالحكم بذلك وجعله دليلا على الحكم فالحاكم بالشهادة والافراد من قبل الامراء ورسوله ولو تركنا تقليد الشاهد لم يلزم به حكمنا وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بالشاهد وبالافراد ذلك حكم بنفسه ما انزل الله لا بالتقليد والاستدلال بذلك على التقليد المتضمن للاعراض عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وتقدير اراء الرجال عليها وتقديم قول الرجل على من هو اعلم منه واطرح قول من عداه جملة من باب قلب الحقائق وانتكاس العقول والافهام وبالجملات فحين اذا قلنا قول الشاهد لم يقبله لمجركونه شهد به بل لان الله سبحانه امرنا بقبول قوله فانتم معاشرون التقليد اذا قبلتم قول من قلدهم قبلتموه لمجركونه قاله اولان الله امركم بقبول قوله وطرح قول من سواه **الوجه الستون** قولكم وقد جاءت الشريعة بقبول قول القائف والخارج والقاسم والقوم والحاكمين بالمثل في جزاء الصيد وذلك تقليد محض اتفقوا به انه تقليد لبعض العلماء في قبول اقوالهم او تقليد لهم فيما يخبرون به فان عنيتهم الاول فهو باطل وان عنيتهم الثاني فليس فيه ما تستروحون اليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه وقبول قول هؤلاء من باب قبول خبر الخبر والشاهد لا من باب قبول الفتيا في الدين من غير قيام دليل على صحتها بل مجرد احسان الظن بقائلها مع تنقيح الخطأ عليه فابن قبول الاخبار والشهادات والا فامرير الى التقليد في الفتوى والخبر بهذه الامور يخبر عن امر حصى طريق العلم به ادراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة وقد امر الله سبحانه بقبول خبر الخبر به اذا كان ظاهر الصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره قبول خبر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه قال او فعل وقول خبر الخبر عن اخبر عنه بذلك هل جازا فخذ احق لا ينارم فيه احد اما تقليد الرجل

فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه أكثر من العلم بأن ذلك ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك بمنزلة تقليد ناله فيما يخبر به عن
 مرويته وسماحه وأدراكه فإين في هذا ما يوجب علينا أن نقتدي به ونأخذ من ذلك أو نحكم به وندين الله ونقول هذا هو الحق وما
 خالفه باطل ونترك له نصوص القرآن والسنة وأثار الصحابة وأقوال من عداه من جميع أهل العلم ومن هذا الباب تقليد
 الأئمة في القبلة ودخول الوقت وغيره وقد كان ابن أم مكتوم لا يؤذن حتى يقلد غيره في طلوع الفجر ويقال له أصبحت أصبحت
 وكذلك تقليد الناس للمبوءين في دخول الوقت وتقليد من في المطبوعة لمن يعلمه بأوقات الصلوة والفطر والصوم وأمثال
 ذلك ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعديل والمجروح كل هذا من باب الإخبار التي أمر الله بقبول
 المخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً وقد أجمع الناس على قبول خبر الواحد في الهدية وإدخال الزوجة على زوجها وقبول خبر المرأة ذمية
 كانت أو مسلمة في انقطاع دم حيضها لوقته وجواز وطئها وانكاحها بذلك وليس هذا تقليد في الفتيا والحكم وإذا كان تقليداً
 لها فالله سبحانه شريع لنا أن نقبل قولها ونقلدها فيه ولم يشرع لنا أن نتلقى أحكامه عن غير رسوله فضلاً عن أن نترك سنة
 رسوله لقول واحد من أهل العلم ونقدم قول على قول من عداه من الأمة الوجه الحادي والستون قولكم
 واجمعوا على جواز شراء اللحم والأطعمة والشياب وغيرها من غير سؤال حاكمها كقضاء بتقليد أربابها جوابه إن هذا ليس
 بتقليد في حكم من أحكام الله ورسوله من غير دليل بل هو اكتفاء بقول قول الذابج والباطع وهو اقتداء واتباع لأمر الله و
 رسوله حتى لو كان الذابج والباطع يهودياً أو نصرانياً أو فاجر الكفرنا بقوله في ذلك ولم نسأله عن أسباب الحل كما قالت عائشة
 رضي الله عنها يا رسول الله انفساً يا نوتنا بالليمان لا ندرى اذكر والسم الله عليها أم لا فقال سموا انتم وكلوا فهل يسوغ لكم تقليد
 الكفار والفساق في الدين كما تقلدوهم في الذابج والأطعمة فدعوا هذه الاحتجاجات الباطلة وأدخلوا معاني الدولة الفاد
 بين الحق والباطل لنعتقد معكم عقد الصلح للأمر على حقيكم كتاب الله وسنة رسوله والتحكم اليها وترك أقوال الرجال لهما و
 إن نذرهم الحق حيث كان ولا تخير إلى شخص معين غير الرسول نقبل قوله كله ونرد قول من خالفه كله ولا فاشهدوا بأننا أول
 منكر لهذه الطريقة وراغب عنها داع إلى خلاها والله المستعان الوجه الثاني والستون قولكم لو كلف الناس كلهم
 الاجتهاد وان يكونوا علماء ضاعت مصالح العباد وتقطعت الصنائع والمناجر وهذا لا سبيل إليه شرعاً وقد راجعنا
 من وجوه أحدها أن من حرم الله سبحانه بناء ومراافته أنه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا به لصاعت أمورنا وفسدت مصالحنا
 لم تكن ندرى من نقلد من المفتين والفقهاء وهم عدد فوق المثين ولا يدري عددهم في الحقيقة إلا الله فان المسلمين قد
 ملأوا الأرض شرقاً وغرباً وجنوباً وشمالاً وانتشر الإسلام بحمد الله وفضله وبلغ مبلغ الليل فلو كلفنا بالتقليد لوقضا في أعظم
 العنت والفساد ولكلنا بتقليد الشيء وتحريمه وإيجاب الشيء وإسقاطه معاً أن كلنا بتقليد كل عالم وإن كلنا بتقليد الأعلام
 فالأعلم معرفة ما دل عليه القرآن والسنة من الأحكام أسهل بكثير كثير من معرفة العلم الذي اجتمعت فيه شروط
 التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الرايهم فضلاً عن المقلد الذي هو كالأعمى وإن كلنا بتقليد البعض وكان جعل
 ذلك إلى تشيئنا واختيارنا صامدين الله تبعاً لأرادتنا واختيارنا وشهواتنا وهو غير المحال فلا بد أن يكون ذلك راجعاً إلى أمر
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله وأمينه على وجهه وحجته على خلقه
 ولم يجعل الله هذا المنصب لسواه بعده أبداً الثاني ان بالنظر والاستدلال صلاح الأمور لأضياعها وبإهماله وتقليد من يخفى
 ويصيب اغنياتها وفسادها كما الواقع شاهد به الثالث ان كل واحد منا ما موربان يصدق الرسول فيما أخبر به ويطيعه فيما
 أمر بذلك لا يكون إلا بعد معرفة أمره وخبره ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الأمة إلا ما فيه حفظ دينها ودنياها وصلاحها

في باب

ج
 اللانهر
 علمه جمعهم

ما يكلفكم

مشتبه

في معاشها ومعادها وباهال ذلك تضيق مصالها وتفسد امورها فخراب العالم الا بالجهل ولا عارمة الا بالعلم واذا ظهر العلم في بلد او محلة قل الشر في اهلها واذا خفي العلم هناك ظهر الشر والفساد ومن لم يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له نورا قال الامام احمد لولا العلم كان الناس كالبهائم وقال الناس اخرج الى العلم منهم الى الطعام والشراب لان الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين او ثلاثا والعلم يحتاج اليه في كل وقت الرابع ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام ولا يجتنب الا ما لا تدعو الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاعة مصالهم الخلق ولا تعطيل لمعاشهم فقد كان الصحابة رضي الله عنهم قائلين بمصالحهم ومعاشهم وعار حروهم والقيام على مواشيهم والضرب في الارض لمتاجرهم والصفق بالاسواق وهم اهل العلم الذين لا يشق في العلم غبارهم الخامس ان العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدمات الاذهان مسائل الخمر والالغاز وذلك بحمد الله تعالى ايسر شئ على النفوس تحصيله وحفظه وفهمه فانه كتاب الله الذي يسر للذكر كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر قال البخاري في صحيحه قال مطر الوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل فتضيق عليه مصالحة وتتعطل عليه معاشه وسنة رسوله وهي بحمد الله تعالى مضبوطة محفوظة اصول الاحكام التي تدبر عليها نحو خمس مائة حديث وفرائدها ونفاصيلها نحو اربعة آلاف وانما الذي هو في غاية العسوبة والشقة مقدمات الاذهان واضوطة المسائل والفروع والاصول التي ما انزل الله بها من سلطان التي كل مالها في نمو وزيادة وتوليد والدين كل ماله في عزبة ونقصا والله المستعان **الوجه الثالث والستون** قولكم قد اجمع الناس على تقليد الزوج من يهدي اليه زوجته ليلة الدخول وعلى تقليد الاعشى في القبلة والوقت وتقليد الثقلين وتقليد الائمة في الطهارة وقراءة الفاتحة وتقليد الزوج في النطق دمه او طمها وتزويجها حتى ابد ما تقدم ان استدل انكم بهذا من باب المغالطة وليس هذا من التقليد المذموم على لسان السلف والخلف في شئ ونحن لم نرجع الى اقوال هؤلاء لكونهم اخطاها بل لان الله ورسوله امر بقبول قولهم وجعله دليلا على قرب الاحكام فافهمهم بمنزلة الشهادة والافرا قايين في هذا ما يسوغ التقليد في احكام الدين والاعراض عن القرآن والسنن ونصب رجل بعينه مبيزا على كتاب الله وسنة رسوله **الوجه الرابع والستون** قولكم امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن الحرث ان يقلد المرأة التي اخبرته بانها ارضعته ونزجته **فيما الله العجيب** فانتم لا تقلدون في ذلك ولو كانت احدى امهات المؤمنين ولا تاخذون بهذا الحديث وتتركون تقليد الذين قلدهم دينكم وآتى شئ في هذا ما يدل على التقليد في دين الله وهل هذا الا بمنزلة قبول خبر الخبير عن امر حسي بخبره وبمنزلة قبول الشاهد وهل كان مفارقة عقبة لها تقليدا لتلك الامة او اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث امره بفراقها فمن بركة التقليد انكم لا تأمرونه بفراقها وتقولون هي زوجته حلال وطيبها قاصح فمن حقوق الدليل علمنا ان نأمر من وقت له هذه الواقعة بمثل ما امر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعقبة بن عامر سواء ولا نترك الحديث تقليدا للاحد **الوجه الخامس والستون** قولكم قد صرح الائمة بجواز التقليد كما قال سفيان اذا رايت الرجل يعمل العمل وانت ترى غيره فلا تتهمه وقال محمد بن الحسن يجرى للعالم تقليد من هو اعلم منه ولا يجزى له تقليد مثله وقال الشافعي في غير موضع قلته تقليدا للعمم قلته تقليدا للعثمان وقلته تقليدا ليعطاء جوي ابد من وجوه احلها انكم ان ادعيتم ان جميع العلماء صرحوا بجواز التقليد فدعوى باطلة فقد ذكرنا من كلام الصحابة والتابعين وائمة الاسلام في ذم التقليد واهله والتمى عنه ما فيه كفاية وكانوا يسمون المقلد الامعة ومحقق دينه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحقب دينه الرجال وكانوا يسمونه الاعشى الذي لا بصيرة له ويسمون المقلد بن اتباع كل ناعق يميلون مع كل صائح لم يستضيئوا بنور العلم ولم يلجأوا الى ذكره وثيق كما قال فيهم امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه الجنة

وقد سماه الشافعي حاطب ليل ونفى عن تقليد غيره فخره الله عن الاسلام خير القديس لله ورسوله والمسلمين وروى الكتاب
الله وسنة رسوله وامر باتباعها دون قوله وامر بان تعرض اقواله عليها فيقبل منها ما وافقها ويرد ما خالفها فحينئذ نشأ المقلدون
هل حفظوا في ذلك وصيته واطاعوا امره وخالفوه وان ادعيت ان من العلماء من جوز التقليد فكان ما رأى الثاني ان هؤلاء
الذين حكيت عنهم الهمم جوزوا التقليد من هو اعلم منهم هم من اعظم الناس رغبة عن التقليد واتباعا للحجة ومخالفة لمن هو
اعلم منهم فانتم مقرون ان ابا حنيفة اعلم من محمد بن الحسن ومن ابي يوسف وخلافهما له معروف وقد حمى عن ابي يوسف انه قال
لاجل احد ان يقول مقالتي حتى يعلم من اين قلنا الثاني انكم منكرون ان يكون من قلدتموه من الائمة مقلد غيره اشد
الانكار وقدمتم وتقدمتم في قول الشافعي قلته تقليدا للثمة وقلته تقليدا للثمة وقلته تقليدا للثمة واضطربتم في حمل كلامه
على موافقة الاجتهاد اشد الاضطراب وادعيت انه لم يقلد زيدا في الفرائض وانما اجتهد فوافق اجتهاده اجتهاده وقم الخاط على الخط
حتى وافق اجتهاده في مسائل المعادة حتى في الاكدرية وجاء الاجتهاد بالقدرة فكيف نصبتموه مقلدا لها ولكن هذا
التناقض جاء من بركة التقليد ولو اتبعتم العلم من حيث هو واقتديتم بالدليل وجعلتم الحجة اماما لما تناقضتم هذا التناقض
واعطيتم كل ذي حق حقه الثالث ان هذا من اكبر الحجج عليكم فان الشافعي قد صرح بتقليد عمر وعثمان وعطاء مع كونه من
ائمة المجتهدين وانتم مع اقراركم بانكم من المقلدين لا ترون تقليد واحد من هؤلاء بل اذا قال الشافعي وقال عمر وعثمان وابن
مسعود فضلا عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن تركتم تقليد هؤلاء وقلدتم الشافعي وهذا عين التناقض فخالقتموه من
حيث زعمتم انكم قلدتموه فان قلدتم الشافعي فقلدوا من قلده الشافعي فان قلدتم بل قلدناهم فيما قلدهم فيه الشافعي قيل له
يكن ذلك تقليدا منكم لهم بل تقليدا لله والافلح جاء عنهم خلاف قوله لم تلتفتوا الى احد منهم الرابع ان من ذكرتم من
الائمة لم يقلدوا وتقليدكم ولا سوغوه البتة بل غاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسيرة لم يظفروا فيها بنص عن الله و
رسوله ولم يجدوا فيها سوى قول من هو اعلم منهم فقلدوه وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب فان التقليد انما يباح للمضطر
لما من عدل عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه الى التقليد فهو كمن عدل الى الميتة
مع قدرته على المذكي فان الاصل ان لا يقبل قول الغير الا بدليل الا عند الضرورة فجعلتم انتم حال الضرورة راس اموالكم
الوجه السادس الستون قولكم قال الشافعي رأى الصحابة لنا خير من رأينا لانفسنا ونحن نقول ونصدق رأى
الشافعي والائمة لنا خير من رأينا لانفسنا جوا ابه من وجه احدها انكم اول مخالف لقوله ولا ترون رأيهم لكم خيرا من
رأى الائمة لانفسهم بل تقولون رأى الائمة لانفسهم خيرا لنا من رأى الصحابة لنا فاذا جاءت الفتيا عن ابي وعمر وعثمان وعلى
وسادات الصحابة وجاءت الفتيا عن الشافعي وابي حنيفة ومالك فركم ما جاء عن الصحابة واخذتم ما افق به الائمة فهلا كان
رأى الصحابة لكم خيرا من رأى الائمة لكم لو نصحتهم انفسكم الثاني ان هذا لا يوجب صحة تقليد من سوى الصحابة لما خصهم الله به
من العلم والفهم والفضل والفقه عن الله ورسوله وشاهد والوحي والتلقى عن الرسول بلا واسطة ونزول الوحي بلغتهم
وهي غضة محضة لم تشب ومراجعتهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما اشكل عليهم من القرآن والسنة حتى يجليهم لهم
فمن له هذه المزية بعد هم ومن شاركهم في هذه المنزلة حتى يقلد كما يقلدون فضلا عن وجوب تقليد وسقوط تقليد اوتخريه
كما صرح به خلاصهم وتالله ان بين علم الصحابة وعلم من قلدتموه من الفضل كما بينتم بينهم في ذلك قال الشافعي في الرسالة القدسية
بعد ان ذكرهم وذكر من تعظيمهم وفضيلتهم وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وامر استدرك به علم وراؤهم لنا احد
واولي بنا من رأينا قال الشافعي وقد اثنى الله على الصحابة في القرآن والتوراة والانجيل وسبق لهم من الفضل على لسان نبيهم

ما ليس لاحد بعد هم وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الناس من في
 ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم من سبق شهادة احد هم عينه ومينه بشهادته وفي الصحيحين من حديث
 ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم انفق مثل حرد ذهباً ما بلغ
 مد احدهم ولا نصيفه وقال ابن مسعود ان الله نظر في قلوب عباده فوجد قلب محمد خير قلوب العباد ثم نظر في قلوب
 الناس بعده فرأى قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لصحبته وجعلهم انصار دينه ووزراء نبهه فيما رآه
 المؤمنين حسناً فهو عند الله حسن وما رآه قبيحاً فهو عند الله قبيح وقد امرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 باتباع سنة خلفائه الراشدين وبالاقتداء بالخلفتين وقال ابو سعيد كان ابو بكر اعلمنا برسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعلم وقد عاين عباس بن يافقه الله في الدين و
 بعلمه التاويل وضمه اليه مرة وقال اللهم علمه الحكمة وتناول عمر في المنام القدر الذي شرب منه حتى رأى الوي يخرج
 من تحت الظفارة واوله بالعلم واخبر ان القوم ان اطاعوا باب بكر وعمر يرشدوا واخبر انه لو كان بعد نبى لكان محمد آخر
 ان الله جعل الحق على لسانه وقلبه وقال رضى لكم ما رضى لكم ابن ام عبد يعنى عبد الله بن مسعود فضائلهم و
 مناقبهم وما خصهم الله بهن العلم والفضل اكثر من ان يدكر فهل يستوفى تقليد هؤلاء وتقليد من بعدهم من لا يدانهم
 ولا يقاربهم الثالث انه لم يختلف المسلمون انه ليس قول من قلدهم حجة واكثر العلماء بل الذى نص عليه من قلدهم
 ان اقوال الصحابة حجة يجب اتباعها ويخرج منها كما سيأتى حكاية الفاظ الائمة في ذلك وابلغهم فيه الشافعي ونهين انه
 لم يختلف مذهبه ان قول الصحابي حجة ونذكر خصوصه في الجريد على ذلك ان شاء الله وان من حكي عنه قولين في ذلك
 فالما حكي ذلك بلازم قوله لا بصر حجة واذا كان قول الصحابي حجة فقبول قوله حجة واجب متعين وقبول قول من سواه احسن
 احواله ان يكون سائفاً فقياس احد القائلين على الآخر من افسد القياس ابطله الوجه السابع والستون
 قولكم وقد جعل الله سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للعلمين والاستاذين في جميع الصنائع والعلوم الى اخره
 فحقوا به ان هذا حق لا ينكره عاقل ولكن كيف يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبوع بغير
 حجة توجب قبول قوله وتقديم قوله على قول من هو اعلم منه وترك الحجج لقوله وتروا قول اهل العلم جميعاً من السلف و
 الخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطر احد من العالمين ثم يقال بل الذى فطر الله عليه عبادة طلب الحجج والدليل
 المثبت بقول المدعى فدكر سبحانه في فطر الناس انهم لا يقبلون قول من لم يقيم الدليل على صحة قوله ولا جل ذلك اقام
 الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والادلة الظاهرة والآيات الباهرة على صدق رسوله اقامة الحجج و
 للمعذرة هذا وهم اصدق خلقه واعلمهم وابهرهم واكملهم فاتوا بالآيات والحجج والبراهين مع اعتراف اصمهم لهم
 اصدق الناس فكيف يقبل قول من عداهم بغير حجة توجب قبول قول الله تعالى انما اوجب قبول قولهم بعد قيام الحجج
 وظهور الآيات المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطر عباده من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا امر مشترك
 بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم وبرهم وفاجرهم الانقياد للحجة وتعظيم صاحبها وان خالفوه عناداً وخبثاً فلفوا
 اغراضهم بالانقياد ولقد احسن الف ائله

ابن زبب
 عن زبب العالمين

ابن زبب
 عن زبب العالمين

فطرة الله وشرعه من اكبر الحجج على فرقة التقليد الوجه الثامن والستون قولكم ان الله سبحانه
فاوت بين ذوي الازهان كما فابت بين قوى الابدان فلا يليق بحكمته وعدله ان يعرض على كل احد معرفة الحق
بدليله في كل مسألة الى اخره **فتح** لا ننكره لك ولا ندعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في كل
مسألة من مسائل الدين دقة وجله وانما انكرنا ما انكره الائمة ومن تقدمهم من الصحابة والتابعين وما حدث
في الاسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرن الرابع المذموم على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
نصب رجل واحد وجعل فتاويه بمنزلة نصوص الشريعة بل يقدم قوله على اقوال من بعد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم من جميع علماء ائمتهم والاكتفاء بتقليده عن تلقي الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة
وان يضم الى ذلك انه لا يقول الا بما في كتاب الله وسنة رسوله وهذا مع تضمنه للشهادة بما لا يعلم الشاهد والقول بما
علمه الاخبار عن خلفه وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب السنة ومتبوع هو المصيب او يقول كلاما مصيب
للكتاب والسنة وقد تعارضت اقوالها فجعل دلة الكتاب السنة متعارضة متناقضة والله ورسوله يحكم بالشريعة
وضده في وقت واحد ودينه تبع لاراء الرجال وليس له في نفس الامر حكم معين فهو اما ان يسلك هذا المسلك او يخرج من
خالف متبوعه ولا بد له من واحد من الامرين وهذا من بركة التقليد عليه اذ اعرف هذا **فتح** انما قلنا ونقول ان الله تعالى
اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل التقوى معرفة من يتقى ثم العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل
جهده في معرفة ما يتقيه مما امر الله به ونهاه عنه ثم يلتزم طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو فيه اسوة امثاله من عباد
الرسول فكل احد سواه قد خفي بعض ما جاء به ولم يخرج ذلك عن كونه من اهل العلم لم يكلفه الله ما لا يطيق من معرفة الحق
والتباعد قال بوعمر وليس احد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا وقد خفي عليه بعض امره فاذا اوجب الله سبحانه
على كل احد ما استطاعه وبلغته قراءة من معرفة الحق وعذره فيما خفي عليه منه فاحطاه او قل فيه غيره كان ذلك هو
مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤوا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا ينصبه
معيانا على حربه ويعرض عن اخذ الاحكام واقتباسها من مشكاة الرحي فان هذا ايضا في حكمته ورحمته واحسانه ويؤد
الى ضياع دينه وهجر كتابه وسنة رسوله كما وقع فيه من وقع وبالله التوفيق **الوجه التاسع والستون** قولكم
انكم في تقليدكم غلاة المأموم مع الامام والمتبوع مع التابع فالركب خلف الدليل جوابه انا والله حولها نددن
ولكن الشأن في الامام والدليل والمتبوع الذي فرض الله على الخلق ان تاتم به وتتبعه وتسير خلفه واقسم سبحانه
بعزته ان العباد لو اتوا من كل طريق واستفتوا من كل باب لم يفتح لهم حتى يدخلوا خلف هذا العبد الله هو امام الخلق
ودليلهم وقائدهم حق ولم يجعل الله منصب الامام بعد الا لمن دعا اليه ودل عليه وامر الناس ان يقتدوا به وياتوا به
ويسيروا خلفه وان لا ينصبوا نفوسهم متبوعا ولا اماما ولا دليلا غيره بل يكون العلماء مع الناس منزلة ائمة الصلوة مع
المصلين كل واحد يصلي طاعة لله وامثالا لامره وهم في الجماعة متعاونون متساعدون بمنزلة الوفد مع الدليل كلهم يحج
طاعة لله وامثالا لامره لا ان المأموم يصلي لاجل كون الامام يصلي بل هو يصلي صلى امامه او لا بخلاف المقلد فانه انما
ذهب الى قول متبوعه لانه قاله لان الرسول قاله ولو كان كذلك لدار مع الرسول ين كان ولم يكن مقلدا فاحتجاجهم بما
الصلوة ودليل الحاج من اظهر الحج عليهم يؤمنه **الوجه السبعون** ان الامام قد علم ان هذه الصلوة التي
فرضها الله سبحانه على عباده والله امامه في وجوبها سواء وان هذا البيت هو الذي فرض الله حجه على كل من استطاع

اليه سبيلا وانه هو الدليل في هذا الفرض سواء فهو لم يحج تقليد الدليل ولم يميل تقليد الامام وقد استأجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم دليلا يريده على طريق الدين لما هاجر الهجرة التي فرضها الله عليه وصلى خلف عبد الرحمن بن عوف مأمورا والعالم يصلي خلف مثله ومن هو وانه بل خلف من ليس بعالم وليس من تقليد في شيء يوضحه الوجه الحادي **السبعون** ان المأمور يأتي بمثل ما يأتي به الامام سواء والركب يأتي بمثل ما يأتي به الدليل ولولم يفعل ذلك لما كان هذا متبعًا فالمتبع للائمة هو الذي يأتي بمثل ما اتوا به سواء من معرفة الدليل وتقديم الحجة وتحكيمها حيث كانت ومع من كانت فهذا يكون متبعًا لهم واما مع اعراضه عن الاصل الذي قامت عليه امامتهم ويسلك غير سبيلهم ثم يدعي انه موثم بهم فتلك اما نبيهم ويقال لهم ها تواب ها تكلم ان كنتم ضد قين الوجه الثاني **والسبعون** قوله ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتحوا البلاد وكان الناس حديث عهد بالاسلام وكان يفتونهم ولم يقولوا لاحد منهم عليك ان تطلب معرفة الحق في هذه الفتوى بالدليل **جوابه** انهم لم يفتوهم بأرائهم وانما بلغوهم ما قاله نبيهم وفعله وامر به فكان ما افقوهم به هو الحكم وهو الحجة وقالوا لهم هذا عهد نبينا اليكنا وهو عهدنا اليكم فكان يلزمهم به هو نفس الدليل وهو الحكم فان كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو الحكم وهو ليل الحكم وكذلك القرآن كان الناس اذ ذاك انما يحرصون على معرفة ما قاله نبيهم وفعله وامر به وانما تبلغهم الصحابة ذلك قايين هذا من زمان انما يحرص الناس فيه على ما قاله الآخر فالآخر وكلما تاخر الرجل اخذوا كلامه وهجروا وكادوا يهجرون كلام من فرقه حتى تجد اتباع الائمة اشد الناس هجرة الكلامهم واهل كل عصر انما يقضون ويفتون بقول الادنى فالادنى اليهم وكلما بعد العهد ازداد كلام المتقدم هجرة ورغبة عنه حتى ان كتبه لا تكاد تجل عنهم منها شيئا بحسب تقدم زمانه ولكن اين قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للتابعين لينصب كل منكم لنفسه رجلا يختاره ويقلده دينه ولا يلتفت الى غيره ولا يلتقي الاحكام من الكتاب والسنة بل من تقليد الرجال فاذا جاءكم عن الله ورسوله شيء وعن من نصبتموه اماما تقلدوه فخذوا بقوله ودعوا ما بلغكم عن الله ورسوله فوالله لو كشف الغطاء لكم وحقت الحقائق لرأيتم نفوسكم وطريقكم مع الصحابة كما قال الاول

نزولهم في قبائل هاشم	ونزلت بالبصرة بعد منزل
----------------------	------------------------

وكما قال الثاني

سأرت مشرقة وسرت مغربا	شتان بين مشرق ومغرب
-----------------------	---------------------

وكما قال الثالث

ايها المنكر الثريا سهيلا	عمر له الله كيف يلتقيان
هي شامية اذا ما استقلت	وسهيل اذا استقل بهما في

الوجه الثالث والسبعون قوله ان التقليد من لوازم الشرع والقدر والمنكرون له مضطرون اليه ولا بد كما تقدم بياؤه من الاحكام **جوابه** ان التقليد المنكر المذموم ليس من لوازم الشرع وان كان من لوازم القدر بل بطلانه فساد من لوازم الشرع كما عرف بهذه الوجوه التي ذكرناها واضحا فمنها وانما الذي من لوازم الشرع المتابعة وهذه المسائل التي ذكرتم انها من لوازم الشرع ليست تقليدا وانما هي متابعة وامثال الامر فان ايتم الاممية تقليدا فالتقليد بهذا الاعتبار حق وهو من الشرع ولا يلزم من ذلك ان يكون التقليد الذي وقع النزاع فيه من الشرع ولا من لوازمه وانما بطلانه من لوازمه يوضحه الوجه **الرابع والستون** ان ما كان من لوازم الشرع فبطلان ضده من لوازم الشرع فلو كان التقليد الذي وقع فيه النزاع

من لوازم الشرع كان بطلان الاستدلال واتباع الحق في موضع التقليد من لوازم الشرع فان ثبوت اصل النقيضين يقتضي انتفاء الآخر وصحة احد الطرفين بوجوب بطلان الآخر **وشرارة** دليل لا فقول لو كان التقليد من الدين لم يجز العدول عنه الى الاجتهاد والاستدلال لانه يتضمن بطلانه **فان قيل** كلاهما من الدين واحدهما اكمل من الآخر فيجوز العدول من المفضول الى الفاضل **قيل** اذا كان قد انسد باب الاجتهاد عندكم وقطعت طريقه وصار الفرض هو التقليد فالعدول عنه الى مائة سد بابه وقطعت طريقه يكون عندكم معصية وفاعله انتم وفي هذا من قطع طريق العلم ابطال بحم الله وبيناته وخلق الارض من قائم الله بحججه ما يبطل هذا القول ويدحضه وقد ضمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا تزال طائفة من امتي على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة وهؤلاء هم اولو العلم والمعرفة بما بعث الله به رسوله فانهم على بصيرة وبيينة بخلاف الاعمى الذي قد شهد على نفسه بالجهل ليس من اولي العلم والبصائر والمقصود ان الذي هو من لوازم الشرع فالتقليد والا قد اقره قديم النصوص على اراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل ما تنازع فيه العلماء واما الزهد في النصوص والاستغناء عنها باثر الرجال وتقديرها عليها والا تكار على من جعل كتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة نصب عينيه وعرض اقوال العلماء عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين وليجة فبطلانه من لوازم الشرع ولا يتم الدين الا بالاكراه وبطلانه فلهذا لون والا تبايعون والله الموفق **الوجه الخامس في السبعون** قولكم كل حجة اثرية اجمعت بها على بطلان التقليد قائم مقلدون لحجة ائمتها وروايتهم وليس بيد العالم الا تقليد الراوي ولا بيد الحاكم الا تقليد الشاهد ولا بيد العاقل الا تقليد العالم لا اخر **جوابه** ما تقدم مرارا من ان هذا الذي سمي قولا تقليدا هو اتباع امر الله ورسوله ولو كان هذا تقليدا كان كل عالم على وجه الارض بعد الصحابة مقلدا بل كان الصحابة الذين اخذوا عن نظر ائمتهم مقلدين ومثل هذا الاستدلال لا يصدر الا من مشاغب او ملبس يقصد لبس الحق بالباطل والمقلد لجهله اخذ نوعا صحيحا من انواع التقليد واستدل به على النوع الباطل منه لوجوه القدر المشترك وغفل عن القدر الفارق وهذا هو القياس الباطل المتفق على دمه وهو اخذ هذا التقليد الباطل كلاهما في البطلان سواء واذا جعل الله سبحانه خبر الصادق حجة وشهادة العدل حجة لم يكن متبع الحق مقلدا واذا قيل انه مقلد الحق فجهلا بهذا التقليد واهله وهل نذرن الاحول والله المستعان **الوجه السادس في السبعون** قولكم انتم منعتم من التقليد خشية وقوع المقلد في الخطأ بان يكون من قلدة مخطئا في فتواه ثم اوجبتم عليه النظر والاستدلال في طلب الحق ولا ريب ان صوابه في تقليد الامن هو اعلم منه اقرب من اجتهاده هو لنفسه كمن اراد شري سلعة لا خبرة له بها فانه اذا قلدها لما تبالت السلعة خيرا ابها امينا ناصحا كان صوابه وحصول غرضه اقرب من اجتهاده لنفسه **جوابه** من جهة احكامها انا منعنا التقليد طاعة لله ورسوله والله ورسوله منع منه وذم اهله في كتابه وامر بتحكيمة وتحكيم رسوله ورد ما تنازعتم فيه من الامم اليه والى رسوله واخبر ان الحكم له وحده ونهى ان يتخذ من دونه ودون رسوله وليجة وامر ان يعتصم بكتاب الله ونهى ان يتخذ من دونه اولياء واربا بايجل من اتخذهم ما احلوه ويحرم ما حرموه وجعل من لا علم له بما انزل الله على رسوله منزلة الانعام وامر بطاعة اولي الامر اذا كانت طاعتهم طاعة لرسوله بان يكونوا متبعين لامره مخبرين به واقسم بنفسه سبحانه انا لا نؤمن حتى نحكم الرسول خاصة فيما شجر بيننا لا نحكم غير ثم لا نجس في انفسنا حرجا ما حكم به كما يجد المقلدون اذا جاء حكمه خلاف قول من قلدة وان نسلم حكمه تسليمنا كما يسلم المقلدون لا قال من قلدة بل تسليمنا اعظم من تسليمهم واكمل والله المستعان وذم من حكم لغير الرسول وهذا كما انه ثابت في حجة من ثابت بعد مائة فلو كان حجة بين اظهرنا وتحاكمنا الى غيره فكذلك من ادل الزم والوعيد فسنته وما جاء به من الهدى ودين الحق لو ثبت وان فقد من بين الامم شخصه الكريم فلم يفقد من بيننا احدته

ودعوته وهدية والعلم والايمان بحمد الله مكانها من ايمانها وجدها وقد ضمن الله سبحانه حفظ الذكر الذي انزل على رسوله
فلا يزال محفوظا بحفظ الله محميا بحمايته لمقوم حجة الله على عباده قريبا بعد قرن اذ كان ليقوم اخر الانبياء ولا يبي بعد فكان حفظه
لدينه وما انزل على رسوله مضميا عن رسول آخر بعد خاتم الرسل والذي اوجبه الله سبحانه وفرضه على الصحابة من تلقى العلم
والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو بعينه واجب على من بعدهم وهو محكم لم يغير ولا يتطرق اليه التفسير حتى بلغ الله
العالم او يطوى الدنيا وقد ذم الله تعالى من ادعى الى ما انزله والى رسوله صدى واعرض وحقارة ان تصيبه مصيبة باعراضه
عن ذلك في قلبه ودينه ودينه وخذ من خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليم فالفتنة في قلبه
والعذاب اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه باعراضه عما جاء به وخالفته له الى غيره اصيب بالعذاب
الاليم ولا يدوا خبر سبحانه انه اذا قضى امر على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه فلا
خير بعد قضائه لو من البتة ونحن نسال المقلدين هل يمكن ان يحق قضاء الله ورسوله على من قلدهم دينهم
في كثير من المواضع ام لا فان قالوا لا يمكن ان يحق عليه ذلك انزلهم فوق منزلة ابى بكر وعمر وعثمان وحلى والصحابة كلهم
فليس احد منهم الا وقد خط عليه بعض ما قضاه الله ورسوله به فهذا الصديق اعلم الامة به حتى عليه ما يثاب الجور
حتى اعلم به محمد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة وحتى عليه ان الشهيد لاديت له حتى اعلم به عمر فزجر الى قوله وحتى على
يهم الجنب فقال لو بقي شهر لم يصل حتى يغتسل وحتى عليه دية الاصابع فقتل في الاربعة والنسب بها خمس وعشرين حتى اخبر ان
في كتاب عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيها بعشر فترك قوله ورجع اليه وحتى عليه شأن الاستيلاء
حتى اخبر به ابو موسى وابو سعيد الخدري وحتى عليه ثوبت المرأة من دية نروجا حتى كتب اليه الضمك بن سفيان الكلابي
وهو اعراقي من اهل البادية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امره ان يورث امرأة اشيم الضبابي من دية نروجا وحتى عليه
حكم املاص المرأة حتى سأل عنه فوجد عند المغيرة بن شعبة وحتى عليه امر الجوس في الجارية حتى اخبره عبد الرحمن بن
عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخذها من عجوس هجر وحتى عليه سقوط طواف الواح عن الخائض فكان
يراد من حتى يظهر من ثم يطفن حتى بلغه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ذلك فرجع عن قوله وحتى عليه التسوية
بين دية الاصابع وكان يفاضل بينها حتى بلغته السنة في التسوية فرجع اليها وحتى عليه شأن متعة الحج وكان يرمى عنها حتى
على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرها فترك قوله وامر بها وحتى عليه جوز التسمية باسماء الانبياء فنهى عنه حتى اخبر به
طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كناه ابا محمد فامسك ولم يناد على النبي هذا وابو موسى وعمر بن مسلمة وابو ايوب من شهر
الصحابة ولكن لم يبرأ له رضى الله عنه امره بدين يديه حتى غنى عنه وكما حتى عليه قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون وقوله
وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل افران مات او قتل انقلبتم على اعقابكم حتى قال والله كافي ما سمعتم باقط قبل
وقتي هذا وكما حتى عليه حكم الزيادة في المهر على مهور ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبنائه حتى ذكرته تلك المرأة بقوله
تعالى واتيم احداهن فظانرا فلا تأخذن وامنه شيئا فقال كل احد افقه من عمر حتى النساء وكما حتى عليه امر الجود والكلالة و
بعض ابواب الربا فمضى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عهد اليهم فيها عهدا وكما حتى عليه يوم الحديبية ان وعد
الله لنبيه واصحابه بدخول مكة مطلق لا يتعين لذلك العام حتى بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم وكما حتى عليه جواز
استئذان الطيب للحرم وتطيبه بعد الفجر وقبل طواف الافاضة وقد حوت السنة بذلك وكما حتى عليه امر القدر وم على عمل
الطاعون والفرار منه حتى اخبر بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم به ياربض فلا تدخلوها واذا وقع واتم

ج

بأرض فلا يخرجوا منها فإذ آمنه هذا هو علم الأمة بعد الصديق على الإطلاق وهو كما قال ابن مسعود لو وضع علم عمر في
 كفنة مهران وجعل علم أهل الأرض في كفنة لرجع علم عمر قال الأعشى فذكرت ذلك لأبراهيم النخعي فقال والله إنى لا حسب عمر ذهب
 بتسعة أعشار العلم وخفي على عثمان بن عفان أقل مدة الحمل حتى ذكره ابن عباس بقوله تعالى وحمله وفصاله
 ثلاثون شهرا مع قوله والوالدان يرضعن أولادهن حولين كاملين فوجه إلى ذلك وخفي على أبي موسى الأشعري ميراث
 بنت الأبن مع البنت السدس حتى ذكر له أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورثها ذلك وخفي على ابن عباس تحريم
 لحوم الأهلية حتى ذكر له أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرّمها يوم خيبر وخفي على ابن مسعود حكم المفوضة
 وترددوا إليه فيها شهرا فأفتاهم بما يدرهم بلغه النص بمثل ما أفتى به وهذا باب لو تتبعناه لجاء سفر كبير فنبال حينئذ فرقة
 التقليد هل يجوز أن يخفى على من قلده تموة بعض شأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما خفي ذلك على سادات الأمة أو لا فإن
 قالوا لا يخفى عليه وقد خفي على الصحابة مع قرب عهدهم بلغوا في الغلو مبلغ مدعى العصمة في الأمة وإن قالوا بل يجوز أن يخفى
 عليهم وهو الواقع وهم مراتب في الخفاء في القلة والكثرة قلنا فمخفى لنا مشدك الله الذي هو عند لسان كل قائل وقلبه إذا قضى
 الله ورسوله أمرا خفي على من قلده تموة هل تبقى لكم الخيرة بين قبول قوله وخرجه أمر تنقطع خير تكروا وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله
 عينا لا يجوز سواه قاعد والهدى السؤال جوابا وللجواب صوابا فإن السؤال واقع والجواب لا يرمي والمقصود أن هذا هو الذي منعنا من
 التقليد فإين معكم حجة واحدة تقطع العذر وتسوق لكم ما الرضى يقوم لا نفسكم من التقليد الوجه الثاني أن قولكم صواب
 المقلد في تقليده لمن هو أعلم منه أقرب من صوابه في اجتهدا دعوى باطلة فانه إذا قلده من قد خالفه غيره ممن هو نظيره أو أعلم
 منه لم يدر على صواب هو من تقليده أو على خطأ بل هو كما قال الشافعي حاطب ليل أما إن يقع بيد عودا وافى تلذغه وأما
 إذا بذل اجتهدا في معرفة الحق فانه بين امرين أما أن يظفر به فله اجران وأما أن يخطئه فله اجر فهو مصيب للأجر ولا بد
 بخلاف المقلد المتعصب فانه إن أصاب لم يوجروا إن أخطأ لم يسلموا الاثم فإين صواب الأعمى من صواب البصير الباذل جهل
 الوجه الثالث انما يكون اقرب الى الصواب إذا عرف ان الصواب مع من قلده دون غيره وحينئذ فلا يكون مقلدا
 له بل متبعا للحجة وأما إذا لم يعرف ذلك البتة فمن أين لكم انه اقرب الى الصواب من باذل جهده ومستفرغ وسعه في طلب الحق
 الوجه الرابع ان اقرب الى الصواب عند تنازع العلماء من امتثل ما لله فزما تنازعوا فيه الى القرآن والسنة وأما من
 ما تنازعوا فيه قول متبوعه دون خيرة فكيف يكون اقرب الى الصواب الوجه الخامس ان المثال الذي مثلتم به من أكبر
 الحجج عليكم فان من اراد شري سلعة أو سلوك طريقة حين اختلف عليه اثنان أو أكثر وكل منهم يأمره بخلاف ما يأمر به الآخر
 فانه لا يفد مر على تقليد واحد منهم بل يبقى متردّا طالبا للصواب من اقوالهم فلو اقدم على قبول قول واحد منهم مساواة الآخر له في
 المعرفة والنصيحة والديانة أو كونه فوقه في ذلك عن مخاطرة مدموما ولم يعلم ان اصحاب قد جعل الله في فطر العقلاء في مثل هذا
 ان يتوقف احد هم ويطلب ترجيح قول المختلفين عليه من خارج حتى يستبين له الصواب ولم يجعل في فطرهم البهم على قبول قول
 واحد وإطراح قول من عداه الوجه السابع والسبعون ان تقول لطائفة المقلدين هل تسوقون تقليد كل عالم من
 السلف والخلف أو تقليد بعضهم دون بعض فان سوغتم تقليد الجميع كان تسويغكم لتقليد من انتميتهم الى مذهبه كتسويغكم
 لتقليد غيره سواء فكيف صارت اقوال هذا العالم مذهبكم فكم تفتون وتقضون بها وقد سوغتم من تقليد هذا ما سوغتم من تقليد
 الآخر فكيف صار هذا صاحب مذهبكم دون هذا وكيف استقرتم ان تردوا اقوال هذا وتقلدوا اقوال هذا وكلاهما عالم يسوغ اتباعه فان
 كانت اقواله من الدين فكيف سألتمكم دفع الدين وان لم تكن اقواله من الدين فكيف سوغتم تقليده وهذا الاجاب لكم عنه

يقضه الوجه الثامن والسبعون ان من قلده شيعه اذا روى عنه قولان ورأيتان سوغتم العمل بهما وقلتم
 مجتهد له قولان فيسوغ لنا الاخذ بهذا او هذا او كان القولان جميعاً من جنسكم فاجعلتم قول نظيره من المجتهدين بمنزلة قوله
 الآخر وجعلتم القولين جميعاً من جنسكم وربما كان قول نظيره ومن هو اعلم منه ارجح من قوله الآخر واقرب الى الكتاب
 والسنة بوجه الوجه التاسع والسبعون انكم معاشر المقلدين اذا قال بعض اصحابكم من قلده شيعه قولاً خلاف
 قول المتبوع او خرج على قوله جعلتموه وجهاً وقضيتهم وافترقتم به والزمتم مقتضاه فاذا قال الامام الذي هو نظير متبوعكم
 او فوقه قولاً بخالفه لم تلتفتوا اليه ولم تعدوا شيئاً ومعلوم ان واحداً من الائمة الذين هم نظير متبوعكم اجل من جميع اصحابه
 من اولهم الى اخرهم فقد راسوا التقادير ان يكون قوله بمنزلة وجه في مذاهبكم في الله العجب صانع من افق او حكم يقول
 واحد من مشايخ المذهب الحق بالقبول من افق يقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وابي بن كعب وابي الدرداء
 ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليكم وتم ذلك الوجه الثمانون انكم ان ريمتم التخلص من هذه الخلطة وقلتم
 بل يسوغ تقليد بعضهم دون بعض وقال كل فرقة منكم يسوغ او يجب تقليد من قلدها دون غير من الائمة الذين هم
 مثله او اعلم منه كان اقل ما في ذلك معارضة قولكم بقول الفرقة الاخرى في ضرب هذه الاقوال بعضها ببعض ثم يقال
 ما الذي جعل متبوعكم اولى بالتقليد من متبوع الفرقة الاخرى في اي كتاب او باية سنة وهل تقطعت الامة امرها بيننا وبين
 وصار كل حزب بما لديهم فرحون الا بهذا السبب فكل طائفة تدعوا الى متبوعها وتتأى عن غيره وتنتهي عنه وذلك مفضل الى
 التفريق بين الامة وجعل دين الله تابعاً للشعبي والاعراض وعرضة للاضطراب والاختلاف وهذا كله يدل على ان التقليد
 ليس من عند الله للاختلاف الكبير الذي فيه ويكفي في فساد هذا المذهب تناقض اصحابه ومعارضة اقوالهم بعضهم
 بعض ولو لم يكن فيه من الشناعة الا انهاهم تقليد صاحبهم وتخريمهم تقليد الواحد من اكابر الصحابة كما صرحوا به في كتبهم
 الوجه الحادي والثمانون ان المقلدين حكموا على الله قدراً او شريعاً بالحكم الباطل جهاراً الخالف لما اخبر به رسوله
 فاخلوا الارض من الفاتنين لله بحجة وقالوا لم يبق في الارض عالم منذ الاعصار المتقدمة فقالت طائفة ليس لاحد ان يختار
 بعد ابي حنيفة وابي يوسف وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الحنفية وقال
 بكر بن العلاء القشيري المالكى ليس لاحد ان يختار بعد المائتين من الهجرة وقال اخرون ليس لاحد ان يختار بعد الاوزاعي
 وسفيان الثوري ووكيم بن الجراح وعبد الله بن المبارك وقالت طائفة ليس لاحد ان يختار بعد الشافعي واختلف المقلدون
 من اتباعهم فيمن يؤخذ بقوله من النسب اليه ويكون له وجه يفتي ويحكم به من ليس كذلك وجعلوهم ثلاث مراتب طائفة
 اصحاب جوه كابي شريح والقفال وابي حامد وطائفة اصحاب احتمالات لا اصحاب جوه كابي المعالي وطائفة ليسوا واصحاب
 وجوه ولا احتمالات كابي حامد وغيره واختلفوا متى انسحب باب الاجتهاد على اقوال كثيرة ما اترك الله بها من سلطان وعند
 هؤلاء ان الارض قد خلت من قائم لله بحجة ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم ولم يجل لاحد بعد ان ينظر في كتاب الله لاستئنة
 رسوله لاخذ الاحكام منها ولا يقضى ويفتي بها فيها حتى يعرضه على قول مقلده ومتبوعه فان وافقه حكمه وافق به والا
 رده ولم يقبله وهذه اقوال كاتري قد بلغت من الفساد والبطلان والتناقض والقول على الله بلا علم وابطال حججه والزهة
 في كتابه وسنة رسوله وتلقى الاحكام منها مبلغها وياي الله الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله انه لا تخلوا الارض من
 قائم لله بحجة ولكن تزل طائفة من امته على محض الحق الذي بعثه به وانه لا يزال يبعث على رأس كل مائة سنة لهدى
 الامة من يجد لها دينها ويكفي في فساد هذه الاقوال ان يقال لا رباها فاذا لم يكن لاحد ان يختار بعد من ذكرتم فمن اين

لا كذا
 وقلده
 حامد بن
 ابي
 ابن
 اعلم

نحوها

وقم لكم اختيار تقليد هم دون غيرهم وكيف حرمتم على الرجل ان يختار ما يؤديه اليه اجتهاده من القول للوافق
 لكتاب الله وسنة رسوله واجتهد لانفسكم اختيار قول من قلدهم وواجبتم على الامة تقليده وحرمتم تقليد من
 سواه ورجعتم على تقليد من سواه فما الذي سوغ لكم هذا الاختيار الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا
 قياس ولا قول صاحب وحرمتم اختيار ما عليه الدليل من الكتاب والسنة واقتوال الصحابة ويقال لكم فاذا كان يجوز الاختيار
 بعد المائتين عندك ولا عند غيرك فمن اين يسأل لك وانت لم تولد الا بعد المائتين بخمسين سنة ان تختار قول مالك في
 من هو افضل منه من الصحابة والتابعين او من هو مثله من فقهاء الامصار او من جاء بعدك وموجب هذا القول ان اشتهب
 ابن الماجشون ومطرف بن عبد الله واصبغ بن الصريح ويحيى بن سعيد واحمد بن المعدل ومن في طبقتهم من الفقهاء كان
 لهم ان يختاروا الى ان ساروا في الحج من سنة مائتين فلما استكمل هلال الحرام من سنة احدى ومائتين وغابت الشمس من
 تلك الليلة حرم عليهم في الوقت بلامهلة ما كان مطلقا لهم من الاختيار ويقال للآخرين اليس من المصائب وعجائب الدنيا
 تحوزكم الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرأي والقياس لمن ذكرتم من ائمتكم ثم لا تجيزون الاختيار والاجتهاد حقا
 الاسلام واعلم الامة بكتاب الله وسنة رسوله واقتوال الصحابة وفتاواهم كاحمد بن حنبل والشافعي واسحق بن راهوية
 محمد بن اسماعيل البخاري وداود بن علي ونظر ائمتهم على سعة علمهم بالسنن ووقفهم على الصير من السقيم وحقيرهم في معرفة
 اقوال الصحابة والتابعين ودقة نظرهم ولطف استخراجهم للدلائل ومن قال منهم بالقياس فقياسه من اقرب القياس الى
 الصواب وابتعد عن الفساد واقرب الى النصوص مع شدة ورعهم وما انعم الله من محبة المؤمنين لهم وتعظيم المسلمين
 علماءهم وعامة منهم لهم فان اجماع كل فريق منهم بترجيح متبوعه بوجوه من وجوه التراجيح في تقديم ما كان اوزهد او ورع او لقا
 شيوخ وائمة لم يليقهم من بعده او كثرة اتباع لم يكونوا الغيرة امكن الفريق الاخر ان يبدوا والمتبوعهم من الترجيح بذلك او
 غيره ما هو مثل هذا او فوقه وامكن غير هؤلاء كلهم ان يقولوا لهم جميعا نفوذ قولكم هل ان لم يأنفوا من التناقض يوجب
 عليكم ان تتركوا قول متبوعكم لقول من هو اقدم منه من الصحابة والتابعين واعلموا ورعوا وزهدوا وكثرا اتباعا واجل فآين
 اتباع ابن عباس ابن مسعود وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل بل اتباع عمر وعلي من اتباع الائمة المتأخرين في الكثرة والجلالة
 وهذا ابو هريرة قال البخاري حل العلم عنه ثمان مائة رجل ما بين صاحب تابع وهذا زيد بن ثابت من جملة اصحاب عبد الله
 ابن عباس آين في اتباع الائمة مثل عطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وجابر بن زيد وآين
 في اتباعهم مثل السعيد بن الشخير ومسروق وعلقمة والاسود وشريك وآين في اتباعهم مثل نافع وسالم والقشمر وعروة وخارجة
 ابن زيد وسليمان بن يسار وابي بكر بن عبد الرحمن فما الذي جعل الائمة باتباعهم اسعد من هؤلاء باتباعهم ولكن اولئك
 واتباعهم على قدر عصرهم فظلمهم وجلالتهم وكبرهم منع المتأخرين من الاقتداء بهم وقالوا بلسان قائلهم وحالهم هؤلاء كبراءنا
 علينا لساننا من زبوناهم كما صرحوا وشهدوا على انفسهم فان اقدارهم تتقاصر عن تلقى العلم من القرآن والسنة وقالوا لساننا
 اهلا لذلك لا لقصود الكتاب السنة ولكن لعجزنا نحن وقصورنا فاكفينا بمن هو اعلم منا فيقال لهم فلم تنكرون على
 اقتدى بهما وحكمهما وتحاكم اليهما وعرض اقوال العلماء عليهما فبما وافقهما قبله وما خالفهما رده فذهب انكم لم تصلوا الى هذا
 العنفود فلم تنكرون على من وصل اليه وذاق حلاوته وكيف تجرحتم الواسع من فضل الله الذي ليس قاصد قول العالمين ولا
 اقتراحاتهم وهم وان كانوا في عصرهم ونشأوا معكم وبينكم فنبأ قريبا فالله يبين على من يشاء من عباده وقد انكر الله
 على من رد النبوة بان الله صرفها عن عظماء القرى من رؤسائهم واعطاها لمن ليس كذلك بقولهم يقسمون رحمة ربك

عن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليختل بعضهم بعضاً نظراً ورحمة ربك خير مما يجمعون وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل امتي كالمطر لا يدري اوله خير ام آخره وقد اخبر الله سبحانه عن السابقين بانهم ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين واخبر سبحانه انه بعث في الامم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين قال واخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم ثم اخبر ان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم **وقل اظنوا الكلام في القياس التقليد وذكرنا** من ماخذها وبجرح اصحابها وما لهم وعليهم من المنقول والمعقول ما لا يجدره الناظر في كتاب من كتب القوم من اولها الى آخرها ولا يظفر به في غير هذا الكتاب اهل اوداك بحول الله وقوته ومعونته وثخفه فله الحمد والمدة وما كان فيه من صواب فمن الله هو المانع به وما كان فيه من خطأ فبني ومن الشيطان وليس الله ورسوله ودينه في شيء منه وبالله التوفيق **فصل** في تحريم الافتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص وذكر اجماع العلماء على ذلك **قال** الله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل لا مبيهاً **وقال** تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقدر موايد يدى الله ورسوله وانفوا الله ان الله سميع عليم **وقال** تعالى انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون **وقال** تعالى انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولا تكن الخاتمين **وقال** اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون **وقال** تعالى وان هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون **وقال** تعالى ان الحكم الا لله يقص الحق وهو خير الفاصلين **وقال** تعالى له غيب السموات والارض ابعث به واسم ما لهم من دونه من ولي لا يشرك في حكمه احداً **وقال** تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون فاكرهنا التاكيد وكرهنا هذا التفسير في موضع واحد لعظم مفسدة الحكم بغير ما انزله وعموم مضرة وبليدة الامة به **وقال** قل املحوا ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاشم والبنى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وانكر تعالى على من حاجه في دينه بما ليس له به علم فقال ها انتم هؤلاء حاجتكم فيما لكم به علم فلم تحاجون في ما ليس لكم به علم والله يعلم وانتم لا تعلمون **ونحن** ان يقول احدهم هذا حلال وهذا احرام لما لم يحرمه الله ورسوله نصاً واخبر ان فاعل ذلك مفتر على الله الكذب فقال ولا تقولوا ما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا احرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم والآيات في هذا المعنى كثيرة واما السنة ففي الصحيحين من حديث ابن عباس ان هلال بن امية قذف امرأته بشريك بن سحاء عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث العان قوله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابعثها فان جاءت به اكل العينين سابع الايتين خذ لهما الساقين فهو شريك بن سحاء وان جاءت به كذا او كذا فهو لهلال بن امية فجاءت به على النعت المذكورة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن يريد الله ورسوله اعلم بكتاب الله قوله وتبين رؤيتها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله وتبين بالشان والله اعلم انه كان يحدها المشاهدة ولدها للرجل الذي رميت به ولكن كتاب الله فصل الحكومة واسقط كل قول وراءه ولم يبق للاجتهاد بعد موقعه **وقال** الشافعي اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن يزيد عن ابيه قال ارسل عمر بن الخطاب الى شيخ من زهره كان يسكن دارنا فذهبت معه الى عمر فضأله عن ولاد من ولاد اجأ هلية فقال اما الفراش فلان اما النظفة

وقد اختلفوا في الكلام

ج

التكرير

عليه

فلقد ان فقال عمر بن الخطاب وكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالفراس قال الشافعي اخبرني من لا اتم
عن ابن ابي ذئب قال اخبرني محمد بن خفاف قال ائمت غلاما فاستعملته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت فيه الى عمر
عبد العزيز فقضى لي بوجهه وقضى على جرد غلته فالت عروة فاخبرته فقال اروح اليه العشي فاحذر ان عائشة
اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في مثل هذا ان الخراج بالضمان فجلت الى عمر فاخبرته بما اخبرني
به عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر فما يسر هذا علي من قضية اللهم انك تعلم اني
لم ارد فيه الا الحق فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارد قضايهم وانفذ سنة رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فراح اليه عروة فقضى ان اخذ الخراج من الذي قضى به علي له قال الشافعي واخبرني من لا اتم من اهل
المدينة عن ابن ابي ذئب قال قضى سعد بن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن ابي عبد الرحمن فاخبرته عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لربيعة هذا ابن ابي ذئب وهو عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له ربيعة قد اجتهدت ومضى حكمك فقال سعد واعجبنا انفذ قضاء سعد بن ام سعد
وارد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل رد قضاء سعد بن ام سعد وانفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فدعا سعد بكتاب القضية فشقه وقضى للمقضى عليه فبوحشنا المقلون ثم اوحش الله منهم وقال ابو النضر هاشم
ابن القاسم حدثنا محمد بن راشد عن عبدة بن ابي لبابة عن هشام بن يحيى الخزوعي ان رجلا من ثقف اتى عمر بن الخطاب
فسأله عن امرأة حاضت وقد كانت نزلت البيت يوم الفجر الها ان تنفر فقال عمر لا فقال له الثقف ان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم افتاني في مثل هذه المرأة بغير ما افيتت به فقام اليه عمر فيضرب بالدرية ويقول لم تستفتيني في شيء قد افيتي فيه
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروا ابو ذئب عنه وقال ابو بكر بن ابي شيبة شاصله بن عبد الله ثاسفبان
ابن عامر عن حناب بن منصور قال قال عمر بن عبد العزيز لا رأي لاحد مع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقال الشافعي اجمع الناس على ان من استبان له سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن له ان يدعي ما يقول
احد من الناس نورا عنه قال اذا صح الحديث فاضربوا بقولي الحائط وصح عنه انه قال اذا رويت عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حديثا ولم اخذ به فاعلم ان عقلي قد ذهب وصح عنه انه قال لا قول لاحد مع سنة رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم وقال اسرايل عن ابي اسحق عن سعد بن اياس عن ابن مسعود ان رجلا سأله عن رجل
تزوج امرأة فرأى امها فاجعبته فطلق امرأته ليتزوج امها فقال لا بأس فتزوجها الرجل وكان عبد الله على بيت المال
فكان يبيع جنابة بيت المال يعطى الكثير وياخذ القليل حتى قدم المدينة فسأل اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا
لا تخل هذا الرجل هذه المرأة ولا تصلم الفضة الا وزنا بون فلما قدم عبد الله انطلق الى الرجل فلم يجد له ووجد قومه فقال
ان الذي افيتت به صاحبكم لا يحل واتى الصيارفة فقال يا معشر الصيارفة ان الذي كنت ابا يعكم لا يحل لا تخل الفضة
الا وزنا بون وفي صحيح مسلم من حديث الليث عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان ابا هريرة و ابن عباس و
ابا سلمة نذاكروا في المتوفي عنها الحامل تضع عند وفاة زوجها فقال ابن عباس تعذر اخراجلين فقال ابو سلمة تخل حين
تضع فقال ابو هريرة وانا مع ابن اخي فارسلوا الى أم سيلة فقالت قد وضعت سبعة بعد وفاة زوجها بيسير فامرها رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تلزمه وقد تقدم من ذكره جوع عمر رضي الله عنه وابي موسى ابن عباس عن اجتهادهم الى
السنة ما فيه كفاية وقال شداد بن حكيم عن زفر بن الهذيل انما نأخذ بالرأي ما لم نجد الاثر فاذا جاء الاثر تركنا الرأي اخذنا

ج

ابن

عن الشافعي عن الثعلبي

ناطقة فائدة التي يضمن ربه وبقيته ورق

ابن

هذا من حديثه الاستقلال
في أخباره بن جابر

بالأثر وقال محمد بن الحسن بن خزيمة الملقب بامام الأئمة لا قول لأحد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرجوا من مكة وكان
امام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى له أصحاب الفخول من هبة ولم يكن مقلدا بل اماما مستقلا كما ذكر البيهقي في مدخله عن
ابن محمد الضبدي قال طبقات اصحاب الحديث خمسة المالكية والشافعية والحنبلية والراشدية والخريرية اصحاب ابن خزيمة
وقال الشافعي اذا حدثت الثقة عن الثقة الى ان ينتهي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو ثابت ولا يترك لرسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم حديث ابد الا حديث وجد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اخر يخالفه وقال في كتاب اختلافه
مع مالك ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمع ما مقطوع الا باتيانها وقال الشافعي قال قائل دلتني على ان عمر
عمل شيئا ثم صار الى غير خبر بنوي قلت له حدثنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب ان عمر كان يقول لدية للعاقلة ولا ترض
المرأة من هبة زوجها حتى اخبره الضحاك بن سفيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتب اليه ان يورث امرأة الضبائي
من ديتة فرجع اليه عمر واخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن طاووس ان عمر قال اذكر الله امرأ سمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في الجنتين شيئا فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال كنت بين جارين بيني في فضيت احدهما الاخرى بمسطم فالتقت جنيينا ميتا ففقدت في
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغرة فقال عمر لو لم نسمع فيه هذا القضية فيه غير هذا القول ان كذا النقص في برأينا فترك
اجتهاده رضي الله عنه للنقض وهذا هو الواجب على كل مسلم اذا اجتهد الرأي انما يباح للضطر كما تباح له الميتة والدم
عند الضرورة ومن اضطر غير يافع ولا عايد فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم وكذلك القياس انما يصار اليه عند الضرورة
قال الامام احمد سألت الشافعي عن القياس فقال عند الضرورة ذكره البيهقي في مدخله وكان زيد بن ثابت لا يرى الخلف
ان تنظر حتى تطوف طواف الوداع وتناظر في ذلك هو عبد الله بن عباس فقال له ابن عباس اما لا فسل فلانة الانصاريته هل اراها
بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرجع زيد يضحك ويقول ما اراك الا قد صدقت ذكره البخاري في صحيحه بخبره وقال بن
عمر كنا نغاب ولا نرى بذلك باسا حتى نرجع رافع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عنها فتركناها من اجل ذلك وقال عمر
ابن دينار عن سالم بن عبد الله ان عمر بن الخطاب غي عن الطيب قبل زيارة البيت وبعد الحجرة فقالت عائشة طيب رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يدي لحرامه قبل ان يحرم وحله قبل ان يطوف بالبيت وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحق
قال الشافعي فترك سالم قول جده لروايتها قلت لا كما يصنع فرقة التقليد وقال الاصم ان الربيع بن سليمان لنعطينك جلة تعنيك
ان شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا ابد الا ان يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلافة فتعمل
بما قلت لك في الاحاديث اذا اختلفت قال الاصم وسمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتولوا السنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودعوا ما قلت وقال ابو محمد الجارودي
سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول اذا وجدتم سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف قولي فخذوا بالسنة ودعوا
قولي فاني اقول بها وقال احمد بن علي بن عيسى بن ما هان الرازي سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول كل مسألة تكلمت
فيها خبر فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند اهل النقل بخلاف ما قلت فان اراجع عنها في حياتي وبعد موتي وقال
حرملة بن يحيى قال الشافعي ما قلت وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قال بخلاف قولي مما يصح حديث النبي صلى الله عليه
آله وسلم اولى لا تقلدني وقال الحاكم سمعت الاصم يقول سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول وروى حديثا فقال له رجل تأخذ
بهذا يا ابا عبد الله فقال متى رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا عجيبا فلم اذن به ناسه كذا ان عظمي قد ذهب
واشار بيده الى رؤسهم وقال الحميدك سال رجل الشافعي عن مسألة فافتاه وقال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا فقال الرجل

عمر بن طاووس

ج

أقول بهذا قال رأيت في وسطى زنا الزاني خرجت من الكنيسة أقول قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقول يا نقول بهذا
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أقول به وقال الحاكم أنبأني أبو عمرو السالك مشافهة أن أبا سعيد الخصاصة حدثهم
 قال سمعت الربيع بن سليمان يقول سمعت الشافعي يقول وسأله رجل عن مسألة فقال روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أنه قال كذا أو كذا فقال له السائل يا أبا عبد الله نقول بهذا فأرعد الشافعي وصرخ وقال وحيات أي ارض تقلبه ويا سيء
 تظنني إذا رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فلما قل به نعم على الرأس والعينين قال سمعت
 الشافعي يقول ما من أحد الا وتذهب عليه سنة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتغرب عنه فمما قلت من قول اذا صليت من اصل
 فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خلاف ما قلت فالقول ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو قول جعل
 يرد هذا الكلام وقال الربيع قال الشافعي لم اسمع احدا نسبته عامة او نسب نفسه الى علم يخالف في ان فرض الله اتباع امر
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتسليم بحكمه فان الله لم يجعل لاحد بعد الا اتباعه وانه لا يلزم قول رجل قال لا بكتاب الله
 او سنة رسوله وان ما سواها تتبع لهما وان فرض الله علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واحدا لا يختلف فيه الفرض وواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طريقة ساصف قولها ان شاء الله
 قال الشافعي ثم تفرق اهل الكلام في تثبيت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت بنا وتفرقت عنهم من
 نسبتهم العامة الى الفقه تفرقا الى بعضهم فيه اكثر من التقليد او التحقيق من النظر والعقلاء والاستعجال بالرياسة وقال
 عبد الله بن احمد قال ابى قال لنا الشافعي اذا سمع الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقولوا حتى اذهب اليه وقال
 الامام احمد كان احسن امر الشافعي عندي انه كان اذا سمع الخبر لم يكن عنده قال به وترك قوله وقال الربيع قال الشافعي لا
 نزلت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بان لا يدخله القياس او موضع القياس لموقع السنة وقال الربيع قد
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابي هو وامي انه قضى في بروع بنت واشق ونكحت بغير مهر فمات زوجها فقضى لها
 بمهر نسائها وقضى لها بالميراث فان كان ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمات زوجها فقضى لها
 صلى الله عليه وآله وسلم ولا في قياس ولا في شيء الا طاعة الله بالتسليم له وان كانت لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم لم يكن لاحد ان يثبت عنه ما لم يثبت ولم احفظه من وجه ثبت مثله هو مرة عن معقل بن يسار ومرة عن معقل
 ابن سنان ومرة عن بعض اشجع لا يمتنى وقال الربيع سألت الشافعي عن رفع الايدي في الصلوة فقال يرفع المصلي يديه اذا
 افتتح الصلوة حذ ومنكببيه واذا اراد ان يركع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجدة قلت له فالحجة
 في ذلك فقال انبأنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل قولنا قال الربيع فقلت فانا نقول
 برفع في الابتداء ثم لا يعود قال الشافعي انا ما لك عن نافع ان ابن عمر كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذ ومنكببيه واذا رفع رأسه
 من الركوع رفعهما كذلك قال الشافعي وهو يعني ما تكابر روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه
 حذ ومنكببيه واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه
 الا في ابتداء الصلوة وقد روينا عنهما انها رفعها في الابتداء وعند الرفع من الركوع فيجوز لعالم ان يترك فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم وابن عمر لرأى نفسه او فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرأى ابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع اخر يصيب
 فيه فيترك على ابن عمر ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لم ينهه بعض هذا عن بعض رأيت اذا جازله ان يروي عن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان يرفع يديه في مرتين او ثلاث وعن ابن عمر في اثنتين انا خذوا واحدة وتركوا واحدة يجوز لغير ترك الكذا

ج

ثبت

عن الربيع

اخذ به واخذ الذي تركه او يجرى لغيره تركه ما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت له فلن صاحبنا قال فما صحت
 الرقع قال معناه تعظيم الله واتباع السنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعنى الرقع في الاولى معنى الرقع الذي خالفتم فيه النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع ثم خالفتم فيه روايتكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وابن عمر معا ويريون ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة عشر رجلا او اربعة عشر رجلا وروى عن اصحاب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه ومن تركه فقد ترك السنة قللت وهذا التصريح من الشافعي بان تركه رفع اليد
 عند الركوع والرفع منه تارك للسنة ونقض احد على ذلك ايضاً في احدى الروايتين عنه وقال الربيع سالت الشافعي عن الطيب
 قبل الاحرام بما يبقى رجه بعد الاحرام وبعد رمي الجمره والخلاف وقبل الاضحية فقال جائز واجبه ولا اكرهه لثبوت السنة
 فيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخبار عن غير واحد من الصحابة فقلت وما جئتكم فيه فذكر الاخبار فيه والا تار
 ثم قال انا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت له ما حرم عليه الا النسوة والطيب قال سالم
 وقالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احق ان تتبع
 قال الشافعي وهكذا ينبغي ان يكون الصالحون واهل العلم فاما ما يذهبون اليه من ترك السنة وغيرها وترك ذلك لغير
 شئ بل لرأى انفسكم فالعلم اذا اليكم تاتون منه ما شئتم وتدعون ما شئتم وقال في الكتاب القديم رواية الزعفراني في سنة
 سيم المدبر في جواب من قال له ان بعض اصحابك قد قال خلاف هذا قال الشافعي فقلت له من تبع سنة رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم وافقته ومن خلط فتركها خالفته فما جى الذي لا افارق الا لامر النايب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وان بعد والذي افارق من لم يقل بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان قرب وقال في خطبة كتابه البطل
 الاستحسان الحمد لله على جميع نعمه ما هو اهل له وما ينبغي له واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمداً عبده ورسوله
 بعثه بكتاب عز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فقدي بكتابه ثم على لسان رسول الله
 الله عليه وآله وسلم ثم انعم عليه واقام الحجة على خلقه لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل قال وازلنا عليك الكتاب
 تنبيهاً لكل شئ وهدياً ورحمة وقال وازلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم وفرض عليهم اتباع ما انزل اليهم من رسل
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لهم فقال وما كان ملوم من ولا مؤمن من اذ افضى الله ورسوله امر ان يكون لهم خيرة من امر
 ومن يعص الله ورسوله فقد ضل منه لاً مقبلاً فاعلم ان معصيتي في ترك امره وامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وامرهم
 لهم الا اتباعه وكذلك قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن جعلناه نوراً اهدي به من نشاء من عباده وانك
 لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله مع ما علم الله نبيه ثم فرض اتباع كتابه فقال فاسمعت بالذي اوحى اليك وقال و
 ان احكم بينهم بما انزل الله لا تتبع هواهم واعلمهم انه اكل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم اكملت لكم دينكم وامتت عليكم
 نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً الى ان قال ثم من عليهم بما اتاهم من العلم فامرهم بالاقتضا وعليه وان لا يقولوا غير
 الا ما علمهم فقال لنبيته وكذلك اوحينا اليك رحاً من امرنا ما كنت تدرك ما الكتاب ولا الايمان وقال لنبيته قل
 ما كنت بدعاً من الرسل وما ادرى ما يفعل بي لا بكم وقال لنبيته ولا تقولن شئاً اني فاعل ذلك غداً الا ان يشاء الله
 ثم انزل على نبيته ان خضر له ما تقدم من ذنبه وما تاخر يعني والله اعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تاخر قبل ان يعصمه
 فلا ين نب فعلم ما يفعل بمن رضاه عنه وانه اول شأهم ومشفع يوم القيمة وسيد الخلق وقال لنبيته ولا تقف اليهم
 لك به علم وجاءه صلى الله عليه وآله وسلم رجل في امرأة رجل رماها بالنار فقال له يرجع فادعي الله اليه آية اللعان

والله لا يشكر الله الا من عرفه

ج

فلا عن بينهما وقال قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام الاية وقال لنبيه يسألوك عن الساعة ايان مرساها فيم انت من ذكرها فحجب عن نبيه علم الساعة وكان من عند ملائكة الله المقربين وانبياءه المصطفين من عباد الله اقصر علمنا من ملائكته وانبيائه والله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم من الامر شيئا **وقل صنف** الامام احمد رضى الله عنه كتابا في طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم رده على من اخرج بظاهر القرآن في معارضة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وترك الاحتجاج بها فقال في كتابه خطبته ان الله جل ثناؤه وتقدست اسماؤه بعث محمدا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وانزل عليه كتابه الهدى والنور لمن اتبعه وجعل رسول الدال على ما اراد من ظاهره وباطنه وخاصه وعامه وناسخه ومنسوخه وما قصده له الكتاب فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المعبر عن كتاب الله الدال على معانيه شاهدة في ذلك اصحابه الذين ارتضاهم الله لنبيه واصطفاهم له ونقلوا ذلك عنه فكانوا هم اعلم الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبما اراد الله من كتابه بمشاهدتهم ما قصد له الكتاب فكانوا هم المعبرين عن ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جابر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين اظهرنا عليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله وما عمل به من شئ علمناه به ثم ساق الايات الدالة على طاعة الرسول فقال قل ثناؤه في اول آل عمران واتقوا النار التي اعدت للكافرين واطيعوا الله والرسول لعلكم ترحموا وقال قل اطيعوا الله والرسول فان تولوا فان الله لا يحب الكافرين وقال في النساء فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا وقال وارسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا لمن يطع الرسول فقد اطاع الله ومن تولى فنادى رسلك عليهم حفيظا وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويلا وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله يتعد حده يدخله نادا خالدا فيها وله عذاب عظيم وقال انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اودى الله ولا تكن للخائنين خصيما وقال في المائدة واطيعوا الله واطيعوا الرسول واحذروا فان توليتم فاعلموا انما على رسولنا البلاغ المبين وقال يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين وقال يا ايها الذين امنوا استجبوا لله وللرسول اذ دعاكم لما يحيبكم واعلموا ان الله يحول بين المرء وقلبه وانه اليه تحشرون وقال واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا وان الله مع الصابرين وقال نعم ان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا واولئك هم المفلحون ومن بطع الله ورسوله ويخش الله ويستقله فاولئك هم الفائزون وقال واقموا الصلوة واتوا الزكوة واطيعوا الرسول لعلكم ترحمون وقال قل اطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولوا فانما على عليه ماحل وعليكم ما حلت وان طيعوه فقد اطعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فمنذ الله ورسوله فاذا استاذنوا فاذن لمن شئت منهم واستغفر لهم الله ان الله غفور رحيم وقال يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقوله اقولا سديا اليه لعلكم اعداكم ويؤفر لكم ذنوبكم ومن بطع الله ورسوله فقد افوز اعظيما وقال وما كان

بل من ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل منه ما مبين
 وقال لقد كان لكرم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيرا وقال لايتها الذين امنوا اطيعوا الله
 واطيعوا الرسول ولا تبطلوا اعمالكم وقال يا ايها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله ان الله سميع عليم
 فكان الحسن يقول لا تنجوا قبل ذبحه يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم
 لبعض ان تحبط اعمالكم وانتم لا تعلمون ان الذين يعصون اوامرهم عند رسول الله اولئك الذين امنوا الله قلوبهم للتقوى
 لهم مغفرة واجر عظيم ان الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم لكان خيرا لهم
 الله غفور رحيم وقال ومن يطع الله ورسوله بذخلة جنت تجري من تحتها الانهار ومن يتول بعد به صا باليسما وقال والظلم
 اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى صله شديد القوى وقال وما انا الا رسول قد خلت
 من قبله كرامته فانتبهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب وقال واطيعوا الله واطيعوا الرسول فان تولى ثم فاما على رسولنا البلاغ المبين
 وقال فاتقوا الله يا اولى الالباب الذين امنوا قد انزل الله اليكم آيات الله مبينات ليخرج الذين امنوا و
 عملوا الصالحات من الظلمات الى النور وقال انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزوه وتوقروه وتسبحوه
 بكرة واصيلا وقال افمن كان على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه قال بن عباس هو جبريل وقاله مجاهد ومن قبله كتاب من
 اما ما ورجة اولئك يؤمنون به ومن يكفر به من الاحزاب قال سعيد بن جبير الاحزاب الملل فاما موعدة فلانك في من يتيمنه اذ الحق
 من ربك ثم ذكر حديث يعلى بن امية طفت مع عمر فلما بلغنا الركن الغربي الذي يلي الاسود جرت بيده يستسلم فقال ما شئت فقلت
 الاستسلم فقال لم تطف مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت بلى قال افرايته يستسلم هذين الركنين الغربيين قال لا قال اليهم
 لك فيه اسوة حسنة قلت بلى قال فانفذ عنك قال وجعل مغوية يستلم لامر كان كلها فقال له ابن عباس لم تستلم هذين الركنين
 ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستلمها فقال مغوية ليس شئ من البيت مجهول فقال بن عباس لقد كان لكرم في رسول
 الله اسوة حسنة فقال مغوية صدقت ثم ذكر احمد الاختلاف على ابطال قول من عارض السنن بظاهر القرآن وردها بذكر هذا
 فعل الذين يستمسكون بالمتشابه في رد الحكم فان لم يجد والفظا متشابهها غير المحكم يروونها استخرجوا من الحكم وصفا متشابهها ورد في
 به فاصح طريقان في رد السنن احدهما رد بالمتشابه من القرآن او من السنن الثاني جعل الحكم متشابهها ليعطوا دلالة واما
 طريقة الصحابة والتابعين وائمة الحديث كالشافعي والامام احمد ومالك وابي حنيفة وابي يوسف والبخاري واسحق ففك هذه
 الطريق وهي انه يردون المتشابه الى الحكم وياخذون من الحكم ما يفسر لهم بالمتشابه ويبينه لهم فتفق دلالة مع ذلك الحكم
 وتوافق النصوص بعضها بعضا ويصدق بعضها بعضا فانها كلها من عند الله ومكان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض
 وانما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره **ولنذكر** لهذا الاصل امثلة لشدة حاجة كل مسلم اليه اعظم من
 حاجته الى الطعام والشراب **المثال الاول** رد الجممية النصوص المحكمة غاية الاحكام المبينة باقصر غاية البيان ان الله
 موصوف بصفات الكمال من العلم والقدرة والارادة والحيوة والكلام والسمع والبصر والوجه واليد والقلب والرضا
 والفرح والضحك والرجة والحكمة وبالافعال كالحج والقيام والزكاة وتحريم الظلم والفواحش والكذب فليس يقصر عنه فالعلم
 به عن ربه ان لم يكن فوق العلم بوجوب الصلوة والصيام والحج والزكاة وتحريم الظلم والفواحش والكذب فليس يقصر عنه فالعلم
 بالظهور حاصل بان الرسول خبر عن الله بذلك وفرض على الامة تصديقه فيه فربما لا يتم اصل الايمان الا به فربما الجممية ذلك
 بالمتشابه من قوله ليس كشيء ومن قوله هل تعلم له سميا ومن قوله قل هو الله احد ثم استخرجوا من هذه النصوص المحكمة المبينة

ج

يتمكن

حتمالات وتخریفات جعلوها من قسم المتشابه **المثال الثاني** رد هم الحكم المعلوم بالضرورة ان الرسل جاؤا به من
 ان علوا لله على خلقه واستوانه على عرشه بمتشابه قول الله تعالى وهو معكم انما كنتم وقوله ونحن اقرب اليه من جبل الويل
 قوله ما يكون من جنس ثلاثة الاله ابرهم ولا خمسة الاله سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الاله هو معهم اينما كانوا
 ونحو ذلك ثم خيلوا وتخلوا حتى ردوا نصوص العلو والفوقية بمتشابه **المثال الثالث** رد القدسية النصوص الصريحة
 الحكمة في قدرة الله على خلقه وانما شاء كان وما لم يشأ لم يكن بالمتشابه من قوله ولا يظلم ربك احداً وما ربك بظلام للعبيد
 وانما يحجزون ما كنتم تعملون ثم استخرجوا تلك النصوص المحكمة وجوهاً اخر اخرجوها به من قسم الحكم وادخلوها في المتشابه
المثال الرابع رد الجبرية النصوص المحكمة في اثبات كونه العبد قادراً مختاراً فاعلاً لمشيئته بمتشابه قول وما تشاؤون الا
 ان يشاء الله وما تنكرون الا ان يشاء الله وقوله من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم وامثال ذلك ثم
 استخرجوا تلك النصوص من الاحتمالات التي يقطع السامع ان التكليم يرد ما صيروها بمتشابهة **المثال الخامس**
 رد الخوارج والمعتزلة النصوص الصريحة المحكمة خاتمة الاحكام في ثبوت الشفاعة للعصاة وخروجهم من النار بالمتشابه
 من قوله فما تنفعهم شفاعة الشافعين وقوله ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته وقوله من يعص الله ورسوله وينتقل من
 يدخله ناراً خالداً فيها ونحو ذلك وضعوا فيها فعل من ذكرنا سواء **المثال السادس** رد الجبرية النصوص المحكمة
 التي قد بلغت في صراحتهما وصحةهما الى اعلى الدرجات في رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى في عرشات القيمة وفي الجنة
 بالمتشابه من قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وقوله لموسى لن راني وقوله ما كان للبشر ان يكلمه الله الا وحياً او
 من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء ونحوها ثم احوالوا الحكم بمتشابهة ما ورد في الجبر **المثال السابع** رد النصوص
 الصريحة الصحيحة التي تقوت العدد على ثبوت الافعال الاختيارية للرب سبحانه وقيل ما به كقول كل يوم هو في شأن وقوله
 فسير الله عملكم ورسوله انما امر اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وقوله فلما جاءه نودي وقوله فلما جعله ربك
 جله دكا وقوله اذ اردنا ان نهلك قرية امرنا متوفيناها ففسقوا فيها وقوله قد سمع الله قول التي تجاد لك في زوجها وقوله لقد
 الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن اغنياء وقوله ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا وقوله هل ينظرون الا ان تأتيهم
 الملكة او ياتي ربك وقوله ان ربى قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولم يغضب بعده مثله وقوله اذا قال العبد
 الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي الحديث واضعاف اضعاف ذلك من النصوص التي تزيد على الالف فردوا
 هذا كله مع احكامه بمتشابه قول لا احب الا فلين **المثال الثامن** رد النصوص المحكمة الصريحة التي في غاية الصحة
 والكثرة على ان الرب سبحانه انما يفعل ما يفعله الحكمة وخاتمة حمولة وجودها خير من عدمها ودخول الام التعليل في شئ
 وقدرة اكثر من ان يعد فردوها بالمتشابه من قوله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون ثم جعلوها كلها بمتشابهة **المثال**
التاسع رد النصوص الصحيحة الصريحة الكثيرة الدالة على ثبوت الاسباب شرعاً وقدرها كقول ما كنتم تعملون بما كنتم
 تكسبون بما قدمت ايديكم بما قدمت يداك بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون ذلك بانهم
 استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة ذلك بانهم كرهوا ما انزل الله فاحبط اعمالهم ذلك بانكم انتم انتم آيات الله هزوا وقوا
 يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام يضل به كثير ويهدي به كثير وقوله ونزلنا من السماء ماء مباركا فانبثا
 جنات وحول الحصيد وقوله فانزلنا به الماء فاخرجنا به من كل الثمرات وقوله فانبتنا لكم به جنات من نخيل واعناب وقوله فان
 يعذبهم الله بأيديكم وقوله في العسل فيه شفاء للناس وقوله في القرآن ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين

ال

قاضعات ذلك من النصوص المشبهة السببية فردا ذلك كله بالمتشابه من قوله هل من خالق غير الله وقوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما انا حملتكم ولكن الله حملكم ونحو ذلك وقوله اني لا اعطى احدا ولا امنعه وقوله للذي سألته عن العزل عن امته اعزل عنها فسيأتيها ما قل لها وقوله لا عدوى ولا طيرة وقوله فمن اعدى الاول وقوله ارايت ان منع الله الثمرة ولم يقل منعها البرد والافنة التي تصيب الثمار ونحو ذلك من المتشابه الذي انما يدل على ان ما لك السبب خالفه يتصرف فيه بان يسلبه سببته ان شاء ويبقيها عليه ان شاء كما سلب النار قوة الاحراق عن الخليل **ويا الله العجيب** اترى من اثبت الاسباب قال ان الله خالقها اثبت خالقا غير الله واما قوله فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى فغاب عنهم فقهاء الآية فهمها والآية من اكبر مخبرات النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخطاب خاص لا هل بل وكذلك القبضة التي رمى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصبلها الله سبحانه الى جميع وجوه المشركين وذلك خارج عن قدرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو الرمي الذي نفاه عنه واثبت له الرمي الذي هو في محل قدرته وهو الخذف وكذلك القتل الذي نفاه عنهم هو قتل امرئ بآشعة ايديهم وانما بآشعة ايدي الملائكة فكان احدهم يشتد في اثر الفارس اذا برأسه قد وقع امامه من ضربة الملك وتوكان المراد ما فهمه هؤلاء الذين لا فقه لهم في فهم النصوص لم يكن فرق بين ذلك وبين كل قتل وكل فعل من شرب او سرق او سرق او ظلم فان الله خالق الجميع وكلام الله ينزه عن هذا وكذلك قوله ما انا حملتكم ولكن الله حملكم يريد ان الله حملهم بالقدر انما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم متصرفا بما امر الله منقاد له فالله سبحانه امره بحملهم ففقدوا امره فكان الله هو الذي حملهم وهذا معنى قوله والله اني لا اعطى احدا شيئا ولا امنعه ولهذا قال وانما انا قاسم فالله سبحانه هو المعطي على لسانه وهو يقسم ما قسمه بامر الله وكذلك قوله في العزل فسيأتيها ما قل لها ليس فيه اسقاط الاسباب فان الله سبحانه اذا قدر خلق الولد سبق من الماء ما يخلق منه الولد ولو كان اقل شئ فليس من كل الماء يكون الولد لكن اين في السنة ان الوطى لا تاثير له في الولد البتة وليس سببا له وان الزوج او السيدان وطى او لم يطا فكل الامرين بالنسبة الى حصول الولد عدمه على حد سواء كما يقول منكر الاسباب كذلك قوله لا عدوى ولا طيرة ولو كان المراد بلفظ السبب كما زعمتم لو يدل على كل سبب وانما غايته ان هذين الامرين ليسا من اسباب الشريك والحديث لا يدل على ذلك وانما يبقى ما كان المشركون يثبتونه من سببية مستمرة على طريقة واحدة لا يمكن ابطالها ولا صرفها عن محلها ولا معارضتها بما هو اقوى منها لا كما يقول من قصر علمه انهم كانوا يرون ذلك فاعلام مستقلا بنفسه فالتاسخ الاسباب لهم ثلاث طرق ابطالها بالكلية واثباتها على وجه لا يتغير لا يقبل سلب سببيتها ولا معارضتها بمثالا او اقوى منها كما يقول الطبائعية والمجوس والدرهية والثالث ما جاءت به الرسل ودل عليه الحس والعقل والفطرة الثابته اسبابا وجازيل وقوم سلب سببيتها عنها اذا شاء الله ودفعها بامور اخر نظيرها او اقوى منها مع بقاء مقتضى السببية فيها كما تصرف كثير من اسباب الشر بالتوكل والدعاء والصدقة والذكر والاستغفار والعق والصلوة وتصرف كثير من اسباب الخير بعد انعقادها بضد ذلك فله كم من خير انعقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب اخر منها منعت حصوله وهو يشاهد السبب حتى كاناخذ باليد وكم من شر انعقد سببه ثم صرف عن العقد باسباب اخر منها منعت حصوله ومن لا فقه له في هذه المسئلة فلا انتفاع له بنفسه ولا بعلمه والله المستعان وعليه التكلان **المثال العاشر** والجمعية النصوص المحكمة الصريحة التي تفوت العدة على ان الله سبحانه تكلم ويتكلم ويحكم وقال ويقول واخبر ويخبر ونبأ وامر ويأمر وفي

انما يكون من علو الى سفلى الثالث عشر الاشارة اليه حتمًا الى العلوكا اشار اليه من هو علويه وما يجب له ويمتنع عليه من
 افراخ الجهمية والمعتزلة والفلاسفة في اعظم مجمع على وجد الارض يرفع اصبعه الى السماء ويقول اللهم اشهد اني اشهد ان
 ان الرب الذي ارسله ودعا اليه واستشهد به هو الذي فرق سلوانه على عرشه الرابع عشر التصريح بلفظ الاين الذي هو عند
 الجهمية بملازمة متى في الاستحالة ولا فرق بين اللفظين عندهم البتة فالقابل اين الله ومتى كان الله عندهم سواء كقول اعلم
 الخلق به وانهم لامتد واعظمهم بيانًا عن المعنى الصحيح بلفظ لا يؤمن باطلاً بوجوب اين الله في غير موضع آخر عشر شهادته
 التي هي اصدق شهادته عند الله وملائكته وجميع المؤمنين من قال ان ربه في السماء بالايمان وشهد عليه افراخهم بالكفر
 وصرح الشافعي بان هذا الذي وصفته من ان ربها في السماء ايماناً فقال في كتابه باب عتق الرقبة المؤمنة وذكر حديث الامه
 السوداء التي سودت وجوه الجهمية وبيضت وجوه المجزية فلما وصفنا الايمان قال اعتمها فانها مؤمنة وهي انما وصفت كونها
 في السماء وان عتقها عبده ورسوله فقرنت بينهما في الذكر فجعل الصادق المصدوق مجموعاً ما هو الايمان السادس عشر اخبارنا
 عن فرعون انه رام الصبح الى السماء ليظلم الى الله موسى فيكذب به فيما اخبر به من ان سبحانه فوق السموات فقال يا هامان ابن
 لي صرنا على ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلم الى الله موسى واني لا ظنه كاذباً فكذب فرعون موسى في اخباره اياه بما
 ربه فوق السماء وعند الجهمية لا فرق بين الاخبار بذلك وبين الاخبار بانها كل ويشرب وعلم عنهم يكون فرعون قد نزل الرب
 عما لا يليق به وكذب موسى في اخباره بذلك اذ من قال عندهم ان ربه فوق السموات فهو كاذب فهم في هذا التكذيب موافقون
 لفرعون مخالفون لموسى ولجميع الانبياء ولذلك سماهم ائمة السنة فرعونية قالوا هم شر من الجهمية فلان الجهمية يقولون ان
 الله في كل مكان بذاته وهؤلاء عطلوه بالكلية وادفعوا عليه الوصف المطابق للعدم المحض فلي طائفة من طوائف بني اوطار
 الصائغ على اي وجه كان قولهم خير من قولهم السابعة عشر اخبار صلى الله عليه وآله وسلم انه تروى بين موسى وبين الله ويقول له
 موسى ارجع الى ربك فسله التخفيف فيرجع اليه ثم ينزل الى موسى فيامر بالرجوع اليه سبحانه فيصعد اليه سبحانه ثم ينزل من عنده
 الى موسى عدة مرات الثامن عشر اخباره تعالى عن نفسه واخباره رسوله عنه ان المؤمنين يرونه عياناً جهرية كروية الشمس في
 الظهيرة والظلمة ليلة البدر والذي تفهمه الاسم على اختلاف لغاتها واوامها من هذه الرؤية رؤية المقابلة والمواجهة التي
 تكون بين الراي والمرئي فيها مسافة محدودة غير مفرطة في البعد فتمتنع الرؤية ولا في القرب فلا يمكن الرؤية لا تعقل الاسم غير
 هذا فاما ان يرويه سبحانه من تختمهم تعالى الله او من خلفهم او من امامهم او عن ايما نهم او عن ثلثهم او من فوقهم ولا بد من
 قسم من هذه الاقسام ان كانت الرؤية حقاً وكلها باطل سوى رؤيتهم له من فوقهم كما في حديث جابر الذي في المسند وغيره بينا اهل
 الجنة في نعيمهم اذ سطع لهم نور فرفعوا رؤسهم فاذا الجبار قد اشرق عليهم من فوقهم وقال يا اهل الجنة سلام عليكم ثم قرأ قوله
 سلاماً قوله من رب رحيم ثم توارى عنهم وتبقى رحمة وبركته عليهم في ديارهم ولا يتم انكار الفوقية الا بانكار الرؤية ولهذا اهل
 الجهمية اصلهم وصرحوا بذلك وركبوا النفيين معاً وصدق اهل السنة بالامر من معاً واقروا بما وصار من اثبت الرؤية ونفى علو
 الرب على خلقه واستواءه على عرشه من ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء فهذه انواع من الادلة السمعية المحكمة اذا بسطت
 افرادها كانت الف دليل على علو الرب على خلقه واستواءه على عرشه فترك الجهمية ذلك كله وردوه بالمتشابه من قوله وهو معكم
 ايما كنتم وردوه نعيمهم المتأخر بقوله قل هو الله احد وبفوله ليس كمثله شيء ثم ردوا تلك الانواع كلها متشابهة فسلطوا المتشابه
 على الحكم وردوه ثم ردوا الحكم متشابهاً فتارة يحتجون به على الباطل وتارة يدفعون به الحق ومن له ادنى بصيرة يعلم انك لا شيء في
 النصوص اظهر ولا ابين دلاله من مضمون هذه النصوص فاذا كانت متشابهة فالشريعة كلها متشابهة وليس فيها شيء يحكم البتة

ولا نمر هذه القول لزوما لا محيد عنه ان ترك الناس بدونها خير لهم من ازالها اليهم فانها اوهنتهم افهنتهم غير المراد
واوقعهم في اعتقاد الباطل ولم يبين لهم ما هو الحق في نفسه بل اقبلوا فيه على ما يستخرجونه بعقولهم وافكارهم و
مقاييسهم فنسأل الله تثبيت القلوب تبارك وتعالى ان يثبت قلوبنا على دينه وما بعث به رسوله من الهدى ودين الحق وان لا
يزيف قلوبنا بعد اذ هدانا الله قريب مجيب **المثال الثالث عشر** رد الرافضة النصوص الصحيحة الصريحة المحكية
للمعلومة عند خاص الامة وعامة بها بالضرورة في مخرج الصحابة والشهداء عليهم ورضي الله عنهم ومغفرة لهم وتجاوزة عن سيئاتهم
وجوب محبة الامة واتباعهم لهم واستغفارهم لهم واقتنائهم لهم بالمشابهة من قوله لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم
برقاب بعض وغرة كما ردوا الحكم الصريح من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمشابهة من افعالهم كعمل اخوانهم من الخوارج حين
ردوا النصوص الصحيحة المحكية في موالاة المؤمنين ومحبتهم وان ارتكبوا بعض الذنوب التي تقع مكفرة بالتوبة النصوص
والاستغفار والحسنات للمأخوذة والمصائب المكفرة ودعاء المسلمين لهم في حياتهم وبعد موتهم وبالاختلاف في البرزخ وفي
موقف القيمة وشفاعة من ياذن الله له في الشفاعة ويصدق التوحيد وبرحمته رحمة الرحمن فمعه عشرة اسباب يفتح الله
الذنوب فان عجزت هذه الاسباب عنها فلا بد من دخول النار ثم يخرجون منها فتركوا ذلك كله بالمشابهة من نصوص الوعيد وروى
الحكم من افعالهم وايمانهم وطاعتهم بالمشابهة من افعالهم الذي يحتمل ان يكونوا قصدوا به طاعة الله فاجتهدوا فاداهم اجتهادهم
الى ذلك فحصلوا فيه على الاجر المفرد وكان حظ ادائهم منه تكفيرهم واستحلال دماءهم واموالهم وان لم يكونوا قصدوا ذلك كان
غايته ان يكونوا قد اذنبوا ولهم من الحسنات والتوبة وغدوها ما يرفعهم عن موجب الذنب فاشتركوا في الرافضة في رد الحكم من النصوص
وافعال المؤمنين بالمشابهة منها فكفر بهم وخروجهم عليهم بالسيف يقتلون اهل الايمان ويدعون اهل الاوثان ففساد الدنيا والدين
من تقديم المشابهة على الحكم وتقديم الرأي على الشرع والهوى على الهدى وبالله التوفيق **المثال الرابع عشر** رد الحكم
الصريح الذي لا يحتمل الا وجه واحد من وجوب الطمانينة وتوقف اجزاء الصلوة وصحة اقليمها كقولها لا تجزئ صلوة لا يقيم
الرجل فيها صلته في ركوعه وسجدة وقوله لمن تركها صل فذلك لم يصل وقوله ثم اركع حتى تطمئن ركعا ففي اجزاءها من الطمانينة
ونفى مستقاهما الشرعي بدونها وامر بالاعتناء بها فانه لا تيان بها فردد هذا الحكم الصريح بالمشابهة من قوله اركعوا واسجدوا **المثال الخامس عشر**
رد الحكم الصريح من تعيين التكبير للدخول في الصلوة بقوله اذا اقيمت الصلوة فكبر وقوله تحريم التكبير وقوله لا يقبل الله
صلاة احدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وهي نصوص في غاية الصحة فردت بالمشابهة من قوله
وذكر اسم ربه فصل **المثال السادس عشر** رد النصوص المحكية الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة فاتحة الكتاب فرضا
بالمشابهة من قوله فاقرأوا ما تيسر منه وليس في ذلك في الصلوة وانما هو بدل عن قيام الليل وقوله لا اعرابي ثم اقرأ ما تيسر معك من
القران وهذا يحتمل ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلوة وان يكون الاعرابي لا يحسنها وان يكون لم يسي في قراءتها فامر ان يقرأ
معها ما تيسر من القران وان يكون امره بالاكتماء بما تيسر عنها فهو مشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك الحكم الصريح **المثال السابع عشر**
رد الحكم الصريح من توقف الخروج من الصلوة على التسليم كما في قوله تحيلها التسليم وقوله انما يكفي احدكم ان
يسلم على اخيه من عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله فاخبر انه لا يكفي غير ذلك فرددوا المشابهة من قول
ابن مسعود فاذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك بالمشابهة من عدم امره الا اعرابي بالسلام **المثال الثامن عشر** رد الحكم الصريح
في شرط النية لعبادة الوضوء والغسل كما في قوله وما امر الا بعبادة الله مخلصين له الدين وقوله وانما لا تقرأ ما تلو وهذا لم ينوب في
الحدث فلا يكون له بالنص فرددوا هذا بالمشابهة من قوله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولم يأمر بالنية قالوا فلو اوجبناها

ج

بالسجود

بالصلوة

بالدخل

ج

بش

امتناعا

بالسنة لكان ثريادة على نص القرآن فيكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن فلهذا ثلاث مقدمات اخبر بها ان القرآن لم يوجب النية
 الثانية ان احباب السنة لها نسخ القرآن الثالث ان نسخ القرآن بالسنة لا يجوز وتبوا على هذه المقدمات اسقاط كثير مما صرح به
 السنة بايجاب كراهة الفاحشة والطمانينة وتعيين التكبير للدخول في الصلوة والتسليم للحجج منها ولا يصور صدق المقدمات
 الثالث في موضع واحد اصل بل اما ان يكون كلها كاذبة او بعضها فاما اية الوضوء فالقرآن قد ثبته على انهم يكفون من طاعات
 عبادة الاجبا اخلصوا له فيه الدين فمن لم ينو التقرب اليه جملة لم يكن ما اتي به طاعة البتة فلا يكون معتد ا به مع ان قوله اذا قم
 الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم انما يفهم الخطاب منه غسل الوجه وما بعده لاجل الصلوة كما يفهم من قوله اذا واجهت الامير في رجل
 واذا دخل الشتاء فاشتر الفرو وخفوا ذلك فان لم يكن القرآن قد دل على النية ودلت عليها السنة لم يكن وجوبها فاسخا للقرآن وان كان
 نرائد عليه ولو كان كل ما اوجبه السنة ولم يوجبه القرآن نسخا له لبطلت اكثر سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ودفع في صدورهم ما وعجزها وقال القائل هذه زيادة على ما في كتاب الله فلا تقبل ولا يعمل بها وهذا البعير هو الذي اخبر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيقم وحده منكم في السنن من حديث المقدم بن معد يكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال الا اني اوتيت القرآن ومثاله معه الا يوشك رجل شبعان على اريكته يقول عليكم هذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فحلال
 وما وجدتم فيه من حرام فحرام الا بهل لكم الحمار الا هلي ولا كل ذي ناب من السباع ولا لقطعة مال المعاهد وفي لفظ يوشك ان
 يقعد الرجل على اريكته فيحدث حديث فيقول بيني وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استحلناه وما وجدنا فيه حراما حرمناه
 وان ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حرم الله قال الترمذي حديث حسن وقال البيهقي اسناد صحيح وقال صاحب بن
 موسى عن عبد العزيز بن رفيف عن ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني قد خلفت فيكم
 شيئين لن تضلوا بعد هما كتاب الله وسنتي ولن يفترقا حتى يردا على الخوض فلا يجوز التفريق بين ما جمع الله بينهما ويرد احدهما
 بالآخر بل سكوت عما نطق به ولا يمكن احدا بطرد ذلك ولا الذين اصلوا هذا الاصل بل قد نقضوه في اكثر من ثلاث مائة موضع منها
 ما هو مجمع عليه ومنها ما هو مختلف فيه والسنة مع القرآن على ثلاثة اوجه احدها ان تكون موافقة له من كل وجه فيكون نوارا للقرآن
 والسنة على الحكم الواحد من باب قوله الدلالة وتطافرها الثاني ان تكون بيا كما اراد بالقرآن وتفسيره الثالث ان تكون موجبة
 لحكم سكت القرآن عن ايجابه او محرمه لما سكت عن تحريمه ولا يخرج عن هذه الاقسام فلا تعارض القرآن بوجبه فاما كان منها
 نرائد اهل القرآن فهو شرع مبدأ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجب طاعته فيه ولا تقل معصيته وليس هذا التقدير بلها
 على كتاب الله بل امتثال ما امر الله به من طاعة رسوله ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يطاع في هذا القسم لم يكن
 لطاقته معن وسقطت طاعته المختصة به وانه اذا لم يجب طاعته الا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه يمكن طاعة خاصة تختص به
 وقد قال الله تعالى من بطع الرسول فقد طاع الله وكيف يمكن احدا من اهل العلم ان لا يقبل حديثا اذا ادى على كتاب الله فلا يقبل حديثا
 تحريم المرأة على عمها ولا على خالتها ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب ولا حديث خيار الشرط ولا احاديث الشفعة
 ولا حديث الرهن في الحضر مع انه زائد على ما في القرآن ولا حديث ميراث الجدة ولا حديث تحجير الامة اذا اعتقت تحت زوجها
 ولا حديث منع الحائض من الصوم والصلوة ولا حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان ولا احاديث اجد المتوفى عنها
 زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة فخلا قلم انما نسخ القرآن وهو لا ينسخ بالسنة وكيف اوجبه التورم مع انه زيادة محضة
 على القرآن بخبر مختلف فيه وكيف زدتم على كتاب الله فخرتم الوضوء بنبيذ التمر بخبر ضعيف وكيف زدتم على كتاب الله فخرتم في
 الصديق ان يكون اقله عشرة دراهم بخبر لا يصح البتة وهو زيادة محضة على القرآن وقد اخذ الناس بحديث لا يرث المسلم الكافر

ولا الكافر المسلم وهو زائد على القرآن واخذوا كلهم بحديث توريثه صلى الله عليه وآله وسلم بنت الابن السدس مع البنت
وهو زائد على القرآن واخذ الناس كلهم بحديث استبراء المسبية بجهنمة وهو زائد على ما في كتاب الله واخذوا بحديث من قتل
قتيلا فلا سلبه وهو زائد على ما في القرآن من قيمة الغنائم واخذوا كلهم بقضائه صلى الله عليه وآله وسلم الزائد على
في القرآن من ان اعيان بنى الامم يتوارثون دون بنى العلات الرجل يترك اخاه لا يبيد وامه دون اخيه لا يبيد وتوتبنا
هذا الطال جدا فسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل في صدر ورنا واعظم وافرض علينا ان لا نقبلها اذا كانت
مزايدة على ما في القرآن بل على الراس والعينين ثم على الراس والعينين وكذلك فرض على الامة الاخذ بحديث القضاء
بالشاهد واليمين وان كان زائدا على ما في القرآن وقد اخذ به اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجمهور التابعين
والائمة والعجب من يروى لانه زائد على ما في كتاب الله ثم يقضى بالنكول ومعاقد القمط ووجوه الزجر في الحائط وليست
في كتاب الله ولا سنة رسوله واخذتم انتم وجمهور الامة بحديث لا يقاد الولد بالولد مع ضعفه وهو زائد على ما في القرآن
واخذتم انتم والناس بحديث اخذ الجزية من المجوس وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع سائر الناس بقطع رجل السارق
في المرة الثانية مع زيادته على ما في القرآن واخذتم انتم والناس بحديث النهي عن الاقتصاص من الجرح قبل الرد مال
وهو زائد على ما في القرآن واخذت الامة باحاديث المحضانة وليست في القرآن واخذتم انتم وجمهوركم باعتداد المتوفى عنها
في منزلها وهو زائد على ما في القرآن واخذتم مع الناس باحاديث البلوغ بالسن والابنات وهي ائدة على ما في القرآن اذ ليس فيه
الا الاحتلام واخذتم مع الناس بحديث الخراج بالضمان مع ضعفه وهو زائد على القرآن وبحديث النهي عن بيع الكالي بالكالي
وهو زائد على ما في القرآن واضعاف اضعاف ما ذكرنا بل احكام السنة التي ليست في القرآن ان لم تكن اكثر منها لم تنقص عنها
فلو ساء لنا رد كل سنة زائدة على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها الا سنة دل عليها
القرآن وهذا هو الذي اخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم به انه سيقوم ولا بد من وقوع خبره **فان قيل** السنن الزائدة
على ما دل عليه القرآن تارة تكون ببيان آله وتارة تكون منشئة تحكم يتعرض القرآن له وتارة تكون مغيرة لحكمه وليس
نزعنا في القسمين الاولين فانهما بوجه اتفاق ولكن النزاع في القسم الثالث وهو الذي ترجمته بمسئلة الزيادة على النص
وقد ذهب الشيخ ابو الحسن الكرخي وجماعة كثيرة من اصحاب ابي حنيفة الى انها نسخ ومن لم ينهاجوا ايجاب التغريب مع الجلاء
نسخا كالوزاد عشرين سوطا على الثمانين في جد القدر فذهب ابو بكر الرازي الى ان الزيادة ان وردت بعد استقرار حكم النص
منفردة كانت ناسخة وان وردت متصلة بالنص قبل استقرار حكمه لم تكن ناسخة وان وردت ولا يعلم تاريخها فان وردت
من جهة يثبت النص بمثلها فان شهدت الاصول من عمل السلف او النظم على ثبوتها معا اثبتناها وان شهدت بالنص
منفردة اعلمنا اثبتناها وان لم يكن في الاصول دلالة على احدها فالواجب ان يحكم بوردتها معا ويكفونان بمنزلة الخاص العام
اذ لم يعلم تاريخها ولم يكن في الاصول دلالة على وجوب القضاء باحدهما على الآخر فانهما يستعملان معا وان كان وجود النص من
جهة توجب العلم كالكتاب الخبر المفسر ونزول الزيادة من جهة اخبار الاحاد لم يجز الحاقها بالنص لا العمل بها وذهب بعض
اصحابنا الى ان الزيادة ان عيرت حكم المزيدي عليه فنيها شرعا بحيث انه لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها لم يكن معتدلا به بل
يجب استينافه كان نسخا لوضوح ركعة الى ركعتي الفجر وان لم يغير حكم المزيدي عليه بحيث لو فعل على حد ما كان يفعل قبلها كان
معتدلا به ولا يجب استينافه لم يكن نسخا لم يجعلوا ايجاب التغريب مع الجلاء وايجاب عشرين جلدة مع الثمانين نسخا وكذلك
ايجاب شرط من فصل عن العبادة لا يكون نسخا كما يجب الوضوء بعد فرض الصلوة ولم يختلفوا ان ايجاب زيادة عبادة على عبادة

ج

نسخا

يكونا

كإيجاب الزكوة بعد إيجاب الصلوة لا يكون نسخاً ولا يمتثلوا أيضاً أن إيجاب صلوة سادسة على الصلوات الخمس لا يكون نسخاً
فالكلام معكم في الزيادة المغيرة في ثلاث مواضع في المعنى واللام والحكم أما المعنى فأنها تفيد معنى النسخ لانه الإزالة والزيادة
تزيل حكم الاعتداد بالمزيد عليه وتوجب استينافه بدونها وتخرج عن كون جميع الواجب وتجعله بعضه وتوجب التأكيد على
المقتصر عليه بعد أن لم يكن أمثاً وهذا معنى النسخ وعليه ترتيب الأ ثم فأنه تابع للمعنى فأن الكلام في زيادة شريعة مغيرة
الحكم الشرعي بدليل شرعي ما تراخى عن المزيد عليه فأن اختل وصف من هذه الأوصاف لم يكن نسخاً فأن لم يغير حكماً شرعياً
بل رخص البراءة الأصلية لم يكن نسخاً كإيجاب عبادة بعد إيجاب عبادة أخرى وإن كانت الزيادة مقارنة للمزيد عليه لم تكن نسخاً وإن غير
بل تكون تقييداً أو تخصيصاً وأما الحكم فأن كان النص للمزيد عليه ثباتاً بالكتاب والسنة المتواترة لم يقبل خبر الواحد بالزيادة
عليه وإن كان ثباتاً بخبر الواحد قبلت الزيادة فأن اتفقت الأمة على قبول خبر الواحد في القسم الأول علمنا أنه ورد مقارناً
للمزيد عليه فيكون تخصيصاً لا نسخاً قالوا وإنما لم يقبل خبر الواحد بالزيادة على النص لأن الزيادة لو كانت جودة معه لنقلها
اليمن من نقل النص إذ غير جائز أن يكون الراد اثبات النص معقوداً بالزيادة فيقتصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الإخراج
النص منفرداً عنها فواجب إذاً أن يذكرها معه ولو ذكرها لنقلها اليمن من نقل النص فان كان النص مذكوراً في القرآن الزيادة
واردة من جهة السنة فغير جائز أن يقتصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تلاوة الحكم المنزل في القرآن دون أن يعقبها
بذكر الزيادة لأن حصول الفراه من النص الذي يمكن استعماله بنفسه يلزمنا اعتقاد مقتضاها من حكمه كقوله الزانية
والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فأن كان الحد هو الجلد والتعريب فغير جائز أن يتلو النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الآية على الناس عارية من ذكر النسخ عقاباً لأن سكوتهم عن ذكر الزيادة معها يلزمنا اعتقاد مخرجها وإن الجلد هو كل الحد فلو كان مع
تعريب لكان بعض الحد كماله فإذا اختلف التلاوة من ذكر النسخ عقاباً فقد زادنا اعتقاد أن الجلد المذكور في الآية هو تمام الحد
وكماله فغير جائز إلحاق الزيادة معه إلا على وجه النسخ وهذا كان قوله واغذيا أنيس على امرأة هذا فان اعترفت فاجرمها ناسطاً
لحديث عباد بن الصامت الشيب بالشيب جلد مائة والرجم وكذلك لما رجم ما عزا ولم يجلده كذلك يجب أن يكون قوله الزانية
والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ناسطاً للحكم التعريب في قوله البكر بالبكر جلد مائة وتعريب عام والمقصود من هذه
الزيادة لو كانت ثابتة مع النص لذكرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقب التلاوة ولنقلها اليمن من نقل المزيد عليه إذ
غير جائز عليهم أن يعلموا أن الحد مجموع الأمرين وينقلوا بعضه دون بعض قد سمعوا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم يذكر
الأمرين فاستعملوا العمل بالزيادة الآمن الجهة التي ورعها الأصل فاذا ورثت من جهة الأحاد فأن كانت قبل النص فقد
نسخها النص المطلق عارية من ذكرها وإن كانت بعدة فهذا يوجب نسخ الآية بخبر الواحد وهو ممتنع فأن كان المزيد عليه ثابتاً
بخبر الواحد جاز إلحاق الزيادة بخبر الواحد على الوجه الذي يجوز نسخ به فأن كانت واردة مع النص في خطاب واحد لم تكن نسخاً
وكانت بياناً فإلحاقها من وجوه أحملها أنكم أول من نقض هذا الأصل الذي اصلتموه فأنكم قبلتم خبر
الوضع بنبيد القمر وهو ناسط على ما في كتاب الله من ترككم فأن الله سبحانه جعل حكم حاكم الماء التيمم والخبر يقتضي أن
يكون حكمه الوضع بالنبيد ففقد الزيادة بهذا الخبر الذي لا يثبت رافعة لحكم شرعي غير مفادلة له ولا مقاومة بوجه وقبلتم
خبر الأمر بالوتر مع رفعه لحكم شرعي وهو اعتقاد كون الصلوات الخمس هي جميع الواجب ورفع التأثير بالاعتقاد عليها وأجزاء
الآتيان في التيمم بفرضه الصلوة والذي قال هذه الزيادة هو الذي قال سائر الأحاديث الزائدة على ما في القرآن والذي نقلها
اليمن هو الذي نقل تلك بعينه أو وثق منه أو نقله والذي فرض علينا طاعة رسوله وقبول قولنا في تلك الزيادة هو الذي فرض

ج

نسب
الأحاديث

عليها طاعته وقبول قوله والذي قال لنا وما اتاكم الرسول فخذوه وهو الذي شرع لنا هذه الزيادة على لسانه صلى الله عليه وآله
 والى منصب التشريع عنه ابتداء كالأمر منصب البيان لما أراه بكلامه بل كلامه كله بيان عن الله والزيادة بجميع وجوهها لا
 تحريم عن البيان بوجه من الوجوه بل كان السلف الصالح الطيب اذا سمعوا الحديث عنه وجدوا الصدق يلقه في القرآن ولم يقل
 احد منهم قط في حديث واحد ابد ان هذا زيادة على القرآن فلا تقبله ولا تسمعه ولا تفعل به ورسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اجل في صدورهم وسنته اعظم عندهم من ذلك والكبر والافرق اصلا بين محي السنة بعد الطواف وعدد ركعات الصلوة
 ومجيئها بفرض الطمأنينة وتعيين الفاتحة والنية فان الجسيم بيان لمراد الله انه اوجب هذه العبادات على عباده على هذا الوجه
 فهذا الوجه هو المراد فجاءت السنة بيانا للمراد في جميع وجوهها حتى في التشريع المبني اقامتها بيان لمراد الله من عموم الامر
 بطاعته وطاعة رسوله فلا فرق بين تبيان هذا المراد وبين بيان المراد من الصلوة والزكاة والحج والطواف وغيره ابل هذا
 بيان المراد من شئ وذلك تبيان المراد من اعم منه فالتغريب بيان محض للمراد من قوله او يجعل الله لهن سبيلا وقد صرح النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم بان التغريب بيان لهذا السبيل المذكور في القرآن فكيف يجوز ردة بأنه مخالف للقرآن معارض له
 ويقال لو قبلناه لا بطلنا به حكم القرآن وهل هذا الا قلب للحقائق فان حكم القرآن العام والخاص يوجب علينا قوله فرضا
 لا يسعنا مخالفته فلو خالفنا القرآن وكخرنا عن حكمه ولا بد وكان في ذلك مخالفة للقرآن والحديث معا يوجب
الوجه الثاني ان الله سبحانه نصب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصب المبلغ المبين عنه فكل ما شرع الله
 فهو بيان منه عن الله ان هذا شرعه ودينه ولا فرق بين ما يبلغه عنه من كلامه المتناوون وحيه الذي هو نظير كلامه في
 وجوب الاتباع ومخالفة هذا مخالفة هذا ايضه **الوجه الثالث** ان الله سبحانه امرنا باقام الصلوة وايتاء الزكاة
 وحج البيت وصوم رمضان وجاء البيان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمقادير ذلك وصفاته وشروطه فوجب على الامة
 قبوله اذ هو تفصيل لما امر الله به كما يجب علينا قبول الاصل المفصل وهكذا امر الله سبحانه بطاعته وطاعة رسوله فاذا امر
 الرسول بامر كان تفصيلا وبيانا للطاعة المأمور بها وكان فرض قبوله كفرض قبول الاصل المفصل ولا فرق بينهما ايضه
الوجه الرابع ان البيان من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقسام احدى ايات نفس الوحي بظهوره على لسانه
 ان كان خفيا الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج الى ذلك كما بين ان الظلم المذكور في قوله ولم يلبسوا ايمانهم بظلم هو الشك
 وان الحساب اليسير هو العرض وان الخيط الابيض والاشوا بياض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزل اخرى عند سدرة
 المنتهى هو جبريل كما فسر قوله او ياتي بعض ايات ربك انه طلوع الشمس من مغربها وكما فسر قوله ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة
 بانها النخلة وكما فسر قوله يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القبر حين يسأل من ربك
 وما دينك وكما فسر الرعد بأنه ملك من الملائكة موكل بالسحاب فكما فسر اتخاذ اهل الكتاب اجارهم ورحبنا بهم اربابا من دور الله
 وذلك باستقلال ما احلوا لهم من الحرام وتحريم ما حرموا عليهم من الحلال وكما فسر القوة التي امر الله ان تعبدوا لاعدائكم بالقرآن
 وكما فسر قوله من يعمل سوءا يجز به بأنه ما يجزى بالعبد في الدنيا من النصب والهم والخوف والآراء وكما فسر الزيادة بانها النظر
 الى جلاله الكريم وكما فسر الدعاء في قوله وقال ربكم ادعوني استجب لكم بأنه العبادة وكما فسر ادبار الخوف بأنه الركعتان قبل الفجر وادبار
 السجود بالركعتين بعد المغرب ونظائر ذلك الثالث بيانه بالفعل كما بين اوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع بيان ما سئل
 عنه من الاحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن قذف الزوجة فجاء القرآن باللعان ونظام الخامر
 بيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرآنا كما سئل عن رجل حرم فدية بعد ما تضرع بالخلق فجاء الوحي بان يزرع عنه الحبة

ج

الا واما بالسائل

ويفسل اثر الخلق السادس ببيانه للاحكام بالسنة ابتداء من غير سؤال كما حرم عليهم الحجر والمنعة وصبيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وخالتها وامثال ذلك السابعة ببيانه للامة جواز الشئ بفعله هوالة وعدم فهمهم عن الناس به الا من بيانه جواز الشئ باقراره له على فعله وهو ثمانية او يعلمهم يفعلون الناس ببيانه اباحة الشئ عفوًا بالسكوت عن تحريمه وان لم ياذن فيه لفظًا العاشر ان يحكم القرآن بايجاب شئ او تحريمه او اباحته ويكون ذلك الحكم شرط وموانع وقيد واورقات مخصوصة واحوال واصناف فيجعل الرب سبحانه وتعالى على رسوله في بيانها كقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم فالحل موقوف على شروط النكاح وانتفاء موانعه وحضور وقته واهلية الحل فاذا جاءت السنة ببيان ذلك كله لم يكن شئ منه زائدًا على النص فيكون نسخًا له وان كان رفعًا لظاهر اطلاقه فهذا كل حكم منه صلى الله عليه وآله وسلم زائدًا على القرآن هذا سبيله

لا يثبت ولم يكن نسخًا للقرآن مع انه زائد عليه قطعًا اعني في موجبات الميراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحرها فزادت السنة مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق والقتل فهما قلتم ان هذا زيادة على النص فيكون نسخًا والقرآن لا ينسخ بالسنة كما قلتم ذلك في كل موضع تركتم فيه الحديث لانه زائد على القرآن الوجه الخامس ان تسميتكم للزيادة المذكورة نسخًا لا تجب تأويلًا يجوز مخالفتها فان تسمية ذلك نسخًا اصطلاح منكم والاسماء المتواضع عليها التابعة للاصطلاح لا تجب رفع احكام النصوص قايين سمي الله ورسوله ذلك نسخًا واين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاءكم حديثي زائدًا على ما في كتاب الله فردوه ولا تقبلوه فانه يكون نسخًا لكتاب الله واين قال الله اذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاءكم حديثي زائدًا على ما في كتاب الله فردوه وكيف يسوغ رد سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقواعد تعدونها انتم وابعاءكم ما نزل الله بها من سلطان الوجه السادس ان يقال ما تعنون بالنسخ الذي تضمنته الزيادة برفعكم الغنون ان حكم القرآن عليه من الايجاب التحريم والاباحة بطل بالكلية امر تعنون به تغيير وصفه بزيادة شئ عليه من شرط او قيد او مانع او ما هو اعم من ذلك فان غنيتكم الاول فلا ريب ان الزيادة لا تضمن ذلك فلا تكون ناسخة وان غنيتكم الثاني فهو حق ولكن لا يثبت منها بطلان حكم الزيد عليه ولا رفعه ولا معارضته بل غايتها مع المزيد عليه كالشروط واللوائح والقيود والتخصيصات وشي من ذلك لا يكون نسخًا يوجب ابطال الاول ورفعه رأسًا وان كان نسخًا بالمعنى العام الذي تسميه السلف نسخًا وهو هم الظاهر بتخصيص او تقييد او شرط او مانع فهذا كثير من السلف يسميه نسخًا حق سمي الاستثناء نسخًا فان اردتم هذا المعنى فلا مشاحة في الاسم ولكن ذلك لا يسوغ رد السنن الناسخة للقرآن بهذا المعنى ولا ينكر احد نسخ القرآن بالسنة بهذا المعنى بل هو متفق عليه بين الناس وافان تنازعوا في جواز نسخه بالسنة النسخ الخاص الذي هو رفع اصل الحكم وجملته بحيث يبق من زلة ما لم يشرع الزيادة وان اردتم بالنسخ ما هو اعم من القسمين وهو رفع الحكم بجملته تارة وتقييد مطلقه وتخصيص عامه وزيادة شرط او مانع تارة كنتم قد ادرجتم في كلامكم قسمين مقبولين ومردودين كما بين فليس الشأن في الالفاظ فمنها الزيادة ما شتم فباطال السنن بهذا الاسم ما لا سبيل اليه يوضحه الوجه السابع ان الزيادة لو كانت ناسخة لما جاز اقترانها بالمزيد لان الناسخ لا يقارن بالنسخ وقد جوزتم اقترانها به وقلتم تكون بيانًا او تخصيصًا فهذا لا كان حكمها مع التأخر كذلك والبيان لا يجب اقترانه بالبيان بل يجوز تأخيره الى وقت حضور العمل وما ذكرتموه من ايهام اعتقاد خلاف الحق فهو منتقض بجواب بل وجوب تأخير النسخ وعدم الاشعار بانه سينسخ ولا محذور في اعتقاد موجب النص ما لربيات ما يرفع ظاهره فحينئذ يعتقد موجب كذا ذلك فكان كل من الاعتقادين في وقته هو المأمور به اذ لا يكلف الله نفسًا الا وسعها يوضحه الوجه الثامن ان المكلف انما يعتقد

على اطلاقه وعمومه مقيدا بعدم ورود ما يرفع ظاهره كما يعتقده المنسوخ مؤثرا اعتقادا مقيدا بعدم ورود ما يبطله و
 هذا هو الواجب عليه الذي لا يمكنه سواه الوجه التاسع ان ايجاب الشرط الملحق بالعبادة بعد ها لا يكون شيئا وان
 تضمن رفع الاجزاء بدونه كما صرح بذلك بعض اصحابنا وهو الحق فكذا ان ايجاب كل زيادة بل اولى ان لا تكون لثبوتها
 ايجاب الشرط برفع اجزاء المشروط عن نفسه وعن غير ايجاب الزيادة انما يرفع اجزاء المزيد عن نفسه خاصة الوجه
 العاشر ان الناس متفقون على ان ايجاب عبادة مستقلة بعد الثانية لا يكون شيئا وذلك ان الاحكام لم تشرع جملة
 واحدة وانما شرعها احكاما حكماين شيئا بعد شيء وكل منهما زائد على ما قبله وكان ما قبله جميع الواجب الا ان محطوط عن من
 اقتصر عليه وبالزيادة تغير هذا الحكم فلم يبق الاول جميع الواجب ولم يحط الاشم عن اقتصر عليه ومع ذلك فليس الزيادة
 ناسخا للمزيد عليه اذ حكمه من الوجوب وغيره باق فلهذا الزيادة المتعلقة بالمزيد لا تكون نسخا له حيث لم ترفع حكمه بل
 هو باق على حكمه وقد رخم اليه غيره يوضحه الوجه الحادي عشر ان الزيادة وان رفعت حكما خطايا كانت نسخا و
 زيادة التعريب وشرط الحكم وموانعه وخرق لا ترفع حكم الخطاب وان رفع حكم الاستصحاب يوضحه الوجه الثاني
 عشر ان ما ذكره من كون الاول جميع الواجب وكونه مجزئا وحده وكون الاثر محطوطا عن اقتصر عليه انما هو من احكام البراءة
 الاصلية فهو حكم استصحابي لم يستفد من لفظ الامر الاول ولا يريد به فان معنى كون العبادة مجزئة ان الزمة ببينة
 بعد الاتيان بها وحط الزم عن فاعلها معناه انه قد خرج من عمدة الامر فلا يلحقه ذم والزيادة وان رفعت هذه الاحكام لم
 ترفع حكما دل عليه لفظ المزيد يوضحه الوجه الثالث عشر ان تخصيص القران بالسنة جائز كما جمعت الامة
 على تخصيص قوله واحل لكم ما وراء ذلكم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وعموم قوله تعالى
 يوصيكم الله في اولادكم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وعموم قوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعو ايديهما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع في شبر ولا اكثر ونظائر ذلك كثيرة فاذا اجاز التخصيص وهو رفع بعض
 ما تناوله اللفظ وهو نقصان من معناه فلان يجوز الزيادة التي لا تتضمن رفع شيء من مدلوله ولا نقصانه بطريق الاولى و
 الاخرى الوجه الرابع عشر ان الزيادة لا تجب رفع المزيد لغة ولا شرعا ولا عرفا ولا عقلا ولا نقول لعقلاء
 لمن ازداد خيرة او ماله او جاهه او علمه او ولده انه قد ارتفع شيء مما في الكيس بل نقول في الوجه الخامس عشر
 ان الزيادة قررت حكم المزيد ونزادته بياضا وتاكيدا فهي كزيادة العلم والهدى والايمان قال تعالى وقل رب زدني علما وقال
 ما زادهم الا ايمانا وتسليما وقال وزدناهم هدى وقال ويزيد الله الذين اهتدوا هدى فكذا ان زيادة الواجب على الواجب
 انما يزيد قوة وتاكيدا وثبوتا فان كانت متصلة بالاتصال اجزاء والشرط كان ذلك اقوى له وان ثبت واكد ولا ريب ان هذا اقر
 الى المعقول والمنقول والفطرة من جعل الزيادة مبطله للمزيد عليه ناسخة له الوجه السادس عشر ان الزيادة
 لم تتضمن النسخ عن المزيد ولا المنع منه وذلك حقيقة النسخ واذا انتفت حقيقة النسخ استحال ثبوته الوجه السابع عشر
 عشر انه لا بد في النسخ من تنافي النسخ والمنسوخ وامتناع اجتماعهما والزيادة غير منافية للمزيد عليه ولا اجتماعهما
 مستنع الوجه الثامن عشر ان الزيادة لو كانت نسخا لكانت اما نسخا بانفرادها عن المزيد او بانضمامها اليه و
 القسمان محال فلا يكون شيئا اما الاول فظاهر فلانها لا حكم لها بمفردها البتة فانها تابعة للمزيد في حكمه واما الثاني فكذلك
 ايضا لانها اذا كانت ناسخة بانضمامها الى المزيد كان الشيء ناسخا لنفسه ومبطلا لحقيقة وهذا غير معقول واجاب بعضهم
 عن هذا بان النسخ يقع على حكم الفعل دون نفسه وصورته وهذا الجواب لا يجري عليهم شيئا والا لزم انما قائم بعينه فانه يوجب

عن
 كذا في الأصل
 على قوله لا ريب
 فيكون ما في الأصل هو نسخ
 النسخ في وسط النسخ كذا
 في المداخلة وهو في الأصل
 ج
 وسط النسخ في الأصل
 انما الظاهر اول ما يوجب
 جميع الجواب

ان يكون المزيد عليه قد نسخ حكم نفسه وجعل نفسه اذ انفرد عن الزيادة غير مجزئ بعد ان كان مجزئاً **الوجه**
التاسع عشر ان النقصان من العبادة لا يكون نسخاً لما بقي منه لكن تلك الزيادة عليها لا تكون نسخاً لها بل هي لما نقده
الوجه العشرون ان نسخ الزيادة للمزيد عليه اما ان يكون نسخاً لوجوبه او لجزائه او لعدم وجوب غيره او لغير
 رابع وهذا كزيادة التغريب مثلاً على المائة جلدة لا يجوز ان تكون ناسخة لوجوبها فان الوجوب بحاله ولا لجزائها لانها
 مجزئة عن نفسها ولا لعدم وجوب الزائد لانه رفع حكم عقلي وهو البراءة الاصلية فلو كان رفعها نسخاً كان كما اوجب الله
 شيئاً بعد الشهادتين قد نسخ به ما قبله والامر الرابع غير متصور ولا معقول فلا يحكم عليه فان قيل بل ههنا امر رابع
 معقول وهو الاقتصار على الاول فانه نسخ بالزيادة وهذا غير الاقسام الثلاثة فالجواب انه لا معنى للاقتصار غير عدم
 وجوب غيره وكونه جميع الواجب وهذا هو القسم الثالث بعينه غير تم التعبير عنه وكسوة عبارة اخرى **الوجه**
الحادي والعشرون ان النسخ والمنسوخ لا بد ان يتواردا على محل واحد يقتضي المنسوخ ثبوته والنسخ رفعه
 او بالعكس وهذا غير متحقق في الزيادة على النص **الوجه الثاني والعشرون** ان كل واحد من الزائد والمزيد
 عليه دليل قائم بنفسه مستقل بافادة حكمه وقد امكن العمل بالدليلين فلا يجوز الغاء احدهما وابطاله والقضاء احدهما
 بينه وبين شقيقه وصاحبه فان كل ما جاء من عند الله فهو حق يجب اتباعه والعمل به ولا يجوز الغاؤه وابطاله الا حيث
 ابطاه الله ورسوله بنص اخر ناسخ له لا يمكن الجمع بينه وبين المنسوخ وهذا الجهد الله منتف في مسئلتنا فان العمل بالدليلين
 يمكن ولا تعارض بينهما ولا تناقض بوجه فلا يسوغ لنا الغاء ما اعتبره الله ورسوله كما لا يسوغ لنا اعتبار ما الغاه وبالله التوفيق
الوجه الثالث والعشرون انه ان كان القضاء بالشاهد واليمين ناسخاً للقران وانبات التغريب ناسخاً للقران
 فالوضع بالنسبة ايضاً ناسخاً للقران ولا فرق بينهما البتة بل القضاء بالمنكول ومعاقد القمط يكون ناسخاً للقران فحينئذ
 فنسخ كتاب الله بالسنة الصحيحة الصريحة التي لا مطعن فيها اولى من نسخها بالرأى والقياس الحديث الذي لا يثبت وان
 لم يكن ناسخاً للقران لم يكن هذا نسخاً له واما ان يكون هذا نسخاً وليس بنسخ فتحكم باطل وتطريق بين متماثلين **الوجه**
الرابع والعشرون ان ما خالفتموه من الاحاديث التي نزعتموها من الزيادة على نص القران ان كانت تستلزم نسخها
 فقطع رجل السارق في المرة الثانية نسخ لانه زيادة على القران وان لم يكن هذا نسخاً فليس لك نسخ **الوجه الخامس**
والعشرون انكم قلتم لا يكون المهر اقل من عشرة دراهم وذلك زيادة على ما في القران فان الله سبحانه له ابلغ استغلال
 البضع بكل ما يستعمله الا ذلك يتناول القليل والكثير فزعمتم على القران بقياس غاية الضعف وجبر في غاية البطالة فان جاز
 نسخ القران بذلك فلم لا يجوز نسخها بالسنة الصحيحة الصريحة وان كان هذا ليس بنسخ لم يكن الاخر نسخاً **الوجه**
السادس والعشرون انكم اوجبت الطهارة للطواف بقوله الطواف بالبيت صلوة وذلك زيادة على القران
 فان الله تعالى امر بالطواف ولم يامر بالطهارة فكيف لم يجعلوا ذلك نسخاً للقران وجعلتم القضاء بالشاهد واليمين والتغريب في
 حد الزنا نسخاً للقران **الوجه السابع والعشرون** انكم مع الناس اوجبت الاستبراء في جوارح المسبية
 بحديث ورد ذلك على كتاب الله ولم يجعلوا ذلك نسخاً له وهو الصواب بلا شك فخلا فاعلم ذلك في سائر الاحاديث الزائدة
 على القران **الوجه الثامن والعشرون** انكم وافقتم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها بخبر
 الواحد وهو زائد على كتاب الله تعالى قطعاً ولم يكن ذلك نسخاً فاعلم ذلك في خبر القضاء بالشاهد واليمين والتغريب ولم
 تعدوه نسخاً وكل ما تقولونه في محل الوفاق يقوله كبرونا زعموا في محل النزاع فاجف **الوجه التاسع والعشرون**

فانها

ج

انكم قلتم لا يفطر المسافر ولا يقصر في اقل من ثلاثة ايام والله تعالى قال من كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام أخر وهذا
 يتناول الثلاثة وطأة وثم اخذتم بقياس ضعيف وثم لا يثبت في الضمير بالثلاث وهو زيادة على القرآن ولم يحصلوا ذلك نسخاً
 فكذلك الباقي **الوجه الثالثون** انكم منعتم قطع من سرق ما يسهل اليه الفساد من الاموال مع انه سارق حقيقة وبلغه
 وشراً لقوله لا قطع في ثم ولا كثر ولم يحصلوا ذلك نسخاً للقرآن وهو ان عليه **الوجه الحادي والثلاثون** انكم رددم
 السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على العمامة وقلتم انها زائدة على نص الكتاب فتكون ناسخة له
 فلا تقبل ثم ناقضتم فخذتم بأحد يث المسح على الخفين وهي زائدة على القرآن ولا فرق بينهما واعتدوكم بالفرق بان احاديث المسح
 على الخفين متواترة بخلاف المسح على العمامة وهو اعتذار فاسد فان من له اطلاع على الحديث لا يثبت في شهرته كل منهما وتعد طرقاً
 واختلاف خارجاً وثبوتها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قولاً وفعلاً **الوجه الثاني والثلاثون** انكم قبلتم
 شهادة المرأة الواحدة على الرضام والولادة وعيوب النساء مع انه زائد على ما في القرآن ولم يصح الحديث به صحته بالشاهد
 واليمين ورد ونحوه بانه زائد على القرآن **الوجه الثالث والثلاثون** انكم رددم السنة الثابتة عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في انه لا يحرم اقل من خمس رضعات ولا تحرم الرضعة والرضعتان وقلتم هي زائدة على القرآن ثم
 اخذتم بخبر لا يصح بوجه ما في الله لا قطع في اقل من عشرة دراهم او ما يساويها ولم تروا زيادة على القرآن وقلتم هذا بيان للفظ السأ
 فانه يحمل والرسول بيده بقوله لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم في الله العجب كيف كان هذا ايهاا ولم يكن حديث التحريم
 بخمس رضعات بيا لا يحمل قوله وامها انكم اللاتي ارضعنكم ولا توفون بعدي في اية القطع الا كان مثله او اوضح في اية الرضام سواء
 سواء **الوجه الرابع والثلاثون** انكم رددم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح
 على الجيوبين وقلتم هي زائدة على القرآن وجوزتم الوضوء بالخمر المحرمة من نبيذ التمر المسكر بخبر لا يثبت وهو خلاف القرآن
الوجه الخامس والثلاثون انكم رددم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصوم عن
 الميت والنجس عنه وقلتم هو زائد على قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ثم جوزتم ان يعمل اعمال النجس كلها عن النجس عليه ولم تروا
 زائداً على قوله وان ليس للانسان الا ما سعى واخذتم بالسنة الصحيحة واصبتم في حل العاقلة الدية عن القاتل خطأ ولم تقولوا
 هو زائد على قوله ولا ترزوا ذرية وذر ذرية ولا تكسب كل نفس الا عليها واعتدواكم بان الاجماع الجاهل الى ذلك لا يفيد لان
 عثمان البعي وهو من فقهاء التابعين يرى ان الدية على القاتل وليس على العاقلة منها شيء ثم هذا حجة عليكم ان تجتمع الامة على
 الاخذ بالخبر وان كان زائداً على القرآن **الوجه السادس والثلاثون** انكم رددم السنة الثابتة عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في اشتراط الحوران بحل حيث حبس قلتم هو زائد على القرآن فان الله امر بتمام الحج والعمره والاحلال
 خلاف التمام ثم اخذتم واصبتم بحديث تحريم لبن الفحل وهو زائد على ما في القرآن قطعاً **الوجه السابع والثلاثون**
 ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالوضوء من مس الفريج واكل لحوم الابل وقلتم ذلك زيادة على
 القرآن لان الله تعالى انما ذكر الغائط ثم اخذتم بحديث ضعيف في ايجاب الوضوء من القهقرة وخبر ضعيف في ايجابه من الفح
 ولم يكن اذا كان زائداً على ما في القرآن اذ هو قول متبعكم فمن العجب اذا قال من قلتموه قولاً زائداً على ما في القرآن قبلتموه وقلتم
 ما قاله الا بدليل وسهل عليكم مخالفة ظاهر القرآن حينئذ اذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولاً زائداً على ما في القرآن
 قلتم هذا زيادة على النص هو نسخ والقرآن لا ينسخ بالسنة فلم تأخذوا به واستصعبتم خلاف ظاهر القرآن فهان خلافه اذا وافق
 قول من قلتموه وصعب خلافه اذا وافق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الوجه الثامن والثلاثون**

أو

نسيئة

نسيئة

ج

بالقصة

انكم اخذتم بغير ضيف لا يثبت في ايجاب للضمضة والاستنشاق في الغسل من الجنابة ولم تزوه زائدا على القرآن
ورددتم السنة الصحيحة الصريحة في امر المتوضي بالاستنشاق وقلتم هو زائد على القرآن فما توالنا الفرق بين ما يقبل
من السنن الصحيحة وما يرد منها فاما ان تقبلوها كلها وان زادت على القرآن واما ان تردوها كلها اذا كانت زائدة على
القرآن واما المحكم في قبول ما شئتم منها وردد ما شئتم فالمراد ان به الله ولا رسوله ونحن نشهد الله شهادة بساننا
عنها يوم تلقاه انا لانزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة واحدة صحيحة ابد الا بسنة صحيحة مثلها نعلم انها
نسخة لها **الوجه التاسع والثلاثون** انكم رددتم السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
في القسم للبكر سبعا يفضلها بها على من عنده من النساء وللثيب ثلاثا اذا عرس بهما وقلتم هذا زائد على العدل لما هو
به في القرآن ومخالف له فلو قبلناه كنا قد نسخنا به القرآن ثم اخذتم بقياس فاسد ولا يصح في جواز نكاح الامة
لواجد الطول غير خائف العنت اذ لم تكن تحت حرة وهو خلاف ظاهر القرآن وزائد عليه قطعاً **الوجه الرابعون**
ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باسقاط نفقة المبتوتة وسكنهاها وقلتم هو مخالف
للقرآن فلو قبلناه كان نسخا للقرآن به ثم اخذتم بغير ضيف لا يصح ان عدة الامة قرآن وطلاقها طلقتان مع
كونه زائدا على ما في القرآن قطعاً **الوجه الحادي والاربعون** ردكم السنة الثابتة عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم في تخيير ولي الدم بين الدية او القود او العفو بقولكم انها زائدة على ما في القرآن ثم اخذتم بقياس
من افسد القياس انه لو ضرب به باعظم دبروس يوجب حتى ينثر دماغه على الارض فلا قود عليه ولم تروا ذلك مخالف
لظاهر القرآن والله تعالى يقول النفس بالنفس ويقول فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتد عليكم
الوجه الثاني والاربعون انكم رددتم السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله
لا يقتل مسلم بكافر وقوله المؤمنون تشكاف ادماءهم وقلتم هذا خلاف ظاهر القرآن لان الله تعالى يقول النفس
بالنفس واخذتم بغيره لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه لا قود الا بالسيف وهو مخالف لظاهر القرآن
فانه سبحانه قال وجزاء سيئة سيئة مثلها وقال فمن اعتدى عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
الوجه الثالث والاربعون انكم اخذتم بغير لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في انه لا
جمعة الا في مصر جامع وهو مخالف لظاهر القرآن قطعاً وزائد عليه ورددتم الخبر الصحيح الذي لا شك في صحته عند
احد من اهل العلم في ان كل يتبعين فلا بيع بينهما حتى يتفرقا وقلتم هو خلاف ظاهر القرآن من وجوب الوفاء بالعقد
الوجه الرابع والاربعون انكم اخذتم بغير ضيف لا تقطع الايدي في الغزو وهو زائد على القرآن عند تقوى
الى سقوط الحد ودعى من فعل سبها في دار الحرب وتركتم الخبر الصحيح الذي لا ريب في صحته في المصراة وقلتم هو
خلاف ظاهر القرآن من عدة اوجه **الوجه الخامس والاربعون** انكم اخذتم بغير ضيف بل باطل في ان لا يؤكل
الطافي من السمات وهو خلاف ظاهر القرآن اذ يقول تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه فصيد منه حيا وطعامه
قال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو ما مات فيه من ذلك عن الصديق وابن عباس وغيرهما ثم تركتم الخبر
الصحيح المصريح بان ميتته حلال مع موافقته لظاهر القرآن **الوجه السادس والاربعون** انكم اخذتم واصبتم
بحديث تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وهو زائد على ما في القرآن ولم تزوه ناسخا ثم تركتم حديث احل
لحم الخيل الصحيح الصحيح وقلتم هو مخالف لما في القرآن زائد عليه وليس كذلك **الوجه السابع والاربعون**

في

ج

انكم اخذتم بحديث المنع من قوليت القائل مع انه زائد على القرآن وحديث عدم القول على قاتل ولده وهو زائد على ما
 في القرآن مع ان الحديثين ليسا في الصحة بدالة وتركتم اخذ بحديث اعتاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصرفية
 وجعل عتقها صداقها فصارت بذلك زوجة وقتلتم هذا خلاف ظاهر القرآن والحديث في غاية الصحة **الوجه**
الثامن والاربعون انكم اخذتم بالحديث الضعيف الزائد على ما في القرآن وهو كل طلاق جائز الاطلاق المعتق
 فقلتم هذا يدل على وقوع طلاق المكره والسكران وتركتم السنة الصحيحة التي لا ريب في صحتها فمن وجد متاعه بعينه عند
 رجل قد افلس فهو الحق به وقتلتم هو خلاف ظاهر القرآن بقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل **والحجب** ان ظاهر
 القرآن مع الحديث متوافقان متطابقان فان منع البائع من الوصول الى الثمن والى عين ماله اطعم له بالباطل الغرماء
 فخالفتم ظاهر القرآن مع السنة الصحيحة الصريحة **الوجه التاسع والاربعون** انكم اخذتم بالحديث الضعيف
 وهو من كان له امام فقرأه الا ما قرأه له ولم تقولوا هو زائد على القرآن في قوله وان ليس للانسان الا ما سعى وتركتم
 الحديث الصحيح في بقاء الاحرام بعد الموت وانه لا ينقطع به وقتلتم هو خلاف ظاهر القرآن في قوله هل يجزئون الا ما كنتم
 تعملون وخالف ظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم اذ مات ابن ادم انقطع عنه عمله **الوجه الخمسون** رد السنة
 الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في وجوب المولاة حيث امر الذي تركه لمعة من قدمه بان يعيد
 الوضوء والصلوة وقالوا هو زائد على كتاب الله ثم اخذوا بالحديث الضعيف المراد على كتاب الله في ان اقل الحيض
 ثلاثة ايام واكثره عشرة **الوجه الحادي والخمسون** رد الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم في انه لا نكاح الا بولي وان من نكحت نفسها فنكاحها باطل وقالوا هو زائد على كتاب الله فان الله تعالى يقول فلا
 تعضلوهن ان يبنكن ازواجهن وقال فاذا بلغن اجلهن فلاجنح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف ثم اخذوا بالحديث
 الضعيف الزائد على القرآن قطعاً في اشتراط الشهادة في صحة النكاح والحجب انهم استدلوا على ذلك بقوله لا نكاح الا بولي
 مرشد وشاهدي عدل ثم قالوا لا يفتقر الى حضور الولي ولا عدالة الشاهدين فهذا طرف من بيان تناقض من رد السنن
 بكونها زائدة على القرآن فتكون ناضجة فلا تقبل **الوجه الثاني والخمسون** انكم تجوزون الزيادة على القرآن
 بالقياس الذي احسن احواله ان يكون للامة فيه قولان احدهما انه باطل مناف للذي والثاني انه صحيح مؤخر عن الكتاب
 والسنة في المرتبة الاخيرة ولا تختلفون في جواز اثبات حكم زائد على القرآن به فهلا قلتم ان ذلك يتضمن نسخ الكتاب
 بالقياس فان قيل قد دل القرآن على صحة القياس اعتبره واثبات الاحكام به فما خرجنا عن موجب القرآن ولا زدنا
 على ما في القرآن الا بما دلنا عليه القرآن قيل فهلا قلتم مثل هذا سواء في السنة الزائدة على القرآن وكان قولكم ذلك
 في السنة اسعد اصلح من القياس الذي هو محل راء المجتهدين وعرضة الخطأ بخلاف قول من ضمن لنا العصمة في قوله
 وفرض الله علينا اتباعه وطاعته فان قيل القياس بيان لمراد الله ورسوله من النصوص وانما يريد بها اثبات الحكم في المذموم
 في نظيره وليس ذلك زائد على القرآن بل تفسير له وتبيين قيل فهلا قلتم ان السنة بيان لمراد الله من القرآن تفصيلاً
 لما اجله وتبييناً لما سكته عنه وتفسيراً لما لم يسم به فان الله سبحانه امر بالعدل والاحسان والبر والتقوى وهي عن الظلم
 والفواحش والعدوان والاثم واباح لنا الطيبات وحرم علينا الخبائث فكل ما جاء به السنة فاتها تفصيل لهذا المأمور
 به والمنهى عنه والذي احل لنا وحرم علينا وهذا يتبين بالمثال **التاسع عشر** وهو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم امر في حديث النعمان بن بشير ان يعدل بين الاولاد في العطية فقال اتقوا الله واعدوا بين اولادكم وفي الحديث

اني لا اشهد على جوفه جوارا وقال ان هذا لا يصح وقال اشهد على هذا غيبا قد يداله والا فمن الذي يطيب قلبه من
 المسلمين ان يشهد على ما حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأنه جورا انه لا يصح والله على خلاف تقوى الله والله خلاف
 العدل وهذا الحديث هو من تفاصيل العدل الذي امر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض والثبت عليه الشريعة
 فهو اشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو محكم الدلالة غاية الاحكام فرد بالمتشابه من قوله كل احراق
 بماله من ولد وولد والناس اجمعين فكونه احق به يقتضي جواز تصرفه فيه كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاجانب
 ومن المعلوم بالضرورة ان هذا المتشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا الحكم المبين غاية البيان **المثال العشرون**
 رد الحكم الصحيح الصريح في مسألة المصراة بالمتشابه من القياس زعمهم ان هذا حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال لا اصل
 كتاب الله وسنة رسوله واجماع امته والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف يقال
 الاصل يخالف نفسه هذا من ابطال الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله وكلام رسوله وما عداهما
 فردود اليهما فالسنة اصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يدعى الاصل بالفرع قال الامام احمد انما القياس ان تقيس على
 اصل فاما ان تتجلى الى الاصل فتهدمه ثم تقيس فعلى شئ تقيس قد تقدم بيان موافقة حديث المصراة للقياس و
 ابطال قول من زعم انه خلاف القياس والله ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح واما القياس الباطل فالشريعة
 كلها مخالفة له **ويا لله العجب** كيف وافق الوضع بالنسبة المشددة للاصول حتى قبل وخالف خبر المصراة للاصول
 حتى رد **المثال الحادي والعشرون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في العرايا بالمتشابه من قوله القمر
 بالتمر مثله مثل سواء فان هذا لا يتناول الرطب بالتمر فان قيل فانتم ردتم خبر النهي عن بيع الرطب بالتمر
 مع انه محكم صريح صحيح حديث العرايا وهو متشابه قيل فاذا كان عندكم محكما صحيحا فكيف ردتموه بالمتشابه من اشراط
 المساواة بين التمر والتمر فلا جدith النهي اخذتم ولا جدith العرايا بل خالفتم الحديثين معا واما نحن فاخذنا بالسنة
 الثلاثة وتركنا كل سنة على وجهها ومقتضاها ولم تضرب بعضها ببعض ولم نخالف شيئا منها فاخذنا بحديث النهي
 عن بيع الرطب بالتمر مطلقا واخذنا بحديث العرايا وخصصنا به عموم حديث النهي عن بيع الرطب بالتمر اتباعا لسنن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها واعمال الادلة الشرعية جميعها فانها كلها حق ولا يجوز ضرب الحق ببعضه وبعضه باطل
 بعضه ببعض والله الموفق **المثال الثاني والعشرون** رد حديث القسامة الصحيح الصحيح المحكم بالمتشابه من
 قوله لو يطي الناس بدعواهم لادى رجال دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على المدعي عليه والذي شرع الحكم بالقسامة
 هو ان لا يطي احد بدعواه المجردة وكلا الامرين حق عند الله لا اختلاف فيه ولم يعط في القسامة حجر الدعوى
 وكيف يليق بمن هبته حكمة شرع العقول ان لا يطي المدعي مجرد دعواه عودا من اذله ثم يعطيه بدعوى مجردة دم اخيه السلم
 وانما اعطاه ذلك بالدليل الظاهر الذي يغلب على الظن صدقه فوق تغليب الشاهدين وهو اللوث والعداوة والقرينة
 الظاهرة من وجع العد ومقتولا في بيت عدوه فقوى الشارع الحكيم هذا السبب باستخلاف خمسين من اولياء القتيل
 الذين يبعدوا ويستحيل تفاقم كلهم على رعي البرئ بدم ليس منه بسبيل ولا يكون رجل فيهم يرشيد يراقب الله ولوعرض
 على جميع العقلاء هذا الحكم والحكم بتخفيف العدو والقتل وجد القتيل في دارة بانه ما قتله لراوان ما بينهما من العدل كما بين
 السماء والارض ولو سئل كل سليل الحاسدة عن قاتل هذا القتال من وجد في دارة والذي يقض منه العجب ان يرى قتيل يتشخط
 في دمه وعدا ربه به كين ملطحة بالدم وية الال قتيل قوله فستخلفه بالله ما قتله ونخل سبيله ونقدم ذلك على احسن الاحكام

واحد لها والصقها بالعقول والظن الذي لو انفتحت العقلاء لم يهتدوا ولا حسن منه بل ولا مثله واين ما تضمنه الحكم
بالقسامة من حفظ الدماء الى ما تضمنه تخليف من لا تشك مع القرائن التي تفيد القطع انه الجاني ونظير هذا اذا راينا
رجلا من اشرف الناس جاسر الرأس بغير عمامة واخراماه يشتد عذوا وفي يده عمامة وعلى راسه آخر فاننا نرفع
العمامة التي بيده الى جاسر الرأس نقبل قوله ولا نقول لصاحب اليد القول قولك مع يمينك وقوله صلى الله عليه وآله
وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لا يعارض القسامة بوجه فانه انما نفى الاعطاء بدعوى مجردة وقوله ولكن اليمين على المدعى
عليه هو في مثل هذه الصلوة حيث لا تكون مع المدعى الا مجرد الدعوى وقد دل القرآن على رجم المرأة بلعان الزوج اذا اكلت
وليس ذلك اقامة للحجة مجرد ايمان الزوج بل بها وبكولها وهكذا في القسامة انما يقبل فيها باللوث الظاهر والايمان للتعددية
المغلظة وهاتان بينتا هذين الموضوعين والبيئات تختلف بحسب احوال الشعوب به كما تقدم باربعة شهود وثلاثة بالنص
وان خالفه من خالفه في بيعة الاعسار واثنان وواحد ويمين ورجل وامرأتان ورجل واحد وامرأة واحدة واربعة ايمان
وحشون يمينًا ونكول شهادة الحال ووصف المالك للقطعة وقيام القرائن والشبهة التي يخبر به القائف ومعاقد القبط
ووجوه الاجر في الحائط وكونه معقودًا ببناء واحد ما عند من يقول بذلك فالقسامة مع اللوث اتفق البيئات المثال
الثالث والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة في النهي عن بيع الرطب بالتمر بالمشابهة من قول واحد الله البيع
وبالمتشابهة من قياس في غاية الفساد وهو قولهم الرطب والتمر اما ان يكونا جلسين واما ان يكونا جنسًا واحدًا وعلى
التقديرين فلا يمنع بيع احدهما بالآخر وانت اذا نظرت الى هذا القياس رايت مصابًا ومما للسنة اعظم مصادمة ومع انه
فاسد في نفسه بل هما جنس واحد احدهما ازيد من الآخر قطعًا بليته فهو ازيد اجزاء من الآخر زيادة لا يمكن فصلها و
تميزها ولا يمكن ان يجعل في مقابلة تلك الاجزاء من الرطب ما يتساوى ان به عند الكمال اذ هو ظن وحسبان فكان المنع من
بيع احدهما بالآخر محض القياس لو لو تات به سنة وحتى لو لم يكن رطبًا ولا القياس يقتضيه لكان اصلاً قائماً بنفسه يجب
التسليم ولا نقياد له كما يجب التسليم لسائر نصوصه للحكمة **ومن العجب** رد هذه السنة بدعوى انها مخالفة للقياس
والاصول وتخريم بيع الكسب بالسهمم دعوى ان ذلك موافق للاصول فكل احد يعلم ان جريان الرأيتين التمر والرطب
اقرب الى الرابض والقياساً ومعقولا من جريانه بين الكسب والسهمم **المثال الرابع والعشرون** رد الحكم
الصريح الصحيح من السنة بالاقراء بين الاعبد الستة الموصى بعقدهم وقالوا هو خلاف الاصول بالمتشابهة من رأى
فاسداً وقياس باطل بانهم اما ان يكون كل واحد منهم قد استحق العتق فلا يجوز نقله عنه الى غيره او لم يستحقه فلا يجوز
ان يعتق منهم احد وهذا الرأي الباطل كما انه في مصادمة السنة فهو فاسد في نفسه فان العتق انما استحق في ثلث
ماله ليس الا والقياس الاصول تقتضي جمع الثلث في محل واحد كما اذا وصى بثلاثة دراهم وهي كل ماله فلم يجز الورثة
فاننا ندفع الى الوصي له درهما ولا نجعله شريكاً بثلث كل دراهم ونظائر ذلك فهذا العتق لعبيده كانه اوصى بعقق ثلثهم اذ
هذا هو الذي يملكه وفيه صحت الوصية فالحكم بجميع الثلث في اثنين منهم احسن عقلاً وشرعاً وفطرة من جعل الثلث
شائعاً في كل واحد منهم فحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المسئلة خير من حكم غيره بالرأي **المثال الخامس والعشرون** رد السنة الصريحة للحكمة في تحريم الرجوع في الهبة لكل احد الا الولد اولدى رجم محرم
اولد زوج او زوجة او يكون الواهب قد اتيب منها ففي هذه المواضع الاربعة يمتنع الرجوع وفرقوا بين الاجنب والرحم بان هبة
القريب صالحة ولا يجوز قطعها وهبة الاجنبى تدرء ولما ان يعضيه وان لا يعضيه وهذا كونه مصادماً للسنة مصادمة

ج

الكسب
الكسب

بحجة فهو فاسد لأن النسخة التي هي في بعض النسخ دخلت في ملكه وخالفه التصريف فيها الرجوع الواهب فيها أنزاع
 ملكه منه بخير رضاه وهذا باطل شرعاً وعقلاً وأما الوالد في الدية جزء منه وهو وماله لأبيه وبينهما من البعضية ما يوجب
 شدة الاتصال بخلاف الأجنبي **فإن قيل** لم يخالفه إلا بنص محكم صحيح وهو حديث سالم عن أبيه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم من وهب هبة فهو حق بها ما لم يثب منها قال البيهقي قال أبو عبد الله يعني الحاكم هذا حديث صحيح
 إلا أن يكون الحمل فيه على شيخنا يزيد أحمد بن إسحاق بن محمد بن خالد الهاشمي ورواه الحاكم من حديث عمرو بن دينار عن أبي هريرة
 قال قال رسول الله عليه وآله وسلم الواهب الحق بمحبته ما لم يثب وفي كتاب الدارقطني من حديث حماد بن سلمة عن قتادة
 عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها وفي الغيلانيات ثنا
 محمد بن إبراهيم بن أبي يحيى عن محمد بن عبد الله عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من وهب هبة
 فإن رجع بها فهو حق بها ما لم يثب منها ولكنه كالكلب يعود في قيئه **فالجواب** أن هذه الأحاديث لا تثبت ولو ثبتت لم تخل عنها
 ووجب العمل بها ويحدث لا يحل الواهب أن يرجع في هبته ولا يبطل أحداً بالآخر ويكون الواهب الذي لا يحل له الرجوع من
 وهب تبرعاً محضاً لا لأجل العوض والواهب الذي له الرجوع من وهب ليستخرج من هبته ويثاب منها فلم يفعل المنتهب و
 تستعمل سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلها ولا يضرب بعضها ببعض أما حديث ابن عمر فقال الدارقطني لا يثبت
 مرفوعاً والصواب عن ابن عمر عن عمر قوله وقال البيهقي ورواه علي بن سهل بن الغيرة عن عبيد الله بن موسى ثنا حنظلة بن
 أبي سفيان قال سمعت سالم بن عبد الله فذكرهم وهو غير محفوظ بهذا الإسناد وإنما يروي عن إبراهيم بن اسمعيل بن جهم
 وإبراهيم ضعيف انتهى وقال الدارقطني غلط فيه علي بن سهل انتهى وإبراهيم بن اسمعيل هذا قال أبو نعيم لا بأس به
 فلسين وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج به وقال يحيى بن معين إبراهيم بن اسمعيل المكي ليس بشئ قال البيهقي والمحمود عن عمرو
 ابن دينار عن سالم عن أبيه عن عمر من وهب هبة فلم يثب منها فهو حق بها إلا الذي رجم عمر قال البخاري هذا أصح وأما حديث
 عبيد الله بن موسى عن حنظلة فلا إزاره إلا وهماً وأما حديث حماد بن سلمة فمن رواية عبد الله بن جعفر الرقي عن ابن المبارك
 وعبد الله هذا ضعيف عندهم وأما حديث ابن عباس فمحمد بن عبد الله فيه هو الغرض ولا تقوم به حجة قال الفلاس و
 النسائي هو متروك الحديث وفيه إبراهيم بن يحيى قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين هو كذاب وقال الدارقطني متروك
 الحديث فإن لم تقع هذه الأحاديث لم يلتفت إليها وإن صحت وجب حملها على من وهب للعوض وبالله التوفيق **المثال**
السادس والعشرون رد السنة المحكمة في القضاء بالقافة وقالوا هو خلاف الأصول ثم قالوا وادعاه أمثال
 الحكماء بما هذا مقتضى الأصول **ونظير هذا المثال السابع والعشرون** رد السنة المحكمة الثابتة في جعل
 الأمة فراشاً والحاق الولد بالسيد وإن لم يدعه وقالوا هو خلاف الأصول والأمة لا تكون فراشاً ثم قالوا وتزوجها وهو باقصر
 بقعة من المشرق وهي بأقصى بقعة من المغرب وانت بولد لستة أشهر بحقه وإن علمنا بأنهما لم يتلاقيا قط وهي فراش بالعقد
 فامته التي يطأها ليلاً ونهاراً ليست بفراش وهذه فراش وهذا مقتضى الأصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 خلاف الأصول على لازم قولهم **ونظير هذا قياس** الحد على السلام في الخروج من الصلاة بكل واحد منهما ودعوى أن
 ذلك موجب الأصول مع بعد ما بين الحد والسلام وترك قياس نبيذ التمر المسكر على عصير العنب المسكر في تحريم قليل
 كل منهما مع شدة الأخوة بينهما ودعوى أن ذلك خلاف الأصول **ونظيره** أن الذمي لو صنع ديناراً واحداً من الخبز يتنقصر
 عنه وحل ماله ودمه ولو حرق الكعبة البيت الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجأه ربيب الله ورسوله

اقهر سب على رؤس المسلمين فعهده باقي ودمه معصوم ومنه النقض بذلك مقتضى الاصول والنقض بمنع الدخار
 مقتضى الاصول ونظيره ايضا اباحة قراءة القرآن بالاجنبية وانه مقتضى الاصول ومنع رواية الحديث بالمعنى وهو
 خلاف الاصول ونظيره اسقاط الحد عن استاجرا امرأة ليزني بها او تغسل ثيابا به فزني بها وان هذا مقتضى الاصول في
 ايجاب الحد على الاعمى اذا وجد على فراشه امرأة فظن انها زوجته فبانت اجنبية ونظيره ايضا منع المصلي من الصلوة بالوضوء
 من ماء يبلغم قنطرة مقنطرة وقعت فيه قطرة دماء بول وابطحتم له ان يصلي في ثوب ربيعه متلطي بالبول وان كان
 عذرة فقد راحة الكف ونظيره دعواهم ان الايمان واحد والناس فيه سواء وهو مجرد التصديق وليست الاعمال
 داخلة في ماهيته وان من مات ولم يصل صلوة قط في عمره مع قدرته وصحة جسمه وفراغه فهو مؤمن وتكفيرهم من
 يقول مسجلا أو فقيهه بالتصغير او يقول للخمر والسماح المحرم ما اطيعه والذنه ونظيره ذلك انه لو شهد عليه اربعة بالزنا
 فقال صدقوا سقط عنه الحد بتعدد بقرهم ولو قال كذبوا على حد ونظيره انه لا يصح استيثار واريجل مسجلا يصلي فيه المسلمون
 وتصير اجازتها كنيسة يعبد فيها الصليب والنار ونظيره انه لو فقهه في صلاته بطل وضوؤه ولو غشي في صلاته واوقف
 الحصنات او شهد بالزور فوضوؤه بحاله ونظيره انه لو وقع في البير فارة فنجست البير فاذا انزع منها دلو فالدلو والماء نجس
 ثم هلك الى ثلم كذا او كذا دلو فاذا انزع الدلو الذي قبل الاخير فشرش على حيطان البير نجسها كلها فاذا جاءت النوبة الى
 الدلو الاخير فشقش النجاسة كلها من البير وحيطانها وطينها بعد ان كانت نجسة ونظيره انكار كون القرعة التي ثبتت
 فيها ستة احاديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيها ايتان من كتاب الله طريقا للاحكام الشرعية والاثبات
 الوحي شهادة الزور التي يعلم المقدوح انها شهادة زور وبها فرق الشاهدان بين الرجل وامرأته ونظيره هذا ايجاب الاست
 على السيد اذا صلح امرأة بكر لا يوطأ مثلها مع العلم القطعي ببراءة رحمها واسقاطه عن اراد وطي الامة التي طهر
 سيدها الباهرة ثم اشتراها هو فملكها لغيره ثم وكله في تزويجها منه فقالوا لا يجال وطيمها وليس بين وطي بائنها ووط
 هو الاساعة من زمار ونظيره هذا في التناقض اباحة نكاح المخلوقة من ماء الزاني مع كونها بعضه مع تحريم الرضعة من لبن
 امرأته لكون الابن ثاب بوطية فقد صار فيه جزء منه فيا لله العجب كيف انتهض هذا الجزء اليسير سببا للتحريم ثم يباح له
 وطيمها وهي جزؤه الحقيقية وسلالته واين تشنيعكم وانكاركم لاستمناء الرجل بيد عند الحاجة خوفا من العنت ثم تجوزون لا
 وطي بنته المخلوقة من ماء حقيقته ونظيره هذا الوادي على ذي حق واقام به شاهدان من عبدين عالمين صالحين مقبلين
 شهادتهما على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تقبل شهادتهما عليه فان اقام به شاهدان من كافرين حريين قبلت شهادتهما
 عليه مع كونهما من اكذب الخلق على الله وانبيائه ودينه ونظيره هذا الوادي اعيانها ثلاثا احدها عليه خشبتان والاخر ثلاث
 خشبات ولا بينة فهو كله لصاحب الخشبات الثلاث فلو كان لاحدها ثلاث خشبات والاخر مائة خشبة فهو بينهما نصفان
 ونظيره هذا الوادي اغتصب نصراني رجلا على ابنته او امرأته او حرمة ونزني بها ثم شذخ رأسها بالبحر او رمى بها من اعلى شاهق
 حتى ماتت فلا حد عليه ولا قصاص فلو قتله المسلم صاحب الحرم بقصبة عمدة قتل به ونظيره هذا انه لو اكره على
 قتل الف مسلم او اكثر بسجن شهرا واخذ شئ من ماله فقتلهم فلا قود عليه ولا دية حتى اذا اكره بالقتل على عتق امته
 او طلاق زوجته لزمه حكم العتق والطلاق ولم يكن الاكراه مانعا من نفوذه حكما عليه مع ان الله سبحانه اباح التكلم
 بكلمة الكفر مع الاكراه ولم يجر قتل المسلم بالاكراه ابدا ونظيره هذا ابطال الصلوة بتسيير من ناب عنه في صلاته وقد
 امر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتصح صلوة من ركع ثم خر ساجدا من غير ان يقيم صلبه وقد ابطمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول لا يجرى صلواتهم الرجل في ركوعه وسجوده ودعوى ان ذلك مقتضى الاصول ونظيره
 ايضاً ابطال الصلوات بالاشارة لرد السلام او غيره وقد اشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلواته برف السلام والشار
 الصحابة برؤسهم تارة وبأكرهم تارة وتخصيمهم بتراب الطمأ نينة وقد امر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الصلوات
 بدونها واخبر ان صلوات المقر صلوته المأفوقين واخبر عن بقة ان من صلى كذلك لقي الله على غير الفطرة التي فطر الله عليها
 رسوله صلى الله عليه وآله وسلم واخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من لا يتم ركوعه ولا سجوده اسوأ الناس
 سرقة وهذا يدل على انه اسوأ حالاً عند الله من سارق الاموال ونظيره هذا قولهم لو ان رجلاً مسلماً طاهر البدر عليه
 جنازة غمس يده في بئر يئنة رفع الحث صارت البير كلها نجسة بحرم شرب ما ثابها والوضوء منه والطهارة فلا يغتسل فيها
 مائة نضر اني قلف عابدين الصليب او مائة يهودي فماؤها باقى على حاله طاهر مطهر يجوز الوضوء منه وشربه والطهارة **ونظيره**
 لو ماتت فارة في ماء فصب ذلك الماء في بئر لم ينجس منها الا عشرون دلواً فقط وتظهر بذلك ولو قوض رجل مسلم طاهر
 الاعضاء بماء فسقط ذلك الماء في البئر فلا بد ان تلحق كلها **ونظيره** هذا قولهم لو عقد على امه او اخته او ابنته ووطئها
 وهو يعلم ان الله حرم ذلك فلا حد عليه لان صورة العقد شبيهة ولوراثي امرأة في الظلمة ظننا امرأته فوطئها فاعلم ان الحد
 ولم يكن ذلك شبيهة **ونظيره** قولهم لو انه رشأ شاهدين فشهد ابا الزور المحض ان فلاناً طلق امرأته ففرق الحاكم
 بينهما جائز ان يتزوجها ويطلقها لا بل ويجوز لاحد الشاهدين ذلك فلو حكم حاكم بعتة هذا العقد لم يضر لنقض حكمه
 ولو حكم حاكم بالشاهد واليمين لنقض حكمه وقد حكم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم **ونظيره** ذلك قولهم لو تزوج
 امرأة فخرجت مجنوناً بصرامة من قرنها الى قدمها عزيمة عمياء مقطوعة الاطراف فلا خيار له وكذلك اذا وجدت هي
 الزوج كذلك فلا خيار لها وان خرج الزوج من خيار عباد الله واغناهم واجملهم واعلمهم وليس له ابو ان في الاسلام للزوجة
 ابو ان في الاسلام فلها الفسخ بذلك **ونظيره** قولهم يصح نكاح الشغار ويحب فيه مهر المثل وقد صح عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عنه وخبره اياه ولا يصح نكاح من اعتق امة وجعل عتقها صداقها وقر غله رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم **ونظيره** قولهم يصح نكاح التحليل وقد صح لعنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فعل
 من رواية عبد الله بن مسعود وابي هريرة وعلى بن ابي طالب كرم الله وجهه في ابنة ولا يصح نكاح الامة لمضطر خائف العنة
 حاد الطول اذا كانت تحت حرة ولو كانت عجراً شوها لا تنقه **ونظيره** قولهم يبيع الكلب وقد منع منه النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وخبره ببيع المدبر وقد باعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **ونظيره** قولهم للجارية ان يمنع
 جارية ان يغرز خشبة هو محتاج الى غرزها في حائطه وقد غازه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن منع وتسليطهم
 اياه على انتزاع داره كلها منه بالشفعة بعد وقوع الحد ودون تعريف الطريق وقد اظهرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ونظيره قولهم لا يحكم بالقسامة لانها خلاف الاصول ثم قالوا يحلف الذين وجدوا القتل في محلتهم ودارهم
 خمسين يمينا ثم يقضى عليهم بالدية **فيما الله العجيب** كيف كان هذا وفق الاصول وحكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم خلاف الاصول **ونظيره** قولهم لو تزوج امرأة فقالت له امرأة اخرى انا ارضعتك ونزجتك او قال له
 رجل هذه اختك من الرضا عتجانه تكذيباً ووطئ الزوجة مع ان هذه هي الواقعة التي امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم عقبة بن الحارث بفراق امرأته لاجل قول الامة السوداء انها ارضعتها ولو اشترى طعاماً او ماءً فقال له رجل
 هذا اذيجة عجوى او خمس لم يسعه ان يتناول مع ان الاصل في الطعام والماء الحلال الاصل في الابضاع التحريم ثم قالوا

لو قال الخبير هذا الطاهر والشرب لطلان سرقه او غصبه منه فلان وسعه ان يتناوله ونظير هذا قولهم لو اسلم
 ومختبه اختان وخيرناه فطلق احدهما كانت هي المختارم والتي امسكها هي المفارقة قالوا لان الطلاق لا يكون الا في زوجة
 واحدا باني حقيفة مخلص من هذا فانه ان عقد على الاختين في عقد واحد فسد نكاحها واستأنف نكاح من شاء
 منها وان تزوج واحدة بعد واحدة فنكاح الاولى هو الصحيح ونكاح الثانية فاسد ولكن لزومهم نظيره في مسئلة العبد اذا
 تزوج بدون اذن سيده كان صحيحا على اجازته فلو قال له طلقها طلاقا رجعيا كان ذلك اجازة منه للنكاح فلو قال له
 طلقها ولم يقل رجعيا لم يكن اجازة للنكاح مع ان الطلاق في هذا النكاح لا يكون رجعيا الا بعد الاجازة وقبل الدخول واما
 قبل الاجازة والدخول فلا ينقسم الى يائس ورجي المثل **لثامن والعشرون** رد السنة العجيبة الصريحة
 الحكيمة في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح يكون بخلاف الاصول وبالمشابة من غير
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلوة وقت طلوع الشمس قالوا والعامة عندنا يعارض الخاص فقد تعارض حاكمهم
 فقد منا الحاضر احتياطا فانه يجب عليه اعادة الصلوة وحديث الانتباه يجوز له المضى فيها واذا تعارضنا صرحنا الى النص الذي
 يوجب الاعادة لتيقن برادة الذمة فيقال لا ريب ان قول صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
 الشمس فليتم صلاته ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلاته حديث واحد قاله صلى الله عليه وآله
 في وقت واحد وقد وجبت طاعته في شطر فوجب طاعته في الشطر الاخر وهو محكوم خاص لا يعمل الاوجهما واحدا لا يعمل غير
 السنة وتحديث النهي عن الصلوة في اوقات النهي عام يحمل قد خص منه عصر يومه بالاجماع وتحص منه قضاء الفاشة
 والمنسبة بالنص وتحص منه ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة الظهر بعد العصر
 واقر من قضى سنة الفجر بعد صلاة الفجر وقد اعلمه انها سنة الفجر وامر من صلى في رحله ثم جاء مسجد جماعة ان يصلي
 معهم وتكون له نافلة قاله في صلوة الفجر وهي سبب الحديث وامر الداخل والامام بخطب ان يصلي تحية المسجد قبل ان
 يجلس وايضا فان الامر باتمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امر باتمام لا بابتداء والنهي عن الصلوة في ذلك الوقت تحي
 عن ابتداءهما لا عن استدامتهما فانه لم يقل لا تنق الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا وابن احكام لا ابتداء من
 الدوام وقد فرق النص والاجماع والقياس بينهما فلا تنق من احكام الدوام من احكام لا ابتداء ولا احكام لا ابتداء من
 احكام الدوام في عامة مسائل الشريعة فالاحكام ينافي ابتداء النكاح والطيب دون استدامتهما والنكاح ينافي قيام
 العدة والزوة دون استدامتهما والحد ث ينافي ابتداء المسير على الخفين دون استدامته ونزول خوف العنت ينافي ابتداء
 النكاح الا انه دون استدامته عند الجمهور والزنا من المرأة ينافي ابتداء عقد النكاح دون استدامته عند الامام احمد
 ومن وافقه والذلول عن نية العبادة ينافي ابتداءها دون استدامتها وفقد الكفاية ينافي لزوم النكاح في الابتداء دون
 الدوام وحصول الغنى ينافي جواز الاخذ من الزكوة ابتداء ولا ينافي فيه دواما وحصول الحجر بالسفوف والجنون ينافي ابتداء العقد
 من الحجر عليه ولا ينافي دوامه وطريان ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعداوة بعد الحكم بها لا يمنع العمل بها على الدوام
 ويمنع في الابتداء والقدرة على التكفير بالمال تمنع التكفير بالصوم ابتداء لا دواما والقدرة على هذا المتمنع تمنع الانتقال الى
 الصوم ابتداء لا دواما والقدرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقا وفي منع استدامة الصلوة بالتيمم خلاف بين اهل العلم
 ولا يجوز اجارة العين للغصوب **سنة** من لا يقدر على تخليصها ولو غصبها بعد العقد من لا يقدر المستاجر على تخليصها
 منه لم تنفسم الاجارة وخير المستاجر بين فسخ العقد وامضائه ويمنع اهل الذمة من ابتداء احداث كنيسة في دار الاسلام

ولا يمنع استدامتها ولو حلف لا يزوج ولا يتطيب ولا ينظر فاستدام ذلك لم يحدث وان ابتدأ حدث وامنع فاضربنا
 ذلك من الاحكام التي يفرق فيها بين الاستدام والرداء فمحتاج في ابتداها الى ما يحتاج اليه في دوامها وذلك لقول الامام وثبوته
 واستقرار حكمه وايضا فهو مستحب بالاصل وايضا فالدمع من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت في
 المتبوعات والمستدام تابع لاصوله الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضي صحة ما ورد به النص فكيف
 وقد توارى عليه النص والقياس فقد تبين انه لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص لا نفي قياس بل النص فيها و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مورد الخاص لا هو اخل تحت لفظه ولو قدر صلاحية لفظه له فالخاص بيان
 لغرض ارادته فلا يجوز تعطيل حكمه وابطاله بل تعيين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال احاديث السنين والغاى احاد ليلين والله الموفق
 نقول الصورة التي ابطمت فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصورة التي وافقتم فيها السنة فانه اذا ابتدأ
 العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت غي وهو وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلى الله عليه وسلم
 والله وسلم وقت صلوة المنافقين حين تصير الشمس بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار وانما كان النهي عن الصلوة
 قبل ذلك الوقت حرماء له وسدا للزريعة وهذا بخلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ لا يسجدون لها
 بل ينتظرون بسجودها طلوعها فكيف يقال تبطل صلوة من ابتدأها في وقت تام لا يسجد فيها الكفار للشمس وتصح صلوة من
 ابتدأها وقت يسجد الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرني شيطان فانه حينئذ يقارنها بغير السجود له
 كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجود له فاذا كان ابتداؤها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من صحتها فكأن تكون استدامتها
 وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة بطريق الاولى والاخرى فان كان في الدنيا قياس صحيح فهذا من احصه فقد تبين
 ان الصورة التي خالفتم فيها النص اولى بالجواز قياسا من الصلوة التي وافقتموه فيها وهذا مما حصلتته عن شيخ الاسلام
 قدس الله روحه وقت القراءة عليه وهذه كانت طريقته وانما تقر بان القياس الصحيح هو ما دل عليه النص وان من خالف
 النص للقياس فقد وقع في مخالفة القياس من النص معا وبالله التوفيق ومن العجب انهم قالوا الوصل ركعة من العصر ثم
 غربت الشمس صحت صلاته وكان مدركا لها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
 الشمس فقد ادرك العصر وهذا شرط الحديث وشرطه الثاني ومن ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الفجر
المثال التاسع والعشرون رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في دفع النقطة الى موصف عفاها ووعاها
 ووكانها وقالوا هو مخالف للاصول فكيف يعطى المدعى بدعواه من غير بينة ثم لم ينشئوا ان قالوا من ادعى لقيطا عند غيره
 ثم وصف علامات في بدنه فانه يقضى له به بغير بينة ولم يرو ذلك خلاف الاصول وقالوا من ادعى حثا ومعا قد شطه من
 جهته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول ومن ادعى حائطا ووجه الاجر من جهته قضى له به ولم يكن ذلك خلاف الاصول
 ومن ادعى مالا على غيره فانكروا وكل عن اليمين قضى له بدعواه ولم يكن ذلك خلاف الاصول واذا ادعى الزوجان ما في البيت
 قضى لكل واحد منهما بما يناسبه ولم يكن ذلك خلاف الاصول ونحن نقول ليس في الاصول ما يبطل الحكم بدفع النقطة
 الى واصفها البتة بل هو مقتضى الاصول فان الظن المستفاد بوصفه اعظم من الظن المستفاد بمجرد النكول بل وبالشهادة
 بوصفه بينة ظاهرة على صحة دعواه لا سيما ولم يعارضه معارض فلا يجوز الغاء دليل صدقه مع عدم معارض اقواله منه فهذا خلا
 الاصول حقا لا موجب السنة **المثال الثلاثون** رد السنة الثابتة للحكمة الصريحة في صحة صلاة من تكلم فيها جاهلا او ناسيا

هذا حديث جليل في
 القصد والمصداق
 انما هو من كلام
 من الفجر والاعقاب

ج
 على السداد في هذا
 بين به النص في وقت
 اين انهم ادعوا بها
 للسداد لا ما يخلو

بأنها خلاف الأصول ثم قالوا من أكل في رمضان أو شرب شيئاً حرم صومه مع اعتدافهم بأن ذلك على خلاف الأصول القياسية
لكن تبعنا فيه السنة فيما الذي منعكم بتقدريم السنة الأخرى على القياس الأصول كما قدمتم خبر القمقهة في الصلوة و
الوضوء بنهيهم التمر وأثار الأرباب على القياس الأصول **المثال الحادي والثلاثون** رد السنة الثابتة بالحكمة
في اشتراطها ثم منفعة المبيع مدة معلومة بأنها خلاف الأصول ثم قالوا يجوز بيع التمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع
في الحال مع العلم بأنها لو قطعت لم تكن ما لا يستفهم بدو ولا يساوي شيئاً البتة ثم لما ان يتفقا على بقاءها إلى حين الكمال ودعوى أن
ذلك موافق للأصول وهو عين ما غي عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم **المثال الثاني والثلاثون** رد السنة
الصحيحة الصريحة بالحكمة في تخيير النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوالد بين ابويه وقالوا هو خلاف الأصول ثم قالوا
إذا زوج الوالي غير الأب الصغيرة حرم وكان النكاح لازماً فإذا بلغت انقلب جائزاً وثبت لها الخيار بين الفسخ والامضاء وهذا
هذا وفق الأصول **فيما لله المحجب** ابن في الأصول التي هي كتاب الله وسنة رسوله واجماع الأمة المستند إلى الكتاب
والسنة موافقة هذا الحكم للأصول ومخالفة حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتخيير بين الابوين للأصول
المثال الثالث والثلاثون رد السنة الثابتة بالصحيحة الصريحة بالحكمة في رجم الزانيين الكتابيين بأنها
خلاف الأصول وسقوط الحد عن عقد على مه ووطئها وإن هذا هو مقتضى الأصول **فيما عجباً** لهذه الأصول التي
منعت الحد على من أقامه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسقطته عن من يسقطه عنه فإنه ثبت عنه أنه أرسل
البراء بن عازب إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن يضرب عنقه ويأخذ ماله فوالله ما رضى له جداري حتى حكم عليه بضرب
العنق وأخذ المال وهذا هو الحق المحض فإن جرئته اعظم من جريمة من زنى بأمرأة أبيه من غير عقد فإن هذا ارتكب
محظوراً واحداً والعاقبة عليها ضم إلى جريمة الوطئ جريمة العقد الذي حرمه الله فانتهاك حرمة شرعه بالعقد وحرمة امره
بالوطئ ثم يقال الأصول تقتضي سقوط الحد عنه وكذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجم اليهوديين هو
من اعظم الأصول فكيف رد هذا الأصل العظيم بالرأي الفاسد ويقال أنه مقتضى الأصول **فإن قيل** إنما حكم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم بالرجم بما في التوراة الزاماً لما أباهما اعتقاداً صحته **قيل** هب أن الأمر كذلك فما حكم بحق
اتباعه وموافقة وتحرر مخالفته أمر بخير ذلك فاختاروا أحد الجيابين ثم اذهبوا إلى ما شئتم **المثال الرابع والثلاثون**
رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة في وجوب الوفاء بالشروط في النكاح وانها حق الشروط بالوفاء على الإطلاق بأنها
خلاف الأصول والاختار بجعل النهي عن بيع وشروط الذي لا يعلم له اسناد يصح مع مخالفته للسنة الصحيحة والقياس و
لا انعقاد الاجماع على خلافه ودعوى أنه موافق للأصول ما مخالفته للسنة الصحيحة فإن جابراً بأبى بعين وشروط كونه
إلى المدينة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من باع عبداً وله مال فماله للبائنه إلا أن يشترطه المبتاع فجعل للمشتري
بالشرط الزائد على عقد البيع وقال من باع ثمرة قد أبرت فمضى للبائنه إلا أن يشترطها المبتاع فلهذا ابيع وشروط ثابت بالسنة
الصحيحة الصريحة وأما مخالفته للاجماع فالأمة مجمعة على جواز اشتراط الرهن والكفيل والضمين والتأجيل والخيار ثلاثاً
أيام ونقد غير نقد البلد فهذا بيع وشروط متفق عليه فكيف يجعل النهي عن بيع وشروط موافقاً للأصول وشروط النكاح التي
هي حق الشروط بالوفاء مخالفة للأصول **المثال الخامس والثلاثون** رد السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة
في دفع الأرض بالثلث والربع مزارعة بأنها خلاف الأصول والخذ بالحديث الذي لا يثبت بوجوه أنه غي عن قفيز الطحان
وهو أن يدفع حنطته إلى من يطحنها بقفيز منها أو غزله إلى من ينسجه ثياباً بجزء منه أو زيتونه إلى من يعصره بجزء منه ونحو

ذلك مما لا يعرف فيه ولا خطر ولا قمار ولا جهالة ولا أكل مال بالباطل بل هو نظير دفع مال إلى من يتجر فيه بخبر من الربح بل أولى فإنه قد لا يربح المال فربح عمله مجازاً وهذا لا يدل على هب عمله مجازاً فإنه يطن المحب ويحضر الزيتون ويحصل على جزء منه يكون به شريكاً للمالك فهو أولى بالجواز من المضاربة فكيف يكون المنع منه موافقاً للأصول والمزاولة التي فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفاؤه الراشدون خلاف الأصول المثال **للساس الثلاثون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابياً في أن المدينة حرم صيدها ودعوا أن ذلك خلاف الأصول ومعارضتها بالمتشابه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا عبد الله لا تفعل النكير **ويا لله العجب** أي الأصول التي خالفتموها هذه السنن وهي من أعظم الأصول فهناك حديث أبي عبد الله في هذه الأصول ونحن نقول معاذ الله أن نرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبداً وحديث أبي عبد الله لا يحمل أربعة أوجه قد ذهب إلى كل منها طائفة أحدها أن يكون منقداً على أحاديث تحريم المدينة فيكون منسوخاً الثاني أن يكون متأخراً عنها معارضتها فيكون ناسخاً الثالث أن يكون النسخ ما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب من الصيوع الرابع أن يكون رخصة لذلك الصغير دون غيره كما رخص في بردة في التضيعة بالعناق دون غيره فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل صلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة للحكمة الصريحة لا تختم إلا وجهاً واحداً **المثال لسابع والثلاثون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق بالمتشابه من قوله فيما سقت السماء العشر وما سقى بنخ أو غريب منصف العشر قالوا وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخاص دلالة العام قطعية كالتخاص إذا عارضها قدم الأعم وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا الحديثين ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر والغناء أحدهما بالكلية فإن طاعة الرسول في هذا وهذا ولا تعارض بينهما بحمد الله بوجه من الوجوه فإن قوله فيما سقت السماء العشر إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مفرقاً بينهما في مقدار الواجب وأما مقدار النصاب فسكت عنه في هذا الحديث وبينه نصاً في الحديث الآخر فكيف يجوز العمل عن النص الصحيح المحكم الذي لا يحتمل غير ما دل عليه البتة إلى الجمل المتشابه الذي غابته أن يتعلق فيه بعوم لم يقصد وبياناً بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص **ويا لله العجب** كيف يحضرون عوم القرآن والسنة بالقياس الحسن أحواله أن يكون مختلفاً في الاحتجاج به وهو محل شبهة واضطراب إذا ما من قياس لا يمكن معارضته بقياس مثله أو دونه أو أقوى منه بخلاف السنة الصحيحة الصريحة فإنها لا يعارضها إلا سنة ناسخة معلومة التأخر والخالفه ثم يقال إذا خصصتم عوم قوله فيما سقت السماء العشر بالنصب والحشيش ولا ذكر لهما في النص فهلا خصصتم بقوله لا زكاة في حب ولا ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق وإذا كنتم تخصون العوم بالقياس فهلا خصصتم هذا العام بالقياس الجلي الذي هو من أجل القياس وأصح على سائر أنواع المال التي تجب فيه الزكاة فإن الزكاة الخاصة لم يشرعها الله ورسوله في مال إلا وجعل له نصاباً كالنواشي والذهب والفضة ويقال أيضاً أهلاً أوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره عما يقول تعالى خذ من أموالهم صدقة ويقول الله عليه وآله وسلم ما من صاحب بيل ولا بقر ولا يوك زكاتها إلا بطر له يوم القيمة بقاع قرقر ويقول ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها إلا صفت له يوم القيمة صفائح من نار وهلا كان هذا الحق عندكم مقدماً على أحاديث النصب الخاصة وهلا قلتم هناك تعارض مسقط وموجب فقد مناهنا الموجب احتياطاً وهذا في غاية الوضوح وبالله التوفيق **المثال الثامن والثلاثون** رد السنة الصحيحة

التغيير

ج

الصريحة للحكمة في جواز النكاح بها قل من المهر ولو خاتما من حديد مع موافقة العهود القران في قوله ان تبستوا
 بأموالكم والقياس في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير باثبات قياس من افسد القياس على قطع يد
 السارق وابن النكاح من اللصوصية وابن استباحة الفرج به الى قطع اليد في السرقة وقد نقل مرارا ان اهم الناس قياسا
 اهل الحديث وكلما كان الرجل الى الحديث اقرب كان قياسه اعم وكلما كان عن الحديث ابعد كان قياسه افسد **المثال**
الثاسع والثلاثون مرد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة فيمن اسلم وختته اختان انه يخير في امسالة من شاء
 منها وترك الاخرى بانه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول يقتضي انه ان نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو المرد في
 النكاح الاولى هو الصحيح من غير تخيير وان نكحها معا فنكاحها باطل ولا تخيير وكذلك حديث من اسلم على عشر نسوة وربما
 اولوا الخبير بخبيره في ابتداء العقد على من شاء من المنكوحات ولفظ الحديث يابي هذا التأويل لشد الأباء فانه قال اسلم
 اربعاً وفارق سائرهن رواه معمر عن الزهري عن سالم عن ابيه ان غيلان اسلم فزكركم قال مسلم هكذا روى معمر هذا
 الحديث بالبصرة فان رواه عنه ثقة خارج البصريين حكاه بالهبة او قال صدرا الحديث حديثا والا فالارسال اولى قال
 البيهقي فوجدنا سفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن عجل الحاربي وعيسى بن يونس وثلاثتهم كوفيون حديثا رواه
 عن معمر متصلا وهكذا روى عن يحيى بن ابي كثير وهو ياني وعن الفضل بن موسى وهو خراساني عن معمر متصلا عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصح الحديث بذلك وقد روى عن ايوب السخيتياني عن نافع وسالم عن ابن عمر متصلا قال
 ابو علي الحافظ تفرد به سوار بن عشرين عن ايوب وسوار بصري ثقة قال حاكم رواة هذا الحديث كلهم ثقات تقوم الحجة
 بروايته وقد روى ابو اؤد عن فيروز الدبلي قال قلت يا رسول الله اني اسلمت وتحتي اختان قال طلق ايتهما شئت
 فهذا ان الحديثان هما الاصول التي يرد ما خالفها من القياس اما ان يقعد قاعدة ويقول هذا هو الاصل ثم يرد السنة
 لاجل مخالفة تلك القاعدة فلم ير الله لهدم الف قاعدة لم يؤصلها الله ورسوله افرض علينا من رد حديث واحد هذه
 القاعدة معلومة البطلان من الدين فان النكحة الكفار لم يتعرض لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقعت هل
 صادفت الشروط المعتبرة في الاسلام فتصير امر لم تصادفها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان ممن
 يجوز له المقام مع امراته اقرها ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك وان لم يكن الا من
 يجوز له الاستمرار لم يقر عليه كمالوا اسلم وختته ذات رحم محرما واختان او اكثر من اربع فهذا هو الاصل الذي اصلته سنة
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما خالفه فلا يلتفت اليه والله الموفق **المثال الاربعون** مرد السنة
 الصحيحة الصريحة للحكمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من اسلم وبين امراته اذا لم يسلم معه
 بل متى اسلم الاخر فالنكاح بحاله مالم يتزوج هذه سنته المعلومة قال الشافعي اسلم ابو سفيان بن حرب بم الظهران وهو
 دار خراة وخراة مسلب قبل الفتح وفي دار الاسلام ورجع الى مكة وهند بنت عتبة مقيمة على غير الاسلام فاخذت بهيمة
 وقالت اقتلوا الشيخ الضال ثم اسلمت هند بعد اسلام ابى سفيان بايام كثيرة وقد كانت كافرة مقيمة بدار ليست بدار
 الاسلام و ابو سفيان بمها مسلم و هند كافرة ثم اسلمت قبل لقضاء العدة واستقر على النكاح لان عدتها لم تنقض حتى اسلمت
 وكان كذلك حكيم بن خزام واسلامه واسلمت امرأة صفوان بن امية وامرأة عكرمة بن ابى جهل بمكة وصارت دارها دار
 الاسلام وظهر حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمكة وهرب عكرمة الى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي
 دار حرب ثم رجع صفوان الى مكة وهي دار الاسلام وشهد حنينا وهو كافر ثم اسلم فاستقرت عنده امراته بالنكاح الاول

وذلك انه لم تنقض عدتها وقد حفظ اهل العلم بما انفردت به من الانصاف كانت عند رجل يكة فاسلمت هاجرت
الى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح قال الزهري لم يلغى ان امرأة هاجرت الى الله ورسوله زوجها
كافر مقيم بدار الكفر الا فرقت بينهما وبين زوجها الا ان يقدم زوجها هاجرا قبل ان تنقض عدتها وان لم يبلغها ذلك
امرأة فرق بينهما وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال كان المشركون على منزلتين من
النبي صلى الله عليه وآله وسلم اهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم واهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلون فكان اذا هاجرت امرأة
من اهل الحرب لم تحط بحقوقها وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح فان هاجر قبل ان تنكح ردت اليه وفي سنن
ابي داود عن ابن عباس قال روي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم زينب ابنته على ابي العاص بن الربيع بالنكاح
الاول ولم يحدث شيئا بعد ست سنين وفي لفظ لاحد ولم يحدث شهادة ولا صداقا وعند الثوري ولم يحدث
نكاحا قال الترمذي هذا حديث حسن ليس باسناده باس وقد روي باسناد ضعيف عن عمرو بن شعيب عن ابيه
عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم روي عن ابي العاص بن الربيع عن جده قال الترمذي في اسناده مقال
وقال الامام احمد هذا حديث ضعيف والصحيح انه اقرها على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث لا يثبت و
الصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رويها بالنكاح الاول وقال الترمذي في كتابا العلل
له سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن عباس في هذا الباب احسن من حديث عمرو بن شعيب
فكيف يجعل هذا الحديث الضعيف اصلا لغيره به السنة الصحيحة المعلومة وتجعل خلاف الاصول فان قيل
انما جعلنا ما خلاف الاصول لقوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقوله لا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولا
مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولقوله ولا تنكحوا
بعض الكوافر لان اختلاف الدين مانع من ابتداء النكاح فكان مانعا من دوامه كالرضاء قيل لا تخالف السنة
شيئا من هذه الاصول الا هذا القياس الفاسد فان هذه الاصول انما دلت على تحريم نكاح الكافر ابتداء والكافرة غير
الكتابيين وهذا حق لا خلاف فيه بين الامة ولكن اين في هذه الاصول ما يوجب تجميل الفرقة بالاسلام وان لا يتق
على القضاء العدة ومعلوم ان افتراقهما في الدين سبب لافتراقهما في النكاح ولكن توقف السبب على وجود شرطه وانتفاء
مانعه لا يخرج عن السببية فاذا وجد الشرط وانتفى المانع عمل عمله وافترض اثره والقرآن انما دل على السببية والسنة
دلت على شرط السبب وما نفع كسائر الاسباب التي فصلت السنة شروطها وموانعها كقوله وحل لكم ما وراء ذلكم وقوله
فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله فلا تقل له من بعد حق تنكح زوجها غيره وقوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
ونظائر ذلك فلا يوجب ان يجعل بيان الشروط والوانع معارضة لبيان الاسباب والموجبات فتعوق السنة كلها او اكثرها
معارضة للقرآن وهذا حال المثال الحادي والاربعون من السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بان ذكاة
الجنيين ذكاة امه بانها خلاف الاصول وهو تحريم الميتة فيقال الذي جاء على لسانه تحريم الميتة هذا الذي ابلج
الاجنة المذكورة فلو قدر انها ميتة لكان استثنائها بمنزلة استثناء السمك والجراد من الميتة فكيف وليست بميتة
فانما جزء من اجزاء الامم والذكاة قد اتت على جميع اجزائها فلا يحتاج ان يفرد كل جزء منها بذكاة والجنيين تابع للامم
جزء منها فهذا هو مقتضى الاصول الصحيحة ولو لم تزد السنة بالاباحة فكيف وقد وردت بالاباحة الموافقة للقياس
الاصول فان قيل فالحديث حجة عليكم فانه قال ذكاة الجنيين ذكاة امه والمراد التشبيه اي ذكاته كذكاة امه

وهذا يدل على انه لا يباح الا بذكاة تشبه ذكاة الامم قيل هذا السؤال شقيق قول القائل كلمة تكفي العاقل فلو تأملت الحديث لم تستحسنوا الا هذا السؤال فان لفظ الحديث هكذا عن ابى سعيد قال قلنا يا رسول الله فمخ الناقة ولذبح البقرة والشاة وفي بطنها الجنين انلقية ام ناكله قال كلوا ان شئتم فان ذكاة ذكاة امه فاباح لهم اكله مع الايمان ذكاة الام ذكاة له فقد اتفق النص والاصل والقياس والله الحمد **المثال الثاني والرابعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في اشعار الهدى بانها خلاف الاصول اذ الاشعار مثله ولعمري والله ان هذه السنة خلاف الاصول الباطلة وما ضرها ذلك شيئاً والمثالة المحرمة هي العدوان الذي لا يكون عقوبة ولا تعظيماً لشعائر الله فاما شق صفحة سنام البعير المستحب او الواجب فوجه ليسيل دمه قليلاً فيظهر شعاراً لا سلاماً واقامة هذه السنة التي هي من احب الاشياء الى الله ضلعي وفق الاصول واي كتاب او سنة حرم ذلك حتى يكون خلافاً للاصول وقياس الاشعار على المثالة المحرمة من افسد قياس على وجه الارض فانه قياس ما يحبه الله ويرضاه على ما يبغضه ويسخطه وينهى عنه ولو لم يكن في حكمة الاشعار الا تعظيم شعائر الله واظهارها وعلو الناس بان هذه قرا بين الله عز وجل تساق الى بيته تدبر له ويتقرب بها اليه عند بيته كما يقرب اليه بالصلاة الى بيته عكس ما عليه اعداؤه المشركون الذين يذبحون لاربابهم ويصلون لها فشرع لاوليائهم واهل قريته ان يكون نسكهم وصلاتهم لله وحده وان يظهر واشعار توحيدهم غاية الاظهار ليعلو دينه على كل من فيه من هي الاصول الصحيحة التي جاءت السنة بالاشعار على وفقها والله الحمد **المثال الثالث والرابعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو ان امراً اطلع عليك بغير اذن فخذقه بحصاة ففقات عينه ما كان عليك جناح متفق عليه وفي افراد مسلم من اطلع في بيت قوم بغين اذنهم ففقد رجل لهم ان يفتقوا عينه وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد اطلع رجل من حجر في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه وندك يحك بها راسه فقال لو اعلو انك تنظر لطعنت به في عينك انما جعل الاستيذان من اجل النظر في صحيح مسلم عن انس ان رجلاً اطلع من بعض حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقام اليه بمشقص وبمشاقص قال و كاني انظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجتله ليطعنه وفي سنن البيهقي باسناد صحيح من حديث ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اطلع على قوم بغير اذنهم فرمهم فاصابوا عينه فلا دية له ولا قصاص فرقت هذه السنن بانها خلاف الاصول فان الله انما اباح قلع العين بالعين لا بجناية النظر لهذا الوجه عليه بلسانهم يقطع ولو استمع عليه باذنه لم يجز له ان يقطع اذنه فيقال بل هذه السنن من اعظم الاصول فما خالفها فهو خلاف الاصول وقولكم انما شرع الله سبحانه اخذ العين بالعين فهذا حق في القصاص واما العضو الجاني المعتدى الذي لا يمكن دفع ضرره وعدوانه الا برمييه فان الآية لا تتناولها نفياً ولا اثباتاً والسنة جاءت ببيان حكمه بياناً ابتدئاً لما سكنت عنه القران لا تخالفهما في القران وهذا قسم اخر غير فقاً العين قصاصاً وغير دفع الصائل الذي يدفع بالاسهل فالاسهل المقصود دفع ضرر صياله فاذا اندفع بالعصا لم يدفع بالسيف واما هذا المعتدى بالنظر المحرم الذي لا يمكن الاحتراز منه فانه انما يقع على وجه الاختفاء والحقد فهو قسم اخر غير الجاني وغير الصائل الذي لم يتحقق عدوانه ولا يقع هذا ظاهراً الا على وجه الاختفاء وعدم مشاهدة عين الناظر اليه فلو كلف المنظر اليه اقامة البيعة على جنايته لتعذرت عليه ولو امر بدفعه بالاسهل فالاسهل ذهبت جنايته عدوانه بالنظر اليه والى حريمه هدر او الشريعة الكاملة تاتي هذا وهذا فكان احسن ما يمكن واصحها واكفاه لتأرا الجاني ما جاءت به السنة التي لا معارض لها ولا دافع لصحتها من خذف ما هنالك وان لم يكن هنالك

بعض ما لم يضمن خزن الحصة وإن كان هناك بعض ما لا يلو من الانتعاش فهو الذي عجزه صاحبها للتلف فأذناه
 إلى الهلاك والتخلف ليس بظالم ولا ناظر خائن ظالم والشرعية أكمل وأجل من أن تضمن حق هذا الذي قد هتك حرمة و
 تخيله في الانتصار على التعزير بعد إقامة البينة فحكم الله فيه بما شرع على لسان رسوله ومن أحسن من الله حكماً القوم
 بوقنون المثال الرابع والأربعون رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في وضع الجواهر بأنها خلاف الأصول
 كما في صحيح مسلم عن جابر يرضعه لو جئت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة فلاجل لك أن تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال
 أخيك بغير حق وروى سفيان بن عيينة عن حميد عن سليمان عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غي عن
 بيع السنين وأمر بوضع الجواهر فقالوا هذا خلاف الأصول فإن المشتري قد ملك الثمرة وملك التصرف فيها ثم
 نقل الملك إليه ولو نزع فيها كان الرجوع له فكيف تكون من ضمان البائع وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد قال صيب رجل في
 عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثمار ابتاعها فكثروا دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا
 عليه فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذ وأما وجدتم وليس لكم
 إلا ذلك وروى مالك عن أبي الرجال عن أمه عمرة أنه سمعها تقول ابتاع رجل ثمراً حاططاً في زمن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم فاجحه وأقام عليه حتى تبين له النقصان فبأن رب الحائط أن يضمن عنه خلف لا يفعل فذهبت
 أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تألئ
 أن لا يفعل خيراً فبمع ذلك رب المال فأتى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله هوله والجواب
 أن وضع الجواهر لا يخالف شيئاً من الأصول الصحيحة بل هو مقتضى أصول الشريعة ونحن نجعل الله نبيين هذا بقامين
 أما الأول فحديث وضع الجواهر لا يخالف كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً وهو أصل بنفسه فيجب قبوله وأما ما ذكرتم من القيام
 فيكفي في ضاد شهادة النفس له بالاهتار كيف وهو فاسد في نفسه وهذا يتبين بالمقام الثاني وهو أن وضع الجواهر كما
 هو موافق للسنة الصحيحة الصريحة فهو مقتضى القياس الصحيح فإن المشتري لم يتسلم الثمرة ولم يقبضها القبض التام
 الذي يوجب نقل الضمان إليه فإن قبض كل شيء بحسبه وقبض الثمار إنما يكون عند كمال درأها شيئاً فشيئاً فهو قبض
 المناظر في الإجارة وتسليم الشجرة إليه كتسليم العين المؤجرة من الأرض والعقار والحيوان وعلق البائع لم ينقطع عن
 المبيع فإن له سقى الأصل وتعهده كالم ينقطع علق المؤجر عن العين المستأجرة والمشتري لم يتسلم التسليم التام كما
 لم يتسلم المستأجر التسليم التام فإذا اجزاء أمر غالب احتاج الثمرة من غير تفريط من المشتري لم يجل للبائع الزامه بشئ
 ما تلفه الله سبحانه منها قبل تمكنه من قبضها القبض للعتاد وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريت
 أن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه بغير حق فذكر الحكم وهو قوله فلاجل له أن يأخذ منه شيئاً وعلته الحكم
 وهو قوله أريت أن منع الله الثمرة إلى آخره وهذا الحكم نص لا يحتمل التأويل والتعليل وصف مناسب لا يقبل إلا لغاء
 ولا المعارضة وقياس الأصول لا يقتضي غير ذلك ولهذا لو تمكن من القبض المعتاد في وقته ثم أخّر لتفريط منه أو لا تتطاول
 خلاف السعر كان التلف من ضمانه ولم توضع عنه الجائحة وأما معارضة هذه السنة بحديث الذي أصيب في ثمار ابتاعها
 فمن باب رد الحكم بالمشابه فإنه ليس فيه أنه أصيب فيها بجائحة فليس في الحديث أنها كانت جائحة عامة بل لأنها
 جائحة خاصة كسرقة اللصوص التي يمكن الاحتراز منها ومثل هذا لا يكون جائحة تسقط الثمن عن المشتري بخلاف
 غيب الجيوش والتلف بأفة سماوية وأن قدر أن الجائحة عامة فليس في الحديث ما يبين أن التلف لم يكن بتفريطه

في التأخير ولو قد ران التلف لم يكن يتفريط فليس فيه انه طلب الفسوخ وان توخى عنه الحاجة بل لعلة رضى بليليه
ولم يطلب الوضع والحقي في ذلك له ان شاء طلبه وان شاء تركه فاين في الحديث انه طلب ذلك وان النبي صلى الله عليه
والله وسلم منع منه ولا يتم الدليل الا بثبوت المقدمتين فكيف يعارض نص قوله الصحيح الصحيح للحكم الذي لا يتحمل
غير معنى واحد وهو نص فيه بهذا الحديث المتشابه ثم قوله فيه ليس لكونه فيه الا ذلك دليل على انه لم يبق لمباثني الثار
في ذمة المشتري غير ما اخذه وعندكم المال كله في ذمته فالحديث حجة عليكم واما المعارضة بخبر مالك فمن ابطال
المعارضات وافسد ما فإين فيه انه اصابته حاجة بوجبه ما وانما فيه عالجها واقام عليه حتى يبين له النقصان ومثل
هذا لا يكون سبباً لوضع الثمن وبالله التوفيق **المثال الخامس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة
الحكمة في وجوب الاعادة على من صلى خلف الصف وحده كما في المسند باسناد صحيح وصحيح ابن حبان ابن خزيمة
عن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف فوقف حتى انصرف الرجل
فقال له استقبل صلاتك فلا صلوة لفرخ خلف الصف في السنن وصحيح ابن حبان وابن خزيمة عن وابصة بن معبد
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فامر ان يعيد صلاته وفي مسند الامام
احمد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى وحده خلف الصف قال يعيد صلاته قرأت هذه السنن
الحكمة بانها خلاف الاصول ولعمري والله انها هي محض الاصول وما خالفها فهو خلاف الاصول ودرت بالمشابهة من حديث
ابن عباس حيث احرم عن يسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فادارة الى يمينه ولم يأمر باستقبال الصلوة وهذا من اشد
الرم فانه لا يشترط ان تكون تكبير الاحرام من المأمومين في حال واحد بل لو تكبرا احدهم وحده ثم تكبرا الاخرين صححت القلة
ولم يكن السابق فذا وان احرم وحده فالاعتبار بالمصافة فيما تدرى به الركعة وهو الركوع وافسد من هذا الرم رد الحديث بان
الا ما يقف فذا وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل واعظم في صدور اهلها ان تعارض بهذا او مثاله واقبح
من هذه المعارضة معارضتها بان المرأة تقف خلف الصف وحدها فان هذا هو موقفها المشروع بل الواجب كما ان موقف
الامام المشروع ان يكون وحده امام الصف واما موقف الفرد خلف الصف فلم يشرعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
البتة بل شرع الامر باعادة الصلوة لمن وقف فيه واخبرانه لا صلوة له **فان قيل** فب ان هذه المعارضات لم يسلم
منها شئ فما تصنعون بحديث ابى بكر حين ركب دون الصف ثم مشى ركعاً حتى دخل في الصف فقال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم زاد الله حرصاً ولا تعد ولم يأمر باعادة الصلوة وقد وقعت منه تلك الركعة فذا قيل نقبله على الرأس
والعينين ونمسك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تعد فلو فعل احد ذلك غير عالم بالنهي لقلنا له كما قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم سوا فان عاد بعد علمه بالنهي فاما ان يجتمع مع الامام في الركوع وهو في الصف او لا فان جامع
في الركوع وهو في الصف صحته صلاة لانه ادرك الركعة وهو غير في كالوادركها قائماً وان رفع الامام رأسه قبل ان يدخل
في الصف فقد قيل تخرج صلاته وقيل لا تخرج له تلك الركعة ويكون فذا فيها والطائفتان احتجوا بحديث ابى بكر والتحقيق انه
قضية حين يجتمع دخوله في الصف قبل رفع الامام ويحتمل انه لم يدخل فيه حتى رفع الامام وحكاية الفعل لا عمولها فلا
يمكن ان يحتج بها على الصوتين في اذاجلة متشابهة فلا يترك لها النص الحكم الصحيح فهذا مفتضى الاصول نظماً وقياً ساء
وبالله التوفيق **المثال السادس والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في جواز الاذان للفجر
قبل دخول وقتها كما في الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان بلا لايؤذن

بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا اذان ابن امرئ القيس في صبحه مسلم عن حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرككم
نداء بلال ولا هذا اليسا من حتى ينظر الفجر وهو في الصبح حين من حديث ابن مسعود وألفظه لا يمتنع احدكم اذان بلال من
يصبحه فانه يوقن ان ينادي بالصبح قائمكم ويؤبته نائمكم قال مالك لم تزل الصبح ينادي لها قبل الفجر فريت هذه السنة لظن الفقه
الاصول والقياس على سائر الصلوات وتجريث حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر ان اذن قبل طلوع الفجر فامر
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرحم فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فمرجه فنادي الا ان العبد نام ولا ترد
السنة الصحيحة بمثل ذلك فانها اصل بنفسها وقياس وقت الفجر على غيره من الاوقات لو لم يكن فيه الا مصادمته للسنة
لكن في رده فكيف والفرق قد اثار اليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والحكمة التي لا تكون
في غير الفجر واذا اختص وقتها بما لا يكون في سائر الصلوات امتنع الاحتجاج واما حديث حماد عن ايوب فحديث معلول عند
ائمة الحديث لا تقوم به حجة قال ابو داود لم يرو عن ايوب الا حماد بن سلمة وقال سنن بن ابراهيم بن حبيب سالت عليا وهو
ابن المديني عن حديث ايوب عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن بليل فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارجع فناد
العبد نام فقال هو عندي خطا لم يتابع حماد بن سلمة على هذا النماز ان بلالا كان ينادي بليل قال البيهقي قد تابعه
سعيد بن زبير وهو ضعيف واما حماد بن سلمة فانه احد ائمة المسلمين حتى قال الامام احمد اذا رايت الرجل يغير حماد بن
سلمة فاقمه فانه كان شديدا على اهل البدع قال البيهقي الا انه لما طعن في السن سنة حفظه فلذلك ترك البخاري
الاحتجاج بحديثه واما مسلم فاجتهد في امره واخرجه من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره وما سقوا حديثه عن
ثابت لا يبلغ اكثر من اثني عشر حديثا اخرجهما في الشواهد دون الاحتجاج به واذا كان الامر كذلك فالاحتياط لمن راقب
الله عز وجل ان لا يحتج بما يجد من حديثه مخالفا للحديث الثقات الاثبات وهذا الحديث من جملة ما تم ذكره من طريق الدارقطني
عن معمر عن ايوب قال اذن بلال مرة بليل قال الدارقطني هذا امر سهل ثم ذكر من طريق ابراهيم وعبد العزيز بن عبد الملك
ابن ابي محمد ورواه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن ابن عمر ان بلالا قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حملك على ذلك
قال استيقظت وانا وسنان فظننت ان الفجر قد طلع فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان ينادي في المدينة ان العبد
قد نام واقعد الى جانبه حتى طلع الفجر ثم قال هكذا رواه ابراهيم عن عبد العزيز وخالفه شعيب بن حرب فقال عن
عبد العزيز عن نافع عن مؤذن لعمر فقال له مسروق انه اذن قبل الصبح فامر عمر بن ينادي الا ان العبد قد نام قال ابو داود
ورواه حماد بن زيد عن سعيد الله بن عمر عن نافع او غيره ان مؤذنا لعمر يقال له مسروق او غيره ورواه الدارقطني عن عبد
ابن عمر عن نافع عن ابن عمر كان لعمر مؤذن يقال له مسعود فذكر نحوه قال ابو داود وهذا الصبح من ذلك يعني حديث عمر
قال البيهقي وروى من وجه اخر عن عبد العزيز موصولا ولا يجهل رواه عامر بن مالك عنه عن نافع عن ابن عمر ان بلالا اذن
قبل الفجر فغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وامره ان ينادي ان العبد نام فوجد بلال وجد اشديدا قال الدارقطني
وهم فيه عامر بن مدرك والصواب عن شعيب بن حرب عن عبد العزيز عن نافع عن مؤذن عن عمر بن عمر من قوله وروى اسر
ابن مالك ولا يصح وروى عن ابي يوسف القاضي عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فامر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ان يصعد فينادي الا ان العبد نام ففعل وقال ليت بلالا لم تلده امه وابتل من نظم جبينه قال
الدارقطني تفرد به ابو يوسف عن سعيد يعني موصولا ولا غيره يرسله عن سعيد عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم والمرسل صح ورواه الدارقطني من طريق محمد بن القاسم الاسدي ثنا الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس ثم قال محمد بن

ج

على الوسان النائم في
المستشفى في السن اول
الخمسة من يومئذ
فرواها عن مسند
ابن جهم

وعمر بن مَرْزُوق عن شعبة الثالث روى على الشك ان بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم او قال ابن ام مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال كذلك رواه سليمان بن حرب وجماعة الصواب ورواية ابو داود الطيالسي وعمر بن مَرْزُوق لموافقة ما حديث ابن عمر وعائشة وآما روى الى الوليد وابي عمر فيما انقلب فيها لفظ الحديث وقد عارضها رواية الشك ورواية الجزم بان المؤذن بليل هو بلال وهو الصواب بلا شك فان ابن ام مكتوم كان ضريه البص ولم يكن له علم بالفجر فكان اذا قيل له طلع الفجر اذن واماماً اذعاه بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الاذان ثوباً بين بلال وابن ام مكتوم وكان كل منهما في ثوبته يؤذن بليل فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان ياكلوا ويشربوا حتى يؤذن الاخر فهذا كلام باطل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يجز في ذلك الفرق لا باسناد صحيح ولا ضعيف ولا مرسل ولا متصل ولكن هذه طريقة من يجعل غلط الرواة شريعة ويحملها على السنة وخبر ابن مسعود وابن عمر وعائشة وسمرق الذي لم يختلف عليهم فيه اولى بالصحة والله اعلم **المثال السابع والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلوة على القبر كما في الصحيحين من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر منبوغ فصفرهم وتقدم فكبر عليه اربعاً وثلاثين مرة حديث ابو هريرة انه صلى على قبر امرأة سقاء كانت تقم المسجد وفي صحيح مسلم من حديث انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر امرأة بعد ما دفنت وفي سنن البيهقي والدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر بعد شهر وفيهما عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على ميت بعد ثلاث وفي جامع الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على امر سعد بعد شهر فردت هذه السنن للحكمة بالمشابهة من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا يناقض احدهما الاخر فان الصلوة المنهي عنها الى القبر غير الصلوة التي على القبر فهذه صلوة الجنازة على الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد افضل من فعلها فيه فالصلوة عليه على قبر من جنس الصلوة عليه على نعشه فانه المقصود بالصلوة في الموضعين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الارض وبين كونه في بطنها بخلاف سائر الصلوات فانها لم تشرع في القبور ولا اليها الا نهياً ذريعة الى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والراعي من فعل ذلك فاين ما لعن فاعله وحذر منه واخبر ان اهله شرار الخلق كما قال ن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم احياء والذين يتخذون القبور مساجد الى ما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مراراً متكررة وبالله التوفيق **للمثال الثامن والاربعون** رد السنة الصحيحة الصريحة للحكمة في النهي عن الجلوس على فراش الحرير كما في صحيح البخاري من حديث حذيفة بن اسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شرب في انية الذهب والفضة وان اكل فيها وعن الحريش الديلمي وان جلس عليه وقال هو لم في الدنيا ولنا في الآخرة ولو لم يأت هذا النص لكان النهي عن لبسه متناولاً لا فتراشه كما هو متناول للالتفاف به وذلك لبس لغة وشرعاً كما قال انس قتت الى حصير لنا قد اسقى من طول ما لبس ولو لم يأت اللفظ العام المتناول لا فتراشه بالنهي لكان القياس الحصر موجباً التحريم اما قياس التل او قياس الاولى فقد دل على تحريم الافتراش النص الخاص واللفظ العام والقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله بالمشابهة من قوله خلق لكم ما في الارض جميعاً ومن القياس على ما اذا كان الحرير بطانة الفراش دون ظاهره فان الحكم في ذلك التحريم على اصح القولين والفرق على القول الآخر مباهة الحرير وعدمها كحشو الفراش به فان صح الفرق بطل القياس

وان بطل الفرق منع الحكم وقد تمسك بهجوم النبی عن افتراض الحرین طائفة من الفقهاء فخرجوه على الرجال النساء
وهذه طريقة الخراسانیین من اصحاب الشافعی وقابلهم من اباحه للنوعین والصواب التفصیل وان من ایهم له
لبس ایهم له افتراضه ومن حرم علیه حرم علیه وهذا قول الاكثرین وهي طريقة العراقيين من الشافعية **المشال التاسع**
والاربعون رد السنة الصحيحة الصريحة المحکمة فی خرص الثانی فی الزکوة والعرايا وغيرها اذا بدلتها كما
رواه الشافعی عن عبد الله بن نافع عن محمد بن صالح التمار عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن اسيد ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فی زکوة الکرم فخرص كما فخرص النخل تؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زکوة النخل تمرا وبهذا
الاسناد يمينه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يبعث من فخرص على الناس كرومهم وثمارهم وقال ابو داود الطيالسي
ثناشبة عن خبيب بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار يقول اتانا سهل بن ابي حنيفة الى مجلسنا
فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا خرصتم فرددوا الثلث فان لم تددوا الثلث فرددوا الربع قال الحاكم
هذا حديث صحيح الاسناد ورواه ابو داود في السنن وروى فيها ايضا عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبعث
عبد الله بن رواحة الى يهود فخرص النخل حين يطيب قبل ان يוכל منه ثم يخرص يهود فيأخذون من ذلك الخرص ما يريدون
اليهم بذلك الخرص لكي يخص الزکوة قبل ان تוכל الثمار وتفرق وروى الشافعی عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليهود خيرا فركم على ما اقرهم الله على ان الهم يميننا وبينكم قال وكان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث عبد الله بن رواحة فخرص عليهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي كانوا
يأخذون وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرص حديقة المرأة وهوذا اذهب الى تبوك وقال لاصحابه
اخرصوها فخرصوها بعشرة اوسق وفي الصحيحين من حديث زيد بن ثابت رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
لصاحب العريّة ان يبيعها بخرصها ثم اوجع عن عمر بن الخطاب انه بعث سهل بن ابي حنيفة على خرص القمرو قال اذا اتيت
ارضا فاخرصها ودع لهم قدر ما ياكلون فردت هذه السنن كلها بقوله تعالى انما الخمر والميسر الانصاب والازلام رجس
من عمل الشيطان فاجتنبوه قالوا واخرص من باب القمار والميسر فيكون تحريمه ناسخا لهذه الاثار وهذا امر بطل الباطل فان
الفرق بين القمار والميسر اخص المشرع كالفرق بين البيع والربا والميسرة والمذكي وقد نزه الله رسوله واصحابه عن
تعلط القمار وعن شرعه وادخاله في الدين **وبالله العجب** اكان المسلمون يقامرون الى زمن خيبر ثم استقر على
ذلك الى عهد الخلفاء الراشدين ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون ان الخرص قمار حتى بينه
بعض فقهاء الكوفة هذا والله الباطل حقا والله الموفق **المشال الخامسون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحکمة
فی صفة صلوة الكسوف وتكرار الركوع في كل ركعة كحديث عائشة وابن عباس وجابر وابي بن كعب عبد الله بن عمرو
ابن العاص وابي موسى الاشعري كلهم روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة فردت
هذه السنن المحکمة بالمتشابه من حديث عبد الرحمن بن سمرق قال كنت يوم ما ادعى باسهم وانا بالمدينة فانكسفت الشمس
فجمعت اسمي وقلت لا نظرن ما ذا احدث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كسوف الشمس فكنت خلف ظهره
فجعل يسلم ويكبر ويدعو حتى حصر عنها فصلى ركعتين وقرأ بسورتين رواه مسلم في صحيحه وفي صحيح البخاري عن ابي بكر
قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ركعتين وهذا لا يناقض رواية من روى انه ركع
في كل ركعة ركوعين ففي ركعتان وتعد ركوعهما كما يسميان بسجودتين مع تعد سجودهما كما قال ابن عمر حفظت عن

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجودتين قبل الظهر وسجودتين بعد ها وكثيرا ما سجد في السنن اطلاق السجود
على الركعتين فسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصدق بعضها بعضا لا سيما والذين يروون تكرار الركوع اكثر من
واجل واخص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الذين لم يذكروا **فان قيل** ففي حديث ابي بكره رضي الله عنه
عن اصحابه يصلون وهذا صريح في افراد الركوع **قيل** هذا الحديث رواه شعبة عن يونس بن عبيد عن الحسن بن ابي بكر
دون الزيادة المذكورة وهو الذي رواه البخاري في صحيحه وزاد اسمعيل بن علقمة هذه الزيادة فان رجعا بالحفظ و
الاتقان فشعبة شعبة وان قبلنا الزيادة فرواية من زاد في كل ركعة ركوعا اخر اثره على رواية من روى ركوعا واحدا
فتكون اولى **فان قيل** فما تصنعون بالسنة المحكية الصريحة من رواية سمرق بن جندب والنعمان بن بشير رضي الله
عنهما انه صلاها ركعتين كل ركعة بركوع واحد وبصيرت قبضة الهلال عنه صلى الله عليه وآله وسلم اذا راى
ذلك فصلوا كما حدى صلوة صلواتها من المكتوبة وهذه الاحاديث في المسند وسنن النسائي وغيرهما **قيل** الجواب
من ثلاثة اوجه احدها ان احاديث تكرار الركوع اصح اسنادا واسلم من العلة والاضطراب لا سيما حديث عبد الله
ابن عمرو فان الذي في الصحيحين عنه انه قال كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنودي
ان الصلوة جامعة فركع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين في سجدة ثم قام فركع ركعتين في سجدة ثم جلس حتى
جلى عن الشمس فهذا الصرح واضح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق الحديث سمرق بن جندب والنعمان بن بشير
وليس منها شيء في الصحيحين الثاني ان روايتها من الصحابة اكبر واكثر واحفظ واجل من سمرق والنعمان بن بشير فلا ترد
روايتهم بها الثالث انها متضمنة لزيادة فيجب اخذها وبالله التوفيق **المثال الحادي والخمسون** رد السنة
الصحيحة المحكية في الجهر في صلوة الكسوف كما في صحيح البخاري من حديث الاوزاعي عن الزهري عن اخيه عروة بن الزبير
عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ قرلة طويلة يجهر بها في صلوة الكسوف قال البخاري تابعه
سليمان بن كثير وسفيان بن حسين عن الزهري قلت اما حديث سليمان بن كثير ففي مسند ابي داود الطيالسي ثنا
سليمان بن كثير عن الزهري عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهر بالقراءة في صلوة الكسوف وقد
تابعه عبد الرحمن بن نمر عن الزهري وهو الصحيحين انه سمع ابن شهاب يحدث عن عروة عن عائشة كسفت الشمس
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مناديا ان الصلوة جامعة
فاجتمع الناس فتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبر وافتتح القرآن وقراءة طويلة يجهر بها فلما كمل الحاش
قال البخاري حديث عائشة في الجهر صح من حديث سمرق قلت يريد قول سمرق صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في كسوف لم نسمع له صوتا وهو صرح منه بلا شك ونحن نضمن زيادة الجهر فهذه ثلاث ترجحات والله يدرى به هذه
السنة المحكية هو المتشابه من قول ابن عباس انه صلى لكسوف فقرأ نحو من سورة البقرة قالوا فلو سمع ما قرأ لم يقدر
سورة البقرة وهذا محتمل وجوها احدها انه لم يجهر الثاني انه جهر ولم يسمع ابن عباس الثالث انه سمع ولم يحفظ
ما قرأ به فقد قرأ سورة البقرة فابن عباس لم يجهر القرآن في حيوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واما جمعه بعده
الرابع ان يكون نسي ما قرأ به وحفظ قدر فرائده فقد رها بالبقرة ونحن نرى الرجل ينسى ما قرأ به الا ما في صلوة
يومه فكيف يقدم هذا اللفظ الجمل على الصريح المحكم الذي لا يحتمل الا وجهها واحدا ومن العجب ان انصار ترك
جهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهسم الله الرحمن الرحيم ولم يحرم عن صحابي خلافة فقلتم كان صغيرا يصل

خلف الصفوف فلم يسمع البسلة وابن عباس اصغر سنا منه بلا شك وقد تم عذرهما على من سمعه صريحا فها قد تم
 كان صغيرا فاحله صلى خلف الصف فلم يسمع جهرًا وأحجب من هذا اقل لكم ان انشا كان صغيرا لم يسمع تلبية رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لتيك حجًا وعمره وقد تم قول بن عمر عليه آله افرح الحج وانس اذ ذاك له عشرين سنة وابن عمر لم يستكلمها
 وهو بن انس وقوله افرح الحج مجمل وقول انس سمعته يقول لتيك عمره وحجًا حكمه بين صريح لا يجمل غير ما يدل عليه وقد
 قال ابن عمر تمتع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمره الى الحج وبدأ فاهل بالعمره ثم اهل بالحج فقد تم على حديث انس
 الصحيح الصحيح المحكم الذي لم يختلف عليه فيه حديثا ليس مثله في الصراحة والبيان ولم يذكر رواية لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم وقد اختلف عليه فيه المثال الثاني والخمسون رد السنة الصحيحة الصحيحة المحكمة في الاكتفاء
 في بول الغلام الذي لم يطعم بالنضج دون الغسل كما في الصحيحين عن ام قيس انها اتت بآبن لها صغير لم يأكل الطعام فاجلس
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره فقال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بآء فطخه ولم يغسله
 وفي الصحيحين ايضا عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يوتي بالصبيان فيدرك عليهم ويحنكهم فاتي
 بصبي فقال عليه فدعا بآء فاتبعه ولم يغسله وفي سنن ابى داود عن امامة بنت الحارث قالت كان الحسين بن علي عليها
 السلام في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه فقالت البس فربا واعطني اذ ارك حتى اغسله فقال انما يغسل من
 بول لا نقي وينضج من بول الذكر وفي المسند وغيره عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بول
 الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية يغسل قال قتادة هذا ما لم يطعم فاذا طعم غسلا جميعا قال الحاكم ابو عبد الله هذا حديث صحيح
 الاسناد فان ابنا السمع الدروي عمر سمعه عن علي عليه السلام وقال الترمذي حديث حسن وفي سنن ابى داود من حديث ابى
 السحر خادم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل من بول الجارية ويوش من
 بول الغلام وفي المسند من حديث ام كرز الخزاعية قالت اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلام فقال عليه فامره به
 فطخه واتى بجارية فبالت عليه فامره به فغسل وعنده ابن ماجه عن ام كرز الخزاعية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 بول الغلام ينضج وبول الجارية يغسل وعنده الاقلاء بذلك عن علي بن ابى طالب كرم الله وجهه في الجنة وامرسة ولم يأت
 عن صحابي خلافا فرددت هذه السنن بقبائس متشابهة على بول الشيخ وبعموم لم يرد به هذا الخاص وهو قوله انما يغسل التثنية
 من اربع من البول والغائط والمني والدم والنقي والحديث لا يثبت فانه من رواية علي بن زيد بن جدعان عن ثابت بن حماد
 قال ابن علي لا اعلم رواه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد واحاديثه منكرو ومعلولات ولو صح وجب العمل بالحديثين ولا
 يضرب احدهما بالآخر ويكون البول فيه مخصوصا ببول الصبي كما خص منه بول ما يول كل كفه باحاديث دون هذه في الصحة
 والشهرة المثال الثالث والخمسون رد السنة الثابتة الصحيحة المحكمة في الوتر بواحدة مفصلة كما في الصحيحين
 عن ابن عمر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الليل فقال مشني مشني فاذا خشى احدكم الصبي صلى ركعة
 واحدة توتر له ما قد صلى وفي الصحيحين ايضا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فيما بين ان
 يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر احد عشرة ركعة يسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة وفي صحيح مسلم عن ابى حنيفة قال سألت
 ابن عباس عن الوتر فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ركعة من آخر الليل وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم صلاة القاصد على النصف من صلاة القائم فاذا صلى القاعد ركعتين وجب بهذا النص ان تعدل صلاة القائم ركعة
 فلو لم تنه لكانت صلاة القاعد اتم من صلاة القائم والاعتماد على الاحاديث المتقدمة وصح الوتر بواحدة مفصلة عن عثمان بن

ج
 له كذا
 في الاصل
 ولعل الصورة
 عكسها
 عن ثابت بن
 حماد غير
 علي بن زيد
 والله اعلم
 ١٢ - ١٣

عفان وسعد بن ابى وقاص وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابى ايوب ومغوية بن ابى سفيان وقال الحاكم ابو عبد الله ثنا عبد الله بن سليمان ثنا احمد بن صالح ثنا عبد الله بن وهب عن سليمان بن بلال عن صالح بن كيسان عن عبد الله بن الفضل عن الامير عن ابى سلمة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا توتروا ثلاث تشهدوا بالمغرب او توتروا الخمس اوسبعم رواه ابن حبان والحاكم في صحيحه وقال الحاكم رواه ثقات وله شاهد اخر باسناد صحيح ثنا ابى العباس محمد بن يعقوب ثنا طاهر بن عمر بن الربيع بن طارق ثنا ابى ثناء الليث عن يزيد بن ابى حبيب عن عراك ابن مالك عن ابى هريرة فذكر مثله سواء وزاد او توتروا الخمس اوسبعم او تسع او باحد عشرة ركعة او اكثر من ذلك فمرت هذه السنن بحدوثين باطلين وقياس فاسد احدهما عن التبراء وهذا لا يعرف له اسناد لا صحيح ولا ضعيف وليس شئ من كتب الحديث المعتمد عليها ولو صح فالتبراء صفة للصلوة التي قد بتر ركوعها وسجودها فلم يطمئن فيها الثاني حديث يروى عن ابن مسعود مرفوعاً وترا الليل ثلاث كوتر النهار صلوة المغرب وهذا الحديث وان كان احسن من الاول فانه في سنن الدارقطني فهو من رواية يحيى بن زكريا قال الدارقطني يقال له ابن ابى الحجاج ضعيف ولم يروه عن الامير مرفوعاً غيره ورواه الثوري في الجامع وغيره عن الامير عن ثقفى على ابن مسعود وهو الصواب واما القياس الفاسد فهو ان قالوا راينا المغرب وترا النهار وصلوة التوترا والليل وقد شرع الله سبحانه وترا النهار موصولا فهكذا وترا الليل في صحت السنة بالفرق بين التوترين من وجوه كثيرة احدها الجمع بين الجمع والسر وترا النهار دون ترا الليل الثاني وجوب الجماعة او مشروعية فيها دون الليل الثالث انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل وترا الليل على الرحلة دون ترا النهار الرابع انه قال وترا الليل انه ركعة واحدة دون وترا النهار الخامس انه او تتر تسع وسبع وخمس موصولة دون وترا النهار السادس انه عن تشبيه وترا الليل بترا النهار كما تقدم السابع ان وترا الليل اسم للركعة وحدها ووتر النهار اسم لمجموع صلاة المغرب في صحيح مسلم من حديث ابن عمر بن عباس انهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول التوترا ركعة من آخر الليل الثامن ان وترا النهار فرض وترا الليل ليس بفرض باتفاق الناس التاسع ان وترا النهار يقضى بالاتفاف واما وترا الليل فلم يقم على قضائه دليل فان المقصود منه قد فات فهو كتحية المسجد ورفع اليدين في محل الرفع والقنوت اذا فات وقد تقرر الا ما مر احمد في قضاء التوترا وقال شيخنا لا تقضى لفوات المقصود منه بفوات وقته قال وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا منع من قيام الليل نومه او وجهه صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة ولم يذكر التوترا العاشر ان المقصود من وترا الليل فعل ما تقدمه من الاشفاء كلها وترا وليس المقصود منه ايتار الشفع الذي يليه خاصة وكان الاقيس ما جاء به السنة ان يكون ركعة مفردة تترجم ما قبلها وبالله التوفيق المثال الرابع والخمسون رد السنة الصحيحة الصريحة انه لا يجوز التنفل اذا قيمت صلوة الفرض كما في صحيح مسلم عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة وقال الامام احمد في روايته الا التي اقيمت وفي الصحيحين عن عبد الله بن مالك ابن بكينة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً وقد اقيمت الصلوة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاث به الناس قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والركعتان الصبر اربعاً وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال دخل رجل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلوة الصبر فصلي ركعتين قبل ان يصل الى الصف فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له يا فلان باي صلاتيك اعتدت بالتي صليت وحدك او بالتي صليت معنا وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

المتبراء
فالتبراء

من رجل فكله بشئ لا ندرى ما هو فلما انصرف احطنا به نقول ما ذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال قال لي يوشك ان يصلي احدكم الصبح اربعاً وعند مسلم اقيمت صلوة الصبح فرأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 رجلاً يصلي والثوبان يقيم الصلوة فقال تصلي الصبح اربعاً وقال بنو ابي الطيب السبي في مسنده ثنا ابو عامر الجراحي عن ابن
 ابي مليكة عن ابن عباس قال كنت اصلي اخذ الثوبان في الاقامة فحذبنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال تقصير
 الصبح اربعاً وكان عمر بن الخطاب اذا رأى رجلاً يصلي وهو يسم الاقامة ضربه وقال حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع
 عن ابن عمر انه ابصر رجلاً يصلي الركعتين والثوبان يقيم تحصبه وقال تصلي الصبح اربعاً فرددت هذه السنن كلها بما رواه
 جهم بن نصر المديني عن عباد بن كثير الهالك عن لميث عن عطاء عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 قال اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة وزاد الركعتي الصبح فهدى الزيادة كاسمها زيادة في الحديث لا اصل لها فانك
 قيل فقد كان ابن الدرداء يدخل المسجد والناس صفوف في صلوة الفجر فيصلي الركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل مع القوم
 في الصلوة وكان ابن مسعود يخرج من داره لصلوة الفجر ثم ياتي الصلوة فيصلي ركعتين في ناحية المسجد ثم يدخل معهم
 في الصلوة قيل عمر بن الخطاب وابنه عبد الله في مقابلة ابي الدرداء وابن مسعود والسنة سالمة لا معارض لها واما
 اصح قياس يكون فان وقتها يضيق بالاقامة فلم يقبل غيرها بحيث لا يجوز لمن حضر ان يؤخرها ويصليها بعد ذلك والله
 الموافق **المثال الخامس** الخمسون السنة الصحيحة الحكمة في استحباب صلوة النساء جماعة لا منفردات
 كافي المسند والسنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن ام ورقة بنت عبد الله بن الحارث ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذناً كان يؤذن لها وامرها ان تؤمر اهل دارها قال عبد الرحمن فاناريت مؤذنها شبيهاً
 كبيراً وقال الوليد بن جميع حدثني جدتي عن ام ورقة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرها اذ دن لها ان تتوكل اهل
 دارها وكانت قد قرأت القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال الامام احمد ثنا وكيع بن سفيان عن
 مسيرة ابى حازم عن رابطة الحنفية ان عائشة امت نسوة في المكتوبة قامت بينهن وسطاً تابعه لميث عن عطاء عن
 عائشة وروى الشافعي عن ام سلمة انها امت نسوة فقامت وسطهن ولولو يكن في المسئلة الا عمو م قوله صلى الله عليه وآله وسلم
 والرسول تفضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة كفى وروى البيهقي من حديث يحيى بن يحيى نا ابن
 لهيعة عن الوليد بن ابى الوليد عن القاسم بن محمد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة
 النساء الا في صلوة او جنازة والاعتماد على ما تقدم فرددت هذه السنن بالمشابهة من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفلح
 قوم ولو امرهم امرأة وهذا الناهي في الولاية والامامة العظمى القضاء واما الآية والشهادة والفتيا والامامة فلا يدخل
 في هذا **ومن الجنب** ان من خالف هذه السنة جوز للمرأة ان تكون قاضية تلي امور المسلمين فكيف افعل وهي حاكمة
 عليهم ولم يفلح اخواتها من النساء اذا امتن **المثال السادس** الخمسون السنة الصحيحة الحكمة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي رواها عنه خمسة عشر نفساً من الصحابة انه كان يسلم في الصلوة عن يمينه
 وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله منهم عبد الله بن مسعود وسعد بن ابى وقاص جابر بن سمرة
 وابو موسى الاشعري وعمار بن ياسر عبد الله بن عمر والبراء بن عازب واثاب بن حجر وابو مالك الاشعري وعدي بن عمر الفهمي
 وطلق بن علي واوس بن اوس وابو مثة والاحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن فرددت الخمسة احاديث مختلف في صحتها
 احدها حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمه واحدة

قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم عن يمينه وعن شماله كافي النظر الى صفحة خده فقال الزهري ما سمعت
 هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له اسمعيل بن محمد اكل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 سمعت قال لا قال فتصفه قال لا قال فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع قال واما حديث عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة فلم يرطعه احد الا زهير بن محمد وحده عن هشام بن عروة رواه عنه عمرو بن ابي
 سلمة وزهير بن محمد ضعيف عند الجميع كذا في الخط لا يحتج به وذكر يحيى بن معين هذا الحديث فقال عمرو بن ابي سلمة
 وزهير ضعيفان لا حجة فيهما واما حديث انس فلم يأت الا من طريق ايوب السخيتي عن انس ولم يسمع ايوب من انس
 عندهم شيئا قال وقد روى عن الحسن مرسلا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابا بكر وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة
 ذكره وكيع عن الربيع عنه قال والعمل المشهور بالمدينة التسليمة الواحدة وهو عمل قد توارثه اهل المدينة كابرا عن كابر
 ومثله يصح فيه الاحتجاج بالعمل في كل بلد لانه لا يخفى لوقوعه في كل يوم مرارا قلت هذا اصل قد نازعهم فيه الجمهور
 قالوا عمل اهل المدينة كعمل غيرهم من اهل الامصار لا فرق بين عملهم وعمل اهل الحجاز والعراق والشام فمن كانت السنة
 معهم فهم اهل العمل المتبع واذ اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض انما الحجة اتباع السنة ولا
 ترك السنة تكون عمل بعض المسلمين على خلافها او عمل بها غيرهم ولو ساء ترك السنة لعمل بعض الامة على خلافها
 لتركت السنن وصارت تبعاً لغيرها فان عمل بها ذلك الغير عمل بها والا فلا والسنة هي العيار على العمل وليس العمل عياراً
 على السنة ولم تضمن لنا العصمة قط في عمل مصر من الامصار ومن سائرها والحجرات والمساكن والبقاع لا تأثير لها في
 ترجيح الاقوال وانما التأثير لاهلها وسكانها ومعلوم ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدوا التنزيل
 وعرفوا التأويل وظفروا من العلم بما لم يظفر به من بعدهم فهم المقدمون في العلم على من سواهم كما هم المقدمون
 في الفضل والدين وعملهم هو العمل الذي لا يخالف وقد انتقل اكثرهم عن المدينة ونفروا في الامصار بل اكثر
 علماءهم صاروا الى الكوفة والبصرة والشام مثل علي بن ابي طالب كره الله وجهه وابي موسى وعبد الله بن مسعود وعبد
 ابن الصامت وابي الدرداء وعمر بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان ومعاذ بن جبل وانتقل الى الكوفة والبصرة
 نحو ثلثمائة صحابي ونيف والى الشام ومصر نحو فكيك يكون عمل هؤلاء معتبراً ما داسوا في المدينة فاذا خالفوا غيرهم
 لم يكن عمل من خالفهم معتبراً فاذا فارقوا جدران المدينة كان عمل من بقي فيها هو المعتبر ولم يكن خلاف من انتقل عنها
 معتبراً هذا من الممتنع وليس جعل عمل الباقيين معتبراً الى من جعل عمل المفاشرين معتبراً فان الوحي انقطع بعد
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يبق الا كتاب الله وسنة رسوله فمن كانت السنة معه فعمله هو العمل
 المعتبر حقا ثم كيف يترك السنة المعصومة لعمل غير معصوم ثم يقال اذ يتم لوا ستم عمل اهل مصر من الامصار التي
 انتقل اليها الصحابة على ما اده اليهم من بها من الصحابة ما الفرق بينه وبين عمل اهل المدينة المستقر على ما اده اليهم
 من بها من الصحابة والعمل انما استند الى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفعله فكيف يكون قوله وفعله
 الذي اده من بالمدينة موجبا للعمل دون قوله وفعله الذي اده غيرهم هذا اذا كان النص مع عمل اهل المدينة فكيف اذا
 كان مع غيرهم النص وليس معهم نص يعارضه وليس معهم الا نفي العمل ومن المعلوم ان العمل يقابل النص بل يقابل
 العمل بالعمل ويسلم النص عن المعارض وايضا فقول هل يجوز ان يخفى على اهل المدينة بعد مفارقة جمهور الصحابة
 لها سنا من سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويكون عملها عند من فارقها ام لا فان قلت لا يجوز فاطم

الح
 العمل

فكيف يقال العمل على خلافه ويقدم العمل للذي يخالف ذلك عليه ومن ذلك عمل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اقتداءهم به وهو جالس وهذا كانه رأي عين سواء كانت صلاتهم خلفه قعود او قياما فهذا عمل في غاية الظهور والصحة فمن الجب ان يقدم عليه رواية جابر الجعفي عن الشعبي وهما كوفيان ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى يجلس أو هذه من اسقط روايات اهل الكوفة ومن ذلك ان سليمان بن عبد الملك عام حج جمع ناسا من اهل العلم فيهم عمر بن عبد العزيز وخارجة بن يزيد بن ثابت والقاسم بن محمد وسالم وعبيد الله ابن عبد الله بن عمر وعمر بن شهاب الزهري وابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام فسألهم عن الطيب قبل الافاضة فكلمهم امرم بالطيب وقال القاسم اخبرني عائشة انها طيبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحرمها حين احرم وحله قبل ان يطوف بالبيت ولم يختلف عليه احد منهم الا ان عبد الله بن عبد الله قال كان عبد الله رجلا جادا محبا ان يرى الحجرة ثم يذبح ثم يحلق ثم يركب فيفيض قبل ان يأتي منزله قال سالم صدق ذكر النساء في هذا عمل اهل المدينة وفتياهم فاي عمل بعد ذلك يخالف يستحق التقديم عليه ومن ذلك ما رواه البخاري في صحيحه عن قاسم بن مسلم عن ابي جعفر قال ما بالمدينة اهل بيت هجرة الا يزعمون على الثلثة الربيع وزارع على وسعد بن مالك وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير والابو بكر و آل عمر و آل علي وابن سيرين وعامل عمر بن الخطاب الناس على ان جاء عمر بالبدر من عنده فله الشطرون جاؤا بالبدرا فلم يزدوا كذا وهذا والله هو العمل الذي يستحق تقديمه على كل عمل خالفه والذي من جعله بينه وبين الله فقد استوفى في الله العجب اي عمل بعد هذا يقدم عليه وهل يكون عمل يمكن ان يقال له اجماع اظهر من هذا واحده منه وايضا فالعمل نوعان نوع عام يرضاه نفع لا عمل قبله ولا عمل مصر اخر غير وعمل عارض واحد من هذه الثلاثة فان سويت بين اقسام هذا العمل كلها فهي تسوية بين المختلفات التي فرق النص العقل بينها وان فرقتم بينها فلا بد من دليل فارق بين ما هو معتبر منها وما هو غير معتبر ولا تذكر في ليل فقط الا كان دليل من قدر النص اقوى وكان به اسعد وايضا فان انقسم عليكم هذا العمل من وجه اخر ليمتد به المقبول من المردود فنقول عمل اهل المدينة واجماعهم نوعان احدهما ما كان من طريق النقل والحكاية والثاني ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال فالاول على ثلاثة اضرب احدها نقل الشرع مبتدأ من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو اربعة انواع احدها نقل قوله والثاني نقل فعله والثالث نقل تقريره لهم على امر شاهد هم عليه او اخبرهم به الرابع نقل لفظه شيء قام بسبب وجوه ولم يفعله الثاني نقل العمل المتصل زمنا بعد زمين من عهد صلى الله عليه وآله وسلم والثالث نقل الاماكن واعيان ومقادير لم تتغير عن حالها وخرنند كرامثلة هذه الانواع فاما نقل قوله فظاهر وهو الحديث المدني التي هي ام الاحاديث النبوية وهي اشرف احاديث اهل الامصار ومن تأمل بواب البخاري وجه اول ما يبدأ في الباب بها ما وجدها ثم يتبعها باحاديث اهل الامصار وهذه كالك عن نافع عن ابن عمر وابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة ومالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة وابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة و ابن شهاب عن سالم عن ابيه وابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ويحيى بن سعيد عن ابي سلمة عن ابي هريرة وابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس مالك عن موسى بن عقبة عن كريب عن اسامة بن زيد والزهرى عن عطاء بن يزيد الليثي عن ايوب وامثال ذلك واما نقل فعله فكذلكهم انه توفضا من بديرضاة وانه كان يخرج كل عيد الى الصلبي فيصلي به العيد هو والناس وانه كان يخرج من قربا كل سبت ما شيا وراكبا وانه كان يزورهم في دورهم ويقر

فَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ
 فِي أَنْفُسِهِمْ قُضِيَ ۚ

أيالك خير طما املتنا بوقم اهل الحق المبين فوه
 سفر كانت الثريادونه فضلا عن الصبر فوكلنا
 الجلد الب

كتاب المومنين

سنة ١٣٤٤

من تأليف الشيخ الامام الحجة الحافظ للثقة الحنفية
 الورع شمس الدين ابو عبد الله محمد بن ابو بكر بن ايوب الز
 الدمشقي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ بامر السيد ابو الليث عبد
 المتقين سيد العارفين قاصم للبند من رئيس الموحدين الزاه
 رحمه الله الغر فوسلم القوي في المط

بأمر الدين محمد بن محمد

الموسى بن المطامير الواعظ الدمشقي

و : مل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

فصل واما نقل الاعيان وتعيين الأماكن فكتة
بقاء وتعيين الروضة والبقيع والمصلى فهو ذلك
ومرقة وعرقه ومواضع الاحرام كذا الحليفة ومحمد
بلد وتعيين موضع النذر وموقف للصلاة والقبر الحجرة ومسجد
رجوى نقل مواضع المناسك كالصفا والمروة ومنى ومواضع الحجرات
بها **فصل** واما نقل العمل المستمر فنقل الوقوف والمزارعة والاذاع على
المكان المرتفع والاذان للصبح قبل الفجر وتشية الذا وافراد الاقامة والخطبة بالقرآن وبالمسنة دون الخطبة الصناعية بالتبجيم والتجيم
ولا يخفى من جوع فهذا النقل وهو العمل بحجة يجب تباعها وستة متلقة بالقبول على الرأس والعينين واذا ظهر العالم بذلك
قوت عينه واطمأنت اليه نفسه **فصل** واما العمل الذي طريق الاجتهاد والاستدلال فهو معترك الزوال محل الجدل قال القائل
عبد الوهاب قد اختلفت على ما فيه على ثلاثة اوجه احلها انه ليس بحجة اصلا وان الجحده اجماع اهل المدينة من طريق النقل ولا
يرجى به ايضا احدا الاجتهادين على الاثر هذا قول ابى بكر بن يعقوب الرازى والقاضى ابى بكر بن مناب والطياستى القاضى ابى الفرج و
الشيخ ابى بكر الازهر واكثر وان يكون هذا مذهب مالك او احد من معتمدى اصحابه والوجه الثانى انه وان لم يكن حجة فانه يرجى به
اجتهادهم على اجتهاد غيرهم وبه قال بعض اصحاب الشافعى والثالث ان اجماعهم من طريق الاجتهاد حجة وان لم يحرم خلافا لاجماعهم من
طريق النقل وهذا مذهب قوم من اصحابنا وهو المذكور عليه كلام احمد بن محمد بن المعلى وابى بكر وغيرهما وذكر الشيخ ان فى رسالة مالك الى الليث بن سعد
ما يدل عليه قد ذكر ابو مصعب مختصرا مثل ذلك وان صرح به القاضى ابو الحسين بن ابى عمر فى مسأله الى صنفها على ابى بكر الصديق نقضا لكلامه على
اصحابنا فى اجماع اهل المدينة والى هذا ذهب بعض اصحابنا المتأخرين اوجميعهم فلما حال الاخبار من طريق الاحاد فلا تخلو من ثلثة امور اما ان يكون صحيحا
عمل اهل المدينة مطابقا لها وان يكون عملهم بخلافها وان يكون منهم عمل اصلا لا يخالف ولا يوافق فان كان عملهم موافقا لها كان ذلك
أكد فى تصحيحها وجوب العمل بها اذ كان العمل من طريق النقل وان كان من طريق الاجتهاد كان مرجحا للخبر على ما ذكرنا من الخلاف وان كان
عملهم بخلافه نظر فان كان العمل المذكور على الصفة التى ذكرناها فان الخبر يترك للعمل عندنا لا خلاف بين اصحابنا فى ذلك وهذا البرزخ
بالكلام فى هذه المسأله وهذا كما نقوله فى الصاع والماء وزكوة الخضر وغير ذلك وان كان العمل منهم اجتهادا فالخبر أولى منه عند جمهور اصحابنا
الا من قال منهم ان اجماعهم من طريق الاجتهاد
دليل منفرد عن مسقط او معاد
جمله قول اصحابنا فى هذه المسأله وقد تضمن ما حكاه ان عملهم الجارى مجرى النقل حجة فاذا
اجمعوا عليه فهو مقدم على غيره من اخبار الاحاد وعلى هذا الحرف بنى المسئلة وقررها وقال الذى يدل على قلناه انهم اذا اجمعوا على
شئ نزلوا او عملا متصلا فان ذلك امر معلوم بالنقل التواتر الذى يحصل العلم به وينقطع العذر فيه ويجب ترك اخبار الاحاد لان المدينة

بكر بن محمد

الخضر اوان

نبيه

ذلك

بلدة جمعت من الصحابة من يقع العلم بخبرهم فيما اجمعوا على نقله فيما لا سبيل لاداءه وخبر واحد بخلافه كان حجة على ذلك الخبر وتركه كما
 لو تركوا خبر واحد فيما تواتر به نقل جميع الامة لوجب تسليم الخبر للنقل المتواتر من جميعهم فيقال من الحال عادة ان يجمعوا على شيء نقله او عملا
 متصلا من عندهم الى زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه وتكون السنة الصحيحة الثابتة قد خالفت هذا من بين الباطل طرقة
 وقم ذلك فيما اجمعوا عليه من طريق الاجتهاد فان العصمة لم تضمن لاجتهادهم فلم يجمعوا من طريق النقل ولا العمل المستمر على هذا الشرط على
 بطلان خيار المجلس لاجل التسليم الواحدة ولا على الفتوى في الخبر قبل الركوع ولا على ترك الركوع عند الركوع والرفع منه ولا على ترك السجود
 في المفصل ولا على ترك الاستفتاء الاستعاذة قبل لقائهم ونظائر ذلك كيف وقد ماؤهم الذين نقلوا العلم الصحيح الثابت الذي كانه راي
 عين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه بخلاف ذلك فكيف يقال ان تركه عمل مستمر من عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى
 الآن هذا من الحال بل نقلهم للصائم والصدقة والوقوف والاخبار وترك زكاة الخضر والذات حتى ولم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 سنة مخالفة البتة ولهذا رجع ابو يوسف في كل محضرة الرشيد لما نظره مالك فتبين له الحق فلا يلحق بهذا عملهم من طريق الاجتهاد و
 يجعل ذلك نقلا متصلا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويترك له السنن الثابتة فهذا لون وذلك لون وهذا التمييز والتفصيل نزول
 الاشتباه ويظهر الصواب من العلوم ان العمل بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين والصحابة بالمدينة كان بحسب من فيها من المفتين والامراء و
 المحسبين على السواء ولم تكن الرعية تخالف هؤلاء فاذا افترقت الفتوى فذه الوالي وعمل به المحسب لعل هذا هو الذي لا يلتفت اليه في مخالفة
 السنن لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه والصحابة فذلك هو السنن فلا يخلط احد ما بالآخر فنحن لهذا العمل شديد تحكما وللعلم
 الآخر اذا خالف السنن اشدد تركا وبالله التوفيق وقد كان ربيعة بن ابي عبد الله من يفتي وسليمان بن بلال المحسب فقلنا فتواه فتعل الرعية
 بفتوى هذا وتنفيذ هذا كما يطرد العلم في بلاد اقليم ليس في الاقول مالك عظمى لم يفتواه ولا يجوزون العمل هناك بقول غيره من ائمة
 الاسلام فلو عمل به احد لا شدد كبيرهم عليه وكذلك بلاد اقليم لم يظهر فيه المذهب الحنيفة فان العمل المستمر عندهم على قوله وكل طائفة
 اطرده عندهم عمل من وصل اليهم قوله ومذهبهم ولم يالفوا غيره ولا فرق في هذا العمل بين بلد وبلد والعمل الصحيح ما وافقت السنة
 واذا اردت وضوح ذلك فانظر العمل في زمن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في جهمه بالاستفتاء في الفرض في مصل النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وعمل الصحابة به ثم العمل في زمن مالك بوصل التكبير بالقرأة من غير استفتاء ولا تعود وانظر العمل في زمن
 الصحابة كعبد الله بن عمر في اعتبار خيار المجلس مفارقة لمكان التبايع ليلزم العقد ولا يخالف في ذلك صحابي ثم العمل في زمن التابعين
 واما مهم وعلمهم سعيد بن المسيب يعمل به ويفي به ولا ينكر عليه منكر ثم صار العمل في زمن ربيعة وسليمان بن بلال بخلاف
 ذلك وانظر الى العمل في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة خلفهم وهم يرفعون ايديهم في الصلوة في الركوع والرفع منه ثم
 العمل في زمن الصحابة بعد حجة كان عبد الله بن عمر اذا راى من لا يرفع يديه حصة وهو على كانه راى عين وجهه والتابعين يعمل به
 بالمدينة وغيرهما من الامصار كما حكاها البخاري ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما عنهم ثم صار العمل بخلافه وانظر الى العمل الذي
 كانه راى عين من صلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاهل والمعلم على ابني بيضا وسهيل واخيه في المسجد والصحابة معه وصلت عائشة على سعاد
 ابن ابي وقاص في المسجد وصلى على عمر بن الخطاب في المسجد ذكره مالك عن نافع عن عبد الله قال الشافعي ولا يرى هذا من الصحابة حضرة
 فتختلف عن جنازته فهذا عمل مجمع عليه عندهم قاله لبعض المالكية وروى هشام عن ابيه ان ابا بكر صلى عليه في المسجد فهذا العمل حق ولو
 تركت السنن للعمل تعطلت سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودرست رسومها وعفت آثارها وكمن عمل قد اطرده
 بخلاف السنة الصحيحة على تقادم الزمان والى الآن وكل وقت تترك سنة وتعمل بخلافها ويستمر عليها العمل فيجد سيدا من
 السنة معمولا به على نوع تقصيد وخلا بل احساب ما شاء الله من سنن قد اهلكت وعطل العمل بها جملة فلو عمل بها من يعرفها لقال

الناس ترك السنة فقد قرأ كل من خالف السنة الصحيحة لم يقع من طريق النقل البتة وإنما يقع من طريق الاجتهاد والاحتياط إذا خالف السنة
كان مروه وما وكل من طريق النقل فإنه يخالف سنة صحيحة البتة فخرج إلى الامثلة التي ترك فيها الحكم المتشابهة فنقول **المثال**
التاسع والخمسون ترك السنة المحكية للصيغة في الجهر بآمين في الصلوة كقوله في العيصين إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من
وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ولو لا جهره بالتأمين لما أمكن للمؤمن أن يؤمن معه ويوافق في التأمين وأصح من هذا
حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن مجمر بن عنبس عن وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال ولا الضالين
قال آمين ورفع بها صوته وفي لفظ وطول بهاءه الترمذي وفيه واسناد صحيح وقد خالف شعبة سفيان في هذا الحديث فقال وخفض بها
صوته وحكم آمنة الحديث وحفاظه في هذا لسفيان فقال الترمذي سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل
في هذا الباب أصح من حديث شعبة خطأ شعبة في هذا الحديث فقال عن مجمر بن عنبس إنما كنيته أبو السكين وزاد فيه علقته بن
وائل وإنما هو مجمر بن عنبس عن وائل بن حجر ليس فيه علقته وقال وخفض بها صوته والصحيح أنه جهر بها قال الترمذي وسألت أبا زرعة عن
حديث سفيان وشعبة هذا فقال حديث سفيان أصح من حديث شعبة وقد روى لعلاء بن صالح عن سلمة بن كهيل عن غوراة سفيان
وقال للدارقطني كذا قال شعبة وأخفى بها صوته ويقال أنه وهم فيه لأن سفيان الثوري ومجمر بن سلمة بن كهيل وغيرهما روه عن سلمة
فقالوا ورفع صوته بآمين وهو الصواب وقال البيهقي لا أعلم لاختلاف بين أهل العلم بالحديث أن سفيان وشعبة إذا خلفا فالقول قول سفيان
وقال يحيى بن سعيد ليس أحدا يحب إلى من شعبة ولا يعد له عنده أحد وإذا خالف سفيان أخذت بقول سفيان وقال شعبة سفيان الخطأ
منه فهذا ترجيح لرواية سفيان و**ترجيح ثان** وهو متابعه لعلاء بن صالح ومحمد بن سلمة بن كهيل له و**ترجيح ثالث** أن أبا الوليد
الطياشي وحسبك به رواه عن شعبة بوفاق الثوري في مقته فخلا خلف على شعبة كما ترى قال البيهقي فيحتمل أن يكون تنبيه ذلك فعاد
إلى الصواب في مقته وترك ذكر علقته في سنده و**ترجيح رابع** وهو الروايتين لوتقاومتا كانت رواية الرفع متضمنة لزيادة وكانت
أولى بالقبول و**ترجيح خامس** وهو موافقتها وتفسيرها لحديث أبي هريرة وإذا أمن الإمام فأمنوا فإن الإمام يقول آمين الملائكة
تقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له و**ترجيح سادس** وهو ما رواه الحاكم بأسناد صحيح عن أبي هريرة قال
كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرأ من قراءة أم القرآن رفع صوته بآمين ولا يداود معناه وزاد بيانا فقال قال آمين
حق يسمع من يليه من الصف الأول وفي رواية عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال
آمين يرفع بها صوته ويأمر بذلك وذكر البيهقي عن علي كرم الله وجهه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول آمين إذا
قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين وعندنا أيضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا قرأ ولا الضالين رفع صوته بآمين
وعند أبي داود عن بلال أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبقني بآمين قال الربيع سئل الشافعي عن الإمام هل يرفع صوته بآمين
قال نعم ويرفع بها من خلف أصواتهم فقلت وما الحجج فقال ابتأنا مالك وذكر حديث أبي هريرة المتفق على صحته ثم قال ففي قول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمن الإمام فأمنوا دلالة على أنه لا ما أم أن يجهر بآمين لأن من خلفه لا يعرفون وقت تأمينه إلا بأن يسمع
تأمينه ثم بينه ابن شهاب فقال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول آمين فقلت للشافعي قانا نكره للإمام أن يرفع صوته بآمين
فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولولم يكن عندنا وعندهم علم إلا هذا الحديث الذي
ذكرناه عن مالك فينبغي أن يستدل بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر بآمين وأنه لا ما أم أن يجهر بها فكيف ولم يزل هل
العلم عليه وروى وائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول آمين يرفع بها صوته ويحكي مدة أياها وكان أبو هريرة يقول
للإمام لا تسبقني بآمين وكان يؤذن له أنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء كنت اسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين

ومن خلفهم امين حتى ان للسجدة المحترمة وقوله كان ابو هريرة يقول للامام لا تسبقني بامين يريد ما ذكر اليه حتى بأشادة عن ابي ارفع ان اباهريرة
كان يؤذن لروان بن الحكم فاشترط ان لا يسبقه بالامين حتى يعلم انه قد وصل الى الصف فكان مروان اذا قال ولا الضالين قال ابو هريرة
امين يمد بها صوته وقال اذا وافق قامين اهل الارض تامين اهل السماء غفر لهم وتال عظام ادركت عشرين من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم في هذا السجدة اذا قال الامام غير الغضوب عليهم ولا الضالين سمعت لهم رجلا يامين فرفق هذا كله بقوله تعالى واذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وانصتوا والذي انزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين والذين امروا بها يصوابه اصواتهم ولا معارضة بين
الآية والسنة بوجه ما المثال الستون ترك القول بالسنة الصحيحة الصريحة المحكمة فان الصلوة الوسطى صلوة العصر بالمشابهة
قوله توبوا لله فانتم وهذا عجب من العجب اعجب منه تركها بان في مصحف عائشة وصلوة العصر واعجب منها تركها بان صلوة الظهر
في شدة الحر وهي في وسط النهار فاكد ما الله تعالى بقوله والصلوة الوسطى فاعجب من ذلك تركها بان للغرب وسطى بين التثنية و
الرباعية فهي حق بهذا الاسم من غيرها واعجب منه تركها بان صلوة الضياء قبلها صلوة اخر النهار وبعد ما صلوة اول النهار
وهي وسطى بينهما فهي احق بهذا الاسم من غيرها وقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ونصب الصيغ المحكم الذي لا يحتمل الا ما دل
عليه اولى بالاتباع والله للوفق المثال الحادي والستون ترك السنة الصحيحة الصريحة في قول الامام ربنا ولك الحمد كما
في الصحيحين من حديث ابي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد وفيها
ايضا عنه كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صوته من
الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد وفي صحيح مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان اذا رفع راسه من الركوع
قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد ملا السموات وملا الارض وملا ما شئت من شئك وعن ابي سعيد ان رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم كان اذا رفع راسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ملا السموات وملا الارض وملا ما شئت من شئك بعد اهل
والحمد الحق ما قال لعبد كلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا مضى لما منعت ولا ينفع ذا الجح منك الجح فردت هذه السنن المحكمة
بالمشابهة من قوله اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فتقولوا ربنا ولك الحمد المثال الثاني والستون رد السنة الصحيحة المحكمة في
اشارة المصلي في التشهد باصبعه كقول ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا جلس في الصلوة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى
وقبض صابعها واشار باصبعه التي تلي الا بهام رواه مسلم وعنده ايضا عن ابن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كان اذا جلس
في الصلوة وضع يديه على ركبتيه ووضع اصبعه التي تلي الا بهام رواه مسلم وعنده ايضا عن عبد الله بن الزبير ان رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم كان اذا قعد في الصلوة وضع يديه على ركبتيه واشار باصبعه ورواه خاف بن ابي ايمان حصبة ووائل بن حجر وعبد بن الصامت
وما لك بن يجر الخراعي عن ابيه كلهم عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه فعل ذلك وسئل ابن عباس عنه فقال هو الا خلاص فردوا ذلك
كله بحديث لا يصح وهو ما رواه محمد بن اسحق عن يعقوب بن عتبة عن ابي غطفان المري عن ابي هريرة مرفوعا التسليم للرجال والتصفيق
للنساء ومن اشار في صلاته اشارة تقم منه فليعد ما قال الدارقطني قال لنا ابن ابي داود ابو غطفان هذا مجهول واخر الحديث زيادة
في الحديث ولعله من قول ابن اسحق والصحيح عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه كان يشير في الصلوة المثال الثالث والستون
رد السنة الصحيحة الصريحة في صفة راس المرأة الميتة ثلاث خفائر لقوله في الصحيحين في غسل البنت اجعلن راسها ثلاثة قسرون
قالت ام عطية ففرنا راسها وناصيتها وقرنها ثلاثة قرون والقيناه من خلفها فرد ذلك بانه يشبه نية الدنيا وانما يرسل شعرها
شقتين على ثدييها وسنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم احق بالاتباع المثال الرابع والستون ترك السنة الصحيحة الصريحة
التي رواها الجماعة عن سفيان الثوري عن حاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

الامين

تد

بلى

فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ولم يقل على صدره غير مؤمل بن اسمعيل في صحيح مسلم عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم كبر ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمنى على اليسرى فلما أراد ان يركع اخرج يدايثر ركبهما وكبر فرفع فلما قال سمع الله لمن حذر فغير يديه فلما سجد سجد بين كفيه وزاد احمد وابوداود وثروضع يده اليمنى على كفه اليسرى والوصم والساعد وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعها اليسرى في الصلاة قال ابو حاتم ولا اعلم الا بسمي ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي السنن عن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فراه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى وقال من السنة في الصلاة وضع اليمين تحت اليسرى رواه احمد وقال مالك في موطائه وضع اليدين احدهما على الاخرى في الصلاة ثم ذكر حديث سهل بن سعد وذكر عن عبد الكريم بن ابى الخارق البصري انه قال من كلام النبوة اذ لم تستح فاضل واشتد ووضع احدا ليدان على الاخرى في الصلاة يضع اليمنى على اليسرى وتقبل الفطر ولا يستبأ بالسجدة وذكر ابو عمر في كتابه من حديث الحارث بن عطف بن عطف بن الحارث قال ما رايت شيئا فاستبأه فاني لم انس اني رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة وعن قيس بن ثابت عن ابيه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واضعا يمينه على شماله في الصلاة قال علي بن ابى طالب كم الله وجه من السنة وضع اليمين على الشمال في الصلاة وعن ايضا انه كان اذا قام الى الصلاة وضع يمينه على يساره فلا يزال كذلك حتى يركع الا ان يصلي ثوبا او يحك جسده وقال علي عليه السلام في قوله تعالى فصل لربك وانحر انه وضع اليمين على الشمال في الصلاة تحت صدره وذكر ابن ابي شيبة عن ابن بكر الصديق انه كان اذا قام الى الصلاة قال هكذا ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة وقال ابو الدرداء عن اخلاق النبيين وضع اليمين على الشمال في الصلاة وقال ابن الزبير عن المقدامين ووضع اليد على اليد من السنة ذكر هذه الآثار ابو هريرة واسانيدها وقال هي آثار ثابتة وقال وهب بن بقية ثنا محمد بن المطلب عن ابان بن بشير العلم تميمي بن ابى كثير ثنا ابو سلمة عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من النبوة تقبيل الفطر وتأخير السجدة ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم انا منصور بن راذان عن محمد بن ابان الاضاري عن عائشة قالت ثلاث من النبوة تقبيل الفطر وتأخير السجدة ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة فرددت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك قال تركه احبالي ولا اعلم شيئا قط ردت به سواء المثال الخامس والستون رد السنة المحكية الصريحة في تقبيل الفجر وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فيها بالسنتين الى المائة ثم ينصرف منها والنساء لا يعرفن من الغسل وان صلوته كانت المغلبي حتى توفاه الله وانما اسفرها مرة واحدة وكان بين سجودته وصلوته قد خمسين آية فردد ذلك بمجمل حديث رافع بن خديج اسفروا يا فخر فانه اعظم الاجر وهذا بعد ثبوته انما المراد به الاسفار وما لا ابتداء فيدخل فيها مغسلا يخرج منها مسفرا كما كان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم فتولاه موافق لغيره لا مناقض له وكيف يظن به المواظبة على فعل ما الاجر الا عظم في خلافه المثال السادس والستون رد السنة الثابتة المحكية الصريحة في مقدار وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم تحضر صلاة العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس في صحيح البخاري عن ابى موسى ان سائلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المواقيت فذكر الحديث وفيه ثم امره فقام المغرب حين وجبت الشمس فلما كان في اليوم الثاني قال ان اخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق وفي لفظ فضل بن الربيع قبل ان يغيب الشفق ثم قال الوقت ما بين هذين وهذا متأخر عن حديث جابر لان كان بكة وهذا قول وذلك فعل وهذا يدل على الجواز وذلك يدل على الاستحباب وهذا في العميم وذلك في السنن وهذا يوافق قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقت كل صلاة ما لم يدخل وقت التي بعدها وانما حضر من الفجر والاجام فما عداها من الصلوات داخل في عمومها والفعل انما يدل على الاستحباب فلا يرضى العام ولا الخاص المثال السابع والستون رد السنة الصريحة المحكية الثابتة في وقت العصر

تسقى

الصلوة اليمنى

كانت ذات

ان اذا صار ظل كل شيء مثله وانهم كانوا يصلون بها مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذهبوا الى العوالي قد رابعت اميئال والشمس مرتفعة وقال انس
صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فأتاه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله اننا نزيد ان نخرج جزورا لنا وانما نحن ان تحضرها قال نعم
فانطلقوا ونظفنا معه فوجدوا الخمر ولم تفسد فخرجت ثم قطعت ثم طبع منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس محال ان يكون هذا بعد المثلين واني
صحيح مسلم عنه وقت صلاة الظهر لم تحضر العصر ولا معارض هذه السنن لا في الصلوة ولا في الصراحة والبيان فودت هذه السنن
بالجمل من قوله صلى الله عليه واله ولم مثلكم ومثل اهل الكتاب قبلكم كمثل رجل استاجر ارجاء فقال من يعمل لي الى نصف النهار على قيراط فعدلت
اليهود ثم قال من يعمل لي الى صلاة العصر على قيراط فعدلت النصارى ثم قال من يعمل لي على قيراطين فعدلت اثم فضبت اليهود والنصارى
وقالوا نحن اكثر عملا واقل اجرا فقال هل علمتكم من اجركم شيئا قالوا لا قال فذل لكم فضلي اوتيه من اشاء يا الله العجب اى لالة في هذا على انه لا يخل
وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من انواع الدلالة وانما يدل على ان صلاة العصر الى غروب الشمس اقصر من نصف النهار الى وقت العصر
وهذا لا ريب فيه **المثال السبعون** رد السنة الصحيحة الصريحة المحكية بالمنع من تحليل الخمر كما في صحيح مسلم عن انس سئل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فقال لا وفي السند وغيره من حديث انس قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه واله وسلم وفي حجره يتيم
كان عنده خمر حين حرمت الخمر فقال يا رسول الله اصنعها خلا قال لا فصبرها حتى سال لؤادى وقال احمد ثنا وكيع
ثنا سفيان عن السدي عن ابى هريرة عن انس ان ابا طلحة سأل النبي صلى الله عليه واله وسلم عن ايتام ورثوا خمر فقال اهرقها فقال فلا نجعلها خلا
قال لا وروى الحاكم والبيهقي من حديث انس ايضا قال كان في حجر ابي طلحة يتيم فاشترى لهم خمر فاما انزل الله تحريم الخمر ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
فذكره للسنة فقال جعله خلا قال لا فاهراقه وفي الباب عن ابى الزبير عن جابر عن ذلك عن عمر بن الخطاب ولا يعلم له في العمارة مخالف فودت
بحديث جمل لا يثبت وهو ما رواه الفرير بن فضالة عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن ام سلمة انها كانت لها شاة تحليلها فنقدتها النبي صلى الله عليه
واله وسلم فقال ما فعلت شأتك فقلت ماتت قال فلا انتفعتم باهها قلت انها ميتة قال فان دباغها يعمل كما نخل الخمر قال الحاكم تفرد بها الخو
ابن فضالة عن يحيى الفرير من لا يحتج بحديثه ولم يعجم تحليل خل الخمر من وجه وقد ضربه زيدا الفرير فقال يعني ان الخمر اذا تغيرت فصارت خلا
حلت فعلى هذا التفسير الذي فسره راوى الحديث يرتفع الخلاف وقد قال الدارقطني كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث عن فخر بن
فضالة ويقول حدث عن يحيى بن سعيد الانصاري احاديث مقلوبة منكورة وقال البخاري الفرير بن فضالة منكر الحديث وردت بحديث واومن
رواية مغيرة بن زياد عن ابى الزبير عن جابر بن عبد الله بن خزيمة عن هذا ايقال له ابو هاشم المكفوف صاحبنا كبر عندهم ويقال انه حدث
عن عطاء بن ابى رباح والى الزبير بجمل من المناكير وقد حدث عن عبادة بن نسي بخبر غريب موضوع فكيف يعارض بهذا الرواية
الاحاديث الصحيحة المحفوظة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في النهي عن تحليل الخمر ولم يزل هل مدينة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
يتكردون ذلك قال الحاكم سمعت ابا الحسن علي بن عيسى الحرابي يقول سمعت محمد بن اسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول قدمت
المدينة ايام مالك فقدمت الى قاض فقلت عندك خل خمر فقال سبحان الله في حرم رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال ثم قدمت
بعد موت مالك فذكرت ذلك لهم فلم ينكر علي اما ما روى عن علي من اصطباغ نخل الخمر عن عائشة انه لا بأس به فهو خل الخمر التي غللت
بنفسها لا باخذها **المثال الحادي والسبعون** رد السنة الصحيحة الصريحة في تبشير المصلي اذا نابه شيء في صلوة كما في
الصحيحين من حديث ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال التبشير في الصلوة للرجال والتصفيق للنساء وفي الصحيحين ايضا
عن سهل بن سعد الساعدي ان النبي صلى الله عليه واله وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصلي بينهم فذكر الحديث وقال في آخره فقال للنبي
صلى الله عليه واله وسلم ما لي اراكم اكثرتم التصفيق من نابه شيء فملاوته فليسمع فانه اذا سمع التفت اليه وانما التصفيق للنساء وذكر البيهقي
من حديث ابراهيم بن محمد عن الاعمش عن ذكوان عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا استودن على الرجل وهو يصلي

لنا

من شرطنا ان

انها

بحديث

رسوله

فأذنه التسميع وإذا استوتون على الرأه وهي قصى فاذنهما التصفين قال البيهقي رداً هذا الحديث عن آخرهم ثقات فودت هذه السنن بأنها معاضة لا تشد
 تحريم الكلام في الصلوة وقد تعارض ميعوم وحافظ فيقدم الحافظ والصلوات انما تعارض بين سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بوجه وكل منها له
 وجه والذي حرم الكلام في الصلوة ومنع منه هو الذي شرع التسميع المذكور وتحريم الكلام كان قبل الهجرة واحاديث التسميع بعدة لثقت قد عوى
 بعضها باحاديث تحريم الكلام محال ولا تعارض بينهما بوجه ما فان سيجان ليس من الكلام الذي منع منه المصلي بل هو مما امر به امر ايجاب او
 استحباب فكيف يسيو بين المأمور والمحظور وهل هذا الا من افسد قياس واعتبار المثال **الثاني والسبعون** رداً السنة الثانية
 في اثبات سجدة المفصل والسجدة الاخيرة من سورة الحج كما روى ابو داود في السنن حدثنا محمد بن عبد الرحيم البرقي ثنا ابن ابي مريم انا نافع بن
 يزيد عن الحارث بن سعيد العيني عن عبد الله بن منير عن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقرأ خمس عشرة سجدة في القرآن منها
 ثلاث في المفصل وفي سورة الحج سجدتان تابع محمد بن اسمعيل السلمي عن سعيد بن ابي مريم وقال ابن وهب انا ابراهيم بن جعفة عن مفرج بن عاهد عن
 عتبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فضلت سورة الحج بسجدة تين فمن لم يسجد فيهما فلا يقرأهما وحديث ابن لهيعة
 يحتمل منه بما رواه عنه سجدات كعب بن عبد الله بن وهب عبد الله بن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ قال ابو زرعة كان ابن المبارك وابن وهب
 يتبعان اصوله وقل عمر بن علي من كتب عن سجدات كعب بن عبد الله بن المبارك وابن المقرئ اصح من كتب عنه بعد احتراقها وقال ابن وهب كان
 ابن لهيعة صادقا وقد انتفى الناس في هذا الحديث من جملة حديثه وخرجه واعتقه وقال ما خرجت من حديث ابن لهيعة قط الا حديثا
 واحداً اخبرنا به هلال بن العلاء ثنا معاوية بن سليمان عن موسى بن عيينة عن عمرو بن الحارث عن ابن لهيعة قد كره وقال ابن وهب حدثني
 الصادق البار والله عبد الله بن لهيعة وقال الامام احمد من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه والفقاهة وقال ابن عيينة
 كان عند ابن لهيعة الاصول وعندنا الفروع وقال ابو داود سمعت احمد يقول ما كان يحدث مصر اهل ابن لهيعة وقال احمد بن صالح الفقيه
 كان ابن لهيعة صحيح الكتاب طابا للعلم وقال ابن حبان كان صالحاً لكنه يئس من الضعفاء ثم احترق كتابه وكان اصحابنا يقولون
 سمع من سمع منه قبل احتراق كتابه مثل العبادلة ابن وهب ابن المبارك والمقرئ والقعنبي فسمعهم صحيح وقد صح عن ابي هريرة انه سجد
 مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اذ السماء اشقت وتحم عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سجد في الخيم ذكره البخاري فودت هذه السنن بكونها
 فاسد وحديث ضعيف اما الراي فهو ان آخر الحج السجدة فيها سجدة الصلوة لا قترانه بالركوع بخلاف الاولى فان السجود فيها مجرد عن ذكر
 الركوع ولهذا لم يكن قوله تعالى يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين من مواضع السجرات بالاتفاق واما الحديث الضعيف فما
 رواه ابو داود ثنا محمد بن رافع ثنا اذهر بن القسطنطين ابو قدامة عن مطر الوارث عن مكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سجد
 في شيء من المفصل منتحول الى المدينة **فاما الراي فيل** على ضادة وجوه منها انه مردود بالنص ومنها ان اقتران الركوع بالسجود في
 هذا الموضع لا يخرج عن كونه موضع سجدة كما ان اقترانه بالعبادة التي هي اعم من الركوع ولا يخرج عن كونه سجدة وقد صح سجدة صلى الله عليه
 وآله وسلم في الخيم وقد قرن السجود فيها بالعبادة كما قرنه بالعبادة في سورة الحج والركوع لم يزد الا تأكيداً لوضه ان اكثر السجرات المذكورة في
 القرآن متناولة لسجود الصلوة فان قوله تعالى والله يسجد في السموات والارض طوعاً وكرها يدخل فيه سجود المصلين قطعاً وكيف لا
 هو اصل السجود وامر منه وكيف لا يدخل في قوله فاسجدوا لله واعبدوا وفي قوله كلاً لا تطعه واسجد واقترب وقد قال قبل ارايت الذي
 ينهى عبداً اذا صلى فاقول لا تطعه واسجد واقترب فامر بان يفعل هذا الذي نهاه عنه عدله فانه سجدة الصلوة بآية السجدة
 لا يمنع كونهما سجدة بل يؤكد ما وثقويما **يوضح** ان مواضع السجرات في القرآن نوعان اخبار وامر فالأخبار خبر عن الله تعالى عن سجود
 مخلوقاته له عموماً وخصوصاً فسق للثاني والسماع وجوباً واستحباباً ان يتشبه بهم عند تلاوة آية السجدة او سماعها وايات الاوامر
 بطريق الاولى وهذا لا فرق فيه بين امر وامر فكيف يكون الامر بقوله فاسجدوا لله واعبدوا وامتنعوا من سجود دون الامر بقوله يا ايها الذين

حلالاً

لاول
انه

امنوا اركعوا واسجدوا قال ساجدا ما متشبه بمن اخبر عننا او همتل لما امر به وعلى التقديرين ليس له السجود في آخر الحج كما ليس له السجود في اولها فكما سوت
السنة بينهما سوا القياس الصحيح والاعتبار الحق بينهما وهذا السجود شرعه الله ورسوله عبودية عند تلاوة هذه الآيات واستماعها وقرئته اليه و
خضوعا عظيمة وتذلل للدين يدبر واقتران الركوع ببعض آياته مما يؤكد ذلك ويقويه لا يضعفه ويوهيه والله المستعان **واما قوله تعالى**
يا مريم اتقي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين فانما لم يكن موضع سجدة لا تخير خاص عن قول الملائكة لامرأة بعينها ان تدعى بالعبادة لربها
بالقنوت وتصلي بالركوع والسجود فهو خبر عن قول الملائكة لها ذلك واعلام من الله تعالى لنا ان الملائكة قالت ذلك لمريم فسياق ذلك غير سياق الآيات
العبادة **واما الحديث الضيف** فانه من رواية ابن قدامة واحمد الخليل بن عبيد قال الامام احمد بن حنبل عنه هو مضطرب الحديث قال يحيى بن عفي قال
النسائي ليس بالقوي وقال لا زدي ضعيفا قال ابن حبان لا يحق به اذا انفرد قلت وقد ذكر عليه هذا الحديث وهو موضع الاحتجاج فان امر به من شهد سجدة صلى الله
عليه واله ولم يلفصل في ذلك السجدة انشقت واقرأ باسم ربك الذي خلق ذكره مسلم في صحيحه وسجد مع حتى لو سجدوا في كل مائة سجدة لوجب تعدد سجدة
ابن مبررة عليه لانه مثبت فمعة زيادة علم والله اعلم **المثال الثالث والسبعون** رد السنة الثابتة الصحيحة في سجود الشكر كحديث
عبد الرحمن بن عوف عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خرج نحو احد فمر ساجدا فاطال السجود ثم قال ان جبريل اتاني وبشرني فقال ان الله تعالى يقول لك من
صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه فصبرت لله تعالى شكرا وتحديث سعد بن ابى وقاص في سجود صلى الله عليه واله وسلم شكر الرب
لما اعطاه ثلث امتهم سجود ثانيا فاعطاه الثلث الاخر ثم سجود ثالثة فاعطاه الثلث الباقي وتحديث ابى بكر ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
كان اذا جاءه امر يسير يخر ساجدا لشكر الله تعالى وانا به بشير ببشره بظفر جند له على قدم فقام وخر ساجدا وسجد كعب بن مالك لما بشر بتوبته الله
عليه وسجد ابو بكر حين جاءه قتل مسيلة الكذاب وسجد على كرم الله وجهه حين وجد النذبة في الخوارج الذين قتلهم ولا اعلم شيئا في هذه السنن
والا تأمر مع صحتها وكثرتها غير راي فاسد وهو ان نعم الله سبحانه تعالى لا تزال واصلا الى عبده فلا معنى لتخصيص بعضها بالسجود وهذا من افساد راي
وابطله **فان النعم** نوعان مستمرة ومقطوعة فالمستمرة شكرها بالعبادات والطاعات والمقطوعة شرع لها سجود الشكر شكر الله عليها و
خضوعا لولا في مقابلة فخر النعم وابسط النفس لها وذلك من اكبر ادواتها فان الله سبحانه لا يحب الفرجين ولا الاشرين فكان دواء هذا الداء
الخنوع والذل والاكتسار لرب العالمين وكان في سجود الشكر من تحصيل هذا المقصود ما ليس في غيره وتفسير هذا السجود عند الآيات التي يخوف الله
به عباده كما في الحديث اذا ايتى فاسجدوا وقد فرغ النبي صلى الله عليه واله وسلم عند رؤية انكساف الشمس الى الصلوة وامر بالقرع الى ذكره ومعلوم ان
آياته تعالى لم تزل مشاهدة معلومة بالحس والعقل ولكن مجتهدا يحدث للنفس من الرهبة والقرع الى الله ما لا تحدث الايات المستمرة فجدد هذا
النعم في اقتضاها لسجود الشكر كحديث تلك الآيات في اقتضاها للقرع الى السجود والصلوة ولهذا لما بلغ فقهاء الامم وترجمان القرآن عبد الله
ابن عباس موت عيسى بن زهير النبي صلى الله عليه واله وسلم خرسا جلا فقتل له استجد لانك فقال قل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا رايت آية
فاسجد واواي آية اعظم من ذهاب زواجر النبي صلى الله عليه واله وسلم من بين اظهرا قلوا ثبات النصوص بالسجود عند تجدد النعم كان هو
محض لقياس ومقتضى عبودية الرغبة كما ان السجود عند الآيات مقتضى عبودية الرهبة وتذلل الله سبحانه على الذين يسارعون في الخيرات و
يدعونه رغبا ورهبا ولهذا اقرن الفقهاء بين صلوة الكسوف وصلوة الاستسقاء فان هذه صلوة رهبة وهذه صلوة رغبة فصلوات الله و
سلامه على من جلت سنته وشرعته باكل ما جاءت به شرائع الرسل وسنتهم وعلى الله **المثال الرابع والسبعون** رد السنة الثابتة
الصحيحة بسجود الركوب المرمين للآية المرمونة وشرعها بنفقته عليها كما روى البخاري في صحيحه فتا محمد بن مقاتل انا عبد الله انا ذكرنا عن الشيخ
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ركبت بنفقة اذا كان مرمونا والبن الذي يشرب بنفقته اذا كان مرمونا على الذي يكسب
ويشرب النفقة وهذا الحكم من احسن الاحكام واعلمها ولا اصح للراهن منه وماعدا فسادا ظاهرا فان الراهن قد يغيب ويتعدى على المرمين
مطالبة بالنفقة التي تحفظ الرهن ويشق عليه او يتعدى رغبة الى الحاكم وثبات الرهن وثبات غيبة الراهن وثبات ان قد نفقت عليه حتى قد

لودعه لوجه من يبرئ منه فيفسد ويخيط بالاجرة او مجبنة لمن يجزى او من يخطه او متاعا لمن يجله ونحو ذلك فمن نصب نفسه للاجرة على ذلك وجب له اجرة مثله وان لم يشترط معرفة ذلك لفظا عند جمهور اهل العلم حتى عند المتكرين لذلك فانهم يكرهونه بالاستقام ولا يكرهون العمل الا به بل ليس يفتى لاذن فيما يفعله الواحد من هؤلاء وغيرهم على صاحب المال خاصة لان المؤمنين والمؤمنات بعضهم اولياء بعض في الشقة والصحة والحفظ والامور بالمعروف والنهي عن المنكر ولهذا جاز لاحد منهم اللقطة وما لا يق و حفظ الضمان حتى انه يحسب ما ينفق على الضمان والابق واللقطة وينزل اتفاقه عليها منزلة اتفاقه الخاصة نفسه لما كان حفظ المال اخصه واحسانا اليه فلو علم للتصرف لحفظ مال اخيه ان نفقته تغنيهم وان احسانه ينهيه بطلان حكم الشرع لما اقدم على ذلك ونضاعت مصالح الناس رغبا عن حفظ اموال بعضهم بعضا وتقطعت حقوق كثيرة وفدت اموال عظيمة ومعلوم ان شريعة من يهرست شريعة العقل وفاقت كل شريعة واشتغلت على كل مصلحة وعطلت كل منفعة تالي ذلك كل الامور من هذا من اجازة ابي حنيفة تصرف الفضول ودفع الحقوق تحصيل المصلحة المالك ومنع الرهن من الركوب والحلب بنفقة في الله العجب يكون هذا الاحسان للرهن وللحيوان ونفسه يحفظ الرهن حراما لا اعتبارا به شرعا من اذن الشارع فيه لفظا واذن المالك عرفا ونصرف الفضول ومثله مرتبا عليه حكمه هذا ومن المعلوم ان ابي ابراهيم الذم اوجب منا الى العقود على اولاد الناس وبناتهم وامائهم وعبيدهم وودعهم واموالهم فلم يمتنع من ابرام ذمة المالك من الاتفاق على الحيوان مؤدخ في الله في ماله ولحق الحيوان ولحق نفسه متناول ما اذن له فيه الشارع من العوض بالادري الظاهر وقد وجب الله سبحانه وتعالى على الاباء ايتام المراضع اجرة من يجره او ارضاعه وان لم يعقد وامه من فقد اجرة فقال تعالى فان ارضعن لكم فافضلن اجورهن فان قيل فقد ينتقض عليكم بما لو كان الرهن دارا فخر ببعثها فخرها ليحفظ الرهن فانه لا يستحق السكنى عندكم كهم هذه العمان ولا يرجع بما قيل ليس كذلك بل يحسب له بما انفقته لان فيه اصلاح الرهن ذكره القاضى وابنه وغيرهما وقد نصر الامام احمد في رويته الى الجرجاني في رجل عمل في قناة رجل فغير اذنه فاستخرج الماء لهذا الذي عمل جرفي نفقته اذا عمل ما يكون منفعة لصاحب القناة هذا مع ان العرف بين الحيوان والدار ظاهر الحاجة للحيوان الى الاتفاق وجوبه على ماله بخلاف عمارة الدار فان هو الفرق بطل السوال ولن يطل الفرق ثبت الاستواء في الحكم فان قيل في هذا مخالفة للاصول من وجهين احدهما انه اذا ادى من غيره واجبا فغير اذنه كان متبرعا ولم يلزمه القيام له بما اذنه عنه الثاني انه لو لم يرضه عوضه فانما يلزمه نظيره ما اذنه فاما ان يعاوض عليه بغير جنس ما اذنه بغير اختياره فاصول الشرع تالي ذلك قيل هذا هو الذي ردت به هذه السنة ولا جله تاو لها من تاو لها على ان المراد بها ان النفقة على المالك فانه الذي يركب ويشرب جبل الحديث دليل على جواز تصرف الرهن بالركوب والحلب وغيره ونحن بين ما في هذه الاصلين من حق وباطل فاما الاصل الاول فنقدل على فساد القرآن والسنة واثار الصحابة والقياس الصحيح ومصالح العباد اما القرآن فقوله تعالى فان ارضعن لكم فافضلن اجورهن وقد تقدم تقرير الدلالة منه وقيل اعترض بعضهم على هذا الاستدلال بان المراد به اجورهن المسماة فانه امر لهم بوقايتها لا امر لهم بايتاء ماله يعمون من الاجرة ويدل عليه قوله تعالى وان تعاسرتم فسترضعوا لهم وهذا التعاسر انما يكون حال العقد بسبب طلبها الشطط من الاجراو حطرا عن اجرة المثل وهذا اعتراض فاسد فانه ليس في الآية ذكر التسمية ولا يدل عليها بدلالة من الدلالات الثلاث اما اللفظية فان ظاهرها ما للزومية فلا تفكاك التلازم بين الامر بايتاء الاجر وبين تقديم التسمية وقد سماه الله سبحانه وتعالى ما يوقه العامل على عمله اجر وان لم يقدم له تسمية كما قال تعالى عن خليله عليه السلام وايتناه اجرة في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين وقال تعالى من يفت منكم الله ورسوله فعلى صحتها اجورها مرتين ومعلوم ان الاجر ما يعود الى العامل عوضا عن عمله فهو كالثواب الذي يثوب اليه اى يرجع من عمله وهذا ثابت سواء سمي او لم يسم وقد نص الامام احمد على انه اذا افتدى الاسير يرجع عليه بما غرمه عليه فلم يختلف قوله فيه واختلف قوله فيمن قضى دين غيره عنه فغير اذنه فنص في موضع على انه يرجع عليه فقيل له هو متبرع بالضم ان قال وان كان متبرعا بالضم ان قال انه لا يرجع فانه قال ان لم يقل اقض عن ديني كان متبرعا ونص على انه يرجع على السيد بنفقة عبده الا بق اذ ارده

فمن استأجر غيره

متبرعا

وقد كتب جبرين الخطاب إلى حاكمه في سبيل العرب بيقوم وقد كان التجار يشترطون فكتب إليه أيما حراشراة التجار فأدع عليهم رؤس أموالهم وقد قيل أن
جميع الفرق تقبل بهذه المسئلة وإن تناقضوا ولم يطردوها فأبوسخيفة يقول إذا نقض بعض الورثة دين الميت ليتوصل بذلك إلى أخذ حقه من الزكاة
بالقسمة فإنه يرجع على الزكاة بما قضاه وهذا واجب قد أراه عنه غيره بخلافه وقد يرجع به ويقول إذا بنى صاحب العلو والسفل بغير إذن المالك
لزم الآخر غرامة ما يخصه وإذا انفق المهرين على الرهن في غيبة الراهن رجح بما انفق وإذا اشترى اثنان من واحد عبدا باللف فغاب أحدهما فادى الآخر
جميع الثمن ليسلم العبد كان له الرجوع والشأفي يقول إذا اعاد عبدا لرجل ليرهنه فوهبه ثم إن صاحب الرهن قضى الدين بغير إذن المستعير ونفك
الرهن رجح بالحق وإذا استأجر جالا ليركبها فهرب الجال فأنفق للمستأجر على الجال بجر بما انفق وإذا ساق رجلا على نخلة فهرب الجال فاستأجر صاحب
النخل من يقوم مقامه رجح عليه به واللعيط إذا انفق عليه أهل المحلة ثم استغفروا له رجحوا عليه وإن أذن له في الضمان فضمن ثم ادعى الحق
بغير إذنه رجح عليه وأما المالكية والحنابلة فهم أعظم الناس قولا بهذا الأصل والمالكية أشد قولا به ومسا يوفهم ذلك أن الحنفية قالوا
هذه المسائل أن هذه الصور كلها أوجبته الاستيفاء حقا وحفظ ماله فلو أعاره السفلى لم يثبت العلو ولولم يقض الوارث الغرامة لم يتمكن من أخذ حقه
من الزكاة بالقسمة ولولم يحفظ الرهن بالعلف لتلف محل الوثيقة ولولم يستأجر على الشجر من يقوم مقام الجال لتعطلت الثمرة وحقه متعلق بذلك كله
فإذا انفق كانت نفقته ليتوصل إلى حقه بخلاف من ادعى دين غيره فإنه لا حق له هناك يتوصل إلى استيفائه بالأداء فافترقا وتبين أن هذه القاعدة
لا تلتزمنا وإن من ادعى من غيره واجبا من دين أو نفقة على قريب أو زوجة فهو ما فضولى وهو جدير بأن يفوت عليه ما فوته على نفسه ومتفضل فحواله
على الله دون من تفضل عليه فلا يستحق مطابقة وزادت الشافعية وقالت لما ضمن له المورج تحصيل منافع الجال ومعلوم أنه لا يمكنه استيفاء تلك
المنافع إلا بالعلف دخل في ضمان تلك المنافع أذنه له في تحصيلها بالاتفاق عليها ضمنا وتبعافضار ذلك مستحقا عليه بحكم ضمانه عن نفسه
لا بحكم ضمان الغير عنه يؤمنه أن المورج والمساق قد علمنا أنه لا بد للحي من قوام ولا بد للنخيل من سقى وعمل عليها فكانه قد حصل الأذن فيها بالاتفاق
عرفنا والأذن العرفي مجرى لا ذن اللفظ وشاهدة ما ذكرتم من المسائل فيقال هذا من أقوى الحجج عليكم في مسئلة علف المرهن للرهن واستحقاق
الرجوع بما غرمه وهذا نصف المساقاة وبقي نصفها الثاني وهو المعاوضة عليها بركوبه وشربه وهي أسهل المساقاتين وأقربهما إذ غاية تسليط الشارح
إليه على هذه المعاوضة التي هي من مسئلة الراهن والمرهين والحيوان وهي أولى من تسليطه الشفيع على المعاوضة عن الشقط المشفوع لتكميل ملكه
وأنفراد به وهي أولى من المعاوضة في مسئلة الظفر بغير اختيار من عليه الحق فإن سبب الحق فيها ليس ثابتا والأخذ ظاهرا في الظاهر وبهذا
منعه النبي صلى الله عليه وسلم من الأخذ وسماه خائنا بقوله أو الأمانة إلى من ائتمنت ولا تخن من خانك وأما ههنا فسبب الحق ظاهر وقد ائتمنت
في المعاوضة للمصلحة التي فيها فكيف تنعم هذه المعاوضة التي سبب الحق فيها ظاهرا قد أذن فيها الشارع وتجوز تلك المعاوضة التي سبب الحق
فيها غير ظاهرا قد منع منها الشارع فلا نضد لقياس مما يدل على أن من ادعى من غيره واجبا أنه يرجع عليه به قوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا إحسان
وليس من جزاء هذا المحسن بخليلص من أحسن إليه بأدلهينه وفك أسره منه وحل ثاقه أن يضيع عليه معرفه وإحسانه وإن يكون جزاءه منه
بإضاعة ماله ومكافأة عليه بالأساءة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من أسد اليكم معروف فأكافؤوه وإي معروف فأكافؤوه هذا الذي أفتكم
إياه من أسد الدين وإي مكافأة أغير من إضاعة ماله عليه وذهابه وإذا كانت الهدية التي هي تبرع محض قد شرعت المكافآت عليها وهي من أخلاق
المؤمنين فكيف يشترع جواز ترك المكافأة على ما هو أعظم المعروف وقد عقد الله سبحانه تعالى للوالات بين المؤمنين وجعل بعضهم أولياء بعض
فمن ادعى من وليه واجبا كان ثابتا فيه بمنزلة وكيله وولى من أقامه الشرع للنظر في مصالحه لضعفه وعجزه وصما يوضح ذلك أن
الأجنبي لو أقرض سبالدين قلد دينه وإحالة على المدين ملك ذلك وإي فرق شرعى ومعنوى بين أن يوفيه ويرجع به على المدين أو يقرضه
يحتاج على المدين وهل يفرق الشريعة المشتملة على مصالح العباد بين الأمرين ولو تعين عليه تبرع هدى وإخية فذهبها عند جبري بخلافه
لجزأت قداى الواجب بذلك ولم تكن ذبيحة فأصب ما ذاك إلا لكون الذبيح قد وجب عليه نادى هذا الواجب غيره وقام مقام تادينه و

ان ينزل بعد ان يغرب الشمس على الظهر والعصر جميعا ثم يسار وكان اذا رجع قبل المغرب الى المغرب حتى يصليها مع العشاء واذا رجع بعد المغرب قبل
 العشاء فصلها مع المغرب وهو في السنن والسنة صحيحة واهية وكقولنا ان كان النبي صلى الله عليه وآله اذا رجع الشمس في منزل جمع بين الظهر والعصر
 قبل ان يركب الدابة في منزله سار حتى اذا جاءت العصر في جمع بين الظهر والعصر واذا جاءت المغرب في منزل جمع بينهما وبين العشاء واذا لم يركب في منزله
 ركبت في ذلك العشاء في جمع بينهما وهذا ما تابعه في معاذ وفي بعض طرق هذا الحديث واذا سار فقل ان نزول الشمس على الظهر حتى جمع بينهما وبين العصر
 في وقت العصر كقول ابن عمر قلا رجع المغرب حتى غاب الشفق ثم نزل جمع بينهما ثم اخبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك اذا جده السيد
 وكل هذه سنن في غاية الصحة والصرحة ولا معارض لها فثبت بانها اخبار احاد واوقات الصلوة ثابتة بالتواتر كحديث امام جابر بن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وصلوة به كل صلوة في وقتها ثم قال الوقت ما بين هذين فهذا في اول الامر بمكة وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسائل في قوله
 سواء صلى به كل صلوة في اول وقتها واخره وقال الوقت ما بين هذين وقال في حديث عبد الله بن عمر وقت صلوة الظهر ما يتصل العصر وقت
 العصر ما يتصل الشمس وقت صلوة المغرب ما لم يسقط نور الشفق وقت صلوة العشاء الى نصف الليل وقال وقت كل صلوة ما لم يدخل وقت التي تليها وكيف قوله
 للسائل وقلا سار عن المواقيت ثم بينا له بفعل الوقت في ما بين هذين فهذا بيان بالقول والفعل وهذه احاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل
 الاوقات مجمعة عليها بين الامة وجميعهم اجمعوا بها في اوقات الصلوة فقدم عليها احاديث مجملة محتملة في الجمع غير صريحة فيه بخلاف ان يكون المراد
 بها الجمع في الفعل ان يراد بها الجمع في الوقت فكيف يترك الصريح المبين للجمع المحتمل وهل هذا الا ترك للمحكم اخذ بالتشابه وهو عين انكرتموه في هذه الامثلة
 فاجواب ان يقال المجميع حق فانه من عند الله وما كان من عند الله فانه لا يختلف فالذي في وقت هذه المواقيت وبينها بقوله وفعل هو الذي
 شرع الجمع بقوله فعل فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها والاوقات التي بينها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وفعل فوعان بحسب اربابها
 اوقات السعة والرفاهية واوقات العذر والضرورة وكل منهما احكام تخصها وكما ان واجبات الصلوة وشرائطها تختلف باختلاف القدرة و
 الجبر فكذا اوقاتها وقد جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقت النائم والذاكرين يستيقظ ويذكر اى وقت كان وهذا غير الاوقات الخمسة وكذا
 جعل اوقات الحذر والرفاهية وثلاثة وقين مشتركين ووقتا مختصا فالوقتان المشتركان لارباب العذر والاربعة لارباب الرفاهية ولهذا جاءت الاوقات
 في كتاب الله نوعين خمسة وثلاثة في نحو عشر آيات من القرآن الخمسة لاهل الرفاهية والسعة والثلاثة لارباب العذر وجاءت السنة بتفصيل
 ذلك وبيان اسباب فوافقت دلالة القرآن والسنة والاعتبار العميم الذي هو مقصود حكمة الشريعة وما اشتملت عليه من المصالح فاحد
 الجمع مع احاديث الافراد بمنزلة احاديث العذر والضرورة مع احاديث الشروط والواجبات فالسنة تبين بعضها بعضا الا ان بعضها
 ببعض ومن تأمل احاديث الجمع وجدها كلها صريحة في جمع الوقت لا في جمع الفعل وعلم ان جمع الفعل شق واصعب من افراد بكتيرة فانه ينتظر
 بالروضة ان يقع من وقت الاولى قلة فعلها فقط بحيث اذا سلم منها دخل وقت الثانية فاقتر كل واحدة منهما في وقتها وهذا امر في غاية العسر والحرج
 المشقة وهو في مقصود الجمع والفاظ السنة الصحيحة الصريحة تروى كما تقدم وبالله التوفيق المثال السابع والسبعون رد السنة الصحيحة الصريحة
 المحكمة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة كحديث ام سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر بسبع وخمس لا يفصل بينهما بسلام
 ولا كلام رواه الامام احمد وكقول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا
 في اخرهن متفق عليا وكحديث عائشة روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحمر
 ويدعو ثم يركع ولا يسلم ثم يقوم فيصلي التاسعة ثم يقعد فيذكر الله ويحمر ويدعو ثم يسلم تسليما يسمعا ثم يصلي ركعتين بعد التسليم
 وهما عدلتك احك عشرة ركعة فلما اسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الهم او ترسبع وصنع في الركعتين مثل صنعته في الاولى وفي لفظ
 عنها فلما اسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الهم او ترسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي لفظ
 صلى بسبع ركعات لا يفصل الا في اخرهن وكلها احاديث محتملة لا معارض لها فثبت هذه بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلوة الليل

مثله وهو حديث صحيح ولكن الذي قال هو الذي وثق السبع والتسعة والخمسة ستين كلها حتى يصدق بعضها ببعضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام لم يجاب السائل له عن صلاة الليل بأنها ثنتان مثله ولم يسأله عن الوتر وأما السبع والخمسة والتسعة والواحدة فهي صلاة الوتر والوتر
 اسم للواحدة المنفصلة مما قبلها والخمسة والسبع والتسعة المتصلة كما غريب اسم للثلاث المتصلة فإن انفصلت الخمسة والسبع والتسعة
 بسلاطين كما حدث عشرة كان الوتر اسم للركعة المفصولة وحدها كما قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الليل ثنتان مثله فإذا ختمت الصلاة وتر
 بواحدة توتر لها صلى فالتقى محمد صلى الله عليه وسلم وقوله وصدق بعضه أيضاً ولكن لا يكون ليس إلا وان حصل تناقض فلا بد من أحد
 أمرين إما أن يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر وليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كل الحديثين من كلامه وليس أحدهما
 منسوخاً فلا تناقض ولا تضاد هناك البتة وإنما يؤتى من يؤتى هناك من قبل فهذه تحكيما إراء الرجال وقواعد المذهب على السنة فيقيم الانضباط
 والتناقض والاختلاف والله المستعان **فصل في تغيير الفتوى اختلافاً فيها بحسب اختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والحوادث**
 هذا فصل عظيم النفع جداً وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة وأوجب الحرج والمشقة وتكليف ما لا سبيل إليه يعلم أن الشريعة
 الباهرة التي في أعلى رتب المصالح لا تأتي به فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهو عدل كلها و
 رحمة كلها ومصلحة كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى
 العبث فليست من الشريعة وإن أدخلت فيها بالتأويل فالشريعة عدل الله بين عباده رحمة بين خلقه وظلة في أرض ضللت الدلالة عليه على صدق
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أم دلالة وأصالة وهي نوره الذي يبصر المبصرين وهذه الذي به اهتدى المهتدون وشفاه التام
 الذي به دواء كل عليل وطريق المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل فهي قررة العيون وحيوة القلوب ولذة
 الأرواح فحليها بالحياة والغذاء والدواء والنور والشفاء والعصمة وكل خير في الوجود فأنما هو مستفاد منها وحاصلها وكل نقص في الوجود
 فمبني ضاعتها ولولا رسوم قد بقيت لخرت الدنيا وطوى لعالم وهي العصمة للناس قوام العالم كما عيسى الله السموات والأرض أن تزولا
 فإذا أراد الله سبحانه وتعالى خراباً لدنيا وطى لعالم رفع إليه ما يقع من رسومها فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي مود العالم وقطب
 الفلاح والسعادة في الدنيا والآخرة ونحن نذكر تفصيل ما أجملناه في هذا الفصل بحول الله وتوفيقه ومعونه بأمثلة صحيحة **المثال الأول**
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع لامتة إيجاباً أنكار المنكر ليحصل بانكاره من المعروف ما يحب الله ورسوله فإذا كان المنكر يستلزم ما
 هو الكرم وانحصر إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ أنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهل وهذا كالأناكار على الملوك والولا بالخروج
 عليهم فإنه أساس كل شر فتنه إلى آخر الدهر قد استأذن الصواب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتال الأعداء الذين يؤخرون الصلوات عن
 وقتها وقالوا أفلا نقاتلهم فقال لا ما أقاموا الصلوة وقال من رأى من أميره مائكة فليصبر ولا ينزع يد من طاعة ومن تأمل ما جرى
 على الإسلام في لفتن الكبار والصغار أها من أضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكر فطلبوا التفتول منه ما هو أكبر منه فقد كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام عن غير اختيار البيت وروى
 على قواعده إبراهيم منع من ذلك مع قدرته على خشية وقوع ما هو عظيم منه من عدم احتمال قرين ذلك لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم خذل
 عهد بكفر ولهذا لم يأذن في إناكار على الأمر بالبدل ما يترتب عليهم وقوع ما هو عظيم منه كما وجب سواء فالنكار المنكر أربع درجات الأولى
 أن يزول ويخلف ضده الثانية أن يقل أو أن لا يزل بجملة الثالثة أن يخلف ما هو مثل الشيء ان يخلف ما هو شئ منه
 فالدرجتان الأولىان مشروعتان والثالثة موضع اجتهاد والرابعة محومة فإذا رأيت أهل الفجور والفسوق يلبسون بالشرط
 كان إناكار عليهم من علم الفقه والبصيرة إلا إذا نقلتهم منه إلى ما هو أحل إلى الله ورسوله كرمي للشباب بسباق الخيل ونحو ذلك وإذا رأيت
 الفساق قد اجتمعوا على إهوانه وحبسهم مكاء وتصديته فان نقلتهم عنه إلى طاعة الله فهو المراد والألا كان تركهم على ذلك خيراً من أن

تفرغهم لما هو أعظم من ذلك فكان ما هم فيه شاعرا لهم عن ذلك وكما إذا كان الرجل مشتغلا بكتب الجحوت ونحوها وحفت نفسه عنها انشغالا
 إلى كتب البدر والصلال والسمرة فذكره وكنت الأولى لهذا باب سبع وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول صرت أنا و
 أصحابي في زمن التنازع بينهم يشربون الخمر فانكر عليهم من كان معي فبكرت عليه قلت له إنما حرم الله الخمر لا غنا نصدا ذكر الله عن الصلوة و
 هو لا يبعد هم الخمر عن قتل النفس سبعا لذرية وأخذ الموافقة هم فصل الخصال الثاني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن أن تقطع الأيدي في
 الخمر ولواه أبوداود وهذا حد من حد الله تعالى وقد نحن عن قامته في العز وخشيته أن يترتب علينا هو بفضل الرحمن تعطيله أو تأخير من في
 صاحب المشركين حمية وغضباً كما قاله عمر أبو الداء وحذيفة وغيرهم وقد فضل أحمد الشافعي بن راهب والأوزاعي وغيرهم علماء الإسلام
 على أن الحد دلائق في أرض الحد وذكرها أبو القاسم الخزفي في مختصره فقال لا يقام الحد على مسلم في أرض لعدو وقد في بصرى أرضاً برجل
 من الغزاة قد سرق حبة فقال لولا أنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تقطع إلا يديك والفرق قطعك وإياه أبوداود وقال أبو محمد القاسم
 وهو جامع الصحيح روي سعيداً منصوباً في سنة باسناداً عن الأنحوص بن حكيم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يجلس في جيش ولا يمشي ولا يركب
 من المسلمين حد وهو غار حتى يقطع الذراع فلا تلتحق حمية الشيطان فيلحق بالكفار وعن أبي الداء مثل ذلك وقال حلقمة كنا في جيش في
 أرض الروم معنا حذيفة بن اليمان علينا الوليد بن عتبة فشر بالخمر فاردنا أن نخذ فقال حذيفة اتحد من أميركم وقتلوا ثم من عدوكم فطعموا
 فيكم وإني سعد بن أبي وقاص بن أبي مجروح يوم القادسية وقد شر بالخمر فامسك إلى القيد فلما التقي الناس قال أبو مجروح

کے حنا ان قطرہ الخلیل بالقنا واترک مشدوداعلی وثاقیا

فقال ابنته حفصة امرأة سعد اطلقيني والله علي ان سلمني الله ان رجع حتى اضيق جل في القيد فان قتلت استرحمتني قال فجلدته حتى النقيع
فكانت تبعد جراحة فلم يخرج يومئذ الى الناس قال سعد له فوق القيد ينظر الى الناس استعمل على الخيل خالد بن عرفة فوثب ابو محجن على فرس
لسعد يقال لها البلقا ثم اخذ رجلا ثم خرج فجعل لا يحمل على ناحية من الحد الا فرمهم وجعل الناس يقيحون هذا ملك لما يرونه يصنع فجعل سعد يقول
الصبر صبر البلقا والظفر ظفر ابو محجن وابو محجن في القيد فلما فرم الحد جهر ابو محجن حتى وضع جليبه في القيد فاخبر ابنته حفصة سعد لما كان من امره
فقال سعد والله لا اضرب اليوم رجلا ابني المسلمين ما ابلادهم فخلني سبيلا فقال ابو محجن قد كنت اشربها اذ يقيم على الحد اطهر منها فاما اذ بهر حتى والله
لا اشربها ابدا وقوله اذ بهر حتى اي هربتني باسقاط الحد عني ومنه انه بهرج دم ابن الحرث اي بطله ليس في هذا ما يخالف نضارا ولا قياسا ولا
قاعدة من قواعد الشرع ولا اجماعا بل لو ادعى انه اجماع الصحابة كان اصوب قال الشيخ في المغني وهذا اتفاق لم يظهر خلافه قلت واكثر
ما فيه تاخير الحد لمصلحة راجحة اما من جهة المسلمين اليه ومن خوف رتداده وكبحه بالكفار وتاخير الحد لعرض امر وددت بالشرعية كما يؤخر
عن الحمل والمرضع وعن وقت الحر والبرء والمرض فهذا تاخير لمصلحة الحد واما في الاسلام اولى فان قيل فما تصنع يقول
سعد والله لا اضرب اليوم رجلا ابني المسلمين ما ابلادهم فاسقط عن الحد قيل قد تيمسك بهذا من يقول لاحد على مسلم في دار الحرب كما يقول ابو حنيفة
ولا حجة فيه والظاهر ان سعد رضي الله عنه اتبع في ذلك سنة الله تعالى فانما راي تاثير ابو محجن في الدين وجهاده وبذل نفسه لله ما راي دواعيه
الحد لان ما اتى به من الحسنة غمرت هذه السيئة الواحدة وجعلتها كقطرة في بحار منة وقد شام منه محائل التوبة النصوح
وقت القتال ولا يظن مسلم اصراره في ذلك الوقت الذي هو مظنة القدرم على الله وهو يرى الموت وايضا فانه بتسليم نفسه ووضع
رجله في القيد اخيرا قل استحق ان يوهب له حلة كما قال النبي صلى الله عليه واله وسلم للرجل الذي قال يا رسول الله اصببت حلا فاقه على فقال
هل صليت معنا هذه الصلوة قال نعم قال ذهب فان الله غفر لك حدك وظهر بركة هذا العفو والاسقاط في صدق توبته فقال والله لا
اشربها ابدا وفي رواية ابدا لا بد وفي رواية قد كنت نف ان تركها من اجل جلدككم فاما اذا تركت موتي فوالله لا اشربها ابدا وقد يرى النبي صلى
الله عليه واله وسلم مما صنع له بنو جلدية وقال اللهم اني ابرأ اليك مما صنع خالد فلم يؤخذ به بحسن بلانه ونصرة الاسلام ومن

تأمل المطابقة بين الأمر النهي والنوابغ العقاب وانقياط أحدهما بالآخر علم نفسه هذا المبدأ فإذا كان الله لا يذنب ثانياً فهكذا المحذور ولا تقام على تأنيب وقد
 نزل الله على سقوط الحد من المحابين بالتوبة التي وقعت قبل القدر عليهم مع عظيم جرمهم وذلك تنبيه على سقوط ماديون الحراب بالتوبة الصحيحة
 بطريق الأولى وقد روي في سنن النسائي من حديث مالك عن علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقم عليها في سواد الصبي وهو يتعد إلى المسجد بمكره
 على نفسها فاستغاثت برجل مر عليها وقرصاً حباً ثم مر عليها ذو وهدد فاستغاثت بهم فادركوا الرجل الذي كانت استغاثت به فآخذوه وبقيهم
 الآخر فجاءوا به يهودونه إليها فقال أنا الذي اغتصت وقد ذهب الآخر قال فأتوا به نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخبرته أنه قد وقم عليها ولحق
 القوم أنهم أدركوه يشتد فقال إنما كنت اعتنيتها على صاحبها فادركني هؤلاء فآخذوني فقالت كذب هو الذي وقم على فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انطلقوا به فارجعوا فقام رجل من الناس فقال أترجموه واجموني فأنال الذي فعلت بها الفعل فاعترفت فاجتمع ثلاثة عند رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الذي وقم عليها والذي اغتصها والمرأة فقال ما أنت فقد غفر لك وقال للذي اغتصها فولا حسناً فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 فابى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه قد نأب إلى الله فراه عن محمد بن يحيى بن كثير الحراني ثنا عمرو بن حماد بن طلحة حدثنا أسباط بن نصر عن
 ممالك وليس فيه محمد الله الشكك **فان قيل** فكيف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجم الغيب من غير بينة ولا إقرار قيل هذا من
 أول الدلائل على اعتبار القرائن والآخذ بشواهد الأحوال في التهم وهو يشبه إقامة الحدود بالرائحة والقياس كما اتفق عليه الصحابة واقامة حد الزنا بالحمل
 كما نص عليه عمر وذهب إليه فقهاء أهل المدينة وأحمد في ظاهر مذهبه وكذلك الصغير أنه يقام الحد على المتهم بالسرقة إذا وجد السرقة عند هذا
 الرجل لما أدركت وهو يشتد هرباً وقالت المرأة هذا هو الذي فعل بي وقد اعترفت بأنه من منيها وإني إليها وأدعي أنه كان مغنياً لامرئياً ولم ير
 أو لم يكن بمغنياً فغيره كان في هذا الظاهر الأدلة على أنه صاحبها وكان الظن المستفاد من ذلك لا يقصر عن الظن المستفاد من شهادة البينة في
 احتمال الخطأ وحل ومة اليهود كاحتمال الغلط وعلاوة المرأة هرباً بل ظن مدرة المرأة في هذا الموضع في غاية الاستبعاد فهذا الأمران هذا
 لو ظاهراً لا يستبعد ثبوت الحد بمثلها شرعاً كما يقتل في النفسامة بالثبوت الذي يعلمه دون هذا في كثير من المواضع فهذا الحكم من أحسن الأحكام
 وأجرائها على قواعد الشرع **في الأحكام الظاهرة** تابعة للدلالة الظاهرة من البينات والآداب وشواهد الأحوال وكونها في نفس الأمر قد تقع
 غير مطابقة أمر لا يقدح في كونها طرماً وأسباباً بالأحكام والبيينة لم تكن موجبة بذاتها للحد وإنما ذلك من ارتباط المدلول بدليله فان كان
 هناك دليل يقاومها أو أقوى منها لم يبلغه الشارع وظهور الأمر بخلافه لا يقدح في كونه دليلاً كالبيينة والإقرار وأما سقوط الحد عن المعترف
 فإذا لم يتسعه له نطاق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاحرى أن لا يتسعه له نطاق كثير من الفقهاء ولكن اشعر له نطاق الرؤف الزكي
 فقال نرد قد تاب إلى الله وأبى أن يجحد ولا ريب أن الحسنه التي جاء بها من اعترافه طوعاً واختياراً خشية من الله وحده وانقاذ الرجل المسلم من
 الهلاك وتقييم حياة أخيه على حياته واستسلامه للقتل أكبر من السيئة التي فعلها فقاوم هذا الداء لذلك الداء وكانت القوة صالحة فزال المرض وعاد
 القلب إلى حال الصحة فقبل حاجته لنا بحمدك وأما جلنا طهرة ودواء فإذا انقضت بغيرة ففوتنا يسكت فأي حكم أحسن من هذا الحكم واشد
 مطابقة للرحمة والحكمة والمصلحة وبالله التوفيق وقد روي في مسند النسائي من حديث الأوزاعي ثنا أبو عمار شاذان قال حدثني أبو أمانه أن رجلاً أتى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أصبت حداً فاقم علي فاعرض عنه ثم قال إن أصبت حداً فاقم علي فاعرض عنه ثم قال يا رسول الله أصبت حداً فاقم
 علي فاعرض عنه فاقمت الصلاة فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا رسول الله إن أصبت حداً فاقم علي فاعرض عنه فاقمت حين أقبلت قال
 نعم قال هل صليت معنا حين صلينا قال نعم قال اذهب فان الله قد غفر عنك وفي لفظ أن الله قد غفر لك ذنبك أو حدك ومن تراجم النسائي على
 هذا الحديث من اعترف بجحد ولم يمهه وللناس فيه ثلاث مسائل هذا أحدها والثاني أنه خاص لذلك الرجل والثالث سقوط الحد بالتوبة
 قبل القدر عليه وهذا أصح المسالك **فصل المثال الثالث** أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسقط القطع عن السارق في عام
 الجماعة قال السعد حدثنا هرون بن اسمعيل الحرثي ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير حدثني حسان بن زاهر أن ابن حدير حدث عن عمر قال لا تقطع

اليدين في هذا الحديث فقال العذيق التخلت وعام سنة المجاعة فقلت لا أحد يقول به فقال
أي امرئ قلت أن سرق في مجاعة لا تقطعه فقال لا إذا حلت له الحاجة على ذلك والناس في مجاعة وشدة قال السعدى وهذا على نحو قضية عمر في غلمان
حاطب ثنا أبو النعمان عمار ثنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن إبراهيم عن أبي حاطب أن غلة حاطب بن أبي بلتعسة سرقوا ناقة رجل من فزينة
فأتى بهم عمر فأتوا قارسل إلى عبد الرحمن بن حاطب فجاء فقال له إن غلمان حاطب سرقوا ناقة رجل من فزينة وأتوا على أنفسهم فقال عمر يا كثير بن
الصلت أذهب قطع أيديهم فلما ولي بهم رده عمر ثم قال ما والله لولا أني أعلم أنكم تستملونهم وتجميعونهم حتى إن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه
حل له لقطعنا أيديهم وإيم الله أذلم أفضل لأغضبك غرامة توجعك ثم قال يا فزني بكم أريدت منك ناقة قال يا ربع مائة قال يا ربع مائة فذهب فحطه
ثمان مائة وذهب حماد إلى وافقة عمر في الفصلين جميعاً فسألت اسمعيل بن سعيد الشافعي القى شرحها السعدى بكتاب سماه المدرج قال سألت أحمد
ابن حنبل عن رجل يبيع الثمن من أكمامه فقال في الثمن مرتين وضرب نكال وقال وكل من دنا مني الحد والقود أضغنا عليه الغرم وقد وافق أحمد
على سقوط القطع في المجاعة لا وزاعى هذا الفصل القياس ومتقضى قواعد الشرع فإن السنة إذا كانت سنة مجاعة وشدة غلب على الناس الحاجة
والضرورة فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى ما يسد به رمقه ويجب على صاحب المال بذل ذلك له أما بالثمن أو عجزاً على الخلاف في ذلك
والصحيح وجوب بذل عجزاً لا وجوب المساواة ولها النفوس مع القدرة على ذلك ولا يثار بالفضل مع ضرورة المحتاج وهذه شبهة قوية تدل
على القطع أقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء بل إذا وازنت بين هذه الشبهة وبين ما يذكره من ظواهر التفات فإن شبهة
المسروق ما يبرم إليه الفساد وكون أصله على الأباحة وشبهة القطع بمرقة ومغبته دعوى ملك بلا بينة وشبهة اتلافه في الحرز بكل
أو احتساب من الضرع والشبهة نقصان مالته في الحرز بله أو تحريق ثم إخراجهم من الشبه الضعيفة جداً إلى هذه الشبهة القوية
لا سيما وهو ما ذن له في مغالبة صاحب المال على أخذ ما يسد رمقه وعام المجاعة يكافيه المحاييل والمضطرين ولا يتميز المستغنى منهم عن
السارق لغير حاجة من غيره فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فلو سلم أن السارق لا حاجة به وهو مستغن عن السرقة قطع
فصل المثال الرابع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب أو صاعاً من أقط
وهذه كانت غالب قوتهم بالمدينة فاما أهل بلد أو محلة قوتهم في ذلك فأنما عليهم صاع من قوتهم كمن قوتهم الذرة أو لارز أو التين أو غيره ذلك من
الحبوب فإن كان قوتهم من غير الحبوب كاللبن والتمر والسمك أخرجوا فطرهم من قوتهم كائناً ما كان هذا قول جمهور العلماء وهو الصواب الذي لا
يقال بغيره إذ المقصود سد حاجة المساكين يوم العيد ومواساتهم من جنس ما يقتاتونه أهل بلدهم وعلى هذا فيجوز إخراج الدقيق وإن لم يصح فيه
الحديث وأما إخراج الخبز والطعام فإنه وإن كان أنفع للمساكين لقلته الثمنة والكلفة فيه فقد يكون الحب أنفع لهم لطول بقائه وأنه يتأتى منه
ما لا يتأتى من الخبز والطعام ولا سيما إذا كثرت الخبز والطعام عند المساكين فإنه يفسد ولا يمكن حفظه وقد يقال لا اعتبار بهذا فإن المقصود إخراجهم
في ذلك اليوم العظيم من التعرض للسؤال كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألم اغنوهم في هذا اليوم عن المسألة وإنما مضى على تلك الأنواع المخرجة
لأن القوم لم يكونوا يعتادون اتخاذ الأطعمة يوم العيد بل كان قوتهم يوم العيد كقوتهم سائر السنة ولهذا لما كان قوتهم يوم عيد الفطر من
لحم الأضاعى أمر وأن يطعموا منها الفقراء والمعتز فإذا كان أهل بلد أو محلة عادت بهم اتخاذ الأطعمة يوم العيد جاز لهم بل يشترع لهم أن يواسوا
المساكين من أطعمتهم فهذا محتمل سيوغ القول به والله أعلم **فصل المثال الخامس** أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نص في المصراة
على رد صاع من تمر بدل اللبن فقيل هذا حكم عام في جميع الأمصار حتى في المصر الذي لم يسمع أهله بالقرقط ولا رآه فيجب إخراج قيمة الصاع
في موضع التمر ولا يجوز لهم إخراج صاع قوتهم وهذا قول أكثر الشافعية والحنابلة وجعل هو كالأمر في المصراة كالتبر في زكاة التمر لا يجوز سواه
وجعلوه تعبداً فصيحوه اتباعاً للفظ النص خالفهم آخرون فقالوا بل يخرج في كل موضع صاعاً من قوت ذلك البلد الغالب فيخرج في البلاد التي
قوتهم البر صاعاً من بر وإن كان قوتهم الأرز صاعاً من أرز وإن كان الزبيب والتين عندهم كالتمر في موضع جازاً صاعاً منه هذا هو

فصل

الصحيح وهو اختيار أبي الحسن الروياني وبعض أصحاب أحمد وهو الذي ذكر أصحابنا لك قال لقاضي أبو الوليد روى ابن القاسم أن الأصابع يكون من غالب قوت البدن
 قال صاحب الجواهر بعد حكايته ذلك ووجهه أنه ورد في بعض النفاظ هذا الحديث صاعاً من طعام فيجلى تعيين صاع القرفة الرواية المشهورة على أن تعالج
 قوت البدن انتهى ولا ريب أن هذا أقرب إلى مقصود الشارع ومصلحة التعاقد من إيجاب قيمة صاع من القرفة موضعاً لله أعلم وكان ذلك حكماً
 نص عليه الشارع من الأعيان التي يقوم فيها مقامها من كل وجه أو يكون أولى منها كنصف على الأجر في الاستجار ومن المعلوم أن الخرق والقطن و
 الصوف أولى منها بالجواز وكان النصف على الذاب في الفصل من لوغ البلاط لا شنان أولى منه هذا فيما علم مقصود الشارع منه وحصول ذلك المقصود
 على أن الوجه بنظيره وما هو أولى منه **فصل المثال السادس** از النبي صلى الله عليه وآله وسلم منع الحائض من الطواف بالبيت تطهرت قال
 اصنع ما يصنع الحائض من غير أن تطوف بالبيت فظن من ظن أن هذا حكم عام في جميع الأحوال والأزمان ولم يفرق بين حال القدرة والعجز
 ولا بين زمن إمكان الإحساس لها حتى تطهر وتطوف وبين الزمن الذي لا يمكن فيه ذلك ونسأت بظاهر النص وراى منافاة الحيض للطواف
 كما فاته للصلاة والصيام إذ هي الحائض عن الجميع سواء ومنافاة الحيض لعبادة الطواف كما فاته لعبادة الصلاة ونأزعه في ذلك **فريقان**
أحدهما الحيض الطواف مع الحيض ولم يجزوا الحيض ما نفع من صحته بل جعلوا الطهارة ولجته تجز بالدم ويصح الطواف بدونها كما يقوله أبو حنيفة وأصحابه
 واحمد في إحدى الروايتين عنه وهي الصها عنه وهو لم يجزوا ارتباط الطهارة بالطواف كارتباطها بالصلاة ارتباط الشرط بالمرتبط
 بل جعلوها واجبة من وجباتها كارتباطها بالحيض فلهذا وجب مع الإحلال بها ويجز بالدم **والفريق الثاني** وجوب
 الطهارة للطواف واشترطها بمنزلة وجوب السرة واشترطها بل بمنزلة سائر شروط الصلاة وواجباتها التي تجب وشروطها مع القدرة و
 تسقط مع العجز قالوا وليس اشتراط الطهارة للطواف وجوباً له بأعظم من اشتراطها للصلاة فإذا سقطت بالعجز عنها فسقطها في الطواف
 بالعجز عنها أولى أخرى قالوا وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين يجتنب إمرأته الحيض حتى يطهرت ويظن ولهذا
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شأن صفية وقد حاضت أحباستأهى قالوا إنها إذا حاضت قال فلتغسل إذا وجدت كانت الطهارة مقدومة
 لها يمكنها الطواف بها فإما في هذه الأزمان فإنه يتعد راقامة الركب لأجل الحيض فلا يجزوا من ثمانية أقسام **أحدها** أن يقال لها اقبي بكرك
 وإن ركل الركب حتى تطهر وتطوف وفي هذا من الفساد وتبريضها للمقام وحدها في بلاد الغربة مع حقوق غاية الضرر لها ما فيه **الثاني**
 أن يقال يسقط طواف الإفاضة للحج عن شرطه **الثالث** أن يقال إذا حلت أو خشيت حي الحيض في وقتها جاز لها تقديمه على وقته
الرابع أن يقال إذا كانت تعلم بالعادة أن حيضها يأتي في أيام الحج وانها إذا حجت أصابها الحيض هناك سقط عنها فرضه حتى نصيب
 إليه وينقطع حيضها بالكلية **الخامس** أن يقال بل تجز إذا حاضت ولم يمكنها الطواف ولا المقام رجعت وهي على حرامها فتتم من
 النكاح ووطئ الزوج حتى تعود إلى البيت فتطوف وهو طاهر ولو كان بينهما وبينه مسافة سنين ثم إذا أصابها الحيض في سنة العود رجعت
 كما هي ولا تزال كذلك كل عام حتى يصادفها عام تطهر فيه **السادس** أن يقال بل تجز إذا حجت عن المقام حتى تطهر في محل الحصر مع بقائه الحج
 في ذمتها فحق قدرت على الحج لزمها ثم إذا أصابها ذلك أيضاً فحلت وهكذا إلى الأبد حتى يمكنها الطواف طاهر **السابع** أن يقال يجب عليها أن
 تستنيب من يحج عنها كالمغصوب قد أجزأ عنها الحج وإن انقطع حيضها بعد ذلك **الثامن** أن يقال بل تفعل ما تقدم وعليه من مناسك
 الحج ويسقط عنها ما تجز عنه من الشروط والواجبات كما يسقط عنها طواف الوداع بالنص وكما يسقط عنها فرض السرة إذا شلها العبد أو
 غيره وكما يسقط عنها فرض طهارة الجنب إذا عجزت عنها لعدم الماء أو مرض بها وكما يسقط فرض اشتراط طهارة مكان الطواف والسعي إذا
 فرض فيه نجاسة يتعد رازاتها وكما يسقط شرط استقبال القبلة في الصلاة إذا عجز عنه وكما يسقط فرض القيام والقراءة والركوع والسجود
 إذا عجز عنه المصل كما يسقط فرض الصوم عن العاجز عنه حجة إلى بدله وهو الأكل والشرب ونظائر ذلك من الواجبات والشروط التي تسقط بالعجز
 عنها إما إلى بدل أو مطلقاً فهذه ثمانية أقسام لا يزيد عليها ومن العلوم أن الشريعة لا تأتي بسوى هذا القسم الثامن فإن القسم الأول و

ذلك قال من قال من الفقهاء فلا يجوز ههنا لان هذا الذي قالوه متوجه فيمن امكنها الطواف ولم تطف والكلام في امارة لا يمكنها الطواف ولا
 المقام لا حله وكلام الائمة والفقهاء هو مطلق كما يتكلمون في تطائره ولم يتعرضوا لثبوت هذه الصور التي عمت بها البلوى ولم يكن ذلك في زمن الائمة
 بل قد ذكروا ان المكركب يلزمه المقام والاحتباس عليها لتطهر ثم تطوف فانه كان ممكننا بل واذا في زمنهم فافانها لا تطوف حتى تطهر
 لتكنها من ذلك وهذا لا تراعى فيه ولا انكسار فاما ما في هذه الا زمان فهو ممكن واجاب سفرين كما ملين سفرهم من غير تطهير من الحائض ولا
 سبب صلا منه يتضمن اجاب مجتدين الى البيت والله تعالى انما اوجب حجة واحدة بخلاف من افسد الحج فانه قد غرط بفعل المحذور وبخلاف
 من ترك طواف الزيارة او الوتوف بعزقة فانه لم يفعل ما يترب به حجه واما هذه فلم
 تفرط ولم تترك ما امرت به فانها لم تؤمر بها الا بقدر عليه وقد فعلت ما تقتدر عليه فهي بمنزلة الجنب فاجز عن الطهارة الاصلية والبدنية
 وصلى على جسده فانه لا احادة عليه في هذه الاقوال وايضا هذه قد لا يمكنها السفر مرة ثانية فاذا قيل انها تبقى محجمة الى ان تموت فهذا اضرر
 لا يكون مثله في دين الاسلام بل يعلم بالضرورة ان الشريعة لا تاتي به **فصل** واما التقدير الثاني فهو سقوط طواف الافاضة فهذا مع
 انه لا قائل به فلا يمكن القول به فاندكن الحج الاعظم وهو الركن المقصود لذاته والوقوف بعرفة وتواجبه مقدمات له **فصل** واما
 التقدير الثالث وهو ان تقدم طواف الافاضة على وقته اذا خشيت الحيض في وقته فهذا لا يعلم به قائل والقول به كالحقول بتقد يلزم الوقوف
 بعرفة على يوم عرفة وكلاهما سبيل الى **فصل** واما التقدير الرابع وهو ان يقال يسقط عنها فرض الحج اذا خشيت ذلك فهذا او
 ان كان افقها مما قبله من التقديرات فان الحج يسقط لما هو دون هذا من الضرر كما لو كان بالطريق او بمكة خوفا او اخذ خفافة بحجة
 او غير محجمة على احد القولين او لم يكن لها حجر كدستهم لوجوه **احدها** ان لا ضرورة لسقوط الحج عن كثير من النساء واكثرهن خائف من
 الحيض وخوف الركب قبل الظهر وهذا باطل فان العبادات لا تسقط بالحجز عن بعض شرائطها ولا عن بعض اركانها وغاية هذه ان تكون عجزا
 عن شرط او ركن وهذا لا يسقط المقدور عليه قال الله تعالى فانكوا الله ما استطعتم وقال صلى الله عليه وسلم اذ امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم ولهذا
 وجبت الصلوة بحسب الامكان وما عجز عنه من فروضها او شرائطها سقط عنه والطواف والسعي اذا عجز عنه ما شيا ضله راكبا اتفاقا و
 الصبي يفعل عنه وعليه ما عجز عنه **الوجه الثاني** ان يقال فيمن تكلفت وحجت اصابها هذا العذر فما يقول صاحب هذا التقدير
 عجزه ان قال ان لا يتجه من عجز حتى نفوذ الى البيت او يقول لتحلل كالمحصر وبالحجزة فالقوله بعدم وجوبها الحج على من تخاف الحيض لا يعلم به
 قائل ولا تقتضيه الشريعة فانها لا تسقط مصلحة الحج التي هي اعظم للمصالح لاجل العجز عن امر غائبة ان يكون واجبا في الحج او شرط فيه فاصول
 الشريعة تبطل هذا القول **فصل** واما التقدير الخامس وهو ان ترجع وهي على احوالها مستتعة من الدكاح والوطى الى ان تعود في العام
 المقبل ثم اذا اصابها الحيض جعت كذلك وهكذا كل عام فاما ترده اصول الشريعة وما اشتملت عليه من الرحمة والحكمة والمصلحة و
 الاحسان فان الله لم يجعل على الامة مثله هذا الحرج ولا ما هو قريب منه **فصل** واما التقدير السادس وهو انها تتحلل كما يتحلل المحصر فهذا
 افق من التقدير الذي قبله فانه منعه خوف المقام من اتمام النسك فهو كمن منعها عدو عن الطواف بالبيت بعد التعريف ولكن هذا
 التقدير ضعيف فان الاحصار امر عارض للحاج يمنع من الوصول الى البيت في وقت الحج وهذه متقدمة من البيت ومن الحج من غير عدو ولا من
 ولا ذهاب نفقة واذا جعلت هذه كالمحصر واجبا عليها الحج مرة ثانية مع خوف وقوع الحيض منها والعذر للوجوب التحلل بالاحصار اذا كان
 قائما منع فرض الحج ابتداء كاحاطة العدو والبيت وتعد راتقة وهذه حذرها لا يسقط فرض الحج عليها ابتداء فلا يكون عروضا موجبا للتحلل
 كالا حصار فلازم هذا التقدير انها اذا عدلت ان هذا العذر يصيبها او غلبت على ظنها ان يسقط عنها فرض الحج فهو وجوبه الى التقدير الرابع
فصل واما التقدير السابع وهو ان يقال يجب عليها ان تستنيب من يحج عنها اذا خافت الحيض تكون كالمغصوب العاجز عن الحج بنفسه
 فبما احسنه من تقدير لوعرف به قائل فان هذا معاجزة عن اتمام نسكها ولكن هو باطل ايضا فان المغصوب الذي يجب عليه الاستنابة

هو الذي يكون الأسمن زوال عن ربه فلو كان يرجى زوال عن ربه كالمريض العارض المحبس لم يكن له أن يستغيب وهذا لا يتأس من زوال
 عن ربه الجواز ان تتبع الى زمن الرأس انقطاع الدم وان دمها ينقطع قبل سن اليأس لعارض بفعلها او بفعل فعلها فليست كالمفترق
 حقيقة ولا حكما **فصل** فاذا بطلت هذه التقديرات تعين التقدير الثامن وهو ان يقال تطوف بالبيت والحالة هذه وتكون هذه
 الضرورة مقتضية لدخول المسجد مع الحيض الطواف معه ليس في هذا ما يخالف قواعد الشريعة بل يوافقها كما تقدم اذ غاية سقوط الواجب
 او الشرط بالجهل عنه ولا واجب في الشريعة مع عجز ولا حرام مع ضرورة **فان قيل** في ذلك محذور وان احدهما دخول الحائض المسجد وقد
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لا حل للمسجد لحائض ولا جنب فكيف بافضل المساجد **الثاني** طوافها في حال الحيض وقد منها الشارع منه
 كما منها من الصلوة فقال اصنع ما يصنع الحاج غير ان لا تطوف بالبيت فالذي منها من الصلوة مع الحيض هو الذي منها من الطواف معه
فالجواب عن الاول من اربعة اوجه **احدها** ان الضرورة تبين دخول المسجد للحائض والجنب فانها لو خافت العدو او من يستكرهها
 على الفلحشة او اخذ مالها ولم يجد ملجأ الا دخول المسجد جاز لها دخوله مع الحيض وهذه تخاف ما هو قريب من ذلك فانه تخاف ان اقامته
 بمكة ان يؤخذ مالها ان كان لها مال ولا قامت بغرة مضرورة وقد تخاف في اقامتها من يتعرض لها وليس لها من يدافع عنها **الجواب الثاني**
 ان طوافها بمنزلة مرورها في المسجد ويجوز للحائض المرور فيه اذا امت التلويح وهي تدور بها حول البيت بمنزلة مرورها ودخولها من باب
 وخروجها من اخر فاذا جاز مرورها للحاجة فطوافها للحاجة التي هي اعظم من حاجة المرور والى الجواز يؤيده الوجه **الثالث** ان دم الحائض في
 تلويحه المسجد كدم الاستحاضة والمستحاضة يجوز لها دخول المسجد للطواف اذا تلححت اتفاقا وذلك لاجل الحاجة وحاجة هذا الى توضيح الوجه
الرابع ان منها من دخول المسجد للطواف كمنه الجنب فان النبي صلى الله عليه وآله ولم سوى بينهما في تحريم المسجد عليهما وكلاهما يجوز له الدخول
 عند الحاجة وسر المستحاضة ان قول النبي صلى الله عليه وآله لا تطوف بالبيت هل ذلك لان الحائض ممنوعة من المسجد والطواف ولا يكون الا في المسجد
 او ان عبادة الطواف لا تنضم مع الحيض كالصلوة والمجموع الامرين او لكل واحد من الامرين فهذه اربعة تقادير **فان قيل** بالمعنى الاول لم يمنع
 صحة الطواف مع الحيض كما قاله ابو حنيفة ومن وافقه وكما هو احد الروايتين عن احمد وعليه هذا فلا يمتنع الاذن لها في دخول المسجد لهذه
 الحاجة التي تلحق بالضرورة ويقيد بها مطلق في النبي صلى الله عليه وآله ولم وليس باول مطلق قيد بها اصول الشريعة وقواعدها و
ان قيل بالمعنى الثاني فغايتها ان تكون الطهارة شرطاً من شروط الطواف فاذا عجزت عنها سقط اشتراطها كالموانع قطع دمها وتعدر
 عليها الاغتسال والتيمم فايها تطوف على حسب حاجتها كما تصل بغير طهور **فصل** اما المحذور الثاني وهو طوافها مع الحيض والطواف
 كالصلوة فجوابه من وجوه **احدها** ان يقال لا ريب ان الطواف تجب فيه الطهارة وسر العورة كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله ولم
 انه قال لا يطوف بالبيت عريان وقال الله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد وفي السنن مرفوعاً وموقوفاً الطواف بالبيت صلوة الا ان الله اباح
 فيه الكلام فمن تخلف فيه فلا يتكلم الا بخير ولا ريب ان وجوب الطهارة وسر العورة في صلوة الكامن وجوبها في الطواف فان الصلوة بلا طهارة
 مع القدرة باطل لا اتفاق وكذلك صلوة العريان واما طواف الجنب والحائض والمحدث والعريان بخير عن رضى صحته قوله مشهور ان
 وان حصل الاتفاق على انه منهي عنه في هذا الحال بل وكذلك اركان الصلوة وواجباتها الكامن اركان الحج وواجباته فان واجبات الحج اذا تركها
 عملاً لم يبطل حجه وواجبات الصلوة اذا تركها عملاً بطلت صلاته واذا نقصت من الصلوة ركعة عملاً لم تنضم ولو طاف ستة اشواط صح وجوبه عليه
 دم عند أبي حنيفة وغيره ولو نكس الصلوة لم تنضم ولو نكس الطواف ففيه خلاف ولو صلى محدثاً لم تنضم صلاته ولو طاف محدثاً او جنباً صح في احد
 القولين وغاية الطواف ان يشبه بالصلوة واذا ثبت هذا فغايتها هذه اذا طاف مع الحيض للضرورة ان تكون بمنزلة من طافت عريانة للضرورة
 فان تنى الشارع صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله عن الامرين واحداً بل الستارة في نطواف الكامن وجوباً **احدها** ان طواف العريان منهي عنه
 بالقرآن والسنة وطواف الحائض منهي عنه بالسنة وحدها **الثاني** ان كشف العورة حرام في الطواف وخارجة **الثالث** ان طواف العريان

الحائض

له الشرع
 ما
 سره

أقبح لها وعقلا وقطرة من طواف الحائض والجنب فإذا هم طوافها مع العرى للحاجة فصحة طوافها مع الحيض للحاجة الأولى وأخرى ولا يقال فيلزمكم
 هذه أن تقصر صلاتها وصومها مع الحيض الحاجة قيل هذا سؤال فاسد فإن الحاجة لا تدعوها إلى ذلك بوجه من الوجوه وقد جعل الله سبحانه صلاتها
 زمن الطهر مفتية لها عن صلاتها في الحيض وكان ذلك حياها وهذا لا يمكنها التعوض في حال طهرها بغير البيت وهذا بين من المسئلة وقهرها
 وهوان الشارح قسم العبادات بالنسبة إلى الحائض إلى قسمين قسم يمكنها التعوض عنه في زمن الطهر فلم يوجب عليها في الحيض بل سقطه إماما مطلقا
 كالصلاة ولما إلى بدل من الطهر كالصوم وقسم لا يمكنها التعوض عنه ولا تأخير إلى زمن الطهر فشرع لها مع الحيض أيضا كالأحرام والوقوف
 يعرفه وتوابعه ومن هذا جواز قراءة القرآن لها وهي حائض إذ لا يمكنها التعوض عنها زمن الطهر لأن الحيض قد يعتد بها قاله أو أكثره فلو منعت
 من القراءة لفاتت عليها مصلحتها وربما نسبت ما حفظت من طهرها وهذا مذهب مالك وأحمد لروايتين عن أحمد وأحمد قول الشافعي والشافعي
 الله عليه والشافعي لم يمنع الحائض من قراءة القرآن وحديث لا تقرا الحائض والمجنب شيئا من القرآن لم يعم فانه حديث معلول باتفاق أهل العلم
 بالحديث فانه من رواية اسمعيل بن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال للزمذي لا تعرفه إلا من حديث اسمعيل بن عياش عن موسى
 ابن عقبة ومعت محمد بن اسمعيل يقول إن اسمعيل بن عياش يروي عن أهل الحجاز وأهل العراق أحاديث من أكبر كانه يصف روايته عنهم فيها ينقد
 به وقال ناهو حديث اسمعيل بن عياش عن أهل الشام انتهى وقال البخاري أيضا إذا حدث عن أهل بلد فصح إذا حدث عن غيرهم ففيه نظر وقال
 علي بن المديني ما كان أحدا علم بحديث أهل الشام من اسمعيل بن عياش فثبت في حديث أهل الشام ولكنه خلط في حديث أهل العراق وثنا عنه
 عبد الرحمن بن ثور ضرب على حديثه فاسمعيل بن عيسى ضعيف وقال عبد الله بن أحمد عرضت على أبي حنيفة ثناء الفضل بن زياد الضبي حدثنا
 ابن عياش عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر فروعا لا تقرا الحائض ولا المجنب شيئا من القرآن فقال لي هذا باطل يعني أن اسمعيل وهم
 وإذا لم يصح الحديث لم يبق مع ما لا نعين حجة إلا القياس على الجنب لفرق العقيم بينها وبين الجنب مانع من الالتحاق وذلك من وجوه أحدها
 أن الجنب يمكنه التطهير متى شاء بالماء وبالتراب فليس له حذر في القراءة مع الجنابة بخلاف الحائض **والثاني** أن الحائض يشترع لها
 الأحرام والوقوف يعرفه وتوابعه مع الحيض بخلاف الجنب **الثالث** أن الحائض يشترع لها أن تشهد العيد مع المسلمين وتعتزل المصلين
 بخلاف الجنب وقد تنازع من حرم عليها القراءة هل يباح لها أن تقر بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال **والثاني** أن الحائض يشترع لها
 المشهور من مذهب الشافعي وابن حنيفة وأحمد لا نها بعد انقطاع الدم تصير كالجنب الثاني الجواز مطلقا وهو اختيار القاض أبي يعلى قال وهو طاهر
 كلام أحمد والثالث أباحت لنفسه وتحريمه على الحائض وهو اختيار الخلال فالأقوال الثلاثة في مذهب أحمد فإذا لم تمنع الحائض من قراءة القرآن
 لحاجة إليها فعدم منعها في هذه الصور عن الطواف الذي هي أشد حاجة إليه بطريق الأولى والأخرى **فصل** هذا إذا كان للتمتع من طوافها
 لأجل دخول المسجد ولا جل الحيض ومنا فاته الطواف وان قيل بالتقدير الثالث وهو أنه لجميع الأمرين بحيث إذا انفرد أحدهما لم يستقل الآخر
 وبالتقدير الرابع وهو أن كلاهما صلة مستقلة كان الكلام على مدرج التقديرين كاللزام على التقديرين الأولين وبالجملة فلا يمنع تخصيص العلة
 لفوات شرط أو قيام مانع وسواء قيل أن وجود الشرط وعدم المانع من أجزاء العلة وهو ما خارج عنها فالنزاع لفظي فان أريد بالعلة التامة
 فيها من أجزائها وان أريد بها المقضية كانا خارجين عنها **فان قيل** الطواف كالصلاة ولهذا يشترط له الطهارة من الحدث وقد أشاد
 إلى هذا بقوله في الحديث الطواف بالبيت صلوة والصلوة لا تشترع ولا تقصر مع الحيض فهكذا اشقيها ومشبهها ولا نها عبادة متعلقة بالبيت
 فلم تقصر مع الحيض كالصلاة وعكس الوقوف يعرفه وتوابعه **فالجواب** أن القول باشتراط طهارة الحدث للطواف لم يدل عليه نص ولا
 إجماع بل فيه النزاع قد يما وجد ثنا فابو حنيفة وأصحابه لا يشترطون ذلك وكذلك أحمد في إحدى الروايتين عنه قال أبو بكر في الشافعي باب
 في الطواف بالبيت غير طاهر قال أبو عبد الله في رواية أبي طالب لا يطوف أحد بالبيت الا طاهرا والتطوع أيسر ولا يقف مشاهد الحج الا طاهرا
 وقال في رواية محمد بن الحأكم إذا طاف طواف الزيادة وهو ناس طهارة حتى دجر فانه لا شيء عليه واختاره أن يطوف وهو طاهر وقد

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

تضعف اسمعيل بن عياش

فصل في حد على الروايتين عند علي أن الرجل إذا طاف جنباً فأنسى ما طوافه وكلام عليه وعند رواية أخرى عليه دم وثالثه أنه لا يجزئ به الطواف وقد علق
 بعض أصحابنا أن هذا الخلاف عنه أنه ما هو في الحديث والجنب ما الحائض فلا يجزئ طوافها قولاً واحداً قال شيخنا وليس كذلك بل صرح غير واحد من
 أصحابنا بأن الخلاف عنه في الحيض والجنباً قال وكلام أحمد يدل على ذلك وبين أنه كان متوقفاً في طواف الحائض وفي طواف الجنب قال عبد
 الميموني في مسائله قلت لأحمد من طاف طواف الواجب على غير الوضوء وهو ناسي ثم واقع أهله قال خبرك مستدل فيها وهم مختلفون وذكر قول عطاء والحسن
 قلت ما تقول أنت قال إنما أوكلة تشبهها وقال الميموني في مسائله أيضاً قلت ليس من طاف طواف غير طهارة ثم واقع أهله فقال لي مسألة الناس فيها مختلفون وذكر
 قول ابن عمر وما يقول عطاء مما يستدل فيها وما يقول الحسن وإن عانت فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين حاضت أصلي ما يفعل المحاجر فإني لا
 نطون بالبيت ثم قال لي لا إن هذا امر بليت به نزل عليها ليس من قبلها قلت فمن الناس من يقول عليها الحجر من قابل فقال لي نعم كن الأكبر على قلت وأما
 من يذهب على أن عليها ما فذكر سهيل عطاء فيها خاصة قال لي أبو عبد الله أولاً وآخرها هي مسألة مشتبعة فيها موضع نظر فذهبي حتى نظرت فيها قال
 ذلك غير مرة ومن الناس من يقول إن رجعة إلى بلد لم يرجع حتى يطوف قلت والنسيان قال النسيان أهون حكماً بكثير من أن يكون من يطوف على غير طهارة
 متعمداً هذا لفظ الميموني قلت وأما رجعة إلى بلد لم يرجع حتى يطوف قلت والنسيان قال النسيان أهون حكماً بكثير من أن يكون من يطوف على غير طهارة
 الطهارة ليست شرطاً في صحة الطواف وقد قال السمعيل بن منصور ثنا أبو حنيفة عن أبي بشر عن عطاء قال حاضت امرأة وهي نطوف مع عائشة لم
 المومنين فما حاضت في الطواف فأممت بها عائشة بمقربة طوافها هذه والناس إنما تلقوا من الحائض من الطواف من حديث عائشة وقد دلت على
 الشرعية على أن الحائض ولي بالعدو وتحصيل مصلحة العبادة التي تقويها إذا تركتها مع الحيض من الجنب وهكذا إذا حاضت في صوم شهرى التتابع
 لم ينقطع تتابعها بالاعتقاد ولذلك تقضى المناسك كلها من أولها إلى آخرها مع الحيض بلا كراهة بالاتفاق سوى الطواف ولكنك تشهد العيد مع
 المسلمين بلا كراهة بالنسب وكذلك القرآن أما مطلقاً وأما عند خوف النسيان وإذا حاضت وهي معتكفة لم يبطل اعتكافها بل تتم في رجعة
 المسجد وسر المسئلة ما أشار إليه صاحب الشرح بقوله أن هذا امر كتب الله على نيات آدم وكذلك قال الإمام أحمد هذا امر بليت به نزل عليها ليس من
 قبلها والشرعية قد فرقت بينهما وبين الجنب كما ذكرنا في حق أن قد نذر من الجنب الذي طاف مع الجنبية ناسياً أو ذكراً فإذا كان في التزام
 المذكور ففي حق بالجواز منه فإن الجنب يكسبه الطهارة وهي لا يمكنها فغذرها بالحجر والضرورة أولى من عذره بالنسيان فإن الناسي لما أمر
 به من الطهارة والصلوة يومه فبعله إذا ذكره بخلاف العاجز عن الشرط أو الركن فإنه لا يؤثر بأعادة العبادة معه إذا فكر عليه فهذا إذا لم يمكنها
 إلا الطواف على غير طهارة وجب عليها ما تقدم عليه وسقط عنها ما تجزئ عنه كما قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهذه لا استطيع إلا هذا أو قد اتقت الله ما استطاعتم فليس عليها غير ذلك بالنسب وقواعد الشريعة
 والمطلق يقيد بدون هذا بكثير ونصوص أحمد وغيره من العلماء صريحة في أن الطواف ليس كالصلوة في اشتراط الطهارة وقد ذكرنا نصه في
 ردية محمد بن الحكم إذا طاف طواف الزيارة وهو ناسي لطهارته حتى جبه فلا شيء عليه واختار له أن يطوف وهو طاهر وإن وطئ فحجر ماض
 ولا شيء عليه وقد تقدم قول عطاء ومذهب في حنيفة صحة الطواف بلا طهارة وأيضاً فإن القواعد بين الطواف والصلوة أكثر من الجوامع فانه
 يباح فيه الكلام والأكل والشرب والعمل الكثير وليس فيه تحريم ولا تحليل ولا ركوع ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد ولا تحجب له جماعة وإنما اجتمع
 هو والصلوة في عموم كونه طاعة وقربة وخصوص كونه متعلقاً بالبيت وهذا لا يعطيه شروط الصلوة كما لا يعطيه واجباتها وإن كانها أيضاً يقال
 لا نسلم أن العلة في الأصل كونها عبادة متعلقة بالبيت ولم يذكرنا على ذلك حجة واحدة والقياس الصحيح ما تبين فيه أن الوصف المشترك بين
 الأصل والفروع هو علة الحكم في الأصل دليل العلة فالأول قياس العلة والثاني قياس الدلالة وأيضاً فالطهارة إنما وجبت لكونها صلوة سواء تعلقت
 بالبيت أو لم تتعلق ولهذا وجبت لنا في السفر إلى غير القبلة ووجبت حين كانت مشروعة إلى بيت المقدس ووجبت لصلوة الخوف إذا لم
 يمكن الاستقبال وأيضاً فهذا القياس يتبع بالنظر إلى البيت فله عبادة متعلقة بالبيت وأيضاً فهذا قياس معارض بمثل وهو أن يقال عبادة من

شرطها المسجد فلم تكن الطهارة شرطا فيها كالاغتكاك وقد قال تعالى وطهر بقية الطائفتين والركم السجود وليس لحاق الطائفتين بالركم السجود
 اولى من الحاقهم بالعائدين بل الحاقهم بالعائدين اشبه فان السجود شرط في كل منها بخلاف الركعة فان قيل الطائفة لا بد ان يصلي ركعتي الطواف و
 الصلوة لا تكون الا بطهارة قيل وجوب ركعتي الطواف فيه نزاع واذا قيل بوجوبهما لم تجب المواصلة بينهما وبين الطواف وليس اتصالهما باعظم من
 اتصال الصلوة بالخطبة يوم الجمعة ولو خطب محمد ثالثة تروضا وصلى محمد ثالثة تروضا وبصلى ركعتي الطواف اولى بالجواز وقد مضى
 على انه اذا خطب جاز **فصل** واذا ظهر ان الطهارة ليست شرطا في الطواف فاما ان تكون واجبة واما ان تكون سنة وهما قولان للسلف
 والخلف ولكن من يقول هي سنة من اصحاب ابي حنيفة يقول عليها دم واحد يقول ليس عليها دم ولا غيره كما صرح به فيمن طاف جنبا وهو ناس قال شيخنا
 فاذا طافت حائضا مع عدم العذر توجه القول بوجوب الدم عليها واما مع العجز فمنا غاية ما يقال عليها دم ولا شبهة انه لا يجب الدم لان الطهارة
 واجب يوم يوم القدر كعمم الحج فان لزوم الدم انما يكون مع ترك المأمور او فعل المحظور وهذه لم تترك مأمورا في هذه الحال ولا فعلت محظورا فانها
 اذا رمت الحجرة وقصرت حلها ما كان محظورا عليها بالاحرام غير النكاح فلم يبق بعد النكاح الا اول محظور يجب بفعله دم وليست الطهارة مأمورا
 بهامع الحج فيجب بتركها دم فان قيل لو كان طوافها مع الحيض ممكنا اذ لم يتطواف القدر وطواف الوداع قلنا سقط عنها طواف القدر و الوداع
 علم ان طوافها مع الحيض غير ممكن قيل لا ريب ان النبي صلى الله عليه واله لم اسقط طواف القدر عن الحائض وامر عائشة لما قدمت وهي متقنة
 فحاضت ان تدعى افعال العمرة وتحرر بالحج فعلم ان الطواف مع الحيض محظور بحرمه المسجد والطواف اولهما والمحظورات لا تناسخ الا في حال الضرورة
 ولا ضرورة بها الى طواف القدر لانه سنة بمنزلة تحية المسجد ولا الى طواف الوداع فانه ليس من تمام الحج ولهذا لا يؤدم المقيم بمكة وانما يؤدم
 المسافر عنها فيكون آخر عهدا بالبيت فهد ان الطواف ان امر بها القادر عليه ملما امر بايجاب فيهما او في احدهما او استجاب كما هي اقوال معروفة و
 ليس احد منهما ركنا يقف صحة الحج عليه بخلاف طواف الفريض فانها مضطرة اليه وهذا كما يباح لها الدخول الى المسجد واللبث فيه للضرورة و
 لا يباح لها الصلوة ولا الاعتكاف فيه وان كان مندورا ولو حاضت المعتكفة خرجت من المسجد الى فناء فاستاعتكفها ولم يبطل وهذا
 يدل على ان منع الحائض من الطواف كنعها من الاعتكاف وانما هو تحريم المسجد لا المنافاة الحيض لعبادة الطواف والاعتكاف ولما كان
 الاعتكاف يمكن ان يفعل في رحمة المسجد وفناء جوارها اتمامه فيها حاجتها والطواف لا يمكن الا في المسجد وحاجتها في هذه الصورة اليه اعظم
 من حاجتها الى الاعتكاف بل لعل حاجتها الى ذلك اعظم من حاجتها الى دخول المسجد واللبث فيه ليرد او مطر ونحوه وبأجملة فالكلام في هذه الحادثة
 في فصلين احدهما في فضله قواعد الشريعة لها لا منا فاتها وقد تبين ذلك لما فيه كفاية فالثاني في ان كلام الائمة وقاويلهم في الاشتراط والوجوب
 انما هو في حال القدرة والسعة لا في حال الضرورة والعجز فالافتاء بها لا ينافي نص الشارع ولا قول الائمة وغاية المقتضى بها انه يقيد مطلق كلام الشارع
 بقواعد شرعية واصولها ومطلق كلام الائمة وقواعدهم واصولهم فالمقتضى بها يوافق لاصول الشرع وقواعده وقواعد الائمة وبالله التوفيق
فصل المثال للشيخ ان المطلق في زمن النبي صلى الله عليه واله ولم وزمن خليفته ابي بكر وصدا من خلافة عمر كان اذا جمع الطلقات الثلاث
 بغير واحد جعلت واحدة كما ثبت ذلك في الصحيح عن ابن عباس فروى مسلم في صحيحه عن ابن طاووس عن ابيه عن ابن عباس كان الطلاق الثلاث في
 عهد رسول الله صلى الله عليه واله ولم وابي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استجعلوا في امر كانت
 لهم فيه اناة فلو مضينا عليهم فامضاه عليهم وفي صحيحه ايضا عن طاووس ان ابا الصهباء قال لابن عباس لم تعلم ان الثلاث كانت تجعل
 واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه واله ولم وابي بكر وثلاثا من اماره عمر فقال ابن عباس نعم وفي صحيحه ايضا عن ابن عباس قال لابن
 عباس هات من هنا انك لم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه واله ولم وابي بكر واحدة فقال قد كان ذلك فلما كان في عهد
 عمر تبايع الناس في الطلاق فاجاز به عليهم وفي سنن ابى داود عن طاووس ان رجلا يقال له ابو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس قال ما علمت
 ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا قيل ان يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه واله ولم وابي بكر وصدا من اماره عمر

قال ابن عباس بن بل كان الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا قبل ان يدخل بها جملها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واني بكر وجهه من
امارة عمر فلما راي الناس قد تابعوا طلاق الجيزوهن عليهم في مستندك الحاكم من حديث عبد الله بن المؤمنين عن ابن ابي ليكن ان ابا الجوزاء ان ابن
عباس فقال تعلم ثلاثا كن يردت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى واحدة قال نعم قال الحاكم هذا حديث صحيح وهذه غير طريق طارس عن
الصهباء وقال الامام احمد في مسنده ثنا سعد بن ابراهيم ثنا ابي عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن حكيم مولى ابن عباس عن ابن عباس
قال طلق امرأته بن عبد يزيد اخو بني المطلب مرة ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليه اخرنا شديدا قال فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف
طلقتها قال طلقها ثلاثا قال فقال في مجلس واحد قال نعم قال فانك بذلك واحدة فادجها ان شئت قال فراجعها فكان
ابن عباس يرى انها الطلاق عند كل طهر وقد صحح الامام احمد هذا الاسناد وحسنه فقال في حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم رد ابنته على ابي العاص بمهر جديد ونكاح جديد هذا حديث ضعيف او قال واه لم يسمعه النجاشي عن عمرو بن شعيب واما سمعه من محمد
ابن عبد الله العزمي والعزمي لا يصادى حديثه شيئا والحديث الصحيح الذي روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقرها على النكاح الاول في
اسناده عنده هو اسناد حديث ركانة بن عبد يزيد هذا وقد قال الترمذي فيه ليس باسناد بهاس نهذا اسناد صحيح عند احمد وليس بهاس
عند الترمذي فهو حجة ما لم يعارضه ما هو اقوى منه فكيف اذا عارضه ما هو نظيره او اقوى منه وقال ابو داود ثنا احمد بن صالح ثنا عبد الله بن
اخبرنا ابن جريح قال اخبرني بعض بني رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن حكيم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد ابودكانة في
اخوته ام ركانة ونكح امرأة من خزنية فجاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما يعني عنى الا كما تعنى هذه الشعرة لشعرة اخذتها من
راسها ففارق بيبي وبينه فاحلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمية فدعا ركانة واخوته ثم قال بجلستانه اتردن فلانا يشبه منه كذا
وكن امن عبد يزيد وفلانا منه كذا او كن اقالوا نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل فقال اجع امرأتك ام ركانة
واخوته فقال اني طلقها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت لاجبها وتلا يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعد ثمن وقال ابو داود حديث
نافع بن جبير وعبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة عن ابيه عن جده ان ركانة طلق امرأته فودها اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم احملا منهم ولدا الرجل
ولحله واعلم به وان ركانة انما طلق امرأته البتة فجعلها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم واحدة قال شيخنا رضي الله عنه وابوداود والمسلم بروي سننه الحديث
الذي في مسند احمد يعني الذي ذكرناه انفا فقال حديث البتة احسن حديث ابن جريح ان ركانة طلق امرأته ثلاثا لا منهم اهل بيته ولكن الامم
الا كبار العارفون بعلم الحديث والفقهاء كالامام احمد وابي عقيل والبخاري ضعفوا حديث البتة ويروون رواة قوم مجاهيل لم تعرف عدلهم
ضبطهم واحمد ثبت حديث الثلاث وبين انه الصواب وقال حديث ركانة لا يثبت انه طلق امرأته البتة وفي رواية عنه حديث ركانة في البتة ليس
بشيء كاذب اسحق يروي عن داود بن الحصين عن حكيم مولى ابن عباس ان ركانة طلق امرأته ثلاثا واهل المدينة يسمون الثلاث البتة قال الاثرم قلت
لاحمد حديث ركانة في البتة فضعفه والمقصود ان عمر بن الخطاب لم يخف عليه ان هذا هو السنة وانه توسعت من الله لعباده ان جعل
الطلاق مرة بعد مرة وما كان مرة بعد مرة لم يملك للكلف ايقاء مرارة كلها جملة واحدة كاللعان فانه لو قال شهد بالله اربع شهادات اني لمن
الصادقين كان مرة واحدة ولو حلف في القسامة وقال قسم بالله خمسين يمينا ان هذا قاتله كان ذلك يمينا واحدة ولو قال المقر بانزنا انا اقر
اربعة مرات اني زنت كان مرة واحدة فمن يعتبر الاربع لا يجعل ذلك اقرا واحدة وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قال يوم سبحان الله وبحمده
مائة مرة حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر فلو قال سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يحصل له هذا الثواب حتى يقولها مرة بعد مرة و
كذلك قوله من سبح الله برب كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحده ثلاثا وثلاثين وكبره ثلاثا وثلاثين الحديث لا يكون عاملا به حتى يقول ذلك
مرة بعد مرة لا يجمع الكل بلفظ واحد ولكن ذلك قوله من قال في يوم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
مائة مرة كانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي لا يحصل هذا الا بقولها مرة بعد مرة وهكذا قوله يا ايها الذين امنوا ليس اذ كنتم

الذين ملكت ايما نكح والذين لم يملحوا الحلم منكم ثلاث مرات وهكذا اقول في الحديث الاستينان ثلاث مرات فان اذن لك والا فارجع لوقال الرجل
ثلاث مرات هكذا كانت مرة واحدة حتى يستاذن مرة بعد مرة وهذا كما انه في الاقوال والالفاظ فكذلك هو في الافعال سواء كقوله تعالى سنعذبهم مرتين
انما هو مرة واحدة وكان اقول بن عباس رضي الله عنه في رواية مرتين انما هو مرة واحدة ولكن اقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين
فهذه المعقول من اللغة والعرف والاحاديث المذكورة وهذه النصوص المذكورة وقوله تعالى الطلاق مرتان فكلها من باب واحد ومشكوك واحدة
والاحاديث المذكورة تفسر المراد من قوله الطلاق مرتان كما ان حديث اللعان تفسر بقوله تعالى فشهادته احدكم اربع شهادات بالله فهذا الكتاب
وهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه لغة العرب وهذا عرف القاطن وهذا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة كلهم
في عصره وثلاث سنين من عصرهم على هذا المذهب فلو علم العباد باسمائهم واحدا واحدا انهم كانوا يرون الثلاث واحدة اما بفتوى واما باقرار
عليها ولو فرض فيهم من لم يكن يرى ذلك فانه لم يكن منكر للفتوى به بل كانوا ما بين مفت ومقر بفتيا وسألت غير منكر وهذا حال كل صاحب من عهد
صديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم يزيدون على الالف قطعنا ذكر يونس بن بكير عن ابي اسحاق قال حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن
الزبير قال استشهد من المسلمين في وقعة اليمامة الف ومانتا رجل منهم سبعون من القراء كلهم قد قرأ القرآن وتوفي في خلافة الصديق فاطمة بنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن ابي بكر قال محمد بن اسحق قتل اصيب المسلمون من المهاجرين والانصار باليمامة اصيب فيهم عامة
فقهاء المسلمين وقرائهم فزع ابو بكر الى المقران وخاف ان يهلك منه طائفة وكل صاحب من لدن خلافة الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر
كانت الثلاث واحدة فتوى او اقرار او سكوت ونهت ادعي بعض اهل العلم ان هذا اجماع قد يرد عليه بجملة الامثلة على خلافه بل لم يزل فيهم من
يفتي به قرنا بعد قرن والى يومنا هذا فافتي به خير الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما رواه حماد بن زيد عن ايوب عن حكيم بن اعين
اذا قال انت طالق ثلاثا فم واحد ففي واحدة وافق ايضا بالثلاث اذ في هذا وافق يانها واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاها
عنهما ابن فضال عن علي بن ابي بصير عن ابن عباس واما التابعون فان في رواية اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن عروة
افتي به طائفة من التابعين فان في رواية محمد بن اسحق حكاها الامام احمد وغيره عنده وافتى به خلاص بن عمرو والحارث العكلي واما اتباع تابعي التابعين
فافتى به داود بن علي اكثر اصحابه حكاها عنهم ابو المعلى بن حزم وغيرهما وافتى به بعض اصحاب حكاها التلمساني في شرحه نعيم بن الحلاب قولا
لبعض المالكية وافتى به بعض الحنفية حكاها ابو بكر الرازي عن محمد بن مقاتل وافتى به بعض اصحاب حكاها شيخ الاسلام ابن تيمية عنه قال وكان
المجد يفتي به احيانا واما الامام احمد نفسه فقد قال لا ترم سالت ابا عبد الله عن حديث ابن عباس كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وابي بكر وعمر واحدة باي شيء تدفعه قال برواية الناس عن ابن عباس من وجع خلافة ثم ذكر عن عروة عن ابن عباس انها ثلاث فقد
صرح بانه انما ترك القول به لخالفه راويه له واصل مذهب وقاعدته التي بنى عليها ان الحديث اذا صح لم يرد له مخالفة راويه بل لاخذ عنده بما رواه
كما فعل في رواية ابن عباس وقواه في بيع الامة فاخذ بروايته لانه لا يكون طلاقا وترك رأيه وحمل اصله يخرج له قول ان الثلاث واحدة فانه اذا
صرح بانه انما ترك الحديث لخالفه الراوي وصرح في عدة مواضع ان مخالفة الراوي لا توجب ترك الحديث خرج له في المسئلة قوه بن واصحابه يخرجون
على مذهب قوالا دون ذلك بكثير والمقصود ان هذا القول قد دل عليه الكتاب السنة والقياس والاجماع القديرون والرياء بعد اجماع بطله و
لكن راي امير المؤمنين عمر رضي الله عنه ان الناس قد استهانوا بامر الطلاق وكثر منهم ايقاع جملة واحدة فزاي من مصلحة عقوبتهم بما مضاه عليهم
ليعلموا ان احدهم اذا وقع جملة يانت منه المرأة وحرمت عليه حتى تمك زواجا غيره نكاح رغبة يراد للدم لا نكاح تحليل فانه كان من امثل الذين
فيه فاذا علموا ذلك كفوا عن الطلاق فزاي عمران هذا مصلحة لهم في زمانه وافي انما كان عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الصديق
وصدا من خلافة كان الا يلق بهم لانهم لم يمتثلوا فيه وكانوا يتقون الله في الطلاق وقد جعل الله لكل من اتقا محرجا فلما تركوا تقوى الله وتلاعبوا
بكتاب الله وطلقوا غير ما شرع الله الزمهم بما التزموه عقوبة لهم فان الله تعالى انما شرع الطلاق مرة بعد مرة ولم يشرع كله مرة واحدة فن

فمن جمع الثلاث في مرة واحدة فقد شهد حد ود الله وتعلم نفسه فكتب بكتاب الله فهو حقيق ان يعاقب ويلزم بما التزمه فلا يقرب على خصه الله وسعته
وقد صعبها على نفسه لم يتق الله ويطلق كما امر الله وشرعه له بل استعمل فيما جعل الله له الا فائدة فيه رحمة منه واحسانا وليس على نفسه اختيار الا
والا فلهذا اصابت بغيره الفتوى بتغير الزمان وعلم الصحابة رضي الله عنهم حسن سياستهم وتأييده لرعيته في ذلك فوافقوه على ما التزم به و
صرحوا ان استفتاءهم بذلك فقال عبد الله بن مسعود من اتى الامر على وجهه فقد بين له ومن ليس على نفسه جعلنا عليه لينة والله لا يابسون
على انفسكم ونفخ في عنكم هو كما تقولون فلو كان وقوع الثلاث ثلاثا في كتاب الله وسنة رسوله لكان المطلق قد اتى الامر على وجهه ولما كان قد
ليس على نفسه ولما قال النبي صلى الله عليه واله وسلم من فعل ذلك تلعب بكتاب الله وانا بين اظهركم ولما توقف عبد الله بن الزبير في الايقاع وقال للامة
ان هذا الامر لنا فيه قول فاذهبوا عبد الله بن عباس بن ابي هريرة فلما جاء اليهما قال ابن عباس لابن هريرة افتد فقلت فقلت ثم افتد
بالوقوع فالصحاب رضي الله عنهم ومقدمهم عمر بن الخطاب لما راوا الناس قد استهانوا بامر الطلاق وارسلوا ما يدينهم منه ولبسوا على انفسهم
ولم يتقوا الله في التطبيق الذي شرعه لهم واخذوا بالتشد يد على انفسهم ولم يقفوا على ما حذرهم الزمواهم بما التزموا وعضوا عليهم ما اختاروه
لا انفسهم من التشديد الذي وسع الله عليهم ما شرعه لهم بخلافه ولا ريب ان من فعل هذا احق باللعوبة بان ينفذ عليه ما انفذ الله على نفسه
اذ لم يقبل رخصة الله وتيسيره ومهلاته ولهذا قال ابن عباس بن مطلق مائة عصيت ربك وبانت منك امراتك انك لم تتق الله فيجعل لك
مخرجا ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانا رجل فقال ان عمي مطلق ثلاثا فقال ان عمك عصي الله فاند مد الله واطام الشيطان فلم يجعل له مخرجا
فقال فلا تحللها له فقال من يخادع الله يخدعه فليتدبر العالم الذي قصده مغر الخلق واتباعه من الشرع والقدر في قبول الصحابة هذه الرخصة
والتيسير على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وتقولهم ربهم تبارك وتعالى في التطبيق فخرمت عليهم رخصة الله وتيسيره شرعا وقد رآنا
نما ركب الناس الاحمق وتزكوا تقوى الله ولبسوا على انفسهم وطلقوا على غير ما شرعه الله لهم اجري الله على لسان الخليفة الراشد والصحابة
معه شرعا وقد راواهم بذلك وانفاذه عليهم وابقا لاصح الذي جعلوه في اعناقهم كما جعلوه وهذه اسرار من اسرار الشرع والقدر لا يناسب
عقول ابناء الزمان فجاه ائمة الاسلام فوضوا على اثار الصحابة سالكين مسلكهم قاصدين رضي الله ورسوله وانقاد دينه فمنهم من ترك
القول بحديث ابن عباس لظنه انه منسوخ وهذه طريقة الشافعي قال فان كان معنى قول ابن عباس ان الثلاث كانت تحسب على عهد رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم واحدة معنى انه بامر النبي صلى الله عليه واله وسلم فالذي يشبه ان يكون ابن عباس قد علم شيئا فنسيه فان قيل فمادل على ما
وصفت قيل لا يشبه ان يكون ابن عباس قد روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم شيئا ثم نسيه بل لم يعلمه كان من النبي صلى الله عليه واله وسلم فيه
خلاف فان قيل فلعل هذا شئ روى عن عمر فقال فيه ابن عباس يقول عمر قيل تدع لنا ابن عباس يخالف عمر في حكم المتعة وبيع الدينار والدينار
وبيع امهات الاولاد فكيف يوافق في شئ روى عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال المأخوذ من لزوم الثلاث السقم لا يثبت بالاحتمال ولا ترك الحديث
الصحيح المعصوم بخلافه رايه له فان مخالفته ليست معصومة وقد قدم الشافعي رواية ابن عباس في شأن بريرة على فتواه التي تحالفها في
كون بيع الامهات طلاقا واخذ هر واحد وغيرها بحديث ابن هريرة من استقاء فعليه القضاء وقد خالفه ابو هريرة وافق بان لا قضاء عليه
واخذوا برواية ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر اصحابه ان يملوا الا شواطئ الثلاثة وان يمضوا بين الركنين وهم عنه انه قال
ليس الرمل سنة واخذوا برواية عائشة في منع الحائض من الطواف وتدع عنها ان امرأة حاضت وهي تطوف معها فانمت بها عائشة ببقية
طوافها رواه سعيد بن منصور ثنا ابو عوانة عن ابى بشر عن عطاء فنكره واخذوا برواية ابن عباس في تقديم الرمي والحلق والخروج عنها على
بعض وان لا حريم في ذلك وقد اتى ابن عباس ان فيه دما فلم يلتفتوا الى قوله واخذوا بروايته واخذت الحنفية بحديث ابن عباس كل
الطلاق جائزا لا طلاق للمعتوه قالوا هذا اصريح في طلاق المكره وقد صح عن ابن عباس ليس للمكره ولا لمضطهد طلاق واخذوا وهم والناس
بحديث ابن عمر انه اشترى عبلا شاردا باعهم مسند يكون واخذوا والحنفية والحنابلة بحديث علي بن ابي طالب رضي الله عنه وابن عباس صلوة الوسطى

لا ينفذ كنفه
فهل كان ضابطا
القول به جار عليه

صلوة العصر وقد ثبت عن علي كرم الله وجهه وابن عباس أنها صلوة الصبي وأخذ الأئمة الأربعة وغيرهم بخبر عائشة في الخبرين الفحل وقد صح عنها ذلك
 وإن كان يدخل عليها من أرضعت لبنات أخوتها ولا يدخل عليها من أرضعت بنات أخوتها وأخذ الخنفية بحديث عائشة فرضت الصلوة ركعتين ركعتين و
 صح عنها أنها امتت الصلوة في السفر فلم يدعوا روايتها الرايا وأحججوا بحديث جابر وابن موسى في الأمر بالوضوء من الضحى في الصلوة وقد صح عنها أنها
 قالوا لا وضوء من ذلك وأخذ الناس بحديث عائشة في ترك الإيجاب للوضوء مما مست النار وقد صح عن عائشة بأصح اسناد إيجاب الوضوء للصلوة
 من أكل كل ما مست النار وأخذ الناس بإحاديث عائشة وابن عباس وأبي هريرة في المسح على الخفين وقد صح عن عائشة عن فلان أنهم التمس من المسح جلة فأخذوا
 بروايتهم وتركوا رأيهم واحتجوا في إسقاط القصص من الأب بحديث عمر لا يقتص لولد من والده وقد قال عمر لا قضين المولد من الوالد فلم يأخذوا
 برأيهم بل بروايتهم واحتجوا بالخنفية والمالكية في أن الخلع طلاق بحديثين لا يصحان عن ابن عباس وقد صح عن ابن عباس بأصح اسناد يكون أن
 الخلع شيء لا طلاق وأخذت الخنفية بحديث لا يصح بل هو من وضع حرام بن عمار ومبشر بن عبد الحلي هو حديث جابر لا يكون صداق أقل من
 عشرة دراهم وقد صح عن جابر جواز النكاح بما قل وكثر واحتجوا بهم وغيرهم على التمس من بيع أمهات الأعداء ولا بد بحديث ابن عباس المرفوع وقد صح عنه
 جواز بيعهن فقد روي عنه ما لم تثبت على فتواه الصحيحة عنه وأخذت الخنابلة وغيرهم بخبر سعيد بن المسيب عن عمر أنه لعن الولد بأبوين وقد
 خالفه سعيد بن المسيب فلم يعتدوا بخلافه وصح عن عمر وعثمان ومعاوية أن رسول الله صلى الله عليه واله لم يمتع بالحرمة إلى الحج وصح عنهم الغنى
 عن القتم فأخذ الناس بروايتهم وتركوا رأيهم وأخذ الناس بحديث أبي هريرة في البحر والطهور ما ذه الحل ميتة وقد روي سعيد بن منصور في سننه
 عن أبي هريرة أنه قال ما أكل من ماء البحر وما أكل من ماء الحمام وأخذت الخنابلة والشافعية بحديث أبي هريرة في الأمر بفصل الماء من لوم
 الكلب وقد صح عن أبي هريرة ما رواه سعيد بن منصور في سننه أن أبا هريرة سئل عن الخوض يلغ فيه الكلب ويشرب منه الجار فقال لا يجرهم الماء
 شيء وأخذت الخنفية بحديث علي كرم الله وجهه لا زكاة فيما زاد على المأق درهم حتى يبلغ أربعين درهما مع ضعف الحديث بالحسن بن عمار وقد صح عن
 علي عليه السلام أن ما زاد على المأق اثنين فنية الزكاة بحسب ما رواه عبد الرزاق عن ممر عن أبي بصير عن السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن هذا باب يطول تتبعه
 وتري كثير من الناس إذا جاء الحديث يوافق قول من قلده وقد خالفه راويه يقول الحق فيما روي لا فوله فإذا جاء قول الراوي موافقا لقول من قلده والحديث
 بخلافه قال لم يكن الراوي يخالف ما رواه إلا وقد صح عندنا نسخته ولا كان قد خاف من مخالفتهم في كلامهم بين هذا وهذا بل قد رأينا ذلك في الباب
 الواحد وهذا من أقيم التناقض والذي ندين الله به ولا يسعنا غيره وهو القصد في هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه
 وآله ولم يصح عنه حديث آخر ينسخه إن القرض علينا وعلى الأمة لا أخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه لخلاف أحد من الناس كما نأمن
 كان لا يرويه ولا غيره أو من الممكن أن ينسب الراوي الحديث أو لا يحضره وقت الفتيا أو لا يتفطن لدلالة على تلك المسألة أو يتأول فيه تأويلا
 مرجحا أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر ويقبل غيره في فتواه بخلافه لا اعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالف لما هو
 أقوى منه ولو قد رافقنا ذلك كله ولا سبيل إلى العلم بانتفاؤه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم يوجب مخالفتنا لما رواه سقوط عدالة
 حتى نطلبه ثلثة حسنة وبخلاف هذا الحديث الواحد لا يحصل له ذلك **فصل** إذا عرفت هذه المسألة مما تغيرت الفتوى بها بحسب
 الأزمنة كما عرفت لما رواه الصحابة من المصلحة لا نهم ولو لمفسدة تتابع الناس في إيقاع الثلاث لا تشك في إقامتها عليهم فرا لمصلحة الأمضاء أقوى من
 مفسدة الوقوع ولم يكن باب التحليل الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعله مفتوحا بوجه قابل كانوا المشد خلق الله في النعم منه ونقاع عمر فاعله بالبرم وكانوا
 عليين بالطلاق للمأذون فيه وغيره وأما في هذه الأزمان التي قد شككت الفرض فيها إلى ربها من مفسدة التحليل وفي ما يرتكبه المجملون مما هو مرد بل
 هي في عين الدين دني في حلق للمؤمنين من قبائح تمت عداء الدين به ويتمع كثيرا من يريد الدخول فيه بسبب بحيث لا يحيط ببقاء ميلها خطاب ولا
 يحصرها كتاب يرا اللومون كلهم من أقيم القبايح ويعدونها من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رسمه وغيرت منه اسمه وضخم التيسر المستعار
 فيها المطلقة بنجاسة التحليل وزعم أنه قد طيبها بالتحليل في الله الجب أي طيب أعادها هذا التيسر للمعون وأي مصلحة حصلت لها ولمطلقها بهذا

الفصل من ترى وقول الزوج المطلق أو الولي على الباب التيسر المستعار للطلاق أو الولي بما ديم لم يقدم اليك هذا
 الطام لتتبع فقد علمت أنت والزوجة ونحن والشهود والمصرون والمثلثة الكاتبون ورب العالمين أنك لست بعد من الأزواج ولا طهارة وأولياتها بك
 رض ولا فور ولا ابتهاج وإنما أنت بمنزلة التيسر المستعار للغرب الذي لا يهوى لما رضىنا وقولك على الباب للناس يظهر من النكاح ويعلمون رجاء
 وسروراً ونحن ننوحي بكم أن هذا الداء العضال ونجعل له أمراً مستوراً بلا نشر ولا دف ولا أخوان ولا إعلان بل التواصي بحسن ومن الأخفاء والكمات
 فالمرأة تنكر لدينها وحسبها ومالهها وجمالها والتيسر المستعار لا يسأل عن شيء من ذلك فأنه لا مسك بعصمتها بل قد دخل على نوالها والله تعالى جليل
 واحد من الزوجين سكننا لصاحبه وجعل بينهما مودة ورحمة ليصل بذلك مقصود هذا العقد العظيم ويتم بذلك المصلحة التي شرع لإجلها العزير الحكيم
 فسل التيسر المستعار من ذلك نصيباً وهو من حكمته هذا العقد ومقصوده ومصلحته إجنبي غريب وسله هل التخن هذه المصاهرة حيلة فزنا
 يكو إليه ثم سله هل رضيت به قط زوجاً وبلاء تعول في نوابها عليه وسلي على التمييز والعقول هل تزوجت فلاته بفلان وهل بعد هذا نكاحاً في شرع
 أو عقل أو طهارة إنسان وكيف يلعب رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجلب من امتنكم نكاحاً شرعياً صحيحاً ولم يرتكب في عقد محرماً ولا قبيحاً وكيف تيسر
 بالتيسر المستعار وهو من جملة الحسنين الأبرار وكيف تغرب المرأة طول دهرها بين أهلها والجيران وتظل ناكسة رأسها إذا ذكر ذلك التيسر بين النساء
 وسلي التيسر المستعار هل حدثت نفسك فت هذا العقد الذي هو شقيق النفاق بنفقة أو كسوة أو وزن صدق وهل طمعت المصاهرة منه في شيء من
 ذلك أو حدثت نفسها به هنالك وهل طلب منها ولانجيباً والتخن تر عشيراً وجيباً وسلي عقول العالمين ونظرهم هل كان خبر هذه الأمة أكثرهم
 تحليلاً أو كان المحلل الذي لعنه الله ورسوله أهلاً مبيلاً وسلي التيسر المستعار ومن ابتليت به هل تجلب من مباحها بصاحب كما يقبل الرجال بالنساء
 والمنساء بالرجال أو كان لأحدهما رغبة في صاحب بحسب مال وجال وسلي المرأة هل تكره أن يتزوج عليها هذا التيسر المستعار أو يتسرى أو تكره أن تكون
 تحت امرأة غيرها أخرى أو تسأل عن ماله وصنعتة وحسن عشرته وسعة نفقته وسلي التيسر المستعار هل مال قطع عايساله عنه من قصد حقيقة النكاح أو يتول
 إلى بيت إسمائه بالهدية المحسولة والنقد الذي يتوسل به خا طيب الملاح وسله هل هو أبو يخذل أو أبو يعطي وهل قوله عند قراءة أبي حنيفة هذا العقد
 خدي بنفقة هذا العهرى وحلي وسله هل تحمل من كلفة هذا العقد خدي بنفقة هذا العهرى أو حلي وسله عن ولية عرسه هل ولوم ولو بشاة و
 هل دعا إليها أهلها من أصحابه بنقضى حقه وأتاه وسله هل تحمل من كلفة هذا العقد ما يتحمل المترجون أم جارة كما جرت به عادة الناس لا أصحاب البيت
 وهل قبل له بآرككما وعليكما جميع بينكما في خبر وعافية أم لعن الله المحلل والمحلل له لعنة تامة وإفية **فصل** ثم سئل من له أدنى اطلاع على
 أحوال الناس كم من حرة مصونة انشبت فيها المحلل فخا لب رادته فصارت له بعد الطلاق من الأختان وكان بعلمها منفعة أبو طيها فإذا هو المحلل فيها
 بركة التحليل ثريكان فله الله كم أخرب التحليل مخدرة من سترها إلى البغاء والقها بين براثن الشرار والخرفاء ولولا التحليل لكان منال الثريا دون
 منالها والتدرج لا كفان دون التدريجها لها وعنا في القنادون عناقها والأخذ بن راح الأسد دون الأخذ بساقها وسلي هل الخبرة كم عقد
 المحلل على ما وانتهى وكم جمع ماؤه في إرحام ما زاد على الأربع وفي رحم الأختين وذلك محرم بأهل في المذهبين وهذه المفسدة في كتب مفاسد
 التحليل لا ينبغي أن تغرب بالذكور وهي كوجه واحدة من الأمواج ومن يستطيع عدل مواج البحر وكم من امرأة كانت قاصرة الطرب على بعلمها لما ذات
 عسيلة المحلل خرجت على وجهها فليجمعهم شمل الأحسان والعفة بعد ذلك بشملها وما كان هذا سبيلاً فكيف يحفل أهل الشرائع وأحكامها تحليلاً
 فصوات الله وسلامه على من صرح بعفته ومحا به بالتيسر المستعار من بين فساد أمة كما شهد به علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وعبد الله
 ابن مسعود وأبو هريرة وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن عباس وأبو عبد الله بن عمر أنهم كانوا بعدوا عنه على عهد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم سفاهاً ما ابن مسعود نفق مسنداً لا مأمراً وسفن النفاق وراحم الترمذي عند قال عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له قال
 الترمذي حدثني حسن بن جهم وقال سفيان الثوري حدثني أبو قيس لا وقي عن حزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الواقعة والمستوشمة والواصلة والموصولة والمحلل والمحلل له والمحلل الرابطة وموكله رواه النسائي والإمام أحمد وروى الترمذي

متعلق المحلل ويحيى بن خالد والعل عليه السلام من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء ومن
 الثمانية ورطه الامام احمد بن حنبل في الاصل من ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المحلل والمحلل له في سند الامام احمد والثاني من حديث
 الامام احمد بن حنبل عن ابن مسعود قال قال الربيع بن خثيم اذا علموا ابو الوصل والمستوصلة ولا يرى الصدقة والعتق
 فيها والربيع بن خثيم بن ابي عبد الله بن مسعود عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيمة واما حديث علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ففي السنة
 وسنن ابن ابي شيبة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحب المحلل والمحلل له واما حديث ابي هريرة ففي
 المسند للامام احمد ومسنن ابي بكر بن ابي شيبة عن عثمان بن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحب المحلل
 والمحلل له قال يحيى بن معين عثمان بن ابي شيبة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحب المحلل والمحلل له واما حديث
 وفي كتاب العل للترمذي ثنا محمد بن يحيى بن منصور عن عبد الله بن جعفر الخزاز عن عثمان بن محمد الاخنس عن سعيد المقبري عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحب المحلل والمحلل له قال عثمان بن محمد الاخنس عن سعيد المقبري عن ابي هريرة
 ابن جعفر الخزاز عن عثمان بن محمد الاخنس ثقة وكنت اظن ان عثمان لم يسمع من سعيد المقبري قال شيخ الاسلام بن تيمية هذا اسناد جيد واطلقه
 جابر بن عبد الله بن جابر الترمذي من حديث مجاهد عن الشعبي عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحب المحلل والمحلل له واما حديث
 ان كان خيره اقوى منه فخطيبه شاهد ومفقو واما حديث عقبة بن عامر ففي سنن ابن ماجه عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحب المحلل والمحلل له واما حديث
 بالقيس المستعار قالوا ابي ايسر قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له رواه الحاكم في صحيحه من حديث الليث بن سعد عن مشر بن هان عن عقبة بن
 عامر مذكرو وقد اعل هذا الحديث بثلاث على **احل هان** ان ابا حاتم البستي ضعف مشر بن هان **والعلة الثانية** ما حكاه الترمذي
 في كتاب العل عن البخاري قال سالت ابا عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري عن حديث عبد الله بن صالح حدثني الليث بن سعد عن مشر بن هان عن عقبة بن عامر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا اخبركم بالتيس المستعار هو المحلل والمحلل له ولعن المحلل والمحلل له فقال عبد الله بن صالح لم يكن اخبر
 في يا من ادى الليث سمع من مشر بن هان لان حيوة يروي عن بكر بن عمر وعن مشر **العلة الثالثة** ما ذكرها الجوزجاني في ترجمته فقال
 كانوا ينكرون على عثمان في الحديث انكارا شديدا فاما العلة الاولى فقال محمد بن عبد الواحل المقدسي مشر بن هان قد وثقه يحيى بن معين في رواية عثمان
 ابن سعيد وابن معين اعلم بالرجال من ابن حبان **قلت** وهو صدوق عند الحفاظ لم يثمه احد البتة ولا اطلق عليه احد من اهل الحديث
 قط انه ضعيف ولا ضعفه ابن حبان وانما قد يروي عن عقبة بن عامر من اكبر لا يتابع عليها فالصواب ترك ما انفرد به وانفرد ابن حبان من يروي
 اهل الحديث بهذا القول فيه واما العلة الثانية فبعد الله بن صالح قد صرح بانه سمعه من الليث وكونه لم يخرج وقت اجتماع البخاري به لا يضره
 شيئا واما قوله ان حيوة يروي عن بكر بن عمر وعن مشر فانه يروي ان حيوة بن شريح المصري من اقرب الليث او كبر منه وانما يروي عن بكر بن عمر
 عن مشر وهذا تعليل قوي ويؤكد ان الليث قال قال مشر ولم يقل حدثنا وليس بلازم فان الليث كان معاصرا لمشر وهو جليل فكل الليث
 العلم وجميعه لم يمتنع ان لا يسمع من مشر حديثا عن عقبة بن عامر وهو مع في السند واما التعليل الثالث فقال شيخ الاسلام انكار من انكر هذا
 الحديث على عثمان فارجع وانما هو لوهم افراده به عن الليث وظهرهم انه لعله اخطا فيه حيث لم يبلغهم عن غيره من اصحاب الليث كما قد يتوهم
 بعض من يكتب الحديث الذي اذا انفرد به عن الرجل من ليس بالمشهور من اصحابه كان ذلك شذوذا فيه وعلة قلة هذا لا يتوجه ها هنا
 بوجوب **احل هان** انه قد تابعه عليه ابو صالح كاتب الليث عنه روياه من حديث ابي بكر القطيعي ثنا جعفر بن محمد الفريابي حدثني العباس
 المعروف بابي فريث ثنا ابو صالح حدثني الليث به فذكره ورواه ايضا الدارقطني في سننه ثنا ابو بكر اثنا في ثار ربه بن الهيثم ان ابو صالح
 فذكره الثاني ان عثمان بن صالح هذا المصري نفسه روي عنه البخاري في صحيحه يروي عنه ابن معين وابو حاتم الرازي وقال هو شيخ صالح
 سليم التاديتة قبل له كان يلحق قال لا ومن كان بهذه المثابة كان ما ينفرد به حجة وانما الشاذ ما خالفه به الثقات لا ما انفرد به عنهم فكيف

اذا تابعه مثل ابن صالح وهو كاتب الليث واكثر الناس حديثاً عنه وهو ثقة ايضاً وان كان قد وثق في بعض حديثه غلط ومشرح بن هاشم قال
فيه ابن معين ثقة وقال فيه الامام احمد هو معروف فثبت ان هذا الحديث حديث جيد اسناده حسن انتهى فقال الشافعي ليس الشاذان
ينفرد الثقة عن الناس بحديث انما الشاذان يخالف ما رواه الثقات واما حديث عبد الله بن عباس فرواه ابن ماجة في سننه عنه قال عن
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المحلل والمحلل له وفي اسناده زمعة بن صالح وقد ضعفه قوم ووثقه آخرون واخرجه له مسلم في صحيحه ومقرنا
باخرجه عن ابن معين في روايتان واما حديث عبد الله بن عمر في صحيح الحاكم من حديث ابن ابي ربيعة حدثنا ابو غسان عن عمرو بن نافع عن ابيه
قال جاء رجل الى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امراته ثلاثاً فزوجها اخر له من غير موامة بينه ليجعلها لآخيه هل يحل للاول قال لا الا تكلم
رغبة كناخذ هذا اسقاحاً على عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه قال سعيد في سننه ثنا محمد بن شبيب
قال قال بكير بن عبد الله المزني عن المحلل والمحلل له وكان يسمى في الجاهلية النيس المستعار ومن الحسن البصري قال كان المسلمون يقولون هذا النيس المستعار
فصل في هذا النيس هل دخل في قوله ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة وهذا يدل في قوله
تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واماءكم ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله وهل دخل في قوله صلى الله عليه واله وسلم من
منكم الباءة فليتزوج فانه افضل للبصر واحسن للفرج وهل دخل في قوله صلى الله عليه واله وسلم تزوجوا الولود فاني مكاثركم به اسم يور
القيمة وهل دخل في قوله اربع من سنن المرسلين النكاح والتعطيل الختان وذكر الواقبس وهل دخل في قوله صلى الله عليه واله وسلم النكاح سنن في
رغب عن سنن فليس معنى وهل دخل في قول ابن عباس خير هذه الامة اكثرها نساء وهل المنصيب من قوله صلى الله عليه واله وسلم ثلاثة حق على الله
عونهم البناكم يريد لعفاف والمكاتب يريد الاداء وذكر الثالث ام حق على الله لعنته تصدق الرسول فيما اخبر عنه ورسوله هل يلين الله ورسوله من
فضل مستحقها او جازا او مكروها او صغير المنة مختصة بمن ارتكب كبيرة او ما هو اعظم منها كما قال ابن عباس كل ذنب ختم بفضة او غضب
او عذاب او نار فهو كبيرة وسأله هل كان في الصحابة محل واحد او اقر رجل منهم على التحليل وسأله لا شيء قال عمر بن الخطاب لا اولي محل
ولا محلل لسأله رحمه الله وسأله كيف تكون المنة حراماً نصاً مع ان المستمتع له فرض في نكاح الزوج ولو طلق لكن لما كان فداً محل على النكاح
المؤبد كان تركها المحرم فكيف يكون نكاح المحلل الذي انما قصد ان يمسكها ساعة من زمان او دنيا ولا غرض له في النكاح البتة بل قد شرط
انقطاع زواله اذا اجتمعها بالتحليل فكيف يجتمع في عقل اشرع تحليل هذا وتحريم المنة هذا ام ان التمتع ابيح في اول الاسلام وفعلاها
الصحابة ما فني بعضهم بعد موت النبي صلى الله عليه واله وسلم ونكاح المحلل لم يجر في مله من الملل قط ولم يفعلها احد من الصحابة ولا اقر
به واحدهم وليس الغرض بيان تحريم هذا العقد وبطلانه وذكر مفسده وشره فانه يستدعي سفراً فخصاً يختص فيه الكام وانما المقصود ان
هذا شأن التحليل عند الله ورسوله والصحابة سؤله فالزمهم عمر بالطلاق الثلاث اذا جمعوها ليكفوا عنه اذا علموا ان المرأة غرمه ورواه
لا سبيل الى عودها بالتحليل فانهما تغير الزمان وبعد العهد بالسنة واثار القوم وقامت سوق التحليل ونفقت في الناس فلو اوجب ان
ان يردا كما مر الى ما كان عليه في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم وخليفته من الافناء بما يعطل سوق التحليل ويقللها ويخفف شرها واذ اعرفني
الى من نفقه الله وبصره بالهدى وفقها في دينه مسئلة كون الثلاث واحدة ومسئلة التحليل ووازن بينهما تبين له التفاوت وعلم
اي المسئلتين اولى بالدين واصح للمسلمين فهذه حجج المسئلتين قد عرضت عليك وقد اهديت ان قبلتها اليك وما اظن عمي انقلبه
الا يزيد الامر على ما هو عليه ولا يدع التوفيق يقودك اختياراً اليه وانما اشرنا الى المسئلتين اشارة يطلع العالم على ما وراها فبالله التوفيق
فصل قد تبين ان من مسئلة من السائل التي تمنع التحليل اتمها بالمفتي وقد قل بها بعض هل العلم نفى خبر من التحليل حتى لو اتى المفتي
بجملها بجرم العقد من غير وطى لكان اعذه عند الله من احكام التحليل وان اشترك كل منهما في مخالفة النص فان النصوص لما نفع من التحليل
المصرحة بلعن فاعله كثيرة جداً والصحابة السلف مجمعون عليها والنصوص من الشرط لا بدول لا تبطل مبلغها وقد اختلف فيها التابعون فخلافتها

المسلمين

كفرهما

اسهل من مخالفة ما حديث التحليل والحق موافقة جميع النصوص ان لا يترك منها شيء وتامل كيف كان الامر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله
 وعهد ابى بكر الصديق من كون الثلاث واحدة والتحليل ممنوع منه ثم صار في بقية خلافة عمر الثلاث ثلاث والتحليل ممنوع منه وعمر من بعده
 الصحابة فيه وكلهم على مثل قوله قيم ثم صار في هذه الازمنة التحليل كثيرا مشهورا والثلاث نادرة هذا فثبت في هذه الازمنة معاينة
 الناس بما عاقبهم به عمر من جميع احكامهما ان اكثرهم لا يعلم ان جميع الثلاث حرم لا سيما وكثير من الفقهاء لا يرى تحريمه فكيف يعاقب
 من لم يرتكب محرما عند نفسه **الثاني** ان عقوبة من بذل تلك القيمة عليهم باب التحليل المذموم كان مسدودا على عهد الصحابة والعقوبة اذا
 تضمنت مفسدة اكثر من الفعل المعاقب عليه كان تركها احب الى الله ورسوله ولو فرضنا ان التحليل مما اباحته الشريعة معا ذاك الله فكان ثلثه منه
 اذا وصل الى هذا الحد الذي قد تفا حشر قبحه من ياب سدا للذرائع وتعين على الفقهاء والقضاة المنع منه جملة وان غرض ان بعض افراده جائز
 ولا يستريب احد فان الرجوع الى ما كان عليه الصحابة في عهد النبي صلى الله عليه وآله ولم يابى بكر الصديق وصدا خلافة عمر اولى من الرجوع
 الى التحليل والله الموفق **فصل المثال الثامن** ما يتغير به الفتوى لتغير العرف والعادة موجبات الايمان والاقرار والنذر والرفق
 فمن ذلك ان الحالف اذا حلف لا ركبت دابة وكان في بلد عرفهم في لفظ الدابة الحمار خاصة اختصت يمينه به ولا يبحث بركوب الفرس ولا الجمل و
 ان كان عرفهم في لفظ الدابة الفرس خاصة حلت يمينه عليها دون الحمار وكذلك ان كان الحالف معا عاده ركوب نوع خاص من الدواب كالاربع
 ومن جرى مجرى حلت يمينه على ما اعتاده من ركوب الدواب فيبقى في كل بلد بحسب عرف اهله ويبقى كل احد بحسب دته وكذلك اذا حلف
 لا اكلت راسا في بلد عاده اكل راس الضأن خاصة لم يبحث باكل راس الطير والسمك ونحوها وان كان عاده اكل السمك بحث باكل راسها
 وكذلك اذا حلف لا شرب كذا لا يفتى ولا حرث هذا الارض ولا رزعتها ونحو ذلك وعادة ان لا يباشر ذلك بنفسه كالمولود بحث قطعا
 بالاذن والتوكيل فيه فان نفس الحلف عليه وان كان عاده مباشرة ذلك بنفسه كما حاد الناس فان قصد منع نفسه من المباشرة لم يبحث
 بالتوكيل وان قصد عدم الفعل للنعم من جملة حنت بالتوكيل لان طلقا احتبر بسبب اليقين وبسببها وما هيجهما وعلى هذا اذا اقر الملك او اغنى لاهل
 البلد لرجل بال كثير لم يقبل تفسيره بال درهم والضعيف ونحو مما يقول فان اقرب فقير بعيد عنده الدرهم والضعيف كثيرا قبل منه وعلى هذا
 اذا قيل له جارتك او عبدك يرتكبان الفاحشة فقال ليس كذلك بل هما حران لا اعلم عليهما فاحشة فالحق للقطوع به انهما لا يفتقان بذلك
 لا في الحكم ولا فيما بينه وبين الله تعالى فانه لم يرد ذلك قطعا واللفظ مع القرائن المذكورة ليس صريحا في العتق ولا ظاهرا فيه بل لا محتملا
 له فاخرج عبدا ادا منه عن ملكه بذلك غير جائز ومن ذلك اخبرني به بعض اصحابنا انما قال لامرأة ان اذنت لك والخروج الى الحمام فانت طالق
 فتصيات الخروج الى الحمام فقال لها اخرجي واصري فاستفتي بعض الناس فاقوه بانها قد طلقت منه فقال المفتي باي شيء اوتعت على الطلاق قال
 بقولك لها اخرجي قال لم اقل لها ذلك اذنا وانما قلته تهديد اي انك لا يمكنك الخروج وهذا كقوله تعالى اهلوا ما شئتم انه بما تعملون بصير فهل
 هذا اذن لهم ان يعملوا ما شاءوا فقال لا ادري انت لفظت يا اذن فقال له ما اذنت الاذن فلم يفته المفتي هذا وغلط حجابها عن ادراكه و
 فرق بينه وبين امراته بما لم ياذن به الله ورسوله ولا احد من ائمة الاسلام وليست شعري هل يقول هذا المفتي ان قوله تعالى فمن شاء فليؤم
 من شاء فليكفر انت له في الكفر وهو لا يعبد الناس عن الفهم عن الله ورسوله وعن المطلقين مقاصدهم من هذا اذا قال لعبد لسيدة وقد استعمل
 في عمل يشق عليه اعتقني من هذا العمل فقال اعتقتك ولم ينو ازالة ملكه عنه لم يعتق بذلك وكذلك اذا قال عن امراته هذه اخي ونوى اخي في الدين
 لم يخرج بذلك ولم يكن مظاهرا والصريح لم يكن موجبا لحكم لاذاته وانما اوجبه لان استدلاله على قصد المتكلم به لغناه ليجريان اللفظ على لسانه خيا
 فاذا ظهر قصد خلاف معناه لم يجز ان يلزم بما لم يرد ولا التزمه ولا خطر بالبليل الزامه بذلك جناية على الشرع وعلى المكلف والله سبحانه وتعالى
 ربه انوار حنة عن المتكلم بجملة الكفر مكرها ما لم يقصد معناه ولا نواه فكل ذلك التكلم بالطلاق والعتاق والوقف واليمين والنذر ومكروها لا يتر
 سق من ذلك لعدم نيته وقصده وقيل في اللفظ الصريح فعمل ان اللفظ اعلم بوجوب معناه لقصد المتكلم به والله تعالى ربه المولادة عن مر حيث

نفسه بأمر غير لفظ أو عمل كما رغبها من تلفظ باللفظ من غير قصد لعناء ولا إرادة ولهذا لا يكفر من جرى على لسانه لفظ الكفر سبقاً من غير قصد
 لفرجه أو دمهش أو غيره ذلك كما في حديث الفرج الأحمى بتوبة العبد وضرب ثقل ذلك عن من فقهه وأحلته عليها طعامه وشرابه في الأرض المهلكة فأيسر بها
 ثم وجدها فقال اللهم انت عبدك وأنت ربك أخطأ من شدة الفرج ولم يؤخذ بذلك وكان ذلك إذا أخطأ من شدة الغضب لم يؤخذ ومن هذا القول
 تعالى ولو يجعل الله للناس الشر استنجاء لهم بالخير لقضوا إليهم أجلهم قال السلف هو دعاء الإنسان على نفسه وولده وأهله في حال الغضب ولو
 استجاب الله تعالى لأهلكه وأهلك من يدعوه عليه ولكنه لا يستجيبه لعله بأن الداعي لم يقصده ومن هذا رفره صلى الله عليه وآله ولم يحكم
 الطلاق عن طلق في أخلاق وقال الأمام أحمد في رواية حنبل هو الغضب بذلك قسره أبو داود وهو قول القاضى اسمعيل بن إسحق أحد ثمة المالكية
 ومقدم فقهاء أهل العراق منهم وهو عند من لقوا اليمين أيضاً فادخل بين الغضب بين الغضب في لغو اليمين وفي عين الأخلاق وحكاية شارح أحكام عبد الحق عنه
 وهو ابن بزيعة الأندلسي قال هذا قول علي بن عباس وغيرهما من الصحابة أن الإيمان للنعقة كلها في حال الغضب لا يلزم وفي سنن الدارقطني بإسناد
 فيمن من حديث ابن عباس يرفعه لا يمين في غضب ولا عتاق فيما لا يملك وهو وإن لم يثبت رفره فهو قول ابن عباس قد فسر المشافعي لطلاق
 في أخلاق بالغضب ونسره مسروق بن وهب في هذا مسروق والشافعي وأحمد وأبو داود والقاضى اسمعيل كلهم من الأخلاق بالغضب هو من أحسن
 التفسير لأن الغضب ان قد خلق عليه باب المقصد بشدة غضبه وهو كما ذكره بل الغضب ان أولى بالأخلاق من المكرة لأن المكرة قد قصد رفع
 الشر الكثير بالشر القليل الذي هو دورته فهو قاصد حقيقة ومن ههنا أوقع عليه الطلاق من وقوعه وأما الغضب ان فإن الأخلاق باب المقصد
 والعلم عنه كان غلاقاً عن السكران والمجنون فإن الغضب غول العقل يغتاله كما يغتاله الخمر بل شد وهو شعبة من الجنون ولا يشك فقيه
 النفس في أن هذا لا يقع طلاقاً ولهذا قال خير الأئمة الذي دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله ولم بالقعة في الدين إنما الطلاق عن وطر
 ذكره البخاري في صحيحه أي عن غرض من المطلق في وقوعه وهذا من كمال فقهه رفره الله عنه وإجابة الله دعاء رسوله له إذا لفظاً إنما
 يرتب عليها موجباتها لقصد اللفظ بها ولهذا لم يؤخذ نال الله باللغو في إيماننا ومن اللغو ما قالتهم المؤمنين عائشة وجمهور السلف
 أنه قول الحالف لا والله وبلى والله في عرض كلامه من غير عقد لليمين وكذلك لا يؤخذ نال الله باللغو في إيمان الطلاق كقول الحالف في عرض كلامه
 على الطلاق لا أفعل والطلاق يلزم من لا أفعل من غير قصد لعقد اليمين بل إذا كان اسم الرب جل جلاله لا ينعقد به يمين اللغو فيمين الطلاق
 أولى أن لا ينعقد ولا يكون أعظم حرمة من الحلف بالله وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وهو الصواب وتخريج علي بن رضاحمد صحيح فأنه نص على
 اعتبار الاستثناء في بين الطلاق لأنها عند يمين ونص على أن اللغو ان يقول لا والله وبلى والله من غير قصد لعقد اليمين وقد قال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم وحممته انه قال أفلم وأبيه ان صدق ولا تعارض بينهما ولم يعقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والله وسلم اليمين بغير الله قط وقد قال حمزة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هل أنتم إلا عبيد لأبي وكان نشوانا من الخمر فلم يكفره بذلك وكذلك
 الصحابي الذي قرأ قل يا أيها الكفرون أعبدوا ما تعبدون ونحن نعبد ما نعبدون وكان ذلك قبل تحريم الخمر ولم يعد بذلك كافراً لعدم المقصد
 وجريان اللفظ على اللسان من غير إرادة لعناء فإياك ان تمل مقصد المتكلم ونيت وعرفه فتجنى عليه وعلى الشريعة وتنسب إليها ما هي بريئة منه
 وتلزم الحالف والمقر والتأذر والعاقلة ما لم يلزم الله ورسوله ففقيه النفس يقول ما أردت ونصف لفقيه يقول ما قلت قال اللغو
 في الأقوال نظير الخطأ والنسيان في الأفعال وقد رفره الله الموانة بهذا وهذا كما قال المؤمنون ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا فقال بهم
 تبارك وتعالى قد فعلت **فصل** ومن هذا الباب اليمين بالطلاق والعتاق فإن الزام الحالف بهما إذا حث بطلاق زوجته وعقوبته
 ما حدثت الأقدام به بعد نقراض عصر الفمابة فلا يحفظ عن صحاب في مبيعة القسم الزام الطفل بل إذا ما المحفوظ الزام الطلاق بصيغة الشرط والجزاء
 الذي قصد به الطلاق عند وجود الشرط كما في صحيح البخاري عن نافع قال طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمر ان خرجت فقد انك
 منه وان لم تخرج فليس بشئ فهذا لا ينازع فيه الا من يمتنع وقوع الطلاق المعلق بالشرط مطلقاً وأما من يفصل بين القسم المحض في

التعليق الذي يقصده به الوقوع فاسيقول بالانذار المردي عن العوا بكم لا يفتح الباب فانهم يحرمونهم الا فتاء بالوقوع في صور وقد صرح عنهم عدم الوقوع في صور العوا بيا فتوا به في النوعين ولا يؤخذ ببعض قناويهم ويترك بعضهم قائما الوقوع فالمحفوظ عنهم ما ذكره البخاري عن ابن عمر وماروا الثوري عن الزبير بن عري عن ابراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه في رجل قال لا امرأتان فعلت كذا او كانا في طالق ففعلت قال هي واحدة وهو حق بها على انه منقطع وكذلك ما ذكره البيهقي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما في رجل قال لا امرأتان في طالق الى سنة قال يستتم بها الى سنة ومن هذا قول ابى ذر لا امرأتان قد الحث عليه في سواله عن ليلة القدر فقال ان عدت سالتني فانت طالق **وهي صتا** تكتة لطيفة بحسن التنبيه عليها وهي ان ابا ذر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر والجر عليه حتى قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم والله ولم في آخر مسألتك المتسوها في العشر الاواخر ولا تسألني عن شيء بعد هذا ثم حدث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فاهتبلت فقلت فقلت اقسمت عليك يا رسول الله بحقي عليك لقد شئني في العشر هي قال فغضب علي غضبا ما غضب علي من قبل ولا من بعد ثم قال المتسوها في السبع الاواخر ولا تسألني عن شيء بعد ذكره الثاني والبيهقي فاصاب ابا ذر من امراته والحاحها عليه ما اوجب غضبه وقال ان عدت سالتني فانت طالق فهذا جميع الاثار المحفوظة عن الصحابة في وقوع الطلاق المعلق واما الاثار عنهم في خلافة فصح عن عائشة وابن عباس حفصة وام سلمة فبين حلفت بان كل مملوك لها حران لم يفرق بين عبدها وبين امرأتها تكفر عن يمينها ولا يفرق بينهما قال لا ثم في سنة شناعا زمين الفضل ثمانية عشر من سليمان قال لا ابى ثنا بكير بن عبد الله قال اخبرني ابو رافع قال قالت مولا قتيلى بنت الجراح مملوك لها محر وكل مال لها هك وهي يهودية وهي نصرانية ان لم تطلق امرأتك او تفرق بينك وبين امرأتك قال فانيت زينب بنت ام سلمة وكانت اذا ذكرت امرأة بالمدينة فقتية ذكرت زينب قال فانيتها فجاءت معي اليها فقالت في البيت هاروت وماروت فقالت يا زينب جلعني الله فذلك انها قالت ان كل مملوك لها محر وكل مال لها هدي هي يهودية وهي نصرانية فكانت يهودية ونصرانية خل بين الرجل وامرته فانيت حفصة ام المؤمنين فارسلت اليها فانيتها فقالت يا ام المؤمنين جعلني الله فذلك انها قالت كل مملوك لها محر وكل مال لها هدي وهي يهودية ونصرانية خل بين الرجل وامرته قالت فانيت حبل الله بن عمر فجا معي اليها فقام معي على الباب لم فقالت بيا انت وبينا ابوك فقال من حجارة انتام من حديد انتام اى شئ انت امتك زينب واقتلك ام المؤمنين فلم تقبل فتياها قالت يا ابا عبد الرحمن جعلني الله فذلك انها قالت كل مملوك لها محر وكل مال لها هدي وهي يهودية ونصرانية فقال يهودية ونصرانية كفى عن يمينك وخلي بين الرجل وامرته وقال ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني في المترجم له ثنا صفوان بن صالح ثنا عمر بن عبد الواحد عن الاوزاعي قال حدثني حسن بن الحسن قال حدثني بكير بن عبد الله المزني قال حدثني رفيع قال كنت انا وامرأت مملوكين لامرأة من الانصار فحلفت بالهدى والعاقبة ان تفرق بيننا فانيت امرأة من ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت لها ذلك فارسلت اليها ان كفى عن يمينك فابت ثم بانيت زينب وام سلمة فذكرت ذلك لها فارسلت اليها ان كفى عن يمينك فانيت ابن عمر فذكرت ذلك فارسل اليها ابن عمر ان كفى عن يمينك فانيت فقال ابن عمر فانها فقال ارسلت اليك فلانة زوجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزينب ان كفى عن يمينك فانيت قالت يا ابا عبد الرحمن اني حلفت بالهدى والعاقبة قال ان كنت قد حلفت به وقال الدارقطني ثنا ابو بكر النيسابوري ثنا محمد بن يحيى بن عبد الله الانصاري ثنا اشعث ثنا بكير بن عبد الله المزني عن ابى رافع ان مولا له ارادت ان تفرق بينه وبين امرته فقالت هي يهودية ويوما نصرانية وكل مملوك لها حران لم تفرق بينهما فسالته عائشة وابن عباس حفصة وام سلمة رضي الله عنهم فكلهم قال لها اتريد ان تكفري مثل هاروت وماروت فامر بها ان تكفر عن يمينها وتخلي بينهما وقد رواه البيهقي من طريق الانصاري ثنا اشعث بن بكير عن ابى رافع ان مولا له ارادت ان تفرق بينه وبين امرته فقالت يهودية ويوما نصرانية وكل مملوك لها محر وكل مال لها في سبيل الله وعليها المشى الى بيت الله ان لم تفرق بينهما فسالته عائشة وابن عمر وابن عباس حفصة وام سلمة فكلهم قال لها اتريد ان تكفري مثل هاروت وماروت وامر بها ان تكفر عن يمينها وتخلي بينهما رواه روح والا نصارى واللفظه وحديث روح مختصر وقال النضر بن شميل انا اشعث عن بكير بن عبد الله عن ابى رافع عن ابن عمر وعائشة ام سلمة

في هذه القصة قالوا تكفر بيمينها وقال يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي ثنا بكر بن عبد الله عن أبي ارقم ان ليلي بنت الجهم مولاة قالت هي يهودية
وهي نصرانية وكل مملوك لها محرر وكل مال لها هلك ان لم تطلق امرأته ان لم تقهر ق بينكما فذكر القصة وقال قاتبت ابن عمر فجا مع قدام بالديار فلما
سلم قالت يا ليت وابولك قال من حجارة انت ام من حديد انتك زينب لمسلت اليك حفصة قالت قد حلفت بكذا او كذا قال كفى عن يمينك
وخل بين الرجل وامرأته فقد تبين بسياق هذه الطرقات انتفاء العلة التي اعل بها حديث ليلي وهذا وهي تقهر التيمي فيه بذكر العتق كذا قال
الامام احمد لم يقل وكل مملوك لها حر الا التيمي يرى التيمي من هذه القصة وقاعدة الامام احمد ان ما افق به الصحابة لا يخرج عنه اذ لم يكن في الباب عتق
يدفعه فعلى صلة الذي بنى مذهب عليه يلزمه القول بهذا الاثر لصحة ولتفاد عليه **فان قيل** للحديث علة اخرى هي التي منعت الامام احمد من القول
به وقد اشار اليها في رواية الاثر ثم فقال الاثر سمعت ابا عبد الله يقول في حديث ليلي بنت الجهم حين حلفت بكذا او كذا وكل مملوك لها حر قاتبت
بكفارة يمين فسا حجة بحديث ابن عمرو بن عباس حين افتيا فيمن حلف بعتق جاريته وايمان فقال اما الجارية فتعتق قلت يريد بها
رواه معمر عن اسمعيل بن امية عن عثمان بن ابي عامر قال حلفت امرأة من الانبياء ما لها في سبيل الله وجاريته محررة ان لم تفعل كذا او كذا
لشيء يكره زوجها فحلفت زوجها ان لا تفعله فسأل عن ذلك ابن عباس بن عمر فقال اما الجارية فتعتق واما قولها مالي في سبيل الله فتصدق
بزكوة ما لها فقيل لا ريب انه قد روى عن ابن عمرو بن عباس ذلك ولكنه اثر معلول تفرد به عثمان هذا وحديث ليلي بنت الجهم اسناد واحد من حديث
عثمان فان رواة حفظة ائمة وقد خالفوا عثمان واما ابن عباس فقد روى عنه بخلاف ما رواه عثمان فيمن حلف بصدقة ماله قال يكفر بيمينه
وغاية هذا الاثر ان عمران يكون عن ابن عمر روايتان ولم يختلف على عائشة وزينب حفصة وام سلمة قال ابو محمد بن حزم وهو عن ابن عمر عائشة ولم سلمة
او المؤمنين وعن ابن عمر انهم جعلوا في قول ليلي بنت الجهم كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهي يهودية ونصرانية ان لم تطلق امرأتك كفارة
يمين واحدة واذا حلف هذا عن الصحابة ولم يعلم لهم مخالف سوى هذا الاثر المعلوم لعثمان بن حاصر في قول الحالف عبدة حر ان فعله لا يخرج به كفارة
يمين ولم يلزموه بالعتق المحبوب الى الله تعالى فان لا يلزموه بالطلاق البغيض الى الله اولى اخرى كيف وقد افق امير المؤمنين على بن ابي طالب
عليه السلام الحالف بالطلاق انه لا شيء عليه ولم يعرف له في الصحابة مخالف قال عبد العزيز بن ابراهيم بن احمد بن علي التيمي المعروف بابن بزر
في شرح الاحكام **الباب الثالث في حكم اليمين بالطلاق** اد الشك فيه وقد قدمنا في كتاب الايمان اختلاف
العلماء في اليمين بالطلاق والعتق والنكاح وغير ذلك هل يلزم ام لا فقال امير المؤمنين على كرم الله وجهه وشريعته وطاؤس لا يلزم من ذلك شيء
ولا يقضى بالطلاق على من حلف به بيمين ولا يعرف لعل في ذلك مخالف من الصحابة هذا لفظه بعينه فهذا اقوى اصحاب رسول الله صلى
عليه وسلم في الحلف بالعتق والطلاق وقد قدمنا قاديهم في وقوع الطلاق العلق بالشرط ولا تغارض بين ذلك فان الحالف لم يقصد وقوع
الطلاق وانما قصد منع نفسه بالحلف بما لا يريد وقوعه فهو كالوحيص منع نفسه بالزلم التخليق والاعتاق والجم والصوم صدقة المال وكما لو قصده
منع نفسه بالزمام ما يكره من الكفر فان كراهته لذلك كله واخرجه مخبر اليمين بما لا يريد وقوعه منع من ثبوت حكمه هذه علة صحيحة
فيجب طردها في الحلف بالعتق والطلاق اذ لا فرق البتة والعلة متى تخصصت بدون فوات شرط او وجود مانع دل ذلك على فسادها كيف
المعنى الذي منع لزوم الحج والصدقة والصوم بل لزوم الاعتاق والتخليق بل لزوم اليهودية والنصرانية هو في الحلف بالطلاق اولى اما العبادات
المالية والبدنية فاذا منع لزومها قصد اليمين وعدم قصد وقوعها فالطلاق اولى وكل ما يقال في الطلاق فهو بعينه في صور الالتزام سواء بسواء
واما الحلف بالزمام التخليق والاعتاق فاذا كان قصد اليمين قد منع ثلاثة اشياء وهي وجوب التخليق وفعله وحصول ثمره وهو الطلاق فلان يقوى
عليه منع واحد من الثلاثة وهو وقوع الطلاق وحده اولى واخرى واما الحلف بالزمام الكفر الذي يحصل بالنية تارة وبالفعل تارة وبالقول
تارة وبالشكر تارة ومع هذا فقد قصد اليمين منع من وقوعه فلان يمين من وقوع الطلاق اولى واخرى واذا كان العتق الذي هو احب الاشياء الى الله
ويبرى في ملك الغير وله من القوة ومعرفة النفوذ ما ليس لغيره ويحصل بالملك والفعل قد منع قصد اليمين من وقوعه كما افق به الصحابة فان لا

اولى ما جرى بعدم الوقوع واذا كانت اليقين بالطلاق قد دخلت في قول الكلف ايمان المسلمين يلزم من عند من الرضا بالطلاق قد خولها في قول ربك لما كان
قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم اولى واخرى واذا دخلت في قول الحالف ان حلفت يميناً فبدي حر قد خولها في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلف
عليه يمين فزوى غيرها خيرا منها فليكن من يمينه وليات الذي هو خير اولى واخرى واذا دخلت في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلف فقال
انشاء الله فان شاء فعل وان شاء ترك قد خولها في قوله من حلف على يمين فزوى غيرها خيرا منها فليات الذي هو خير وليكن من يمينه فان
الحديث اصح واصح واذا دخلت في قوله من حلف على يمين فزوى غيرها خيرا منها فليات الذي هو خير وليكن من يمينه فان
لا يؤخذ كره الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذ كره بما عقدتم الايمان فكفارته طعام مساكين او حرى بالدخل او مثله واذا دخلت في
قوله تعالى للذين يؤمنون من نسائهم تربصوا ربعة شهرا فلو حلف بالطلاق كان مؤثماً قد خولها في نصوص الايمان اولى اخرى لان الايمان نوع من اليقين
فاذا دخل الحالف في الطلاق في المتنوع قد خوله في الجنس سابق عليه فان النوع مستلزم الجنس لا ينعكس اذا دخلت قوله يمينك على ما يصدق بك به
صاحبت فكيف لا يدخل في بقية نصوص الايمان وما الذي وجب التحصيص غير محض اذا دخلت في قوله اياكم وكثرة الحلف في اليقين فانه ينطق بشيخوخة فلهذا دخلت
في غيره من نصوص اليقين وما الفرق للوثر شرعا او عقلا او لغته واذا دخلت في قوله واحفظوا ايمانكم فلهذا دخلت في قوله ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم
واذا دخلت في قول الحالف ايمان البيعة تلزم مني وهي الايمان التي رتبها الحجة فلم لا يكون اولى بالدخل في لفظ الايمان في كلام الله تعالى ورسوله فان كانت
يمين الطلاق يميناً شرعية فبعض الشريعة اعتبرها واجب ان تحط حكم الايمان وان لم تكن يميناً شرعية كانت باطلا في الشرع فلا يلزم الحالف بها
شيء كما هو عن طائفة من رواية عبد الرزاق عن معمر بن طاووس عن غيرهم قاضي امير المؤمنين على بن ابي طالب عن مسعود بن ابي لا يلزم بها طلاق وهو من ذهب ائمة علي بن ابي طالب
عنه انها من خطوات الشيطان لا يلزمها شيء وغيرهم عن غيرهم قاضي امير المؤمنين على بن ابي طالب عن مسعود بن ابي لا يلزم بها طلاق وهو من ذهب ائمة علي بن ابي طالب
اعني به وهو قول بعض اصحابنا في بعض الصور فيما اذا حلفت عليها بالطلاق على شيء لا تفعله هي كقولها ان كنت فلانا فانت طالق فقال لا تطلق
ان كلمته لان الطلاق لا يكون بيد هاتان شاءت طلقت وان شاءت امسكت وهو قول بعض النافعية في بعض الصور كقوله الطلاق يلزم مني او
لازم لي لا افضل كذا وكذا فان فيه ثلاثة اوجه **احدها** انه ان نوى وقوع الطلاق بذلك لزمه والا فلا يلزمه مجله هو لا كناية والطلاق
يقع بالكناية النية **الوجه الثاني** انه صريح فلا يحتاج الى نية فهذا اختيار الروياني ووجهه فان هذا اللفظ قد غلب في ارادة الطلاق
فلا يحتاج الى نية **الوجه الثالث** انه ليس بصريح ولا كناية فلا يقع به طلاق وان نواه وهذا اختيار الفقهاء في قناويه ووجهه ان
الطلاق لا بد فيه من اضافة الى المرأة كقوله انت طالق او طلقتك او قد طلقتك او يقول امرأتك طالق او فلانة طالق ونحو هذا ولم يوجب هذه
الاضافة في قوله الطلاق يلزم مني ولهذا قال ابن عباس فيمن قال لامرأته طلقني نفسك فقالت انت طالق فانه لا يقع بذلك طلاق وقال حطام الله
بومها وتبعه على ذلك لانه فاذا قال الطلاق يلزم مني لم يكن لانما الحان يضيف الى محله ولم يضيفه فلا يقع والموقعون يقولون اذا التزمه فقد لزمه و
من ضرورة لزومه اضافة الى المحل فجاءت الاضافة من ضرورة اللزوم ولم يضر قول الفقهاء ان يقول ما ان يكون قائل هذا اللفظ قد لزم التطبيق او وقوع
الطلاق الذي هو اثره فان كان لا ولم يلزم لانه نذر ان يطلق ولا تطلق للمرأة بذلك وان كان قد لزم الوقوع فاللزام به بدون سبب لوقوعه
وقوله الطلاق يلزم مني التزام محكم عند وقوع سببه هذا حق فان في هذا اللفظ وجود سبب الطلاق وقوله الطلاق يلزم مني لا يصح ان يكون سببا
اذ لم يضيف فيه الطلاق الى محله فهو كما لو قال العتق يلزم مني ولم يضيف فيه العتق الى محله بوجه ونظير هذا ان يقول له بعني او اجري فيقول البيعة يلزم مني
او الاجارة تلزم مني فانه لا يكون بذلك موجبا لعقد البيعة والاجارة حتى يضيفها الى محلهما وكذلك لو قال الظهار يلزم مني لم يكن بذلك مظاهرا حتى
يضيف الى محله وهذا الخلاف ما لو قال الصوم يلزم مني او الحج اذ الصدقة فان محله الذمة وقد اضافة اليها **فان قيل** وهما محل الطلاق و
العتاق الذمة **قيل** هذا غلط بل محل الطلاق والعتاق نفس الزوجية والعبد اما الذمة محل وجوب ذلك وهو التطبيق والاعتاق وجبته
فيعود الى التزام التطبيق والاعتاق وذلك لا يوجب الوقوع والذي يوجب هذا انه لو قال تا مذك طالق لم تطلق بذلك لا اضافة الطلاق الى محله

حكمه في
النسب ولعل
هنا سقطا
اي اولى و
اخبر
والله اعلم

فان

وقيل تطلق اذ نوى طلاقها في ذلك تزيلا لهذا اللفظ من الكليات فكذا كشف سر هذه المسئلة ومن كره هذه الوجة الثلاثة لابي القاسم بن يوسف في شرحه للقياس
 واكثر ايمان الطلاق بهذه الصيغة فكيف يحل لمن يؤمن بانه موقوف بين يدي الله ومستأول بكفرها ويحفل من يفتي بهذه المسئلة ويسعى في قتله وحده
 وليس على المبلوكة والا مرام العامة ان المسئلة مستئلة اجماع ولم يخلف فيها احد من المسلمين وهذه اقوال ائمة المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
 وقد علم الله ورسوله وملائكته وعياده ان هذه المسئلة لم ترد بغير الشكاوى الى الملوك ودعوى الاجماع الكاذب والله المستعان وهو عند لسان كل قائل
 وقد علموا فيسري الله علمكم ورسوله والمؤمنون وسأردون الى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون **فصل** وهذا الذي قلناه من اعتبار النية
 والمقاصد في الالفاظ وانما الالفاظ بما حكمها فيكون التكلم بها قاصدا لها مريدا الموجب انما ان لا بد ان يكون قاصدا للتكلم باللفظ مريدا له فلا بد من ارادة
 ارادة التكلم باللفظ اختيارا واردة موجبه ومقتضاة بل ارادة المعنى كمن ارادة اللفظ فانه المقصود واللفظ وسيلة هو قول ائمة الفتوى من علمائنا
 وقال مالك واحمد فيمن قال انت طالق للبتة وهو يريد ان يحلف على شيء ثم يبدله فترك اليمين لا يلزمه شيء لا نه لم يرد ان يطلقها وكذلك قال صاحب احمد و
 قال ابو حنيفة لو اراد ان يقول كلاما فسبق لسانه فقال انت حرة لم تكن بذلك حرة وقال صاحب احمد لو قال لا تحي لا مراة انت طالق وهو لا يفهم معنى هذه
 اللفظ لم يطلق لا نه ليس مختارا للطلاق فلم يقع طلاقه كالمكره قالوا فلو نوى موجب عند اهل العربية لم يقع ايضا لا نه لا يقع منه اختيارا ما لا يعلم وكذلك
 لو نطق بكلمة الكفر من لا يعلم معناها لم يكفر وفي مصنف وكبير ان عمر بن الخطاب قضى في امرأة قالت لزوجها سمعني فمماها الطيبة فقالت لا قتال لها
 ما تريد ان اسميك قالت سمعني طالق قال لها فانت خلية طالق فانت عمر بن الخطاب فقالت ان زوجي طلقني فجاوز زوجها فقص عليه القصة فادرجتم
 راسها وقال لزوجها اخذ بيدها واجر راسها وهذا هو الفقير الحلي الذي يدخل على القلوب بغير استئذان وان تلفظ بصريح الطلاق وقد تقدم ان الذي قال
 لسا وجد لاحتل الله انت عبيدي وانت ربك اخطأ من شدة الفرح لم يكفر بذلك وان لم يصريح بالكفر لم يرد والمكره على كل الكفر ان يصريح بكلمته
 ولم يكفر لعدم ارادته بخلاف المستهزئ والهائل فانه يلزمه الطلاق والكفر وان كان ما نه لانه قاصدا للتكلم باللفظ وهله لا يكون عذرا له بخلاف
 المكره والخطي والناسي فانه معذورا ما مورما يقول او ما ذون له فيه والهائل خير ما ذون له في الهزل بكلمة الكفر والعقود فهو متكلم باللفظ مريدا له
 يصرفه عن معناه كراهة ولا خطأ ولا نسيان ولا جهل والهزل لم يجعله الله ورسوله عذرا صار قابلا صاحبه الحق بالعقوبة الا ان ترى ان الله تعالى عذر
 المكره في تكلمه بكلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولم يعد والهائل بل قال ثلاث سألهم ليقولوا انما كنا نخوض ونلعب قل ابالله ولأنا نرسل
 كنتم تهترون لا تفتن روافدكم بعد ان كنتم وكنتم روافدكم عن الخطي والناسي **فصل** ومن ذلك انه لو قال انت طالق وقال اردت ان قلت
 رجلا او خرجت من داري لم يقع به الطلاق في احد الوجهين لا صاحب احمد والنسائي وكذلك لو قال اردت انشاء الله فنيه وجهان لهم وفضل الشافعي
 فيما لو قال ان قلت زيدا فانت طالق ثم قال اردت ان يشر بكلمة بعد شهر لم يطلق باطنا ولا فوق بين هذه الصورة والصورتين اللتين قبلها
 فان التقييد بالخاتمة للنوعية كالتقييد بالمشيئة النوعية وهو اولي بالجواز من تخصيص العام بالنية كما اذا قال سألني طالق واستثنى بقلبه احدة
 منهن فانه اذا استثنى استثناء بالنية في اخرج ما يتناول اللفظ حكم التقييد بالنية بطريق الاولى فان اللفظ لا دلالة بومعه على عموم الاحوال و
 الا زمانا ولو دل عليه ما بعمومه فاحرام بعضها تخصيص للعام وهذا ظاهر جدا او قابله استعمال العام في الخاص والمطلق في المقيد وذلك غير بداهة
 لغة وشروما وعرفا وقد قال النبي صلى الله عليه واله وسلم اما معاوية فصعلوك لا مال له واما ابو الجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه فالصواب قبول
 مغايرتها فيما بينه وبين الله في الحكم ايضا **فصل** قد عرفنا ان الحلف بالطلاق له صيغتان **احدهما** ان فعلت كذا وكذا فانت طالق و
الثانية ان الطلاق يلزم مني لا افضل كذا وان الخلاف في الصيغتين قد يما وحديثا وهكذا الحلف بالحرام له صيغتان **احدهما** ان فعلت
 كذا فانت علي حرام او ما احل الله علي حرام **والثانية** الحرام يلزم مني لا افضل كذا فمن قال في الطلاق يلزم مني ان لا يصريح ولا كناية ولا يقع به
 شيء ففي قوله الحرام يلزم مني اولي ومن قال انه كناية ان نوى به الطلاق كان طلاقا والا فلا فهكذا يقول في الحرام يلزم مني ان نوى به الحرام كما لو قال
 التطلق فانه التزم ان يحرم كما التزم ذلك ان يطلق فهذه التزام التحريم وذلك التزام التطلق وان نوى به ما حرم الله على يلزم مني تحريمه لم يكن يميناً

عمر بن الخطاب

[illegible]

فهو نظير التحريم بانقضاء العدة **المن هب الحادي عشر** انه ينوي ما اراد من ذلك في رادة اصل الطلاق وعله وان نوى تحريما
 بغير طلاق فيمين مكفرة وهو قول الشافعي وحجة هذا القول ان اللفظ صالح لكل فلا يتعبر واحد منها الا بالنية فان نوى تحريما مجردا كان انتفاء
 منها بالتحريم كما متناعه باليمين ولا يحرم عليه في الموضعين **المن هب الثاني عشر** انه ينوي ايضا في اصل الطلاق وعله اولا انه ان كان
 واحدة كانت بائنة وان لم يتوطلقا فهو مولي وان نوى الكذب فلا يثبت وهو قول ابى حنيفة واصحابه وحجة هذا القول احتمال اللفظ لما ذكره
 الا انه ان نوى واحدة كانت بائنة لاقتضاء التحريم للبينونة وهي صغرى وكبرى والصغرى هي الحقيقة فاعتبرت دون الكبرى وعند رواية اخرى
 ان نوى الكذب يثبت ولم يقبل في الحكم بل يكون مولى ولا يكون مظاهرا عند نواه اولم ينوه ولو صرح به فقال اعني به الظاهر لم يكن مظاهرا
المن هب الثالث عشر انه يمين بكفره ما يكفر اليمين على كل حال صحت ذلك ايضا عن ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب وابن
 عباس وعائشة وزيد بن ثابت وابن مسعود وعبد الله بن عمر وعكرمة وعطاء ومكحول وقنادة والحسن والشعبي وسعيد بن المسيب
 وسليمان بن يسار وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وزافر والا وراعي وابى ثور وخلق سواهم وحجة هذا القول ظاهر القرآن فان الله تعالى ذكر من
 تحل له ايمان عقب تحريم الحلال فلا بد ان يتناول ما يقينا فلا يجوز جعل تحلة الايمان لغير المذكور قبلها ويجوز المذكور عن حكم التحلة التي قصده
 ذكرها لاجل **المن هب الرابع عشر** انه بين مغلظة يتعين فيها عتق رقبة صحت ذلك ايضا عن ابى عباس ابى بكر وعمر بن مسعود و
 جماعة من التابعين وحجة هذا القول انه لما كان يمينا مغلظة غلظت كفارتها بجم العتق ووجه تعليلها تضمنها تحريم ما احل الله وليس الى العبد قول
 المنكرو والزوران اراد الخبر فهو كاذب في اخباره معتد في قسامه فغلظت كفارته بجم العتق كما غلظت كفارته بجم اوصيائه شهر بن اوطاح
 ستون مسكنا **المن هب الخامس عشر** انه طلاق ثم انها ان كانت غير مدخول بها فهو ما نواه من الواحدة وما فوقها وان
 كانت مدخولا بها فهو ثلاث وان نوى اقل منها وهو واحد الروايتين عن مالك وحجة هذا القول ان اللفظ لما اقتضى التحريم وجب ان يرتب عليه
 حكمه وغير المدخول بها تحريم واحدة والمدخول بها لا تحريم الا بالثلاث وبعد في مذاهب الك خمسة اقوال هذا أحدها وهو مشهورها
الثاني انه ثلاث بكل حال نوى الثلاث اولم ينوها اختارها عبد الملك في مبسوطه **الثالث** انه واحدة بائنة مطلقا كما ابن
 حارم ناذ رواه عن مالك **الرابع** انه واحدة رجعية وهو قول عبد العزيز بن ابى سلمة **الخامس** انه ما نواه من ذلك مطلقا سواء قبل الدخول
 وبعد وقد عرفت توجيه هذه الاقوال - **فصل** واما تحريم مذهب الشافعي فانه لن نوى به الظاهر كان ظاهرا وان نوى التحريم كان تحريما
 لا يرتب عليه لا لعدم الكفارة وان نوى الطلاق كان طلاقا وكان ما نواه وان اطلق فلا حرج به فيه ثلاثة اوجه احدها انه صريح في ايجاب
 الكفارة والثاني لا يتعلق به شيء والثالث انه في حق الامة صريح في التحريم للوجوب للكفارة وفي حق الحرة كناية قالوا لان اصل الآية انما وردت
 في الامة قالوا فلو قال انت علي حرام وقال ردت بها الظاهر والطلاق فقال ابن الحارث يقال له عين احد الامر لان اللفظة لواحدة لا تعميم
 للظهور والطلاق معا وقيل يلزمه ما بدله منها قالوا ولو دعي رجل على رجل حقا فانكره فقال الحل عليك حرام والنية نيتك لا نيتك مالي عليك
 شيء فقال الحل على حرام والنية في ذلك نيتك مالك عندى شيء فكانت النية نية المحالف لا المحلف لان النية انما تكون من اليه الايقاع
فصل واما تحريم مذهب الامام احمد فهو انه ظاهرا بطلقه وان لم ينوه الا ان ينوى به الطلاق او اليمين فيلزمه ما نواه وعند رواية
 ثمانية انه يمين بطلقه الا ان ينوى به الطلاق او الظاهر فيلزمه ما نواه وعند رواية ثالثة انه ظاهرا بكل حال ولو نوى به الطلاق او اليمين لم يكن
 يمينا ولا طلاقا كما لو نوى الطلاق باليمين يقول انت علي كظهر امي فان اللفظين صريحان في الظاهر ففعل هذه الرواية لو وصله بقوله اعني به
 الطلاق فهل يكون طلاقا او ظاهرا اعلى روايتين أحدهما ان يكون ظاهرا كما لو قال انت علي كظهر امي اعني به الطلاق اذ التحريم صريح في الظاهر
 والثانية انه طلاق لانه قد صرح بارادته بلفظ يحتمل وغايته انه كناية فيه فعل هذه الرواية ان قال اعني به طلاقا طلقت واحدة وان قال
 اعني به الطلاق فهل تطلق فلا ثا او واحدة على يدائين مأخذها حمل اللام على الجنس والعموم هذا تحريم مذهب ونقير وفي المسئلة

من جهة الحرة راء هذا كله وهو ان اوقع الخبر كان ظهرا ولو نوى به الطلاق وان حلف به كان يمينا مكفرا وهذا الخيار شيخ الاسلام وعليه يدل
النص والقياس فانه اذا اوقع كان قد اتي من القول وزورا وكان اولى بكفارة الظهار من شبهه امسرا ثم بالجهل واذا حلف به كان يمينا من الايمان
كما لو حلف بالانكاح والعق والجر والصدقة وهذا المحقق القياس والنفق لا يرى له اذا قال الله علي ان اعتق او اخرج او اصوم لزمه ولو قال ان كبرت فلان
قله على ذلك وجه اليمين فهو يمين ولكن لو قال هو يهودي او نصراني كبرت لك ولو قال ان فعلت كذا اقامت على كذا فهو يهودي او نصراني كان يمينا وطرد
هذا بل تطهيره من كل وجه ان اذا قال انت على كذا اقامت على كذا ولو قال ان فعلت كذا اقامت على كذا فهو يهودي او نصراني كان يمينا وطرد هذا ايضا اذا قال انت
طالق كان طلاقا وان قال ان فعلت كذا اقامت طالق كان يمينا فانه في الاصول الصحيح للظن في الماخوذة من الكتاب السنة والميزان وبالله التوفيق
فصل ومن هذه الالتزامات التي لم يلزم بها الله ولا رسوله من حلف بها الايمان الحق رتبها القاجور الظالم المهاجر بن يوسف وهي ايمان البيعة
وكانت البيعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصفا فخر وبيعة النساء بالكلام وما مست يد المكرمة صلى الله عليه وسلم من امره لا
يملكها فيقول من يبايعني يا يعتك او ابايعك على السمع والطاعة في البصر والمنشط والمكره كما في الصحيحين عن ابن عمر كنا نبايع رسول الله
صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة فيقول فيما استطعت وفي صحيح مسلم عن جابر كنا يوم النحر يبيتنا الفا واربع مائة فبايعناه وعمر اخذ بيده
تحت الشجرة فبايعناه على ان لا نفر ولم نبايعه على الموت وفي الصحيحين عن عبد بن الصامت قال بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في البصر
والبصر والمنشط والمكره وعلى ائمة علينا وعلى ان لا ننازع الامر اهله وعلى ان نقول بالحق ايما كان لا تخاف في الله لومة لائم وفي الصحيحين ايضا عن جادة بن ابي امية
قال دخلنا على عباد بن الصامت وهو مريض فقلنا حدثنا اصلك الله محمد بن نبتة يدر سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دعانا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه وكان فيما اخذ علينا ان بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكنا هنا وعسرنا ويسرنا واثرة علينا
ولا ننزع الامر اهله الا ان تروا كفرا بواحد عندكم من الله فيه برهان وفي الصحيحين عن عائشة قالت كان المومنات اذ لهن ان رسول الله
الله صلى الله عليه وسلم يمتحنهن يقول الله تعالى يا ايها النبي اذا جئت المومنات يبايعنك على ان لا تشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن ولا يهبن
الاخر الاية قالت عائشة فمن اقرب هذا من المومنات فقد اقرب بالحق وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقرن بذلك من قولهن قال لهن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انطلقن فقد بايعنكم ولا والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط غير انه يبايعهن بالكلام قالت عائشة
والله ما اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء قط الا بما امره الله وما مست كف رسول الله صلى الله عليه وسلم كف امرأة قط وكان يقول لهن اذا
اخذ عليهن قد بايعنكم كلاما فبهذه البيعة النبوية التي قال الله عز وجل فيها ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يد الله فوق ايديهم فمن نكث
فانما ينكث على نفسه ومن اوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه اجر عظيم وقال فيها لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فلما حلت
المهاجر في الاسلام بيعة غير هذه تتضمن اليمين بالله تعالى والطلاق والعنق وصدقة المال والجر فاختلف علماء الاسلام في ذلك على عدة
اقوال ونحن نذكر في هذه المسئلة وكشفها فان كان حار والمخالف بقوله الجاهل البيعة تلزم من البيعة النبوية التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
والله صلى الله عليه وسلم يبايع عليها اصحابه لم يلزم الطلاق والعنق ولا شيء مما رتبته المهاجر وان لم يتوالت البيعة ونوى البيعة الحاجة فلا يخلو اما ان يذكر
في لفظ طلاقا وعناقا او صيغة او يمينا بالله او لا يذكر شيئا من ذلك فان لم يذكر في لفظه شيئا فلا يخلو اما ان يكون عارفا بمضمونها او
وعلى التقديرين قاما ان يتوى مضمونها كلها وبعض ما فيها او لا يتوى شيئا من ذلك فهذه تقاسيم هذه المسئلة **فقال** الشافعي واصحابه ان لم
يذكر في لفظ طلاقها وعناقها وجهها او صدقها لم يلزمه شيء نواه وان لم ينوه الا ان ينوى طلاقها وعناقها فاختلف اصحابه فقال لعرقون يلزم
الطلاق والعنق فان اليمين بها تنعقد بالكتابة مع النية وقال صاحب التمهيد لا يلزمه ذلك وان نواه ما لم يتلفظ به لان الصريح لم يوجد والكنائية
انما يترتب عليها الحكم فيها يتضمن الايقاع قاما الا لزم فلا يلزمه ان يجعل الشافعي الاقرار بالكنائية مع النية اقرارا لانه التزام ومن ههنا قال من
قال من الفقهاء كالعقال وغيره اذا قال لطلاق يلزمه لا اضل لم يقع به الطلاق وان نواه لانه كناية والكنائية انما يترتب عليها الحكم في غير

الاثر مات ولهذا لا يتعد اليمين بالله بالكناية مع النية **واما اصحاب** جد فقال ابو عبد الله بن بطه كنت عند ابى القسم الخرقى وقد سألته رجل من
 ايمان البيعة فقال استفتى فيها بشئ ولا رايته احد من شيوخنا يفتى فيها بشئ قل وكان ابن حمزة الله يعني باعلى بها بالكلام فيها ثم قال ابو القاسم الا ان يلزم
 الحالف بها جميع ما فيها من الايمان فقال السائل عرفها ام لم يعرفها قال نعم ووجه هذا القول بالزامه لوجهها صارنا وبالله مع التلطف وذلك
 مقتضى لزوم ومتى وجد سبب للزوم والوجوب ثبتت موجبه وان لم يعرفه كما لو قال ان شفى الله مريضى فثلث ما لى صدقة او اوصى به ولم
 يعرفه او قل انا مقرب بما فى هذا الكتاب وان لم يعرفه او قال ما اعطيت فلانا انا ضامن له او مالك عليه فاننا ضامن له عمو ولزومه وان لم يعرفه
 او قل ضمان عمدة هذا المبيع على عمو ولزومه وان لم يعرفه وقال اكثر اصحابنا منهم صاحب التعنى وغيره ان لم يعرفه فها لتعقد يمينه بشئ مما فيها لانها
 ليست بصريحه فى القسم والكناية لا يترتب عليها مقتضاها الا بالنية فمن لم يعرفه فستقيم نيته قلوا وان عرفها ولم يتوعد اليمين بما فيها لم
 يعجز ايضا لانها كناية فلا يلزم حكمها الا بالنية وان عرفها ونوى اليمين بما فيها صح في الطلاق والعتاق لان اليمين بما تنعقد بالكناية دون غيرها
 لانها لا تنعقد بالكناية وقال طائفة من اصحابنا تنعقد في الطلاق والعتاق وصدقة الدال دون اليمين بالله تعالى فان الكفارة انما وجبت فيها لما اشتملت عليه
 من حرمة الاسم الاعظم الذى تنظمه من لوازم الايمان وهذا لا يجعل يفا حله من الايمان **فصل** **واما اصحاب** الكفارة عن مالك ولا عن احد من
 قدام اصحابه فيها قول اخلف المتأخرون فقال ابو بكر بن العربي اجمع هؤلاء المتأخرون على انه يحنث فيها بالطلاق في جميع نساءه والحق في جميع
 عبيده وان لم يكن له رفيق فعليه عتق رقبة واحدة والشئ الى مكة والحج ولو من أقصى المغرب والتصدق بثلاث جميع امواله وصيام شهرين متتابعين
 قال جل الا نرسلين ان كل امرأة له تطلق ثلاثا ثلاثا وقال العرويون انما تطلق واحدة واحدة والزم بعضهم صوم سنة اذا كان مقاد الحلف بذلك
 فتأمل هذا التقاد العظيم بين هذا القول وقول اصحابنا شافى **فصل** **وهكذا** اخلفهم فيما لو حلف بايمان المسلمين او بالايان اللازمة
 او قال جميع الايمان تلزمنى وحلف بائد ما اخذ احد على احد قالت المالكية انما الزمان بهذه المذكورات دون غيرها من كسوة العريان اطعام
 الجائع والاعتكاف وبناء الثغور ونحوها ملاحظة لما غلب الحلف به عرفا فالزمان به لانه المسمى العرفى فيقدم على المسمى اللغوى واخص حلف بهذه
 المذكورات دون غيرها لانها هي المشهورة ولفظ الحلف واليمين انما يستعمل فيها دون غيرها وليس المدرك ان عادتهم انهم يفعلون مسماياتها
 وانهم يصومون شهرين متتابعين او يحجى بل فلبة استعمال اللفظ في هذه المعاني دون غيرها قالوا قد صرح اصحابنا من كثرة عادة الحلف
 بصوم سنة لزومه صوم سنة فجعلوا المدرك الحلف للفظ دون العرفى النطقى قالوا وعلى هذا الواقع في وقت اخر ان مشهور حلفهم ونذرهم بالاعتكاف
 والرباط واطعام الجائع وكسوة العريان وبناء المساجد دون هذه الحقائق المتقدم ذكرها كان اللازم لهذا الحالف اذا حث الاعتكاف وما ذكر
 معه دون ما هو مذكور قبلها لان الاحكام المرتبة على القرائن تدور معها كيف ما دارت وتبطل معها اذا بطلت كالعقود في المعاملات والعقود
 في الاعوان في المبايعات ونحو ذلك فلو تغيرت العادة في النقد والسكة الى سكة اخرى لحمل الثمن في البيع عند الاطلاق على السكة والنقد المتجدد
 دون ما قبله وكذلك اذا كان الشئ عيبا في العادة رد به المبيع فان تغيرت العادة بحيث لم يعد عيبا لم يرد به المبيع قالوا وبهذا القدر جميع الاحكام
 المرتبة على القرائن وهذا يجمع عليه بين العلماء لا خلاف فيه وان وقع الخلاف في الحقيقة هل وجد أم لا قالوا وعلى هذا فليس نفي اليوم الحلف
 بصوم شهرين متتابعين فلا تكاد تجد احد يحلف به فلا تسوخ الفتيا بالزامه قالوا وعلى هذا ايدى القنادى في طول الايام فتم ما تجدد في العرف فاعتبوه و
 مهمل اسقط فالفه ولا تجدد على النقول في الكتب طول عمرك بل اذا جاءك رجل من غير اقليمك يستفتيك فلا تجره على عرف بلدك وسله عن عرف بلده
 فاجره عليه واقفه به دون عرف بلدك والذكر كور في كتبك قالوا فهذا هو الحق الواضح والجمهور على النقول ايدى ضلال في الدين وجهل بمقاصد
 علماء المسلمين والسلف الماضين قالوا وعلى هذه القاعدة يخرج ايمان الطلاق والعتاق وصيغ الصراخ والكنائيات فقد يصير الصريح كناية
 فيفتقر الى لنية وقد يصير الكناية صريحا تستغنى عن النية قالوا وعلى هذه القاعدة فاذا قل ايمان البيعة تلزم من خرج ما يلزمه على ذلك وما
 جرت به العادة في الحلف عند الملوك المعاصرة اذا لم يكن له نية فاشى جرت به عادة ملوك الوقت في التحليف به في بيعهم واشتهر ذلك عند

الناس بحيث صار عروفا متبادرا الى الان من غير قرينة حملت يمينه عليه وان لم يكن الامر كذلك اعتبرت نيته او بساطة نيته فان لم يكن شئ من ذلك فلا شئ عليه انتهى وهذا محض الفقه ومن افق الناس بحجة المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعولتهم وان منتهى ما عكفتم وحوالهم وقرائن احوالهم فقد ضل واضل وكانت جنايته على الدين اعظم من جناية من طيب الناس كهم على اختلاف بلادهم وعوائلهم وانتمهم وطباشرهم بما في كتاب من كتب الطب على ابدانهم بهذا الطبيب الجاهل بهذا الفقيه الجاهل اخر ما على اديان الناس وابدانهم والله المستعان ولم يكن الحلف بالايان اللازمة معتادا على عهد السلف لطيب بل هي من الايمان الحادثة المبتدعة التي اخذ بها الجهلة الاولين قال جماعة من اهل العلم انها من الايمان الاول التي لا يلزم بها شئ البتة افق بذلك جماعة من العلماء ومن متأخري من افق بها تابع الدين ابو عبد الله الاموي صاحب كتاب الحاصل قال ابن بريزة في شرح الاحكام سالته عن بعض اصحابنا فكتب له بخطه تحت الاستفتاء هذه بين الاغنية لا يلزم شئ البتة وكتب محمد الاموي قال ابن بريزة وقفت على ذلك بخطي ثبت عندي انه خطه ثم قال وقال جماعة من العلماء لا يلزم فيها شئ سوى كفارة اليمين بالله تعالى بناء على ان لفظ اليمين لا يطلق الا على اليمين بالله تعالى وما عداه التزامات لا ايمان قال والدليل عليه قوله صلى الله عليه واله وسلم من كان حالفا فليحلف بالله او ليصمت والقاتلون بان فيها كفارة يمين اختلفوا هل تعدد فيها كفارة اليمين بناء على اقل الجمع او ليس عليه الا كفارة واحدة لانها اتم اخرجت عن اليمين الواحدة كما افق به ابو عمرو بن عبد البر وابو محمد بن حزم وقد كان ابو عمرو يفتي بانه لا شئ فيها البتة حكاه عنه القامعي ابو الوليد الباجي وعاب عليه ذلك قال ومن العلماء من راي انه يختلف بحسب اختلاف الاحوال وللغاصد والبلاد فمن حلف بها فاصدا للطلاق او العتاق لزمه ما لزمه نفسه ومن لم يعلم مقتضى ذلك لم يقصد ولم يقيد العرف الغالب الجاري لزمه فيها كفارة ثلاثة ايمان بالله بناء على ان اقل الجمع ثلاثة وبه كان يفتي ابو بكر الطرطوسي بعد من شيوخنا الذين حملنا عنهم ومن شيوخهم عصرنا من كان يفتي بها بالطلاق الثلاث بناء على انه العرف المستمر الجاري الذي حصل عليه الفصل اليه عند حالفها ثم ذكر اختلاف المغاربة هل يلزم فيها الطلاق الثلاث لم الواحدة ثم قال والمعتدل عليه فيها الرجوع الى عرف الناس وما هو العلوم عندهم في هذه الايمان فاذا ثبت فيها عندهم شئ قصدوه وعرفوه وشهر بينهم وجبت بحملوه عليه ومع الاحتمال يرجع الى الاصل الذي هو اليمين بالله اذ لا يسمى غير ذلك يميناً فيلزم الحالف بها كفارة ثلاثة ايمان قال وعلى هذا كان يقول اهل التحقيق والانصاف من شيوخنا قلت ولاجزاء الكفارة الواحدة فيها مدرك اخر افقه من هذا وعليه يدل قاري الصحابة رضي الله عنهم في حديث ليل بنت العجا المتقدم وهذه الا التزامات الخارجية خرجت اليمين انما هي كفارة يمين بالنص والقياس واتفاق الصحابة كما تقدم فتوجبها كلها شئ واحد ولو تعدد الخلو فبه وصار هذا نظير ما لو حلف بكل سورة من القرآن على شئ واحد فعليه كفارة يمين لا اتحاد الموجب وان تعدد السبب نظيره ما لو حلف باسماء الرب تعالى وصفاته فكفارة واحدة فاذا حلف بايمان المسلمين او الايمان كلها او الايمان اللازمة او ايمان البيعة او ما يحلف به المسلمون لم يكن ذلك باعظم ما لو حلف بكل كتاب انزل الله او بكل اسم من اسماء الله او صفة من صفات الله فاذا اجزأ في هذه كفارة يمين مع حرمة هذه اليمين وتاكدها فلان يخرج لكفارة في هذه الايمان بطريق الاولى والاخرى ولا يلحق بهذه الشرعية الكاملة الحكمة التي لم يطرق العالم شرعية اكمل منها غير ذلك وكذلك افق به افقه الامة واعلمهم بمقاصد الرسول ودينه وهم الصحابة واختلف الفقهاء بعدهم فمنهم من يلزم الحالف بما التزم من جميع الالتزامات كائنا من كان ومنهم من لا يلزمه شئ منها البتة لانها ايمان غير شرعية ومنهم من يلزمه بالطلاق والعتاق وبخيره في الباقي بين التكفير والالتزام ومنهم من يحتم عليه التكفير ومنهم من يلزمه بالطلاق وحده دون ما عداه ومنهم من يلزمه بشرط كون الصيغة شرطا فان كانت صيغة التزام فحينئذ بقوله الطلاق يلزمه لم يلزمه بذلك ومنهم من يتوقف في ذلك ولا يفتي فيه بشئ **فالأول** قول مالك واحكام الروايتين عن ابي حنيفة **والثاني** قول اهل الظاهر وجماعة من السلف **والثالث** قول احمد بن حنبل والشافعي في ظاهر مذهبه وابي حنيفة في احد الروايتين عنه ومحمد بن الحسن والرازي **والرابع** قول بعض اصحاب الشافعي ويذكر قولاه ورواية عن احمد **والخامس** قول ابى ثور وابراهيم بن خالد **والسادس** قول النقال **والسابع** وبعض اصحاب ابي حنيفة ويحكى عنه نفسه **والسابع** قول جماعة من اهل الحديث وقول اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اصح وافقه واقر

هذا الاقوال الى الكتاب والسنة وبالله التوفيق **فصل المثال التاسع** بالصدائق الذي تفق الزوجان عليه على تأخير المطالبة
 به وان لم يسميا اجلين قال الزوج مائة مقدمة ومائة مؤخرة فان المؤخر لا يستحق المطالبة به الا بموت او فرقة هذا هو الصحيح وهو منصوب
 احمد فانه قال في رواية جماعة من اصحابه اذا تزوجها على العاجل والاجل لا يحل الاجل الا بموت او فرقة واختاره قداماء شيوخ الهند والفاضي
 ابو يعلى وهو اختيار شيخ الاسلام بن تيمية وهو قول النخعي والشعبي الليث بن سعد وله فيه رسالة كتبها الى مالك ينكر عليه خلاف هذا القول سندهما
 باسنادها وقال الحسن ومحمد بن ابي سليمان وابو حنيفة وسفيان الثوري وابو عبيدة يثبت الاجل بجهالة محله ويكون حالا وقال ياس بن معوية يطرح
 ولا يحل الصدق الا ان يفارقها او يتزوج عليها او يخرجها من بلادها حينئذ المطالبة به وقال مكحول والا وذا عي جيل بعد سنة من وقت الدخول
 وقال الشافعي وابو الخطاب تفسد التسمية ويجب مهر المثل بجهالة العوض بجهالة الجاه فرجع الى مهر المثل وأما مذهب مالك فقال عبد الملك
 كان مالك واصحابه يكرهون ان يكون شئ من المهر مؤخرا وكان مالك يقول انما الصدائق فيما مضى ناجز كله فان وقع منه شئ مؤخرا فلا حرج
 ان يطول الاجل في ذلك وحكى عن ابن القاسم تأخيرها الى سنتين والاربع وعنه ابن وهب الى السنة وعنه ابن ابي ابي جيل على اكثر من عشرين سنة
 وعن ابن القاسم اذا جاوز الاربعة فسمي وعنه ابن خمسين والستين حكى ذلك كله فضل بن سلمة عن ابن الموزني قال لان الاجل الطويل مثل مالو
 تزوجها الى موت او فراق قال عبد الملك وقد اخبرني اصغر انه شهد ابن وهب بن القاسم ان اكر الاجل في ذلك فقال ابن وهب ارى فيه العشرون فما جاوز ذلك ففسخ
 فقال له ابن القاسم وانا معك على هذا فاقام ابن وهب على ما به ورجع ابن القاسم فقال لا افصح الى اربعين وافصح فيما فوق ذلك فقال اصغر وبما أخذ ولا يصح انك
 ندبنا الى العشر ونحوها وقد شهدت اشهدت بجر ابنته وجعل مؤخر مهرها الى اثني عشر سنة قال عبد الملك وما قصر من الاجل فهو فصل وان بعد لم
 افصح لان يجاوز ما قال ابن القاسم وان كانت الاربعة في ذلك كثيرة جدا قال عبد الملك وان كان بعض الصداق مؤخرا الى غير اجل فان ما كان
 يقسمه قبل البناء ويمضيه بعد ويرد المرأة الى صداق مثلها مما لا كليها الا ان يكون صداق مثلها اقل من الجبل فلا ينقص منه واكثر من الجبل والمحل
 فهو في تمام ذلك الا ان يرضى النكاح بان يجل المؤخر مجلا كله مع النقد فيمضي النكاح ولا يقسم ولا قبل البناء ولا بعد ولا ترد المرأة الى صداق مثلها
 شرط او ابن كوفرة وتعلق بذلك **والصحيح** ما عليه اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من صحة التسمية وعدم تأكيد المرأة من المطالبة به
 الاموت او فرقة حكاية الليث اجماعا منهم وهو محض القياس الفقهاء فان المطلق من العقود ينصرف الى العرف والعادة عند المتعاقدين كما في النكاح
 والسكة والصفة والوزن والعادة جارية بين الزوجين بترك المطالبة بالصدائق الا بالموت او الفراق فخرجت العادة بغير شرط كما تقدم ذكر الامثلة
 بذلك وايضا فان عقلا النكاح يخالف سائر العقود ولهذا انا فاه التوقيف المشترك في غيره من العقود على النكاح بل كانت جهالة مدة بقائه غير مؤثرة
 في صحته والصدائق عوضه ومقابلته وكانت جهالة مدته غير مؤثرة في صحته فهذا المحض القياس ونظير هذا الواجبة كل شهر بدوهم فانه يصح
 وان كانت جملة الاجرة غير معلومة تبعا لمدة الاجرة فقد صح عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة انه اجر نفسه كل دلو بتمرة
 واكل النبي صلى الله عليه واله وسلم من ذلك التمر وقد قال النبي صلى الله عليه واله وسلم للسلمون على شروطهم الا شرطا احل حراما او حرم حلالا و
 هذا يتضمن واحدا من الامرين فان احل الحرام وحرم الحلال ولو فعلاه بدون الشرط لما جاز وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ان احق النعموط
 ان توفوا بما استحلتم به الفروج واما تلك التقديرات المذكورة فيكمي في عدم اعتبارها عدم دليل واحد يدل عليها فلا يصح تقديرها بالو
 من تندر ازيد عليه او انقص منه وما كان هذا سبيله فهو غير معتبر **وقال** الحافظ ابو يوسف يعقوب بن سفيان القسوي في كتاب
 التاريخ والمعرفة له وهو كتاب جليل غير العلم جم الفوائد حدثني يحيى بن عبد الله بن بكير الخ ومضى **قال** هذه رسالة الليث بن سعد الى
 مالك بن انس سلام عليك فاني حمد الله اليك الذي لا اله الا هو ما بعد عافانا الله واباك واحسن العاقبة في الدنيا والاخرة قد بلغني كتابك قدكر
 فيه من صلاحك الحمد الذي يبرني فادام الله ذلك لكم واعلم بالعون على شكره والزيادة من احسانه وذكرك نظرك في الكتب التي بحثت فيها
 اليك واقامتك اياها وختمك عليها عما تمك وقد انتا فجزاك الله عما قدمت منها خيرا فانها كتب انتهمت البعائت فاحببت ان يلمح حقيقتها

بهذا الكتاب فوجدنا أهل الشام على غير ذلك فلا يقضى إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولم يجمع بين العشاء والغيب ليلة قطيعة المطر والمطر
 يسكب عليه في منزله الذي كان فيه بجنا صر ساكننا ومن ذلك أن أهل المدينة يقضون في صدقات النساء ما يشاءون في صدقاتهن ومصرعاتهن
 فدفع إليها وقد وافق أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل الشام وأهل مصر ولم يقض أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من
 بعده امرأة بصددها المؤخر إلا أن يفرق بينهما موت أو طلاق فتقوم على حقها ومن ذلك قولهم في الأيلاء أنه لا يكون عليه طلاق حتى يوقف وإن
 ماتت إلا بربعة أشهر وقد حدثني ناظم عن عبد الله بن عمر وهو الذي كان يروي عن ذلك التوقيف بعد الأربعة أشهر أنه كان يقول في الأيلاء الذي ذكر
 الله في كتابه ولا يحل للمولى أن يبلغ الأجل إلا أن يفي كما أمر الله أو يبرأ الطلاق وأنتم تقولون إن لبث بعد الأربعة أشهر التي هي لله في كتابه ولم يوقف
 لم يكن عليه طلاق وقد بلغنا أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وقبيصة بن ذؤيب وأبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قالوا في الأيلاء إذا مضت
 الأربعة أشهر فهي تطليقة بائنة وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ابن شهاب إذا مضت الأربعة أشهر فهي
 تطليقة وله الرجعة في العدة ومن ذلك أن زيد بن ثابت كان يقول إذا ملك الرجل امرأة فاختارت زوجها فهي تطليقة وإن طلق نفسها ثلاثا فهي تطليقة
 وقضى بذلك عبد الملك بن مروان وكان ربيعة بن أبي عبد الرحمن يقول وقد كاد الناس يجتمعون على أنها إن اختارت زوجها لم يكن فيه طلاق وإن
 اختارت نفسها واحدة أو اثنتين كانت له عليها الرجعة وإن طلق نفسها ثلاثا بابت منه ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فيدخل
 بها ثم يموت أو يطلقها إلا أن يردها في مجلسه فيقول إنما ملكتك واحدة فيستحل ويحلل بينه وبين امرأته ومن ذلك أن عبد الله بن مسعود
 كان يقول إيمان رجل تزوج امرأة ثم اشتراها زوجها فاشترأه أياها ثلاث تطليقات وكان ربيعة يقول ذلك وإن تزوجت المرأة الحر عبدًا فاشتر
 فمثل ذلك وقد بلغنا عنكم شيئا من الفتيا مستكرها وقد كنت كتبت إليك في بعضها فلم تجبني في كتابي فتعقبت أن تكون استثقلت ذلك
 فترك الكتاب إليك في شيء مما أنكرت وفيما أردت فيه على إيك ذلك أنه بلغني أنك أمرت زفر بن عاصم الهلالي حين أراد أن يستسقي
 أن يقدم الصلوة قبل الخطبة فاعظمت ذلك لأن الخطبة والاستسقاء كهيئة يوم الجمعة إلا أن الإمام إذا قام من فراغه من الخطبة فدعا
 وحول رداءه ثم نزل فصلى وقد استسقى عمر بن عبد العزيز وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وغيرهما فكلهم يقدم الخطبة والدعاء قبل الصلوة
 فاستهزأ الناس كلهم فعل زفر بن عاصم من ذلك واستنكروه ومن ذلك أنه بلغني أنك في الخيلطين في المال أنه لا تجب عليه الصدقة حتى
 يكون لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة وفي كتاب عمر بن الخطاب أنه يجب عليه الصدقة ويتراد أن بالسوية وقد كان ذلك يعمل في ولاية
 عمر بن عبد العزيز قبلكم وغيره والذي حدثنا يحيى بن سعيد ولم يكن بدون أفاضل العلماء في زمانه فحمد الله وغفر له وجعل الجنة مصيره
 ومن ذلك أنه بلغني أنك تقول إذا فلس الرجل وقد باعه رجل سلعة فقاضا طائفة من ثمنها وانفق المشتري طائفة منها أنه يأخذ ما وجد من
 مائة كان الناس على أن البايع إذا قاضا من ثمنها غنيا وانفق المشتري منها شيئا فليست بعينها ومن ذلك أنك تذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم يعط الزبير بن العوام الأفرس واحد والناس كلهم يحدثون أنه أعطاه أربعة أسهم لفرسين ومنعهم من الثالث والأمة كلهم
 على هذا الحديث أهل الشام وأهل مصر وأهل العراق وأهل أفرقية لا يختلف فيه اثنان فلم يكن ينبغي لك وإن كنت سمعت من رجل
 أن تخالف الأمة ما جمعين وقد تركت شيئا كثيرا من أشباه هذا وأنا أحب توفيق الله إياك وطول بقائك لما أرجو للناس في ذلك من المنفعة و
 ما أخاف من الضيعة إذا ذهب مثلك مع أسنينا سق كانك وإن نادت الدار فهداه منزلتك عندى ورائك فيك فاستيقنه لا تترك الكتاب بخبرك
 وحالك وعال ولدك وأهلك وحاجة إن كانت لك أو لأحد يوصل بك فاني أسري بك كقبت إليك ونحو صالحون معافون والحمد لله نال الله
 أن يرزقنا وإياكم شكر ما أولنا وتما ما أنعم به علينا والسلام عليك ورحمة الله **فأقول** فما تقولون فيما ألجأوا بجعله حالا وقد انفقوا
 في الباطن على تحييره كصدقات النساء في هذه الأزمنة في الغالب هل للمرأة أن تطلب قبل الفرقة والموت قيل هذا ينبغي على أصل وهو أنفق
 في المهر على مهرهم مسمى في العلانية أكثر منه هل يؤخذ بالسراويا العلانية فهذه المسئلة مما اضطربت فيها أقوال المتأخرين لعدم أحاطتهم

بمقتضى الآية ولا بد من كشف غطايتها ولها في الأصل صورتان **أحدهما** أن يعقدوه في العلانية بالعين مثلا وقد اتفقوا قبل ذلك أن المهر المثل
 ذات الزيادة سمعت من غير أن يعقدوه في العلانية بالآلة قاله عليه القاضي ومن بعد من صاحب الجدل أن المهر هو المسمى في العقد ولا اعتبار بما
 عليه قبل ذلك فإن قامت به البينة أو تصادقوا عليه وسواء كان مهر العلانية من جنس مهر القراء من جنس غيره أو أقل منه أو أكثر قالوا وهو ظاهر
 كلامهم في مواضع قال في رواية يزيد ثنا في الرجل يصدق صداقا في السر وفي العلانية شيئا آخر يؤخذ بالعلانية وقال في رواية ابن أبي شيبة إذا تزوجها في العلانية على شيء وأسر فريد
 أخذنا بالعلانية فإن كان قد شهد في السر بغير ذلك وقال في رواية الأثرم في رجل يصدق صداقا سرا أو صداقا علانية يؤخذ بالعلانية إذا كان
 قريبا قيل له فقد شهد شهودا في السر بغيره قال قد قرب هذا أيضا عند شهود يؤخذ بالعلانية **قال** شيخنا ومعنى قوله اقرب ما كرهني به الأثرم
 لقوله تعالى اقربتم وأخذتم على ذلكم أصري وهذا اليم التسمية في العقد والاعتراف بعده ويقال اقربا بحرية وأقربا لسلطان بالطاعة وهذا كثير في
 كلامهم وقال في رواية صالح في الرجل يعلن مهره ويخفي آخر أخذ بما يعلن لأن العلانية قد شهد على نفسه ينبغي لهم أن يقولوا له بما كان امره وقال
 في رواية بن منصور إذا تزوج امرأة في السر بمهر وأعلنوا مهر آخر ينبغي لهم أن يقولوا وأما هو فيؤخذ بالعلانية قال القاضي وغيره فقد أطلق القول بمهر
 العلانية وإنما قال ينبغي لهم أن يقولوا بما أسروا على طريق الاختيار لا يحصل منهم ضرر إذا له في ذلك وهذا القول هو قول الشعبي وأبي قلابة وابن أبي
 ليلى وابن شبرة والأوزاعي وهو قول المشافعي المشهور عنه وقد نص في موضع آخر أنه يؤخذ بمهر السر فتبطل في هذه المسئلة تكون وقيل بل ذلك في الصور
 الثانية محاسباتي وقال كثير من أهل العلم وأكثرهم إذا علم الشهود أن المهر الذي يظهره سمعتهم أن أصل المهر كذا أو كذا ثم تزوج وأعلن الذي قال
 فالمهر هو السر والسمعة باطله وهذا قول الزهري والحكم بن عتيبة ومالك والثوري والليث وأبو حنيفة وأصحابه وأصحق وعنه شريح والحسن
 كالثقلين وذكر القاضي عن أبي حنيفة أنه يبطل المهر ويجب مهر المثل وهو خلاف ما حكاه عنه أصحابه وغيرهم وقد نقل عن أحمد ما يقتضي
 أن الاعتبار بالسر إذا ثبت أن العلانية بطلت فقال إذا كان رجل قد أظهر صداقا وأسر فريد ذلك نظر في البيئات والشهود وكان الظاهر أن
 إلا أن تقوم بينة تدفع العلانية قال القاضي وقد تأول أبو حفص العكبري هذا على أن بينة السر عدل وبينة العلانية فريد عدل فتحكم بالعقد
 قال القاضي وظاهر هذا أنه حكم بنكاح السر إذا لم يتم بينة عادلة بنكاح العلانية وقال أبو حفص إذا كانت البيئات وقد شرطوا في السر أن
 الذي يظهر في العلانية الرياء والسمعة فينبغي لهم أن يقولوا بهذا الشرط ولا يبطالوه بالظاهر لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنون على
 شروطهم قال القاضي وظاهر هذا الكلام من أبي حفص أنه قد جعل للسر حكما قل والذهب على ما ذكرناه قال شيخنا كلام أبي حفص الأول فيما إذا
 قامت البينة بأن النكاح عقد في السر بالمهر القليل ولم يثبت نكاح العلانية وكلامه الثاني فيما إذا ثبت نكاح العلانية ولكن تشارطوا أنما يظهر من
 من الزيادة على ما اتفقوا عليه للرياء والسمعة قال شيخنا هذا الذي ذكر أبو حفص شبه بكلام أحمد وأصوله فإن عامة كلامه في هذه المسئلة إنما
 هو إذا خلت الزوج والمراة ولم يثبت بينة ولا اعترافان مهر العلانية سمعتهم بل شهدت البينة أنه تزوجها بالآلة وأدعى عليه ذلك فأنه
 يجب أن يؤخذ بما أقربا فاشرا وأخبرا فإذا قام شهودا يشهدون أنهم تراضوا بذلك البينة الأولى التراضي بالآلة في وقت لا يمنع لتراض
 بما إذا دعي عليه في وقت آخر لا ترى أنه قال خذ بالعلانية لأنه قد شهد على نفسه وينبغي لهم أن يقولوا بما كان أسروا فنقوله لأنه قد شهد على نفسه
 دليل على أنه إنما يلزمه في الحكم فقط ولا فيما يجب بينه وبين الله لا يقتل بالاشهاد وكذلك قوله ينبغي لهم أن يقولوا وأما هو فيؤخذ بالعلانية
 دليل على أنه يحكم عليه به وإن ادعى يجب عليهم الوفاء وقوله ينبغي يستعمل في الواجب أكثر مما يستعمل في المستحب ويدل على ذلك أنه قد قال أيضا
 في امرأة تزوجت في العلانية على ألف وفي السر على خمس مائة فاختلفوا في ذلك فإن كانت البينة في السر والعلانية سواء أخذ بالعلانية لأنه
 أحوط وهو فرج يؤخذ به الأكثر وقيدت المسئلة بأنهم اختلفوا وإن كلاهما قامت به بينة عادلة وإنما يظهر ذلك بالكلام في الصورة الثانية
 وهو ما إذا تزوجها في السر بالف ثم تزوجها في العلانية بالعين مع بقاء النكاح الأول فهذا قال القاضي في المهر والجامع أن تصادقا على نكاح السر
 لم نكح السر بمهر أسرا لأن النكاح المقدم قد حرم ولزم والنكاح المتأخر عنه لا يتعلق به حكم ويحل ملحق كلام أحمد والخبر في مثل هذه الصورة وهذا

من ذهب الشافعي وقال المخرجة اذا تزوجها على صداقين سر وعلانية اخذ بالعلانية فان كان السر قد انعقد النكاح به وهذا منصوص في كلامه
 في قوله ان تزوجت في العلانية على الف وفي السر على خمسة مائة وعموم كلامه المتقدم يشمل هذه العدة والتي قبلها وهذا هو الذي ذكره القاضى في
 خلافة وعليه اكثر اصحاب شريقتيه وطريقته جماعة في ذلك انما اظهره زيادة في المهر بزيادة فيه بعد لزوم سلامة وعلية هذا ولو كان السر
 هو الاكثر اخذ به ايضا وهو معنى قول الامام احمد اخذ بالعلانية اى يؤخذ باكثر القولين طريقة ثانية وهولان نكاح السر انما يصح اذا لم يكتم على احد
 الروايتين بل انهما فاذا تواصوا بكتان النكاح الاول كانت العدة انما هي بالنكاح الثاني فصرحوا بان الاصحاب مختلفون هل يؤخذ بمبدأ العلانية
 ظاهر او باطنا او ظاهر فقط فيما اذا كان السر توافقا من غير عقد وان كان السر قد قبل كالتى قبلها او يؤخذ هنا بالسر في الباطن بلا تردد على وجهين من قال انه
 يؤخذ بظاهر فقط وانهم في الباطن لا ينبغي لهم ان يأخذوا الا بما اتفقوا عليه لم يرد نقضا وهذا قول له شواهد كثيرة ومن قال انه يؤخذ بظاهر وباطنا
 حتى ذلك على ان المهر من نواحي النكاح ومفاته فيكون ذكره سمعنا كراهة هذا والنكاح جلد وهو له سواء فكان لك ذكر ما هو فيه يحقق ذلك ان
 البعض مشروط بالشهادة على العقد والشهادة وقت ما اظهر فيكون وجوب المشهود بشرط ما قل هذا الكلام شيخ الاسلام في مسئلة المهر
 والعلانية في كتاب بطلان التحليل بقلته بلفظه **ولهذا** المسئلة عدة صور هذا **الثانية** ان يتفقا في السر على ان ثمن المبيع الف يظهر
 في العلانية ان ثمنه القان فقال القاضى في التعليق القديم والشرع بوجع وغيرهما الف من ما اظهره على قياس المشهود عنه في المهران العدة بما اظهره
 هو الاكثر وقال القاضى في التعليق الجديد وابو الخطاب وابو الحسين وغيرهم من اصحاب القاضى الف من ما اسره والزيادة سمعنا ورياء بخلاف المهر الحاقا
 للمعوض في المبيع بنقل المبيع والحاقا للمهر بالنكاح وحلا الزيادة فيه بمنزلة الزيادة بعد العقد وهي في الحقيقة وقال ابو حنيفة عكس هذا بناء على ان
 سمية المعوض شرط في صحة المبيع دون النكاح **وقال** صاحباه العدة في الجميع بما اسراه **الصورة الثالثة** ان يتفقا في عقد المبيع على ان
 يتبايعا شيئا بمن ذكره على انه بيع بثلثة لا حقيقة له فخلصا من ظالم يريد اخذه فهذا عقد باطل وان لم يقول انه مبيع لعقد قد تباعا بثلثة
 قال القاضى هذا قياس قول احمد لانه قال فمن تزوج امرأة واعتقد انه يحلها الاول لم يصح هذا النكاح وكذلك اذا باع مبيعا من يتقصد ان يعصره خمر
 قال وقد قال احمد في رواية من صورته انه اذا اقرا مرة بدین في مرضه ثم تزوجها ومات وهي وارثة فهذه قد اقر لها وليست بزوجة حتى ينفك ذلك
 الا ان يكون اراد بثلثة فيرد ونحو هذا نقل الشيخ ابن الجهم والردى وهذا قول ابن يوسف ومحمد وهو قياس قول مالك وقال ابو حنيفة والشافعي
 لا يكون بثلثة حتى يقول في العقد قد تباعا هذا العقد بثلثة وماخذ من ابطاله انما لم يقصد العقد حقيقة والقصد معتبر في صحة وماخذ من
 يصح ان هذا شرط مقدم على العقد والمؤثر في العقد انما هو الشرط المقارن والا ولون منهم من يمنع المقدم من الاول ويقول لا فرق بين الشرط
 المتقدم والمقارن ومنهم من يقول انما ذلك في الشرط الزائد على العقد بخلاف الرافع له فان الشرط هنا يجعل العقد غير مقصود وهناك هو
 مقصود وقد اطلق عن شرط مقارن **الصورة الرابعة** ان يظهر النكاح بثلثة لا حقيقة له فخلصا من ظالم يريد اخذه فهذا عقد باطل وان لم يقول انه مبيع لعقد قد تباعا بثلثة
 من الاصحاب انه يصح نكاح المأزول لان اكثر ما فيها انه غير قاصد للعقد بل هائل به ونكاح المأزول يصح قال شيخنا ويؤيد هذا ان المشهور عندنا
 انه لو شرط في العقد زعم موجه مثل ان يشترط انه لا يطأها وانها لا تحل له انه لا ينفق عليها ونحو ذلك صح العقد دون الشرط بالاتفاق على التبعة
 حقيقة انما اتفقا على العقد لا يقضى موجه وهذا لا يبطله قال شيخنا ويؤيد في نكاح التبعة انه باطل لان الاتفاق الموجود قبل العقد
 بمنزلة الشرط في العقد في اظهر الطريقين لا صحا بنا ولو شرط في العقد انه نكاح بثلثة لا حقيقة له كان نكاحا باطلا وان قيل فيه خلافا فان
 اسوا الاحوال ان يكون كما لو شرط انها لا تحل له وهذا الشرط يفسد العقد بخلاف المشهور **الصورة الخامسة** ان يتفقا على ان
 العقد تحليل لا نكاح رغبة وانه متى حل بها طلقها او نفى طلق وانها متى عرفت بانه وصل اليها نفى طلق ثم بعقد مطلقا وهو في الباطن
 نكاح تحليل لا نكاح رغبة فهذا محرم باطل لا تحل بالزوج المطلق وهو داخل تحت اللعنة مع تضمن لزيادة الخدام كما سماه السلف بذلك وجعلوا
 فاعله محاربا لله وقالوا من حادهم الله فحدهم وعلى بطلان هذا النكاح نحو ستم دليل والقصور ان المتعاقدين وان اظهر خلاف ما اتفقا عليه

والباطن فالعبرة لما اخبره وانفق عليه وتصدرا بالعقد وقد شهد الله على ما في قلوبهما فلا ينفعهما ترك التكلم به حالة العقد وهو مطلق بهما
ومقصودها الصورة السادسة ان يحلف الرجل على شيء في الظاهر قصد ونية خلاف ما حلف عليه وهو غير مطلق فهذا لا
ينفع ظاهره فانه يكون بينه على ما يريد قه عليه صاحبه اعتبارا بمقصود ونية الصورة السابعة ان الشئ او استاجر مكرها لم يصح وان كان
في الظاهر قد حصل صورة العقد لعدم قصد و ارادته فدل على ان القصد روح العقد ومصحح ومبطل فاعتبار القصد في العقود اولى من اعتبار الالفاظ
فان الالفاظ مقصودة لغيرها ومقاصد العقود هي التي تراد لاجلها فاذا الغيت واعتبرت الالفاظ التي تراد لنفسها كان هذا الغايبا يجب اعتباره
واعتماد الماقد يسوغ الغاوه وكيف تقدم اعتبار اللفظ الذي قد ظهر كل الظهور بان المراد خلافا بل يقطع بذلك على المعنى الذي قد ظهر بل قد يتيقن
ان المراد وكيف ينكر على اهل الظاهر من يسلك هذا وهل ذلك الا من اراد الظاهرية فان اهل الظاهر تمسكوا بالفاظ النصوص واجروها على ظواهرها
حيث لا يحصل القطع بان المراد خلافا وانهم تمسكوا بظواهر الفاظ غير المعصومين حيث يقع القطع بان المراد خلافا فاهل الظاهر اعز عنكم
بكثير وكل شبهة تمسكتم بها في تشويه ذلك فادلة الظاهرية في تمسككم بظواهر النصوص اقوى واصح والله تعالى يحب الانصاف بل هو افضل
حلية تحلي بها الرجل خصوصا من نصيب نفسه حكما بين الاقوال والمذاهب وقد قال تعالى لرسوله وامرته لا عدل بينكم نورثة الرسول منصبهم
العدل بين الطوائف وان لا يميل احدكم مع قريبه وذو مذهب طائفة ومتبعه بل يكون الحق مطلوبه ليسير بسيرة ينزل بنزوله يدين بدين
العدل والانصاف ويحكم بالحجة وما كان عليه رسول الله صلى الله عليه واله وسلم واصحابه فهو العلم الذي قد اشهر اليه ومطلوبه الذي يحوم تطلبه
عليه لا يفتنه عنه حذله حاذل ولا تأخذه فيه لومة لائم ولا يصدا عنه قول قائل ومن تدبر مصادد الشرع وموارده تبين له ان الشياخ
الغنى والفاظ التي لم يقصد المتكلم بها معانيها بل جرت على غير قصد منه كالناتج والناسى السكران والجاهل والمكره والمخطئ من شدة الفرح وال
الغضب والمرض وغوهم ولم يكفر من قال من شدة فوجعه براحتة بعد بأس منها اللهم عبيدي وانا ربك فكيف يعتد بالفاظ التي تقطع بان المراد
قائلها خلافا وهذا المعنى شهادة المنافقين ووصفهم بالخداخ والكذب والاستمرار ودفنهم على انهم يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وان
بواطنهم تخالف ظواهرهم وقد تعالى من يقول ما لا يفعل واخبر ان ذلك من اكبر اللقت عنده ولعن اليهود اذا توسلوا بصورة عقد البيع على ما حرم
عليهم الى كل شئ لما كان هو المقصود بمنزلة كل شئ في نفسه وقد لعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في الخمر عاصرها ومقتصرها من العلوم ان العاصر انما
عصر عنها ولكن لما كانت نيتاها هي تحصيل الخمر لم يتفحص ظاهرها عصره ولم يعصم من اللعنة لباطن قصد و مرادة فلم ان الاعتبار في العقود والافعال
بحقائقها ومقاصدها دون ظواهر الفاظها واطالها ومن لم يرع القصد في العقود وجرى مع ظواهرها يلزم ان لا يلين العاصر وان يحول عصر
الغيب لكل احد وان ظهر له ان قصد الخمر وان يقضى له بالاجرة لعن تأخير القصد في العقد عنده ولعن صرحوا بذلك وجوز والله العصري
فضواله بالاجرة وقد روى في اثره نوح من حديث ابن بريدة عن ابيه من حبس الغيب ايام القطات حتى يبيع من يهودى وانصراني او من يتخذ خمر
فقد قحم النار على بصيرة ذكره عبد الله بن بطة ومن لم يرع القصد في العقد لم يرب ذلك باسا وقاعدة الشريعة التي لا يجوز هدمها ان المقاصد لا اعتقا
معتبرة في تصرفات والعبارات كما معتبرة في التقربات والعبادات فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشئ حلالا او حراما وصحيا وفسادا وطا
او معصية كما ان القصد في العبادة يجعلها واجبة او مستحبة او مكرهة وصحيا او فاسدا ودلائل هذه القاعدة تقوى المحصر في ما قوله تعالى في
حق لا ذواج اذا اطلقوا و اجهم طلاقا بصيا وجعلت احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصدلا حاقوله ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا وذلك نص
ان الرجعة انما ملكها الله تعالى لمن قصد الصلح دون من قصد الضرر وقوله في الخلع فان خفتم ولا يقيها حد ود الله فلا جناح عليهما فيما افكرت به
بموه فان طلقها فلا جناح عليهما ان يراجعا ان طنانا يقيها حد ود الله فيمن تعالى ان الخلع الماذون فيه والنكاح الماذون فيه انما يباح اذا طنانا
بقيا حد ود الله وقال تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين غير مضار فانما قد تعالى الوصية على الميراث اذ لم يقصد بها الوصية الغرر فان قصد
فلورثة ابطالها وعدم تنفيذها ولكن ذلك قوله من خاف من موص جفا او انما قاصم بينهم فلا انتم عليه فرفع الاثم عن ابطال الجنف والاشم من وصية

ادخل كل شئ

الموصى ولم يجعلها بمنزلة نكاح الشارح الذي يحرم مخالفة **وكذلك** لا ثم مرفوع عن ابطال من شروط الواقفين ما لم يكن اصلا حراما كان فيه جفنا و
 اثم ولا يحل لاحد ان يجعل هذا شرط الباطل المخالف لكتاب الله بمنزلة نكاح الشارح ولم يقل هذا احد من ائمة الاسلام بل قد قال امام الاحنباء صلوات الله
 وسلامه عليه وعلى كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله احق وشروط الله اولى فانما يتخذ من شروط الواقفين ما كان
 لله طاعة وللكلف مصلحة واما ما كان بضد ذلك فلا حرمته له كشرط التعزيب والذهب المضاد لشرع الله ودينه فانه تعالى فخر لا يتبأب النكاح بكل
 طريق وسد عنهم باب المسفح بكل طريق وهذا الشرط الباطل مضاد لذلك فان سبيل حل من التزمه باب النكاح دقق له باب الفجور فان لوازم البشرية تتقاضها ابدا
 اتم تقاض فاذا سد عنها مشروعا فتمت له ممنوعها ولا بد **والقصد** ان الله تعالى دفع الاثم عن ابطال الوصية المجانفة لا اثم وكان ذلك هو مرفوع عن ابطال شر
 الواقفين التي هي كذلك فاذا شرط الواقف القرارة على الغير كانت القرارة في المسجل رضى واجب الى الله ورسوله وانفع للميت فلا يجزى تعطيل الاحب
 الى الله الا نفع لعبده واعتبار مصلحة وقد اثم بعضهم بالانفصال عن هذا بانه قد يكون قصدا لواقف حصول الاجر له باستماعه للقران في قبره وهذا
 غلط فان ثواب الاستماع مشروط بالحياة فانه على اختيارى وقد انقطع بموته **وعن** ذلك الشرط ان يصلى الصلوات الخمس في المسجل الذي بنى على
 فانه شرط باطل لا يجب بل لا يحل الوفا به وصلة في المسجل الذي لم يوضع على قبره احب الى الله ورسوله فكيف يفتى او يقضى بتعطيل الاحب الى الله
 والقيام بالاكراه اليه اتباعا لشرط الواقف المجانف لا ثم ومن ذلك ان يشترط عليه ان يقاتل قاتل على قبره او يناله مسجد عليه فانه لا يجزى في هذا الشرط ولا العمل به
 فكيف ينقله شرط من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاعلم **وبالجمل** شروط الواقفين اربعة اشتمل شروط حرمته في الشرع وشروط مكرهه لله تعالى و
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وشروط تنقض ترك ما هو احب الى الله ورسوله وشروط تتضمن فعل ما هو احب الى الله تعالى ورسوله فالاقسام الثلاثة
 الاول لا حرمته لها ولا اعتبار وانضم الرابع هو الشرط المتبع الموجب للاعتبار بالله التوفيق وقد ابطال النبي صلى الله عليه واله وسلم هذه الشروط
 كلها بقوله من عمل عمل ليس عليه امرنا فهو رد ومادة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لم يجز لاحد اعتبار به ولا الالتزام به وتنقيده **وهو** ينقض لقائل
 هذه الجملة التي هي من لوازم الايمان تخلص بها من اصادر واعتلال في الدنيا واثم وعقوبة ونقص ثواب في الآخرة وبالله التوفيق **فصل** وقابل
 قول النبي صلى الله عليه واله وسلم صيل البر لكره حلال وانتم حرم ما لم يقصد به او يصد لكم كيف حرم على الحرم الاكل مما صاده للحلال اذا كان قد صاده لاجله
 فانظر كيف اثر القصد في التحريم ولم يرقه ظاهر الفعل ومن ذلك الاثر للرفع من حديث ابن عمر من تزوج امرأة بصدق بنوى الا يؤديه اليها فهو
 زان ومن ادان ديناً بنوى ان لا يقضيه فهو سارق ذكره ابو حفص باسناده فجعل المشتري والمالك اذا فصلان لا يؤدى العوض بمنزلة من
 استحل الفرج والمال بغير عوض فيكون كالزاني والسارق في المعنى وان خالفهما في الصورة ويؤيد ذلك ما في صحيح البخارى من فروعاً من اخذ اموال الناس
 يريد اداها اداها الله عنده ومن اخذها يريد ائلاها ائله الله **فصل** النصوص اضعافاً تادل على ان المقاصد تغير احكام المقصودات من
 العقود وغيرها واحكام الشريعة تقتضى ذلك ايضا فان الرجل اذا اشترى واستأجر او اقترض ونحوه ونوى ان ذلك لموكله او لموليه كان له وان لم
 يتكلم به في العقد وان لم ينو له وقم المالك للمعاقد وكذلك لو تملك المباحات من الصيد والحشيش وغيرها ونوى لموكله وقم المالك له عند
 جمهور الفقهاء **لغير** لا بد في النكاح من تسمية الموكل انه معقود عليه فهو بمنزلة السلعة في البيع فانفق العقد القيسية لذلك لانه معقود له
واذا كان القول والفعل الواحد يوجب المالك لما لكين مختلفين عند تغير النية ثبت ان النية تايثر في العقود والمصرفات من ذلك انه لو قضى
 عن غيره ديناً او انفق عند نفقة واجبة او نحو ذلك بنوى التبرع والهبة لم يملك الرجوع بالبدل ان لم ينو فله الرجوع ان كان باذنه اتفاقاً وان كان
 بغير اذنه ففيلزم المهر من صورة العقد واحداً وانما اختلف الحكم بالنية والقصد ومن ذلك ان الله تعالى حرم ان يدين الرجل غيره مالا ربوياً
 بمثله على وجه البيع الا ان يتقاضا وجوز دفعه بمثله على وجه القرض وقد اشتركا في ان كلامهما يدقم ربوياً وياخذ نظيره وانما فرق بينهما
 القصد فان مقصود القرض ارقاق المقرض وقعه وليس مقصوده المعاوضة والربح ولهذا كان القرض شقيق العارية كما سماه النبي صلى الله
 عليه واله وسلم مخعة الورق فكانه اعاره الدماهم ثم استرجعها منه لكن لم يمكن استرجاع العين فاسترجع المثل وكان لك لو باع مدرهم بدرهمين

الواجب اعتبار

نصف
العلمية

علمها

بما

علمهم

كان ديارا صليبا واما ما به يدوم ثم وهبه درهما آخر اذ والصورة واحدة وانما فرق بينهما القصد فكيف يمكن احداث بلقي القعود في القعود ولا يحل
فما اعتبار **فصل** فان قيل قد اطلعت في مسئلة القعود في القعود ونحن نحاكمكم الى القرآن والسنة واقوال الائمة قال الله تعالى عن نبيه نوح ولا
اقول للذين تزدري اعيانكم ان يؤمنوا بالله خير الله اعلم بما في انفسهم ان اذ المن الظالمين فرتب الحكم على ظاهر ايمانهم واد علم ما في انفسهم الى العالم بالبر
تعالى المتفرد بعلم ذات الصدور واد علم ما في القلوب من علم الغيب وقد قال تعالى الرسول ولا اقول لكم عندي خزائن الله ولا اعم الغيب وقد قال صلى الله عليه
السلام اني لم ادر ان القرب عن قلوب الناس ولا اشق بطونهم وقد قال امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصوا مني دماءهم و
اصولهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فاكفهم منهم بالظاهر وكل سرارهم الى الله ولكن الله فعل بالذين تخلفوا عنه واعتذروا اليه قتل منهم قتلا
وكل سرارهم الى الله فمن اجل ذلك كانت سيرته في المناقبة قبول ظاهر اسلامهم ويكل سرارهم الى الله عز وجل وقال تعالى ولا تغف ما ليس لك به علم
ولم يجعل لنا علما بالنيات وللغاصد فقلنا لا يحكم الا بما هو عليه من العلم لانه قال المشافى فرض الله تعالى على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم من الامر
شئيا فاقول ان لا يتعاطوا حكما على عيب احد بل لا بد ولا ظن بقصود علمهم عن علوم انبياء الذين فرض عليهم الوقوف عما ورد عليهم حتى ياتيهم امر
فانه تعالى ظاهر علمهم بالحج فما جعل اليهم الحكم في الدنيا الا بما ظهر من الحكم عليهم ففرض على نبيه ان يقاتل اعداءه وان حتى يسلبوا فيحقق دماءهم
اذا اظهروا الاسلام واعلم انه لا يعلم صدقهم بالاسلام الا الله ثم اطلع الله رسوله على قوم يظهرون الاسلام ويبررون غيره فلم يجعل له ان يحكم
عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له ان يقضي عليهم في الدنيا بخلاف ما اظهره وقال لنبيه قالت الاعراب امننا قل لم نؤمنوا ولكن قولوا
اسلمنا يعني اسلمنا بالقول مخافة القتل والسبي اخبرهم اني يحزمهم ان اطاعوا الله ورسوله يعني ان احدثوا طاعة الله ورسوله وقال في المناقبة
وهم صنف ثان اذا جاء المناقبة في قوله الحق واليمانهم جنس يعني جنس من القتل وقال سيجفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم فامر بقبول ما اظهره واد
لم يجعل لنبيه ان يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وقد علم الله نبيه انهم في الدار الدنيا لا سفل من النار فجعل حكمه تعالى عليهم على سرارهم وحكمه نبيه عليهم
في الدنيا على علانيةهم باظهار النبوة وما قامت عليه بنية المسلمين بقوله وما اقرأ بقوله وما اقرأ من قول الكفر ما لم يقرأ به ولم يقرأ به بنية
عليهم وقد كذبهم في قولهم في كل ذلك وكان ذلك اخبر النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الله اخبرنا ما لك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن عبد الله
ابن يزيد عن عدي بن الحياران رجلا سارا النبي صلى الله عليه واله وسلم فلم يد رما سارة حتى جهر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاذ هو يشاوره
في قتل رجل من المنافقين فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ليس ينهد ان لا اله الا الله قال بلى ولا شهادته فقال ليس يصلي قال بلى ولا صلوة له
فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم اولئك الذين يفترون على الله عز وجل ثم ذكر حديث امرت ان اقاتل الناس ثم قال فحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرارهم
على الله العالم بسرارهم التولى الحكم عليهم دون انبيائه وحكام خلقه **وقد** لك مصنف احكام رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولم يما بين العباد من البر
وجميع الحقوق اعلمهم ان جميع احكامهم على ما يظهرون والله يدين بالسرار ثم ذكر حديث عويمر الجعفي في لعنه امرته ثم قال فقال النبي صلى الله عليه
واله وسلم فيها بلقي لولا ما قضى الله لكان لي فيها قضاء خيرة يعني لولا ما قضى الله من ان لا يحكم على احد الا باعترافه على نفسه او بنية ولم يعرض لشريك
ولا للامة وانفذ الحكم وهو يعلم ان احدهما كاذب ثم علم بعيلان الزوج هو الصادق ثم ذكر حديث ركانة انه طلق امراته البتة وان النبي صلى الله عليه
واله وسلم استخلفه ما اردت الا واحدة فخلف له فرجها اليه قال وفي ذلك خبر دليل على ان حرام اعلى الحكم ان يقضي ابد على احد من عباده والله
الا باحسن ما يظهر وان احتمل ما يظهر فخير احسن كانت عليه دلالة على ما يخالف احسنه ومن قوله بلى لما حكم الله في اعراب المسلمين قالوا امنا وعلم
الله ان الايمان لم يدخل في قلوبهم بما اظهره ومن الاسلام وما حكم في المناقبة الذين علم انهم امنوا ثم كفروا وانهم يذبون بما اظهره ومن الايمان
بحكم الاسلام وقال في المناقبة ان جلت به كذا او كان فلا راد الا قد صدق عليها بما قامت به كذا الم ولم يجعل له اليها سبيلا اذا
لم يقر ولم تم عليها بنية واطل في حكم الدنيا عنهما استعمال الدلالة التي لا توجع في الدنيا دلالة بعدا لالة الله على المناقبة والاعراب اقوى بها
اخبر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في قوله وامرأه الجعفي على ان يكون ثم كان كما اخبر به النبي صلى الله عليه واله وسلم والا غلب من سمع الغرابي قوله

النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ماتى ولدت خلافاً أسود وعرض بالقذف انه يريد القذف ثم لم يحمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما لم يكن انما يعرض ظاهر
 قذف فلم يحكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحكم القذف ولا غلب على من معه قول ركانة لانه لم يثبت طالق البتة انه قد اوقع الطلاق بقولها انت
 طالق وان البتة ارادة شئ غير الاول انه اراد الايات بثلاث ولكنه لما كان ظاهراً في قوله داخل فيه لم يحكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم انما لم يكن
 الطلاق واحدة فمن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالاً لا على ما اظهر واختلف ما ابطوا بل لانه منهم او غير ذلك لا لم يسلم عندنا
 من خلاف التنزيل والسنة وذلك مثل ان يقول قائل من رجع عن الاسلام من دخل عليه قتلته ولم يستبش من رجع عنه ممن لم يولد عليهما استنبه ولم
 يحكم الله سبحانه الاحكام واحداً ومثل ان يقول من رجع عن الاسلام من اظهر نصرانية او يهودية او ديناً يظهر كالمجوسي استنبه فان اظهر التوبة فبات
 منه ومن رجع الى دين خفية لم يستنبه وكل قد يدل بين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم ولا يستتاب بعض فان قال لا عرف توبته
 الذي يسري عنه قيل ولا يبرأ الا الله وهذا من خلاف حكم الله ثم سوله كلام محال يسأل من قال هذا هل يدري لعل الذي كان احق الشكوك
 يصدق بالتوبة والذي كان اظهر الشك يكذب التوبة فان قال نعم قيل قد رى لعنك قتل المؤمنين الصادقة الايمان واستحييت الكاذب
 باظهار الاتفاق قال ليس على الاظهار قيل فالظاهر فيهما واحد قد جعلت اثنتين جعلته محالة والمنافقون على محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 والله ولم يظهر وايهودية ولا نصرانية ولا مجوسية بل كانوا يستترون بدنيهم فيقبل منهم ما يظهر من الايمان فلو كان قائل هذا القول حين
 خالف السنة احسن ان يقول شيئاً له وجه ولكنه يخالفها ويعمل بما لا وجه له كانه يرى ان اليهودية والنصرانية لا تكون الا بايمان الكائن
 ارايت ان كانوا يبلد لاكتشافها اما يصلون في بيوتهم فتنقض صلاتهم على غيرهم قال وما وصفت من حكم الله ثم حكمه سوله في التلاعيتين
 حكم الدلالة التي هي اقوى من الدلائل بطل الاضعف من الذرائع كلها وبطل الحد في التعريض بالقذف فان من الناس
 من يقول اذا شاتم الرجلان فقال احدهما ما انا بزان ولا ابي زانية حد لانه اذا قال على الشائمة فالغلب لما يريد به قد فام الذي تشاتم وابيه وان
 قاله على غير الشائمة لم احد اذا قال لم ارد القذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكم التعريض في حديث الغزاري الذي ردت امره خلافاً
 اسود فان قال قائل فان عمر حد في التعريض فمثل القذف قيل استشار اصحابه فخالفه بعضهم ومن خالفه ما وصفنا من الدلائل في
 يبطل مثله قول الرجل لامرأته انت طالق البتة لان الطلاق ايقاع طلاق ظاهر والبتة تحمل زيادة في عدم الطلاق وغير زيادة والقول
 قوله في الذي يحمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه ابداً الا بظاهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر فهذا يدل على انه لا يفسد عقد الا بالعقد نفسه لا
 يفسد شئ تقدم ولا تاخره ولا بتوهم ولا بالغلب وكذلك شئ لا يفسد الا بعقد ولا يفسد البيوع بان يقول هذه ذريعة وهذه بينة سوء
 ولو كان ان يبطل البيوع بان يكون ذريعة الى الربا كان اليقين في البيوع بعقد ما لا يحل ان يريد به من الظن الا ترى ان رجلاً لو اشترى سيفاً
 وتوكل بشراؤه ان يقتل به مسلماً كان المراء حلالاً وكانت النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بها البيوع وكذلك لو باع سيفاً من رجل يري انه
 يقتل به رجلاً كان هذا هكذا ولو ان رجلاً شريفاً نكح دنية اعجمية او شريفة نكح دنياً اعجمية فتصادقا في الوجهين على ان لم ينو وحل
 منهما ان يبقى على النكاح اكثر من ليلة لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كان صحيحاً ان شاء الزوج حبسها وان شاء طلقها فاذا
 دل الكتاب في السنة ثم عامة حكم الاسلام على ان العقود انما تثبت بظاهر عقدها لا بتسل هانية العاقدين كانت العقود اذا عاقدت في
 الظاهر صحيحة ولا يفسد ما يتوهم غير عاقدتها على عاقدتها سيما اذا كان توها متعيقاً انتهى كلام الشافعي وقد جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 الهازل بالنكاح والطلاق والرجعة كالجاذبها من انه لم يقصد حقائق هذه العقود وابتلع من هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما اقضى بنحو ما
 اسمع فمن قضيت له بشئ من حق اخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعاً من النار فاخبر صلى الله عليه وآله وسلم انه يحكم بالظاهر وان كان في نفس
 الامر لا يحل المحكوم له ما حكم له به وفي هذا كله دلالة على الغاء المقاصد النيات في العقود وابطال سد الذرائع واتباع ظواهر عقود
 الناس والفاظهم وبالله التوفيق فانظر ملحق الجهرين ومعتزك الغريقين فقد ابرز كل منهما محجة وخاض بحر العلم فبلغ منه لجة و

في

الدلالة

يرى

بنيان
عقد

ذلك من الحجج والبراهين ما لا يدفع وقال ما هو حقيق بان يقول اهل العلم قد اسلمهم ويحج الله لا تتعارض وادلة الشرع لا تتناقض والحق يصدق بعضها
بعضا ولا يقبل معارضة ولا نقضا وحرام على المقلد المتعصب ان يكون من اهل هذا الطراز الاول ان يكون على قوله ويجوز اذا احتج الحقائق المعصية بالحجج
المدعى اليه والمدة عن قوم ليس منهم نفسه وعمل وما حصله في الحكم بين الفريقين والقضاء للفصل بين المتعاليين وليست بالحجج والادلة من
احد الجانبين ليس له قول احد الطرفين ولا فيلزم حله ولا يتعدى طوره ولا يدل الى العلم للوردت عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم باعني
عن الوصول اليه ولا يجوز نقد ذاته ولا يروج عليه ولا يمكن من الفصل بين القائمين الا من يجرده الله مسا فزا بغيره وهم الى طمعه الوحي من ذلك انفس
من يتلقاه غصطوريا من في رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يرض عليه ارضا الرجال ولا يرضه عليها ويجاكنها اليه ولا يجاكنها اليها فتقول
وبالله التوفيق ان الله تعالى وضع الالفاظ بين عبادته تعريفا ودلالة على ما في نفوسهم فاذا اراد احدهم من الاخر شيئا عرفه بمراده وما في نفسه
بلفظه ورتب على تلك الارادات والمقاصد احكامها بواسطة الالفاظ ولم يرتب تلك الاحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل او قول ولا
على مجرد الفاظهم العلم بان التكلم بهما لا يريد معانيها ولم يحيط بها علما بل تجاوز عن الامة عما حدثت به انفسها ما لم تعمل به او تكلم به وتجاوز لها عما تكلمت
به مخفية او ناسية او مكروه او غير عالة بماذا لم تكن مرادة لمعنى ما تكلمت به او قاصدة اليه فاذا اجتمع القصد والدلالة القولية او الفعلية
ترتب الحكم هذه قاعدة الشرع وهو من مقتضيات علم الله وحكمته ورحمته فان خواطر القلوب وارادة النفوس لا تدخل تحت الاختيار
فلو ترتب عليها الاحكام لكان في ذلك اعظم حرج ومشقة على الامة ورحمة الله تعالى وحكمته تبارك ذلك والغلط والنسيان والسهم وسبق
اللسان بما لا يريد العبد بل يريد خلافا والتكلم به مكروها وقيروا عارت لمقتضاه من لوازم البشرية لا يكاد ينفك الانسان من شئ منه فلو
رتب عليه الحكم لمجرد الامة واصابها فاقالب والشفقة فرم عنها الموازنة بذلك كله حتى الخطأ في اللفظ من شدة الفهم والغضب والسكر
كما تقدمت شواهد ذلك الخطأ والنسيان والاكره والجهل بالمعنى وسبق اللسان مسالم برودة والتكلم في الاغلاق ولغو اليمين فهذه
عشرة اشياء لا يواخذ الله بها عبده بالتكلم في حال منها عدم قصد عقد قلبه الذي يواخذ به اما الخطأ من شدة الفهم فكما في الحديث الصحيح
حديث فرح الرب بتوبة عبده وقول الرجل اللهم انت عبيك وانا ربك اخطأ من شدة الفهم واما الخطأ من شدة الغضب فكما في قوله تعالى و
لو يعمل الله للناس الشر استجروا لهم بالخير لقضى اليهم احوالهم قال السلف هو دعاء الانسان على نفسه وولده واهله حال الغضب لو اجاب الله
تعالى لاهلك الداعي ومن دعا عليه فغضى اليه لجله وقد قال جماعة من الامة الاغلاق الذي منعه النبي صلى الله عليه واله وسلم من وقوع الطلاق
والعتاق فيه هو الغضب هذا كما قالوه فان للغضب سكر اكسركم الخمر واشد واما السكران فقد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقر بوا
الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فلم يرتب على كلام السكران حكما حتى يكون عالما بما يقول ولذا لك امر النبي صلى الله عليه واله وسلم
دجلا يستنكح المقر بالزنا ليعلم هل هو عالم بما يقول ام غير عالم بما يقول ولم يواخذ حمزة بقوله في حال السكر هل انتم الاعبيد الابائي ولم يكفر من قرأ في
حال سكره في الصلوة اعبيد ما تعبدون ونحن نعبد ما تعبدون واما الخطأ والنسيان فقد قال تعالى كاية عن المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا
ان نسينا او اخطانا وقال الله تعالى قد فعلت وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم ان الله تجاوز عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
واما المكروه فقد قال الله من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره وقلبه مضطرب بالايمان والاكره داخل في حكم الاغلاق واما اللغو فقد رقم الله
تعالى للواخذ به حتى يحصل عقد القلب واما سبق اللسان بما لم يريد للتكلم فهو دأريين الخطأ في اللفظ والخطأ في القصد فهو اولي ان
لا يواخذ به من لغو اليمين وقد نص الاجمة على مسائل من ذلك تقدم ذكر بعضها واما الاغلاق فقد نص عليه صاحب الشرع والواجب حمل
كلامه فيه على عموم اللفظي والمعنوي فكل من اغلق على باب قصدا وعلمه بالجنون والشكران والمكروه والغضب ان فقد تكلم في الاغلاق ومن
فتر بالجنون او بالسكر او بالغضب وبالاكره فانما قصدا لتمثيل لا التخصيص ولو قد تم ان اللفظ يختص بنوع من هذه الانواع لوجب تعليم
الحكم بعموم العلة فان الحكم اذا ثبت لعدة تعدى بتعديها وانتفى بانتفاؤها فصل فاذا تممت هذه القاعدة فنقول الالفاظ بالنسبة

كلمة

حكمه

إلى مقاصد المتكلمين ونياتهم وأولهم معانيها ثلاثة أقسام **أحدها** أن تظهر مطابقة القصد للفظ والظهور مراتب تنهي إلى اليقين والقطع بمراد
 المتكلم بحسب الكلام في نفسه وما يقترن به من القرائن العالية واللفظية وحال التكلم به وغير ذلك كما إذا سمع العاقل والعارف باللفظ قوله صلى
 الله عليه وآله وسلم أنكم سترون ربكم عيانا كما ترون القمر ليلة البدر ليس فيه حجاب كما ترون الشمس في الظهيرة صحو ليس فيها حجاب لا تضاد بين
 رؤيتهما كما تضادون في رؤيتهما فإنه لا يستريب في لا يشك في مراد المتكلم وأنه رؤية البصر حقيقة وليس في الممكن عبارة أصح ولا أنصر من هذه
 لو اقترح على بلغم الناس أن يعبروا على هذا المعنى بعبارة لا يحتمل غيره لم يقدر على عبارة أخرى ولا أنصر من هذا وعامة كلام الله ورسوله من هذا القبيل
 فإنه مستول على أمد الأقصى من البيان **فصل الثاني** ما يظهر بأن المتكلم لم ير معناه وقد ينهي هذا الظهور إلى حد اليقين بحيث لا يشك
 السامع فيه وهذا القسم نوعان **أحدهما** أن لا يكون مراد المتكلم مقتضاه ولا لغويته **والثاني** أن يكون مراد المعنى بخالفه فالأول المذكور
 والثاني والمجنون ومن اشتد به الغضب المسكران والثاني كالمعرض واللودي والمفرج والتناول **فصل القسم الثالث** ما هو ظاهره في معناه
 ويحتمل عدم إرادة المتكلم له ويحتمل إرادته لغوية ولا دلالة على أحد من الأمرين واللفظ دال على المعنى الموضوع وقد اتى به اختياراً فهذه أقسام
 الالفاظ بالنسبة إلى إرادة معانيها ومقاصد المتكلم بها وعند هذا يقال إذا ظهر قصد المتكلم لمعنى الكلام أو لم يظهر قصد بخلاف كلامه وجب حمل كل
 على ظاهره ولا دلالة التي ذكرها الشافعي رضي الله عنه فيها أمثلة على ذلك وهذا حق لا ينزع فيه عالم والتزام إنما هو في غيره إذا عرفت
 هذا فالواجب حمل كلام الله تعالى ورسوله وحمل كلام الكلف على ظاهره الذي هو ظاهر وهو الذي يقصد من اللفظ عند مخاطب ولا يتم التقييم
 والتفهم إلا بذلك ومدعى غير ذلك على المتكلم القاصد للبيان والتفهيم كاذب عليه السلام الشافعي وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ظاهره
 هو ومن ادعى أنه لا طريق لنا إلى اليقين بمراد المتكلم أن العلم بمراده موقوف على العلم بانتفاء عشرة أشياء فهو ملبوس عليه وليس على الناس فإن
 هذا الوجه يحصل لا أحد العلم بكلام المتكلم قط وبطلت قاعدة المخاطبة انتفت خاصية الإنسان وصار الناس كالماتم بل أسوأ حالاً ولما علم
 فرض هذا المصنف من تصنيفه وهذا باطل بضرورة المحس والعقل وبطلانه من أكثر من ثلاثين وجهاً مذكورة في غير هذا الموضع ولكن حمل
 كلام المتكلمين على ظاهره لا ينبغي صرفه عن ذلك الدلالة تدل عليه كالتعريض والمحسن الخطاب التورية وغير ذلك وهذا أيضاً مما لا ينزع
 فيه العقلاء وإنما التزم في الحمل على الظاهر كما يجد ظهور مراد المتكلم والفاعل بخلاف ما أظهره فهذا هو الذي وقع فيه التزاع وهو هل الاعتبار
 بظواهر الالفاظ والعقود وإن ظهرت المقاصد النيات بخلافها المقصود والنيات تأثير يوجب الالتفات إليها ومراجعة جانبها وقيل ظهرت
 أدلة الشرع وقواعد على أن القصد في العقود معتبرة وإنها تؤثر في صحة العقد ونسائه وفي حله وحرمته بل بلغ من ذلك وهو أنها تؤثر في الفعل
 الذي ليس بعقد تحليلاً وتحريمياً فيصير حلالاً أو حراماً تارة باختلاف النية والقصد كما يصير صحيحاً أو باطلاً تارة باختلافها
 وهذا كالأدب فإن الحيوان يحل إذا ذبح لاجل الأكل ويحرم إذا ذبح لغرض الله وكذلك الحلال يصيد الصيد الحرام فيحرم عليه ويصيده للحلال
 فلا يحرم على المحرم وكذلك الرجل يشتري الجارية بنيوى أن تكون لموكله فتحرم على المشتري وينوي نهاله فتحل له وصورة الفعل والعقد واحدة
 وإنما اختلفت النية والقصد وكذلك صورة القرض وبيع الدرهم بالدرهم إلى أجل صورتهما واحدة وهذا قرية صحيحة هذا معصية باطل بالقبض
 وكذلك عصا العنب بنيت أن يكون خمر معصية ملعون فاعله على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعصاه بنيت أن يكون خلا أو دجاً
 جائز وصورة الفعل واحدة وكذلك السلاح يبيع الرجل لمن يبرق أنه يقتل مسلماً حرام باطل لما فيه من الأهانة على الأثم والعدوان وإذا
 باعه لمن يعرف أنه يجهل به تسبيل الله فهو طاعة وقرية وكذلك عقد نذر العلق على تربوى به التقرب والطاعة فيلزمه الوفاء بما نذره
 وينوى به الخلف والامتناع فيكون ميمناً مكفرة وكذلك تعليق الكفر بالشرط ينوى به اليمين والامتناع فلا يكفر بذلك وينوى به وقوع
 الشرط فيكفر عند وجود الشرط ولا يكفر إن تكرر اليمين وصورة اللفظ واحدة وكذلك اللفظ الطلاق صريحاً أو كنايتها ينوى بها الطلاق فيكون
 ما نواه وينوى به غيره فلا تطلق وكذلك قولك أنت عندى مثل ما ينوى بها الظهار فتحرم عليه وينوى بها مثلها في الكرامة فلا حرم

أن
 معناه

به

قصد

عليه كان من ادنى عن غيره واجبا فيكون المرجح ملكا في نوى باليتيم يرجع وهذا كما انها الحكم الرب تعالى في العقوبة في الحكمه تعالى في العبادات و
 النوبات والعقوبات فقد اطردت سنته بذلك في شرعه وقدره اما العبادات فتاثير النيات في صحتها وفسادها اظهر من ان يحتال في ذلك
 فان القربات كلها مبناها على النيات ولا يكون الفعل عبادة الا بالنية والقصد ولهذا لو قرع في الماء ولم ينو الغسل ودخل الحمام للتطيف او سجد للبر
 ولم يكن غسلا فربته وعبادة بالاتفاق فانه لم ينو العبادة فلم يحصل له وانما الامر ما نوى ولو اسلك عن الغطر عادة واشتتالا ولم ينو القربة لم يكن
 صائما ولو دار حول البيت بلبس ثيابا سقط عنه لم يكن طائفا ولو اعطى الفقير هبة او هدية لم ينو الزكاة لم يحسب كوة ولو جلس في المسجد
 لم ينو الاغتصاب لم يحصل له وهذا كما انه ثابت في الاجرام والامثال فهو ثابت في الثواب والعقاب ولهذا لو جامع اجنبية يظهر زوجته او امرته
 لم ياتم بذلك وقد يثاب بنيتها ولو جامع في ظلمة من يظهرها اجنبية فبانت زوجته وامته ثم علم ذلك بقصده ونيتته للحرام ولو اكل طعاما محرما
 بظنه حلالا لم ياتم به ولو اكله وهو حلال بظنه حراما وقد اقدم عليه ثم بنيت وكذا لو قتل من يظنه مسلما معصوما فبان كافرا حراما اثم
 بنيت ولو رمى صيدا فاصاب معصوما ربا ثم ولو رمى معصوما فاصابه فخطاه واصاب صيدا اثم وهذا ان كان القاتل والمقتول من المسلمين في القاتل
 لنية كل واحد منهما قتل صاحبه فالنية روح العمل ولبه وقوامه وهو تالم لها يصير بصحتها ويفسد بفسادها والنبي صلى الله عليه واله وسلم قد قال
 كلمتين كفتا وشفتا وتحتها ما كوز العلم وهما قولنا اما الاعمال بالنيات وانما الامر عما نوى فبين في الجملة الاولى ان العمل لا يقع الا بالنية ولهذا
 يكون عمل الا بنية ثم بين في الجملة الثانية ان العامل ليس له من عمله الا ما نواه وهذا يعم العبادات والمعاملات والايمان والندب وروسائر العقود
 والافعال وهذا دليل على ان من نوى بالبيع عقد الربا حصل له الربا ولا يصح من ذلك صورة البيع وان من نوى بعقد النكاح التحليل كان محلا ولا يخرج
 من ذلك صورة عقد النكاح لانه قد نوى في ذلك وانما الامر ما نوى فلذلك من الاولى معلومة بالوجدان والثانية معلومة بالنفس وعلى هذا
 قد نوى اليه من حصول المحرم كان له ما نواه ولذلك استثنى اللغز واذ نوى بالفعل التحليل على ما حرمه الله ورسوله كان له ما نواه فانه قصد
 المحرم وفعل مقدر في تحصيله ولا فرق في التحليل على المحرم بين الفعل الموضوع له وبين الفعل الموضوع لغيره انا جعل في ربيعة له لا في عقل ولا في شرع و
 بهذا النوع الطيب المربع مما يؤذيه وحماه منه ففعل على تناوله عدم تناوله نفس ما نوى عنه ولهذا سمى الله تعالى اليهود قردة لما تحيلوا على فعل
 ما حرم الله عليهم ولم يعصمهم من عقوبته اظهروا الفعل المباح لما توسلوا به الى ركاب محارمه ولهذا عاقب اصحاب الجنة بان حرمهم ثمارها لما
 توسلوا بها اذها مصيحين الى اسقاط نصيب المساكين ولهذا لعن اليهود لما اكلوا ثمن ما حرم الله عليهم اكله ولم يعصمهم التوسل الى ذلك بصورة
 البيع وايضا فان اليهود لم ينفعهم ازالة اسم الشحوم باذابتها فانها بعد اذ اذابت يافرقها الاثم وتنقل الى اسم الودك فلما تحيلوا على استحلالها بازالة الاسم
 لم ينفعهم ذلك **قال** الخطابي في هذا الحديث بطلان كل جملة يحتمل بها التوسل الى المحرم فانه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه **قال**
 شيخنا اوجه الدلالة ما اشار اليه احقران اليهود لما حرم الله عليهم الشحوم ما راد والاحتيال على الانتفاع بها على وجه لا يقال في الظاهر انهم انتفعوا
 بالشحوم فحملوه وقصدوا بذلك ان يزول عند باسم الشحوم ثم انتفعوا بغيره بعد ذلك لئلا يكون الانتفاع في الظاهر بعين المحرم ثم مع كونهم احوالوا
 بحيلة نخرجوا بها في زعمهم من ظاهر التحريم من هذين الوجهين لعنهم الله على لسان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على هذا الاستحلال نظرا
 الى المقصود وان حكم التحريم لا يختلف سواء كان جاملا او مائلا وبطل الشئ يقوم مقامه ويسد مسده فاذا حرم الله الانتفاع بشئ حرم الانتفاع
 عن تلك المنفعة واما ما يليه الانتفاع بمن وجرد دون وجه كما حرم مثلا فانه يجوز بيعها بالمنفعة الظاهر المباحة بالمنفعة اللحم المحرم وهذا معني عند
 ابن عباس الذي رواه ابو داود وصححه الحاكم وعزاه لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها واكلوا ثمنها وان الله اذا حرم على قوم اكل
 شئ حرم عليهم ثمنه يعني ثمنه المقابل لمنفعة الاكل فاذا كان فيه منفعة اخرى وكان الثمن في مقابلتها لم يدخل في هذا اذا ثبت هذا فاعلم
 انه لو كان التحريم معلقا بغير اللفظ وبظاهر من القول دون مراعاة المقصود الشئ المحرم ومعناه وكيفية لم يستحقوا اللغز بوجوه احكامها
 ان الشحوم خرج بمجرع ان يكون شحا وصاد ودكا كما يخرج الربا بالاحتيال فيمن لفظ الربا الى ان يصير بيعا عند من يقبل ذلك فان من اراد ان يبيع

وهكذا

بنية

مائة بمائة وعشرين الى اجل واعطى سلعة بالثمن للوجيل فاشترى بها بالثمن الحال ولا غرض لو احدى منهما بالسلعة بوجه ما وانما هي كما قال فقهاء الامم
 درهم بدلهم خلت بينهما جريرة فلا فرق بين ذلك وبين مائة بمائة وعشرين درهما بلا حيلة البتة لا في شرع ولا في عقل ولا عرف بل بالفساد
 التي لا جعلها حرم الربا بعينها قائمة مع الاحتيال او ازيد منها فانها تضاعفت بالاحتيال لم تنه ب و لم تنقص فمن المستحيل على شريعة الحكم الحكيم
 ان يحرم ما فيه مفسدة و يلزم قاعله ويؤيد بنجره من ورسوله ويؤيد استدلال الوعيد ثم يبرر التحليل على حصول ذلك بعينه سواء مع قيام تلك المفسدة
 وزيادتها بتعبد الاحتيال في مقته وتعادته لله ورسوله هذا لا ياتي به شرع فان الربا على الارض سهل باقل مفسدة من الربا بيسم طويل صعب التخليق
 يتزاي المتزايان على راسه فيا لله العجب اي مفسدة من مفسد الربا زالت بهذا الاحتيال والخزاع فهل صار هذا الذنب العظيم عند الذي هو من
 اكبر الكبائر حسنة و طاعة بالخزاع والاحتيال ويا لله كيف قلب الخزاع والاحتيال حقيقة من الخبيث الى الطيب من المفسدة الى المصلحة وجعله محبوبا
 للرب تعالى بعد ان كان سخطا له وان كان الاحتيال يبلغ هذا البليغ فانه عند الله ورسوله بمكان ومثله عظيمة وانه من اقوى دعائم الدين وارتقى
 على واجل اصوله ويا لله العجب كيف نزل مفسدة التحليل الذي اشار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بلعن قاعله مرة بعد اخرى بتسليطه وتلقا
 على صلب العقد وخلص العقد من لفظه وقد وقع التواطؤ والتوافق عليه واي غرض للشارع واي حكمة في تقديم الشرط وتسليفه حتى نزل
 به اللعنة وتقلب به خمر هذا العقد خلا وهل كان عقد التحليل مستحوطا لله ورسوله لحقيقته ومعناه ام لعدم مقارنة الشرط له وحصول
 صورة نكاح الرغبة من القطع بانتفاء حقيقته وحصول حقيقة نكاح التحليل وهكذا التحليل الربوية فان الربا لم تكن حراما لصورته ولفظه انما
 كان حراما لحقيقته التي امتاز بها عن حقيقة البيع فتلك الحقيقة حيث وجدت وجد التحريم في اي صورة ركبت وبأي لفظ عبر عنها فليس الشأن
 في الاسماء وصور العقود الشأن في حقائقها ومقاصدها وما عقدت له **الوجه الثاني** ان اليهود لم ينتفعوا بعين الثمن وانما انتفعوا
 بثمنه ويلزم من راي الصور والظواهر الالفاظ دون الحقائق والمقاصد ان لا يحرم ذلك فلما اعتوا على استحلال الثمن وان لم ينص لهم
 على تحريمه علم ان الواجب للنظر الى الحقيقة والمقصود لا الى مجرد صورة ونظير هذا ان يقال للرجل لا يقرب مال اليتيم فيبيعه وياخذ عوضه
 لم اوتب له وكن يقول لرجل لا تشرب من هذا الخمر فياخذ بيده ويشرب بكفيه ويقول لم اشرب منه وبمثلة من يقول
 لا تضرب يدا فيضرب فوق ثيابه ويقول انما ضربت ثيابه وبمثلة من يقول لا تأكل مال هذا الرجل فانه حرام فيشتري به سلعة و
 لا يعينه ثم ينفذه للبايم ويقول لم اكل ماله انما اكلت ما اشترى به وقد ملكت ظاهرا باطنا وامثال هذه الامور التي لو استعملها الطبيب في
 معالجة المرضى لزام مرضهم ولو استعملها للمريض لكان مر تكبا لنفس ما نهاه عنه الطبيب كمن يقول له الطبيب لا تأكل اللحم فانه يزيد في
 مواد المرض فيدقه ويعمل منه هريسة ويقول لم اكل اللحم وهذا المثال مطابق لعامة الجمل الباطلة في الدين ويا لله العجب اي فرق بين بيع
 مائة بمائة وعشرين درهما صريحا وبين ادخال سلعة لم تقصد صلايل دخولها كخروجها ولهذا لا يسأل العاقد عن جنسها ولا صفاتها او
 لقيمتها ولا عيبها ولا يبال بذلك البتة حتى لو كانت خروقة مقطعة او اذن شاة جدي وعودا من حطب مخلوطة محلا للربا ولما تفتن الحما
 ان هذه السلعة لا اعتبار بها في نفس الامر وانها ليست مقصودة بوجه وان دخولها كخروجها وتوايها ولم يبالوا بكونها مما يقول
 عادة او لا يقول ولم يبال بعضهم بكونها مملوكة للبايع او غير مملوكة بل لم يبال بعضهم بكونها مسايعة او مسالا يباع كالسجل والمنازة و
 القلعة وكل هذا وقم من ارباب التحيل وهذا لما علموا ان المشتري لا غرض له في السلعة فقالوا اي سلعة اتفق حضورها حصل بها التحليل كاي
 تيسر تفق في باب تحلل النكاح وما مثل من وقف مع الظواهر والالفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني الا كمثل رجل قيل له لا تسلم على صاحب
 بدعة فقبل يده ورجلاه ولم يسلم عليه او قيل له اذهب فاملا هذه الحجرة فذهب فملاها ثم تركها على الحوض وقال لم تقل ايتني بها
 وكن قال لو كيلة به هذه السلعة فباعها بدراهم وهي تسار مائة ويلزم من وقف مع الظواهر ان يصح هذا البيع ويلزم بالموكل وان نظالي
 المقاصد تناقض حيث القاه في غير موضع وكن اعطاء رجل ثوبا فقال والله لا البسه لانه فيه من المنفعة فباعه واعطاه ثمنه فقبله وكن قال

رجل
من كفيه

انها

والله لا أشرب هذا الشراب فجعله عقيدا أو ثرد فيه خيرا أو كاد يلزم من وقف مع الظواهر والألفاظ أن لا يحد من فعل ذلك بالخير وقد أشار
النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن من أكل من يتناول الحرم ويسميه بغير اسمه فقال ليثرب بن ناس من أمم الخمر يسعون بغير اسمها يفرق على رؤسهم
بالمعازف والغنيات يخفت الله بهم الأرض ويجعل منهم القردة والخنازير ورواه أحمد وأبو داود وفي مسند الإمام أحمد من فروعا يشرب ناس من أمم
الخمر يسعون بغير اسمها وفيه عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشرب ناس من أمم الخمر باسم يسعون بها إياه وفي سنن ابن ماجه
من حديث أبي أمامة يرفعه لا تذوب الليالي إلا أيام حتى تشرب طائفة من أمم الخمر يسعون بغير اسمها قال شيخنا وقد جاهد حديث آخر يوافق هذا أمرا
وموقفا من محمد بن عبد الله بن علي بن النعمان ما أن يستحل فيه خمسة أشياء بخسة اسم الخمر باسم يسعون بها إياه والسميت بالهدية والقتل
بالرهبة والزنا بالنكاح والربا بالبيع وهذا حق فإن استحل الربا باسم البيع ظاهر كالحيل الربوية التي صورها صورة البيع وحققتها حقيقة الربا و
معلوم أن الربا إنما حرم بحقيقته ومفسدته لا بصورته واسمه فصب أن المرابي لم يسم ربا وسماه بيعا فذلك لا يخرج حقيقته وما هيته عن نفسها
والاستحلال الخمر باسم آخر كما استحل من استحل السكر من غير عصير العنب قال لا اسمية خمر أو ناما هو نبيذ وكما يستحلها طائفة من التجار إذا خرجت
ويقولون خرجت عن اسم الخمر كما يخرج الماء من تحت الأرض فغيره أنه عن اسم الماء المطلق وكما يستحلها من يستحلها إذا اتخذت عقيدا أو يقول هذا عقيدا
لاخر ومعلوم أن التسميم تابع للحقيقة والمفسدة لا للاسم والصورة فإن إيقاع العلوة والبعضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلوة لا تزول بتبديل
الاسم والصورة وهل هذا إلا من سوء الفهم وعدم الفقه عن الله ورسوله أما استحلال السميت باسم الهدية وهو ظاهر من أن يترك رشوة الحاكم والوالي
وغيرهما فإن الرشوة ملعونة وهو الواضح لما في ذلك من المفسدة ومعلوم قطعا أنها لا يخرجها عن الحقيقة وحقيقة الرشوة بمجرد اسم الهدية وقد علما وعلم الله
وملائكته ومن له اطلاع على الحيل إنما رشوة وأما استحلال القتل باسم لا هاب الذي تسميه دولة الجور سياسة وهيبة وناموسا وحرمة للملك
فهو ظاهر من أن يذكر وأما استحلال الزنا باسم النكاح فهو الزنا بالمرأة التي لا عرض له أن يقيم معها ولا أن تكون زوجته وإنما غرضه أن يفتق منها
وطرة أو يأخذ جملا على الفساد بها ويتوصل إلى ذلك باسم النكاح وأظها رصورية وقد علم الله ورسوله والملائكة والزوج والمرأة أنه محلل لا
ناكم وأنه ليس بزوجه وإنما هو تيسر مستعارة بالضرب بمنزلة الحمار العشرين في الله العجب أي فرق في نفس الأمر بين الزنا وبين هذا النعم هذا
زنا بشهود من البشر وذلك زنا بشهود من الكرام الكاتبين كما صرح به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقالوا لا يزالان زانين وإن
مكثا عشرين سنة إذا علم الله أنه إنما يريد أن يحلها والمقصود أن هذا المحلل إذا قيل له هذا زنا قال ليس بزنا بل نكاح كما أن المرابي إذا قيل له هذا
ربا قال بل هو بيع وكذلك كل من استحل محرما بغير اسم وصورة كمن يستحل الحشيشة باسم لقيمة الراحة ويستحل المعازف كالطنبور والعود
والبربط باسم يسميها به وكما يسمى بعضهم المغني بالحادي والمطرب بالقوال وكما سمي الديوث بالمصم والمفق والمحسن ورايت من يبعد لعن الله من
الأحياء أو الأموات ويسمى ذلك وضع الراس للشيخ قال ولا أقول هذا سمح وهذا الحيل سواء فإن أصحابها يحدون إلى الأحكام فيعلقونها بغير
اللفظ ويؤمنون أن الذي يستحلونه ليس بلحل في لفظ الشيء المحرم مع القطع بأن معناه معنى الشيء المحرم فإن الرجل إذا قال لمن له عليه الفاجع لها
الفا ومائة إلى سنة بأدخال هذه الخرقه وأخرجها صورة لا معنى لم يكن فرق بين توسطها وعدمه وكان ذلك إذا قال مكنتني من نفسك قض منك
وطرا يوما أو ساعة بكذا وكذا لم يكن فرق بين ادخال شاهدين في هذا أو عدم ادخالهما وقد نوا طئاعا على قضاء وطرا ساعة من زمان ولو
أوجب تبديل الأسماء والصورة قبل الأحكام والحقائق لفسدت الديانات وبذلت الشرائع وأضحل الإسلام وأي شيء نفع المشركين تسميتهم
أصنامهم الهة وليس فيها شيء من صفات الألوهية وحقيقتها وأي شيء نفعهم تسمية الأشرار بالله تفر بالخاله وأي شيء نفع العطلين لحقائق
أسماء الله وصفاته تسمية ذلك تنزيها وأي شيء نفع الغلاة في الشر واتخاذهم طواغيت يعبدونها من دون الله تسمية ذلك تعظيما واحتراما وأي
شيء نفع نفقة القدر والخميين لا شرف ما في ملكة الرب تعالى من طامعات نبيا ثم ورسوله وملائكته وعبادة عن قدس تسمية ذلك عدلا وأي
شيء نفعهم نفيهم لصفات كماله تسمية ذلك توحيدا وأي شيء نفع أعداء الرسل من الفلاسفة القائلين بأن الله لم يخلق السموات والأرض

في ستة ايام ولا يحيى الموتى ولا يعش من القبور ولا يعلم شيئا من اللجج والادوات ولا ارسل الى الناس سولا امرهم بطاعته تسمية ذلك حكمة وادى
شيء نظم اهل النفاق تسمية نفاقهم عقلا معيشيا وقد فهم في عقل من لم يتافق نفاقهم ويدل من في دين الله وادى شيء نظم الكسبة تسمية ما ياخذونه خلا و
عد وانما حقوقا سلطانية وتسمية اوزاعهم الجائرة الظالمة للنفاقية لشرع الله ودينه شرع الديوان وادى شيء نظم اهل البدع والضلال تسمية شعبهم
اللاحضة عند ابيهم وعند اهل العلم والايمان عقليات وبراهين وتسمية كثير من المتصوفة الغيالات للفاصل والسطوات حقائق فهو كلام
حقيق ان يتلى عليهم ان هي الا اسماء سميتوها انتم وادى وكبر ما انزل الله بها من سلطان **فصل** ومتا يوفى ما ذكرناه ان من القصور في المعنى معتبر
دون الالفاظ المجردة التي لم تقصد بها معانيها وحقائقها او قصد غيرها ان صيغ العقود كجعت واشترت وتزوجت واجرت اخبارات واما انشاء اسم
واما انها متضمنة للمعاني في اخبارات مما في النفس من المعاني التي تدل على العقود وانشاءات لحصول العقود في الخارج فلفظها موجب لمعناها في الخارج
وهي اخبارات مما في النفس من تلك المعاني ولا بد في معانيها من مطابقة خبرها لخبرها فاذا لم تكن تلك المعاني في النفس كانت خبرا كاذبا وكانت بمنزلة قول المنافق
اشهد ان محمدا رسول الله وبمنزلة قوله امنت بالله وباليوم الاخر كذلك المحلل اذا قال تزوجت وهو لا يقصد بلفظ الزوج المعنى الذي جعل الله في الشرع
كان اخبارا كاذبا وانشاء باطلا فانا تعلم ان هذه اللفظة لم توضع في الشرع ولا في لغت ولا في اللغة بل قصدت المطلق الى زوجها وليس له قصد في
النكاح الذي وضعه الله بين عباده وجعله سببا للمودة والرحمة بين الزوجين وليس له قصد في توافيق حقيقة ولا حكما فن ليس له قصد في
الصحة ولا في العشرة ولا في المصاهرة ولا الولد ولا المواصلة ولا العاشرة ولا الايواء بل قصد ان يفارق لتعود الى غيره فالله جعل النكاح سببا
للمواصلة والمصاحبة والمحلل لصله سببا للمفارقة فانه متزوج ليطلق فهو منافق لشرع الله ودينه وحكمته فهو كاذب في قوله تزوجت بل طاهر
خلان ما في قلبه وبمنزلة من قال لغيرة وكلتك وشا ركتك او صار بكتك اصا قيتك وهو يقصد بلفظ هذه العقود وفهمها وقد تقدم ان
صيغ العقود اخبارات مما في النفس من المعاني التي هي اصل العقود ومبدأ الحقيقة التي بها يصير اللفظ كلاما معتبرا فاما لا تصير كلاما معتبرا
الا اذ لزمت بمعانيها فتصير انشاء للعقود والتصرفات من حيث انها هي التي اثبتت الحكم وبها وجدوا اخبارات من حيث دلالتها على المعاني
التي في النفس فهي تشبه في اللفظ اجبتا واخضت وكهت وتشبه في المعنى ثم واقع هذه الاقوال بما قيلت لا كما ان قصد النكاح حقيقة او حكما
ما جعلت له واذا لم يقصد بها ما يناقض معناها وهذا فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الظاهر فالامر محمول على الصحة والالما تم عقد ولا تصرف فاذا
قال بعت وتزوجت كان هذا اللفظ ليلا على انه قصد معناه المقصود به وجعله الشارع بمنزلة القاصد وان كان هازلا وباللفظ والمعنى
جميعا يتم الحكم فكل منهما جزء السبب مما مجموعه ان كانت العبرة في الحقيقة بالمعنى واللفظ دليل ولهذا يصار الى غيره عند تعدد هذه الاشياء مما
انواع الكلام فانه محمول على معناه المفهوم منه عند الاطلاق لا سيما الاحكام الشرعية التي علق الشارع بها احكامها فان النكاح عليه ان يقصد بتلك
الالفاظ معانيها والمسقم عليه ان يحملها على تلك المعاني فان لم يقصد المتكلم بها معانيها بل تكلم بها غير قاصد لمعانيها او قاصدا لغيرها ابطال الشارع
عليه قصد فان كان هازلا او عابا لم يقصد للعنى الزمه الشارع للعنى كمن هزل بالكفر والطلاق والنكاح والرحمة بل لو تكلم الكافر بكلمة الاسلام
هازلا لزم به وجرت عليه احكامه ظاهرا وان تكلم بها مخادعا ما كرا محتالا مظهر خلاف ما ابطن لم يعطه الشارع مقصوده كالحلل والمرابي
بعقد العينة وكل من احتال على امقاط واجبا وفل محرم بقدر اقول اظهره واطن الامر بالباطل وبهذا يخرج الجواب عن الالزام بتكلم الهازل
وطاقتة ورجعته وان لم يقصد حقائق هذه الصيغ ومعانيها ونحن نذكر تقريبا ما عاينا في هذا الباب نبين به حقيقة الامر فتقول المتكلم
بصيغ العقود اما ان يكون قاصدا للتكلم بها او لا يكون قاصدا فان لم يقصد التكلم بها كالمكروه والنائم والمجنون والمسكران والمغلوب على عقله
لم يترتب عليها شيء وان كان في بعض ذلك نزاع وتقصيل فالصواب ان اقول هؤلاء كلهم هازل كما دل عليه الكتاب والسنة والميزان واقوال الصالحين
وان كان قاصدا للتكلم بها فاما ان تكون معانيها متصورة لها الا يدعى معانيها البتة بل هي عند كاصوات ينطق بها فان لم تكن لها معانيها ولا متصورة
له لم يترتب عليها احكامها ايضا ولا نزاع بين ائمة الاسلام في ذلك وان كان متصورا لمعانيها علمنا بمدلولها فاما ان يكون قاصدا لها ولا كان قاصدا

الشيء

على

لها ترتب احكامها في حقه ولو تمته وان لم يكن قاصدا لها فاما ان يقصد خلافها او لا يقصد لمعناها ولا غير معناها فان لم يقصد غير الحكم بها فهو
الهازل ونحو ذلك حكمه وان قصد غير معناها فاما ان يقصد ما يجوز له قصد الا قصد غيها يقصد بقوله انت طالق من وجه
كان يقبل ويقصد بقوله امتي وعبيك حرته عفيف عن الفاحشة او يقصد بقوله امراتي عندى مثل امي في الكرامة والمتر لم يوجب ذلك لم يلزم احكامها
الصغير فيما بينه وبين الله تعالى اما في الحكم فان اقرن بكلامه قربة تدل على ذلك لم يلزم ايضا لان السياق والقرينة يترددان على صدق وان لم يقرن
بكلامه قرينة اصلا وادعى ذلك دعوى مجردة لم تقبل منه وان قصد بها ما لا يجوز قصد كالتكلم بتكلم وتزوجت يقصد التحليل ونيت واشترت
يقصد الربا ونحوها يقصد التحليل على فعل المحلوف عليه وبذلك يقصد التحليل على السقاط الزكوة او الشفعة وما اشبه ذلك فهذا لا يحصل له
مقصود الذي قصد وجعل ظاهر اللفظ والفعل وسبيله اليه فان في تحصيل مقصوده تنفيذ المحرم واستقاط الواجب عانة على محضية الله ومناقضة لذاته
وشرعه فاعانة على ذلك عانة على الاثم والعذران ولا فرق بين اعانته على ذلك بالطريق الذي وضعت مفضية اليه بين اعانته على ذلك بالطريق الذي وضعت
مفضية الى غيره فاما مقصود اذا كان واحدا لم يكن اختلاف الطرق الموصلة اليه بموجب اختلاف حكمه فيجوز من طريق ويجل بعينه من طريق
اخرى والطرق وسائل وهي مقصودا لغيرها فاي فرق بين التوصل الى الحكم بطريق الاحتيال وللكره والخداع والتوصل اليه بطريق المجاهرة التي
يوافق فيها السر لا علان والظاهر والباطن والقصد للفظ بل صالك هذه الطريقة قد تكون عاقبة اسلم وخطرة اقل من سالك تلك من وجه
كثيرة كما ان سالك طريق الخداع والمكر عند الناس مقت ولقلوبهم اوضح من عند الله فمن اتى الامر على وجهه وداخل في بابه ولهذا قال ايوب
الستحياني وهو من كبار التابعين وساداتهم وامتهم في هؤلاء يجادلون الله كما يجادلون الصبيان لو اتوا الامر على وجهه كان اسهل عليهم **فصل** اذا
عرت هذا فنقول المكرة قد اتى باللفظ المقصود للحكم ولم يثبت عليه حكمه لكونه غير قاصدا له وانما قصد دفعه الاذى عن نفسه فانتهى الحكم لانتفاء
قصده وادعى له وجه للفظ فعمل ان نفس اللفظ ليس مقتضا للحكم اقتضاء الفعل لاقره فانه لو قتل وغضب وانلف ونجس المائمه مكرها لم يكن
ان يقال ان ذلك القتل والا تلاف او التجبيس فاسد باطل كما لو اكل وشرب وسكر لم يقل ان ذلك فاسد بخلاف ما لو حلف او نذر او طلق
او عقد عقدا حكما وهكذا الخصال لما كرا المخادع فانه لم يقصد الخداع بل قصد ما لا ينافي له واللفظ الذي احتال به وانما قصد معنى آخر فقصد الربا بالبيع
والتحليل بالنكاح والحنث بالخلم بالمكره قد تعدد في الظلم عن نفسه هذا قصد التوصل الى عرض ردى فاحتمال المكرة يشتركان في انها
لم يقصد بالسبب حكمه ولا باللفظ معناه وانما قصد التوصل بذلك اللفظ بظاهر ذلك السبب حتى اخر غير حكم السبب لكن احدهما ذهب قصد دفع الضرر
عن نفسه ولهذا يجد ادعى ردى على ذلك والاخر رغب قصد ابطال حق وايشاء باطل ولهذا ايدى على ذلك المكرة يبطل حكم السبب عليه فيما
لا لا لم يقصد واحدا منهما واحتمال يبطل حكم السبب فيما احتال عليه واماني ما سواه فيجب التفصيل وفي ههنا امر كابد منه وهو انه من
ظهر لنا انه محتمل اكثر من ظهور لنا انه مكره ومن ادعى ندفا قصد الاحتيال فكم ادعى انه مكره وان كان ظهورا المكرة ابين من ظهورا الماحتمال **فصل** واما
الهازل فهو الذي يتكلم بالكلام من غير قصد الموجبة وحقيقته بل على وجه اللعب ونقيضه الجاد فاعل من الجحد بكسر الجيم وهو نقيض الهزل
وهو ما خوذ من جد فلان اذا عظم واستغنى وصار ذا حظ والهزل من هزل ذا ضعف وضؤل ونزل الكلام الذي يراد معناه وحقيقته بمنزلة
صاحب الخط والنجت واللفظ الذي يراد معناه وحقيقته بمنزلة الخال من ذلك اذ قول الكلام بمعناه وقول الرجل بحظه وماله وقد جاد فيه حديث
ابن هريرة المشهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جد من جد وهزل من جد النكاح والطلاق والرجعة رواه اهل السنن وحسنه الترمذي
وفي سبل الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نكح لاعبا او طلق لاعبا او اعتق لاعبا فقد جاز وقال عمرو الخطاب اربع جائزات اذ
تكلم بهن الطلاق والعناق والنكاح والنذر وقال المير المومنين على كرم الله وجهه ثلاثة لا لعب فيهن الطلاق والعناق والنكاح وقال
ابو الدرداء ثلاث اللعب فيهن كالجحد لطلاق والعناق والنكاح وقال ابن مسعود النكاح جد ولعبه سواد ذكر ذلك ابو حفص العسكري
فصل فاما طلاق الهازل فيقع هذا الجمود وكذلك النكاح صحيح كما صرح به الضرر وهذا هو المحفوظ عن الصحابة والتابعين وهو

قول الجمهور بكراهة أبو حفص لا يضمن أحد وهو قول أصحابه وقيل طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم أن الشافعي نص على أن نكاح الهازل لا
 يصح بخلاف طلاقه ومنه ما لا ينبغي إسناده ابن القاسم ومولاه العمل عند أصحابه أن هزل النكاح والطلاق لا يترتب عليهما البيع وروى عنه علي بن
 زياد أن نكاح الهازل لا يجوز قال بعض أصحابه فإن قام دليل الهزل لا يلزم عتق ولا نكاح ولا طلاق ولا شيء عليه من الصداق وإنما بيع الهازل
 ونكاحه المألية فأنه لا يصح عند القاضي أبي يعلى وأكثر أصحابه وهو قول الحنفية والمالكية وقيل أبو الخطاب في انتصاره يصح بيعه كطلاقه وخبرها
 بعض المشافعية على جرحين ومن قال بالصحة قاسم سائر المقصرات على النكاح والطلاق والرجعة والفقه فيه أن الهازل أتى بالقول غير ملتزم بحكم
 وترتيب الأحكام على الأسباب للشارع لا للعائد فإذا أتى بالسبب لزمت حكمه شاء أو أبى لأن ذلك لا يفتى على اختياره وذلك أن الهازل قاصد للقول
 مريد له مع علمه بعنايه وموجبه قصد اللفظ المتضمن للتحقق قصد ذلك المعنى لئلا يترتب ما لا يرضى قصد آخر كالمكره والمخادع المحتال فانهما قصد شيء آخر
 غير معنى القول وجبه ألا ترى أن المكره قصد دفع العذاب عن نفسه ولم يقصد لسبب ابتلاء والحلل قصد عادة ما إلى المطلق وذلك مناف لقصد وجبه
 السبب وأما الهازل في قصد السبب لم يقصد حكمه ولا ما يترتب حكمه فترتب عليه اثره **فان قيل** هذا ينتقض عليكم بقول اليمين فانه لا يترتب
 عليه حكمه **قيل** لا يغني لم يقصد السبب إنما جرى على سانه من غير قصد فهو بمنزلة كلام الثائم وللغلوب على عقله وايضا فاهزل امر باطن لا يعرف إلا
 من جهة الهازل فلا يقبل قوله في إبطال حق العاقل الآخر ومن فرق بين البيع وباب النكاح وباب النكاح وباب الحديث والآثار يدل على أن من العقود ما تكون جنس
 وهزل سواء ومنها ما لا يكون كذلك والالفاظ العقود كلها والكلام كله جده وهزله سواء وما من جهة المعنى فإن النكاح والطلاق والرجعة والعقود
 فيها حق لله تعالى أما العتق فظاهر وأما الطلاق فانه يجب تحريم البعض ولهذا التجمل قامة الشهادة فيه وإن لم تطلبها الزوجة وكذلك في النكاح
 فانه يفيد حل ما كان حراما وحرمة ما كان حلالا وهو التحريم الثابت بالمصاهرة ولهذا الاستباحة لا بالمهر وإذا كان كذلك لم يكن للعبد مع تعاطي
 السبب الموجب بهذه الأحكام أن لا يترتب عليها موجباتها كما ليس ذلك في كلمات الكفر إذا هزل بها كما صرح به القرآن فان الكلام المتضمن لمحقا لله
 لا يمكن قوله مع رفع ذلك الحق إذ ليس للعبد أن يهزل مع ديه ولا يشترى بآياته فلا يتلاعب بحدوده وفي حديث أبي موسى ما بال أقوام يلعبون بحدود الله
 ويستترئون بآياته وذلك في الهازلين يعني والله أعلم يقولونها لعبا غير ملتزمين لأحكامها وحكمها لا تزم لهم وهذا بخلاف البيع وبابه فانه تصرف
 في المال الذي هو من حق الأدي ولهذا يملك به له بعوض وغير عوض ولا انسان قد يلعب مع الانسان فيسقط معه فإذا التزم على هذا الوجه لم يلزم
 حكم الجاهل ولا المخارح معه جائز وحاصل الأمر أن اللعب للهزل والمزاح في حقوق الله تعالى غير جائز فيكون جلا لقول وهزله سواء بخلاف جانب العباد
 ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمزح مع الصحابة وببأسطهم وأما من قال فيجد كل الجدل ولهذا قال للأعرابي يا زعيم من يشتري مني
 العبد فقال تجدني رخيصا يا رسول فقال بل أنت عند الله غال وقصد صلى الله عليه وسلم أنه عذل الله والصيغة صيغة استفهام وهو صلى الله عليه وسلم
 والله ولم كان يمزح ولا يقول إلا حقا وبأن رجلا قال من يتزوج أمي وأختي كان أجدر الكلام وقد كان عمر رضي الله عنه يمزح من يدعوا مراثة أخته وقد
 جاء في ذلك حديث مرفوع رواه أبو داود أن رجلا قال لامرأته يا أخته فقال النبي صلى الله عليه وسلم أختك هي إنما جعل إبراهيم ذكرا حاجرة لا ذكرا
 ومما يوضح أن عقد النكاح يشبه العبادات في نفسه بل هو مقدم على فعلها ولهذا يستحب عقده في المساجد وينهى عن البيع فيها ومن يشترط له
 لفظا بالعربية راعى فيه ذلك الحاقه بالاذكار والشريعة ومثل هذا لا يجوز الهزل به فإذا تكلم به رتب للشارع عليه حكمه أن لم يقصد بحكم ولاية الشارع
 على العبد فالمكلف قصد السبب الشارع قصد الحكم فنصار مقصودين كليهما **فصل** وقد ظهر بهذا أنما جاء به الرسول هو أكل ما أتى به شريعة فأن
 صلى الله عليه وسلم أمر أن يقاتل الناس حتى يدخلوا في الإسلام ويلتزموا طاعة الله ورسوله ولم يورث أن ينقلب عن قلوبهم ولا أن يشق بطونهم بل
 يحرم أحكام الله عليهم في الدنيا إذا دخلوا في دينه ويحرم أحكامه في الآخرة على قلوبهم ونبياتهم فأحكام الدنيا على الإسلام وأحكام الآخرة على الإيمان
 ولهذا قيل سلام الأعراب ونفى عنهم أن يكونوا مؤمنين وأخباره لا ينقصهم مع ذلك من ثواب طاعتهم لله ورسوله شيئا وقبل اسلام المنافقين
 فظاهر وأخباره لا ينقصهم يوم القيمة شيئا وانهم في الدنيا كف من النار فأحكام الرب تعالى جارية على ما يظهر العباد ما لم يتم دليل على أن ما أخرجه

خلاف ما بطلوه كما تقدم تفصيله ولما قصه للملاحن فالتقى صلى الله عليه وآله وسلم امرأة قال بعد ذلك ولدت الغلام على شبه الذي رميت به لولا ما مضى
من كتاب الله لكان لي ولها شأن فهذا والله أعلم انما الادب لولا حكم الله بينهما باللحان لكان شبه الولد بمن رميت به يقضى حكمه الخزيمة ولكن حكم
الله باللحان الذي حكمه هذا الشبه فانما دليلان واحدهما اقوى من الآخر فكل من العمل به واجباً وهذا كما لو قارض دليل الفرائض ودليل الشبه فانما دليل
الفرائض لا ينفك عن الشبه لانما في هذا ما يبطل القاصد للنيات التي لا معارض لها ولا يلزم من بطلان الحكم بقرينة قد عارضها ما هو اقوى منها بطلان الحكم بجميع الفرائض
وسياق دلائل الكتاب السنة واخبار الصحابة وجمهور الامم على العمل بالفرائض واعتبارها في الاحكام واما انفاذ الحكم وهو يعلم ان احدهما كاذب
فليس يمكن شراً غير هذا وهذا شأن عامة المتداعيين لا بد ان يكون احدهما حق والاخر مبطل وينفذ حكم الله عليه ما تارة باثبات حق الحق وبإبطال
باطل المبطل وتارة بغير ذلك اذ لم يكن مع الحق دليل واما حديث ركانة لما طلق امرأته البتة واحلفه النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما ارادوا
فمن اعظم الادلة على صحة هذه القاعدة وان الاعتبار في العقود بنيات اصحابها ومقاصدهم وان خالفت ظواهر الفاظهم فان لفظ البتة يقتضيه
انها قد بنت منه وانقطع التواصل الذي كان بينهما بالنكاح ان لم يبق له عليها رجعة بل بانته منه البتة كما يدل عليه لفظ البتة لغة وهو فاعم
هذا فهو ما عليه وقيل قوله انها لو اطلق مع مخالفة الظاهر اعتماداً على قصد ونية فلو اعتبر القصور في العقود لما تنفع قصد الذي يخالف ظاهر لفظه
مخالفة بينة فهذا الحديث اصل هذه القاعدة وقد قبل منه في الحكم ودينه فيما بينه وبين الله فلم يقض عليه بما اظهر من لفظه لما اخبره بان نيته
وقصد كان خلاف ذلك **واما قوله** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلق في حكم الدنيا استعمال الدلالة التي لا توجد اقوى منها ليجوز دلالته
فانما ابطلها بدلالة اقوى منها وهي اللعان كما ابطلها مع قيام دلائل الفرائض واعتبرها حيث لم يارضها مثلهما ولا اقوى منها في لحاق الولد بالقافة وهي
دلالة الشبه فان في هذا القام الدلالات والفرائض مطلقاً **واما قوله** انه لم يحكم في المناقذين بحكم الكفر مع الدلالة التي لا اقوى منها وهي خبر
الله تعالى عنهم وشهادتهم عليهم **فجوابه** ان الله تعالى لم يحج احكام الدنيا على علمه في عبادته وانما اجرها على اسباب التي نصبها اذلة عليها وان علم
سجانه وتعالى عنهم مبطلون فيها مظهر من خلاف ما يبطلون واذا اطعم الله رسوله على ذلك لم يكن ذلك منافاً لحكمه الذي شرعه ورتبه على
تلك الاسباب كما رتب على التكلم بالشهادتين حكمه واطعم رسوله وعبادة المؤمنين على حال كثير من المناقذين وانهم لم يطابق قولهم اعتقادهم
وهذا كما اجرى حكمه على الملاحين ظاهر ثم اطعم رسوله والمؤمنين على حال المرأة بشبه الولد لمن رميت به وكما قال انما اقضى بخي ما اسمع فمن
قضيت له بشي من حق اخيه فانما قطع له قطعة من النار وتل يطعم الله على حال اخذ ما لا يحل له احده ولا يمنع ذلك من انفاذ الحكم واما ان
قال يا رسول الله ان امرأتى ولدت غلاما اسود فليس فيما يدل على القذف لا صريحاً ولا كناية وانما اخبره بالواقع مستفتياً عن حكم هذا الولد استلحقه
مع مخالفة لونه للونه ان ينفية فافتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقرب له الحكم بالشبه الذي ذكره ليكون اذ عن لقبوله وانشرام الصدده ولا
يقبله على غامض فان هذا ما يبطل حد القذف بقول من يشاء غير ما انا فلست بزان وليست امي بزانة ونحو هذا من التعريض الذي هو وجوب واكفي
من التعريض والبلغ في الاثر وظهوره عند كل سامع بمنزلة ظهور الصريح فهذا اللون وذلك لون وقد حل عمر بالتعريض في القذف ووافقه الصحابة رضي
الله عنهم اجمعين **واما قوله** رحمه الله انه استشار الصحابة فخالق بعضهم فانه يريد ما رواه عن مالك عن ابي الرجال عن امه عمر بنت عبد
الرحمن ان رجلين استبأ في زمن عمر بن الخطاب فقال احدهما للآخر والله ما انا بزان ولا امي بزانة فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قال
اباه وامه وقال اخرون قد كان لابيه وامه مدح غير هذا نزيان تجلده الحد فجلده عمر الحد ثمانين وهذا لا يدل على ان القائل الاول خالف عمر
فانه لما قيل انه قد كان لابيه وامه مدح غير هذا انهم انما ارادوا القذف فسكت وهذا الى الواقعة اقرب منه الى مخالفة وقد صح عن عمر من وجوه
انه حل في التعريض فروى عن عمر بن الزهري عن سالم عن ابيه ان عمر كان يحل في التعريض بالقفا حشنة وروى ابن جرير عن ابن ابي مليكة عن صفوان و
ايوب عن عمر انه حل في التعريض وذكر ابو عمر عن عثمان بن عفان كان يحل في التعريض وذكر ابن ابي شيبة وكان عمر بن عبد العزيز يرى الحد في التعريض وهو قول
اهل المدينة الاوزاعي فخر محض لقياس كما يقع الطلاق والعق والوقف والظهار بالصريح والكناية واللفظ انما وضع للدلالة على المعنى فاذا اظهر

بانت

مناقضا

اصحابه

ظهر المعنى غايبة الظهور لم يكن في تحييد اللفظ كثير فائدة **واما قولهم** من حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم لم يسلم من خلاف ان تنزيل الشبهة
 فانه يشير بذلك الى قبول توبة الزنديق وحقق دمه باسلامه وقبول توبة المرتد وان ولد على الاسلام وهاتان مسئلتان فيهما نزاع بين الامامة
 مشهور وقد ذكر الشافعي الحجة على قبول توبتهما ومن لم يقبل توبتهما يقول انه لا سبيل الى العلم بها فان الزنديق قد علم انه لم ينل مظهر الاسلام فلم يجز
 له باسلامه الثاني حال مخالفتها كان عليه بخلاف الكافر الاصل فانه اذا سلم فقد تجدد له بالاسلام حال لم يكن عليها والزنديق انما رجع الى الظاهر
 الاسلام وايضا فالكافر لم يزل الكفر غير مستتر به ولا يخفى له فاداسلم تيقنا انه لم يزل بالاسلام رغبة فيه لا خوف فامن القتل والزنديق بالعكس فانه كان
 مخفيا للكفر مستترا به فلم يؤخذ به بما في قلبه اذ لم يظهر عليه فاذا ظهر على لسانه واخذناه به واذا رجع عنه لم يرجع عن امر كان مظهر له فيد خائف من
 اظهاره وانما رجع خوفا من القتل وايضا فان الله تعالى من في عبادة انهم اذا راوا باسه لم ينفعهم الاسلام وهذا انما اسلم عند معاينة اليأس لهذا
 لوجاه من تلقاء نفسه واقرانه قال كذا وكذا وهو تائب منه قبلنا توبته ولم نقتله وايضا فان الله تعالى من في المحاربين انهم ان تابوا من قبل القتل
 عليهم قبلت توبتهم ولا تنفعهم التوبة بعد القعدة عليهم ومحاربة الزنديق للاسلام بلسانه اعظم من محاربة قاطم الطريق بيده وسنانه فان قتلته هذا
 الاموال والابدان وقتله الزنديق في القلوب لا يمان فهو اولي ان لا تقبل توبته بعد القعدة عليه هذا بخلاف الكافر الاصل فان امره كان معلوما
 وكان مظهر الكفر غير كاتم له والمسلمون فلاخذ واحد منهم وجاهده بالعداوة والمحاربة وايضا فان الزنديق هذا رايه وانما فلو قبلت توبته
 لكان تسليطا له على بقاء نفسه بالزندقة والاتحاد وكلما قدر عليه اظهر الاسلام وعاد الى ما كان عليه ولا سيما وقد علم انه امن باظهار الاسلام من
 القتل فلا يرجع خوفا من الجاهرة بالزندقة والطعن في الدين وسب الله ورسوله فلا يكتف عداوته عن الاسلام الا بقتله وايضا فان
 من سب الله ورسوله فقد حارب الله ورسوله وسعى في الارض فسادا فجزاء القتل حدا والحد لا تسقط بالتوبة بعد القعدة اتفاقا ولا ريب ان
 محاربة هذا الزنديق لله ورسوله وفساده في الارض اعظم محاربة وافسادا فكيف تاتي الشريعة بقتل من صال على عشرة دراهم لذى وعلى بدنه
 ولا تقبل توبته ولا تاتي بقتل من داب الصلوة على كتاب الله وسنة رسوله والطعن في دينه وتقبل توبته بعد القعدة عليه وايضا فالحد واجب
 الجرائم والمفاسد وجرمة هذا اغلظ الجرائم ومفسدة بقاءه بين اظهر المسلمين من اعظم المفاسد **وههنا قل** يجب التنبيه عليها
 لعموم الحاجة اليها وهاتان الشارعتان قبل توبة الكافر الاصل من كفره بالاسلام لانه ظاهر لم يعارضه ما هو اقوى منه فيجب العمل به لانه مقتضى
 محقق الدم والعارض منتف فاما الزنديق فانه قد اظهر ما يبيح دمه فاظهاره بعد القعدة عليه للتوبة والاسلام لا يدل على ذوال ذلك الكفر
 الجرم لانه دالة قطعية ولا ظنية اما انتفاء القطع فظاهر واما انتفاء الظن فلان الظاهر انما يكون دليلا صحيحا اذا لم يثبت ان الباطن بخلافه
 فاذا قام دليل على باطن لم يلتفت الى ظاهر قد علم ان الباطن بخلافه ولهذا اتفق الناس على انه لا يجوز للحاكم ان يحكم بخلاف علمه وان شهد عنده
 انما العدل وانما يحكم بشهادتهم اذ لم يعلم خلافها وكذلك لو اقر اقرارا علم انه كاذب فيه مثل ان يقول لمن هو اسن منه هذا ابني لم يثبت نسب
 ولا ميراثه اتفاقا ولكن الدلالة الشرعية مثل خبر الواحد العدل والامر والنهي والعموم والقياس انما يجيب اتباعها اذ لم يبق دليل قوى منها يخالف
 ظاهرها واذا عرف هذا فخذ الزنديق قد قام الدليل على فساد عقيدته ونكده به واستهانته بالدين وقد جرح فيه فاظهاره الاقرار والتوبة بعد القعدة
 عليه ليس فيه كتم ما كان يظهره قبل هذا وهذا القدر بطلت دلالة ما اظهره من الزندقة فلا يجوز للاعتقاد عليه لتضمنه الغاء الدليل
 القوي واعمال الدليل الضعيف الذي قد ظهر بطلان دلالة ولا يخفى على النصف قوة هذا النظر وصحة هذا المنقذ وهذا مذهب أهل المدينة مالك و
 اصحابه والليث بن سعد وهو المنصور من الروايتين عن ابي حنيفة وهو احد الروايات عن احمد بن حنبل من اصحابه بل هي اصل الروايات عنده وعن ابي
 حنيفة واحدا انه يستتاب هو قول الشافعي وعن ابي يوسف روايتان احدهما انه يستتاب وهي الرواية الاولى عنده ثم قال اخبرنا عنه من غير استئذان
 لكن ان تاب قبل ان يقد ر عليه قبلت توبته وهذا هو الرواية الثالثة عن احمد **ويا لله** العجب كيف يقاوم دليل ظاهرة للاسلام بلسانه
 بعد القعدة عليه ادلة زندقته وتكررها منها مرة بعد مرة واظهاره لكل وقت الاستهانة بالاسلام والقدر في الدين والطعن في كل مجمع

عدوانه

التصويل

استهانت بحرمات الله واستخفاه بالفراسخ وغير ذلك من الآراء ولا يترتب على ذلك القطعية لظاهر تدبرين عدم
 دلالة وبطلانها ولا سقط الحدود عن ارباب الجرائم غير موجب لعم لوانه قبل دفع السلطان ظهروا من الاقوال والاعمال ما يدل على حسن الاسلام
 وعلى التوبة النصوح وتكرر ذلك منه لم يقتل كما قال ابو يوسف واحمد في احكام الروايات وهذا التفصيل الحسن لا قواس في المسئلة وما يدل على ان
 ما يزيد من بعد العدة لا تقصم معه قوله تعالى قل هل يربعون بنا الا احل الحسين ونحن نرى ان يصيبكم الله بعذاب من عنده او بايدينا في
 السلف في هذا الآية وما يدل بالقتل ان ظهروا في قلوبكم وهو كما قالوا لان العذاب على ما يبطونه من الكفر بايدي المؤمنين لا يكون الا بالقتل فلو قبلت
 قوتهم بعد ما ظهرت نذرتهم لم يمكن المؤمنين ان يربعوا بالزنادقة ان يصيبهم الله بايديهم لانهم كلما ارادوا ان يعذبوهم على ذلك اظهروا
 الاسلام فلم يصابوا بايديهم قط والادلة على ذلك كثيرة جدا وعند هذا افاضنا هذا القول بقولون نحن اسعد بالتزويل والسنة من حوالينا
 في هذه المسئلة المشنعت علينا بخلافها وبالله التوفيق **واما قوله** ولا يفسد عقدا الا بالعقد نفسه لا يفسد بشئ تقدمه ولا تأخره ولا
 يؤهم ولا امانة عليه يريد ان الشرط المتقدم لا يفسد العقد اذا عوى صلب العقد عن مقارنته وهذا اصل قد خالفه فيه جمهور اهل العلم وقالوا الفرق
 بين الشرط المتقدم والمقارن اذ مفسدة الشرط للمقارن لم تزل بتقدمه واسلافه بل مفسدة مقارنا لنفسه ته متقدم ما دى مفسدة زالت بتقدم الشرط
 اذا كان قد علمنا وعلم الله تعالى والحاضرون انهما انما عقد على ذلك الشرط الباطل المحرم واطهر صورة العقد مطلقا وهو مقيد في نفس الامر بذلك
 الشرط المحرم فاذا اشترط قبل العقد ان التكاح نكاح تحليل او متعة او شعرا او تعاها على ذلك وتواطأ عليه ثم عقد على ما اتفقا عليه وسكتا عن
 اعادة الشرط في صلب العقد اعتقادا على تقدم ذكره والتمزاه لم يخرج العقد بذلك عن كونه عقد تحليل ومتعة وشعرا حقيقة وكيف يجوز المعاقدان
 اللذان يريدان عقدا قد حرما لله ورسوله لوصف ان يشترطا قبل العقد ارادة ذلك الوصف وانه هو المقصود ثم يسكتان ذكره في صلب العقد
 غرضهما وهل اتمام غرضهما الا عين تقويت مقصودا للشارع وهل هذه القاعدة وهي ان الشرط المتقدم لا يؤثر شيئا الا في باب التحليل بل هل اصل التحليل
 واساسها وكيف تفرق الشريعة بين متماثلين من كل وجه لا تفرقهما في تقدم لفظ وتأخره مع استواء العقدين في الحقيقة والمعنى والقصد وهل هذا الا من
 اقرب الوسائل والذرائع الى حصول ما قصد الشارع عدمه وابطاله واین هذه القاعدة من قاعدة سد الذرائع الى الحرما ولهذا صرح اصحابنا ببطلان التحليل
 علوا انها مناقضة لتلك القاعدة سدا للذرائع الى الحرما بكل طريق وهذه القاعدة توسع الطريق اليها وتنهيها واذ انما مل لليب هذه القاعدة وهل
 ترفع التحريم والوجوب م قيام المعنى المقصود لها حقيقة وفي ذلك تأكيد للتحريم من وجهين من جهة ان فيها فعل الحرم وترك الواجب ومن جهة انها
 على التام ليس والمكر والخداع والتوسل بشيء الله الذي احبه ورضيه لعباد القس احرمه ونهى عنه ومعلوم انه لا بد ان يكون بين الحلال والحرام فرق بين
 في الحقيقة بحيث يظهر العقول مضادة احدهما للآخر والفرق في الصورة غير معتبر ولا مؤثرا في الاعتبار بالمعاني والمقاصد في الاقوال والافعال فان
 الالفاظ اذا اختلفت عباراتها ومواضعها بالتقدم والتأخر والمعنى واحد كان حكمها واحدا ولو اختلفت الفاظها واختلفت معانيها كان حكمها
 مختلفا وكذلك الاعمال ومن تأمل الشريعة حتى التأمل علم صحة هذا بالاضطرار فالاحتمال عليه بتقدم الشرط دون مفارقة صورته صورة الحلال
 المشروع ومقصوده مقصود الحرام الباطل فلا تراعى الصورة وتلغى الحقيقة والمقصود بل مشاكسة هذا الحرام صورة ومعنى والحاقة به لا شراكها
 في القصد والحقيقة بل من الحاقه بالحلال الماذون فيه بمشاركته له في مجرد الصورة **فصل** وقوله ولا يفسد اليوم بان يقال هذا ذريعة وهذه
 سواد الى اخره فاشارة منه الى قاعدتين **احدهما** ان الاعتبار بالذات لا يراعى سدا **والثانية** ان القصد غير معتبرة في العقود و
 القاعدة المتقدمة ان الشرط المتقدم لا يؤثر وانما التأثير للشرط الواقعة في صلب العقد وهذه القواعد متلازمة فمن سدا للذرائع اعتبر للمقاصد
 وقال يؤثر الشرط متقدما ومقارنا ومن لم يسد الذرائع لم يعتد للمقاصد ولا الشرط المتقدمة ولا يمكن ابطال واحدة منها الا بابطال جميعها و
 نحن نذكر قاعدة سد الذرائع ودلالة الكتاب والسنة واقوال الصحابة والميزان الصحيح عليها **فصل** في سد الذرائع لما كانت المقاصد لا يتوصل
 اليها الا باسباب طرق تفصى اليها كانت طرقها واسبابها تابعة لها معتبرة بما فرسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب انفسائها

الى غاياتها وارتباطها بها ووسائل الطاعات القربات في محبتها والاذن فيها بحسب فضائها الى غاية فوسيلة المقصود تابعة للمقصود وكلها مقصود
لكنه مقصود قصد الغايات هي مقصودة قصد الوسائل فاذا لم يرتفع الى شيئا وله طرق ووسائل تفضي اليه فانه يحرمها وينبغي منها تحقيقا للحريم وتبينا
له ومنع ان يربح حياه ولو باسار الوسائل والذرائع المفضية اليه لكان ذلك نقضا للحريم واغرا للفتن به وحكمته تعالى وعلمه تاييد ذلك لا يابى بل
سياسة ملوك الدنيا تاييد ذلك فان احدهم اذا منعه جده او رعيته او اهل بيته من شئ ثم اياهم الطريق والاسباب والذرائع الموصلة اليه لعد
مناقضا وحصل من رعيته وجده ضد مقصوده وكذلك الاطباء اذا ارادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطريق والذرائع الموصلة اليه والا فسد
عليهم ما يرومون اصلاحه فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في اعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال ومن تأمل مصادرها ومواردها علم ان
الله تعالى ورسوله سيد الذرائع المفضية الى المحرم بان حرمها ونهى عنها والذريعة ما كان وسيلة وطريقا الى الشئ ولا بد من تحريم هذا الموضع قبل تقريره
ليزول الالتباس في فقه الفعل والقول المفضي الى الفسدة فاما **احدهما** ان يكون وصفا لا فضا اليها كشراب السكر المفضي الى مفسدة السكر
وكالفن في المفضي الى مفسدة القرية والزنا المفضي الى اختلاط النباة ونسب الفرس ونحو ذلك فهذه افعال وافعال وضعت مفضية لهذه المفسدة
وليس لها ظاهر غيرها **والثاني** ان تكون موضوعة للانفصال الى امر جائز او مستحب فيستخذ وسيلة الى المحرم اما بقصد او بغير قصد منه **فالاول**
كمن يعقد النكاح قاصدا به التحليل او يعقد البيع قاصدا به الربا او يخالعه قاصدا به البحث ونحو ذلك **والثاني** كمن يصلي تطوعا بغير سبب او قات
النهي او يسب ارباب المشركين بين اظهرهم او يصلي بين يدي القبر لله ونحو ذلك فهذا القسم من الذرائع نوعان **احدهما** ان تكون مصلية الفعل
ارجح من مفسدته **والثاني** ان تكون مفسدة راجحة على مصلية ففهمنا اربعة اقسام **الاول** وسيلة موضوعة لا فضا الى المفسدة **الثاني**
وسيلة موضوعة للمباح قصد بها التوصل الى مفسدة مفضية اليها غالبا ومفسدة تها ارجح من مصلية **الرابع** وسيلة موضوعة للمباح وقد تنفصل الى
المفسدة ومصلية ارجح من مفسدتها فتعال القسم الاول والثاني قد تقدم ومثال الثالث الصلوة في اوقات النهي ومسبة الهة المشركين بين ظهرانيهم
وتزوين المتوفى عنها في زمن عدتها ومثال ذلك ومثال الرابع النظر الى المخطوبة والستامة والشهود عليها ومن يطأها ويغاملها وفعل ذوات الاسباب
في اوقات النهي وكلمة الحق عند ذي سلطان جائز ونحو ذلك فالشريعة جاءت باباحة هذا القسم اذا استجاب له واجبا بحسب رجا في المصلحة وجاءت
بالمنع من القسم الاول كراهة او تحريم بحسب رجا في المفسدة بقى النظر في قسمين الوسيط هل هما ما جاءت الشريعة باباحتهما والذرائع منهما **فنقول** الدلالة على
المنع من وجه **الوجه الاول** قوله تعالى ولا تستبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم فحرم تعالى سب الهة المشركين مع
كون السبب غيظا وحمية لله واهانة كالهتيم لكونه ذريعة الى سبهم الله تعالى وكانت مصلية ترك مسبة تعالى ارجح من مصلية سبنا الهتهم هذه
كانت فيه بل كالتصريح على المنع من الجائر لئلا يكون سببا في فعل ما لا يجوز **الوجه الثاني** قوله تعالى ولا يفرون يارجلهم ليعلم ما يخفين من بينين
فمنعهم من الضرب بالارجل وان كان جائزا في نفسه لئلا يكون سببا الى سبهم الرجال صوت الخلل في ذلك دواعي الشهوة منهم اليهن **الوجه**
الثالث قوله تعالى يا ايها الذين امنوا الميسر انكم الذين ملكتم ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات الاية امر تعالى مسالك المؤمنين
ومن لم يبلغ منهم الحلم ان يستاذنوا عليهم في هذه الاوقات الثلاثة لئلا يكون دخولهم هيجا بغير استئذان فيها ذريعة الى اطلاعهم على عوراتهم وقت
القائياتهم عند لقائهم والنوم واليقظة ولم يامرهم بالاستئذان في غيرها وان امكن في تركه هذه المفسدة لتدورها وقلة الافضاء اليها فحلت
كالقصد منه **الوجه الرابع** قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا نهي سبحانه ان يقولوا هذه الكلمة مع قصد هم بها الخير
لئلا يكون قولهم ذريعة الى التشبه باليهود في اقوالهم وخطابهم فانهم كانوا يجا طبون بها النبي صلى الله عليه واله لم ويقصدوا بها السبب بقصد
فاعلم ان الدعوة فتنى المسلمين عن قولها سيد الذريعة المشابهة ولئلا يكون ذلك ذريعة الى ان يقولوا اليهود للنبي صلى الله عليه واله لم تشبهنا باليهود
يقصد من بها غير ما يقصد المسلمين **الوجه الخامس** قوله تعالى اكليمه موسى اخوه هارون اذهبا الى فرعون انه طغى فتولا له لئلا يفتكرك
او يخشى فامر تعالى ان يبينوا القول لا عظم عدائته واشدهم كفرا واعتمادهم عليه لئلا يكون اعلا له القول له مع انه حقيق بذريعة الى تنفيذه وعدم

مع
مقتضى الاشياء
وهو سبب في قوله
ان تشبهوا كنيتها
موصلة الى
مفسدة

السبب

تشبهنا

صبره لغوام الحجرة فها هنا عن الجائر ثلاث لا يثبت عليه ما هو اكره اليه تعالى **الوجه السادس** انه تعالى في الحديث لا تصوم باليد او ارجلكم بالعفو
الصحيح لئلا يكون انصامهم ذريعة الى وقوع ما هو اعظم مفسدة من مفسدة الاعضاء واحتمال الضيم ومصلحة حفظ نفوسهم ودينهم وذريتهم راجحة على مصلحة
الانصام والمقابلة **الوجه السابع** انه تعالى في الحديث عن البيع وقت نداء المجمع لئلا يتخذ ذريعة الى التشاغل بالتجارة عن حضورها **الوجه**
الثامن ما رواه حميد بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من الكبار ثلثون الرجل والديه قالوا يا رسول الله
وهل يثيم الرجل قال نعم يسب بالرجل فيسب باه ويسب به فيسب به متفق عليه ولفظ البخاري ان من اكبر الكبار ان يلعن الرجل والديه قيل
يا رسول الله كيف يلعن الرجل والديه قال يسب بالرجل فيسب باه ويسب به فيسب به فنجعل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الرجل سببا لا عنا
لا يويه بتسببه الى ذلك وتوسله اليه وان لم يقصد **الوجه التاسع** ان النبي صلى الله عليه واله وسلم كان يكف عن قتل المنافقين مع كونه مصلحي
لئلا يكون ذريعة الى تفتير الناس عنه وقولهم ان محمدا يقتل اصحابه فان هذا القول يوجب النفور عن الاسلام ممن دخل فيه ومن لم يدخل في مفسدة
التفتير اكبر من مفسدة ترك قتلهم ومصلحة التاليف اعظم من مصلحة القتل **الوجه العاشر** ان الله تعالى حرم الخمر لما فيها من المفساد لكثرة المرتبة
على زوال العقل وهذا ليس مما نحن فيه لكن حرم الفطرة الواحدة منها وحرم امساكها للتخليل ونجسها لئلا يتخذ الفطرة ذريعة الى الحسوة ويتخذ
امساكها للتخليل ذريعة الى امساكها للشرب ثم ياتي في سد الذريعة ونهي عن الخليطين وعن شرب البصير بعد ثلاث وعن الانباز في لاوحية الق
قد يثمر التنبذ فيها ولا يعلم به جسم الماد قربان المسكر وقد صرح صلى الله عليه واله وسلم بالعدة في تحريم القليل فقال لو رخصت لكم في هذه لادشك ان
تجعلوها مثل هذه **الوجه الحادي عشر** انه صلى الله عليه واله وسلم حرم الخلو بالاجنبية ولو في اقرام القرآن والسفر بها ولو في الحج وزيارة
الوالدين سدا للذريعة ما يحاذر من الفتنه وغلبات الطباع **الوجه الثاني عشر** ان الله تعالى امر بغض البصر وان كان انما يقع على محاسن
الخلق والتفكر في صنع الله سدا للذريعة الارادة والشهوة المفضية الى المحظور **الوجه الثالث عشر** ان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى عن
بناء المساجد على القبور ولعن من فعل ذلك ونهى عن تجصيص القبور ونشر ريفها واتخاذها مساجد وعن الصلوة اليها وعند ها وعن ايقاد المصابيح
عليها وامر بتسويتها ونهى عن اتخاذها عيلا وعن شتم الرجال اليها لئلا يكون ذلك ذريعة الى اتخاذها اوقافا والاشرار بها وحرم ذلك على من قصده
ومن لم يقصد بل قصده خلافه سدا للذريعة **الوجه الرابع عشر** انه صلى الله عليه واله وسلم نهى عن الصلوة عند طلوع الشمس وعند
غروبها وكان من حكمة ذلك انما وقت سجود المشركين للشمس وكان النهي عن الصلوة لله في ذلك الوقت سدا للذريعة للمشاهدة الظاهرة التي هي
ذريعة الى المشاهدة في القصد مع بعد هذه الذريعة فكيف بالنذر القريب **الوجه الخامس عشر** انه صلى الله عليه واله وسلم نهى عن التشبه
باهل الكتاب في احاديث كثيرة كقولهم ان اليهود والنصارى لا يصيبون فحالفهم وقوله ان اليهود لا يصلون في نعالهم فحالفهم وقوله في عاشوراء
نحالفوا اليهود صوموا يومنا قبله ويوما بعد وقال لا تشبهوا بالاعاجم وروى الترمذي عنه ليس منا من تشبه بغيرنا وروى الامام احمد عنه من تشبه
بقوم فهو منهم وسر ذلك المشاهدة في الهدى الظاهر ذريعة الى الموافقة في القصد العمل **الوجه السادس عشر** انه صلى الله عليه واله وسلم
حرم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها وقال انكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم حتى لو رصبت المرأة بذلك لم يجر لان ذلك ذريعة الى القطيعة
المحزنة كما علل بالنبي صلى الله عليه واله وسلم **الوجه السابع عشر** انه حرم نكاح اربع من اربع لان ذلك ذريعة الى الجور وقيل العلة فيه انه
ذريعة الى كثرة المونة المفضية الى كل الحرام وعلى التقديرين فهو من باب سد الذرائع واباح الاربع وان كان لا يؤمن الجور في اجتماعهن لان حاجته قد
لا تدمر مما دونهن فكانت مصلحة الاباح ارجح من مفسدة الجور المتوقعة **الوجه الثامن عشر** ان الله تعالى حرم خطبة المعتدة صريحا حتى حرم ذلك
في عدة الوفاة وان كان للرجع في نقضها ليس للمرأة فإباحة الخطبة قد تكون ذريعة الى استحالة المرأة بالاجابة والنكاح في انقضاء عدتها **الوجه**
التاسع عشر ان الله تعالى حرم عقد النكاح في حال العدة وفيه احرام وان تأخر الوطى الى وقت الحل لئلا يتخذ العقد ذريعة الى الوطى ولا ينتقض
هذا بالصيام فان رفته قريب جدا فلا يس عليه كلفة في صبره بعض يوم الى الليل **الوجه العشرون** ان الشارع حرم الطيب على المحرم لكونه

من اسبابه وسمى لوطي فقريه من باب سد الذريعة الوجه الحادي والعشرون ان الشارع اشترط للكاسر شروطا ثلاثة على التقيد
تقطع منه شبهة السقار كالاعلان والولي ومنع المرأة ان تليه بنفسها وتذبل اظفارها حتى يقرب فيه الذق والصوت الولية لان في الاخلال به
ذريعة الى وقوع السقار بصوت الكاسر وزوال بعض مقاصد الكاسر من جهة الغرض ثم اكد ذلك بان جعل الكاسر حراما من العدة يزيد على مقدار الاستبراء وان ثبت
لها حكم ما من المصاهرة وحرماتها ومن الموارثة لذلك على مجرد الاستقار فعمل الشارع جعله سببا ووصلة بين الناس بتدليل الرحم كما جرم بينهما في قوله
جعله نسباً وصهلاً وهذه المقاصد تمت تشبيهه بالسقار وتبين ان كاسر الحمل بالسقار شبه منه بالكاسر الوجه الثاني والعشرون
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم غيّر الرجل بين سلفه وبينه معلوم انه لو اقر احداهما عن الآخر صرح وانما ذلك لان اقرار احدهما بالآخر ذريعة الى
يقرضه الفاد يبيع سبعة تسادى ثمان مائة بالف اخرى فيكون قد عطا الف وتسعة ثمان مائة لياخذ منه الفين وهذا هو معنى الربا فانظر الى
حماية الذريعة الى ذلك بكل طريق وقد اجمعت بعض المائتين مسئلة مدعوى بان قال من جزها يجوز ان يبيع الرجل الف دينار في مندبل بالف وخمس مائة
مفردة قال وهذا ذريعة الى الربا ثم قال يجوز ان يقرضه الفا ويبيعه المندبل بخمس مائة وهذا هو عين الذي غيّر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
وهو من اقرب الدلائل الى الربا ويلزم من لم يسد الذريعة ان يخالف النصوص في ذلك فكيف يترك امر او تركب نظيرة من كل وجه الوجه الثالث
والعشرون ان الآثار المتظاهرة في تحريم العينة عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ومن الصحابة تدل على المنع من عود السلعة الى المباح وان لم يتواطأ
على الربا وما ذاك الا لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى تاخير الدين لاجل الهدية فيكون ربا فانه يعود اليه ماله واخذ الفضل الذي استفادته بسبب القرض
من دينه وما ذاك الا لئلا يتخذ ذلك ذريعة الى تاخير الدين لاجل الهدية فيكون ربا فانه يعود اليه ماله واخذ الفضل الذي استفادته بسبب القرض
الوجه الخامس والعشرون ان الولي والقاضي والشافئ ممنوع من قبول الهدية وهو اصل فساد العالم واستناد الامر الى غير اهله وقولته
الخفية والضعفاء والعاجزين وقد دخل بذلك من الفساد ما لا يحصىه الا الله وما ذاك الا لان قبول الهدية ممن لم يجز عادت به عادة ذريعة الى
قضا حاجته وحبك الشيء يعني يصم فيقوم عند شهوة لقضاء حاجته كما قام له مقرنة بشرية واعمال عن كونه لا يصلح الوجه السادس
والعشرون ان السنة مضت بانه ليس للقاتل من الميراث شيء اما عمل كما قال الطائفة واما مباشرة كما قال ابو حنيفة واما قتلا مضمونا بقصاص
اودية او كفارة واما قتلا بخير حق واما قتلا مطلقا كما هي قول في مذاهب الشافئ واحمد وسواهما للقاتل ان يتجمل الميراث او لم يقصد له فان عاتق
هذا القصد فهو معتبرة في المنع وقا ما ذاك الا لان توثيق القاتل ذريعة الى وقوع هذا الفعل فسد الشارع الذريعة بالمنع الوجه
السابع والعشرون ان السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ودفوا المطلقة المبسوطة في من الموت حيث يتم بقصد حرمانها للميراث
بلا تردد وان لم يقصد الحرمان لان الطلاق ذريعة وما اذالم يتم ففيه خلاف معروف ما حدان المرض وجب حق تعلّقها بماله فلا يمكن من
قطعه اوسد الذريعة بالكلية وان كان في اصل المسئلة خلاف متاخر عن اجماع السابقين الوجه الثامن والعشرون ان الصبابة وقا
الفقهاء اتفقوا على قتل الجميع بالواحد وان كان اصل القصاص يمنع ذلك لئلا يكون علم القصاص ذريعة الى التعاون على سفك الدماء الوجه
التاسع والعشرون ان النبي صلى الله عليه واله وسلم غيّر ان تقطع الايدي في الغزو لئلا يكون ذريعة الى الحاق المحلود بالكفار ولهذا لا
تقام الحدود في الغزو كما تقدم الوجه الثلاثون ان النبي صلى الله عليه واله وسلم غيّر عن تقديم رمضان بصوم يوم ويومين الا ان تكون الجمعة
توافق ذلك اليوم وهي عن صوم يوم الشك وما ذاك الا لئلا يتخذ ذريعة الى ان يلجئ بالفرض ما ليس منه كذلك حرم صوم يوم العيد تمييز الوقت
العبادة من غيره لئلا يكون ذريعة الى الزيادة في الواجب كما فعلت النصارى في هذا الغرض استعملوا في جعل الفطر واجباً على من استعملوا في الفطر قبل الفطر وكان ذلك
الى تمييز فرض الصلوة عن نفسها يكره للامام ان يتطوع في مكانه وان يستدبر جلوسه مستقبل القبلة كل هذا اسدا للباب المغني الى ان يزداد في الفرض
ما ليس منه الوجه الحادي والثلاثون انه صلى الله عليه واله وسلم كره الصلوة الى ما قد عبد من دون الله تعالى واحب الى من صلى العن
او عمود او شجرة او نحو ان يجعله على احد حاجبيه ولا يصمد له صمد اقطع الذريعة التشبه بالبهيم الى غير الله تعالى الوجه الثاني والثلاثون ان

شبه

شبهه

تعلق حقا

ان شرع الشفاعة وسلط الشريك على التزام الشقص من يد المشتري سد الذريعة للفداة المتعلقة بالشركة والقسمه الوجه الثالث
والثلاثون ان الحاكم منى عن دفع احد الخصمين على الآخر وعن اقبال عليه دونه وعن مغاويرته والقيام له دون خصمه ثلاثا يكون ذريعة الى
 انكسار قلبه لآخر وطعنه عن القيام بحجة نقل لسانه بما التوجه الرابع **والثلاثون** انه ممنوع من الحكم بعد ثلاثا يكون ذلك ذريعة الى حكمه بالباطل
 ويقول حكمت على الوجه الخامس **والثلاثون** ان الشريعة منعت من قبول شهادة العدو وعلى مدونة ثلاثا يتخذ ذلك ذريعة الى باعغ غرضه
 من حله بالشهادة الباطلة الوجه السادس **والثلاثون** ان الله تعالى منع رسوله حيث كان بمكة من البحر بالقرآن حيث كان المشركون
 يسمعونهم فيسبون القرآن ومن انزله ومن جلد به ومن انزل عليه الوجه السابع **والثلاثون** ان الله تعالى وجب الحد ودعى الى
 الجرائم التي تتقاضها الطباع وليس عليه ما اذرع طبعي والحدود عقوبات لارباب الجرائم في الدنيا كما جعلت عقوبتهم في الآخرة بالانذار لم يتوبوا
 ثم انه تعالى جعل للتائب من الذنب كمن لا ذنب له فمن لقيه تائبا توبة نصوحا لم يعذب به مما قابضه وهكذا في احكام الدنيا اذا تاب توبة نصوحا
 قبل رفعه الى الامام سقط عنه الحد في امره قول العلماء فاذا رجع الى الامام تسقط توبته عند الحد ثلاثا يتخذ ذلك ذريعة الى تعطيل حد ودالله ما لا يجوز كل من
 وجب عليه الحد ان يظهر التوبة ليتخلص من العقوبة وان تاب توبة نصوحا سد الذريعة السكوت بالكلية الوجه الثامن **والثلاثون**
 ان الشارع امر بالاجتماع على امام واحد في الامامة الكبرى وفي الجمعة والعديد والاستسقاء وصلوة الخوف مع كون صلوة الخوف بامامين اقرب
 الى حصول صلوة الامن وذلك سد الذريعة للفرق والاختلاف والتنازع وطبعا لاجتماع القلوب ونالفا لكلمة وهذا من اعظم مقاصد الشارع
 وقد سد الذريعة الى ما يناقضه بكل طريق حتى في تسوية الصف في الصلوة ثلاثا تختلف لقلوب وشواهد ذلك اكثر من ان تذكر الوجه
التاسع والثلاثون ان السنة وضعت بكرامة افراد رجب بالصوم وكرهية افراد يوم الجمعة بالصوم وليلتها بالقيام سدا للذريعة التي
 شرع لم ياذن به الله من تخصيص زمان او مكان بما لم يخص به ففي ذلك قوم فيما قدم فيه اهل الكتاب الوجه العاشر **والاربعون** الشرط المفروض
 على اهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين في اللباس والشعور والراكب وغيرها ثلاثا تفضي مشابهمهم الى ان يعامل الكافر معاملة المسلم فسد
 هذه الذريعة بالزامهم التمييز عن المسلمين الوجه الحادي **والاربعون** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر ناجية بن كعب الاسلمي
 وقتل رسول معه هدية اذا عطبت منه شئ دون الحال ان يخرجه ويصير نعله التي قلده بها في ذمه ويحلي ببنسب بين الناس نهائا ان يأكل منه هو
 لو احد من اهل بفقته قالوا وما ذاك الا لانه لو جاز ان يأكل منه او يطعم اهل بفقته قبل بلوغ الحال فرمادعاه ذلك الى ان يقصر في علمها وحفظها
 لحصول غرضه من عطائها دون الحال كحصوله بعد بلوغ الحال من اكله هو ورفقته واهلها الى اصحابهم فاذا ايسر من حصول غرضه في عطائها كان ذلك
 ادعاه الى حفظها حتى تلبث محلها واحتمل ما دة هذا الفساد وهذا من الطف انواع سد الذريعة الوجه الثاني **والاربعون** ان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم امر المتقطن يشهد على القطرة وقد علم انه امن وما ذاك الا سد الذريعة الطمع والكتمان فاذا باءروا شهد كان
 احتمل ما دة الطمع والكتمان وهذا البصر من الطف انواعها الوجه الثالث **والاربعون** انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقولوا
 ما شاء الله وشاء محمد واذم الخطيب الذي قال من يطعم الله ورسوله فقد رشد ومن عصاها فقد غوى سد الذريعة الشريك في المعنى بالشر
 في اللفظ وحسم المادة الشرك حتى في اللفظ ولهذا قال الذي قال له ما شاء الله وشتت اجلتي لله ندا فحم مادة الشرك وسد الذريعة اليه في
 اللفظ كما سد ما في الفعل والقصد فصلوة الله وسلامه عليه وعلى آله اكل صلوة وادكاها واعمها الوجه الرابع **والاربعون** انه صلى
 الله عليه وآله وسلم امر المؤمنين ان يصلوا فقفوا اذا صلى امامهم قاعدا وقد تواتر عنه ذلك ولم يحج عنه ما ينقض وما ذاك الا سد الذريعة
 مشاجرة الكفار حيث يقومون على ملوكهم وهم قعود كما على صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وهذا التعليل منه يبطل قول من قال انه
 منسوخ مع ان ذلك دعوى لا دليل عليها الوجه الخامس **والاربعون** انه صلى الله عليه وآله وسلم امر المصل بالليل اذا خسر ان يذهب
 فلا يردد وقال لعل من يذهب يستغفر فيفسد فامره بالنوم ثلاثا تكون صلواته في تلك الحال ذريعة الى سببه لنفسه هو لا يشعر لغلبة النوم

الوجه السادس والأربعون ان الشائع صلوات عليه نوحان يخطب الرجل على خطبة اخيه او يستام على سوم اخيه او يبيع على بيع اخيه وما ذاك الا انه ذريعة للتباعد القياس هذا انه لا يتاجر على اجارته ولا يخطب لاية ولا منصبا على خطبته وما ذاك الا انه ذريعة الى وقوع العداوة والبغضاء بينه وبين اخيه **الوجه السابع والأربعون** انه نوح عن البول في البحر معاذك الا انه قد يكون ذريعة الى خروج حيوان يوزيه وقد يكون من مساكن الجن فيؤذيهم بالبول فربما انه **الوجه الثامن والأربعون** انه نوح عن البراز في قارعة الطريق لئلا يورثه الله ذريعة لاستجلاب اللعنة كما عمل به صلى الله عليه واله ولم يقوله اتقوا الملاعن الثلاثة وفي لفظ اتقوا الملاعن قالوا وما الملاعن يا رسول الله قال الذي يغفل في طريق الناس في ظلم **الوجه التاسع والأربعون** انه نوح ان اقيمت الصلاة ان يقول مواحق يرويه قد خرج لئلا يكون ذلك ذريعة الى قيامهم بغير الله ولو كانوا انما يقصدون القيام بالصلاة لكن قيامهم قبل خروج الامام ذريعة ولا مصلحة فيها فهو اعنه **الوجه الخمسون** انه نوح ان توصل صلاة الجمعة حتى يتكلم او يخرج لئلا يتخذ ذريعة الى تغير الفرض ولن يزد فيه ما ليس منه قال اسألت يزيد صليت الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامى فصليت فلما دخل معاوية ارسل الى قال لا تعذبا فقلت اذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تتكلم او يخرج فان النبي صلى الله عليه واله لم امر بذلك لان توصل الصلاة حتى تتكلم او يخرج **الوجه الحادي والخمسون** انه امر من صلى في صلاة ثم جاء الى المسجد ان يصلي مع الامام وتكون له نافلة ثلاثا يتخذ قنوة والناس يصلون ذريعة الى الساءة العن به وانه ليس من المصلين **الوجه الثاني والخمسون** انه نوح ان يسمي بعد العشاء الاخرة الاصل او مسافرو كان بكثرة النوم قبلها والحديث جدها وما ذاك الا لان النوم قبلها ذريعة الى تقويتها والسمي بعد ما ذريعة الى تقويت قيام الليل فان عارضه مصلحة راجحة كالسمر في العلم ومصلحة المسلمين لم يكره **الوجه الثالث والخمسون** انه نوح الى النساء اذا صليت مع الرجال ان يرفعن رؤسهن قبل الرجال لئلا يكون ذريعة منهن الى رؤية عورت الرجال من وراء الابدح كما جاء التعليل بذلك في الحديث **الوجه الرابع والخمسون** انه نوح الرجل ان يخطي المسجد الذي يليه الى غيره كما رواه بقية عن الجاشع عن عمر بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه واله لم يصل احدكم في المسجد الذي يليه ولا يخطاه الى غيره وما ذاك الا انه ذريعة الى هجر المسجد الذي يليه ويحاش صدر الامام وان كان الامام لا يتم الصلاة او يرمى ببلد عثم او يعلن فجور فلا يباس بخطية غيره **الوجه الخامس والخمسون** انه نوح الرجل بعد الاذان ان يخرج من المسجد حتى يصل لئلا يكون خروجه ذريعة الى تشغاله عن الصلاة جماعة كما قال عمار لرجل راه قد خرج بعد الاذان اما هذا فقد عصى بالقائم **الوجه السادس والخمسون** انه نوح عن الاحتباء يوم الجمعة كما رواه احمد في مسنده من حديث سهل بن معاوية عن امية بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه واله لم عن الاحتباء يوم الجمعة وما ذاك الا انه ذريعة الى النوم **الوجه السابع والخمسون** انه نوح المرأة اذا خرجت الى المسجد ان تطيب وتصيب بخور وذلك لانه ذريعة الى ميل الرجال وتشوقهم اليها فان راحتها وزينتها وصورتها وابدع حاسنها تدعو اليها فامرهم ان يخرج تغطية وان لا تطيب وان تقف خلف الرجال ان لا تسير في الصلاة اذا نالها غش بل تصفق بطن كفها على ظهرها اخره كل ذلك سدا للذريعة وحماية عن المفسدة **الوجه الثامن والخمسون** انه نوح ان تنعت المرأة المرأة لزوجها حتى كانه ينظر اليها ولا يخفى ان ذلك سدا للذريعة وحماية عن مفسدة وقوعها في قلبه وميله اليها بحضور صورتها في نفسه كم من احب غيره بالوصف قبل الرؤية **الوجه التاسع والخمسون** انه نوح عن الجلوس بالطرقات وما ذاك الا لانه ذريعة الى النظر الى الحرم فلما خبروه انه لا بد لهم من ذلك قالوا اعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غش البصر وكف الاذى ورد السلام **الوجه الستون** انه نوح ان يبني الرجل عند امرأة الا ان يكون ناكحا او ذارعا محرما فاذك الا لان المبيت عند الاجنبية ذريعة الى الحرم **الوجه الحادي والستون** انه نوح ان تباع السلم حيث تباع حتى تنقل عن مكانها وما ذاك الا انه ذريعة الى جحد البائس البعير وعدم اتمامه اذا راي المشتري في بيعها فيغره الطمع وتشتت نفسه بالتسليم كما هو الواقع واكد هذا المعنى بالنهي عن بيعه ما يضمن وهذا من محاسن الشريعة والطف باب لسد الذرائع **الوجه الثاني والستون** انه نوح ان يبعين في بيعه وهو الشيطان في البيع في الحديث الاخر وهو الذي لعاقده او كسل البيعتين او الريا في الحديث الثالث وذلك سدا للذريعة الريا فانه اذا باع السلعة

سأله
الشيخ

تغير

ابن عمر

في الحديث
الوجه السادس والخمسون

بما أنه موطنه ثم اشتد لها منه بما تفتت حاله فقد لم يبق في بيعه فان اخذ بالحق الزائد اخذ بالربا وان اخذ بالحق اقل اخذ باوكس وهذا من اعظم
الذرائع الى الربا والبعد كل البعد من حمل الحديث على البيع بما أنه مؤجلة او تمسين حاله وليس ههنا ربا ولا جهالة ولا غرر ولا قمار ولا شئ من المفاسد فانه خيرة
بين اى اثنين شاء وليس هذا باحد من تخيرة بعد البيع بين الاخذ والامضاء ثلاثة ايام وايضا فانه فرق بين عقدين كل منهما ذريعة ظاهرة جلا الى الربا
وهما السلف البيع والشرطان في البيع وهذا ان العقدان بينهما من النسب والاختاء والتوسل بينهما الى كل الربا ما يقتضى الجمع بينهما في التخيير فضلا وان
الله وسلامه على من كلف الشفاء والعصمة والهدى **الوجه الثالث والستون** انه ان يفرق بين الاولاد في المضاجع وان لا
يترك الذكر نيام مع الانثى في فراشه احد لان ذلك قد يكون ذريعة الى نهي الشيطان بينهما مواصلة المحرمية بواسطة اتحاد الفرج ولا سيما مع
الطول والرجل قد يعبت في نومه بالمرأة في نومها الى جانبها وهو لا يشعر بهذا الايض من الطف سدا لدواعي **الوجه الرابع والستون** انه
يقول الرجل خبت نفسي لكن ليقول نفسي سدا لذريعة اعتياد اللسان الكلام الفاحش سدا لذريعة انصاف النفس بمعنى هذا
اللفظ فان اللفظ شفاؤه معاينها وتطليها بالمشاكاة والناسبة التي بين اللفظ والمعنى ولهذا قل من تجدد بجماد لفظا او معناه غالب عليه
فسد سؤل الله صلى الله عليه واله وسلم ذريعة الخبث لفظا ومعنى وهذا ايضا من الطف **الباب الخامس والستون** انه نهى
ان يقول الغلام في حجابته عبيد وامى ولكن يقول قتلى وفتاى ويقول لغلامه ومثى ريك اطعم ريك سدا لذريعة الشرك في اللفظ والمعنى
وان كان الرب ههنا هو المالك كرب الدار ورب الدار بل هذا عن لفظ العبد والامة الى اللفظ الفتى والفتاة ومنع من اطلاق لفظ الرب على السيد كما
لجانب التوحيد وسدا لذريعة الشرك **الوجه السادس والستون** انه نهى المرأة ان تسافر بغير محرم ذلك لان سفرها بغير محرم يكون ذريعة الى
نهيها ونهيها **الوجه السابع والستون** انه نهى عن تصديق اهل الكتاب تكذيبهم فيما يجادلون به لان تصديقهم قد يكون ذريعة الى التصديق
بالباطل وتكذيبهم قد يكون ذريعة الى التكذيب بالحق كما علل به في نفس الحديث **الوجه الثامن والستون** انه نهى ان يسمى عبدا باقر ونافع
ودباس لان ذلك قد يكون ذريعة الى ما يكره من الطيرة بان يقال ليس ههنا يسار ولا رباح ولا افع وان كان اما قصد اسم الغلام ولكن سدا
ذريعة اللفظ المذكور الذي يستوحش منه السامع **الوجه التاسع والستون** انه نهى الرجال عن الدخول على النساء لانه ذريعة ظاهرة
الوجه السبعون انه نهى ان يسمى باسم برة لانه ذريعة الى تركية النفس بهذا الاسم وان كان اما قصد العلية **الوجه الحادى و**
السبعون انه نهى عن التداءى بالخمر وان كانت مصلىة التداوى راجحة على مفسدة ملابستها سدا لذريعة قربانها واقربانها ومحبة النقوس
لها فحسم عليها المادة حتى في تناولها على وجه الداء وهذا من ابلة سدا لذريعة **الوجه الثانى والسبعون** انه نهى ان يتساجلا اثنا
دون الثالث لان ذلك ذريعة الى خزنه وكسر قلبه وظنه الشوق **الوجه الثالث والسبعون** ان الله حرم كاح الامة على القادر على كاح
الحرة اذ لم ينحش الحنت لان ذلك ذريعة الى ارقاق ولده حق لو كانت الامة من الانثى من الحبل والولادة لم تحل بسدا لذريعة ولهذا منع الامة
احمل الاسير والتاجر ان يترفع في دار الحرب خشية تعرضه للارق وعمله بجلة اخرى وهى انه قد لا يمكن منع العدل ومن مشاكنة في زوجته
الوجه الرابع والسبعون انه نهى ان يورد مريض على محله لان ذلك قد يكون ذريعة اما الى اعتدائه واما الى تاذيه بالتوهم والخوف وذلك
سبب الى صابة المكروه له **الوجه الخامس والسبعون** انه نهى اصحابه عن دخول ديار ثمود الا باكين خشية ان يصيبهم ما اصابهم
فجعل الدخول من غير كاه ذريعة الى صابة المكروه **الوجه السادس والسبعون** انه نهى الرجل ان ينظر الى من فضل عليه في المال واللباس
فانه ذريعة الى زدراته فتمت الله عليه واحتقاره بما وذلك سبب الهلاك **الوجه السابع والسبعون** انه نهى عن انزاع الحجر على الخيل
لان ذلك ذريعة الى قطع نسل الخيل وتقليبها ومن هذا نهى عن اكل لحومها ان هم الحديث فيه اما كان لانه ذريعة الى تقليد لها كما نهى في بعض
الغزوات عن تحمير ظهورهم لما كان ذريعة الى قوت ارجهم بفقد الظهور **الوجه الثامن والسبعون** انه نهى من رأى ويا يكرهها ان يتحدث بها
فانه ذريعة الى انتقالها من مرتبة الويعون الى معنى اللفظ وهكذا اامة الامور تكون في الذهن اولا ثم تنتقل الى الذكر ثم تنتقل الى الحس

وهذا من النطف سدا للذرائع وانفعها ومن تأمل عامة الشرع لا في درجات الظهور بل في طبق من الذهن الى اللفظ الى الخارج الوجه التاسع
 السبعون انه سئل عن الحر يتخذ خلافا لغيره في حال الحر الذي حصل بغير القليل وماذا لا سئل ان ذريعة مسألتها بكل طريق اذ لو اذن في تخليها
 بحسبها اصحابها لذلك وكان ذريعة الى الحد والوجه الثمانون انه نهي ان يتعاطى السيف مسلولا وماذا لا انه ذريعة الى الاصابة بمكروه
 ولعل الشيطان يعينه ويتزعم في يده فيقع المحذور ويقترب منه الوجه الحادي والثمانون انه امر المار في المسجد بنيل ان يمسك على
 فصلها بيده لئلا يكون ذريعة الى تاني رجل مسلم بالنصال الوجه الثاني والثمانون انه حرم الشياء وهو المفارقة بجملة انه ذريعة الى
 تحريك النفوس والشبهه فلا يكون عند الرجل من يغنيه من الحلال فيخطى الى الحرام ومن هذا كان المجاهر من حاجين من عاتية الله وهم المحذرون بما
 فعلوا من المعاصي فان السامع تحرك نفسه الى التشبه وفي ذلك من الفساد المنتشر ما لا يعلم الا الله الوجه الثالث والثمانون انه نهي عن البول
 في الماء لانه وماذا لا ان تواتر البول فيه ذريعة الى تنجيسه وعلى هذا فلا فرق بين القليل والكثير وبول الواحد والعدد وهذا اول تفسيره بما دون
 القليلين او بما يمكن نزحه فان الشارع الحكيم لا ياذن للناس ان يبولوا في المياه الدائمة اذا اجازت القليلين او لم يكن نزحها فان في ذلك من افساد مياه
 الناس ومواردهم كذا في به شرعية فحكمة شرعية اقتضت المنع من البول فيه قالوا كذا سئل ان ذريعة افساد الوجه الرابع والثمانون انه نهي ان
 يسافر بالقرآن الى رضى العدو فانه ذريعة الى ان تناله ايديهم كما علم به في نفس الحديث الوجه الخامس والثمانون انه نهي عن الاضكار
 قال لا يحتكر الا خاطي فانه ذريعة الى ان يضيق على الناس قواهم ولهذا لا يمنع من احكام ما لا يضر بالناس الوجه السادس والثمانون
 انه نهي عن فضل الماء لئلا يكون ذريعة الى منعه فضل الكلام كما حل به في نفس الحديث فجعله بمنعه من الماء مانعا من الكلام لان صاحب اللواشى اذا لم يمكنه
 الشرب من ذلك الماء لم يمكنه من المرحى الذي حوله الوجه السابع والثمانون انه نهي عن اقامة حد الزنا على الحامل حتى تضع لئلا يكون ذريعة
 الى قتل ما في بطنها كما في حديث الاخى لولا ما في البيوت من النساء والذريعة لامرت فتيا ان يحملوا معهم حراما من حطب خالفوا في يومئذ الصلوة في الجماعة
 فاسرق عليهم بيوتهم بالنار فمنعه من تحريق بيوتهم التي عصوا الله فيها فحكمة ففهم عن الجماعة كون ذلك ذريعة الى العقوبة من لم يجب عليه حضور الجماعة من النساء
 والاطفال الوجه الثامن والثمانون انه نهي عن ادامة النظر الى المجدومين وهذا والله اعلم لانه ذريعة الى ان يصابوا بايديهم وهي من
 الذرائع واهل الطبيعة يعرفون به وهو جار على قاعدة الاسباب واخبرني رجل من علماءهم انه اجلس قرابة له يكمل الناس فوجد شرب فجلس يكلمهم
 فوجدوا رقا قال فقلت ان الطبيعة تنقل بانه من كثرة ما يفتر عينيه في عين الرمد نقلت الطبيعة الرمد الى عينيه وهذا لا بد معه من نوع استعداد وقد جلت
 الطبيعة والنفس على التشبه الحاكاة الوجه التاسع والثمانون ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي الرجل ان يفتق رجل اذ يقبضه كما يفعل
 كثير من المنتسبين الى العلم من لا علم له بالسنة بل يبالغون الى تقبي هذا لا غناء مباغتة في خلاف السنة جهلا حتى يصيروا احدهم بصوبة الركع كما
 نرى فيهم من الركوع كما يفعلوا منهم من السجود بين يدي شيوخ خصلهم الاحياء والاموات فيقولوا اخذوا من الصلوة بيوتها واولئك ركوعها و
 طائفة ثالثة قيامها يقومون عليه الناس هم قعود كما يقومون في الصلوة فتقاسمت الفرق الثلاث اجزاء الصلوة والمقصود ان النبي صلى الله
 عليه واله وسلم نهي عن الخناء الرجل لاجنه سدا للذريعة الممنوعة كما نهي عن السجود لغير الله وكما نهاهم ان يقوموا في الصلوة على راس الامام وهو جالس
 مع ان قيامهم عبادة لله تعالى فيما الظن ان كان القيام تعظيما للخالق وعبودية له فانه المستعان الوجه التسعون انه حرم التفرق في
 الصرف وسبع الروي بمثله قبل القبض لئلا يتخذ ذريعة الى التاجيل الذي هو اصل باب الربا فهاهم من قربانه باشتراط التقاض في الحال يخرج عليهم
 فيه التماثل وان لا يزيد حد العوضين على الاخر ان كان من جنس واحد حتى لا يباع مذهب بدين رديين وان كانا ساويا سدا للذريعة بالربا النساء الذين
 هم حقيقة الربا وانما اذا منهم من الزيادة مع الحلول حيث تكون الزيادة في مقابلة جودة او صفة او سكة او نحوها فمنعهم منها حيث لا مقابل لها
 الا مجرد الاجل اولى فهذه حكمة تحريم ربا الفضل التي خفيت على كثير من الناس حتى قال بعض المتأخرين لا يثبت في حكمة تحريم ربا الفضل وقد ذكرنا في
 هذه الحكمة بعينها فانه حرمه سدا للذريعة بالربا فقال في حديث تحريم ربا الفضل فان اخاف عليكم الدماء والذماء هو الربا فتحريم الربا نوعان

بعضها

ببقيده

بابها

هذا سئل ان يعطى الاعانة على العصية ويلزم من ليس الذرائع ان يحجب هذا البيع كما صرحوا به ومن العلوم ان هذا البيع يتضمن الاعانة على الذم
 والحد وان وفي معنى هذا كل بيع او اجارة او معاوضة تعين على عصية الله كبيع السلاح للكفار والبخاة وقطاع الطريق وبيع الرقيق لمن يبيع
 به او يوجبه لذلك واجارة داره او حانوته او خانته لمن يقيم فيها سوق العصية وبيع الثمر او اجارته لمن يعصى الله عليه ونحو ذلك مما هو اعانة
 على ما يبغض الله ويسخطه ومن هذا عصر الغيب لمن يتخذ الخمر وقد لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم هو والمعتصم معا ويلزم من لم يسئل الذرائع ان
 يلحق العاصرون ان يحجبوا ان يعصر الغيب لكل واحد ويقول القصد غير معتبر في العقد والذرائع غير معتبرة ونحن مطالبون في الظواهر والله يتولى
 السرائر وقد صرحوا بهذا ولا ريب في التناهي بين هذا وبين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولتقصير على هذا الحد من الامثلة الموافقة
 لاسماء الله المحسنى التي من احصاها دخل الجنة تقا ولا بانه من احصى هذه الوجوه وعلم انها من الدين وعمل بها دخل الجنة اذ ذلك يكون قد اجتمع
 له معرفة اسماء الرب تعالى ومعرفة احكامه والله ورأى ذلك اسماء واحكام وباب سئل الذرائع اهل الرباع التكليف فانه امر بغنى والامر بوعان
 احدهما مقصود لنفسه الثاني وسبيله الى المقصود والثاني نوهان احدهما ما يكون انتهى عنه مقصود في نفسه والثاني ما يكون وسيلة
 الى المقصود فصار سئل الذرائع المنفصلة الى الحرام احل الرباع الذين **فصل** بتجوز الحيل فيما قلنا من سئل الذرائع مناقضة ظاهرة فان الشارع بسط الطريق الى
 المفاسد بكل ممكن والتمسك بفهم الطريق اليها بحيلة فليس من يمتنع الجواز خشية الوقوع في الحرام الى من يعمل الحيلة في التوصل الى هذا الوجه التي ذكرناها واضحا
 عمل على تحريم الحيل والعلى بها والافتاء بها في دين الله ومن تأمل احاديث اللعن وجدها متما من استعمل حمارا لله واسقط فوائده بالحيل كقوله لعن الله
 المحلل والمحلل له لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحون فجهلوا وباعوها وكلوا ثمنها لعن الله الزاني والمرضى لعن الله اكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده
 ومعلوم ان الكاتب الشاهد انما يكتب ويشهد على الربا المحتال عليه ليتمكن من الكتابة والشهادة بخلاف ربا الجاورة الطاهر لعن الخمر عشرة عاصرها
 ومعتصرها ومعلوم انه انما عاصرهنبا ولعن الواضلة والمستوصلة والواشقة والمستوشقة وقرن بينهما وبين اكل الربا وموكله والمحلل والمحلل له في حاشا
 ابن مسعود وذلك للقد المشترك بين هؤلاء الاصناف وهو التدليس والتلبيس فان هذه تظهر من الخلقة ما ليس فيها والمحلل يظهر من الرغبة ما
 ليس هناءه واكل الربا يستعمله بالتدليس الخادعة فيظهر من عقد التبايع ما ليس له حقيقة فهذا يستعمل الربا بالبيع وذلك يستعمل الزنا باسم النكاح فهذا
 يستعمل الاموال وذلك يستعمله انساب ابن مسعود هو راى هذا الحديث وهو راى حديث ما ظهر الزنا والربا في قوم الا اهلوا بانفسهم العقاب
 والله تعالى سمى الذين استعملوا محارمه بالحيل قردة وخنازير جزاء من جنس علمهم فانهم لما مسخوا شرعه وغيروه عن وجهه مسخ وجوههم غير
 عن خلقها والله تعالى ذم اهل الخداع والمكر ومن يقول بلسانه ما ليس في قلبه واخبر ان المنافقين يخادعونهم وهو خادعهم واخبر عنهم انهم انظروا
 لبواظهم وسرازمهم لعلايتهم واقوالهم لا فعالهم وهذا شأن ارباب الحيل المحرمة وهذه الاوصاف منطبقة عليهم فان الخادعة هي الاحتيال والمكر هي
 بالظاهر امر جائر ليتوصل به الى دمر محرم يبطنه ربهنا يقال طريق خيدع اذا كان مخالفا للقصد لا يظن له ويقال السراب خيدع لا نه خيدع من ماء
 وبغيره وظاهرة خلاف باطنه ويقال للضب خادع وفي المثل اخذ من ضئب ويقال سوق خادعة اي متلونة واصلة الاخفاء والستر ومنه الخداع في
 البيت فوازن بين قول لقائل انما بالله وباليوم الآخر واشهد ان محمدا رسول الله انشاء للايمان واخبارا به وهو غير مبطن حقيقة هذه الكلمة
 ولا قاصدا له ولا مطمئنا به وانما قاله متوسلا الى منه وحسن دمه او نيل غرضه دينوى وبين قول المرابي بصلك هذه السلعة بما نه وليس لواحده
 منها غرض فيها بوجه من الوجوه وليس مبطنا حقيقة هذه اللفظة ولا قاصدا له ولا مطمئنا به وانما قلتم بها متوسلا الى الربا ولكن ذلك قول المحلل تزوجت
 هذه المرأة او قبلت هذا النكاح وهو غير مبطن حقيقة النكاح ولا قاصدا له ولا مریدا ان تكون زوجة بوجه ولا هي مريدة لذلك ولا الولي هل تجد
 بينهما فوافي الحقيقة او العرف فكيف يسمى حلها مخادعة من الآخر مع ان قوله لعن امثريت واقترضت وانكحت وتزوجت غير قاصدا به انتقال
 الملك الذي وضعت له هذه الصيغة ولا ينوى النكاح الذي جعلت له هذه الكلمة بل قصد ما ينافي مقصود العقد وامر اخر خادع عن احكام العقد
 وهو عود المرأة الى زوجها المطلق وعود السلعة الى المالك باكر من ذلك الثمن بما شرته ولهذا الكلمات التي جعلت لها حقائق ومقاصد مظهر

الحرام
 بكل حيلة

لأزادة حقانيتها ومقامها ومبطلان الخلافه فالاول نفاق في أصل الدين وهذا نفاق في فروعهم **يوضح** ذلك ما ثبت عن ابن عباس أنه جاءه رجل فقال إن عمي طلق امرأته ثلاثا أيحياها له رجل فقال بن جناد عم الله يحذره ويحذر من ابن عباس إنما سئلا عن العينة فقالا إن الله لا يحذر هذا ما حرم الله ورسوله فمما ذلك خلا ما كما سمع عثمان وابن عمر تكلم المحلل بخمس دلسة وقال **أيوب** المستقباني في أهل الجبل يخادعون الله كما تخادعون الله الصبيان فلو اتوا الأمر عيانا كان أهون على وقال شريك بن عبد الله القاصي في كتاب الحيل هو كتاب الخدعة وتلخيص هذا أن الحيل المحرمه مخادعة الله ومخادعة الله حرام **أما** المقدمة الأولى فإن العجائب والتابعين وهم أعلم الأمة بكلام الله ورسوله ومعانيه سمو ذلك خلا **وأما** الثانية فإن الله ذم أهل الخداع وأخبر أن خداعهم إنما هو لا تقسم وإن في قلوبهم مكرنا وأنه تعالى خادعهم بكل هذا عقوبة لهم ومدار الخداع على صلين أحدهما أظهر فعل لا غير مقصوده الذي جعل له الثاني أظهر قول لا غير مقصوده الذي وضع له وهذا منطبق على الحيل المحرمه وقد عاقب الله تعالى المتحيلين على إسقاط نصيب المساكين وقتل الجراد بحجبتهم عليهم وأهلك ثمارهم فكيف بالتحيل على إسقاط فرائض الله وحقوق خلقه ولعن أصحاب السبب ومنهم قردة وخنازير على احتياهم على فعل ما حرم عليهم قال الحسن البصري في قوله تعالى ولقد علم الذين اعتدوا منكم في السبت قال رموا الحيتان في السبت ثم أخرجوها في الماء فاستخرجوها بعد ذلك فطبخوها فأكلوها والله أوهم أكلة أكلت أسرع في الماء يعاقبه وأسرع عذابا في الآخرة والله ما كانت تحم الحيتان بأعظم عند الله من دماء قوم مسلمين ألا إنه عجل هؤلاء **وقوله** رموها في السبت يعنى أخرجوها في الماء يوم السبت كما بين غيره أنهم حفروا لها حياضاً ثم فلقوها عشية الجمعة ولم يرد أنهم بأشروا رميها يوم السبت إذ لو أخرجوها في الماء على ذلك لاستخرجوها قال شيفنا هؤلاء لم يكفروا بالتوراة وبموسى إنما فعلوا ذلك تاريلاً واحتيالاً ظاهره ظاهره لا تقار حقيقة حقيقة الأعداء ولهذا والله أعلم مسخو قردة لأن صورة القرد فيها شبهة من صورة الإنسان في بعض ما يذكروا صافه شبهة منه وهو مخالف له في الحد والحقيقة فلما سميت أولئك المعتدون دين الله بحيث لم يتسكوا إلا بما يغيبه الدين في بعض ظاهره دون حقيقته مسخهم الله قردة تشبيهاً في بعض ظاهره دون الحقيقة جزاء وفاقاً يقوى ذلك أن بنو إسرائيل أكلوا الربا وأموال الناس بالباطل وهو أعظم من أكل الصيد في يوم بعينه ولم يعاقبوا ولذا بالمسح كما عوقب بدم من استحل الحرام بالحيلة لأن هؤلاء لما كانوا أعظم جرماً كانت عقوبتهم أعظم فأنهم بمنزلة المنافقين يفعلون ما يفعلون ولا يترفعون بالذنب بل قد فسدت عقيدتهم وأعمالهم بخلاف من أكل الربا وأموال الناس بالباطل والصيد المحرم علماً بتحريمه فأنه يعوق بمصيبة اعترافه بالقرحة وخشية الله واستغفاره وتوبته يوماً ما واعترافه بأنه مذنب عامر انكسار قلبه من ذل العصية وازدراءه على درجات الغفره ربه له وعذ نفسه مع الذين بنين الخاطئين وهذا كله إيمان يفيض بصاحبه الخير بخلاف الماكر المخادع المحتال على قلب دين الله وهذا أحد رسل الله عليه وآله ولم أمتهم من أذكاب الحيل فقال لا تركبوا ما ارتكبت إليه يهود فاستحلوا محارم الله بأدنى الحيل وقد أخبر الله تعالى أنه جعل هذه الفرقة وهذه الفعلة التي فعلها بأهلها نكالاً لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين لتحقيق بمن اتقى الله وخاف نكاله أن يحذر استغلال محارم الله بأنواع المكس والاحتيال وأن يعلم أنه لا يخلصه من الله ما أظهره مكرًا وخذلية من الأقوال والأفعال وأن يعلم يوماً تكلم فيه الرجال وتنسب فيه الجبال وتترادف فيه الأهوال وتشهد فيه الجحاح والأوصال بتبني السرار وتظهر فيه الصفات ويصير الربا فيه ظاهراً والسر فلا ينية والمستور مكشوقاً والمجهول معروضاً ويحصل رتبته وأما في الصدور كما يعثر ويخرج ما في القبور ويخرج أحكام الرب تعالى هنالك على القصور والنيات كما جرت أحكام هذه الدار على ظواهر الأقال والحركات يوم تبيض وجوه بما في قلوب أصحابها من النصيحة لله ورسوله وكتابه وما فيها من البر والصدق والأخلاص للكبير المتعال وتسود وجوه بما في قلوب أصحابها من الخديعة والغش والكدن والمكر والاحتيا هنا لك يعلم الخادعون أنهم لا أنفسهم كانوا يحذرون ويبدونهم كانوا يلعبون وما يمكرون ألا بانفسهم وما يشعرون وقد فصل قوله صلى الله عليه وآله فيكم الأعمال بالنيات وإنما أمر أمانوى الأمر في هذه الحيل وأنواعها فأخبر أن الأعمال تابعة لمقاصدها ونياتها وأنه ليس للعبد من ظاهر قوله وعمل آله أنواه والبطنه لا مانع منه وأظهره وهذا نص في أن من نوى التحليل كالمحلال ومن نوى الربا بعقد التبايع كان مريباً ومن نوى المكر والخداع

كان كذا اعتمادا وكفى هذا الحديث في ابطال الحيل ولهذا صدر به نظا لامة محمد بن يعقوب البخاري في ابطال الحيل والنبي صلى الله عليه وسلم ابطال ظاهرها وباطناتها وقوله في الحديث
وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار حتى يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقته خشية ان يستقيمه فاستدلوا
به الامام احمد وقال فيه ابطال الحيل وقد اشكل هذا على كثير من الفقهاء بفعل ابن عمر فانه كان اذا اراد ان يلزم البيع مشي خطوات ولا اشكال في الحديث
في الحديث وهو من اظهر الادلة على ابطال الحيل لاستقاط حق من له حق فان الشارح صلاوات الله وسلامه عليه وعلى آله اثبت خيار المجلس في
البيع حكمة ومصلحة للمستعاقدين ويحصل تمام الرضا الذي شرطه تعالى فيه فان العقد قد يقع بعتة من غير ثرو ولا نظر في القيمة فافقت
محاسن هذه الشريعة الكاملة ان يجعل للعقد حريما يترى فيه التبايعان ويقطعان النظر ويستدرك كل واحد منهما ما عيبا كان خفيا او ظاهرا
احسن من هذا الحكم ولا ارفق لمصلحة الخلق فلو كان احدا للمتعاقدين الغايب للآخر من النقص في الحال واللبادرة الى التفرق لكانت مصلحة الا
ومقصود الخيار بالنسبة اليه وهما ان كانت اختارت امضاء البيع فصار ملكا لم يتسعه له وقت ينظر فيه ويتروى فقصصك حيلة على استقاط
حق من الخيار فلا يجوز حتى يخبره فلو فارق المجلس لغير هذه الحاجة او صلوة او غير ذلك لم يقصد ابطال حق اخيه من الخيار لم يدخل في هذا
القرير ولا يقال هو ذريعة الى استقاط حق الآخر من الخيار لان ارباب الذرائع متى قامت به مصلحة راجحة او ضمن مفسدا راجحة لم يلتفت اليه
فلو منع العاقل من التفرق حتى يقوم الآخر كان في ذلك اضراره ومفسدة راجحة قال في جوابه الشريعة في ذلك اكل شيء واوقعه للمصلحة و
الحكمة لله الحمد فتأمل قوله لا تركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله ياد في الحيل الى سهلها واقربها وانما ذكر اذن الحيل لان المطلق ثلاثا مضافا
من سهل الحيل عليه ان يعطى بعض النصوص المستعارة عشرة دراهم ويستعير لم يترى على امرائه تنوذة وقد طيبها له بخلاف الطريق الشرعي التي هي
تكسر الرغبة فانها يصعب معها عودها الى الاول والاولى من ذلك ان يرضى الف الف وخمسمائة فن اذن الحيل ان يعطيه الف الف درهم باسم الف
وببيع خرقه فتساوى اربعمائة بخمسمائة ولو اراد ذلك بالطريق الشرعي لعتل عليه وكان لك حيلة اليهود بنصب لشباك يوم الجمعة واخذ ما وقع
فيها يوم السبت من سهل الحيل وكذلك اذا تبهم الشتم وبيعوا وكل ثمنه وقال الامام احمد في مسندنا ثنا اسود بن عامر ثنا ابو بكر عن الاعشى عن عطاء
ابن ابي رباح عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة واتبعوا اذنا البقر وتركوا الجهاد
في سبيل الله اترك الله بهم ذل ولا يرفع حتى يراجوا دينهم ورواه ابو داود باسناد صحيح الى حيوة بن شريح المصري عن ابي عبد الرحمن الخزاز ساني
ان عطاء الخزاز ساني حدثني ان نافع اخذ ثمنه عن ابن عمر قال شيفنا رضوا لله عنه وهذا اسناد حسن ان احدهما يشهد الآخر ويقويه فاما ما
الاول فائمة مشاهير لكن يخاف ان لا يكون الاعشى سمع من عطاء وان عطاء لم يسمع من ابن عمر والاسناد الثاني يبين ان الحديث اصلا محفوظا
عن ابن عمر فان عطاء الخزاز ساني ثقة مشهور وحيوة بن شريح كذلك وافضل واما ابي عبد الرحمن فثقة روى عنه ائمة المصريين مثل حبيب بن ابي
والليث بن سعد ويحيى بن ايوب وغيرهم قال فقد روي من طريق ثالث من حديث الثوري بن سهل الحيد ساوري باسناد مشهور اليه ثنا عبد الله
ابن رشيد ثنا عبد الرحمن بن ليث عن عطاء عن ابن عمر قال لقد اتي علينا امان ومنازل يرى نه احمق بل ينادى ودرهم من اخيه المسلم ولقد سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة وتركوا الجهاد واتبعوا اذنا البقر اذخل الله عليهم ذل لا يرفع عنهم
حتى يتوبوا ويراجوا دينهم وهذا يبين ان الحديث اصلا عن عطاء وروى محمد بن عبد الله الحافظ المعروف بمطين في كتاب البيوع له عن انس انه
سئل عن العينة فقال ان الله لا يخذل هذا ما حرم الله ورسوله وروى ايضا في كتابه عن ابن عباس قال نقوا هذه العينة لا تبهم دراهم بل دراهم وبينها حري
وقد رواه ان رجلا باع من رجل حرية بانه ثمن اشترها بخمسين فسال ابن عباس عن ذلك فقال دراهم بدرهم متفاضلة دخلت بينهما حرية وسئل ابن
عباس عن العينة يعني بيع الحرية فقال ان الله لا يخذل هذا ما حرم الله ورسوله وروى بن بطنة باسناد الى لا وزاعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
قال ما ياتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع يعني العينة وهذا المرسل صالح الاعتقاد به والاستشهاد وان لم يكن عليه وحده الاعتقاد وقال لا فام
احمد ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن ابي اسحق السبيعي عن امراته انها دخلت على عائشة هي وام ولد زيد بن ارقم وامرأة احبها فقالت لها ام ولد زيد اني سمعت

يكاد

يعنه

من زيد غلاما بثمان مائة نسيته واشترته بست مائة نقدا فقالت بلقي زيد ان قل بطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه واله ولم الا ان يتوب
بشما شريته وبشما اشترته رواه الامام احمد وعلم به وهذا حديث في مشيئة واذا كان شعبة في حديث فاشد دليلك به فمن جعل شعبة بينه وبين
الله فقل استوثق لدينه **وايضاً** هذه امرأة ابي اسحق وهو احل ممة الاسلام الكبار وهو اعلم بامرته وبعد لها فلم يكن يروى عنها سنة بخم
على الامة وهو عند غير ثقة ولا يتكلم فيها بكلمة بل يجابها في دين الله هذا لا يقن من هو حديث ابي اسحق **وايضاً** فان هذه امرأة من التابعين قد
دخلت على عائشة وسمعت منها وروى عنها ولا يعرف احد قدح فيها بكلمة **وايضاً** فان الكذب والفسق لم يكن ظاهراً في التابعين بحيث ترد به روايتهم
وايضاً فان هذه المرأة معروفة واسمها العالية وهي جدة اسراء بن كزارا حارب من حديث اسراء بن جندب عن جندب العالية يعني جدة اسراء
فانه اسراء بن جندب بن ابى اسحق والعالية امرأة ابي اسحق وجدة يونس وقد حمله عنها هذه السنة واسراء بن جندب بن ابى اسحق بامرته **وايضاً** فلم
يعرف احد قط من التابعين انكر على العالية هذا الحديث ولا قدح فيها من اجراء ويستعمل في العادة ان يروى حديثاً باطلاً ويشتهر في الامة ولا ينكر
عليها منك **وايضاً** فان في الحديث قصة وعند الحفاظ اذا كان فيه قصة لهم على انه محفوظ قال ابو اسحق حدثتني امرأة في العالية قالت دخلت على
علي عائشة في نسوة فقالت ما حاجتك فكان اول من سألها ام حجة فقالت يا ام المؤمنين هل تعرفين زيد بن ارقم قالت نعم قالت فاني عتية جارية
بثمان مائة درهم الى العطاء وانه اراد بيعها فابتعتها بست مائة درهم نقداً فاقبلت عليها وهي غضباء فقالت بشما شريته وبشما اشترته ابلي
زيداً انه قل بطل جهاده الا ان يتوب واخفت صاحبتنا فلم تكلم طويلاً ثم انما سهل عليها فقالت يا ام المؤمنين ارايت ان لم اخذ الا راس مالي فقلت
عليها فمن جاء بموعظة من بيته فانه في مأسلف **وايضاً** هذا الحديث اذا انضم الى تلك الاحاديث والآثار فادت مجموعها الظن الغالب
ان لم يقد اليقين **وايضاً** فان آثار الصحابة كما تقدم موافقة لهذا الحديث مشتقة منه مفسرة له **وايضاً** فلوليات في هذه المسئلة اثر
لكان محض لقياس ومصلح العباد وحكمة الشريعة تحريمها اعظم من تحريم الربا فانها ربا مستقل بآدنى الحيل **وايضاً** فكيف يليق بالشريعة الكمال
التي لعنت اكل الربا وموكله وبالغت في تحريمه واذنت صاحبها بحرب من الله ورسوله ان يتجسس بآدنى الحيل مع استواء الفسدة ولو كان عند امر
المؤمنين رضي الله عنها علماً من رسول الله صلى الله عليه واله ولم لا تستر فيه ولا تشك بتحريم مسئلة العينة لما اقدمت على الحكم بابطال جهاد
رجل من الصحابة باجتهادها لاسيما ان كانت قصداً ان العمل يجل بالردة واستمالة الردة ولكن عد زيد انه لم يعلم ان هذا امر وكما عد رابن
عباس باباحة بيع الدرهم بالدريهم وان لم يكن قصداً هذا بل قصداً ان هذا من الكبار التي يقاوم اثمها ثواب الجهاد ويصير بمنزلة من
عمل حسنة وسينة بقدرها فانه لم يعمل شيئاً ولو كان هذا الاجتهاد منها لم تمنع زيد امته ولم تحكم ببطلان جهاده ولم تدعه الى التوبة فانت
الاجتهاد لا يحرم الاجتهاد ولا يحكم ببطلان عمل المسلم المجتهد بخالفته لاجتهاد نظيرة والصحابة ولا سيما ام المؤمنين اعلم بالله ورسوله وافقه
في دينه من ذلك **وايضاً** فان الصحابة كعائشة وابن عباس واسن اقوا بتحريم مسئلة العينة وغلظوا فيها هذا التغليظ في اوقات ووقائع
مختلفة فلم يخرج عن واحد من الصحابة ولا التابعين الرخصة في ذلك فيكون اجماعاً فان قيل فزيد بن ارقم قد خالف عائشة ومن ذكرتم فقال
الامر انها مسئلة ذات قولين للصحابة وهي ما يوسع فيها الاجتهاد قيل لم يقل زيد قط ان هذا احلال ولا افتة بها يوماً ما ومن ههنا الرجل
لا يؤخذ من فعله اذ فعله فعله ناسياً او ذاهلاً او غير متأمل ولا ناظراً ومناوذاً او ذنباً يستغفر الله منه ويتوب او يصبر عليه له حسنات
تقاوم منه فلا يؤثر شيئاً قال بعض السلف لعلم علم الرواية يعني ان يقول رايت فلانا يفعل كذا او كذا او فعله قد فعله ساهياً وقال ايأس بن
مصري لا تنظر الى عمل الفقيه ولكن سله بصدق ولم يزل عن زيد انه اقام على هذه المسئلة بعد انكار عائشة وكثيراً ما يفعل الرجل الكبير الشيء
مع ذموله عما في نفسه من مفسدة فاذا انتبه انتبه واذا كان الفعل محملاً لهذه الوجوه وغيره لم يحزن ان يقدر على الحكم ولم يحزن ان يقلل من ههنا يدان
ارقم جواز العينة لاسيما وام ولده قد دخلت على عائشة تستفتيها وافتها باخذ راس مالها وهذا كله يدل على انها لم يكونا جازمين بصحة العقاب
وجواز وانه ما اباح الله ورسوله **وايضاً** فبيع العينة انما يقع غالباً من مضطر اليها والا فالمستغنى عنها لا يشغل ذمته بالف وخمس مائة في

مقابلة الف بلا ضرورة وحاجة تدعو الى ذلك وقد روى ابو داود من حديث علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المضطرون
بيع الغرو ببيع الثمرة قبل ان يدرك وفي مسند الامام محمد بن حنفية قال سياتي على الناس زمان يعضون بعضهم بعضا على ما في يديه ولم يؤثرب ذلك قال الله تعالى
ولا تنسوا الفضل بينكم وهذا الاشارة ويستدل بالخيار وبيع المضطرون وقد روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المضطرون
بيع الغرو ببيع الثمرة قبل ان يطعم ولا شاهد من حديث حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه سعيد بن هشيم عن كوش بن حكيم عن مكحول بلغني
عن حذيفة ان حدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان بعد زمانكم هذا زمانا تعضون بعضكم بعضا على ما في يديه ولم يؤثرب ذلك قال الله
تعالى وما انفقم من شيء فهو يخلفه وهو خير الرازقين وسهل شرار خلق الله يبيعون كل مضطرا الا ان يبيع المضطرون حراما للمسلم الا يظلم ولا
يخون له ان كان عندك خير فعد به على اخيك ولا تزد به هلاكا الى هلاكه وهذا من دلائل النبوة فان عامة العينة انما تقع من رجل مضطرا نفقة يفتقر اليها
الموسر بالقصص حتى يبيع عليه في المائة ما احب هذا المضطرا ان اعاد السلعة الى بائنها فتم العينة وان باعها لغيره فماتت التورق وان رجعت الى ثالث يدخل
بينهما فهو على الربا والا فقام الثلاثة يعقد ما المرابون وانقصها التورق وقد كرهه عن ابن عبد العزيز وقال هو اخية الربا وعن احمد في روايتان و
اشار في رواية الكراهة الى انه مضطرا وهذا من قهقهه رضي الله عنه فان هذا لا يدخل فيه الا مضطرا وكان شيخنا رحمه الله ينع من مسئلة التورق و
روجه فيهما راوا وانا حاضر فلم يرحص فيها وقال المعنى الذي لا يجره حرم الربا موجود فيها بعينه مع زيادة الكلفة بشرى السلعة وبيعها والخسارة فيها
فالشرعية لا تحرم الضرر الذي لا يجره حرم الربا موجود فيها بعينه مع زيادة الكلفة بشرى السلعة وبيعها والخسارة فيها
في بيع وبقائه من باع بعتين في بعة فله او كسها او التبا وان ذلك لا يمكن وقوعه الا على العينة ومما يدل على تحريم الحيل قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بيع
البركة حلال ما لم تصيدوه او تصيد لكم رواه اهل السنن ومما يدل على تحريمها ما رواه ابن ماجه في سننه عن يحيى بن ابي اسحق قال سألت انس بن مالك
الرجل منا يقرض اخاه المال فيهدى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اقرض احدكم قرضا فاهدك الله او حملك على اللذات فلا يركبها ولا يقبلها
ان يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه من حديث اسمعيل بن عياش عن عتبة بن حميد الضبي عن يحيى قال شئنا رضينا الله عنه وهذا يحيى بن يزيد الهنائي من
رجال مسلم وعتبة بن حميد معروف بالرواية عن الهنائي قال يوحنا بن مهران عن قتادة بن دحيث وقال حماد بن ابي اسحق عن اسمعيل بن عياش ثقة في حديثه
على الشاميين ورواه سعيد بن مسعود عن اسمعيل بن عياش لكن قال عن يزيد بن ابي اسحق الهنائي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ذلك
رواه البخاري في تاريخه عن يزيد بن ابي يحيى الهنائي عن انس بن مالك رواه في تاريخه عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان ذلك
عن ابي بردة بن ابي موسى قال قدمت المدينة فلتيت عبد الله بن سلام فقال لي انك بائع الربا فها قد اناش فاذا كان لك على رجل حق فاهدك اليك رجل تبين او
حل شعير او حل قيت فلا تأخذ فانه ربا وفي سنن سعيد هذا المعنى عن ابي بن كعب وجاء عن ابن مسعود ايضا واتي رجل عبد الله بن عمر فقال اني اقضت
رجلا بغير معرفة فاهدك الى هدية جز له فقال رد اليه هديته واحسبها له وقال سالم بن ابي الجعد جاء رجل الى ابن عباس فقال اني اقضت رجلا بغير
السمك عشرين درهما فاهدك الى سمكة فبعها بثلاثة عشر درهما فقال ثمنه سبعة دراهم ذكره سعيد بن مسعود ورواه ابن عباس اذا اسلفت رجلا سلعة
فلا تأخذ به هدية ولا عارية ركوب دابة فحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو واصحابه المقرض من قبول هدية المقرض قبل الوفاء فان المقصود بالهدية انه
يوثر الا قضاء وان كان لم يشترط ذلك سائر الذبعية الربا فكيف تجوز الحيلة على الربا ومن يبيد الدائنة ولم يراع المقاصد ولم يحرم ما يحل بغير ذلك
كاه وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو هدى اصحابه باحق ان يتبع وقد تقدم تحريم السلف والبيع لانه يتخذ حيلة الى الربا ويدل على تحريم
الحيل الحديث الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يفرق بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشيبة الصدقة وهذا النص
في تحريم الحيلة المفضية الى اسقاط الزكاة او تنقيصها بسبب الجمع والتفريق فاذا باع بعض المصاب قبل تمام الحول تحيلا على اسقاط الزكاة فقد فرق
بين المجتمع فلا تسقط الزكاة عنه بالفرار منها ومما يدل على تحريمها قوله تعالى ولا تمنن تستكثر قال المفسرون من السلف ومن بعدهم لا تعطوا
تطلب اكثر منه وهو ان تهدي اليك اكثر من هديتين وهذا كاه يدل على ان صورة العقد غير كافية في حلها وحصول احكامها الا اذا لم يقصدا

فصل فاسد وكل ما لو شرط في العقد كان حراما فاسدا ولشتراطه اعلان واظهار للفساد وقصد ونيت خسر وخلافه ممكن فقد يكون امثله
فسادا من الاشتراط ظاهر من هذه الجهة والاشتراط الظاهر اشد فسادا منه من جهة اعلان اللحم واظهاره ومما يدل على التبريد ان اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجمعوا على تحريم هذه الحيل وابطالها واجماعهم حجة قاطعة بل حتى في قولهم ولائها ومن جعلهم بينه وبين الله فقد
استوفى لدينه **بيان المقالة الاولى** ان عمر بن الخطاب خطب الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال لا اوتي
بمثل الحيل الا رجمتها واقره سائر الصحابة على ما وافق عثمان وعلي وابن عباس وابن عمر ان المرأة لا تحل بنكاح الحيل وقد تقدم من غير واحد من
اعيانهم كابي وابن مسعود وعبد الله بن سلام وابن عمر وابن عباس انهم نحو المقرض عن قبوله هدية المقرض وجعلوا قبولها بيا وقد تقدم عن عائشة
وابن عباس انهم تحريم مسئلة العينة والتخليط فيها وافق عمر وعثمان وعلي وابي بن كعب وغيرهم من الصحابة ان المبتوتة في مرض الموت توث ودافعهم
المهاجرين والانصار من اهل بدر وبيعة الرضوان ومن ملأهم وهذه وقائم متعددة لا تنفص متعددة في زمان متعددة والعادة توجب شتمها رها وظهورها
بينهم لاسيما هؤلاء اعيان المفتين من الصحابة الذين كانت تضبطا قواهم وتنتهي اليهم فتاويهم والناس عنق واحدا لهم متلفون لفتاويهم ومع هذا
فلم يحفظ عن احد منهم الا الاكثار ولا ابا حلة الحيل مع تباعد الاوقات وزوال سباب السكوت واذا كان هذا قولهم في الحيل والعينة وهديتهم
الى المقرض فماذا يقولون في التخليط لا سقاط حقوق المسلمين بل لا سقاط حقوق رب العالمين واخراج الايضاع والاموال عن ملك اربابها وتقصير
العقود الفاسدة والتلاعب بالدين وقد صانهم الله تعالى ان يروا في وقتهم من يفعل ذلك ويفتن به كما صانهم عن رؤية الجهمية والعتزلة و
المولوية والاتحادية واضرابهم واذا ثبت هذا عنهم مآذركنا من الحيل فهو دليل على قولهم فيها هو اعظم منها **واما المقالة الثانية**
تكل من لم يعرفه بالآيت واصول الفقه ومسائله فانصف لم يشك ان تقرير هذا الاجماع منهم على تحريم الحيل وابطالها ومناقضتها للذين اقوى من
تقرير اجماعهم على العمل بالقباس وغر ذلك ما يدعى فيه اجماعهم كدعوى اجماعهم على عدم وجوب غسل الجمعة وعن النسي من بيها مبات الاولاد و
اعلان ان ام بالطلاق الثلاث بكلمة واحدة وامثال ذلك فاذا وازنت بين هذا الاجماع وتلك الاجماع فظهر لك التفاوت ونظم الى هذا ان التابعين
موافقون لهم على ذلك فان الفقهاء السبعة وفيهم من فقهوا المدينة الذين اخذوا عن زيد بن ثابت وغيره متفقون على ابطال الحيل وكذلك
اصحاب عبد الله بن مسعود من اهل الكوفة وكذلك اصحاب فقهاء البصرة كابن كعب والبلل لشعثاء والحسن وابن سيرين وكذلك اصحاب ابن عباس
وهذا في غاية القوة من الاستدلال فانه انضم الى كثرة فتاويهم بالتحريم في افراد هذا الاصل وانتشارهم ان عصرهم انضم م ويقم الاسلام
متسعة وقد دخل الناس في دين الله افواجا وقد اتسعت الدنيا على المسلمين باعظم اتساع وكثر من كان يتعلل بالحدود وكان مقتضى لوجود هذه
الحيل موجودا فلم يحفظ عن رجل واحد منهم انه افق بحيلة واحدة منها او امر بها او دل عليها بل المحفوظ عنهم النهي والزجر عنها فلو كانت هذه
الحيل مما يسوغ فيها الاجتهاد لافق بها رجل منهم وكانت مسئلة نزاع كثيرها بل اقوالهم واعمالهم متفقة على تحريمها والمنع منها
ومضى على اثرهم ائمة الحديث والسنة في الاكثار وقال الامام احمد في رواية موسى بن سعيد الداردي لا يجوز شيء من الحيل وقال في رواية الليث
وقد سألته عن حلف علي بن شراحيل لابطالها فقال نحن لا نرى الحيلة وقال في رواية بكر بن عماد اذ حلف على شيء ثم احتال بحيلة فصار اليها فقد
صار الى ذلك الذي حلف عليه بعيدا من احتال بحيلة فهو حائن وقال في رواية سلمة وابي الحرث وقد ذكر له قول اصحاب الحيل فانك وقال في رواية
اسماعيل بن سعيد وقد سئل عن من احتال في ابطال الشفعة فقال لا يجوز شيء من الحيل في ابطال حق امرء مسلم وقال في رواية ابن طالب خبره في
الرجل يحلف وينوي غير ذلك فاليمين على نية ما يحلف عليه صاحبها اذا لم يكن مظلوما فاذا كان مظلوما حلف على نيته ولم يكن عليه من نية
الذي حلفه شيء وقال في رواية عبد الخالق بن منصور من كان عنده كتاب الحيل في بيته يفتي به فهو كافر بما انزل الله على محمد صلى الله عليه وآله
واله وسلم قلت والذين كروا الحيل لم يقولوا انها كلها جائزة وانما اخبروا ان كذا حيلة وطريق الى كذا ثم قد يكون الطريق محرمة وقد تكون مكروهة
وقد يختلف فيها فاذا قالوا الحيلة في قتل المرأة النكاح ان ترتد ثم تسلم والحيلة في سقوط القصاص عن قتل امرأته ان يقتل امرأته اذا كان لها

ابن مسعود

قال

لله تعالى من الجور والزكوة واستقاط حقوق المسلمين واستقلال ما حرم الله من الربا والزنا واختلاص أموال الناس سفك دماهم وفيه العقوبة اللازمة والكلاب
وشهادة الزور وإباحة الكفر وهذه الخيل داس بين الكفر والفسق ولا يجوز أن تنسب هذه الخيل إلى أحد من الأئمة ومن نسبها إلى أحد منهم فهو جاهل
بأصولهم ومقاديرهم ومنزلةهم من الإسلام وإن كان بعض هذه الخيل قد تنقل على أصول ما لم يثبت إذا فعلها الخيل فقد حكمها غيره ولكن هذا امر غير
الاذن فيها وإباحة الخيل عليها فإن إباحة شيء ونفوذها إذا فعلت شيء ولا يلزم من كون الفقيه والمفتي لا يبطلها أن يبيحها ويأذن فيها وكثير من
العقوبات يومها الفقيه ثم ينفذها ولا يبطلها ولكن الذي ندين الله به تحريمها وإبطالها عدم تنفيذها ومقابلة إباحة ما ينقيض مقصودهم موافقة
لشروع الله تعالى وحكمته وقدرته والمقصود أن هذه الخيل لا تجوز أن تنسب إلى إمام فإن ذلك قدح في إمامته وذلك يتضمن القدح في إمامته حيث
أثبت لمن لا يصلح للإمامة وهذا غير جائز ولو فرض أنه حكى عن واحد من الأئمة بعض هذه الخيل المجمع على تحريمها فأما أن تكون الحكاية باطلة أن
يكون الحكائي لم يضبط لفظه فاشتبه عليه فتواه بنفوذها بفتواه بإباحة ما بعد ما ينهاها وبفرض وقوعها منه في وقت ما فلا بد أن يكون
قد رجع عن ذلك وإن لم يجل الأمر على ذلك لزم القدح في إمامه وفي جماعة المسلمين للتوطين به وكلاهما غير جائز ولا خلاف بين الأئمة أنه لا يجوز
الاذن في التكليم بكلمة الكفر فمنهم من لا يفرق بين الكفر والكلمة إذا قلنا قلبه بالإيمان ثم إن هذا على مذهب أبي حنيفة وأصحابه لا يثبتون في
كلمات وأفعال دون ذلك بكثير ويقولون إنها كفر حتى قالوا لو قال كافر لرجل أني أريد أن أسلم فقال له أصبر ساعة فقد كفر فكيف بالامر بإنشاء
الكفر وقالوا لو قال سيدي أو صغرى لفظ المصروف كفر فعلت إن هؤلاء الختان الذين يقتلون بالخيل التي هي كفر أو حرام ليسوا بمعتدين بذهب أحد
من الأئمة وإن الأئمة أعلم بالله ورسوله ودينه وأتقى له من أن يفتوا بهذه الخيل **وقيل** قال بوداود في مسأله سمعت أحمد وذكر أصحاب الخيل يمتثلون
لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقل في رواية أبي الحرم الصائغ هذه الخيل التي وضعوها عند والي السنن وأحالوا النقصها والشيء
الذي قيل لهم أنه حرام أحالوا فيه حق أحلوه قالوا الرهن لا يجل أن يستعمل ثم قالوا لا يحل له حتى يستعمل فكيف يجل بجملة ما حرم الله ورسوله وقال
صلى الله عليه وآله ولم لعن الله اليهود حرمت عليهم الشح فاذأبوا فباعوها وأكلوا أثمانها إذ أبوها حتى إن ألقوا عنها اسم الشح وقد لعن رسول
الله صلى الله عليه وآله واليه ولم المحلل والمحلل له وقال في رواية ابنه صالح عجب مما يقول أرباب الخيل في الخيل في الإيمان يبطلون الإيمان بالخيل و
قد قال الله تعالى ولا تنقضوا الإيمان بعد توكيدها وقال يوفون بالذم وكان ابن عيينة يشتد سباً هذه الخيل وقال في رواية اليموني وقد
سأله أنهم يقولون في رجل حلف على امرأته وهي على درجة أن تصدق وتزنت قامت طالق قالوا تحمل حملاً فقال هذا هو الحنث بعينه ليس هذه جملة
هذا هو الحنث وقالوا إذا حلف لا يطأ بسا طاً يطأ بسا طين وإذا حلف لا يدخل داراً دخل داراً فاقبل أبو عبد الله يعجب **وقال** أبو طالب سمعت أبا عبد الله
قال له رجل في كتاب الخيل إذا اشترى الرجل أمة فإراد أن يقيم بها يعتقها ثم يزوجها فقال أبو عبد الله سبحان الله ما أعجب هذا ابطوا كتاب الله
والسنة جعل الله على المحارم العدة من أجل الحمل فليس من امرأة تطلق أو يموت زوجها الا تعتد من أجل الحمل فزوجها يوطأ ويشترى ثم يعتقه على المكأن
فيزوجها فيطأها فإن كانت حاملاً كيف يصنع يطأها رجل اليوم ويطأ الآخر فلا نقض الكتاب والسنة قال النبي صلى الله عليه وآله ولم لا تقطأ
الحامل حتى تضع ولا غير الحامل حتى تحيض ولا يدري من حامل أم لا سبحان الله ما أسمع هذا وقال محمد بن الهيثم سمعت أبا عبد الله يعنف أحد بني جندب
يحكى عن مقاتل بن مجاهد قال شهدت هشاماً وهو يقرئ كتاباً فاتته بيده إلى مسئلة فجازها فتقبل له في ذلك فقال دعوه وكوه مكان فتطلعت في
الكتاب فإذا فيه لو أن رجلاً لفت على ذكره حورية في شهر رمضان ثم جامع امرأته غاراً فلا قضاء عليه ولا كفارة **فصل** ومما يدل على بطلان الخيل
وتحريمها أن الله تعالى إنما أوجب لوليها وحرم المحرمات لما تضمن من مصالح عبادة في معاقبتهم ومعادهم فالشرعية لقواهم بمنزلة الغذاء الذي
لا بد لهم منه والدواء الذي لا ينسد فيه الداء إلا به فإذا احتال العبد على تخيل ما حرم الله واستقاط ما فرض الله وقطيل ما شرع الله كان ساعياً
في دين الله بالفساد من وجوه **أحدها** الباطل بما في الأمر للمحال عليه من حكمه الشارح ونقض حكمته فيه ومناقضة له **والثاني** أن الأمر
المحال ليس له عند حقيقة ولا هو مقصود بل هو ظاهر الشرع فالشرع ليس مقصوداً له والمقصود له هو لهم نفسه وهذا ظاهر كل نظر

فيما قصد الشارع فان المرابي مثلاً مقصوده الربا المحرم وصورة البيع المجاني غير مقصودة له وكذلك التخييل على إسقاط الفرائض بتبليكات ماله لم يوجب له
 درهما واحداً حقيقة مقصوده إسقاط الفرض وظاهر الهبة المشروعة غير مقصودة له **الثالث** نسبتة ذلك إلى الشارع الحكيم والى شريعة التي هي عند
 القلوب ودواؤها وشفائها ولوان رجالاً تخيل حتى قلب لقله والى وادوا غداً وما يتغير اسمها او صورته مع بقاء
 حقيقة لاهلك الناس فمن عمل إلى الادوية المسهلة فغير صورته واسمها وجعلها غداً على الناس او عمل إلى السموم القاتلة فغير اسمها وصورتها وجعلها
 ادوية او إلى الاغذية الصالحة فغير اسمها وصورتها كان ساعياً بالفساد في الطبيعة كما ان هذا ساعاً بالفساد في الشريعة فان الشريعة للقلوب
 بمنزلة الغذاء والى وادوا لا بد ان وانما ذلك بحقائقها لا باسماءها وصورها وبيان ذلك على وجه الاشارة ان الله سبحانه وتعالى قد حرّم الربا والنا
 وتوايعها ومساكنها لما في ذلك من الفساد وإباح البيع والنكاح وتوايعها لان ذلك مصلحة محضة ولا بد ان يكون بين الحلال والحرام فرق
 في الحقيقة والالكان البيع مثل الربا والنكاح مثل الزنا ومعلوم ان الفرق في الصورة دون الحقيقة ملغى عند الله ورسوله وفي نظر عباده فان
 الاعتبار بالمقاصد والمعاني في الاقوال والافعال فان الالفاظ اذا اختلفت ومعناها واحد كان حكمها واحداً فاذا اختلفت الالفاظ واختلفت
 المعاني كان حكمها مختلفاً وكذلك الاعمال اذا اختلفت صيغها واتفقت مقاصدها وعلى هذه القاعدة يبقى الامر والنهي والثواب والعقاب من
 تأمل الشريعة علم بالاضطرار صحة هذا فالامر المحتمل به على المحرم صورة صورة الحلال وحقيقة ومقصوده حقيقة الحرام فلا يكون حلالاً فلا بد
 عليه احكام الحلال فيقع باطلاً والامر المحتمل عليه حقيقة حقيقة الامر المحرم وان لم يكن صورة صورة فيجب ان يكون حراماً لما شاركته المحرم في الحقيقة
 والله العجيب القياس والنظر في المعاني المؤثرة وغير المؤثرة في قواها وجميعا والكلام في المناسبات ورعاية المصالح وتحقيق المناسبات وتفقيرها
 تخريجها وإبطال قول من علق الاحكام بالاصناف الطردية التي لا تناسب بينها وبين الحكم فكيف تعلقه بالاصناف المناسبة لصل الحكم
 وكيف تعلق الاحكام على مجرد الالفاظ والصور الظاهرة التي لا مناسبة بينها وبينها وتبدل المعاني المناسبة المفضية لها التي ارتباطها كارتباط
 العمل العقلية بعلومها والتجرب منه كيف يتكلم ذلك على اهل الظاهر المتسكين بطواهر كتابهم وسنة بندهم حيث لا يقوم دليل يخالف
 الظاهر ثم يمسك بطواهر افعال المكلفين واقوالهم حيث يعلم ان الباطن والقصد بخلاف ذلك ويعلم لو تأمل حق التأمل ان مقصود الشارع
 غير ذلك كما يقطع بان مقصوده من ايجاب الزكاة سد خلّة المساكين وذوى الحاجات وحصول المصالح التي ارادها بتخصيص هذه الاوصاف
 من حماية المسلمين والذب عن جورة الاسلام فاذا اسقطها بالتخييل فقد خالف مقصود الشارع وحصل مقصود التخييل والواجب الذي لا يجوز
 غيره ان يحصل مقصود الله ورسوله ويبطل مقاصد التخييل المخادعين وكذلك يعلم قطعاً انه انما حرم الربا لما فيه من الضرر بالتحايد وان
 مقصوده ازالة هذه المفسدة فاذا اجماع التخييل على ذلك كان سعيه في ابطال مقصود الشارع وتخصيلاً لمقصود المرابي وهذه سبيل جميع التخييل
 المتوسل بها إلى تخيل الحرام واسقاط الواجب وهذه الطريق تبطل جميعها الا ترى ان التخييل لا إسقاط الاستبراء ويبطل مقصود الشارع من حكم
 الاستبراء ومصلحته فالعين على ذلك مفوت لمقصود الشارع محل المقصود التخييل وكذلك التخييل على ابطال حقوق المسلمين التي ملكتهم بإباحة
 وجعلهم حقاً مما من غيرهم ازالة لضررهم وتخصيلاً لمصالحهم فلو اباح التخييل إسقاطها لكان عدم اثباتها للمستحقين اولى واقل ضرراً من ان
 يثبتها ويوصى بها ويبالغ في تخصيلها ثم يشرع التخييل لإبطالها واسقاطها وهل ذلك لا بمنزلة من يتوهم مشيداً او بالغ في احكامه واتقانه ثم عاد
 فنقضه وبمنزلة من امر باكرام رجل والمبالغة في برة والاحسان اليه واداء حقوقه ثم اباستمر امره ان تخيل بانواع التخييل كاهانة وترك حقوقه و
 لهذا البني الكفار والمنافقون ومن في قلوبهم المرض الظن بالاسلام والشرع الذي بعث الله به رسوله حيث ظنوا ان هذه التخييل ما جاء به الرسول
 وعلوا منافعهم للمصالح منافضة ظاهرة ومنافاتها بحكمة الرب وعدله ورحمته وحمايته وصيانتة لعباده فانه نهاهم عما نهاهم عنه حمية وصيانة
 فكيف يبيهم التخييل على ما حاكم عنه وكيف يبيهم التخييل على إسقاط ما فرضه عليهم وعلى اضعاف الحقوق التي احقها عليهم بعضهم بعضاً لقيام
 مصالح النوع الانساني التي لا يتم الا بما شرعه فلهذا الشريعة شرعها الذي علم ما في ضمنها من المصالح والحكم والغايات المحسوسة وما في خلافها

من ضل ذلك وهذا امر ثابت لها لانها وانما وان من امر الرب تعالى بها ونهى عنها فالما موريه مصلحة وحسن في نفسه واكتفى بما امر الرب تعالى
 مصلحة وحسن آخر فان زاد حسنا بالامر وحجة الرب عليه الى حسنه في نفسه وكان الله المنهي عنه مفسدة ويقيم في نفسه واكتفى بنهى الرب تعالى عنه و
 بقضاه له وكراهيته له قبل ان يغير وما كان هكذا لم يجر ان يتقلب حسنه قبيحا بتغير الاسم والصورة مع بقاء الماهية والحقيقة لا ترى ان الشا
 صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله حرم بيع المثار قبل بل وصلاحيها المأفية من مفسدة التشاحن والتشاجر فلما يودي اليه ان منعه الله القصة
 من اكل مال اخيه بغير حق ظلما وعدوانا ومعلوم قطعا ان هذه المفسدة لا تزول بالتحويل على البيع قبل بل والصالح فان الجملة لا تؤثر في زوال
 هذه المفسدة ولا في تخفيفها ولا في زوال ذرة منها ففسدة هذا العقد امر ثابت له لنفسه فليجمل ان لم تزد فسادا لم تنل فسادا ولكن لا شر
 الله تعالى لا يستبرأ لانه مفسدة اختلاط المياه وفساد الانساب سقى الانسان ماء زرع غيره وفي ذلك من المفاسد ما يوجب المعقول تحريم
 لومات به شرعية ولهذا نظر الله الناس على استحيائه واستقباحه ويرون من اعظم الجهن ان يقوم هذا من المرأة ويختلفا لآخر عليها ولهذا
 حرم تكلم الزانية واجبا محله والاستبراء من المعلوم قطعا ان هذه المفسدة لا تزول بالتحويل على قساط الاستبراء ولا تخفى ولذلك حرم
 الحج الى بيت لا نه قوام للناس في معاشهم ومعادهم ولو عطل البيت الحرام حاما واحدا من الحج لما اهل الناس ولعوجوا بالعقوبة وتوعد من ملك الزانية
 والراحلة ولم يجر بالموت على غير الاسلام ومعلوم ان التحويل لا سقاطه لا تزال مفسدة الترك ولو ان الناس كلهم تحيلوا الترك الحج والزكاة لبطلت
 فائدة هذين الفرضين العظيمين وارتفع من الارض حكمهما بالكلية وقيل للناس ان شئتم كلهم ان تحيلوا لا سقاطها فاضلوا فليست صور العبد
 ما في سقاطها من الفساد المضاد لشرع الله واحسانه وحكمته وكذلك الحد وجعلها الله تعالى زواجا للنفس وعقوبة ونكالا وتطهير افطر
 من اعظم مصالح العباد في المعاش والمعاد بل لا تتم سياسة ملك من ملوك الارض الا بزواجا وعقوبات لارباب الجرائم ومعلوم ما في التحويل
 لا سقاطها من مناعة هذا الفرض وابطالها وتسلط النفوس الشريرة على تلك الجنايات اذا علمت ان لها طريقا الى ابطال عقوباتها فيها وانها تسقط
 تلك العقوبات بادق الحيل فانه لا فرق عندها البينة بين ان تعلم انه لا عقوبة عليها فيها وبين ان تعلم ان لها عقوبة وان اسقاطها بادق الحيل
 لهذا احتاج البلد الذي يظهر فيه هذه الحيل الى سياسة وال وامير يأخذ على يد الجناة وكيف شرهم عن الناس ذلم يكن ارباب الحيل ان يقوموا بذلك
 وهذا الجلاف الا زمنة والامكنة التي قام الناس فيها بمحقق ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه واله وسلم فانهم لم يحتاجوا معها الى سياسة امير
 ولا وال كما كان اهل المدينة في زمن الصحابة والتابعين وقابعيهم فانهم كانوا يجدون بالراحة وبالتي تروى بالحيل وبظهور المسروق عند السارق
 ويقتلون في القسامات ويهاقبون اهل التهم ولا يقبلون الدعوى التي تكذبها العادة والعرف ولا يرون الحيل في شئ من الدين ويعاقبون اربابها ويحبسون
 في التهم حتى يتبين حال التهم فان ظهرت برائة خلوا سبيلا وان ظهر فحوى فزروه بالعقوبة اقتداء بسنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في عقوبة
 المتهمين وجسمهم فان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حين نهى عن عقوبة وعاقب في تهمة كما سياتي انشاء الله تعالى من ذكر ذلك عنه وعن اصحابه ما في
 شفاء وكفاية وبيان لا غناء ما جاء به عن كل وال وسياسة ان شريعتهم التي هي شريعة لا تحتاج معها غيرها وانما يحتاج الى غيرها من لم يحط
 بها علما ولم يتم بها عملا والمقصود ان ما في ضمن الهرمات من المفاسد والامورات من المصالح عمن ان يشرع اليها التحويل بما يبيحها ويسقطها وان
 ذلك مناقضة ظاهرة لا ترى انه بالغ في لعن المحلل للمفاسد الظاهرة والباطنة التي في التحويل التي يحجز البشر عن الاحاطة بتفاصيلها فالتحويل على
 صحة هذا التكاسر بتقديم اشتراط التحويل عليه واخلاء صلبه عن ان لم يزد مفسدة فانه لا يزيلها ولا يخففها وليس تحريمه والمباغاة في
 لعن فاعله تعبد لا يعقل معناه بل هو معقل للعق من محاسن الشريعة بل لا يمكن شريعة الاسلام ولا غيرها من شرائع الانبياء ان ياتي بحيلة
 فالتحويل على وقوعه وصحة ابطال لغرض الشارع وتقييم لغرض التحويل الخادم وكذلك الشارح حرم الصيد في الاحرام وتوعد بالانتقام على من عاد
 اليه بعد التحريم لما فيه من المفسدة الموجبة للتحريم وانتقام الرب من فاعله ومعلوم قطعا ان هذه المفسدة لا تزول بنصب الشباك له
 قبل الاحرام بلحظة فخذ او وقع فيها حال الاحرام اخذ بعد الحل بلحظة فباحته من فعل هذا ابطال لغرض الشارع الحكيم وتقييم لغرض الخادم كذلك

ايجاب الشارع الكفارة على من وطئ في نهار رمضان من المصلحة جبر ومن الصوم وذبح الواطئ وتكفير جرمه واستند ذلك ما فوطه
 وغير ذلك من المصالح التي عليها من شرع الكفارة واجبا ورضيها فاباحة التحليل لا سقاطها بان يتعدى قبل الجماع شرعا مع
 نقض لغرض الشارع وبطلان له واعمال لغرض الجاني التحليل وتقييم له ثم ان ذلك بخاية على حق الله وحق العبد فهو اضاعه
 للحقين وتقويت لهما وكان لك الشارع شرع حد ود الجرائم التي تقاضاها الطباع اشد تقاض لما في افعال عقوباتها من مفاسد الدنيا
 والاخرة بحيث لا يمكن سياسة ملك ما من الملوك ان يخلع عقوباتها البتة ولا يقوم ملكه بذلك فلاذن في التحليل لا سقاطها بصحة
 العقد وغيره مع وجود تلك المفاسد بعينها او اعظم منها نقض وبطلان لمقصود الشارع وتقييم لمقصود الجاني واغراء بالمفاسد
 وتسليط للنفس على الشر وبالله العجب كيف يحتمل في الشريعة تحريم الزنا والمباقة في المنع منه وقتل فاعله شر القتلات
 واقبحها واشنعها واشهرها ثم يسقط بالتحليل عليه بان يستاجرها لذلك او لغيره ثم يقضى غرضه وهل يجزى عن ذلك ان ابد او
 هل في طبعه ولا الامراء ان يقبلوا قول الزاني ان استاجرته للزنا واستاجرته لتطوى ثيابه ثم قضيت غرضه منها فلا يحل لك
 ان تقم على الحد وهل ركب الله في فطر الناس سقوط الحد عن هذه الجريمة التي هي من اعظم الجرائم فساد للفرش والانساج مثل هذا
 وهل يسقط الشارع الحكيم الحد عن اراد ان ينكح امرؤ بنته واخته بان يعقد عليها العقد ثم يطأها بعد ذلك وهل زاده صوة
 العقل المحرم الا فجورا وانما استهزاء بدين الله وشرعه بزعمه ولعبا باياته فهل يليق به مع ذلك رفع هذه العقوبة عنه واستقاطها
 بالحسنة التي فعلها مضمومة الى فعل الفاحشة بامه وابنته فابن القياس وذكر للناسبات والعلل الموثرة والاكثار على الظاهرية
 فهل بلغوا بالتمسك بالظاهر عشر معشار هذا والذي يقضى منه العجب ان يقال لا يعتد بخلاف المتسكين بظاهر القرآن والسنة
 ويعتد بخلاف هؤلاء والله ورسوله منزه عن هذا الحكم وبالله العجب كيف يسقط القطع عن اعتداد سرقة اموال الناس وكلما
 امسك مع المال المسروق قال هذا ملكي والدار التي دخلتها ادا رى والرجل الذي دخلت داره عبدا قال ارباب التحليل فيسقط عنه
 الحد بدعوى ذلك فهل تاتي بهذا سياسة قطبائرة او عادلة فضلا عن شريعة نبي من الانبياء فضلا عن الشريعة التي هي اكمل
 شريعة طرقت العالم وكان لك الشارع اوجب لانفاق الواجب على الاقارب لما في ذلك من قيام مصالحهم ومصالح المنفق وما في تركهم
 من اضاعتهم فالتحليل لا سقاط الواجب بالليل والصورة مناقضة لغرض الشارع وتقييم لغرض الماكر المحتال وعود الى نفس الفساد
 الذي قصد الشارع اعدامه باقرب الطرق ولو تحيل هذا المخادع على اسقاط نفقة دوابه لهلكوا وكذلك ما فرضه الله تعالى للوارث
 من الميراث وهو حق له جعله اولى من سائر الناس به فاباحة التحليل لا سقاطه بالاقرار بما له كله لا حجب واخراج الوارث مضادة
 لشرع الله ودينه ونقض لغرضه واتمام لغرض المحتال وكذلك تعليم المرأة ان تقر بدين لا جنبى اذا اراد زوجها السفن بها
فصل واكثر هذه التحيل لا تمس على اصول الائمة بل تناقضها اعظم مناقضة وببانه ان الشافعي رضي الله عنه يحرم مسئلة مدعوة
 ودرهم بدين ودرهمين بيا لم في تحريمها بكل طريق خوفا ان يتخذ حيلة على نوع ما من ربا الفضل فتحرية التحيل الصريحة التي يتوصل بها الى
 ربا النساء اولى من تحريم مدعوة بكنية فان التحيل بمد ودرهم من الطرفين على ربا الفضل اخف من التحيل على العينة على ربا النساء واين
 مفسدة هذه من مفسدة تلك واين حقيقة الربا في هذه من حقيقة في تلك وابوخيفة يحرم مسئلة العينة وتحريم لها يوجب
 تحريم التحيلة في مسئلة مدعوة بان يبيع خمسة عشر درهما بعشرة في خرقة فالشافعي يبالغ في تحريم مسئلة مدعوة ويبيح العينة
 وابوخيفة بالغ في تحريم العينة بدين مسائل مدعوة ويتوسع فيها واصل كل من الامامين رضي الله عنهما في احكام البابين يلزم ابطال التحيلة
 في الباب الاخر وهذا من اقوى التحريم على اصولهم ونصوصهم وكثير من الاقوال المخرجة دون هذا فقد ظهر ان التحيل المحرم في الدين
 تقتضي رفع التحريم مع قيام موجب ومقتضيه لا سقاط الوجوب مع قيام سببه وذلك حرام من وجوه **احكامها** استلزامها

فصل الحزم وترك الواجب الثاني ما تضمنه من المكر والخداع والتبليس والثالث الاغرام بها والدلالة عليها وتعليمها من لا يحسنها
والرابع اضافتها الى الشارح فلان اصول شرعه ودينه تقتضيها والخامس ان صاحبها لا يتوب منها ولا يعد لها ذنباً
السادس انه يخادع الله كما يخادع الخلق والسابع انه يسلط على العالمين على القدر في وسوء الظن به وبمن شرعه و
الثامن انه يعمل فكره وجهاده في نقض ما ابرمه الرسول وابطل ما اوجبه وتحليل ما حرمه والتاسع انه امانته ظاهرة على
الاثر والعدوان وانما اختلف الطريق فهذا يعين عليه بمحيلة ظاهرها صحيح ومشروع يتوصل بها اليه وذلك يعين عليه بطريقة
المفضية اليه بنفسها فكيف كان هذا معينا على الاثر والعدوان والتحليل الخادع يعين على البر والتقوى العاشر ان هذا ظلم
حق الله وحق رسوله وحق دينه وحق نفسه وحق العبد المعين وحقوق عموم المؤمنين فانه يغري به ويعلمه ويدل
عليه والمتوصل اليه بطريقة للمفضية لا يظلم الا نفسه ومن تعلق به ظلم من المتعينين فانه لا يزعم ان ذلك دين وشرع
ولا يقتدى به الناس فينفساد احدهما من الآخر وضرره من ضرره وبالله التوفيق **فصل** قال رباب الحيل قد اكثرتم من ذم
الحيل واجلبتم بحيل الادلة ورجلها وسمينها ومهر ولها فاسمعوا الان تقريرها واشتقاقها من الكتاب السنة واقول
الصحابه وائمة الاسلام وان لا يمكن احدا انكارها قال الله تعالى لنبيه ايوب وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنت فاذا لنبيه
ايوب ان يتخلل من يمينه بالضرب بالضغث وقد كان نذرا ان يضربها ضربات معدودة وهي في المتعارف الظاهر انما تكون
متفرقة فارشده تعالى الى الحيلة في خروجه من اليمين نفس عليه سائر الباب ونهيته وجوه الخارج من المضائق لانه لم يه
بالحيل التي ينفر الناس من اسمها واخبر تعالى عن نبيه يوسف عليه السلام انه جعل صواعيق في رحل اخيه ليتوصل بذلك الى اخذ
من اخوته وملحه بذلك واخبر انه برضاه واذا نه كما قال كذلك كذا ليوسف ما كان لياخذ اخاه في دين الملك الا ان يشاء
الله نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فاخبر ان هذا كيد بنبيه وان عيشته وان يرفع درجته عبداً بالظلم العلم و
دقيق الذي لا يهتدى اليه سواه وان ذلك من علم وحكمة قال تعالى ومكروا مكروا ومكرنا مكروا وهم لا يشعرون فاخبر تعالى
مكر ابن مكر لانبيائه ورسوله وكثير من الحيل هذا اشارها بذكر بها على الظالم والفاجر ومن يصير تخلص الحق منه فيكون وسيلة الى انصر
مظلوم وقهر ظالم ونصر حق وابطل باطل والله تعالى قادر على اخذهم بغير وجه المكر الحسن ولكن جازاهم بحسن عملهم وليعلم عباده
ان المكر الذي يتوصل به الى اظهار الحق او يكون عقوبة للمساكر ليس قبيحاً وكذلك قوله ان النافقين يخادعون الله وهو خادعهم وخذل
لهم ان يظهر لهم امر او يطن لهم خلافة فما تنكرون على ارباب الحيل الذين يظهر من امر يتوصلون به الى باطن خيرة اقتداء
بفعل الله تعالى وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابى هريرة وابى سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلاً على خبير
فجاءهم بتمر جنيب فقال كل ثم خبير هكذا قال انا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاث فقال لا تفعل به الجسم
بالدراهم ثم انتم بالدراهم جنيباً وقال في الميزان مثلك فارشده الى الحيلة على التخلص من الربا بتوسط العقد الاخر وهذا اصل في
جواز العينة وهل الحيل لامعاريض في الفعل على ذلك للمعاريض في القول واذا كان في المعاريض مندوحة عن الكذب ففي معاريض
القول مندوحة عن المحرمات من المضائق **وقال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم طائفة من المشركين وهو في نفر من اصحابه فقال المشركون
من انتم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحن من ما ينظر بعضهم الى بعض فقالوا احياء اليمن كثير فلما هم منهم والنصر فوجاه
رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عندى الا ولد ناقة فقال ما صنع بولد الناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وهل يلد الا بل الا النوق **وقال** ات امرأة عبد الله بن رواحة عبد الله على جارية له فذهبت وجاءت بسكين فصادفته قل قضي
فقلت لو وجدتك على الحال التي كنت عليها لوجأتك فانكرت فقلت فاقرأ ان كنت صادقا فقال -

حق
بطريق العينة
اصحاب

ن
تقيس

بين

وزن

عندنا

شهادت بان وعد الله حوت وان العرش فوق الماء طاف وتحمله ملائكة كرام	وان النار ميثوس الكافينا وفوق العرش رب العالمينا ملائكة الا له مسومينا	شهاد
<p>فقلت امنت بالله وكذبت بصري فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضحك فلم يكلمني وهدى الحيل منه باظهار القرابة لما اوهم انه قران ليختص به من مكروه الغيرة وكان بعض السلف اذا اراد ان لا يطعم طعام رجل قال اصبحت صائما يريد انه اصبغ فيهما صلف صائما قبل ذلك اليوم وكان محمد بن سنان اذا اقتضاه بعض غرمانه وليس عنده ما يعطيه قال اعطيك في احد اليومين ان شاء الله يريد بذلك يومى الدنيا والاخرة وسأل رجل عن المروزي وهو في دار احمد بن حنبل فكره الخروج اليه فوضع احمل صبعه في كفه فقال ليس المروزي ههنا وما يصنع المروزي ههنا وحضر سفيان الثوري مجلسا فلما اراد النهوض منعوا فحلفت انه يعود ثم خرج وترك فعله كالناسي لها فلما خرج عاد واخذها وانصرف وقل كان شريح في هذا الباب فقه دقيق كما عجب رجلا فرسه واراد اخذها منه فقال له شريح انها اذا رضت لم تقم حتى تقام فقال الرجل انت اف وانما اراد شريح ان الله هو الذي يقيمها ويأمر من رجل ناقة فقال المشتري كم تحل فقال حل على الحائط ما شئت فقال كم تحلب قال الحلب في اي ثناء شئت فقال سيرها قال الرجل لا تلحق فلما قبضها الشتر لم يجد شيئا من ذلك فجاء اليه وقال ما وجدت شيئا من ذلك فقال ما كنت بتك قالوا ومن العلوم ان الشارع جعل العقود وسائل وطرقا الى اسقاط الحد والمأثم وهذا لو وطئ انسان امرأة اجنبية من غير عقد ولا شبهة لزمه الحد فاذا عقد عليها عقد النكاح ثم وطئها لم يلزمه الحد وكان العقد حيلة على اسقاط الحد بل قد جعل الله تعالى الاكل والشرب واللباس حيلة على دفع اذى الجوع والعطش والبرد والا كان حيلة الى دفع الصائل من الحيوان وغيره وعقد التبايم حيلة على حصول الانتقام بملك الغير وسائر العقود حيلة على التوصل الى ما لا يباح الا بها وشرع الرهن حيلة على جوع صاحب الدين في ماله من عين الرهن اذا افلس الراهن او تعذر الاستيفاء منه وقل وى سلمة بن صالح عن يزيد الواسطي عن عبد الكريم عن عبد الله بن بريدة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اعظم اية في كتاب الله فقال لا اخرج من المسجد حتى اخبرك فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مجلسه فلما اخرج احس رجله اخبره بالاية قبل ان يخرج رجله الاخي وقل بنو الخصاص كتاب في الحيل على هذا الحديث ووجه الاستدلال به ان من حلف ان لا يفعل شيئا فاراد التماس من الحنث يفعل بعضه لم يكن حائثا فاذا حلف لا يأكل هذا الرغيف ولا يأخذ هذا المتاع فليدع بعضه ويأخذ الباقي ولا يحنث وهذا اصله في باب في التماس من الايمان وهذا السلف الطيب قد فقهوا هذا الباب ونحوه في النافذة الطريق فروى قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم في رجل اخذ رجل فقال له معك فقال لا فقال حلف لي بالمشي الى بيت الله فقال ليحلف له بالمشي الى بيت الله ويعتق مسجديه وهذا الاسناد انه قال له رجل ان فلانا امرت ان اتي مكانا وكذا وكذا وانا لا اقدر على ذلك المكان فكيف الحيلة قال تقول والله ما اجد الا ما سددني غيري وذكر عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال جعل خلقا يحلف لعثمان بن عفان على اشياء بالله ما قالها وقد سمعناه يقولوا فقلنا يا ابا عبد الله سمعناك تحلف لعثمان على اشياء ما قلناها وقد سمعناك قلناها فقال ان اشترى ديني بعضه ببعض مخافة ان يذهب كل واحد ذكر قيس بن الربيع عن الاعمش عن ابراهيم ان رجلا قال له اني انال من رجل شيئا فيبلغه عني فكيف اعتذر اليه فقال له ابراهيم قل والله ان الله يعلم ما قلت من ذلك من شيء وكان ابراهيم يقول لا صحابة اذا خرجوا من عنده وهو مستتر من المهاجر ان سئلتم عني فاحلفوا بالله لا تدرين اني انا ولا في اي موضع انا واعني لا تدرين اني انا من البيت وفي اي موضع منه وانتم صادقين وقال مجاهد عن ابن عباس ما يسننني بعاريض الكلام حسن النعم وقد ثبت في الصحيح من حديث حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن امه ام كلثوم بنت عقبة بن ابى ميط وكانت من المهاجرات</p>		

دفع

هذا

بشر

من

الاول ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الكذب في ثلاث في الرجل يصلي بين الناس والرجل يكن بلا امرأة والكذب في الحرب
 وقال معمر بن سليمان التيمي عن ابيه حدثني نعيم بن ابي هند عن سويد بن غفلة ان علياً كرم الله وجهه في الجنة لما قتل الزنادقة نظر
 في الارض فخر راسه الى السماء قال صدق الله ورسوله ثم قام فدخل بيته فاكثر الناس في ذلك فدخلت عليه وقلت يا امير
 المؤمنين اشئ عهدي اليك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر شئ رايته فقال هل علي من باس ان انظر الى السماء قلت لا قال فهل
 علي من باس ان انظر الى الارض قلت لا قال فهل علي من باس ان اقول صدق الله ورسوله قلت لا قال فاني رجل مكاث **وقال** جابر بن ضهال
 ثنا ابو عوانة عن ابي مسكين قال كنت عند ابراهيم وامرته تعاتبه في جارية ويبيدها مروحة فقال اشهدكم انها لها فلما خرجنا قال
 علي ما شهدتم قلنا اشهدتنا انك جعلت الجارية لها قال ما رايتوني اشير الى امر وحتر **وقال** محمد بن الحسن عن عمر بن دينار عن الشعبي
 لا باس بالحيل فيما يحل ويجوز وانما الحيل شئ يتخلص به الرجل من المحرم ويخرج به الى الحلال فما كان من هذا ونحوه فلا باس به وانما يكره
 من ذلك ان يحتال الرجل في حق لرجل حتى يطله او يحتال في باطل حتى يوهم انه حق او يحتال في شئ حتى يدخل فيه شبهة واماماً كان
 على السبيل الذي قلنا فلا باس بذلك **قالوا** وقد قل تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وقل غير واحد من المفسرين مخرجاً مضافاً
 على الناس ولا ريب ان هذا الحيل مخرج مضاف على الناس الا ترى ان الحالف يضيق عليه الزام ما حلف عليه فيكون له بالحيلة
 مخرج منه وكذلك الرجل يشتد به الضرورة الى نفقة ولا يجد من يقرضه فيكون له من هذا الضيق مخرج بالعينة والتورق ونحوهما
 فلو لم يفعل ذلك لهلك وهلك عياله والله تعالى لا يشرع ذلك ولا يضيق عليه شرعه الذي وسع جميع خلقه فقد دار امره بين
 ثلاثة لا بد له من واحد منها اما اضاعته نفسه وعياله واما الربا صريحاً واما الضيق بهذه الحيلة فاجدنا امر رابعاً
 نصير اليه وكذلك الرجل ينزع الشيطان فيقيم به الطلاق فيضيق عليه جد امفارقة امرته واو لادة وخراب بيته فكيف ينكر في ذلك
 الله ورحمته ان تعجل له بحيلة يخرج من هذا الامر والغل وهل الساعي في ذلك الا ما جود غير ما ذور كما قاله امام الظاهرية في وقته
 ابو محمد جرجاني ابو ثور وبعض اصحاب حنيفة وحملوا احاديث الخريد على ما اذا شرط في صلب العقد انه نكاح تحليل **قالوا** وقد روى عبد
 الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال رسل امرأة الى رجل فزوجته نفسها ليعلمها زوجها فامره عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه ان يقيم معها ولا يطلقها ووعده ان يعاقبه ان طلقها فهذا امير المؤمنين وقد صحح نكاحه ولم يامر به باستينافه وهو حجة في
 صحة نكاح المحلل والنكاح بلا ولي **وقال** عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عمرو عن ابيه انه كان لا يرى باساً بالتحليل اذ لم يعلم احد
 الزوجين قال ابن حزم وهو قول سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد **وعنه** عن عطاء بن نكاح امرأة محلا ثم رغب فيها فامسكها قال لا باس بذلك
وقال الشعبي لا باس بالتحليل اذ لم يامر به الزوج **وقال** الليث بن سعد ان تزوجها ثم فارقتها لزوجها الى زوجها ولم يعلم المطلق ولا هي بذلك
 وانما كان ذلك احساناً منه فلا باس ان ترجع الى الاول فان بين الثاني ذلك الاول بعد دخوله بها لم يضره **وقال** الشافعي وابو ثور
 المحلل الذي يفلس نكاحه هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح انه انما يزوجها ليعلمها ثم يطلقها فاما ما لم يشترط ذلك في عقد
 النكاح فعقد صحيح لا داخل فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد او لم يشترط نوى ذلك او لم ينوه **قال** ابو ثور وهو ما جرد وروى
 بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة مثل هذا سواء وروى ايضا عن محمد وابي يوسف عن ابي حنيفة اذا نوى التحليل بالاول المحلل
 له بذلك وروى الحسن عن زياد عن زفر وابي حنيفة انه ان اشترط عليه في نفس العقد انما تزوجها ليعلمها الاول فانه نكاح صحيح
 وبطل الشرط وله ان يقيم معها فهذه ثلاث روايات عن ابي حنيفة **قالوا** وقد قال الله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره
 وهذا زوج قد عقد بمهر وولي ورضاها وخلوها من الموانع الشرعية وهو راعب في ردها الى الاول فيدخل في حديث ابن عباس
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نكاح الا نكاح رغبة وهذا نكاح رغبة في تحليل المسلم امر الله تعالى بقوله حتى تنكح زوجاً غيره

والنقص على الله عليه والدم لم يما شرط في عودها الى الاول مجرد ذوق العسيلة بينهما وعلى الحل بذلك فقال النبي تدنق عسيلة ويندق عسيلة
فلذا انك اوقاف العسيلة حلت له بالنقص قالوا اما ان كان له ذوق فتم هو باطل ولكن ما هو كذا لست فاعلم انك لست بالمرأة نفيها او تدنق
انها انقضت عدتها ولم تنقض لتستعمل عودها الى الاول واما لغنه للحل فلا ريب انه صلى الله عليه والدم لم يرد كل محلل ومحلل له
فان الولي محلل لما كان حراما قبل العقد والمأكر المزوج محلل بهذا الاعتبار والبا لم يمتد محلل للمشترى وطهرها فان قلنا العام اذا
خص صار محلا بطل الاحتجاج بالحديث وان قلنا هو حجة فيما حد محل التخصيص فذلك مشروط ببيان المراد منه ولست انا من المحلل
المراد من هذا النص هو الذي نوى التحليل او شرطه قبل العقد او شرطه لمحل العقد او الذي احل ما حرم الله ورسوله ووجدنا كل
من تزوج مطلقة ثلاثا فانه محلل ولو لم يشترط التحليل ولم ينو فان الحل حصل بوطيه وعقده ومعلوم قطعاً انه لم يدخل في النص فله ان
النص لما اراد به من حل المحرم بفعله او عقده ونحن وكل مسلم لا يشك في انه اهل للعتة الله واما من قصد الاحسان الى اخيه المسلم ورغب
في جمع شمل زوجته ولم تشعه وشعث ولاده وعياله فهو محسن وما على الصنفين من سبيل فضلا عن ان تلحقهم لعنة رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم ثم قد اعد الفقهاء ادلتهم لا تحرم مثل ذلك فان هذه العقود التي لم يشترط المحرم في صلبها عقود صديقت من اهلها في
محلهما مقرونة بشروطها فيجب الحكم بصحتها لان السبب هو الايجاب والقبول وهما تامان واهلية العاقل لا نزاع فيها ومحلية العقد
قبالة فلم يبق الا القصد المقرون بالعقد ولا تأثيره في بطلان الاسباب الظاهرة لوجوه **احلها** ان العتات مثلا انما قصد الزوج الذي
وضعت له التجارة وانما كل امرأ نوى فاذا حصل له الربح حصل له مقصوده وقد سلك الطريق المفضية اليه في ظاهر الشرع والحلل
غاية انه قصد الطلاق ونواه اذا وطى المرأة وهو ما ملكه الشارع اياه فهو كما لو نوى المشتري اخراجه المبيع عن ملكه اذا اشتراه و
سر ذلك ان السبب مقتضى لتأبد الملك والنية لا تغير موجب السبب حتى يقال ان النية توجب تأقيت العقد وليست هي منافية
لموجب العقد فان له ان يطلق ولو نوى بعقد الشراء اتلاف المبيع واحل قرا او غرقا لم يقدر في صحة البيع فنية الطلاق اولى
وايضه فالقصد لا يقدر في اقتضاء السبب حكمه لانه خارج عما يتم به العقد ولهذا لو اشترى عسيرا ومن نيت ان يتخذ خملا
او جارية ومن نيت ان يبيعها على البغاء او يجعلها مغنية وسلاحا ومن نيت ان يقتل به معصوما فكل ذلك لا اثر له في صحة
البيع من جهة انه منقطع عن السبب فلا يخرج السبب عن اقتضاء حكمه وقد ظهر بهذا الفرق بين هذا القصد وبين الاكراه فان
الرضا شرط في صحة العقد والاكراه ينافي الرضى وطهر ايضا الفرق بينه وبين الشرط المقارن فان الشرط المقارن يقدر في مقصود
العقد فغاية الاكره ان العاقل قصد محرم ما لكن ذلك لا يمنع ثبوت الملك كما لو تزوجها ليضاربها امارة له اخرى ومما يؤيد ما ذكرناه
ان النية انما تعمل في اللفظ المحتل للمنوى وغيره مثل الكنايات ومثل ان يقول اشتريت كذا فانه يحتمل ان يشترى لنفسه ولو كان قد
نوى احدهما صح فاذا كان السبب ظاهرا متعينا لم يكن النية الباطنة اثر في تغيير حكمه لوضوح ان النية لا تؤثر في اقتضاء
الاسباب الحسية والعقلية المستلزمة لسيئاتها لا تؤثر النية في تغييرها لوضوح ان النية اما ان تكون بمنزلة الشرط او لا تكون
فان كانت بمنزلة الشرط لزم ان اذا نوى ان لا يبيع ما اشتراه ولا يهب ولا يتصرف فيه او نوى ان يخرج عن ملكه او نوى ان لا يطلق
الزوجة ويبيت عندها كل ليلة او لا يسافر عنها بمنزلة ان يشترط ذلك في العقد وهو خلاف الاجماع ان لم يكن بمنزلة الشرط فلا تأثير
له حينئذ وايضا ففرضنا ظواهر الامور الى الله سرارها وبواطنها ولهذا يقول الرسل لنهم تعالى يوم القيمة اذا سألهم ماذا اجستم
فيقولون لا علم لنا انك انت علام الغيوب كان لنا ظواهرهم وامامنا الطوت عليه ضمائرهم وقلوبهم فانت اعلم بما قالوا فقد ظهر عندنا
وقامت حجتنا وتبين اننا لم نخرج فيما اصلناه من اعتبار الظاهر وعدم الالتفات الى القصور والعقود والغاء الشروط المتقدمة الخا
عنها العقد والتحليل على التماس من مضائق الايمان وما حرم الله ورسوله من الربا وغيره عن كتاب ربنا وسنة نبينا واقرار

السلف الطيب ولنا بهذا الاصول رهن عند كل طائفة من الطوائف المتكثرة علينا فلنا عند الشافعية رهون كثيرة في عدة مواضع
 وقد سلموا لنا ان الشرط المتقدم على العقد ملغى وسلموا لنا ان القصد غير معتبرة في العقود وسلموا لنا جواز التحيل على إسقاط
 الشفعة وقالوا يجوز التحيل على بيع المعدوم من الثمار فضلا عما يبطله صلاحه بان يوجره الارض ويساقية على الثمر من كل الف
 جزء على جزء وهذا انفس الحيلة على بيع الثمار قبل وجودها فكيف تمكنون علينا التحيل على بيعها قبل بدو صلاحها وهل
 مسئلة العينة الامالك باب التحيل وهم يطلون الشركة بالعروض ثم يقولون الحيلة في جوازها ان يبيع كل منهما نصف عرضه
 لصاحبه فيصيران شريكين حيثن بالفعل ويقولون لا يصح تعليق الوكالة بالشرط والحيلة على جوازها ان يوكلا ان يتعلق
 تصرفه بالشرط وقولهم في التحيل على عدم الخسار بالمسئلة السريحية معروف وكل حيلة سواء محلل بالنسبة اليه فان هذه المسئلة
 حيلة على ان يحلف دائما بالطلاق ويحلف ولا يقع عليه الطلاق ابدا **واما** المالكية فهم من اشد الناس انكارا علينا التحيل واصولهم
 مخالف اصولنا في ذلك اذ عندهم ان الشرط المتقدم كالمقارن والشرط العرفي كاللفظي والقصد في العقود معتبرة والذرائع يجب
 سدها والتعزير بالفعل كالتهديد بالقول وهذه الاصول تسد باب التحيل سدا محكما ولكن قد حلقنا لهم برهون نظائهم بفكاكها
 او بموافقتهم لنا على ما انكروه علينا فجزوا التحيل على إسقاط الشفعة قالوا وتزوجها ومن نيت ان يقيم معها سنة عمن التكاسر ولم يعمل
 هذه النية في فساد **واما** الحنابلة فينبينا وبينهم معتزل التزال في هذه المسائل فانهم هم الذين شنوا علينا الغارات ورمونا
 بكل سلام من الاثر والتظرو لم يراعوا لنا حرمة ولم يرقبوا فيها الا ولازمة **وقالوا** لو نصب شابا كالصيد قبل الاحرام ثم اخذ ما وقع
 فيها حال الاحرام بعد الحل جاز وبالله التمسح اي فرق بين هذه الحيلة وحيلة اصحابنا بل سببت على الحيتان **وقالوا** لو تزوج النكاح
 ان يحلها الاول ولم يشترط ذلك جاز وحلت له لان لم يشترط ذلك في العقد وهذا التصريح بان النية لا تؤثر في العقد **وقالوا** لو تزوج
 ومن نيت ان يقيم معها شهرا ثم يطلقها يحكم العقد ولم يكن نية التوقيت مؤثرة فيه وكلامهم في باب الخارج من الايمان بانواع التحيل معروف
 وعنا تلقوه ومنا اخذوه **وقالوا** لو حلف ان لا يشتري منه ثوبا فانتهى منه وشرط له العوض لا يحلف **وقالوا** يجوز مسئلة التو
 وهي شقيقة مسئلة العينة فاي فرق بين مصدر السلعة الى البائت وبين مصيرها الى غيره بل قد يكون عودها الى البائت ارفع
 بالمشتري واقل كلفة عليه وادف خسارته وتعيبه فكيف تحرمون الضرر اليسير وينتجون ما هو اعظم منه والحقيقة في الوضعين
 واحدة وهي عشرة بخمسة عشر بينهما حيرة رجعت في احد الصورتين الى مالكها وفي الثانية الى غيره **وقالوا** لو حلف بالطلاق لا
 يزوجه عبدة بامته ابد ان اراد تزويجها ولا يحلف فانه يبيع العبد والجارية من رجل ثم يزوجه المشتري ثم يستردها منه
 قال لقاضي وهذا غير مستتم على اصلنا لان عقلا نكاسه قد وجد في حال زوال ملك عنهما ولا يتعلق الخسار باستلامه العقد
 ان ملكها لان التزويج عبارة عن انعقد وقلنا نقضى وانما بقى حكمه فلم يحلف باستلامه حكمه **وقالوا** لو كان له عليه مال وهو
 محتاج فاحب ان يدعه من زكاته فالحيلة ان يتصدق عليه بذلك القدر ثم يقبضه منه ثم قالوا فان كان له شريك فيه
 فخاف ان يحاصه فيه فالحيلة ان يعيب المطلوب للطالب ما لا يقدر حصة الطالب مما له عليه ويقبضه منه للطالب ثم يتصدق
 الطالب على المطلوب بما وهب له ويحتسب بذلك من زكاته ثم يعيب المطلوب ما له عليه من الدين ولا يضمن الطالب لشريكه شيئا
 لان هبة الدين لمن هي في ذمته براءة واذا ابرأ احد الشريكين الغريم من نصيبه لم يضمن لشريكه شيئا وانما يضمن اذا حصل الدين
 في ضمانه وقالوا الواجب الارض باجرة معلومة وشرط عليه ان يؤدي خراجها بجز لان الخراج على المالك لا على المستاجر فالحيلة في جواز
 ان يؤجرها اياها بمبلغ يكون زيادته بقدر الخراج ثم ياذن له ان يدفع خراجها ذلك القدر الزائد على اجرتها قالوا لا نهى في زاد مقدار
 الخراج على الاجرة حصل ذلك دين على المستاجر وقد امره ان يدفعه الى مستحق الخراج وهو جاز في الوفاء وتظهر هذا ان يؤجره دابة

ويشترط علقها على المستاجر لم يجز والحيلة في جوازها هكذا أسوأ من اليد في الأجرة ويؤكد أن يعلت الدابة بذلك القدر الزائد وقالوا لا يجوز
استيجار الشجرة المثمرة والحيلة في ذلك أن يوجع الأرض ويساقية على الثمرة من كل الف جزء مثلاً وقالوا وكل ما يشتري له
جارية مغنية بثمن معين دفعه الله قبل أراها أراد شراؤها لنفسه وخاف أن يحلفه إنما اشتراها بمال الوكيل له وهو وكيله فالوجع
يعزل نفسه عن الوكالة ثم يشتريها بثمن في ذمته ثم ينفق ما معه من الثمن ويصيرها لموكله في ذمته نظيره قالوا وما نحن فلا تفتن هذا
الحيلة على أصولنا لأن الوكيل لا يملك عزل نفسه إلا بحضرة موكله قالوا وقد قالت الحنابلة أيضاً لو أجازوا أرض له فيها زرع لم يجز
والحيلة في جوازها أن يبيع الزرع ثم يوجع الأرض فإن أراد بعد ذلك أن يشتري من الزرع جاز وقالوا بشرط رب المال على المضارب
ضمان مال المضاربة لم يصح والحيلة في صحة أن يقرضه المال في ذمته ثم يقبضه المضارب منه فإذا قبضه دفعه المالك الأول
مضاربة ثم يدفعه رب المال إلى المضارب بضاعة فإن نوى فهو من ضمان المضارب لأنه قد صار مضموناً عليه بالقرض فيستلزم الرب للمال
مضاربة كتسليم مال لآخر وحيلة أخرى وهو أن يقرض رب المال المضارب ما يريد دفعه إليه ثم يخرج من عنده جزءاً واحداً فيشارك
على أن يعمل بالمالين جميعاً على أن ما رزق الله فهو بينهما نصفان فمن عمل أحدهما بالمال باذن صاحبه فربح كان الربح بينهما على ما شرطاه
وإن خسر كان الخسران على قدر المالين على رب المال بقدر الدرع وعلى المضارب بقدر رأس المال وإنما جاز ذلك لأن المضارب هو الملتزم
نفسه الضمان بدخوله في القرض وقالوا لا تجوز المضاربة على العهرن فإن كان عند عرض قارداً أن يضارب عليه فالحيلة في جوازها أن
يبيع العرض ويقبض ثمنه فيدفعه إليه مضاربة ثم يشتري المضارب ذلك المتاع بالمال وقالوا ولو حلفته امرأة أن كل جارية
يشتريها في حرة فالحيلة في جوازها الشراء ولا تعتق أن يعنى بالمجارة السفينة ولا تعتق وإن لم تحضر هذه النية وقت اليمين
فالحيلة أن يشتريها صاحبه ويهبه إياها ثم يهبه نظير الثمن وقالوا ولو حلفته أن كل امرأة تزوجها عليها فهي طالق وخاف من
هذه اليمين عند من يصح هذا التعليق فالحيلة أن ينوي كل امرأة تزوجها على طلاقها يكون طلاقك صلاتها أو كل امرأة تزوجها على طلاقك
يكون رقبته صداقها فهي طالق فلا يثبت بالتزويج على غير هذه الصفة وقالوا لو أراد أن يصرف دنانير بدراهم ولم يكن عنده
الصبر في مبلغ الدراهم وأراد أن يصبر عليه بالباقي لم يجز والحيلة فيه أن يأخذ ما عنده من الدراهم بقدر صرفه ثم يقرضه إياها فيصرف
بها الباقي فإن لم يعرف فعل ذلك مراراً حتى يستوفي صرفه ويصير ما أقرضه ديناً عليه لأنه عوض الصرف وقالوا لو أراد أن يبيع
دراهم بدنانير إلى أجل لم يجز والحيلة في ذلك أن يشتري منه متاعاً وينقله ثمنه ويقبض المتاع ثم يشتري المتاع منه ذلك المتاع بدنانير
لأجل التأجيل جاز في ثمن المتاع وقالوا لو مات بالمال بعد أن قبض المضارب المال انتقل إلى ورثته فلو اشتري المضارب به بعد
ذلك متاعاً ضمن لأنه تصرف بعد بطلان الشركة والحيلة في التخلص المضارب من ذلك أن يشهد رب المال أن حصته من المال الآن
دفعه إليه مضاربة لولده وأنه مقارض إلى هذا الشريك بجميع ما تركه وامرأة أن يشتري لولده ما أحب في حياته وبعد وفاته فيجوز
ذلك لأن الماتعة منه كونه متصرفاً في ملك الغير بغير وكالة ولا ولاية فإذا اذنت له في التصرف برئ من الضمان فإن كانت هذه الحيلة
إنما تم إذا كان الورثة أولاداً أصغاراً وقالوا لو صلح عن المؤجل ببعضه حالاً لم يصح والحيلة في تصحيحه أن يفتي العقد الذي وقع على
المؤجل ويجعله بذلك القدر الحال وقالوا لو لبس المتوضي أحد الخفين قبل غسل الرجل الأخرى ثم غسل الأخرى ولبس عليها لم يجز
المسح لدم يلبس على كمال الطهارة والحيلة في جواز المسح أن يخلع هذه الفردة الثانية ثم يلبسها قالوا لو أوصى لرجل بخدمته عبداً أو
بما في بطن أمته جاز فلو أراد الورثة شراء مائة العبد أو ما في بطن الأم من الموصي لم يجز والحيلة في جوازها أن يوصي الموصي من
الموصي به على ما يبدون له فيجوز وإن لم يجز البيع فإن الصلح يجز فيه ما لا يجز في البيع قالوا ولا تجوز الشركة بالعروض فإن
كان لأحدهما عرض يساوي خمسة آلاف درهم والأخر عرض يساوي ألفاً فاحتمل أن يشتركا في المرضين فالحيلة أن يشتري صاحب العرض

فتسليم

الذي قيمته خمسة آلاف من الآخر خمسة اسداس عرضه بسداس عرضه هو فيصير الذي يساوي عرضه سدين جميع المال والآخر خمسة
اسداس لان جميع ما يلهما ستة آلاف وقد حصل كل واحد من العرضين بهذه الشركة بينهما اسداسا خمسة اسداسا لاجلها وسداسه
للآخر فلذلك احدهما هلك على الشركة قالوا ولا تقبل شهادة الموكل بموكله فيما هو وكيله فيه فلو لم يكن له شاهد غيره وخاف ضياع
حقه فالحيلة ان يعزله حتى يشهد له ثم يوكل بعد ذلك ان اراد قالوا ولو اعتق عبد في مرضه وثلاثه يحتمله وخاف عليه من الورثة
ان يجهل والمال ويرثوا ثلثيه فالحيلة ان يدفع اليه ما لا يشتري نفسه منه بحضرة شهود ويشهدون انه قد قبضه المال وصار
العبد حرا قالوا ولكن ان الحيلة لو كان لاجل الورثة دين على الموروث وليست له به بينة فاراد بيعه العبد بدينه الذي له عليه
فضل مثل ذلك سوا قالوا ولو قال اوصيت الى فلان وان لم يقبل قال فلان وخاف ان تبطل الوصية على مذهب من لا يرى جواز تعليق
الولاية بالشرط ان يقول فلان وفلان وصيان فان لم يقبل احدهما وقبل الآخر قال في قبل هو الوصي فيجوز على قول الجميع لا يتم لعلق
الولاية بالشرط قالوا ولو اراد ذمي ان يسلم وعنده خمس كثر فخاف ان يذهب عليه بالاسلام فالحيلة ان يباذرها من ذمي اخر
ثم يسلم فانه يملك تقاضيه بعلا لا سلام فان باذرا الاخر واسلم لم يسقط عنه ذلك وقد نص عليه الامام احمد في مجوسى باع مجوسيا
خمره اسلما ياخذ الثمن قد وجب له يوم باعه قال ارباب الحيل فهذا رهن الفرق عندنا بانهم قالوا بالحيل واقتوا بما اذا
تكررون علينا بعد ذلك وتشنعون ومثالثنا ومثالثهم في ذلك يقوم وجدوا اكثر افاصاب كل منهم طائفة منه في يديه فستقل مستكثر
ثم اقل بعض الخدين يتم على بقيتهم وما اخذه من اكثر في يديه فليتم بما اخذ منه ثم لينكر على الباقيين قالوا المبطلون للحيل سبحان
الله والمحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فسبحان الله الذي فرض الفرائض وحرم المحارم واجبا لحقوق
رعايته لمصلحة العباد في المعاش والمعاد وجعل شريعته الكاملة قياما للناس وفناء لحفظ حياتهم ودواء لدفع ادرانهم وظل الظليل الذين
من استغلوا من من المحرور وحصن الحصين الذي من دخله فجاء من الشرور فتنعالى شارع هذه الشريعة الفاتكة لكل شريعة ان يشرع فيها
الحيل التي تسقط فرائضه وتحل محارمه وتبطل حقوق عبادته ويفتح للناس ابواب الاحتيال وانواع المكر والخداع وان يبيح التوصل بالاسباب
المشروعة الى الامور المحرمة الممنوعة وان يجعلها مصبغة لافواه المحتالين عرضه لا غرض المحادعين الذين يقولون ما لا يفعلون و
يظهرون خلاف ما يبطنون ويرتكبون العيب الذي لا فائدة فيه سوى حكمة الصالحين ومخبرية الساعين فيجادعون الله كما ينادون
الصبيان ويتلاعبون بجد ودية كتلاعب الجبان فيجرمون الشئ ثم يستحلونه اياه بعينه باذن الحيل ويسلكون اليه نفسه طريقا توهم
ان المراد غيره وقد علموا انه هو المراد لا غيره ويسقطون الحقوق التي وصي الله بحفظها وادائها باذن في شئ ويفرقون بين متماثلين من كل وجه
لاختلافهما في الصورة والاسم والطريق الموصول اليهما ويستحلون بالحيل ما هو اعظم فسادا لمحرمة ويسقطون بها ما هو اعظم جوبا ما يوجبونه والحمد لله الذي شرع
عزها لتأخر الفساد وجعلها كفيلة وفيه بمصالح خلقه في المعاش والمعاد وجعلها من اعظم آياته الدالة عليه ونصبها طريقا مرشدا
لمن سلكه اليه فهو نوره المبين وحصن الحصين وظل الظليل وميزانه الذي لا يعول لقد تعرف بها الى الباء عبادة غاية التعرف وتجنبها
اليهم غاية التحجب فانسوا بها منه حكمه البالغة وتمت بها عليهم منه نعمه السابقة ولا اله الا الله الذي في شرعه اعظم اية تدل على
تفرده بالالهية وتوحيده بالربوبية وانه الموصوف بصفات الكمال المستحق لغوث الجلال الذي له الاسماء الحسنى والصفات العلى
وله المنال الاعلى فلا يدخل السوء في اسمائه ولا النقص والعيب في صفاته ولا العيب ولا الجور في فعالة بل هو منزلة في ذاته وواصفه و
افعاله واسمائه عما ايضا دكاله بوجه من الوجوه تبارك اسمه وتعالى جل جلاله بهت حكمته وتمت نعمته وقامت على عباده حجته والله اكبر
كبير ان يكون في شرعه تناقض واختلاف فلو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا بل هي شريعة مؤتلفة النظام متعادلة
الاقسام مبراة عن كل قصص مطهرة من كل دنس مسلمة لا مشبهة فيها مؤسسة على العدل والحكمة والمصلحة والرحمة قواعدها و

ومبانيها اذا حرمت فسادا حرمت ما هو اولي منه او نظيره واذا رعت صلاحا رعت ما هو فوق ما وشبهه فهي صراط المستقيم
الذي لا امت فيه ولا عوج وملئ الخيفة السخية التي لا ضيق فيها ولا حرج بل هي خيفة التوحيد سمحة العمل لم تأمر بشئ فيقول العقل
لو نعت عنه كان اوفق ولم تنه عن شئ فيقول الحجى لو اباحت له كان ارفق بالامر بكى صلاحه ونعت عن كل فساد اباحت كل طيب حرمت
كل خبيث فاوامرها غذاء ودواء ونواهيها حمية وصيانة وظاهرها زينة لباطنها وباطنها اجل من ظاهرها شعارها الصدق وقوامها
الحق وميزانها العدل وحكمها الفصل لا حاجة بها البتة الى ان تكمل بسياسة ملك او راي ذي راي او قياس فقير او ذوق ذي ذوق يا صفة
او مقام ذي دين وصلاح بل هؤلاء كلهم اعظم الحاجة اليها ومن وفق منهم للصواب فلا عناية وتحويل عليها لقد اكملها الله في
المرحلة علينا بشريتها قبل سياسات الملوك وجيل المتحيلين واقيسة القياسيين وطرائق المخلافيين وان كانت هذه الحيل و
الاقسية والقواعد المتناقضة والطرائق العديدة وقت نزول قوله اليوم اكملت لكم دينكم وانتمت عليكم نعمتي ورضيت لكم
الاسلام ديناً وان كانت يوم قوله صلى الله عليه واله لم لقد تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعد الا هالك ويوم
قوله صلى الله عليه واله لم ما تركت من شئ يقر بكم من الجنة ويباعدكم من النار الا علمتكم و ان كانت عند قول ابن ذر لقد توفي
رسول الله صلى الله عليه واله وما طارث قلب جناح في السماء الا ذكرنا منه علما وعند قول القائل لسان لقد علمكم نبيكم كل شئ حتى الخولة
فقال جل فابن علمهم الحيل والخدعة والمكر وارشدهم اليه ودلهم عليه كلا والله بل حذرهم اشد التحذير واوعدهم عليه اشد
الوعيد وجعل من اقبال الايمان واخبرهم عن لعنة اليهود لما ارتكبوا ما ارتكبت اليهود فستحلوا محارم
الله تعالى بادي الحيل واغلاق ابواب المكر والاحتياال وسد الدرائع وفصل الحلال من المحرم وبين الحد ود وقسم شريعته الى حلال
بين وحرام بين وبرزخ بينهما قابض الاول وحرم الثاني وحض الامة على اتقاء الثالث خشية الوقوع في المحرم وقد اخبر الله تعالى عن
عقوبة المحتالين على حل ما حرم عليهم واسقاط ما فرض عليهم في غير موضع من كتابه قال ابو بكي الاجم وقد ذكر بعض الحيل
الربوية التي يفعلها الناس لقد مسخ اليهود قرده بدون هذا وصدق والله لا كل حوت صيد يوم السبت اهون عند الله واقل
جرماً من اكل الربا الذي حرمه الله بالحيل والخدعة ولكن كما قال الحسن بن علي لا تلك عقوبة تلك الاكلة الوخيمة وارجيت عقوبة
هؤلاء وقال الامام ابو يعقوب الجوزجاني وهل اصاب لطائفة من بني اسرائيل المسخر الا باحتياالهم على امر الله بان حفروا حفراً على
الجحش يوم سبتهم فمنعوها الا تشاء يومها الى الاحد فاخذوا ذلك السلسلة التي كانت تاخذ بعنق الظالم فاحتل بها صاحب
الامر اذ صيدها في قصبة ثم دفع القصبة الى خصمه وتقدم الى السلسلة لياخذها فرفعت وقال بعض الائمة في هذه الآية منجزة عظيمة
للمتعاطين الحيل على الناهي الشرعية ممن تلبس بعلم الفقه وليس بفقير اذ الفقيه من يخشى الله عز وجل في الربويات استعارة
النيس الملعون لتحليل المطلقات وغير ذلك من العظائم والمصائب الواضحات التي لو اعتمدوا مخلوق مع مخلوق لكان في نهاية
القيم فكيف بمن يعلم السر واخفى الذي يعلم خائنة الاعين وما تخفي الصدور وقال واذا وزن البليبين حيلة احباب السبت و
الحيل التي يتعاطاها ارباب الحيل في كثير من الابواب ظهر له التفاوت ومراتب المفسدة التي بينها وبين هذه الحيل فاذا عرف
قد الشروع وعظمة الشارع وحكمته وما اشتمل عليه شرعي من رعاية مصالح العباد تبين له حقيقة الحال وقطع بان الله تعالى
يتنزه ويتعالى ان يشروع لعباده نقض شرعي وحكمته بانواع الخلد والاحتياال فصل قالوا ونحن نذكر ما تمسكتم به في تقرير
الحيل والعماليها وبنين ما فيه مقرر للعدل والانصاف منزهي لشرعية الله وكتابه وسنة رسوله عن المكر والخلد والاحتياال
الحرم وبنين انقسام الحيل والطرق الى ما هو كفر محض وفسق ظاهر ومكروه وجازر ومستحب وواجب عقلاً او شرعاً ثم ذكر
فصلين فيه التوقيض بالطرق الشرعية عن الحيل الباطلة فنقول بالله التوفيق هو المستعان وعلمه التكلان اما قوله تعالى

ب
ب
س

ه
ه
ه

الف

ي

لنبي ايوب عليه السلام وخذ بيدك ضعفا فاضرب به ولا تخش فقال شيخنا **الحجاب** ان هذا ليس مما نحن فيه فان الفقهاء
 في موجب هذه اليمين في شرعنا لهم قولين يعني اذا حلف ليضرب عبدا او امراته مائة ضربة **احد** هي قول من يقول موجبا لضرب
 مجوعا او مفردا ثم منهم من يشترط مع الجموع الوصول الى المضروب فعلى هذا تكون هذه الفتيا موجب هذا اللفظ عند
 الاطلاق وليس هذه بحيلة انما الحيلة ان يصرف اللفظ عن موجب عند الاطلاق **والقول الثاني** ان موجب الضرب المعروف
 واذا كان هذا موجبا في شرعنا لم يصح الاحتجاج علينا بما يخالف شرعنا من شرائع من قبلنا لاننا قلنا ليس شرعنا مطلقا
 فظاهر وان قلنا هو شرعنا فهو مشروط بطبيعته مخالفتا لشرعنا وقد انتفى الشرط وايضا فنأمل الالية علم ان هذه الفتيا خاصة
 الحكم فانها لو كانت عامة الحكم في حق كل احد لم يخف على بني كرم موجب يمينه ولم يكن في اقتصاصها علينا كبر صيرة فانما ينقص
 ما خرج عن نظائره لتعديبه ونستدل به على حكمة الله فيما قصه علينا اما ما كان هو مقتضى العادة والفتيا من فلا يقضى
 على الاختصاص قوله تعالى انا وجدناه صابرا وهذه الجملة خرجت من حيز التعليل كما في نظائرهما فاعلم الله سبحانه تعالى انما افتاه بهذا
 جزاء له على صبره وتحقيقا عن امراته ورحمة بها لا ان هذا موجب هذه اليمين وايضا فان الله سبحانه وتعالى انما افتاه بهذه
 الفتيا لثلاث محنت كما اخبر تعالى وهذا يدل على ان كفارة الايمان لم تكن مشروعة بتلك الشريعة بل ليس في اليمين الا البر والخشوع كما
 هو ثابت في نذر التبرئة شرعيتنا وكما كان في ولا الاسلام قالت عائشة رضي الله عنها لم يكن ابو بكر يحنث في يمين حتى اترك الله
 كفارة اليمين فدل على انها لم تكن مشروعة في ولا الاسلام واذا كان كذلك صار كانه قد نذر ضربها وهو نذر لا يجب الوفاء به لما
 فيه من الضرر عليها ولا يعنى عند كفارة يمين لان تكفير النذر فرع على تكفير اليمين فاذا لم تكن كفارة النذر اذ ذلك مشروعة
 فكفارة اليمين اولى وقد علم ان الواجب بالنذر يحنثي به حن والواجب بالشرع واذا كان الضرب الواجب بالشرع يجب تفريقه
 اذا كان المضروب صحيحا ويجوز جمعا اذا كان المضروب مريضا ما يوسا من عند الكل او مريضا على الاطلاق عند بعضهم كما ثبت
 بذلك السنة عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم جازان يقيم الواجب بالنذر مقام ذلك عند العذر وقد كانت امراته ايوب عليه
 السلام ضعيفة غل حمال مائة ضربة التي حلف ان يضربها اياها وكانت كريمة على ربها فحنث عنها برحمة الواجب باليمين
 بان افتاه بجميع الضربات بالضعف كما خفف عن المريض الا ترى ان السنة قد جاءت فيمن نذر الصدقة بجميع ماله شيخي يثلث
 فاقام الثلث في النذر مقام الجميع رحمة بالناذر وتحقيقا عنه كما اقيم مقامه في الوصية رحمة بالوارث ونظره وجاءت السنة فيمن نذر
 الحج ما شية ان تركب وهدي اقامته لترك بعض الواجب بالنذر مقام ترك الواجب بالشرع في المناسك عند الجهر عنه كطواف
 الوديع عن الحائض وافق ابن عباس وغيره من نذر ذبح ابنه بشاة اقامة لذبح الشاة مقام ذبح الابن كما شرع ذلك للخليل وافتى
 ايضا من نذر ان يطوف على اربع بان يطوف اسبوعين اقامة لاحد الاسبوعين مقام طواف النذرين وافق ايضا هو وغيره من الضحا
 رضي الله عنه المريض المايوس منه والشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم بان يفطر او يطعم كل يوم مسكينا اقامة للاطعام مقام الصيام
 افق ايضا هو وغيره من الصباية الحامل والمرضع اذا خافا على ولد يحميا ان تفطرا او تطعما كل يوم مسكينا اقامة للاطعام مقام الصيام
 هذا كثير جدا وغير مستنك في واجبات الشريعة ان يخفف الله تعالى الشئ منها عند المشقة يفعل ما يشبه من بعض الوجوه كما في الابل
 وغيرها لكن مثل قصة ايوب لا يحتاج اليها في شرعنا لان رجلا لو حلف ليضرب امته او امراته مائة ضربة امكنه ان يكفر عن
 يمينه من غير احتياج الى حيلة وتخفيف الضرب بجمعة لو نذر ذلك فهو نذر معصية فلا شئ عليه عند طائفة وعند طائفة عليه
 كفارة يمين وايضا فان المطلق من كلام الادميين محمول على ما فسر به المطلق من كلام الشارع خصوصا في الايمان فان الرجوع
 الى عرف الخطاب شرعا او عادة اولى من الرجوع الى موجب اللفظ في صل اللغة والله سبحانه وتعالى قد قال الزانية والزاني فاجلدوا

كل واحد منهما ما تبجله وقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وفهموا الصمات والتابعين
ومن بعدهم من ذلك انه ضربات متعددة متفرقة لا مجموعة الا ان يكون المصروب معن وراعه لا يرجي زواله فانه يضرب ضرباً
مجموعاً وان كان يرجي زواله فهل يؤخر الى الزوال او يقيم عليه مجموعاً في خلاف بين الفقهاء فكيف يقال ان السالف ليضربن موجبة
هو الضرب بالمجموع مع صحة المصروب وقوته فهذه الآية هي اقوى ما يعتمد عليه ارباب الحيل وعليها بنوا حيلهم وقد ظهر بطلان الله انه لا
ممسك لهم فيها البتة **فصل** واما اخبارة سبحانه وتعالى عن يوسف عليه السلام انه جعل صواعه في رحل اخيه ليتوصل بذلك
الى اخذه وكيد اخوته فنقول لا ريب في الحيل او لاهل تجزون انتم مثل هذا حتى يكون حجة لكم ولا فكيف تختصن بما لا يجوزون فيه
فان قلتم فقد كان جائزاً في شريعته قلنا وما ينفعكم اذ لم يكن جائزاً في شرعنا **قال شيخنا** رضي الله عنه ومما قد يظن انه من جنس
الحيل التي يتأخر بها وليس من جنسها قصة يوسف حين كاد لله له في اخيه كما مضى ذلك تعالى في كتابه فان فيها ضرباً من الحيل
الحسنة **احلها** قوله لقيته اجلوا بضاعتهم في رحالهم لعلمهم يعرفونها اذا انقلبوا الى اهلهم لعلمهم يرجعون فانه تسبب بذلك
الى رجوعهم وقد ذكرنا في ذلك معاني منها انه تخوف انه لا يكون عندهم ورق يرجون بها ومنها انه تخشى ان يضربوا في الفهم قا
منها انه دأى لوما اخذ الفهم منهم ومما انما اراهم كرمه في رد البضاعة ليكون ادعى لهم الى العود ومنها انه علم ان امانتهم تحوهم الى
العود ليردوها اليه فهذا المحتال به على صالح والمقصود رجوعهم وبخيل اخيه وذلك امر فيه منفعة لهم ولا يهيم وله وهو مقصود
صالح واذا لم يعرفهم نفسه لاسباب اخذ فيها ايضاً منفعة لهم وله ولا يهيم وتما لم اراده الله لهم من الخير في البلاد **الضرب الثاني**
انه في المرة الثانية لما جهزهم بجهازهم جعل السقاية في رحل اخيه وهذا القدر تضمن ايها ان اخاه سارق وقد ذكرنا ان هذا كان
بمواطاة من اخيه ورضومنه بذلك والحق له في ذلك وقد دل على ذلك قوله تعالى فلما دخلوا على يوسف وى اليه اخاه قال لي انا اخوك فلا
تبتس بما كانوا يعملون وفيه قولان **احلها** انه عرفه انه يوسف ووظفه على عدا ام البتياس بالحيلة التي فعلها في اخذه منهم و
الثاني انه لم يصرح له بانه يوسف انما اراد ان كان اخيك المفقود فلا تبتس بما يعاملك به اخوك من الجفاء ومن قال هذا قال
انه وضع السقاية في رحل اخيه والاسر لا يشعر ولكن هذا خلاف المفهوم من القرآن وخلاف ما عليه الاكثرون وفيه ترويع لمن لم يستوجب
الترويع واما على القول الاول فقد قال كعب وغيره لما قال له اني انا اخوك قال فانا لا افارقك قال يوسف فقد علمت اغتمام والدي بي
فاذا حبستك اذداد غمه ولا يمكنني هذا الا بعد ان استهرك بامر فطيم والتسبك الى ما لا تحتمل قال لا ابالي فافعل ما بددك فاني لا افارق
قال فان ادس صاعى هذا في رحلك ثم نادى عليك بالسرقه ليتها الى ذك قال فافعل وعلى هذا ففهم التصرف انما كان باذن الاخ ورضاً
ومثل هذا النوع ما ذكر اهل السير عن علي بن حاتم انه لما هم قومه بالردة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم كفهم عن ذلك وامرهم
بالترص وكان يامر ابنه اذا رعى ابل الصدقة ان يبعد فاذا جاء خاصمه بين يدي قومه وهم بضربه فيقومون فيشفعون اليه فيه و
يامر كل ليلة ان يزداد بعد افلا كان ذات ليلة مرة ان يبعد بها جلد او جعل ينتظره بعد ما دخل الليل وهو يلوم قومه على شفاعتهم
ومنهم ما ياه من ضربه وهم يعتذرون عن ابنه ولا ينكرون ابطاءه حتى اذا بها في الليل ركب في طلبه فلحقه واستاق الا بل حتى قدم بها
على ابى بكر رضي الله عنه فما كانت صدقات طي مما استعان بها ابو بكر في قتال اهل الردة وكان لك في الحديث الصحيح ان علياً قال لعمر
رضي الله عنه اما تعرفني يا امير المؤمنين قال بلى عرفك اسلمت اذكرك واوفيت اذ عذروا واقبلت اذ ادبروا وعرفت اذ انكروا و
مثل هذا ما اذن فيه النبي صلى الله عليه وآله ولم للوفد الذين ارادوا قتل كعب بن الاشرف ان يقولوا واذن للحجاج بن علاط عام
خيبر ان يقول وهذا كل من الاحتيال الباسح ليكون صاحب الحق قذاً في فيه ورضى به ولا امر المحتال عليه طاعة لله او امر مباح
الضرب الثالث انه اذن مؤذن ايها العير انكر لسارقون قالوا واقبلوا عليهم ما ذا تفقدون قالوا تفقد صواع المالك

ولم جاء به رجل يعبر وانا به زعيم الى قوله فما جزاؤه ان كنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه كذلك نجزي الظالمين قبل
 باوعيتهم قبل وبعاء اخيه ثم استخرجهم من وعاذ اخيه كذلك المكذابين يوسف ما كان ليأخذ اخاه في دين للملك الا ان يشاء الله وقد ذكروا
 في قصتهم سارقين وسجين احلهم الله من باب المعاريض ون يوسف نوى بذلك انهم سرقة من ابيه حيث غيبوه عنه
 بالحيلة التي احتالوا عليها وخانوه فيه والخائن يسمى سارقا وهو من كلام الرموز ولهذا يسمى خونه للدواوين لصوصا الثاني ان المناد
 هو الذي قال ذلك من غير امر يوسف قال القاضي بويعل وغيره امر يوسف بعض اصحابه ان يجعل الصاع في رجل اخيه ثم قال بعض
 الموكلين وقد فقدوا فلم يدري من اخذه ايتهما العيرانكم لسارقون على ظن منهم انهم كذلك من غير امر يوسف لهم بذلك او لعل
 يوسف قد قال للمنادي هو الذي سرقتوا وعن انهم سرقة من ابيه والمنادي فهم سرقة الصواع فصد يوسف في قوله وصدق المناد
 وتامل حذف المفعول في قوله انكم لسارقون ليصير ان يضمن سرقتهم ليوسف فيتم التعريض ويكون الكلام صدقا وذكر المفعول في
 قوله نفقد صواع الملك وهو صادق في ذلك فصدق في الجملة معا تعريضا وتصريحا وتامل قول يوسف معاذ الله ان نأخذ الا
 وجدنا متاعنا عنده ولم يقل الا من سرق وهو اخضر لفظا تحريا للصدق فان الاخر لم يكن سارقا بوجه وكان المتاع عنده حقا
 فالكلام من احسن المعاريض واصل قها ومثل هذا قول الملكين للاد ودعليه السلام خصمان بغى بعضنا على بعض الى قوله وعزني في
 الخطاب المحيية في الخطاب ولكن تخريج هذا الكلام على المعاريض لا يكاد يتأتى وانما وجهه انه كلام خرج على ضرب المثال اي
 اذا كان كذلك فكيف الحكم بيننا وتظهر هذا قول الملك الثلاثة الذين اراد الله ان يبتليهم مسكين وغريب وحارس سبيل وقد
 تقطعت ارجالهم ولا بلاغ في اليوم الا بالله ثم لم تزل فاستل الذي اعطاك هذا المال بعيدا تبلغ به في سفرى هذا وهذا ليس بغير
 انما هو تصريح على وجه ضرب المثال ولما لم يأتنا صاحب هذه القضية كما اودهم الملكان داودا انما صاحب القصة ليم الامتحان
 ولهذا قال نصر بن حاجب ستل بن عيينة عن الرجل يجتاز الى اخيه من الشئ الذي قد فعله ويحرف القول فيه ليرضيه لم يأت
 فيه فقال لم تسمع قوله ليس بكاذب من اصلي بين الناس يكذب فيه فاذا اصلي بيني وبين اخيه المسلم خير من ان يصلي بين انفس
 بعضهم من بعض وذلك اذا اراد به مرضاة الله وكراهي المؤمن وسيدم على ان كان منه ويدفع شره عن نفسه ولا يريد بالكذب
 امتداد المنزلة عندهم ولا طمعا في شئ يصيب منهم فانه لم يرض في ذلك ورض له اذ اكرهه موجدتهم وخاف عداوتهم قال حذيفة
 اني اشترى ديني بعينه ببعض مخافة ان اقدم على ما هو اعظم منه قال سفيان وقال الملكان خصمان بغى بعضنا على بعض اراد
 شئ ولم يكونا خصمين فلم يصير ابدا لكاذبين وقال ابراهيم اني سقيم وقال بل فعله كبيرهم هذا وقال يوسف انكم لسارقون فيبين
 سفيان ان هذا من المعاريض المباحة فصل وقد اجمعت بعض القمهاء بقصة يوسف على انه جائز للانسان التوصل الى اخذ حق
 من الخير بما يمكنه الوصول اليه بغير رض من عليه الحق قال شيخنا رضي الله عنه وهذه الحجة ضعيفة فان يوسف لم يكن يملك
 حبس اخيه عنده بغير رضاه ولم يكن هذا الاخر من ظلم يوسف حتى يقال قد اقص منه وانما سار الاخوان الذين كانوا اقل دخلوا
 ذلك نعم تخلفه عنده كان يودهم من اجل تاذي ابيهم والميثاق الذي اخذه عليهم وقد استثنى في الميثاق بقوله الا ان يحاط بكم وقد
 احبط بهم ولم يكن قصد يوسف باحتباس اخيه الانتقام من اخوته فانه كان اكرم من هذا وكان في ذلك من الايداء لابيهم اعظم ما فيهم
 من ايداء اخوة وانما هو امر الله به ليبذل الكتاب لجله ويتم البلاء الذي استحق به يعقوب ويوسف كمال الجزاء ويبلغ حكمة الله التي قضاهم
 لهم نهاية ما لو كان يوسف قصدا لقصا من منهم بذلك فلا يفسد هذا موضع الخلاف بين العلماء فان الرجل له ان يعاقب بمثل ما
 عوقب به وانما موضع الخلاف هل يجوز له ان يسرق او يحرق من سرقة او خيانة مثل ما سرق منه وخانة اياه وقصة يوسف لم تكن
 من هذا الضرب نعم لو كان يوسف اخذ اخاه بغير امره لكان لهذا المحجة شبهة مع انه لا دلالة في ذلك على هذا التقدير

فان مثل هذا لا يجوز في شرعنا بالاتفاق وهو ان يجلس رجل يرى ويقتل للثمن من غير ان يكون له جرم لو قد ران ذلك
وقر من يوسف فلا بد ان يكون يوحى من الله ابتلاءه ولذلك المعتقل كما ابتلى ابراهيم بذبح ابنه فيكون المبيح له على هذا التقدير وجعلها
كالوحي الذي جاء ابراهيم بذبح ابنه وتكون حكمته في حق المبتلى امتحانه وابتلاؤه ليتال درجته الصبر على حكم الله والرضى بقضائه
وتكون حاله في هذا كحال ابيه يعقوب في احتباس يوسف عنه وهذا معلوم من قصة القصة وسياقها ومن حال يوسف ولهذا قال تعالى
كذلك كذا يوسف ما كان لياخذ اخاه في دين الملك الا ان يشاء الله نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عتيد الله تعالى هذا
الكيد الى نفسه كما ينسبها الى نفسه في قولهم انهم يكيدون كيد او الكيد كيد او في قوله ومكروا مكرا ومكروا مكرا ومكروا مكرا
يكر الله والله خير الماكرين وقد قيل ان تسمية ذلك مكرا وكيدا او استهزاء وخلافا من باب الاستعارة ومجاز المقابلة نحو وجزاء
سببه سيئة مثلهما ونحو قوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقيل وهو صواب بل تسمية بذلك حقيقة على
بابه فان المكيد اتصال الشيء الى الغير بطريق خفي وكذلك الكيد والخدعة ولكنه نوعان فخير وهو اتصال ذلك لمن لا يستحقه وحسن
اتصاله الى مستحق عقوبة له فالاول من موم والثاني مدح والرب تعالى انما يفعل من ذلك ما يلحق عليه عدلا منه وحكمة وهو تعالى
ياخذ الظالم والفاجر من حيث لا يحتسب لا كما يفعل الظلم بعبادة واما السيئة فهي فعل ممدح لا يوجب ان العقوبة تشبهها
فهي سيئة له حسنة من الحكم العدل واذا عرفت ذلك فيوسف لصديق كان قديما خيرا له اولها ان اخوته كادوا به كيدا حيث
احالوا في الطريق بينه وبين ابيه ثم ان امرأة العزيز كادته بما اظهرت اندادها عن نفسها ثم ادعوا السبعين ثم ان النسوة كادوا
حتى استعاذ بالله من كيد من فصرف عنه فقال له يعقوب لا تقصص رؤياك على اخوتك فيكيدوا لك كيدا وقال الشاهد لامرأة العزيز ان
من كيد ان كيد كن عظيمة قال تعالى في حق النسوة فاستجابا لربه فصرف عن كيد من وقال الرسول ارجع الى ربك فساله ما بال النسوة
اللاتي قطعن ايديهن اني ربى بكيد من عليم فكاد الله له احسن كيدا والطفه واعل بان جمع بينه وبين اخيه واخرجه من ايدي اخوته بغير
اختيارهم كما اخرجوا يوسف من يد ابيه بغير اختياره وكاد له عوض كيد المرأة بان اخرجته من ضيق السجن الى قضاء الملك ومكنه في
الارض يتبوأ منها حيث يشاء وكاد له في تصديق النسوة اللاتي كدن به وراودته حين شهدان براءته وعفت سو كاد له في تكذيب
امرأة العزيز لنفسها واعترافها بانها هي التي روذته وانه من الصادقين فهذه عاقبة من صبر على كيد الكاذب البغياء وعدا انا
فصل وكيد الله تعالى لا يخرج عن نوعين احدهما وهو الاغتيال يفعل تعالى خلاخارجا عن قدرة العبد الذي كاد له فيكون
الكيد قلة اذ انك لا محض ليس هو من باب لا يسوغ كما كاد اعداء الرسل بالتمقام منهم بانواع العقوبات وكذلك كانت قصة يوسف
فان اكثر ما يمكن ان يفعل ان القى الصواع في رجل اخيه وان اذن مؤذن بصرقهم فلما انكروا قال فما جزاؤه ان كنتم كاذبين اء
جزاء السارق او جزاء السارق قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه اي جزاؤه نفس السارق ويستعبد السارق منه اما مطلقا
واما الى مدة وهذه كانت شريعة اليعاقبة ثم في اعراب هذا الكلام وجهان احدهما ان قوله جزاؤه من وجد في رحله جملة مستقلة
قائمة من مبتدأ وخبر وقوله فهو جزاؤه جملة ثانية كذلك مؤكدة للاولى مقررة لها والفرق بين الجملتين ان الاولى اخبار عن استحقاق
المسروق لوقبة السارق والثانية اخبار ان هذا جزاؤه في شرعنا وحكمنا فالاول اخبار عن الحكم عليه والثانية اخبار عن
الحكم وان كان امتلازمين وان افادت الثانية معنى المحصر فانه لا جزاء له غيره والقول الثاني ان جزاؤه الاول مبتدأ وخبر
الجملة المحذورة للعبارة السارق ان من وجد المسروق في رحله كان هو الجزاء كما تقول جزاء السرقة من سرق قطعت يده جزاء الاعمال
من عمل حسنة فبعضها وسيئة فبواحدة ونظائره قال شيخنا رضي الله عنه وانما احتمل الوجهين لان الجزاء قد يراد به نفس
الحكم باستحقاق العقوبة وقد يراد به نفس فعل العقوبة وقد يراد به نفس الالم الواصل الى المعاقب والمقصود ان الهام الله ثم هذا

كسبه

عرف

استبحر

السرق

الكلام كيد كاده ليوسف خارج عن قدرته اذ قد كان يمكنهم ان يقولوا لاجزاء عليه حتى يثبت انه هو الذي سرق فان مجرد وجوه
في عمله لا يوجب ثبوت السرقة وقد كان يوسف عادلا لا يأخذهم بخير حجة وقد كان يمكنهم ان يقولوا يفعل به ما يفعل بالسارق في
دينكم وقد كان من دين ملك مصر كما قال اهل التفسير ان يضرب السارق ويغرم قيمة المسروق مرتين ولو قالوا ذلك لم يمكن ان يلزمهم
ما لا يلزم به غيرهم ولهذا قال تعالى كذلك كذا ليوسف ما كان ليأخذ اخاه في دين الملك ان يشاء الله اي ما كان يمكن اخذ في دين ملك
مصر ان لم يكن طريق له الى اخذه وعلى هذا فقوله الا ان يشاء الله استثناء منقطع اي لكن انشاء الله اخذه بطريق اخر او يكون متصلا
على باب اي لا ان يشاء الله ذلك فيمن له سببا يقضي خذ به في دين الملك من الاسباب التي كان الرجل يعتقل بها فاذا كان المراد من الكيد
فعل من الله بان ييسر لعبدا المؤمن للظلم المتوكل عليه امورا يحصل بها مقصوده من الانتقام من الظالم كان هذا خارجا عن الحيل
الفقهية فان كلامنا في الحيل التي يفعلها العبد لا فيما يفعله الله تعالى بل في قصة يوسف تنبيه على بطلان الحيل وان من كاد كيدهم
فان الله يكيداه ويعامله بنقيض قصده ومثل عمله وهذه سنة الله في ارباب الحيل المهمة انه لا يبارك لهم فيما نالوه بهذه الحيل و
يحقق لهم كيد اعلى يد من يشاء من خلقه يجرؤن به من جنس كيدهم وحيلهم وفيها تنبيه على ان المؤمن المتوكل على الله اذا كاده الخلق
فان الله يكيد له ويتصرف به غير حول منه ولا قوة وفيها دليل على ان وجود المسروق بيد السارق كاف في قامة الحد عليه
بل هو بمنزلة اقراره وهو اقوى من البينة وغاية البينة ان يستفاد منها ظن واما وجود المسروق بيد السارق فيستفاد منه
اليقين ويجوز اجراءات السنة في وجوب الحد بالحيل والرائحة في الخمر كما اتفق عليها الصحابة والاحتجاج بقصة يوسف على هذا
احسن واوضح من الاحتجاج بها على الحيل وفيها تنبيه على ان العلم الخفي الذي يتوصل به الى المقاصد الحسنة مما يرفع
الله به درجات العبد لقوله بعد ذلك ترفع درجات من تشاء قال زيد بن اسلم وغيره بالعلم وقد اخبر تعالى عن رفع درجات
اهل العلم في ثلاثة مواضع من كتابه احلها قوله وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه ترفع درجات من تشاء فاخبر
انه يرفع درجات من يشاء بعلم الحجة وقال في قصة يوسف كذلك كذا ليوسف ما كان ليأخذ اخاه في دين الملك الا ان يشاء
الله ترفع درجات من تشاء فاخبر انه يرفع درجات من يشاء بالعلم الخفي الذي يتوصل به صاحب المقاصد المحمودية وقال
يا ايها الذين امنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا ففهم الله لكم واذا قيل انشروا فانشروا ويرفع الله الذين امنوا منكم
والذين اتوا العلم درجات فاخبر انه يرفع درجات اهل العلم والايان **فصل** النوع الثاني من كيد العبد المؤمن هو ان يلزمه
تعالى امر مباحا او مستحبا او واجبا يوصل به الى المقصود الحسن فيكون على هذا الهامه ليوسف ان يفعل ما فعل هو من كيد الله تعالى
ايضا وقد دل على ذلك قوله ترفع درجات من تشاء فان فيها تنبيه على ان العلم الدقيق الموصل الى المقصود الشرعي صفة مدح
كما ان العلم الذي يختم به المبطل صفة مدح وعلى هذا فيكون من الكيد ما هو مشروع لكن لا يجوز ان يراد به الكيد الذي يحل
به المحرمات ويسقط به الواجبات فان هذا كيد الله والله هو الذي يكيد الكاذب ومحال ان يشرع الله تعالى ان يكاد دينه وايضا
فان هذا الكيد لا يتم الا بفعل يقصد به غير مقصوده الشرعي ومحال ان يشرع الله لعبده ان يقصد بفعله ما لم يشرع الله ذلك
الفعل له فهذا هو الجواب عن احتجاج المخيلين بقصة يوسف عليه السلام وقد بينت انها من اعظم الحجج عليهم وبالله التوفيق
فصل واما حديث ابى هريرة وابى سعيد بن الجهم بالدارهم ثم اتبعه بالدارهم خيبا فما اصح من حديث ونحن نتلقاه بالقبول
والسليم والكلام معكم فيه في مقامين احدهما ابطال استدلالكم به على جواز التحليل وثانيهما بيان دلالة على نقيض مطلوبكم
اذ هذا شأن كل دليل صحيح احتج به محجة على باطل فانه لا بد ان يكون فيه ما يدل على بطلان قوله ظاهرا او ايماء على عدم دلالة على
قوله فاما المقام الاول فنقول غاية ما دل الحديث عليه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر ان يبيع سلعة الاولى بثمن ثم

يتبعها ثم اخرجوا معلوم قطعاً ان ذلك انما يقتضيه البيع الصحيح فان التمس على الله عليه واله ولم لا ياذن في العقد الباطل فلا بد ان يكون العقد
 الذي اذن فيه صحيحاً والشأن كل الشأن في العقد المتنازع فلو سلم لكم المذاهب محتجاً باستدلاله لا يمكن الاستدلال بالحجة على صحة البيع في كل
 بيع مطلق لا عام فهذا البيع لو كان صحيحاً متفقاً على صحته لم يكن هناك لفظ عام يحجر به على تناوله فكيف وهذا البيع متنازع في السنة
 الصريحة واقتوال الصحابة والقياس الصحيح على بطلانه كما تقدم ولو اختلفت رجال في بيع هل هو صحيح او فاسد واراد كل واحد منهما
 ادخاله في هذا اللفظ لم يكن ذلك حتى يثبت انه بيع صحيح ومقتضى ثبوت انه بيع صحيح لم يحجر الى الاستدلال بهذا المطلق فتبين انه لا
 حجة فيه على صورة من صور التزم البتة ونكتة الجواب ان يقلل الامر المطلق بالبيع انما يقتضيه البيع الصحيح ومن سلم لكم ان
 هذه الصورة التي توافيقها الباطل والمشتري على الربا وجعل السلعة التي خيلت محلاً له غير مقصودة بالبيع بيع صحيح واذا كان المشتري
 ليس فيه عموم وانما هو مطلق والامر بالحقيقة المطلقة ليس مما يشق من صورها لان الحقيقة مشتركة بين الافراد والقدر المشترك
 ليس هو مما يميز بكل واحد من الافراد على الاخر ولا هو مستلزم له فلا يكون الامر بالمشاركة بالميز بحال وان كان مستلزماً لبعض
 تلك القيود ولا بعينه فيكون عاماً لها على سبيل البطلان لكن ذلك لا يقتضيه العموم للافراد على سبيل الجمع وهو المطلق في قوله بيع هذا
 الثوب لا يقتضيه الامر ببيع من زيد او عس ولا بكذا وكذا ولا بهذه السوق وهذه فان اللفظ لا دلالة له على شيء من شيء من ذلك فاما
 اني بالسمي حصل مثلاً من جهة وجود تلك الحقيقة لا من جهة تلك القيود وهذا الامر لا خلاف فيه لكن بعض الناس يعتقد ان عدم الامر
 بالقيود يستلزم عدم الاجزاء اذا اتى بها الا بقرينة وهو خطأ والصواب ان القيود لا تنافي الامر ولا تستلزمه وان كان لزوماً
 بعضها للزوماً عقلياً ضرورة وقوع القدر المشترك في ضمن قيد من تلك القيود واذا تبين هذا فليس في الحديث امر ان يبيع القمراً ببيع
 النوع الاخر ولا لغيره ولا بحلول ولا تأجيل ولا بقتل البلد ولا غيره ولا يقن الغل وغيره وكل هذه القيود خارجة عن مفهوم اللفظ
 ولو زعم راع ان اللفظ يعم هذا كله كان مبطلاً لكن اللفظ لا يمنع الاجزاء اذا اتى بها وانما استفيد عدم الامتناع انما يبيع بدون ثمن المثل
 او ثمن مؤجل او بغير نقل البلد من العرف الذي ثبت للبيع المطلق وكذلك ليس في اللفظ ما يدل على انه يبيع من البائع بعينه ولا
 غيره مما ليس فيه ما يمنع بل كل واحد من الطرفين محتاج الى دليل خارج عن اللفظ المطلق فيقام الدليل على اباحته ببيع فعله بالدليل الدال
 على جواز لا بهذا اللفظ وما قام دليل على المنع فمعارض دليل المنع بهذا اللفظ المطلق حتى يطلب الترجيح بل يكون دليل المنع سالماً
 عن المعارضة بهذا فان عورض بلفظ عام متناول باباحته بوضع اللفظه او بدليل خاص تحت المعارضة فمامل هذا للوضع الذي
 كثيراً ما يغلط فيه الناظر والمناظر والله التوفيق وقد ظهر بهذا **جواب** عن قال لو كان الاتباع من المشتري حراماً لنعى عنه
 فان مقصود صلى الله عليه واله لم انما كان لبيان الطريق التي بها يحصل اشتراء القمراً الجيد لمن عنده ردى وهو ان يبيع الردى ثم
 ثم يبتاع بالثمن جيد او لم يتعرض لشرط البيع وتوابعه لان المقصود ذكر الحكم على وجه الجملة اولاً والمحاطب احيل على فهمه وعلى
 باننا اذن له في بيعه يتعارف الناس وهو البيع المقصود في نفسه ولم يؤذن له في بيعه يكون وسيلة وذريعة ظاهرة الى ما هو باصرح
 وكان القوم اعلم بالله ورسوله وشرعيته من ان يفهموا عنه انه اذن لهم في التحيل الربوية التي ظاهرها بيع وباطنها ربا ونهى تشهد بالله
 انه كالم ياذن فيه بالوجه لم يفهمها عنه اصحابه بخطابه بوجه وما تظاهر هذا الاستدلال الاستدلال بعضهم على جواز كل ذي الناب
 والخطب بقوله وكلاواته يواحق تبين لكم الخطا البعير من الخطا الاسود واستدلال اخر بقوله واحل لكم ما وراء ذلكم على جواز
 تكاسر الزانية المصدرة على الزنا واستدلال اخر على ذلك بقوله وانكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم واستدلال غيره به على
 صحة تكاسر القليل بذلك وعلى صحة تكاسر المتعة واستدلال اخر على جواز تكاسر المخلوقة من امة اذا كان زانياً ولو ان رجلاً استدلال بذلك
 على جواز تكاسر المرأة على عمتها وخالتها واخذ يعارض به السنة لم يكن فرق بينه وبين هذا الاستدلال بل لو استدلال به على كل

ما

صلا

لا باجل

يجتنب

نشر
لشروط البيع وموانع

آخر

بأنهما

النساء

المزین

ثمها وهذا بيع مقصود وعوضه مقصود ثم يبتاع بالثمن سلعة أخرى وهذا قصة بلال في ثم خير سواء كانه إذا باع الجمع بالدرهم فقد زاد
 بالبيع ملك الثمن وهذا مقصود مشروع ثم إذا ابتاع بالدرهم جنيها فقد عقد عقدا مقصودا مشروعا فلما كان بائعا قصد ملك الثمن
 حقيقة ولما كان مبتاعا قصد ملك السلعة حقيقة فإن ابتاع بالثمن من غير المشتري منه فهذا العقد ورفيه إذا كل من العقارين
 مقصود مشروع وهذا يستوفيان حكم العقد الأول من النقد والقبض وغيرها وأما إذا ابتاع بالثمن من مبتاعه من جنس ما باعه
 فهذا الخشعي منه لا يكون العقد الأول مقصودا لهما بل قصد لهما بيع السلعة الأولى بالثانية فيكون ربا بعينه ويظهر هذا القضا
 فأنما يتفقان على صاع بصاعين أو لا ثم يتوصلان إلى ذلك ببيع الصاع بدرهم ويشترى به صاعين ولا يبالى البائع بنقد ذلك الثمن و
 لا يقبضه ولا يعينه ولا يعدم رواجه ولا تحتاط لنفسه فيه احتياط من قصد ملك الثمن إذ قد علم هو والأخران الثمن بعينه خارج منه
 عائد إليه فقد وقضه والاحتياط فيه يكون عبثا فيستأمل حال باعة الخلع كيف يخرج كل حلقة من غير جنس أو قطعة ما
 ويبعك أياها بذلك الثمن ثم يبتاعها منك فكيف لا تسأل عن قيمتها ولا عن وزنها ولا سائر أتمها للثمن بل قد تساوى أضعافه
 وقد تساوى بعضه إذ ليس المقصد وإنما القصد أمر ورأها وجعلت هي محلا لذلك المقصود وإذا عرفت هذا فهو أنما عقد
 العقد الأول ليعيد إليه الثمن بعينه ويأخذ العوض الآخر وهذا توافق من مآحين عقدا على فسخه والعقد إذا قصد به فسخ
 ليكن مقصودا وإذا لم يكن مقصودا كان جودة كعدمه كان توسط عبثا ومما يوضح الأمر في ذلك أنه إذا جاء بتمر أو زبيب أو خبطة ليبتاع
 به من جنس فأنما يتشارطان ويتراضان على سعر واحد من الآخر وأنما يبدل ونصف مثلا ثم بعد ذلك يقول بعثك هذا
 بكذا وكذا درهم ثم يقول بعثك هذه الدراهم كذا وكذا صاعا من النوع الآخر وكذلك في الصرف وليس للبائع ولا للمشتري
 غرض في الدرهم والغرض معروف فإن من يبيع السلعة بثمن يشتري به عنه من جنسها إلى أن يبيع أياها بثمن له غرض في
 تملكه وقبضه وتوسط الثمن في الأول عبث محض لا فائدة فيه فكيف يارب الشارع الحكيم مع زيادة الثعب والكلفة فيه
 ولو كان هذا سائعا لم يكن في تحريم الربا حكمة سوى تضييع الزمان واتعاب النفوس بلا فائدة فأنما لا يشاء احداث
 يبتاع ربويا أكثر منه من جنسه الأقل بعثك هذا أبكنا وابتعت منك هذا بهذا الثمن فلا يجوز أحد عن استحلال
 ما حرمه الله قط بآدنى الخيل يوضحه أن الربا نوعان ربا الفضل وربا النسبة فاما ربا الفضل فيمكن في كل مال ربوي أن
 يقول بعثك هذا المال بكذا أو يسمي ما شاء ثم يقول اشتريت منك هذا الذي هو من جنس بذلك الذي سماه ولا حقيقة له مقصود
 وأما ربا النسبة فيمكن أن يقول بعثك هذه الخزيرة بالف درهم أو عشرين صاعا إلى سنة وابتعتها منك بخمسة مائة حالة أو
 خمسة عشر صاعا ويمكن ربا الفضل فلا يشاء مربي لا اقترضه ثم جاء به في بيع أو اجارة أو غيرها ويحصل مقصوده من الزيادة
 فيا سبحان الله أي رب الذي قد عظم الله شأنه في القرآن وأوجب محاربة مستحل ولعن أكله وموكله وشأهديه وكاتبه
 وجاء فيه من الوعيد ما لم يجز في غيره إلى أن يستحل نوعا بآدنى خيلة لا كلفة فيها أصلا إلا بصور عقد هو عبث ولعب يضحك
 منها ويستهنز بها فكيف يستحسن أن ينسب إلى نبي من الأنبياء فضلا عن سيد الأنبياء بل أن ينسب رب العالمين إلى أن يجر هذه
 المحرمات العظيمة وتوصل عليها بأخطأ العقوبات وأنواع الوعيد ثم يبيعها بضرب من الخيل والعبث والخلاف الذي ليس له
 حقيقة مقصودة في نفسه المتعاقدين وترى كثيرا من المترابين لما علم أن هذا العقد ليس له حقيقة مقصودة البتة قد جعل
 عند خزرة ذهب لكل من جاءه يريد أن يبيع جنسا بجنس أكثر منه أو أقل ابتاع منه ذلك الجنس بتلك الخزرة ثم ابتاع الخزرة
 بالمجنس الذي يريد أن يعطيه أياها فيستجيز عاقل أن يقول إن الذي حرم بيع الغضة بالفضة متفاضلا أحلها بهذه الخزرة و
 كذلك كثير من الفقهاء قد عد سلعة لتحليل ربا النساء فإذا جاءه من يريد ألفا ومائتين أدخل تلك السلعة محلا ولهذا

كانت أكثر حيل الربا في بابها فلفظ من حيل التحليل ولهذا حرمها أو بعضها من تحريم التحليل لأن القصد في البيع معتبر في فطر الناس
ولأن الاحتياك في الربا غالباً انما يتم بالمواطاة للقطعة أو العرفية ولا يفتقر إلى شهادة ولكن يتعاقدان ثم يشهدان أن له في ذمتنا
ولهذا انما نحن شاهداؤه اذا علم به والتحليل لا يمكن اظهاره وقت العقد لكون الشهادة شرطاً فيه والشروط المتقدمة تؤثر في المقادير
كما تقدم تفسيره اذ تقدم الشرط ومقارنته لا يخرج عن كون عقد التحليل وتدخله في كاسر الرغبة والقصد معتبرة في العقود
فصل وجاع الامر انما اذا باعه ربوياً بشئ وهو يريد ان يشتري منه بشئ من جنسه فاما ان يواطى على الشراء منه لفظاً او يكون
العرف بينهما قد جرى بذلك او لا يكون فان كان الاول فهو باطل كما تقدم تفسيره فان هذا لم يقصد ملك الثمن ولا قصد هذا تملك
وانما قصد تملك الثمن بالتمتع وجعل التسمية الثمن تليساً وخلعاً او وسيلة الى الربا فهو في هذا العقد بمنزلة التيسر للمعونة في
عقد التحليل وان لم تجز به ما مواطاة لكن قد علم المشتري ان البائع يريد ان يشتري منه ربوياً بربوى فذلك لان علمه بذلك
ضرب من المواطاة وهو ينعم قصد الثمن الذي يخرج به عن قصد الربا وان قصد البائع الشراء منه بعد البيع ولم يعلم المشتري **فقد**
قال الامام احمد ههنا لو باع من رجل دنانير بدرهم ليخرج ان يشتري بالدرهم منه ذهباً الا ان يمضي ويتبع بالورق من غيره ذهباً
فلا يستقيم فيجوز ان يرجع الى الذي ابتاع منه الدنانير فيشتري منه ذهباً وكذلك كره مالك ان تصرف دراهمك من رجل
بدنانير ثم تتابع بتلك الدنانير درهم غير دراهمك في الوقت او بعد يوم او يومين قال ابن القسّم فان طال الزمان وصح امرها فلا بأس
فوجه ما منعه الامام احمد رضي الله عنه انه متى قصد المشتري منه تلك الدنانير لم يقصد تملك الثمن ولهذا الاحتياط في النقد والوزن
ولهذا يقول انه متى بدل اليه بعد القبض والمفارقة ان يشتري منه بان يطلب من غيره فلا يجد لم يكن في العقد الاول خلل والمقدمون
من اصحابه حملوا هذا النعم على التبرير وقال القاضى ابن عقيل وغيرهما اذ لم يكن غرضاً ومواطاة بينهما لم يحرم وقد اوجاه اليه الامام
احمد في رواية سرب انه قال قلت للاحمد اشترى من رجل ذهباً ثم باعه منه قال بيع من غيره احب الي وذكّر ابن عقيل ان احمد لم يكره
في رواية اخرى وكره ابن سيرين للرجل ان يتابع من الرجل الدرهم بالدنانير ثم يشتري منه بالدرهم دنانير وهذه المسئلة في سربا
الفضل كمسائل العينة في ربا النساء ولهذا اعداهم من ربا الفقهاء والتبعة واكثر العلماء وهو قول اهل المدينة كما لك واصحاب اهل
الحديث كأحمد واصحابه وهو ما تورع عن ابن عمر في هذه المسئلة قد عادت الثمن الى المشتري وحصل له ربا الفضل او النساء وفي العينة
قد عادت البيعة الى البائع والفضول الى ربا الفضل والنساء جميعاً ثم ان كان في الوصفين لم يقصد الثمن ولا المبيع وانما جعل وصلة الى الربا
فهذا الذي لا ريب في تحريمه والعقد الاول ههنا باطل بلا توقف عند من يبطل الحيل وقد صرح به القاضى في مسئلة العينة في غير
موضع وحكى ابو الخطاب في حتمه وجهين قال شيخنا والاول هو الصواب انما تردد من تردد من الاصحاب في العقد الاول في مسئلة
العينة لان هذه المسئلة انما ينسب الخلاف فيها في العقد الثاني بناء على ان الاول صحيح وعلى هذا التقدير فليست من مسائل
الحيل وانما هي من مسائل الذرائع ولها ما اخذ آخر فيقتضى التحريم عند ابن حنيفة واصحابه فانهم لا يحرمون الحيل ولا يحرمون مسئلة
العينة وهو ان الثمن اذا لم يستوف لم يتم العقد الاول فيصير الثاني منبياً عليه وهذا التحليل خارج عن قاعدة الحيل والذرائع
فصار للمسئلة ثلاثة ما اخذ فلم يتحقق تحريمها على قاعدة الحيل توقف في العقد الاول من توقف قال شيخنا والتحقيق انما اذا
كانت من الحيل اعطيت حكم الحيل والا اعتبر فيها الماخذ ان الاخران هذا اذا لم يقصد العقد الاول فان قصد حقيقة فهو صحيح
لكن مادام الثمن في ذمة المشتري لم يخرج ان يشتري منه المبيع باقل منه من جنسه ولا يجوز ان يتابع منه بالثمن ربوياً لا يباع بالاول
نسأل ان احكام العقد الاول لا يتم الا بالتقاضي فاذا لم يحصل كان ذريعة الى الربا وان تقابضاً وكان العقد مقصوداً فله ان يشتري
منه ان يشتري من غيره واذا كان الطريق الى الحل هو العقود المقصودة المشروعة التي لا خلاف فيها ولا تحريم لم يخرج ان تلحق

الثمن بالثمن

ولذلك

بها صورة عقلم تقصدا حقيقة وانما قصدنا لتوصل به الى استلال ما حرمة الله والله الموفق وانما اطلقنا الكلام على هذه المحجة تارة
 عمدة ارباب الحيل من السنة كما عرفت من الكتاب وخذ بيدك ضمتا **فصل** فهذا اتمام الكلام على المقام الاول وهو عدم دلالة التش
 على الحيل الربوية بوجه من الوجوه **والا المقام الثاني** فهو دلالة على تحريمها وفسادها فلا نصل الى الله عليه واله وسلم نهان يشتري الصا
 بالصاعين ومن العلوم ان الصفة التي في الحيل مقصودة يرتفع سعرها لاجلها والعاقلة لا يخرج صاعين وياخذ صاعا الا لتمييز ما ياخذ
 بصفة او لغرض له في لما خوفه ليس في المبدول والشارع حكيم لا يمنع المكلف مما هو مصلحة له ويحتاج اليه الا لتفني ولا استلزام
 مفسدة ارجح من تلك المصلحة وقد خفيت هذه المفسدة على كثير من الناس حتى قال بعض المتأخرين لا يتبين لي ما وجه تحريمه ربا الفضل و
 الحكمة فيه وقد تقدم ان هذا من اعظم حكمة الشرع ومراعاة مصالح الخلق وان الربا نوعان ربا نسيت وتحريمه تحريم المقاصد ربا
 فضل وتحريمه تحريم للذات والوسائل فان النفوس متى ذاق الربح فيه عاجلا تسورت منه الى الربح الاجل فسدات عليها بالذريعة
 وهي جانب الحى واي حكمة وحكم احسن من ذلك واذا كان كذلك فالتبني صلى الله عليه واله ولم يمنع بل لا من اخذ مدينين لثلاثين في
 الربا ومعلوم انه لو جوز له ذلك لحيلة لم يكن في منع من بيع مدين بمدين فلهذا اصله بل كان بيعه كذلك اسهل واقل مفسدة من قسط
 الحيلة الباردة التي لا تغني عن المفسدة شيئا وقد نبه على هذا بقوله في الحديث لا تفعل اوه عين الربا فيها عن الفعل والنهي
 يقضي المنع بحيلة او غير حيلة لان المنهي عنه لا بد ان يشتمل على مفسدة لاجلها ينهي عنه وتلك المفسدة لا تزول بالحيل عليها بل تزيد
 واسرار الى المنع بقوله اوه عين الربا فدل على ان المنع انما كان لوجود حقيقة الربا وعينه وانه لا تأثير للصورة المجردة مع قيام الحقيقة فلا
 يهمل قوله عين الربا فتمت هذه اللفظة ما يشير الى الاعتبار بالحقائق وانها هي التي عليها المعول وهي محل التحليل والتحريم والله تعالى لا
 ينظر الى صورها وعباراتها التي يكسوها اياها العبد انما ينظر الى حقائقها وذواتها والله الموفق **فصل** واما تمسكهم بجواز
 المعارض وتوهم ان الحيل معارض فعلية على وزن المعارض لقولية فالجواب من وجوه **احدها** ان يقال ومن سلم لكم ان
 المعارض اذا تضمنت استباحة الحرام واسقاط الواجبات وابطال الحقوق كانت جائزة بل هي من الحيل القولية وانما يجوز المعارض
 اذا كان فيها خلاص من ظالم كما عرض التحليل بقوله هذه اخته فاذا تضمنت ضرر حتى او ابطال باطل كما عرض التحليل بقوله اني سقيم وقوله
 بل فعله كبيرهم هذا وكما عرض الملكين لداود بما ضربه له من المثال الذي نسباه الى انفسهم ما وكما عرض النبي صلى الله عليه واله وسلم بقوله
 نحن من ماء وكما كان يورى عن الغزوة بغيرها لمصلحة الاسلام والمسلمين اذا لم تتضمن مفسدة في دين ولادنيا كما عرض صلى الله
 عليه واله ولم بقوله انا حاكموك على ولد الناقة وبقوله ان الجنة لا تدخلها الجحش وبقوله من يشتري مني هذا العبد يريد عبد الله
 وبقوله لتلك المرأة زوجك الذي في عينيه بياض وانما اراد البياض الذي خلق الله في عيون بني ادم وهذه المعارض ونحوها من
 اسناد الكلام تأييد جواز هذا ما يدل على جواز الحيل المذكورة وقال شيخنا رضي الله عنه والذي قيس على الحيل الربوية ولبست
 مثله نوحان **احمل** ههنا المعارض وههنا يتكلم الرجل بكلام جائز يقصد به معنى صحيحا ويؤلف غيره انه يقصد به معنى اخر فيكون
 سبب ذلك الوهم كون اللفظ مشترك بين حقيقتين لغويتين او شرعيتين او لغوية مع احدهما او عرفية مع احدهما او
 شرعية مع احدهما فبعضنا قد مضى ويوم السامع انه انما عني الآخر اما لكونه لم يعرف الا ذلك واما لكون دلالة الحال تقتضي
 واما القرينة حالية او متالبة يضمنها الى اللفظ او يكون سبب التوهم كون اللفظ ظاهرا ومعنى في معنى يحتمل بالظن بان ينوي مجاز اللفظ دون
 او يتوهم بالعام الخالص وبالمنطق المقيد او يكون سبب التوهم كون المخاطب انما يفهم من اللفظ غير حقيقة لمعرف خاص له او غفلة
 منه في جهل وغير ذلك من الاسباب مع كون المتكلم انما قصد حقيقة فهذا اكله اذا كان المقصود به رفع ضرر غير مستحق فهو جاز كقول
 التحليل هذه اخق وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم من وقيل لصديق رضي الله عنه هذا يهديني الى بيل ومنه قول عبد الله بن

ويكون

بن رولحة شهد بان وعلا لله حق الایات آوهم امراته القرآن وقد يكون واجبا اذا تضمن دفع ضرر يجب دفعه ولا يندفع الا
 بذلك وهذا الضرب وان كان نوع حيلة في الخطاب لكنه يفارق الحيل المحرمة من الوجه المحتمل عليه والوجه المحتمل به اما الاول فلكونه
 دفع ضرر غير مستحق فلو تضمن كتمان ما يجب ظهارة من شهادة او اقرار او علم او نصيحة مسلم او التعريف بصفة معقود عليه في
 بيع او كفا او اجارة فانه غش محرم بالنص قال مفتي الانباري قلت لاحمد بن حنبل كيف الحديث الذي جاء في المعارض فقال المعارض لا
 تكون في الشراء والبيع تكون في الرجل يصلي بين الناس ويخوض هذا قال والضابطة ان كل ما وجب بيانه فالتعريض في محام
 لانه كتمان وتدليس ويدخل في هذا الاقرار بالحق والتعريض في الحلف عليه والشهادة على العقود ووصف المعقود عليه القيا
 والحديث والقضاء وكلها حرم بيانه فالتعريض فيها تزيل واجب اذا امكن ووجب لخطاب كالتعريض لسائل عن مال معصوم
 او نفسه يريد ان يعتدي عليه وان كان بيانه جائزا او كتمان جائزا فاما ان تكون للمصلحة في كتمان ما وفي ظهارة او كلاهما متضمن
 للمصلحة فان كان الاول فالتعريض مستحب كتورية الغازي عن الوجه الذي يريداه وتورية المستنعم عن الخروجه والاجتماع بين
 يصد عن طاعة او مصلحة راجحة كتورية احمد عن المروزي وتورية الخالف لظالم له او لمن استخلف يمينه لا يجب عليه ونحو ذلك
 وان كان الثاني فالتورية فيه مكروهة والظهار مستحب هذا في كل موضع يكون البيان فيه مستحبا وان تساوى الامران و
 كان كل منهما طريقا الى المقصود يكون ذلك الخطاب التعريض والتصريح بالنسبة اليه سواء جاز الامران كما لو كان يعرف بعدة
 السن وخطابه بكل لسان منها يحصل مقصوده ومثل هذا ما لو كان له غرض مباشر في التعريض ولا حد رعليه في التصريح وللخطاب
 لا يفهم مقصوده في هذا ثلاثة اقوال للفقهاء وهي في مذهب الامام احمد **احلها** له التعريض اذا لا يتضمن كتمان حق ولا
 اضرار بغير مستحق **والثاني** ليس له ذلك فانه ايهام للخطاب من غير حاجة اليه وذلك تعزير ورد بما اوقع السامع في الخبر
 الكاذب وقد يترتب عليه ضرر به **والثالث** له التعريض في غير اليمين وقال للفضيل بن زياد سالت احمد عن الرجل يعارض
 في كلامه يسالني عن الشيء اكره ان اخبره به قال اذا لم يكن يميناً فلا بأس في المعارض مندوحة عن الكذب وهذا عند الحاجة الى
 الجواب فاما لا ابتداء فالمنع فيه ظاهر كما دل عليه حديث ام كلثوم انه لم يرخص فيما يقول الناس انه كذب الا في ثلاث وكلها
 مما يحتاج اليه التكلم وبكل حال فغاية هذا القسم تجهيل السامع بان يوقع المتكلم في اعتقاد ما لم يرد به بكلامه وهذا التجهيل
 قد تكون مصلحة ارجح من مفسدة وقد تكون مفسدة ارجح من مصلحة وقد يتعارض الامران ولا ريب ان من كان على
 بالشئ يحل عليه ما يكرهه الله ورسوله كان تجهيل به وكتمان عنه اصلحه والمستكلم وكذلك ان كان في علمه مضرة على القائل
 او تقويت عليه مصلحة هي ارجح من مصلحة البيان فلا ان يكتفي عن السامع فان ابى الاستنطاق فلا ان يعرض له فالمقصود
 بالمعارض فعل واجب ومستحب ومباح اباح الشارع السعي في حصوله ونصب له سببا يفضي اليه فلا يقاس بهذا الحيل التي
 يتضمن سقوطها اوجبه الشارع وتحليل ما حرمه فابى احد البايين من الاخر وهل هذا الا من افسد لقياس هو كقياس الربا على البيع والميتة على
 الذي في فصل الفرق من جهة المحتمل عليه اما الفرق من جهة المحتمل به فان المعرض انما تكلم بحق ونطق بصدق فيما بينه وبين الله
 لاسيما ان لم ينو باللفظ خلاف ظاهره في نفسه وانما كان الظهور من ضعف فهم السامع وقصوره في فهم دلالة اللفظ ومعارض
 النبي صلى الله عليه وآله وفراجه كانت من هذا النوع كقوله الحق من ماء وقوله حاملوك على ولد الناقة ولا يدخل الجنة الجوز وزوجك
 الذي في عينيه بياض واكثر معاني السلف كانت من هذا ومن هذا الباب التدليس في الاسناد لكن هذا امكروه لتعلقه في
 الدين وكون البيان في العلم واجبا بخلاف ما قصد به دفع ظالم او دفع ضرر عن المتكلم والمعارض نوعان احدهما ان يستعمل
 اللفظ في حقيقته وما وضع له فلا يخرج به عن ظاهره ويقصد فردا من افراد حقيقته فينوه السامع انه قصد غيره اما المقصود

فمنه وأما ظهور ذلك في غير هذه وأما شاهد الحال عنده وأما كيفية المحر وقت الحكم من صفات وغضب وإنشاء
 ونحو ذلك وإذا تأملت المعارض النبوية والسلفية وجدت عامتها من هذا النوع **والثاني** أن يستعمل العام في الخاص المطلق
 والمقيد وهو الذي يسمى المتأخرون الحقيقة والمجاز وليس فيهم أكثر من المطلق والمقيد فإن لفظ الأسد والمجر والشعر عند الإطلاق
 له معنى وعند التقييد له معنى يسمونه المجاز ولم يفرقوا بين مقيد ومقيد ولا بين قيد وقيد فإن قالوا كل مقيد مجاز لزمهم أن
 يكون كل كلام مركب مجازا فإن التركيب بقيد به بقيود زائدة على اللفظ المطلق وإن قالوا بعض لقيود يجعل مجازا دون بعض سئلوا
 عن الظابط ما هو ولينجد واليه سبيل وإن قالوا يعتبر اللفظ المفرد من حيث هو مفرد قبل التركيب وهذا يحكم عليه بالحقيقة
 والمجاز قيل لهم هذا بعد وأشد فسادا فإن اللفظ قبل العقد والتركيب بمنزلة الأصوات التي يتفق بها ولا تقيد شيئا و
 إنما أفادتها بعد تركيبها وأنتم قلتم الحقيقة هي اللفظ المستعمل وأكثركم يقول استعمال اللفظ فيما وضع له أولا والمجاز بالعكس فلا
 بد في الحقيقة والمجاز من استعمال اللفظ فيما وضع له وهو إنما يستعمل بعد تركيبه وحينئذ فتركيبه بعد بقيود يفهم منها مراد
 المتكلم فماذا الذي جعل مع بعض تلك لقيود حقيقة ومع بعضها مجازا وليس لغرض إبطال هذا التقسيم الحادث المتأخر المتناقض
 فإنه باطل من أكثر من أربعين وجهًا وإنما الغرض التنبيه على نوعي التعريض فإنه تارة يكون مع استعمال اللفظ في ظاهرة وتارة يكون
 باخراجه عن ظاهره ولا يدل كالمعرض قرينة تبين مراده ومن هذا النوع عامة التعريض بالإيمان والطلاق كقوله كل امرأة له فهي طالق
 وينوي في بلد كذا لو كذا أو ينوي فلانة وقوله أنت طالق وينوي من زوج كان قبله ونحو ذلك فهذا القسم شئ الذي قبله شئ
 فإن هذا من قصد المحال بلفظ العقل وصورته ما لم يحمله الشارع مقتضيا له بوجه بل جملة مقتضيا لصداه ولا يلزم من
 صلاحية اللفظ له أخبارا صلاحية له إشفاقا أنه لو قال تزوجت في المعايض وعنى نكاحا فاسدا كان صادقا كما لو بينه و
 لو قال تزوجت انشأ وكان فاسدا لم ينعقد وكذلك في جميع المحيل فإن الشارع لم يشترع الفرص إلا لمن قصد أن يسترجع مثل قر
 ولم يشترع لمن قصد أن يأخذ أكثر منه لا بحيلة ولا بخيرها وكذلك لما شرع البيع لمن له عرض في تملك الثمن وتمليك السلعة
 ولم يشترع قط لمن قصد بربا الفضل والنساء ولا عرض له في الثمن ولا في السلعة وإنما غرضها الربا وكذلك النكاح لم يشترعه
 إلا لو أغيب في المرأة لم يشترع لمحل وكذلك الخلع لم يشترعه إلا لمقتضية نفسها من الزوج تخلص منه من سوء الصلوة ولم يشترعه
 للتفصيل على المحنت قط وكذلك التملك لم يشترعه الله سبحانه وتعالى إلا لمن قصد نفع الغير والاحسان إليه بملكه سواء كان محتاجا أو
 غير محتاج ولم يشترعه لا سقوط فرض من زكاة أو حرج أو غيرها قط وكذلك المعارض لم يشترعها إلا المحتاج إليها ولم لا يسقط بها
 حقا ولا يضر بها أحدا ولم يشترعها إذا تضمنت إسقاط حق أو إضرار الغير مستحق فثبت أن التعريض لمباح ليس من المخادعة لله
 في شئ وغايتها أنه مخادعة لمخلوق أباح الشارع مخادعة لظلم ولا يلزم من جواز مخادعة الظالم المبطل جواز مخادعة الحق فما
 كان من التعريض مخالفا لظاهر اللفظ كان قبيحا الاعتدال الحاجة وما لم يكن منها مخالفا لظاهر اللفظ كان جائزا إلا عند تضمن مفسدة
 والمعارض كما تكون بالقول تكون بالفعل وتكون بالقول والفعل معا مثالا ذلك أن يظهر المحارب أن يريد وجهًا من الوجوه ويسأل
 إليه ليحسب العدو وأنه لا يريد به ثم يكر عليه وهو آمن من قصده أو يبتطرد البارز بين يدي خصمه ليظن هزيمته ثم يعطف عليه
 وهذا من خداعات الحرب **فصل** فهذا أحد النوعين الذي قيس عليه المحيل المحرم والنوع الثاني الكيد الذي شرعه الله
 للظلم أن يكيد به ظالما ويجدعه به أما للتوصل إلى أخذ حق منه أو عقوبة له أو لكف شره وعد وأنه عنه كما روى الإمام أحمد
 في مسنده أن رجلا شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جاره أنه يؤذيه فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يطرح
 متاعه في الطريق ففعل فجعل كل من مر عليه يسأل عن شأن المتاع فيجبر بأن جاره صاحبه يؤذيه فيسبه ويلعنه فجاء إليه وقال

رد متاعك الى مكانه فوالله لا اوديت بعد ذلك ابدا فهذه من احسن العارضة الفعلة والطف الحيل التي يتوصل بها الى دفع ظلم الظالم
 ونحن لا نتكلم في هذا الموضوع انما الكلام في الحيل على استحلال محارم الله واسقاط فرائضه وابطال حقوق عباده فهذه النوع هو الذي يفت
 افراد الادلة على تحريم الحصر **فصل** واما قولكم جيل القيد حيلة على التوصل الى ما لا يباح الا بها الاخره فهذه اموضع الكلام في الحيل
 واقسامها الى الاحكام الخمسة فنقول ليس كل ما يستحق حيله مع ما قال الله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
 حيلهم ولا يهتدون سبيلا اراد بالحيلة التحيل على التخلص من بين الكفار وهذه حيلة محمودة يثاب عليها وكنك الحيلة على هزيمة الكفار
 كما فعل نعيم بن مسعود يوم الخندق او على تخليص ماله منهم كما فعل الجحاج بن علاط بامرته فكنك الحيلة على قتل راس من رؤس عداء
 الله كما فعل الذين قتلوا ابن ابي الحقيق اليهودي وكعب بن الاشرف واباداهم وغيرهم فكل هذه حيل محمودة محبوبة لله ومهنية له و
 الحيلة مشتقة من التحول وهي النوع والحالة كالجلسة والقعدة والركبة فانها بالكس للحالة وبالفخ للركة كما قيل في الفعلة المرقو
 الفضل للحالة والمفعول للموضع والمفعول للأداة وهي مرغوات لو او فانه من التحول من حال يحول وانما انقلب الوادياء لانكسار ما قبلها
 وهو قلب مقس طرد في كلامهم نحو ميزان وميقات وميعاد فانها مفعال من الوزن والوقت والوعد فالحيلة هي نوع مخصوص من
 التصرف والعمل الذي يتحول به فاعله من حال الى حال ثم غلب عليها بالعرف استعمالها في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل الى
 حصول غرض بحيث لا يتقطن له الا النوع من الذكاء والفتنة فهذا اخص من موضوعها في اصل اللغة وسواء كان المقصود امر اجازي او محرما واخص
 هذا استعمالها في التوصل الى الغرض المنوع شرعا وعقلا او عادة وهذا هو الغالب عليها في عرف الناس فانهم يقولون فلان من رباب الحيل ولا تعاملوا
 فانه تحيل وقلان يعلم الناس الحيل وهذا من استعمال المطلق في بعض انواع كالدابة والحيوان وغيرها واذا قسمت باعتبارها لغة انقسمت الى الاحكام الخمسة فاما تنقسم
 الاسباب الواجبة حيلة على حصول مسبباتها فالاكل والشرب واللبس والسفر الواجب حيلة على المقصود منه والعقود الشرعية لجهها
 ومستحبها ومباحها كلها حيلة على حصول العقوبة والاسباب المحرمة كلها حيلة على حصول مقاصدها منها وليس كلامنا في الحيلة بهذا
 الاعتبار العام الذي هو مورد التقسيم الى مباح ومحظور فالحيلة جنس تحتها التوصل الى فعل الواجب وترك المحرم وتخليص الحق
 وبصر المظلوم وفقر الظالم وعقوبة المعندي وتحت التوصل الى استحلال المحرم وابطال الحقوق واسقاط الواجبات ولما قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم لا تركبوا ما ارتكبت اليهود ففسخوا محارم الله بادن الحيل غلب استعمال الحيل في عرف الفقهاء على النوع المذكور وموم
 كما يذم الناس رباب الحيل فهم يذمون ايضا العاجل الذي لا حيلة عنده لجهه وجهله بطرق تحصيل مصالحه فالاول ما كر
 مخادع والثاني عاجز مضطرب والممل وسر غيرهما وهون خيرة بطرق الخير والشر خفيها وظاهرها فيحسن التوصل الى مقاصده المحمودة
 التي يحبها الله ورسوله بانواع الحيل ويعرف طرق الشر الظاهرة والخفية التي يتوصل بها الى خداعه والمكره فيختار منها او لا
 بفعلها ولا يدل عليها وهذه كانت حال سادات الصحابة رضي الله عنهم فانهم كانوا ابر الناس قلوبا واعلم الخلق بطرق الشر
 وجو الخداع واقعة الله من ان يرتكبوا منها شيئا او يدخلوه في الدين كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لست بحب ولا يحد
 الحب وكان حذيفة اعلم الناس بالشر وانفان وكان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخير وكان هو يسأل
 عن الشر والقلب السليم ليس هو الجاهل بالشر الذي لا يعرف بل الذي يعرف ولا يريد بل يريد الخير والبر والنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قد سعى الحرب خدعة ولا ريب في انقسام الخداع الى ما يحبه الله ورسوله الى ما يبغضه ومنه عن وكذا المكر ينقسم الى ثمانية
 محمود ومذموم فالحيلة والمكر والخدعة تنقسم الى محمود ومذموم فالحيل المحرمة منها ما هو كفر ومنها ما هو كبيرة ومنها ما
 هو صغيرة وغير المحرمة منها ما هو مكروه ومنها ما هو جائز ومنها ما هو مستحب ومنها ما هو واجب فالحيلة بالردة على فنهج
 السكامة كفر نهجها لا ثنائ الا على قوائم من يقول بتجمل الفسخ بالردة فاما من وقفه على نقضاء العدة فانها لا يتم لها غرضها

حق تنقض عدتها فانها متى علم بردها قتلت الا على قول من يقول لا يقتل المرتد بل يحبسها حتى تسلم او تموت وكذا ان القتل بالردة
على قول الوارث كفر والاقتلها كفر ولا يتم الا على قول من يرى مال المرتد لبيت المال فاما على القول بالرجحانه لو رثته من المسلمين فلا
تم الحيلة وهذا القول هو الصواب فان ارتداده اعظم من مرض الموت الخوف وهو في هذه الحال قد تعلق حق الورثة بماله فليس له ان
يسقط هذا التعاقب بتبرع فهكذا المرتد برده تعلق حق الورثة بماله اذا صار مستحقا للقتل **فصل** واما الحيل التي هي من الكبائر
فمثل قتل امرأة اذا قتل حاتم وله من امرأة ولد والصواب ان هذه الحيلة لا تستقطع عنه القود وقولهم انه ورث ابنه بعض دم ابيه
فستقطع عنه القود ممنوع فان القود وجب عليه او لا يقتل ام المرأة وكان لها ان تستوفيه ولها ان تسقطه فلما قتلها قام وليها
في هذه الحال مقامها بالنسبة اليها وبالنسبة الى امرأها ولو كان ابن القاتل فانه لم يدل كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا ميزان عادل على
ان الولد لا يستوفي القصاص من والده لغيره وغاية ما دل عليه الحديث انه لا يقاد الوالد بولده على ما فيه من الضعف ونحو
من الزنا ولم يدل على انه لا يقاد بالاجنبي اذا كان الولد هو مستحق القود والفرق بينهما ظاهر فانه في مسئلة النعم قد اعيد بابيه وفي
هذه الصورة انما اعيد بالاجنبي وكيف تاتي شريعة او سياسة عادلة بوجوب القود على من قتل نفسا بغير حق فان عاد فقتل نفسا اخرى بغير
وتضاعف اثم وجرمه سقط عنه القود بل لو قيل يقتل بولده ولا بد اذا قصد هذا كان اقرب الى العقول والقياس ومن حيل الجحيم التي
يكفر من افق بها تكن المرأة ابن زوجها من نفسها لينفيها ككاهن حيث صارت موطوءة ابنه وكذا بالعكس او وطئ حاتم لينفيها ككاهن
امرأة مع ان هذه الحيلة لا تنفي الا على قول من يرى ان حرمة المصاهرة تثبت بالزنا كما ثبت بالنكاح كما يقول ابو حنيفة والحمد لله
المشهور من مذهبه والقول بالرجحان ذلك لا يحرم كما هو قول الشافعي واحكام الروايتين عن مالك فان التبريد لك موقوف على
الدليل ولا دليل من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح وقياس السفسار على النكاح في ذلك لا يصح لما بينهما من الفرق والله
تعالى جعل الصهر قسيم النسب جعل ذلك من نعمه التي امتن بها على عباده فكلما من نعمة واحسان فلا يكون الصهر من اثار الحرام
وموجبات كما لا يكون النسب من اثاره بل اذا كان النسب الذي هو اصل لا يحصل بوطئ الحرام فالصهر الذي هو فرع عليه ومشبه
به اولى ان لا يحصل بوطئ الحرام وايضا فانه لو ثبت تحريم المصاهرة لاثبت المحرمية التي هي من احكامه فاذا لم تثبت المحرمية لم تثبت
الحرمة ايضا فان الله تعالى افاض الاصل لاثباتكم ومن زناها الا بالزنا لا تسمى حيلة لغة ولا شرعا ولا عرفا وكذلك قوله ولا تنكحوا ما نكح
اباؤكم من النساء الا ما قل سلف انما المراد بالنكاح الذي هو ضد السفار ولم يات في القرآن النكاح المراد به الزنا قط ولا الوطئ
المجرد عن عقد **وقل** تناظر الشافعي هو وبعض العراقيين في هذه المسئلة ونحن نذكر مناظرته بلفظها قال الشافعي الزنا لا يحرم الحلال
وقال بباين عباس قال الشافعي لان الحرام ضد الحلال ولا يقاس شيء على ضده فقال لي قائل تقول لو قبلت امرأة الرجل ابنه لشهوة
حرمت على زوجها ابدا فقلت ثم قلت ذوالله تعالى انما حرم امهات نسائك ونحو هذا بالنكاح فلم يخرج ان يقاس الحرام بالحلال فقال
احد جماعا وجماعا قلت جماعا حملت به وحصنت وجماعا زحمت به احدهما نفقة والاخر نعمة وجعله الله نسيا وصهرا وواجب
حقوقا وجعلك محرما لامراتك وابنتها تسافر بهما وجعل على الزنا نفقة في الدنيا بالحد وفي الآخرة بالنار الا ان يقول الله فتقيس الحرام
الذي هو نفقة على الحلال الذي هو نعمة وقلت له فلو قال لك وجدت المطلقة ثلاثا تحل بجماع زوجها فاحلها بالزنا لانه جماع
بجماع قال اذا خطي لان الله تعالى احلها بنكاح زوج واصابة قلت وكذلك ما حرم الله في كتابه بنكاح زوج واصابة زوج قال فيكون
شيء يحرم الحلال ولا يحرم الحرام اقول به قلت نعم ينكر اربعاً فيحرم عليه ان ينكح من النساء خامسة فيحرم عليه اذا زنا باربع شيء من
النساء قال لا يمنع الحرام ما يمنع الحلال قال فقد تردت فحرم على زوجها قلت نعم وعلى جميع الخلق واقبلها واجعل ما نهايت قال
فقد تجوز الحرام يحرم الحلال قلت اما في مثل ما اختلفنا فيه من امر النساء فلا انهي واما يدان على صحة هذا القول ان احكام النكاح

مستحق القتل

بابه

قاله

جماع زوج واصابة

التي رتبها الله تعالى عليه من العدة والاحلال والميراث والحل والحرمه ولحق النسب ووجوب النفقة والمهر وصحة الخلع والطلاق
 والظهار والايلاء والقصر على اربع ووجوب القسم والعدل بين الزوجات وملاك الرجعة وثبوت الاحسان والاحلال للزوج
 الاول وغير ذلك من احكام لا يتعلق شئ منها بالزنا وان اختلفت في العدة والمهر والصواب انه لا مهر ينبغي كعادت عليه سنة
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وكما فطر الله عقول الناس على استقباحه فكيف ثبت تحريم المصاهرة من بين هذه الاحكام
 والمقصود ان هذه الحيلة باطلة شرعا كما هي محرمة في الدين وكذلك الحيلة على اسقاط حد السرقة يقول لسارق هذا املكى هذه
 داري وصاحبها عبيدك من الخيل التي هي الى الضحكة والسخرية والاستهزاء بها اقرب منها الى الشرع ونحن نقول معاذ الله ان يجعل في
 فطر الناس وعقولهم قبول مثل هذا الهديان الباطل الناقض للعقول والمصالح الفضل عن ان يشترع لهم قبوله وكيف يظن بالله و
 شرعه ظن السوء انه شرع رد الحق بالباطل الذي يقطع كل احد ببطلانه وبالبهتان الذي يخرم كل حاضر بهتان ومضى كان البهتان
 والوقاحة والمجاهرة بالزور والكذب مقبولا في دين من الاديان او شريعة من الشرائع وسياسة احد من الناس ومن له مسكة من
 عقل وان يلى بالسرقة فانه لا يرضى لنفسه بدعوى هذا البهت والزور وبالله وبالله يقول ايحس سارق قط عن التكلم بهذا البهتان
 ويتخلص من قطع اليد فيما معنى شرع قطع يد السارق ثم اسقاطه بهذا الزور والبهتان وكذلك اذا غصب شيئا فادعاه للمصروف
 منه فانكر فطلب تخليف قالوا فالحيلة في اسقاط اليمين عنه ان يقرب لولده الصغير فيسقط عنه اليمين ويفوز بالمغصوب و
 هذه حيلة باطلة في الشرع كما هي محرمة في الدين بل المقر انه ان كرم يصار لمؤتمن في ذلك تحت عيل اليمين ان كان صغيرا توجهت اليه على الله
 عليه فان نكل قضى به للمدعي وغرم قيمته لمن اقر له بالانبت كولد قد فوته عليه وكذلك اذا جرم رجلا فخشى ان يموت من الجوع فدفع
 عليه دواء مسموما فقتل قال ارباب الحيل يسقط عنه القصاص هذا خطأ عظيم بل يجب عليه القصاص بقتله بالسم كما يجب عليه
 بقتله بالسيف ولو اسقط الشارع القتل عن قتل بالسم لما جنى قاتل عن قتل من يريد قتل به امنا اذ قد علم انه لا يجب عليه القود
 وفي هذا من فساد العالم ما لا تاتي به شريعة وكذلك اذا اراد اخراج زوجته من الميراث في مرضه وخاف ان الحاكم يورث للبتوة
 قالوا فالحيلة ان يقر انه كان طلقها ثلاثا وهذه حيلة محرمة باطلة لا يحل تعليمها ويفسق من علمها المريض ويستحق عقوبة الله
 ومع ذلك فلا تنفذ فانه كما هو متهم بطلاقها فموتهم بالافرار يتقدم الطلاق على المرض اذا كان الطلاق لا يمتنع الميراث بالتهمة فالافرار لا
 يمنع للتهمة ولا فرق بينهما فالحيلة باطلة محرمة وكذلك اذا كان في يد نصاب فباعه ووهبه قبل الحول ثم استرده قال ارباب
 الحيل يسقط عنه الزكاة بل لو ادعى ذلك لم يأخذ العامل زكاته وهذا حيلة محرمة باطلة ولا يسقط ذلك عنه فرض الله الذي فرضه
 واولع بالعقوبة الشديدة من ضيعه واهله فلو جاز الباطل بالحيلة التي هي مكر وخداع لم يكن في يجابه والوعيد على تركه فائدة وقد استقر
 سنة الله في خلقه شرعا وقدرا على معاقبة العبد بنقيض قصده كما حرم القاتل الميراث وورث المطلقة في مرض الموت وكذلك
 الفارس من الزكاة لا يسقطها عنه قراره ولا يجان على قصده الباطل فيتم مقصوده ويسقط مقصود الرب تعالى وكذلك عامة الحيل
 انما يساعدها التحيل على بلوغ غرضه ويبطل غرض الشارع وكذلك الجماع اثم الاكل والشرب لا يناسب التخييف عنه بل يناسب تغليب
 قالوا لا يجب عليه الكفارة وهذا ليس بصحيح فان اضماع الائم الجماع اثم الاكل والشرب لا يناسب التخييف عنه بل يناسب تغليب
 الكفارة عليه ولو كان هذا يسقط الكفارة لم تجب كفارة على واطى اهتدى بجرعة ماء او ابتلاع لبابة او اكل زبينة فسبحان الله هل
 اوجب للشارع الكفارة لكون الوطى لم يتقدمه مفطر قبله والنجاسة على من الصوم الذي لم يجعل الله محلا للوطى افترى بالاكل و
 الشرب قبل صار الزمان محلا للوطى فانقلبت كراهة الشارع له محبة ومنعه اذنا هذا من المحال وفسد من هذا قولهم ان
 الحيلة في اسقاط الكفارة ان ينوى قبل الجماع قطع الصوم فاذا اتى بهذه التنية فليجأ مع امنا من وجوب الكفارة ولازم هذا

النوت

الوكيل

القول الباطل انه لا تجب كفارة على مجامع ابداء ابطال هذه الشريعة راسا فان المجامع لا بد ان يعزم على الجماع قبل فعله واذا عزم على
 الجماع فقد تضمنت نيته قطع الصوم فانظر قبل الفعل بالنية المجازفة للافطار فصادف للجماع وهو مقطر بنية الافطار السابقة
 على الفعل فلم يقطره فلا تجب كفارة فقامل كيف تتضمن الحيل المحرمة مناقضة الدين وابطال الشرائع وكذلك قالوا لو ان
 عمر ما خاف الموت وحشي القضاء من قبل الحيلة في اسقاط القضاء ان يكفر بالله ورسوله في خلال احرامه فيبطل احرامه فاذا عاد الى
 الاسلام لم يلزمه القضاء من قبل بناء على ان المرتد كما في الاصل قد اسلم اسلاما مستانفا لا يجب عليه فيه قضاء ما مضى ومن
 له مسكة من علم ودين يعلم ان هذه الحيلة مناقضة لدين الاسلام اشد مناقضة فهو في شق والاسلام في شق وكذلك لو وكل رجلا
 في استيفاء حق فرفع الى الحاكم فاراد ان يحلف بالطلاق انه لا حق لوكيله قبله فالحيلة في حلفه صادقة ان يحضر الموكل الى منزله ويدل
 اليه حقه ثم يغلق عليه الباب يعرض مع الموكل فاذا حلف انه لا حق لوكيله قبله حلف صادقا فاذا رجع الى البيت فثبته وشان حطب
 الحق وهذه شر من حيلة اليهود صاحب الحيتان وهذه وامثالها انما هي من حيل اللصوص وقطاع الطريق فيها للدين الله ورسوله و
 ادخالها فيه ولا يجدى عليه هذا الفعل في برة في ايمان شيئا بل هو حاش كل تحت اذا لم يتمكن صاحب الحق من الظفر بحقه فهو في ذمة
 الخالف كما هو وانما يريد ان اذا تمكن صاحب من قبضه وعد نفسه مستوفيا لحقه وكذلك لو كان له غرض للتجارة فاراد ان يسقط
 زكاتها قالوا فالحيلة ان ينوي بها القنية في آخر الحول يوما او اقل ثم ينقض هذه النية ويعيد لها التجارة فيستأنف بها حولا ثم
 يفعل هكذا في آخر كل حول فلا تجب عليه زكاتها ابداء في الله العجب ايروح هذا الخداع والمكر والتبليس على احكم الحاكمين الذين
 يعلم خائنة الاعين وما يخفي الصدور ثم ان هذه الحيلة كما هي مخادعة لله ومكر بدين الاسلام فهو باطلة في نفسها فانها انما
 تسير للفقير ان لا يكن من نيته اعادة تجارتها فاما وهو يعلم لا يقتنيها البتة ولا حاجة باقتنائها وانما اعد لها للتجارة فكيف تصور منه
 النية المجازفة للفقير وهو يعلم قطعاً انه لا يقتنيها البتة ولا حاجة باقتنائها وانما اعد لها للتجارة فكيف تصور منه النية المجازفة
 للفقير وهو يعلم قطعاً انه لا يقتنيها ولا يريد اقتنائها وانما هو مجرد حديث النفس خاطر اجراء على قلبه بمنزلة ان يقول بلسانه
 اعددت لها للفقير وليس ذلك في قلبه افلا يستحي من الله من يسقط فرائض بهذا الهوس وحديث النفس واغضب من هذا
 انه لو كان عند عين من الذهب لفضة فاراد اسقاط زكاتها في جميع عمره فالحيلة ان يدفعها الى محتل مثل او غيره في آخر الحول
 ويأخذ منه نظيرها فيستأنف له الحول ثم في آخر يعود فيستبدل بها مثلها فاذا هو فعل ذلك لم تجب عليه زكاة ما عاش و
 اعظم من هذه البلية اضافة هذا المكر والخداع الى الرسول وان هذا من الدين الذي جاء به ومثل هذا وامثاله منع كثيرا من اهل
 الكتاب من الدخول في الاسلام وقالوا كيف ياتي رسول بمثل هذه الحيل واساواظهم به وبيدينه وتواصوا بالتمسك بما هم عليه
 وظنوا ان هذا هو الشرع الذي جاء به وقالوا كيف تاتي بهذا الشريعة ان تقوم به مصلحة او يكون من عند الله ولو ان ملكا من الملوك
 ساس عيته بهذه السياسة لقدح ذلك في ملكه قالوا وكيف يشترع الحكيم الشيء لما في شرعه من المصلحة ويحرم لما في فعله من الفساد
 ثم يبيح ابطال ذلك بل في حيلة تكون وترى الواحد منهم اذا ناظره المسلم في حق دين الاسلام انما يحتر عليه بهذه الحيل كما هو في
 كتبهم وكما نسمع من لفظهم عند المناظرة فوالله المستعان وكذلك قالوا لو كان له نصاب من السائمة فاراد اسقاط زكاتها
 فالحيلة في ذلك ان يعلمها يوما واحدا ثم يعود الى السوم وكذلك يفعل في كل حول هذه حيلة باطلة لا تقسط عنه وجوب الزكاة
 بل وكذلك كل حيلة يتجمل بها على اسقاط فرض من فرائض الله او حق من حقوق عبادة لا يزيد ذلك الفرض الا تأكيد او ذلك
 الحق الاثبات وكذلك قالوا اذا علم ان شاهدين يشهدان عليه فاراد يبطل شهادتهما فليحاصهما قبل الرفع الى الحاكم وهذه الحيلة
 حسنة اذا كان يشهدان عليه بالباطل فاذا علم انهما يشهدان بحق لم تحل له مخاصمتهما ولا تقسط هذه المخاصمة شهادتهما

وكذلك قالوا لا يجوز ضمان البساتين والحيلة على ذلك ان يوجع الارض ويساقية على الثمر من كل الف جزء وعلى جزء وهذه الحيلة لا تتم اذا كان البستان وقفاً وهو ناظره او كان ليقيم فان هذه الحياطة في المساقاة تقدم في نظره ووصيته فان قيل انها تقتصر لاجل العقد الاخر وما فيه من الحياطة المستأجر له فهذا لا يجوز لان الجاني في المساقاة لما أجل الوقت واليتم من حياطة اخره وهو تقدير ان يبيع له سلعاً بربح ثم يشتري له سلعاً بخسارة توازن ذلك الربح هذا اذا لم يبدى احد العقدین على الآخر فان بغي عليه كانه عقدين في عقد وكان بمنزلة تسلف وبيع وشرطين في بيع وان شرط احد العقدین في الآخر فسد الثمن ان هذه الحيلة لا تتم الا على اصل من لم يرجوا المساقاة او من خصها بالقبيل وحده فتقيرها بمفسدة اخرى وهي ان المساقاة عقد جائز فتنقضي اراد احدهما فسخها وتفسد الآخر ومفسدة ثانية وهي ان يجب عليه تسليم هذا الجزء من الف جزء من جميع شجرة البستان من كل نوع من انواعه وقد يتعذر عليه ذلك او يتعسر اما بان ياكل الثمرة او يهديها كلها او يبيعها على اصولها فلا يمكن تسليم ذلك الجزء وهكذا يقع سواء ثم قد يكون ذلك الجزء من الف يسيراً جداً فلا يطالب به عادة فيبقى في ذمته لليتم بمجة الوقت الى غير ذلك من الفاسد التي في هذه الحيلة واصحاب سول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا اتفقوا من ذلك واعنى علماً واقل تكلفاً وابرقلوا فكانوا يرون ضمان الحلات بدون هذه الحيلة كما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحديثه اسيد بن حصين ووافق عليه جميع الصحابة فلم ينكره منهم رجل واحد وضمان البساتين كما هو اجماع الصحابة فهو مقتضى القياس الصحيح كما تضمن الارض لمغل الزرع فكذلك تضمن الشجر لمغل الثمر ولا فرق بينهما البتة اذا الاصل هنا كالارض هناك والمغل يحصل بخلصة المستاجر والقيام على الشجر كما يحصل بخلصة المدة والقيام على الارض ولو استأجر ارضاً لغير ثمارها ويسقيها ويستغل ما ينبت الله تعالى فيها من غير بذل من كان بمنزلة استيفاء الشجر من كل وجه لا فرق بينهما البتة فهذا اتفقوا من هذه الحيلة وابعاد من الفساد واصل للناس ووافق للقياس وهو اختيار ابي الوفا بن عقيل وشيخ الاسلام ابن تيمية رضي الله عنهما وهو الصواب **فصل** ومن هذا الباب الحيلة السريحية التي حدثت في الاسلام بعد المائة الثالثة وهي قتل الرجل من التدرة على الطلاق البتة بل تشد عليه باب الطلاق بكل وجه فلا يبيح له سبيل الى التخلص منها ولا يمكنه مخالفتها عند من يجعل الخلعي طلاقاً وهي نظير سد الانسان على نفسه باب النكاح بقوله كل امرأة تزوجها فني طالق فهذا الوجه تعليق لم يمكنه في الاسلام ان يتزوج امرأة ما عاش وذلك لوجه شرعي لم يمكنه ان يطلق امرأة ابداً وصورة هذه الحيلة ان يقول كلما طلقتك او كلما وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً او لا يتصور وقوع الطلاق بعد ذلك اذ لو وقع لزوم وقوع ما علق به وهو الثلاث واذا وقعت الثلاث امتنع وقوع هذا اثنى فوقه فيفرض عدم وقوعه وما افترض وجوده الى عدم وجوده لم يوجد هذا اختيار ابي العباس بن شريح ووافق عليه جماعة من اصحاب الشافعي والى ذلك جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية والحنبلية وكثير من الشافعية ثم اختلفوا في وجه ابطال هذا التعليق فقال اكثر من هذا التعليق لغو وباطل من القول فانه يتضمن المحال وهو وقوع طلاق مسبوقة بثلاث وهذا محال فما تضمنه فهو باطل من القول فهو بمنزلة قوله اذا وقع عليك طلاق لم يقع واذا اطلقك لم يقع عليك طلاق ونحو هذا من الكلام الباطل بل قوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثاً ادخل في الحالة والتناقض فانه الكلام الاول جعل وقوع الطلاق مانعاً من وقوعه مع قيام الطلاق وهذا جعل وقوعه مانعاً من وقوعه مع زيادة محال عقلاً وعادة فالتكامل به يكمل بالمحال قاصداً للمحال فوجود هذا التعليق وعدمه سواء فاذا اطلقها بعد ذلك فطلاقه ولم يمنع منه مانع وهذا اختيار ابي الوفا بن عقيل وغيره من اصحاب احمد وابي العباس بن القاسم من اصحاب الشافعي وقالت فرقة اخرى بل المحال انما جاز من تعليق الثلاث على المخير وهذا محال ان يقع المخير ويقع جميع ما علق به فالصواب ان يقع المخير وتام الثلاث من المعلق وهذا اختيار القاضي وابي بكر وبعض الشافعية ومن ذهب الى حنيفة والذين صنعوا وقوع الطلاق جملة قالوا هو ظاهر

كلام الشافعي وهذا التخصيص لا يقال في هذا التعليق قال المصنفون للتعليق صدر من هذا الزوج طلاقان مخرج ومعلق والمحل قابل
وهو من يملك التخيير والتعليق والجمع بينهما ممتنع ولا فرية لاحدهما على الآخر فمتانعا وتساقطت الزوجية بما لهما وصار كما
لو تزوجا اختين في عقد واحد فانه يبطل نكاحهما لهذا الدليل بعينه وكذلك اذا اعتق امته في مرض موت وزوجها عبدا ولم يلد
بها وقيمتها مائة ومهرها مائة وبأقوى الزكاة مائة لم يثبت لها الخيار لان اثبات الخيار يقتضي سقوط المهر وسقوط المهر يقتضي
نفى الخيار والجمع بينهما لا يمكن وليس احدهما اولى من الآخر لان طريق ثبوتها الشرع فابقينا النكاح ورفضنا الخيار ولم يسقط
المهر وكلما انقضت وقوعه الى عدم وقوعه فلهذا سبيله ومثاله في المحس اذا نشأ اثنان في دخول دار وهما سواء في القوة وليس
لاحدهما على الآخر مزية توجب تقديمه فانما يتماثلان فلا يدخل واحد منهما وهذا مشتق من دليل التماثل على التوحيد وهو
انه يستحيل ان يكون للعالم فاعلان مستقلاق بالفعل فان استقلال كل منهما ينفي استقلال الآخر فاستقلالهما بمنع استقلاله
وزانه في هذه المسئلة ان وقوعهما بمنع وقوعهما قالوا وغاية ما في الباب استلزام هذا التعليق لدور حكمي بمنع وقوع المعلق و
المحقق ونحن نريكم من مسائل الدورات التي يفرض وقوعها الى عدم وقوعها كثيرا ومنها ما ذكرناه ومنها ما لو وجد من احدهما يجر
وشك كل واحد منهما ما هل هي منه او من صاحب الجرح اقل ام احدهما بالآخر لان اقتداءه به يبطل اقتداءه وكذلك لو كان معهما
انا ان احدهما نجس فادى اجتهاد كل منهما الى ناء لم تجز القدوة بينهما لانها تنقض الى ابطال القدوة وكذلك اذا اجتهدا في التوثيق
والمكائين ومنها لو زوج عبدا حرة وضمن السيد محرمها ثم باعها زوجها قبل الدخول بمهرها فالبيع باطل لان محرم
تؤدي الى فساد اذ لو صح لبطل النكاح لانها اذا ملكت زوجها بطل نكاحها واذا بطل سقط مهرها لان الفرقه من جهتها واذا سقط
مهرها وهو الثمن بطل البيع والعق البتة بل انما ان يصح البيع ولا يقع العتق اذ لو وقع العتق لبطل البيع واذا بطل العتق فوقع عتق
الى عدم وقوعه وهذا قول المزي وقول ابن سريج لا يصح بيعه لانه لو صح لوقع العتق قبله ووقوع العتق قبله يمنع صحة البيع
فصحة البيع بمنع صحة وكذلك لو قال له اذ ارضيتك فانت حر قبله بساعة وكذلك لو قال لعبيدة ولا مال له سواهم وقد افسر
ان جرحا كره على فانت حر اذ ارضيتك فانت حر بساعة ومثاله لو قال لعبدة مقصا لحت عليك فانت حر
قبل الصلح ومثاله لو قال لامرأة ان صلحت فلا نا وانت امراتي فانت طالق قبله بساعة لم يصح الصلح لان صحة تمنع صحة
مثاله لو قال لعبدة مقصا لحت عليك فانت حرة فانت حرة في حال الزمان مملوكي ثم ضمن عنه الصداق لم يصح
لانه لو صح لعتق قبله واذا عتق قبله لم يصادف الضمان شرط وهو كونه مملوكه وقت الضمان وكذلك لا يقع العتق لان وقوعه
يؤدي الى ان لا يصح الضمان عنه واذا لم يصح الضمان لم يصح العتق فكل من الضمان والعتق يؤدي صحة الى بطلانه فلا يصح واحد
منهما ومثاله لو قال ان شاذك في هذا العبد شريك فهو حر قبله بساعة لم يصح الشركة فيه بعد ذلك لانها لو صح لعتق العبد
وبطلت الشركة فصحة تنقض الى بطلانها ومثاله لو قال ان وكلت نسائا ببيع هذا العبد او رهنا او هبتها وكالة صحيحة فهو
قبلها بساعة لم يصح الوكالة لان صحته تؤدي الى بطلانها ومثاله ما لو قال لامرأة ان وكلت وكيلاني طلاقك فانت طالق
قبله لومعه ثلاثا لم يصح توكيله في طلاقها اذ لو صحت الوكالة لطلقت في حال الوكالة او قبلها فبطلت الوكالة فصحة تؤدي
الى بطلانها وكذلك لو خلف الميت ابنا فاقرباين اخر للميت فقال للمقرب انا ابنه وامانت فلست بابنه لم يقبل النكاح المقربة لان
قبول قوله يبطل قوله ومن هاهنا قال الشافعي لو ترك اخا لاب وام فاقرباين اخر للميت ثبت نسبه ولم يرث لانه لو ورث
لخبر المقر عن ان يكون وارثا واذا لم يكن وارثا لم يقبل اقراره بوارث اخر فوريث الابن يفرض الى عدم توريثه ونارعي الجمهور في
ذلك وقالوا اذا ثبت نسبه ترتب عليه احكام النسب ومنها الميراث ولا يفرض توريثه الى عدم توريثه لانه بمجرد الاقرار

وكذلك

مثله

سن
وهذا اصل

ن
لمكتة

يثبت النسب وترتب عليه الميراث والاخر كان وارثا في الظاهر فحين اقر كان هو كل الورثة وانما خرج حين الميراث بعد الاقرار
ثبوت النسب لم يكن توريث الابن مبطلا لكون المقم وارثا حين الاقرار وان بطل كونه وارثا بعد الاقرار وثبوت النسب وايضا
فالميراث تابع لثبوت النسب والتابع اضعف من المتبوع فاذا ثبت المتبوع الاقوى فالتابع اولى الا ترى ان النساء تقبل
شهادتهن منفردات في ولادة ثمر في النسب ونظائر ذلك كثيرة ومن المسائل التي يفتى ثبوتها الى ابطالها لو اعتقت المرأة
في مخرجها عبد افتز وجها وقيمت - تخرج من الثلث هم النكاح ولا ميراث له اذ لو ورثها لبطل تبرعها له بالعق لان يكون
تبرعا لو ارثت واذا بطل العتق بطل النكاح واذا بطل بطل الميراث وكان توريثه يؤدي الى ابطال توريثه وهذا على اصل الشافعي
واما على قول الجمهور فلا يبطل ميراثه ولا عتقه ولا نكاحه لان حين العتق لم يكن وارثا فالتبرع نزل في غير وارث والعتق المجنون
يخرج من حيزه فصار وارثا بعد ثبوت عتقه وذلك لا يضر شيئا ومن ذلك لو اوصى له بانه فمات قبل قبول الوصية
وخلف اخوة لابييه فقبلوا الوصية عتق على موصي له ولم يجر ميراثه منه اذ لو ورث لاسقط ميراث الاخوة واذا سقط ميراثهم
بطل قبولهم للوصية فيبطل عتقه لانه مرتب على القبول وكان توريثه مفضيا الى عدم توريثه والصواب قول الجمهور انه يرث ولا
دور لان العتق حصل حال القبول وهم ورثة ثم ترتب على العتق تابعه وهو الميراث وذلك بعد القبول فلم يكن الميراث مع القبول
ليزول لغيره فاما ترتب على القبول العتق وعلى العتق الميراث فهو مرتب عليه بدرجتين ومن المسائل التي يفتى ثبوتها الى بطلانها لو زوج
عبده امرأة وجعل رقبته صداقها لم يصح اذ لو صح لمكتة وانفسخ النكاح ومنها لو قال لامته مق اكرهتك فانت حرة حال النكاح
او قبله فاكرهها على النكاح لم يصح اذ لو صح النكاح عتقت ولو عتقت بطل اكرهها فيبطل نكاحها ومنها لو قال لامرأته قبل
الدخول مق استقرمهمك على فانت طالق قبل ثلاثا ثم وطئها لم يستقرمهم بها بالوطي لانه لو استقر بطل النكاح قبله ولو بطل النكاح
قبله لكان المستقر نصف المهر لا جميعه فاستقراره يؤدي الى بطلان استقراره هذا على قول ابن سريج واما على قول المزني فانه
يستقر المهر بالوطي ولا يقع الطلاق لانه معلق على صفة تقتضي حكما مستيلا فصل ومن المسائل التي يؤدي ثبوتها الى نفيها
لو قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم فانت طالق اليوم ومضى اليوم ولم يطلقها لم تطلق اذ لو طلقت بمضى اليوم لكان طلاقها
مستندا الى وجود الصفة وهي عدم طلاقها اليوم واذا مضى اليوم ولم يطلقها لم يقع الطلاق المعلق باليوم ومنها لو تزوج
امته قال لها ان مات مولاي وورثتك فانت طالق او قال ان ملكتك فانت طالق ثم ورثها او ملكها بغير ارث لا يقع الطلاق
اذا لو وقع لم تكن الزوجة في حال وقوعه ملكا له لاستحالة وقوع الطلاق في ملكه فكان وقوعه مفضيا الى عدم وقوعه ومنها
لو كان العبد بين موسرين فقال كل منهما لصاحبه مق اعتقت نصيبك فنصيبك حر قبل ذلك فاعتق احدهما نصيب لم ينفذ
عتقه لانه لو نفذ لوجب عتق نصيب صاحبه قبله وذلك يوجب السراية الى نصيبه فلا يصادف اعتاق محلا ففقد
عتقه يؤدي الى عدم نفوذه والصواب في هذه المسئلة بطلان هذا التعليق لتضمنه المحال واهما عتق نصيب صح وسر
الى نصيب شريكه ومنها لو قال لغيره ان دبرتك فانت حر قبله ثم دبره صح التدبير ولم يقع العتق لان وقوعه يمنع
صح التدبير وعدم صحته يمنع وقوع العتق وكانت صحته تفضي الى بطلان هذا على قول المزني وعلى قول ابن سريج لا يصح
التدبير لانه لو صح لوقع العتق قبله وذلك يمنع التدبير وكان وقوعه يمنع وقوعه ونظيره ان يقول لم دبره متى ابطلت
تدبيرك فانت حر قبله ثم ابطله بطل ولم يقع العتق على قول المزني اذ لو وقع لم يصادف ابطال التدبير محلا وعلى قول ابن سريج
لا يصح ابطال التدبير لانه لو صح ابطاله لوقع العتق ولو وقع العتق لم يصح ابطال التدبير ومثله لو قال لم دبره ان بعثت فانت
حر قبله ومثله لو قال لغيره ان كاتبك غدا فانت اليوم حر ثم كاتبه من الغد ومثله لو قال لكاتبه ان عجزتك عن كتابتك

فانت حرقبه ومثله لو قال متزنية او سرق او وجب عليك حد وانت مملوك فانت حرقبه ثم وجد الوصف فجب الحد ولم يقع العتق المعلق به اذ لو وقع لم توجد الصفة فلم يصح وكان مستلزما لعدم وقوعه ومثله ان يقول له متى جئت جناية وانت مملوك فانت حرقبه ثم جئت لم يعنى ومثله ان يقول متى بعثت وتم البيع فانت حرقبه ثم باعه فعلى قول المزني يصح البيع ولا يقع العتق لان وقوعه مستلزم عدم وقوعه وعلى قول ابن سريج لا يصح البيع لانه يعتق قبله وعتقه يمنع صحة بيعه ومثله لو قال لامتنصليت كعتين مكشوفة الراس فانت حرة قبل ذلك فصلت مكشوفة الراس فعلى قول المزني تقوم الصلوة دون العتق وعلى قول ابن سريج لا تقوم لانها لو صححت عتقت قبل ذلك واذا عتقت بطلت صلاحها وكما صححت صلاحها مستلزما لبطلانها ومنها لو زوج امته جبر وادعى عليه مهرها قبل الدخول وادعى الزوج الاعسار وادعى سيد الامه يساره قبل نكاح الامه بميراثا وغيره لم يسمع دعواه اذ لو ثبت دعواه لبطل النكاح لانه لا يصح نكاح الامه مع وجود الطول واذا بطل النكاح بطل دعوى المهر وكذلك لو تزوج بامه فادعت ان الزوج عتق لم يسمع دعواها اذ لو ثبت دعواها لزال خوف العنت الذي هو شرط في نكاح الامه وذلك يبطل النكاح وبطلانه يوجب بطلان الدعوى منها فلما كانت صحيحة دعواها تؤدي الى افسادها افسدناها وكذلك المرأة اذا ادعت على سيد زوجها انه باعها ياها بمهرها قبل الدخول لم يصح دعواها لانها لو صححت لسقط نصف المهر وبطل البيع في العبد وكذلك لو شهد شاهدان على عتق عبد فحكم بعتقه ثم ادعى العبد بعد الحكم بغيره على احد الشاهدين انه مملوك لم يسمع دعواه لان تحقيقها يؤدي الى بطلان الشهادة على العتق فتبطل دعوى ملكه للشاهد وكذلك لو سبى مراهق من اهل الحرب لم يعلم بلوغه فانكر البلوغ لم يستخلف لان احلافه يؤدي الى ابطال استخلافه فانا لو حلفناه لحكمنا بصغره والحكم بالصغير يمنع الاستخلاف ونظيره لو ادعى عالم مراهق ما يوجب القصاص وقد فاقى وجب الحد او ما لا امر به بايعه او ضمان او غيره وادعى انه بالغ وانه يلزمه الحكم بذلك فانكر الغلام ذلك فالقول قوله ولا يمين عليه اذ لو حلفناه لحكمنا بصغره والحكم بالصغير يسقط اليمين عنه واذا لم يكن هنا يمين لم يلزم رد اليمين اما يكون عند نكول من هو من اهلها وكذلك لو اعتق المريض جارا لقيمة مائة وخرج بها في مرض موته ومهرها مائة وترك مائة درهم فالنكاح صحيح ولا مهر لها ولا ميراث اما الميراث فلا فلانها لو ثبت لبطلت الوصية بعتقها لان العتق في المرض وصية وفي بطلان الوصية بطلان الحرية وفيه بطلان الميراث واما سقوط المهر فلانه لو ثبت كركب لسيد دين ولم يخرج قيمتها من الثلث فيبطل عتقها كلها فلم يكن للزوج ان ينكحها وبعضها رقيق فيبطل المهر فكان ثبوت المهر مؤديا الى بطلانه فالحكم بابطالها مستفاد من قوله تعالى ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا فغير تعالى من نقض شيئا بعد ان اثبت فلا على انه كلما كان اثباته مؤديا الى نفيه وابطاله كان باطلا فهذا ما اجمعه المشركون قال اخرون لقد اطلم الخطيب هذه المسئلة ولم تاتوا بباطل وقلم ولكن تركتم مقالا للقاتل وتابى قواعد اللغة والشرع والعقل لهذه المسائل تصحيحا والميزان العادل لها عند الوزن ترجيحاً وهيها ان تكون شريعتنا في هذه المسئلة مشابهة لشرع اهل الكتاب فيستحيل وقوع الطلاق وتسد دونه الابواب وهل هذا الا تغيير لما علم الله بالضرورة من الشريعة والزام لها بالا قول المشيعة وهذا الشنع من باب النكاح بتعظيم تعليق الطلاق بكل من تزوجها في مدة عمره فانه وان كان نظيره سد باب الطلاق لكن قد ذهب اليه بعض السلف واما هذه المسئلة فمباحث في الاسلام بعد انقرض الاعصار المفضلة ونحن نبين مناقضة هذه المسئلة للشرع واللغة والعقل ثم نجيب عن شبهتكم شبهة امّا مناقضتها للشرع فان الله تعالى شرع للازواج اذا ارادوا استبدال زوج مكان زوج والتخلص من المرأة الطلاق وجعله بحكمته ثلاثا توسعة على الزوج اذ لعل يبدوله ويندم فيراجعها وهذا من تمام حكمته ورافته ورحمته بهذه الامه ولم

لكنكم
ن
لشريعة

ولم يجعل الحكم كالحجة التصاري تكون المرأة فلا في عنق الرجل إلى الموت لا يخفى ما بين الشرعيتين من التفاوت وإن هذه المسئلة
 منافية لاحدهما منافاة ظاهرة ومشتقة من الآخر اشتقاقاً ظاهراً وكيف هذا الوجه وحده في بطلانها وإما مناقضتها
 للثمة فانها تضمنت كلاماً ينقص بعضه بعضاً ومضمونه اذا وجد الشيء لم يوجد واذا وجد الشيء اليوم فهو موجود قبل اليوم
 واذا فعلت الشيء اليوم فقد وقع مني قبل اليوم ونحو هذا من الكلام المتناقض في نفسه الذي هو إلى الحال الأقرب من الصحيح
 من المقال وإما مناقضتها لقضايا العقول فلان الشرط يستحيل أن يتأخر وجوده عن وجود الشرط ويتقدم الشرط
 عليه في الوجود هذا إنما لا يعقل عند أحد من العقلاء فان رتبة الشرط التقديم او المقارنة والفقهاء وسائر العقلاء معهم
 مجمعون على ذلك فلو صح تعليق الشرط بشرط متأخر بعدة لكان ذلك خارجاً عنه كونه شرطاً او جزءاً شرطاً او علة او
 سبباً فان الحكم لا يسبق شرطه ولا سببه ولا علة إذ في ذلك خارج الشرط والاسباب والعلل عن حقائقها واحكامها ولو جاز
 تقديم الحكم على شرطه لجاز تقديم وقوع الطلاق على ايقاع سبب والاسباب تتقدم مسبباتها كما ان الشرط
 رتبته التقديم فاذا جاز خارج هذا عن رتبة جاز خارج الآخر عن رتبة فجوزوا حينئذ تقدم الطلاق على التعلق والصق
 على الاعتناق والمالك على البيع وحل النكحة على عقد النكاح وهل هذا في الشرعيات الامثلة تقدم الانكسار على الكسر والسيل
 على الطر والسبب على الكل والولد على الوطى وامثال ذلك ولا سيما على اصل من يجعل هذه الاسباب والعلل علامات محض لا
 تأثير لها بل هي معارف والعرف يجوز تأخيرها عن العرف وبهذا يخرج الجواب عن قولكم ان الشرط الشرعية معارف وامارات و
 علامات والعلامة تجوز تأخيرها فان هذا وهم وإيهام من وجهين أحدهما ان الفقهاء مجمعون على ان الشرائط الشرعية لا
 يجوز تأخيرها عن الشروط ولو تأخرت لم تكن شروطاً الثاني ان هذا شرط لغوي كقوله ان كلمت زيد اذ كانت طالق وان خرجت
 بغير اذن فانت طالق ونحو ذلك والشروط اللغوية اسباب وعلل متضمنة لاحكامها اقتضاء السببات لاسبابها الا ان
 ان قوله ان دخلت الدار فانت طالق سبب ومسبب ومؤثر واثر ولهذا يقع جواباً عن العلة فاذا قال لم اطلقها قال لو وجد
 الشرط الذي علقت عليه الطلاق فلولا ان جوزه مؤثر في الايقاع لما صح هذا الجواب ولهذا لا يصح ان يخرج بصيغة القسم
 فيقول الطلاق يلزم من لا تدخلك الدار فيجعل الزام الطلاق في المستقبل مسبباً عن دخولها الدار بالقسم والشرط وقيل فلما
 في هذا طائفة من الناس حيث قسموا الشرط إلى شرعي ولغوي وعقلي ثم حكموا عليه بحكم شامل فقالوا الشرط يجب تقديمه
 على الشرط ولا يلزم من وجوده وجود الشرط ويلزم من انتفاءه انتفاء الشرط وكالطهارة للصلاة والحياة للعلم ثم اوردوا
 على نفوسهم الشرط اللغوي فانه يلزم من وجوده وجود الشرط ولا يلزم من انتفاءه انتفاءه لجواز وقوعه بسبب آخر ولم يجيبوا
 عن هذا الايراد بطلان التحقيق ان الشرط اللغوي اسباب عقلية والسبب ذاته لزم من وجوده وجود مسببه واذا انتفى
 لم يلزم نفى السبب مطلقاً الجواب خلف سبب آخر بل يلزم انتفاء السبب المعين عن هذا السبب وإما قولكم انه صدر من هذا
 الزوج طلاقاً من غير معلق والمحل قابل لهما فجوابه بالمتنع فان المحل ليس بقابل للمعلق فانه يتضمن المحال والمحل لا يقبل المحال
 نعم هو قابل للمنفرد وحده فلا مانع من وقوعه وكيف يصح دعواكم ان المحل قابل للمعلق ومداركم انما نازعكم فيه وقال ليس المحل
 بقابل للمعلق فحملتم نفس الدعوى مقدمة في الدليل وقولكم ان الزوج من يملك التخيير والتعليق جوابه انه انما يملك
 التعليق الممكن فاما التعليق المستحيل فلم يملكه شرعاً ولا عرفاً ولا عادة وقولكم لا مزية لاحدهما على الآخر باطل بل المزية كل
 المزية لاحدهما على الآخر فان المنجز له مزية الامكان في نفسه والمعلق له مزية الاستحالة والامتناع فلم يتماثلوا ولم يتساافا
 فلم يمنعه من وقوع المنجز مانع وقولكم انه نظير ما لو تزوج اثنان في عقد جوابه انه تنظير باطل فانه ليس نكاح احدهما

نفسهم

شروط في تكلم الآخر بخلاف مسألتنا فان المجتزئ شرط في وقوع المعلق وذلك عين الحال وقولكم انه لا مزية لاحد الطلاقين على الآخر باطل بل المجتزئ مزية من عدة وجوه احدها قوة التمييز على التعليق الثاني ان التمييز لا خلاف في وقوع الطلاق بدوام التعليق ففيه نزاع مشهور بين الفقهاء والموقعين لم يقيموا على المانعين حجة توجب المصير اليهما متناقضهم فيما يقبل التعليق وما لا يقبله فنارغواهم يقولون الطلاق لا يقبل التعليق كما قلتم انتم في الاستقاط و الوقف والتمسك والبيع ولم يفرق هؤلاء بفرق صحيح وليس الغرض من تناقضهم بل الغرض ان المجتزئ مزية على المعلق الثالث ان الشرط هو المقصود لذاته والشرط تابع ووسيلة الراي ان المجتزئ لا مانع من وقوعه لاهلية الفاعل وقبول المحل والتعليق المحال لا يصلح ان يكون مانعا من اقتضاء السبب الصحيح اثره الخامس ان صحة التعليق فرع على ملك التمييز فاذا انتفى ملكه للمجتزئ في هذه المسئلة انتفى صحة التعليق فصحة التعليق تمنع من صحته وهذه معارضة صحيحة في اصل المسئلة فتأملها السادس انه لو قال في مرض اذا اعتقت سالما فغانحر حرته اعتق سالما ولا يجزئان من الثلث قد علم عتق المجتزئ على المعلق لقوة توضيحه الوجه السابع ان لو قال لغيره ادخل الدار فاذا دخلت خرجتك وهو نظيره في القوة فاذا دخل لم يمكن اخراجه وهذا المثال وزان مسألتنا فان المعلق هو الخارج والمجتزئ هو الدخول الثامن ان المجتزئ في حيز الامكان والمعلق قد قارنه ما جعله مستحila التاسع ان وقوع المجتزئ يتوقف على امر واحد وهو التكلم باللفظ اختيارا ووقوع المعلق يتوقف على التكلم بالفظ ووجود الشرط وما يتوقف على شيء واحد اقرب وجوده اما يتوقف على امرين العاشر ان وقوع المجتزئ موافق لتصرف الشارع في ملك المالك ووقوع المعلق بخلافه لان الزوج لم يملك الشارع ذلك فهذه عشرة اوجه تدل على مزية المجتزئ وتبطل قولكم انه لا مزية له والله اعلم **فصل** واما سائر الصور التي ذكرتموها من صور الدور التي يفرض ثبوتها الى ابطالها فمنها ما هو ممنوع الحكم لا بسبب لكم منا زعمكم وانما هي مسائل مذهبية يحجة لها ولا يجتبه بها وهم يفتكون الدور تارة بوقوع الحكمين معا وعدم ابطال احدهما الاخر ويجعلونهما معا على عدة واحدة ولا دور وتارة يسبق احد الحكمين للاخر سبق السبب بسببه ثم يرتب الاخر عليه ومنها ما هو مسلم الحكم وثبوت الشيء فيه يقتضي ابطاله ولكن هذا حجة لهم في ابطال هذا التعليق فانه لو صح لا نفى ثبوتها الى بطلان فانه لو صح لزوم منه وقوع طلاق مسبوق بثلاث وسبقها بثلاث لينع وقوعها فبطل التعليق من اصله للزوم المحال فهذه الصور التي استشهدتم بها من اقوى حججكم عليكم على بطلان التعليق وادلتكم في هذه المسئلة نوعان ادلة صحيحة وهي انما تقتضي بطلان التعليق واما الادلة التي تقتضي بطلان المجتزئ فليس منها دليل صحيح فانه طلاق صدق من اهله في محله فوجب الحكم بوقوعه اما اهلية المطلق فلانه زوج مكلف مختار واما محلية المطلق فلانها زوجة والنكاح صحيح فيدخل في قوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وفي سائر نصوص الطلاق اذ لو لم يلحقها طلاق لزم واحد من ثلاثة وكلها منتفية اما عدم اهلية المطلق واما عدم قبول المحل واما قيام مانع يمنع من نفوذ الطلاق والمانع مفقود اذ ليس مع مدعى قيامه الا التعليق المحال الباطل شرعا وعقلا وذلك لا يصح ان يكون مانعا لو صح ان المانع من اقتضاء السبب بسببه انما هو وصف ثابت يعارض سببية فيوقفها عن اقتضاءها فاما التسجيل فلا يصح ان يكون مانعا معارضا للوصف الثابت وهذا في غاية الوضوح والله الحمد **فصل** قال المسرحون لقد ارتقيتم مرتقا صعبا واسأتم الظن من قال بهذه المسئلة وهم ائمة علماء لا يشق غبارهم ولا تغر فتاتهم كيف وقد اخذوها من نص لسأفي رحمه الله تعالى وبنوها على اصوله ونظروا لها النظائر وانوا لها الشواهد فنص الشافعي على انه اذا قال انت طالق قبل موتي بشهر ثم مات لاكثر من شهر بعد هذا التعليق وقع الطلاق بل مودة بهذه الية انتم طلاق في زمن ماض سابق لوجود الشرط وهو مودة فاذا

فيبطل
تفصلي

تقدیر

متعلقان

وجعل شرط تبيين وقوع الطلاق قبله وايضا ح ذلك باخراج الكلام عن شرط كقوله ان مت او اذ امت فانت طالق قبل موتي بشهر ونحو نلزمكم بهذه السئلة على هذا الاصل فانكم موافقون عليه وكذا قوله قبل دخولي انت طالق طلقة قبلها طلقة فانه يقع بها طلقان واحد لهما وقعت في زمن ماض سابق على التطبيق ويجوز اخراج الجواب عن قوله ان الوقوع كما لم يسبق الايقاع فلا يسبق الطلاق التطبيق فكذا لا يسبق شرط فان الحكم لا يتقدم عليه ويجوز تقديمه على شرطه واحد سببيل واسبابه فان الشرط معرف محض ولا يمنع تقديم المعرفة عليه واما تقديمه على احد سببيل فكذلك الكفارة على الحنث بعد اليمين وتقديم الزكاة على الحول بعد ملك النصاب وتقديم الكفارة على الجرح قبل الزهوق ونظائر واما قولكم ان الشرط يجب تقديمه على الشروط فمما نوع بل مقتضى الشرع توقف الشروط على وجوده وان لا يوجد بدو وليس مقتضاه تاخر الشروط عنه وهذا يتعلق باللغة والعقل والشرع ولا سبيل لكم الى نص عن اهل اللغة في ذلك ولا دليل شرعي ولا عقلي فدعوا غير مسموعة ونحو لا تكرر ان من الشروط ما يتقدم بشرطه ولكن دعوى ان ذلك حقيقة الشرط وان لم يتقدم خرج عن كون شرط دعوى لا دليل عليها وحتى لو جاء عن اهل اللغة ذلك لم يلزم مثله في الاحكام الشرعية لان الشرط في كلامهم يتعلق بالافعال كقوله ان زدتني اكرمتك واذا طلعت الشمس جئتك فيقتضي الشرط ترتيبا طأ بين الاول والثاني فلا يتقدم المتأخر ولا يتأخر المتقدم واما الاحكام فمقبول التقدم والتأخر والانتقال كما لو قال اذمت فانت طالق قبل موتي بشهر ومعلوم انه لو قال مثل هذا في الحسب كان محال فلو قال اذرتني فاكرمتك قبل ان تزورني بشهر كان محالا الا ان يحل كلامه على معنى صحيح وهو اذ اردت او غرمت على زيارتي اكرمتك قبلها وسر المسئلة ان نقل الحقائق عن مواضعها ممتنع والاحكام قابلة للنقل والتحويل والتقديم والتأخير ولهذا الوقال اعنى عبدك عنى ففعل وقم العتق عن القائل وجعل لك متقدما على العتق حكما وان لم يتقدم عليه حقيقة وقولكم يلزمنا تجويز تقديم الطلاق على التطبيق فذلك فيلزم فانه انما يقع بايقاعه فلا يسبق ايقاعه بخلاف الشرط فانه لا يوجد بعد الشرط وانما يرتبط به والارتباط اعم من السابق والمقارن والمتأخر والاعم لا يستلزم الاخص ونكتة الفرو ان الايقاع موجب للوقوع فلا يجوز ان يسبق اثره وموجبه والشرط علامة على الشرط فيكون ان يكون قبله وبعده فوزان الشرط وزان الدليل وزان الايقاع وزان العلة فانزقا واما قولكم ان هذا التعليق يتضمن محالا الى اخره فاجوابه ان هذا التعليق تضمن شرطا ومشرطا وقد تعقد القصة الشرطية في ذلك الوقوع وقد يعقد الابطال فلا يوجد فيها الشرط ولا الجزاء بل يتعلق بمتنعه بمبتنع فصدق الشرطية وان انتفى كل من جن ثما كما نقول لو كان مع الله الله انفسد العالم وكما في قوله ان كنت قلته فقد علمته ومعلوم انه لم يقله ولم يعلم الله وهكذا قوله ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا قضية عقول امتناع وقوع طرفيها وهما المحض والمعلق ثم نذكر في ذلك قياسا حارر الشيخ ابو اسحق رحمه الله تعالى فقال طلاقان يتعارضان يسبق احدهما الآخر فوجب ان ينفي السابق منهما المتأخر نظيره ان يقول لامرأته ان قدم زيد فانت طالق ثلاثا وان قدم عمر فانت طالق طلقة فقدم زيد بكرة وعمر وعشية ونكتة المسئلة انا لو اوقعنا الطلاق السأشر لزمنا ان نوقع قبله ثلاثا ولو اوقعنا قبله ثلاثا لامتنع وقوعه في نفسه فقد ادى الحكم بوقوعه الى الحكم بعدم وقوعه فلا يقع وقولكم ان هذه اليمين تنفي الوعد باب الطلاق وذلك تغيير لشرع الله فان الله ملك الزوج الطلاق رحمة به الى اخره جوابه ان هذا ليس فيه تغيير للشرع وانما هو اتيان بالسبب الذي سبق به على نفسه ما وسعه الله عليه وهو هذه اليمين وهذا ليس تغيير للشرع الا ترى ان الله تعالى وسع عليه امر

الطلاق فجعله واحدة بعد واحدة ثلاث مرات ثلاثين فاما ان يتيق على نفسه وواقعه بفهم واحد حصر نفسه وضيق
عليها ومنعها ما كان حلالا لها وربها لم يبق له سبيل الى عودها اليه وكذلك جعل الله تعالى الطلاق الى الرجال ولم يجعل للنساء فيه
حظا نقصان عقولهن وادبائهن فلو جعل اليمين مكان فيه فساد كبير تآباه حكمة الرب تعالى ورحمته بعباده فكانت المرأة لا تشاء
ان تستبدل بالزوجة الا استبدلت بسجلاف الرجال فانهم اكمل عقولا واثبت فلا يستبدل بالزوجة الا اذا عييل صبرة ثم ان
الزوجة قد يجعل طلاق امراته بيدها بان يملكها ذلك او يحلف عليها ان لا تفعل كذا افتتار طلاق متى شاءت ويبقى
الطلاق بيدها وليس في هذا تغيير للشرع لانه هو الذي اذن لنفسه هذا المحرم بيمين وتليكه ونظير هذا ما قاله فقهاء
الكوفة قديما وحديثا انه لو قال كل امرأة اتزوجها فطلق لم يمكن ان يتزوج بعد ذلك امرأة حتى قيل ان اهل الكوفة
اطبقوا على هذا القول ولم يكن في ذلك تغيير للشرعية فانه هو الذي ضيق على نفسه ما وسع الله عليه ونظير هذا القول
كل عبد او امته املكها فمما حران لم يكن له سبيل بعد هذا الى ملك رقيق اصلا وليس في هذا تغيير للشرع بل هو المضيق على
نفسه والضيق والمحرم الذي يدخل المكلف على نفسه لا يلزم ان الشارع يكون قد شرعه له وان الزمة به بعد ان الزم
نفسه الا ترى ان كان مع الف دينار فاشترى بها جارية فاولد لها ثم ساء العشرة بينهما لم يبق له طريق الى الاستبدال بها
وعليه ضرر في عتاقها وتزوجها او امساكها ولا بد له من اخذها ثم يقول في معارضة ما ذكرتم قد يكون في هذه اليمين مصلحة
له وغرض صحيح بان يكون محبا لزوجته شديدا لا يف بها وهو مشفق من ان يزرع الشيطان بينهما فيقع منه طلاقها من غضبه
او موجدة او يحلف يميناً بالطلاق او يبلى بن يستخلفه بالطلاق ويضطر الى الخنث او يبلى بظلم يكرهه على الطلاق ويرفعه الى حاكم
ينفذه او يبلى بشاهد يذم بشهادته عليه بالطلاق وفي ذلك ضرر عظيم به وكان من محاسن الشرعية ان يجعل له طريقا
الى الامن من ذلك كله ولا طريق احسن من هذه فما يمكن من محاسن هذه الشرعية الكاملة ان تأتي بمثل ذلك ونحن لانكر
ان في ذلك نوع ضرر عليه لكن راي احتمال ذلك ضرر الفراق الذي هو اعظم من ضرر البقاء وما يمكن في الشرعية من دفع اذى
الضررين باحتمال اذناهما **فصل** قال الموقعون لقد دعوتكم الشبهة الجعل الى وليمة هذه المسئلة فلم تدعوا منها داعيا
ولا مجيبا واجتهدتم في تقريرها ظانين اصابة الاجتهاد وليس كل مجتهد مصيبا ونثرتم عليها ما لا يصلح مثله للنثار و
زينتموها بانواع الحلي ولكنه حلي مستعار فاذا استندت العارية زال الالتباس والاشتباه وهناك تتمع بالمعدي
خير من ان تراه **فاما قولكم** انا ارتقين امر تقاصعبا واسانا الظن بمن قال بهذه المسئلة فان اردتم باسائة الظن بهم
تاثيرا او تبديعا فنعاد الله بل انتم اساتر بنا الظن وان اردتم باسائة الظن انتم تصوبهم في هذه المسئلة وراينا الصواب
في خلاصهم فيها هذا قد رمت ترك بيننا وبينكم في كل ما تنازعنا فيه بل سائر المتنازعين بهذه الثابتة وقد صرح الائمة
الادبعة بان الحق واحد من الاقوال المختلفة وليست كلها صوابا **واما قولكم** ان هذه المسئلة مأخوذة من نص الشافعي
فجوابه من وجهين احدهما انها لو كانت منصوطة له فقوله بمنزلة قول غيره من الائمة بحجة له ولا يحجة به وقد
نازع الجمهور فيها والحجة تفصل ما بين المتنازعين الثاني ان الشافعي لم ينص عليها ولا على ما يستلزمها وغاية ما ذكرتم
نصه على صحة قوله انت طالق قبل موتك بشهر فاذا مات لاكثر من شهر من وقت هذا التعليق تبينا وقوع الطلاق
وهذا قد وافقه عليه من يطال هذه المسئلة وليس فيها ما يدل على صحة هذه المسئلة ولا هو نظيرها وليس فيها سبق
الطلاق لشرطه ولا هو متضمن للمحال ذحيقته اذا بقي من حياتي شهر فانت طالق وهذا الكلام معقول غير متناقض
ليس فيه تقديم الطلاق على زمن التطبيق ولا على شرط وقوعه واما نظير المسئلة المتنازع فيها ان يقول اذا مات

ولذلك

الرجل

وصف

صحيح

فانت طالق قبل موتي بشهر وهذا المحال بعينه وهو نظير قوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا او يقول انت طالق عام الاول فمسئله
 الشافعي شئ ومسئله بن شهر فهو يدل عليه ان الشافعي انما اوقع عليه الطلاق اذ مات لاكثر من شهر من حين التعليق
 فلو مات عقيب اليقين لم تطلق وكانت بمنزلة قوله انت طالق في الشهر الماضي وبمنزلة قوله انت طالق قبل ان اكلمت
 فان كلا الوقتين ليس بقابل للطلاق لانها في احدهما لم يكن محلا وفي الثاني لم تكن فيه طالقاً قطعاً فقوله انت طالق
 في وقت قد مضى ولم تكن فيه طالقاً اذ اخبار كاذب او انشاء باطل وقد قيل يقع عليه الطلاق ويلغى قوله امس لانه ان يلفظ
 الطلاق ثم وصل به ما ينعم وقوعه او يرفعه فلا يصح ويقع لغوا وكذلك قول انت طالق طلقة قبلها طلقة ليس فيه
 ايقاع الطلقة الموصوفة بالقبلية في الزمن الماضي كما يقدمها على الايقاع وانما فيه ايقاع طلقتين احدهما قبل الاخرى
 فمن ضرورة قوله قبلها طلقة ايقاع هذا السابقة اولاً ثم ايقاع الثانية بعدها فالطلقات انما وقعت بقوله انت طالق
 لم تقدم احدهما على فن الايقاع وان تقدمت على الاخرى تقدرا فان هذا من التعليق المستحيل فان ابستم وقلم قد وصل
 الطلقة المنجزة بتقدم مثلها عليها والسبب هو قوله انت طالق فقد تقدم وقوع الطلقة المعلقة بالقبلية على المنجزة في
 كان هذا كلام صحيح وهكذا قوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا اكثر ما فيه تقدم الطلاق السابق على المنجز ولكن
 المحل لا يستلزمها فتدافعوا بقيت الزوجية مجالها ولهذا الوقال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله واحدة صحاح
 المحل لهما فالجواب انه اذا وقع طلقتين واحدة قبل واحدة ولم تسبق احدهما ايقاعه ولم يتقدم شرط الايقاع فلا محذور
 وهو كما قال بعد طلقة او معها طلقة وكانه قال انت طالق طلقتين معا وواحدة بعد واحدة ولم من تأخر واحدة عن الاخرى سبق
 احدهما للاخرى فلا احالة اما وقوع طلقة مسبقة بثلاث فهو محال وقصد باطل والتعبير عنه ان كان خبرا فهو كذب وان
 ان كان انشاء فهو منكراً فالمتكلم به منك من القول ونزول في اخبار مستكن في انشاءه واما كون المعلق تمام الثلاث فهاهنا المنازعة
 قولان تقدم حكايتهما وهما وجهان في مذهب احمد والشافعي احلهما يصح هذا التعليق ونقيم المنجز والمعلق وتصير المسألة
 وزان ما مضى عليه الشافعي من قوله اذ مات زيد فانت طالق قبله بشهر فمات بعد شهر فهكذا اذا قال اذا وقع عليك طلاق فانت
 طالق قبله واحدة فمضى من يمكن فيه القبلية ثم طلقها بتينا وقوع المعلق في ذلك الزمان وهو متأخر عن الايقاع فكانه قال انت
 طالق في الوقت السابق على تجيز الطلاق او وقوعه معلقاً فهو تظليق في زمن متأخر والقول لثاني ان هذا محال ايضا
 لا يقع المعلق اذ حقيقته انت طالق في الزمن السابق على تظليقك تجيزاً او تعليقا فيعود الى سبق الطلاق للتطبيق وسبق الوقوع
 للايقاع وهو حكم يتقدم العلول على علتها لوضوح ان قوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا او ايقاع
 او بايقاع متقدم والثاني ممنوع لان لم يسبق هذا الكلام منه شئ والثاني كذلك لانه يتضمن انت طالق قبل ان اطلقك و
 هذا عين المحال فهذا كشف حجاب هذه المسئلة وسر ما خذلها وقد تبين ان مسألة الشافعي لون وهي لون اخر واما قولكم
 ان الحكم لا يجوز تقدمه على علتها ويجوز تقدمه على شرطه كما يجوز تقدمه على سببها الاخره فحجابه ان الشرط اما ان
 يوجد جزواً او مقتضى او يوجد خارجاً عنه وهما قولان للنظار والبراء لفظي فان اريد بالمقتضى التام فالشرط جزو منه وان اريد
 به المقتضى الذي يتوقف اقتضاؤه على وجود شرطه وعدم ما نفي الشرط ليس جزو منه ولكن اقتضاؤه يتوقف عليه الطريقة
 الثانية طريقة القائلين بتخصيص العلة والاولى طريقة المانحين من التخصيص وعلى التقديرين فيمتنع تأخر الشرط عن وقوع الشرط
 لانه يستلزم وقوع الحكم بدون سبب التام فان الشرط ان كان جزو من المقتضى فظاهر وان كان شرطاً لاقتضائه فالمعلق على
 الشرط لا يوجد عند مله والالم يكن شرطاً فانه لو كان يوجد بدون مله لم يكن شرطاً فلو ثبت الحكم قبله ثبت بدون سببه التام

فان سبب لا يتم الا بالشرط فعاد الامر الى سبق الاثر لونه والمحل لعلته وهذا محال ولهذا المالم يكن لكم حيلة في دفعه ولم
لزومه فرددتم الى ما لا يجدي عليكم شيئا وهو جعل الشرط بحج دة علامة ودليل ومعرف وهذا اخراج الشرط عن كونه شرطا
وابطال الحقيقة فان العلامة والدليل للمعرف ليست شرطا في المدلول للمعرف ولا يلزم من نقيضها نقيض فان الشيء ثبت
بدون علامة ومعرف له والشرط ينتفي لا انتفاء بشرطه وان لم يوجد لوجوده وكل العقلاء متفقون على الفرق بين
الشرط والامارة المحضة وان حقيقة احدهما وحكمة دون حقيقة الاخر وحكمة وان كان قد يقال ان العلامة شرط في
العلم بالعلم والدليل شرط في العلم بالمدلول فذلك امر وراء الشرط في الوجود الخارجي فهذا شيء وذلك شيء آخر وهذا
حق ولهذا لا ينتفي العلم بالمدلول عند انتفاء دليل ولكن هل يقول احد ان المدلول ينتفي لا انتفاء دليل فان قيل
نعم قل قاله غير واحد وهو انتفاء الحكم الشرعي لا انتفاء دليله قيل نعم فان الحكم الشرعي لا يثبت بدون دليله فلا يله
موجب لثبوتها فاذا انتفى الموجب انتفى الموجب ولهذا يقال لا موجب فلا موجب اما شرط اقتضاء السبب بحكمة
فلا يجوز اقتضاؤه بدون شرطه ولو تأخر الشرط عنه لكان مقتضيا بدون شرطه وذلك يستلزم اخراج الشرط
عن حقيقة وهو محال واما تقديم الحكم على احد سببيه في الصورة التي ذكرتموها على احدى الطريقتين او تقديمه على
شرط بعد وجود سببه على الطريقة الاخرى فالنظيرية مغلطة فان الحكم لم يتقدم على سببه ولا شرطه وهذا محال وان
وقم تسامح في عبارة الفقهاء فان اقتضاء المحل مثلا والحث والموت بعد الخروج شرط للوجوب ونحن لم نقدم الوجوب
على شرطه وكسببه وانما قد مناهل الواجب والفرق بين تقدم الحكم بالوجوب وبين تقدم اداء الواجب فظهر
ان هذا وهم وإيها قد ظهر ان تقديم شرط علته الحكم وموجبه على الحكم امر ثابت عقلا وشرعا ونحن لم نأخذ ذلك عن
بعض اهل اللغة حتى تطالبونا بنقله بل ذلك امر ثابت لذات الشرط وحكم من احكامه وليس ذلك متعلق من اللغة بل
هو ثابت في نفس الامر لا يختلف بتقديم لفظ ولا تأخره حتى لو قال انت طالق ان دخلت الدار وقال بيعت الله اذ امت
وتجيب عليه الصلوة اذا خلت بها ونحو ذلك فالشرط متقدم عقلا وطبعيا وشرعا وان تأخر لفظا واما قولكم ان
الاحكام تقبل النقل عن مواضعها فتقدم وتماخر فتطويل بلا تحصيل وتحويل بلا تفصيل فهل تقبل النقل عن ترتيبها
على اسبابها وموجباتها بحيث يثبت الحكم بدون سببه ومقتضيه نعم قد يتقدم ويتأخر وينتقل لقيام سببها
يقضي ذلك فيكون مرتبا على سببه الثاني بعد انتقاله كما كان مرتبا على الاول قبل انتقاله وفي كل من الموضعين هو مرتب
على سببه هذا في حكمه وذلك في محلها واما تنظيركم بنقل الاحكام وتقدمها على اسبابها بقوله انت طالق قبل موتي
بشهر وقوله ان نظري في الحسيات ان تقول ان زرتني اكرمك قبل زيارتك بشهر فوهم ايضا وايها فان قوله انت طالق
قبل موتي بشهر انما نطق اذا مضى شهر بعد هذه اليمين حتى يتبين وقوع الطلاق بعد بقائه فلو مات قبل مضى شهر
لم نطق على الصحيح لانه يصير بمنزلة انت طالق عام الاول وليس كذلك قوله ان زرتني اكرمك قبل بشهر فان الطلاق
حكم يمكن تقدير وقوعه قبل الموت والاکرام فعل جسي لا يكون اكراما بالتقديس وانما يكون اكراما بالوقوع واما استشهائكم
بقوله اعتق عبدا عنى فهو حجة عليكم فانه يستلزم تقدم المالك التقديرى على العتق الذي هو اثره وموجبه والمالك شرط
ولوجاز تأخر الشرط لقد رالمالك له بعد العتق وهذا محال فعلم ان الاسباب الشرطية يجب تقدمها سواء كانت محقة
او مقدرة وقولكم ان هذا التعليق يضمن شرطا ومشروطا والقضية الشرطية قد تعقل للوقوع وقد تعقل انتفى
الشرط والجزاء الى اخره فجوابه ايضا ان هذا من الوهم والايها فان القضية الشرطية هي التي يصح الارتباط بين جزئها

سواء كانا يمكنين او متمنعين ولا يلزم من صدقها شرطية صدق جزئيهما جملتين فالاعتبار انما هو بصدقهما في نفسها ولهذا
 كان قولنا تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا من اصدق الكلام وجزء الشرطية متمنعان لكن احدهما ملزوم الاخر فقامت
 القضية الشرطية من التلازم الذي بينهما فان تعدد الالهة مستلزم لفساد السموات والارض فوجود الهة مع الله ملزوم لفساد
 السموات والارض والفساد لازم فاذا استنتج اللازم انتفى ملزومه فصدق الشرطية دون مفرديهما واما الشرطية في
 مسائلنا فهي كاذبة في نفسها لانها عقدت للتلازم بين وقوع الطلاق الميخ وسبق الطلاق الثلاث عليه وهذا كذب في
 الاخبار باطل في الانشاء فالشرطية نفسها باطلة لا تقهر بوجه فظهر ان تنظيرها بالشرطية الصادرة المتنتجة الميخين وهم
 وايها مظاهر لا خفاء به واما قياسكم المحرز وهو قولكم طلاقان متعارضان يسبق احدهما الاخر فوجبان يبقى السابق
 منهما المتأخر كقوله ان قدم زيد الى اخره فجوابه انما لما قدم زيد اطلقت ثلاثا فقدم عمر وبعدة وهي اجنبية فلم يصاد
 الطلاق الثاني بخلافه امعقول شرعا ولغة وعرفا فبين هذا من تعليق مستحيل شرعا وعرفا ولقد وهنت كل الهمم
 مسئلة الى مثل هذا القياس استنادها وعليها اعتمادها واما قولكم نكتة المسئلة انا لو اوقعنا الميخ لزمنا ان يوقع قبله
 ثلاثا الى اخره فجوابه ان يقال هذا كلام باطل في نفسه فلا يلزم من ايقاع الميخ ايقاع الثلاث قبله لغة ولا عقلا ولا شرعا
 ولا عرفا فان قلتم لانه شرط للمعلق قبله فقد تبين فساد المعلق بما فيه كفاية ثم نقرب عليكم هذه النكتة قلبا احمر منها
 شرعا وعقلا ولغة فنقول اذ اوقعنا الميخ لم يمكننا ان نوقع قبله ثلاثا قطعاً وقد وجد سبب وقوع الميخ وهو الا يمتنع
 فيستلزم موجبه وهو الوقوع واذا وقع موجب استحال وقوع الثلاث فهذه النكتة احمر واقرب الى الشرع والعقل واللغة
 بالله التوفيق قولكم ان المكلف انى بالسبب الذي ضيق به على نفسه فالزمناه حكمه الى اخره فجوابه ان هذا انما يصح فيما
 يملكه من الاسباب شرعا فلا بد ان يكون السبب مقدورا ومشروعاً وهذا السبب الذي اتى به غير مقدور ولا مشروع فان الله
 تعالى لم يملكه طلاقاً فيخبره تسبقه ثلاث قبله ولا ذلك مقدور له فالسبب مقدور ولا ما موربل هو كلام متناقض فاسد فلا
 يترتب عليه تغيير احكام الشرع وبهذا اخبر الجواب عما نظره به من المسائل اما للسئلة الاولى وهي اذا طلق امرأته ثلاثاً
 جملة فهذه متمايجه بها ولا يجهز بها والناس فيها اربعة اقوال احدها الالتزام بها والثاني الغاؤها جملة وان كان
 هذا انما يعرف عن الفقهاء السبعة والثالث انها واحدة وهذا قول ابى بكر الصديق وجميع الصحابة في زمانه و
 احدي الروايتين عن ابن عباس اختياراً علم الناس بسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم محمد بن اسحق والحريث العكلي وغيرهما
 وهو احد القولين في مذهب مالك حكاة التمساني في شرح تقريره بن الحلات واحداً لقولين في مذهب حماد خاتمه شيخ
 الاسلام ابن تيمية والرابع انها واحدة في حق النكاح لم يدخل بها ثلاث في حق المدخول بها وهذا مذهب امام اهل خراسان
 في وقتهم اسحق بن راهويه نظير الامام احمد والشافعي ومذهب جماعة من السلف وفيها مذهب خالص وهو انها ان
 كانت بمنزلة وقعت وان كانت معلقة لم تقع وهو مذهب فظا الغريب وامام اهل الظاهر في وقت محمد بن حزم ولو طوليم
 بابطال هذه الاقوال وتصحیح قولكم بالدليل الذي يركن اليه العالم لم يمكنكم ذلك والمقصود انكم تستدلون بما يحتاج الى قامة
 الدليل عليه والذين يسلمون لكم وقوع الثلاث جملة واحدة فريقان فريق يقول يجوز ان ايقاع الثلاث فقلنا ان المكلف عنده
 بالسبب المشروع والتقدم ورتب عليه سببه وفريق يقول تقع وان كان ايقاعها محسوماً كما تقع الطلاق في الحيض والطمه
 اصحابها فيه وان كان محسوماً لانه ممكن بخلاف وقوع طلاقه مسبوقة بثلاث فانه محال فبان احدهما من الاخر **فصل**
 واما نقصكم الثاني بتعليك الرجل امرأته الطلاق وتضييقه على نفسه بما وسع الله عليه من جعله بيده فجوابه من وجوه

احلها انه بالتبليک لم يخرج الطلاق عن يده بل هو في يده كما هو هذا ان قيل انه تبليک وان قيل انه توکيل فلهذا لم يأت
 شاء الثاني ان هذه المسئلة فيها نزاع معروف بين السلف الخلف فمنهم من قال لا يصح تبليک المرأة الطلاق ولا
 توکيلها فيه ولا يقع الطلاق الا من اخذ بالساق وهذا مذهب هل الظاهر وهو ما تورع بعض السلف فالتقص بهذا
 الصورة يستلزم اقامة الدليل عليها والاول لا يكون دليلا ومن هنا قال بعض اصحابنا انك انما اذا علق اليمين بفعل الزنا
 لم تطلق اذا حنث قال لان الله تملك الزوج الطلاق وجعله بيده رحمة منه ولم يجعله الى المرأة فلو وقع الطلاق بفعلها لكان اليها
 انشاءت تارقة وان شاءت ان تقيم معه وهذا خلاف شرع الله وهذا الاقوال في مسئلة تعليق الطلاق بالشرط كما
 تقدم والثاني انه لغو وباطل وهذا اختيار ابي عبد الرحمن بن بنت الشافعي ومن ذهب هل الظاهر والثالث انه موجب لوقوع
 الطلاق عند وقوع الصفة سواء كان يمينا او تعليقا محضا وهذا المشهور عند ائمة الاربعة واتباعهم والرابع انه ان
 كان بصيغة التعليق لزم وان كان بصيغة القسم والا لزام لم يلزم الا ان ينوي وهذا اختيار ابي الحسن الرضائي وغيره
 والخامس انه ان كان بصيغة التعليق وقم وان كان بصيغة القسم والا لزام لم يقع وان نواه وهذا اختيار القفال
 في فتاويه والسادس انه ان كان الشرط والجزاء مقصودين وقم وان كانا غير مقصودين وانما حلت به قاصدا منع الشرط
 والجزاء لم يقع ولا كفارة فيه وهذا اختيار بعض اصحابنا والسابع كذا ان في الكفارة اذا خرج من يمينه و
 هذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية والذي قبله اختيار اخيه وقد تقدم حكاية قول من حكى اجماع الصحابة انه اذا حنث فيه
 لم يلزمه طلاق وحكي اللفظ والمقصود الجواب عن التقص بتبليک المرأة الطلاق او توکيلها فيه واما قولكم في التقص الثالث
 ان فقهاء الكوفة صحى تعليق الطلاق بالنكاح وهو سيد باب النكاح فهذا القول مستأثر عنهم سائر الفقهاء وقالوا
 هو سيد باب النكاح حتى قال الشافعي نفسه انكح عليهم بذلك وبغيره من الادلة ومن الجواب انكم قلتم في التعليل لا يصح هذا
 التعليق لانه لا يصادف محلا وهو لا يملك الطلاق المنجز فلا يملك التعليق اذ كلاهما مستند لقيام محله ولا محل فلهذا قبلتم منهم
 احتجاجهم عليكم في المسئلة الشرعية بمثل هذه الحجة وهى ان المحل غير قابل لطلقة مسبوقه بثلاث وكان هذا الكلام لغوا
 وباطلا فلا ينعقد كما قلتم انتم في تعليق النكاح بالطلاق انه لغو وباطل فلا ينعقد **فصل** واما التقص الرابع بقول
 كل عبد وامته املكه فهو حر فهذا الفقهاء فيه قولان وهما روايتان عن الامام احمد احلها انه لا يصح تعليق الطلاق و
 الثاني انه يصح والفرق بينه وبين تعليق الطلاق ان ملك العبد قد شرع طريقا الى زوال ملكه عنه بالعتق اما بنفس الملك
 كمن ملك ذراحم محرروا ما باختيار الاعناق كمن اشترى عبدا ليصدق عن كفارته وليتقرب به الى الله ولم يشرع الله النكاح
 طريقا الى زوال ملك البضع وقوم الطلاق بل هذا يترتب عليه ضد مقصوده شرعا وعقلا وعرفا والعتق المترتب على
 الشراء ترتب لمقصوده عليه شرعا وعرفا فان احدهما من الاخر وكونه قد سدل على نفسه باب ملك الرقيق فلا يخلو اما ان
 يعلق ذلك تعليقا مقصودا او تعليقا قسميا فان كان مقصودا فهو قد قصد التقرب الى الله بذلك فهو كما لو التزم صوم الدهر
 وسدل على نفسه باب الفطر وان كان تعليقا قسميا فله سعة بما وسع الله عليه من الكفارة كما افته به الصحابة رضي الله عنهم وقد تقدم
فصل واما التقص الخامس عن مع الف ينفك فاشترى بها جارية واولدها فهذا يعني التقص فاسد فانه بمنزلة من
 انفكها في شهواته وملاذه وقد ملو ما محسوسا وروج بها امرأة وقضى وطره منها ونحو ذلك فايز هذا من سدل باب الطلاق
 وبقاء المرأة كالغل في عقاله ان يموت احدهما **فصل** قوله قد يكون زعم في هذه البيه من مصلحة من يبيع بانه يكون مجبا
 لزوجه ويجزى وقوع الطلاق بالحلف او غيره خيسر حقا جوابه ان الشرائع العامة لم تنعقد بالمادة الواحدة

وجود

اعوم المطلقين في هذا مصلحة كانت حكمة الحكم الحاكمين تمنع الرجل من الطلاق ويجعل الزوج في ذلك بمنزلة المرأة لا تمكن من فراق زوجها ولكن حكمته تعالى في ذلك من مراعاة هذه المصلحة الجزئية التي في مراعاتها تعطيل مصلحة اكبر منها واهم وقاعدة الشرع والقدر تحصيل المصلحة على المصلحتين وان فات ادناهما ودفع احد المفسدين وان وقع ادناهما وهكذا اما نحن فيه سواء فان مصلحة تمليك الرجال لطلاق اهلهم واكبر من مصلحة سده عليهم ومفسدة سده عليهم اكبر من مفسدة فتحه لهم المفضية الى ما ذكرتم وشترتم الرب تعالى كلها حكم ومصلح وعدل ورحمة وانما العيب والجور والشد في خلافها وبالله التوفيق وانما اطلنا الكلام في هذه المسئلة لانها من امهات الحيل وقواعدها والمقصود بيان بطلان الحيل وانها لا تنطبق على قواعد الشريعة ولا اصول الائمة وكثير منها بل اكثرها من توليدات المنتسبين الى الائمة ونقرهم والائمة بطلانها **فصل** ومن الحيل الباطلة الحيلة على الخصم من الخنث بالخنث ثم يفعل المحلوف عليه في حال البيئونة ثم يعود الى النكاح وهذه الحيلة باطلة شرعا وباطلة على اصول الائمة الصالحة اما بطلانها شرعا فان هذا خلع لم يشرعه الله ولا رسوله وهو تعالى لم يمكن الزوج من فسخ النكاح متى شاء فانه لازم وانما يمكن من الطلاق ولم يجعل له فسخ الاعتدال تشاخي والتباغض اذا خاف ان لا يقيما حد الله فشرع لهما التلاص بالافتداء وبذلك جاءت السنة ولم يقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يزل من اصحابه قط خلع حيلة ولا في زمن التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه احد من الائمة الاربعة وجعله طريقا للتلاص من الخنث وهذا من كمال فهمهم رضوان الله عنهم فان الخلع انما جعل الشارع مقتضيا للبيئونة ليحصل مقصود المرأة من الافتداء من زوجها وانما يكون ذلك مقصودها اذا قصدت ان تفارق على وجه لا يكون له عليها سبيل فاذا حصل هذا ثم فعل المحلوف عليه وقهر وليست زوجته فلا يحنث وهذا انما حصل تبعا للبيئونة التابعة لقصدها فاذا خالها ليفعل المحلوف عليه لم يكن قصد ما البيئونة بل حل اليمين وحل اليمين انما يحصل تبعا للبيئونة كما ان المقصود بالخلع الذي شرعه الله ورسوله واما خلع الحيلة فجاءت البيئونة فيها لاجل حل اليمين وحل اليمين جاء لاجل البيئونة فلا يصح عقد الخلع بمقصود في نفسه للرجل ولا للمرأة والله تعالى لا يشرع عقدا لا يقصد واحد من المتعاقدين حقيقة وانما يقصدان ضد ما شرع الله له فانه شرع لتلاص المرأة من الزوج والتحيل بفعله لبقاء النكاح فالشاذع شرعه لقطع النكاح والتحيل يفعل لادام النكاح **فصل** والمتأخرون احد ثواحيلا لم يصح القول بها عن احد من الائمة ونسبوا الى الائمة وهم مخطئون في نسبتها اليهم ولهم مع الائمة موقف بين يدي الله ومن عرف سيرة الشافعي وفضل ومكانة من الاسلام علم ان لم يكن معروفا بفعل الحيل ولا بالدلالة عليها ولا كان يشير على مسلم بها واكثر الحيل التي ذكرها المتأخرون المنتسبون الى مذهبهم من تصرفاتهم تلفوها عن الشرقيين وادخلوها في مذهبهم وان كان رحم الله تعالى يحرم العقود على ظاهرها ولا ينظر الى قصد العاقد ونيت كما تقدم حكاية كلامه فحاشاه ثم حاشاه ان يامر الناس بالكذب والخداع والمكر والاحتيال وما لا حقيقة له بل ما يتيقن ان باطنه خلاف ظاهره ولا يظن بمن دون الشافعي من اهل العلم والدين انه يامر ويبيح ذلك فالفرق بين ان لا يعتبر القصد في العقد ويحرم على ظاهره وبين ان يسوغ عقدا قد علم بتأويله على المكر والخداع وقد علم باطنه خلاف ظاهره فوالله ما سوغ الشافعي ولا امام من الائمة هذا العقد قط ومن نسب ذلك اليهم فهم خصماؤه عند الله فالذي سوغ الائمة بمنزلة الحاكم بغير الاحكام على ظاهر عدالة الشهود وان كانوا في الباطن شهود زور والذى سوغ اصحاب الحيل بمنزلة الحاكم يعلم انهم في الباطن شهود زور كذبة وان ما شهدوا به لاحقيقة له ثم يحكم بظاهر عدالتهم وهكذا في مسالة العينة انما جاز الشافعي ان يبيع السلعة ممن اشتراها منه جريا على ظاهر عقود المسلمين وسلامتها من المكن الخداع ولو قيل للشافعي ان المتعاقدين قد توأما على الف باللف وما تين وتراوضا على ذلك وجعل السلعة

في مثل

فتا على

محمدا للرب بالحمي ذلك ولا تتركه غاية الاتكار ولقد كان الائمة من اصحاب الشافعي ينكرون على من يحكي عنه الافتاء بالجميل قول
 الامام ابو عبد الله بن بطه سالت ابا بكر الاجري وانا وهو بمنزلة بمكة عن هذا الخلع الذي يفيق به الناس هو ان يحلف رجل
 ان لا يفعل شيئا ولا بد له من فعله فيقال له اخلم زوجتك وافعل ما حلفت عليه ثم راجعها واليمين بالطلاق ثلاثا و
 قلت له ان قوما يفتون الرجل الذي يحلف بايمان البيعة ويحث ان لا شيء عليه ويدكرون ان الشافعي لم ير على من حلف
 بايمان البيعة شيئا فجعل ابو بكر يعجب من سوالى عن هاتين المسالتين في وقت واحد ثم قال لي منذ كتبت العلم وجلست
 للكلام فيه والفتوى ما اقيت في هاتين المسالتين بحرف ولقد سالت ابا عبد الله الزبيري فقلت له الرجل يحلف بالطلاق ثلاثا ان
 عن العجب ممن يقدم على الفتوى فيهما فاجابني فيهما بحجواب كتبت عنه ثم قام فاخرج لي كتاب احكام الرجعة والنشوز من
 كتاب الشافعي واذا مكتوب على ظهره بخط ابى بكر سالت ابا عبد الله الزبيري فقلت له الرجل يحلف بالطلاق ثلاثا ان
 لا يفعل شيئا ثم يريد ان يفعل فقلت له ان اصحاب الشافعي يفتون فيها بالخلع يخالعه ثم يفعل فقال الزبيري ما اعرف
 هذا من قول الشافعي ولا بلغني ان له في هذا قول اخر فاولا اري من يدك هذا عنه الا محيلا والزبيري احد الائمة الكبار
 من الشافعية فاذا كان هذا قوله وتنزيهه للشافعي عن خلع اليمين فكيف يحيل الربا الصريح وحيل التحليل وحيل اسقاط الزكاة
 والحقوق وغيرها من الجميل المهمة فصل ولا بد من امرين احدهما اعظم من الاخر وهو التضييق لله ولرسوله وكتابه ودينه
 وتنزيهه عن الاقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله من الهدى والبيانات التي هي خلاف الحكمة والمصلحة و
 الرحمة والعدل وبيان نفيها عن الدين واخراجها منه وان ادخلها فيه من ادخلها بنوع تاويل والثاني معرفة فضل
 ائمة الاسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومرتبتهم وان فضلمهم وعلهم ونصمهم لله ورسوله لا يوجب قبول كل باق الوعد
 ما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها لا يوجب طراح
 اقوالهم جملة وتنقصهم والوقعة فيهم فهذا ان طر فان جاز ان عن القصد وقصد السبيل بينهما فلا نق ثم ولا
 نعصم ولا نسلك بهم مسلك الرافضة في علي ولا مسلكهم في الشيعيين بل نسلك مسلكهم انفسهم فيمن قبلهم من الصحابة
 فانهم لا يؤثرونهم ولا يعصمونهم ولا يقبلون كل اقوالهم ولا يهدرونها فكيف تنكرون علينا في الائمة الاربعة مسلكا
 يسلكونهم في الخلفاء الاربعة وسائر الصحابة ولا منافاة بين هذين الامرين لمن شرح الله صلالة الاسلام وامننا
 يتنا فيان عند احد رجلين جاهل بمقدار الائمة وفضلهم او جاهل بحقيقة الشريعة التي بعث الله بها رسوله ومن علم
 بالشرع والواقع يعلم قطعا ان الرجل الجليل الذي له في الاسلام قدم صالح واثار حسنة وهو من الاسلام واهله بمكان
 قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور بل ما جور لاجتهاده فلا يجوز ان يتبع فيها ولا يجوز ان يحد رمكانته و
 امامته ومنزلته من قلوب المسلمين قال عبد الله بن المبارك كنت بالكوفة فناظروني في النبيل المختلف فيه فقلت لهم
 تعالوا فليحجج المحجة منكم عن شاء من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالرخصة فان لم يبين الرد عليه عن ذلك الرجل
 بسند صحته فاحتجوا فاجاءوا عن احد برخصة الاجتهادهم بسند فلما لم يبق في يد احد منهم الا عبد الله بن مسعود و
 ليس احتجاجهم عنه في شدة النبيل بشئ يصح عنه انما يصح عنه انه لم يتبدل له في البحر الا خضر قال ابن المبارك فقلت للمحجة عنه
 في الرخصة يا احق عدان ابن مسعود لو كان هاهنا جالسا فقال هو لك حلال وما وصفتنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 سلم واصحابه في الشدة كان ينبغي لكان تحذر او تخشى فقال قائل يا ابا عبد الرحمن فالنهي والشعي وسمي مدة معهما
 كانوا يشربون المحرام فقلت لهم دعوا عند المناظرة تسمية الرجال فرب رجل في الاسلام مناقبه كذا وكذا وعسى ان

شدة

تكون منه زلة افيحى لاحد ان يحتملها فان ابيتم فما قولكم في عطاء وطاوس جابر بن زيد سعيد بن جبير وعكرمة قالوا اكانوا خيارا قلت فما قولكم في الدرهم بالدرهمين يد ابيد قالوا احرام فقلت ان هؤلاء مراؤه حلالا فما تواتوا وهم ياكلون الحرام فيهنوا و انقطعت حجتهم قال ابن المبارك ولقد اخبرني المعتمر بن سليمان قال رايت ابي وانا انشد الشعر فقال يا بني لا تنشد الشعر فقلت يا ابيت كان الحسن ينشد الشعر وكان ابن سيرين ينشد فقال لي بنى ان اخذت بشر ما في الحسن وبشر ما في ابن سيرين اجتمع فيك الشر كله قال شيخ الاسلام وهذا الذي ذكره ابن المبارك متفق عليه بين العلماء فانه ما من احد من اعيان الائمة من السابقين الاولين ومن بعدهم الا وله اقوال وافعال خفي عليهم فيها السنة قلت وقد قال ابو عمر ابن عبد البر في اول استنكاره له

قال شيخ الاسلام وهذا باب واسع لا يحصى مع ان ذلك لا يخض من

اقدارهم ولا يسوغ اتباعهم فيها قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول قال مجاهد والحكم بن عتيبة و مالك وغيرهم ليس احد من خلق الله الا يوخذ من قوله ويترك الا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال سليمان التيمي ان اخذت برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله قال ابن عبد البر هذا الجماع لا اعلم فيه خلافا وقل يوى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه في هذا المعنى ما ينبغي تأمله فروى كثير بن عبد الله بن عمر بن عوف المزني عن ابيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اني لاحاف على امتي من بعدى من اعمال ثلاثة قالوا وما هي يا رسول الله قال في اخاف عليهم من زلة العالم ومن حكم الجائر ومن هوى متبع وقال زياد بن حدير قال عمر ثلاث يهد من الدين زلة عالم وجدال منافق بالقرآن وائمة مضلون وقال الحسن قال ابو الدرداء ان مما اخشى عليكم زلة العالم وجدال المنافق بالقرآن والقرآن حق وعلى القرآن منار كاعلام الطريق وكان معاذ بن جبل يقول في خطبة كل يوم قلما يخطئ ان يقول فلك الله حكم قسط هلك المتأبون ان وراءكم فتننا يكثر فيها المال ويفتر فيها القرآن حتى يقرأه المؤمن والمنافق والمرأة والصبي والاسود والاحمر فيوشك احدكم ان يقول قد قرأت القرآن فما اظن ان يتبعوني حتى ابتداء لهم غيره فاياكم وما ابتداء فان كل بدعة ضلالة واياكم وزينة الحكيم فان الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة وان المنافق قد يقول كلمة الحق فتلحقوا الحق عن جارية فان على الحق نورا قالوا كيف زينة الحكيم قال هي كلمة تزوعكم وتنكرونها وتقولون ما هذا فاحذروا زينته ولا يصدكم عنه فانه يوشك ان يفتي او يبرمج الحق وان العلم والايمان مكانهما الى يوم القيمة فمن ابتغاهما وجد وقال سلمان الفارسي كيف انتم عند ثلاث زلة عالم وجدال منافق بالقرآن ودنيا تقطع اعناقكم فاما زلة العالم فان اهتدي فلا تقلدوا دينكم وتقولون نصنع مثلكم فلان وان اخطأ فلا تقطعوا اياكم منه فتعينوا عليه الشيطان واما مجادلة منافق بالقرآن فان للقرآن منارا كمنار الطريق فما عرفتم منه فخذوا وما لم تعرفوا فكلوه الى الله تعالى واما دنيا تقطع اعناقكم فانظروا الى من هو دونكم ولا تنظروا الى من هو فوقكم وعن ابن عباس ويل للاتباع من عثرات العالم قيل كيف ذلك قال يقول لعالم شيا برأيه ثم يجد من هو اعلم منه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيترك قوله ثم يمضي الاتباع ذكروا عن هذا الاثار كلها وغيره فاذا كنا قد حذرنا زلة العالم وقيل لنا انها من اخوف ما يناف علينا وامرنا مع ذلك ان لا نرجع اليه فالواجب على من شرح الله صلاته للاسلام اذا بنى فقهه متقاة منه حقيقة من بعض الائمة ان لا يحكمهم لمن يتقلد ما بل يسكن عن ذلك ان تيفن صحتها والا توفت في قبولها فكثيرا ما يحكي عن الائمة ما لا حقيقة له وكثير من المسائل يخرجها

بعض لا يتبع على قاعدة متبوعه من ان ذلك الامام لو راي انها تقضي الى ذلك لما التزمها وايضا فلازم المذهب ليس
 بمذهب وان كان لازم النص حقا لان الشارع لا يجوز عليه التناقص فلازم قوله حق واماما عدله فلا يمتنع عليه ان يقول
 الشيء ويخفى عليه لازمه لو علم ان هذه الارض لما قاله فلا يجوز ان يقال هذا مذهب يقول الرقبة كل من علم بالشريعة وقد رها وبفضل
 الائمة ومقاديرهم وعلمهم وورعهم ونصيحتهم للدين تيقن انهم لو شاهدوا امر هذه الحيل وما اقضت اليه من التلخيص
 بالدين لقطعوها بجريرتها **ومما يوضح** ذلك ان الذين افتوا من العلماء ببعض مسائل الحيل واخذوا ذلك من بعض قواعد
 لو بلغهم ما جاء في ذلك عن النبوة صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه لرجوا ان ذلك يقينا فانهم كانوا في غاية الاضاف
 وكان احدهم يرجع عن رأيه بدون ذلك وقد صرح بذلك غير واحد منهم وان كانوا كلهم مجمعين على ذلك قال الشافعي
 اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاضربوا بقولي الحائط وهذا وان كان لسان الشافعي فانه لسان
 الجماعة كلهم ومن الاصول التي اتفق عليها الجماعة ان اقوال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المنتشرة لا تترك
 الا بمثلها **يوضح** ذلك ان القول بتجريم الحيل قطعي ليس من مسالك الاجتهاد اذ لو كان من مسالك الاجتهاد لم يتكلم
 الصحابة والتابعون والائمة في ارباب الحيل بذلك الكلام الغليظ الذي ذكرنا منه اليسير من الكثير وقد اتفق السلف على
 انها بدعة محدثة فلا يجوز تقليد من يفتي بها ويجب نقض حكمه ولا يجوز الدلالة للمقلد على من يفتي بها وقد نص الامام
 احمد على ذلك كله والاختلاف في ذلك بين الائمة كما ان المكين والكوفيين لا يجوز تقليد في مسألة المتعة والصرف والنبذ
 ولا يجوز تقليد بعض المدينيين في مسألة الجيوش وبيان النسا في اربابهن بل عند فقهاء الحديث ان من شرب النبيذ التحلق
 فيه سحر وهذا فوق النكار باللسان بل عند فقهاء اهل المدينة يفسق ولا تقبل شهادته وهذا يرد قول من قال لا النكار في
 المسائل المختلف فيها وهذا خلاف اجماع الائمة ولا يعلم امام من ائمة الاسلام قال ذلك في قل نص الامام احمد على ان
 من تزوج ابنته من الزنا يقتل والشانخ واهل ومالك لا يرون خلاف ابي حنيفة فيمن تزوج امه وابنته انه يدرك عنه
 الحد بشبهة دارته للحد بل عند الامام احمد رضي الله عنه يقتل وعند الشافعي ومالك الحد الزنا في هذا مع ان
 القائلين بالمتعة والصرف معهم سنة وان كانت منسوخة وارباب الحيل ليس معهم سنة ولا اثر عن صاحب قياس صحيح
 وقولهم ان مسائل الخلاف لا انكار فيها ليس بصحيح فان النكار اما ان يتوجه الى القول والفتوى او العمل اما الاول فاذا كان
 القول يخالف سنة او اجماعا شائعا وجب النكار اتفاقا وان لم يكن كذلك فان بيان ضعفه ومخالفته للدليل النكار مثله
 واما العمل فاذا كان على خلاف سنة او اجماع وجب النكار بحسب درجات النكار وكيف يقول فقيه لا انكار في المسائل
 المختلف فيها والفقهاء من سائر الطوائف قد صرحوا بنقض حكم الحاكم اذا خالف كتابا او سنة وان كان قد وافق فيه
 بعض العلماء واما اذ لم يكن في المسئلة سنة ولا اجماع والاجتهاد فيها مباح لم تنكر على من عمل بها مجتهدا او مقلدا وانما
 دخل هذا اللبس من جهة ان القائل يعتقد ان مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد كما اعتقد ذلك طوائف من الناس
 من ليس لهم تحقيق في العلم **والصواب** ما عليه الائمة ان مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوب
 ظاهر امثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه فيسوغ اذا عدم فيها الدليل الظاهر الذي يجب به العمل الاجتهاد لند رض
 الادلة والخفاء الادلة فيها وليس في قول العالم ان هذه المسئلة قطعية او يقينية ولا يسوغ فيها الاجتهاد طعن على من
 خالفها ولا نسبة له الى تعدد خلاف الصواب المسائل التي اختلف فيها السلف والخلف وقد تبيننا صحة احد القولين فيها كثيرا
 مثل كون الحامل تعند بوضع الحمل وان اصابة الزوج الثاني شرط في حملها الاول وان الغسل يجب بحجر الابلاخ وان لم ينزل

وان ربا الفضل حرام وان المتع حرام ان النبي لمسكر حرام وان المسلم لا يقتل بكافرا وان المسح على الخفين جائز حضرا وسفرا
وان السنة في الركوع وضع اليدين على الركبتين دون التطبيق وان رفع اليدين عند الركوع والرفع منه سنة وان الشفعة ثابتة
في الارض والعقار وان الوقف صحيح لازم وان دية الاصابع سواها وان يد السارق تقطع في ثلاثة دراهم وان الخاتم من
حديد يجوز ان يكون صدقا وان التيمم الى الكوعين بضربة واحدة جائز وان صيام الولي عن الميت يجزئ عنه وان الحجاج
يلبي حتى يرى جنة العقبة وان الحرم لا استدامة الطبيب دون ابتداءه وان السنة ان يسلم في الصلوة عن يمينه وعن يساره
السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وان خيار المجلس ثابت في البيع وان المصلحة يرد معها عوض اللبن صاعا
من تمر وان صلوة الكسوف ركوعين في كل ركعة وان القضاء جائز بشاهد ويمين الى اضعاف ذلك من المسائل ولهذا
صرح الائمة بنقض حكم من حكم بخلاف كثير من هذه المسائل من غير طعن منهم على من قال بما وعلى كل حال فلا عذر عند الله
القيمة لمن بلغ في المسئلة من هذا الباب وغيره من الاحاديث والآثار التي لا معارض لها اذا بندها وراى ظهوره وقلد من
نهاه عن تقليده وقال له لا يحل لك ان تقول بقولي اذا خالف السنة واذا صح الحديث فلا تعبا بقولي ومتى لم يقل له ذلك
كان هذا هو الواجب عليه وجوب بالاشيعة له فيه وحق لو قال له خلاف ذلك لم يسع له اتباع الحق ولو لم يكن في هذا الباب
شئ من الاحاديث والآثار البتة فان المؤمن يعلم بالاضطرار ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يعلم اصحاب
هذه الحيل ولا يد لهم عليها ولو بلغ عن احد مثل شيئا منها لا نكر عليه ولم يكن احد من اصحابه يفتي بها ولا يعلمها و
ذلك مما يقطع به كل من له ادنى اطلاع على احوال القوم وسيرتهم وفتاويهم وهذا القدر لا يحتاج الى دليل اكثر من معرفة
حقيقة الدين الذي بعث الله به رسوله **فصل** فلنرجع الى المقصود وهو بيان بطلان هذه الحيل على التفصيل وانها
لا تتمشى لاعدل قواعد الشرع ومصالحه وحكمه ولا على اصول الائمة **قال شيخنا** ومن الحيل الجديدة التي لا اعلم بين
فقهاء الطوائف خلافا في تحريمها ان يريد الرجل ان يقف على نفسه بعد موته على جهات متصلة فيقول له ارباب الحيل اقران هذا
المكان الذي بيدك وقف عليك من غيرك ويعلمونه الشروط التي يريد انشاها فيجعلها اقرارا فيعلمونه الكذب في الاقرار و
يشهدون على الكذب وهم يعلمون ويحكمون بصحة ولا يستريب مسلم في ان هذا احرام فان الاقرار شهادة من الانسان
على نفسه فكيف تلقى شهادة النور ويشهد عليه بصحتها ثم ان كان وقف الانسان على نفسه باطلا في دين الله فقد علمته
حقيقة الباطل فان الله تعالى قد علم ان هذا لم يكن وقفا قبل الاقرار ولا صار وقفا بالاقرار الكاذب فيصير المال حراما على
من يتناوله الى يوم القيمة وان كان قفا لانسان على نفسه صحيحا فقد اغنى الله تعالى عن تكلف الكذب **قلت** وان قيل ان مسئلة
خلات يسوغ فيها الاجتهاد فاذا وقفه على نفسه كان لصحة مساعده ما فيه من الاختلاف السائغ واما الاقرار بوقفه من غير
انشاء متقدم فكذب بحت ولا يجعله ذلك وقفا اتفاقا اذا اخذ الاقرار على حقيقة ومعلوم قطعا ان تقليد الانسان لمن يفتي
بهذا القول ويدّعي اليه اقرب الى الشرع والعقل من توصل اليه بالكذب والزور والاقرار الباطل تقليد عالم من
علماء المسلمين اعد عند الله من تلقين الكذب والشهادة عليه **فصل** ولهم حيلة اخرى وهي ان الذي يريد الوقف يملك
لبعض من يثق به ثريقا ذلك الملك عليه بحسب اقتراحه وهذا الاشك في حق وبطلانه فان التملك للمشروع العقول
ان يرضى الملك بنقل الملك الى الملك بحيث يتصرف فيه بما يجب من وجوه التصرفات وهذا قد علم الله تعالى والحفظ الموكلة
بالعبد ومن يشاهد من بني آدم من هذا الملك انه لم يرض بنقل الملك الى هذا ولا خطر له على بال ولو سألته درهما واحدا فلعله كان
لم يسع به عليه ولم يرض بتصرفه في الملك خاصة بل قد ملكه اياه بشرط ان يتبرع عليه به وقفا اما شرط مذكور

وأما شرط معهود متواطؤ عليه وهذا أمليك فاسد قطعاً وليس بجبة ولا صدقة ولا هدية ولا وصية ولا إباحة وليس
 هذا بمنزلة العهرى والرقى المشروط فيها العود إلى العمن فإن هناك ملكة التصرف فيه وشرط العود وهذا لم يملك شيئاً
 وإنما تكلم بلفظ التملك غير قاصد معناه والموهوب له يصدق أنه لم يقصد حقيقة الملك بل هو استهزاء بآيات الله
 وتلاعب بحدوده وسند أن إنشاء الله في الفصل الذي بعد هذا الطريق الشرعية المغنية عن هذه الحيلة الباطلة
فصل من الحيل الباطلة تحيلهم على إيجار الوقف مائة سنة مثلاً وقد شرط الواقف أن لا يوجس أكثر من سنتين
 أو ثلاثاً في وجبة المدة الطويلة في عقود متفرقة في مجلس واحد هذه الحيلة باطلة قطعاً فإنما قصد بذلك دفع
 المفاسد المترتبة على طول مدة الإجارة فإنها مفسد كثيرة جداً وكم قلنا ملك من الوقف بهذه الطريق وخرج عن
 الوقفية بطول المدة واستيلاء المستأجر فيها على الوقف هو ذريته وورثته سنين بعد سنين وكم فأتى بطون
 اللواحق من منفعة الوقف بالإيجار الطويل وكم أوجر الوقف بدون إجارة مثله لطول المدة وقبض الإجرة وكم زادت
 أجرة الأرض أو العقار أضعاف ما كانت ولم يتمكن الموقوف عليه من استيفائها وبالجملة فمفسد هذه الإجارة نفوت
 العد والواقف إنما قصد دفعها وخشي منها بالإجارة الطويلة فصرح بأنه لا يوجس أكثر من تلك المدة التي شرطها فإيجار
 أكثر منها سواء كان في عقد أو عقود مخالفة صريحة لشرطه مع ما فيها من المفسدة بل المفسد العظيمة وبالله العجب هل تزول
 هذه المفسد بتعدد العقود في مجلس واحد وإي غرض للعاقل أن يمنع الإجارة لأكثر من تلك المدة ثم يجوز لها في ساعة
 واحدة في عقود متفرقة وإذا أجرة في عقود متفرقة أكثر من ثلاث سنين يصح أن يقال وفي بشرط الواقف ولم يخالف هذا
 من إبطال الباطل وإقامة الحيل وهو مخالف لشرط الواقف ومصلحة الموقوف عليه وتعرض لإبطال هذه الصدقة وإن
 لا يستمر نفعها ولا يصل إلى من بعد الطبقة الأولى وما قارنها فلا يحل لفت أن يفتى بذلك ولا يحكم أن يحكم به ومتى حكم
 به نقض حكمه اللهم إلا أن يكون فيه مصلحة الوقف بأن يجزى فيتعطل نفعه مقدع الحاجة إلى إجارة مدة طويلة يمر فيها
 بتلك الإجرة فهذا يتعين مخالفة شرط الواقف تحييل الوقف واستمرار الصدقة وقد يكون هذا خيراً من بيع الاستبدال
 به وقد يكون البيع والاستبدال خيراً من الإجارة والله يعلم المفسد من المصلح والذي يقضى منه العجب التحيل على مخالفة شرط
 الواقف وقصد الذي يقطع بأنه قصد مع ظهور المفسدة والوقوف مع ظاهر شرطه ونقطة الخالف لقصد الكتاب و
 السنة ومصلحة الموقوف عليه بحيث يكون مرضاة الله ورسوله ومصلحة الواقف وزيادة أجرة ومصلحة الموقوف عليه
 حصول الرفق به مع كون العمل أحب إلى الله ورسوله لا يغير شرط الواقف ويخرج مع ظاهر لفظه وإن ظهر قصد بخلافه و
 هل هذا إلا من قلة الفقهاء بل من عدمه فإذا تحييلتم على إبطال مقصود الواقف حيث يتضمن المفسد العظيمة فهذا تحييل على
 مقصوده ومقصود الشارع حيث يتضمن المصلح الراجح بتخصيص لفظه أو تقييده أو تقديم شرط الله عليه فإن شرط الله
 أحق وأوثق بل يقولون ههنا نصوص الواقف كنصوص الشارع وهذه جملة من إبطال الكلام وليس لنصوص الشارع نظير من كلام غيره
 أبداً بل نصوص الواقف يتطرق إليها التناقض والاختلاف ويجب إبطالها إذا خالفت نصوص الشارع والغاؤها ولا
 حرمة لها حينئذ البتة ويجوز بل يترجح مخالفتها إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله منها وانفع للموقوف والموقوف عليه ويجوز
 اعتبارها والعدل عنهما مع تساوى الأمرين ولا يتعين الوقوف معها وسند أن إنشاء الله فيما بعد وتبين ما يحل الافتاء به
 وما لا يحل من شروط الواقفين إذا قصد بيان بطلان هذه الحيلة شرعاً وعرفاً ولغة **فصل من الحيل الباطلة**
 ما لو حلف أن لا يفعل شيئاً ومثل لا يفعل بنفسه أصلاً كما لو حلف السلطان أن لا يبيع كذا ولا يجر هذه الأرض ولا

الدارق

الصحابه

ر
يقارنه
الطلاق من الثلاث

يزرعها ولا يخرج هذا من بلده ونحو ذلك فالحيلة ان يامر غيره ان يفعل ذلك ويبرق يمينه اذ لم يفعل به بنفسه وهذا من ابد
الحيل واسمها واقبها وفعل ذلك هو الخنث الذي حلف عليه بعينه ولا يشك في انه حانت ولا احد من العقلاء وقد علم
الله ورسوله والحفظة بل والحالف نفسه انه انما حلف على نفي الامر والتكدين من ذلك لا على مباشرته والحيل اذا افضت الى
مثل هذا سمحت غاية السماحة ويلزم ارباب الحيل والظاهر انهم يقولون ان اذ حلف ان لا يكتب لفلان توقيعا ولا عهدا ثم امر
كتابه ان يكتب له فانه لا يحنث سواء كان اميا او كتابيا وكذلك اذا حلف ان لا يحفر هذا البئر ولا يكرى هذا النهر فامر غيره
بحفره واكرأته انه لا يحنث **فصل من الحيل الباطلة لو حلف لا ياكل هذا الرغيف او لا يسكن في الدار هذه السنة او لا**
ياكل هذا الطعام فلياكل الرغيف ويدع منه لقمة واحدة ويسكن السنة كلها الا يوما واحدا وياكل الطعام كله الا القدر اليسير منه
ولو انه لقمة واحدة وهذه حيلة باطلة ومقوله ذلك فقد اتى بحقيقة الخنث وفعل ذلك ما حلف عليه وهذه الحيلة لا تنافي
على قول من يقول يحنث بفعل بعض المحلوف عليه ولا على قول من يقول لا يحنث لان لم يرد مثل هذه الصورة قطعا وانما اراد به
اذا اكل لقمة مثلا من الطعام الذي حلف انه لا ياكله او حبة من القطف الذي حلف على تركه ولم يرد انه ياكل القطف الاحبة
واحدة منه وما لم لا يقول هذا ثم يلزم هذا التحميل ان يجوز للمكلف فعل كل ما نهي الشارع عن جملته فيفعله الا القدر اليسير
منه فان البر والحنث في الايمان نظير الطاعة والخصية في الامر والنهي ولذلك لا يبرأ الا بفعل المحلوف عليه جميعا لا بفعل
بعضه كما لا يكون مطيعا الا بفعله جميعا ويحنث بفعل بعضه كما يعصى بفعل بعضه فيلزم هذا القائل ان يجوز للحرم في الاحرام
حلق تسعة اعشار راسه بل وتسعة اعشار العنبر الباقي لان الله تعالى ما نهاه عن حلق راسه كله لا عن بعضه كما يفتي من حلف
لا يحلق راسه ان يحلقه الا القدر اليسير منه وتامل لو فعل المريض هذا فيما نهاه الطبيب عن تناوله هل يعد قابلا منه او لو فعل
مملوك الرجل اوزوجه او ولده ذلك فيما نهاهم عنه هل يكون مطيعين له ام مخالفين واذا تخيل احدكم على بعض غرض الامر وباطاله
باد في الحيل هل كان يقبل ذلك منه ويحمل عليه او يعدوه وهل يعد احد من الناس يعامل بهذه الحيل فكيف يعامل هو من لا
تخفى عليه خافية **فصل من الحيل الباطلة المحرمة ما لو اراد الاب سقاط حضنة الام ان يسافر الى غير بلدها فيتبعه الولد**
وهذه الحيلة مناقضة لما قصده الشارع فانه جعل الام احق بالولد من الاب مع قرب الدار وامكان اللقاء كل وقت لو قضى به
لالاب وقضى ان لا يوله والدته على ولدها واخبر ان من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين اجته يوم القيمة ومنع ان
تباع الام دون ولدها والولد دونها وان كانا في بلد واحد فكيف يجوز مع هذا التحميل على التفرق بينهما وبين ولدها تقرiftا
تغريمه رويته ولقاؤه ويعين عليها الصبر عنه وفعله هذا من المحل المحال بل قضاه الله ورسوله احق ان الولد للام ساذ الاب
او اقام والنبي صلى الله عليه واله وسلم قال للام انت احق به ما لم تنكح فكيف يقال انت احق به ما لم تسافر مع الاب وان هذا
في كتاب الله او في سنة رسول الله او فتاوى اصحابه والقياس الضمير فلا يضرب لقياس ولا مصلحة **فصل من الحيل**
الباطلة المحرمة اذا اراد احد من امراته الميراث او كانت تركته كلها عبيدا واماء فاراد جعل تدبيرهم من راس المال ان يقول
في الصورة الاولى اذ امت من مرضى هذا فانت طالق قبل مرضى بساعة ثلاثا ويقول في الصورة الثانية اذ امت في مرضى
هذا فانتم عتقاء قبله بساعة وحينئذ فيقع الطلاق والعتق في الصحة وهذه حيلة باطلة فان التعليق انما وقع منه
في حال مرض موته ولم يبارق اثره وهو في هذه الحال لو تجز العتق والطلاق لكان العتق من الثلث والطلاق غير وان
الميراث مع مقاربه اثره له وقوة الميراث وضعف المعلق وايضا فالشرط هو موته من مرضه والجزم المعلق عليه هو العتق و
الطلاق والجزم يستحيل ان يسبق شرطه اذ في ذلك اخراج الشرط عن حقيقته وحكمه وقد تقدم تقرير ذلك في الحيلة

السريجة فصل ومن الحيل الباطل المحرمة اذا كان مع احدهما دينار ردي ومعه الآخر نصف دينار جدي فارد بيع احدهما بالآخر قال رباب الحيل الحيلة ان يبيعه دينارا بدينار في الذمة ثم ياخذ البائع الدينار الذي يريد شره بالفضل فيريد الآخر دينارا عوضه فيدفع اليه نصف الدينار وفاء ثم يستقرض منه فيبقى له في ذمته نصف دينار ثم يعيده اليه وفاء عن قرضه فيبرأ منه ويفوز كل منهما بما كان مع الآخر ومثل هذه الحيلة لو اراد ان يجعل بعض راس مال السلم دينارا يوفيه اياه في وقت اخر بان يكون مع نصف دينار ويريد ان يسلم اليه دينارا في كس حنطة فالحيلة ان يسلم اليه دينارا غير معين ثم يوفيه نصف الدينار ثم يعود فيستقرضه منه ثم يوفيه اياه عماله عليه من الدين فيتفرقان وقد بقي له في ذمته نصف دينار وهذه الحيلة من اقبح الحيل فانما لا يخرجها عن بيع دينار بنصف دينار ولا عن تاخير راس مال السلم عن مجلس العقد ولكن توصلا الى ذلك بالقرض الذي جعله صورة مبيحة لصريح الراس مال السلم وهذا اخير القرض الذي جتجبه الشريعة وهو قرض لم يشرعه الله وانما التحل المتعاقد ان تلاعبا بحد ودالله واحكامه واتخاذ الايات ههنا واذا كان القرض الذي يجزى النفع رباعدا صاحب الشرع فكيف بالقرض الذي يجزى صريح الراس مال السلم **فصل** ومن الحيل الباطل المحرمة التحيل على اسقاط ما جعله الله حق للشريك على شريك من استحقاق الشفعة فبالضرر والتحيل لا يطالها من ناقض لهذا الغرض وابطال لهذا الحكم بطريق التحيل وقد ذكرنا وجوها من الحيل منها ان يتفقا على مقدار الثمن ثم عند العقد يصبر بصبرة غير موزونة فلا يعرف الشفيع ما يدفع فاذا فعل ذلك فالشفيع ان يستلف المشتري انه لا يعرف قدر الثمن فان كل قضى عليه بكماله وان حلف فالشفيع اخذ الشقص بقيته **ومنها** ان يهب الشقص للمشتري هبة المشتري ما يرضيه وهذا لا يستعمل الشفعة وهذا بيع وان لم يتلفظ به فله ان ياخذ الشقص بنظر الموهوب **ومنها** ان يشتري الشقص ويضم اليه سكيئا او منديلا بالف درهم فيصير حصته الشقص من الثمن مجهولة وهذا لا يسقط الشفعة بل ياخذ الشفيع الشقص بقيته كما لو استحق احد العوضين واراد المشتري اخذ الاخر فانه ياخذ بخصته من الثمن ان انقسم الثمن عليه ما بالاجز او الا ببقية وهذا الشقص مستحق شرعا فان الشارح جعل الشفيع احق به من المشتري بثمنه فلا يسقط حقه منه بالحيلة والمكر والخداع **ومنها** ان يشتري الشقص بالف دينار ثم يعا عن كل دينار يد رهنين فاذا اراد اخذه اخذه بالثمن الذي وقع عليه العقد وهذه الحيلة لا يسقط الشفعة واذا اراد اخذه اخذه بالثمن الذي استقر عليه العقد وتواطى عليه البائع والمشتري فانه هو الذي انعقد به العقد ولا عبرة بما اظهره من الكذب والزور والبهتان الذي لاحقيقة له ولهذا الواستحق المبيع فان المشتري لا يرجع على البائع بالف دينار وانما يرجع عليه بالثمن الذي تواطى عليه واستقر عليه العقد فالذي يرجع به عند الاستحقاق هو الذي يدفعه الشفيع عند اخذ هذا المحض لعدل الذي رسل الله برسله وانزل به كتيبه ولا تحفل الشريعة سواه **ومنها** ان يشتري باثم الشقص من المشتري عبدا قيمته مائة درهم بالف درهم في ذمته ثم يبيعه الشقص بالالف وهذه الحيلة لا تبطل الشفعة وياخذ الشفيع الشقص بالثمن الذي يرجع به المشتري على البائع اذا استحق المبيع وهو قيمة العبد **ومنها** ان يشتري الشقص بالف وهو يساوي مائة ثم يدرية البائع من تسع مائة وهذا لا يسقط الشفعة و ياخذ الشفيع بما بقي من الثمن بعد الاسقاط وهو الذي يرجع به اذا استحق المبيع **ومنها** ان يشتري جزء من الشقص بالثمن كله ثم يهب له بقية الشقص وهذا لا يسقطها وياخذ الشفيع الشقص كله بالثمن فان هذه الهبة لاحقيقة لها والموهوب هو المبيع بعينه ولا تغير حقائق العقود واحكامها التي شرعت فيها بتغيير العبارة وليس للمكلف

ان یغیر حکم العقد بتغییر عبارتہ فقط مع قیام حقیقتہ و هذا الوارد من البائت ان یجب جن من الف جن من الشقص بغیر
عوض لما سوت نفسہ بذلک البتہ فکیف بحیة ما یساوی مائتہ الف بلا عوض وکیف یشتري من الاخر مائتہ درہم بمائتہ
الف وھل هذا الاسف یقدم فی صحة العقد قال الامام احمد فی رواية اسمعيل بن سعيد قد سال عن الحیل فی البطل الشفعة
فقال لا یجوز شیء من الحیل فی ذلک ولا فی البطل حق مسلم وقال عبد اللہ بن عمر رضی اللہ عنہما فی ہذہ الحیل واشباہہا
من یخدع اللہ یخدعہ والحیل یخدعہ وقد قال النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم لا تحل الخدیعة لیسلم واللہ تعالی ذم المخادعين والمخیل
مخادعون ولا ان الشفعة شرعت لدفع الضرر فلو شرع الخیل لا بطلان لھا لکان عودا علی مقصود الشریعة بالابطال و
الحق الضرر الذی قصد ابطالہ **فصل من الحیل الباطلة الخیل علی ابطال القسمة فی الارض القابلة لھا بان یقف**
الشریک منھا سہما من مائتہ الف سہم مثلا علی من یرید فیصیر الشریک شریکا فی الوقف والقسمة تبغ فیتطل وھذہ
حيلة فاسدة باردة لا تبطل حق الشریک من القسمة وتجوہ القسمة ولو وقف حصتہ کلھا فان القسمة افراز حق و
ان تضمنت معاوضتہ وھی غیر البیع حقیقة واسما وحکما وعرفا ولا یسمی القاسم بائعا لا لئلا ولا لئلا عرفا ولا یقال
لشریکین اذا تقاسما بتبايعا ولا یقال لو احد منھما انہ قد باع ملک ولا یدخل المتقاسمان تحت نفس واحد من النصوص المتشابهة
للبيع ولا یقال لناظر الوقف اذا افراز الوقف وقسم من غیرہ انہ قد باع الوقف والاخر انہ قد اشتري الوقف وکیف ینقصد
البيع بلفظ القسمة ولو كانت بیعا لوجبت فیہا الشفعة ولو كانت بیعا لما اجر الشریک علیہا اذا طلیہا شریک فان احدثا
لا یجوز علی بیع مال ویلزم باخراج القرع بخلاف البیع ویتقد احد النصبیین فیہا بقدر النصیب الا اذا اتساويا و
بالجملة فی منقردة عن البیع باسمہا وحقیقتہا وحکما **فصل من الحیل الباطلة الخیل علی تصحیح المزارعة لمن یعتقد**
فسادھا بان یدفع الارض الی المزارع ویوجرہ نصفھا مشاعا مدة معلومة یرزعھا ببذرة علی ان یرزع للموخر النصف
الاخر ببذرة نلک المدة ویحفظہ ویسقیہ ویحصدہ ویذرہ فاذا فعل ذلک اخرج البذر منھما نصفین نصفان من المالك
ونصفان من المزارع ثم یخلطان فتكون الغلة بنیہما نصفین فان اراد صاحب الارض ان یعود الیہ ثلثا الغلة اجمع ثلث
الارض مدة معلومة علی ان یرزع لہ مدة الاجارة ثلثی الارض ویخرجان البذر منھما اثلاثا ویخلطانہ وان اراد
المزارع ان یكون لہ ثلثا البذر استاجر ثلثی الارض بزرع الثلث الاخر كما تقدم فتامل ہذہ الحيلة الطويلة الباردة
المتعبة وترك الطريق المشروعة التي فعلھا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم حتی كانوا رای عین وانفق علیہا الصحابة
وصم فعلھا عن الخلفاء الراشدين صحبة لا یشک فیہا كما حکاہ البخاری فی صحیحہ فمما مثل العدول عن طريقة القوم الی ہذہ
الحيلة الطويلة السخیة لا یمزلة من اراد الحج من المدينة علی الطريق السخیة فیہا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم واصحابہ
فقیل لہ ہذہ الطريق مسدودة واذا اردت ان تجر فاذهب الی الشام ثم منھا الی العراق ثم جرج علی درب العراق وقد وصلت فیہا
للہ العجب کیف سد علیہ الطريق القریبة السهلة الخیطرة التي سلكھا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم واصحابہ و
یدل علی الطريق الطويلة الصعبة المشقة الخیطرة التي لم یسلكھا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ولا احد من اصحابہ
قللہ العظیم عظیم محمد كما اھدی لنا غمرا

وھذا شان جمیع الحیل اذا كانت صحیحة جائزة واما اذا كانت باطلة محرمة فتلك لھا شان اخر وھی طریق الی مقصد
اخر غیر الکعبة البیت الحرام وباللہ التوفیق **فصل من الحیل الباطلة التي لا یسقط الحق اذا اراد الابن منع الاب الرجوع**
فیما وھب ایاہ ان یبیع لغيرہ ثم یرد الیہ وکل ذلک المرأة اذا ارادت منع الزوج من الرجوع فی نصف الصداق

باعته ثم استقلت. وهذا لا يتم الرجوع فان الحذر وابطال حق الغير من العين وهذا لا يبطل الغير حقا والزائل العائد
 كالذي لم يزل ولا سيما اذا كان زواله انما جعل ذريعة وصورة الى ابطال حق الغير فانه لا يبطل **يوضح** ان الحق كان متعلقا
 بالغير متعلقا قدم الشارع مستحقة على المالك لقوته ولا يكون صورة اخراجه عن يد المالك اخراجا لا حقيقة له اقوى من الاستحقة
 الذي اثبت الشارع به انتزاعه من يد المالك بل لو كان الاخراجه حقيقة ثم عاد لعاد حتى الاول من الاخذ لوجود مقتضيه و
 زوال مانعه والحكمه اذا كان له مقتضى فمنع مانع من اعماله ثم زال المانع اقتضى مقتضى عمله **فصل من الحيل الباطلة**
 المحرمه اذا اراد ان يخص بعض ورثته ببعض الميراث وقد علم ان الوصية لا تجوز وان عطية في مرضه وصية فالحيلة
 ان يقول كنت هبت له كذا او كذا في صحتي او يقر له بالدين فيقدم به وهذا باطل والاقرار للوارث في مرض الموت لا يصح للثمة
 عند الجمهور بل ملك يردده لا يجنبه اذا ظهرت التهمة وقوله هو الصحيح واما اقراره انه كان وهبه اياه في صحته فلا يقبل
 ايضا كما لا يقبل اقراره له بالدين ولا فرق بين اقراره له بالدين او بالعين وايضا فهذا المريض لا يملك ان شاء عقدا لتبرع
 المذكور فلا يملك الاقرار به لاتحاد المعنى الموجب لبطلان الانشاء فانه يعينه قائم في الاقرارين وهذا يزول النقص
 بالصورتين يملك فيها الاقرار دون الانشاء فان المعنى الذي منع من الانشاء هناك لم يوجد في الاقرار فقامل هذا الفرع
فصل من الحيل الباطلة المحرمه اذا اراد ان يجابي وارثه في مرضه ان يبيع اجنبيا شفعه وارثه شقصابا دون ثمنه
 لياخذ به وارثه بالشفعة فتبي قصد ذلك حرمت الحيازة المذكورة وكان للورثة ابطالها اذا كانت حيلة على محاربة الوارث
 وهذا كما يبطل الاقرار له لانه يتخذ حيلة لتقصيصه **وقال** اصحابنا له الاخذ بالشفعة وهذا لا يستقيم على اصول المذهب
 اذ لم يكن حيلة فاما اذا كان حيلة فاصول المذهب يقتضي ما ذكرناه ومن اعتبر سدا للذرائع فاصلا يقتضي عدم الاخذ بها
 ان لم يقصد الحيلة فان قصد التحيل امتنع الاخذ لذلك وان لم يقصد امتنع سدا للذريعة **فصل من الحيل الباطلة**
 المحرمه اذ اوضح راسه في موضعين وجب عليه عشرة من الابل فاذا اراد جعلها خمسة فليوضحه ثالث خرق ما بينه وبين
 وهذه الحيلة مع انها محرمة فانها لا تسقط ما وجب عليه فان العشر لا يجب عليه الا بالاند مال فاذا فعل ذلك بعد الاند
 ففي موضحة ثالثة وعليه دية فان كان قبل الاند مال لم يستقر ارض الموضعين الاولتين حتى صار لكل واحدة من جان
 واحد فهو كالموسر الجنانية حتى خرق ما بينه ما فانها تصير واحدة وهكذا لو قطع اصبعين بعد اصبع من امرة حتى قطع
 اربعها فانه يجب عشرون ولو اقتصر على الثلاث وجب ثلاثون وهذا بخلاف ما لو قطع الرابعة بعد الاند مال فانه يجب
 فيها عشر كما لو تعدد الجاني فانه يجب على كل واحد ارض جنانية قبل الاند مال وبعده وكذلك لو قطع اطراف رجل وجب
 عليه ديات فان اندملت ثم قتل بعد ذلك فعليه مع تلك الديات دية النفس ولو قتله قبل الاند مال فدية واحدة
 كما لو قطع عضو او اعضاء مات **فصل من الحيل الباطلة المحيل التي تقتل للسارق والصوص التي لو صحت**
 لم تقطع يد سارق ابد او لعن الفساد وتتابع السارق فيهم بان ينقب احدهما ولا يدخل ثم يدخل عبدا او شريكه فيخرج
 المتاع وهمها ان ينزل احدهما من السطح فينزع الباب من داخل ويدخل الاخر فيخرج المتاع وهمها ان يدعى انه ملكه
 وان رب البيت عبدا فيخرج ما يدعى ذلك يسقط عنه القطع لو كان رب البيت معروف النسب للناس تعرف ان المال
 ماله وابلغ من هذا انه لو ادعى العبد له سارقا ان السارق لسيدة وكان به السيد قالوا فلا قطع عليه بل يسقط عنه هذه
 الدعوى وهمها ان يدعى الجوهرة او اللذنان فيخرج بها وهمها ان يغير هيئة السارق بالحر ثم يخرج به وهمها
 ان يدعى ان رب الاراد خاله داره ودفن له باب داره فيقطع عنه القطع وان كان به الى امثال ذلك من الاقوال التي حقيقتها انه

مالک

الافتار

جانب

الحيلة
في السرقة

لا يجب القطع على سارق البتة وكل هذه حيل باطلة لا تسقط القطع ولا تثير ادنى شبهة ومحال ان تاتي شريعة باسقاط عقوبة هذه الجريمة بما يل ولا سياسة عادلة فان الشرائع مبنية على مصالح العباد وفي هذه الحيل اعظم الفساد ولو ان ملكا من الملوك وضع عقوبة على جريمة من الجرائم لمصلحة رعية ثم اسقطها بامثال هذه الحيل عد متلاعبا **فصل من الحيل الباطلة التي تتضمن اسقاط حد الزنا بالكلية** وترفع هذه الشريعة من الارض بان يستاجر المرأة لتطوى له ثيابا به وتحول له متاعا من جانب الدار الى جانب آخر ويستاجرها لنفس الزنا ثم يزني بها فلا يجب عليه الحد واعظم من هذا كله ان اذنا ان يزني بامه او اخته او ابنته او خالته او عمته فلا يجب عليه الحد فليعقد عليها عقدا النكاح بثمن مائة فاسقين ثم يطأها ولا حد عليه واعظم من ذلك ان الرجل المحصن اذا اراد ان يزني ولا يحد فليزني بامرأة مسلمة فان اذنا زنا بعد ذلك فلا حد عليه ابدا حتى يستأنف نكاحا او وطيا جديدا واعظم من هذا كله ان اذنا بامه وخاف من اقامة الحد عليه فليقتلها فاذا فعل ذلك سقط عنه الحد واذا شهد عليه الشهود بالزنا ولم يمكنه القدر فيهم فليصدقهم فاذا صدقهم سقط عنه الحد ولا يخفى من امر هذه الحيل ونسبتها الى دين الاسلام هل هي نسبة موافقة او نسبة مناقضة **فصل من الحيل الباطلة** انه اذا حلف لا ياكل من هذا الثمن فالحيلة ان يطعم ويهجنه وياكل خبزا وطرده هذه الحيلة الباردة انه اذا حلف لا ياكل هذه الشاة فليدين بحما وليطعمها ثم ياكلها واذا حلف لا ياكل من هذه الثمن فليدين ثم ياكلها فان طردوا ذلك فمن الفضائل الشريعة وان فرقوا تناقضوا فان قالوا الحنطة يمكن اكلها صحاحا بخلاف الشاة والثمن فانه لا يمكن فيها ذلك قيل والعادة ان الحنطة لا ياكلها صحاحا الا الدواب والطيروا فما ياكل خبزا فكلها سواء عند الحالف وكل عاقل **فصل من الحيل الباطلة** الحرمه المضاهية ما لو حلف انه لا ياكل هذا الثمن فالحيلة ان يديه ثوبا ياكله وهذا كله تصديق لقول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لتبعن سنن من كان قبلكم حذوا القذة بالقذة قالوا اليهود والنصارى قال فمن وصدق قول الله لياخذن امي ما اخذ الامم قبلها شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو كان منهم من اتى امره علانية كان فيهم من يفعل وهذه الحيلة في الشجر هي حيلة اليهودية بعينها بل بلغم منها فان اولئك لم ياكلوا الثمن بعد اذ ابتغوا وانما اكلوا ثمنه **فصل من الحيل الباطلة** الحرمه لمن اراد ان يتزجر بامة وهو قادر على نكاح حرة ان يملك ماله لولده ثم يعقد على الامة ثم يسيرد المال وهذه الحيلة لا ترفع المفسدة التي حرم الله لاجلها كاحرام الامة ولا تخففها ولا تجعل عادما للطول فلا تدخل في قوله ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات وهذه الحيلة حيلة على استباحة نفس ما حرم الله تعالى **فصل ومنها** لو علا كافر بناء على مسلم منع من ذلك فالحيلة على جوارحه ان يعيلها مسلم ما شاء ثم يشتريها الكافر منه فيسكنها وهذه الحيلة وان ذكرها بعض الاصحاب فهي مما ادخلت في المذهب غلطا محضيا ولا توافق اصوله ولا فروعه فالصواب المقطوع به عدم تمكين من سكنها فان المفسدة لم تكن في نفس البناء وانما كانت في ترفعه على المسلمين ومعلوم قطعا ان هذه المفسدة في الموضوعين واحدة **فصل من الحيل الباطلة** اذا غصب طعاما ثم اراد ان يبرأ منه ولا يعلم به فليدعي اداه ثم يقدم له ذلك الطعام فاذا اكله برئ الغاصب وهذه الحيلة باطلة فانه لم يملك اياه ولا مكن من التصرف فيه فلم يكن بذلك راد العين ماله اليه فان قيل فما تقولون لو اهداه اليه فقبله وتصرف فيه وهو لا يعلم انه ماله قيل ان خاف من اعلامه به ضرا يلحقه منه برئ بذلك وان لم يخف ضررا وانما اراد المنة عليه ونحو ذلك لم يبرأ ولا سيما ان كافاه على الهدية فقبل فهذا لا يبرأ قطعا **فصل من الحيل الباطلة** بلا شك الحيل التي يفتي بها من حلف لا يفعل الشيء ثم حلف ليفعلها فيتحيل له حتى يفعل بلا حث

له
المضاهية للحيلة
اليهودية ١٣

وذكر والها صورا **احدها** ان يحلف لا ياكل هذا الطعام ثم يحلف هو او غيره ليا كنه فالحيلة ان ياكله الا لئلا تمتنع فلا يحث **ومنها** لو حلف ان لا ياكل هذا الجبن ثم حلف ليا كنه قالوا فالحيلة ان ياكله بالخبز ويبدأ ولا يحث **ومنها** لو حلف لا يلبس هذا الثوب ثم حلف هو او غيره ليلبسه فالحيلة ان يقطع منه شيئا ليسير اثم يلبسه فلا يحث وطرد قولهم ان ينسل من تحت ثوبه ليلبسه ولا يخفى امر هذه الحيلة وبطلانها وانها من افعال الخدام واسمى ولا يقتصر على قواعد الفقه ولا فروع ولا اصول لانه ان كان يترك البعض لا يعد اكلا ولا لبسا فانه لا يبرأ بالحلف ليفعلن فانه ان عد فاعلا وجبان يحث في جانب النفي وان لم يعد فاعلا وجبان يحث في جانب الثبوت فاما ان يعد فاعلا بالنسبة الى الثبوت وغير فاعل بالنسبة الى النفي فتلاعب **فصل ومنها** الحيل التي تبطل الظهار والايلاء والطلاق والعق بالكلية وهي مشتقة من الحيلة السريعية كقولك ان تظاهرت منك واليت منك فانت طالق قبله ثلاثا فلا يمكن بعد ذلك ظهار ولا ايلاء وكذلك يقول ان عتقتك فانت حر قبل الاعتراف وكذلك لو قال ان بعثت فانت حر قبل البيعة قد تقدم بطلان هذه الحيل كلها **فصل ومنها** الحيل الباطلة المحرمة ان يكون له على رجل مال وقل فلس غريمه وليس من اخذه منه واراد ان يحسب من الزكاة فالحيلة ان يعطيه من الزكاة بقدر ما عليه فيصير ما كان للوفاء فيطالبه حينئذ بالوفاء فاذا اوفاه برئ وسقطت الزكاة عن الدافع وهذه حيلة باطلة سواء شرط عليه الوفاء او منع من التصرف فيما دفعه اليه او ملكه اياه بنية ان يستوفي من دينه فكل هذا لا يسقط عنه الزكاة ولا يعد محرجا لها شرعا ولا عرفا كما لو اسقط دينه وحسب من الزكاة قال **فصل** منها سالت ابا عبد الله عن رجل له على رجل دين برهن وليس عند قضاء وله الرجل زكاة مال قال يفرقه على المساكين فيدفع اليه رهنه ويقول له الدين الذي لي عليك هو لك ويحسب من زكاة ماله قال لا يجوز ذلك فقلت فيدفع اليه زكاة فان رد اليه قضى كما اخذه من ماله قال نعم وقال في موضع اخر وقيل له فان اعطاه ثم رد اليه قال اذا كان بجيلة فلا يعجبني قيل له فان استقرض الذي عليه الدين دراهم فقضاه اياها ثم ردها عليه وحسبها من الزكاة قال اذا اراد بهذا احياء ماله فلا يجوز ومطلق كلامه ينصرف الى هذا المقيد فيحصل من مذهب ان دفع الزكاة الى الغير يبرأ من سواء دفعها ابتداء واستوفى حقه ثم دفعه واستوفاه اليه الا انه متى قصد بالدفعة احياء ماله واستيفاء دينه لم يجز لان الزكاة حق لله والمستحق فلا يجوز صرفها الى الدافع ويقوز بنفعها العام **ومما يوضح ذلك** ان الشارع منع من اخذها من المستحق بعوضها فقال لا تشتريها ولا تعد في صدقتك فجعل بشرائها مائة بشرها عائد افيها فكيف اذا دفعها اليه بنية اخذها منه قال جابر بن عبد الله اذا جاء المصدق فادفع اليه صدقتك ولا تشتريها فانهم كانوا يقولون ابتعها فاقول انما هي لله وقال ابن عمر لا تشتري ظهور مالك وللمنعم من شئ ثلثتان **احدهما** ان يتخذ ذريعة وحيلة الى ستر جاع شئ منها لان الفقير يستحي منه فلا يماكسه في ثمنها وربما ارخصها ليطعم ان يدفع اليه صدقة اخرى وربما علم او توهم انه ان لم يبيع اياها استرجعها منه فيقول ظفري بهذا الثمن خير من الحرمان **العلة الثانية** قطع طمع نفسه عن العود في شئ اخر به لله بكل طريق فان النفس متى طمعت في عوده بوجها قاما لها بعد متعلقة به فلم تطب به نفسها لله وهي متعلقة به فقطع عليها طمعا في العود ولو بالثمن ليحضر الاخر به لله وهذا شأن النفوس الشريفة ذوات الاقدار والهم انها اذا اعطت عطاء لم يسبح بالعود فيه بوجه لا بشرائه ولا بغيره وبعد ذلك دناءته ولهذا مثل النبي صلى الله عليه وسلم العائد في هبته بالكلب يعود في قبة الخمسة ودنائه بنفسه **ثانية** بما تاءه ان يقوته من محاسن

الشريعة منع التصديق من شر الصدقة ولهذا من سكن بلادها التي هاجر منها لله وان صارت بعد ذلك دار اسلام كما منع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين بعد الفتح من الإقامة بمكة فوق ثلاثة ايام لانهم خرجوا عن ديارهم لله فلا ينبغي ان يعودوا في شئ زكوة لله وان زال المعنى الذي تركوها لاجله فان قيل فانه يجوزون له ان يقضى بها دين المدين اذا كان المستحق له غيره فما الفرق بين ان يكون الدين له او لغيره ويحصل للغير براءة ذمته وراحته من ثقل الدين في الدنيا ومن حمله في الآخرة فنفعته ببراءة ذمته بخير له من منفعة الأكل والشرب واللباس فقد انتفع هو بخلاصه من رق الدين وانتفع رب المال بتوصله الى اخذ حقه وصار هذا كما لو اقترضه مالا ليعمل فيه ويوفيه دينه كسبه قيل هذه المسئلة فيها روايتان منصوصتان عن الامام احمد رحمه الله انه لا يجوز له ان يقضى دينه من زكاته بل يدفع اليه الزكوة ويؤديه هو عن نفسه والثانية يجوز له ان يقضى له دينه من الزكوة قال ابو الحريش قلت للامام احمد جعل عليه الف كان على رجل زكوة ماله الف فادفعها عن هذا الذي عليه الدين يجوز هذا من زكوة فانه نعم ما ارى بذلك باسأ وعلى هذا اقاله في ظاهر لان المداقر لم ينتفع بها هنا بمادفعه الى الغير ولم يرجع اليه بخلاف ما اذا دفعه اليه ليستوفيه منه فانه قد احيى ماله بماله ووجه القول بانتم انه قد يتخذ ذريعة الى انتفاعه بالقضاء مثل ان يكون الدين لولده او لامرأته او لمن يلزمه نفقته فيستغنى عن الاتفاق عليه فلهذا اقال الامام احمد حيا الى ان يدفعه اليه حتى يقضى هو عن نفسه قيل هو محتاج ايضا ان يدفع اليه فياكل ولا يقضى دينه قال فقل له يوكله حتى يقضيه في المقصود انه متى فعل ذلك حيلة لم تسقط عنه الزكوة بمادفعه فانه لا يحل له مطالبة المصروع قد اسقط الله عنه المطالبة فاذا توصل الى وجوبها بما يدفع اليه فقد دفع اليه شيئا ثم اخذه فلم يخرج منه شئ فانه لو اراد الاخذ التصرف في المال ثم وسد خلت عنه لما مكنته فهذا هو الذي لا يسقط عنه الزكوة فاما لو اعطاه عطاء قطع طبعه من عوده اليه ومملكه ظاهرا وباطنا ثم دفع اليه اخذ دينه من الزكوة فهذا اجاز كما لو اخذ الزكوة من غيره ثم دفعها اليه والله اعلم **فصل** ومن الحيل الباطلة التحيل على نفس ما نهي عنه الشارع من بيع الثمرة قبل بدو صلاحها والحب قبل اشتداده بان يبيعه ولا يدين كس تبقيته ثم يحمله الى وقت يحال فيه بيعه ويأخذه وقت ادراكه وهذا هو نفس ما نهي عنه الشارع ان لم يكن فعله بادنى التحيل ووجه هذه الحيلة ان موجب العقد لقطع فيه وينصرف الى موجب البيع بالشرط لقطع ثم لقطع حق لها لا يبعد وهما فاذا اتفقا على تركه جاز ووجه بطلان هذه الحيلة ان هذا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعينه للفسدة التي يقضى اليها من التشاخص والتشاحن في ان الثمار تصيبها العاهات كثيرا فيفرض بيعها قبل كمالها الى كل مال المشتري بالباطل كما علل به صاحب المشرع ومن المعلوم قطعان هذه الحيلة لا ترفع المفسدة ولا تزيل بعضها وايضا فان الله وملائكته والناس قد علموا ان من اشترى الثمار وهي شبيص لم يمكن احدا ان ياكل منها فانه لا يشتريها للقطع ولو اشترى هذا الغرض لكان سقمها وبيعها مردودا لذلك الجوز والخوخ والاحماص وما اشبهها من الثمار التي لا ينتفع بها قبل ادراكها لا يشتريها احدا الا بشرط التبقية وان سكت عن ذكر الشرط بلسان فهو قائم بقلبه وقلب البائع وفي هذا تعطيل للنص والحكمة التي هي لشارع لاجلها اما تعطيل الحكمة فظاهر واما تعطيل النص فانه انما يحل على ما اذا باعها بشرط التبقية لفظا فلو سكت عن التلفظ بذلك وهو مراده ومما دل البائع جازو هذا تعطيل لما دل عليه النص واستقاط الحكمة **فصل** ومن الحيل الباطلة انه اذا حلف لا يبيع هذه الحجة ثم اراد ان يبيعها منه فليبع منها تسعة مائة وتسعة وتسعين سهما ثم يهب السهم الباقي وقد تقدم نظير هذه الحيلة الباطلة

وكذلك لو حلف لا يبيع ولا يهب اياها ففعل ذلك لم يحنث ولو وعت هذه الحيلة في جارية قد طهرت لغيره ولم
 فاراد المالك ان يطاها فلا استبراء فله حيلتان على اسقاط الاستبراء احدهما ان يعتقها ثم يزوجها والثانية
 ان يملكها لرجل ثم يزوجها اياها فاذا قضى وطئ منها ان اراد بيعها او وطئها بملك يمين فليست ترها من المالك فينضم
 نكاحه فان شاء باعها وان شاء اقام على وطئها وتقدم نظير هذه الحيلة لو حلف ان لا يلبس هذا الثوب فلينسل منه
 خيطا ثم يلبس او لا ياكل هذه الرغيف فليخرج منه ليا به ثم ياكله قال غير واحد من السلف لو حلف المحلوف عليه على نحو
 كان اخف واسهل من هذا الخداء ولو قابل العبد امر الله ونهيته بهذه المقابلة بعد عاصيا فحاده بل لو قابل حلال
 امر المالك ونهيته او العبد امر سيده ونهيته او امر الطبيب ونهيته بهذه المقابلة لما
 عنده احد قط ولعله كل احد عاصيا واذا تدبر العالم في الشريعة امر هذه الحيلة لم يخف عليه نسبتها اليها ومجملها منها
 والله المستعان **فصل ومن الحيل الباطلة لو حلف لا يبيع هذه السلعة بمائة دينار او ازيد عليها فلم يجد**
 من يشتريها بذلك فليبيعها بتسعة وتسعين دينارا او مائة جزء من دينار او اقل من ذلك او يبيعها بدراهم تساوي ذلك
 او يبيعها بتسعين دينارا او مئتي دينار او نحو ذلك وكل هذه حيل باطلة فانها تتضمن نفس مخالفة لما نواه وقصد
 وعقد قلبه عليه واذا كانت يمين الحالف على ما يصدق عليه صاحبها كما قال النبي صلى الله عليه واله وسلم فيمين على ما يعبد الله
 من قلبه كما انما من كان فليقل ما شاء وليقيم ما شاء فليست يمينه الا على ما عهده الله من قلبه قال الله تعالى لا يؤخذكم بالله
 الايمانكم ولا يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فاخبروا الله انما يفتقر الى ايمانكم فكلوا مما اكتسبتم وما كان الله بغير اعلم بما كنتم
 تعملون في اللغو فكيف اذا كان قاصدا للضد ما يحيل عليه **فصل ومن الحيل الباطلة على ان يطا امته واذا احبلت منه لم**
 تصرام ولد فله بيعها ان يملكها الولد الصغير ثم يزوجها ويطاها فاذا اولدت منه عتق الاولاد على الولد لانهم اخوته
 ومن ملك اخاه عتق عليه قالوا فان خاف ان لا يمشي هذه الحيلة على قول الجمهور الذين لا يجوزون الرجل ان يزوج
 بجارية ابنه وهو قول الامام احمد ومالك والشافعي فالحيلة ان يملكها الذي رجم محرم منه ثم يزوجها اياها فاذا اولدت
 عتق الولد على ملك ذي الرحم فاذا اراد بيع الجارية فليهبها له فينضم النكاح وان لم يكن له ذو رحم محرم فليملكها اجنبيا ثم
 يزوجها فان خاف من رق الولد فليعلق الاجنبي عتقهم بشرط الولادة فيقول كل ولد تلدينه فهو حر فيكون الاولاد كلهم حرا
 فاذا اراد بيعها بعد ذلك فليهبها من الاجنبي ثم يبيعها وهذه الحيلة ايضا باطلة فان حقيقة التملك لم توجد اذ حقيقة
 نقل المالك الى الملك يتصرف كما يحب هذا هو الملك المشرع للعقول المتعارفة فاما تملك لا يمكن فيه المالك من التصرف الا بالتزويج
 وحده فهو تلبيس لا تملك فان المالك لو اراد وطئها او الخلو بها او النظم اليها لتهوة او التصرف فيها كما يتصرف المالك
 في ملوكه لما امكنه ذلك فان هذا تملك تلبيس وخداء ومكن لا تملك حقيقة بل قد علم الله والمالك المملك ان الجارية لسيدها
 ظاهر او باطنا وان لم يطب قلبه باخراجها عن ملكه بوجه من الوجوه وهذا التملك بمنزلة تملك الاجنبي ماله كانه ليسقط
 عنه زكوة ثم يسترده منه ومعلوم قطعا انه لا حقيقة لهذا التملك عرفا ولا شرعا ولا بعد المالك له على الوجه غيبا به ولا يجب
 عليه به الحج والزكوة والنفقة واداء الديون ولا يكون به واجد اللطول معدودا في جلة الاغنياء فهذا هو الحقيقة لا التملك
 الباطل الذي هو مكر وخداء وتلبيس **فصل ومن الحيل الباطلة التحيل على رد امراته بعد ان باننت منه وهي لا**
 تشعر بذلك وقد ذكر ارباب الحيل وجوبها كلها باطلة فمنها ان يقول لها احلفي عينا واستفتيت فقيل لي جدد
 نكاحك فان كان الطلاق قد وقع والام يضرك فاذا البانته قال جعلي الامر لي في تزويجك ثم يحضر الولي والشهود و

ليانته

يتزوجها فتصير امرأته بعد البتونة وهي لا تشعر فان لم تكن من هذا الوجه فليست تقل الى وجه ثانيا وهو ان يظهر
يريد سفره ويقول لا امن للوت وانا اريد كتبك هذه للدار واجعل لك هذا المتاع صداقا بحيث لا يمكن ابطاله واريد ان
اشهد على ذلك فاجعل امرك الى حتى اجعل صداقا فاذا فعلت عقد نكاحها على ذلك وتبر الامر فان لم يرد السفر فليظه
انه مريض ثم يقول لها اريد ان اجعل لك ذلك واخاف ان اقول لك به فلا يقبل فاجعل امرك الى حتى اجعل صداقا فاذا فعلت
احضر وليها وتزوجها فان حدثت المرأة من ذلك كله ولم يتمكن من لم يبق له الا حيلة واحدة وهي ان يحلف بطلاقها او
يقول قد حلفت بطلاقك اني تزوج عليك في هذا اليوم او هذا الاسبوع او اسأف بك وانا اريد ان اتمسك بك ولا اذ
عليك ضرة ولا تسافرين فاجعل امرك الى حتى اخالعك وارصدك بعد انقضاء اليوم وتخلصي من الضرة والسفر فاذا فعلت
احضر الشهود والولي ثم يريدها وهذه الحيلة باطلة فان المرأة اذا بانّت صارت اجنبية منه فلا يجوز نكاحها الا باذنها ورضاها
وهي لم تاذن في هذا النكاح الثاني ولا رضيت به ولو علمت انها قد ملكت نفسها وبانت فلعلمها لا ترغب في نكاحه فليس له ان
يخذعها على نفسها ويجعلها له زوجة بغير رضاها فان قيل فالنبي صلى الله عليه واله لم قد جعل جلد النكاح كهنه له و
غاية هذا انه هازل قيل هذا ليس بصحيح وليس هذا كالهازل فان الهازل لم يظهر امره اريد خلافا قبل تكلم باللفظ قاصدا
ان لا يلزم موجبه وذلك ليس اليه بل الى الشارع واما هذا فما كثر مخادع المرأة على نفسها مظهر انها زوجة وان الزوج
باقية وهي اجنبية محضه فهو يمكن بها ونكاحها باظهار انها زوجة وهي في الباطن اجنبية فهو يمكن بها برجل ونكاح
على اخذ ماله باظهاره انه يحفظه له ويصونه من يذهب به بل هذا الخش لان حرمة البضع اعظم من حرمة المال في
المخادعة عليه اعظم من المخادعة على المال والله اعلم **فصل ومن الحيل الباطلة للجدعي وطع مكابته بعد عقد الكت**
قال رباب الحيلة في ذلك ان يهبها لولده الصغير ثم يزوجها وهي على ملك ابنه ثم يكاتبها لابن شريطاها بحكم الك
فان اتت بولد كانوا احرا اذ ولده قد ملكهم فان عجزت عن الكتابة عادت قنا الولد والنكاح بحاله وهذه الحيلة باطلة
على قول الجمهور وهي باطلة في نفسها لانه لم يملكها الولد تليكا حقيقيا ولا كاتبتها حقيقة بل خلاعا ومكرا وهو يعلم انها
امته ومكاتبته في الباطن وحقيقة الامر وانما اظهر خلاف ذلك توصلا الى وطع الفهرج الذي حرم عليه بعقد الكتابة
فاظهر تليكا لا حقيقة له وكتابة عن غيره وفي الحقيقة انما هي عن نفسه والله يعلم ما تخفى الصدور **فصل ومن الحيل**
الباطلة الحيلة التي تسمى حيلة العقارب لها صور منها ان يوقف داره او ارضه ويشهد على وقفها ويكتم ثم يبيعها فاذ
علم ان المشتري قد سكنها واستغلمها بمقدار ثمنها اظهر كتاب الوقف وادعى على المشتري باجرة المنفعة فاذا قال للمشتري
انا وزنت الثمن قال وانتفعت بالدار والارض فلا تدعي المنفعة مجانا **ومنها** ان يملكها الولد او امرأته ويكتم ذلك ثم
يبيعها ثم يادعي بعد ذلك من ملكها على المشتري ويباع له تلك المعاملة وضمنه للمنافم تضمين الغاصب **ومنها** ان يزوج
لولده او امرأته ثم يزوجها من شخص اخر فان ارتفع الكرى اخرج الاجارة الاولى وفتح اجارة الثاني وان نقص الكرى او استمر
ابقاها **ومنها** ان يرهن داره او ارضه ثم يبيعها ويأخذ الثمن فينتقم به مدة فتى اراد فسخ البيع واسترجاع البيع اظهر
كتاب الرهن وامثال هذه العقارب التي ياكل بها اشباه العقارب اموال الناس بالباطل ويمشيها لهم من رق عليه دينه
ولم يراقب الله ولم يخف مقامه تقليدا لمن قلده في تضمين للقبوض بالعقد الفاسد تضمين الغاصب فيجعل قوله اعانة لهذا
الظالم المعتدى على الاثر والعدوان ولا يجعل القول الذي قاله خيرة اعانة للمظلوم على البر والتقوى وكانه اخذ بشق
الحديث وهو انصر اخاك ظالما او مظلوما واكتفى بهذه الكلمة دون ما بعدها وقد عاذ الله احدا من الامة من نجيز

الاحسان على الاثر والعدل وان وضار الظالم واضاع حق المظلوم جبارا وذلك لا امام ولن قال ان المقبوض بالعقد القاسد
 يضمن ضمان المخصوص فان لم يقل ان المقبوض به على هذا الوجه الذي هو حيلة ومكي وخلاف وظلم محض للمشتري وغرور لا يضمن
 تضمنه وضياعه حقه واخذ ماله كله وايداعه في الحبس ما بقي واخراج المالك من يده فان الرجل قد يشتري الارض او العقار
 تبقى في يده مدة طويلة يزيد اجرتها على ثمنها اضاعاف مضاعفة فيؤخذ منه العقار ويحبس عليه ثمنه من الاجرة ويبقى الباقي
 بقدر الثمن مراد فربما اخذ ما فوقه وما تحته وفضلت عليه فضل يحتاجه الظالم المالك حاله ويدعه على القرض فحاشا اما
 واحد امن ائمة الاسلام ان يكون عوناً لهذا التعريب الخبيث على هذا الظلم والعدل وان الواجب عقوبة مثل هذا العقوبة التي
 قد دعي عن ائمة الناس والتحليل على استهلاك اموال الناس وان لا يمكن من طلب عوض المنفعة اما على اصل من لا يضمن منافع
 الغصب هم الجمهور كما في حنيفة ومالك واحمد في احدى الروايتين عندهما وهو اصلها دليل لا فظاهر واما من يضمن الغاصب كاشافى
 واحمد في الرواية الثانية فلا يتأتى تضمن هذا على قاعدته فانه ليس بغاصب وانما استوفى المنفعة بحكم العقد فاذا تبين ان
 العقد باطل وان البائنة غرره لم يرجع عليه ضمان فانه انما دخل على ان ينتفع بلا عوض وان يضمن المبيع بثمنه لا بقيمة فاذا تلف
 المبيع بعد القبض تلف من ضمانه بقيمة فاذا انتفع به انتفع بلا عوض لان على ذلك دخل ولو قدر وجوب الضمان فان الغار
 هو الذي يضمن لانه سبب الى اتلاف مال الغير بغيره وكل من اتلف مال غيره بمباشرة او سبب فانه يضمنه ولا يقال للمشتري
 هو الذي يباشر الاتلاف وقد وجد متسبب مباشر في حال الحكم على البائنة فان هذا غلط محض فهذا فان المضمون هو مال المشتري
 الذي تلف عليه بالتضمن وانما تلف بتسبب الغار وليس ما هنا مباشر بحال عليه الضمان فان قيل فهذا انما يدل على انا
 اذا ضمن المغير ورجع على الغار لا يدل على تضمن الغار ابتداء قيل هذا فيه قولان للسلف والخلف قد نص الامام احمد
 على ان من اشترى ارضا فبقي فيها او غرس ثم استمقت فللمستحق قلع ذلك ثم يرجع المشتري على البائنة بما نقص ونص في
 موضع اخر انه ليس للمستحق قلعه الا ان يضمن نقصه ثم يرجع به على البائنة وهذا التقى النصين واقربهما الى العدل فان المشتري
 غرس وبنى غراسا وبناع ما ذونا فيه ليس ظالما به فالعرق ليس بظالم فلا يجوز للمستحق قلعه حتى يضمن له نقصه والبائنة هو
 الذي ظلم المستحق ببيع ماله وغرس المشتري ببنائه وغراسه فاذا اراد المستحق الرجوع في عين ماله ضمن للمغير وما نقص
 بقلعه ثم يرجع به على الظالم وكان تضمينه له اولى من تضمن المغير وثمة تمكين من الرجوع على الغار ونظيره هذه المسئلة لو قبض
 مغصوبا من غاصب ببيع او عارية او اتماب او اجارة وهو يظن انه مالك لذلك او ما ذولا فيه ففيه قولان احدهما ان
 المالك يجبر بين تضمن يما شاؤ وهذا المشهور عند اصحاب الشافعي واحمد ثم قال اصحاب الشافعي ان ضمن المشتري وكان عالما
 بالغصب لم يرجع بما ضمن على الغاصب فان لم يعلم نظرت فيما ضمن فان التزم ضمانه بالعقد كبذل العين وما نقص منها لم
 يرجع به على الغاصب لان الغاصب لم يغره بل دخل معه على ان يضمنه وهذا التعليل يوجب ان يرجع بما زاد على ثمن المبيع اذا ضمنه
 لانه انما التزم ضمانه بالثمن لا بالقيمة فاذا ضمنه اياه بقيمة رجع بما بينهما من التفاوت قالوا وان لم يلتزم ضمانه نظرت فان
 لم يحصل له في مقابلته منفعة كقيمة الولد ونقصان الجارية بالولادة رجع به على الغاصب لانه غره ودخل معه على ان لا يضمنه
 وان حصلت له به في مقابلته منفعة كالاجرة والمهر وارش البكارة فعنه قولان احدهما يرجع به لانه غره ولم يدخل
 على ان يضمنه والثاني لا يرجع لانه حصل له في مقابلته منفعة وهذا التعليل يوجب على هذا القول ان يرجع بالتفاوت
 الذي بين المسمى ومحل المثل واجرة المثل اللذين ضمنهما فانه انما دخل على الضمان بالمسمى لا بعوض المثل والمنفعة التي حصلت
 له انما هي بالتزمه من المسمى وما ذهب الامام احمد واصحابه نحو في المشوعقد الباب عندهم انه يرجع اذا غرم على الغاصب بما

بئنه

ابتداء

ففيه

لم يلزم ضمانه خاصة فاذا غرم وهو مودع او متعهد بجهة العين والمنفعة رجح بها لان لم يلزم ضمانا وان ضمن وهو مستأجر
 قيمة العين والمنفعة رجح بقيمة العين والقدر الزائد على ما بذل له من عوض المنفعة قالوا لا يرجح بها ضمن من عوض المنفعة
 لان دخل على ضمانه فيقال له نعم دخل على ضمانه بالمسمى لا بعوض المثل وان كان مشتريا ضمن قيمة العين والمنفعة فقالوا
 يرجح بقيمة المنفعة دون قيمة العين لانه التزم ضمان العين ودخل على استيفاء المنفعة بلا عوض والصحيح انه يرجح بما زاد
 من قيمة العين على الثمن الذي بذله وان كان مستعيرا ضمن قيمة العين والمنفعة رجح بما غرمه من ضمان المنفعة لان دخل على استيفائها
 مما نال ويرجح بما ضمنه من قيمة العين لانه دخل على ضمانها بقيمتها وعن الامام احمد رواية اخرى ان ما حصل له منفعة تقابل
 ما غرم كالنهر والاجر في البيع وفي الهبة وفي العارية وكقيمة الطعام اذا قدم له او وهبته فاكله فانه لا يرجح به لانه استوفى
 العوض فاذا غرم عوضا لم يرجح به والصحيح قول الاول لان لم يدخل على استيفائه بعوض فلو علم انه يستوفيه بعوض لم يدخل
 على ذلك فلو علم الضيف ان صاحب البيت او غيره يفرقه الطعام لم ياكله ولو ضمن للمالك ذلك كله للغاصب جاز ولم يرجح
 على القابض الا بما لا يرجح به عليه فيرجح عليه اذا كان مستأجرا بما غرمه من الاجرة وعلى القول الذي اخترناه انما يرجح على
 بما التزم من الاجرة خاصة ويرجح عليه اذا كان مشتريا بما غرمه من قيمة العين وعلى القول الاخر انما يرجح عليه بما
 بذل من الثمن ويرجح عليه اذا كان مستعيرا بما غرمه من قيمة العين اذ لا مسمى هناك واذا كان متهدبا او مودعا لم يرجح عليه بشئ
 فان كان القابض من الغاصب هو المالك ولا شئ له لما استقر عليه لو كان اجنبيا وما سواه فلو الغاصب له لا يجب له على
 نفسه شئ وامامنا لا يستقر عليه لو كان اجنبيا بل يكون قراه على الغاصب فمولى الغاصب ايضا **والقول الثاني** انه
 ليس لما للمطالبة المغرور ابتداء كما ليس له مطالبة قرارا وهذا هو الصحيح ونص عليه الامام احمد في المودع اذا اودعها يعني
 المودعة عند غيره من غير حاجة فلفت فانه لا يضمن الثاني اذا لم يعلم وذلك لانه مغرور وطرد هذا النص انه لا يطالب
 للمغرور وفي جميع هذه الصور وهو الصحيح فانه مغرور ولم يدخل على انه مطالب فلا هو التزام المطالبة ولا الشارع الزم بها
 وكيف يطالب المظلوم المغرور ويترك الظالم الغار ولا سيما ان كان محسنا ياخذ المودع وما على الحسين من سبيل انما السبيل
 على الذين يظلمون الناس ويهجون في الارض بخير الحق وهذا شأن الغار الظالم **وقيل** قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان
 المشتري للمغرور بالامة اذا اوطئها ثم خرجت مستحقة واخذ منه سيدها للمهر رجح به على البائنة لان غره **وقضى** على
 كرم الله وجهه انه لا يرجح به لانه استوفى عوضه وهاتان الروايتان عن الصحابة هما قولان للشافعي وروايتان عن الامام
 احمد ومالك لخذ بقول عمر وابو حنيفة اخذ بقول علي كرم الله وجهه وقول عمر افقه لانه لم يدخل على انه يمتنع بالمهر وانما
 دخل على الاستمتاع بالثمن وقد بذل والا فالبائنة ضمن له بعقد البيع سلامة الوطئ كما ضمن له سلامة الولد فكما يرجح
 عليه بقيمة الولد يرجح عليه بالمهر **فان قيل** فما يقولون في اجرة الاستئجار اذا ضمنه اياها المستحق هل يرجح بها
 على الغار قلنا نعم يرجح بها وقد صرح بذلك القاضي واصحابه وقد قضى مير المؤمنين كرم الله وجهه ايضا بان الرجل
 اذا وجد امراته برصا او عميا او مجنونة فدخل بها فلها الصداق ويرجح به على من غره وهذا محض القياس والميزان الصحيح
 لان الولي لما لم يعلم وانلف عليه للمهر لزمه غره **فان قيل** هو الذي تلفه على نفسه بالدخول **قيل** لو علم انها كذلك
 لم يدخل بها وانما دخل بها بناء على السلامة التي غره بها الولي ولهذا لو علم العيب لمضى به ودخل بها لم يكن هناك فخر ولا
 لارجوع ولو كانت المرأة هي التي غره سقط مهرها ونكته المسئلة ان المغرور اما محسن فيا معذرو كلاهما لا سبيل
 عليه بل ما يلزم المغرور باستلزامه له لا يسقط عنه كالثمن في البيع والاجر في عقد الاجارة **فان قيل** فالمهر قد التزم

التم

فكيف يرجع به قيل انما التزم في محل سليم ولم يلتزم في معيبة ولا امة مستحقة فلا يجوز ان يلزم به فان قيل فهذا ينتقص
عليكم بالنكاح الفاسد فان النبي صلى الله عليه واله وسلم التزم فيه بالصلح في ما استحل من فرجها وهو لم يلتزم الا في نكاح صحيح
قيل لما اقدم على الباطل لم يكن هناك من غيره بل كان هو الغار لنفسه فلا يدينه استيفاء المنفعة فيه بحانا وليس هناك
من يرجع عليه بل لو فسد النكاح بغير المرأة سقط مهرها او بغيره والولي يرجع عليه **فصل ومن التحيل المحرمة الباطل**
التحيل على جواز مسئلة العينة مع انها حيلة في نفسها على الربا وجهود الامة على تحريمها وقد ذكر ارباب التحيل لاستباحة
عدة حيل منها ان يجزئ المشتري في السلعة حدا ما ينقص به او يتعيب فيجوز لبائعها ان يشتريها باقل مما
باعها ومنها ان تكون السلعة قابلة للتجزئة فيمسك منها جزء ما ويبيعه ببقيةها ومنها ان يضم البائع الى السلعة
سكينا او منديلا او حلقة حليلة او نحو ذلك فيمسكه المشتري ويبيعه السلعة بما يتفقان عليه من الثمن ومنها ان
يبيعها المشتري لولده او زوجته او من يثق به فيبيعها الموهوب له من بائعها فاذا قبض الثمن اعطاه للواهب ومنها
ان يبيعها اياها نفس من غير احوال شتى ولا هبة لغيره لكن يضم الى ثمنها خاتما من حليلة او منديلا او سكينا ونحو ذلك
ولا ريب ان العينة على وجهها اسهل من هذا التكليف واقل مفسدة وان كان الشارع قد حرم مسئلة العينة لمفسدة فيها
فان المفسدة لا تزول بهذه الحيلة بل هي محالها وانضم اليها مفسدة اخرى اعظم منها وهي مفسدة المكر والخداع واتخاذ احكام
الله هرا وهي اعظم المفسدتين وكذلك سائر التحيل لا تزال المفسدة التي حرم لاجلها وانما يضم اليها مفسدة الخداع والمكر
وان كانت العينة لا مفسدة فيها فلا حاجة الى الاحتياال عليها فخر ان العينة في نفسها من ادنا التحيل الى الربا فاذا التحيل عليها المحال
صارت حيلة متضاعفة ومفاسد متنوعة والحقيقة والقصد معلومات الله والملائكة وللمتعاقدين ولن حصرها من
الناس فليضم ارباب التحيل ما شاءوا وليس كواية طريق سلكوا فانهم لا يخرجون بذلك عن بيع مائة بمائة وخمسين الى سنة فليدخلوا
محل الربا ويخرجوا فليس هو المقصود والمقصود معلوم والله لا يخادع ولا تروج عليه التحيل ولا تلبس عليه الامور
فصل ومن التحيل المحرمة الباطلة اذا اراد ان يبيع سلعة بالبراءة من كل عيب ولم يامن ان يردّها عليه المشتري
ويقول لم يعين لي عيب كذا او كذا ان يوكل رجلا غير يبال يعرف في بيعها ويضمن للمشتري ذلك المبيع فاذا باعها قبض منه
رب السلعة الثمن فلا يجد المشتري من يرد عليه السلعة وهذا غش حرام وحيلة لا تسقط المائة فان علم المشتري بصورة
الحال فله الرد وان لم يعلم وهو المفترض حيث لم يضمن المذكر المعروف يمكن من غشامة فالتفريط من هذا والمكر والخداع
من ذلك **فصل ومن التحيل المحرمة الباطلة** ان يشتري جارية ويريد وطئها بملك اليمين في الحال من غير استبراء
فله عدة حيل منها ان يزوجه اياها الباطل قبل ان يبيعها منه فتصير زوجته ثم يبيعها لها فيفسد النكاح ولا يجب عليه
استبراء لانه ملك زوجته وقد كان وطؤها حلالا له بعقد النكاح فصار حلالا بملك اليمين ومنها ان يزوجه غيره
ثم يبيعها من الرجل الذي يريدها فيملكها من وجهه وفرجها على حرام فيومر الزوج بطلانها فاذا فعل حلت للمشتري
منها ان يشتريها لا يقبضها حتى يزوجه من عبدة او غيره ثم يقبضها بعد التزويج فاذا قبضها طلقها الزوج فيطأها
سيدّها بلا استبراء قالوا فان خاف المشتري ان يطلّقها النرجس استوثق بان يجعل الزوج امرها بيد السيد فاذا انصر
طلقها هو ثم وطئها بلا استبراء ولا يخفى نسبة هذه الحيل الى الشرع ومحلها منه وتضمنها ان ياتى بها يطأها بكره ويطأها
المشتري عشية وان هذا امنافض لما قصد الشارع من الاستبراء ومبطل لقاعدة الاستبراء بالكلية ثم ان هذه الحيلة
كما هي محرمة فهي باطلة قطعا فان السيد لا يحل له ان يزوجه موطوءة حتى يستبرأها والا فكيف يزوجه من يطأها و

ورحمها مشغول بمائة وكان الثاني اراد بيعها وجب عليها استبراءها على احد القولين صيانة لمائة ولا سيما ان لم يامن من وطى المشتري لها بلا استبراء ففهمنا يتعين عليه الاستبراء قطعا فاراد زوجها حيلة على اسقاط حكم الله وتعطيل امره كان نكاحا باطلا لا اسقاط ما اوجب الله من الاستبراء واذا اطلقها الزوج بناء على صحة هذا النكاح الذي هو مكروه وخلاف الخ والتخاذايات الله هن والم يحل لسيدان يطاها بدون الاستبراء فان الاستبراء اوجب عليه بحكم الملك المحمود والنكاح العارض حال بينه وبينه لان لم يكن يحل له وطئها فاذلال المائة على مقتضى علم وزوال المائة لا يزيل اقتضاء مقتضى مع قيام سبب الاقتضاء منه وايضا فلا يجوز تعطيل الوصف عن موجب ومقتضاه من غير فوات شرط او قيام مانع وبالحيلة فالمفسدة التي تمنع الشارع المشتري لاجلها من الوطى بدون الاستبراء لم تنزل بالتخيل والمكر بل انضم اليها مفسد المكروه الخداء والتخيل فيا لله العجب من شئ حرم لمفسدة فاذا انضم اليه مفسدة اخرى هي اكبر من مفسدة تكثير صارحلا لا فهو بمنزلة لم التحذير اذا اذبح كان حراما فان مات حقا بقاءه او خفق حتى يموت صارحلا لا لانه لم يذبح قال الامام احمد هو حرم من وجهين وهكذا هذه المحرمات اذا احتيل عليها صارت حراما من وجهين وتاكيد تحريمها والذي يقضى منه العجب انهم يجمعون بين سقوط الاستبراء بهذه الحيل وبين وجوب استبراء الصغيرة التي لم توطأ ولا يوطأ مثلها وبين استبراء البكر التي لم يقرعها فحل واستبراء الجوز الهرة التي قد ليست من الحمل والولادة واستبراء الامة التي يقطع برادة رحمها ثم يسقطون مع العلم بان رحمها مشغول فاجبت مع حيث لم يوجبها الشارع واسقطتموه حيث اوجبها قالوا وليس هذا العجب من تناقضكم بل واعجب منه انكار كون القرعة طريقا لاثبات الحكم مع ورود السنة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن اصحابه بها واثبات حل الوطى بشهادة شاهدك زور يعلم ان وجه الواطى انهما شهدا بالزور على طلاقها حتى يجوز لاحد الشاهدين ان يتزوجها فيثبت الحل بشهادتهما **واعجب** من ذلك انه لو كان له امته هي سيرة يطاها كل وقت لم تكن فراشا له ولو ولد لم يلحق الولد ولو تزوج امرأة ثم قال بجذرة الحاكم والشهود في مجلس العقد هو طالق ثلثا او كانت باقضى المشرق وهو باقضى المغرب صارت فراشا بالعقد فلو انت بعد ذلك بولد اكثر من ستة اشهر لحق نسب **واعجب** من ذلك قولكم لو منع الذي دينارا واحدا من الجزية وقال لا اوديه انتقص عمله وحل مال ودمه ولو سب الله ورسوله وكتابه على رؤسنا اقمه سب وحرقت افضل المساجد على الاطلاق واستهان بالمصحف بين ايدينا اعظم استهانة وبذل ذلك الدينار فهداه باق ودمه معصوم **ومن العجب** تجويز قراءة القرآن بالفارسية ومنه رواية الحديث بالمعنى **ومن العجب** اخراج الاعمال عن مسمى الايمان وانه مجرد التصديق والناس فيه سواء وتكفير من يقول لم يسجد او فقيها او يصل بلا وضوء او يلبس بالارت للملاهي ونحو ذلك **ومن العجب** اسقاط الحد على من استباح امرأة للزنا او لكس بيت فنابها وايضا بعلى من وجد امرأة اجنبية على فراشه في الظلمة فجاء معها يطاها امراته **ومن العجب** التشديد في المياه حتى تجس القنطرة مقنطرة بقطرة بول وقطرة دم وتجوز الصلوة في ثوب بغير مضغ بل نجاسة فان كانت مغلظة فبقد راحة الكف **ومن العجب** انه لو شهد عليه اربعة بالن نافكذب لشهود حدة وان صدقهم سقط عنه الحد **ومن العجب** انه لا يصح استبراء رداء لتقن مسجدا يعبد الله فيه ويصير استبراءها لتجعل كنيسة يعبد فيها الصليب وبيت نار تعبد فيها النار **ومن العجب** انه لو ضحك في صلوة قهقهة بطل وضوءه ولو غنى في صلوة او قدف المحصنات او شهد بالن وروى ذلك فوضوءه بحاله **ومن العجب** انه لو وقع في البير نجاسة نزع منها ادلوا معدودة فاذا حصل الدلو في البير تنجس وعرف الماء نجسا وما اصاب حيطان البير من ذلك الماء نجسها وكذلك ما جدد من الدلاء الى ان تمت النوبة الى الدلو الاخير فانه ينزل

ثم يصعد طاهرا فيشقش النجاسة كلها من قعر البير الى راسه قال بعض المتكلمين ما رايت اكرم من هذا الدلو ولا اعقل
ومن العجب انه لو حلف لا ياكل فاكهة حنت بكل الجوز واللوز والفسق ولو كان يابسا قد اتت عليه الستون و
لا يحنث باكل الرطب العنب الرمان والعجيب من ذلك تحليل هذا بان هذه الثلاثة من خيار الفاكهة واعلى اوليها
فلا يدخل في الاسم المطلق ومن العجب انه لو حلف ان لا يشرب من النيل والفرات او دجلة فشرب بكفة او
بكوز او دلو من هذه الاثني لم يحنث فاذا شرب بغيره مثل البهاجر حنت ومن العجب انه لو نام في المسجد واغلقت
عليه الابواب ودعت الضرورة الى الخلاص طاق القبلة وحجاب المسجد الى بذلك من مؤخر المسجد ومن العجب
امر هذه الحيل التي لا يزداد بها المنى عند الافساد امضا عفا كيف تباع مع تلك المفسدة الزائدة بالملك والخدم وتحرم
بدونها وكيف تنقلب مفسدا بها بالحيل صلاحا وتضيق حرماتها بخلا وبخشا طيبا قالوا هذا فصل لاشارة الى بيان فساد
هذه الحيل على وجه التفصيل كما تقدم الاشارة الى فسادها وتحريمها على وجه الاجمال ولو تتبعنا هاهنا حيلة حيلة لطال الكتاب
ولكن هذه امثلة يحتذى عليها والله الموفق للصواب **فصل** قال رباب الحيل قال الله تعالى من تق الله يجعل له مخرجا
والحيل مخارج من المضائق **والجواب** انما يتبين بذكر قاعدة في قسام الحيل ومرتبتها فنقول وبالله التوفيق هي اقسام
القسم الاول الطرق الخفية التي توصل بها الى ما هو محرم في نفسه بحيث لا يجعل بمثل ذلك السبب بحال فتق كالمنقوص
بما يحرم في نفسه لم يجرم بالتفاق المسلمين وذلك كالحيل على اخذ اموال الناس وظلمهم في نفوسهم وسفك دماءهم ولباط
حقوقهم وفساد ذات بينهم وهي من جنس حيل الشياطين على اغواء بني ادم بكل طريق وهم يتحيلون عليهم ليقعواهم في
واحدة من ستة ولا بد فيتحيلون عليهم بكل طريق ان يوقعهم في الكفر والتفاق على اختلاف انواعه فاذا عملت حيلهم في ذلك
قوت عيونهم فان عجزت حيلهم عن من حمت فطرتهم وتلاها شاهد الايمان من ربه بالوحي الذي انزله على رسوله اعملا والحيلة في
القائمهم في البدعة على اختلاف انواعها وقبول القلب لها وهيتوه واستعداده فان تمت حيلهم كان ذلك صاحب اليهم من العصية
وان كانت كبيرة ثم ينظرون في حال المستجاب لهم الى البدعة فان كان مطاعا متبوعا في الناس امره بالزهد والتعبد و
محاسن الاخلاق والشم ثم اطاروا له الشقاء بين الناس ليصطادوا عليه الجهال ومن لا علم عنده بالسنة وان لم يكن
كذلك جعلوا بدعة عونا له على ظلم اهل السنة واذا هم والنيل منهم وزينوا له ان هذا انتصار لما هم عليه من الحق فان
اعجزت هذه الحيلة ومن الله على العبد بتحكيم السنة ومعرفتها والتمييز بينها وبين البدعة القوة في الكباش وزينوا
له فعلها بكل طريق وقالوا له انت على السنة وفساق اهل السنة اولياء الله وعباد اهل البدعة اعداء الله وقبور فساق اهل
السنة روضة من رياض الجنة وقبور عباد اهل البدعة حفرة من حفرة النار والتمسك بالسنة تكفر الكباش كما ان مخالفة السنة
تخطئ الحسنات واهل السنة ان فعلت بهم اعمالهم قامت بهم عقابهم واهل البدعة اذا فعلت بهم اعمالهم فعلت بهم عقابهم
واهل السنة هم الذين احسنوا الظن بهم اذ وصفوه بما وصف به نفسه ووصفه برسوله ووصفوه بكل كمال وجلال
وتزوه عن كل نقص والله تعالى عند ظن عبده به واهل البدعة هم الذين يظنون بهم ظن السوء اذ يعطونه عن صفات
كماله ويزهونه عنها واذا عطلوه عنها لم يزم انصافه باضدادها ضرورة ولهذا قال الله تعالى في حق من انكر صفته ولحق
من صفاته وهو صفة العلم ببعض الجزئيات وذلكم ظنكم الذي ظنتم بربكم اردكم فاصبحتم من الخسرين واخبرهم عن الظنين
بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء وغضب الله عليهم ولعنهم واعاد لهم جهنم وساءت مصيرا فلم يتواعدوا بالعقاب احد
اعظم من ظن به ظن السوء وانت لا تظن به ظن السوء فذلك والعقاب وامثال هذا من الحق الذي يجعلونه وصلة لم

من استجاب

الاستهانة

نقلوه

يتسوع

نقله

مهارة

وحيلة الى استهانتهم بالكباش واخذوا من انفسهم هذه حيلة لا ينجي منها الا الراسخ في العلم العارف باسماء الله وصفاته
فانه كل كان بالله اعرفت كان له اشد خشية وكلما كان اجهل كان اشد غرورا به واقل خشية فان اعجزتهم هذه الحيلة وعظم
وقار الله في قلب العبد هو تواضعه للصفاة وقالوا له انما تقع مكثرة باجتناب الكباش حتى كانوا لا يمكن ان يماثروا له اذا تاب منها ما كانت
او صفاة كتب مكان كل سيئة حسنة فيقولون اكثر منها ما استطعت ثم ادبر مكان كل سيئة حسنة بالقوة ولوقبل الموت بساعة قال اعجزتهم هذه الحيلة
او خلص الله عبده منها فنقله الى الفضول من انواع الباحات والتوسيع فيها وقال له قد كان لك اذ كانت امرأة الا واحد
ثم اراد تكميلها بالمائة وكان لسليم ابن مائة امرأة وكان للزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وعثمان عفان من اهل
ما هو معروف وكان لعبد الله بن المبارك والليث بن سعد من الدنيا وسعة المال لا يجهل وينسى ما كان له في الايام
الفضل وانهم لم ينقطعوا عن الله بدنياهم بل ساروا بها الى الله فكانت طريقا لهم الى الله فان اعجزتهم هذه الحيلة بان
تفهم بصيرة قلب العبد حتى كان مشاهدا لها في الآخرة وما اعد الله فيها لاهل طاعة واهل معصية فلخذ حذره وتأهب للقاء
ربه واستقص مد الحياة الدنيا في جنب الحياة الباقية الدائمة نقلوه الى الطاعات المفضولة الصغيرة الثواب ليشتغل بها
من الطاعات الفاضلة الكثيرة الثواب فيعمل حيلة في ترك كل طاعة كبيرة الى ما هو دونها فيعمل حيلة في تقويت الفضيلة على
فان اعجزتهم هذه الحيلة وهي هات لم يبق لهم الا حيلة واحدة وهي تسليط اهل الباطل والبدع والظلمة عليه يوزونه وينفرون
الناس عنه وينعونهم من الاقتداء به ليفوتوا على مصلحة الدعوة الى الله وعليهم ومصلحة الاجابة فهذه مجامع الزمير
الشيطان ولا يحصى افرادها الا الله ومن لم يسكنه من عقل يعرف الحيلة التي تمت عليه من هذه الحيل فان كانت له مهارة الى التخلص منها ولا فيل
من تمت عليه والله المستعان **وهذه الحيل** من شياطين الجن لطيف حيل شياطين الانس المجادلين بالباطل ليدخلوا به الحق و
يتوصلوا به الى اغراضهم الفاسدة في الامور الدينية والدنيوية وذلك كحيل القرامطة الباطنية على افساد الشريعة وحيل الربا
على اشباه الخير من حيل الصليب بما يوهون به عليهم من الخاريق والحيل كالتمويل المصنوع وغيره مما هو معروف عند الناس و
كحيل رباب الاشارات من الاذن والتسيير والتغيب وامساك الحيات ودخول النار في الدنيا قبل الآخرة وامثال ذلك
من حيل اشباه النصارى التي تروى على اشباه الانعام وكحيل رباب الدك وخفة اليد التي يخفى على الناظر اسبابها ولا يتفطنون
لها وكحيل السحرة على اختلاف انواع السحر فان سحر البيان هو من انواع التحيل اما لكونه بلوغا في اللطف والحسن على حد استعمال
القلوب فاشبه السحر من هذا الوجه واما لكونه القادر على البيان يكون قادرا على تحسين القبيح وتقبيح الحسن فهو ايضا يشبه
السحر من هذا الوجه ايضا كذلك سحر الوهم ايضا هو حيلة وهمية والواقع شاهد بتأثير الوهم واليهام الا ترى ان خشية القوي يمكن الانسان من الشئ عليها اذا كانت قريبة
من الارض لا يمكن الشئ عليها اذا كانت على مهواة بعيدة القعر والاطباء تنهى صاحب الرعاف عن النظر الى الشئ الا بمرقته
المصرع عن النظر الى الاشياء القوية السعرات والاوران فان النفوس خلقت مطية الاوهام والطبيعة فعالة والاحوال الجنية
تابعة للاحوال النفسانية وكذلك السحر بالاستعانة بالارواح الجنية انما هو بالتحيل على استغلالها بالاشراك بها و
الاتصاف بجهنماتها الجنية ولهذا لا يعمل السحر الا مع الانفس الجنية المناسبة لتلك الارواح وكلما كانت النفس اجنبية عن
سحرها اقوى وكذلك سحر التمرجات وهو اقوى ما يكون من السحر ان يخرج بين القوى النفسانية الجنية الفعالة والقوى الطبيعية
المفعلة والمقصود ان السحر من اعظم انواع التحيل التي ينال بها الساحر غرضه وحيل الساحر من اضعف الحيل واقلها
ويكن لا تؤثر تأثيرا مستقرا الا في النفوس الباطلة المتفعلة للشهوات الضعيفة تعلقها بباطل الارض والسموات المنقطعة
عن التوجه اليه والاقبال عليه فهذه النفوس محل تأثير السحر وكحيل رباب الملاهي والطرب على استمالة النفوس الى

حجة الصور والوصول الى اللذات اذ بها خيل السماع الشيطان على ذلك من ادنى الخيل عليه حتى قيل اول ما وقع الزنا في العالم
فانما كان بجيلة اليراع والغنا لما اراد الشيطان ذلك لم يجد علي حيلة ادنى من الملاهي وكجمل للصوم السارق على اخذ مال
الناس هم انواع لا تحصى فمنهم السارق بايديهم ومنهم السارق باقلامهم ومنهم السارق باماناتهم ومنهم السارق بما يظهره من
الدين والفقر والصلاح والزهد وهم في الباطن بخلافه ومنهم السارق بمكرهم وخلاصهم وعشهم وبالجمل فخيّل هذا الضرب من
الناس من اكثر الخيل وتليها خيل عشاق الصور على الوصول الى اغراضهم فانها تقع في الغالب خفية وانما تم غالباً على النفوس القابلة
للمنقعة الشهوانية وكجمل التنازل الى ملكوا بها البلاد وقهروا بها العباد وسفكوا بها الدماء واستباحوا بها الاموال و
كجمل اليهود واخوانهم من الرافضة فانهم بليت المكس والاحتياك ولهذا ضربت على الطائفتين الذلة وهذه سنة الله في كل مكان
مخادع عتال بالباطل ثم ارباب هذه الخيل نوعان نوع يقصد به حصول مقصوده ولا يظهر انه حلال كجمل للصوم
عشاق الصور المحرمة وهو ما ونوع يظهر صاحبه ان مقصوده خير وصالح ويبطن خلافه وارباب النوع الاول اسلم
عاقبة من هؤلاء فانهم اتوا البيوت من ابوابها والامر من طريق وجهها اما هؤلاء فقلوبهم موضوع الشرع والدين لما كان ارباب هذا
النوع انما يباشرون الاسباب الجائرة ولا يظهرون مقاصدهم اعطى امرهم وعظم الخطب بهم وصعب الاحتراز منهم وعز على العالم
استنقاذ قتلهم فاستبيحت بجيلهم الفروج واخذت بها الاموال من اربابها فاعطيت لغير أهلها وعطلت بها الواجبات و
ضيعت بها الحقوق وعجت الفروج والاموال والحقوق الى ذهابها عجيبة وضجت مما حل بها اليه عجيبة ولا يختلف المسلمون ان
تعليق هذه الخيل حرام والا فتاء بها حرام والشهادة على مضمونها حرام والحكم بها مع العلم بحالها حرام والذين جوزوا منها ما جوزوه
من الاثمة لا يجوز ان يظن بهم انهم جوزوه على وجه الخيلة الى المحرم وانما جوزوه بصورة ذلك الفعل ثم ان المتخيل انما يجرى المكافاة
صوره ما اقتضاه فتوسل به الى ما منعوا منه وكتب لك على قولهم وقتا وهم وهذا في الكذب عليهم وعلى الشارع شأنه ان الشا
رحم الله تعالى يجوز اقرار المريض لو ارثه فيقظه من يري ان يوصي لو ارثه وسيلة الى الوصية له بصورة الاقرار ويقول هذا جازع عند
وهذا الكذب على الشافعي فانه لا يجوز الوصية للوارث بالتحيل عليها بالاقرار فكذا الشافعي يجوز للرجل اذا اشترى من
غيره سلعة بثمن ان يبيعها باها باقل مما اشترى منها بناء على ظاهر السلامة ولا يجوز ذلك حيلة على بيع مائة بمائة ونفسين الى
سنة فالذي يسأل الذر ليعلم ذلك ويقول هو يخذل حيلة على ما حرمه الله ورسوله فلا يقبل اقرار المريض لو ارثه ولا يصح هذا
البيع ولا سيما فان اقرار المريض شهادة على نفسه فاذا طرق اليها التهمة بطلت كما لشهادة على غيره والشافعي يقول قبل قرأ
احساناً للطن بالمقر ومجلا لا قراره على السلامة ولا سيما عند الحائنة ومن هذا الباب احتيال المرأة على فسخ نكاح الزوج
بما تحيل اياها ارباب المكس والاحتياك بان تكرر ان تكون اذنت للولي او بان انكحاس لم يصح لان الولي او الشهود جنسوا وقت
العقد على فراش حرير واستندوا الى وسادة حرير وقد راي من يستعمل هذه الحيلة اذا طلق الزوج امراته ثلاثاً واراد الخلع
من عار التحليل وشناره ارشده الى القدر في صحة النكاح فسق الولي والشهود فلا يصح الطلاق في النكاح الفاسد ونسب
كان النكاح صحيحاً لما كان مقيماً معها عدة سنين فلما وقع الطلاق الثلاث فسد النكاح ومن هذا احتيال البائنة على
فسخ البيع بدعواه انه لم يكن بالغ وقت العقد ولم يكن رشيداً او كان مجنوناً عليه ولم يكن البيع ملكاً له ولا ما ذوالقبيصة
فهذه الخيل وامثالها لا يسترىب مسلم في انها من كبائر الاثم واقبح المحرمات وهي من التلاعب بدين الله والحاذ ابا ان
هنا وهو حرام من جهةها في نفسها لكونها كذباً وزوراً وحرام من جهة المقصود بها وهو ابطال حق وانبات باطل
ثلاثة اقسام احدها ان تكون الحيلة محرمة ويقصد بها المحرم الثاني ان تكون مباحة في نفسها ويقصد بها المحرم

فيصير حراما محرما الوسائل كالسفر لقطع الطريق وقتل النفس المعصومة وهذا ان القسمان تكون الحيلة فيهما موضوعا
 للمقصود الباطل المحرم ومفضية اليهما هي موضوعا للمقصود الصحيح المجاز ومفضية اليه فان السفر طريق صالح لهذا
 وهذا الثالث ان يكون الطريق لم يوضع لافضاء المحرم وانما وضعت مفضية الى المشروع ولا قرار والبيع والنكاح والهبة
 ونحو ذلك فيمكنها التميل سلبا وطريقا الى المحرم وهذا معترك الكلام في هذا الباب وهو الذي قصدنا الكلام فيه بالقضا
 الاول القسم الاول ان يقصد بالحيلة اخذ حق او دفع باطل وهذا القسم ينقسم الى ثلاثة اقسام ايضا احلها
 ان يكون الطريق محرما في نفسه وان كان المقصود به ستقام مثل ان يكون له على رجل حق فيجده ولا بينة له فيقيم صاحب
 شاهد يزور يشهدان به ولا يعلمان ثبوت ذلك الحق ومثل ان يطلق الرجل امراته ثلاثا ويجحد الطلاق ولا بينة لها
 فتقيم شاهدان يشهدان انه طلقها ولم يسمع الطلاق منه ومثل ان يكون له على رجل دين وله عنده ودعة فيجحد
 بالودعة فيجحد هو الدين او بالعكس ويحلف ما له عندي حق او ما اودعني شيئا وان كان يحيز هذا من يحيز مسئلة
 الظفر ومثل ان تدعى عليه المرأة كسوة او نفقة ما ضيق كذا وباطلا فيمكن ان تكون مكنت من نفسها او سلمت نفسها اليه
 او يقيم شاهد يزور انها كانت ناشزا فلا نفقة لها ولا كسوة ومثل ان يقتل رجل وليه فيقيم شاهد يزور لم
 يشهد القتل فيشهد انه قتل ومثل ان يموت موروث فيقيم شاهد يزور انه مات وانه وارثه وهما لا يعلمان ذلك
 ونظائره من الحق لا شاهد له به فيقيم شاهد يزور يشهد له به فهذا اياهم على الوسيلة دون المقصود وفي مثل
 هذا اجاء الحديث اذا الامانة الى من ايتى بك ولا تخن من خانتك **فصل القسم الثاني** ان يكون الطريق مشروع
 وما يفضي اليه مشروع وهذه هي الاسباب التي نصبها الشارع مفضية الى سبباتها كالبيع والاجارة والمساواة والمزارعة
 والوكالة بل الاسباب محل حكم الله ورسوله وهي في قضاها مسبباتها شرعا على وزن الاسباب الحسية في قضاها مسبباتها
 قد رافعا شرع الرب تعالى وذلك قدره وهما خلق وامره والله له الخلق والامر ولا تبدل بخلق الله ولا تغير بحكمة فكما لا
 يخالف سببنا بالاسباب القدرية احكامها بل يجرها على سببها وما خلقت له فهكذا الاسباب الشرعية لا يجرها
 عن سببها وما شرعت له بل هذه سنت شرعا وامر وتلك سنت قضاء وقدر او سنت الامرية قد تبدل وتغير كما
 يصح امره ويخالف وامر سنت القدرية فلن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة الله تحويلا وكما لا يصح امره الكوني القدرى
 ويدخل في هذا القسم التحيل على جلب المنفعة وعلى دفع الضرر وقد اهتم الله تعالى ذلك لكل حيوان فلاتواع الحيوانات من
 انواع الحيل والمكر ما لا يهتدى اليه بنوا آدم وليس كلامنا ولا كلام السلف في ذم الحيل متنا ولا هذا القسم بل العاجن من
 عجز منه والكيس من كان به افطن وعليه اقدر ولا سيما في الحرب فانها خدعة والجحر كل الجحر ترك هذه الحيلة والانسان
 مندوب الى استعادته بالله تعالى من الجحر والكسل فالجحر علم القدرة على الحيلة النافعة والكسل علم الارادة لفعلها
 فالعاجن لا يستطيع الحيلة والكسلان لا يبذلها ومن لم يجتهد وقد امكنت هذه الحيلة اضاع فرصته وفرط في مصالحه
 كما قاله

حكمة

الاستعادة

وفي هذا قال بعض السلف الامراء ان امر في حيلة فلا يجن عنه وامر لا حيلة فيه فلا يجزع منه **فصل القسم الثالث**
 ان يجتهد على التوصل الى الحق او على دفع الظلم بطريق مباحة لم يوضع موصول الى ذلك بل وضعت لغية فيتخذها هو طريقا الى هذا
 المقصود الصحيح وقد يكون قد وضعت له لكن تكون خفية لا يظن لها والفرق بين هذا القسم والذي قبل ان الطريق في
 الذي قبل نصبت مفضية الى مقصودها ظاهر انسا لكها سالك الطريق المعهود والطريق في هذا القسم نصبت مفضية

الى غيره فتوصل بها الى ما لم يوضع له فهي في الفعل كالتهريض الجائر في القتل او تكون مفضية اليه لكن بخفاء وذلك لان ذلك
امثلة ينتفع بها في هذا الباب **المثال الاول** اذا استأجر من دار امدة سنين باجرة معلومة فحان ان يندرب الكرى
في اخر المدة ويتسبب الى فسخ الاجارة بان يظهر ان لم تكن له ولاية الايجار وان الموصى ملك لابنه او امراته او انه كان
موجبا قبل ايجاره وتبين ان المقبوض اجرة المثل لما استوفاه من المدة وينتزع الموجر فالحيلة في التخلص من هذه الحيلة
ان يضمن المستأجر درك العين الموجرة او غيره فاذا استحققت او ظهرت الاجارة فاسد رجع عليه بما قبضه منه او يأخذ
اقرار من يخاف منه بان لا حق له في العين وان كل دعوى يدعيها بسببها فهي باطلة او يستأجرها منه بمائة دينار مثلاً ثم
يصارفه كل دينار بعشرة دراهم فاذا طالبه باجرة المثل طالبه هو بالدينار الذي وقع عليها العقد فانه لم يخف من ذلك ولكن يخاف
ان يندرب في اخر المدة فليست طميلة الاجرة على عدد السنين ويجعل معظمها للسنة التي يخشى غدره فيها وكذلك اذا خاف الموجر
ان يغدر المستأجر ويرحل في اخر المدة فيجعل معظم الاجرة على المدة التي يامن فيها من الحيلة والقدر اليسير منها لآخر المدة
المثال الثاني ان يجات رب الدار غيبة المستأجر ويحتاج الى داره فلا يسلمها لاهله اليه فالحيلة في التخلص من ذلك
ان يوجرها ربحاً من امرأة المستأجر ويضمن الزوج ان ترد اليه المرأة الدار ويغريها متى انقضت المدة او تضمن المرأة ذلك
اذا استأجر الزوج فتبقى استأجر احدهما وضمن الآخر لم يملك احدهما من الامتياز وكذلك ان مات المستأجر فجد ورثة الاجارة
وادعوا ان الدار لهم نعم رب الدار كفالة الورثة وضمانهم مراد الدار الى الموجر فان خاف الموجر فلا يسلم المستأجر وعلم
تمكن من قبض الاجرة فالحيلة ان يأخذ منه كفيلة باجرة ما سكن ابداً ويسمى اجرة كل شهر للضمين ويشهد عليه بضمانه
المثال الثالث ان ياذن رب الدار للمستأجر ان يكون في الدار ما يحتاج اليه او يعلف الدابة بقدر حاجتها وخاف ان
لا يحتسب له ذلك من الاجرة فالحيلة في اعتلاده به عليه ان يقلد ما يحتاج اليه الدابة او الدار ويسمى له قدر
معلوماً ويجسب من الاجرة ويشهد على الموجر ان قد وكله في صرف ذلك القدر فيما يحتاج اليه الدار والدابة فان قيل
فهو يجوزون لمن له دين على رجل ان يوكله في المضاربة به او الصداقة به او ابراء نفسه منه او ان يشتري له شيئاً ويبدأ
المدين اذا فعل ذلك قيل هذا انما اختلف فيه وفي صورة المضاربة بالدين قولان في مذهب الامام احمد **احدهما** انه لا
يجوز ذلك وهو المشهور لانه يتضمن قبض الانسان من نفسه وبراءة نفسه من دين الغريم بفعل نفسه لانه من اخرج الدين
ومضارب به فقد صار المال امانة وبرئ عنه وكذلك اذا اشترى به شيئاً او تصدق به **والقول الثاني** انه يجوز وهو
الراجح في الدليل ولا يثبت الادلة الشرعية ما يمنع من جواز ذلك ولا يقتضيه تجويزه مخالفة قاعدة من قواعد الشرع ولا وقوعاً
في محظوظ من ربا ولا قمار ولا بيع غرر ولا مفسدة في ذلك بوجه مما فلا يليق بحاسن الشريعة المنع منه وتجويزه من مجازاتها
ومقتضاها وقولهم انه يتضمن ابراء الانسان لنفسه بفعل نفسه كلام فيه اجمال يوهم انه هو المستقل بابراء نفسه وبالفعل الذي
به يبدأ وهذا ايهام فانه انما يرى بما اذن له رب الدين من مباشرة الفعل الذي تضمن براءته من الدين فاي محذور في ان
يفعل فلا اذن له فيه رب الدين ومستهوف يتضمن براءته وكيف يتمكن ان يقوم في الاحكام الضمنية النفعية ما لا يقع مثله
في المتبوعات ونظائر ذلك اكثر من ان تذكر حتى لو وكله او اذن له ان يبرى نفسه من الدين جاز ومالك ذلك كما لو وكل
المرأة ان تطلق نفسها فاي فرق بين ان يقول طلقني ففك ان شئت او يقول لغريمي ابراء نفسك ان شئت وقد قالوا لو اذن
العبد في التكفير بالمال ملك ذلك على الصريح فلو اذن له في الاعتاق ملكه فلو اعتق نفسه صرح على احد القولين والقول الاخر
لا يصح لما تم اخذ وهو ان الولاء للمعتق والعبد ليس من اهل الولاء نعم المحذور ان يملك ابراء نفسه من الدين بغير رضاه

فهو المطلق

ليس

بغير اذنه فهذا هو المخالف لقواعد الشرع فان قيل فالذين لا يتعين بل هو مطلق كل ثابت في الذمة فاذا اخرج ما لا و
اشترى به او تصدق به لم يتعين ان يكون هو الدين ورب الدين لم يعينه وهو باق على اطلاقه قيل هو في الذمة مطلق و
كل فرد من افراده طابقه صم ان يعين عنه ويجزئه وهذا كما يجب الرب تعالى الرقبة المطلقة في الكفارة فانها غير معينة ولكن اي رقبة عينها
الكلف وكانت مطابقة لذلك المطلقة تادي بها الواجب نظيرة هذا ان اي فرد عينه وكان مطابقا لما في الذمة عين وتادي به
الواجب هذا مما يتعين عند الادلاء اليه وكما يتعين عند التوكيل في قبضه فهكذا يتعين عند كلي من هو في ذمة ان يعينه
ثم يضارب او تصدق او يشترى به شيئا وهذا المحض الفقهاء وموجب القياس من الافا الفرق بين تعيينه اذا وكل الغير في قبض
والشراء والتصدق به وبين تعيينه اذا وكل من هو في ذمة ان يعينه ويضارب او تصدق به فهل تحت التقرييق فقهاء او
مصلحة لهما اولاهما او حكمة للشارع فيجب مراعاتها فان قيل يجوز واعلم هذا ان يقول له اجل الدين الذي عليك
راس مال السلم في كذا او كذا قيل شرط صحة النقص ان احد هما ان تكون الصورة التي ينقص بها مساوية لسائر
الصورة في المعنى الموجب للحكم الثاني ان يكون الحكم فيها معلوما بنص او اجماع وكلا الامرين منتفهما فلا اجماع
معلوم في المسئلة وان كان قد حكى وليس مما نحن فيه فان المانع من جوازها راي انها من باب بيع الدين بالدين بخلاف ما
نحن فيه والجوز لها يقول ليس عن الشارع نص عام في المنع من بيع الدين بالدين وغاية ما ورد في حديث وفيه ما فيه انه يحى
عن بيع الكاكي بالكاكي والكاكي هو للخر وهذا اذا كان راس مال السلم ديناني ذمة السلم فهذا هو المنوع منه بالاتفاق لانه يتضمن
شغل الذمتين بغير مصلحة لهما واما اذا كان الدين في ذمة المسلم اليه واشترى به شيئا في ذمة فقد سقط الدين من ذمة
وخلفه دين اخر واجبه من باب بيع الساقط بالساقط بالواجب في باب المقاصة فان في المستاجر
او انفق على الدابة وقال نفقت كذا او كذا او انكر الموجب فالقول قول المجران المستاجر يدعى برأية نفسه من الحق الثابت عليه
والقول قول المنكر فان قيل فهل ينفع اشتهاد رب الدار والدابة على نفسه انه مصدق فيما يدعى انفاقه قيل لا ينفع ذلك
وليس بشئ ولا يصدق انه انفق شيئا لا يبينه لان مقتضى العقد ان لا يقبل قوله في الانفاق ولكن ينتفع بعد الانفاق باشتهاد
المجران صا دق فيما يدعى انه انفق والفرق بين الموضعين انه بعد الانفاق مدعى فاذا صدق المدعى عليه نفع ذلك و
قبل الانفاق ليس مدعى ولا ينفع اشتهاد المجران بتصدق بيقه فيما سوف يدعى في المستقبل فهذا شئ وذلك شئ اخر
فان قيل فما الحيلة على ان يصدق المستاجر فيما يدعى من النفقة قيل الحيلة ان يسلف المستاجر رب الدار والحيوان
من الاجرة ما يعلم انه يقدر حاجته ويشهد عليه بقبضه ثم يدعى رب الدار الى المستاجر ذلك الذي قبضه منه ويؤكد
في الانفاق على دارة ودابة فيصير امينة فيصدق على ما يدعى اذا كان ذلك نفقة مثله عرفا فان خرج عن العادة لم يصدق
به وهذا حيلة لا يدفع بها حقا ولا يتوصل بها الى المحرم ولا يقيم بها باطلا **المثال الرابع** اذا خاف رب الدار والدابة
ان يعوقها على المستاجر بعد المدة فالحيلة في امن من ذلك ان يقول متى حبستها بعد انقضاء المدة فاجرتها كل يوم
كذا او كذا فان ينف من جسمها ان يلزمه بذلك **المثال الخامس** لا يجوز استئجار الشمع ليشعل لذهاب عين
المستاجر والحيلة في تجويز هذا العقد ان يبيعه من الشمعة او اق معلومة ثم يوجره اياها فان كان الذي اشعل منها
ذلك القدر والا احتسب له بما اذهب منها واحسن من هذه الحيلة ان يقول بعثت من هذه الشمعة كل اوقية منها
بدرهم قل لما خوف منها او كثر وهذا جائز على احد القولين في مذهب الامام احمد اختاره شيخنا وهو الصواب لمقطوع
به وهو مخير على بض الامام احمد في جواز اجارة الدار كل شهر بدرهم وقد اجس على كرم الله وجهه في الجنة نفسه كل دلو بقرعة

ولا يجوز

ولا محذور في هذا أصلاً ولا يفتى إلى تنازع ولا تشاحن بل على الناس في كثير من بيعاتهم عليه ولا يضر جهالة كسبة
 العقود عليه عند البيع لأن الجملة المانعة من صحة العقد هي التي تؤدي القمار والغرر ولا يدعى لها قد على أي شيء يدخل وهذه لا
 تؤدي إلى شيء من ذلك بل زاد قليلاً أخذ والباطل راض وإن أراد كثيراً أخذ والباطل راض الشريعة لا تحرم مثل هذا ولا
 تمنع منه بل هي أصح من ذلك وأحكم فإن قيل لكن في عقد على هذا الوجه وإن أحدهما تضمنت الجعير بين البيع والاجارة الثاني
 أن مورد عقد الاجارة يدعى عينة أو بعضه بالاستعمال قيل لا محذور في الجعير بين عقدين كل منهما جائز بمفرده كما لو باع
 سلعة فأجره داره شهر مائة درهم وإما ذهب اجزاء المستاجر بالانتفاع فأنما لم يحذر لأنه لم يعرض عنه الموجب وعقد الاجارة
 يقتضي رد العين بعد الانتفاع وإما هذا العقد فهو عقد بيع يقتضي ضمان المتلف بثمن الذي قد يلزم واحدة انتفاع بالعين
 قبل الاتلاف فالاجرة في مقابلته انتفاع بمدة بقائها والثمن في مقابلته ما ذهب منها فلو عتامن تقليد راء الرجال ما الذي حرم
 هذا وإن في كتاب الله وسنة رسوله أو أقوال الصحابة أو القياس الصحيح الذي يكون فيه الفهم مساوياً للأصل ويكون حكم الأصل
 ثابتاً بالكتاب والسنة أو الإجماع وليس في كلامنا في هذا الكتاب من القليل المتعصب المقر على نفسه ما شهد عليه به جميع أهل العلم
 ليس من جملتهم فذلك وما اختار لنفسه وبالله التوفيق المثال السادس أن تشتط المرأة دارها أو بلدها أو أوطانها لا يزوج
 عليها ولا يكون هناك حاكم يصح هذا الشرط أو يخاف أن يرفعها الحاكم يطله فأحيل في تصحيحه أن يلزم من عند العقد
 بأن يقول ن تزوجت عليك امرأة فهي طالق وهذا الشرط يصح وإن قلنا لا يصح تعليق الطلاق بالنكاح نص عليه أحمد لأن
 هذا الشرط لما وجب الوفاء به منع التزويج بحيث لو تزوج فلها الخيار بين المقام معه وفارقه جازاً بشرط طلاق من
 يتزوجها عليها كما جاز اشتراط عدم كآحها فإن لم يتم لها هذه الحيلة فلتأخذ شرطاً أن تزوج عليها قائماً بغيرها أو أمر الضم
 ببدلها أو يصح تعليق ذلك بالشرط لأنه توكل على الصحيح ويصح تعليق الوكالة على الشرط الصحيح من قول العلماء وهو قول الجمهور
 مالك وأبي حنيفة وأحمد كما يصح تعليق الولاية على الشرط بالسنة الصحيحة الصريحة ولو قيل لا يصح تعليق الوكالة بالشرط
 يصح تعليق هذا التوكيل الخاص لأنه يتضمن الاستقاط فهو كالتعليق الطلاق والعق بالشرط ولا ينتقض هذا بالبراءة فإنه يصح تعليقها
 بالشرط وقد فعل الإمام أحمد وأصوله تفتي صحته وليس عنه نص بالمنع ولو سلم أنه تملك لم يمنع تعليقه بالشرط كما يتعلق
 الوصية وأولى بالجواز فإن الوصية تملك مال وهذا ليس كذلك فإن لم يتم لها هذه الحيلة فليتزوجه على مهر مسمى على
 أنه إن أخرجها من دارها فلها مهر مثلها وهو أضعاف ذلك المسمى ويقر الزوج بأنه مهر مثلها وهذا الشرط صحيح لأنها
 لم ترض بالمسمى إلا بناء على إقرارها في دارها فإذا لم يسلم لها ذلك وقد شرطت في مقابلته زيادة جاز وتكون تلك الزيادة في
 مقابلته ما فاتهما من العوض الذي أتم أرخصت المهر ليس لها فإذا لم يسلم أمقلت إلى المهر الزائد وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بجواز
 مثل ذلك مع قولهم بأنه لا يصح اشتراط دارها ولا أن يتزوج عليها وقد اغفل الله عن هذه الحيلة بوجوب الوفاء بهذا الشرط
 الذي هو أحق الشروط أن يوفى به وهو مقتضى الشرع والعقل والقياس الصحيح فإن المرأة لم ترض ببذل بعض مهر الزوج إلا
 على هذا الشرط ولو لم يجب الوفاء به لم يكن العقد عن تراض وكان الزاماً لها بما لم يأتزمه وبما لم يلزمها الله ثم ورسوله به فلا
 نص ولا قياس والله الموفق المثال السابع إذا خاصمت امرأة وقالت قل كل جارية اشتريتها فمضى حرة وكل امرأة تزوجها
 فهي طالق فأحيل في خلاصه أن يقول ذلك ويعق بالجارية السفينة لقوله إننا لاطغى الماء حملناكم في الجارية وبمسك ببدل
 حصاة أو خقة ويقول فهي طالق فيرد الكفاية إليها فإن تفقعت عليه الزوجة وقالت بل كل رقيقة أو أمة فليقل ذلك ليعتد
 فحرة النخصل غير فاجرة فإنه لو قال ذلك لم تقع كما لو قال له رجل غلامك فاجح زان فقال ما عرفه إلا عفيفاً ولم يرد

ولجره

نصت

العتق لم يعتق وان تفقعت عليه وقالت قل في عتيقة فليقل ذلك ولينوضد الجدل يداة اي عتيقة في الرق فان تفقعت و
 قالت قل في محتوقة او قد عتقتها ان ملكتها فليرد الكناية الى حصاة في يده او خرقه فان لم تدعها ان يمسك شيئا فليرد
 الى نفسه ويعني فلا عتقها من النار يا اسلام او في حرة ليست رقيقة لاحد ويجعل الكلام جملتين فان حضرت وقالت قل فلجارية
 التي اشتريتها محتوقة فليقل ذلك بمن معين او مكان معين في بيت ولا يجنب غيره فان حضرت وقالت من خير ثورية
 ولا كناية ولا نية تخالف قولي وهذا اخر الشبه فلا يمنع ذلك من التورية والكناية وان قال بلسانه لا اوري ولا اكفي والتورية
 والكناية في قلبه كما لو قال لا استثنى بلسانه ومن نية الاستثناء ثم استثنى فانه ينفعه حتى لو لم ينو الاستثناء ثم عزم
 عليه واستثنى نفع ذلك بالسنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها بوجوب في غير حديث كقول الملك سليمان قل ان
 شاء الله وقول النبي صلى الله عليه وسلم الا الاذن بعد ان ذكر به العباس وقوله ان شاء الله بعد ان قال لا غروني شيئا
 ثلاث مرات ثم قال بعد الثالثة وسكوت ان شاء الله والقرآن صريح في نفع الاستثناء اذا نسيه ولم ينو في اول كلامه ولا
 انشاءه في قوله تعالى ولا تقولن لشئ اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت وهذا المتان يختص بالاستثناء
 اذا نسيه كما فسره بجمهور المفسرين اربعة ونعم غيره وهو الصواب فاما ان يخرج منه الاستثناء الذي سبق الكلام
 لاجله ويرد الى غيره فلا يجوز لان الكلام الواحد لا يعتد في صحة نية كل جملة من جملة وبعض من ابعاضه فالنص و
 القياس يقتضي نفع الاستثناء وان خطر له بعد انقضاء الكلام وهذا هو الصواب المقطوع به المثال الثاني لا يصح
 اجارة الارض المشغولة بالزرع فان اراد ذلك فلا حيلة ان جائن تان احل ههما ان يبيع الزرع ثم يوجره الارض
 فتكون الارض مشغولة بملك المستأجر فلا يقدح في صحة الاجارة فان لم يتمكن من هذه الحيلة لكون الزرع لم يشتد
 او كان زرع الغدير انقل الى الحيلة الثانية وعلى ان يوجره اياها لئلا تكون بعد اخذ الزرع ويصح هذا بناء على صحة الاجارة
 المضافة المثال الثاني لا يصح اجارة الارض على ان يقوم المستأجر بالخارج مع الاجرة او يكون قيامه به هو
 ذكره القاضي لان الحق ابره من ثمة تلزم المالك بسبب تمكنه من الانتفاع فلا يجوز نقله الى المستأجر والحيلة في جواز
 ان يسمى مقدار الخارج ويضيق الى الاجرة قلت ولا يمنع ان يوجره الارض بما عليها من الخارج اذا كان مقدارا معلوما لا
 جهالة فيه فيقول اجس تكها بخارجها تقوم بها عني فلا محذور في ذلك ولا جهالة ولا غرر واي فرق بين ان يقول اجرك
 كل سنة بمائة او بالمائة التي عليها كل سنة خراجا فان قيل الاجرة تدفع الى المورج والخارج الى السلطان قيل بل
 تدفع الاجرة الى المورج او الى من اذن له بالدفع اليه فيصير وكيله في الدفع المثال الثالث لا يصح ان يستأجر الدابة
 بعلفها لانه مجهول والحيلة في جوازها ان يسمى ما يعلم انها تحتاج اليه من العلف فيجعل اجرة ثم يوكل في اتفاق ذلك عليها
 وهذه الحيلة غير محتاجة الى ما علمنا فانما يجوز ان يستأجر الظئر بطعامها وكسوتها والاجر بطعامه وكسوته فكذلك
 اجارة الدابة بعلفها وسقيها فان قيل علف الدابة على مالكها فاذا شرط على المستأجر فقد شرط ما بينا في مقتضى
 العقد فاشبه ما لو شرط في عقد النكاح ان تكون نفقة الزوجة على نفسها قيل هذا من افسد القياس لان العلف تدبر
 في مقابلة الانتفاع فهو نفسه اجرة مغتفرة جهالتها للسيرة للحاجة بل الحاجة الى ذلك اعظم من حاجة استئجار الاجير
 بطعامه وكسوته اذ يمكن الاجير ان يشتري له بالاجرة من ذلك فاما الدابة فان كلف ربهان يصحبها ليعلفها شق عليه
 ذلك فتدفع الحاجة الى قيام المستأجر عليها ولا يظن به تفریطه في علفها الحاجة الى ظهرها فهو يعلفها الحاجة وان لم
 يمكنها خاصته المثال الحادي عشر اذا اراد ان يستأجر دارا او حانوتا ولا يدري مدة مقامه فان استأجره

به

نفسها

ذلك

سنة فقد يحتسب الى القول قبلها بالحيلة يستاجر كل شهر بكذا او كان افصح التجارة وتلزم في الشهر الاول ويصير جائزاً فيما بعد من
الشهر فكل واحد منهما الفسخ عقيب كل شهر الى تمام يوم وهذا قول ابي حنيفة وقال الشافعي الاجارة فاسدة وعن احمد بن حنبل والهيثم
الاول فاذا خاف المستاجر ان يتحول قبل تمام الشهر الثاني فيلزم اجرة فالحيلة ان يستاجر ما كل اسبوع بكذا فان خاف التحول
قبل الاسبوع استاجر ما كل يوم بكذا ويصير ويكون حكم اليوم حكم الشهر **المثال الثاني عشر** لو وكل ان يشتري له جارية
معينة فلما رآها الوكيل اعجبت واراد شراءها لنفسه من غير ان يدخل عليه ولا يعلل بالموكل جاز ذلك لان شراءه اياها لنفسه
عزل لنفسه واخراج لها من الوكالة والوكيل يملك عزل نفسه في حضور الموكل وغيبته واذا عزل نفسه واشترى الجارية لنفسه
ملكها وليس في ذلك بيع على بيع اخيه ولا شراء على شراء اخيه الا ان يكون سيدها قد ركن الى الموكل وعزم على مضاء البيعه فيكون
شري الوكيل لنفسه حينئذ حراما لانه شري على شراء اخيه ولا يقال للعقد لم يتم والشراء على شراءه هو ان يطلب من التائه فسخ العقد
في مدة الخيار ويعقد معه هو لعدة اوجه **احدها** ان هذا من الحديث على الصورة النادرة والاكثر خلافا **الثاني** ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قرن ذلك بخطبة على خطبة اخيه وذلك انما يكون قبل عقد النكاح **الثالث** انه نهي ان يسوم على سوم اخيه
وذلك ايضا قبل العقد **الرابع** ان المعنى الذي حرم الشارع لاجل ذلك لا يختص بحالة الخيار بل هو قائم بعد الوكون والرجوع
وان لم يعقد كما هو قائم بعد العقد **الخامس** ان هذا تخصيص عموم الحديث بلا موجب فيكون فاسدا فان شراءه على شراء اخيه
متناول بحال لشراء وما بعده والذي عزم من خصه بحالة الخيار ظنه ان هذا اللفظ انما يصدق على من اشترى بعد شراء اخيه
وليس كذلك بل اللفظ صادق على القسمين **السادس** انه لو اخص اللفظ بما بعد الشراء لوجب تعدية بتعدية علته الى
حالة السوم واما على اصل في حنيفة فلا يتأق ذلك لان الوكيل لا يملك عزل نفسه في غيبة الموكل فلو اشترى لنفسه لكانت
عزلا لنفسه في غيبة موكل وهو لا يملكه قالوا فالحيلة في شرائها لنفسه ان يشتريها بغير جنس الثمن الذي وكل ان يشتري
به وحينئذ فيملكها لان هذا العقد غير الذي وكل فيه فهو بمنزلة ما لو وكل في شراء شاة فاشترى فرسا فان العقد يكون للوكيل ولو
الموكل فان راد الموكل الاحتراز من هذه الحيلة وان لا يمكن الوكيل من شراءها لنفسه فليشهد عليه انه متى اشترى لنفسه فخرجه
فان وكل الوكيل من يشتريها له انبى ذلك على اصلي **احدهما** ان الوكيل مل له ان يوكل ام لا **والثاني** ان من حلف لا يفعل شيئا
فوكلف فعله هل يحنث ام لا وفي الاصلين نزاع معروف فان وكل رجل في بيع جارية ووكله اخيه في شراءها واراد هو شراءها لنفسه فحكم
علماء تقدم خيران ههنا اصلا اخر وهو ان الوكيل في بيع الشيء هل يملك بيعه لنفسه فيه روايتان عن الامام احمد **احدهما**
لا يملك ذلك سدا للذريعة لانه لا يستقصى في الثمن **والثانية** يجوز اذا زاد على ثمنها في الثمن والتزول التهمة فلهذه الروايات
يفعل ذلك من غير حاجة الى حيلة **والثانية** لا يجوز فعل هذا اهل بجواز له التحويل على ذلك فقيل ان يتحيل بان يدفع الى غيره درهم
ويقول له اشترها لنفسك فله يملكها منه والذي يقتضيه قواعد المذهب ان هذا لا يجوز لانه تحيل على التوصل الى فعل محرم
ولان ذلك ذريعة الى عدم استقصائه واحتياط في البيع بل يسأج في ذلك لعله انها تصير اليه وانه هو الذي يزن الثمن و
لان يعرض نفسه للتهمة ولان الناس يرون ذلك نوع غل ومكر فهاسن الشريعة تباي الجواز فان قيل فلو وكل احدهما
في بيعها والاخر في شراءها ولم يرد ان يشتريها لنفسه فهل يجوز ذلك قيل هذا ينبغي ان يشتري الوكيل في البيع لنفسه فان اخذناه
هناك جاز ههنا بطريق الاولى وان منعناه هناك فقال القاضى لا يجوز ايضا ههنا لتضاد الغرضين لان وكيل البيع يستقصي
في زيادة الثمن وكيل الشراء يستقصي في نقصانه فيتضادان ولم يذكر غير ذلك ويخرج الجواز وان منعنا الوكيل من الشراء
لنفسه لم يضر احد على جواز كون الوكيل في النكاح وكذا من الطرفين وكونه ابيهم وليا من الطرفين وانه يلى بذلك ايجاب

وقوله ولا ريب ان القصة التي تلحق في اثره لنفسه اظهر من القصة التي تلحق في اثره لغيره في ذلك كله اربعين
 بيعة بتا تأطرها الاجتهاد بغيره بشرطها منه شراء مستقلا فهذا الا باس به والله اعلم **المثال الثالث عشر** اذا قال الرجل
 لامرأته الطلاق يلزمه ان يقولين شيئا الا قلت لك مثله فقالت له انت طالق ثلاثا فالحيلة في التخلص من ان يقول لها مثل ذلك
 ان يقول لها قلت لك انت طالق ثلاثا قال صاحب الشافعي وفي هذه الحيلة نظرا لا يخفى لان لم يقل لها مثل ما قالت له وانما كلف
 كلامها من غير ان يقول لها نظيره ولو ان رجلا سب رجلا فقال له السبب انت قلت لي كذا او كذا لم يكن قد رد علي عند
 احد لغة ولا عرف فافهم هذه الحيلة ليست بشي **وقالت** طائفة اخرى الحيلة ان يقول لها انت طالق ثلاثا بفتح التاء فلا تطلق
 هذا نظير ما قالت له سواء وهذه وان كانت اقرب من الاولى فان المفهوم للتعارف لغة وعقلا وعرفا من الرد على المرأة ان
 يخاطبها خطابا مؤثرا فاذا خاطبها خطابا المذكور لم يكن ذلك ردا واجوبا ولو فرض انه رد لم يمنع وقوع الطلاق بالمواجهة وان
 التاء كانت قال ايها الشخص الانسان **وقالت** طائفة اخرى الحيلة في ذلك ان يقول انت طالق ثلاثا ان شاء الله او ان كلمت
 السلطان او ان سافرت ونحو ذلك فيكون قد قال لها نظير ما قالت ولا يضره زيادة الشرط وهذه الحيلة اقرب من التي
 قبلها ولكن في كون المعكلم بها راد او محيبا نظرا لا يخفى لان الشرط وان تضمن زيادة في الكلام لكنه يخرج عن كونه نظيرا للمكلم
 ومثاله وهو انما حلفت ان يقول لها مثل ما قالت له والحيلة الشرطية ليست مثل الحيلة الخيرية بل الشرط يدخل على الكلام
 فيصير ناقصا محتاجا الى الجواب ويدخل على الخبر فيقبله انشاء وبغير صورة الجملة الخيرية ومعناها ولو قال رجل لغيره لعنك الله
 لعنك الله زيدت دينك وارتدت عن الاسلام لم يكن سبالة ولو قال يا زيدا انت ان يوطئ في حرامك التارك فادنا وطولت له ما لا يعلن بطلانها فقال
 انت طالق اكلم السلطان بغير المال ولم يكن مطلقا **وقالت** طائفة اخرى في حاجة الى شيء من ذلك والمخالف لم تدخل هذه الصيغة
 في عموم كلامه وان دخلت فهي من الخصوص بالعرف والعادة والعقل فان لم يرد هذه الصورة قطعا ولا خبرت بهالة ولا
 تناولها لفظه فانه انما تناول لفظ القول الذي يصح ان يقال له وقولها انت طالق ثلاثا ليس من القول الذي يصح ان يوجه
 به فهو لغو محض وباطل وهو بمنزلة قولها انت امراتي وبمنزلة قول الاممة لسيدتها انت امي وجاريتي ونحو هذا من الكلام
 اللغو الذي لم يدخل تحت لفظ المخالف ولا ارادته اما عدم دخوله تحت ارادته فلا اشكال فيه واما عدم تناول لفظه له
 فاز اللفظ العام انما يكون عاما فيما يصح له وفيما سيق لاجله وهذا اقوى من جميع ما تقدم وغاية تخصيص العام بالعرف
 العادة وهذا اقرب لغة وعقلا وشرعا من جعل ما تقدم مطابقا ومما تلا كلامها فتأمل والله الموفق **المثال الرابع**
عشر اذا خاف الرجل الخيق الوقت ان يحرم بالحج فيفوت فيلزمه القضاء ودم الفوات والحيلة ان يحرم احراما مطلقا
 ولا يعينه فان اتسع له الوقت جعل حججا او قرانا او تمتعا وان ضاق عليه الوقت جعل عمرة ولا يلزمه غيرها **المثال**
الخامس عشر اذا جاوز الميقات غير محرم لزمه الاحرام ودم لمجاوزته للميقات غير محرم فالحيلة في سقوط
 اللان عن ان لا يحرم من موضعه بل يرجع الى الميقات فيحرم منه فان احرم من موضعه لزمه الدم ولا يسقط يرجوعه الى
 الميقات **المثال السادس عشر** اذا سرق لمتاع فقال لامرأته ان لم تخبريني من اخذه فانت طالق ثلاثا والمرأة
 لا تعلم من اخذه فالحيلة في التخلص من هذه اليمين ان تذكر الاشخاص التي لا يخرج المأخوذ عنهم ثم تفر لكل واحد
 واحد وتقول هو اخذه فانها تكون مخبرة عن الاخذ وعن غيره فيبر في يمينه ولا تطلق **المثال السابع عشر**
 اذا سرق له متاع اذا ادعت المرأة النفقة والكسوة لمدة ماضية فقد اختلف في قبول دعوى بها فمالك وابو حنيفة لا
 يقبلان دعوىها ثم اختلفا في ماخذ الرد فابو حنيفة يسقطها بمضي الزمان كما يقول منازعة في نفقة القريب ومالك لا يسمع

الدعوى لئى يكذب بها العرف والعادة ولا يخلف فيها ولا يقبل فيها بينة كما لو كان رجل جازدا متصرفا فيها مدة السنين الطويلة بالبناء والهدم والجاراة والعارة وينسبها الى نفسه ويضيفها الى ملكه وانسان حاضرا ووليا شهد افعال فيها طول هذه المدة ومع ذلك لا يحاضر فيها ولا يذكر ان له فيها حق ولا مانع يمتنع من خوف او شركة في ميراث ونحو ذلك ثم جاء بعد تلك المدة فادعاه لنفسه فدعواه غير مسموعة فضلا عن اقامة بينة قالوا وكن لك اذا كانت المرأة مع الزوج مدة سنين يشاهدها الناس الجيران داخل بيتها بالطعام والفاكهة والخبز ثم ادعت بعد ذلك انه لم ينفق عليها في هذه المدة فدعواها غير مسموعة فضلا عن ان يحلف لها او يسمع لها بينة قالوا وكل دعوى ينفيها العرف وتكذب بها العادة فانها مرفوضة غير مسموعة وهذا المذهب هو الذى ندين الله به ولا يليق بهذه الشريعة الكاملة سواء وكيف يليق بالشريعة ان تسمع مثل هذه الدعوى لئى قد علم الله وملائكته والناس بها كذب وزور وكيف تدعى المرأة انها اقامت مع الزوج ستين سنة او اكثر لم ينفق عليها فيها يوما واحدا ولا كساها فيها ثوبا ولا يقبل قولها عليه ويلزم بذلك كله ويقال الاصل معها وكيف يمكن على اصل يكذب به العرف والعادة والظاهر الذى بلغه في القوة الى حد القطع والمسائل التى يقدم فيها الظاهر القوي على الاصل اكثر من ان تحصى ومثل هذا المذهب في القوة مذهب الى حيف وهو سقوطها بمضى الزمان فان البينة قد قامت بدلها فهي كحق المبيت والوطى ولا يعرف احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم مع انهم ائمة الناس في الورع والتمسك من الحقوق والمظالم قضى لامرأة بنفقة ماضية او استحل امراته منها ولا اخبر النبي صلى الله عليه واله وسلم بذلك امرأة واحدة منهن ولا قال لها ما مضى من النفقة حتى لك عند الزوج فان شئت نطقا للين وان شئت تحالينا وقد كان صلى الله عليه واله وسلم يتخذ رعية نفقة اهله ايا ما حتى سالت اياها ولم يقل لمن هي باقية في ذمتي حتى يوسع الله واقتضيك ولما وسع الله عليه لم يقض لامرأة من ذلك ولا قال لها هذا عوض عن ما فاتك من الاتفاق ولا سمع الصحابة لهذه المسألة خبرا و قول عمر رضي الله عنه للغياب اما ان تظنوا واما ان تبخلوا بنفقة ما مضى في ثبوت نظر وان قال ابن المنذر ثبت عن عمر فان في اسناده ما يمتنع ثبوته ولو قد صحته فهو حجة عليهم ودليل على انهم اذا اطلقوا يلزمهم بنفقة ما مضى فان قيل وحجة عليكم في الزامهم بها وانتم لا تقولون بذلك قيل بل نقول به وان الزواج اذا امتنعوا من الواجب عليهم مع قدرتهم عليه لم يسقط بالامتناع ولزمهم ذلك واما المعدور العاجز فلا يحفظ عن احد من الصحابة انه جعل النفقة دينا في ذمته ايد او هذا التفصيل هو احسن ما يقال في هذه المسئلة والمقصود ان على هذا المذهب لا تسمع الدعوى ويسمع بها الشافعي واحمد بناء على قاعدة الدعاوى وان الحق قد ثبت ومستحق ينكس قبضه فلا يقبل قول الدافع عليه الابينة فعلى قولهما يحتاج الزوج الى طريق تخلص من هذه الدعوى ولا ينفع دعوى النشوز فان القول فيه قول للمرأة ولا يخلصه دعوى عدم التسليم الموجب للاتفاق لتمكن المرأة من اقامة البينة عليه فله حيلتان احدهما ان يقيم البينة على نفقة وكسوة لتلك المدة و البينة ان تشهد على ذلك بناء على علمه وتحقق بالاستفاضة والقرائن الفيدة للقطع فان الشاهد يشهد بما علمه باى طريق علمه ليس على الحاكم ان يسأل البينة عن مستند النكاح ولا يجب على الشاهد ان يبين مستنده في الشهادة الثانية ان ينكر التمكين الموجب لثبوت المدعى به في ذمته ويكون صادقا في هذا الاكثار فان التمكين الماضي لا يوجب عليه ما ادعت به الزوجة اذا كان قد اداه اليها والتمكين الذى يوجب ما ادعت به لاحقيقة له فهو صادق في نكاحه المثال الثامن عشر اذا اشتد ربويا بمثله فتعيب عليه ثم وجد عيبا فانه لا يمكنه للعيب الجاد ولا يمكن اخذ الارش لدخول التفاضل فالجمل في استدلاله فلا بد ان يدفع الى البائنه ربويا معيبا بنظر العيب لكن وجد به المبيع ثم يسترجع منه الذى دفع اليه فان استهلكه استرد منه نظيره هذه الحيلة على كل

الشافي واما على اصل في حنيفة فالحيلة في الاستدراك ان ياخذ عوض العيب من غير حنيفة بناء على اصله في تجوز مسئلة تدعوه
واما على اصل الامام احمد فان كان البائع علم بالعيب فكيف لم يمنع العيب الحادث عند المشتري رده عليه بل لو تلف جميعه رجع
عليه بالثمن عنده وان لم يكن من البائع تدليس فانه يرد عليه المبيع ومعارض العيب الحادث عنده ويسترد العوض وليس في
ذلك محذور فان يبطل العقد فالزيادة ليست زيادة في عوض فلا يكون ربا المثال التاسع عشر اذا ابرأ الغريم من دينه
في مرض موته ودينه يخرج من الثلث وهو غير وارث فخاف المبرأ ان تقول الورثة لم يخلف ما لاسوي الدين وبطل بونه بشبهة
فالحيلة ان يخرج المبرأ الى الغريم ما لا يقدر دينه فيهبه اياه ثم يستوفيه منه دينه فان عجز عن ذلك ولم تغب عنه الورثة فالحيلة
ان يقر بان شريكه بقدر الدين الذي عليه فان عجز عن ذلك فالحيلة ان يقر بان كان قبضه منه او ابراه منه في صحة فان
خاف ان يتعدى عليه مطالبته به اذا عوفى فالحيلة ان يشهد عليه انه ان ادعى عليه او اى وقت ادعى عليه او متى ادعى عليه
بكن او كن فهو صادق في دعواه فما لم يدع عليه بذلك لم يلزمه وليس لوارثه بعد ان يدعى به فانه انما صدق بالموروث
ان ادعى ولم تحصل دعواه وانما ينتقل الى الورثة ما ادعى به الموروث وصدق عليه المدعى ولم يتحقق ذلك المثال العشرون
اذا اراد ان يعتق عبده وخاف ان يجر الورثة المال ويرقوا لثنيه فالحيلة ان يبيع لاجنبى ويقبض ثمنه منه ثم
يحبس الثمن للمشتري ويبال اعتاق العبد ولا ينفعه ان ياخذ اقرار الورثة ان العبد يخرج من الثلث لان الثلث انما
يعتبر عند الموت لا قبله فان لم يرد تجيز عتقه واحبلا بيرة وخاف عليه من ذلك فالحيلة ان يملكه لرجل يثق به و
يعلق المشتري عتقه بموت السيد المالك فلا يجد الورثة اليه سبيلا المثال الحادى والعشرون اذا كان لاجنبى
الورثة دين على الموروث واحسان يوفيه اياه ولا بنية له به فان اقر له باطلنا اقراره وان اعطاه عوضه كان تبرعا في
الظاهر فلباقى الورثة رده فالحيلة في خلاصه من دينه ان يقبض الوارث مال عليه في السر ثم يبيع سلعة او دارا او
عبدا بذلك الثمن فيسترد منه المال ويدفع اليه تلك السلعة التي هي بقدر دينه فان قيل وائى حاجة له الى ذلك اذا
امكنه ان يعطيه مال عليه في السر قيل لا في ذلك خلاص الوارث من دعوى بقية الورثة واتهامهم له وشكواهم اياه انه استوك
على مال موروثنا وصار اليه بغير الحق فاذا لم يخرج المال الذي عاينوه عند الموروث عن التركة سلم من طرق التهمة و
الاذى والشكوى المثال لثانى والعشرون اذا زوج عبدا من ابنته حرم فان خاف من انفساخ النكاح بموت حيث
تملكه او بعضه فالحيلة في بقاء النكاح ان يبيع من اجنبى يقبض ثمنه ويهبه اياه فان مات بعد ذلك هو والاجنبى لم
ينفسخ النكاح المثال لثالث والعشرون اذا كان موليه سفيها ان زوجة طلق وان شراه اعتق وان اهل فسوق فالحيلة
ان يشتري جارية من مال نفسه ويزوجها فان اعتقها لم ينقد عتق وان طلقها رجعت الى سيدها فلا يطالبه
بمهرها المثال لرابع والعشرون اذا طلب عبده منه ان يزوجه جارية فخلف بالطلاق لا يزوجه اياها فالحيلة
على جواز تزويجها ولا يحث ان يبيعها جميعا او يملكها لمن يثق به ثم يزوجهما المشتري فاذا فعل ذلك استردهما ولا يحث
لانه لم يزوجه احدهما الاخر وانما فعل ذلك غيره قال القاضي ابو يعلى وهذا غير ممتنع على اصلنا لان الصفة قد وجدت في
حال زوال ملكه فلا يتعلق به حنث ولا يتعلق الحنث باستدامة العقد بعد ان ملكها لان التزويج عبارة عن العقد
وقد تقضى وانما بقى حكمه فلم يحث باستدامة العقد ويقارق هذا اذا حلف على عبده لا ادخل هذه الدار فباعه ودخلها
ثم ملكه ودخلها بعد ذلك فانه يحث لان الدخول عبارة عن الكون وذلك موجود بعد الملك كما كان موجودا في الملك الاول
قال وقد علق احمد القول في رواية مهنا في رجل قال لامرأته انت طالق ان رهننت كذا او كذا فاذا هي قد رهننت قيل ليعين فقال

اذا كان يكون حيث قال وهذا محمول على انه قال زكنت رهنتي فيحت كانه حلف على ما ض ولا يخفى ما في هذا المحل من مخالفة ظاهر كلام السائل وكلام الامام احمد اما كلام السائل فظاهر في انه اذا اراد رهنها ينشيه بعد اليمين فان اداة الشرط تلخص الفعل الماضي للاستقبال فهذا الفعل مستقبلي بوضع اللغة والعرف والاستعمال واما كلام الامام احمد فانه لو فهم من المسائل ما حمل عليه القاصي يحرم بالحنث ولا يقبل الخاف فهو انما يطلق هذه اللفظة فيما عتده فيه نوع توقف واستقراء اجوبته تدل على ذلك وانما وجه هذا ان جعل استدامة الرهن رهننا كاستدامة اللبس والركوب والسكنى والحجامة والاكل والشرب ونحو ذلك ولما كان لها شبه بهذا او شبه باستدامة التماسك والطيب فحرم بها لم يحرم بالحنث بل قال خاف ان يكون قد حث والله اعلم **المثال الخامس والعشرون** هل تخرج الشركة بالعروض والفلوس ان قلنا هي عروض والنقود المنقوشة على قولين هما روايتان عن الامام احمد فان جوزنا الشركة بما لم يحتمل الخيلة بل يكون راس المال قيمتها وقت العقد وان لم يحتمل الشركة بما فالحيلة على ان يصير شركتين فيهما ان يبيع كل واحد منهما ما حبه نصف عرضه بنصف مشاعا فيصير كل منهما شريكا لصاحبه في عرضه ويصير عرض كل واحد منهما بينهما نصفين ثم ياذر كل واحد منهما لصاحبه في التصرف هذا اذا كان قيمة العرضين سواء فان كانا متفاوتين بان يساوي احداهما مائة والاخر مائتين فالحيلة ان يبيع صاحبه العرض الاخر ثلثه عرضه بثلث عرض صاحبه كما تقدم فيكون العرضان بينهما اثلاثا والبربح على قدر الملكين عند الشافعي وعند احمد على شرطه ولا تتم هذه الحيلة على صلنا فانها لا تبطل حقا ولا تثبت باطلا ولا توقع في محرم **المثال السادس والعشرون** اذا كان له عليه الف درهم فاراد ان يصالح على بعضها فلها ثمان صور فانه انما يكون مقرا او منكرا وعلى التقديرين فاما ان يكون حالة او موجلة ثم الحلول والتاجيل اما ان يقع في المصالح عنه او في المصالح به وانما تبين احكام هذه المسائل بان يكون صورها واصولها **الصورة الاولى** ان يصالح من الف حالة قد اقربها على خمسة مائة حالة فهذا اصله على الاقرار وهو صحيح على احد القولين باطل على القول الاخر فان الشافعي لا يصح الصلح الا على الاقرار والخرق ومن وافق من اصحاب الامام احمد لا يصح الا على الانكار وابن ابي موسى وغيره يصحونه على الاقرار والانكار وهو ظاهر النص وهو الصحيح فالمبطلون له مع الاقرار يقولون هو هضم الحق لانه اذا اقر له فقد لزمه ما اقرب فاذا بذل له دونه فقد هضمه حقا بخلاف المنكس فانيقول انما اقتل بيت يميني والدعوى على بما بذلته والاخر يقول اخذت بعض حقى والصحيح له يقولون انما يمكن الصلح مع الاقرار لثبوت الحق به فتمكن المصالحة على بعضها واما مع الانكار فاي شئ ثبت حق يصالح عليه فان قلتم صالح عن الدعوى واليمين وتوابعها فان هذا لا يجوز المعايضة عليه ولا هو ما يقابل بالاعراض فهذا اصل والصواب جواز الامر بين للنص القياس والمصلحة فان الله تعالى امر بالوفاء بالعقود ومراعاة العهود واخبار النبي صلى الله عليه واله وسلم ان المسلمين على شروطهم واخذوا ان الصلح بين المسلمين جائز الا صلحا احل حراما او حرم حلالا **وقول** من منع الصلح على الاقرار انه هضم الحق ليس كذلك واما الهضم ان يقول لا اقر لك حق فحب لي كذا وتضعه عنك او اما اذا اقر له ثم صالح ببعض ما اقرب فاي هضم هناك **وقول** من منع الصلح على الانكار انه يتضمن المعاوضة عمالا تصير المعاوضة عليه فجوابه انه اقتداء بنفسه من الدعوى واليمين وتكليف اقامة البينة كما تقتضى المرأة نفسها من الزوج بما لا تبدل له وليس هذا بخالف لقواعد الشرع بل حكمة الشرع واصوله وقواعده ومصالح المكلفين تقتضى ذلك فهاتان صورتان صلح عن الدين الحال ببعض حاله مع الاقرار ومع الانكار **الصورة الثالثة** ان يصالح عنه ببعض مؤجلا مع الاقرار والانكار فهاتان صورتان ايضا فان كان مع الانكار ثبت التاجيل ولم تكن له المطالبة به قبل الاجل لانه لم يثبت له قبله دين حال فيقال لا يقبل التاجيل فان كان مع الاقرار ففيه ثلاثة اقوال

الاخذ

للعلماء وهي في هذا المصالح لا يصح الاستقاط ولا التأجيل بناء على ان الصلح لا يصح مع الاقرار وعلى ان الحال لا يتأجل
والثاني انه يصح الاستقاط والتأجيل على الصلح مع الاقرار والثالث انه يصح الاستقاط والتأجيل وهو الصواب بناء على تأجيل
القرض والعارية وهو مذهب أهل المدينة واختيار شيخنا وان كان الدين مؤجلاً فتارة يصلح على بعض مؤجلاً مع الاقرار و
الاقرار فحكمه ما تقدم وتارة يصلح ببعض حال مع الاقرار والاقرار فحكمه الناس فيه ثلاثة اقوال ايضاً احدها انه لا يصح
مطلقاً وهو المشهور عن مالك لانه يتضمن بيع المؤجل ببعض حال وهو عين الربا وفي الاقرار للمدعي يقول هذه المائة الحقة عوض عن
مائتين مؤجلة وذلك لا يجوز وهذا قول ابن عمر والقول الثاني يجوز وهو قول ابن عباس واحمد الروائين عن الامام احمد
حكاهما ابن ابي موسى وغيره واختاره شيخنا لان هذا عكس الربا فان الربا يتضمن الزيادة في احد العوضين في مقابلة الاجل
وهنا نقص من برادة ذمتهم من بعض العوض في مقابلة سقوط الاجل فسقط بعض العوض في مقابلة سقوط بعض الاجل فانتقم
به كل واحد منهما ولم يكن هنا ربا لا حقيقة ولا لغة ولا عرفاً فان الربا الزيادة وهي منتفية هاهنا والذين حرموا ذلك انما قاسوا
على الربا ولا يخفى الفرق الواضح بين قوله اما ان تربي واما ان تقضي وبين قوله عجل لي واهلك مائة فان احدهما من الاخر فلا
نص في تحريم ذلك ولا اجماع ولا قياس صحيح والقول الثالث يجوز ذلك في دين الكتابة ولا يجوز في غيره وهو قول الثوري
وابن حنيفة قالوا لان ذلك يتضمن تحصيل العتق المحبوب الى الله والمكاتب عبد مائة درهم والاربا بين العبد وبين سيده
فالمكاتب كسبه للسيد فكانه اخذ بعض كسبه وترك له بعضه ثم تناقضا فقالوا لا يجوز ان يبيعه درهما بدرهين لانه
في المعاملات معكم كالاجنبى سوا في الله الحجب ما الذي جعله معه كالاجنبى في هذا الباب من ابواب الربا وجعل معه بمنزلة
العبد لقن في الباب الاخر هذه صورة هذه المسائل واصولها ومذهب العلماء فيها وقد تبين ان الصواب جوازها كلها
فالحيلة على التوصل اليها حيلة على امر جائز ليست على حرام **فصل** في الحيلة على الصلح على الاقرار عند من يمنع ان يحجى رجل
اجنبى فيقول للمدعى انا اعلم ان ما في يد المدعى عليك وهو يعلم انك صادق في دعواك وانا وكيل فصالحني على كذا فاستقلب
حينئذ صلحاً على الاقرار ثم ينظر فان كان فعل ذلك باذن المدعى عليه وجع بما دفعه الى المدعى وان كان بغير اذنه لم يجر
عليه وان دفع المدعى عليه المال الى الاجنبى وقال صالحه عنى بذلك جاز ايضاً **فصل** في جواز الصلح على الاقرار عند
من يمنع ان يبيعه سلعة ويحاييه فيها بالقدر الذي اتفق على اسقاطه بالصلح **فصل** في الحيلة في الصلح عن الحال
مؤجلاً حتى يلزمه التأجيل ان يبريه من الحال ويقرانه لا يستحق عليه الا المؤجل والحيلة في الصلح عن المؤجل ببعض حال ان
يتفاهن العقد الاول ثم يجعله بذاك القدر الحال فاذا اشترى منه سلعة او استأجر منه دابة او خالعة على عوض مؤجل
فصفاً العقد ثم جعل عوضه ذلك القدر الحال فان لم يكن فيها قيمته كالدية وغيرها فالحيلة في جواز ذلك ان يعاوض على
الدين بسلعة او شيء غير جنسه وذلك جائز لان غاية ما فيه بيع الدين من هو في ذمته فان اتلف له مثلياً لزمه مثله ديناً
عليه فان صالحه عليه باكثر من جنسه لم يخرجه ربا وان كان المتلف متقوماً لزمه قيمته فان صالحه عليه باكثر من قيمته فان
كان من جنسه لم يخرجه ذلك وان كان من غير جنسه ما جاز اذ هو بيع للقيمة وهو دين بذلك العوض وهو جائز **المشال**
السابع والعشرون اذا وكل في شراء تجارية بالف فاشترها الوكيل وقال اذنت لي في شرائها بالفين وقد فعلت
فالقول قول الوكيل ولا يلزمه الالفان ولا يملك التجارية والوكيل مقرانها للموكل فانه لا يحل له وطبها والالف الزائدة
دين عليه ولا يكن الوكيل بيعها ولا التصرف فيها لانه معترف انها ملك للموكل وان الالف الاخرى في ذمته الوكيل
ضامن لها فالحيلة في ملك الوكيل لها ان يقول له الموكل ان كنت اذنت لك في شرائها بالفين فقد بعتهما بالفين فيقول

الاقرار

لذلك

نظ
الموكل لانه

قد اشترى بها منك فيلها حينئذ ويتصرف فيها وهذا قول المزني وأكثر أصحاب الشافعي ولا يضر تعليق البيهقي بصورة الشرط
فانه لا يمكن صحة الاعطاف بهذا الشرط فهو كما لو قال ان كانت ملكي فقد بعثتك كذا اي هذا نظير قوله ان كنت جازر التصرف فقد بعثتك
هذه التعليق للبيهقي بالشرط فيبطل كما لو قال ان قدم زيد فقد بعثتك كذا اي هذا نظير قوله ان كنت جازر التصرف فقد بعثتك
كذا وان اعطيتك من هذا المبيع فقد بعثتك ونحو ذلك **المثال الثامن والعشرون** اذا اودعه وديعة واشهد
عليها فقلت من غير تفريط لم يضمن فان ادعى عليه قبض الوديعة فانك اقام البيعة عليه ضمن فان ادعى التلف بعد ذلك لم يقبل
منه لانه معترف انه غير أمين له وقد قامت البيعة على قبضه مالم يضمنه ولا ينفعه كذب البيعة فالحيلة في سقوط
الضمان ان يقول مالك عندى شيء فان حلف حلفا صادقا فان اقام البيعة بالوديعة فليصدق البيعة ويقول صدقت فيما
شهدت به ويدعى التلف بغير تفريط فان كذب البيعة لزمه الضمان ولا ينفعه دعوى التلف **المثال التاسع والعشرون**
اذا رهن عنده رهنا ولم يثق بامانة وخاف ان يدعى هلاكه ويدهب به فالحيلة في ان يجعل مضنوا
عليه ان يعيره اياه اولا فاذا قبضه رهنه منه بعد ذلك فان تلف كان من ضمانه لان طر يان الرهن على العارية لا يبطل كما
لان المرتهن يجوز له الانتفاع بها بعد الرهن كما كان ينتفع بها قبله ولو بطل لم يجز له الانتفاع **المثال الثلاثون** اختلف
الناس في العارية هل يوجب الضمان اذا لم يفرض المستعير طر ربعة اقوال احلها يوجب الضمان مطلقا وهو قول الشافعي
واحمد في المشهور عنه الثاني لا يوجب الضمان ويدل المستعير بامانة وهو قول ابو حنيفة الثالث ان كان التلف
بامر ظاهر كالخربق واخذ السيل وموت الحيوان وخرب الدار لم يضمن وان كان بامر لا يطلع كدعوى سرقة الجوهر و
المنديل والسكين ونحو ذلك وهو قول مالك الرأى اع انه ان شرط نفى ضمانها لم يضمن وان اطلق ضمن وهذا احل
الروايتين عن احمد والقول بعدم الضمان قوى متجه وان كنا لا نقبل قوله في دعوى التلف لانه ليس بامينة لكن اذا قبل
المالك في التلف بامر لا يتسب فيه التفريط فعدم التضمن اقوى فالحيلة في سقوط الضمان ان يشترط نفيه فان حلف
ان لا يلف له بالشرط فلا حيلة اخرى وهو ان يشهد عليه انه متقاد على سبب هذه العين ما يوجب الضمان
فلعواك باطلة فان لم تصعد معه هذه الحيلة او خاف من ورثة بعد الدعوى فله حيلة ثالثة وهي ان يستاجر
العين منه باقل من ثمن للمدة التي يريد الانتفاع بها او يستاجر هامة باجرة مثلهما ويشهد عليه انه قبض الاجرة او ابراه
منها فان تلفت بعد ذلك لم يضمنها وليس هذه الحيلة مما تحل حراما او تحرم حلالا **المثال الحادى والثلاثون**
اختلف الناس في تاجيل القرض والعارية اذا اجلها فقال الشافعي واحمد في ظاهر مذهبه وابو حنيفة لا يتاجل شيء من
ذلك بالتاجيل وله المطالبة متى شاء وقال مالك يتاجل بالتاجيل فان اطلق ولم ياجل ضرب له اجل مثله وهذا هو
الصحيح لادلة كثيرة من كونه في موضعها وعلى هذا القول فالمستقرض والمستعير من من غدا المقرض غنى عن الحيلة لزوم
الاجل وعلى القول الاول فالحيلة في لزوم التاجيل ان يشهد عليه انه لا يستحق ما عليه من الدين الى مدة كذا او كذا ولا
يسحق المطالبة بتسليم العين الى مدة كذا او كذا فان اراد حيلة غير هذه فليست جرمته العين الى تلك المدة ثم يبرئ من الاجرة
كما تقدم واما القرض فالحيلة في تاجيله ان يشترى من المقرض شيئا ما بمبلغ القرض ثم يكتبه مؤجلا من ثمن مبيع قبضه
المشتري فانه لا يمكن من المطالبة به قبل الاجل وهذه حيلة على امر جائز لا يبطل بها حقا فلا تنكر **المثال الثانى والثلاثون**
اذا رهنه رهنا بدين وقال ان وفيتك الدين الى كذا او كذا والا فالرهن لك بما عليه صم ذلك وفعل الاما
احمد وقال اصحابنا لا يصح وهو المشهور من مذاهب الائمة الثلاثة واجتوا بقوله لا يعلق الرهن ولا حجة لهم فيه فان

السيل

ولا

يبلغ

هذا كان موجب في الجاهلية ان المرتهن يتك الرهن بغير اذن المالك اذ الم يوفى فكذا هو علق الرهن الذي بطله النبي صلى الله عليه
واله وسلم ولمابعه للمرتهن بما عليه عند الحلول فلم يبطله كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس صحيح ولا مفسدة ظاهرة وغاية ما فيه
انه بيع علق على شرط ونعم فكان ما اذا اوقد الله جوارحه والمصلحة الى هذا من المتراهنين ولا يجرم عليهم ما لم يجرمه الله و
رسوله ولا ريب ان هذا اخير للراهن والمرتهن من تخليف الرهن الى الحاكم واثبات الرهن واستيناد ان في بيع والتعب الطويل
الذي لا مصلحة فيه سوى الخسارة والمشقة فاذا اتفقا على ان له بالدين عند الحلول كان صلحهما وانفع والعدل من الضرر
والمشقة والخسارة فالحيلة في جواز ذلك بحيث لا يحتج بالحاكم ان يملكه العين التي يريد ان يرهنها منه ثم يشترىها منه
بالمبلغ الذي يريد استدانته ثم يقول ان وفيتك الثمن الى كذا وكذا والا فلا بيع بيننا فان وفاه والا انفسخ البيع وعادت السلعة
الى ملكه وهذا حيلة حسنة مخلصه لغيره ما من غير مفسدة ولا تضمن لتعريضه ما احل الله ولا تحليل ما حرم الله المثال الثالث
والثلاثون اذا كان عليه دين مؤجل فادعى صاحبه اقرب فالصحيح المقتضيه انه لا يؤخذ بقبول اجل الا انما اقرب على هذه الصفة فالزائد
على غير اقرب الزام بما لم يقرب وقال بعض اصحاب احمد الشافعي يكون مقر بالحق مدعي التاجيل فيؤخذ باقربه ولا يسمع منه دعوى الاجل الاجبية
هذا في غاية الضعف فانما اقرب بقرار مقيد لا مطلقا فلا يجوز ان يلجى التقييد ويحكم عليه بحكم الاقرار المطلق كما لو قال له على الف الاخسين
اول على الف من ثمن مبيع لم يقبض اول على الف من نقد كذا او كذا او معاملة كذا او كذا فيلزمهم في هذا ونحوه ان يبطلوا هذه
التقييدات كلها ويلزموه بالف كاملة من النقد الغالب ولا يقبل قوله انها من ثمن مبيع لم يقبض ومما يبين بطلان هذا
القول ان اقرار المرء على نفسه شهادة من على نفسه كما قال تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على
انفسكم ولو شهدا عليه شاهد ان بالف مؤجلة لم يحكم عليه بها قبل الاجل اتفاقا فهكذا اذا اقربها مؤجلة فالحيلة في خلا
من الا لزام بهذا القول لباطل ان يقول لا يلزم في توفية ما يدعيه على واداره اليك المدة كذا او كذا ولا يزيد على هذا فان
الحرج عليه وقال لي عليك كذا ام ليس لي عليك شيء ولا بد من ان يجيب باحدا الجوابين فالحيلة في خلاصه ان يقول ان ادعيتها
مؤجلة فانا مقر بها وان ادعيتها حاله فانا منك وكذلك لو كان قد قضاها الدين وخاف ان يقول كان له على وتضيت فيجعل
الحاكم مقر بالحق مدعي القضاة فالحيلة ان يقول ليس له على شيء ولا يلزم من اداء ما يدعيه فان الحرج عليه لم يكن له جواب
غير هذا على القول الصحيح انه لا يكون مقر بالحق مدعي القضاة بل منكر لان لشبوث في ذمته فكيف يلزم به فان قيل هو مقر
بشبوث سابق وادعى قضاء طاريا عليه قيل لم يقر بشبوث مطلق بل بشبوث مقيد بقيد وهو الزمن الماضي ولم يقر بان ثابت
الان في ذمته فلا يجوز الزامه به الان استنادا الى اقراره به في الزمن الماضي لانه غير منكر بشبوث الماضي انما هو منكر لبشوث
الان فكيف يجعل مقر بما هو منكر له وقياسهم هذا الاقرار على قوله له على فلا يلزم مني ولا تثبت في ذمتي قياسا باطل فانه
كلام متناقض لا يعقل واما هذا فكل امر معقول وصدق فيه ممكن ولم يقر بشبوث ذمته الان بالمدعى به فلا يجوز بفضل ذمته
به بناء على اقراره بشبوثها في الماضي وما نظير هذا الا قول الزوج كنت طلق امرأتي وراجعتها فهل يجعل بهذا الكلام مطلقا الان وقول
القاتل كنت فيما مضى كافرا ثم اسلمت فهل يجعل بهذا الكلام كافرا الان وقول القاتل كنت عبدا فاعتقني مولاي هل يجعل بهذا
الكلام رقيقا فان طردوا الحكم في هذا كله وطلقوا الزوج وكفروا والمعتزلة بنجته الله عليه وانه كان كافرا فهذا الله وامره
ان يجده اسلاما وجعلوا هذا اقنا قيل لهم فاطردوا ذلك فيمن قال كانت هذه الدار وهذا البستان او هذه الارض او
هذه الدابة لفلان ثم اشتريتها منه فاخرجوها من ملكه بهذا الكلام قولوا قد اقربها لفلان ثم ادعى شراؤها فيقبل اقراره
ولا يقبل دعواه فمن جرت هذه الكلمة على لسانه وقال الواقعة فاخرجي ملكا من يدي وكذلك اذا قالت المرأة كنت من زوجتي

لفلان ثم طلقني اجعلها بحكم هذا الكلام زوجة والكلام باخر فلا يجوز ان يؤخذ منه بعضه وينفى بعضه وتقال قد
 لم ملك حكم ذلك البعض وليس علينا من بقية كلامك فان هذا يرفع حكم الاستثناء والتقييدات جميعها وهذا لا يفتي فساد
 ثم ان هذا على اصل من لا يقبل الجواب الاعلى وفق الدعوى يحل بين الرجل وبين المخلص من ظلم المدعى ويلجأ الى ان يقبل بهما
 يتوصل به الى الاضرار به وظلمه او الى ان يكذب ببيان ما اذا استدلت من موافقه فان قال ليس له على شيء لم يقبلوا منه لانه لم يجب
 على نقول الدعوى وان قال كنت استدلت منه ووفيته لم يسمعوا منه اخرج كلامه وسمعت منه اوله وان قال لم استدلت من كان كاذبا فقد
 الجأتموه الى ان يظلموا ويكذب ولا بد فالحيلة لمن بلى بهذا القول ان يستعمل التورية ويحلف ما استدلت منه وينوي ان يكون
 ما موصولة فاذا قال والله اني ما استدلت منه اى اني الذي استدلت منه ويتفعل تاويله بالاتفاق اذا كان مطلقا ما يحل لا يتبع
 اذا كان ظاهرا بالاتفاق **المثال الرابع والثلاثون** اذا كان عليه دين فاعسره فادعى عليه به فان اتكره كان كاذبا
 وان اقر له الزم اياه وان حجه اقام به البينة فان ادعى الاعسار بعد ذلك قال المدعى قد ظهر لي الحاكم كذبه في حجه الحق
 فهكذا هو كاذب في دعوى الاعسار فالحيلة في تخليصه ان يقول لا يلزم من توفية ما يدعيه على ولا ادائه فان طالبه الحاكم
 بجواب يطابق السؤال فلان يورى كما تقدم ويحلف على ذلك فان خشي من اقامة البينة فهنا تغر عليه الحيلة ولم يبق له الا تخليف
 المدعى انه لا يعلم عن الوفاء او اقامة البينة بانه عاجز عن الوفاء فان حلف المدعى ولم يقبله بينة بالبحر لم يبق له حيلة غير الصبر
المثال الخامس والثلاثون اذا ائتمعا عينا هي في يد احدهما فهو لصاحب اليد فان اقام الاخر بينة حكم له
 ببينته فان اقام كل واحد منهما بينة فقال الشافعي بينة صاحب اليد اولى لان البينتين قد تعارضتا وسلمت اليد عن رضى
 وقال الامام احمد في ظاهر مذهبه بينة الخارج اولى لان معها زيادة علم خفية على بينة صاحب اليد فانها تستند الى ظاهر اليد
 وبينة الخارج تستند الى سبب خفي على بينة الداخل فتكون اولى فالحيلة في تقديم بينة الخارج عند من يقدم بينة الداخل ان
 يدعى الخارج انه في يد الداخل غصبا او عارية او ودعية او بيع فاسد ثم يشهد بالبينة على وفق ما ادعاه فيجوز تقديم بينة
 الخارج على الصحيح عندهم **المثال السادس والثلاثون** الحيلة الخاصة من الدخ العقارب وذلك اذا اشترى ما كره الخادم
 من رجل ادا او بستانا او سلعة واشهد عليه بالبيع ثم مضى الى البيت او الحانوت ليأتيه بالثمن فاقرب جميع ما في يده لولده او لمرأته
 فلا يصل البائع الى اخذ الثمن فالحيلة له ان يبيع بحضرة الحاكم او يضيعه بعد البيع معه اليه ليثبت له التبائع ثم يسأله قبل مفارقتها ان
 يحجر على المشتري في ماله ويقف حتى يسلم اليه الثمن لئلا يتلف ماله او يتبرع به فيتعذر عليه الوصول الى الحق ويلزم الحاكم اجابته اذا
 خشي ذلك من المشتري لان فيه اعانة لصاحب الحق على التوصل الى حقه فان تعذرت عليه هذه الحيلة ولدغته العقرب وادعى الاعسار
 عند الجمهور سأل الحاكم الحجر عليه فان فعل ذلك رجع عليه في ماله فان كانت العقرب داهية بان غير العين المبيعة او ملكها لولده
 او زوجته او كان الحاكم لا يرى رجوع البائع في عين المبيع اذا افسس المشتري فالحيلة ان يتوصل الى ابطال العقد باقراره على البيع ان المبيع لولده
 او لزوجته او يرهنه او يبيعه لمن يثق به ويقدم تاريخ ذلك على بيع العقرب وله ان يتوصل بهذه الحيلة وان كانت مكررا او خدعا
 فان المكر والخداع حسن اذا كان على وجه المقابلة لا على وجه الظلم كما قال تعالى ومكر واماكر ومكر نامكرا وهم لا يشعرون
 وقال ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وقال ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم واخبر تعالى انه كاد ليوسف في
 مقابلة كيد اخوته وقد تقدم ذلك **المثال السابع والثلاثون** اذا تحيل المكار الخادم على سقوط نفقة القريب بالمطالة
 وقال انها تسقط بمعنى الزمان فلا يبيح دينها على فتركها انما من الزمان بما لما مضى فالحيلة للمنفق عليه ان يرفع الى الحاكم
 ليقرضها عليه ثم يستأذنه في الاستدانة عليه بقوله ها فاذا فعل الزم الحاكم بقضاء ما استدانه للمنفق عليه فان فرضها عليه

ولم يتأذنه في الاستئذان انتزاعاً من الزمان فهل يتفرع عليه بذلك فيه وجهان لأصحاب الشافعي وأكثر من صرحوا بسقوطها
مطلقاً فرضت أو لم يفرض ومنهم من قال أن فرضت لم تسقط فإن لم يمكن الرجوع إلى الحاكم فليقل له اشفع في فلان ينفق على أو
يعطيني ما احتاج إليه فإذا فعل فقد انتم الشافعي لأن ذلك حق إذا اه إلى المشفوع عند عن الشفيع بأذنه فإن انفق عليه الغيب
تغير أذنه نأوى الرجوع فله الرجوع في حاله هين وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين وهكذا أكل من أدى عن غيره
واجبا لغيره بل لا يشترط أن يكون واجبا على النصوص من مذهب مالك وأحمد فإن أحمد في رواية التجر جرائي على رجوع من
عسر قاة غيره بخير أذنه وهو مذهب مالك وأحمد القريب استدان وانفق على نفسه ثم أحال بالدين على من تلزمه نفقة لزمه
أن يقوم له بذلك حاله على من له عليه حق ولا يقال قد سقطت بمضي الزمان فلم تضادف الحواله محلا لأنها انما تسقط بمضي الزمان
إذا لم يكن المتفق عليه قد استدان على الشفق بل تبرع له غيره أو تكلف أو صبر فاما إذا استدان عليه بقدر نفقة الواجبة عليه
فهذا الوجه لسقوطها وإن كان أصحاب غيره قد أطلقوا السقوط فتعليقهم يدل على ما قلناه فتأمل **المثال**
الثامن والثلاثون إذا استنبط في ملكه أراض استاجرها عينا ماء ملكه ولم يملك بيعا لمن يسوقه إلى أرضه أو يسوق به
بهائة بل يكون أولى به من كل أحد وما فضل منه لزمه بذله لبيها ثم غيره وزرعه فالحيلة على جواز المعاوضة بين نصف
العين أو ثلثها أو بوجه ذلك فيكون الماء بينه وبينه على حسب ذلك ويدخل الماء تبعاً للمالك العين أو منفعتها ولا تدخل
هذه الحيلة تحت النهي عن بيع الماء فإنه لم يبعه وإنما باع العين ودخل الماء تبعاً والشئ قد يستتبعه ما لا يجوز أن يفرد وحده
المثال التاسع والثلاثون إذا أبيع عبداً من رجل وله غرض أن لا يكون إلا عبداً أو عند بالغة فالحيلة في ذلك
أن يشهد عليه أنه إن باعه فهو حق به بالثمن وهذا يجوز على نص أحمد وهو قول عبد الله بن مسعود ولا يخفى ذلك وقول
الشافعيين أنه يخالف مقتضى العقد فنعم يخالف مقتضى العقد المطلق وجميع الشروط اللازمة يخالف مقتضى العقد المطلق لئلا
مقتضى العقد المقيد بل هو مقتضاه فإن لم تسعد معه هذه الحيلة فلا حيلة أخرى وهي أن يقول له في مدة الخيار إما أن يقول
بعته فهو حق ولا فسخ البيع فإذا قال ذلك فتق باع عتق عليه مجرد الإيجاب قبل قبول المشتري على ظاهر المذهب فإن الذي علق
عليه العتق هو الذي يملكه البائع وهو الإيجاب وذلك بيع حقيقة ولهذا يقال بعته العبد فاشتره فكما أن الشراء هو
قبول المشتري فكذلك البيع هو إيجاب البائع ولهذا يقال البائع والمشتري قال الشاعر

وإذا تباع كريمة أو تغتري فسواك بأشها وانت المشتري

هذا منصوص أحمد فإن لم تسعد معه هذه الحيلة فليقل له في مدة الخيار إما أن تقول متى بعته فانت حر قبل بساعة وإما
أن افهم فتق قال ذلك لم يمكن بيع البتة **المثال الأربعون** إذا كان للموكل عند وكيله شهادة تتعلق بما هو وكيل
فيه لم يقبل فإن أراد قبولها فليعزل أو يعزل نفسه قبل الخصومة ثم يقيم الشهادة فإذا تمت عاد فوكله وليس هذه الحيلة
محذورة فلا تكون محرمة **المثال الحادي والأربعون** إذا توضأ ولبس إحدى خفيه قبل غسل رجله الأخرى
ثم غسل رجله الأخرى وأدخلها الخف جازله السم على أحد القولين وفيه قول آخر أنه لا يجوز لأنه لم يلبس الأولى على
طهارة كاملة فالحيلة في جواز السم أن يترفع خف الرجل الأولى ثم يلبس وهذا نوع عبث لا غرض للشارع فيه ولا
مصلحة المكلف فالشرع لا يأمربه **المثال الثاني والأربعون** إذا استخلف على شئ وأحيان يحلف ولا يحنث
فالحيلة أن يحرك لسانه بقول الشاء الله وهل يشترط أن يسمعها نفسه فقل لا بد أن يسمع نفسه وقال شيخنا هذا الدليل
عليه بل محرك لسانه بذلك كان مسكماً وإن لم يسمع نفسه وهكذا أحكم الأقوال الواجبة والقراءة الواجبة قلت

وكان بعض السلف يطبق شفتيه ويحرك لسانه بلا إله إلا الله ذكره وإن لم يسمع نفسه فأنه لاحظ للشفتين في حروف هذه الكلمة بل كما حلقية له آية فيمكن الذكر أن يحرك لسانه بها ولا يسمع نفسه ولا أحد من الناس ولا تراه العين يكلم وهكذا التكلم يقول أنشأ الله يكن مع أطباق النعم فلا يسمع أحد ولا يراه وإن أطبق أسنانه وفتر شفتيه أدنى شيء سمعته أذناه بحيلة

المثال الثالث والرابعون إذا لعن امرأته وانتبه من ولدها ثم قتل الولد لزومه القصص وأما أن قتلها فلو لدها القصص أصداً بلغة فإن أراد استعاطا القصص من عن نفسه فالحيلة أن يكذب نفسه ويقر بأن ابنه فيسقط القصص في الموضعين وفي جواز هذه الحيلة نظر **المثال الرابع والرابعون** إذا كان له عليه حق وقد أبرأه منه ولا بينة له بالأبراء ثم عاد فادعاه فإن قال قد أبرأتني منه لم يكن مقراً به كما لو قال كان له على قضية وعلى القول الآخر يكون مقراً به فلا لأبراء فيكلف البينة فالحيلة على التخلص أن يقول قد أبرأتني من هذه الدعوى فإذا قال ذلك لم يكن مقراً بالمدعى به فإذا سأل أحلاف خصمه أنه لم يبرئه من الدعوى ملك ذلك فإن لم يحلف صرفها وإن حلف طوبى بالجواب ولا يسمع منه بعد ذلك أنه أبرأه من الدعوى فإن قال أبرأتني من الحق ففيه الخلاف المذكور وإن قال لا شيء عندي كفى منه بهذا الجواب عند الجمهور فإن طالبه الحاكم بالجواب على وفق الدعوى فالحيلة أن يجيب ويؤري كما تقدم **المثال الخامس والرابعون** إذا خاف المضارب أن يسترجع المال منه المال فقال قد رجعت النكاح لم يكن له الاسترجاع لأنه قد صار شريكاً فإن كان قال ذلك حيلة ولم يرعه فقال بعد ذلك كذبت لم يسمع منه فالحيلة في التخلص أن يدعي خسارتها بعد ذلك أو تلفها فيقبل قوله مع يمينه

المثال السادس والرابعون إذا وقف وقفاً وجعل النظر فيه لنفسه مدة حياة ثم من بعده لغيره صح ذلك عند الجمهور وهو اتفاق من الصحابة فإن عمر رضي الله عنه كان يلى صدقة وكذلك الخلفاء الراشدون وغيرهم من الصحابة والنفى صلى الله عليه وآله ولم لما أشار على عمر بوقف أرضه لم يقل له لا يصح ذلك حتى تخرجها عن يديك ولا تله نظرها وإي غرض للشارع في ذلك وإي مصلحة للواقف وللوقوف عليه بل المصلحة خلاف ذلك لأنه أخبر بما له وأقوم بمأثرته ومصلحته وحفظه من الغريب الذي ليست خبرته وشفقتة كخبرة صاحبه وشفقتة ويكفي في صحة الوقف إخراجها عن ملكه وثبوت نظره ويده عليه كثبوت نظر الأجنب ويده ولا سيما أن كل متبرع بأي مصلحة في أن يقال له لا يصح وقفك حتى تجعله في يد من لست على ثقة من حفظه والقيام بمصلحته وإخراج نظرك عنه **فإن قيل** إخراج الله يقتضي رفع يده عنه بالكلية كالعق قيل بالعتق خرج العبد عن أن يكون مالا وصار محرراً محصناً فلا يثبت عليه يد أحد وأما الوقف فإنه لا بد من ثبوت اليد عليه لحفظه والقيام بمصلحته وإحقاق ما يثبت عليه لا يشق الناس على إقامتهم بمصالحه وثبوت يده ونظره لا ينافي بقاءه فأنفق الله وحفظه عليه يده الله فلاها قرينة وطأ فكيف يحرم ثواب هذه القرينة ويقال له لا يصح لك قرينة الوقف إلا جهرمان قرينة النظر والقيام بمصالحه الوقف فاي نص وإي قياس وإي مصلحة وإي غرض للشارع وأوجب في ذلك بل إلى صاحب قال ذلك فإن احتاج الواقف إلى ذلك في موضع لا يحكم فيه إلا بقول من يبطل الوقف إذا لم يخرج عن يده وإذا شرط النظر لنفسه فالحيلة في ذلك أن يفوض النظر إلى من يثق به ويجعل إليه تفويض النظر إن شاء فيقبل الناظر ذلك ويصح الوقف ويلزم ثم يفوض الناظر إليه فإنه قد صار لجنباً بمنزلة سائر الناس فلهذه حيلة صحيحة يتوصل بها إلى حق فحق جائزة وكذلك لو جعل النظر فيه للحاكم ثم فوضه الحاكم إليه فإن خاف أن يفوضه الحاكم إليه فليملكه لمن يثق به ويقف ذلك على ما يريد المالك ويشترط أن يكون نظره له وإن يكون تحت يده

المثال السابع والرابعون إذا وقف على نفسه ثم على غيره صح في إحدى الروايتين عن الإمام أحمد وهو قول أبي يوسف وهو قول بعض الشافعية ومن اختاره أبو عبد الله الزبيدي وعند الفقهاء الثلاثة لا يصح والمأخوذ من صحته

قالوا يستعملون الانسان معطيا من نفسه لنفسه ولهذا لا يصح ان يبيع نفسه ولا يجب نفسه ولا يوجب مال من نفسه فكذلك لا يصح وقفه على نفسه قال المجوزون الوقف شبه العتق والتحرير من حيث انه يتمتع نقل المالك في رقبته ولهذا لا يفتقر الى قبول اذا كان على غير معين اتفاقا ولا اذا كان على معين على احد القولين واشبه شيء به ام الولد واذا كان مثل التحرير لم يكن الوقف ملكا لنفسه بل يكون مخرج المالك عن نفسه وما نفعها من التصرف في رقبته مع انتفاعه بالعين كام الولد وهذا اذا قلنا بانتقال رغبة الوقف الى الله تعالى ظاهر فان الواقف اخبر رغبة الوقف لله وجعل نفسه احد المستحقين للنفعة مدة حياته فان لم يكن اولى من البطون المرتبة فلا يكون دون بعضهم فهذا المحض القياس ان قلنا الوقف ينتقل الى الموقوف عليهم بطنا بعد بطن يتلقونه من الواقف فالطبقة الاولى الى احد الموقوف عليهم ومعلوم ان احد الشريكين اذا اشترى لنفسه او باع من مال الشريك جاز على المختار باختلاف حكم المالكين فلان يجوز ان ينقل ملكه المختص بالطبقات موقوف عليها هو واحد اولى لان في كلا الموقوفين نقل ملكه المختص الى ملك مشترك له فيه نصيب بل في الشركة الملك الثاني من حبس الاول بملك به التصرف في الرقبة وفي الوقف ليس بنفسه فيكون اولى بالجواز يؤيد انه لو وقف على جهة عامة جاز ان يكون كواحد من تلك الجهة كما وقف عثمان بترروية وجعل حلوه فيها كدلاء المسلمين وكما يصلح المرء في المسجد الذي وقفه ويشرب من السقاية التي وقفها ويدفن في المقبرة التي سبها ويمر في الطريق التي فتحها ويستفهم بالكتاب الذي وقفه ويجلس البساط والحصير الذين وقفهما وامثال ذلك فاذا جاز للواقف ان يكون موقوفا عليه في الجهة العامة جاز مثله في الجهة الخاصة لاتفاقهما في المعنى بل يجوز هذا اولى من حيث انه موقوف عليه بالتعيين وهناك دخل في الوقف بشمول الهمم وتقليد هذا القول خير من الحيلة الباردة التي يملك الرجل فيها مال لمن لا تطيب نفسه ان يعطيه درهما ثم نفقه ذلك المالك على المالك فان هذه الحيلة تضمنت امرين احدهما لاحقيقة له وهو انتقال الملك الى المالك والثاني اشتراطه عليه ان يقف على هذا الوجه واذا نه له فيه وهذا في المعنى توكيل له في الوقف كما ان اشتراطه بحج عليه في التصرف بغير الوقف فصار وجود هذا التملك وعدمه سواء لم يملكه المالك ولا يمكنه وجود التصرف فيه ولو مات قبل وقفه لم يحل لورثته اخذه ولو انه اخذه ولم يقف على ضمان ولم يرد به اليه عند ظالم اغاصبا ولو تصرف فيه صاحبه بعد هذا التملك لكان تصرفه فيه نافذا كنفوذه قبل هذا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك في الحكم ان قابضة بائنهما توطأ على ذلك وانما وهب ليا به شرط ان يقف عليه او قوله بذلك فان قيل فهل عندكم حسن من هذه الحيلة قيل نعم ان يقف على الجهات التي يريد ويستثنى غلته ومنفعة نفسه مدة حياته او مدة معلومة وهذا جائز بالسنة والصححة والقياس الصحيح وهو مذهب فقهاء اهل الحديث فانهم يجوزون ان يبيع الرجل الشيء او هيبه او يعتق العبد ويستثنى بعض منفعته ذلك مدة ويجوزون ان يقف الشيء على غيره ويستثنى بعض منفعته مدة معلومة او الى حين موته ويستدلون بحديث جابر ومحدث عتق ام سلة سفينة ومحدث عتق صفية وبأنا رجلا كثيرة عن الصحابة لم يعلم فيهم من خالفها ولهذا القول قوة في القياس فان قيل فلو عدل الى الحيلة الاولى فما حكمها في نفس الامر وما حكم الموقوف عليها اذا علم بالحال هل يطيب له تناول الوقف ام لا قيل لا يمنع ذلك صحة الوقف ونفوذه ويطيب للموقوف عليه تناول الوقف فان المقصود مقصود صحيح شرعي وان كانت الطريق اليه غير مشروعة وهذا كما اذا اعتق العبد او طلق المرأة ومحمد ذلك فاقام العبد او المرأة شاهدين لم يعلم ذلك فشهدا به وسع العبد ان يتصرف لنفسه والمرأة ان تزوج وفق المسألة ان هذا الاذن والتوكيل في الوقف وان حصل في ضمن عقد فاسد فانه لا يفسد بفساد العقد كما لو فسدت الشركة او المضاربة لم يفسد تصرف الشريك والعامل لما تضمنه العقد لفاسد من الاذن بل هذا اولى من وجهين احدهما ان الاتفاق يلزمهما قبل التملك اذن صحيح ووكالة صحيحة في الباطن لم يرد بعد ما يباينها وايضا فانما بطل عقد الهبة لكونه شرطه الموقوف له ان يتصرف فيه الا بالوقف على الواهب ومعلوم

ان التصرف في العين لا يتوقف على الملك بل يصح بطريق الوكالة وطريق الولاية فلا يلزم من ابطال الملك بطلان الاذن الذي تضمنه
 الشرطان الاذن مستند غير الملك **فان قيل** ان الملك ينبغي ان يبطل التصرف الذي هو من توابعه **قيل** لا يلزم ذلك
 لان التصرف في مثل هذه الصورة ليس من توابع الملك الحقيقي وانما هو من توابع الاذن والتوكيل **يوضح** ان هذه الجملة
 التي لاحقة لها يجب ان تسلب الاسماء التي عبرت بها وتعطى الاسماء الحقيقية بحسب ما يسمي سببا وكاحا وهدية هذه الاسماء
 واعطى اسم الربا والسفاح والرشوة فكلها سالبة تسلب اسم الهبة ويسمى اذا توكيلا ولا سيما فان صحة الوكالة لا يتوقف على
 لفظ مخصوص بل يصح بكل لفظ يدل على الوكالة فلهذه الجملة في الحقيقة توكيل للخير ان يقف على الموكل فمن اعتقد صحة
 وقف الانسان على نفسه اعتقد جواز هذا الوقف ومن اعتقد بطلانه وبطلان الحمل المفضية الى الباطل فانه عنده يكون منقطع
 الابتداء وفيه من الخلاف ما هو مشهور فمن ابطله راي الطائفة الثانية ومن بعد ما تبعه الاول فاذا لم يصح في المستوعف في
 التابع اول ان لا يصح ولان الواقف لم يرض ان يصير الثانية الابد الاول فلا يجوز ان يلزم بما لم يرض به اذ لا بد في صحة
 التصرف من رضا المتصرف وموافقة الشرع فعلى هذا هو باق على ملك الواقف فاذا مات فهل يصح الوقف حينئذ لا يحتمل وجهين
 ويكون ما خذها ان ذلك كما لو قال هو وقف بعد موتي فيصح وان وقف معلق على شرط وفيه وجهان فان قيل لصحة كان من
 الثلث وفي الزائد يقف على جازة الورثة وان قيل بطلان كان ميراثا ومن راي صحة قال قد يمكن تصحيح تصرف العاقل الرشيد
 بان يصح الوقف ويصرفه في الحال الى جهة التي يصح الوقف عليها وتلغى الجهة التي لا يصح فيجعل كالمعدومة وقيل هذا القول بل
 تصرف مصرف الوقف المنقطع فاذا مات الواقف صرف مصرف الجهة الصحيحة **فان قيل** فما تقولون لو سلك جهة غير
 هذا كله واسهل منه واقرب وهو ان يقرن ما في يده من العقار ووقف عليه ونقل اليه من جائز الملك جائز الوقف ثم بعده على كذا او كذا
 فما حكم هذه الجملة في الباطن وحكم من علم بها من الموقوف عليهم **قيل** هذه الجملة انما قصد المتكلم بها انشاء الوقف وان
 اظهاره قصد به الاخبار ففي انشاء في الباطن اخبار في الظاهر فهي كن اقرب للاق او عتاق بنوي به الانشاء والوقف ينفعه
 بالصريح والكناية مع النية وبالفعل مع النية عند الاكثرين واذا كان مقصودا الوقف على نفسه وتكلم بقوله هذا وقف على
 وميزة بفعله عن ملكه صار وقفا فان الاراد يصح ان يكون كناية عن الانشاء مع النية فاذا قصد به صرح كما ان لفظ الانشاء
 يجوز ان يقصد به الاخبار واذا اراد الاخبار دين فكل من الامر من صالحة لاستعمال في الاخر فقد يقصد بالاقرار الاخبار
 عامضي وقد يقصد به الانشاء وانما ذكر بصيغة الاخبار لغرض من الاغراض **يوضح** ذلك ان صيغة العقود قد قيل هي
 انشاءات وقيل اخبارات والتحقيق انها متضمنة للامر في فهي اخبار عن المعاني التي في القلب قصد تلك المعاني انشاء
 فاللفظ خبر والمعنى انشاء فاذا خبر ان هذا وقف عليه وهو يعلم ان غيره لم يقف وانما مقصوده ان يصير وقفا بهذه
 الاخبار فقد اجتمع لفظ الاخبار واردة الانشاء فلو كان اخبر عن هذه الاردة لم يكن هناك ريب ان انشاء الوقف لكن لما كان
 لفظه اخبارا عن غير ما عناه والذي عناه لم يشئ له لفظا صارت المسئلة محتملة ونشأت الشبهة ولكن هذه النية مع هذا
 اللفظ الصالح الكناية مع الفعل الدال على الوقف يقوم مقام التكلم باللفظ الذي ينشأ به الوقف والله اعلم **المثال الثامن و**
الاربعون لو باع غيره دارا او عبدا او سلعة واستثنى منفعة المبيع مدة معلومة سار كما دلت عليه النصوص الآثار
 والمصلحة والقياس الصحيح فان شأنا ان يرضى الحاكم يرى بطلان هذا الشرط فيبطل عليه فالجملة في تخليص من ذلك ان
 يواطيه قبل البيع على ان يوجه اياه تلك المدة بمبلغ معين ويقرب قبض الاجرة ثم يبيعه اياه ثم ليسنا جرحه كما اتفقا عليه ويقر
 له بقبض الاجرة وهذه جملة صحيحة جازة لا يتضمن تحليل حرام ولا فحشاء **المثال التاسع والاربعون**

للاذن مستند
 الحقيقة

للتأني

بالكناية
 لم يقف
 يقوم مقام التكلم باللفظ الذي ينشأ به الوقف كما يتم العمل للمثال على الوقف

للمطقة البائنة لا نفقة لها ولا سكنة بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العقيمة الصريحة التي لا معارض لها بل هي
 موافقة لكتاب الله وهي مقتضى القياس وهو مذهب فقهاء الحديث فان خاف المطلق ان ترفعه الحاكم يرى وجوب النفقة و
 السكنى او السكنى وحدها فالحيلة في تخلصه ان يعلق طلاقها على البراءة الصحيحة من ذلك فيقول ان صححت برأوتك لي
 من النفقة والسكنى او من دعوى ذلك فانت طالق فلا يمكنها بعد ذلك ان تدعى بها البتة ولا حيلة اخرى وهي ان يجادلها على
 نظير ما يعلم انه يفرض عليه للنفقة والسكنى او اكثر منه فاذا ادعت بذلك وفرضه عليه الحاكم صار لها عليه مثل الذي عليها
 فاما ان ياخذ منها ويعطيها واما ان يتقاصا **المثال الخامسون** اذا اشترى سلعة من رجل غريب خاف ان يستحق او يظهر
 معيب ولا يعرفه فالحيلة ان يقيم له وكيلًا يجامعها ان ظهر ذلك فان خاف ان يعزل البائع الوكيل فالحيلة ان يشتريها
 من الوكيل نفسه ويضمنه ذلك المبيع **المثال الحادي والخمسون** اذا دفع اليه مالا يشتري به متاعا من بلد
 غير بلده فاشتره واراد تسليمه اليه واقامته في تلك البلد فان اوجعه غيره ضمن لانه لم ياذن له ربه وان وكل غيره في
 دفعه اليه ضمن البصر وان استأجر من يوصل اليه ضمن لانه لم يامن غيره عليه فالحيلة في الصال الى ربه ان يشهد عليه قبل
 الشراء او بعد ان يعمل في المال برأيه وان يوعد اذا اراد المصلحة في ذلك كله فان الى ذلك الموكل وقال لا يوافيني
 به غيرك فقد ضاقت عليه الحيلة فلم يخرج نفسه من الوكالة فتصير يده يد مودع فلا يلزمه مونة رد الوديعة بل مونة ردها على
 صاحبها فان احبب اخذ ماله ارسل من ياخذه او جاءه هو في طلبه فان قيل فلو لم يعزل نفسه اكان مونة الرد عليه قيل
 لما دخل معه في عقد الوكالة فقد التزم له او يسلم اليه المال فيلزمه ما التزم به فاذا اخرج نفسه من الوكالة بقي كالمودع المحض
 فان كان وكيلًا يجعل فهو كالاجير فتؤنه الرد عليه ولا يملك اخراجه نفسه من الوكالة قبل توفية العمل كالاجير **المثال**
الثاني والخمسون اذا اراد الذي ارسله وعند خمر فخاف ان اسلم يجبر عليه اراقعتها ولا يجوز له بيعها فالحيلة ان
 يبيعها من ذي اخ من معين او في ذمة تيسلم ويتقاضاه الثمن ولا يخرج عليه في ذلك فان خمرها عليه بالاسلام كخمرها بالكفا
 بعد ان لم تكن حراما في الحديث ان الله يعرض بالخمر فمن كان عنده منها شئ فليبعه فان قيل فلو اسلم من اشترها ولم
 يؤد ثمنها هل يسقط عنه قيل لا يسقط لثبوت ذمته قبل الاسلام فان قيل فلو اسلم اليه في خمر ثم اسلم او احدهما
 قيل يفسخ العقد ويرد اليه راس ماله فان قيل فلو اراد ان يشتري منها خمر ثم عزم على الاسلام وخاف ان يلزمه بثمنها
 فهل له حيلة في التخلص من ذلك قيل الحيلة ان لا يملكها بالشراء بل بالقرض فاذا افترضها منه ثم اسلم او احدهما لم يجبر
 عليه رد بدل القرض فان موجب القرض رد المثل وقد تعذر بالاسلام **المثال الثالث والخمسون** اذا اشترى
 دارا او ارضا قد وقعت الحدد وصرفت الطرق بينها وبين جاره فلا شفعة فيها وان كانت الحدود لم تقم ولم تصرف
 الطرق بل طريقها واحدة ففيها الشفعة هذا اصح الاقوال في شفعة الجوار وهو مذهب اهل البصرة واحدا للوجهين في مذهب الامام احمد
 اختاره شيخ الاسلام وغيره فان خاف المشتري ان يرفع الجار الحاكم يرى الشفعة وان صرفت الطرق فله القيل على الباطل بضروب
 الحيل احلها ان يشتريها منه بالف دينار ويكاتبه على ذلك ثم يعطيه عوض كل دينار درهمين او نحو ذلك وثانيها ان
 منه الدار والارض ثم يبيع ثمنها لثالثا ان يقول المشتري للشفيع ان شئت بعتكها بما اشتريتها به او باقل من ذلك او
 اصبر عليك بالثمن فيجيب الى ذلك فتسقط شفته **والرابع** ان يتصادق البائع والمشتري على شرط او صفة تفسد
 البيع كاجل مجهول او خيار مجهول او اكراه او تلحئة ونحو ذلك ثم يقرها البائع في يد المشتري ولا يكون للشفيع سبيل عليها
وخامسها ان يشترط الخيار مدة طويلة فان صم لم يكن له ان ياخذ قبل انقضائه وان بطل لم يكن له ان ياخذ ببيعها

وسادسها ان يهب له تسعة اعشار الدار والارض ويبيع العشر الباقي بجميع الثمن وسابعها ان يوكل الشفيع في بيع داره او ارضه فيقبل الوكالة فيبيع او يوكل المشتري في الشراء له وثامنها ان يزن له الثمن الذي اتفقا عليه ومثل ثم يحبل صدقة غير معلومة ويبيع الدار بها وتاسعها ان يقر البائع بهم من الف سهم للمشتري فيصير شريكه ثم يبيع باقي الدار فلا يجد جاره اليها سبيلا لان حق الشريك مقدم على حق الجار وعاشرها ان يتصدق عليه ببيت من الدار ثم يبيع باقيها بجميع الثمن فيصير شريكا فلا شفعة لجاره وحادي عشرها ان يامر غريبا او مسافرا بشراءها فاذا فعل دفعها اليه ثم وكل بحفظها وشهد على الدافع اليه وتوكيله حتى لا يخاصم الشفيع وثاني عشرها ان يحمي المشتري الى الجار قبل البيع فيشتري منه داره ويرغبه في الثمن اضعاف ما يساوي ويشترط الخيار لنفسه ثلاثة ايام ثم في مدة الخيار بعض ويشترى تلك الدار التي يريد شراءها فاذا تم العقد بينهما فتم البيع الاول ولا يستحق جاره عليه شفعة لان حين البيع لم يكن جارا وانما طرأ اليه الجار بعد البيع وثالث عشرها ان يوجر المشتري للبائع الدار عبدة او ثوبه شهر او من الدار فيصير شريكه ثم بعد يومين او ثلاثة يشتري منه بقيتها فلا يكون لجاره عليه سبيل ورابع عشرها ان يفتريها بثمن مؤجل اضعاف ما يساوي فان الجار لا يأخذها بذلك الثمن فاذا رغب عنها صاحبه من ذلك الثمن على ما يساويه حاله من غير جنسه فان قيل فانتقم قد بالغتم في الاكثار على من احتال ببعض هذه الوجوه على سقاط الشفعة وذكرتم تلك الآثار فتكيل لكم بالكيل الذي كلمتم به لنا قلنا لا سواء نحن وانتم في ذلك فانا ذكرنا هذه الوجوه تحيلا على ابطال ما ابطاله رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بقوله فاذا وقعت الحسد ود وصرفت الطرق فلا شفعة فلما ابطال الشفعة تحيلا على تنفيذ حكمه وامر بكل طريق فكنا في هذه الحيل منفذين لامره واما انتم فابطلتم بها ما اثبت بحكمه وقضاه بالشفعة فيما لم يقسم وانه لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فاذا حرم عليه البيع قبل استئذنه فما الظن بالتحيل على سقاط شفته فتوصلتم انتم بهذه الحيل الى سقاط ما اثبت وتوصلنا نحن بها الى سقاط ما اسقطه وابطل شأى الفريقين احق بالصواب واتبع لمقصود الرسول صلى الله عليه واله وسلم والمستعان المثال الرابع والخمسون يعم تعليق الوكالة بالشرط كما يصح تعليق الوكالة بالشرط كما صحت به السنة بل تعليق الوكالة اولى بالجواز فان الوكيل وكيل وكالة عامة فانه انما يتصرف نيابة عن المولى فوكالة اعم من وكالة الوكيل في الشيء المعين فاذا صح تعليقها فتعلق الوكالة الخاصة اولى بالصحة وقال الشافعي لا يصح فاذا ادعت الحاجة الى ذلك فالحيلة في جوازها ان يوكل مطلقا ثم يعلق التصرف على شرط فيصير ولا يظهر فرق فقهي بين امتناع هذا وجواز هذا والمقصود من التوكيل التصرف والتوكيل وسيلة اليه فاذا صح تعليق الغاية فتعلق الوسيلة اولى بالصحة المثال الخامس والخمسون اذا رفع الى الامام وادعى عليه انه زنا فخاف ان انكر ان تقوم عليه البينة فيجمل بالحيلة في ابطال شهادتهم ان يقر اذا سئل مرة واحدة ولا يزيد عليها فلا تسمع البينة مع الاقرار وليس للمحاكم ولا للامام ان يقر تمام النصاب بل اذا سكت لم يتعرض له فان كان الامام من يرى وجوب الحد بالمرة الواحدة فالحيلة ان يرجع عن اقراره فيسقط عنه الحد فاذا خاف من اقامة البينة عليه اقراره ثم يرجع وهكذا ابدا وهذه الحيلة جائزة فانه يجوز له دفع الحد عن نفسه وان يخلد الى التوبة كما قال النبي صلى الله عليه واله وسلم للصحابه لما فرماهم عن الحد هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه فاذا فرغ من الحد الى التوبة فقد احسن المثال السادس والخمسون اذا حلف لغادر او جاسوسا وسارقا ان لا يخبر به احدا ولا يدلي عليه فاراد التخلص من هذه اليمين وان لا يخفي فالحيلة ان يسأل عن قوام هو من جملة من فانيا سئل عن غيره قال لا فاذا انتهت التوبة اليه سكت فانه لا يحنث ولا ياتر بالستر عليه وايواؤه وسئل ابو حنيفة رحمه الله

عن هذه المسئلة بعينها قال له السائل نزل بي اللصوص فآخذ وإمالي واستخلفوني بالطلاق ان لا اخبر احدا بهم فخرجت فرأيتهم
يبيعون متاعهم في السوق جمره فقال اذهب الى الوالى فقل له يجمع اهل المحلة والسكة الذين هم فيهم ثم يحضرهم ثم يسألهم
واحدا واحدا فاذا سألك عنهم فقل ليس منهم واذا سألك عنهم فقل ليس منهم فاسكت ففعل الرجل فاخذ الوالى متاعهم وسلم اليه
فلو علمت هذه الحيلة مع مظلوم لم تنفع وحدث الخالف فان المقصود الدفع عنه وبالسكوت قد عان عليه ولم يدفع عنه **المثال**
السابع والخمسون ما سئل عنه ابو حنيفة رحمه الله عن امرأة قال لها زوجها انت طالق ان سألني الخلع ان اخلعك
وقالت المرأة كل ملوكي حتى ان لم اسالك الخلع اليوم فجاء الزوج الى ابى حنيفة فقال احضر المرأة فاحضرها فقال لها ابو حنيفة
سلي الخلع فقالت سالتك ان تخلعني فقال له قل لها قد خلعتك على الف درهم تعطينيها فقال لها ذلك فقال لها قولي لا اقبل فقالت لا
فقال قومي مع زوجك فقد بركل واحد منكما ولم يحدث في شيء ذكرها محمد بن الحسن في كتاب الحيل له وانما تم هذه الحيلة على الزوج
الذي ذكره فلو قالت له اسالك الخلع على الف درهم حالة او الى شهر فقال قد خلعتك على ذلك وقع الخلع بخلاف ما اذا قالت
اخلعني قال خلعتك على الف فان هذا لا يكون خلعا حتى تقبل وترضى وهي لم ترض بالالف فلا يقع الخلع **قيل** فكيف
يدرك ان لم يقع الخلع قبل هو انما خلعت على فعله لا على قبولها فاذا قال قد خلعتك على الف فقد وجد الخلع من جهة فافلت يمينه ولم
يقف حل اليمين على قبولها كما اذا حلف لا يبيع فباع ولم يقبل المشتري ولا يبيعه له فانه يحث **المثال الثامن والخمسون**
ما ذكره محمد بن كتابه ايضا عنه انه اتاه اخوان قد تزوجا باختين فزفت كل امرأة منهما الى زوج اختها فدخل بها ولم يعلم ثم
علم الحال لما اجتمعا فذكر له ذلك وسأله الخبر فقال لهما كل منكما راض بالتي دخل بها فقالا نعم فقال ليطلق كل منكما امرأته
التي عقد عليها فطلقة فعلا فقال ليعقد كل منكما على المرأة التي دخل بها فعلا فقال ليعض كل منكما الى هله وهذه الحيلة
في غاية اللطف فان المرأة التي دخل بها كل منهما قد وطئها بشبهة فلما ان ينكحها في عدتها فانه لا يصح ان يوطئها مرة واحدة وامر
ان يطلق واحدة فانه لم يدخل بالتي طلقها فالواحدة تبينها ولا عدة عليها منه فلا يخاف ان يتزوجها **المثال التاسع**
والخمسون اذا تزوجت المرأة وخافت ان يسافر عنها الزوج ويدعها او يسافر بها ولا تريد الخرج من دارها او ان
يتزوج عليها او يتيسر ويشرب لمسكرا ويضربها من غير جرم او تبين فقيرا وقد ظنت غنيا او معيба وقد ظنت سليما او ميما وقد ظنت
او جاهلا وقد ظنت عالما ونحو ذلك فلا يمكنها التخلص **فالحيلة** لها في ذلك كله ان تشرط عليه ان يمتن وجعل شيء من ذلك فامرها
ببذلها ان شاءت اقامت معه وان شاءت فارقت وتشهد عليه بذلك فان خافت ان لا يشرط ذلك بعد لزوم العقد فلا
يمكنها الزامه بالشرط فلا ياذن لوليها ان يزوجه من غيرها الا على هذا الشرط فيقول زوجها على ان امرها ببذلها ان كان
الامر كيت وكيت فمتى كان الامر كذلك ملكك تطليق نفسها ولا بأس بهذه الحيلة فان المرأة تخلص بها من نكاح من لم
ترض بنكاحه وتستغنى بها عن رفع امرها الى الحاكم ليفسخ نكاحها بالغيبه والاعسار ونحوهما والله اعلم **المثال الستون**
يصر ضمان ما لا يجب كقوله ما اعطيت فلان فهو على عند لا كثيرين كسادل عليه القرآن في قول مؤذن يوسف ولما جاء به
حل بعير وانا به زعيم والمصلحة تقتضي ذلك بل قد تدعو اليه الحاجة والضرورة وعند الشافعي لا يجوز وسلم جواره اذا تبين
سبب وجوب كدرك المبيع والحيلة في جواره على هذا القول انه اذا رضى بان ياتر من عند مقلد لم يجب عليه بعد ان يقر للمضون
عنه به للرافع ثم يضمنه عنه الضامن فان خشي المقر ان يطالب المقر له بذلك ولا يدفع اليه **فالحيلة** ان يقول هو علي
ثم مبيع لم اقبضه فان تحرير من الاخبار بالكذب **فالحيلة** ان يبيع ما يريد اخذه منه بالمبلغ الذي التزم الضامن اداؤه فاذا
صار في ذمته ضمنه عنه وهكذا الحكم اذا زوج ابنه او عبده او جيره وضمن للمرأة نفقتها وكسوتها فالصحيح في هذا كل جواز

الضمان والحاجة تدعى اليه ولا محذور فيه وليس بعقد معاوضة فتوثق فيه الجهالة وعقود الالتزام لا توثق فيها الجهالة
كالنذر ثم يمكن رفع الجهالة بان يحلله حد فيقولون من درهم الى كذا او كذا فان قيل ما بين الدرهم والغاية يحصل لا يدري كم
يلزمه منه قيل لا يقدر ذلك في جواز الالتزام لان يتبين في الاخر كم هو الواجب ثم لو اقر بذلك فقال له على ما بين درهم والالف
صم فكذا اذا قال صفت عنه ما بين درهم الى الف فان قيل الضامن فرم على المضمون عنه فاذا كان الاصل لم يثبت في ذمته
شئ فعلى اي شئ يثبت الضمان ويتفرع قيل ان يصير ضامنا اذا ثبت في ذمته المضمون عنه والا في الحال فليس هو ضامنا وان
صم ان يقال هو ضامن بالقوة فحق الحقيقة هو ضمان معلق على شرط وذلك جائز والله اعلم **المثال الحادي والستون**
اذا سبق لسانه بما يؤخذ به في الظاهر ولم يرد معناه او اراده ثم رجع عنه وتاب منه او خاف ان يشهد عليه به شهود
زور ولم يتكلم به فرفع الى الحاكم وادعى عليه به فان انكر شهده واعلى وان اقر حكمه عليه ولا سيما ان كان لا يرى قبول التوبة من
ذلك فالحكيل في الخلاص ان لا يقرب به ولا ينكر فيشهد عليه الشهود بل يكفيه في الجواب ان يقول اذ كنت قلته فقد
رجعت عنه وانا تائب الى الله منه وليس للحاكم بعد ذلك ان يقول لا اكتمى منك بهذا الجواب بل لا بد من الاقرار ولو انكار فان هذا
جواب كاف في مثل هذا الدعوى وتكليف بعد ذلك حط الحسب الاقرار وقد يكون كاذبا فيه او لا تبارك وقد ائتم به بين وبين الله تعالى فيشهد عليه
الشهود ظلم وباطل فلا يحل للحاكم ان يسأل بعد هذا اهل وقوم منه ذلك ولم يقع بل ابلغ من هذا لو شهد عليه بالردة فقال لم ازل
اشهدك لا اله الا الله وان محمدا رسول الله منذ عقلت والى الان لم يستكشف عن شئ ولم يسأل لاهو ولا الشهود عن سبب رجوعه
كما ذكره المحقق في مختصره وغيره من اصحاب الشافعي فاذا ادعى عليه بانه قال كذا او كذا فقال اذ كنت قلته فانا تائب الى الله منه
او فقد ثبت منه فقد اكتمى منه بهذا الجواب ولم يكشف عن شئ منه بعد ذلك فان قيل هذا تعليق للتوبة والاسلام بالشرط
ولا يصح تعليق بشرط قيل هذا من قلة فقه مودة فان التوبة لا تنجز الا على هذا الشرط تلفظ به ولو تلفظ به بكنك لك تجدد يد
الاسلام لا يصح الا بشرط ان يوجد ما ينقضه فتلفظه بالشرط تأكيد مقتضى عقد التوبة والاسلام وهذا كما اذا قال ان كان
هذا ملكي فقد بعته اياه فهل يقول احدا ان هذا بيع معلق بشرط فلا يصح وكذلك اذا قال اذ كنت هذا امر ان فهي طالق لا يقوله
احد انه طلاق معلق ونظائره اكثر من ان تذكر وقد شرع الله لعبادة التعليق بالشرط في كل موضع يحتاج اليه العبد حتى بينه
وبين ربه كما قال النبي صلى الله عليه واله وسلم لضباعة بنت الزبير وقد شككت اليه وقت الاحرام فقال حجى واشترط على ربك
فقولي ان حبستني جابس فعلى حيث حبستني فاذ لك ما شرطت على ربك فهذا شرط مع الله في العباداة وقد شرع على لسان رسول
الحاجة الاله ويفيد شيئين جواز الفصل وسقوط الهدى وكذلك الداعي بالخيرة يشترط على ربه في دعائه فيقول اللهم
ان كان هذا الامر خيرا لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري فاقدريه لي ويسره لي فيعلق طلب الاجابة بالشرط الحاجة الى ذلك
لخفاء المصلحة عليه وكذلك النبي صلى الله عليه واله وسلم اشترط على ربه ايماء رجل سبه او لعنه وليس لذلك باهل الزجج لها
كثارة له وقربة تقرب به اليه وهذا تعليق للمدعوى بشرط الاستحقاق وكذلك المصلي على الميت شرع له تعليق
الدعاء بالشرط فيقول اللهم انت اعلم بيرة وعلايت ان كان محسنا فقبل حسنة وان كان مسيئا فنجأ وزعن سيئات
فهذا اطلب للمقبا وزعنه بشرط فكيف بمنع تعليق التوبة بالشرط **وقال شيخنا** كان يشكل على احيانا حال من اصر على الجنازة
هل هو مؤمن او منافق فرايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم في المنام فسالت عن مسائل عديدة منها هذه المسألة فقال
يا احمد الشرط الشرط او قال معلق الدعاء بالشرط وكذلك ارشد امتي صلى الله عليه واله وسلم الى تعليق الدعاء بالحياة والموت
بالشرط فقال لا يفتى احدكم الموت لضرتل به ولكن ليقل اللهم احيني اذا كانت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيرا لي

وكان لك قوله في الحديث الآخر واذا اردت بعبادة فتوفى اليك غير مفتون وقال المسلمون عند شروطهم الا بشرط احل حراما او حرم حلالا وتعليق العقود والقبض والتبرعات والالتزامات وغيرها بالشروط امر قد تدبر اليه الضرورة او الحاجة او المصلحة فلا يستغنى عنها المكلف وقد جرح تعليق النظر بالشروط بالاجماع وبضم الكتاب وتعليق الضمان بالشروط بنص القرآن وتعليق النكاح بالشروط في تزويج موسى بابتة صاحب دين وهو من اجتهادكم على وجه الارض ولم يأت في شريعتنا ما يشهد بان مقتضى ذلك كقوله ان احق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج فهذا صريح في ان حل الفروج بالنكاح قل تعلق على شرط ونص الامام احمد على جواز تعليق النكاح بالشروط وهذا هو الصحيح كما يتعلق الطلاق والجماعة والندى وغيرها من العقود وعلق امير المؤمنين عمر رضي الله عنه عقد المزارعة بالشروط فكان يدفع ارضه الى من يعمل عليها على ان جاء عمر بالبذر فله كذا وكذا في الفخاري ولم يخالفه صاحب نصوص الامام احمد على جواز تعليق البيع بالشروط في قوله ان بيعت هذه الجارية فانما احق بها بالثمن واجتبر بانه قول ابن مسعود وروى الامام احمد في قوله ان جئت بك بالحق الى كذا او لا فهو لك وهذا بيع بشرط فقد فعله وافقه به وكان لك تعليق البراء بالشروط نص على جواز فعله منه فقال لمن اغتابه ثم استحل انت في حل ان لم تقبل فقال له الميموني قد اغتابك ونحلله فقال الميموني قد اشترطت عليه ان لا يعود والمتأخرون من اصحابه يقولون لا يصح تعليق البراء بالشروط وليس ذلك موافقا لنصوصه ولا اصوله وقد علق النبي صلى الله عليه واله وسلم ولاية الامارة بالشروط وهذا تنبيه على تعليق ولاية الحكم وكل ولاية وعلى تعليق الوكالة الخاصة و العامة وقد علق ابو بكر تولية عمر رضي الله عنه بالشروط ووافق عليه سائر الصحابة فلم ينكره منهم رجل واحد وقال النبي صلى الله عليه واله وسلم من باع عبدا فله مال فباعتها للبائنة الا ان يشترط المبتاع فهذا الشرط خلاف مقتضى العقد المطلق وقد جوز المشايخ وقال من باع عبدا وله مال فماله للبائنة الا ان يشترط المبتاع وفي السنن عن علي بن عبد الله اوله مال فمال العبد له الا ان يشترطه السيد وفي المسند والسنن عن سفينة قال كنت مملوكا لام سلمة فقالت اعتقتك واشترطت عليك ان تحن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما عشت فقلت ان لم تشرط لي على ما فارقت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما عشت فاعتقتني واشترطت علي وذكر الفخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال مقاطع الحقوق عند الشروط ولك ما شرطت وقال الفخاري في باب الشروط في القرض وقال ابن عمر وعطاء اذا اجله في القرض جاز وقال في باب ما يجوز من الاشتراط والتضياف في الاقرار والشروط التي يتعارفها الناس بينهم وقال بن عمر عن ابن سيرين قال قال رجل لكرية ارجل ركابت فان لم ارجل معك يوم كذا وكذا افاك مائة درهم فلم يخرجهم فقال شريح من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه وقال ايوب عن ابن سيرين ان رجلا باع طعاما وقال ان لم اترك الاربعاء فليس بيني وبينك بيع فقال للمشتري انت اخلفت فقص عليه وقال في باب الشروط في المهر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذكر صهر فاشق عليه في مصاهرة فاحسن فقال حدثني فصدقني ووعدي فوفاني ثم ذكر في حديث احق الشروط ان توفوا به ما استحلتم به الفروج وقال في كتاب الحرج وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فلهم الشطر وان جاءوا بالبذر فلهم كذا وهذا صريح في جواز ان يخطه غدا ناكذا وفي جواز بيعك بعشرة نقد او بعشرين نسية فالصواب جواز هذا كله للنص والاثار والقياس وقال جابر بن عبد الله رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول اني اقرضت حملاة الى اهلي دروي سفيا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن نافع بن عبد الحارث عامل عمر على مكة انه اشترى من صفوان بن امية دارا لعمر بن الخطاب بأربعة آلاف درهم واشترط عليه نافع ان رضي عمر فابيع له وان لم يرض فلصفوان اربع مائة درهم ومن هنا قال الامام احمد لا باس ببيع العربون لان عمر فعله واجاز هذا البيع والشرط فيه مجاهد ومحمد بن

اشراط

سیرین وزید بن اسلم و نافع بن عبد الحارث قال ابو عمر وكان زيد بن اسلم يقول اجازة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وذكر
 الامام احمد بن محمد بن مسلمة الانصاري شترى من نبطي حزمة حطب اشترط عليه حملها الى قصر سعد واشترى عبد الله بن مسعود
 جارية من امراته وشرطت عليه ان ياعها ففعل بها بالثمن وفي ذلك اتفاقا على صحة البيع والشرط ذكر الامام احمد في فتا
 به **والمقصود** ان الشروط عند الشارع شأنا ليس عند كثير من الفقهاء فاهم يلغون شروطا يلغها الشارع ويفسدون
 بها العقد من غير مفسدة تقتضي فسادها وهم متناقضون فيما يقبل التعليق بالشروط من العقود وما لا يقبل فليس لهم ضابط
 مطرد منعكس يقوم عليه دليل فالصواب لظابط الشرع الذي دل عليه النص ان كل شرط خالف حكم الله وكتابه فهو باطل والمحال
 حكمه فهو لازم **يوضحه** ان الالتزام بالشرط كالالتزام بالنذر والنذر لا يبطل منه الا ما خالف حكم الله وكتابه بل الشرط
 في حقوق العباد اوسع من النذر في حق الله والالتزام به اوسع من الالتزام بالنذر وانما
 بسط القول في هذا لان باب الشروط يدفع اكثر حيل المحيلين ويجعل للرجل له مخرجا مما يخاف منه ومما يضيق عليه الشرط
 الجائر بمنزلة العقد بل هو عقد وعهد وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقال الموفون بهداهم اذا عاهدوا
 ما هنا قضيتان كليتان من قضايا الشرع الذي بعث الله به رسوله احملهما ان كل شرط خالف حكم الله وكتابه فهو
 باطل كائنا ما كان **والثانية** ان كل شرط لا يخالف حكمه ولا يناقض كتابه وهو ما يجوز تركه وفعله بدون الشرط فهو
 لازم بالشرط ولا يستثنى من هاتين القضيتين شئ وقد دل عليه ما كتاب الله وسنة رسوله واتفاق الصحابة ولا نقابا
 بالنقض بالمسائل المدهنية والاقوال الاربائية فانها لا تقدم قاعدة من قواعد الشرع فالشروط في حق المكلفين كالنذر في
 حقوق رب العالمين فكل طاعة جاز فعلها قبل النذر لزمت بالنذر وكذلك كل شرط جاز بذله بدون الاشتراط لازم بالشرط
 فنقاط الحقوق عند الشروط واذا كان من علامات التفات اخلاف الوعد وليس بمشروط فيكيف الوعد الموكل بالشرط
 بل ترك الوفاء بالشرط يدخل في الكذب والخلف والخيانة والغدر وبالله التوفيق **المثال الثاني والستون**
 اذا باع جارية مصيبة ونحات من دها عليه بالعبودية فليتبين له من عيبها ويشهد انه دخل عليه فان خاف ردها بعيب
 اخر لا يعمل البائت فليعين له عيبا يدخل في حكمها وان رضى بها كذلك فان كان العيب غير متصور ولا داخل في جملة تلك
 العيوب فليقل وانك رضيت بما يجمل ما فيها من العيوب التي توجب الرد مقتصر على ذلك ولا يقل وانك اسقطت
 حرك من الرد ولا ابرأني من كل دعوى توجب الرد ولا تتبعها بشرط البراءة من كل عيب فان هذا لا يسقط الرد عند كثير من الفقهاء
 وهي مسألة البيع بالبراءة من العيوب وللشافعي فيها ثلاثة اقوال احدها صحة البيع والشرط **والثاني** صحة البيع ومسا
 الشرط وانه لا يبرأ من شئ من العيوب **والثالث** انه يبرأ من العيوب الباطنة في الحيوان خاصة دون غيرها والمشهور
 من مذهبه ان جواز العقد والشرط وانه يبرأ من جميع العيوب وهل يبرأ من جميع المبيعات او يختص بعضها فذكر ابن حبيب
 عن مالك وابن وهب انه يبرأ من جميع المبيعات عرضا كان البيع او حيوانا وعنه انه يختص ببعض المبيعات واختلف عنه في
 تعيينه فالذي في الموطا عنه انه يختص بالحيوان ناطقا كان او بهيما والذي في التمهيد يختص بخاصة بناطق الحيوان قالوا
 وعلى المذهب في صحة ذلك مطلقا فبيع السلطان وبيع الميراث اذا علم انه ميراث جاري مجرى بيع البراءة وان لم يشتر
 وعلى هذا فاذا قال ابيعك بيع الميراث لا قيام بعيب صح ذلك ويكون بيع براءة وفي الميراث لا يحتاج الى ذكره قالوا واذا
 قلنا ان البراءة تنفع فانما منفعتها في امتناع الرد لجيب لم يعلم به البائت واما ما علم به البائت فان شرط البراءة لا يمنع مرد
 المشتري به اذا لم يكن المالك بوقت العقد فاذا ادعى المشتري علم البائت فاقرا وكل بعد توجه اليه عليه توجه الرد عليه

ويستأن

قالوا ولو ملك شيئا ثم باعه قبل ان يستعمل بشرط البراءة لم ينفع ذلك حتى يستعمل ويستأن ثم يبيع بشرط البراءة قال
في التهذيب في التجار يقدمون بالرقق فيبيعونه بالبراءة ولم تطل اقامة الرقيق عندهم هؤلاء يريدون ان يذهبوا باموال الناس
باطلا لا ينفعهم البراءة وقال عبد الملك وغيره لا يشترط استعماله ولا طول مقامه عند بل تنفع البراءة كما تنفع مع الطول
والاستعمال قالوا واذا كان في المبيع عيبه الباتع بعينه فادخله في جملة عيوب ليست موجودة وتبرأ منها كلها لم يبرأ منه
حتى يفرده بالبراءة ويعين موضعه وجنسه ومقداره بحيث لا يبقى للمبتاع فيه قول ولكن لك لو اراد العيب وشاهد لم يبرأ
منه اذا كان ظاهرا لا يستلزم الاحاطة بباطنه وباطنه فيه فساد اخذ كما اذا اراد دبر البعير وشاهد ما هو منغلة مفسدة
فلم يذكر ما فيها من تغل وغيره ونظائر ذلك قالوا وكذلك لو اخبره ان به اباقا او سرقة وهو اباقي بعيد وسرقة عظيمة و
المشتري يظنه يسيرا لم يبرأ حتى يتبين له ذلك قال ابو القاسم ابن الكاتب لا يختلف قول مالك في ان بيع السلطان بيع براءة
على المفسر ولقضاء ديون من تركه ميت بيع براءة ايض وان لم يشترطها قال وانما كان كذلك لانه حكم منه بالبيع وبيع البراءة
مختلف فيه فاذا حكم السلطان باحدا قال العلماء لم يرد قضيتهم عندهم من يري خلاف رايه فيما حكم به وورد ذلك عليه المازري وغيره
وقالوا السلطان لم يتعرض في البيع الى خلاف ولا وفاق ولا قصد الى حكمه برفع التزام وقد حكى بعض الشيوخ الخلاف في بيع البراءة
ولو تولاه السلطان بنفسه قال ذلك لانهم يحنون قال وكان قول مالك للقديم ان بيع السلطان وبيع الوارث لا قيام فيه بعيب
بعده قال وهذا يدل على ان له قول اخر خلاف هذا قال ويدل عليه قول ابن القاسم قال اذا بيع العبد على مفسر فان للمشتري ان
يرده بالبيع قال فالصواب ان بيع السلطان وبيع الورثة كغيرهما قال المازري اما بيع الورثة لقضاء ديون وتنفيذ وصاياه فان
فيه الخلاف المشهور قال واما ما باعوه لانفسهم لانفسهم لا يفسد من شركة بعضهم لبعض فلتحق ببيع الرجل مال نفسه بالبراءة و
كذلك من باع للاتفاق على من في ولايته قلت وقول المازري ان بيع السلطان لا يتعرض فيه لحكم مبنى على اصل وهو ان الحاكم
اذا عقد بنفسه عقدا مختلفا فيه هل يكون بمنزلة حكمه به فيسوغ تنفيذه ولا يسوغ رده او لا يكون حكما منه به فيسوغ لحاكم
اخر خلافا عنه هذا الاصل قولان للفقهاء وهما في مذهب الامام احمد وغيره فهذا تقرير مدعيك في هذه المسألة واما
مذهب ابو حنيفة فانه يصح البيع والشرط ولا يمكن المشتري من الرد بعد اشتراط البراءة العامة سواء علم البائع العيب او لم يعلم حيوانا
كان المبيع او غيره وتناظر في هذه المسئلة ابو حنيفة وابن ابي ليلى فقال ابن ابي ليلى لا يبرأ الا من عيب اشار اليه ووضع يده عليه
فقال ابو حنيفة فلوان امرأة من قريش باعت عبدا زنجيا على ذكره عيب اقتضع اصبعها على ذكره فسكت ابن ابي ليلى واما
مدعي الامام احمد احدى احدى ان لا يبرأ بذلك ولا يسقط حتى المشتري من الرد بالعيب الا من عيب عينه وعلم به المشتري
والثانية انه يبرأ مطلقا والثالثة انه يبرأ من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من كل عيب علمه حتى يعلم به المشتري فان صححنا البيع
والشرط فلا اشكال وان ابطالنا الشرط فهل يبطل البيع او يبرأ ويثبت الرد فيه وجهان فاذا اثبتنا الرد وابطلنا الشرط فلباتم
الرجوع بالتفاوت وهذا الذي نقص من ثمن السلعة بالشرط الذي لم يسلم له فانما باعها بذلك الثمن بناء على ان المشتري لا يبرأها
عليه بعيب لو علم ان المشتري يتمكن من ردها لم يبرأ بذلك الثمن فللرجوع بالتفاوت وهذا هو العدل وقياس اصول الشريعة
فان المشتري كما يرجع بالارش عند فوات غرضه من سلامة المبيع فهكذا البائع يرجع بالتفاوت عند فوات غرضه من
الشرط الذي ابطالناه عليه والصحيح في هذه المسألة ما جاء عن الصحابة فان عبد الله بن عمر باع زيدا بن ثابت عبدا بشرط
البراءة بثمان مائة درهم فاصاب به زيد عيبا فاراد رده على ابن عمر فلم يقبل فترافعا الى عثمان فقال عثمان لابن عمر تخلف انك
لم تعلم بهذا العيب فقال لا فرده عليه فباعه ابن عمر بالف درهم ذكرها الامام احمد وغيره وهذا اتفاق بينهم على صحة البيع و

ابن ابي ليلى

قصه

لرفعة

وجوز شرط البراءة واتفاق من عثمان وزيد على ان البائع اذا علم بالعيب لم ينفعه شرط البراءة وعلى ان المدعى عليه متى نكل عن
 اليمين قضى عليه بالنكول ولم ترد اليمين على المدعى لكن هذا فيما اذا كان المدعى عليه منفردا بمعرفة الحال فاذا لم يحلف مع كونه عالم
 بصورة الحال قضى عليه بالنكول واما اذا كان المدعى هو المنفرد بالعلم بالحال او كان مما لا يتحقق عليه علمها ردت عليه اليمين فمثال الاول
 قضية ابن عمر هذه فانه هو العالم بانه هل كان يعلم العيب لا يعلم بخلاف زيد بن ثابت فانه لا يعلم علم ابن عمر بذلك ولا احد
 عليه فلا يشترع رد اليمين عليه ومثال الثاني اذا ادعى على وارت مبيت انه اقترض مائة درهم او باع سلعة ولم يقبض ثمنها
 او ادعى وديعة والوارث غائب لا يعلم ذلك ومثال خلافه فنكل عن اليمين لم يقض عليه بالنكول وردت اليمين على المدعى
 لانه منفرد بعلم ذلك فاذا لم يحلف لم يقض له ومثال الثالث اذا ادعى عليه انه باع او اجر فنكل عن اليمين حلف المدعى و
 قضى له فان لم يحلف لم يقض له بنكول المدعى عليه لانه عالم بصحة ما ادعاه فاذا لم يحلف ولم يقم له بينة لم يكن مجرد نكول خصمه
 مصححا لدعواه فهذا التحقيق احسن ما قيل في مسألة النكول ورد اليمين وعليه تدل آثار الصحابة ويؤيد عنها الاختلاف و
 يكون هذا في موضع وهذا في موضع وعرف حذيفة جلاله فادعاه فنكل المدعى عليه وتوجهت اليمين على حذيفة فقال
 ان ان اتزك جلي فحلف بالله انما باع ولا وهب وقد ثبت تخليف المدعى اذا اقام شاهدا واحدا والشاهد اقوى من النكول
 تخليفه مع النكول اولى وقد شرع الله ورسوله تخليف المدعى في ايمان القسامة لقوة جانبه باللوث فتخليفه مع النكول اولى
 وكان لك شرع تخليف الزوج في اللعان وكذلك شرع تخليف المدعى اذا كان شاهدا لحال يصدق كما اذا ادعى امتاع
 البيت او تداعى النجار والخياط الة كل منهما فانه يقضى لمن تدل الحال على صحة دعواه مع بينة وقد روى في حديثه روفع ان
 النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق ذكره الدارقطني وغيره وهذا محض الفقه والقياس فانه اذا نكل قوى
 جانب المدعى فظن صدقه فشرع اليمين في حقه فان اليمين انما شرعت في جانب المدعى عليه لقوة جانبه بالاصل فاذا شهد
 الشاهد الواحد ضعف هذا الاصل ولم يتمكن قوته من الاستقلال وقوى جانب المدعى باليمين وهكذا اذا نكل ضعفاصل
 البراءة ولم يكن النكول مستقلا باثبات الدعوى يجوز ان يكون بجهل بالحال ولتورعه عن اليمين او الخوف من عاقبة اليمين
 او موافقة قضاء وقد روي عن الظان انه بسبب اليمين اولد له عن ابنته بالاسم فاحلف له مع علمه بانه لو حلف
 كان صادقا واذا احتل نكوله هذه الوجوه لم يكن مستقلا بل غاية ان يكون مقى بالجانب المدعى فترد اليمين عليه ولم تكن هذه المسئلة
 مقصودة وانما جاز ليها الكلام في اثرين من وزيد في مسألة البراءة وقد علم حكم هذا الشرط واين ينفع به البار وان لا ينفع به
 ان قيل فهل ينفعه ان يشترط على المشتري ان متى رده فهو حرام لا ينفعه واذا خاف توكل في الرد استوثق منه بقوله
 متى رددته او وكلت في رده فان خاف من رد الحاكم عليه حيث يرد به بالشرع فلا يكون المشتري هو الراد ولا وكيله بل
 الحاكم المنفذ للشرع فاستوثق منه بقوله اذا ادعيت رده فهو حرام فهذا نصيب الحيلة على الرد الا على مذهب ابى ثور و
 احد الوجهين في مذهب الامام احمد وهو اجماع الصحابة ان تعليق العتق متى قصد به الحضر والمنع فهو بين حكم حكم
 اليمين بالحب والصوم والصدقة وحكم ما لو قال ان رددته فعلى ان اعتقه بل اولى بعدم العتق فان هذا نذر رقبة ولكن احق
 مخبر اليمين من لزوم الوفاء به من ان الالتزام بما اكثر من الالتزام بقوله فهو حرام فكل في التزام قوله فهو حرام فهو داخل في
 الالتزام فعلى ان اعتقه ولا ينعكس فان قوله فعلى ان اعتقه يتضمن وجوب الاعتاق وفعل العتق وقوع الحرية فاذا
 منع قصد الحضر والمنع وقوع ثلاثة اشياء فلان يمنع وقوع واحد منها اولى واحرم وهذا الاجاب عنه وهو ما بين فضل
 فقه الصحابة وان بين فقههم ونفع من بعدهم كما بينهم وبينهم وحق لو لم يعلم ذلك عنهم كان هذا محض القياس و

كان في الأصول

الشيخ الفقيه والسنة

ومقتضى قواعد الشرع وأصوله من أكثر من عشرين وجها لا يخفى على متبحر يتبعها ويكشف قول فقيه الأمة وصبرها وترجمان القرآن
ابن عباس العتيق ما اثنى به وجه الله والطلاق ما كان عن وطرفا من هاتين الكلمتين الشريفتين الصادرتين عن علم قد ربح
اسفل ويسبق اعلاه وايضت ثمرته وذلت للطالب قطوفه ثم حكم الكلمتين على ايمان المحالفين بالعتق والطلاق وهل
يجوز المحالف لهذا من يبتغي وجه الله والتقرب اليه باعتاق هذا العبد وهل يجوز المحالف بالطلاق ممن له وطرف
طلاق زوجته فرضي الله عن خير الامم لقد شفت كلمته هاتان الصدور وطبقنا الفصل واصابتنا المحر وكاننا براهنا
على استجابة دعوة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم له ان يعلم الله التأويل ويفقهه في الدين فان له ولا يوحشنت من قد
اقر على نفسه وهو جميع اهل العلم انه ليس من اهل العلم فاذا ظفرت برجل واحد من اهل العلم طالب للدليل بحكم له متبع للحق حيث
كان واين كان ومع من كان زالت الوحشة وحصلت الالفة ولو خالفك فانه يخالفك ويعذر لك والجاهل الظالم يفتك
بلا حجة ويكفرك ويبدك بلا حجة وذنبت غبتك عن طريقه الوحيمة وسيرته الذميمة فلا تغتر بكثرة هذا الضرب فان
الآلاف المولفة منهم لا يعدلون بشخص واحد من اهل العلم والواحد من اهل العلم يعدل بملا الارض منهم واعلم ان
الاجماع والجمعة والسواد الاعظم هو العالم صاحب الحق وان كان وحده وان خالف اهل الارض قال عمر بن ميمون لا ود
حببت معاذ ابا ليمن فما فارقت حجة واريت في التراب بالشام ثم حببت بعدا افتد الناس عبد الله بن مسعود فسمعت يقول
عليكم بالجماعة فان يدل الله على الجماعة ثم سمعت يوما من الايام وهو يقول سبيل عليكم ولادة يوحسون الصلوة عن مواقيتها
فصلوا الصلوة لميقاتها فهي الفريضة وصلوا معهم فانها لكم نافلة قال قلت يا اصحابي ما ادرى ما تجدون فقال وماذا صنعت
تأمرني بالجماعة وتخضعن عليها ثم تقول لي صل الصلوة وحده وهي الفريضة وصل مع الجماعة وهي نافلة قال يا عمر بن ميمون قد
كنت اظنك من افتد اهل هذه القرية تدري ما الجماعة قلت لا قال ان جمهور الجماعة هم الذين فارقوا الجماعة ما وافق الحق
وان كنت وحده وفي لفظ اخر فضرب على فخذي وقال ويحك ان جمهور الناس فارقوا الجماعة وان الجماعة ما وافق طاعة الله
تعالى وقال نعيم بن حادانا فسدت الجماعة فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل ان يفسدوا وان كنت وحده فانك انت الجماعة
حينئذ ذكرها البيهقي وغيره وقال بعض ائمة الحديث وقد ذكر له السواد الاعظم فقال تدري من السواد الاعظم هو محمد
ابن اسلم الطوسي واصحابه فسمي المتخلفون الذين جعلوا السواد الاعظم والجمعة والجماعة هم الجمهور وجعلوهم عيارا على السنة
وجعل السنة بدعة والمعروف منكرا القلة اهل وتفردهم في الاعتصام والامصار وقالوا من شذ شذ الله به في النار وما عرف المتخلفون
ان الشاذ ما خالف الحق وان كان عليه الناس كلهم الا واحد منهم فهم الشاذون وقد شذ الناس كلهم زمن احمد بن حنبل الا
تفرا سيرا فكانوا هم الجماعة وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة واتباع كلهم هم الشاذون وكان الامام احمد وحده هو الجماعة
ولما لم تحمل هذا عقول الناس قالوا للخليفة يا امير المؤمنين انك انت قضائك ولا تلك والفقهاء والمفتون كلهم على الباطل
واحد وحده على الحق فلم يتسمع له لذلك فاخذ بالسياط والعقوبة بعد الحبس الطويل فلا اله الا الله ما شبه الليلة بالبارحة
وهي السبيل الهيم لاهل السنة والجماعة حتى يلتقوا بهم معنى عليها سلفهم وينتظروها خلفهم من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا
الله عليه فممن قضي نجبهم ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اذ وقعت
الفرقة البائنة بين الزوجين لم تجب لها عليه نفقة ولا سكنة بسنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الصحيحة الصريحة فان
خاف ان يرضى الحاكم يرى وجوب ذلك عليه فاحسب ان يتغيب مدة العدة فاذا رافقته بعد ذلك لم يحكم بها عليه لانها تسقط
عنه بمضي الزمان كما يقول الاكثرون في نفقة القريب وكما هو متفق عليه في نفقة العبد والحيوان البهيم ولا كراهة في

في هذه الحيلة لانها وسيلة الى اسقاط ما اسقطه الله ورسوله بخلاف الحيلة على اسقاط ما اوجبه الله فهذه لون وتلك لون
 فان لم تكن الغيبة وامكنه ان يرفعها الحاكم يحكم بسقوط ذلك فعل والحيلة ان يتوصل الى حكم حاكم بذلك ان ينشئ الطلاق
 او يقربه بحضرة ترضيه الى الحاكم بما يراه من سقوط الثقة والسكنى بهذه الفرقة مع عدم باختلاف العلماء في ذلك فان
 بد منه الحاكم يرى وجوبها فقد ضاقت عليه وجوب الحيلة ولم يبق له الا حيلة واحدة وهي دعواه انها كانت بانت من قبل
 ذلك بمدة تزيد على انقضاء عدتها وان نسي سبب البينونة وهذه الحيلة تدخل في قسم التوصل الى الجائز بالمحظور كما
 تقدم نظائره **المثال الثالث والستون** اختلف الفقهاء في الضمان هل هو عقد محل الحق وقيام الضمين مقام المضمون
 عنه وهو يستشاق بمنزلة الرهن على قولين وهما روايتان عن مالك يظهر اثرهما في مطالبة الضامن مع التمكن من مطالبة المضمون
 عنه فمن قال بالقول الاول وهم الجمهور قالوا لصاحب الحق مطالبة من شاء منهما على السواء ومن قال بالقول الثاني قال ليس
 له مطالبة الضامن الا اذا تعدر عليه مطالبة المضمون عند حاجته هو ولا بثلاث حجج احدها ان الضامن فرع و
 المضمون عنه اصل وقاعدة الشريعة ان الفروع والابدال لا يصار اليها الا عند تعدر الاصول كالتراب في الطهارة و
 الصوم في كفارة اليمين وشاهد الفرع مع شاهد الاصل وقد اطرده في ولاية النكاح واستحقاق الميراث لا يلي فرع مع
 اصل ولا يرث معه **الحجة الثانية** ان الكفالة توثق وحفظ الحق فهي جارية مجرى الرهن ولكن ذلك رهن عين و
 هو رهن ذمة اقامها الشارع مقام رهن الاعيان للحاجة اليها واستدعاء المصلحة لها والرهن لا يستوفى منه الا مع تعدر
 الاستيفاء من الراهن فكذا الضمين ولهذا كثيرا يقتزن الرهن والضمين لتواخيها وتشابهها وحصول الاستيثاق بكل
 منهما **الحجة الثالثة** ان الضامن في الاصل لم يوضع لتعدد محل الحق كما لم يوضع لنقله وانما وضع ليحفظ صاحب الحق
 حق من التوى والهلاك ويكون له محل يرجع اليه عند تعدر الاستيفاء من محل الاصل ولم ينصب الضامن نفسه لان يطالب
 المضمون له مع وجود الاصل وسيرته والتمكن من مطالبة الناس يستقيمون هذا ويعيدون فاعل متعد ياوكا يعيدونه
 بالمطالبة حتى اذا تعدر عليه مطالبة الاصيل عذروه بمطالبة الضامن وكانوا عوناً له عليه وهذا امر مستقر في فطر الناس
 ومعاملاتهم بحيث لو طالب الضامن المضمون عنه الى جانب والدراهم في كره وهو متمكن من مطالبة لا يستقيم اذ لك غاية
 الاستقباح وهذا القول في القوة كما ترى هو رواية ابن القاسم في الكتاب عن مالك ولا ينافي هذا قول النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم الزعيم غارم فانه لا عموم له ولا يدل على انه غارم في جميع الاحوال ولهذا الوادي الاصيل لم يكن غارماً ولحديث ابي قتادة
 في ضمان دين الميت لتعدر مطالبة الاصيل ولا يصح الاحتجاج بان الضامن مشتق من الضم فاقضى لفظ ضم احد الذمتين الى الاخرى
 لوجوب احلها ان الضم من المضاعف والضمان من الضمن فمادتهما مختلفتان ومضاهما مختلف وان تشابه اللفظ ومعنى
 في بعض الامور **الثاني** انه لو كان مشتقاً من الضم فالضم قد مشترك بين ضم بطالبه مع استقلاله وابدال
 الاعم لا يستلزم الاخص واذا عرف هذا فارد الضامن الدخول على هذا الحيلة ان يعلق الضمان بالشرط فيقول
 ان نوى المال على الاصيل فانا ضامن له ولا يمنع تعليق بالشرط وقد صرح القرآن بتعليق بالشروط وهو محض القياس فانه
 التزام فجاز تعليق بالشرط كالتدوير والمؤمنون عند شروطهم الا شرطاً حراماً او حرام حلالاً وهذا ليس
 واحداً منهما ومقاطع الحقوق عند الشروط فان خاف من قاصر في النقص غير راسخ في حقائقه فليقل غمته لك هذا الدين
 عند تعدر استيفائه من هو عليه فهذا ضمان مخصوص بحالة مخصوصة فلا يجوز الزامه بغيرها كما لو ضمن الحال
 موجلاً او ضمنه في مكان دون مكان فان خاف من فساد هذا ايضا فليشهد عليه ان لا يستحق المطالبة له به الا عند

فتمه

تعد رطابة الاصيل لانه مقطوبه او ادهى عليه به مع قدرته على الاصيل كانت دعواه باطله والله اعلم المثال الرابع والستون قد
 قد عول الحاجة الى ان يكون عقد الاجارة منهما غير معين مثله ان يقول له اركبت هذه الدابة للارض كذا فلك عشرة وان ركبته الى
 ارض كذا فلك خمسة عشر او يقول ان خطت هذا القميص اليوم فلك درهم وان خطت غدا فصف درهم وان زرعت هذه الارض خطه
 فاجر بها مائة او شعيرا فاجر بها خمسون ونحو ذلك فهذا كله جائز صحيح لا يدل على بطلانه كتاب السنه ولا اجماع ولا قياس بل
 هذه الادلة تقتضي صحة وان كان فيه نزاع متأخر فالثابت عن الصحابة الذي لا يعلم عنهم فيه نزاع جواز كذا ذكره البخاري في صحيحه عن
 عمر بن دهم ارضه الى من يزرعها وقال زحاج عن البدين عنده فله كذا وان جاء واباليد زفاهم كذا ولم يخالف صحابي واحد ولا محدث
 في ذلك ولا خطر ولا غم ولا اكل مال بالباطل ولا جهالة تعود الى العمل ولا الى العوض فانه لا يقع الا معينا والخبرة الى الاجراء في ذلك
 احب ان يستوفى فعل فهو كما لو قال لي ثوب خذته من هذه الثياب فقيمة كذا او احدى اية ركبته فاجر بها كذا او اجرة هذه الفرس كذا
 او اجرة هذا الحمار كذا او اية ما شئت فخذ او ثمن هذا الثوب مائة وثمان مائتان ونحو ذلك مما ليس فيه غرر ولا جهالة ولا ربا
 ولا ظلم فكيف تاتي الشريعة بتجريمه وعلى هذا فلا يحتاج الى حيلة على فعله وكثير من المتأخرين من انباء الائمة يبطل هذا العقد بالحيلة
 على جواز ان يقول استاجر منك القميص اليوم بدينار فان خطت غدا فلك اجرة مثل نصف درهم وكذا يقول اجرتك هذه الدابة
 الى ارض كذا بفضة فان ركبته الى ارض كذا او كذا فاعطيك اجرة مثلها كذا او كذا فان خاف ان يكون يديده عد وان ضامنه فيقل
 فاذا انقضت للمسافة الاولى فهي مائة عندك هذا عند من لم يصحح الاجارة المعنافة ومن صححها فالحيلة عند ان
 يقول فاذا انقضت هذه المسافة فقد اجرتكها الى مسافة كذا او كذا فان خشي استاجرا ينقضي
 شغل قبل ان يفيق عقد الاجارة لازما له وقد فرغ شغل الحيلة ان يقول ان انقضت المسافة او اللدة فقد وكلت في جارتها من
 شئت فليوجرها لغيره ثم يستاجرها منه فان خاف ان لا تتم هذه الحيلة على اصل من لا يجوز تعليق الوكالة بالشروط فليوكله في الحال
 وكالة غير معلقة ثم يعلق تصرفه بالشروط فيقول انت وكيلتي لجارتها فاذا انقضت المدة فقد اذنت لك في جارتها وقال القاضي البجلي
 في كتاب بطلان الحيل ان احتمال في جارة هذا الشرط فقال استاجرها الى دمشق بكذا ومن دمشق الى الرملة بكذا ومن الرملة الى مصر بكذا لانه اذا هي
 لكل من المسافتين اجرة معلومة لكل واحدة منهما كالمعقود عليه على حاله فلا ينضم صحة العقد قلت ولكن لا تنفع هذه الحيلة
 اذا انقضت غرض عند المسافة الاولى ويبقى عقد الاجارة لازما له فيما وراءها قصيرا كما لو استاجرها الى مصر فانقض غرضه في الرملة
 فما الذي فاده تعدد العقود فوجوه هذه الحيلة وعللها سواء فالوجه ما ذكرناه والله اعلم المثال الخامس والستون يجوز
 بيع المقاني والبازنجان ونحوها بعلان بيد وصلاحيها كما تباع الثمار في رؤس الاشجار ولا يمنع من صحة البيع تلاحق البيع شيئا
 بعد شيء كما لم يمنع ذلك صحة بيع التوت والتين وسائر ما يجزئ شيئا بعد شيء هذا محض القياس وعليه تقوم مصالحيها ادم ولا
 يلزم منهم ومن منع بيع ذلك اللفظة لفظه نعم ان ذلك متعارف في الغالب لاسبيل اليه اذ هو في غاية الحسنة والعسر فهو مجهول لا
 يتعبط ولا ما في اللفظة البيعة هي الكبوال والصغار والموسط او بعض ذلك وتكون المقناة كبيرة جد ولا يمكن اخذ اللفظة الواحدة
 الا في ايام متعديرة فيجرت كل يوم لفظه اخره تحتلط البيعة ولا يمكن تمييزها منه ولا سبيل الى الاحتراز من ذلك الا ان يجرد باب
 المصر كلها في يوم واحد ومن امكنه من القطاف فيزعم يقطع الجميع في يوم واحد ويعرضه للتلف والضياع وحاشي اكل الشرائع بل غيرها
 من الشرائع ان تاتي بتل هذا وانما هذا من الاطلاط الواقعة بالاجتهاد ودين حرم الله ورسوله على الامة ما لم يحوج الناس اليه ثم ابا حرم
 نظيره فان كان هذا غرضه في بيع الثمار المتلاحقة الاجراء غريب وان لم يكن ذلك غرضه فلهذا امثلة والصواب ان كليهما ليس غررا لغة ولا
 عرفا ولا شرعا ودعوى ان ذلك غرر دعوى بلا برهان فان ادعى ذلك على اللغة طوبى بالنقل ولن يجال اليه سبيلا وان ادعى ذلك

على العرف فالعرف شاهد بخلافه واهل العرف لا يعدون ذلك غرماً وان ادعاه على الشرع طوالب بالدليل الشرعي فان بلى بمن
يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالوا فالحيلة في الجواز ان يشتري ذلك بعروقه فاذا استوفى ثمنه تصرف في العروق بما يريد و
المانعون يجوزون هذه الحيلة ومن المعلوم ان العروق غير مقصودة وانما المقصود الثمرة فان امتنع البيع لاجل العروق فالعرف
لم يزل بملك العروق وهذا في غاية الظهور وبيع ذلك كبيع الثمار هو قول اهل المدينة واحداً الوجهين في مذهب الامام احمد واختاره
شيخنا المثال السادس والستون تجوز قسمة الدين المشترك بديرات او عقد اتلاف فينفذ كل من الشريكين
بحصة ويختص بما قبضه سواء كان في ذمة واحدة او في ذمة متعددة فان الحق لهما فيجب ان يتفقا على قسمة وعلى بقائه مشترك
ولا يحذرن في ذلك بل هذا اولى الجوازم من قسمة المناقصة بالمهاياة بالزمان او بالمكان ولا سيما فان المهاياة بالزمان تقتضي تقدم
احدهما على الآخر وقد تسلم المنفعة الى نوبة الشريك قد تتوى والذين في الذمة يقوم مقام العين ولهذا انقم المعاوضة عليهما
الغريم وغيره وتجب على صاحبه زكاته اذا تمكن من قبضه ويجب عليه الاتفاق على اهل ولده ورفيقه منه ولا يعد فقيراً مع
فاقتسامه بحري مجرى اقتسام الاعيان والمناقصة فاذا رضوا كل من الشريكين ان يختص بما يخصه من الدين فينفذ هذا الرجل
يطالب وهذا رجل يطالب او ينفذ هذا بالمطالبة بحصة وهذا بالمطالبة بحصة لم يعد ما بذل لك قاعدة من قواعد الشريعة
ولا استحالة ما حرم الله ولا خالفنا نص كتاب الله ولا سنة رسوله ولا قول صاحب لاقياساً شهد له الشرع بالاعتبار وفاء
ما يقدر عدم تكافؤ الذمم ووقوع التقاوت فيها وان ما في الذمة لم يتعين فلا يمكن قسمة وهذا لا يمنع تراخيها بالقسمة
مع التقاوت فان الحق لا يعد وهما وعدم تعين ما في الذمة لا يمنع القسمة فانه يتعين تقديره وكيف في مكان القسمة للتعين
بوجه فهو معين تقديره ويتعين بالقبض تحقيقاً واما قول ابى الوفاء بن عقيل لا تختلف الرواية عن احمد في عدم جواز قسمة الدين
في الذمة الواحدة واختلفت الرواية عنه في جواز قسمة اذا كان في الذمتين فنه فيه روايتان فليس كذلك بل عنه في كل من
الصورتين روايتان وليس في اصول ما يمنع جواز القسمة كما ليس في اصول الشريعة ما يمنعها وعلى هذا فلا يحتاج الى حيلة على الجواز
واما من منع من القسمة فقد تشدد الحاجة اليها فيحتاج الى التحيل عليها فالحيلة ان ياذن لشريكه ان يقبض من الغريم
ما يخصه فاذا فعل لم يمكن لشريكه محاسبة فيه بعد الاذن على الصحيح من المذهب كما صرح به الاصحاب وكذا الوقبض حصته
ثم استهلكها قبل المحاسبة لم يضمن لشريكه شيئاً وكان المقبوض من ضمانه خاصة وذلك انما اذن لشريكه في قبض ما يخصه
فقد سقط حقه من المحاسبة فيختص الشريك بالمقبوض واما اذا استهلك الشريك ما قبضه فانه لا يضمن لشريكه حصته منه
وقبل المحاسبة لانه لم يدخل في ملكه ولم يتعين له بحجده قبض الشريك له ولهذا لو وفي شريكه نظيره لم يقل انتقل الى القابض
الاول ما كان ملكاً للشريك فدل على انه انما يصير ملكاً له بالخاصة لا بحجده قبض الشريك ومن الاصحاب من فرق بين كون
الدين بعقد وبين كونه باتلاف وارث ووجه الفرق انه اذا كان بعقد فكما انعقد مع الشريكين فلكل منهما ان يطالب
بما يخصه بخلاف دين الارث والاتلاف والله اعلم المثال السابع والستون اختلف الفقهاء في جواز بيع المغنيات
في الارض من البصل والثوم والخمر واللفت والفجل والقلقاس ونحوها على قولين احدهما المنع من بيعه كذلك لانه
مجهول غير مشاهد والورق لا يدل على باطنه بخلاف ظاهر الصبرة وعند اصحاب هذا القول لا يباع حتى يقلم والقول
الثاني يجوز بيعه كذلك على ما جرت به عادة اصحاب الحقول وهذا قول اهل المدينة وهو احد الوجهين في مذهب الامام
احمد اختاره شيخنا وهو الصواب لمقطوع به فان في المنع من بيعه ذلك حتى يقلم اعظم الضرر والحرج والمشتقة مع ما فيه من
الفساد الذي لا تاتي به شريعة فانه ان قلعه كل في وقت واحد تعرض للتلف والفساد وان قيل كلما اردت بيع شيء منه

فأقلت كان في من المحرم والعسر ما هو معلوم وإن قيل أن في الأرض حق يفسد ولا يتبع فيها فهذا الثاني شرعية وبالجملة
فالمفتون بهذا القول لو لبوا بذلك في حقولهم أو ما هو وقف عليهم ونحو ذلك لم يمكنهم إلا بيعه في الأرض ولا بد أو اتلافه
حرم الانتفاع به وقول المقاتل أن هذا غرر ومجهول فهذا ليس خط الفقيه ولا هو من شأنه وإنما هذا من شأن أهل الخبرة بذلك
فإن عدوه قمارا أو غررا فهم أعلم بذلك وإنما حظ الفقيه يحل كذا إلا أن الله أباح ويحرم كذا إلا أن الله حرمه وقال الله وقال
رسوله وقال الصحابة وأما أن هذا يري هذا خطرا وقمارا وعن رافليس من شأنه بل ربابه أخبر بهذا أمنه والمهرم إليهم في كما
يجهر إليهم في كون هذا الوصف عيبا أم لا وكون هذا البيع مباحا أم لا وكون هذه السلعة نافعة في وقت كذا أو بطلانها ونحو
ذلك من الأوصاف الحسية والأمور العرفية فالفقهاء بالنسبة إليهم فيها مثلهم بالنسبة إلينا في الأحكام الشرعية فإن بليت بمن يقول
هكذا في الكتاب هكذا قالوا في الحيلة في الجواز أن تستاجر هذه الأرض المشغولة بذلك فلا يعم فراغه منها ويقره إقرارهم هو دأبه أن ما
في باطن الأرض لا حق للموخر فيه ولكن عكس هذه الحيلة لو أصابت أمة لم يتمكن من وضع الجائحة عنه بخلاف إذا اشتله بعد بدو
صالحه فإنه كالقرعة على رأس الشجر إن أصابت أمة وضعت عنه الجائحة وهذا هو الصواب في المسائلين جواز بيعه ووضع الجواز
فيه والله أعلم **المثال الثامن والستون** اختلف الفقهاء في جواز البيع بما ينقطع السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد
وصورتها البيع من يبادل من جاز أو يحام وممان وغيرهم يأخذ من كل يوم شيئا معلوما ثم يجاسه عند أسل شهر والسنة على
الجميع ويعطيه ثمن فتمنع الأكثرون وجعلوا القبض به غير ناقل بذلك وهو قبض فاسد يجري مجرى المقبوض بالغصب لأن مقبوض
بعقد فاسد هذا وكلمهم إلا من شدد على نفسه يفعل ذلك ولا يجد منه بدا وهو فيق بطلان وإنه باق على ملك الدافع ولا يمكن
التخلص من ذلك إلا بهسا ومنه له عند كل حاجة يأخذها قل ثمنها أو كثر وإن كان من شرط الإيجاب والقبول فلا بد من المساومة
أن يقرن بها الإيجاب والقبول لفظا والقول الثاني وهو الصواب الملقطوع به وهو عمل الناس في كل عصر ومصر جواز
البيع بما ينقطع بالسعر وهو منصوب من لا مام أحد واختاره شيخنا وسمعت يقول هو أطيب لقلب المشتري من المساومة
يقول في سورة بالناس أخذ بما يأخذ به غيري قال والذين يمنعون من ذلك لا يمكنهم تركه بل هم واقعون فيه وليس ككتاب الله
ولا سنة رسوله ولا إجماع الأمة ولا قول صاحب لا قياس صحيح ما يجرمه وقد جمعت الأمة على صحة النكاح برجر المثل
وأكثرهم يجوزون عقد الإجارة بأجرة المثل كالنكاح والغسال والحجاز والملاح وقيم الحمام والسكابة والبيع بثمن
المثل كببيع ماء الحمام فغاية البيع بالسعر أن يكون بيعا بثمن المثل فيجوز كما تجوز المعاوضة بغيره من المثل في هذه
الصورة وغيرها فهذا هو القياس الصحيح ولا تقوم مصالح الناس إلا به فان بليت بالقاسر هكذا في الآية و
هكذا قالوا **فالحيلة** في الجواز أن يأخذ ذلك قرضا في ذمته فيجب للدافع عليه مثله ثم يماوصه عليه بثمن
معلوم فإنه بيع للدين من الغريم وهو جائز ولكن في هذه الحيلة أفة وهو أن قد يرتفع السعر فيه المثل بالمثل فيتم
الأخذ وقد ينخفض فيعطيه المثل فيتضرر الأول فالطريق الشرعية التي لم يجزها الله ورسوله إلى بهما والله أعلم
المثال التاسع والستون إذا كان له علي دين وله وقف من غلة دار أو بستان فزك كل صاحب الدين أن
يستوفي ذلك من دينه جاز فان خاف أن يجتال عليه ويعزل عن الوكالة فيلجأها حوالة على من في ذمته عوض ذلك المثل
فإن لم يكن فلا جاز للدار والأرض لأحد **فالحيلة** أن يستاجرهما من صاحب الدين بعوض في ذمته ثم يماوصه بدينه
من ذلك العوض فان أراد أن يكون هو وكيل في استيفاء دينه من تلك المناق لا بطريق الإجارة ولا بطريق الحوالة بل بطريق الوكالة في
قبض ما يصير اليه من غلة ذلك الوقف وخاف عثرته **فالحيلة** أن يأخذ إقراره أن الواقف شرط أن يقضوا عليه من الدين

اولا ثم صرف اليه سجد الدين كذا وكذا وانه وجب لفلان وهو الغريم عليه من الدين كذا وكذا وانه يستحق من مغل هذا
 الوقف مغل ما به على سائر مصارف الوقف وان لا ينتقل الى الوقف عليه قبل قضاء الدين وان ولاية امر هذا الوقف
 الى فلان حتى يستوفي دينه فاذا استوفى فاه فلا ولاية له عليه وان حكم حاكم بذلك كان اوفق **المثال السبعون**
 اذا كان له عليه دين فقال ان مت طهلي فانت في حل وان مت قبلك فانت في حل صح وبرئ في الصورتين فان احدهما
 وصية والاخرى ابرام معلق بالشرط ويصح تعليق الابرار بالشرط لانه اسقاط كما يصح تعليق العتق والطلاق وقد ارض
 علي الامام احمد في الاحلال من العرض والمال مثله وقال احمد بن ابي داود الشافعي اذا قال ان مت قبلك فانت في حل هو
 ابرام صحيح لانه وصية وان قال ان مت قبل فانت في حل لم يصح لانه تعليق للابرار بالشرط ولم يقيموا شبهة فضلا عن دليل
 صحيح على امتناع تعليق الابرار بالشرط ولا يدفعه نص ولا قياس ولا قول صاحب الصواب صحة الابرار في الموضعين
 وعلى هذا فلا يحتاج الى حيلة فلان بل من يقول هكذا في الكتاب هكذا اقالوا **فالحيلة ان يشهد عليه انه لا يستحق**
 عليه شيء بعد موته من هذا الدين ولا في تركته وان شاء كتب الفصلين في سجد لحد وضمن الوصية له بمان مات رب الدين
 وان مات لفلان فلا حوله به قبله فيصح حينئذ مستند الى ظاهر الاقرار وهو ابرار في المعنى **المثال الحاد والسبعون**
 لو غلط المضارب او الشريك وقال ربحت الفاتح اذ اراد الرجوع لم يقبل منه لانه انكار بعد اقرار ولو اقام بينة على الغلط
 فالصحيح انهما تقبل وقيل لا تقبل لان مكذب لهما **فالحيلة** في استدراكه ما غلط فيه بحيث يقبل منه ان يقول خمس نها
 بعد ان ربحها فالقول قوله في ذلك ولا يلزمه الالف وهكذا الحيلة في استدراك كلامه لظلامته كالمودع اذا رد
 الوديعة التي دفعت اليه ببينة ولم يشهد على ردها فهل يقبل قوله في الرد فيه قولان هما روايتان عن الامام احمد
 فاذا خاف ان لا يقبل قوله **فالحيلة** في تخلصه ان يدعي تلفها من غير تقييد فان حلف على ذلك فليحلف موريا متاولا ان تلفها
 من عنده خرجها من تحت يده ونظر ذلك والله اعلم **المثال الثاني والسبعون** اذا استغفر قتلى الذين قال لم يصح تبرعه بما يضر ارباب
 الدين سواء جرح على الحاكم او لم يجرح عليه هذا مذهب مالك واختيار شيخنا وعند الثلاثة يصح تصرفه في مال قبل الجرح بانواع التصرف والصحيح هو
 القول الاول وهو الذي لا يليق باصول المذهب غيره بل هو مقتضى اصول الشرع وقواعده لان حق الغرماء قد تعلق بماله ولهذا تجزى
 عليه الحاكم ولو لا تعلق حق الغرماء بماله لم يسمع الحاكم الجرح عليه فصار كما لم يرض من التولية تعلق حق الورثة بماله منع الشارع من التبرع بما
 زاد على الثلث فان في تمكين من التبرع بماله ابطال حق الورثة منه وفي تمكين هذا المديان من التبرع ابطال حقوق الغرماء والشرع
 لا تاتي بمثل هذا فانها انما جاءت بحفظ حقوق ارباب الحقوق بكل طريق وسد الطرق المفصلة الى اضرارها وقال النبي صلى الله عليه
 واله وسلم من اخذ اموال الناس يريد اداها اذاه الله عنه ومن اخذ يريد لئلا فيها اتلفه الله ولا ريب ان هذا التبرع اتلاف لها فكيف
 ينفذ تبرع من دعا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم على فاعله وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله يحكي عن بعض علماء عصره من
 اصحاب احمد انه كان ينكر هذا المذهب ويضعفه قال فلان بل يبرسم تبرع قبل الجرح عليه فقال الله مذهبك هو الحق في هذا المسألة وتبوءت الجحيم
 وترجمته واستدل لا يدل على اختياره هذا المذهب فانه قال في باب من رد اموال السقيفة والضعيف وان لم يكن جرح عليه الامام ويذكر عن جابر
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم رد على التصدق قبل النهي ثم نهاه فقام هذا الاسناد قال عبد الحق اراد به والله اعلم حديث جابر في بيع المدبر ثم قال
 البخاري في هذا الباب نفسه وقال مالك اذا كان لرجل على رجل مال او له عبد لا شيء غيره فاعتقه لم يجز عتقه ثم ذكر حديث من اخذ اموال الناس يريد اداها
 اداه الله عنه وسئل اخذ من يريد اداها الله الله وهذا الذي حكاه عن مالك هو في كتب اصحابه قال ابن الحارث لا تجوز هبة المفلس لا عتقه ولا صدقة
 الابان غمارة وكذا في بيان ذلك ثم روي عن جماعة من فقهاء هبة وصار هذا القول هو الذي لا يختار غيره وعلى هذا **فالحيلة لمن**

ولا

كل امين

بما يملك

الحقوق لارباب الحقوق

اختار

بغير غريم جهة اصدقة او وقف او عتق وليس في ماله سعة له ولد ينفق له ولد ينفق له ولد ينفق له ولد ينفق له ولد ينفق له
 فان لم يكن في يده حاكم يحكم بذلك فالحيلة ان يخذ عليه اذ اخاف منه ذلك الضامن او الرهن فان بادر الغريم وتبرع قبل
 ذلك فقل ضاقت الحيلة على صاحب الحق ولم يتول غير امر واحد وهو التوصل الى قراره بان ما في يده اعيان اموال الغريماء فيمتنع التبرع
 بعد الاقرار فان قدم تاريخ الاقرار بطل التبرع المتقدم ايضاً وليست هذه حيلة على ابطال حق ولا تحقيق باطل بل على ابطال جور و
 ظلم فلا باس بها والله اعلم **المثال الثالث والسبعون** اذا كان له دين ولا ينفق له به ويخاف ان يجده اوله بينة
 ويخاف ان يسطر فالحيلة ان يستدين منه بقل دينه ان امكن ولا يضروه ان يعطيه به رهناً او كفيلاً فاذا ثبت له في ذمته
 نظير دينه قاصده وان لم يرض على احد المذهب فان حله غريمه من ذلك وامكنه ان يشتري منه سلعة ولا يعين الثمن و
 يخرج النقد فيضع بين يديه فاذا قبض السلعة وطلب منه الثمن قاصده بالدين الذي عليه وبكل حال فطريق الحيلة ان يجعل له
 من الدين نظير ماله **المثال الرابع والسبعون** اذا خاف الغنى لم يجد طول حرة وكرة رق اولاده فالحيلة ان يعقهم ان
 يشترط على السيد ان ما ولدته زوجته منه من الولد فهم احل فكل ولد تله بعد ذلك منه فهو حر ويصير تعليق العتق
 بالولادة كما لو قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر قال ابن المنذر ولا احفظ في خلافه فان قيل فهل يجوزون نكاح الامه
 بدون الشرطين اذا امن رق ولده بهذا التعليق قيل هذا محل اجتهاد ولا تآباه اصول الشريعة وليس فيه الا ان الولد ثبت
 عليه الولاء للسيد وهو شعبة من الرق ومثل هذا هل ينتهض سبباً لحرمة نكاح الامه او يقال وهو اظهر ان الله تعالى منع من
 نكاح الاماء لانهن في الغالب لا يجبن حب المحارم وهن في مهنة ساداتهن وحوالتهن وهن برات لا غدرات وهذه كانت
 عادة العرب في ما نحن والى اليوم فصان الله تعالى للازواج ان تكون زوجاتهم بهذه المثابة مع ما يتبع ذلك من رق الولد
 واباحه لهن عند الضرورة اليه كما اباح الميتة والدم ولم يخمسهن عند المحصنة وكل هذا ممنوع من تعالى لنكاح غير المحصنة و
 لهذا اشترط تعالى في نكاحهن ان يكن محصنات غير مسافحات ولا متخدرات اخلاق اي غير زانية مع من كان ولا زانية مع من
 وعنفقها دون غيره فلم يجز لهن نكاح الاماء الا بارتعاش شرط عدم الطول وخوف العنت واذن سيدها وان تكون عفيفة
 غير فاجرة فجوزا عاماً ولا خاصاً والله اعلم **المثال الخامس والسبعون** اذا لم تكن امته من نفسه باحق يثقها وتزوجها
 وهو لا يريد اخراجها عن ملكه ولا تضرب نفسها فالحيلة ان يبيعها او يهبها لمن يثق به ويشهد عليه من حيث لا تعلم هي
 والبيع اجود لان لا يحتاج الى قبض ثم يعتقها ثم تزوجها فاذا فعل استردها من المشتري من حيث لا تعلم الجارية فانفسه
 النكاح فطأها بملك اليمين ولا عدة عليها **المثال السادس والسبعون** اذا اراد من لا يمكن رده على بيع جارية
 منه فالحيلة في خلاصه ان يفعل ما ذكرناه سواء وشهد على عتقها او نكاحها ثم يستقبل البيع فطأها بملك اليمين في
 الباطن وهي زوجته في الظاهر ويجوز هذا لانه يدفع به عن نفسه ولا يسقط به حق ذي حق وان شاء احتال بحيلة اخرى وهي
 اقراره بانها وضعت منه ما يثبت به خلق الانسان فصارت بذلك ام ولد لا يمكن نقل الملك فيها فان احبب فماتت عنها
 وانه قصد بذلك التحيل فليبيعها لمن يثق به ثم يواطى المشتري على ان يدل على انها وضعت في ملكه ما في صورة الانسان ويقر
 بذلك فينفسخ البيع ويكتب بذلك محضراً فانه يمتنع بيعها بعد ذلك **المثال السابع والسبعون** اذا اراد ان يبيع
 الجارية من رجل بعينه ولم تطالب نفسه بان تكون عند غيره فله في ذلك انواع من الحيل احدها ان يشترط عليه ان لا يبيع
 باعها فهو احق بها بالثمن كما اشترطت ذلك امرة عبد الله بن مسعود عليه ورضي الامام احمد على جواز البيع والشرط في
 رواية على بن سعيد وهو الصحيح فان لم تتم له هذه الحيلة لعلم من ينفق هاله فليشترط عليه انك ان بعته لغيري فهو حرة

بالولادة

نخلها

ويصح هذا الشرط وتعتق عليه ان باعها لغيره اما بغيره الايجاب عند صاحب المغنى وغيره واما بالقبول فيقع العتق عقيبها
وتنفسح البيع عند صاحب المحرر هذه طريقة القاضى قال في كتاب بطلان الحيل اذا قال ان بعتك هذا العبد فهو حر وقال الشارح
ان الشترية فهو حر فباع عتق على البائنه لانه ليس عند دخول في ملك الآخر حال استقرار حتى يعتق عليه بيمينه التابعة لان خيار
ثابت للبائنه فملك المشتري غير مستقر وقول صاحب المحرر انفسح البيع تقرير لهذه الطريقة وانما يعتق بالقبول ويعتق في
مدة الخيار على احد الوجوه الثلاثة فان لم تتم له هذه الحيلة عند من لا يصح هذا التعليق ويقول اذا اشتراها ملكها ولا تعتق بالشرط في
ملك الغير كما يقول ابو حنيفة قل له حيلة اخرى وهى ان يقول اذا بعتها ففجره قبل البيع فيصح هذا التعليق فاذا باع حكمنا بوقوع العتق
قبل البيع على احد الوجهين في مذهب الشافعي واحمد رضي الله عنهما فان لم تتم له هذه الحيلة عند من لا يصح هذا التعليق قل له حيلة اخرى
وهى ان يقول اذا اشتريتها ففى مدبرة فيصح هذا التعليق ويمتنع بيعها عند ابو حنيفة فان التدبير عند جارية العتق المعلق بصفة
فاذا اشتراها صارت مدبرة ولم يمكن بيعها عنده فان لم تتم له هذه الحيلة على قول من لا يجوز تعليق التدبير بصفة فالحيلة ان
ياخذ البائنه اقرار المشتري بان دبر هذه الجارية بعد ما اشتراها وان جعلها حرة بعد موته فان لم تتم له هذه الحيلة على قول من يجوز بيع
المدبر وهو الامام احمد ومن قال بقوله فالحيلة ان يشهد عليه قبل ان يبيعهما منه انه كان تزويجهما من سيدهما تزويجا
صحيحا وانها ولدت منه ولذا ثم اشتراها بعد ذلك فصارت ام ولد فلا يمكن بيعها فان لم تتم له هذه الحيلة على قول من
يعتبر في كونها ام ولدان تحمل وتضع في ملكه ولا يكفي ان تلد منه في غير ملكه كما هو ظاهر مذهب احمد والشافعي فقد ضاقت عليه
وجوه الحيل ولم يبق له الا حيلة واحدة وهى ان يترافض سيد الجارية والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فيبيعهما هذا العدل
بطريق الوكالة عن سيدها بزيادة على ثمنها الذى اتفقا عليه ويزيد ما شاء ويقبض منه الثمن الذى اتفقا عليه فان اراد المشتري
بيعهما طالبه بباقي الثمن الذى اظهره ولو لم يد خلا بينهما ما ثالثا بل اتفقا على ذلك فقالا ببيعها بمائة دينار واخذ منك ابعد
فان بعتها طالبتك بباقي الثمن وان لم تبعهما لم اطالبك جازيكن في توسط العدل الذى يثق به المشتري كاتبه وصاحبه
تطيب لقلبه وامان له من مطالبة البائنه له بالثمن الكثير المثال لثامن والسابعون اذا طلب منه ولده او عبده
ان يزوجه وخاف ان يلحقه ضرر بالزوجة يامر بطلاقها فلا يقبل فالحيلة ان يقول له لا ازوجك الا ان تجعل امر الزوجة
بيدي فان وثق منه بذلك الوعد قال بعد لتزويج امرها بيدك وان لم يثق منه به وخاف انه اذا قبل العقد لا يفي له بما
وعده فالحيلة ان لا ياذن له حتى يعلق ذلك بالنكاح فيقول ان تزويجها فامرها بيدك ويصح هذا التعليق على مذهب اهل
المدينة واهل العراق فان اراد ان يكون ذلك مجمعا عليه فليكتب في كتاب الصداق واقرا الزوج المذكوران امر المرأة المذكورة
بسد السيد او الاب فاذا وقع ما يحذر منها تمكن حينئذ من التخليق عليه والله اعلم لكن قد يخرج عن الوكالة بعد ذلك فلا
يتم مراده فالحيلة ان يشترط عليه انه متى اخرجته عن الوكالة ففى طالق المثال لتاسع والسابعون اذا بر عبد
او امت مجازله ببيع ويطلب تدبيره فان خاف ان يرفع العبد الى حاكم لا يرى بيع المدبر فيحكم عليه بالمنع من بيعه فالحيلة
ان يقول ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتى فاذا قال ذلك تم له الامر كما اراد فان اراد ببيعها مادام حيا فله ذلك وان
مات وهو في ملكه عتق عليه والفرق بين ان يقول انت حر بعد موتى وبين ان يقول ان مت وانت في ملكي فانت حر بعد موتى
ان هذا التعليق للعتق بصفة ذلك لا ينعيم بيع العبد كما لو قال ان دخلت الدار فانت حر فله ببيع قبل وجود الصفة بخلاف
قوله انت حر بعد موتى فانه جنم مجزئة في ذلك الوقت ونظير هذا ان لو قال له ان مت قبلى فانت في حل من الدين الذى
عليك فهو ابراء معلق بصفة ولو قال لم انت في حل بعد موتك صح ولم يكن تعليق الا ببراء بالشرط ونظيره لو قال ان مت فذلك

نقبض

وقفت فانه تعليق الوقت بالشرط ولو قال هي وقد بعدتوني حرم والله اعلم المثال الثامن لوان رجلين ضمنا رجل
بنفس قد فعه احدهما الى الطالب برى الذي لم يدفع وهذا بمنزلة رجلين ضمنا الرجل ما لا دفعه اليه احدهما فانهما يبران
جميعا لان المضمون هو احضار واحد فاذا اسئل احدهما فقد وجد الاضمار المضمون فبرر جميعا قال القاضى وريسا الزم
بعض القضاة بنفس الزمان المطلوب ولا يجعل دفع الاخر برادة للذى لم يدفع فالحيل في ان يضم الطالب هذا الرجل بنفس
طه انه اذا دفع احدهما ففهم جميعا برتبان فيتخلص على قول الكل ويشهد ان كل واحد منهما وكيل صاحبه في دفع هذا الرجل الى الطالب
والتيرى اليه فاذا دفع احدهما برتا جميعا منه لانه اذا كان كل منهما وكيل صاحبه كان تسليمه تسليم موكل المثال الحادى
والثامن قال القاضى في كتاب ابطال الحيل اذا كان لرجلين على مائة مال وهما شريكان فتزوجها احدهما على نصيب من
المال الذى عليه لم يضم لصاحبه شيئا من المهر لان المهر لا يتم بحيل نصيب في ضمانه قصدا كما لو ابراه وريسا ضمه بعض الفقهاء على
فيه ان يجب لها نصيب مما عليها ثم يزوجه بعد ذلك على مقدار ما وهبها ثم يقبض المهر الذى تزوجهما عليه لان
احد الشريكين اذا وهب نصيبه من المال المشترك لا يضم تكون متبرعا فاذا تزوجهما بعد ذلك على مهر ووهبت له حصل مقتضى
وتخلص من اقاويل المختلفين المثال الثانى والثامن لوان رجل بالطلاق انه لا يضم من احد شيئا فخلع اخر
بالطلاق لا بد تضم عنى فالحيل في ان يضم عنده ولا يثبت له شريكه ويشترى متاعا بينه وبين شريكه قال القاضى
فانه يضم من شريكه نصف الثمن ولا يثبت الحالف في يمينه لان المحلوف عليه عقد الضمان وما يلزمه في مسائله الا يلزمه
بعقد الضمان وانما يلزمه بالوكالة لان كل واحد من الشريكين وكيل صاحبه فيما يشار به فلهذا لم يثبت فان كانت بحالها
ولم يكن بينه وبين المحلوف عليه شركة لكنه وكل المحلوف عليه فاشترىها لم يثبت الاضمار بيننا المثال الثالث والثامن
شريكان شركة عنان ضمنا عن رجل مالا بامر على انه ان ادى المال حل الشريكين رجح به على شريكه وان اذاه الاخر فشرى به
برى وللمسألة اربع صور احل هما ان يقول ايتا اذاه رجح به على شريكه الثانية عكس الثالثة ان يقول ان اديته ان
رجحت به عليك ولا ترجح به على ان اديته الرابعة عكس الصورة الاولى والثانية لا يحتاج الى حيلة واما الثالثة والرابعة
فالحيلة في جوارهما ان يضم احد الشريكين عن للدين ما عليه لصاحبه ثم يبيع شريكه فيضمن ما لصاحب الحق عليه ما فاذا
ادى هذا الشريك المال رجح به على شريكه والاصيل واذا اذاه شريكه والاصيل لم يرجع على الشريك بشئ لان شريكه قد صار
صاحب الاصل فهنا فلورجعه عليه لرجحه هو عليه فمن حيث ثبت يسقط فلا معنى للرجوع عليه المثال الرابع والثامن
لاباس للظلم ان يميل على مسبة الناس لظلم والدعاء عليه والاخذ من عرضه وان لم يفعل ذلك بنفسه اذ لعل ذلك يردى
ومنع من الاقامة على ظلم وهذا كما لو اخذ ماله فليس رث الثياب بعد حسنها واطهر البكاء والغيب والتاوه او اذاه في جواره
فخرج من دارة وطرح متاعا على الطريق او اخذ دابة فطرح حملها على الطريق وجلس مبكى ونحو ذلك فكل هذا مما يدعوا الناس
الى من الظالم وسبه والدعاء عليه وقد ارشد النبى صلى الله عليه وسلم المظلوم باذى جازة له الى نحو ذلك ففي السنن ومسنند الامام
احمد من حديث ابى هريرة ان رجلا شكى الى النبى صلى الله عليه واله وسلم من جاره فقال ذهب فاصبر فاته مرتين او ثلاثا فقال
اذهب فاطرح متاعك في الطريق فطرح متاعا في الطريق فجعل الناس يسألونه فيخبرهم خبره فجعل الناس يلعنونه فلعن الله
به وفضل فجاء اليه جاره فقال له ارجع لا ترى منى شيئا تكرهه فقط اى داود المثال الخامس والثامن ما ذكر في مناب
ابى خيفة رحمه الله تعالى ان رجلا اتاه بالليل فقال ادركنى قبل الفجر والاطلقت امرنى فقال ما ذاك قال تركت الليل تكلأ
فقلت لها ان طلع الفجر ولم تكلمينى فانت طالق ثلاثا وقد توصلت اليها بكل امر ان تكلمنى فلم تفعل فقال اذهب فمؤذر السجدة

ان ينزل فيؤذن قبل الفجر فلعلها اذا سمعت ان تكلمك واذهب اليها وناشدتها ان تكلمك قبل ان يؤذن للمؤذن ففعل الرجل
 وجلس يناشدها واذن المؤذن فقالت قد طلع الفجر وتخلصت منك فقال قد كلمتني قبل الفجر وتخلصت من اليمين وهذا من
 احسن الحيل **المثال السادس والثمانون** قال بشر بن الوليد كان في جوارب حنيفة فتعشى مجلسه فقال له يوم ما تريد
 الزوج بامرأة وقد طلبوا مني من المهر فوق طاقتي وقد تعلق بالمرأة فقال له اعطهم ما طلبوا منك ففعل فلما عقد لعقد جاء اليه
 فقال قد طلبوا مني المهر فقال اجعل واقترض واعطهم ففعل فلما دخل باهله فقال اني خاف المطالبين بالدين وليس عندي
 ما اوفيههم فقال ظهر انك تريد سفرا بعيدا وانك تريد الخروج باهلك ففعل واكثرى جمالا فاشتد ذلك على المرأة واولياها
 فجاء والى ابى حنيفة رحمه الله فسالوه فقال له ان يذهب باهلك حيث شاء فقالوا نحن نرضيه ونرد اليه ما اخذنا منه ولا يسأله
 فلما سمع الزوج طمع فقال لا والله حتى تريد وني فقال له ان رضيت بهذا والا اقوت المرأة ان عليها ديننا لرجل فلا يمكنك ان
 تخبرها حتى توفي فقال بالله لا يسمع اهل المرأة ذلك منك انا ارضى بالذي اعطيتهم **المثال السابع والثمانون** قال
 القاضي ابو يعلى اذا كان لرجل على رجل الف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في شهر كذا فان لم يفعل واخرها الى شهر اخر فلي
 ما ثمان فهو جائز وقد ابطله قوم اخرون قال ما جواز الصلح من الف على مائة فالوجه فيه ان التسع مائة لا يستفيد بها بعد الصلح
 وانما استفادها بعد المدانية وهو العقد السابق فعلم انها ليست ما خوفة على وجه المعامضة وانما هي على طريق البراءة عن بعض
 قال ويشارك هذا اذا كانت له الف موجهة فصالحه على تسع مائة حاله انه لا يجوز له ان يستفاد هذه التسع مائة بعد
 الصلح لانه لم يكن مالكا لها حالة وانما كان يملكها موجهة فلهذا لم يحرم وما جوازه على الشرط المذكور وهو ان من لم يفعل فعليه
 ما ثمان فلان المصالح انما علق فيها البراءة بالشرط والفسخ يجوز تعليق بالشرط وان لم يجز تعليق البراءة بالشرط الا ترى انه لو
 قال ابيعك هذا الثوب بشرط ان تنقل في الثمن اليوم فان لم تنقل في الثمن اليوم فلا بيع بيننا انما اذا لم ينقل الثمن في يومه انفسخ
 العقد بينهما كذا لك ههنا ومن لم يجز ذلك يقول هذا التعليق براءة المال بالشرط وذلك لا يجوز له قال والوجه في جواز هذا الصلح على
 مذهب الجميع ان يجعل رب المال حط ثمان مائة يحطها على كل حال ثم يصلح المطلوب من المائتين الباقيتين على مائة يؤديها اليه في شهر
 كذا على انه ان اخرها عن هذا الوقت فلا صلح بينهما فاذا فعل هذا فقد استوثق في قول الجميع لانه متى صالحه على مائتين وقد حط
 عنه الباقي يصير كانه لم يكن عليه من الدين الا ما تادهم ثم صالحه من المائتين الباقيتين على مائة يؤديها اليه في شهر كذا فان
 اخرها فلا صلح بينهما فيكون على قول الجميع فلهذا العقد معلقا بترك النقد وذلك جائز على ما بيناه في البيع فان اراد ان يكاتب
 عبدا على الف درهم يؤديها اليه في سنتين فان لم يفعل فعليه الف اخرى فهي كتابة فاسدا لانه علق ايجاب المال بخبر وتعليق المال
 بالاختار لا يجوز والحيلة في جوازه ان يكاتبه على الف درهم ويكتب عليه بذلك كتابا ثم يصلح بعبده ذلك على الف درهم يؤديها
 اليه في سنتين فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون تعليقا للفسخ بخبر وذلك جائز على ما قلنا من مسئلة البيع فان كان السيد
 كاتب عبدا على الف درهم في سنتين اراد العبد ان يصلح سيده على النصف فجعلها له فان ذلك جائز عندنا وبطلنا غيرنا انتهى كلامه
المثال الثامن والثمانون قال لقاضي اذا اشترى رجل من رجل دارا بالف درهم فجاء الشفيع يطلب الشفعة
 فصالحه المشتري على ان اعطاه نصف الدار ونصف الثمن جاز لان الشفيع صالحه على بعض حصصه وذلك جائز كما لو صالحه من
 الف على خمس مائة فان صالحه على بيت من الدار نجحت من الثمن لم يجز لانه صالحه على شيء من الدار فليأخذ الشفيع ياخذ على وجه العاقبة
 وحصته البيعة من الثمن مجهولة وجهالة العوض تنم صحة العقد فالحيلة حتى يسلم البيت للشفيع والدار للمشتري ان يشتري
 الشفيع هذا البيت من المشتري فبمضى ثم يسلم الشفيع للمشتري ما بقى من الدار وشراء الشفيع لهذا البيت تسليم الشفعة

ومساومة بالبيت تسليم الشفعة لانه اذا اشتري من مسمى كان عوض البيت معلوماً وتخل في البيت تسليم الشفعة فيما بقي من الدار وذلك جائز فالحيلة
ان ياخذ البيت بهذا الثمن المسمى من غير ان يكون مسلماً للشفعة حتى يحبل البيت ان يبدل الشفعة فيقول للشفيع هذا البيت
ابتعتك بكذا وكذا ادركها فيقول الشفيع قد رضيت واستوجبت لان المشتري متى ابتدأ يقول هذا البيت لك بكذا لم يكن
الشفيع مسلماً للشفعة **المثال التاسع والثمانون** يجوز المغارسة عندنا على فحرجي وغيره بان يدفع اليه ارضه و
يقول غرسها من الاشجار كذا او كذا او الغرس بيننا نصفين وهذا كما يجوز ان يدفع اليه ماله يقتر فيه والرحمة بينهما نصفين و
كما يدفع اليه ارضه يزرعها والزعر بينهما وكما يدفع اليه شجرة يقوم عليه والقر بينهما وكما يدفع اليه بقرة او غنمة او ابله يقوم
عليها والدور والنسل بينهما وكما يدفع اليه زيتونه يعصره والزيت بينهما وكما يدفع اليه دابة يعمل عليها والاجرة بينهما وكما يدفع
اليه فرسه يخر عليها وسهمها بينهما وكما يدفع اليه قنطرة يستنبط ماءها والماء بينهما ونظائر ذلك فكل ذلك شركة صحيحة قد دل عليها النص والقياس
واتفاق الصحابة ومصلحة الناس وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا مصلحة ولا معنى صحيح يوجب
فسادها والذين منعوا ذلك حذرهم انهم ظنوا ذلك كله من باب الاجارة فالعوض مجهول فيفسد ثم منهم من اجاز المساقاة في
المزارعة للنص لواردها فيها والمضاربة للاجماع دون ما عدا ذلك ومنهم من خص الجواز بالمضاربة ومنهم من جوزه لبعض انواع
المساقاة والمزارعة ومنهم من منع الجواز فيما اذا كان بعض الاصل يرجع الى العامل كقفيز الطمان وجوزة فيما اذا رجعت فيه
الثمرة مع بقاء الاصل كالدر والنسل والصواب جواز ذلك كله وهو مقتضى اصول الشريعة وقواعدها فانه من باب المشاركة
التي يكون العامل فيها شريكاً لما لك هذا بآل وهذا العمل وما رزق الله فهو بينهما وهذا عند طائفة من اصحابنا اولى بالجواز
من الاجارة حتى قال شيخ الاسلام هذه المشاركات اصل من الاجارة قال لان المستاجر يدفع ماله وقد يحصل له مقصوده وقد
لا يحصل فيفوز للموخر بالمال والمستاجر على الخطر اذ قد يكمل الزرع وقد لا يكمل بخلاف المشاركة فان الشريكين في الفوز وعدل
السواء ان رزق الله الفائدة كانت بينهما وان منعها استويا في حرمان وهذا خاية العدل فلان الشريعة بجمل الاجارة
وتحريم هذه المشاركات وقد اقر النبي صلى الله عليه واله وسلم للمضاربة على ما كانت عليه قبل الاسلام فصار باصحابه في جنة
وبعد موته واجمعت عليها الامة ودفع خير الى اليهود يقومون عليها ويمنون بها من اموالهم يشطرونها يخرج منها من ثمر او
زرع وهذا كانه راي عين ثم لم ينسخه ولم ينع عنه ولا امتنع منه خلفاء الراشدون واصحابه بعده بل كانوا يفعلون ذلك
باراضيهم واموالهم يدفعونها الى من يقوم عليها يخرج منها وهم مشغولون بالجهاد وغيره ولم ينقل عن رجل واحد
منهم المنع الا فيما منع منه النبي صلى الله عليه واله وسلم وهو ما قاله الليث بن سعد اذ انظرذ والبصر بالحلال والحرام علم
انه لا يجوز ولو لم يأت هذه النصوص والآثار فلا حرام الا ما حرمة الله ورسوله والله ورسوله لم يجرم شيئاً من ذلك وكثير
من الفقهاء يمنعون ذلك فاذا ابلى الرجل بمن يجتر في التحريم يانه هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ولا بد له من فعل ذلك اذ ان
تقوم مصلحة الامة الاله فلا بد ان يحتمل على ذلك بكل حيلة تؤدي اليه فانها حيلة تؤدي الى فعل ما اباح الله ورسوله ولم يجرمه
على الامة وقد تقدم ذكر الحيلة على جواز المساقاة والمزارعة ونظيرها في الاحتيال على المغارسة ان يوجع الارض بغرس
فيها ما شاء من الاشجار لمدة كذا او كذا سنة بخدتها وغرس كذا وكذا من الاشجار فيها فانفق بعد ذلك لا يجزى الا كل منهما غرساً معيناً مقراً
وان احب يكون الجميع شائعاً بينهما فالحيلة ان يقر كل منهما للاخر ان جميع ما في هذه الارض من الغراس فهو بينهما
نصفين او غير ذلك والحيلة في جواز المشاركة على البقر والغنم بجزء من درهما ونسلها ان يستأجره للقيام عليها كذا وكذا
سنة للمدة التي يتفقان عليها بنصف الماشية او ثلثها على حسب ما يجعل له من الدور والنسل ويقر له بان هذه الماشية

بينهما نصفين او اثلاثا فيصير درهما ونسبها بينهما على حسب ملكهما فان خاف ربا لما شية ان يدعى عليه العامل بمالك
نصفها حيث اقر له به فالحيل ان يبيع ذلك النصف بشئ في ذمته ثم يسير منه على ذلك الثمن فان ادعى المالك بعد هذا
طالبه بالثمن فان ادعى الا عصارا اقتضاء من الرهن والحيلة في جواز تقدير الطمان ان يملك جزء من الحب الزيتون اما ربعه او
ثلثه او نصفه فيصير شريكه فيه ثم يطنه او يعصره فيكون بينهما على حسب ملكهما فيه فان خاف ان يملك ذلك فيملكه عليه و
لا يحدث في عملا فالحيل ان يبيع اياه بشئ في ذمته فيصير شريكه فيه فاذا عمل فيه سلم اليه حصته وبراءة من الثمن فان
خاف الاجير ان يطالب بالثمن ويتسلم الجميع ولا يعطيه اجرة فالحيل في ذمته من ذلك ان يشهد عليه ان الاصل مشترك بينهما
قبل العمل فاذا حدث في العمل فهو على الشركة وهكذا الحيلة في جميع هذا الباب وهي حيلة جائزة فانها لا تتضمن اسقاط حق ولا تحريم
حلال ولا تحليل حرام المثال التسعون اذا خرج التسابقان في النصال معاجزة في اصح القولين والمشهور من مذهب مالك
ان لا يجوز وعلى القول بجوازه فاصح القولين ان لا يجتزأ الى محلل كما هو مقتضى المنقول عن الصديق والى عبدة بن الجراح واختيار
شيخنا وغيره والمشهور من احوال الائمة الثلاثة ان لا يجوز الا محلل على تفصيل لهم في المحلل وحكمة قد ذكرناها في كتابنا الكبير
في الفروع وسية الشرعية وذكرنا في كتاب بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محلل السباق والنصال بيان بطلانه من
اكثر من خمسين وجها وبينا ضعف الحديث الذي اجتزأ به من اشتراط وكلام الائمة في ضعفه وعدم الدلالة منه على تقدير صحته و
المقصود هنا بيان وجه الحيلة على الاستغناء عنه عند من يقيم بهكذا اقالوا وهكذا في الكتاب فالحيل على تخلص المتسابقين
المخرجين منه ان يملكوا عوضين لثالث يثقان به ويقول الثالث ايكما سبق فالعوضان له وان جئنا معا بالعوضان بينكما
فيجوز هذا العقد وهذه الحيلة ليست حيلة على جواز امر محرم ولا يتضمن اسقاط حق ولا يدخل في ما شرع فلا بأس بها والله اعلم
المثال الحادي والتسعون يجوز اشتراط الخيار في البيع فوق ثلاث على اصح قول العلماء وهو من هذا الامام احمد ومالك
على تفصيل عند مالك وقال الشافعي وابو حنيفة لا يجوز وقد تدعو الحاجة الى جواز كون المبيع لا يمكن استعماله في ثلاثة ايام
او لغية من يشاؤره ويثق برأيه او لغير ذلك والقياس المحض جوازها كما يجوز تأجيل الثمن فوق ثلاث والشارع لم ينعم من الزيادة
على الثلاثة ولم يجعلها حدا فاصلا بين ما يجوز من المدة وما لا يجوز وانما ذكرها في حديث حبان بن منقذ وجعلها له بحد البيع
وان لم يشترطها لانه كان يغلب في البيوع فجعل له ثلاثا في كل سلعة يشترطها سواء شرط ذلك ولم يشترط هذا ظاهر الحديث فلم
يتعرض للنعم من الزيادة على الثلاث بوجه من الوجوه فان اراد الجواز على قول الجميع فالمخرج ان يشترط الخيار ثلاثا فاذا اقر بانقضاء
الاجل فنسخه ثم اشترط ثلاثا وهكذا حتى ينقضي المدة التي اتفقا عليها وليست هذه الحيلة محرمة لانها لا تدخل في باطل ولا
تخرج من حق وهذا بخلاف الحيلة على ايجاز الوقت مائة سنة وقد شرط الواقف ان لا يوجر اكثر من سنة واحدة فتحيل على الجارة
اكثر منها بعقود متفرقة في ساعة واحدة المثال الثاني والتسعون اذا اراد ان يقرض رجلا مالا او ياخذ منه رهنا فخاف
ان يهلك الرهن فيسقط من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك فالمخرج له ان يشتري العين التي يريد ان يرهنها بالمال الذي يقرض
ويشهد عليه انه لم يقبضه فان وثق بكونه عند البائنه تركه عنده فان تلف تلف من ضمانه وان بقي تمكن من اخذه منه متى شاء
وان رد عليه المال اقاله البائنه واحسن من هذه الحيلة ان يستودع العين قبل القرض ثم يقرضه وهو عنده في ظاهره وديعة
وفي الباطن رهن فان تلف لم يسقط بهلاكها شئ من حقه فان خاف الراهن انه اذا وفاه حقه لم يقبله البيع فالمخرج له ان
ليشترط عليه الخيار الى المدة التي يعلم انه يوفيه فيها على قول ابي يوسف ومحمد ومالك واحمد فان خاف المرتهن ان يستحق الرهن
او بعضه فالمخرج له ان يضمن ذلك الرهن غير الراهن ويشهد على من يخشى دعواه الاستحقاق بانه متى ادعاه كانت

دعواه باطلا او يضمنه الدرك نفسه **المثال الثالث والتسعون** اذا بدا الصلاح في بعض الشجرة جاز بيع جميعها وكذلك يجوز
بيع ذلك النوع كله اليستان وقال شيخنا يجوز بيع البستان كله بما بدا صلاحه سواء كان من نوعه او لم يكن تقارب ادراكه او
تلاحقها من تباعد وهو من هب اليثين سعد وعلى هذا فلا حاجة الى الاحتياط على الجواز وقالت الحنفية اذا خرج بعض الثمرة دون
بقيةها او خرج الجميع وبعضه قبل بد صلاحه دون بعض لا يجوز البيع للجميع بين الوجود والمعدوم والمتقوم وغيره فتصير حصة
الموجود المتقوم مضمونة فيفسد لبيع وتبعض الشيوخ كان يفتي بجوازه في الثمار والبساتين ونحوها جعل السعدوم تبعاً للموجود
وافق محمد بن الحسن بجوازه في الورد لسرعة تلاحقه قال شمس لائمة السرخسي الاصح النعم قالوا فالحيل في الجواز ان يشتري
الاصول وهذا قد لا يتأتى غالباً قالوا فالحيل ايضا ان يشتري الموجود الذي بدا صلاحه بجميع الثمن ويشهد عليه ان قاله
ابا سله ما يحدث بعد وهذه الحيلة ما يضر قد يتعدى راد قد يرجع في الاباحة وان جعلت هبة فهبة المعدوم لا تصح وان ساقاه
على الثمرة من كل الف جزء وعلى جزء مثلاً لم يضر المساواة عندهم ونظم عند ابى يوسف ومحمد وان اجرة الشجرة لاخذ ثمرتها لم يضر الاجارة عند
وعند غيرهم فالحيل اذا ان يبيع الثمرة الموجودة ويشهد عليه ان ما يحدث بعدها فهو حادث على ملك المشتري لاحق للبائع فيه
ولا ينكر سبب الحدوث ولهم حيلة اخرى فيما اذا بدت الثمار ان يشتريها بشرط القطع او يشتريها ويطلق ويكون القطع هو
موجب العقد ثم يتفقان على التفتيح الى وقت الكمال ولا يريان المخرج ان يبيعها اذا بدا صلاح بعضها او باجارة الشجرة وبالمساواة اقرب
الى المض والقياس وقواعد الشرع من ذلك كما تقدم تقريره **المثال الرابع والتسعون** اذا وكل ان يشتري له بضاعة وتلك
البضاعة عند الوكيل وهي خصصة تساوى اكثر مما اشتراها به ولا تصح نفسه ان يبيعها بما اشتراها به فالحيل ان يبيعها بما
تساوى بيعاً تاماً جميعها الا جنبه ثم ان شاء اشتراها من الاجنب لموكل ولكن تدخل هذه الحيلة سد الذرائع اذ قد يتخذ ذلك ذريعة
الى ان يبيعها باكثر مما تساوى فيكون قد غش الموكل ويظهر هذا اذا اشتراها بعينها دون غيرها فيكون قد غش الموكل فان كان
الموكل لو اطلع على الحال لم يكره ذلك ولم يره غرور ولا يأس وان كان لو اطلع عليه لم يرضه لم يجز والله اعلم **المثال الخامس**
التسعون اذا اشترى منه داراً وخاف احتيال البائع عليه بان يكون قد ملكها لبعض ولله فيتركها في يده مدة ثم يدعيها عليه
ويحسب سكنها باثمتها كما يفعل المخادعون الماكرون فالحيل ان يجتاط لنفسه بنوع من الحيل ومنها ان يضمن من يتخا
منه الدرك ومنها ان يشهد عليه ان ادعى هو او وكيله في الدار دعوى كانت باطلا وكل بنته يقيمها زوراً ومنها ان يضمن
الدرك لرجل معروف يتمكن من مطالبة ومنها ان يجعل ثمنها اضعاف ما اشتراها به فان استحققت رجع عليه بالثمن الذي شهد
به مثاله ان يتفقا على ان الثمن الف فيشتريها بعشرة الاف ثم يبيعها بالعشرة الاف سلعة ثم يشتريها منه بالالف هي الثمن
فيأخذ الف ويشهد عليه ان الثمن عشرة الاف وانه قبضه وبرئ منه المشتري فان استحققت رجع عليه بالعشرة الاف و
بالجملة فمقابلة الفاسد بالفاسد والمكر بالمكر والخداع بالخداع وقد يكون حسناً بل ما موراه واكل درجانه ان يكون جائزاً كما
تقدم بيانه **المثال السادس والتسعون** اذا اشترى العبد نفسه من سيده بال يوديلية فادى اليه معظم ثم جعل السيد
ان يكون باعه نفسه والسيد في يد العبد مال اذن له في التجارة فالحيل ان يشهد للعبد في السر ان المال الذي في يده لرجل
فاذ في له سيده بما عاقده عليه في العبد سيده ماله وان غلبه تمكن العبد من الغدربه واخراج المال عن يده وهذه الحيلة لا تتأتى على اصل
من يمنة مسئلة الظفر ولا على قول من يجيزها فان السيد اذا ظلم بمحمد حقه لم يكن له ان يظلم بمنعه ماله وان يحول بينه
وبينه فيقابل الظلم بالظلم ولا يرجع اليه منه فائدة ولكن فائدة هذه الحيلة ان السيد متى علم بصورة الحال وانه متى جدد البيع
حال بينه وبين ماله بالاقرار الذي يظهر من ذلك من جدد البيع فيكون بمنزلة رجل امسك ولد غيره ليقتل فظفر هو بولد قبل

القتل فامسكه واره انه ان قتل ولده قتل هو ولده ايض ونظر في ذلك وكذلك اذا كان السيد هو الذي يخاف من العبد ان لا يقر له
بالمال ويقر به بغيره يتواطئ عليه فالحيلة ان يبذل السيد في بيع العبد الاجنبي في الشر ويشهد على بيعة ثم يبيع العبد من نفسه
فاذا قبض المال فاعطى العبد قرايان ما في يده لاجنبوا ظهر السيدان ببيع نفسه كان باطلا وان فلانا الاجنبي قلا مشداه فاذا علم العبد ان
عقه يبطل ولا يحصل مقصوده امتنع من التحيل على خراج مال السيد عنه الى اجنبي فلهذه الحيلة اذا اراد ظالم اخذ دارة بشرى او غيره
فالحيلة ان يملكها لمن يثق به ثم يهدى على ذلك وانها خرجت عن ملكه ثم يظهر له وقفها على الفقراء والمساكين ولو كان
في بلد حاكم يرى صحة وقف الانسان على نفسه وصحة استثناء الغلة له مدة حياته وصحة وقف لها بعد موته فحكم له بذلك استثنى
عن هذه الحيلة وحيل هذا الباب ثلاثة انواع حيلة على دفع الظلم والمكر حتى لا يقع وحيلة على دفع الجور وقوعه وحيلة على مقابله
بمثله حيث لا يمكن رفعه فالنوعان الاولان جائزان وفي الثالث تفصيل فلا يمكن القول بجوازها على الإطلاق ولا بالمنع منه على
الإطلاق بل ان كان التحيل بجرم ما يحل الله له فيجوز مقابلة بمثله كما لو جرد الخمر او زنا بجمته وان كان حراما لكونه ظلما له في ماله وقد علم
ظلمه بمثل ذلك في مسئلة النظر وقد توسع فيها قوم حتى افراطوا وجوزوا قلم الباب وتقب الحائط وخرق السقف ونحو ذلك
لمقابله باخذ نظيره اياه ومنعها قوم بالكلية وقالوا لو كان عند ودعة اوله عليه دين لم يجز له ان يستوفي منه قد سقاه لا
بإعلامه به وتوسط آخرون وقالوا ان كان سبب الحق ظاهرا كالزوجة والابوة والبنوة ومالك اليمين الموجب للاتفاق فله ان
ياخذ قدس حقه من غير اعلامه وان لم يكن ظاهرا كالقرض وثن البيع ونحو ذلك لم يكن له الاخذ الا باعلامه وهذا اعدل
الاقوال في المسئلة وعليه تدل السنة دلالة صريحة والقائلون به اسعد بها وبالله التوفيق وان كان بهتاله وكان باعلية
قد قاله او شهادة عليه بالزور لم يجز له مقابلة بمثله وان كان دعاء عليه او لعنا او مسبة فله مقابلة بمثله على احوال القولين
وان منع كثير من الناس وان كان اطلاق مال له فان كان محترما كالعبد والحيوان لم يجز له مقابلة بمثله وان كان غير
محترم فان خاف تعديه فيه لم يجز له مقابلة بمثله كما لو حرق داره لم يجز له ان يحرق داره وان لم يتعد فيه بل كان يفعل بنظيره
ما فعل به سواء كما لو قطع شجرة او كسر اناء او فقه قفصا عن طائره او حل كاء مائه او ارسل الماء على مسطحة فذهب
فيه ونحو ذلك وامكنه مقابلة بمثله ما فعل سواء فهذا محل اجتهاد لم يدل على النعم منه كتاب السنة ولا اجماع ولا قياس صحيح
بل الادلة المذكورة تقتضي جوازها كما تقدم بيانه في اول الكتاب وكان شيخنا رضي الله عنه يرجح هذا ويقول هو اولى بالجواز من
اتلاف طرفه بطرفه والله اعلم المثال السابع والتسعون الضمان والكفالة من العقود اللازمة ولا يمكن الضامن
الكفيل ان يتخلص متى شاء ولا سيما عند من يقول ان الكفالة توجب ضمان المال اذا تعدى لخصا والكفول به مع بقائه كما هو متعارف
الامام احمد ومن وافقه وطريق التخلص من وجوه احدها ان يوقتها بمدة فيقول ضمننت او تكفلت به شهر او جمعة ونحو
ذلك فيصح الثاني ان يقيدها بمكان دون مكان فيقول ضمننت او تكفلت به مادام في هذا البلد وفي هذا السوق الثالث
ان يعلقها على شرط فيقول ضمننت وكفلت ان رضي فلان او يقول ضمننت ما عليه ان كفل فلان بوجهه ونحو ذلك الرابع ان
يشترط في الضمان انه لا يطالب حتى يتعدى المطالبة الاصل فيجوز هذا الشرط بل هو حكم الضمان في شهر الروايتين عن مالك فلا
يطالب الضامن حتى يتعدى المطالبة الاصل وان لم يشترط حتى لو شرط ان ياخذ من ايها شاء كان الشرط باطلا عند ابن القسّم و
اصبح الخامس ان يقول كفلت بوجهه على ان يرضي متاعليه فلا يلزمه ما عليه اذا لم يحضره بل يلزمه باحضاره اذا تمكن منه
السادس ان يطالب المضمون عنه باداء المال الى ربه ليبرأه من الضمان اذا كان قد ضمن بأذنه ويكون خصما في المطالبة
وهذا مذهب مالك فان ضمنه بغير اذنه لم يكن له مطالبة باداء المال الى ربه فان اداه عنه فله مطالبة به حينئذ المثال

ن
عليه بيعة
بيعة
له مقصود

ابن الاصيل
الاصيل

الثامن والتسعون اذا كان له داران فاشترى من احداهما ان استحققت فالدار الاخرى له بالثمن فهذا جائز اذ خفية تعليق
البيع بالشرط وليس في شيء من الادلة الشرعية ما يمنع صحته. وقد نص الامام احمد على جوازها فيمن باع جارية وشرط على المشتري ان
ان باعها فهو باع بها بالثمن وفعل بنفسه لما رهن فعلم بشرط المبرهن انما ان جاءه بفقائها الى وقت كذا او لا فله بما عليها
ونص على جواز تعليق النكاح بالشرط فالبيع اولى ونص على جواز تعليق التولية بالشرط كما نص عليه صاحب الشرح نصا لا يجوز
مخالفة. وقد تقدم تقرير ذلك وكثير من الفقهاء يبطل البيع المذكور **فالحيلة** في جوازها عند الكل ان يشتري من المشتري الدار
الاخرى التي لا يريد شرائها ويقبضها منه ثم يشتري بها الدار التي يريد شرائها ويسلمها اليه ويتسلم دارة فان استحققت هذه
الدار عليه رجعت في ثمنها وهو الدار الاخرى وهذه حيلة لطيفة جائزة لا تتضمن ابطال حق ولا دخولا في باطل وهي مثال لما كان من
جنسها من هذا النوع مما يخاف استحقاقه ويشترط على البائع اخذ ما يقابل من حيوان ورقية وغير ذلك **المثال التاسع** التسعون
رجل اراد ان يشتري جارية او سلعة من رجل غريب فلم يامن ان تستحق او تخرج معيبة فلا يمكن الرجوع ولا الرد فان قال له
البائع انا اوكل من تعرفه فيما تدعى به من عيبا ورجوع لم يامن ان يحال عليه ويغزله فيذهب حقه **فالحيلة** في التوثيق ان يكون
الوكيل هو الذي يولي البيع بنفسه ويضمن له صاحب السلعة الدرك ويكون وكيله هذا الذي يولي البيع فيمكن المشتري حينئذ
مطالبة هذا الذي يولي البيع بنفسه ويامن ما يجزئه **المثال العاشر** رجل قال لغيره اشتري هذه الدار وهذه السلعة من
فلان بكذا لو كنت اوانا ارجحك فيها كذا او كنت اخاف ان اشتريها ان يبدل ولا تعرف فلا يريدونها ولا يمكن من الرد **فالحيلة** ان يشتري
على انه بالخيار ثلاثة ايام او اكثر ثم يقول الامر قد اشتريتها بما ذكرت فان اخذها منه ولا تمكن من ردها على البائع بالخيار فان
لم يشتريها الامر لا بالخيار **فالحيلة** ان يشترط له خيارا انقص من مدة الخيار التي اشترطها هو على البائع ليتسع له زمن الرد
رمت عليه **المثال الحادي عشر** اذا اشترى من جارية او سلعة ثم اطلق عيب بها فخاف ان تدعى به ان اشتريها
بكذا او كنت ان ينكر البائع قبض الثمن ويسال الحاكم للحكم عليه باقراره او ينكر البيع ويسال تسليم الجارية اليه **فالحيلة** ان
تخلصه ان يرد لها عليه اولا فيما بينه وبينه ثم يدعى عليه عند الحاكم باستحقاق ثمنها ولا يعين السبب فان اقر فلا اشكال
ان انكر لم يلزم المشتري الثمن فاما ان يقيم عليه بنية او يخلف **المثال الثاني** رجل المائة اذا كان له عليه مال حال فلان
يقر له به حتى يصالحه على بعضه او يوكله ولا يئنه له فاراد حيلة يتوسل بها الى اخذ ماله كله حالا ويبطل الصلح والتاجيل
فالحيلة له ان يواطى رجل يدعى عليه بالمال الذي له على فلان عند حاكم فيقر له به ويصير اقراره بالدين الذي له على الغير
فانه قد يكون المال مضاربة فيصير ديونا على الناس فلم يصح اقراره به له لصاع ماله واما قول ابو عبد الله بن احمد ان في
الرجاية ولو قال ديني الذي على زيد لعمر واحتل الصحة والبطالة اظهر فهذا انما هو فيما اذا اضاف الدين اليه ثم قال هو
لعمر فيصير نظير ما لو قال ملكي كل عمر او ادري هذه له فان هذا لا يصح اقرارا على احد الوجهين للتناقض ويصير هبة فاما اذا
قال هذا الدين الذي على زيد لعمر وليستحقه دوني صح ذلك قول واحد كما لو قال هذه الدار له او هذا الغوب له على ان
الصحيح صحة الاقرار ولو اضاف الدين او العين الى نفسه ولا تناقض لان الاضافة تصدق مع كونه ملكا للمقر له فانه يصح
ان يقال هذه دار فلان اذا كان ساكنها بالاجرة ويقول المضارب يني على فلان وهذا الدين لفلان يعني ان يستحق المطالبة
به والخاصة فيه فالاضافة تصدق بدون هذا ثم ياتي صاحب المال الى من هو في ذمته فضا الح على بعضه او يوكل
ثم يجئ المقر له يدعى عليه المال بجملة حالا فاذا اظهر كتاب الصلح والتاجيل قال المقر له هذا باطل فانه تعرف فيما
لا يملك المصلح فان كان الغريم انما اقربا يستحق غريم الدين مؤجلا او بذلك القدر منه فقط بطلت هذه الحيلة و

ونظير هذا الحيلة حيلة ايداع الشهادة وصورتها ان يقول له الخصم لا اقر لك حتى تبرئني من نصف الدين او ثلثه وشهد عليك
 انك لا تستحق على بعد ذلك شيئا فباتى صاحب الحق الى رجلين فيقول له شاهد اني اطلب حتى كل من فلان واني لم ابرئ من شيء منه و
 اني اريد ان اظهر مصالحتي على بعض ولا توصل بالصلح الى اخذ بعض حتى واني اذا شهدت ان لا استحق عليه سوى ما صالحتني عليه
 فهو ا شاهد باطل واني انما اشهد على ذلك توصل الى اخذ بعض حتى فهذه تعرف بمسالة ايداع الشهادة فاذا فعل ذلك جازله ان يدعى
 بقوله على حق ويقوم الشهادة بذلك هذا امذهب مالك وهو مطرد على قياس من ذهب جمل جاز على اصوله فان له التوصل الى حق بكل طريق
 جائز بل لا يقتضي المذهب غير ذلك فان هذا مظلوم توصل الى اخذ حق بطريق لم يسقط بها حق الاخذ ولم ياخذ بها ما لا يحل له اخذ فلا
 خرب بهما من حق ولا دخل بهما في باطل ونظير هذا ان يكون للمرأة على رجل حتى فحله وبالي ان يقرب حتى تقر له بالزوجية فطريق
 الحيلة ان تشهد على نفسها انها ليست امرأة فلان واني اريد ان اقر له بالزوجية اقرارا كاذبا لا حقيقة له لا توصل بذلك الى اخذ ما عند فاشهد
 ان اقراري بالزوجية باطل اوصل به الى اخذ حتى ونظيرة ايها ان يتكرن بسباخيه وبالي ان يقرب حتى يشهد انه لا يستحق في تركه ابيه شيئا
 وانه قد ابراه من جميع ماله في ذمتها او انه وهب له جميع ما يخصه منها او انه قبض او اعتاض عنها ونحو ذلك فيودع الشهادة
 عدلين انه باق على حق وان يظهر ذلك الاقرار توصل الى اقرار اخيه بنسبه وانه لم ياخذ من ميراث ابيه شيئا ولا ابرأ اخاه ولا هو
 ولا وهب وهذا يشبه اقرار المضطهد الذي قد اضطهد ودفن عن حق حتى يسقط حقا ائرو السلف كانوا يسمون مثل هذا
 مضطهدا كما قال جابر بن عبد الله بن جابر عن الحسن بن رجل تزوج امرأة واراد سفر فاخذها اهلها فجعلها طالق ان لم يبعث بقعة
 الى شهر فجاها الاجل ولم يبعث اليها بشيء فلما قدم خاصموه الى امير المؤمنين على كرم الله وجهه فقال اضطهدتوه حتى جعلها طالق فزدها
 عليه ومعلوم انه لم يكن هناك كراه بضرب ولا اخذ ماله وانما طأبوه بما يجب عليه من نفقتها وذلك ليس باكره ولكن لما اعتصموا
 باليمين جعل مضطهدا لان عقدا ليمين ليتوصل الى قصده من السفر فلم يكن حلفه عن اختيار بل هو كالحول عليه والفرق بينه وبين
 المكره ان المكره قاصد لرفع الضرر باحتمال ما كره عليه وهذا قاصد للوصول الى حق بالترام ما طلب منه وكلاهما غير راض ولا
 مؤثر لما التزمه وليس له وطرف في تمام هذا ونزله على قواعد الشرع ومقاصده وهذا ظاهر جدا فان امير المؤمنين على بن ابي طالب
 كرم الله وجهه لم يكن يرى الحلف بالطلاق موقعا للطلاق اذا حث به وهو قول شريح وطاوس وعكرمة واهل الظاهر والى
 عبد الرحمن الشافعي وهو اجل اصحابه على الاطلاق قال بعض الحفاظ ولا يعلم على مخالف من الصحابة وسياق الكلام في المسألة انشاء
 الله اذ المقصود من اقرار حلف او وهب او صلح لا عن رضاه منه ولكن منع حقا الا بذلك فهو بالمكره اشبه منه بالمختار ومثل هذا لا
 يلزمه ما اعتد من هذه العقود ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادرها واوراها وكان الاضاف حباله من التعصب
 الهوى والعلم والمحنة اثر عند من التقليد لم يكذب يخفى عليه وجه الصواب والله الموفق وهذه المسألة من نقاش هذا الكتاب و
 الجاهل الظالم لا يرى الاحسان الا اساءة ولا الهدى الا ضلالة

سواءك تراها في مغيب ومطلع

فقل للعيون الرمد للشمس عين

وليس لها للب من متطلم

وسلم نفوسا بالقشور تد ارتضت

المثال الثالث بعد المائة - اختلف الفقهاء هل يملك البائع حبس السلعة على ثمنها وهل يملك المستاجر حبس العين
 بعد العمل على الاجرة على ثلاثة اقوال اهلها يملك في الموضعين وهو قول مالك والشافعية وهو المختار والثاني لا يملك
 في الموضعين وهو المشهور من مذهب احمد عند اصحابه والثالث يملك حبس العين المستاجرة على عملها ولا يملك حبس
 المبيع على ثمنه والفرق بينهما ان العمل يجري مجرى الاعيان ولهذا يقابل بالعوض فصار كان شريك لما لك العين بعمل فاشترط

قامت بالعين فلا يجب عليه تسليمه قبل ان يأخذ عوضه بخلاف المبيع فانه قد دخل في ملك المشتري وصار الثمن في ذمته ولم يبق للبائنه تعلق بالعين ومن سوى بينهما قال الاجرة قد صارت في الذمة ولم يشترط رهن العين عليها فلا يملك حبسها وعلى هذا قال الجليل في الحبس في الموضوعين حتى يصل الحق ان يشترط عليه رهن العين المستأجرة على اجبائها فيقول رهنك الثوب على اجرتي كذا وكذا او هكذا في المبيع يشترط على المشتري رهنه على ثمنه حتى يسلم اليه ولا يحد ورثة ذلك اصلا ولا معنى ولا ماخذ قوي يمنع صحة هذا الشرط والرهن وقد اتفقوا انه لو شرط عليه رهن عين اخرى على الثمن جاز فما الذي يمنع جواز رهن المبيع على ثمنه ولا فرق بين ان يقبض او لا يقبض على صحة القولين وقد نص الامام احمد على جواز اشتراط رهن المبيع على ثمنه وهو الصواب ومقتضى قواعد الشرع واصوله **وقال** لقاضي واصحابه لا يصح وعلاء بن عقيل بان المشتري رهن ما لا يملك فلم يصح كما لو شرط ان يرهن عبد الغيرة يشترطه ويرهنه وهذا اقليل باطل فانه انما حصل الرهن بعد ملكه واشترطه قبل الملك لا يكون بمنزلة رهن الملك والفرق بين هذه المسألة وبين اشتراط رهن عبد زيد ان اشتراط رهن عبد زيد غير قد يمكن وقد لا يمكن بخلاف اشتراط رهن المبيع على ثمنه فانه ان تم العقد صار المبيع رهنا وان لم يتم تبينا انه لا ثمن يحبس عليه الرهن فلا غرر البتة فالمتصوص افق واصح وهذا على اصل من يقول للبائنه حبس المبيع على ثمنه الزم وهو مالكا وبإحدى حنفية واحمد قول الشافعي وبعض اصحاب الامام احمد وهو الصحيح وان كان خلاف منصوص احمد لان عقلا بيع يقتضي استواءهما في التسليم والتسليم ففي اجبار البائنه على التسليم قبل حضور الثمن وتمكينه من قبضه اضرب فاذا ملك حبسه على ثمنه من غير شرط فلان يملكه مع الشرط اولى واخرى فتقول القاضى واصحابه يخالف لنص احمد والقياس فان شرط ان يقبض المشتري المبيع ثم يرهنه على ثمنه عند بائنه فاولى بالصحة **وقال** بن عقيل في الفصول الرهن ايضا باطل لانها شرط رهنه قبل ملكه وقد عرفت ما فيه وحله ايضا بتعليل الخرف قال اطلاق البيع يقتضي تسليم الثمن من غير المبيع والرهن يقتضي استيفاءه من عينه ان كان عينا او ثمنه ان كان عرضا فيتضاد وهذا التعليل اقوى من الاول وهو الذي اوجب له القول بطلان الرهن قبل القبض وبعد فيقال المحذور من التضاد انما هو التداخر بحيث يدفع كل من المتضادين المتنافيين الاخر فاما اذا لم يدفع احدهما الاخر فلا محذور والبائنه انما يسحق ثمن المبيع والمشتري ان يؤديه اياه من غير المبيع ومن غيره قل له ان يبيعه ويقبضه ثمنه منه و غاية عقد الرهن ان يوجب لك فاي تداخر وتناف هنا واما قولنا اطلاق العقد يقتضي التسليم للثمن من غير المبيع فيقال بل اطلاقه يقتضي تسليم الثمن من اى جهة شاء المشتري حتى لو باعه بغير حطة بغير حطة وسلم اليه ملك ان يؤديه اياه ثمنهما استوفاه مبيعا كما لو اقترض منه ذلك ثم وفاه اياه بعينه ثم قال بن عقيل وقد قال الامام احمد في رواية بكر بن محمد عن ابيه اذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو غاصب ولا يكون رهنا الا ان يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن فظاهر هذا ان شرط كون المبيع رهنا في حال العقد صح قال وليس هذا الكلام على ظاهره ومعناه الا ان يشترط عليه في نفس البيع رهنا غير المبيع لان اشتراط رهن المبيع اشتراط تعويق التسليم في البيع قلت ولا يخفى منافاة ما قاله لظاهر كلام الامام احمد فان كلام احمد المستثنى والمستثنى منه في صورة حبس المبيع على ثمنه فقال هو غاصب الا ان يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن اى فلا يكون غاصبا بحبس السلعة بمقتضى شرط ولو كان المراد ما حمله عليه لكان معنى الكلام اذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو غاصب الا ان يكون قد شرط له رهنا غير المبيع يسلم اليه وهذا كلام لا يرتبط اوله باخره ولا يتعلق به فضلا عن ان يدخل في الاول ثم يستثنى منه ولهذا اجاب ابو البركات ابن تيمية نصا في صحة هذا الشرط ثم قال وقال القاضى لا يصح واما قوله ان اشتراط رهن المبيع تعويق التسليم في البيع فيقال واشترط التعويق اذا كان لمصلحة البائنه وله فيه عرض صحيح وقد قدم

لن
للتسليم
تلك

عليه المشتري فلي محذور وفيه نه هذا يبطل باشتراط الخيار فان فيه تعويضا للمشتري عن التصرف في المبيع وباشتراط المشتري
تاجيل الثمن فان فيه تعويضا للبائع عن تسليمه ايضا ويبطل على اصل الامام احمد واصحابه باشتراط البائع انتفاعه بالمبيع مدة يستثنى بها فان
فيه تعويضا للتسليم ويبطل ايضا ببيع العين الموحدة فان قيل اذا شرط ان يكون رهنا قبل قبضه تدافع موجب البيع و
الرهن فان موجب الرهن ان يكون تلف من ضمان مالكة لانه امانة في يد المرتهن وموجب البيع ان يكون تلف قبل التمكن
من قبضه من ضمان البائع فاذا تلف هذا الرهن قبل التمكن من قبضه فمن ضمان ايها يكون قيل هذا السؤال قوى من
السؤالين المتقدمين والتلاف في اظهر من التلاف في التعليل الثاني وجواب هذا السؤال ان الضمان قبل التمكن من القبض كان
على البائع كما كان ولا يزال هذا الضمان الا يمكن للمشتري من القبض فاذا لم يتمكن من قبضه فهو مضمون على البائع كما كان وجبته اياه
على ثمنه لا يدخل في ضمان المشتري ويجعل مقبوضه له كما لو حبسه بغير شرط فان قيل فاحمد رحمه الله تعالى قد قال ان
اذا حبسه على ثمنه كان غاصبا الا ان يشترط عليه الرهن وهذا يدل على انه قد فرق في ضمانه بين ان يحبس بشرط او بحسب بغير
شرط وعندكم هو مضمون عليه في الحالين وهو خلاف النص فالحج ان الامام احمد رحمه الله تعالى انما جعل غاصبا بالحبس والغاصب
عنده يضمن العين بقيمتها او مثلها ثم يستوفي الثمن او يقيته من المشتري واما اذا تلف قبل قبضه فهو من ضمان البائع لمعنى ان
ينفسخ العقد فيه ولا يملك مطالبة المشتري بالثمن وان كان قد قبضه منه اعادة اليه هذا الضمان شئ وضمان الغاصب شئ
اخر فان قيل فكيف يكون رهنا وضمانه على المرتهن قيل لم يضمن المرتهن من حيث هو رهنا واما ضمانه من حيث كونه مبيعا
لم يتمكن مشتريه من قبضه فحق توفيته بعد على باعه فان قيل فما تقولون لو حبس البائع السلعة لاستيفاء حقه منها وهذا يكون
في صور احلها ان يبيع دارا له فيها متاع لا يمكن نقله في وقت واحد والثانية ان يستثنى البائع الانتفاع بالمبيع مدة
معلومة على اصلكم او نحو ذلك فاذا تلفت في يد البائع قبل تمكن المشتري من القبض في هاتين الصورتين هل يكون من
ضمانه ومن ضمان البائع الثالثة ان يشترط الخيار وينع من تسليم المبيع قبل انقضاء الخيار قيل الضمان في هذا كله
على البائع لان لم يدخل تحت يد المشتري ولم يتمكن من قبضه فلا يكون مضمونا عليه فان قيل فهل يكون من ضمانه بالثمن
او بالقيمة قيل بل يكون مضمونا عليه بالثمن بمعنى ان العقد ينفسخ بتلفه فلا يلزم المشتري تسليم الثمن **المثال الرابع**
بجعل المائتة قرارا للمريض لو ارثه بدين باطل عند الجمهور للتمتع فلو كان له عليه دين ويريد ان تبرأ ذمته منه قبل الموت
وقد علم ان اقراره له باطل فكيف الحيلة في براءة ذمته ووصول صاحب الدين الى ماله فبهذا وجوه احلها ان ياخذ
اقرارا باقي الورثة بان هذا الدين على الميت فان الاقرار انما يبطل بحكمه فاذا اقر وابه لزمهم فان لم تتم له هذه الحيلة قل
وجه ثان وهو ان ياتي برجل اجنبى يثق به بقر له بالمال فيدفعه الاجنبى الى ربه فان لم تتم له هذه الحيلة قل وجه ثالث و
هو ان يشتري منه سلعة بقد دينه ويقر المريض بقبض الثمن منه ويقبض منه الثمن بحضور الشهود ثم يدفع اليه سرا فان لم تتم له هذا
الحيلة فليجعل الثمن ودعة عنده فيكون امانة فيقبل قوله في تلفه ويتناول او يدعى رده اليه والقول قوله وله وجه
اخر وهو ان يحضر الوارث شيئا ثم يبيع من موروثة بحضور الشهود ويسلم اليه فيقبضه ويصدر ماله ثم يهب الموروثة
لاجنبى ويقبض منه ثم يهب الاجنبى للوارث فاذا فعلت هذه الحيلة ليصل المريض الى براءة ذمته والوارث الى اخذ ذمته
جاز ذلك والا فلا **المثال الخامس** جعل المائتة اذا حاله بدينه على رجل فحاف ان يتوى ماله على المحال عليه فلا
يتمكن من الرجوع على المحيل لان الحوالة محو الحق وتنقل فله ثلاث حيل احلها ان يقول انا لا احتال ولكن اكون ككيلا
في قبضة فاذا قبضه فازتفتقه ثبت له ذلك في ذمة الوكيل وله في ذمة الموكل نظيره فبتقاصان فان خاف الموكل ان يدعى

الوكيل ضياء المال من غير تقريط فيعود يطالب بحقه فالحيل له ان يأخذ اقراره بان متى ثبت قبضه منه فلا تثق له على
الموكل وما يدعى عليه بسبب هذا الحق او من جهة فادعواه باطل وليس هذا البراء معلقا بشرط حتى يتوصل الى ابطاله بل هو
اقرار بان لا يمتنع عليه شيئا في هذه الحال الحيلة الثانية ان يشترط عليه ان ان تولى المال رجعه عليه ويصر هذا الشرط
على قياس المذهب فان المحتال فما قبل الحوالة على هذا الشرط فلا يجوز ان يلزم بما يدون الشرط كما لو قبل عقد البيع بشرط
الرهن او الضمين او التأجيل او الخيار او قبل عقد الاجارة بشرط الضمين الاجرة او تأجيلها او قبل عقد النكاح بشرط تأجيل
الصدوق او قبل عقد الضمان بشرط تأجيل الدين الحال على الضمان او قبل عقد الكفالة بشرط ان لا يلزمه من المال الذي عليه
شيء او قبل عقد الحوالة بشرط ملأه الحال عليه وكونه غير محبوب لا محاط واضعاً اصناف ذلك من الشروط التي لا تحل حراماً و
لا تحرم حلالاً فانهما جائز اشتراطها لان الوفاء بها كما تقدم تفريقاً وقياساً وقد صرح اصحاب الجسدية بصحة هذا الشرط في الحوالة
فقالوا واللفظ للمضاف يجوز ان يحتال لطالب بالمال على غريم المطلوب على ان هذا الغريم ان لم يوف الطالب هذا المال الى الكذا
وكان اقل المطلوب ضامن لهذا المال على حاله وللطالب اخذه بذلك وتقع الحوالة على هذا الشرط فان وفاة الغريم الى الاجل الذي
يشترطه الا رجوع الى المطلوب واخذ بالمال ثم حكى عن شيخنا قال قلت وهذا جائز قال نعم الحيلة الثالثة ان يقول طالب الحق
للمحال عليه ضمن لهذا الدين الذي على غريمي ويرضى منه بذلك بدل الحوالة فاذا ضمن تمكن من مطالبة ايها شاء وهذه من احسن الحيل
والظن ان المثال السادس بعد المائة اذا كان له عليه دين حال فالتقاع على تأجيله وخاف من عليه الدين ان لا يفي له بالتأجيل
فالحيلة في لزومه ان يفسخ العقد الذي هو سبب الدين الحال ثم يعقد عليه مؤجلاً فان كان ضمن او كان بدل متلف
او عن دية وقد حلت او نحو ذلك فالحيل في لزوم التأجيل ان يبيعه سلعة بمقدار هذا الدين ويؤجل عليه ثمنها ثم يبيعه
للمدين تلك السلعة بالدين الذي اجله عليه ولا فيدبر منه ويثبت في ذمته نظيره مؤجلاً فان خاف صاحب الحق ان لا يفي له من
عليه بادائه عند كل نجم كما اجله فالحيل ان يشترط عليه ان ان حل نجم ولم يؤده قسطه فنجيع المال عليه حال فاذا نجم على هذا
الشرط جاز وتمكن من مطالبة به حالاً ومنهما عند من يرى لزوم تأجيل الحال ومن لا يراه اما من لا يراه فظاهر واما من يراه فانه يجوز
تأجيل لهذا الشرط كما صرح به اصحاب الجسدية وانه اعلم المثال السابع بعد المائة اذا اراد المريض الذي لا وارث له
ان يوصي بجميع امواله في ابواب البر فضل له ذلك على قولين اهمهما ان يملك ذلك لانه انما منع الشارع فيما زاد على الثلث
كأله ورثة فمن لا وارث له لا يعترض عليه فيما صنع في ماله فان خاف ان يبطل ذلك حاكم لا يراه فالحيل له ان يقر لانسان
يثق بدينه واما من يدين يحيط بماله كله ثم يوصيه اذا اخذ ذلك المال ان يضعه في الجهات التي يريد فان خاف المقر له ان يلزم
بيمينه باستحقاق لما اقره به المريض شترى منه المريض عرضاً من العرض بباله كله ويسلم العرض فاذا حلف المقر له حلف باراً
فان خاف المريض ان يصح فياخذه البائنه بشئ العرض فالحيل ان يشترط بشرط الخيار سنة فان مات بطل الخيار وان عاثم
فسخ العقد فان كان المال رضاء او عقاراً او اراد ان يوقف جميعه على قوم يستغلونه ولا يمكن ابطاله فالحيل ان يقر ان واقفاً
وقف ذلك جميعه عليه ومن بعده على الجهات التي يعينها ويشهد على اقراره بان هذا العقار في يده على جهة الوقف من واقف كان
ذلك العقار ملكاً له حين الوقف او يقر بان واقفاً معيناً وقف على تلك الجهات جعله ناظر اعليه فهو في يده على هذا الوجه و
كان له الحيلة اذا كان له بنت او ام او وارث بالفرض لا يستغرق ماله ولا عصبة له ويريد ان لا يعرض له السلطان فله انواع
من الخارج منها ان يبيع الوارث تلك الاعيان ويقر قبض الثمن منه وان امكنه ان يشهد على قبضه بان يحضر الوارث مالا
يقبضه اياه ثم يعيد اليه سراً فهو اول ومنها ان يشتري المريض من الوارث سلعة بمقدار التركة من الثمن ويشهد على الشراء

في ذلك المثلث والثلثان فاذ اراد التاليف مشاركة قال وهو في حقه واما اصله فانه
يبيع ذلك الاجنبي بثمن به وهو يقبض الثمن منه او يقبضه بخصرة الشهود ثم ياذن للاجنبي في تسليمه للوارث او وقفه على
قريبها ان يقبل الاجنبي بثمن به بما يريد ثم يامر بدفع ذلك الى الوارث ولكن في هذه التحيل وامثالها امران مخوفان احدهما
انه قد يصح في مال بينه وبين ماله الثاني ان الاجنبي قد يدعي ذلك لنفسه ولا يسلم الى الوارث فلا خلاص من ذلك الا بوجه واحد
وهو ان يأخذ اقرار الاجنبي ويشهد عليه في مكتوب ثان انه متى ادعى لنفسه او لمن يجاته ان يواطئ على المريض او ورثه هذا الماله
او غيبا منه او حقا من حقوقه كانت دعواه باطلة وان اقام به بينة في بينة زور وانما الحق له قبل فلان بن فلان ولا وارثه
بوجه ما ويسلك الكتاب عنده فيا من هو الوارث ادعاء ذلك لنفسه والله اعلم المثال الثامن جعل المائة رجل يكون
له الدين ويكون عليه الدين فيوكل وكيل في اقتضاء ديونه ثم يتوارى عن غيبه فلا يمكن اقتضاء دينه منه فاراد الغريم من له الدين
على هذا الرجل حيلة تقتضي بها دينه منه ولا يضره توارى من عليه الدين فان ياتي هذا الذي له الدين الى من عليه
الدين فيقول له وكلتك بقبض مالي على فلان وبالنسبة فيه وكلتك ان تجعل مالي عليك قصاصا بمالي عليه واجزت امرك في
ذلك وما علمت في من شئ فيقبل الوكيل ويشهد على الوكالة على هذا الوجه فهو اذا شهد به الوكيل انه قد جعل الالف درهم
الى فلان عليه قصاصا بالالف ليقبضه على فلان فيصير الالف قصاصا ويحول ما كان للرجل المتوارى على هذا الرجل
للرجل الذي وكله وهذه الحيلة جائزة لان الموكل قام الوكيل مقام نفسه والوكيل يقول مطابق لك بهذا الدين كطالبته موكل
به فانا اطالبك بالالف وانت تطالبني به فاجعل الالف الذي تطالبني به عوضا عن الالف الذي اطالبك به ولو كانت الالف
لي حصلت المقاصة اذ لا معنى لقبضك للالف مني ثم اداها لي وهذا بعينه فيما اذا طابعتك بها الموكل انا استحق عليك ان تدفع
الي الالف وانت استحق علي ان ادفع اليك الفاقنتقام في الالفين المثال لتاسع جعل المائة رجل له على رجل مال ففاز
الذي عليه المال فاراد الرجل ان يثبت ماله عليه حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب فليرفع الحاكم يرى الحكم على الغائب فان
كان حاكم البلد لا يرى الحكم على الغائب فالحيلة ان يعي رجل فيضمن لهذا الذي له المال جميع ماله على الرجل الغائب ويسمي
ونسيه ولا يذكروا الماله بل يقول ضمننت له جميع ما حمله في ذمتي ويشهد على ذلك ثم يقدم الى القاضي فيقرض من
بالضمان ويقول لا اعرف له على فلان شيئا فيسأل القاضي المضمون له هالك بينة فيقول نعم فيأمره باقامتها فاذا شهدت
ثبت الحق على الغائب وحكم على الضمان بالمال ويجعل خصما عن الغائب لانه قد ضمن ماله ولا ينفذ حكمه على الضامن بثبوت
المال على وجه الضمان حتى يحكم على الغائب المضمون عنه بالشبوت لانه هو الاصل والضامن فرع وثبوت الفرع بدون اصله
مستلزم وهو جائز على اصل اهل العراق حيث يجوزون الحكم على الغائب في اتصل القضاء بحضور محكوم عليه كوكيل الغائب
كما لو ادعى انه اشترى من غائب شقة فانه يقضى عليه بالبيع وبالشفعة على الدعي وهذه المسئلة وكما لو ادعت زوجة غائب
ان له عند فلان ودیعة فانه يفرض لها ما في يديه المثال العاشر جعل المائة ليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن الا
باذن الراهن فان اذن له كان اياحه او عارية له الرجوع فيها متى شاء ويقضوله بالاجرة من حين الرجوع في حال الوجهين
فالحيلة في انتفاع المرتهن بالرهن امانا من الرجوع ومن الاجرة ان يستاجر منه للمدة التي يريد الانتفاع به فيها ثم يبريه
من الاجرة او يقبضها ويجوز ان يرد عقد الاجارة على عقد الرهن ولا يبطل كما يجوز ان يرهنه ما استاجر به فيرد كل من العقد
على الآخر وهو في يده امانة في الموضعين وحقه متعلق به فيهما الا ان الانتفاع بالمرهون مع الاجارة والرهن بحاله المثال
الحادي عشر جعل المائة اذا كان له على رجل مال وبالمال رهن فادعى صاحب الرهن به عند الحاكم فخاف المرتهن

ان يقر بالرهن فيقول الراهن قد قررت بانني رهنا في يدك وادعيت الدين فيأمر من يده ولا يقر له بالدين فقد ذكرنا
 حيلة تحرقه وهي ان لا يقر به حتى يقر له صاحبه بالدين فان ادعاه وسأل حلفا انكر وحلف وعرض في يمينه بان ينوي ان
 هذا ليس له قبل ملكه او اذا باعه او ليس له عاريا عن تعلق الحق به ونحو ذلك واحسن من هذه الحيلة ان يفصل في جواب
 الدعوى فيقول ان ادعيت رهنا في يدي على الف في عليك فانما مقربة وان ادعيت على غير هذا الوجه فلا اقر لك وينفع هذا الجواب
 كما قالوا فيما اذا ادعى عليه القاتل ان ادعيتها من ثمن مبيع لم يقبض منك فانما مقرب والا فلا وهذا مثل سواء كان الغريم
 هو المدعى للمال فخاف الراهن ان يقر بالمال فيجوز له الرهن الرهن فيلزم الراهن المال ويذهب عنه فالحيلة في امته من ذلك
 ان يقول ان ادعيت هذا المال وانك تستحق من غير رهن في عندك فلا اقرب وان ادعيت مع كوني رهنتك به كذا او كذا فانما مقربة
 ولا يزيد على هذا وقالت الحنفية الحيلة ان يقر منه بدينه فيقول لك على درهم وفي عندك رهن كذا او كذا اذا سأل الحاكم للمدعى
 عن الرهن فاما ان يقر به واما ان ينكر فان اقرب فليقر له خصمه بباقي دينه وان انكره وحلف عليه وسعر الخزان يحل باقى
 الدين ويحلف عليه ان كان الرهن بقدر الدين او اكثر منه وان كان اقل منه لمزمة ان يعطيه ما زاد على قيمة الرهن من حقه قالوا
 لان الرهن ان كان قد تلف تغير بغير سقط ما يقابل من الدين وان كان قد فرط فيه صارت قيمته دينا عليه فيكون قصاصا
 بالدين الذي له وهذا ابتداء على اصلين لهما احدهما ان الرهن مضمون على المرتهن باقل الامر من قيمته او قد راد الدين و
 الثاني جواز الاستيفاء في مسئلة الظفر المثال الثاني عشر بعد المائة اذ قال لامرأة ان لم اطاك الليلة فانت طالق
 ثلثا فقالت ان وطنتني الليلة فامتنع جرة فالحاصل من ذلك ان تبعية الجارية فاذا وطئها بعد ذلك لم تعتق لانها خرجت
 من ملكها ثم تشترىها فان خافت ان يطأ الجارية على قول من لا يرى على الرجل استدراء الامة التي يشترىها من امرأة كما ذهب
 اليه بعض الشافعية والمالكية فالحيلة ان يشترىها منه عقيب الوطى فان خافت ان لا يرد اليها الجارية وتقيم على ملكها
 فلا تصل اليها فالحيلة لها ان تشتري طيلة ان لم يرد الجارية اليها عقيب الوطى في جرة فان خافت ان يملكها لغيره تلجأ
 فلا يصح تعليق عقدها فالحيلة لها ان تشتري طيلة ان لم يرد الجارية اليها عقيب الوطى فهي طالق فهنا تضيق عليه الحيلة في
 استدائها بملكها ولم يجد بدا من مفارقة احدهما المثال الثالث عشر بعد المائة اذ اراد الرجل ان يخالعه امرأته
 الحامل على سكتها ونفقةها جاز ذلك وبرئ منهما هذا منصوص على حمل وقال الشافعي لا يصح الخلع ويجب مهر المثل واحترج
 له بان النفقة لم تجب بعد فانها انما تجب بعد الابانة فقد خالعهما بعد وم فلا يصح كما لو خالعهما على عوض شئ يتلف عليها وهذا اختيار
 ابن بكير عبد العزيز وقال أصحاب ابن حنيفة اذ خالعهما على ان لا سكني لها ولا نفقة فلا نفقة لها وتسكني عليه السكني قالوا لان النفقة حق
 لها وقد سقطت والسكني حق الشارع فلا يسقط باسقاطها فيلزم اسكانها قالوا فالحيلة على سقوط الاجرة عنه ان يشترط
 الزوج في الخلع ان يكون عليه مؤنة السكني وان مؤنتها تلزم المرأة في مالها وتجب جرة المسكن عليها فان قبل لو ابرأت
 المرأة زوجها عن النفقة قبل ان تصير دينا في ذمتها لم تصح ولو شرط في عقد الخلع براءة الزوج عن النفقة صح قيل الفرق بينهما
 ان البراءة اذا شرط في الخلع كان ابراء بعوض فالبراء بعوض استيفاء لما وقعت البراءة عنه لان العوض قائم مقام ما وقعت
 البراءة عنه والاستيفاء يجوز قبل الوجوب بدليل ما لو تسلفت نفقة شهر حلة واما البراءة من النفقة في غير خلع قبل ثبوتها
 فهو اسقاط لما لم يجب فلا يسقط كما لو اسقطت حقا من القسم فان لها ان ترجع فيه متى شاءت واما قول صاحب المهر
 وقيل ان اوجبت نفقة الزوجة بالعقد صح والا فهو خلع بعد وم وقد بينا حكمه يعنى قلنا ان نفقة الحامل نفقة زوجة و
 ان النفقة لها من اجل الحمل وانها تجب بالعقد فيكون خلعاً بشئ ثابت وان قلنا ان النفقة انما تجب بالتكليف فقد زال التكليف بالخلع

يشترىها

الحيلة

وصلوات النفقة نفقة قريب فالحلم بنفقة الزوجة حيثما خلم بعد وم هذا اقرب ما يتوجه به كلامه وفيه ما فيه والله اعلم **المثال**
الرابع عشر بعد المائة اذا وقع الطلاق الثلاث بالمرأة وكان دينها ودين زوجها المطلق اعز عليهم من التعذر
للجنة الله ومقتة بالتحليل الذي لا يحلها ولا يطيبها بل يزيد ما خيثا فلوانها اخرجت من مالها ثمن مملوك فوهبت له بعض
من ثمنه فاشترى به مملوكا ثم خطبها على مملوكه فزوجها منه فدخل بها المملوك ثم وهبها اياه انفسه النكاح ولم يكن هناك
تحليل مشروط ولا منوى من توثر نية وشرط وهو الزوج فانه لا اثر لنية الزوجية ولا الولي وانما التأثير لنية الزوج الثاني
فانه اذا نوى التحليل كان محلا فيستحق اللعنة ثم يستتمها الزوج المطلق اذا رجعت اليه بهذا النكاح الباطل فاما اذا لم يعلم
الزوج الثاني ولا الاول بما في قلب المرأة او ليها من نية التحليل لم يضر ذلك العقد شيئا وقد علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم من امرأة
رفاعة انها كانت تريد ان ترجع اليه ولم تجعل ذلك مانعا من رجوعها اليه وانما جعل المانع عدم وطئ الثاني فقال حتى تدوني
عسيلة ويدون عسيلة وقد صرح اصحابنا بان ذلك يحلها فقال صاحب المغنى فيه فان تزوجها مملوك ووطئها احلها
وبذلك قال عطاء ومالك والشافعي واصحاب الرأي ولا نعلم لهم مخالفا قلت هذه الصورة غير الصورة التي منع منها
الامام احمد فانه منع من حلها اذا كان الزوج المطلق قد اشترى العبد وزوجها باذن وليها يحلها هذه حيلة لا تجوز عنده وانما
هذه المسئلة فليس للزوج الاول ولا للثاني فيها نية ومع هذا فيكره لانها نوع حيلة **المثال الخامس عشر بعد المائة** قال عطاء
ابن احمد في مسألة سالت ابي عن رجل قال لامرأته انت طالق ان لم اجامعك اليوم وانت طالق ان اغتسلت منك اليوم فقال
يصلى العصر ثم يجامعها فاذا غابت الشمس اغتسل ان لم يكن اراد بقوله اغتسلت الجماعة ونظير هذا ايضا ما نض عليه في رجل قال
لامرأته انت طالق ان لم اطأك في رمضان فسا فرسيرة اربعة ايام او ثلاثة ثم وطئها فقال لا يجنبني لانها حيلة ولا يجنبني
الحيلة في هذا ولا في غيره وقال القاضي انما كره الامام احمد هذا لان السفر الذي يبيح الفطر ليدان يكون سفر مقصودا مباحا و
هذا لا يقصد به غير حل اليمين قال الشيخ ابو محمد المقدسي والصحيح ان هذا التحل بيمين وبيانه الفطرية لانه سفر بعيد مباح
لفصد صحيح واردة حل يمين من المقاصد الصحيحة وقد اجتمع لمن له طريقان قصيرة لا يقصر فيها وبعيدة ان يسلك البعيدة
ليقصر فيها الصلوة ويفطر مع انه لا قصد له سوى الترخص فها هنا اولي قلت ويؤيد اختيار الشيخ قد الله روحه ما
رواه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه ان ابا الزهري انما سئل عن رجل قال لامرأته انت طالق ان لم اجامعك اليوم وانت طالق ان اغتسلت منك اليوم فقال
اسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب صلوات الله عليهم ثنا ابي عن ابيه عن جده جعفر
ابن محمد عن ابي علي عليه السلام في رجل حلف فقال مرأته طالق ثلاثا ان لم يطأها في شهر رمضان فقال ليسا فر ثم يجامعها
نهارا **المثال السادس عشر بعد المائة** في الخارج من الوقوع في التحليل الذي لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
غير وجه فاعل والمطلق المحل له فاي قول من اقوال المسلمين خرج به من لعنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعذر عند
الله ورسوله وملائكته وعباده المؤمنين من ارتكابه لما يلحق عليه ومبابة باللعنة فان هذا الخارج التي تذكرها دائرة بين
ما دل عليه الكتاب في السنة واحدها وافق به الصحابة بحيث لا يعرف عنهم فيه خلاف وافق به بعضهم او هو خارج عن قواهم
او هو قول جمهور الامم وبعضهم او امام من الائمة الاربعة او اتباعهم او غيرهم من علماء الاسلام ولا يخرج هذه القاعدة التي
ذكرها عن ذلك فلا يكاد يوصل الى التحلل بعد مجاوزة جميعها الا في اندر النادر ولا ريب ان من لعن الله ورسوله وكتابه دينه
ونفسه ونفس عباده ان ايا منها ارتكب فهو اولى من التحليل **الخبر الاول** ان يكون المطلق او الخالف زائل العقل
اما مجنون او غماء او شرب دواء او شرب مسكن يعد به او لا يعد راو وسوسة وهذا المخلص مجمع عليه بين الامة الا في

عندهم

التحليل

طلاق قال البخاري في صحيحه باب الطلاق في الاغلاق والمكره والسكران والمجنون وامرهما والغلط والنسيان في الطلاق و
الشك لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاعمال بالنية وكل امرئ ما نوى وتلا الشعبي ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا
وما لا يجوز من اقرار الموسوس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للذي فر على نفسه ابك جنون وقال علي بن حمزة خواص شافعي
فطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلو حمزة فاذا حمزة قد مثل حمزة عينا ثم قال حمزة هل انتم الاعبيد لا يا بني فصرخ النبي صلى
الله عليه وآله وسلم انه قد مثل فخره وخرجه معه وقال عثمان ليس لمجنون ولا سكران طلاق وقال ابن عباس طلاق
السكران والمستكره ليس بجائز وقال عتبة بن عامر لا يجوز طلاق الموسوس هذا لفظ الترجمة ثم ساق بقية الباب لا يعرف
عن رجل من الصحابة انه خالف عثمان وابن عباس في ذلك ولذلك رجع الامام احمد الى هذا القول بعد ان كان يفتي بنفوذ طلاقه
وقال ابو بكر عبد العزيز في كتاب الشافعي والترمذي قال ابو عبد الله في رواية الميموني قد كنت اقول ان طلاق السكران يجوز حتى
تبينته فغلب علي ان لا يجوز طلاقه لانه لو اقر لم يلزمه ولو باع لم يخرجه بيعه قال والنزهة لجنائيه وما كان من غير ذلك فلا يلزمه قال
ابو بكر وهذا قول وفي مسائل الميموني سألت ابا عبد الله عن طلاق السكران فقال اكثر ما عندي فيه انه لا يلزمه الطلاق قلت
اليس كنت مرة تخاف ان يلزمه قال بلى ولكن اكثر ما عندي فيه انه لا يلزمه الطلاق لاني رايت من لا يعقل قلت المسكر شئ
ادخله على نفسه فلذلك يلزمه قال قد شرب رجل البيرة والدواء فذهب عقله قلت فبيعه وشرأوه واقراه قال لا يجوز
وقال في رواية الى الحرث ارفع شئ في سحر يث الزهرى عن ابان بن عثمان عن عثمان ليس لمجنون ولا سكران طلاق وقال في روية الى
طالب الذي لا يامر بالطلاق فانما التي تحصل واحدة والذي يامر بالطلاق قد اتي خلصتين حرهما عليه واحلهما غيره فهذا
خير من هذا وانا بقية جميعا ومن ذهب الى القول بعدم نفوذ طلاق السكران من الخفية ابو جعفر الطحاوي وابو الحسن
الكرخي وحكاه صاحب النهاية عن ابى يوسف وزفر ومن الشافعية المزني وابن شريح وجماعة ممن اتبعهما وهو الذي اختاره
الجويني في النهاية والشافعي رضي على وقوع طلاقه ويص في احد قوليه على انه لا يصح ظهارة فمن اتبعه من نقل من الظهار قولاً
الى الطلاق وجعل المسألة على قولين ومنهم من قرع حكم النصين ولم يفرق بباطل والصحيح انه لا عبرة باقوله من طلاق
ولا عتاق ولا هبة ولا وقف ولا اسلام ولا ردة ولا اقرار لبضعة عشر دليلا ليس هذا موضع ذكرها ويكفي منها قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون وامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باستنكاه ما عن لما
اقر بالزنا بين يديه وعدم امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمزة بتجديد اسلامه لما قال في سكره انتم عبيد لا بائي وفتوى عثمان
وابن عباس لم يخالفهما احد من الصحابة والقياس الصحيح المحض على نال العقل بدواء او ينج او مسكر هو فيه معدور ومقتضى قوعه
الشرعية فان السكران لا فصله فهو اولى بعدم المواخذة من اللاغ ومن جرى للفظ على لسانه من غير قصد له وقد صرح اخفا
الى حنيفة بانه لا يقع طلاق الموسوس وقالوا لا يقع طلاق المعتوه وهو من كان قليل الفهم فخطا الكلام فاسد التدبير لا
انه لا يضرب لاي شتم كما يفعل المجنون **فصل المخرج الثاني** ان يطلق او يحلف في حال غضب شديد قد حال بينه وبين كما
قصد وتصوره فهذا لا يقع طلاقه ولا عتقه ولا وقفه ولو بدرت منه كلمة الكفر في هذا الحال لم يكفر وهذا نوع من الغلق
والاغلاق الذي منع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوع الطلاق والعتاق فيه نص على ذلك الامام احمد وغيره قال
ابو بكر بن عبد العزيز في كتاب زاد المسافر له باب في الاغلاق في الطلاق قال احمد في رواية حنبل وحديث عائشة رضي الله عنهما
سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا طلاق ولا عتاق في الاغلاق يعني الغضب بذلك فسر ابو داود في سننه عقيب ذكره

ن

٥٤
شمار الحاصل
وخیار او خیانت و شکار
و شکار استخر مجرب
و شکاره
الحاصل
من القاموس

التي لو صح بانتهما لم يكن صريحا في الوقوع بل العار راي من المصلحة التفرق بينهما وانهما لا يتصافيان بعد ذلك فالزم ما ياتيهما
لكن الشعبي في شريحه و ابراهيم يجيزون طلاق المكر حتى قال ابراهيم لو وضع السيف على مفرق شتر طلق لاجرت طلاقه وفي
المسئلة من حيث ثالث قال ابن ابي شيبة ثنا ابن ادريس عن حصين عن الشعبي في الرجل يكره على امر من امر العتاق او الطلاق
فقال اذا كرهه السلطان جاز واذا كرهه المصوم لم يجز ولهذا القول غور وفقه دقيق لمن تأمل **فصل** واختلفوا في
المكره يظن ان الطلاق يقع به فينوي به هل يلزمه على قولين وهما وجهان للشافعية فمن الزم راي ان النية قد قارنت اللفظ
وهو لم يكره على النية فهدا في الطلاق للنوى اختيارا فلزم ومن لم يلزم به راي ان لفظ المكر لغو لا عبرة به فلم يبق الا مجرد
النية وهي لا يستقبل بوقوع الطلاق **فصل** واختلف في لو امكنت التورية فلم يور والصحيح انه لا يقع به الطلاق وان تركها
فان الله تعالى لم يوجب التورية على من اكره على كلمة الكفر و قلبه مطمئن بالايمان مع ان التورية هناك ادلى ولان المكر انما يعتبر
لفظه لانه غير قصد لمضاه ولا مراد لموجب وانما تكلم به فداء لنفسه من ضرر الاكراه فصار تكلمه باللفظ لغوا بمنزلة كلام المجنون
والنائم ومن لا قصد له فسواء وري او لم يور وايضا فاشترط التورية البطل لم رخصة التكلم مع الاكراه ورجوع الى القول بنفوذ
طلاق المكره فانه لو وري بغير اكراه لم يقع طلاقه والتاثير اذا انما هو للتورية لا للاكراه وهذا باطل وايضا فان المورى انما
يقع طلاقه مع قصده للتكلم باللفظ لانه لم يقصد مدلوله وهذا المعنى بعينه ثابت في الاكراه فالمعنى الذي منع من النفوذ
في التورية هو الذي منع النفوذ في الاكراه **فصل المخرج الرابع** ان يستثنى في يمين او طلاق وهذا موضع اختلف فيه
الفقهاء فقال الشافعي وابو حنيفة يصح الاستثناء في الايقاع والحلف فاذا قال انت طالق ان شاء الله او انت حرة ان شاء
الله وان كلمت فلانا فانت طالق ان شاء الله او الطلاق يلزم مني لا فعلن كذا ان شاء الله او انت على حرام او الحرام يلزم مني
ان شاء الله لنفع الاستثناء ولم يقع به طلاق في ذلك كله ثم اختلفا في الموضع يعتبر فيه الاستثناء فاشترط اصحاب الحنفية
انصاف الكلام فقط سواء نواه من اوله او قبل الفراغ من كلامه او بعده وقال اصحاب الشافعي ان عقدا ليمين ثم حلف الاستثناء
لم يصح وان عني له الاستثناء في ثناء اليمين فوجهان احدهما يصح والثاني لا يصح وان نوى الاستثناء مع عقد اليمين فهو وجه اوله وقد
ثبت بالسنة الصحيحة ان سليمان بن داود عليه الصلوة والسلام قال لا طوفن الليلة على كذا او كذا امرأة تحمل كل امرأة
منهن غلاما يقاتل في سبيل الله فقال له الملك الموكل به قل ان شاء الله فلم يقل فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم والذي نفسي
بيده لو قالها لقاتلوا في سبيل الله فرسانا اجمعون وهذا صريح في نفع الاستثناء المقصود بعد عقد اليمين وثبت في السنن عنه
صلى الله عليه واله وسلم انه قال والله لا غزون قرينيا والله لا غزون قرينيا ثم سكوت قليلا ثم قال
ان شاء الله ثم لم يغيرهم رواه ابو داود وفي جامع الترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله
عليه واله وسلم من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حث عليه وقد قال تعالى ولا تقولن لشأني اني فاعل ذلك غل الا ان
يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت فهذه النصوص الصحيحة لم يشترط في ثبوت النية في صحة الاستثناء ونفعه ان ينوي مع الشرع
في اليمين ولا قبلها بل حديث سليمان صريح في خلافه وكذلك حديث لا غزون قرينيا وحديث ابن عمر متناول لكل من قال
انشاء الله بعد يمينه سواء نوى الاستثناء قبل الفراغ او لم ينوه والاية دالة على نفع الاستثناء مع النسيان اظهر دلالة و
من شرط النية قبل الفراغ لم يكن لذكر الاستثناء بعد النسيان عنده تاثير وايضا فالكلام بانحر وهو كلام واحد متصل ببعضه
فلا معنى لاشتراط النية في اجزائه وابعاذه وايضا فان الرجل قد يستحضر بعد فراغه من الجملة ما يرفع بعضها ولا يذكرها في
حال تحمله بها فيقول لزيد عندي الف درهم ثم في الحال يذكر انه قضاه منها مائة فيقول الامانة فلو اشترط نية الاستثناء قبل

الفراغ لتعذر علي استدراك ذلك والنجى الى الاقرار بما لا يلزم من الكذب فيه واذا كان هذا في الاخبار فمثلها في الانشاء سواء
 فان الحالف قد يبدو له فيعلق اليمين بمشية الله وقد يدعى في قول كلامه عن قصد الاستثناء او يشغل شاغل عن
 نية فلم ينفع الاستثناء حتى يكون نواياه من اول يمينه ثقات مقصود الاستثناء وحصل المحرم الذي رفعه الله تعالى
 عن الامتية ولما قال لرسوله اذ انسيه واذكر ربك اذ انسيته هنا متناول للذكره اذ انسى الاستثناء قطعاً فان سبب التزول
 ولا يجوز لخرجه وتخصيصه لانه مراد قطعاً وايضاً فان صاحب هذا القول في طرده لزماً ان لا يصح تخصيص منصفة او بدلاً او
 غاية او استثناء بل لا ونحوها حتى ينوب المتكلم من اول كلامه فاذا قال له على الف مؤجلة الى سنة هل يقول عالم ان لا يصح
 وصفها بالتأجيل حتى يكون منوباً من اول الكلام ولكن اذا قال بعثك هذا بعشرة فقال شأنيته على ان له الخيار ثلاثة
 ايام يصح هذا الشرط وان لم ينوه من اول كلامه بل عن له الاشتراط عقيب القبول ومثله لو قال وقفت داري على ولادي او
 غيرهم بشرط كونهم فكل مسلمين او متاهلين وعلى ان من مات منهم فمضيه لولده او للباقين صح ذلك وان عن له ذكر
 هذه الشرط بعد تعلقه بالوقف ولم يقل احد لا يقبل منه هذه الشروط الا ان يكون قد نواها قبل الوقف ومعلوم يقع في زمن
 من الازمنة قط سوال الواقفين عن ذلك وكذلك لو قال له على مائة درهم الا عشرة فان يصح الاستثناء وينفع ولا يقول له
 الحاكم ان كنت نويت الاستثناء من اول كلامك لزمتك تسعون وان كنت انما نويت بعد الفراغ لزمتك مائة ولو اختلفت
 الحال لبيت له الحاكم ذلك ولسأل له ان يسأله بل يحلف انه نوى ذلك قبل الفراغ اذ اطلب المقر له ذلك ولكن لو ادعى عليه
 ان يباعه ارضاً فقال نعم بعت هذه الارض لاهذه البقعة لم يقل احد انه قد تربع الارض جميعها الا ان يكون قد نوى استثناء
 البقعة في اول كلامه وقد قال النبي صلى الله عليه واله وسلم عن مكة ان لا يختل خلاها فقال له العباس الا ادخس فسكت
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثم قال الا ادخروا قال اسرى بدر لا ينقل احد منهم الا بعداء او ضربة عنق فقال له ابن
 مسعود الاسهيل بن بضاء فقال لاسهيل بن بضاء ومعلوم انه لم ينو واحد من هذين الاستثنائين في اول كلامه بل استثناء
 لما ذكر به كما اخبر عن سليمان بن داود صلى الله عليه واله ان لو انشأ انشاء الاستثناء بعد ان ذكر به الملك نفى ذلك وشبهه من
 اشترط ذلك انه اذا لم ينو الاستثناء من اول كلامه فقد لزموه موجب كلامه فلا يقبل من رفعه ولا رفع بعضه بعد لزومه وهذا
 الشبهة لو صح لما نفع الاستثناء في طلاق ولاعتاق ولا اقرار بالبتة نواه او لم ينوه لانه اذا الزمه موجب كلامه لم يقبل
 من رفعه ولا رفع بعضه بالاستثناء وقد طرد هذا البعض الفقهاء فقالوا لا يصح الاستثناء في الطلاق توهم هذه الشبهة
 وجوابها انه انما يلزم موجب كلامه اذا اقتصر عليه فاما اذا وصل بالاستثناء او الشرط ولم يقتصر على ما دونه فان جوب
 كلامه دل عليه سياقه وتامه من تقييد بالاستثناء او صفة او شرط او بدل او غاية فتكليف نية ذلك المقتيد من اول
 الكلام والغاوة وان لم ينوه او لا تكليف ما لا يكلف الله به ولا رسوله ولا يتوقف صحة الكلام عليه بالله التوفيق **فصل** قال
 مالك لا يصح الاستثناء في ايقاعها ولا الحلف بها ولا الظهار ولا الحلف به ولا النذر ولا في شيء من الايمان الا في اليمين
 بالله تعالى وحده واما الامام احمد فقال ابو القاسم الخرقى واذا استثنى في العتاق والطلاق فاكثر الروايات عن ابى عبد الله انه توقف
 عن الجواب وقد قطع في مواضع اخر انه لا ينفع الاستثناء فقال في رواية ابن منصور من حلف فقال انشاء الله يموت ليس له
 استثناء في الطلاق ولا العتاق وقال في رواية ابى طالب اذا قال انت طالق انشاء الله لم تطلق وقال في رواية الحارث اذا
 قال لا امرته انت طالق انشاء الله الاستثناء انما يكون في الايمان قال الحسن وقتادة وسعيد بن المسيب ليس له ثنيا
 في الطلاق وقال قتادة وقوله انشاء الله قد شاء الله الطلاق حين اذن فيه وقال في رواية حنبل من حلف فقال انشاء

بسية

لم يحث وليس له ثنيا في الطلاق والعتاق قال حنبل لا نعلم ليس من الأيمان وقال صاحب المعنى وغيره وعنه ما يدل على
 ان الطلاق لا يقع ولكن لك العتاق فعلى هذا يكون عندنا في المسألة ثلاث روايات الوقوع وعدمه والتوقف فيه وقد قال
 في رواية الميموني اذا قال لامرأة انت طالق يوم تزوج بك انشاء الله ثم تزوجها لم يلزمه شيء ولو قال لامرأة انت حرة يوم
 اشتريتك انشاء الله صارت حرة فاعل باحاطة لا سفل عني وغيره من حكمي من اجل الفرق بين انت طالق انشاء الله فلا
 تطلق وانت حرة ان شاء الله فتعق استند الى هذا النص وهذا من غلطه على اجل بل هذا التفريق منه بين صحة تعليق العتق
 على الملك وعدم صحة تعليق الطلاق على النكاح وهذا قاعدة مذهبية والفرق عندنا ان الملك قد شرع سببا للحصول للعتق
 كملك ذي الرحم المحرم وقد يعقد لبيع سببا للحصول للعتق اختيارا كشرائه من يريد عتقه في كفارة او قرينة او فداء كشرائه
 قريبا ولم يشرع الله النكاح سببا لازالة البتة فهذا افقه وفرقه فقد اطلق القول بانه لا ينفع الاستثناء في ايقام الطلاق
 والعتاق وتوقف في اكثر الروايات عنه فتمرر المسئلة على وجهين صرح بهما الاصحاب وذكروا وجه ثالثا وهو انه ان قصد
 التعليق وجه الاستحالة العلم بالمشية لم تطلق وان قصد التبرك او التاديب طلقت وقيل عن اجل يقع العتق دون الطلاق ولا يصح
 هذا التفريق عنه بل هو خطأ عليه قال شيخنا وقد روي في الفرق حديث موضوع على معاذ بن جبل يرفعه فلو علق الطلاق
 على فعل يقصد به المحض والمنع كقوله انت طالق ان كليت فلانا انشاء الله فروايتان منصوصتان عن الامام احمد احدهما
 ينفع الاستثناء ولا تطلق ان كليت فلانا وهو قول ابى عبيدة لانه بهذا التعليق قد صار حالفا وصار تعليقه يمينا باتفاق
 الفقهاء فصح استثناءه فيها لعموم النصوص المتناولة للاستثناء في الحلف اليمين والثانية لا يصح الاستثناء وهو قول
 مالك كما تقدم لان الاستثناء انما ينفع في الايمان المكفرة فالتكفير والاستثناء متلازمان ويمين الطلاق والعتاق لا
 يكفر ان فلا ينفع فيهما الاستثناء ومن ما هنا خرج شيخنا على المذهب اجزاء التكفير في مالان اجل رضوا الله عندهما على ان
 الاستثناء انما يكون في اليمين المكفرة ونص على ان الاستثناء ينفع في اليمين بالطلاق والعتاق فيخرج من نصه اجزاء الكفارة
 في اليمين بهما وهذا يخرج في غاية الظهور والصحة ونص احمد على الوقوع لا يبطل صحة هذا التحريم كسائر نصوصه من غيره من الثقات
 التي يخرج منها على مذهب خلاف ما نص عليه وهذا اكثر واشهر من ان يذكر ومن اصحابه من قال ان اعادة الاستثناء الى
 الفعل تقع قول واحد وان اعادة الى الطلاق فعلى روايتين ومنهم من جعل الروايتين على اختلاف حالين فان اعادة
 الى الفعل تقع وان اعادة الى قول انت طالق لم ينفع وايضا ذلك ان اقال ان دخلت الدار فانت طالق ان
 شاء الله فانه تارة يريد فانت طالق انشاء الله طلاقك وتارة يريد ان شاء الله تعليق اليمين بمشية الله اي ان شاء الله
 عقد هذه اليمين فهي معقودة فيصير كقول والله لا قوم من ان شاء الله فاذا قام علمنا ان الله قد شاء القيام وان لم يقم علمنا
 ان الله لم يشأ قيامه فشاها الله كان وما لم يشأ لم يكن فلم يوجد الشرط فلم يحث فينقل هذا بعينه الى الحلف بالطلاق
 فانما اذا قال الطلاق يلزم من انشاء الله الى القيام فلم يقم لم يشأ الله له القيام فلم يوجد الشرط فلم يحث فهذا الفقه
 بعينه **فصل** فان قال انت طالق الا ان يشاء الله فاختلف الذين يصححون الاستثناء قولنا انت طالق ان شاء الله
 ههنا هل ينفع الاستثناء وينع وقوع الطلاق او لا ينفع على قولين وهما وجهان لاصحاب الشافعي والصحيح عندهم
 ان لا ينفع الاستثناء ويقع الطلاق والثاني ينفع الاستثناء ولا تطلق وهو قول اصحاب ابى حنيفة والذين لم يصححوا
 الاستثناء احتجوا بانما وقع الطلاق وعلق رفعه بمشية لم تعلم اذ المعنى قد وقع عليك الطلاق الا ان يشاء الله رفعه
 وهذا يقتضي وقوعه مجزا ورفعا معلقا بالشرط والذين صححوا الاستثناء قولهم افقه فانه لم يوقع طلاقا مجزا وانما وقع

طلاقاً معلقاً على المشية فان معناه كلامه انت طالق اذا شاء الله طلاقك فان شاء عدمه لم تطلق بل لا تطلقين الا بمشيئة فهو
ادخل في الاستثناء من قول ان شاء الله فان جعل مشية الله لطلاقها شرطاً في ثبوتها اضاف ذلك جملته عدم مشيئة ما فاعلم
طلاقها والتحقيق ان كل واحد من الامرين يستلزم الآخر فقول ان شاء الله يدل على الوقوع عند وجود المشية صريحاً
وعلى انتفاء الوقوع عند انتفاء الزوماً وقوله الا ان يشاء الله يدل على عدم الوقوع عند عدم المشية صريحاً على الوقوع عند الزوماً
فتأمل فالصورتان سواء كما سوى بينهما اصحاب ابى حنيفة وغيرهم من الشافعية وقولهم انه اوقع الطلاق وعلقه برفعة مشية
لم تعلم فهذا ابين بحجة عليهم من قال بالاستثناء لا يقع في الايقاع بحال فان صححت هذه الحجة بطل الاستثناء في الايقاع بحال
وان لم يصح لم يصح الفرق وهو لم يوقعه مطلقاً وانما علقه بالمشية نفياً واثباتاً كما قررناه فالطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع
وعلى هذا اذا قال ان شاء الله وهو لا يعلم معناها اصلاً فهل يقع هذا الاستثناء قال اصحاب ابى حنيفة اذا قال انت طالق
انشاء الله ولا يدري اى شئ ان شاء الله لا يقع الطلاق قالوا لان الطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع فله وجه سواء قال
ولهذا لما كان سكوت البكر رضا استوى فيه العلم والجمل حق لوزوجها ابوها فسكتت وهي لا تعلم ان السكوت رضا أم النكاح ولم يقدر
جهلها ثم قالوا فلو قال لها انت طالق فخرى على لسانه من غير قصد ان شاء الله وكان قصد ايقاع الطلاق لم يقع الطلاق لان
الاستثناء قد وجد حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعاً وهذا القول في طرف وقول من يشترط نية الاستثناء
في اول الكلام او قبل الفراغ منه في طرف اخر وبينهما اكثر من بعد المشرقين فلو قال انت طالق ان لم يشأ الله او ما لم يشأ الله
فهل يقع الطلاق في الحال ولا يقع على قولين وهما وجهان في مذهب احمد فمن اوقعه حجه بان كلامه تضمن امرين محالاً
وممكناً فالممكن التطبيق والحال وقوعه على هذه الصفة وهو اذا لم يشأ الله فانما شاء الله وجب وقوعه فيلغى هذا التقييد
المستحيل ويسلم اصل الطلاق فينفذ والوجه الثاني لا يقع ولهذا القول ما خذ ان احدهما ان تعليق الطلاق على الشرط المحال غير
من وقوعه كما لو قال انت طالق ان جمعت بين الصدين او ان شربت ماء الكوز ولا ينفذ لعدم وقوع شرطه فهكذا اذا قال
انت طالق ان لم يشأ الله هو تعليق الطلاق على شرط مستحيل وهو عدم مشية الله فلو طلقت لطلقت بمشيئة وشرط
وقوع الطلاق عدم مشيئة والمأخذ الثاني وهو ان الاستثناء على المعنى وتعليق على المشيئة وللعنفان لم يشأ الله عدم
طلاقك فهو كقوله الا ان يشاء الله سواء كما تقدم بيانه **فصل قال الموقوفون** قال ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني ثنا خالد
ابن يزيد بن اسد القسري ثنا جهم بن عبد الحميد الجعفي عن عطية العوفي عن ابي سعيد الخدري وان عمر قال كنا مع اشراف رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم نرى الاستثناء جائزاً في كل شئ الا في الطلاق والعناق قالوا وروى ابو حفص بن شاهين باسناد
عن ابن عباس قال اذا قال الرجل لامرأته انت طالق ان شاء الله ففي طالق وكذلك روى عن ابى بردة قالوا ولان الاستثناء يرفع
جملة الطلاق فلم يصح كقوله انت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً قالوا ولان انشاء حكم في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح قالوا
لانه ازالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله تعالى كما لو قال ابرأك ان شاء الله قالوا ولان تعليق على ما لا سبيل الى العلم به فلم يمتنع وقوع
الطلاق كما لو قال انت طالق ان شاءت السموات والارض قالوا وان كان لنا سبيل الى العلم بالشرط صح الطلاق لوجود شرطه
ويكون الطلاق حينئذ معلقاً على شرط تحقق وجوده بمباشرة الادعى سببه قال قتادة قد شاء الله حين اذن ان تطلق قالوا
ولان الله لم يضع لايقاع الطلاق هذه اللفظة شرعاً وقد راها في بعض المكلف فقد انى بما شاء الله فان لا يكون شئ قط الا
بمشيئة الله عز وجل والله شاء الامور بما يشاء تكوين شئ وايجاده شاء سببه فاذا انى المكلف بسببه فقد انى به
بمشيئة الله ومشيئة السبب مشيئة للسبب فانه لو لم يشأ وقوع الطلاق لم يكن المكلف ان ياتي به فان ما لم يشأ الله يمتنع وقوعه

كما ان ما شاءه وجب وجوده قالوا وهذا في القول نظير المشية في الفعل فلو قال لنا افضل كذا ان شاء الله تعالى وهو متلبس بالفعل صح ذلك
 ومعنى كلامه ان فعل هذا انما هو مشية الله كما لو قال حال دخوله الدار انا ادخلها ان شاء الله او قال من تخلص من شر تخلصت ان شاء الله
 وقد قال يوسف لابي و اخوته ادخلوا مصر ان شاء الله امنين في حال دخولهم والمشية راجعة الى الدخول لمقيد بصيغة الامر فالمشية
 متناولة لهما جميعا قالوا ولو ان بالشهادتين فخر لا عقيبها ان شاء الله او قال انا مسلم ان شاء الله فان ذلك لا يؤثر في صحة اسلامه شيئا
 ولا يجعل اسلامه معلقا على شرط قالوا ومن المعلوم قطعا ان الله قد شاء تكلم بالطلاق فقوله بعد ذلك ان شاء الله تحقيق لما
 قد علم قطعا ان الله شاءه فهو بمنزلة قوله انت طالق ان كان الله اباهم الطلاق او اذن فيه ولا فرق بينهما وهذا بخلاف قوله انت
 طالق ان كلمت فلانا فانه شرط في طلاقها ما يمكن وجوده وعدمه فاذا وجد الشرط وقع ما علق به ووجود الشرط في
 مسألة المشية انما يعلم بمباشرة العبد سببه فاذا باشره علم ان الله قد شاءه قالوا وايضا فالكفارة اقوى من الاستثناء لانها
 ترفع حكم اليمين والاستثناء يمنع عقدها والرافع اقوى من المانع وايضا فانها تؤثر متصلة ومنفصلة والاستثناء لا يؤثر مع
 الانفصال ثم الكفارة مع قوتها لا تؤثر في الطلاق والعناق فان لا يؤثر فيه الاستثناء اولى واحرى قالوا وايضا فقوله ان شاء
 الله ان كان استثناء فهو رافع بحمل الاستثنى منه فلا يرتفع وان كان شرطا فاما ان يكون معناه ان كان الله قد شاء طلاقك
 وان شاء الله ان اوقع عليك في المستقبل طلاقا غير هذا فان كان المراد هو الاول فقد شاء الله طلاقها بمشيئة لسببه وان
 كان المراد هو الثاني فلا سبيل للسكف الى العلم بمشيئة تعالى فقد علق الطلاق بمشيئة من لا سبيل الى العلم بمشيئة فيلغول
 التعليق ويبقى اصل الطلاق فينفذ قالوا ولانه علق الطلاق بما لا يخرج عنه كائن فوجب نفوذه كما لو قال انت طالق ان علم
 الله او ان قد راى الله او ان سمع او ان راي يوضحه انه حذف مفعول المشية ولم ينبو مفعولا معينا فحقيقة لفظه انت طالق
 ان كان الله مشية او ان شاء اى شئ كان ولو كانت نيته ان شاء الله هذا الحادث المعين وهو لطلاق لم يمنع جعل المشية المطلقة
 الى هذا الحادث فرد من افرادها شرطا في الوقوع ولهذا الوسئل المستثنى عما اراد لم يفصح بالمشية الخاصة بل لعلمها لا يخطر بباله
 انما تكلم بهذا اللفظ بناء على ما اعتاده الناس من قول هذه الكلمة عند اليمين والنذر والوعد قالوا ولان الاستثناء انما
 بابه الايمان كقوله من حلف فقال ان شاء الله فان شاء فعل وان شاء ترك وليس له دخوله في الاخبار ولا في الانشاءات فلا
 يقال قام زيد ان شاء الله ولا قم ان شاء الله ولا انقم ان شاء الله ولا بعث وقبلت ان شاء الله وايقام الطلاق والعناق
 من انشاء العقود التي لا تتعلق على الاستثناء فان ضمن الانشاء مقارن له فعقود الانشاءات تقارنها ازمنتها فلهذا لا تتعلق
 بالشرط قالوا والذي يكشف عن المسئلة ان هذا الطلاق المعلق على المشية اما ان يريد به طلاقا ماضيا او مقارنا للتكلم به او مستقبلا
 فان اراد الماضي او المقارن وقع لانه لا يتعلق على الشرط وان اراد المستقبل ومعنى كلامه ان شاء الله ان تكون في المستقبل طالقا
 فانت طالق وقع ايضا لان مشية الله بطلاقها الآن يوجب طلاقها في المستقبل فيعود معنى الكلام الى اني ان طلقك الان
 بمشيئة الله فانت طالق وقد طلقها بمشيئة فتطلق فبهذا ثلاث دعا واحلها انه طلقها والثانية ان الله شاء ذلك
 والثالثة انها قد طلقت فان صحت الدعوى الاولى صحت الاخرى وبيان صحتها انه تكلم بلفظ صالح للطلاق فيكون طلاقا
 وبيان الثانية انه حادث فيكون بمشيئة الله فقد شاء الله طلاقها فتطلق فهذا غاية ما تمسك به الموقعون قال المانعون
 انتم معاشر الموقعين قد ساعدتمونا على صحة تعليق الطلاق بالشرط ولستم ممن يبطله كالمظاهرية وغيرهم كابى عبد الرحمن الشافعي
 فقد كفيتمونا نصف لمونة وحملتم عنا كلفة الاحتجاج لان الشافعي كلام معكم في صحة هذا التعليق للعين هل هو صحيح ام لا فان
 ساعدتمونا على صحة التعليق قرب الامر وقطعنا نصف المسافة الباقية ولا ريب ان هذا التعليق صحيح اذ لو كان محال لما صح

تعلق اليمين والوعد والنذر وغيرها بالمشية وكان ذلك لغو لا يفيد وهذا بين البطلان عند جميع الأمة فصح التعليق
حينئذ فبقينا وبينكم منزلة أخرى وهي أنه هل وجود هذا الشرط مسكن أم لا فإن ساعدتمونا على الامكان ولا ريب في هذه
المساعدة قربت المسافة فتجدوا حصلت المساعدة على أنه طلاق معلق صح تعليقه على شرط ممكن بقيت منزلة أخرى وهي أن
تأثير الشرط وعمله يتوقف على الاستقبال أم لا يتوقف عليه بل يجوز تأثيره في الماضي والحال والاستقبال فإن ساعدتمونا على
توقف تأثيره على الاستقبال وأنه لا يصح تعلقه بماض والحال وأنتم بحمد الله على ذلك ساعدتمونا بقي بيننا وبينكم منزلة وحيدة
وهي أنه هل لنا سبيل إلى العلم بوقوع هذا الشرط فيرتب الشرط عليه عند وقوعه أم لا سبيل لنا إلى ذلك البتة فيكون التعليق
عليه تعليقا على ما لم يحصل الله لنا طريقا إلى العلم به فها هنا معترك النزاع ودعوة الأبطال فنزل نزال فنقول من أقبح القبائح وأبين الفضا
حتى تشتم منها قلوب المؤمنين وتكرها فطر العالمين ما تمسك به بعضكم وهذا لفظ بل جروف قال لنا إن معلق الطلاق بما
لا سبيل لنا إليه فوجب أن يقع الآن أصل الصفات المستقبلية قبل قولك أنت طالق إن شاء الله أو إن شاء الميت أو إن شاء هذا
المجنون المطبق الآن فيا لك من قياس ما أفسد وعن طريق الصواب ما أبعد وهل يستوى في عقل أو رأى أو نظرا وقياس مشية
الرب جل جلاله ومشية الحجر والميت والمجنون عند أحد من عقلاء الناس وأقبح من هذا والله المستعان وعليه التكلان وعياد
بمن الخذلان ونزعت الشيطان تمسك بعضهم بقوله على الطلاق بمشية من لا تعلم مشيته فلم يصح التعليق كما لو قال أنت طالق إن شاء
إيليس فسبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وعياد أوجه الكريم من هذا الخذلان العظيم و
ياسبحان الله لقد كان لكم في قصة هذا القول غنى عن هذه الشبهة الملعونة في ضروب الأقيسة وأنواع المعاني والألزامات فسحة
ومتسع والله شرف نفوس الأئمة الذين رفع الله قدرهم وشاد في العالمين ذكرهم حيث يأنفون نفوسهم ويرغبون بها عن مثاله
هذه الهمذ يانات التي تسود بها الوجوه قبل الأوراق وتحل بقبر الأيمان الحاق وعند هذا فنقول علق الطلاق بمشية من جميع
الحوادث مستندة إلى مشية وتعلم مشية عند وجود كل حادث أنه إنما وقع بمشية فهذا التعليق من أصح التعليقات فإذا
انشأ المعلق طلاقا في المستقبل تبيننا وجوب الشرط بإنشائه فوقع فهذا أمر مقبول شرعا وفطرة وقد راو تعليق مقبول يبين
أن قوله إن شاء الله لا يرد به إن شاء الله طلاقا ماضيا قطعا بل ما أنزله به هذا الطلاق كذا تلفظ به أو طلاقا مستقبلا غيره فلا يصح
أن يراد به هذا الملفوظ فإنه لا يصح تعليقه بالشرط إذ الشرط إنما يؤثر في الاستقبال فحقيقة هذا التعليق أنت طالق إن شاء
الله طلاق في المستقبل ولو صرح بهذا لم تطلق حتى ينشئ لها طلاقا آخر ويقره بلفظ آخر فنقول علق بمشية من مشية
مشية صحيحة معتبرة فهو أولى بالصحة من تعليق بأحد الناس يبين أنه لو علق بمشية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حياته
لم يقع في الحال ومعلوم أن ما شاء الله فقد شاءه رسول فلو كان التعليق بمشية الله موجبا لوقوع في الحال لكان التعليق بمشية
رسوله في حياته كذلك وبطل ما عولتم عليه وما قولكم إن الله تعالى قد شاء الطلاق حين تكلم المكلف به فنعلم إذا كن
شاء الطلاق المطلق والمعلق ومعلوم أنه لم يقع منه طلاق مطلق بل الواقع منه طلاق معلق على شرط فمشية الله تعالى لا يكون
مشية للطلاق المطلق فإذا أطلقها بعد هذا أعلننا أن الشرط قد وجد وإن شاء الله قد شاء طلاقها فطلقت وعند هذا فنقول
لو شاء الله أن يطلق العبد لا نطقه بالطلاق مطلقا من غير تعليق ولا استثناء فلا انطق به مقيدا بالتعليق والاستثناء
علمنا أنه لم يشأ له الطلاق المجزأ فإن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما يوضح هذا الأمر أن مشية اللفظ لا تكون
مشية للحكم حتى يكون اللفظ صالحا للحكم ولهذا التلفظ المكره أو زائل العقل أو الصبي أو المجنون بالطلاق فقد شاء الله
منهم وقوع هذا اللفظ ولم يشأ وقوع الحكم فإنه لم يرتب على لفاظ هؤلاء أحكاما بالعدم أرادتهم لأحكامها فهذا المعلق طلاق

يرهبون

حقيق

بمشيئة الله مريدا ان لا يقع طلاق وان كان الله قد شاء له التلطف بالطلاق وهذا في غاية الظهور لمن انصف ونزله صوابا
ان المعنى الذي منه الاستثناء عقد اليمين والاجله هو بيمين في الطلاق والعناق فانه اذا قال والله لا فعل اليوم كذا ان شاء الله فقد انتم
فعله في اليوم ان شاء الله له ذلك فان فعله فقد علمنا مشيئة الله له وان لم يفعله علمنا ان الله لم يشأه اذ لو شاءه لوقع ولا بد ولا يكتفي في وقوع
الفعل مشيئة الله للعبد ان شاءه فقط فان العبد لم يشأه الفعل لا يقع فان مشيئة ليست موجبة ولا تلزم بل لا بد من مشيئة الله له ان يفعل وقد قال تعالى في
الاول وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليهما حكيمًا وما تشاؤون الا ان يشاء الله رب العالمين وقال في المشيئة الثانية ان هذه تذكره فمن
شاء ذكره وما يذكر ان الا ان يشاء الله واذا كان تعليق الحلف بمشيئة تعالى يمنع من انعقاد اليمين وكذلك تعليق الوعد فاذا
قال افضل ان شاء الله ولم يفعل لم يكن خلفا كما لا يكون في اليمين حائنا وهكذا اذا قال انت طالق ان شاء الله فان طلقها بعد ذلك
علمنا ان الله قد شاء الطلاق فوقع وان لم يطقها تبيننا ان الله لم يشأ الطلاق فلا تطلق فلا فرق في هذا بين اليمين والايقاع
فان كلا منهما ان شاء والزام معلق بالمشيئة قالوا واما الاثر الاول ان ذكرتموها عن الصحابة فما احسنها لو ثبتنا ولكن
كيف بثبوتها وعطية ضعيف وجميع بن عبد الحميد بن جهمول وخالد بن يزيد ضعيف قال ابن عدي احاديثه لا يتابع عليها
واثر بن عباس لا يعلم حال اسناده حتى يقبل ويورد على ان هذه الاثار مقابلة بانها اخر لا تثبت ايضاً فمنها ما رواه البيهقي
في سننه من حديث اسمعيل بن عياش عن حميد بن مالك عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله صلى الله عليه
واله وسلم يا معاذ ما خلق الله شيئاً على وجه الارض ابغض اليه من الطلاق وما خلق الله شيئاً على وجه الارض احب اليه
من العناق فاذا قال للرجل لمسلوكه انت حر ان شاء الله فهو حر ولا استثناء له واذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله فلا
استثناء ولا طلاق عليه ثم ساقه من طريق محمد بن مصفى ثنا معوية بن حفص عن حميد عن مالك اللخمي حدثني مكحول عن
معاذ بن جبل رضي الله عنه سئل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عن رجل قال لامرأته انت طالق ان شاء الله فقال له استثناءه فقال
رجل يا رسول الله وان قال لخلامة انت حر ان شاء الله تعالى قال يعق لان الله شاء العتق ولا يشأ الطلاق ثم ساق من طريق ايح
ابن ابي نجيم عن عبد العزيز بن ابي رواد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال من قال لامرأته انت
طالق ان شاء الله او لخلامة انت حر ان شاء الله او على المشي الى بيت الله الحرام ان شاء الله فلا شيء عليه ثم ساق من طريق الجارود
ابن يزيد عن يزن بن حكيم عن ابيه عن جده مرفوعاً في الطلاق وحده انه لا يقع ولو كنا ممن يفرح بالباطل لكثير من المصنفين
الذين يفرح احدهم بما وحده مؤيد القول لفرحنا بهذه الاثار ولكن ليس فيها غنية فانها كلها اثار باطلة موضوع على
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اما الحديث الاول ففيه عدة بلايا احدها حميد بن مالك ضعف ابوزرعة و
غيره الثانية ان مكحول لم يلق معاذ قال ابوزرعة مكحول عن معاذ منقطع الثالثة انه قد اضطرب فيه حميد هذا الضعف
فسره يقول عن مكحول عن معاذ مرة يقول عن مكحول عن خالد بن معدان عن معاذ وهو منقطع ايضا فيقول عن مالك بن يحيى
عن معاذ قال البيهقي ولم يصح الرابعة ان اسمعيل بن عياش ليس ممن يقبل تفرد به بمثل هذا ولهذا لم يذهب احد من الفقهاء
الى هذا الحديث وما حكاه ابو حامد الاسفرايني عن احمد من القول به فباطل عنه لا يصح البتة وكل من حكاه عن احمد فستنده
حكاية ابى حامد الاسفرايني او من تلقاها عنه واما الاثر الثاني فاسناده ظلمات بعضها فوق بعض حتى انتهى امره الى
الكذاب اسحق بن نجيم اللطى واما الاثر الثالث فالجارود بن يزيد قد ارتقى من حله اضعف الى حد الترك والمقصود
ان الاثار من الطرفين لا مستراح فيها فصل واما قولكم ان استثناء يرفع حجة الطلاق فلم يصح كقوله انت طالق ثلاثا
الاثر افا ابردها من جهة فان الاستثناء لم يرفع حكم الطلاق بعد وقوعه وانما منع من انعقاده من غير ان ينعقد معلقا لقوله

انت طالق ان شاء فلان فلم يشأ فلان فانها لا تطلق ولا يقال بهذا الاستثناء في حجة الطلاق **واما قولكم انه ان شاء حكمي**
 محل فلم يرتفع بالمشية كالبيع والنكاح فابرد من الحجّة التي قبلها فان البيع والنكاح لا يصح تعليقهما بالشرط بخلاف الطلاق **واما قولكم**
 ازالة ملك فلم يصح تعليقه على مشية الله كالابراء فذلك ايضا فان الابراء لا يصح تعليقه على الشرط مطلقا عندكم سواء كان الشرط مشية
 الله او غيرها فلو قال براتك ان شاء زيد لم يصح ولو قال انت طالق ان شاء زيد صح **واما قولكم انه تعليق على ما لا سبيل الى العلم به**
 فليس كذلك بل هو تعليق على ما لا سبيل الى العلم فانما اذا وقع في المستقبل علمنا وجود الشرط قطعا وان الله قد شاءه **واما**
قولكم ان الله قد شاءه بكلم المطلق به فالذي شاءه الله انما هو طلاق معلق والطلاق المنجز لم يشأه الله وهو شاءه لوقوعه والبل فاشاء الله لا يجوز
 وقوع الطلاق في الحال وما يوجب وقوعه في الحال لم يشأه الله **واما قولكم ان الله تعالى وضع لا يقاء الطلاق هذه اللفظة**
 شرعا وقد رافتم وضع تعالى المنجز لا يقاء المنجز والمعلق لوقوعه عند وقوع ما علق **واما قولكم لو لم يشأ الطلاق لم ياذن**
 للمكلف في التكلم به فتم شاء المعلق واذن فيه والكلام في غيره **وقولكم ان هذا نظير قوله وهو متلبس بالفعل انا الفعل ان**
 شاء الله فهذا فصل النزاع في المسئلة فاذا اراد بقوله انت طالق ان شاء الله هذا التطبيق الذي صدر منه لزوم الطلاق
 قطعا لوجود الشرط وليس كلامنا فيه وانما كلامنا فيما اذا اراد ان شاء الله طلاقا مستقبلا او اطلق ولم يكن له نية فلا ينبغي
 النزاع في القسم الاول ولا يظن ان احل من الائمة تنازع فيه فانه تعليق على شرط مستقبل ممكن فلا يجوز الغاؤه كما لو صرح به
 فقال ان شاء الله ان اطلقت غدا فانت طالق الا ان تسترحوا الى ذلك المسك الخويم انه على الطلاق بالمستحيل فلغا التعليق
 كمشية الحجر والميت **واما اذا اطلق ولم يكن له نية فيصير مطلقا كلاما على مقتضى الشرط لغة وشرعا وعرفا وهو اقتضاؤه لوقوعه في**
 المستقبل **واما استدلالكم بقول يوسف لابي واخوته ادخلوا مصر ان شاء الله امنين فلاجحة فيه فان الاستثناء**
 ان عاد الى الامن المطلوب دوامه واستمراره فظاهر وان عاد الى الدخول المقيد به فنسب ابن لكم انه قال لهم هذه المقالة حال
 الدخول وبعد ولعل انما قالها عند تلقيهم بهم ويكون دخولهم عليه في منزل اللقاء فقال لهم حينئذ ادخلوا مصر ان شاء الله
 امنين فهذا محتمل وان كان انما قال لهم بعد دخولهم عليه في دار مملكتهم فالتعنى ادخلوها دخول استيطان واستقرار امنين
 ان شاء الله **واما قولكم انه لو اتى بالشهادتين ثم قال ان شاء الله او قال انا مسلم ان شاء الله صح اسلامه في الحال فنعم اذن فان**
 الاسلام لا يقبل التعليق بالشرط فاذا علق بالشرط تجزى كما لو علق الردة بالشرط فانها تجزى **واما الطلاق فانه يصح تعليقه بالشرط**
واما قولكم انه من المعلوم قطعا ان الله قد شاء تكلمه بالطلاق فقوله بعد ذلك ان شاء الله تحقيق لما علم ان الله قد شاءه
 فقد تقدم جوابه وهو ان الله انما شاء الطلاق المعلق فنسب ابن لكم انه شاء المنجز ولم تكن روايته دليلا **وقولكم انه بمنزلة**
 قوله انت طالق ان كان الله اذن في الطلاق او اباح ولا فرق بينهما فاما اعظم الفرق بينهما وابين حقيقة ولغة وذلك ظاهر
 عن تكلف بيانه فان بيان الواضحات نوع من العي بل نظير ذلك ان يقول انت طالق ان كان الله قد شاء تلفظي بهذا اللفظ
 فهذا يقيم قطعا **واما قولكم ان الكفارة اقوى من الاستثناء لانها ترفع حكم اليمين والاستثناء يمنع عقدها واذا لم تخل**
 الكفارة في الطلاق والعناق فالاستثناء اولي فما ادهشها من شبهة وهي عند التحقيق لا شيء فان الطلاق والعناق اذا
 وقعا توثر فيهما الكفارة شيئا ولا يمكن حلها بالكفارة بخلاف اليمان فانها بالكفارة ممكن وهذا شرع شرع الاحكام هكذا فلا يمكن تغييره
 فالطلاق والعناق لا يقبل الكفارة كما لم يقبلها سائر العقود كالوقف والبيع والهبة والاجارة والحلم فالكفارة مختصة بالايما
 وهي من احكامها التي لا تكون لغيرها **واما الاستثناء فيشرع في اعم من اليمين كالوعد والوعيد والخبر عن المستقبل كقول النبي**
 صلى الله عليه واله وسلم **وانا انشاء الله بكم لاحقون وقول عن امية بن خلف بل انا اقبل انشاء الله وكذا الخبر عن الحال نحو انا**

و

ن
يستردوان
استثناءه

مؤمن انشاء الله ولا تدخل الكفارة في شيء من ذلك فليس بين الاستثناء والتكفير تلازم بل تكون الكفارة حيث لا استثناء والاستثناء
 حيث لا كفارة والكفارة شرعت للمؤمن تحت بعد عقدها والاستثناء شرع لمعنى آخر وهو تأكيد التوحيد وتعليل الامور بمشيئة من
 لا يكون شيء الا بمشيئة فشرع للعبد ان يفوض الامر الذي عزم عليه وحلف على فعله او تركه الى مشيئة الله ويعقد نطقه بذلك فهذا شيء
 والكفارة شيء آخر **واما قولكم ان الاستثناء ان كان رافعا فهو رافع لجملته المستثنى منه فلا يرتفع** فهذا كلام عارض للتحقيق
 فان هذا ليس باستثناء باداة الا وخواصها التي يخرج بها بعض المذكور ويبقى بعض حتى يلزم ما ذكرتم وانما هو شرط يتحقق في الشروط
 عند انتفاء كسائر الشروط وتكرير يقول هذا القائل في قوله انت طالق انشاء زيد اليوم ولم يشأ فهو جدي ليله ان هذا لا يصح
 فان قيل فلو اخرج به باداة الافعال انت طالق الا ان يشاء الله كان رافعا لجملته المستثنى منه قيل هذه مغلطة ظاهرة فان
 الاستثناء هنا ليس اخرج به جملة ما تناوله المذكور بل يلزم ما ذكرت وانما هو تقييد لمطلق الكلام الاول بجملة اخرى مخصصة
 لبعض احوالها اي انت طالق في كل حالة الاحالة واحدة وهي حالة لا يشاء الله فيها الطلاق فاذا لم يقع منه طلاق بعد هذا علمنا
 بعدم وقوعه ان الله تعالى لم يشأ الصلاق اذ لو شاء لوقع ثم يتقص هذا بقوله الا ان يشاء زيد والا ان تقوى ونحو ذلك فان
 الطلاق لا يقع اذ لم يشأ زيد واذا لم تقم وسمى هذا التعليق بمشيئة الله استثناء في لغة الشارع كقوله تعالى اذا قسموا اليكم منها ميمنا
 ولا يستثنون اي لم يقولوا ان شاء الله فمن حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى فان الاستثناء استفعال من ثبوت الشيء فليست
 بالامدعاء على كلامه فشيء اخر على اوله باخر مما ادخله اولا في لفظه وهكذا التقييد بالشرط سواء فان التكلم به قد يثنى على
 كلامه على اوله فقيده بما اطلقه اولا **واما تخصيص الاستثناء بالا وخواصها** فمرفع خاص للنفاة **وقولكم ان كان شرط طالق**
به ان كان الله قد شاء طلاقك في المستقبل فينفذ مشيئة الله له بمشيئة لسببه وهو الطلاق المذكور وان اراد به ان شاء الله
ان اطلقك في المستقبل فقد علقه بما لا سبيل الى العلم به فيلغو التعليق ويبقى اصل الطلاق فهذا هو اكبر علة الموقعين ولا ريب
انما ان اراد بقوله انت طالق ان كان الله قد شاء تكللي بهذا اللفظ او شاء طلاقك بهذا اللفظ طلقت ولكن المستثنى لم يرد
هذا بل ولا خطر على بابه فبقى القسم الاخر وهو ان يريد انشاء الله وقوع الطلاق عليك فيما ياتي فهذا التعليق صحيح معقول يمكن العلم
بوجود ما علق عليه بوجود سببه كما تقدم بيانه **واما قولكم ان علق الطلاق بما لا يخرج عن كائن فوجب نفوذه كما لو قال انت**
طالق ان علم الله وان قد را الله او سمع الله الى اخره فما ابطلها من حجة فانها لو صحت لبطل حكم الاستثناء في الايمان لما ذكرتموه
بعينه ولا يقع الاستثناء الا في موضع واحد ومعلوم ان المستثنى لم يخطر هذا على باله وانما اراد تفويض الامر الى مشيئة الله و
تعليقه به وان انشاءه نفذ وان لم يشأ لم يقع ولكن لك كان مستثنيا اي وان كنت قد الزمت الايمان او الطلاق او العتاق فلما
الترمه بعد مشيئة الله وتبعها فان شاء فهو تعالى نفذة بما يجد منه من الاسباب ولم يرد المستثنى ان كان الله مشيئة او علم او سمع
او بصرف انت طالق ولم يخطر ذلك بباله البتة **يوضح ان هذا مما لا يقبل التعليق ولا سيما باداة ان التي للجائز الوجود و**
العدم ولو شك في هذا كان ضالا بخلاف المشيئة الخاصة فانها يمكن ان يتعلق بالطلاق وان لا يتعلق به وهو شك فيها
كما يشك العبد فيما يمكن ان يفعله الله به وان لا يفعله هل شاء ام لا فهذا هو المعقول الذي في نظر الحالفين والمستثنى وحين
مفعول المشيئة لم يكن لما ذكرتم وهو عدم ارادة مفعول معين بل العلم به ودلالة الكلام عليه ومعنى ارادة اذ المعنى ان شاء الله طلاقك
فانت طالق كما لو قال والله لا سافرن انشاء الله سفره وليس مراده ان كان الله صفة هي المشيئة فالذي قد رتبتموه من المشيئة المطلقة هو
الذي لم يخطر ببال الحالف والمطلق وانما الذي لم يخطر بباله سواء هو المشيئة المعينة الخاصة **قولكم ان المستثنى لو سئل عما اراد**
لم يفهم بالمشيئة الخاصة بل تكلم بلفظ الاستثناء بناء على اعتاده الناس من التكلم بهذا اللفظ كلام غير سديد فانه لو سئل عما

نعم الاستثناء في يمين قط وهذا القول ان قصد التحقيق والتأكيد بذكر المشية يخرج الطلاق ولم يكن ذلك استثناء قولكم ان الاستثناء بابه الايمان ان اردتم به اختصاص الايمان به فلم تذكروا على ذلك دليلا وقوله صلى الله عليه وسلم من حلف فقال انشاء الله فقد استثنى وفي لفظ اخر من حلف فقال انشاء الله فهو بالخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل فحديث حسن ولكن لا يوجب اختصاص الاستثناء بالمشية باليمين وقد قال الله تعالى ولا تقولن لشئ اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وهذا ليس بيمين ويشعر الاستثناء في الوعد والوعيد والخبر عن المستقبل كقوله غدا افعل انشاء الله وقد عتب الله صلى الله عليه وسلم حيث قال لمن سألته من اهل الكتاب عن اشياء غدا اخبركم ولم يقل ان شاء الله فاحتبس لحي عنده شهرا ثم نزل عليه ولا تقولن لشئ اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذا كرر ياب اذا نسيت ذكره بالاستثناء عقيب كلامك فاذا ذكره به فاذا ذكرت هذا معنى الآية وهو الذي اراده ابن عباس بصحة الاستثناء المراسي ولم يقل ابن عباس قط ولا من هودونه ان الرجل ان قال لامرأته انت طالق او لعبد انت حر ثم قال بعد سنة ان شاء الله لها لا تطلق ولا يعتق العبد واخطأ من نقل ذلك عن ابن عباس وعن احد من اهل العلم البتة ولم يفهموا مراد ابن عباس والمقصود من الاستثناء لا يختص باليمين لا شرعا ولا عرفا ولا لغة وان اردتم بكون بابه الايمان كثرة فيها فهذا لا ينبغي دخوله في غيرها قولكم ان لا يدخل في الاخبارات وادعى الانشآت فلا يقال قام زيد ان شاء الله ولا قم ان شاء الله ولا بعثت ان شاء الله فكذلك لا يدخل في قوله انت طالق ان شاء الله فليس هذا بقتيل صحيح والفرق بين البابين ان الامور الماضية قد علم انها وقعت بمشيئة الله والشرط انما يؤثر في المستقبل فلا يصح ان يقول قمت امر ان شاء الله فلواراد الاخبار عن وقوعها بمشيئة الله اني بخير صيغة الشرط فيقول فقلت كذا بمشيئة الله وعونه وتأييده ونحو ذلك بخلاف قوله غدا افعل ان شاء الله واما قوله قم ان شاء الله ولا قم ان شاء الله فلا فائدة في هذا الكلام اذ قد علم انه لا يفعل الا بمشيئة الله فاي معنى لقوله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله ان شاء الله فلو ارد بقوله قم ولا قم ان شاء الله فأي معنى لطلب تأكيد اي تقوم ان شاء الله ثم ذلك كما اذا قال مت على الاسلام ان شاء الله ولا تمت الا على توبة ان شاء الله ونحو ذلك وكذا ان اراد بقوله قم ان شاء الله رد المشية الى معنى خبري اي فلا تقوم الا ان يشاء الله فهذا صحيح مستقيم لفظا ومعنى واما بعثت ان شاء الله واشتريت ان شاء الله فان اراد به التحقيق صح وانعقد لعقد وان اراد به التعليق لم يكن المذكور انشاء وينا في الانشاء والتعليق اذ زمن الانشاء يقارن وجود معناه وزمن وقوع المعلق يتأخر عن التعليق فتناونا واما قولكم ان هذا الطلاق المعلق على المشية اما ان يريد طلاقا ماضيا او مقارنا او مستقبلا الى اخره فاجابه ما قد تقدم مرارا ان اراد به المشية الى هذا اللفظ المذكور وان الله ان كان قد شاءه فانت طالق طلقت ولا ريب ان المستثنى لم يرد هذا وانما اراد ان لا يقع الطلاق فرده الى مشية الله وان شاءه بعد هذا وقع فكان قال لا اريد طلاقك ولا ارب لي فيه الا ان يشاء الله ذلك فينفذ رضىته منخطت كما قال نبي الله شبيب عليه السلام وما يكون لنا ان نفوذ فيها الا ان يشاء الله ربنا اي نحن لا نفوذ في ملككم ولا نفوذ ذلك الا ان يشاء الله ربنا شيئا فينفذ ما شاءه وكذلك قال ابراهيم ولا اخاف ما تشركون به الا ان يشاء ربي شيئا وسع ربي كل شئ علما اي لا يقع من مخوف من جهة الهتك ابدا الا ان يشاء ربي شيئا فينفذ ما شاءه فردا لانبيا ما اخبروا ان يكون الى مشية الرب تعالى والى علم استدراكا واستثناء اي لا يكون ذلك ابدا ولكن ان شاء الله تعالى كان فانه تعالى عالم بما لا يعلم نحن من الامور التي يقتضيها حكمه ووجه فصل التحقيق في المسئلة ان المستثنى اما ان يقصد بقوله ان شاء الله التحقيق او التعليق فان قصد به التحقيق والتأكيد وقع الطلاق وان قصد به التعليق وعدم الوقوع في الحال لم تطلق هذا هو الصواب في المسئلة وهو اختيار شيخنا وغيره من الاصحاب

وقال ابو عبد الله بن محمد بن في رواية قلت ان قصدا لا أكيد والتارك وقم وان قصد التعليق وجهل استعمال العلم بالمشية فلا
وهذا قول آخر غير الاقوال الاربعة المحكية في المسألة وهو انه انما ينفع الاستثناء اذا قصد التعليق وكان جاهلا باستحالة
العلم بمشيئة الله تعالى فلو علم استحالة العلم بمشيئة الله تعالى لم ينفع الاستثناء والفرق بين علم بالاستحالة وجهل بها ان اذا
جهل استحالة العلم بالمشية فقد علق على محال علم استحالة فلا يصح التعليق وهذا احد الاقوال في تعليق بالحال قلت وقولهم
ان العلم بمشيئة الرب محال خطأ محض فان مشية الرب يعلم بوقوع الاسباب التي تقتضي مسبباتها فان مشية المسببات مشية
لحكمه اذ الوقر عليها بعد ذلك طلاقا علمنا ان الله قد شاء طلاقها فهذا انقرب الى الاحتجاج من الجانبين ولا يخفى ما تضمنه من
رجحان احد القولين والله اعلم فصل وقد قلنا من اختلاف الفقهاء في شرطانية الاستثناء وزمنها وان اضيق
الاقوال قول من يشترط النية من اول الكلام واوسع منه قول من يشترطها قبل فراغ واوسع منه قول من يجوز ان شاءها
بعد الفراغ من الكلام كما يقول اصحاب احمد وغيرهم واوسع منه قول من يجوز بالتقرب ولا يشترط اتصاله بالكلام كما نص
عليه احمد في رواية المروزي فقال حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال والله لا غزون قرشيا والله لا غزون
قرشيا والله لا غزون قرشيا ثم سكت ثم قال ان شاء الله اذا هو استثناء بالتقرب ولم يخلط كلامه بغيره وقال اسمعيل بن سميعة
الشافعي سالت احمد بن حنبل عن الانشاء في اليمين فقال من استثنى بعد اليمين فهو جازع على مثل فعل النبي صلى الله عليه واله وسلم
اذ قال والله لا غزون قرشيا ثم سكت ثم قال ان شاء الله ولم يطل ذلك قال ولا اقول فيه بقول هؤلاء يعني من لم يرد ذلك الامتناع
هذا لفظ الشافعي في مسأله واوسع من ذلك قول من قال ينفع الاستثناء ويصح مادام في المجلس نص عليه الامام احمد في حديثه
الروايات عنه وهو قول الاوزاعي كما سنذكره واوسع منه من وجه قول من لا يشترط النية بحال كما صرح به اصحاب اخيصة
وقال صاحب الاختصار في كتاب الطلاق في الفصل السادس عشر من ولوقال لها انت طالق انشاء الله ولا يدري اي شيء ان شاء
الله لا يقع الطلاق لان الطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع فعلم وجهل يكون سواء ولو قال لها انت طالق فجرى على لسانه من
غير قصد ان شاء الله وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع الطلاق لان الاستثناء قد وجد حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون
ايقاعا وقال الجوزجاني في مترجم حديثه صفوان ثنا عمر قال سئل الاوزاعي رحمه الله عن رجل حلف والله لا فعلن كذا او
كذا ثم سكت ساعة لا يكلم ولا يحدث نفسه بالاستثناء فيقول له انسان الى جنبه قل ان شاء الله فقال ان شاء الله ايكفر
عن يمينه فقال راه قل استثنى وبهذا الاسناد عن الاوزاعي انه سئل عن رجل وصله قريبه بدرهم فقال والله لا اخذها
فقال قريبه والله لتأخذنها فلما سمعه قال والله لتأخذنها استثنى في نفسه فقال ان شاء الله وليس بين قوله والله لا اخذها
وبين قوله ان شاء الله كلام الا انتظاره ما يقول قريبه ايكفر عن يمينه ان هو اخذها فقال لم يحدث لانه قد استثنى ولا
ريب ان هذا افقه واحسن من قول من اشترط نية مع الشروع في اليمين فان هذا القول موافق للسنة الصحيحة فعلم من النبي
صلى الله عليه واله وسلم وحكاية عن اخيه سليمان انه لو قال ان شاء الله بعد ما حلف وذكر الملك كان نافعا له وموافقا للقياس
ومصالح العباد ومقتضى الحنفية السخوة ولو اعتبر ما ذكر من اشراط النية في اول الكلام والاتصال الشديد لزال الخصية
الاستثناء وقل من انتفع بها الا من قد درس على هذا القول وجعل منه حلالا وقد ضيق بعض المالكية في ذلك فقال لا
يكون الاستثناء نافعا الا وقد اراده صاحبه قبل ان يتم اليمين كما قال بعض الشافعية وقال ابن المواز شرط نفعه ان
يكون مقارنا ولو لا خرف من حروف اليمين ولم يشترط ما لك شيئا من ذلك بل قال في موطأه وهذا اللفظ رواية
عبد الله بن يوسف احسن ما سمعت في الثنية في اليمين انها لصاحبها ما لم يقطع كلامه وما كان نسقا يتبع بعضه بعضا قبل ان يكت

جانبه

اللفظ

المنع

من

يده

فإذا سكت وقطع كلامه فلا نفي له انتهى لم أر من أحد إلا قد شرط النية مع الشرع ولا قبل الفهم وأما هذا في رواية أحمد في رواية ابن
الاستثناء أن يحكم به وينفع إذا كان في قلبه وإن لم يتلفظ به فالشبه هو من ذهب الفقهاء أنه لا ينفع حتى يتلفظ به ونص عليه أحمد فقال في رواية ابن
منصور لا يجوز أن يستثنى في نفسه حتى يتكلم به وقد قال أصحاب أحمد وغيرهم لو قال نسائي طالق واستثنى قبله إلا فلا تخرج استثنائه ولم تطلق و
لو قال نسائي الأربع طالق واستثنى قبله إلا فلا تملك ينفع وفرقوا بينه ما بين الأول ليس نصائي الأربع في اختصاصه
بالنية بخلاف الثاني ويلزمهم على هذا الفرق أن يصح تقييده بالشرط بالنية لأن غاية أن تقييد مطلق فعل النية فيه أولى من غيرها
في تخصيص العام لأن العام متناول للأفراد وضعا والمطلق لا يتناول جميع الأحوال بالوضع فتقيده بالنية أولى من تخصيص العام
بالنية وقد قال صاحب المغني وغيره إذا قال أنت طالق ونوى بقلبه من غير نطق إن دخلت الدار وبعد شهر أنه يدين فيسا بينه وبين
الله تعالى وهل يقبل في الحكم على روايتين وقد قال الإمام أحمد في رواية أحمد بن إبراهيم فيمن حلف لا يدخل الدار وقال نويت
شهر قبل منه أو قال إذا دخلت دار فلان فانت طالق ونوى تلك الساعة أو ذلك اليوم قبلت نية قال والرواية الأخرى لا
تقبل فانه قال إذا قال لامرأة ونوى في نفسه إلى سنة تطلق ليس ينظر إلى نية وقال إذا قال أنت طالق وقال نويت أن تدخل
الدار لا يصدق قال الشيخ ويكن أن يجمع بين هاتين الروايتين بأن يحل قوله في القبول على أنه يدين وقوله في عدم القبول على الحكم
فلا يكون بينهما اختلاف قال والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها يعني مسألة نسائي طالق وأراد بعضهم أن أرادوا الخاص
بالعام سائر كثير وأراد الشرط من غير ذكره غير سائر وهو قريب من الاستثناء ويمكن أن يقال هذه كلمة من جملة التخصيص
كلامه قد تضمن أن الحالف إذا أراد الشرط دين وقيل في الحكم في إحدى الروايتين ولا يفرق فقيها ولا يحصل بين الشرط بمشيئة
الله حيث يصح وينفع وبين غيره من الشروط وقد قال الإمام أحمد في رواية حرب إن كان مظلوما فاستثنى في نفسه ربح
أنه يجوز إذا خاف على نفسه ولم ينص على خلاف هذا في الظلوم وإنما أطلق القول وخاص كلامه ومقيدة يقض على مطلق فهذا
فصل وهل يشترط أن يسمع نفسه أو يخفى عن لسانه بالاستثناء وإن كان بحيث لا يسمعه
فأشراط أصحاب أحمد وغيرهم أنه لا بد وإن يكون بحيث يسمعه هو أو غيره ولا دليل على هذا من
لغة ولا عرف ولا شرع وليس في المسألة إجماع قال أصحاب أبي حنيفة واللفظ لصاحب الذخيرة وشرط الاستثناء أن يتكلم بالحرف
سواء كان مسموعا لم يكن عند الشيخ أبي الحسن الكرخي وكان الفقيه أبو جعفر يقول لا بد وإن يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ أبو
محمد بن الفضل وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يميل إلى هذا القول وبالله التوفيق وهذا بعض ما يتعلق بخروج الاستثناء ولعلك لا
تظفر به في غير هذا الكتاب **فصل المخرج الخامس** أن يفعل المحلوف عليه ذاهلا أو ناسيا أو مخطئا أو جاهلا أو
مكرها أو متناولا أو معتقدا أنه لا يثبت به تقليد لمن افتاه بذلك أو مغلوبا على عقله أو ظاننا أن أمره طلق فيفعل
المحلوف عليه بناء على أن المرأة الأجنبية فلا يؤثر فعل المحلوف عليه في طلاقها شيئا فنشأ الذهول أن يحلف أنه لا يفعل شيئا هو
معتاد لفعله فيغلب عليه الذهول والغفلة فيفعل والفرق بين هذا وبين الناسي أن الناسي يكون قد غاب عنه اليقين بالكلية
فيفعل المحلوف عليه فيكرهه عامدا لفعله ثم يتذكر أنه كان قد حلف على تركه وأما الغافل والذاهل واللاه فليس بناسي بعينه و
لكن لم يهملها أو ذهل كما يذهل الرجل عن الشيء في يده أو حجه بحدث أو نظر إلى شيء أو نحو كما قال تعالى وأما من جاءك يسعى
وهو يخشى فانت عن تلهي يقال لو عز الشيء يلهي كخشي يخشى إذا غفل لها بيلها وإذا لعب في الحديث فلهي رسول الله صلى الله عليه
واله ولم يشي كان في يديه أي اشتغل به ومنه الحديث الثور إذا استأثر الله بشي قال عنه وسئل الحسن عما يجده الرجل من الهلة
بعد الوضوء والاستنجاء فقال له عنه وكان ابن الزبير إذا سمع صوت الرعد لهي عن حديثه وقال عمر رضي الله عنه لرجل بعثه

بإل التراب عبادة ثم قال للرسول تاه عننا ثم انظر ماذا يصنع به ومنه قول كعب بن زهير

وقال كل صديق كنت امله
لا الهيتك اني عنك مشغول

وفعله

نحو

يفعل

وان

اي لا اشغلك عن شأنك وامرك وفي المسند سالت ربي ان لا يعذب اللاهين من اهل البيت وهم البلاء الغافلون الذين لم يتعمدوا
الذنوب وقيل هم الاطفال الذين لم يقرؤوا ذنبا **فصل** واما الناسى فهو ضريان ناس اليمين وناس المحلوف عليه فالاول
ظاهر والثاني كما اذا حلف على شيء ففعله وهو ذكر اليمين لكن نسي ان هذا هو المحلوف عليه بعينه وهذا هو الحلف لا ياكل طعام
كذا او كذا فانسيه ثم اكل وهو ذكر اليمين ثم ذكر ان هذا هو الذي حلف عليه فهذا ان كان يعتقد انه غير المحلوف عليه فربما كان
انه هو فهو خطأ فان لم يخطر بباله كون المحلوف عليه ولا غيره فهو نسيان والاذن بين الجاهل بالمحلوف عليه والمخطئ ان الجاهل
قصدا للفعل ولم يظن المحلوف عليه والمخطئ لم يقصد كما لو رعى طائرا فاصاب انسانا والمكره نوعان احل هما له فعل اختيار
لكن محمول عليه والثاني مجالا لفعله بل هو الة محضة والمتناول كمن يحلف ان لا يكلم زيدا او كاتبه ويعتقد ان مكاتبته ليست
تكلما ولكن حلف انه لا يشرب خمر او يشرب بدين مختلفا فيه متاولا ومن حلف لا يرالي قبله بالعينة او لا يطأ فرجا حراما فوطئ
في تمام تحليل مختلف فيه ونحو ذلك والتاويل ثلاث درجات قريب بعيد ومتوسط ولا يختص افراده والمعتقد انه لا يحنث
بفعله تقليدا سواء كان الفقه مصيبا او مخطئا كمن قال لامرأته ان خرجت من بيتي فانت طالق او الطلاق يلزم مني لا يخرجين
من بيتي فافتاه مفت بان هذا اليمين لا يلزم بها الطلاق بناء على ان الطلاق المعلق لغو كما يقول بعض اصحاب الشافعي كابي
عبد الرحمن الشافعي وبعض اهل الظاهر كما صرح به صاحب المحلى فقال والطلاق بالصفة عندنا كالطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم
والمغلوب على عقله كمن يفعل المحلوف عليه في حال سكر او جنون او زوال عقل بشرب دواء او غيره او غضب شديد نحو ذلك والذين
يظن ان امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على انه لا يؤثر في الحنث كما اذا قال ان كلمت فلانا فانت طالق ثلاثا ثم قال ان
فعلت كذا فامرأتى طالق ثلاثا ففعل له ان امرأتك قد كلمت فلانا فاعتقد صدق القائل وانها قد بانت منه ففعل المحلوف
عليه بناء على ان العصمة قد انقطعت ثم بان له ان الخبر كاذب وكذلك لو قيل للموعد كلمت فلانا فقال طلقت مني ثلاثا ثم بان
له انها لم تكلمه ومثل ذلك لو قيل له ان امرأتك قد مسكت تشرب الخمر مع فلان فقال هي طالق ثلاثا ثم ظهر كذب الخبر وان ذلك
لم يكن منه شيء فاختلف الفقهاء في ذلك اختلافا لا يضبط فذكر احوال من ائق بعدم الحنث في ذلك اذ هو الصواب بل لا ريب عليه
تدل الاجلة الشرعية الفاظها واقبيسها واعتبارها وهو مقتضى قواعد الشريعة فان البر والحنث في اليمين نظير الطاعة و
المعصية في الامر والنهي ولو فعل المكلف ذلك في امر الشارع وبهية لم يكن عاصيا فاولى في باب اليمين ان لا يكون حائثا **وضوح**
انه انما عقد يمينه على فعل ما لا يملكه والنسيان والجهل والخطأ والاكراه غير داخل تحت قدرته فما فعل في تلك الاحوال
لم يتنا ولا يمينه ولم يقصد منه نفسه منه **يوضح** ان الله تعالى قد رفع المواخذة عن المخطئ والناسى والمكره فالزام بالحنث
اعظم مواخذة لما تجاوز الله عن المواخذة به كما ان تعالى لما تجاوز الامة عما حدثت به انفسهم لم تتعلق به المواخذة في الاحكام
يوضح ان فعل الناسى والمخطئ بمنزلة فعل النائم في عدم التكليف به ولهذا هو عفو ولا عاصيا **يوضح**
ان الله تعالى انما رتب الاحكام على الاعمال لا على القصد المتكلم بها وارادته فاذا اتقنا انه قصد كلامها او لم يقصد معانيها
ولم يقصد مخالفة ما التزمه ولا الحنث فان الشارع لا يلزمه بما لم يقصد بل قد رفع المواخذة عنه بما لم يقصد من ذلك **يوضح**
ان اللفظ دليل على القصد فاعتبر الالامة عليه فاذا علمنا يقينا خلاف المدلول لم يحز ان نجعل دليلا على اتقنا خلافه وقد رفع
الله المواخذة عن قتل المسلم المعصوم مبيد مباشرة اذ لم يقصد قتل بل قتل خطأ ولم يلزمه شيئا من قبيل جعلها غيره فكيف يواخذة

بالخط والنسيان في آيات الايمان هذا من المتن على الشارع وقد رفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الواحدة عن اكل وشرب في نهار رمضان ناسيا للصوم مع ان اكل وشرب فعل لا يمكن تداركه فكيف يواخذه بفعل المحلوف عليه ناسيا ويطلق عليه امرآة ونحوه بنية وليست شملة وشمل اولاده واهله وقد عفى عن اكل والشرب في نهار الصوم واخذ ناسيا لما تاول الخط لا يميز في الخط الاسود بالجملين المعروفين فجعل يأكل حتى يتبين له وقد علم النهار وعفى له عن ذلك ولم يأمره بالقضاء لتأويله فما بال الحالف المتناول لا يعفى له عن الحنث بل يحزب بيته ويفرق بينه وبين جيبته وليست شملة كل مشئت وقد عفى عن التكلم في صلاته عمدا ولم يأمره بالاقادة كما كان جاهلا بالتحريم لم يتعمد مخالفة حكمه فالغى كلامه ولم يجعل مبطلا للصلاة فكيف لا يقتدى به ويلقى قول الجاهل وفعل في باب الايمان ولا يحنث كما لم يؤثم الشارع واذا كان قد عفى عن قدم شيئا واخره من اعمال الناسك من الحلق والرمي والنحر نسيانا فلم يواخذه بترك ترتيبها نسيانا فكيف يحنث من قدم ما حلف على تأخيرها او اخر ما حلف على تقديمه ناسيا او جاهلا واذا كان قد عفى عن حل القدر في الصاوة ناسيا او جاهلا به فكيف يواخذ الحالف ويحنث فكيف تكون اوامر الرب تعالى ونواهيه دون ما التزم الحالف بالطلاق والعتاق وكيف يحنث الشارع من لم يتعمد الحنث وهل هذا لا بمنزلة تأنيبه من لم يتعمد الاثم وتكفيره من لم يتعمد الكفر وكيف يطلق او يعتق على من لم يتعمد الطلاق والعتاق ولم يطلق على الهالك الاتعمد فانه تعمدهم لم ولم يرد حكمه وذلك ليس المية بل الى الشارع فليس الهالك معذورا بخلاف الجاهل والمخطئ والناسي في الجملة فقواعد الشريعة واصولها تقتضي ان لا يحنث الحالف في جميع ما ذكرنا ولا يطرد على القياس ويسلم من التناقض لاهل القول واما تخييد في جميع ذلك فان صاحبه وان سلم من التناقض لكن قول مخالف لاصول الشريعة وقواعد ما وادلتها ومن حنث في بعض ذلك دون بعض تناقض ولم يطرد له قول ولم يسلم له دليل عن المعارضة وقد اختلفت الرواية عن الامام احمد في ذلك ففيه ثلاث روايات أحلها انه لا يحنث في شيء من الايمان بالنسيان ولا الجهل بفعل المحلوف عليه سواء كانت من الايمان المكفرة او غيرها وعلى هذه الرواية فيمينه باقية لم تخلف بفعل المحلوف عليه مع النسيان والجهل لان اليمين كما لم يتناول حالة الجهل والنسيان بالنسبة الى الحنث لم يتناولها بالنسبة الى البراذ لو كان فاعلا للمحلوف عليه بالنسبة الى البركان فاعلا له بالنسبة الى الحنث وهذه الرواية اختيار شيخ الاسلام وغيره وهي اصح قول الشافعي اختار جماعة من اصحابه والثانية يحنث في الجميع وهي من هب الى حنيفة ومالك والثالثة يحنث في اليمين التي لا تكفر كالطلاق والعتاق ولا يحنث في اليمين المكفرة وهي اختيار القاضي واصحابه والذين حنثوه مطلقا نظروا الى صورية الفعل وقالوا قد وجدت المخالفة والذين فرقوا قالوا الحلف بالطلاق والعتاق من باب التعليق على الشرط فاذا وجد الشرط وجب المشروط سواء كان مختارا لوجوده او لم يكن كما لو قال ان قدم زيد فانت طالق فان فعل المحلوف عليه في حال جنونه فهل هو كالنائم فلا يحنث او كالناسي فيجزي فيه الخلاف على وجهين في مذهب الامام احمد والشافعي اصحهما انك النائم لان غير مكلف ولو حلف على من يقصد منع عبده وزوجه وولده اجيره ففعل المحلوف عليه ناسيا او جاهلا فهو كما لو حلف على فعل نفسه ففعل ناسيا او جاهلا هو على الروايات الثلاثة ولكن هو على القولين في مذهب الشافعي فان منع لم يمتنع بيمينه كمنعه لنفسه فلو حلف لا يسلم على زيد فسلم على جماعة هو فيهم ولم يعلم فان لم يحنث الناسي فهذا اولى بعدم الحنث لان لم يقصد والناسي قد نسي قصد التسليم عليه وان حنثا الناسي هل يحنث هذا على روايتين أحلها لا يحنث لانه بمنزلة الناسي اذ هو جاهل بكونه معهم والثانية وهي اصح انه لا يحنث قال ابو البركات وغيره وهذا يدل على ان الجاهل اعذر من الناسي واولى بعدم الحنث وصرح به اصحاب الشافعي في الايمان ولكن تناقضوا كلهم في جعل الناسي في الصوم اولى بالعد من الجاهل ففطر والجاهل دون الناسي وسوى شيخنا بينهما وقال الجاهل اولى بعدم الفطر

من الناس من التناقض وقد هووا بين الجاهل والناسي فمن جمل الناس في الصلوة ناسيا واجاهلا ولم يعلم حتى فرغ منها فجعلوا الروايات
والقولين في صورتين سواء وقد سوى الله تعالى بين المخطئ والناسي في عدم المواخذة وسوى بينهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله
ان الله تجاوز عن أمته الخطأ والنسيان فالصواب للسوية بينهما **فصل** وأما إذا فعل المحلوف عليه مكرها فمن أحد
روايتان منصوصتان أحل هما يحنث في الجميع **والثانية** لا يحنث في الجميع وهما قولان للشافعي وخرج أبو البركات
رواية ثالثة أنه يحنث باليمين بالطلاق والعاق دون غيرها من الإيمان من نصه على الفرق في صورة الجاهل والناسي فإن
الجنى إلى الحسل وفتر فيه وأوجر ما حلف أنه لا يشربه فإن لم يقدر على الامتناع لم يحنث وإن قدر على الامتناع فوجهاً وإذا لم يحنث
فاستدام ما ألجى عليه كما لو ألجى إلى دخول دار حلف أنه لا يدخلها فهل يحنث فيه وجهان ولو حلف على غيره من يقصد منه
على ترك فعل مكرها أو ملباً فهو على هذا الخلاف سواء **فصل** وأما المتأول فالصواب أنه لا يحنث كما لم يأت في الأمر
التو قد صرح به الأصحاب فيما لو حلف أن لا يفارق غريباً حتى يقبض حقه فأحاله به فقارقه يظن أن ذلك قبض وإنه بر في يمينه
فحكوا في الروايات الثلاث وطرد هذا أكل متأول ظن أنه لا يحنث بما فعله فإن غايته أن يكون جاهلاً بالحنث وفي الجاهل الرواية
الثلاث وإذا ثبت هذا في حق المتأول فكذلك في حق المقلد أولى فإذا حلف بالطلاق أن يكلم فلاناً أو لا يدخل داره فافتاه مفت بعدم
وقوع الطلاق في هذه اليمين اعتقاد القول على بن أبي طالب كرم الله وجهه وطائفة وشيوخه واعتقاد القول لبي حنيفة والقفال
في صيغة الالتزام دون صيغة الشرط واعتقاد القول شهاب وهو أجل أصحاب مالك أنه إذا علق الطلاق بفعل الزوجة أنه لم
يحنث بفعلها واعتقاد القول أبي عبد الرحمن الشافعي وأجل أصحاب الشافعي أن الطلاق المعلق لا يصح كما لا يصح النكاح والبيع والوقف
المعلق وهو من ذهب جماعة من أهل الظاهر لم يحنث في ذلك كله ولم يقع الطلاق ولو فرض فساده هذه الأقوال كلها
فإنه إنما فعل المحلوف عليه متأولاً ومقلداً لأننا أنه لا يحنث به فهو أولى بعدم الحنث من الجاهل والناسي وغاية ما يقال في الجاهل
أنه مفهم طحيث لم يستقص ولم يسأل غير من افتاه وهذا بعينه يقال في الجاهل أنه مفهم طحيث لم يسأل عن المحلوف عليه
فلو صح هذا لفرق لبطل عن الجاهل البتة فكيف والتأول مطيع لله ما جوبى له ما أجابوا أحداً أو أجابوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لم يؤاخذ خالد بن الوليد حين قتل نبي جند يمة بعد سلامهم ولم يؤاخذ أسامة حين قتل من قال لا إله إلا الله لأجل التأويل
ولم يؤاخذ من أكل نهراً في الصوم عند أجل التأويل ولم يؤاخذ أصحاب حين قتلوا من سلم عليهم وأخذوا غنيمته لأجل التأويل
ولم يؤاخذ المستحاضة بتركها الصوم والصلوة لأجل التأويل ولم يؤاخذ عمر رضي الله عنه حين ترك الصلوة لما جنب في السفر
ولم يجلد ماء ولم يؤاخذ من تمسك في التراب كتمسك الدابة وصلى لأجل التأويل وهذا أكثر من أن يستقصى واجمع أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن كل مال أودم أصيب بتأويل القرآن فهو هدر في قتالهم في لقنة قال الزهري وقتت لقنة
وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم متوافرون فأجمعوا على أن كل مال أودم أصيب بتأويل القرآن فهو هدر إنزلوه
منزل الجاهلية ولم يؤاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمرو بن الخطاب رضي الله عنه حين رما حاطب بن أبي بلتعة المؤمن
البدرى بالتناقض لأجل التأويل ويؤاخذ أسيد بن حضير بقوله لسعد سيد الخزرج أنك منافق تجادل عن المنافقين لأجل
التأويل ولم يؤاخذ من قال عن مالك بن الدخشم ذلك منافق نزي وجهه وحديثه إلى المنافقين لأجل التأويل ولم يؤاخذ
عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين ضرب صدر أبي هريرة حتى وقع على الأرض وقد ذهب للتبليغ عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بأمرة فمنع عمر وضربه وقال رجموا قره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فعله ولم يؤاخذ لأجل
التأويل وكما رجع مؤاخذة التائب في هذه الأمور وغيرها رجع مؤاخذة النائم في الأموال والقضاء في العبادات فلا يجل أحده

ان يفرق بين رجل وامرأة لا يخرجها من مذهب وقول الذي قلده فيه بغير حجة فاذا كان الرجل قد تناول وقلده من افتاء بعد الحث فلا يعمل به ان يحكم عليه بانه حائض في حكم الله ورسوله ولم يجعل الحث بل هذا فريضة على الله ورسوله وعلى الخلف واذا وصل اليه الى هذا الحد فصاحبه تحت الدرك وله مقام وادى مقام بين يدي الله يوم لا ينفع شيعته ولا مذهب من قلده والله المستعان واذا قال الرجل لامرأة انت طالق ثلاثا لاجل كلامك لزيد وخروجك من بيتي فان انهم لم يكلد ولم يخرج من بيت لم تطلق صرح بها الاصحاب قال ابن ابي موسى في الارشاد فان قال انت طالق ان دخلت الدار بنصب الالف والخالف من اهل اللسان فان كان قد قدم لها دخول الى تلك الدار قبل اليمين طلقت في الحال لان ذلك لما مضى من الفعل ومن المستقبل وان كانت لم تدخلها قبل اليمين بحال لم تطلق وان دخلت الدار بعد اليمين اذا كان الخالف قصد بيمينه الفعل الماضي دون المستقبل لان ذلك يعني ان كنت دخلت الدار فانت طالق وان كان الخالف جاهلا باللسان وانما اراد باليمين الدخول للمستقبل فنقح دخلت الدار بعد اليمين طلقت بما حلف به فلو اوحدا وان كان قد قدم لها دخول الدار قبل اليمين فهل يحث بالدخول لما مضى ام لا على وجهين احدهما لا يحث والمقصود ان اذا عدل الطلاق بعد ثنتين انتفاؤها فذهب احدهما لا يقع بها الطلاق وعند شيخنا لا يشترط ذكر التعليل بلفظه ولا فرق عنده بين ان يطلقها العلة من كورة في اللفظ او غير من كورة فاذا تبين انتفاؤها لم يقع الطلاق وهذا هو الذي لا يليق بالمذهب غيره ولا تقتضي قواعد الائمة غير فاذا قيل له امراتك قد شربت مع فلان وباتت عنده فقال اشهد واعلم انها طالق ثلاثا ثم علم انها كانت تلك الليلة في بيتها قائمة بضلي فان هذا الطلاق لا يقع به قطعا وليس بين هذا وبين قوله ان كان الامر كذلك فهي طالق ثلاثا فرق البتة لا عند الخلف ولا في العرف ولا في الشرع فايقيم الطلاق بمحدثي وهم محض اذ يقطع بانه لم يرد طلاق من ليست كذلك وانما اراد طلاق من فعلت ذلك وقد افق جماعة من الفقهاء من اصحاب الامم احمد والشافعي منهم الغزالي والقفال وغيرهما الرجل يمر على المكاس برقيق لفيطالبه بمكسهم فيقول هم احرار ليخلص من ظلم ولا غرض له في عقوبتهم انهم لا يعتقون وبهذا افتينا نحن تجار اليمن لما قدموا منها ورواها على المكاسين فقالوا لهم ذلك وقد صرح به اصحاب الشافعي في باب الكناية بما اذا قدم اليه العوض فقال اذهب فانت حر بناء على انه قد سلم له العوض فظهر العوض مستقفا ويرجع به عليه صاحبه انه لا يعتق وهذا هو لفظنا بعينه وصرحوا ان الرجل لو علق طلاق امراته بشرط فظن ان الشرط قد وقع فقال اذهب فانت طالق وهو يظن ان الشرط قد وقع بوجود الشرط فبان ان الشرط لم يوجد لم يقع الطلاق ونص على ذلك شيخنا قدس سره من الله روحه ومن هذا القبيل لو قال حلفت بطلاق امراتي ثلاثا ان لا افضل كذا او كان كذا بان فعل لم يحث ولم تطلق عليه امراته قال الشيخ في المغني اذا قال حلفت ولم يكن حلف فقال الامام احمد هي كذبة ليس عليه يمين وعنه عليه الكفارة لانه اقترع على نفسه والاول هو المذهب لانه حكم فيما بينه وبين الله تعالى فاذا كذب في الخبرية كما لو قال ما صليت وقد صلى قلت قال ابو بكر عبد العزيز باب لقول في اخبار الانسان بالطلاق واليمين كاذبا قال في رواية الميموني اذا قال حلفت بيمينتي ولم يكن حلف فعليه كفارة يمين فان قال قد حلفت بالطلاق ولم يكن حلفا يلزمه الطلاق ويرجع الى نية في الواحدة والثلاث وقال في رواية محمد بن الحكم في الرجل يقول قد حلفت ولم يكن حلف فهو كذبة ليس عليه يمين فاختلف اصحابنا على ثلاثة طرق احدها ان المسئلة على روايتين والثانية وهي طريقنا بكر قال عقيب حكاية الروايتين قال عبد العزيز في الطلاق يلزمه وفيما يكون من الايمان الا يلزمه والطريقة الثالثة انه حيث الزم اراد به في الحكم وحيث لم يلزمه بقي فيما بينه وبين الله وهذه الطريقة اشبه واضر على اصول مذهبنا والله اعلم **فصل** واما من ذهب الى ان هذا الفصل فالمشهور فيه التفريق بين النسيان

والجمل والخطأ وبين الأكره والعجز ونحن نذكر كلام اصحابه في ذلك قالوا من حلف ان لا يفعل حنت بمصوول الفعل عمدا او سهوا او خطأ واختار ابو القاسم السيوري ومن تبعه من محقق الاشياخ ان لا يحنت اذا نسي اليمين وهذا اختيار القاسم ابى بكر بن العربي قالوا ولو اكره لم يحنت **فصل** في تعدد فعل المحلوف عليه وعجز المحلف عنه قال اصحاب مالك من حلف على شيء ليفعله فحبل بينه وبين فعله فان اجل اجلا فامتنع الفعل لعدم المحل وفيها به كسوت العبد المحلوف على ضربه او الحماة المحلوف على ذبحها فلا حنت عليه بخلاف منصوص وان امتنع الفعل لسبب من الشرع كمن حلف ليطأ ن زوجته او امته فوجدها حائضا ففعل لا شيء عليه قلت وهذا هو الصواب لانه انما حلف على وطئ يملكه ولم يقصد الوطئ الذي لم يملكه الشارع اياه فان قصد حنت وهكذا في صورة العجز الصواب ان لا يحنت فانه انما حلف على شيء يدخل تحت قدرته ولم يلتزم فعل ما لا يقدر عليه فلا يدخل حالة العجز تحت يمينه وهذا بعينه قد قالوه في المكره والناسي والخطي والتفريق تناقض ظاهر فالذي يليق بقواعد احوال واصولها ان لا يحنت في صورة العجز سواء كان العجز بمنع شرعي او منعه كوني قدرى كما هو قوله فيما لو كان العجز لاكره مكره ونص على خلاف ذلك لا يمنع ان يكون عنده رواية مخرجة من اصوله المذكورة وهذا من اظهر التفرج فلو وطئ مع الحيض وعصى ففعل يتخلص من الحنت فيه وجهان في مذهب مالك واحد احلهما يتخلص ان اثم بالوطئ كما لو حلف بالطلاق ليشرب هذه الخمر فثربه فان لا تطلق عليه زوجته والثاني لا يبرأ لانه انما حلف على فعل وطئ مباح فلا يتناول يمينه المحرم فيقال اذا كان انما حلف على وطئ ماذون فيه شرعا لم يتناول يمينه المحرم فلا يحنت بتركه بعين ما ذكرته من الدليل هذا ظاهر وحرف المسألة ان يمينه لم يتناول المحرم عنه لا شرعا ولا قدر فلا يحنت بتركه وان كان لا تمتنع بمنع ظالم كالغاصب والسارق او غير ظالم كما هو المستحق فهل يحنت ام لا قال شهاب لا يحنت وهو الصواب لما ذكره وقال غيره من اصحاب مالك يحنت لان المحل باق وانما حبل بينه وبين الفعل فيه والشافعي في هذا الاصل قولان قال ابو محمد الجويني ولو حلف ليشرب ما في هذه الادوية غدا فارق قبل الغد بغير اختياره فعل قول لاكره قال والاولى ان لا يحنت وان حنتا المكره لعجزه عن الشرب وقدرة المكره على الامتناع ففعل الشيخ ابو محمد العاجز اولى بالعذر من المكره وسوى غيره بينهما ولا ريب ان قواعد الشريعة واصولها تشهد بهذا القول فان الامر والنهي من الشارع نظير الحض والنم في اليمين وكما ان امره ونهييه منوط بالقدرة فلا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة فكذا الخط والنم في اليمين انما هو مقيد بالقدرة **بوضوح** ان الحالف يعلم سر نفسه انه لم يلتزم فعل المحلوف عليه مع العجز عنه وانما التزم مع قدرته عليه ولهذا المبحث المغلوب على الفعل بنسيان او اكره ولا من لا قصد له اليه كالمغنى عليه ورائل العقل وهذا قول جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنفية وهو مقتضى اصول الامام احمد وان كان المنصوص عنه خلافه فانه قال في رواية ابنه صلح اذا حلف ان يشرب هذا الماء الذي في هذا الاناء فانصب فقد حنت ولو حلف ان ياكل رغيفا فجاءه كلب فاكله فقد حنت لان هذا لا يقدر عليه وقال في رواية جعفر بن محمد اذا حلف الرجل على غريمه ان لا يفاقر حتى يسافر منه ماله ففعل منه محالة فانه يحنت وهذا وامثال من نصوص بناء على قوله في المكره والناسي والجاهل انه يحنت كما نص عليه فانه قال في رواية ابى الحرث اذا حلف ان لا يدخل الدار فحل كرها فادخل فانه لا يحنت وكان النص على حنت الناسي والجاهل فقد جعل الناسي والجاهل والمكره والعاجز بمنزلة ونص في رواية ابى طالب اذا حلف ان لا يدخل الدار فحل كرها فادخل فلا شيء عليه وقد قال في رواية احمد بن القاسم والذباب يدخل خلق الصائغ والرجل يرمى بالشئ فيدخل خلق الاخر وكل امر على عليه فليس عليه قضاء ولا غيره وتواترت نصوصه فمن اكل في رمضان او شرب ناسيا فلا قضاء عليه فقد سوى بين الناسي والمغلوب وهذا محض القياس والفقهاء مقتضى ذلك التسوية بينهما في باب الايمان كما نص عليه في المكره فخرج مسئلة العاجز

القدرة

ابى احمد بن الحارث
فلا معنى عليه

المغلوب على روايتين بل المغلوب والعاجز اولى بعدم الحث من الناسى والجاهل كما تقدم بيانه وبالله التوفيق **فصل**
المخرج السادس اخذ بقول من يقول ان التزام الطلاق لا يلزم ولا يقع به طلاق اذا حث وهذا اذا اخرج بصيغة
 الالتزام كقوله الطلاق يلزمنى او لازم لى وثابت على اوصى على او واجب على ومتعين على اذ فعلت وان لم اقله وهذا من
 ابي حنيفة وبه ائقي جماعة من مشايخ مذهبنا وبه ائقي القفال في قوله الطلاق يلزمنى ونحن نذكر كلامهم بحرف قال صاحب التخيير
 من الحنفية لو قال لها طلاقك على واجب ولازم او فرض او ثابت ذكر ابو الليث خلافا بين المتأخرين فمنهم من قال يقع
 واحدة رجعية نوى ولم ينو ومنهم من قال لا يقع نوى ولم ينو ومنهم من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله
 لازم لا يقع وان نوى وعلى هذا الخلاف اذا قال ان فعلت كذا اطلاقك على واجب قال لازم او ثابت ففعلت وذكر
 القفال في شرحه ان على قول ابي حنيفة لا يقع الطلاق في كل وعند ابي يوسف ان نوى الطلاق يقع في الكل وعن محمد بن
 يعقوب في قوله لازم ولا يقع في قوله واجب ثم ذكر من اختار من المشايخ الوقوع ومن اختار عدمه فقال وكان الامام ظهير الدين
 المرعشي يفتي بعدم الوقوع في الكل وقال القفال في فتاويه اذا قال لطلاق يلزمنى فليس بصريح ولا كناية حتى يقع به وان نواه
 لهذا القول ما خذ ان احلها ان الطلاق لا بد فيه من الاضافة الى الامارة ولم يتحقق الاضافة لها هنا ولهذا لو قال
 انا منك طالق لم تطلق ولو قال لها طلقي نفسك فقالت انت طالق لم تطلق **والمأخذ الثاني** وهو ما خذ اصحاب الحنفية
 انه التزام بحكم الطلاق وحكمه لا يلزمه الا بعد وقوعه وكأنه قال صلى ان اطلقك وهو لو صرح بهذا لم تطلق بغير خلاف
 فهكذا المصداق وسر المسئلة ان ذلك التزام لا يطلق او التزام لطلاق واقعه فان كان الالتزام لان يطلق لم تطلق وان كان
 التزاما لطلاق واقعه فكانه قال ان فعلت كذا فانت طالق طلاقا يلزمنى طلق اذا وجد الشرط ولن يرجع هذا ان يجعل فيه
 على العرف فان الخالف لا يقصد الا هذا ولا يقصد التزام التطبيق وعلى هذا فيظهر ان يقال لنوى بذلك التزام التطبيق لم
 تطلق وان نوى وقوع الطلاق طلق وهذا قول ابي يوسف وقول جمهور اصحاب الشافعي ومن جعله صريحا في وقوع الطلاق
 حكم فيه بالعرف وعليه استعمال هذا اللفظ في وقوع الطلاق وهذا قول ابي المحاسن الرزياني والوجه الثلاثة في مذهب
 الشافعي حكاه شارح التنبيه وغيره في المسئلة قولان اخرا وهما الحنفية احلها انه ان قال فالطلاق على واجب يقع نواه او
 لم ينوه وان قال فالطلاق لى لازم لا يقع نواه ولم ينوه ووجه هذا الفرق ان قوله لازم التزام لان يطلق فلا تطلق بذلك
 قوله واجب اخبار عن وجوبه عليه ولا يكون واجبا الا وقد وقع ولمن سوى بينهما ان يقول هو واجب للتطبيق او اخبار عن وقوع
 الطلاق ولا ريب ان اللفظ محتمل لهما كما احتمال قوله الطلاق يلزمنى سواء وهذا هو الصواب والفرق تحكم **والثاني قول**
الحسن هو عكس هذا القول ان الطلاق يقع بقوله الطلاق لى لازم او يلزمنى ولا يقع بقوله هو على واجب وعلى هذا الخلاف
 قوله ان فعلت كذا افاضت يلزمنى او فاعلى العتق او فالتعق لازم لى او واجب **فصل المخرج السابع** اخذ بقول ابي حنيفة
 من اصحاب مالك بل هو افقهم على الاطلاق فانه قال اذا قال الرجل لامرأة ان كلمت زيدا او خرجت من بيتي بغير اذني
 ونحو ذلك مما يكون من فعلها فانت طالق وكلمت زيدا او خرجت من بيتي تقصدان يقع عليها الطلاق لم تطلق حكاه
 ابو الوليد بن رشد في كتاب الطلاق من كتاب المقدمات له وهذا القول هو الفقه بعينه ولا سيما على اصول مالك واحمد
 في مقابلة العبد بنقيض قصده كحرمان القاتل ميراثه من المقتول وحرمان الموصي من قتل بعد الوصية وتوريث امرأة
 من طلقها في مرض موته فرارا من ميراثها وكما يقول مالك واحمد في حكم الروايتين عنهما وقبلهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه فمن
 تزوج في العدة وهو يعلم بغيرق بينهما ولا تحلل له ابد ونظائر ذلك كثيرة فمعاينة المرأة هاهنا بنقيض قصد هو محض القياس

نسب للمرأة

الطلاق

والفقه ولا ينعقد هذا على شهاب بسئلة الخيرة ومن جعل طلاقها بيد هالان الزوج قد ملكها ذلك وجعل بيد هالان
المخالفة فانه لم يقصد طلاقها بنفسه ولا جعل بيد هالان اليمين حق لو قصد ذلك فقال زاعطيتني الفافانت طالق اوان
ابرايتني من جميع حق قلت فانت طالق فاعطته او ابراته طلقت ولا ريب ان هذا الذي قال شهاب افقه من القول بوقوع
الطلاق فان الزوج انما قصد حضنها ومنعها ولم يقصد تفويض الطلاق اليها ولا خطر ذلك بقلبه ولا قصد وقوع الطلاق
عند المخالفة ومكان اشهب من العلم والامامة غير مجهول فذكر ابو عمر بن عبد البر في كتاب الانتقاء عن محمد بن عبد الله بن
عبد المحكم قال شهاب افقه من ابن القاسم مائة مرة وانكر ابن كنانة ذلك قال ليس عندنا كما قال محمد وانما قاله لان اشهب
شيخه ومعه قال ابو عمر اشهب شيخه وابن القاسم شيخه وهو اعلم بهما لكثرة مجالسته لهما واخذة عنهما فصل المخرج
الثامن اخذ بقول من يقول ان المحلف بالطلاق لا يلزم ولا يقيم على الحائث به طلاق ولا يلزم كفارة ولا غيرها وهذا مذهبنا
من السلف والخلف محمد ذلك عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه قال بعض فقهاء المالكية واهل الظاهر
يعرفون في ذلك مخالفة من الصحابة هذا لفظنا الى القسم التيممي في شرح احكام عبد الحق وقاله قبل ابو محمد بن حزم وصح ذلك
عن طاووس اجل اصحاب ابن عباس وافقهم على الاطلاق قال عبد الرزاق في مصنفه ابن ابي نعيم جريح قال خبرني ابن طاووس عن
ابيه انه كان يقول المحلف بالطلاق ليس شيئا قلت اكان يراه يمينا قال لا ادري وهذا اصح اسنادا عن هو من اجل
التابعين وافقهم وقد وافق اكثر من اربع مائة عالم من بني فقه على نصوص الكتاب والسنة دون القياس ومن اخرج
ابو محمد بن حزم قال في كتابه المحل مسئلة واليمين بالطلاق لا يلزم سواء براوحت لا يقيم به طلاق ولا طلاق الا كما امر الله تعالى
ولا يمين الا كما شرع الله تعالى على لسان رسوله ثم قرر ذلك وساق اختلاف الناس في ذلك ثم قال فهو لا على بن ابي طالب
كرم الله وجهه وشرحه وطاوس لا يقضون بالطلاق على من حلف فحنت ولا يعرفون في ذلك لعلي كرم الله وجهه مخالفة من الصحابة
روى الله عنهم قلت اما انزل على فرواه حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن رجاء زوج امرأة واراد سفرا فاخذته اهل امراته
فجعلها طالق ان لم يبعث بنفقتها الى شهر فاجل ولا يبعث اليها بشئ فلما قدم خاصموه الى علي فقال علي كرم الله وجهه
اضطهدتموه حتى جعلها طالق فارد هالعليه ولا متعلق لهم بقوله اضطهدتموه لانه لم يكن هناك اكراه فانهم انما طالبوا بحق
بنفقتها فقط ومعلوم ان ذلك ليس باكراه على الطلاق ولا على اليمين ليس في القصة انهم اكروهوه بالقتل او بالضرب او
بالحبس واخذ المال على اليمين حتى يكون يمين مكره والسائلون لم يقولوا على بشئ من ذلك البته وانما خاصموه في حكم اليمين فقط
فتزل على كرم الله وجهه ذلك منزلة المضطهد حيث لم يرد طلاق امراته وانما اراد التخلص الى سفره بالحلف فالمخالفة والمضطهد
كل منهما لم يرد طلاق امراته فالمضطهد محمول على الطلاق تكلم به ليتخلص من ضرر الاكراه والمخالفة حلفت به ليتوصل الى غرض
من الخوض والمنع او التصديق او التكنيب لو اختلف حال المخالف بين ان يكون مكرها او مختارا سأل على كرم الله وجهه
عن الاكراه وشروطه وحقيقته وبأى شئ اكراه وهذا ظاهر بحمد الله فارض للتقليد بما رضى نفسه واصا اشر شريح في مصنفه
عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح ان خوصم اليه في رجل طلق امراته ان احدث في الاسلام
فاكثرى بغلا الى حمام اعين فتعدى به الى صبيها فباعه واشترى به حمل فقال شريح ان شئت شهدتم عليه انه طلقها فاجعلوا
يرددون عليه القصة ويرد عليهم فلم يره حدثا ولا متعلقا بقول الراوي اما محمد واما هشام فلم يره حدثا فانما ذلك ظن
منه قال ابو محمد ولي حدث اعظم ممن تعدى من حمام اعين وهو على مسيرة اميال يسيرة من الكوفة الى صبيها فباعه بغل
مسلم ظملا واشترى به حمرا قلت والظاهر ان شريح لما رده عليه المرأة ظن من شاهد القصة انه لم يرد ذلك حدثا اذ اذراه

فقال لراوى وقهم فلم يرد ذلك حدثا وتريخا فحق في دين الله ان لا يرى مثل هذا احد ومن يرى عنه عدم وهو الطلاق
الخالف اذا حدث عن مولى بن عباس كما ذكره سنيد بن داود في تفسيره في اول سورة النور عنه باسناده انه سئل عن
رجل جلت بالطلاق انه لا يكلم اخاه فكله فلم يرد ذلك طلاقا ثم قرأ ولا تتبعوا خطوات الشيطان ومن تاول المنقول عن السلف
في ذلك وجله اربعة انواع صريح في عدم الوقوع وصريح في الوقوع وظاهر في عدم الوقوع وتوقف عن الطرفين فالمنقول
عن طاؤس وعكرمة صريح في عدم الوقوع وعن علي بن السلام وبشر بن طاهر في ذلك وعن ابن عيينة صريح في التوقف واما
المصرح بالوقوع فلا يؤثر عن صحابي واحد لا فيما هو محتمل لارادة الوقوع عند الشرط كالمنقول عن ابي ذر بن الخطاب الثابت عن الصحابي
عدم الوقوع في صورة الحق الذي هو اول بالنقض من الطلاق ولهذا ذهب ابو ثور وقال القياس ان الطلاق مثل الا ان
تجمع الامة عليه فتوقف في الطلاق لتوهم الاجماع وهذا عند اكثر الموقعين للطلاق وهو ظنهم ان الاجماع على الوقوع معترف
انه ليس في الكتاب والسنة والقياس الصحيح ما يقتضى الوقوع واذا تبين انه ليس في المسئلة اجماع تبين ان لا دليل اصلا
يدل على وقوعه والادلة التي على عدم الوقوع في غاية القوة والكثرة وكثير منها لا سبيل الى دفعه فكيف يجوز معارضتها
بدعوى اجماع قد علم بطلانها قطعاً فليس بايدي الموقعين اية من كتاب الله ولا اثر عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولا عن اصحابه
لا قياس صحيح والقائلون بعدم الوقوع لو لم يكن معهم الا الاستصحاب الذي لا يجوز الانتقال عنه الا لما هو اقوى منه لكان كافيا
فكيف ومعهم الاقيسة التي اكثرها من باب قياس الاولى والباقي من القياس المساوي وهو قياس النظر على نظيره والاثار و
العمومات والمعادى الصحيحة والحكم والمناسبات التي شهد لها الشرع بالاعتبار لم يدفعهم منازعهم عنه بحجة اصلا وقولهم
وسط بين قولين متباينين فاية التبيان احدهما قول من يعتبر التعليق فيوقع به الطلاق على كل حال سواء كان تعليقا قسما
يقصد به الخالف منه الشرط والجزاء او تعليقا شرطيا يقصد به حصول الجزاء عند حصول الشرط والثاني قول من يقول ان
هذا التعليق كله لغو لا يصح بوجه ما ولا يقع الطلاق به البتة كما سند كره في الخرج الذي بعد هذا انشاء الله فهو لا توسطوا بين
الفريقين وقالوا يقع الطلاق في صورة التعليق المقصود به وقوع الجزاء ولا يقع في صورة التعليق القسمي وحجتهم قائم على
الفريقين وليس لاحد منهما حجة صحيحة عليهم بل كل حجة صحيحة احجتها بالواقع فانما تدل على الوقوع في صورة التعليق المقصود
حجتها احجتها بالواقع فانما تدل على عدم الوقوع في صورة التعليق القسمي فهم قائلون بجموع الحجج للمطابقين جامعون
للحق الذي مع الفريقين ومعارضون قول كل من الفريقين وحجتهم بقول الفريق الآخر وحجتهم **فصل الخرج التاسع** اخذه
بقول من يقول ان الطلاق المعلق بالشرط لا يقع ولا يصح تعليقه الطلاق كما لا يصح تعليقه النكاح وهذا اختيار ابي عبد الرحمن
احمد بن يحيى بن عبد العزيز الشافعي احد اصحاب الشافعي لجملة واجلهم وكان الشافعي يحبه ويكرمه ويكنيه ويعظمه وابا ثور
وكا نايل زمانه وكان بصره ضعيفا فكان الشافعي يقول لا تدفعوا الي ابي عبد الرحمن الكتاب يعارض به فانه يخطى وذكره ابو
اسحق الشيرازي في طبقات اصحاب الشافعي ومحل الرجل من العلم والتظلم منه لا يدفع وهو في العلم بمنزلة ابي ثور وتلك الطبقة و
كان رفيق ابي ثور وهو اجل من جميع اصحاب ابو جعفر من المنتسبين الى الشافعي اذ ازل بطبقة الى طبقة حتى الوجود كان قوله وجها وهو
اقل درجاته وهذا مذهب لم ينفر به بل قد قال به غيره من اهل العلم قال ابو محمد بن حزم في المحلى والطلاق بالصفة عندنا
كما هو الطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم وبالله التوفيق ولا يكون طلاقا الا كما امر الله تعالى وعلمه وما عداه فباطل وتعدى الحد
الله تعالى وهذا القول وان لم يكن قويا في النظر فان الموقعين للطلاق لا يمكنهم ابطاله البتة لتناقضهم فان اصحابه يقولون

لهم قولنا في تعليق الطلاق بالشرط كقولهم في تعليق الإبراء أو الهبة والوقف والبيع والنكاح سواء فلا يمكنهم البتة ان يقرروا
بين صحة تعليق من عقود التبرعات والمعاوضات والاستقاطات بالشرط وما لا يصح تعليق فلا يتطاول قول منازعكم في
صحة تعليق الطلاق بالشرط بشئ الا كان هو عين حجة عليكم في ابطال قولكم في منع صحة تعليق الإبراء والهبة والوقف والنكاح
فما الذي اوجب الغاء هذا التعليق وصحة ذلك التعليق فان فرقتم بالمعاوضة وقلتم ان عقود المعاوضات لا تقبل
التعليق بخلاف غيرها انتقض عليكم طردها بالجملة وعكسا بالهبة والوقف فانتقض عليكم الفرق طردها وعكسا وان
فرقتم بالتعليك والاستقاط فقلتم عقود التعليك لا تقبل التعليق بخلاف عقود الاستقاط انتقض ايض طردها بالوصية وعكسا
بالإبراء فلا طرد ولا عكس وان فرقتم بالادخال في ملكه والخراج عن ملكه فصحة التعليق في الثاني دون الاول انتقض ايض فرقكم فان الهبة والإبراء اخرج عن ملكه
ولا يصح تعليقها عندكم وان فرقتم بما يحتمل الغرم لا يحتمل الغرر والاحطار يصح تعليق بالشرط كالطلاق والعق والوصية وما لا
يحتمل لا يصح تعليق كالبيع والنكاح والاجارة انتقض عليكم بالوكالة فانها لا تقبل التعليق عندكم ويحتمل الخطر ولهذا يصح ان يوكله
شراء عبد ولا ينكر قله ولا وصفه ولا سؤله بل يكفي ذكره في عقد وان يوكله في شراء دار ويكفي ذكر محلها ومسكنها فقط وان يوكله في تزويج امرأة
فقط ولا يزيد على كونها امرأة ولا ينكر له جنس مهرها ولا قدره ولا وصفه واي شرط فوق هذا ومع ذلك منعه من تعليقها بالشرط وطردها
هذا الفرق يوجب عليكم صحة تعليق النكاح بالشرط فانه يحتمل من الخطر ما لا يحتمل غيره من العقود فلا يشترط فيه رؤية الأوصاف
ولا صفاتها ولا تعيين العوض جنسا ولا قدرا ولا وصفا ويصح مع جهالة وجه المرأة ولا يعلم عقد يحتمل من الخطر ما يحتمل
فهو اولى بصحة التعليق من الطلاق والعق فان صح هذا الفرق وقد نص الشافعي على صحة تعليق فيما لو قال ان كانت جارية
ولدت بنتا فقد زوجتكها وهذا وان لم يكن تعليقاً على شرط مستقبل وليس بمنزلة قوله متى ولدت جارية فقد زوجتكها
لان هذا فيه خطر ليس في صورة النص وهذا الفرق صحيح ولكن لم يوفوه حقه ولم يطرد فقهاء فلو قال ان كان ابني مات وولد
منه هذا النكاح فقد بطلتكم ابطالتموه وقلتم هو بيع معلق على شرط والبطلان ههنا في غاية البعد من الفقه ولا معنى تحت
ولا خطر هناك ولا غرر بالبتة وقد نص الامام احمد على صحة تعليق النكاح على الشرط قال صاحب المستوعب وما اذا علق انعقاد
النكاح على شرط مثل ان يقول زوجتك اذا جاء راس الشهر او اذا رضيت امها ففيه روايتان احدهما يبطل النكاح من اصله
والاخر يصح وفيه كوفي هذا الفصل انه اذا تزوجها بشرط الخيار وان جاءها بالمهر الى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما ففيه
روايتان احدهما يبطل النكاح من اصله والثانية يبطل الشرط ويصح العقد نص عليه في رواية الاثرم وقد ذكر القاضي
عنه رواية انه اذا تزوجها بشرط الخيار يصح العقد والشرط جميعا فصار عنه ثلاث روايات صحة العقد والشرط وبطلانهما
وصحة العقد وفساد الشرط ولكن هذا فيما اذا شرط الخيار وان جاءها بالمهر الى وقت كذا والا فلا نكاح بينهما وما اذا
قال زوجتك ان رضيت امها فنص على صحة العقد اذا رضيت امها وقال هو نكاح وقال في رواية عبد الله وصالح وخبل
نكاح المتعة حرام وكل نكاح فيه وقت او شرط فاسد والمقصود ان المفرقين بين ما يقبل التعليق بالشرط وما لا يقبله
الى ان يستقر لهم ضابط في الفرق فن قال من اهل الظاهر وغيرهم ان الطلاق لا يصح تعليق بالشرط لم يتمكن من الرد عليه
من قوله مضطرب فيما يعلق وما لا يعلق ولا يرد عليه بشئ الا تمكن من رده عليهم بمثله واقوى منه وان ردوا عليه بنجائفت
لاننا انما نثبت رد عليهم بنجائفت النصوص المرفوعة في صور عديدة قد تقدم ذكر بعضها وان فرقوا بينهم بضابط ذلك لا
وتأثير الفرق شرعا ثانيا فان الوصف لفارق الابدان يكون موثرا كالوصف الجامع فانه لا يصح تعليق الاحكام جمعا وفترا
بالاوصاف التي لا يعلم ان الشارع اعتبرها فانه وضع شرع لم ياذن به الله وبالحكمة فليس بطلان هذا القول ظاهرا في الشريعة من

بطلان التحليل بل العلم بنفسه هذا القول فإذا جاز التفريق على التحليل وترك انكاره مع ما فيه من النقص
والأثر التي اتفق عليها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنع منه ولعن قاعله وذمه فالتفريق على هذا القول الحق
واجب وهذا لا يسترىب فيه عالم منصف وإن كان الصواب في خلاف القولين جميعا ولكن أحدهما أقل خطأ وأقرب إلى
الصواب والله أعلم **فصل المخرج العاشر** مخرج زوال السبب كان الأول تقديمه على هذا المخرج لقوته وصحته فأن
الحكم يدور مع علته وسببه وجودا وعدما ولهذا إذا علق الشارع حكما بسبب أو علة زال الحكم بزوال السبب أو العلة
بها حكم التجنيس ووجوب الحد لوصف لا سكار فإذا زال عينها وصارت خلا زال الحكم وكذلك وصف الفسق علق عليه
المنع من قبول الشهادة والرواية فإذا زال الوصف زال الحكم الذي علق عليه وكذلك السفه والصغر والجنون والإغماء
يزول لأحكام المتعلقة عليها بزوالها والشرعية مبنية على هذه القاعدة فهكذا الحالف إذا حلف على أمر لا يفعل لسبب زال
السبب لم يحنث بفعله لأن يمينه تعلقت به لذلك الوصف فإذا زال الوصف زال تعلق اليمين فإذا ادعى إلى شرب مسكر
ليشربه فحلف أن لا يشربه فأنقلب خلافتيه لم يحنث فإن منع نفسه منه نظير منع الشارع فإذا زال منع الشارع بانقلابه
خلا وجب أن يزول منع نفسه بذلك والتفريق بين الأمرين تحكم محض لا وجه له فإذا كان التحريم والتجنيس ووجوب
الإقامة ووجوب الحد وثبوت الفسق قد زال بزوال سببه فما الموجب لبقاء المنع في صورة اليمين وقد زال سببه
وهل يقتضي محض الفقه الزوال حكم اليمين **يوضح** أن الحالف يعلم من نفسه أنه لم يمنعها من شرب غير المسكر ولم يحظر
بها له فالزمان ببقاء حكم اليمين وقد زال سببها الزمان لم يلتزمه هو ولا الزمان به الشارع وكذلك لو حلف على رجل أن لا يقبل
له قول الشهادة لما يعلم من فسقه ثم تاب صار من خيار الناس فإنه يزول حكم المنع باليمين كما يزول حكم المنع من ذلك بالشرع
وكذلك إذا حلف أن لا يأكل هذا الطعام أو لا يلبس هذا الثوب أو لا يكلم هذه المرأة ولا يطأها لكونه لا يتجمل ذلك فذلك
الطعام والثوب والزوجة المرأة فاكل الطعام ولبس الثوب ووطئ المرأة لم يحنث لأن المنع عينه كان بمنع الشارع ومنع الشارع يزول
بزوال الأسباب التي ترتب عليها المنع فذلك المنع الحالف وكذلك إذا حلف لا يدخل هذه الدار وكان سبب يمينه
أنها تعمل فيها المعاصي وتشرب الخمر فزال ذلك وعادت مجتمعا للصالحين وقراءة القرآن والحديث أو قال لا أدخل هذا
المكان لأجل ما رأى فيه من المنكر فصارت بيتا من بيوت الله تقام فيه الصلوات لم يحنث بدخوله وكذلك إذا حلف لا يأكل
لفلان طعاما وكان سبب ليمينه أنه يأكل الربو ويأكل أموال الناس بالباطل فتاب وخرج من المظالم وصار طعاما من
كسب يدا أو تجارة مباحة لم يحنث بأكل طعامه وزول حكم منع اليمين كما يزول حكم منع الشارع وكذلك لو حلف لا
يباع فلانا وسبب يمينه كونه مفلسا أو سفيهها فزال الإفلاس والسفه فباعه لم يحنث وأضعاف ضعاف هذه المسائل
كما إذا اتهم بصحة مريب فحلف لا صاحبه فزال التهمة وخلفها ضدها فصاحبه لم يحنث وكذلك لو حلف المريض لا يأكل
لحما أو طعاما وسبب يمينه كونه يزيد في مرضه فصر وصار الطعام نافعا له لم يحنث بأكله وقد صرح الفقهاء بمسائل من
هذا الجنس فمنها لو حلف لوال أن لا يفارق البلد إلا بأذنه فزال ففارق البلد بغير إذنه لم يحنث ومنها لو حلف على
زوجه لا تخرج من بيتي إلا بأذني أو على عبده لا يخرج إلا بأذنه ثم طلق الزوجة واعتق العبد فخرج بغير إذنه لم يحنث ذكره
أصحاب الإمام أحمد قال صاحب المغني لأن قرينة الحال تنقل حكم الكلام إلى نفسها وهو أنما يملك منع الزوجة والعبد مع
ولا يملكه غيره فكانه قل ما دمنا في ملكي ولأن السبب يدل على النية في الخصوص كدلالة عليها في العموم وكذلك
لو حلف لقاض أن لا أرى منكرا إلا رفعت اليك فعزل لم يحنث بعدم الرفعه إليه بعد العزل وكذلك إذا حلف لامرأة إلا أبيت

خارج بيتك او خارج هذه الدار فماتت او طلقت لم يحث اذا بات خارجها وكذلك اذا حلفت على بنة الا يبيت خارج البيت خوفا عليه من الفساق لكونه امره فالتقى وصار شيئا لم يحث بميتة خارج الدار وهذا كل من هبها لك واحدا فانها يصبران النية في الايمان ونشاط اليمين وسببها وما هيها فيملان اليمين على ذلك قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الايمان من كتابها كافي في هذا الباب مراعاة ما نواه المحالف فان لم تكن له نية نظر الى نشاط قصته وما اثاره على الحلف ثم حكم عليه بالاعقاب من ذلك في نفوس اهل وقتة **وقال صاحب الجواهر** المقتضات للبر والخشاعة **الاول** النية اذا كانت مما يصح ان يراد اللفظ بها سواء كانت مطابقة له او زائدة فيه او ناقصة عنه بتقييد مطلقا وتخصيصا عامه الثاني السبب للثبوت لليمين يتعرف منه مواعين عند النشاط ايضا وذلك ان القاصد لليمين لا بد ان تكون له نية وانما يذكرها في بعض الاوقات وينهاها في بعضها فيكون المحرك على اليمين وهو النشاط دليل عليها لكن قد يظهر مقتضى المحرك ظهور الاشكال فيه وقد يخفى في بعض الحالات وقد يكون ظهوره وخفاؤه بالاضافة وكذلك اصحاب الامام احمد صرحوا باعتبار النية وحمل اليمين على مقتضاها فان عدت لجمع السبب ليمين وما هيها فحمل اللفظ عليه لانه دليل على النية حتى صرح اصحاب مالك فيمن دفن ما لا ونى مكانه فمحت عنه فلم يجده فحلفت على زوجته التي اخذته ثم وجده لم يحث قالوا لان قصده ونية انما هو ان كان المال قد ذهب فانت التي اخذته فتأمل كيف جعلوا القصد والنية في قوة الشرط وهذا هو محض الفرق وتظهر هذا ما لو دعي الى طعام فظنه حراما فحلف لا اطعمه ثم ظهر انه حلال لا شبهة فيه فانه لا يحث باكله لان يمينه انما تعلقت به ان كان حل ما وذلك قصده ومثله لو مر به رجل فسلم عليه فحلف لا يرد عليه السلام لظنه انه مبتدع او ظالم او فاجر فظهر انه خير من ذلك الذي ظنه لم يحث بالرد عليه ومثله لو قدمت له دابة ليركبها فظنها قطوفا او حوفا او متعصرة الركوب فحلف لا يركبها فظهرت بخلاف ذلك لم يحث بركوبها **وقال ابو القسم الخزاز** في مختصره ويرجم في الايمان الى النية فان لم ينو شيئا رجع الى سبب اليمين وما هيها وقال اصحاب الامام احمد اذا دعي الى غلام فحلف ان لا يتغدى او قيل له اقع فحلف ان لا يقعد اختصت يمينه بذلك الغلام وبالقعود في ذلك الوقت لان عاقلا لا يقصده ان لا يتغدى ابدا ولا يقعد ابدا **ثم قال صاحب المغني** ان كان له نية فيمين على ما نوى وان لم تكن له نية فكلام احمد يقتضي روايتين أحدهما ان اليمين محمولة على العموم لان احمد سئل عن رجل حلف ان لا يدخل بلد الظلم راه فيه فزال الظلم قال احمد المذري يوقى به يعني لا يدخله ووجه ذلك ان لفظ الشارع اذا كان عاما لسبب خاص وجب الاخذ بعموم اللفظ دون خصوص السبب كذلك يدين المحالف وتارعه في ذلك شيئا فقال لما منع احمد من دخول البلد بعد زوال الظلم لا ننذر الله الا ليدخلها واكد نذره باليمين والنذر قرينة فقد نذر بالتقرب الى الله بهجران ذلك البلد فلزمه الوفاء بما نذره هذا هو الذي فهمه الامام احمد واجاب به السائل حيث قال المذري يوقى به ولهذا منع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرين من الإقامة بمكة بعد قضاء نسكهم فوق ثلاثة ايام لانهم تركوا ليارهم لله فلم يكن لهم العود فيها وان زال السبب الذي تركوها لاجله وذلك نظير مسئلة ترك البلد للظلم والقوا حشر التي فيه اذا نذره التناذر فهذا اسر جوابه والافضل هي الذي عليه نصوصه واصوله اعتبار النية والسبب في اليمين وحمل كلام المحالف على ذلك وهذا في نصوصه اكثر من ان ينكر فيلنظر فيها ولما مذ هب اصحاب ابي حنيفة فقال في كتاب الذخائر في كتاب لايمان الفصل السادس في تقييد الايمان المطلقة بالدلالة اذا ارادت الملة الخروج من الدار فقال لزوج ان خرجت فانت طالق فجلست ساعة ثم خرجت لا تطلق وكذلك لو اراد رجل ان يضرب فحلف اخي ان ضربه فهذا على تلك الضربة حتى لو مكث ساعة ثم

خبره لا يثبت ويسمى هذا بين الفور وهذا لان الخرجة التي قصد والضربة التي قصد هي المقصودة بالنع منها عرفا وعادة
 فيعين ذلك بالعرف والعادة واذا دخل الرجل على الرجل فقال تعال تعال تعال تعال لا تعال فذهب الى بيته وتعدى مع
 اهل لا يثبت وكذلك اذا قال الرجل لغيره كل مع فلان فقال والله لا اكل ثم ذكر تقرير ذلك بان جواب لقول الامر والجواب كالمع
 في السؤال فانه يتضمن ما فيه قال وليس كما بتدبير اليمين لان كلامه لم يخرج جوابا بالتقييد بل خرج ابتداء وهو مطلق عن القيد
 فيصرف الى كل غداء قال واذا قال لغيره كلم لي زيد اليوم في كذا فقال والله لا اكله فلهذا يختص باليوم لانه خرج جوابا عن الكلام
 السابق وعلى هذا اذا قال يبقى اليوم فقال مرارة طالق ان اتاك وقد صرح اصحابنا بخيفته بان النية تعمل في اللفظ فتعين ما احتمل
 اللفظ فاذا تعين باللفظ ولم يكن اللفظ محتملا لما نوى لم يؤثر النية فيه فانه حيث كان يكون الاعتبار بمجرد النية وبمجرد النية لا اثر لها
 في ثبات الحكم فاذا احتملها اللفظ فثبتت بعض محتملاته اثر حيث قلوا وللهذا قال ان لبست ثوبا او اكلت طعاما او شربت
 شرايا او اكلت امرأة فامرأة طالق ونوى ثوبا او طعاما او امرأة معينين فيما بينه وبين الله وقبلت نية بغير خلاف ولو حلف
 المفعول واقصر على الفعل فذلك عند ابى يوسف في رواية عنه والخصاف وهو قول الشافعي واحمد ومالك والمقصود ان
 النية تؤثر في اليمين تخصيصا وتقييدا والسبب يقوم مقامها عند صلحها ويدل عليها فيؤثر ما يؤثر وهذا
 هو الذي يتعين الافتاء به ولا يحمل الناس على ما يقطع انهم يريدونه بما ينهم فكيف اذا علم قطع انهم ارادوا خلافة والله اعلم والتعليل
 يجري مجرى الشرط فاذا قال انت طالق لاجل خروجك من الدار فان انهم لم يخرج لم تطلق قطعا صرح به صاحب الارشاد فقال
 وان قال انت طالق ان دخلت الدار ينصب الالف والحالف من اهل اللسان ولم يتقدم لها دخول قبل اليمين بحال لم تطلق
 ولم يدل كرفي خلافا وقد قال الاصحاب غيرهم انه اذا قال انت طالق وقال ادت الشرط دين فذلك اذا قال لاجل كلامك زيدا
 او خروجك من داري بغير ادنى فانه يدين ثمران تبين انهم لم تفعل لم يقع الطلاق ومن افترى بغير هذا فقد وهم على المذهب والله
 اعلم **فصل المخرج الحادي عشر** حكم اليمين عند من يجوز كاصحاب الشافعي وغيرهم وهذا وان كان غير جائز على قول
 اهل المدينة وقول الامام احمد واصحابه كلهم فاذا دعت الحاجة اليه او الى التحليل كان اولى من التحليل من وجوب صديقه
 احلها ان الله تعالى شرع الخلع رفعاً لمفسدة المشاقة الواقعة بين الزوجين وتخلص كل منهما من صاحبه فاذا شرع الخلع رفعاً
 لهذه المفسدة التي بالنسبة الى مفسدة التحليل كلفة في مجر فتسوية لدفع مفسدة التحليل اولى بوضع الوجه الثاني ان
 التحليل المحرمة انما منع منها لما يتضمن من الفساد الذي اشتملت عليه تلك المحرمات التي يتحلى عليها بهذه التحليل واما حيلة ترفع
 مفسدة هي من اعظم المفسدات فان الشارع لا يجرمها بوضع الوجه الثالث ان هذه الحيلة تتضمن مصلحة بقاء النكاح
 المطلوب للشارع بقاءه ودفع مفسدة التحليل التي بالغم الشارع كل المبالغ في دفعه والنع منه ولعن اصحابنا فيحل يحصل المصلحة
 المطلوب ليحاديها وتدفع المفسدة المطلوب اعلالها لا يكون ممنوعاً منها الوجه الرابع ان ما حرمة الشارع فانما حرمة
 لما يتضمن من المفسدة الخالصة او الراجحة فاذا كانت مصلحة خالصة او راجحة لم يجرمها البتة وهذا الخلع مصلحة راجحة
 مفسدة الوجه الخامس ان غاية ما في هذا الخلع اتفاق الزوجين ورضاها بفسخ النكاح بغير شقاق واقعه بينهما او
 اذا وقع الخلع من غير شقاق وكان غاية الكراهية لما فيه من مفسدة للفارقة وهذا الخلع اريد به لم يفسد النكاح بمحصول
 عقد بعده يمكن الزوجان فيه من المعاشرة بالمعروف وبدونه لا يمكنان من ذلك بل ما خراب البيت وفراق الاهل واما التعرض
 للعتة من لا يقوم للعتة شيء واما التزام ما حلف عليه وان كان فيه فساد دنياه واخره كما اذا حلف ليقبلن وللا اليوم او ليشربن
 هذا الخمر وليطأن هذا الفرج الحرام او حلف لانه لا ياكل ولا يشرب ولا يستظل بسقف ولا يعطي قلائد حق ونحو ذلك فاذا دار

الامر بين مفسدة التزام المحلوف عليه ومفسدة الطلاق وخراب البيت وشتات الشمل ومفسدة التزام لغة الله بارتكاب التحليل و
بين ارتكاب الخلع المخلص من ذلك جميعا لم يخف على العاقل الى ذلك ولى الوجه السادس انهما لو اتفقا على ان يطلقها من غير
شقاق بينهما بل بالاختار فيهما لم يمنع من ذلك فاذا اتفقا على الخلع ليكون سببا الى دواء انصالحهما كان اولى واحسن من يوضح الوجه
السابع ان الخلع ان قيل انه طلاق فقد اتفقا على الطلاق بعوض لمصلحة لهما في ذلك فما الذي يحرمه وان قيل انه فسخ فلا
ريب ان النكاح من العقود اللازمة والعقد لازم اذا اتفق المتعاقدان على فسخه ورفع علم بينهما من ذلك الا ان يكون العقد
حقا لله والنكاح محض حقهما فلا يمنع من الاتفاق على فسخه الوجه الثامن ان الآية اقضت جواز الخلع اذا خاف
الزوجان ان لا يقيما حد ود الله فكان الخلع طريقا الى تمكينا من اقامة حد ود الله وهي حقوق الواجبة عليهما في النكاح فاذا
كان الخلع مع استقامة الحال طريقا الى تمكينا من اقامة حد ود الله لم يعطل ولا بد بدون الخلع تعين الخلع حينئذ طريقا
الى اقامتها فان قيل لا يتعين الخلع طريقا بل هاهنا طريقان اخرا احدهما مفارقتها والثاني عدم الزام الطلاق بالحق
اذا خرج مخرج اليمين اما بكفارة او بدونها كما هي ثلثة اقوال للسلف معروفة صرح بها ابو محمد بن حنم وخيره قيل نعم هذا
طريقان ولكن اذا حكم سند فما غاية الاحكام ولم يمكن سلوك احدهما او ايهما سلك ترتب عليه غاية الضرر في دينه ودنياه لم
يجر عليه والحالة هذه سلوك طريق الخلع وتعين في حق طريقين اما طريق الخلع واما سلوك طريق الباب اللغوي وهذه المواضع
وامثالها لا تختمها الا العقول الواسعة التي لها اشراف على سر الشريعة ومقاصدها وحكمها واما عقل لا يتسع لغير تقليد من اتفق له
تقليد وترك جميع اقوال اهل العلم لقوله فليس الكلام مع الوجه التاسع ان غاية ما منع المانعون من صحة هذا الخلع انه حيلة و
الحيل باطلة ومنافعوهم ينازعونهم في ملكي المقدمتين فيقولون الاعتبار في العقود بصورها دون نياتها ومقاصدها فليس
لنا ان نسأل لزوج اذا اراد خلع امرته ما اردت بالخلع وما السبب الذي حملك عليه هل هو المشاقة او التخلص من اليمين بل لجهنم
حكم المتعالم على ظاهره ونخل سر الزوجين الى الله قالوا ولو ظهر لنا قصد الحيلة فالشأن في المقدمة الثانية فليس كل حيلة باطلة
محرومة وهل هذا الفصل الطويل الذي نحن فيه الا في اقسام الحيل والحيلة المحرمة الباطلة هي التي تتضمن تحليل ما حرمه الله او تحريم
احله لله واسقاط ما اوجبه واما حيلة تتضمن الخلاص من الاضرار والاعلال والتخلص من لغة الكبر المتعالي فاهلها من
حيلة وبامثالها والله يعلم المفسد من المصلح والمقصود تنفيذ امر الله ورسوله بحسب الامكان والله المستعان الوجه العاشر
انه ليس لقول بطلان خلع اليمين اولى من القول بلزوم الطلاق للمالك به غير القاصد له فهل نحاكمكم الى كتاب الله وسنة
رسوله واقوال الصحابة رضي الله عنهم وقواعد الشريعة المطهرة واذا وقع التماكك تبين ان القول بعدم لزوم الطلاق للمالك به
اقوى دلة واحصا اصولا واحدا وقياسا وافق لقواعد الشرع وانتم معترفون بهذا اشتتم ام ابيتم فاذا ساغ لكم العدول عنه الى
القول المتناقض المخالف للقياس ولما افق به الصحابة ولما نقض قواعد الشريعة واصولها فلان يسوغ لنا العدول عن قولكم
ببطلان خلع اليمين الى ضد تحصيل المصلحة الزوجين ولما شعث النكاح وتعطيل مفسدة التحليل وتخلص الامر من مسلمين
من لغة الله ورسوله اولى واحسن والله اعلم **فصل المخرج الثاني عشر** اخذ بقول من يقول الحلف بالطلاق من الايمان
الشريعة التي تدخلها الكفارة وهذا احد الاقوال في مسئلة حكاها ابو محمد بن حنم في كتاب مراتب الاجماع له فقال واختلفوا فيمن
حلف بشئ غير اسماء الله او بغير ولده او هديه او اجنبى او بالمصطفى او بالقران او بنذر اخرج مخرج اليمين او بانه مخالف للدين
المسلمين او بطلاق او بظهار او بتحريم شئ من ماله ثم ذكر صور اخرى ثم قال فاختلفوا في جميع هذه الامور فيها كفارة ام لا ثم
قال واختلفوا في اليمين بالطلاق فيلزم ام هو يمين فلا يلزم فقد حكى في كونه طلاقا لازما او يمينا لا يلزم طلاقا قولين

ن
فلان

وحكى قبل ذلك هل في كفارة ام لا على قولين واختار موان لا يلزم ولا كفارة وهذا اختيار شيخنا ابي محمد بن تيمية اخي شيخ الاسلام
 قال شيخ الاسلام والقول بان يمين مكفرة هو مقتضى المنقول عن الصحابة في الحلف بالعق بل بطريق الاولى فانهم اذا افتوا من
 قال ان لم افعل كذا فكل سلوكي حرام بان يمين تكفر فالحالف بالطلاق اولى قال وقد علق القول به ابو ثور فقال ان لم تجزم الامنة
 على لزوم فهو يمين تكفر وقد تبين ان الامنة لم تجزم على لزوم وحكاية شيخ الاسلام عن جماعة من العلماء الذين سمعت منهم و
 شرفت نفوسهم فارتقت عن حضيض التقليد المحض الى وجه النظر والاستدلال ولم يكن مع خصومه ما يردون به عليه
 اقوى من الشكاية الى السلطان فلم يكن يرد هذه الحجة قبل واما ما سواه فبين فساد جميع حججهم ونقضها ببلغة نقض وصنف
 في المسئلة ما بين مطول ومتوسط ومختصر ما يقارب الف ورقة وبلغت الوجوه التي استدلت بها عليها من الكتاب السنة واقتوال
 الصحابة والقياس قواعد ما مائة خاصة وغيره من الامثلة اربعين دليلا وصار الى رتبة وهو مقيم عليها داع اليها ما بهل المات
 باذل نفسه وعرضه ووقاته مستغفيرة فكان يفتي في الساعة الواحدة فيها بقل ولسانه اكثر من اربعين فتيا فغطت لفتاواه
 مصانم الخليل وهدمت صوامع وبيعه وكسدت سوق وتفتشت بمحاشب اللغة عن المحللين والمحلل لهم من المطلقين و
 قامت سوق الاستدلال بالكتاب والسنة والاثر السلفية وانتشرت مذاهب الصحابة والتابعين وغيرهم من ائمة الاسلام
 للطالبيين وخرج من حيز تقليد المذهب العيين مكرمت عليه نفس من التبصرين فقامت قيامة اعدائه وحساده ومن لا يتجاوز
 ذكر اكثرهم باب دارة ومجلة ومجنا وما ذهب اليه بحسب السجيين لهم غاية التعجبين فمن استخفوه من الطغام واشباه الانعام
 قالوا هذا قد رفع الطلاق بين المسلمين وكسر اولاد الزنا في العالمين فصاروا عند مسكة عقل ولب قالوا هذا اقل
 ابطال الطلاق المعلق بالشروط وقالوا نحن نعلقوا به من الملوك والولاة هذا اقل حل بيعة السلطان من اعناق الخالفين ونسوا
 انهم هم الذين حلوا بها بخلع اليمين واما هو فصرح في كتبه ان ايمان الخالفين لا تغير شرائع الدين فلا يحل للمسلم حل بيعه السلطان
 بفتوى احد من المفتين ومن افتى بذلك كان من الكاذبين المغترين على شريعة احكم الحاكمين لعمر الله لقد مضى من هذا ايام في به
 من سلف من الائمة المرهين فما اشتهر الليلة بالبارحة للناظرين فهذا اما لك بن انس توصيل اعدائه الى ضربه بان قالوا
 للسلطان انه يحل عليك ايمان البيعة بفتواه ان يمين المكرة لا تتعقد وهم يحلفون مكرهين غير طائعين فمتعه السلطان
 فلم يستعظم اخذ الله من الميثاق على من اتاه الله علما ان يبينه للمسترشدين ثم تلاه على اثر محمد بن ادريس الشافعي فوشى به
 اعدائه الى الرشيد ان يحل ايمان البيعة بفتواه ان اليمين بالطلاق قبل النكاح لا تتعقد ولا تطلق ان تزوجها الخالف كانوا
 يحلفونهم في جملة الايمان وان كل امرأة تزوجها فهي طالق وتلاهم على اثرها شيخ الاسلام فقال حساده هذا ينقض عليكم
 ايمان البيعة فافت ذلك في عضد ائمة الاسلام ولا شئ عن سمرها تم في الله وهمهم والصددم ذلك عما اوجب الله عليهم اعتقاد
 والعمل به من الحق الذي اداهم اليه اجتهادهم بل مضوا السبيلهم وصارت اقوالهم اعلاما يهتدى بها المهتدون لتحقيق القول
 تعالى وجلناهم ائمة يهدون بامرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون فصل ومن له اطلاع وخبرة وعناية باقوال العلماء
 يعلم انهم يزل في الاسلام من عصر الصحابة من يفتي في هذه المسالة بعدم لزوم والى الان فاما الصحابة فقد ذكرنا فتاواهم
 في الحلف بالعق بعدم لزوم وان الطلاق اولى منه وذكرنا فتوى علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بعدم لزوم اليمين بالطلاق
 وانه لا خلاف من الصحابة واما التابعون فذكرنا فتوى طاووس باصح اسناد عنه هو من اجل التابعين وافتى مكرمة وهو
 اغراض ابان عباس علماء ما افتى به طاووس سواء قال سنيدين داود في تفسيره المشهور في قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فانه يامر بالفحشاء والمنكر حثنا اسمعيل بن ابراهيم عن سليمان

الحكي

النبي عن أبي مجلز في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان قال النذور في المعاصي حدثنا عباد بن عباد الهليلي
عن عامر الاحول عن عكرمة في رجل قال لغلامه ان لم اجلك مائة سوط فامرته طالق قال لا يجلد غلامه ولا تطلق امرأت
هذا من خطوات الشيطان **واما من التابعين** فقد حكى المعتنون بمذاهب العلماء كابى محمد بن حنم وغيره ثلاثة اقوال في ذلك
للعلماء واهل الظاهر لم يرالوا متوافرين على عدم لزوم الطلاق للمالفة ولم يزل منهم الائمة والفقهاء والمصنفون والمقلدون لهم عندنا
باسانيد صحيحة لا مطعن فيها عن جماعة من اهل العلم الذين هم اهل في عصرنا وقبلنا منهم كانوا يفتون بما احيا نانا فخيرني صاحبنا
الصادق محمد بن شهبان قال خبرني شيخنا الذي قرأت عليه القرآن وكان من اصدق الناس الشيخ محمد النخعي قال خبرني شيخنا
الامام خبيب جامع دمشق عبد الدين الفاروق قال كان والدي يرى هذه المسألة ويفيق بها ببغداد **واما اهل المغرب**
فتواتر عن يعتنى بالحديث ومذاهب السلف منهم انه كان يفوق بها واودى بعضهم على ذلك وضرب وقد ذكرنا فتوى لفتال
قوله الطلاق يلزم منه انه لا يقع به طلاق وان نواه وذكرنا فتاوى صاحب ابى حنيفة في ذلك وحكايتهم اياه عن الامام نصا
وذكر فتوى اشهب من المالكية فيمن قال لامرته ان خرجت من داري وكلت فلانا ونحو ذلك فانت طالق ففعلت لم تطلق
ولا يختلف عللان مطلقان بالانصاف ان اختيارا شيخ الاسلام لا تقاصر عن اختيارات ابن عقيل وابى الخطاب بل وشيخهما
ابى يعلى فاذا كانت اختيارات هؤلاء وامثالهم وجوها فيفتى بها في الاسلام ويحكم بها الحكم فلاختيارات شيخ الاسلام اسوة
بها ان لم ترجح عليها والله المستعان وعليه التكلان **فصل في جواز الفتوى بالائثار السلفية والفتاوى الصحابية وانما اولى**
بالاخذ بها من اراء المتأخرين وفتاويهم وان قربها الى الصواب بحسب قرب اهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه
وعلى انه وان فتاوى الصحابة اولى ان يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين اولى من فتاوى تابعي التابعين وهم
جرا وكما كان العهد بالرسول اقرب كان الصواب غلبه هذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل كما ان عصر التابعين
وان كان افضل من عصر تابعيهم فانما هو بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص ولكن الفضلون في العصر المتقدم اكثر من الفضلين في
العصر المتأخر وهكذا الصواب في اقوالهم اكثر من الصواب في اقوال من بعدهم فلن التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين
كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين واعلم لا يسمع الفتى والحاكم عند الله ان يفتى ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من
مقلدى الائمة وباخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوى والحكم بقول البخاري واسحق بن راهويه وعلى بن المديني ومحمد بن نصر المروزي
وامثالهم بل يترك قول ابن المبارك والاوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحامد بن زيد وحامد بن سلم وامثالهم
بل لا يلتفت الى قول ابن ابي ذيب والزهرى والليث بن سعد وامثالهم بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم و
سالم وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وشريح وابى واثل وجعفر بن محمد واضرابهم مسايسوغ الاخذ به بل يرى تقديم قول المتأخرين
من اتباع من قلنا على فتوى ابى بكر الصديق وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود وابى بن كعب وابى الدرداء وزيد بن ثابت و
عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبادة بن الصامت وابى موسى الاشعري واضرابهم فلا يدرك
ما عذرهم عند الله اذا سوى بين اقوال اولئك وفتاويهم واقوال هؤلاء وفتاويهم فكيف اذا رجحها عليها فكيف اذا عين
الاخذ بها حكما واقترع ومنع الاخذ بقول الصحابة واستحسان عقوبة من خالف المتأخرين لها وشهد عليه بالبدعة والضلالة و
خالفه اهل العلم وانه يكيد الاسلام تالله ليقول الاخذ بالمثل المشهور رمتنى بداتها وانسلت وسعى وراثته الرسول بامم هو و
كسأم الثواب ورمم بداته وكثير من هؤلاء يصرخ ويصيح ويقول ويعلم ان يجب على الامة كلهم الاخذ بقول من قلنا ناهيونا
ولا يجوز الاخذ بقول ابى بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم من الصحابة وهذا الكلام من اخذ به وتقلده ولاه الله ما تولى فيجزيه

ان الاخذ بالاقوال السلفية والفتاوى الصحابية اولى بالاخذ بها من اراء المتأخرين في فتاويهم

عليه يوم القيمة الجزاء الاوتى والذي ندين الله به ضد هذا القول والرد عليه فنقول اذا قال الصحابي قولاً فاما ان يخالفه
اخر ولا يخالفه فان خالفه مثله لم يكن قولاً حجة على الآخر وان خالفه اعلم منه كما اذا خالف الخلفاء الراشدون او بعضهم
غيرهم من الصحابة في حكم فهل يكون الشق الذي فيه الخلفاء الراشدون او بعضهم حجة الآخرين في قولان للعلماء وهما ان
عن الامام احمد والصحابة ان الشق الذي فيه الخلفاء او بعضهم ارجح واولى من الشق الآخر فان كان الاربعة في شق
فلا شك انه الصواب وان كان اكثرهم في شق فالصواب فيه اغلب ان كانوا اثنين واثنين فشق ابو بكر وعمر اقرب الى الصواب فاختلف
ابو بكر وعمر فالصواب مع ابي بكر وهذه جملة لا يعرف تفصيلها الا من له خبرة واعلام على ما اختلف فيه الصحابة وعلى الراجح من
اقوالهم وكيف في ذلك معرفة رجحان قول الصديق في الجدل والاخوة وكون الطلاق الثلاث بتم واحد مرة واحدة او تلفظ فيه بالثلاث
وجواز منع امهات الاولاد واذا نظر العالم النصف في ادلة هذه المسائل من الجانبين تبين لمان جانب الصديق ارجح وقد تقدم
بعض ذلك في مسألة الجدل والطلاق الثلاث بتم واحد ولا يحفظ للصديق خلاف نص واحد ابدأ ولا يحفظ له فتوى ولا
حكم ما خذها ضعيف ابدأ وهو تحقيقا لكون خلافة خلافة نبوة **فصل** ان يخالف الصحابي صحابياً اخر فاما ان يشتهر قوله في الصحابة
اولا يشتهر فان اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء انه اجماع وحجة وقالت طائفة منهم هو حجة وليس باجماع و
قال شاذية من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين لا يكون اجماعاً ولا حجة وان لم يشتهر قوله او لم يعلم هل يشتهر ام لا فاختلف
الناس هل يكون حجة ام لا فالذي عليه جمهور الامة انه حجة هذا قول جمهور الحنفية صرح به محمد بن الحسن وذكر عن ابن حنيفة
وهو مله مالك واصحابه وتصرفه في موطأه دليل عليه وقوهول اسحق بن راهويه وابي عبيد وهو منصوص الامام احمد
في غير موضع عنه واختيار جمهور اصحابه وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد اما القديم فاصحابه مقرون به واما
الجديد فكثير منهم يحكي عنه فيه انه ليس بحجة وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جداً فانه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد
ان قول الصحابي ليس بحجة وغاية ما تعلق به من نقل ذلك انه يحكي اقوال الصحابة في الجديد ثم يخالفها ولو كانت عنده حجة
لم يخالفها وهذا تعلق ضعيف جداً فان مخالفة المجتهدين الدليل المعين لما هو اقوى في نظره منه لا يدل على انه لا يراه دليلاً من
حيث الجملة بل خالف دليل الدليل ربح عنده منه وقد تعلق بعضهم بان يراه في الجديد اذا ذكر اقوال الصحابة موافقاً لها لا يخالفها
عليها وحدها كما يفعل بالنصوص بل يعضدها بضروب من الاقضية فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافها وتارة يوافقها
ولا يعتد عليها بل يعضدها بدليل اخر وهذا ايضا تعلق اضعف من الذي قبله فان نظراً لادلة وتعارضها وتناصدها من
عادة اهل العلم قد يمازجها ولا يدل ذكرهم دليلان ثانياً وثالثاً على ان ما ذكره قبله ليس بدليل وقد صرح الشافعي في الجديد
رواية الربيع عنه بان قول الصحابة حجة يجب المصير اليه فقال المحدثات من الامور ضربان احدهما ما حدث بخلاف كتاب الله
واجماع اوترا فهذه البدعة الضلالة والربيع انما اخذ عنه بغير دليل جعل مخالفة الاثر الذي ليس بكتاب ولا سنة ولا اجماع ضلالة
وهذا فوق كونه حجة وقال البيهقي في كتاب مدخل السنن له باب ذكر اقوال الصحابة اذا تفرقوا قال لشافعي اقاويل الصحابة اذا
تفرقوا فيها نصير الى ما وافق الكتاب السنة والاجماع اذا كان احدهم في القياس واذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ من غيره منهم
فيه له موافقة ولا خلاف صرت الى تباع قولاً اذا لم اجل كتاباً ولا سنة ولا اجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمة او وجد
قياس قال البيهقي وقال في كتاب خلافة مع مالك ما كان الكتاب او السنة موجودين فالعذر على من تبعه مقطوع الا باثباته فان لم
يكن ذلك صرنا الى قاييل الصحابة او واحد منهم ثم كان قول الائمة ابي بكر وعمر وعثمان اذا صرنا الى التقليد احب اليها وذلك
اذ المنجد دلالة في الاختلاف يدل على قرب الاختلاف من الكتاب السنة فتتبع القول الذي معه الدلالة لان قول الامام

ن
الصحابة

مشهور بأنه يلزم الناس من قولهم الناس كان أشهر من يفتي الرجل وانقر وقد يأخذ بفتيا ويدعها وأكثر الفتيان فيثبون الخاصة
 في بيوتهم ومحاسنهم ولا يعيب العامة بما قالوا اعتنايتهم بما قال الامام وقد وجدنا الامم ينتدبون فيسألون عن العلم من الكتاب
 والسنة فيما ارادوا ان يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من الخبر ولا يستكفون عن ان يرجعوا لقواهم
 الله وفضلهم فاذا لم يوجد عن الامم فاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدين في موضع الامانة اخذنا بقولهم وكانت
 اتباعهم اولى بنا من اتباع من بعدهم قال الشافعي رضي الله عنه والعلم طبقات الاولى الكتاب السنة الثانية ثم الاجماع فيما
 ليس كتابا ولا سنة الثالثة ان يقول صحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة الرابعة اختلاف الصحابة الخامسة القياس هذا
 كله كلام في الجريد قال البيهقي بعد ان ذكر هذا وفي الرسالة القديمة للشافعي بعد ذكر الصحابة وتظهيرهم قال وهم فوقنا في
 كل علم واجتهاد وزرع وعقل وامر استدلوا به علم واراؤهم لنا احمد واوولى بنا من رايها ومن ادركنا من يرضى او حكى لنا عنه سبيلنا
 صاروا فيما لم يعلموا فيه سنة الى قولهم ان اجتمعوا او قول بعضهم ان تفرقوا وكذا نقول ولم نخرج من اقوالهم كلامهم قال واذا قال
 الرجلان منهم في شيء قولين نظرت فان كان قول احدهما اقرب بالكتاب والسنة اخذت به لان مع شيئا قويا فان لم يكن على واحد
 من القولين دلالة بما وصفت كان قول الامم الى بكر وعمر وعثمان ارجح عندنا من واحد لو خالفهم غير امام قال البيهقي وقال
 في موضع اخر فان لم يكن على القول دلالة من كتاب السنة كان قول بكر وعمر وعثمان احب الي من قول غيرهم فان اختلفوا
 صرنا الى القول الذي عليه دلالة وقل ما يخلو خلافا من ذلك وان اختلفوا بلا دلالة نظرنا الى الاكثر فان تكافوا نظرنا احسن
 اقوالهم مخرجا عندنا وان وجدنا للفتين في زماننا او قبله اجتماعا في شيء تبعناه فاذا اترلت نازلة لم نجد فيها واحدة من هذه الامور
 فليس الاجتهاد الراي فهذا كلام الشافعي رحمه الله ورضي عنه بنصه ونحن نشهد بالله انه لم يرجع عنه بل كلام في الجريد مطابق
 لهذا موافق له كما تقدم ذكر لفظه وقد قال في الجريد في قتل الراشدين القياس عنده ولكن تركه لقول بكر الصديق رضي الله
 عنه فقد اخبرنا انه ترك القياس الذي هو دليل عند لقول صاحب فكيف يترك موجب الدليل الغير دليل وقال في المضامع بعير قلته
 تقليدا لعمر وقال في موضع اخر قلته تقليدا لعثمان وقال في الفرائض هذا من ذهب تلقيناه عن زيد ولا تستوحش من لفظه
 التقليد في كلامه وتظن انها تنفي كون قوله حجة بناء على ما تلقيت من اصطلاح المتأخرين ان التقليد قبول قول الغير بعير حجة
 فهذا اصطلاح حادث وقد صرح الشافعي في موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد فقال قلته هذا تقليد الخبر وائمة الاسلام
 كلهم على قبول قول الصحابي قال يعقوب بن حماد ثنا ابن المبارك قال سمعت ابا حنيفة يقول اذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم على الرأس
 والعين واذا جاء عن الصحابة فاختار من قولهم واذا جاء عن التابعين زاحمناهم وذهب بعض المتأخرين من الخفية والشافعية والمالكية و
 الحنابلة وأكثر المتكلمين الى انه ليس بحجة وذهب بعض الفقهاء الى انه يخالف القياس فهو حجة والا فلا قالوا لانه اذا خالف القياس
 لم يكن الا على توقيف وعلى هذا فهو حجة وان خالف صحابي اخر والذين قالوا ليس بحجة قالوا لان الصحابي مجتهد من المجتهدين يجوز عليه
 الخطا فلا يجب تقليده ولا يكون قوله حجة كسائر المجتهدين ولان الادلة الدالة على طلان التقليد تم تقليد الصحابة ومن دونهم
 ولان المتأخر اذا ادرك عصر الصحابة اعتد بخلافه عند اكثر الناس فكيف يكون قول الواحد حجة عليه ولان الادلة قلما انحصرت
 في الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستصحاب وقول الصحابي ليس واحدا منها ولان امتياز به يكونه افضل واعلموا
 اني لا يوجب جوب اتباع على مجتهد اخر من علماء التابعين بالنسبة الى من بعدهم فنقول الكلام في مقامين احدهما في الادلة
 الدالة على وجوب اتباع الصحابة الثاني في الجواب عن شبه النفاة فاما الاول فنسب وجوب احدهما ما اخرج به مالك وهو
 قوله تعالى والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه واعلمهم

جاءت تجربتها تحتها الانهار خالدين فيها ابداً ذلك الفوز العظيم فوجه الدلالة ان الله تعالى اشق على من اتبعهم فاذا قالوا قولاً فاتبعهم تبع عليه قبل ان يجرى صحتة فهو متبع لهم فيجب ان يكون محمداً على ذلك وان يستحق الرضوان ولو كان اتباعهم تقليداً محضاً كتقليد بعض المفتين لم يستحق من اتبعهم الرضوان الا ان يكون عامياً فاما العلماء المجتهدون فلا يجوز لهم اتباع حينئذ فان قيل اتباعهم ان يكون ما قالوا بالدليل وهو سلوك سبيل الاجتهاد لانهم انما قالوا بالاجتهاد والدليل عليه قوله باحسان ومن قلدهم لم يتبعهم باحسان لانه لو كان مطلق الاتباع محمداً لم يفرق بين الاتباع باحسان او بغير احسان وايضاً فيجوز ان يراد به اتباعهم في اصل الدين وقوله باحسان اي بالزام الفرائض واجتناب المحارم ويكون القصد ان السابقين قد وجبت لهم الرضوان ولن اسأله القول صلحاً وبإيدائك ان الله قد اطمع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وايضاً فالثناء على من اتبعهم كلهم وذلك اتباعهم فيما اجمعوا عليه وايضاً فالثناء على من اتبعهم لا يقتضي وجوبه وانما يدل على جواز تقليدهم وذلك دليل على جواز تقليد العالم كما هو مذهب طائفة من العلماء او تقليد الاعلم كقول طائفة اخرى اما الدليل على وجوب اتباعهم فليس في الآية ما يقتضي فاجواب من وجوه احدها ان الاتباع لا يستلزم الاجتهاد لوجوه احدها ان الاتباع المأمور به في القرآن كقوله فاتبعوا ما يحكيكم الله واتبعوا لعلمكم تهتدون ويتبع غير سبيل المومنين ونحوه لا يتوقف على الاستدلال على صحة القول مع الاستغناء عن القائل الثاني انه لو كان المراد اتباعهم في الاستدلال والاجتهاد لم يكن فرق بين السابقين وبين جميع المخلاق لان اتباع موجب الدليل يجب ان يتبع فيه كل احد فمن قال قولاً بدليل صحيح وجب موافقته فيه الثالث انه اما ان يجوز مخالفتهم في قولهم بعد الاستدلال او لا يجوز فان لم تجز فهو المطلوب وان جازت مخالفتهم فقد خولفوا في خصوص الحكم واتبعوا في حسن الاستدلال فليس جاز من فعل ذلك متبعاً لموافقتهم في الاستدلال باولى من جعل مخالفاً لمخالفتهم في عين الحكم الرابع ان من خالفهم في الحكم الذي افتوا به لا يكون متبعاً لهم اصلاً بدليل ان من خالف مجتهداً من المجتهدين في مسئلة بعد اجتهاده لا يصح ان يقال اتبعوا ان اطلق ذلك فلا بد من تقييده بان يقال اتبعوا في الاستدلال والاجتهاد الخامس ان الاتباع افعال من اتبع وكون الانسان تابعاً لغيره نوع افتقار اليه ومشى خلفه وكل واحد من المجتهدين المستدلين ليس تبعاً للآخر ولا فقراً اليه بحجة ذلك حتى يستشعر موافقته والانقياد له ولهذا لا يصح ان يقال لمن وافق رجلاً في اجتهاده او فتواه اتفاقاً انه متبع له السادس ان الآية قصد بها مدح السابقين والثناء عليهم وبيان استحقاقهم ان يكونوا ائمة متبوعين وتقدير ان لا يكون قولهم موجباً للموافقة ولا مانعاً من المخالفة بل انما يتبع القياس مثلاً لا يكون لهم هذا المنصب ولا يستحقون هذا المدح والثناء السابع ان من خالفهم في خصوص الحكم فلم يتبعهم في ذلك الحكم ولا فيما استدلوا به على ذلك الحكم فلا يكون متبعاً لهم بحجة مشاركتهم في صفة عامة وهي مطلق الاستدلال والاجتهاد لاسيما وتلك الصفة للعامة لا اختصاص لها بل ان ما ينفي الاتباع اخص منها يثبت واذا اوجد الفارق الاخص والجامع الاعم وكلاهما مؤثر كان التفريق رعاية للفارق اولى من الجمع رعاية للجامع واما قوله باحسان فليس المراد به ان يجتهد وافق او خالف لانه اذا خالف لم يتبعهم فضلاً عن ان يكون باحسان ولان مطلق الاجتهاد ليس فيه اتباع لهم لكن الاتباع لهم اسم يدل على خلل فيه كل من وافقهم في الاعتقاد والقول فلا بد من ذلك ان يكون المتبع محسناً بلا افعال الفرائض واجتناب المحارم لئلا يقع اغترار بحجة الموافقة قولاً وايضاً فلا بد ان يحسن المتبع لهم القول فيهم ولا يقدح فيهم اشتراك الله ذلك لعله بان سيكون اقوام ينالون منهم وهذا امثل قوله تعالى بعد ان ذكر المهاجرين والانصار والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا واما تخصيص اتباعهم باصول الدين دون فروعها فلا يصح لان الاتباع عام ولان من اتبعهم في اصول الدين فقط لو كان متبعاً لهم على الاطلاق لكان متبعين

للمؤمنين من أهل الكتاب لم يكن فرق بين اتباع السابقين من هذه الأمة وغيرها وايضا فانه اذا قيل فلان يتبع فلانا واتبع فلانا و
 انما يتبع فلانا ولم يقيد ذلك بقرينة لفظية ولا حالية فانه يقتضي اتباعه في كل الامور التي يتاقي فيها الاتباع لان من اتبعه في
 حال وخالفه في اخر لم يكن وصفه بانه متبع باول من وصفه بانه مخالف ولان الرضوان حكم يتعلق باتباعهم فيكون الاتباع
 سببا للاحكام العلوية وهو مشتق يقتضي ان ما منه الاشتقاق سبب واذا كان اتباعهم سببا للرضوان اقتضى الحكم في جميع
 موارد لا اختصاصا من الاتباع بحال دون حال ولان الاتباع يوزن بكون الانسان تبعا لغيره وفرعا عليه واصول الدين
 ليست كذلك ولان الآية تضمنت الثناء عليهم وجعلهم ائمة لمن بعدهم فلو لم يتناول الا اتباعهم في اصول الدين في الشرع
 لم يكونوا ائمة في ذلك لان ذلك معلوم مع قطع النظر عن اتباعهم **فصل** واما قولهم ان الثناء على من اتبعهم كلهم فتقول الآية
 اقتضت الثناء على من اتبع كل واحد واحد منهم كما ان قوله والسابقون الاولون والذين اتبعوهم يقتضي حصول الرضوان لكل واحد
 من السابقين والذين اتبعوهم في قوله رضي الله عنهم ورضوا عنه واعد لهم جنات تجري من تحتها الانهار ولان حكم
 علق عليهم في هذه الآية فقد تناولهم مجتمعين ومنفردين وايضا فان الاصل في الاحكام المعلقة باسماء عامة ثبوتها لكل فرد فرد
 من تلك السميات كقوله اقيموا الصلوة وقوله لقد رضي الله عن المؤمنين وقوله تعالى اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وايضا فان
 الاحكام المعلقة على المجموع يوتى فيها باسم يتناول المجموع دون الافراد كقوله ولكن لا جعلناكم امة وسطا وقوله كنتم خيرا مة
 اخرجت للناس وقوله ويتبع غير سبيل المؤمنين فان لفظ الامة ولفظ سبيل المؤمنين لا يمكن توزيعه على افراد الامة و
 افراد المؤمنين بخلاف لفظ السابقين فانه يتناول كل فرد من السابقين وايضا فالآية تم اتباعهم مجتمعين ومنفردين في
 كل مكان فمن اتبع جماعتهم اذا اجتمعوا واتبع احادهم فيما وجدوا وعندهم متا لم يخالفه فيه غيره منهم فقد صدق عليه انه
 اتبع السابقين اما من خالف بعض السابقين فلا يصح ان يقال اتبع السابقين لوجود مخالفة لبعضهم لاسيما اذا خالف هذا
 مرة وهذا مرة وبهذا يظهر الجواب عن اتباعهم اذا اختلفوا فان اتباعهم هناك قول بعض تلك الاقوال باجتهاد واستدلال
 اذ هم مجتمعون على تسوية كل واحد من الاقوال من ادلى جتهاده اليه فقد قصدنا باتباعهم ايضا اما اذا قال الرجل قولا لم يخالفه
 فيه فلا يعلم ان السابقين سوغوا خلاف ذلك القول وايضا فالآية تقتضي اتباعهم مطلقا فلو فرضنا ان الطالب وقف على
 نص يخالف قول الواحد منهم فقد علمنا انه لو ظهر بذلك النص لم يعدل عنه اما اذا راينا رايه فقد يجوز ان يخالف ذلك الرأي
 ايضا فلو لم يكن اتباعهم الا فيما اجمعوا عليه كلهم لم يحصل باتباعهم الا فيما قد علم ان من دين الاسلام بالاضطرار لان السابقين
 الاولين خلق عظيم ولم يعلموا انهم اجمعوا الا على ذلك فيكون هذا الوجه هو الذي قبله وقد تقدم بطلان اذا الاتباع في ذلك
 غير مؤثر وايضا فجميع السابقين قد مات منهم اناس في حياة رسول الله صلى الله عليه واله ولم يثبتوا فلا يجتاز في ذلك
 الوقت الى اتباعهم للاستغناء عنه بقول رسول الله صلى الله عليه واله ولم يثبتوا فلو فرضنا احد يتبعهم اذ ذلك كان من السابقين
 فحاصله ان التابعين لا يمكنهم اتباع جميع السابقين وايضا فان معرفة قول جميع السابقين كالمعتذر فكيف يتبعون كلهم في
 شيء لا يكاد يعلم وايضا فانهم انما استحقوا منصب الامامة والقتلاء بهم يكونهم السابقين وهذه صفة موجودة في كل واحد منهم
 فوجب ان يكون كل منهم اماما للمتقين كما استوجب الرضوان والجنة **فصل** واما قوله ليس فيها ما يوجب اتباعهم
 فنقول الآية تقتضي الرضوان عن اتباعهم باحسان وقد قام الدليل على ان القول في الدين بغير علم حرام فلا يكون اتباعهم
 قولا بغير علم بل قولا بعلم هذا هو المقصود وحيث ان فسواء سمي تقليدا او اجتهادا وايضا فان كان تقليدا للعالم للعالم حراما
 كما هو قول المشافعية والحنابلة فاتباعهم ليس بتقليد لانه مرضى وان كان تقليدا جازا او كان تقليدا هم مستثنى من التقليد

الحرم فلم يقل احد ان تقليد العلماء من موجبات الرضوان فعمل ان تقليد هم خارج عن هذا لان تقليد العالم وان كان جائزا فتركه الى قول
غيره اولى اجتهاد جائزا ايضا بالاتفاق والشئ المبسح لا يستحق بالرضوان وايضا فان رضوان الله غاية الطالب لا تتال الا بالفضل
الاعمال ومعلوم ان التقليد الذي يجوز خلافه ليس بافضل الاعمال بل الاجتهاد افضل منه فعمل ان اتباعهم هو افضل ما يكون
في مسئلة اختلافوا فيها هم ومن بعدهم وان اتباعهم دون من بعدهم هو الموجب لرضوان الله فلا ريب ان رجحان احد
القولين يوجب لاتباعه وقولهم ارجح بلا شك ومسائل الاجتهاد لا يتخير الرجل فيها بين القولين وايضا فان الله اشق على الذين
اتبعواهم باحسان والتقليد وظيفة العامة فاما العلماء فاما ان يكون مباحا لهم او محرما اذ الاجتهاد افضل منه لهم بغير خلاف
او هو واجب عليهم فلواريد باتباعهم التقليد الذي يجوز خلافه كان العامة في ذلك للنصيب لا وفي وكان خط علماء الامة من هذه الالية
بجنس الخطوط ومعلوم ان هذا فاسد وايضا فالرضوان عن اتباعهم دليل على ان اتباعهم صواب ليس بخطا فانه لو كان خطأ
لكان غاية صاحبه ان يعف عنه فان الخطي الى ان يعف عنه اقرب منه الى ان يرضى عنه واذا كان صوابا وجب لاتباعه لا خلاف
الصواب خطأ والخطأ يحرم اتباعه اذا علم ان خطأ وقد علم انه خطأ يكون الصواب خلافه وايضا فاذا كان اتباعهم موجبا لرضوان
لم يكن ترك اتباعهم موجبا لرضوان لان الجزاء لا يقتضي وجود الشئ وضده ولا وجوده وعدمه لانه يبقى عليهم الاثر في ذلك
الجزاء واذا كان في مسألة قولان احدهما يوجب الرضوان والاخر لا يوجب كان الحق هو ما يوجب وهذا المطلوب وايضا فان طلب
رضوان الله واجب لانه اذا لم يوجد رضوانه فاما عن خطه وعقوه والعفو انما يكون مع انقضاء سبب الخطية وذلك لا يتأسر مباشرة الا
بالفضل اذا كان رضوانه انما هو في اتباعهم واتباع رضوانه واجب كان اتباعهم واجبا وايضا فانه انما اشق على المتبع بالرضوان ولم يصح
بالوجوب لان ايجاب الاتباع يدخل فيه الاتباع في الافعال ويتقضى تهمير مخالفتهم مطلقا فيقتضى ذم الخطي وليس كذلك اما الاقوال
فلا وجه لمخالفتهم فيها بعد ما ثبت ان فيها رضاء الله تعالى وايضا فان القول اذا ثبت ان فيه رضاء الله لم يكن رضاء الله في ضده بخلاف
الافعال فقد يكون رضاء الله في الافعال المختلفة وفي الفعل والترك بحسب قصدتين وحالين اما الاعتقادات والاقوال فليست كذلك
فاذا ثبت ان في قولهم رضوان الله تعالى لم يكن الحق والصواب الا هو فوجب اتباعه فان قيل السابقون هم الذين صلوا الى
القبليتين او هم اهل بيعة الرضوان ومن قبلهم فما الدليل على اتباعهم من اسم بعد ذلك قيل اذا ثبت وجوب اتباع اهل بيعة الرضوان
فهو اكبر المقصود على ان لا قائل بالفرق وكل الصحابة سابق بالنسبة الى من بعدهم **فصل الوجه الثاني** قوله تعالى اتبعوا من لا
يسألكم جزاؤهم مهتدون هذا قصة الله سبحانه وتعالى عن صاحب ياسين على سبيل الرضى بهذه المقالة والثناء على قائلها
والاقرار له عليها وكل واحد من الصحابة لم يسألنا اجرا وهم مهتدون بدليل قوله تعالى خطا بالهم وكنتم على شفا حفرة من النار
فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ولعل من الله واجب وقوله تعالى ومنهم من يستمع اليك حتى اذا
خرجوا من عندك قالوا الذين اتوا العلم ما ذا قال انما اولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم والذين اهتدوا
زادهم هدى واتهم تقوهم وقوله تعالى والذين قالوا في سبيل الله فلن يصل اعمالهم سبيهم وقوله تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبيلنا وكل منهم قاتل في سبيل الله وجاهدا لما بيده او بلسانه فيكون الله قد هداهم ومن هداه فهو
مقتد فيجب اتباعه بالاية **الوجه الثالث** قوله تعالى واتبع سبيل من اتاب الى وكل من الصحابة منيب الى الله فيجب اتباع
سبيل واقوال واعتقادات من اكبر سبيل والدليل على انهم منيبون الى الله تعالى ان الله تعالى قد هداهم وقد قال ولهدى اليه
من ينيب **الوجه الرابع** قوله تعالى قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة انا ومن اتبعني فاخبر تعالى ان من اتبع الرسول
يدعوا الى الله ومن دعا الى الله على بصيرة وجب اتباعه لقوله تعالى فيما حكاه عن الجن ورضي يا قومنا اجيبوا داعي الله و

قد السجدة في قوله
الفاعل وقري قتلوا
مختلفا ومشتددا مبنيا
لفعل «يا قومنا»

واجبة

واما

اجابهم
هنا بيان في الاصل

امناؤه ولان من دعا الى الله على بصيرة فقد دعا الى الحق عالمنا به والدعاء الى احكام الله دعاء الى الله لان دعاء الى طاعة فيما امرت به
واذن والصيانة رضوان الله عليهم قلا تبعوا الرسول صلى الله عليه وآله ولم يوجب اتباعهم اذا دعوا الى الله الوجه الخامس
قوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قال

صلى الله عليه وآله وسلم والدليل عليه قوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا حقيقة الاصطفاء افتعال من التصفية
فيكون قد صفاهم من الاكدار والخطا من الاكدار فيكونون مصفين منه ولا يتنقص هذا بما اذا اختلفوا لان الحق لم يعد لهم فلا
يكون قول بعضهم كذا الان مخالفة الكدر وبيان يزيل كونه كذرا بخلاف ما اذا قال بعضهم قولا ولم يخالف فيه فلو كان قولا باطلا
ولم يرد راد كان حقيقة الكدر وهذا الان خلاف بعضهم لبعض بمنزلة متابعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض اموره

فانها لا تخرج عن حقيقة الاصطفاء الوجه السادس ان الله تعالى شهد لهم بانهم اتوا العلم بقوله ويرى الذين اتوا العلم

الذي ازل اليك من ربك هو الحق وقوله حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين اتوا العلم ماذا قال انفاو قوله يرفع الله الذين

امناؤهم والذين اتوا العلم درجت واللام في العلم ليست الاستغراق وانما هي العهد اي للعلم الذي بعث الله به نبيه صلى الله

عليه وآله وسلم واذا كانوا قد اتوا العلم كان اتباعهم واجبا الوجه السابع قوله تعالى كنتم خيرا ما اخرجت للناس تامرون بالمعروف

وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله شهد لهم الله تعالى بانهم يامرون بكل معروف وينهون عن كل منكر فلو كانت الحادثة في

زمانهم لم يفت فيها الا من اخطأ منهم لم يكن احد منهم قد امر فيها بمعروف ولا نهى فيها عن منكر اذ الصواب معروف بلا

شك والخطا منكر من بعض الوجوه ولذا ذلك لما صح القسك بحد هذه الآية على كون الاجماع حجة واذا كان هذا باطلا علم ان

خطا من يعلم منهم في العلم اذا لم يخالفه غيره مستغنى وذلك يقتضون قوله حجة الوجه الثامن قوله تعالى يا ايها الذين امنوا

اتقوا الله وكونوا مع الصادقين قل غير واحد من السلف هم اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولا يرب انهم ائمة الصادقين وكل

صادق بعدهم فيهم يات في صدق بل حقيقة صدق اتباعهم وكون معهم ومعلوم ان من خالفهم في شيء وان وافقهم في غيره

لم يكن معهم فيما خالفهم فيه وحينئذ فيصدق عليه ان ليس معهم فتنتفى عنه المعية المطلقة وان ثبت له قسطن المعية فيما

وافقهم فيه فلا يصدق عليه ان معهم بهذا القسط وهذا كما نفى الله ورسوله الايمان المطلق عن الزاني والشارب والسارق

والمنتهب بحيث لا يصدق انهم المؤمن وان لم ينفى عنه مطلق الاثم الذي يمتنع لاجله ان يقال مع شيء من الايمان وهذا

كما ان اسم الفقيه والعالم عند الاطلاق لا يقال لمن معه مسئلة او مسئلتان من فقه وعلم وان قيل مع شيء من العلم ففرق بين

المعية المطلقة ومطلق المعية ومعلوم ان المأمور به الاول لا الثاني فان الله تعالى لم يرد منا ان نكون معهم في شيء من الاشياء وان

يحصل من المعية ما يطلق عليه الاسم وهذا غلط عظيم في فهم مراد الرب تعالى من اوامره فاذا امرنا بالتقوى والبر والصدق والعفة و

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحو ذلك لم يرد منا ان ناتي من ذلك باقل ما يطلق عليه الاسم وهو مطلق المناهية

انما مورد بحيث تكون متشابهة لامره اذا اتينا بذلك ونما تقرر بهذا الوجه بما تقدم في تقرير الامر باتباعهم سواء الوجه

الثامن قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا او وجه الاستدلال

بالآية انما تعالى اخبرنا بجهاد امة خيلا عدولا وهذا حقيقة الوسط فمخير الامم واعدائها في اقوالهم واعمالهم واراد انهم و

نياتهم وبهذا استحقوا ان يكونوا شهداء للرسول على اممهم يوم القيمة والله تعالى يقبل شهادتهم عليهم فهم شهداء ولهؤلاء

نوه بهم ورضوهم واشته عليهم لانه تعالى اتخذهم شهداء اعلم خلقه من الملائكة وغيرهم بحال هؤلاء الشهداء واورادهم لا تكتفي

ان تصلى عليهم وتدعو لهم وتستغفر لهم والشاهد المقبول عند الله هو الذي يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحق مستندا

يصدق

عدلا

الى علم به بما قال تعالى الامن شهد بالحق وهم يعلمون فقد خير الانسان بالحق اتفاقا من غير علم به وقد يعلم ولا يخبر به فالشاهد
 المقبول عند الله هو الذي يخبر عن علم فلو كان عليهم ان يفتي احدهم بفتوى ويكون خطأ خالفته حكم الله ورسوله ولا يفتي
 غيره بالحق الذي هو حكم الله ورسوله امامهم اشتها رفقوا الاول وبدون اشتهاها كانت هذه الامة العدل لخيار قد
 اصفقت على خلاف الحق بل انقسموا قسمين قسما افتى بالباطل قسما سكوت عن الحق وهذا من التسهيل فان الحق لا يعدوهم
 ويخبرهم عنهم الى من بعدهم قطعا ونحن نقول لمن خالف قولهم لو كانوا اخيرا ما سبقونا اليه الوجه العاشر ان قوله تعالى و
 جاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملأ ابيكم ابراهيم هو سمكم المسلمين من قبل وفي هذا
 ليكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس فاخبر تعالى انه اجتباكم والاجتباء كالاصطفاء وهو امتثال من جبي
 الشيء يجتبه اذا ضم اليه وحازه الى نفسه فهم المجتوبون الذين اجتباهم الله اليه وجعلهم اهل خاصته وصفوته من
 خلقه بعد النبيين والمرسلين ولهذا امرهم تعالى ان يجاهدوا في حق جهاده فيبذلوا له انفسهم ويفردوه بالمحبة والعبادة
 ويختاروه وحده الهامعبدوا محبوا على كل ما سواه كما اختارهم على من سواهم فيتحذرونه وحده الهام ومعبودهم الذي يتقربون
 اليه بالسنتهم وجوارحهم وقلوبهم ومحبتهم فيؤثرونه في كل حال على من سواه كما التحذهم عبيدا واولياءه واحبابه واثرهم بذلك على
 من سواهم ثم اخبرهم تعالى انه يبر عليهم دينه غاية التيسير ولم يجعل عليهم في من حرج البتة لكمال محبتهم ورافقة ورحمة و
 حنانهم ثم امرهم بلزوم ملأ امام الخفاء ابيهم ابراهيم وهي فزاده تعالى وحده بالعبودية والتعظيم والحب والخوف والرجاء
 التوكل والابانة والتقويض والاستسلام فيكون تعلق ذلك من قلوبهم به وحده لا بغيره ثم اخبر تعالى انه ثوبهم واثنى عليهم
 قبل وجودهم وسميتهم عبادة المسلمين قبل ان يظهرهم ثم ثوبهم بهم وسميتهم كذلك بعد ان اوجدهم اعتناء بهم ورفع شأنهم
 واعلاء قدرهم ثم اخبر تعالى انه فعل ذلك ليظهرهم عليهم رسولهم وليشهد لهم على الناس فيكونون مشهودا الهام بشهادة الرسول
 شاهدين على الامم بقيام حجة الله عليهم فكان هذا التنويه واسارة الذكر لهدى الامرين الجليلين ولهاين الحكمتين
 العظيمتين والمقصود انهم اذا كانوا بهذه المنزلة عند تعالى فمن المحال ان يحرمهم كلهم الثواب في مسئلة فيفتي فيها بعضهم
 بالخطأ ولا يفتي فيها غيره بالصواب ويظفر فيها بالهدى من بعدهم والله المستعان الوجه الحادي عشر قوله تعالى و
 من يعصم بالله فقد هدى الى صراط مستقيم ووجه الاستدلال بالآية انه تعالى خير عن المعصمين به انهم قد هدى والى الحق
 فنقول لصحابة رضوان الله عليهم معصمون بالله فهم مهتدون فاتباعهم واجب ما المقدمة الاولى فقير بها من وجوه
 احدها قوله تعالى واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير ومعلوم كمال تولى الله تعالى لهم ونصره اياهم
 اتم نصره وهذا يدل على انهم اعتصموا به اتم اعتصام فهم مهديون بشهادة الرب لهم بلا شك واتباع للهدى واجبة شرعا
 وعقلا وفطرة بلا شك وما يرد على هذا الوجه من ان المتابعة لا تستلزم المتابعة في جميع امورهم فقد تقدم جوابه الوجه الثاني
 عشر قوله تعالى عن اصحاب موسى وجعلنا منهم ائمة يهدون بامرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون فاخبر تعالى انه جعلهم
 ائمة ياتم بهم من بعدهم لصبرهم وبقينهم اذ بالصبر واليقين تنال الامامة في الدين فان الداعي الى الله تعالى لا يتم له امره الا
 ببقينه للحق الذي يدعوا اليه وبصيرته به وصبره على تنفيذ الدعوة الى الله باحتمال مشاق الدعوة وكف النفس عما يؤمن
 عزمه ويضعف ارادته فمن كان بهذه المثابة كان من الائمة الذين يهدون بامره تعالى ومن المعلوم ان اصحاب محمد صلى
 الله عليه واله وسلم اهل حق واولى بهذا الوصف من اصحاب موسى فهم اهل يقيننا واعظم صبرا من جميع الامم فهم اولى بنصرتنا
 الامامة وهذا امر ثابت بلا شك فشهادة الله لهم وثباتهم عليهم وشهادة الرسول لهم بانهم خير القرون وانهم خير الامة الله

تعلق

تقدم

وصفونه ومن الحال على من هذا شأنهم ان يخطوا كلهم الحق ويظفر بالمتأخرون ولو كان هذا امكنا لا نغلب الحقائق وكان
 للتأخرون ائمة لهم يحسب عليهم الرجوع الى فتاويهم واقوالهم وهذا كما انه محال حسا وعقلا فهو محال شرعا وبالله التوفيق **الوجه**
الثالث عشر قوله تعالى والذين يقولون ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قررة اعين واجعلنا للمتقين اماما وامام يحفظ
 قدوة وهو يصلي للواحد والجمعة كالامة والنسوة وقد قيل هو جمع ام كصاحب صحاب وراجل ورجال وتاجر وتجار وقيل هو
 مصدا كقتال وضرباى ذوى امام والصواب الوجه الاول فكل من كان من التقيين وجب عليه ان ياتهم بهم والتقوى للجمعة
 والايتام بهم واجب مخالفتهم فيها افتوا به مخالف للايتام بهم وان قيل نحن ناتم بهم في الاستدلال واصول الدين فقد تقدم
 من جواب هذا ما فيه كفاية **الوجه الرابع عشر** ما ثبت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم في الصحاح من وجوه متعددة انه قال خير
 القرون القرن الذى بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فخير صلى الله عليه وآله وسلم ان خير القرون قرنه مطلقا وذلك يقتضيه
 تقدمهم في كل باب من ابواب الخير والا لكانوا خيرا من بعض الوجوه فلا يكون خير القرون مطلقا فلو جاز ان يخطى لرجل منهم
 في حكم وسائرهم لم يقتوا بالصواب وانما ظفر بالصواب من بعدهم واخطاؤه لزم ان يكون ذلك القرن خيرا منهم من ذلك الوجه
 لان القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطا في ذلك القرن ثم هذا يعتد في مسائل عديدة لان من يقول
 قول الصحابي ليس بجحى فعنده ان يكون من بعدهم اصاب في كل مسألة قال فيها الصحابي قولا ولم يخالف صحابي اخر وفات
 هذا الصواب للصحابة ومعلوم ان هذا ياتي في مسائل كثيرة تفوق العدل والاحصاء فكيف يكونون خيرا من بعدهم وقد امتاز
 القرن الذى بعدهم بالصواب فيما يفوق العدل والاحصاء ما اخطاوا فيه ومعلوم ان فضيلة العلم ومعرفة الصواب اكمل
 الفضائل واشرفها فيا سبحان الله اى وصمة اعظم من ان يكون الصديق او الفاروق او عثمان او علي او ابن مسعود او
 سلمان الفارسي او عبادة بن الصامت واضرابهم رضوا الله عنهم قلا خبر عن حكم الله انه كيت وكيت في مسائل كثيرة واخطا فيه
 ذلك ولم يشتمل قرنهم على باطل بالصواب في تلك المسائل حتى يتبع من بعدهم ففوا حكم الله الذى جعل اولئك السادة واصحاب
 الحق الذى اخطاه اولئك الائمة سبحانك هذا بهتان عظيم **الوجه الخامس عشر** ما روى مسلم في صحيحه من حديث ابو موسى
 الاشعري قال صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا لو جلسنا حتى نضلى مع العشاء فجلسنا فخرج علينا فقال ما زلتم هنا
 فقلنا يا رسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نضلى معك العشاء قال احسنتم واصبتم ورفع راسه الى السماء وكان كثيرا
 ما يرفع راسه الى السماء فقال النجوم امنة للسماء فاذا ذهبت النجوم الى السماء ما توعدوا امانة لاصحابي فاذا ذهبت لى اصحابي ما
 يوعدون واصحابي امنة لامتي فاذا ذهب اصحابي لى امتي ما يوعدون ووجه الاستدلال بالحديث انه جعل نسبة الصحابة الى من
 بعدهم كنسبة الى اصحابه وكنسبة النجوم الى السماء ومن المعلوم ان هذه التشبيه يعطى من وجوب ائمة الامة بهم ما هو نظير ائمة
 بنبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ونظير ائمة اهل الارض بالنجوم وايضا فانه جعل بقاءهم بين الامة امانة لهم وحرزا من الشر و
 اسبابه فلو جاز ان يخطوا فيما افتوا به ويظفر به من بعدهم لكان الظافرون بالحق امانة للصحابة وحرزا لهم وهذا من الحال
الوجه السادس عشر ما رواه ابو عبد الله بن بطة من حديث الحسن عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولم ان مثل اصحابي فامتنى كمثل الملة في الطعام لا يصلي الطعام الا بالماء قال الحسن قد ذهب ملحننا فكيف نصلي وراى بن بطة ايضا
 باسنادين الى عبد الرزاق اخبرنا معمر عن سمع الحسن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل اصحابي في الناس كمثل الملة
 في الطعام ثم يقول الحسن هيهات ذهبت النجوم وقال الامام احمد ثنا حسين بن علي الجعفي عن ابي موسى يعني اسرائيل عن الحسن
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم مثل اصحابي كمثل الملة في الطعام قال يقول الحسن هل يطيب الطعام الا بالماء ويقول الحسن

فكيف يقوم ذهب ملهم ووجه الاستدلال به شبه اصحابه في صلاح دين الامة بهم بالميل الذي صلاح الطعام به فلو جاز ان يقتوا
 بالخطا ولا يكون في عصرهم من يفتي بالصواب يظفر به من بعدهم لكان من بعدهم ملحا لهم وهذا محال يوضحه ان الميل كما
 ان به صلاح الطعام فالصواب به صلاح الانام فلو اخطوا فيما افتوا به لاحتاج ذلك الى ملح يصلح فاذا افتى من بعدهم
 بالحق كان قد اخطأ خطا لهم فكان ملحا لهم الوجه السابع عشر ما روى البخاري في صحيحه من حديث الانعمش قال سمعت
 ابا صالح يحدث عن ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتبعوا اصحابي فلو ان احداكم انفق مثل احد ذهبها
 ما بلغه مدا حدهم ولا نصيفه وفي لفظ فوالذي نفسي بيده وهذا خطاب من تحت الدين الوليد ولا قرانه من مسلمة الحديثية والفتنة
 فاذا كان مدا الخطا به ونصيفا افضل عند الله من مثل احد ذهبها من مثل خالد واضرابه من الصحابة فكيف يجوز ان يجرمهم الله
 الصواب في الفتاوى ويظفر به من بعدهم هذا من ابين المحال الوجه الثامن عشر ما روى الحميدي ثنا محمد بن طلحة قال
 حدثني عبد الرحمن بن سالم بن عبد الرحمن بن عوف بن ساعدة عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان الله اخترني واختار لي صحابا فحصل لي منهم وزراء وازهار واصهار والحديث ومن المحال ان يجرم الله الصواب من اختار
 لرسوله وجعلهم وزراء وازهار واصهار ويعطيهم من بعدهم في حق من الاشياء الوجه التاسع عشر ما روى
 ابو داود الطيالسي ثنا المسعودي عن عاصم عن ابى واثل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال ان الله نظرت في قلوب العباد فجعل
 قلب محمد خير قلوب العباد فيعثر برسالة ثم نظرت في قلوب العباد بعد قلب محمد فجعل قلوب اصحاب خير قلوب العباد فاخترت
 لصحبة ونصرة دينه فزاراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح ومن المحال ان ينظر
 الحق في حكم الله خير قلوب العباد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ويظفر به من بعدهم وايضا فانما افتى به حدهم وسكت عنه الباقيون كلهم فاما ان يكونوا قد رآه حسنا
 او يكونوا رآوه قبيحا فان كانوا رآوه حسنا فهو حسن عند الله وان كانوا رآوه قبيحا ولم ينكروه لم تكن قلوبهم من خير قلوب العباد
 كان من انكروا بعدهم خيرا منهم واعلم هذا من ابين المحال الوجه العشرون ما رواه الامام احمد وغيره عن ابن مسعود رضي
 عنه قال من كان متاسيا فليتأس باصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهم كانوا ابرهذه الامة قلوبا واعمتها علما
 واقلها تكلفا واقومها هديا واحسنها حالا قوم اختارهم الله لصحبة نبيه واقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوا اثارهم فانهم
 كانوا على الهدى المستقيم ومن المحال ان يجرم الله ابرهذه الامة قلوبا واعمتها علما واقلها تكلفا واقومها هديا بالصواب في
 احكامه ويوفق له من بعدهم الوجه الحادي والعشرون ما رواه الطبراني وابو نعيم وغيرهما عن حذيفة بن اليمان انه
 قال يا معشر القراءخذوا طريق من كان قبلكم فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقا بعيدا ولان تركتموه يمينا وشمالا لقد ضلتم
 ضلالا بعيدا ومن المحال ان يكون الصواب في غير طريق من سبق الى كل خير على الاطلاق الوجه الثاني والعشرون
 ما قاله جندب بن عبد الله لفرقة دخلت عليه من الخواص فقالوا ندعوك الى كتاب الله فقال انتم قالوا نحن قال انتم قالوا نحن فقال يا خبيث
 خلق الله في اتباعنا اختارون الضلالة ام في غير سنتنا تلتقون الهدى اخرجوا عنى ومن العلوم ان من جوز ان تكون الصحابة
 اخطا وانى فتاويهم فمن بعدهم وخالفهم فيها فقد اتبع الحق في غير سنتهم وقد دعاهم الى كتاب الله فان تاب الله انما يدعوا الى الحق
 كفى ذلك ازراجهل نفوسهم وعلى الصحابة الوجه الثالث والعشرون ما رواه الترمذي من حديث العراب بن
 سارية قال وعظنا رسول الله صلى الله عليه وسلم موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجدت منها القلوب فقال
 قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع فماذا نتهد اليها فقال عليكم بالسمع والطاعة وان تأمر عليكم عبد حبشي كان راسه نسيبة
 وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور

ن
اصحن
لصحبة

فان كل من ضلّ له وجه واحد من حسن اسناده لا يامع فخر سنخلفاته بسنة وامر باتباعها كما امر باتباع سنته وبالنسبة في الامر بها
 حطامه بان بعض عليها بالنواحي وهذا يتناول ما افتوا به وسنوه الامم وان لم يتقدم من بينهم في شيء والا كان ذلك سنة وتبنا ولما افتر
 بجمعهم او اكثرهم او بعضهم لانه خلق ذلك بمسند الخلفاء الراشدين ومعلوم انهم لم يسنوا ذلك وهم خلفاء في ان واحد فعلم انما
 سنة كل واحد منهم في وقت فهو من سنة الخلفاء الراشدين ورواه الامام احمد في مسنده من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن معوية
 ابن صالح عن حمزة بن حبيب عن عبد الرحمن بن عمر السلمي سمع العراب بن سارية فذكر نحو **الوجه الرابع والعشرون**
 ما رواه الترمذي من حديث الثوري عن عبد الملك بن عمار عن هلال مولى ربي بن حراش عن ربي عن حذيفة قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقتدوا بالذين من بعدي ابى بكر وعمر واهتدوا بهدي علي ومساكوا بهدي ابن ام عبد قال
 الترمذي هذا حديث حسن ووجه الاستدلال به ما تقدم في تقدير التابغة **الوجه الخامس والعشرون** ما رواه
 مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن رباح عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان يطعم القوم ابا بكر وعمر يرشدوا
 هو في حديث الميضاة الطويل فجعل الرشد معلقا بطاعتهم فلو افتوا بالخطا في حكم واصاب من بعدهم لكان الرشد في خلافها
الوجه السادس والعشرون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لابي بكر وعمر في شأن تامين القعقاع بن حكيم والافرع
 ابن حابس لو اتفقا على شيء لم اخالفكما فهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخبر ان لا يخالفهما لو اتفقا ومن يقول قولهما
 ليس يجوز مخالفتهما وبعض غلاتهم يقول لا يجوز الاخذ بقولهما ويجب الاخذ بقول ما مننا الذي قلناه وذلك موجب
 في كتبهم **الوجه السابع والعشرون** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى ابي بكر وعمر فقال هذان النعم والبصر اى
 هما منى بمنزلة النعم والبصر وهما من الدين بمنزلة النعم والبصر ومن الحال ان يحرم سمر الدين وبصره الصواب ويظفر به
 من بعدهما **الوجه الثامن والعشرون** ما رواه ابو داود وابن ماجه من حديث ابن مسعود عن مكحول عن عصف بن الحرث عن ابي
 ذر قال مررت على عمر رضي الله عنه فقال عمر نعم الفتى قال يا فتى استغفر لي فقال يا ابا ذر استغفر لك وانت صحت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال استغفر قال لا او غير قال انك مررت على عمر فقال نعم الفتى والى سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول ان الله جل الحق على لسان عمر وقلبه ومن الحال ان يكون الخطا في مسألة افتى بها من جعل الله الحق على لسانه وقلبه حظه
 ولا ينكره عليه احد من الصحابة ويكون الصواب فيها حظه من بعد هذا من ابي الحال **الوجه التاسع والعشرون** ما رواه
 مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد كان فيمن خلا من الامم اناس محدثون
 فان يكن في متى احد فهو عمر وهو في السند والتزمى وغيرهما من حديث ابي هريرة والحدث هو الحكم الذي يلقى الله في
 روعه الصواب يحرقه به الملك عن الله ومن الحال ان يختلف هذا ومن بعد في مسألة ويكون الصواب فيها مع المتأخر دونه
 فان ذلك يستلزم ان يكون ذلك الغير هو الحديث بالنسبة الى هذا الحكم دون امير المؤمنين رضي الله عنه وهذا وانما كان في
 اقرايه من الصحابة فانه لا يخلو عصرهم من الحق اما على لسان عمر واما على لسان غيره منهم وانما الحال ان يفتي امير المؤمنين
 الحديث بفتوى ويحكمكم ولا يقول احد من الصحابة غيره ويكون خطا فتوى يفتي له من بعدهم فيصيب الحق ويخطئ الصحابة **الوجه**
الثلاثون ما رواه الترمذي من حديث بكر بن عمرو عن مشرجه بن عاهان عن عتبة بن عاصم قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم يقول لو كان بعدى بنى لكان عمر وفي لفظ لو لم بعث فيكم بعث فيكم عمر قال الترمذي حديث حسن ومن
 الحال ان يختلف من هذا شأنه ومن بعده من المتأخرين في حكم من احكام الذين ويكون حظ عمر منه الخطا وحظ ذلك
 المتأخر منه الصواب **الوجه الحادي والثلاثون** ما رواه اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي ان عليا كرم الله وجهه

استجاب
تقاعها

ناس

قال كنانة بن زيد السكيتي تنطق على لسان عمرو من المحال ان يكون من بعده من المتأخرين اسعد بالصواب منه في حكم الله تعالى ورواه عمرو بن ميمون عن زر عن علي الوجه الثاني والثلاثون مارواه واصل الاحدب عن ابي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال رايت عمر الا وكان بين عيني ملكا يسدده ومعلوم قطعان هذا اولى بالصواب من ليس بهذه المثابة

الوجه الثالث والثلاثون مارواه الاعمش عن شقيق قال قال عبد الله والله لو ان علم عمر وضع في كفة ميزان وجعل علم اهل الارض في كفة اخرى لعلم عمر فن كرت ذلك بل ازيد الفخى فقال قال عبد الله والله اني لاحسب عمر ذهب تبسعا عشنا العلم ومن اجل الامور ان يكون الخالف لعمرو بعد انقراض عصر الصحابة اولى بالصواب منه في شيء من الاشياء **الوجه الرابع والثلاثون** مارواه ابن عيينة عن عبد الله بن ابي بن زيد قال كان ابن عباس اذا سئل عن شيء وكان في القرآن او السنة قال به والا قال بما قال به ابو بكر وعمر فان لم يكن قال براءة فهذا ابن عباس واتباعه للدليل وحكيمة الحجج معروفة حقها بخالفها قام عنده من الدليل كابر الصحابة يجعل قول ابي بكر وعمر حجة يؤخذ بها بعد قول الله ورسوله ولم يخالف في ذلك احد من الصحابة

الوجه الخامس والثلاثون مارواه منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى لا متى ما رضى بها ابن عبد كذا رواه يحيى بن يعلى المحاربي عن زائدة عن منصور والصواب مارواه اسرائيل وسفيان عن منصور عن القسم بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم انكروا ما روى جعفر بن عوف عن السعدي عن جعفر بن عثمان عن ابيه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الله بن مسعود اقرأ على قال اقرأ عليك انزل قال اني احب ان اسمع من غيري فافتتح سورة النساء حتى اذا بلغ فيكيف اذا اجتمعت من كل اممة بشهيد وجنابك على هؤلاء شهيد افاضت عينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكف عبد الله بن مسعود فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتكلم فحمد الله واشفي علي في ول كذا واشفي علي الله وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وشهد شهادة الحق وقال حينما بالله بيا وبالا سلام ديننا ورضيت لكم ما رضى لكم ابن ام عبد ومن قال ليس قوله بحجة واذا خالف غيره ممن بعد يجوز ان يكون الصواب في قول الخالف له لم يرض للامة ما رضى لهم ابن ام عبد ولا ما رضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الوجه السادس والثلاثون** مارواه ابو يحيى عن جارية بن مضرب قال كتب عمر رضي الله عنه الى اهل الكوفة قد بعث اليكم عمار بن ياسر اميرا وعبد الله بن مسعود معلما ووزيرا وهما من الانبياء من اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم من اهل بدر فاقتدا بهما واسمعوا قولهما وقد اترككم بعبد الله على نفسي فهذا عمر قد امر اهل الكوفة ان يقتدوا بهما وراى ابن مسعود ويسمعوا قولهما ومن لم يجمل قولهما اجتنبوا الاقتداء بهما ولا سمعوا قولهما الا فيما اجعت عليه الامة ومعلوم ان ذلك لا اختصاص لهما به بل لفرق فيه بينهما وبين غيرهما من سائر الامة

الوجه السابع والثلاثون ما قاله عبادة بن الصامت وغيره بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ان نقول بالحق حيث كنا ولا نخاف في الله لومة لائم ونحضر شهد بالله انهم ولو اجد البيعة وقالوا بالحق وصدعوا به ولم تأخذهم في الله لومة لائم ولم يكتفوا شيئا منه مخافة سوط ولا عصا ولا امير ولا وال كما هو معلوم لمن تأمل من هديهم وسيرةهم فقد انكر ابي سعيد على مروان وهو امير على المدينة وانكر عبادة بن الصامت على معاوية وهو خليفة وانكر ابن عمر على الحجاج بن يوسف وباسه وانكر على عمر بن سعيد وهو امير على المدينة وهذا كثير جدا من انكارهم على الامراء والولاة اذا خرجوا عن العدل لم يخافوا سوطهم ولا عقوبتهم ومن بعدهم لم تكن لهم هذه المتابعة بل كانوا يتركون كثير من الحق خوفا من ولاية الظلم وامراء الجور فمن المحال ان يوفق هؤلاء للصواب ويحرموا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **الوجه الثامن والثلاثون** ما ثبت في الصحيح من حديث ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنبر فقال ان عبدا خيرا لله بين الدنيا

وبين ما عندنا فاختار ما عند الله فبكي ابوبكر وقال بل نقد بك يا ابا تار واما تار فنجبتا لك ان يجزى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل
 خير فكان الخير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان ابوبكر اعلمنا به فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان امن الناس علينا في
 صحبتي وذات يدي ابوبكر ولو كنت متخذا من اهل الارض خليلا لا اتخذت ابابكر خليلا ولكن اخوة الاسلام ومودته لا يبق في
 المسجل باب الاسد الاباب ابوبكر ومن المعلوم ان فوت الصواب في الفتوى لا علم الا بالامامة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لجميع الصحابة معه ويظفر فلان وفلان من المتأخرين بهذا من اهل الحال ومن لم يجعل قوله حجة يجوز ذلك بل يحكم بتوقوع
 والله المستعان **الوجه التاسع والثلاثون** ما رواه زائدة عن ماص عن زر عن عبد الله قال لما قبض رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم قالت الانصار امير ومنكم امير فانهم عمر قال لستم تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر ابابكر
 ان يؤم الناس قالوا بلى قال فايكم تطيب نفسه ان يتقدم ابابكر فقالوا نعم ذباله ان نتقدم ابابكر ونحن نقول لجميع المفتين ايكم
 تطيب نفسه ان يتقدم ابابكر اذا اتى بفتوى وافق من قلدهم بغيرها ولا سيما من قال من زعمائكم انه يجب تقليد من قلده
 ديننا ولا يجوز تقليد ابوبكر الصديق رضي الله عنه اللهم انا شهدك ان انفسنا لا تطيب بذلك ونعوذ بك ان نطيب بـ
 نفسنا **الوجه الرابعون** ما ثبت في الصحيحين من حديث الزهري عن حماد بن عبد الله عن ابيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال بيننا انا ثم اذا تيت بقدر لبن فليل الى شرب فشربت منه حتى اني لارى الري يجري في ظفاري ثم اعطيت
 فضلي عمر قالوا فما اولت ذلك قال العلم ومن بعد الاشياء ان يكون الصواب مع من خالف في فتيا او حكم لا يعلم ان احدا من
 الصحابة خالف فيه وقد شهد له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بهذه الشهادة **الوجه الحادي والاربعون** ما
 ثبت في الصحيحين من حديث عبد الله بن ابى يزيد عن ابن عباس رضي الله عنهما انه وضع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وضوء فقال
 من وضع هذا قالوا ابن عباس فقال اللهم فقها في الدين وقال مكرمة ضمنى اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال
 اللهم صل الحكمة ومن المستبعد جلال الممتنع ان يفتي جبر الامة وترجمان القرآن الذي دعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم بدعوة مستجابة قطعا ان يفقهه في الدين ويعلم الحكمة ولا يخالف فيها احد من الصحابة ويكون فيها على خطأ ويفتي احد
 من المتأخرين بعد الخلاف فتواه ويكون الصواب معه فيظفر به وهو مقلدوه ويحرمه ابن عباس والصحابة **الوجه الثاني**
والاربعون ان صورة المسئلة ما لا يمكن في الواقعة حديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا اختلاف بين الصحابة رضي
 الله عنهم وانما قال بعضهم فيها قولاً وافته بفتيا ولم يعلم ان قوله وفتياه اشهر في الباقيين ولا انهم خالفوه وحينئذ فنقول من تأمل المسائل الفقهية
 والحوادث الفرعية وتدرّب بمسالكها وتصرف في مداركها وسلك سبلها ذللا وارتيوى من موارد ما علا ونهلا علم قطعا ان كثيرا
 منها قد تشبه فيها وجوه الراى بحيث لا توافق فيها بظاهر مراد او قياس صحيح ينشعر له الصدر وينجلي له القواديل تتعاضد
 فيها الظواهر والاقضية على وجه يقف الجتهد في اكثر المواضع حتى لا يبقى للظن رجحان بين لاسيما اذا اختلف الفقهاء فان
 عقولهم من اكل العقول واوفرها فاذا تلددوا وتوقفوا ولم يتقدموا ولم يتأخروا والم يكن ذلك في المسئلة طريقة واضحة
 ولا حجة لاثمة فاذا وجد فيها قول لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رضي الله عنهم الذين هم سادات الامة وقدر
 الامة واعلم الناس بكتاب ربهم تعالى وسنة نبينهم صلى الله عليه وآله وسلم وقد شاهدوا النزيل وعرفوا التأويل ونسبة من بعده
 في العلم اليهم كنسبتهم اليهم في الفضل والدين كان الظن والحالة هذه بان الصواب في جهةهم والحق من جانبهم من اقوى
 الظنون وهو اقوى من الظن المستفاد من كثير من الاقضية هذا اما لا يمتري فيه عاقل منصف وكان الراى الذي يوافقهم
 هو الراى السداد الذي لا راى سواه وهذا كان المطالب في الحادثة انما هو لمن راجع ولو استند الى استصحاب وقياس علم

او دلالة او شبه او عموم مخصوص ومخفوظ مطلق او وارد على سبب فلاشك ان الظن الذي يحصل لنا بقول الصحابي الذي
 لم يخالف به من كثير من الظنون المستندة الى هذه الامور او اكثرها وحصول الظن الغالب في القلب ضروري كحصول الامور الواجبة
 ولا يخفى على العالم امثلة ذلك الوجه الثالث والرابع ان الصحابي اذا قال قولا او حكم بحكم او افق بفتيا فله مدارك
 بينفرد بها عنا ومدارك تشاركه فيها فاما ما يختص به فيجب ان يكون سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم شفاهها او من صحابي اخر
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ما انفردوا به من العلم عن اكثر من ان يحاط به فلم يرو كل منهم كل ما سمعوا ومن ما سمعه
 الصديق رضي الله عنه والفاروق وغيرهما من كبار الصحابة رضوا الله عنهم الى ما روه فلم يرو عنه صديق الامة مائة حديث
 وهو لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من مشاهد بل صحبه من حين بعث بل قبل المبعث الى ان توفي وكان اعلم الامة به
 صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله وهدية وسيرة وكذلك اجلة الصحابة روايتهم قليلة جدا بالنسبة الى ما سمعوا من نبيهم ثم شاهدوا
 ولوروا كل ما سمعوه وشاهدوه لئلا يروى رواية ابي هريرة اضعا فامضا عفة فانه انما يجب نحو اربع سنين وقدر روى عنه الكثير
 فقول القائل لو كان عند الصحابي في هذه الواقعة شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لذكره قول من لم يعرف سيرة القوم والحوالهم
 فانهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحذرونها ويقلونها خوف الزيادة والنقص ويجدون في الشيء
 سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم مرارا ولا يصرحون بالسماع ويقولون قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت الفتوى
 التي بقيت بها احلهم لا تخرج عن ستة اوجه احلها ان يكون سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم والثاني ان يكون سمعها
 من سمعها من الثالث ان يكون فهمها من اية من كتاب الله فما خفي علينا الرابع ان يكون قد تفق عليهم ملامهم ولم ينقل الا
 قول المتفق بها وحده الخامس ان يكون كمال علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنا او لقراءت حالية اقترنت
 بالخطاب او لمجموع امور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ومشاهدة افعاله واحواله وسيرته
 وسماع كلامه والعلم بمقاصده وشهود تزيل الوهي ومشاهدة تاويل بالفعل فيكون فهم ما لا تفهم نحن وعلى هذه التقادير الخمسة
 تكون فتواه حجة يجب اتباعها السادس ان يكون فهم ما يرويه الرسول صلى الله عليه وسلم واخطأ في فهمه والمراد غير ما
 فهمه وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة ومعلوم قطعا ان وقوع احتمال من خمسة اعلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين
 هذا ما لا يشك فيه عاقل وذلك يفيد ظنا غالبا قويا على ان الصواب في قول دون ما خالف من اقوال من بعده وليس
 المطلوب الا الظن الغالب والعمل به متعين ويكفي العارف هذا الوجه **فصل** هذا فيما انفردوا به عنا اما المدارك التي ذكرناها
 فيها من دلالات اللفاظ والاقيسة فلا ريب انهم كانوا ابرقلوبا واعلموا واكل تحلفا واقرب الى ان يوفقوا فيها لما لم يوفقوا
 له نحن لما خصهم الله تعالى به من توفيق الالهام وضاحة اللسان وسعة العلم وسهولة الاخذ وحسن الإدراك وسرعة الفهم
 المعارض وعدمه وحسن الفهم وتقوى الرب تعالى فالعربية طبيعتهم وسليقةهم والمعاني الصحيحة مركوزة في نظرهم وعقولهم لا
 حاجة بهم الى النظر في الاسناد واحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل ولا الى النظر في قواعد الاصول واوضاع الاصوليين
 بل قل اغنوا عن ذلك كله فليس في حقهم الا امران احدهما قال الله تعالى كذا وقال رسول كذا والثاني معناه كذا وكذا و
 هم اسعد الناس بهاتين المقدمتين واحظى الامة بما فقواهم متوفرة مجمعة عليها واما المتأخر من فقواهم متفرقة وهم مشحمة
 بالعربية وتوابعها قد اخلت من قوى انهم اشعبت والاصول في قواعد اخل منها شعبة وعلم الاسناد واحوال الرواة قد
 اخل منها شعبة وفكرهم في كلام مصنفهم وشيوخهم على اختلاف وما ارادوا به قد اخل منها شعبة الى غير ذلك من الامور فاذا
 وصلوا الى المصووص النبوية ان كان لهم فهم تسافر اليها وصلوا اليها بقلوب واذهان قد كملت من السيرة غيرها واوهن قواها

مواصلة السرى في سواها فادركوا من النصوص معانيها بحسب تلك القوة وهذا امر يحسن: الناظر في مسئلة اذا استعمل قوى في غير ما
 تمصا اليها وافاها بذهن كالقوة ضعيفة وهذا اشار من استفرغ قواه في الاعمال غير المشروعة تضعف قوة عند العمل الشرع وعكس
 استفرغ قوته في الشهام الشيطاني فاذا جاء قيام الليل قام الى ورده بقوة كالة وغزيرة باردة وكذا من صرف قوى حسب وارادة الى
 الصور والمال والجاه فاذا طالب قلبه بحجة الله فان انجذب معه انجذب بقوة ضعيفة فلا يستفرغها في حجة غيره فمن استفرغ قواه
 فكه في كلام الناس فاذا جاء الى كلام الله ورسوله جاء بفكرة كالة فاعطى بحسب ذلك والمقصود ان الضميمة اخناهم الله تعالى عن
 ذلك كل ما جمعت قواهم على تبيينك المقدمتين فقط هذا الى ما خصوا به من قوى الادوار وصفاتها وسرعة ادراكها وكما له وكثرة
 المعاون وقلة المعاوق وقرب العهد بنور النبوة والملتقى من الشكاة النبوية فاذا كان هذا حالنا وحالهم فيما تميزوا به علينا وما شاركنا
 فيه فكيف نكون نحن شيوخنا وشيوخهم ومن قلناه تسعد بالصواب منهم في مسئلة من المسائل ومن حدث نفسه بهذا ابلغوا
 من الدين والعلم والله المستعان **الوجه الرابع والاربعون** ان النبي صلى الله عليه واله لم قال لا تزال من امتي ظاهرة
 على الحق وقال على كرم الله وجهه ورضي عنه لن تخلو الارض من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله وبيناته فلو جاز ان يخطي الصواب في
 حكم ولا يكون في ذلك الصواب في ذلك الحكم لم يكن في الامة قائم بالحق في ذلك الحكم لانهم بين ساكت ومخطي
 لم يكن في الارض قائم لله بحجة في ذلك الامر ولا من يامر فيه بمعروف وينهى فيه عن منكر حتى يفتت نافعة فقامت بالحجة والحق
 بالمعروف ونهت عن المنكر وهذا خلاف ما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع **الوجه الخامس والاربعون** انهم
 اذا قالوا قول او بعضهم فخر خالفهم مخالف من غيرهم كان مبتدئا لذلك القول ومبتدعا له وقد قال النبي صلى الله عليه واله
 وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور
 فان كل بدعة ضلالة وقول من جاء بعدهم يخالفهم من محدثات الامور فلا يجوز اتباعهم وقال عبدالله بن مسعود اتبعوا و
 لا تبغوا فقد كنتم فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وقال ايضا ان اقتدى ولا يتبدى ونتيم ولا يتبدع ولن يضل
 تمسكنا بالاثر وقال ايضا اياكم والتبدع واياكم والتنظم واياكم والتعق وعليكم بالدين العتيق وقال ايضا ان الغير الدجال خوف
 عليكم من الدجال امور تكون من كبرائكم فابما مربية او رجلا ادرك ذلك الزمان فالتمت الاول فالتمت الاول فانا اليوم على
 السنة وقال ايضا واياكم والمحدثات فان شرا الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة وقال ايضا اتبع ولا تبغ فانك لن تضل
 ما اخذت بالاثر وقال ابن عباس كان يقال عليكم بالاستقامة والاثروا اياك والتبدع وقال شريح انما اتقنى بالاثر
 فما وجدت قد سبقنا اليه غيركم حدثكم به وقال ابراهيم الضحى يوبلغني عنهم يعني الصحابة انهم لم يجاوزوا بالوضو ظفرا
 ما جاوزته به وكفى على قوم وزرا ان يخالفوا اعمالهم اعمال اصحاب بنبيهم صلى الله عليه واله وسلم وقال عمر بن عبدالعزيز
 انه لم يتبدع الناس بلاعة الا وقد مضى فيها ما هو دليل وعبرة منها والسنة ما استنها الامن علم ما في خلافتها من الخطا والزلل والحق و
 التقى فارض لنفسك ما رضى القوم وقال ايضا فف حيث وقف القوم وقل كما قالوا واسكت كما سكنتوا فانهم عن علم وقفوا وبصر
 ناقد كفوا وهم على كشفها كانوا اقوى وبالفضل لو كانوا فيها احسن اى فلان كان الهدى ما انتم عليه فلقد سبقتموهم اليه ولان
 قلتم حدث بعدهم فما احلته الامن سلك غير سبيلهم ورجب بنفسهم وانهم لهم السابقون ولقد تكلموا منذ سبيلكم و
 وصفوا منه ما يشفى فنادوهم مقصروا ولا فوقهم مجبروهم ولقد قصر عنهم قوم فحجفوا وطعموا اخرون عنهم ففعلوا وانهم فيما بين ذلك
 على هدى مستقيم وقال ايضا كلما كان مالك بن اسد وغيره من الامة فيستحسنونه ويحدثون به دائما قال سن رسول
 الله صلى الله عليه واله ولم وولاة الامر بعدة سننا الاخذ بها الصديق ككتاب الله واستكمال طاعته وقوة على دينه ليس لاحد

تغييرها ولا تبدلها ولا النظر في رأي من خالفها فمن اقتدى بما سنوا فقد اقتدى ومن استنصرها منصور ومن خالفها وتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى واصلاه جهنم وساءت مصيرا ومن هذا اخذ الشافعي الاحتجاج بهذه الآية على ان الاجماع حجة وقال الشعبي عليك يا ثار من سلفك ان رفضك للناس واياك وازاء الرجال وان نزع فوها اليك بالقبول وقال يفر ما حدثك به عن اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فخذ به وما حدثك به عن رايهم فانبذه في الحش قال الاوزاعي صبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم واسلك سبيل سلفك الصالح فان يسلك ما وسعهم وقل بما قالوا وكف عما كفوا ولو كان هذا خيرا ما خصصتم به دون اسلافكم فانهم لم يدخروا عنهم خيرا منكم ولم يتركوا عنكم لفضل عندكم وهم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذين اختارهم له وبعثهم فيهم ووصفهم فقال محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم الآية الوجه السادس لارجو ان انه لم ينزل هل العلم في كل عصر ومصر يحجبون بهذا سبيل من فتاوى الصحابة واقرالهم ولا ينكر منكم وتصايف العلماء شاهدة بذلك ومناظرهم ناطقة قال بعض علماء المالكية اهل العصر يحجبون على الاحتجاج بما هذا سبيل وذلك مشهور في رواياتهم وكتبهم ومناظرهم واستدلالاتهم وميتهم والحالة هذه اطباق هؤلاء كلهم على الاحتجاج بما علم به من الله ورسوله الاحتجاج به ولا نصيب دليل للائمة فاي كتاب شئت من كتب السلف والخلف المتضمنة للحكم والدليل وجدت في الاستدلال باقوال الصحابة ووجدت ذلك طرازها وزيتها ولم تجد فيها قط ليس قول ابي بكر وعمر حجة ولا يحجج باقوال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفتاويهم ولا ما يدل على ذلك وكيف يطيب قلب عالم يقدم على قول من وافق ربه تعالى في غير حكم فقال وافق بخضرة الرسول ونزل القرآن بموافقة ما قال لفظا ومعنى قول متأخر بعده ليس له هذه الرتبة ولا يدانيها وكيف يظن احسان الظن للاستفاد من آراء المتأخرين ارجح من الظن للاستفاد من فتاوى السابقين الاولين الذين شاهدوا الوحي والتزويل وعرفوا التأويل وكان الوحي ينزل خلال بيوتهم وينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بين اظههم قال والقرآن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يعرف تأويله فما عمل به من شيء علمنا به في حديث حجة الوداع فاستندهم في معرفة مراد الرب تعالى من كلامه ما يشاهدون من فعل رسوله وهدية الذي هو يفصل القرآن يفسره فكيف يكون احد من الامة تبعلهم اولى بالصواب منهم في شيء من الاشياء هذا عين الحال فان قيل فاذا كان هذا حكم اقوالهم في احكام الحوادث فما تقولون في اقوالهم في تفسير القرآن هل هي حجة يجب المصير اليها قيل لا ريب ان اقوالهم في التفسير اصوب من اقوال من بعدهم وقد ذهب بعض اهل العلم الى ان تفسيرهم في حكم المرفوع قال ابو عبد الله الحاكم في مستدركه وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع ومراده ان في حكمه في الاستدلال والاحتجاج لا انه اذا قال الصحابي في الآية قولنا ان نقول لذلك القول هذا موافق قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له وهو ان يكون في حكم المرفوع بمعنى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين لهم معاني القرآن وفسر لهم كما وصفه تعالى بقوله لتبين للناس ما نزل اليهم فبين لهم القرآن بيانا شافيا كافيا وكان اذا اشكل على احد منهم منه معنى سأل عنه فاوضح له كما سأل الصديق عن قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه فيبين له لمراد وكما سأل الصحابة عن قوله تعالى الذين امنوا ولم يلبسو ايمانهم بظلم فيبين لهم معناها وكما سالت ام سلمة عن قوله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا فيبين لها انه العرض وكما سألهم عن الكلاله فاحاله على آية الصيف التي في اخر الصورة وهذا كثير جدا فاذا انقلوا التفسير للقرآن فتارة ينقلونه عن بلنظرة وتارة يعاين فيكون ما فسرنا بالفاظهم من باب الرواية بالعنى كما يروون عنه السنة تارة بلنظرة وتارة بمعناها وهذا احسن الوجهين والله اعلم فان قيل فنحن نجد لبعضهم اقوالا في التفسير تخالف للاحاديث المرفوعة الصحاح وهذا كثير كما فسر ابن مسعود القرآن بانه الاثر الذي حصل عن الجوع الشديد والقطر وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه دخل خان ياتي قبل يوم القيمة يكون

بذلك

من اشراط الساعة مع الدابة والدجال وظهور الشمس من مغربها وقرع عرش الخطاب قوله تعالى سكنوا من حيث سكنتم من وجدكم
بأنها للبائنة والرجية حتى قال لا ندع كتابنا بقول امرأة مع ان السنة الصحيحة في البائن تخالف هذه التفسير وفسر على بن ابي طالب كرم الله
وجهه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن أربعة اشهر وعشرة ايام عامة في الحامل والحائض فقال تعالى بعد
الاجلين والسنة الصحيحة بخلافه وفسر ابن مسعود قوله تعالى وامهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن
بازالصفة لنسائكم الاولى والثانية فلا تهرم المرأة حتى يدخل بها والصحيح خلاف قوله وان ام المرأة تحرر بغير العقد على بنتها والصفة
راجعة الى قوله وربائبكم اللاتي في حجركم من نسائكم التي دخلتم بهن وهو قول جمهور الصحابة وفسر ابن عباس السجل بأنه كاتب للنبي صلى الله
عليه واله وسلم يسمى السجل وذلك وهم وانما السجل الصحيفة للكتابة والامام مثلما في قوله تعالى ولله الجبين وفي قول الشاعر فخر صريحا
للبدن واللفم اي يطوى السماء كما يطوى السجل على ما فيه من الكتاب وهذا كثير جدا فكيف يكون تفسير الصحابي حجة في حكم المرفوع
قيل الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه سواء وصورة المسئلة هناك صورتهما سواء بسواء وصورتهما ان لا يكون في المسئلة
نص يخالف ويقول في الآية قولا لا يخالف فيه احد من الصحابة سواء علم اشتهاها ولم يعلم وما ذكر من هذا المثل قد فقد في الاما
وهو نظير ما روي عن بعضهم من الفتاوى التي تخالف النص وهم يختلفون فيها سواء **فان قيل** لو كان قوله حجة بنفسها
اخطا ولو كان معصوما لتقوم الحجة بقوله فاذا كان يفتي بالصواب تارة وبغيره اخرى ولكنك تفسيره فمن اين لكم ان هذه
الفتوى المعينة والتفسير المعين من قسم الصواب ان صورة المسئلة انه لم يعم على المسئلة دليل غير قوله وهو منقسم فاما الدليل
على ان هذا القول لمعين من احد القسمين ولا بد **قيل** الادلة المقدمة تدل على انحصار الصواب في قوله في الصورة المفروضة الواحدة
وهو انه من الممتنع ان يقولوا في كتاب الله الخطا المحض وميسا الباقون عن الصواب فلا يتكلمون به وهذه الصورة المذكورة
وامثالها قلتم فيها غيرهم بالصواب والحد وانما هو خلوع عصرهم عن ناطق بالصواب واشتماله على ناطق بغيره فقط فهذا هو
الحال وبهذا خرج الجواب عن قولكم لو كان قول الواحد منهم حجة لما جاز عليه الخطا فان قوله لم يكن بحجة حجة بل بما انضاف اليه
مما تقدم ذكره من القران **فان قيل** فبعض ما ذكرتم من الادلة يقتضي ان التابعي اذا قال قولا ولم يخالف صحابي ولا تابعي
ان يكون قوله حجة **فالجواب** ان التابعين انتشروا انتشارا لا يضبط لكشتم وانتشرت المسائل في عصرهم فلا يكاد
يغلب على الظن علم المخالف لما ائق به الواحد منهم فان فرض ذلك فقد اختلف السلف في ذلك فتم من يقول بحجة اتباع
التابعي فيما ائق به ولم يخالف فيه صحابي ولا تابعي وهذا قول بعض الخبابة والشافعية وقد صرح الشافعي في موضع به انه قال لا يقلد
لعطاء وهذا من كمال علمه وفقهه رضي الله عنه فانه لم يجد في المسئلة غير قول عطاء فكان قوله عند اقوى ما وجد في المسئلة وقال
في موضع اخر وهذا يخرج على معنى قول عطاء والاكثر من يفرقون بين الصحابي والتابعي ولا يخفى ما بينهما من الفروق على
ان في الاحتجاج بتفسير التابعي عن الامام احمد واثنين ومن تامل كتب الائمة ومن بعدهم وجدها مشهورة بالاحتجاج بتفسير
التابعي **فان قيل** فما تقولون في قوله اذا خالف القياس **قيل** من يقول بان قوله ليس بحجة فلم يقل ان فيما اذا خالف
القياس احدهما انه اولي ان يكون حجة لانه قد خالف حجة شرعية وهو ليس بحجة في نفسه **والثاني** انه حجة في هذه
الحال ويحل على انه قال توقيفا ويكون بمنزلة المرسى الذي عمل به مرسله واصا من يقول انه حجة فلم يقل ان احدهما انه حجة
ان خالف القياس بل هو مقدم على القياس والنص مقدم عليه فترتب الادلة عندهم القران ثم السنة ثم قول الصحابة ثم القياس
والثاني ليس بحجة لانه قد خالف دليل شرعي وهو القياس فانه لا يكون حجة الاعتدال المعارض والاولون يقولون قول
الصحابي قوي من المعارض الذي خالفه من القياس لوجوه عديدة والاعل باقوى الدلائل متعين وبالله التوفيق **فصل** في فتح

وقوله

الكتاب بقوله تتعلق بالفتوى الفائدة الاولى اسئلة السائلين لا يخرج عن اربعة انواع الخامسة بها الاول ان يسأل عن الحكم
فيقول ما حكم كذا او كذا الثاني ان يسأل عن دليل الحكم الثالث ان يسأل عن وجه دلالة الرابع ان يسأل عن الجواب عن معارضة فان
سأل عن الحكم فليسئول حالتان احدهما ان يكون ملابا والثانية ان يكون جاهلا به فان كان جاهلا به حم عليه الاقتداء
بلا علم فان فعل فعليه شيء واثم المستفتي فان كان يعرف في المسئلة ما قاله الناس لم يتبين له الثواب من اقوالهم فله ان يذكره ذلك
فيقول فيها اختلاف بين العلماء ويحكي ان امكنه المسائل وان كان عالما بالحكم فليسئول حالتان احدهما ان يكون قد حضر وقت
العمل وقد احتاج الى السؤال فيجب على المفتي المبادرة على الفور الجواب فلا يجوز له تاخير بيان الحكم عن وقت الحاجة والحالة الثانية ان
يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها فهذا لا يجب على المفتي ان يجيب عنها وقد كان السلف الطيب اسئل احدهم عن مسئلة يقول
للسائل هل كانت ووقعت فان قال لا لم يجبه وقال دعنا في عافية وهذا لان الفتوى للراي لا يجوز الاعتدال بضرورة فبالضرورة تبيح
كما تبخر الميتة عند الاضطرار وهذا انما هو في مسئلة لا يضر فيها ولا اجرام فان كان فيها نضل واجام فعلية تبليغ بحسب الامكان فمن سئل
عن علم فكمه الحجة يوم القيمة يلجأ من نار هذا اذا امن بالمفتي خاتمة الفتوى فان لم يامن خاتمة ما وخاف من ترتب شر اكثر من التمسك
عنها امسك عنها ترجيح الدفع على المنفعة باحتمال ذلك بها نفهم عند مجلد الدخول فيه وكذلك ان كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما
ابراهيم لاجل حثان عهد قرين بالاسلام وان ذلك يسبب انفرهم عند مجلد الدخول فيه وكذلك ان كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما
سأل عنه وخاف المستول ان يكون فتنة له امسك عن جوابه قال بن عباس رضي الله عنه لرجل سأل عن تفسير آية وما يؤمنك اني لو
اخبرتكم بتفسيرها كفرت به لمجدته وانكرت وكفرت به ولم يرد انك تكفر بالله ورسوله الفائدة الثانية يجوز للمفتي ان يعجل
عن جواب المستفتي عما سأل عنه الى ما هو انفع له ولا سيما اذا تضمن ذلك بيان ما سأل عنه وذلك من بحال علم المفتي وفقهه ونصحته قد
قال تعالى سئلونك ما اذ يفقون قل ما افقتم من خين فلو الدين والاقر بين واليتامى المساكين وابن السبيل وما تفعلوا من
خير فان الله يعلم فسالوه عن المنفق فاجابهم بكل ما صرفت ذواهرهم مما سألوه عنه ونههم عليه بالسباق مع ذكر لهم في موضع
انح هو قوله تعالى قل العفو وهو ما سهل عليهم انفاقه ولا يضرهم خراجة وقد ظن بعضهم ان من ذلك قوله تعالى سئلونك عن الاهلة
قل هي موافقة للناس والجر فسالوه عن سبب ظهور الهلال خفيا ثم لا يزال يتزايد في النور على التدريج حتى يكمل ثم ياخذ في النقصان
فاجابهم عن حكمة ذلك من ظهور موافقة الناس التي بها تمام مصالحهم في احوالهم ومعاشهم وموافقة اكبر عباداتهم وهو الحج
فان كانوا قد سألوا عن السبب فقد اجيبوا بما هو انفع لهم مما سألوا عنه وان كانوا سألوا عن حكمة ذلك فقد اجيبوا عن عين ما سألوا
عنه ولفظ سوالهم محتمل فانهم قالوا ما بال الهلال يبدأ ودقيقا ثم ياخذ في الزيادة حتى يتم ثم ياخذ في النقص الثالثة يجوز
للمفتي ان يجيب لسائل باكثر مما سأل عنه وهو من بحال نصح وعلم وارشاده ومن عاب ذلك فلعله علمه وضيق عطنه وضعف نصح
وقد ترجم البخاري على ذلك في معجمه فتال باب من اجاب السائل باكثر مما سأل عنه ثم ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنهما ما يلبس المحرم فقال
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يلبس القميص ولا العاتر ولا السراويلات ولا الخفاف الا ان يجد غلينا فليلبس الخفين و
ليقطعهما اسفل من الكعبين فستل صلى الله عليه واله وسلم على يلبس المحرم فاجاب عما لا يلبس وتضمن ذلك الجواب عما يلبس فان ما لا يلبس
محصور وما يلبس غير محصور فذكر لهم النوعين وبين لهم حكم لبس الخف عند عدم النعل وقد سألوه عن الوضوء بمااء البحر فقال
لهم هو الطهور ماؤه والحل ميتة الفائدة الرابعة من فقه المفتي ونصحته اذا سأل المستفتي عن شيء فنبه منه وكانت
حاجة تدعو اليه ان يدل على ما هو عوض له منه فيسأل عليه باب الخطوط ويفقه له باب المباح وهذا لا يتناقض الا من عالم ناصح مشفق
قد تاجن الله وعامله بعلمه فمثلا في العلماء مثال الطبيب العالم الناصر في الأطباء يحسن العليل عما يضره ويصف له ما ينفعه فهذه اشان

ولا على خالتها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم ارحامكم فلا ترونهم على علة التبرير ومن ذلك قوله لابي النعمان بن بشير وقد خص
بعض ولده بسلام نخل اياه فقال ليس لك ان يكونوا لك في البر سواء قال نعم قال فالتوا لله واعلوا بين اولادكم وفي لفظ ان هذا يصل
وفي لفظ اني لا اشهد على جور وفي لفظ اشهد على هذا غيري تهديدا لا اذنا فانه لا ياذن في الجور قطعا وفي لفظ رده والقصود انه بنه
على علة الحكم ومن هذا قوله صلى الله عليه واله وسلم لراغب بن خديج وقد قال له انا لا قوا العدو غل وليس معاهدي اقتل به بالقصب فقال
ما اضر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر وساحل ثك عن ذلك ما السن فظم واما الظفر فمدى الحبشة فنبه على علة
المنع من التذكية بهما يكون احدهما عظما وهذا تنبيه على عدم التذكية بالعظام اما للجاسة بعضها واما لتبئس على مؤمن الجح و
كون الآخر مدى الحبشة ففي التذكية بهما تشبه بالكفار ومن ذلك قول ان الله ورسوله ينهيانكم عن الحوم الحمر الانسية فانها رجب ومن
ذلك قوله في الثمرة تصيدها الجائحة ارايت ان منع الله الثمرة فم ياكل احدكم مال اخيه بغير حق وهذا التعليل بعينه ينطبق على من استباح
ارض الن زاعة فاصاب الزرع افة سماوية لفظا ومعنى فيقال للموجر ارايت ان منع الله الزرع فم ياكل مال اخيك بغير حق وهذا هو الصواب
الذي ندين الله به في المسالة وهو اختيار شيخ الاسلام والقصود ان الشارع مع كون قوله حجة بنفسه يرشد الامة الى علل الاحكام
ومداركها وحكمها فورية من بعد ذلك ومن ذلك نهي عن الخذف وقال انه يفتق العين ويكسر السن ومن ذلك اتفاق العاض
يد غير باهلا ردية ثنية لما سقطت بانترام العضو من يده من فيه ونبه على العلة بقوله ايدع يده في فيك تقضمها كما تقضم الفم
وهذا من احسن التعليل وابينه فان العاض لما صال على العضو جازله ان يرد صياله عنه بانترام يده من فيه فاذا ادى ذلك الى
استقاط ثنياه كان سقوطها بفعل ما ذون فيمن الشارع فلا يقابل بالدية وهذا كثير جدا في السنة فينبغي للمفتي ان ينبه السائل
على علة الحكم وما اخذه ان عرف ذلك والاحرم عليه ان يفتي بلا علم وكذلك احكام القرآن يشهد سبحانه فيها المداكرها وعلها كقول
ويستلونك عن المحيض قل هو اذى فاعزلوا النساء في المحيض فامر سبحانه نبيه ان يذكر لهم علة الحكم قبل الحكم وكذلك قوله ما افاء الله
على رسول من اهل القرى فله وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين من السبي كل ما يكون وله بين الاخذ منكم وكذلك قوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايدهما كسبا كذا
من الله والله عز وجل حكيم وقال جزاء الصيدين وقول امره الفائلة السابعة اذا كان الحكم مستغرا باجلا مما لم تالفه النفوس واما الفت خلافا
فينبغي للمفتي ان يوطى قبل ما يكون موزنا به كالدليل عليه والقائمة بين يديه فتامل ذكره سبحانه قصة زكريا واحراج الولد منه بعد
انصرام عصر الشبية وبلوغه السن الذي لا يولد لمثل في العادة فذكر قصته مقدمة بين يدي قصة المييم وولاده من غير ان يات النفوس
لما انست بولده من بين شيخين كبيرين لا يولد لها عادة سهل عليها التصديق بولادة ولد من غير اب وكذلك ذكر سبحانه قبل قصة المييم موافاة
مريم رزقها في غير وقت وغير ابانه وهذا الذي شجع نفس زكريا وحركها لطلب الولد وان كان في غير ابانه وتامل قصة نوح القبل لما
كانت شديدة على النفوس جل كيف وطأ سبحانه قبلها حدة موطات منها ذكر النسيخ ومنها انه ياتي بخير من النسخ او مثل ومنها انه
على كل شيء قدير وانه بكل شيء عليم فعموم قدرته وعمله صالح لهذا الامر الثاني كما كان صالحا الاول ومنها تحذيرهم الاعتراض على رسول كما اعترض
من قبلهم على موسى بل امرهم بالتسليم والانقياد ومنها تحذيرهم بالاصغاء الى اليهود وان لا تستغفروهم شبههم فانهم يودون ان يردوهم
كفار من بعد ما تبين لهم الحق ومنها اخباره ان دخول الجنة ليس باليهود ولا بالنصارى واما هو بالاسلام الوجه والقصد والعمل والنية
لله مع متابعة امره ومنها اخباره سبحانه عن سقته وان حيث ولي المصلى وجهه فثم وجهه تعالى فانه واسع عليم فذكر الاحاطتين
الذاتية والعلمية فلا يتوهمون انهم في القبلة الاولى لم يكونوا مستقبلين وجهه تبارك وتعالى ولا في الثانية بل حيث ما توجهوا فثم
وجهه تعالى ومنها انه سبحانه وتعالى حذر نبيه صلى الله عليه واله ولم عن اتباع أهواء الكفار من اهل الكتاب وغيرهم بل امر ان يتبع
هو وامتة ما اوحى اليه فيستقبلونه بقلوبهم وحده ومنها انه ذكر عظمة بيته الحرام وعظمة بانيه وملة وسف من يرغب عنها واص

بأنها باقية بالبيت. بلانية وصلته وكل هذا توطية بين يدي الخويل مع ما في ضمنه من المقاصد الجليّة والطالب السنية ثم ذكر فضل هذه الأئمة
وانهم الأئمة توسط العدل الخيار فاقضى ذلك ان يكون بينهم صلى الله عليه وسلم اوسط الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم و
خيارهم وكتابهم كذا لا ودينهم كذا لا وقبلتهم التي يتقبلونها كذا لا فظهرت المناسبة شرعا وقد رآني احكاما تعالى الامر به و
القدريّة وظهرت حكمته الباهرة وتجلت للعقول الزكية المستنيرة بنور ربها تبارك وتعالى والمقصود ان المفتي جليل ان يدرك بين
يدي الحكم الغريب الذي لم يولف مقدمات تؤنس به وتدل عليه وتكون توطية بين يديه وبالله التوفيق **الفائدة الثالثة**
يجوز للنفقة والمناظر ان يحلف على ثبوت حكم عند وان لم يكن حلفا موجبا لثبوت عند السائل والمناظر ليسع السائل والمناظر ان
انه على ثقة ويقين مما قاله ولنه غير شك فيه فقد تناظر رجلاني مسئلة فحلف احدهما على ما يعتقد فقل له منازعة لا يثبت
الحكم بحلفك فقال لي لم احلف لثبوت الحكم عندك ولكن لاعلمك اني على يقين وبصيرة من قولي وان شبهتك لا تغير عندي
في وجه يقيني بما انا جازم به **وقال** مر الله نبيه صلى الله عليه وسلم ان يحلف على ثبوت الحق الذي جاء به في ثلاثة مواضع من
كتابك احلها قولك تعالى ويستنبئونك احق هو قل اي وربي ان الحق **والثاني** قولك تعالى وقال للذين كفروا لا تأتينا الساعة قل
بلى وربي لا تأتيناكم علم الغيب **والثالث** قولك تعزيم الذين كفروا ان لا يعزوا قل بلى وربي لتبعن **وقال** اقسم النبي صلى الله عليه
والله وسلم على ما اخبر به من الحق في اكثر من ثمانين موضعا وهي موجودة في الصحاح والسنن والسيد **وقال** كان الصحابة رضي الله عنهم يحلفون
على الفتاوى والرواية فقال علي بن ابي طالب كرم الله وجهه لابن عباس في شعبة النساء انك امرؤ ثاقل فانظر ما نقى به في متعة
النساء فوالله واشهد بالله لقد نفي عنهما رسول الله صلى الله عليه وآله ولم ولم ولا ولي عمر رضي الله عنهما لهما الله واثني عليه ثم قال يا ايها
الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احل المتعة ثلثا ثم حرمها ثلثا فانا اقسم بالله قسم الا اجلا حلا من المسلمين متمتع الا
رجعت الا ان ياتي بربعة من المسلمين يشهدون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احلها بعد ان حرمها **وقال** حلفنا لثا في بعض
اجوبته فقال محمد بن الحكم سألت لثا في رضوان الله عنه عن المتعة كان يكون فيها طلاق او ميلاث او نفقة او شهادة فقال لا والله ما
ادري **وقال** يزيد بن هارون من قال القران مخلوق او شئ منه مخلوق فهو والله زنديق وسئل عن حديث جابر في الرواية فقال
والله الذي لا اله الا هو من كذب به ما هم الا زنادقة واما الامام احمد رحمه الله عليه رضوانه فانه حلف على عدة مسائل من فتاويه قيل
اي زيد الرجل في الوضوء على ثلاث مرات فقال لا والله الا الرجل مبتلي يعني بالوسواس وسئل عن تخلل الرجل بحية اذا توضأ فقال
اي والله وسئل يكون الرجل في الجهاد بين الصفيين يبارز عليا يغيب اذن الامام فقال لا والله وقيل له انك الصلوة في المقصورة
فقال اي والله قلت وهذا لما كانت المقصورة تحمي الامر واتباعهم وسئل ابو الرجل على بغض من خالف حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال اي والله وسئل من قال القران مخلوق كاذب فقال اي والله وسئل هل صرح عندك في النبذ حديث فقال والله ما صرح
عندي حديث واحدا لا على التحريم وسئل يكره الخضاب بالسواد فقال اي والله وسئل عن الرجل يؤرم اباه ويصلي لاب خلفه
فقال اي والله وسئل هل يكره النحر في الصلوة فقال اي والله وسئل عن الزينة تستحب على قفاها ونام كره ذلك فقال اي والله وسئل عن زوج الرجل المسلم الامت من اهل الكتاب
فقال لا والله وسئل عن الرجل يهزأ ببطاها وهي مهونة فقال لا والله وسئل عن حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قضى في رجل
استسقى قوما وهو عطشان فلم يسقوه فمات فاغرمهم عمر الدية تقول انت كذا قال اي والله وسئل عن الرجل اذا حل في القدر
ثم قلن زوجته يلاعنها فقال اي والله وسئل يضرب الرجل رقيقة فقال اي والله ذكر هذا المسائل القاضى ابو علي الشريف و
قال الامام احمد في رواية ابنه صالح والله لقد اعطيت الجهمود من نفسي ولوددت اني انجو من هذا الامر كفا فالاعلى والى و
قال في رواية يضر والله لقد تميت الموت في الامر الذي كان واني لا تمنى الموت في هذا وهذا اغتة الدنيا **وقال** سمعني بن منصور

هكذا في الأصل

للقبي

تقبله

هكذا في الأصل

روى هذا القول

عن محمد بن أبي جعفر

النجاشي صاحب الجوامع

الاصحح والله اعلم

وقد روي عن محمد بن

زييد السعدي عن الجوار

كلا طريقين والحق

لاجل يكره الخاتم من ذهب حديد فقال اي والله وقال اسحق ايضا قلت لاجل يوحى الرجل ان اهله وليس له شهوة في النساء فقال اي
والله يحتسب العبد وان لم ير الولد الا انه يقول هذه امرأة شابة وقال لمحمد بن عوف يا ابا عبد الله يقولون انك وقفت على عثمان
فقال كذبوا والله على انما حدثهم بمحدث ابن عمر كتماننا فضل بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله ولم نقول بوبكر ثم عمر ثم
عثمان ثم علي فبيلغ ذلك النبي صلى الله عليه واله ولم يقل النبي صلى الله عليه واله لا تخيروا بعد هؤلاء فمن وقف على عثمان و
لم ير بعلي عليه السلام فهو على غير السنة وسئل احمد عن المقام بالنظر افضل من المقام بمكة فقال اي والله وذكر ابو احمد بن علي في
الكامل ان ايووب بن اسحق بن سافى قال سألت احمد بن حنبل فقلت يا ابا عبد الله بن اسحق اذا اقرت بحديث نقبله فقال لا والله في
رايتي شدة عن جماعة بالحق ولا يفصل كلامي من كلامه قال اي والله في الصلوة فقال اي والله في الصلوة فقال اي والله في
الامام وغير الامام وقال ايضاً قلت لابي في حق العمامة قال والله وقال الميموني قلت لاجل ونحن نحتاج في رمضان ان نبني الصوم من
الليل فقال اي والله وقال الميموني ايضا قلت لاجل هل ثبت عن النبي صلى الله عليه واله وسلم في لعققة شئ فاملى علي اي والله في
غير حديث عن النبي صلى الله عليه واله وسلم عن الغلام شاتان مكافيتان وعن الجارية شاة وقال اسحق بن منصور قلت لاجل التيسير
للرجال والتصفيق للنساء قال اي والله وقال الكوسبر ايضا قلت لاجل قال سفيان بن عيينة تكبير اذ انوي بها اقتراح الصلوة قال
احمد اي والله يجزيه اذ انوي ابن عمر وابن زيد وقال ايضاً قلت لاجل المؤذن يجعل اصبعه في ذنبه قال اي والله وقال ايضاً قلت لاجل
سئل سفيان عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد يترك ما اري باسا ان يشق بطنها قال احمد بنسرح الله ما قال يردد ذلك سبحان الله بش
ما قال وقال ايضاً قلت لاجل تجوز شهادة رجل وامرأتان في الطلاق قال لا والله وقال ايضاً قلت لاجل المرحى اذا كان داعياً قال اي والله
يجزى ويتصى وقال ابوطالب قلت لاجل رجل قال القرآن كلام الله وليس مخلوق ولكن لفظي هذا به مخلوق قال من قال هذا
فقد جاء بامر الله انما هو كلام الله على كل حال والحجة في حديث ابي بكر لم غلبت السوم فقليل له هذا ما جاء صاحبك فقال لا والله و
لكن كلام الله هذا اذ غيره وانما هو كلام الله قلت بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات
والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون هذا الذي قرأت الساعة كلام الله قال اي والله هو كلام الله ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق
فقد جاء بالامر كله وقال الفضل بن زيار سألت ابا عبد الله عن حديث ابن شبرمة عن الشعبي في رجل يذبح ان يطلق امرأته فقال
له الشعبي وقت بند لك اترى ذلك فقال لا والله وقال الفضل ايضا سمعت ابا عبد الله وذكر يحيى بن سعيد القطان فقال لا والله
ما ادركنا مثله وذكر احمد في رسالته الى مسلم ولا عين نظرت بعد النبي صلى الله عليه واله ولم يخبر من ابى بكر ولا بعد ابى بكر عين
نظرت خيراً من عمر ولا بعد عمر عين نظرت خيراً من عثمان ولا بعد عثمان عين نظرت خيراً من علي بن ابي طالب رضي الله عنهم ثم قال
احمد والله الخلفاء الراشدون المهديون وقال الميموني قلت لاجل جابر الجعفي قال كان بين الشيعة قلت يقيم في حديثه بالكد
قال اي والله قال القاضي فان قيل كيف استجاز الامام احمد ان يحلف في مسائل مختلف فيها قيل انما مسائل الاصول فلا يسوغ
فيها اختلاف في اجماع واما الفروع فانه لما غلب على ظنه صحة ذلك حلف عليه كما لو وجد في دفتره ان له على فلان ديناً
جازله ان يدعي لفلانة الظن بصدقه قلت ويحلف عليه قال فان قيل ليس فلا تستمع من اليمين على اسقاط النفقة بالجوار
فيل ان اليمين هناك عند الحاكم والنية نية الخصم قلت ولم يمنع احمد اليمين لهذه بل شفعه الجوار عند ما يسوغ القول بها
وفيها احاديث صحاح لا ترد ولهذا اختلف قوله فيها مرة فها مرة اثبتها مرة فصل بين ان يشتركا في حقوق المالك
كالطريق والماء وغيره وبين ان لا يشتركا في شئ من ذلك فلا يشترط وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه وبه يجمع الاحاديث
وهو اختيار شيخ الاسلام ومذهب فقهاء البصرة ولا يختار غيره وقد روى احمد عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم حلفوا في

الرواية والفتوى وغيره تحقيقاً وتأكيدهم الخبير لا اثباتاً له باليمين وقد قال تعالى فويل للذين ظلموا من أجل ما كسبوا
 تنطقون وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية وقال تعالى فويل للذين ظلموا من أجل ما كسبوا
 ولكن لا تسلم بكلامه كقوله تعالى يس والقرآن الحكيم والقرآن المجيد والقرآن ذي الذكر وأما أقسامه فمختلطة بالقرآن التي
 هي آيات دالة عليه فكل من جاز الفائدة التامة ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص معها أمكنه فانه يتضمن الحكم و
 الدليل مع البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في حسن بيان وقول لفتي المعين ليس كذلك و
 قل كان الصواب والتابعون والائمة الذين سلكوا على منهاجهم يتخرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا
 عن النصوص واشتقوا لهم الفاظاً في الفاظ النصوص فوجب ذلك هجر النصوص معلوم ان تلك الالفاظ لا يفي بما يفي به
 النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران الفاظ النصوص والاقبال على الالفاظ الحادثة وتعليق الاحكام
 على الائمة من الفساد ما لا يجعل الا الله فالفاظ النصوص عصمة برية من الخط والتناقض والتعقيد والاضطراب ولما كانت
 هي عصمة عهد الصحابة واصولهم التي اليها يرجعون كانت علومهم احقر من علوم من بعدهم وخطاؤهم فيما اختلفوا فيه اقل من
 خطا من بعدهم ثم التابعون بالنسبة الى من بعدهم كذلك وهلم جرا ولما استحكم هجران النصوص عند اكثر اهل الاهواء والبدع
 كانت علومهم في مسائلهم وادلتهم في غلبة الفساد والاضطراب التناقض وقل كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اذا
 سئلوا عن مسألة يقولون قال الله المكن اقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم كن او فعل كن او لا يفعلون عن ذلك ما وجدوا
 اليه سبيلاً قط فن تأمل اجوبتهم وجدوا شفاء لما في الصدور فلما طال العهد وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيباً عند
 المتأخرين ان يذكر في اصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله اما اصول دينهم فصرحوا في كتبهم ان قول الله وقول
 رسول الله لا يفيد اليقين في مسائل اصول الدين وانما يحجز بكلام الله ورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة واما فروعه
 فتقنعوا بتقليد من اختص لهم بعض المختصرات التي لا يدرك فيها نص عن الله ولا عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ولا عن امام
 الذي زعموا انهم قلده دينهم بل عدتهم فيما يفتون ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبيعون به الفروج والدماء والاموال
 على قول ذلك المصنف واجلهم عند نفسه وزعيمهم عند بني جنسهم يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا الفطر
 والحلال ما احله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما اوجبه والباطل ما ابطل والعصية ما عصي هذا وانى لنا بهؤلاء في
 مثل هذه الازمان فقد دفعنا الى عرضهم من الحقوق الى الله صميمها ونجسنا الفروج والاموال والدماء الى ربها عجيماً يبدل فيه
 الاحكام ويقلب الحلال بالحرام ويجعل المعروف في اعلى مراتب المنكرات والمنكر الذي لم يشرع الله ورسوله من افضل القربات
 الحق في غريب واغرب من يعرف واغرب من يهتدى اليه وينجس به نفسه والناس قد فلق له فائق الاصابع صبيحة عن
 غياهب الظلمات وابان له طريق المستقيم من بين تلك الطرق الجائزات واره بعين قلبه ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم واصحابه مع ما عليه كثير الخلق من البدع المضلات رفع له علم الهداية فتم اليه ووضع له الصراط المستقيم فقام واستقام
 عليه وطوبى له من وحيد على كثرة السكان غريب على كثرة الجيران بين اقوام رويتهم قد آلت العيون وشبهت الحلق وكرب النفوس
 وحمل الارواح وغم الصدور ومرض القلوب وان انصفتهم لم تقبل طبيعتهم الانصاف وان طلبت منهم فاين الثريا من يد
 الملقس فلا تنكست قلوبهم وعسى عليهم مظلوم رضوا بالاماني وابتلوا بالخطوط وحصلوا على الحرمان وخاضوا بحار العلم لكن
 بالعاوى الباطلة وشفاشق المذبات ولا والله ما ابتلت من وشل اقدامهم ولا زكت به عقولهم واحلامهم ولا ابيضت به لياهم
 واشرفت بنوره ايامهم ولا ضجكت بالهدى والحق منه ربوة الدفاتر اذ بليت عمدا اقلامهم انفقوا في غير شئ نفاساً لانفاس و

رسوله

رسوله

اتبعوا أنفسهم وخيروا من خلفهم من الناس ضلوا الاصول فحرموا الوصول واعرضوا عن الرسالة فوقعوا في مهامة الحيرة و
 ميداء الضلالة والمقصود ان العصمة مضمونة في الفاظ النصوص ومعانيها في اتم بيان واحسن تفسير من رام ادراك الهدى و
 دين الحق من غير مشكاتها فهو عليه عسير غير يسير **فصل الفائل في العائشة** ينبغي للمفتي الموفق اذا نزلت به المسئلة ان
 ينبعث من قلبه الاقتدار الحقيقي الحالى لا العلى الجرد الى ملهم الصواب ومعلم الخير وهادى القلوب يلهمه الصواب فيخرج له طريق السداد
 ويدل على حكمة الذى شرعه لعباده في هذه المسئلة فتى قرع هذا الباب فقد قرع باب لتوفيق وما اجل من فضل رب
 انه لا يحرص اياه فاذا وجد من قلبه هذه الهمة ففى طلائع بشرى لتوفيق فعليه ان يوجه وجهه ويحرق نظره الى منبع الهدى
 ومعدن الصواب مطلم الرشدا وهو النصوص من القرآن والسنة واثار الصحابة فيستفرغ وسعه في تعرف حكم تلك النازلة
 منها فلن ظهر بذلك خبريه وان اشتبه عليه يادر الى التوبة والاستغفار والاكتثار من ذكر الله فان العلم نور الله يقذف في
 قلب عبده والهوى والعصية رايح عاصفة تطفى ذلك النور وتكاد ولا بد ان تضعف وشهدت شيخ الاسلام قدس سره الله
 روحه اذا عيت المسائل واستصعبت عليه فرمها الى التوبة والاستغفار والاستغاثة بالله والتجالي واستدنا الى الصواب
 من عند الاستفتاء من خزان رحمة فقل يلبث المدد الالهى ان يتابع عليه ملا وتزدلف الفتوحات الالهية اليه بايمون
 يبدأ ولا ريب ان من وفق لهذا الاقتدار علما وحالا وسار قلبه في ميادينه حقيقة وقصدا فقد اعطى حظا من التوفيق ومن حرمه فقد
 منم الطريق والرفيق فتى عين مع هذا الاقتدار سبيل الجهد في درك الحق فقد سلك به الصراط المستقيم وذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء والله ذو الفضل العظيم **الفائل في الحادية عشر** اذا نزلت بالحاكم والمفتي النازلة فاما ان يكون علما بالحق فيها
 او غالبا على ظن بحيث لا يستفرغ وسعه في طلبه ومعرفة اولافان لم يكن علما بالحق فيها ولا غلب على ظنه لم يحل له ان يفتى ولا يقض
 بما لا يعلم ومتى قدم على ذلك فقد تعرض لعقوبة الله ودخل تحت قوله تعالى قل انما امرى ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن و
 الاثم والبغى بغير الحق وان تشركوا بالله ما لا ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فجعل القول عليه بلا علم اعظم المحرمات
 الالهية التى لا تباح بحال ولهذا احصر الحقير فيها بصيغة الحصر ودخل تحت قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين
 الما يامركم بالسوء والفسقاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ودخل تحت قول النبى صلى الله عليه واله وسلم من افتى بغير علم فاما اثمة
 على من افتاه وكان احدا لقضاة الثلاثة الذين ثلثاهم في النار وان كان قد عرف الحق في المسئلة علما او ظنا غالبا لم يحل له ان
 يفتى ولا يقض بغيره بالاجماع للعلوم بالضرورة من دين الاسلام وهو احل لقضاة الثلاثة والمفتين الثلاثة والشهود
 الثلاثة واذا كان من افتى او حكم او شهد بغير علم تركب الاكباش فكيف من افتى او حكم او شهد بما يعلم خلافا للحاكم والمفتي
 والشاهد كل منهم مخبر عن حكم الله فالحاكم مخبر منفذ والمفتي مخبر منفذ والشاهد مخبر عن الحكم الكونى القدرى المطابق للحكم
 الدينى الامرى فمن اخبر منهم عما يعلم خلافا فهو كاذب على الله عمل ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة و
 لا اظلم من كذب على الله وعلى دينه وان اخبروا بما لم يعلموا فقد كذبوا على الله جهلا وان اصابوا فى الباطن واخبروا بما لم ياذن
 الله لهم فى الاخبار به وهم اسوا حالا من القاذف اذا راي الفاحشة وحده فاخبر بها فانه كاذب عند الله وان اخبر بالواقع فاراد الله
 لم ياذن له فى الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فان كان كاذبا عند الله فى خبر مطابق لخبره حيث لم ياذن له فى الاخبار به فكيف
 من اخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكم به ولم ياذن له فى الاخبار **قال الله تعالى** ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا
 حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب اليم **وقال**
تعالى فمن اظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذ جاءه والكذب على الله يستلزم التكذيب بالحق والصدق **وقال تعالى**

ن
 اذا غشيت
 الاستعانة
 به
 والحق
 تراوت

اجتهاده

معناه
من اللفظة

المقاء

لما

امام

ومن اظلم ممن افترى على الله كذبا اولئك يعرضون على ربهم الا لعنة الله على الظالمين
وهؤلاء الايات وان كانت في حق المشركين والكفار فانها متناهية لمن كذب على الله في توحيد ودينه واسمائه وصفاته وافعاله و
الانتهاول المخطي لما جاوز اذ ابدل جهده واستغفر وسعة في صابته حكم الله وشريعته فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا يتناول
المطيع لله وان اخطأ والله التوفيق الفائقة الثانية عشر حكم الله ورسوله يظهر على ربيعة السنة لسان الراوى ولسان
المفتي ولسان الحاكم ولسان الشاهد فالراوى يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله والمفتي يظهر على لسانه بمعناه وما استنبط من
لفظه والحاكم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله وتنفيذه والشاهد يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي يثبت حكم الشارع والوجه
على هؤلاء الاربعة ان يخبروا بالصدق المستند الى العلم فيكونون عالمين بما يخبرون به صادقين في الاخبار به واذ احدهم الكذب
والكتمان فمق كتم الحق او كذب فيه فقد جحد الله تعالى في شريعته ودينه وقد اجرى الله سنته التي يحق عليه بركة علمه ودينه و
دنياه اذا فعل ذلك كما جرى عادة سبحانه في المتباعدين اذا كفوا وكان بان يحق بركة بيعها ومن التزم الصدق والبيان في مرتبة بوركته
في علمه ووقته ودينه ودنياه وكان مع النبيين والصدقيين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من
الله وكفى بالله عليما فباكتما يعزل الحق عن سلطانه وبالكذب يقلبه عن وجهه والجزء من جنس العلم فجزء احدهم ان يعزل الله عن
سلطان الهابة والكرامة والمحبة والتعظيم الذي يليق به اهل الصدق والبيان ويلبس ثوب الهوان والمقت والخزي بين عباده فاذا كان
يوم القيمة جازى الله سبحانه من يشاء من الكاذبين الكائنين بطمس الوجوه وردھا على ديارها كما طمس وجه الحق وقلوبه عن وجهه
جزاؤه وفاؤا وماربك بظلام البعيد الفائقة الثالثة عشر لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله ورسوله بانه احل كذا او حرمه
او اوجبه او كرهه الا بما يعلم ان الامر فيه كذلك مما نزل الله ورسوله على باحته او تحريمه او ايجابه او كراهته واماما وجده في كتابه
الذي تلقاه عن قلد دينه فليس له ان يشهد على الله ورسوله به فيخرج الناس بذلك ولا علم له بحكم الله ورسوله قال غير واحد من السلف لا يجوز
احكام ان يقول احل الله كذا وحرم الله كذا فيقول الله له كذب لم احل كذا ولم احرمه وثبت في صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب ان رسول الله
صلى الله عليه واله وسلم قال واذا احاصرت حصنا فسالوك ان تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله فانك
لا تدري اصاب حكم الله فيهم ام لا ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك سمعت شيخ الاسلام يقول حضرت مجلسا في القضاة و
غيرهم فحجت حكومتهم فيها احكامهم يقول زفر فقلت لما هذه الحكومة فقال هذا حكم الله فقلت له صار قول زفر هو حكم الله
الذي حكم به والنزيم به الامة قل هذا احكام زفر وقوله ولا تقل هذا احكام الله او نحو هذا من الكلام الفائقة الرابعة عشر
المفتي اذا استل عن مسألة فاما ان يكون قصدا لسائل فيها معرفة حكم الله ورسوله ليس الا واما ان يكون قصدا معرفة ما
قاله الامام الذي شهر المفتي نفسه باتباعه وتقليده دون غيره من الائمة واما ان يكون مقصوده معرفة ما ترجح عند ذلك للفتنة
وما يعتقده فيها الاعتقاده علمه ودينه وامانه فهو يرضى بتقليده هو وليس له غرض في قول الامام بعينه فهل اجناس
الفتيا التي ترد على المفتين ففرض المفتي في القسم الاول ان يجيب بحكم الله ورسوله اذا عرفه وتيقنه لا يسه غير ذلك و
اما في القسم الثاني فاذا عرف قول الامام بنفسه وسعه ان يخبر به ولا يحل له ان ينسب اليه القول ويطلق عليه انه قول المجتهد
ما يراه في بعض الكتب التي حفظها او طالعها من كلام المنتسبين اليه فانه قد اختلطت اقوال الائمة وفتاويهم باقوال المنتسبين
اليهم واختيارا لهم فليس كلما في كتبهم منصوفا عن الائمة بل كثير منه مخالف نصوصهم وكثير منه لا نص لهم فيه وكثير منه مخترع
على فتاويهم وكثير منه افتوا به بلفظه ومعناه فلا يحل لاحد ان يقول هذا قول فلان ومذهب الا ان يعلم يقينا انه قول ومذهب فلان
اعظم خطر للمفتي واصعب مقام بين يدي الله تعالى واما القسم الثالث فانه يسه ان يخبر المستفتي بما عنده في ذلك

سنه ٩٠٠

وما يغلب على ظنه انه الصواب بعد بذل جهده واستفراغ وسعه ومعه من افلا يلزم المستفتي الاخذ بقوله وغاية ان يسوغ له الاجتهاد
به فليترك الفتى نفسه في منزلة من هذه للنزاع الثلاث وليقم بواجبها فان الدين دين الله والله سبحانه ولا بد سائل عن كل ما انتهى به
وهو لو دل عليه ومحاسب ولا بد والله المستعان **الفائقة الخامسة عشر** ليجد المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله
سبحانه ان يفتي لسائل بمذهبه الذي يقلل وهو يعلم ان مذهب غيره في تلك المسئلة ارجح من مذهبه واصح ولا يلا فحق الرياسة على
ان يتقدم الفتوى بما يغلب على ظنه ان الصواب في خلافه فيكون خائفا لله ورسوله والسائل وغاشاه والله لا يهدي كيد الخائنين وهم
الجنة على من لقيه وهو غاش للاسلام واهله والدين النصيحة والفتش مضاد للدين كمنزلة الكذب للصدق والباطل للحق وكثيرا ما
ترى المسئلة تعتقد فيها خلاف المذهب يسعنا ان نفتح بخلاف معتقدنا فتعقد فتعكف على المذهب الرابع ونرجعه ونقول هذا هو الصواب وهو
اولى ان يؤخذ به وبالله التوفيق **الفائقة السادسة عشر** لا يجوز للمفتي الدروج وتخيير السائل والقائه في الاشكال و
الحيرة بل عليه ان يبين ببيان مرئيا للاشكال مضمنا لفصل الخطاب كافيا في حصول التصود لا يحتاج معه الى غيره ولا يكون كالمفتي
الذي سئل عن مسئلة في الميراث فقال يقسم بين الورثة على فضل الله عز وجل وكتبه فلان وسئل اخر عن صلوة الكسوف فقال يصلي على حديث
عائشة وان كان هذا اعلم من الاول وسئل اخر عن مسئلة من الزكاة فقال ما اهل الايتار فيخرجون المال كله واما غيرهم فيخرج القدر
الواجب عليه او كما قال وسئل اخر عن مسئلة فقال فيها قولان ولم يرد قال ابو محمد بن حزم وكان عندنا مفتا ذا سئل عن مسئلة
لا يفتي فيها حتى يتقدم من يكتب فيكتب هو جوابي فيها مثل جواب الشيخ فتقدمت في جوابي فكتب تحت جوابي ما جوابي
مثل جواب الشيخين فقبل له اهما قد تناقضا فقال وانا تناقضا كما تناقضا وكان في زماننا اجل مشا راليه بالفتوى وهو مقدم في
مذهب وكان نائب السلطان يرسل اليه في الفتاوى فيكتب بجواب كذا او يصح كذا او ينعقد بشرطه فارسل اليه يقول له تاتينا فتاوى
منك فيها يجوز او ينعقد او يصح بشرطه ونحن لا نعلم شرطه فاما ان تبين شرطه واما ان لا تكتب ذلك وسمعت شيخنا يقول كل احد يحسن
ان يفتي بهذا الشرط فانه اي مسئلة وردت عليه يكتب فيها يجوز بشرطه او يصح بشرطه او ينعقد بشرطه ونحن ذلك وهذا ليس بعلم
ولا يفيد فائدة اصلا سوى حيرة السائل وتبدل وكذا قول بعضهم في فتاوى يرجع في ذلك الى راي الحاكم فيما سبحانه الله والله لو كان الحاكم
شريفا وشاهدا لما كان مرد احكام الله ورسوله الى اية فضلا عن حكام زماننا فافله المستعان وسئل بعضهم عن مسئلة فقال فيها
خلاف فقيل كيف يعمل المفتي فقال يختار له القاض حلال المذهبين قال ابو عمرو بن الصلاح كنت عند ابي السعادات بن الاثيري
الجزري فحك لي عن بعض المفتين انه سئل عن مسئلة فقال فيها قولان فاخذ يروي عليه وقال هذا حديد عن الفتوى ولم يخلص السائل
من عناية ولم يات بالمطلوب قلت وهذا فيه تفصيل فان المفتي المتمكن من العلم المضطرب به قد توقف في الصواب في المسئلة المتنازع فيها
فلا يقدم على الجزم بغير علم وغاية ما يمكن ان يذكر الخلاف فيها للسائل وكثيرا ما يسال الامام احمد رحمه الله عليه وغيره من الائمة عن
مسئلة فيقول فيها قولان او قد اختلفوا فيها وهذا كثير في اجوبة الامام احمد لسعة علمه وورعه وهو كثير في كلام الامام الشافعي رضي الله
عنه يذكر المسئلة ثم يقول فيها قولان وقد اختلف اصحابه ايضا في القول الذي ان يحكيه ما الى مذهبه وينسب ان اليه على طريقين و
اذا اختلف على وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وزيد وابي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ولم يبين للمفتي القول الرابع
من اقوالهم فقال هذه مسالة اختلف فيها فلان وفلان من الصحابة فقلا انتهى الى ما يقدر عليه من العلم قال ابو اسحق الشيرازي
سمعت شيخنا ابا الطيب المطري يقول سمعت ابا العباس المحضري يقول كنت جالسا عند ابي بكر بن داود الظاهري فجاءته امرأة
فقلت ما تقول في رجل له زوجة لاهو مسكها ولاحو مطلقها فقال لها اختلف في ذلك اهل العلم فقال قالون تؤمر بالصبر و
الاحتساب تبعث على التطلب والاكتساب قال قالون يؤمر بالاتفاق والايجل على الطلاق فلم تفرهم المرأة قوله فاعادت المسئلة

فقال يا هؤلاء اجبت عن مسألتك وارشدك الى طلبتك لست بسلطان فامضى ولا قاض فاقضى ولا زوج فارضى فانصرف في
 الفائلة السابعة عشر اذا سئل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحل ان يلزم بالعمل بل ولا يسوغ على الاطلاق حتى ينظر في ذلك
 الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله فلا حرمه له ولا يحل تنفيذه ولا تسوية تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فلي نظر
 هل فيه قرينة او رجحان عند الشارع ام لا فان لم يكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب التزامه ولم يحرم فلا تضرر مخالفة وان كان فيه قرينة و
 هو راجح على خلافه فلي نظر هل يفوت بالتزامه والتقييد بما هو اوجب الى الله ورسوله وارضى له واقنع للمكلف واعظم تحصيله
 لمقصود الواقف من الاجر فان فات ذلك بالتزامه لم يجب التزامه ولا التقييد به قطعا وجاز العدول بل يستحب الى ما هو اوجب الى الله
 ورسوله واقنع للمكلف اكثر تحصيله لمقصود الواقف وفي جواز التزام شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل سنذكر ان شاء الله
 وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يفوت بالتزامه اوجب الى الله ورسوله وتسوية تنفيذه في تلك القرينة وتحصل غرض الواقف بحيث يكون هو غير شرطين موصليين بالمقصود
 ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه التزام الشرط بل له العدول عنه الى ما هو اوسع له عليه والفرق به وان ترجح موجب الشرط و
 كان قصدا للقرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزامه فلهذا هو القول الكلي في شروط الواقفين وما يجب التزام منها وما يسوغ وما لا يجب
 ومن سلك غير هذا المسلك تناقض اظهر تناقض ولم تثبت له قدام يعتمد عليه فاذا شرط الواقف ان يصل الوقوف عليه في هذا المكان المعين
 الصلوات الخمس لو كان وحده الى جانب المسجد الاعظم وجماعة من المسلمين لم يجب عليه الوفاء بهذا الشرط بل ولا يحل له التزامه اذا
 قامت الجماعة فان الجماعة اما شرط لا تقم الصلوة بدونها واما واجبة يستحق تركها العقوبة وان صحت صلاته واما سنة مؤكدة يقاتل
 تاركها وعلى كل تقدير فلا يصح التزام شرط يحل بجاؤك ذلك اذا شرط الواقف العن وبية وترك التاهل لم يجب الوفاء بهذا الشرط ولا التزام
 بل من التزمه رغبة عن السنة فليس من الله ورسوله في شيء فان التكلم عند الحاجة اليه اما فرض يعصى تاركه واما سنة الاشتغال
 بما افضل من صيام النهار وقيام الليل وسائر اواراد التطوعات واما سنة يثاب فاعلمها كما يثاب فاعل السنن والمندوبات وعلى كل
 تقدير فلا يجوز اشتراط تعطيله وتركه اذ يصير مضمون هذا الشرط ان لا يستحق تناول الوقوف الا من عطل فرض الله عليه وخالف
 سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ومن فعل ما فرض الله عليه قبل السنة لم يحل ان يتناول من هذا الوقف شيئا ولا ينفق ما في التزام
 هذا الشرط والالتزام به من مضادة الله ورسوله وهو اقيم من اشتراطه ترك الوتر والسنن الاربعة وصيام الخميس والاثنين والتطوع
 بالليل بل اقيم من اشتراطه ترك ذكر الله بكثرة وعشيا ونحو ذلك ومن هذا اشتراطه ان يصل الصلوات في التربة للدفون بها
 ويلعب المجد وهذا مضاد لدين الاسلام اعظم مضادة فان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لعن المتخذين قبور انبيائهم مساجد فالصلوة
 في المقبرة معصية لله ورسوله باطلة عند كثير من اهل العلم لا يقبلها الله ولا تترك الذمة بفعلها فكيف يجوز التزام شرط الواقف لها
 وتعطيل شرط الله ورسوله فكذلك التغيير للدين لولا ان الله سبحانه يقيم له من يبين اعلامه ويدعو اليه ومن ذلك اشتراط ايقاد
 سراج او قنديل على القبر فلا يحل الواقف شرط ذلك ولا للمالك تنفيذه ولا للمفتي تسويغه ولا للموقوف عليه فعله والتزامه فقد
 لعن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم المتخذين السرج على القبور فكيف يحل للمسلم ان يلزم او يسوغ فعل ما لعن رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم فاعله وحضرت بعض قضاة الاسلام يوما وقد جاءه كتاب وقف على تربة لينبت وفيه وانه يوقد على القبر كل
 ليلة قنديل لا نقلت له كيف يحل لك ان تثبت هذا الكتاب وتحكم بصحة مع علمك بلغة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 للمتخذين السرج على القبور فامسك عن اثباته وقال الامر كما قلت او كما قال ومن ذلك ان يشترط القراءة عند قبره دون
 البيوت التي اذن الله ان ترفع ويدكن فيها اسمي سبح فيها بالغد والاصباح والناس لم قولان احدهما ان القراءة لا تصل الى
 الميت فلا فرق بين ان يقرأ عند القبر او بعيدا منه عند هؤلاء والثاني انها تصل ووصولها فرع حصول الثواب للقارى شر

ينتقل منه الى الميت فاذا كانت قراءة القارى وحجته الى القبر انما هو لاجل الجمل لم يقصد به التقرب الى الله لم يحصل له ثواب فكيف
 ينتقل عن الميت وهو قارئ فما زاد بحجته الى التربة الا العناء والتعب بخلاف ما اذا قرأ الله في المسجد وغيره في مكان يكون اسهل عليه
 واعظم اخلاصا ثم جعل ثواب ذلك للميت وصل اليه وذاكرت مرة بهذا المعنى بعض الفضلاء فاعترف به قال لكن بقي شيء آخر وهو
 ان الواقف قد يكون قصدا لتفاد بسماع القرآن على قبره ووصول بركة ذلك اليه فقلت له انتفاع بسماع القرآن مشروط بغيرها
 فلما مات تقطع عمله كله واستماع القرآن من افضل الاعمال الصالحة وقد لا تقطع بموته ولو كان ذلك ممكنا لكان السلف الطيب من
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم اولى بهذا الحظ العظيم لمساكنهم الى الخير وحرصهم عليه ولو كان خيرا لسبقونا اليه فالذى لا
 شك فيه انه لا يجب حضور التربة ولا تعين القراءة عند القبر ونظير هذا اما لو وقف وقفاً يصدق به عند القبر كما يفعل كثير
 من الجهال فان في ذلك من تعينة الفقير واتعابه وازعاجه من موضعه الى الجبانة في حال الحر والبرد والضعف حتى ياخذ تلك
 الصدقة عند القبر مما لعله ان يحبط اجرها وينع انتفاعه بالكسبية ومن هذا الوشرط واقف الخائفة وغيرها على اهلها الا
 يشتغلوا بكتابة العلم وسماع الحديث والاشتغال بالفقه فان هذا الشرط باطل مضاد لدين الاسلام لايجل تنفيذ ولا التزام ولا
 يستحق من قام به شيئاً من الوقف فان مضمون هذا الشرط ان الوقف للعين انما يستحق من ترك ما يجب عليه من العلم النافع و
 جهل امر الله ورسوله ودينه وجهل اسمائه وصفاته وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واحكام الثواب والعقاب ولا ريب ان هذا
 الصنف من شرار خلق الله وامقتهم عند الله ورسوله وهم خاصة الشيطان واولياؤه وحزبه الا ان حزب الشيطان هم النجس ومن
 ومن ذلك ان يشترط الواقف انه لا يقرأ في ذلك المكان شيئاً من آيات الصفات واحاديث الصفات كما امر به بعض عداء الله من
 الجهمية لبعض الملوك وقد وقف مسجد الله تعالى ومضمون هذا الشرط المضاد لما بعث الله به رسوله ان يعطل كثر آيات القرآن
 عن التلاوة والتدبر والتفهم وكثير من السنة او اكثرها عن ان تذكر او تروى وتسمع او يهتدى بها ويقام سوق التجم والكلام المبتدع
 المذموم الذى هو كفىل بالبدع والضلالة والشك والحيرة ومن ذلك ايضا ان يقف مكانا او مسجدا او مدرسة او رباطا على
 طائفة معينة من الناس دون غيرهم كالجيم مثلا او الروم او الترك او غيرهم وهذا من ابطال الشرط فان مضمون ان اقارب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وذرية المهاجرين والانصار لايجل ان يصلوا في هذا المسجد ولا ينزلوا في هذا الرباط والمدرسة او
 الخائفة بل لو امكن ان يكون ابو بكر وعمر واهل بيته والرضوان رضوان الله عنهم بين اظهرا حرم عليهم التزول بهذا المكان
 الموقوف وهذا الشرط والاشتغال بما والاعتداد بما من اسماء الهذيان ولا تصدر من قلب طاهر ولا ينفذها من شمس رواتر
 العلم الذى بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وكذلك لو شرط ان يكون المقيمون بهذه الامكنة طائفة من اهل البدع
 كالشيعة والخوارج والمعتزلة والجهمية والمبتدعين في اعمالهم كاصحاب الاشارات والادن والشير والعنبر واكل الحيات و
 اصحاب النار واشباهه الذين ياب المشتغلين بالاكل والشرب والرقص لم يصح هذا الشرط وكان غيرهم احق بالمكان منهم وشرط
 الله احق بهذه الشرط واضعافها واضعافها من باب التعاون على الاثم والعدوان والله تعالى انما امر بالتعاون
 على البر والتقوى وهو شرع على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم دون ما لم يشرع فكيف بما شرع خلافه والوقف انما يصح على
 القرب والطاعات ولا فرق في ذلك بين مصرف وجهته وشرطه فان الشرط صفة وحال في الجهة والمصرف فاذا اشترط ان
 يكون المصروف قربة وطاعة فالشرط كذلك ولا يقتضى الفقه الا هذا ولا يمكن احدا ان ينتقل عن ائمة الاسلام الذين لهم في
 الامة لسان صدق ما يخالف ذلك البتة بل تشهد بالله والله ان الامة لا يخالف ما ذكرناه وان هذا نفس قولهم وقد اعادهم الله
 من غيره وانما يقع الغلط من كثير من المنتسبين اليهم في فهم اقوالهم كما وقع لبعض من نصب نفسه للفتوى من اهل عصرنا ما نقول

السادة والفقهاء في جعل وقف وقفا على اهل الذمة هل يصح ويتقيد الاستحقاق بكونه منهم فاجاب بجملة الوقت وتقيد الاستحقاق
 بذلك الوصف قال هكذا قال الصحابة ابناء وبعث الوقت على اهل الذمة فانكر ذلك شيخنا عليه غاية الانكار وقال مقصود الفقهاء بذلك ان يكون من
 اهل الذمة ليس مانعا من صحة الوقف عليه بالقراءة او بالتعيين وليس مقصودهم ان الكفر بالله ورسوله وعبادة الصليب قولهم ان
 المسيح ابن الله شرط الاستحقاق الوقف حتى ان من امن بالله ورسوله واتبع دين الاسلام لم يحل ان يتناول بعد ذلك من الوقف فيكون
 حل تناوله بشرط بتكذيب الله ورسوله والكفر بدين الاسلام والفرق بين كون وصف الذمة مانعا من صحة الوقف وبين كون
 مقتضيا به فغلط هذا الملق وكشف فيه وغلط جوابه عن ذلك ولم يميز وتظهر هذا ان يقف على لا غنىاء فهذا ايضاً اذا كان الوقف
 عليه غنياً اذا قرأه فلا يكون الغنا مانعاً ولا يصح ان يكون جهة الاستحقاق هو الغناء فيستحق ما دام غنياً فاذا افتقر واضطر الى
 ما يقيم اوده حرم عليه تناوله الوقف فهذا لا يقول الا من حرم التوفيق وصحة الخذلان ولو راي رسول الله صلى الله عليه وآله في
 احد من الائمة يفعل ذلك لاشتد انكاره وغضب عليه ولما اقره البته وكذا لك لو راي رجلا من امة قد وقف على من يكون من الرجال
 عز باخبر متاهل فاذا تاهل حرم عليه تناوله الوقف لاشتد غضبه وكذره عليه بل دینه يخالف هذا فانه كان اذا جاءه مال اعطى العز
 حظا واعطى الامل حظين واخبر ان ثلثة حق على الله عونهم فذكر منهم الناكم يريد العفان ويلزم هذا الشرط حق عليه علم اعم
 الناكم ومن هذا ان يشترط ان لا يستحق الوقف الا من ترك الواجب عليه من طلب النصوص معرفتها والتفق في متونها والتسك
 بها الى الاخذ بقول فقيه معين يترك لقوله قول من سواه بل يترك النصوص لقوله فهذا اشرط من ابطال الشرط وقد صرح اصحاب
 الشافعي وحمد ربهما الله تعالى بان الامام اذا شرط على القاضى ان لا يتنقص الابدن بعب معين بطل الشرط ولم يجز الالتزام وبي بطلان
 القولية قولان مبنيان على بطلان العقود بالشرط الفلسفة وطرد هذا ان التفق مع شرط عليه ان لا يتنقص الابدن بعب معين بطل
 الشرط وطرده ايضا ان الواقف مع شرط على الفقهاء ان لا ينظر ولا يشتغل الابدن بعب معين بحيث يتجر له كتاب الله وسنة رسوله
 صلى الله عليه وآله ولم وفتاوى الصحابة رضيهم الله عنهم العلماء لم يصح هذا الشرط قطا ولا يجب الالتزام بل ولا يوغر وعقد هذا الباب
 وضابطه ان المقصود انما هو التعاون على البر والتقوى وان يطلم الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قدمه الله ورسوله
 ويؤخر من اخره الله ورسوله ويعتبر ما اعتبره الله ورسوله ويلغى ما لغاه الله ورسوله وشرط الواقفين لا تريد على نذر الناذرين فكما
 انه لا يوفي من النذر الا بما كان طاعة لله ورسوله فلا يلزم من شرط الواقفين الا ما كان طاعة لله ورسوله فان قيل الواقف انما
 نقل ماله من قام بهذه الصفة فهو الذي رضى بنقل ماله اليه ولم يرص بنقله الى غيره وان كان افضل منه فالوقف يجري مجرى الجعالة
 فاذا بذل الجاعل ماله لمن يعمل عملا مستحقا من عمل غير ما كان بينه ما في الفضل كما بين السماء والارض قيل هذا منشأ الوهم والايهام في هذه
 المسألة وهو الذي قام قلوب ضعفة المتفقهين فالتمسوا الزواجر الشرط بما غيره احب الى الله وارضى له منها باجماع الامة بالضرورة
 المعلومة من الدين وجواب هذا الوهم ان الجاعل يبذل ماله في غرضه الذي يريد ما محرما او مكرها او مباحا او مستحبيا
 راجحا للمنهال غرضه الذي يبذل فيه ماله واما الواقف فانما يبذل ماله فيما يقرب الى الله وثوابه فهو ما علم ان لم يبق له تمكن من بذل ماله
 في غرضه احب اليه يبذله فيما يقربه الى الله وما هو انفع له في الدار الآخرة ولا يشك عاقل في هذا غرض الواقفين بل ولا يشك واقف
 ان هذا غرضه والله سبحانه وتعالى ملكه المال يستنفع به في حياته واذن له ان يحبس لينتفع به بعد وفاته فلم يملكه ان يفعل به بعد
 موته ما كان يفعل به في حياته بل حجر عليه فيه وملكه ثلثة يوصي به بما يجوز ويسوغ ان يوصي به حتى ان حاف او جارا وانتم
 في وصيته جاز بل وجب على الوصي والورثة رد ذلك الجور والحيف والاثم ورفع سبحانه الائم عن من يرد ذلك الحيف والاثم
 من الورثة والاوصياء فهو سبحانه لم يملكه ان يتصرف في ماله بتجسس اصله الا على وجه يقربه اليه ويدنيه من رضاه لا على

الواقف

يجب

وجہ اراد ولم یأذن الله ولا رسوله للبکلف ان تصرف فی تجسس مالک بعد علی ای وجه اراده ابدان فاین فی کلام الله ورسوله واحد
من الصواب ما یدل علی ان صاحب المال ان یقف ما اراد علی من اراد وبشرط ما اراد وحبیب علی الحکام والمفتین ان ینفذوا وایضا
یلزموا بشرطه واما اقل یبر به بعضهم من قوله شرط الوقت کنصوص الشارع فیهل یراد به معنی صحیح ومعنی باطل فان یراد
انها کنصوص الشارع فی نفهم والدلالة وتقیید مطلقها بمقتلها وتقیید خاصها علی عامها والاخذ فیها بمنهم اللفظ لا بخصوص
السبب فذا حق من حيث الجملة وان ارید انها کنصوص الشارع فی وجوب مراعاتها والزامها وتنفيذها فیهل یراد بطل الباطل
بل یبطل منها ما لم یکن طاعة لله ورسوله وما غیره احب الی الله وارضی له ورسوله منه وینفذ منها ما کان قرینة وطاعة کما نقل
ولیکن رابوا سرائیل ان یصوم ویقوم فی الشمس ولا یجلس ولا یتکلم امره النبی صلی الله علیه واله وسلم ان یجلس فی الظل یتکلم
ویتیم صومه فالرخصة بالوفاء بالطاعة ونها عن الوفاء بما لیس بطاعة وهكذا اخت عقبة بن عامر لما نذرت الحج ماشية مکشوفة
الراس امرها ان تحتمل وترکب وتجد وتمدی بدلتها فکذا الواجب علی اتباع الرسول صلوات الله وسلامه علیه وعلى ان یعتدل وانی
شرط الواقفین وبالله التوفیق الفائل الثامنة عشر لیس للمفتی ان یطابق الجواب فی مسئلة فیها تفصیل الا اذا علم
ان السائل عما سأل عن احد تلك الانواع بل اذا كانت المسألة متجاذبة فی التفصیل استفصل كما استفصل النبی صلی الله علیه واله وسلم
ما عرلما اقربا لزا هل وجد منه مقلدات او حقیقة فله الاجابة عن الحقیقة استفصل هل یجنون فیکون اقراره غیر معتبر ام هو عاقل
فله علم عقل استفصل انما یستسکنه لیس هل هو سکران ام صام فله علم ان صام استفصل هل احسن ام لا فله علم انه قد احسن
اقام علیه الحد ومن هذا قوله لمن سالت هل علی المرأة من غسل اذا هی احتلت فقال نعم اذا رأت الماء ففمن هذا الجواب استفصل
بانها یجب علیها الغسل فی حال ولا یجب علیها فی حال ومن ذلك ان ابا النعمان بن بشیر سأل رسول الله صلی الله علیه واله وسلم
یشهد علی غلام یحمل ابنه فاستفصله وقال کل ولدک یحلت کذلک فقال لا فانی ان یشهد وتحت هذا الاستفصال ان ولدک ان
کانوا اشترکوا فی الفحل فذلك والا لم یصح ومن ذلك ان ابن ام مکتوم استفتاه هل یجوز له ان یصل فی بینه فقال هل
تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستفصل بان یسمع النداء ولا یسمع ومن ذلك انما استفتی عن رجل وقع علی جاریة امرأ
فقال ان کان استکرهها فوجرته وعلیه مثلها وان كانت طاعة فحله وعلیه لیسیدتها مثلها وهذا کثیر فی فتاوی صلی الله علیه واله
ولم فاذ استل المفتی عن رجل دفع ثوبه الی قصار یقصره فانکر القصار الثوب ثم اقرب هل یستقی اجرة القصارة ام لا فالجواب بالاطلاق
خطأ نفیا واثباتا والصواب التفصیل فان کان قصره قبل الجحد له اجرة للقصارة لانه قصره لصاحبه وان کان قصره بعد جحوده
فلا اجرة له لانه قصره لنفسه وکذلک اذا سئل عن رجل حلف لا یفعل کذا او کذا ففعل لم یجز له ان یفتی بحنثه حتى یتفصل هل
کان ثابت العقل وقت فعله ام لا واذا کان ثابت العقل فیهل کان مختارا فی یمینه ام لا واذا کان مختارا فیهل استثنى عقیب یمینه
ام لا واذا لم یستن فیهل فعل المحلوف علیه عالما ذکرا مختارا ام کان ناسیا او جاهلا او مکرها واذا کان عالما مختارا فیهل کان
المحلوف علیه داخلا فی قصده ونیته او قصده عدم دخوله فی قصده بنیة ولم یقصد دخوله ولا نوى تخصیصه فان الحنث
یختلف باختلاف ذلك كله ورأینا من مفتی العصر من باء الی التحنث فاستفصلنا فوجدناه غیر حاکم فی مذهبه من افتاه فم
ذلك مر الی فخطر المفتی عظیم فانه موقوف عن الله ورسوله ناعم ان الله امر بکذا او حرم کذا وواجب کذا ومن ذلك ان یستفتی عن
الجمع بین الظهر والعصر مثلا هل یجوز له ان یفرق بینهما فجوابه بتفصیل المسالتین وان الجمع ان کان فی وقت الاولی لم یجوز
الفرق وان کان فی وقت الثانية جاز ومن ذلك ان لو قال ان لم یجرق هذا المتاع او تقدم هذه الدار وتلف هذا المال
الا قتلت ففعل هل یضمن ام لا جوابه بالتفصیل فان کان المال البکره علی اطلاقه لم یضمن وان کان لغیره ضمنه وکذلک

الاجرة على القصارة

لوسالة عن الظاهر اذا وطئ في اثناء الكفارة هل يلزم الاستيناف او يعني فحوايه بالتفصيل انه ان كفر بالصيام فوطئ في اثناء لنومه
 الاستيناف وان كفر بالا طعام لم يلزم الاستيناف وله البناء فان حكم بتابع الصوم وكونه قبل المسيس قبل انقطع بخلاف الاطعام
وكن لك لوسالة عن الكفر بالعتق اذا عتق عبدا مقطوعا اصبع فحوايه بالتفصيل ان كان ابها ما لم يجزه والا اجزاء فلو قال المقطوع
 الاصبعين وهما الخصر والبصر فحوايه بالتفصيل ايضا ان كانا من يدي واحدة لم يجزه وان كانت كل اصبع من يدا جزاء **وكن لك**
 لوسالة عن فاسق التقط لقطعة او لقيط اهل بيته في يده فحوايه بالتفصيل بقر اللقطة دون اللقيط لانها كسب فلا ينع من الملقط
 وثبت يده على اللقيط ولاية وليس من اهلها ولو قال اشتريت سمكة فوجدت في جوفها ما لا ما احضرم به فحوايه ان كان لوثة
 او جوهرة فهو لصياد لان ملكه بالاصطياد ولم تطبق نفس ملك به وان كان خاتما او دينارا فهو لقطعة يجب تعريضها كغيرها
كن لك لو قال اشتريت حيوانا فوجدت في جوفه جوهرة فحوايه ان كانت شاة ففي لقطعة المشتري يلزمه تعريضها حولا ثم هي له بعده
 وان كان سمكة او غيرها من دواب البحر فهي ملك الصياد والفرق واضح **ومن ذلك** لوسالة عن عبد التقط لقطعة فانفقها
 هل يتعلق بذمته او بربقة فحوايه ان انفقها قبل التعريف حولا ففي رقبته وان انفقها بعد حول التعريف ففي ذمته يتبع بها
 بعدا لعتق بض عليه ما الا امام احد مقرر قايدها لانه قبل الحول مسنوع منها فانفاقه لها جناية من عليها وبعد الحول غير ممنوع
 منها بالنسبة الى مالها فاذا انفقها في هذه الحال فكان انفقها باذن مالها فتعلق بذمته كدبوت **ومن ذلك** لوسالة عن
 رجل جعل جلا لم ير عليه لقطعة فهل يستحق من رها فحوايه ان التقطها قبل بلوغ قول الجا على لم يستحق لانه لم يلتقطها لاجل الجعل
 وقد وجب عليه ردها بظهور مالها وان التقطها بعد ان بلغ الجعل استحق **ومن ذلك** ان يسأل فيقول هل يجوز للوالدين
 ان يملك مال ولدهما او يرجعان فيما وهباه فالحواب ان ذلك للاب دون الام وكذلك اذا شهد اثنان من ورثة غير
 الاب والابن بالجرح فالحواب في تفصيل ان شهدا قبل الاند مال لم تقبل للثمة وان شهدا بعدا قبلت لعدم التهمة **ومن ذلك**
 اذا سئل عن رجل ادعى نكاح امرأة فاقرت له هل يقبل اقرارها ام لا فحوايه بالتفصيل ان ادعى زوجيتها وحده قبل اقراره وان ادعا
 معا اخر لم يقبل **ومن ذلك** لوسالة عن رجل مات فادعى ورثة شيئا من تركته واقاموا شاهدا حلف كل منهم بمينا مع الشاهد
 فان حلف بعضهم استحق قدر نصيبه من المدعى وهل يشارك من لم يحلف في قدر حصته التي انتزعها بمينا ام لا يشاركه فالحواب في
 تفصيل ان كان المدعى دينيا لم يشاركه وينفرد الخالف بقدر حصته وان كان عينا شارك من لم يحلف لان الدين غير متعين فمن
 حلف فاما ثبت بمينا مقلد حصته من الذين اخبره ومن لم يحلف لم يثبت له حق واما العين فكل واحد من الورثة يقران كل جز
 منها مشترك بين جماعتهم وحقوقهم متعلقة بعينه فالخلص مشترك بين جماعتهم والباقي غصب على جماعتهم **ومن ذلك**
 اذا سئل عن رجل استعدي على خصمه وليه من الدعوى هل يحضره الحاكم فحوايه بالتفصيل ان استعدي على حاضر في البلد احضره
 لعدم الشقة واكثر ائبا لم يحضره حق يحضرها **ومن ذلك** لوسالة عن رجل قطع عضو من صيد اقلت هل يحل اكل العضو فحوايه بالتفصيل
 ان كان صيدا لم يحل اكله وان كان بريئا لم يحل **ومن ذلك** لوسالة عن تاجر اهل الدمة هل يؤخذ منه العشر فالحواب بالتفصيل
 ان كان رجل اخذ منه وان كانت امرأة ففيها تفصيل ان اتجرت الى رضى الحجاز اخذ منها العشر وان اتجرت الى غيرها لم يؤخذ منها
 شي لانها تفر في غير رضى الحجاز فلا جزية **ومن ذلك** لوسالة عن ميت مات فطلب الاب ميراثه ولم يعلم من هم الورثة غيره كم يعطى الاب
 فالحواب بالتفصيل ان كان الميت ذكرا اعطى الاب ربة من سبعة وعشرين سهما لان غاية ما يمكن ان يقدره مع زوجة وام وابنتان فله
 اربعة بلا شك من سبعة وعشرين وان كان الميت انثى فله سهمان من خمسة عشر لان اكثر ما يمكن ان يقدره زوج وام وابنتان فله
 سهمان من خمسة عشر قطعا **فان قال** لسائل مات ميت ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض مع العلياء جدها قال للمفتي

ان كان الميت ذكراً فالمسئلة محال لان جل علياً نفس الميت وان كان الميت انثى فجل علياً أمّان يكون زوجها الميت ولا يكون كذلك فان كان زوجها فله الربع وللعليا النصف والوسطى السدس تكملة الثلثين والباقي للعصبة فلو قال السائل ميت خلف ابنتين وابو ولم تقسم التركة حتى ماتت احدهما وخلفت من خلفت قال المفتي ان كان الميت تركة فمسئلة من ستة للابوين ^{لها} وكل بنت سهمان فلما ماتت احدهما خلفت جدة وجد او اختا لا ب فمسئلتهما من ستة وتصح من ثمانية عشر تركتهما سهمان توافق مسئلتها بالنصف فتزد الى تسعة فينضم بها في ستة تكون اربعة وخمسين ومنها تصح وان كان الميت انثى فغير بصحتها ايمن من ستة ثمرات احكام البناتين من سهمين وخلفت جدة وجد ام او اختا لا ب فلا شيء للجد وللجد السدس للاخت النصف والباقي للعصبة فمسئلتهما من ستة وسهامها اثنان فأضرب ثلاثة في المسئلة الاولى تكن ثمانية عشر **المقصود** التنبيه على وجوب التفصيل اذا كان يحيد السؤال محتملاً وبالله التوفيق فكثيرا ما يقع غلط المفتي في هذه القسم فالمفتي ترد على المسائل في قوالب متنوعة جلا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال والاهلك واهلك فتارة تورد على المسائل صورتهما واحدة وحكمهما مختلف صورة العقيم والحائض صورة الباطل والحرم ويختلفان بالحقيقة فيزهل بالصورة عن الحقيقة فيجمع بين ما فرق الله ورسوله بينه وتارة تورد على المسائل صورتهما مختلفة وحقيقتهم واحدة وحكمهما واحد فيزهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع الله بينه وتارة تورد على المسئلة تحتها عدة انواع فيزهد فيهم الى واحد منها ويشد عن المستول عنه منها فيجيب بغير الصواب وتارة تورد على المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف لفظ حسن فيتبادر الى تسوية ما وهي من ابطال الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كم ههنا من منزلة اقلد ومحل او هام وما دعى بحق الى حق الا اخرج الشيطان على لسان اخيه ووليه من الانس في قالب تنفر عنه خفافيش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس وماخذ احد من باطل الا اخرج الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزيف يستخف به عقول ذلك الضرب من الناس فيستجيون له واكثر الناس نظرهم قاصر على الصور لا يتجاوزها الى الحقائق فهم محبوسون في سجن الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كما قال تعالى

وكن لك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول غرورا وشاء ربك ما فعلوه فلذرهم وما يفترون ولتصغي اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ولا يرضوه وليفتروا ما لهم مقترفون واذا ذكرت من هذا مثالا وقع في زماننا وهو ان السلطان امر ان يلزم اهل الذمة بتغيير عيائهم وان تكون خلاف الوان عامة المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكان في ذلك من المصالح واعزاز الاسلام واذا لال كفر ما قرت به عيون المسلمين فالقى الشيطان على السنة اولياء واخوانه ان صوروا فنيا يتوصلون بها الى زالة هذا الغبار وهي ما تقول لسادته العلماء في قوم من اهل الذمة الزموا بلباس غير لباسهم المعتاد وزى غير زيهم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والقلوات ويحرم عليهم بسببهم السفهاء والذمار واذوهم غاية الاذى فطمع بذلك في هانتهم والتعدي عليهم فهل سيوغ الامام ردهم الى زيهم الاول واعادتهم الى ما كانوا عليه مع حصول التميز بعلامته يعرفون بها وهل ذلك مخالفة للشريعة ام لا فاجابهم من منن التوفيق وصد عن الطريق بجواز ذلك وان للامام اعادتهم الى ما كانوا عليه قال شيخنا فاجابني الفتوى فقلت فتجوز اعادتهم ويجب بقاءهم على الزي الذي يميزون به عن المسلمين فذهبوا ثم غيروا القتيان ثم جاءوا بها في قالب آخر لا يجوز اعادتهم فذهبوا ثم اتوا بها في قالب آخر فقلت هي المسئلة المعينة وان خرجت في عدة قوالب ثم ذهب الى السلطان وتكلم عنده بسلامة عجب من الحاضرون فاطبق القوم على ابقائهم والله الحمد ونظائر هذه الحادثة اكثر من ان تحصى فقد القى الشيطان على السنة اولياءه ان صوروا فتوى فيما يحدث ليلة النصف في الجامع واخرجوها في قالب حسن حتى استخفوا عقل المفتين فاقامهم مجوازه وسبحان الله كم توصل هذه الطريق الى ابطال الحق واثبات باطل واكثر الناس نماهم اهل ظواهر في الكلام واللباس والافعال واهل المقد منهم الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقة وباطنه لا يبلغون عشر معشار غيرهم ولا قريبا من ذلك فوالله المستعان **الفائدة التاسعة عشر**

وهو انه ان كان السائل يمكنه التوصل الى ما لم يجد في السبيل لم يحل له استفتاء مثل هذا ولا يحل لهذا ان ينسب الفتوى من وجه
هذا العالم وان لم يكن في بلد او ناحية غير بحيث لا يجد المستفتي من يسأله سواء فلا يسيان رجوع اليه اولى من ان يقدم
على العمل بلا علم او يبقى مرتكباً في حيرة متردداً في عماه وجهاته بل هذا هو المستطاع من تقواه المأمور بها ونظيره هذه المسئلة اذا كان
السلطان من يوليه الا قاضياً عارياً عن شروط القضاء لم يعطل البلد عن قاص وولي الامثل فالامثل ونظيره هذا لو كان الفسق
هو الغالب على اهل تلك البلد وان لم يقبل شهادة بعضهم على بعض وشهادته لم تعطل الحقوق وضاعت قبل شهادة الامثل
فالامثل ونظيره لو غلب الحرم والشبهة حتى لم يجد الحلال المحض فانه يتناول الامثل فالامثل ونظيره لو شهد بعض النساء على
بعض بحق في بدن او عرض او مال وهن مفردات بحيث لا رجل معهن كالحمامات والاخر اس قبلت
شهادة الامثل فالامثل فمنهن قطعاً ولا يضيع الله ورسوله حق المظلوم ويعطل اقامه دينه في مثل
هذه الصورة ابد ابل قد نبه الله تعالى على القبول في مثل هذه الصورة بقبول شهادة الكفار على المسلمين في السفر في الوصية في آخر سورة
انزلت في لقراءات ولم ينفخها شيء البتة ولا ينسخ هذا الحكم كتاب ولا سنة ولا اجمعت الامة على خلافه ولا يليق بالشريعة سواء الشريعة
شرعت لتصيل مصالح العباد بحسب الامكان وادى مصلحة لهم في تعطيل حقوقهم اذ لم يحضر اسباب تلك الحقوق وشاهدان حران
ذكر ان عدلين بل اقلهم تقبل شهادة الفساق حيث لا عدل وينفذ حكم الجاهل والفاسق اذا خلا الزمان عن قاص عالم عامل فكيف لا
تقبل شهادة النساء اذا خلا جمعهم عن رجل وشهادة العبيد اذا خلا جمعهم عن حر وشهادة الكفار بعضهم على بعض اذا خلا جمعهم
عن مسلم وقد قبل ابن الزبير شهادة الصبيان بعضهم على بعض في تجارهم وامتيك عليه اهل من الصحابة وقال به مالك والامام
احمد رحمهما الله تعالى فقال في احك الروايتين عندهما حيث يغلب على الظن صدقهم بان يجيبوا قبل ان يجتنبوا او يتفرقوا الى بيوتهم و
هذا هو الصواب بالله التوفيق وكلام اصحاب حمل في ذلك يخرج على وجهين فقد منع كثير من الفتوى والحكم بالتقليد وجوز بعضهم لكن
على وجه الحكاية لقول المجتهد كما قال ابو اسحق بن شاذان وقد جلس في جامع النصارى فذكر قول احمد ان الفسق ينبغي له ان يحفظ اربع مائة الف
حزب ثم يفتي فقال رجل انت تحفظ هذا فقلت ان لم احفظ هذا افانا افقي بقول من كان يحفظه وقال ابو الحسن بن بشار من كبار
اصحابنا ما حضر رجلاً عند ثلاث مسائل واربع من فتاوى الامام احمد يستند الى هذه السارية ويقول قال احمد بن حنبل الفاكهة
الثانية والعشرون اذا عرف العامي حكم حادثة بدليلها فهل ان يفتي به وسيوغ لغيره تقليد فيه فقيه ثلاث
اوجه للشافعية وغيرهم اهلها الجواز لانه قد حصل العلم بحكم تلك الحادثة عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم
عنه بقوة يتمكن به من تقرير الدليل ودفع المعارض له فهذا قد زائد على معرفة الحق بدليله والثاني لا يجوز له ذلك مطلقاً
لعدم اهليته للاستدلال وعدم علمه بشروط وما يعارضه ولعله يظن دليلاً ما ليس بدليل والثالث ان كان الدليل كتاباً
او سنة جازماً لا افتاء وان كان غيرها لم يجز لان القرآن والسنة خطاب لجميع المكلفين فيجب على المكلف ان يعمل بها وصل اليه من
كتاب به تعالى وسنة بنبيه صلى الله عليه واله ولم يجوز له ان يرشد غيره اليه ويدله عليه الفاكهة الثالثة والعشرون
ذكر ابو عبد الله بن بطه في كتابه في الخلع عن الامام احمد انه قال لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال
اولها ان تكون له نية فان لم يكن له نية لم يكن له عليه نور ولا على كلامه نور الثانية ان يكون له حلم ووقار وسكينة الثالثة
ان يكون قوياً على ما هو فيه وعلى معرفته الربا لبعث الكفاية والامضغ الناس الخامسة معرفة الناس هذا ما يدل على جلاله الحمد
العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هي دعائم الفتوى واي شيء نقص منها ظهر الخلل في الفتى بحسب قاصر النية في امره وعمومه واساساً صل
الذي عليه ينبغي فانها روح العمل وقائده وسائقه والعلى تابع لها يحرم بيعها ويفسد بفسادها ويجب استجلب التوفيق وعدم ما يحصل الخلل

وحسبها تفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة فكيف بين مريد بالفتوى وجه الله ورضاه والقرينة ومأخذه ومريد بها وجه الخلق ورجاء مقعته
وما ينال منه تحقيقاً أو طمعاً فيفتي الرجل بالفتوى لو احدة وبينهما في الفضل والثواب عظيم ما بين المشرق والمغرب هذا يفتق لتكون
كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر ورسوله هو الطاهر وهذا يفتق ليكون قوله هو السميع وهو المشار إليه وجاءه هو القائل سواء في
الكتاب السنة أو خالفهما فالله المستعان وقد جرت عادة الله التي لا تبدل وسنته التي لا تحول أن يلبس المخلص من المهابة والغرور والمحبة
في قلوب الخلق وأقبال قلوبهم اليه ما هو بحسب خلاصه ونيت ومعاملة لربه وتلبس المرائي اللابس ثوب الزور من المقت والمهابة والبغضة
ما هو اللائق به فالخلص له المهابة والمحبة للآخر المقت والبغضاء **وأما قول** من يكون له حلم ووقار وسكينة فليس صاحب العلم والفتيا
التي أخرج منه إلى الحلم والتسكينة والوقار فإنها كسوة على وجهه وإذا فقدها كان عليه كالبدن العاري من اللباس وقال بعض السلف
ما قرن شيء إلى شيء أحسن من علم إلى حلم والناس من هذه الأربعة أقسام فخيرهم من أوتي العلم والحلم **وشرارهم** من علمهما **الثالث**
من أوتي علماً بلا حلم **المراد** عكسه فالعلم زينة العلم وبهاؤه وجهه وموضده الطيش والعجلة والحدة والتسرع وعدم الثبات فالحلم
لا يستغفره البدوات ولا يستخفه الذين لا يعلمون ولا يقلق أهل الطيش والخفة والجمل بل هو وقرينات ذواته يملك نفسه عند
ورود أوائل الأمور عليه ولا تمكده أوائلها ما لاحظت الحوائج تمنع من أن تستخفد داعي الغضب الشهوة فبالعلم تنكشف له مواقع
الخير والشر والصلاح والفساد وبالحلم يتمكن من تثبيت نفسه عند الخير فيؤثره ويصبر عليه وعند الشر فيصبر عنه فالعلم يعرف رشده
والحلم يثبت عليه وإذا شئت أن تجصير بالخير والشر لا صبر على هذا ولا عن هذا رايت وإذا شئت أن ترى صابر على المشاق لا بصيرة رايت
وإذا شئت أن ترى من لا صبر له ولا بصيرة رايت وإذا شئت أن ترى بصيراً صابراً لم تكل فإذا رايت فقد رايت أمام هدى حقاً فاستمسك
بعر وتو بالوقار والسكينة ثمرة الحلم ونتيجته ولشد الحاجة إلى التسكينة وحقيقتها ما وتفصيلها وأقسامها أشير إلى ذلك بحسب علومنا
القاصرة وأذهاننا الجمامدة وعبارتنا الناقصة ولكن نحن أبناء الزمان والناس بزمانهم أشبه منهم بأبائهم وكل زمان دولة ورجال -
فالسكينة بعيدة عن الشكون وهو طمأنينة القلب واستقراره وأصلها في القلب يظهر أثرها على الجوارح وهي عامة خاصة
الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم إخص مراتبها وأعلى أقسامها كالسكينة التي حصلت لأبراهيم الخليل وقد التقى في المنجنيق مساقم
إلى ما أضرم له أعداء الله من النار فله تلك السكينة التي كانت في قلبه حين ذلك السفر وكان لك السكينة التي حصلت لموسى وقد غشيته
فرعون وجنوده من وراءهم والبحر أمامهم وقد استغاث بنو إسرائيل يا موسى إلى أين تذهب بنا هذا البحر أمامنا وهذا فرعون خلفنا و
كذلك السكينة التي حصلت له وقت تكليم الله له نداء ونجاء كلاماً حقيقة سمع حقيقة بأذنه وكذلك السكينة التي حصلت له وقد رأى
العصاة ثعباناً مبيناً وكذلك السكينة التي نزلت عليه وقد رأى حبال القوم وعصيتهم كأنها تسعى فأوجس خيفة في نفسه وكذلك
السكينة التي حصلت لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وقد شرف عليه وعلى صاحب عدوهم وهما في الغار فلو نظر أحدهم إلى تحت قدميه لراها
وكذلك السكينة التي نزلت عليه في مواقف العظيمة وأعداء الله قد أحاطوا به كيوم بدر ويوم حنين ويوم الخندق وغيره فهذه السكينة
أمر فوق عقول البشر من أعظم معجزاته عند رباب البصائر فإن الكذاب لا سيما على الله ألقى ما يكون واخوف ما يكون واشد اضطراب
في مثل هذه المواطن فلو لم يكن للرسول صلوات وسلامه عليهم من الآيات الألهة وحدها لكفتهم وأما الخاصة فتكون لا تبايع الرسول
بحسب متابعتهم وهي سكينه الايمان وهي سكينه تسكن القلوب عن الريب الشك ولهذا أنزلها الله على المؤمنين في أصعب المواطن أوج
ما كانوا إليها عند القلق والاضطراب الذي لم يصبر عليه مثلاً عمر بن الخطاب رضي الله عنه وذلك يوم الحديبية قال الله سبحانه و
تعالى يدكر نعمته عليهم بأنزلها أحوج ما كانوا إليها هو الذي أنزل التسكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم ولله جنود
السموات والأرض وكان الله عليماً حكيماً فذكر نعمته عليهم بالجنود الخارجة عنهم والجنود الداخلة فيهم وهي السكينة وقال بعد ذلك

قد رضى الله عن المؤمنين اذ تابعتوا تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فانزل السكينة عليهم واذا هم قلوبهم ما
 في قلوبهم من القلق والاضطراب فاستمعهم كفار قريش من دخل بيت الله وحبسوا الهدى عن محل واشتروا عليهم تلك الشرط والجائر
 المظالم فاضطربت قلوبهم وقلقت ولم تطق الصبر فعمل تعالى ما فيها فثبتها بالسكينة رحمة منه وراقة ولطف وهو اللطيف الخبير وتحتل
 الآية وجهها اخر وهو انه سبحانه علم ما في قلوبهم من الايمان والخير ومحبة ورحمة رسول فثبتها بالسكينة وقت قلقها واضطرابها والظلمات
 الآية نعم الاقرين وان علم ما في قلوبهم ما يحتاج معه الى انزال السكينة وما في قلوبهم من الخير الذي هو سبب انزالها اثر قال عبد ذلك اذ جعل
 الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية فانزل الله سكينته على رسول وعلى المؤمنين والزمهم كلمة التقوى وكانوا الحق بها واهلها
 وكان الله بكل شئ عليما لما كانت حمية الجاهلية توجب من الافعال والاعمال ما يناسبها جعل الله في قلوب اوليائه سكينته تقابل حمية الجاهلية
 السنهم كلمة التقوى مقابلة لما توجب حمية الجاهلية من كلمة الفجور فكان حظ المؤمنين السكينة في قلوبهم وكلمة التقوى على السنهم و
 حظ اعدائهم حمية الجاهلية في قلوبهم وكلمة الفجور والعدوان على السنهم فكانت هذه السكينة وهذه الكلمة جنبا من جنبا لله يد
 بها الله رسول والمؤمنين في مقابل جنبا للشيطان الذي في قلوب اوليائه والسنهم وتشرع هذه السكينة الصائبة للخير تصديقا
 واقبانا والامر تسليما واذا عانا فلا تدع شبهة تعارض الخير ولا ارادة تعارض الامر بل لا تمر معارضات السوء بالقلب الا وهي مجتازة من
 مرور الوسوسات لشيطانية التي يبطل بها العبد ليقوى ايمانه ويعلو عند الله ميزانه بملافتها وردوها وعدم السكون اليها فلا يظن
 المؤمن انها نقص درجة عند الله **فصل** ومنها السكينة عند القيام بوظائف العبودية وهي التي تورث الخضوع والخشوع وغرض
 الطرف وجمية القلب على الله تعالى بحيث يؤدي عبوديته بقلبه وبدنه والخشوع نتيجة هذه السكينة وثمرتها وخشوع الجوار نتيجة
 خشوع القلب وقد رأى النبي صلى الله عليه واله وسلم رجلا يعبت بلحية في الصلاة فقال لو خشع قلب هذا خشعت جوارحها **فان**
قلت قد ذكرت اقسامها ونتيجتها وثمرتها وعلامتها فما اسبابها الخالبة لها **قلت** سببها استيلاء مراقبة العبد لربه جل جلاله
 حتى كانه يراه وكلما اشتدت هذه المراقبة اوجبت له من الحياء والسكينة والمحبة والخضوع والخشوع والخوف والرجاء ما لا يحصل بدونها
 فالمراقبة اساس الاعمال القلبية كلها وعمودها الذي قيامها به ولقد جمع النبي صلى الله عليه واله ولم اصول اعمال القلب وفروعها كلها في
 كلمة واحدة وهي قول في الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه فتأمل كل مقام من مقامات الدين وكل عمل من اعمال القلوب كيف تجد هذا اصول
 منبعه والمقصود ان العبد محتاج الى السكينة عند الوسوسات المعارضة في صل الايمان ليثبت قلبه ولا يزيغ وعند الوسوسات و
 المخاطر لقادحة في اعمال الايمان لتلا تقوى وتصير هو ما ونحوها وارادات ينقص بها ايمانه وعند اسباب الخوف على اختلافها
 ليثبت قلبه وليسكن جاشه وعند اسباب الفرح لتلا يطعم به مركبه فيجاء والحد الذي لا يعبر فينقلب رجلا وحرنا وكم من انعم عليه لا يغرا
 فغير به مركب لفرح وتجاوز الحد فانقلب رجلا عاجلا ولوا عين بسكينة تعد لفرحه لا يريد به الخير وبالله التوفيق وعند هجوم الاسباب
 المؤلمة على اختلافها الظاهرة والباطنة فما اوجه الى السكينة حينئذ وما انفعها له واحدا ها عليه واحسن عاقبتها والسكينة في هذه
 المواطن علامة على الظفر وحصول المحبوب وانذار فاع الكروه وفقدانها علامة على ضد ذلك لا يخطئ هذا ولا هذا والله المستعان
واما قوله ان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته اي مستظهر مضطربا بالعلم متمكنا من غير ضعيف فيه فانه اذا كان ضعيفا
 قبل البضاعة غير مضطرب بها جهم عن الحق في موضع ينبغي فيه الاقدام لقلة على مواضع الاقدام والاحكام فهو يقدر في غير موضعه يحج في غير موضع
 ولا بصيرة لمبايحت ولا قوة له على تنفيذها فالمفتي محتاج الى قوة في العلم وقوة في التنفيذ فانه لا ينفع حكم بحق لا ينفذه **واما قوله**
 الرابعة الكفاية ولا مضغف الناس فانه اذا لم يكن له كفاية احتاج الى الناس والى الاخذ مما في ايديهم فلا ياكل منه شيئا الا اكلوا من
 لحمه وعرضه اضغافه وقد كان لسفيان الثوري ثمن من مال وكان لا يتورع في بذله ويقول للذالك لتمتدل بنا هؤلاء فالعلم اذا فخر

غنا قلنا عين على تنقيح علم واذا اوجر الى الناس فقد مات علمه وهو قظر واما قول الخامسة معرفتنا الناس فهذا اصل عظيم
 اليه الملقى والحكاكم فان لم يكن فقيها في فقهها في الامر والنهي ثم يطبق احدهما على الاخر والا كان ما يفسد اكثر مما يصلح فانه اذا لم يكن
 له معرفتنا الناس تصوره الظالم بصورة المظلوم وعكسه والمحق بصورة البطل وعكسه ورأسه على الذكر والخداع والاحتيايل وتصوره
 الزنديق في صورة الصديق والكاذب في صورة الصادق لا يبس كل مبطل ثوب زورتها الاثر والكذب والفجور وهو يحمل بالنا
 واحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لا يميز هذا من هذا بل ينبغي له ان يكون فقيها في معرفة مكر الناس وخالعهم واحتيايلهم وعوائدهم
 وعرفياتهم فان الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والاحوال وذلك كله من دين الله كما تقدم بيانه وبالله التوفيق
الفائدة الرابعة والعشرون في كلمات حفظت على امام احمد رحمه الله تعالى وصفي في امر الفتيا سؤلنا عن اتفاق رواية ابنه صالح بن يوسف بن ابي
 نفسه الفتيا ان يكون عالما بوجوه القرائن علما بالاسانيد الصيحي علما بالسند وقال في رواية في الحديث لا تجزى الفتيا الا لرجل علم بالكتاب والسنة وقال في رواية خيل بن عوف
 يكون عالما بقول من تقدم والا فلا يقبض وقال في رواية يوسف بن موسى اجبت يتعلم رجل كلما تحلم في الناس وقال في رواية ابنه
 عبد الله وقال سأل عن الرجل يريد ان يسأله عن امر ديني مما يتلى به من الايمان في الطلاق وغيره وفي مصدريه من اصحاب الراي واحكام
 الحديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الاسناد القوي فلن يسأل هؤلاء ولا اصحاب الحديث على قلة معرفتهم فقال
 يسأل اصحاب الحديث ولا يسأل اصحاب الراي ضعيف الحديث خير من الراي وقال في رواية محمد بن عبيد الله بن الننادي وقد سمع
 رجلا يسأله اذا حفظ الرجل مائة الف حديث يكون فقيها قال لا قال فمائة الف قال لا قال فثلاث مائة الف قال لا قال فاربعمائة
 الف قال بيده هكذا او حركها قال حفيد احمد بن جعفر بن محمد فقلت لجدي كم كان يحفظ احمد فقال الجواب عن ستمائة الف وقال
 عبد الله بن احمد سالت ابني عن الرجل يكون عنده الكتب المصنفة فيها قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والصحيحة والتابعين
 ليس الرجل يصير الحديث الضعيف المتروك ولا الاسناد القوي من الضعيف فيجوز ان يعمل بها شاء وتخير منها فيفتي به ويعمل به قال لا
 يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون يعمل على امر صحيح يسأل عن ذلك اهل العلم وقال ابوداود سمعت احمد وسئل عن مسألة فقال
 دعنا عن هذه المسائل المحدثه وما احصى سمعت احمد سئل عن كثير مما فيه الاختلاف من العلم فيقول لا ادري وسمعت يقول ما رايت مثله
 ابن عيينة في الفتيا احسن فتيا من كان اهوت عليه ان يقول لا ادري من يحسن هذا سأل العلماء وقال ابوداود قلت لاجل الاوزاعي
 هو اتبع من مالك فقال لا تقل دينك احد امن هؤلاء مما جاء عن النبي صلى الله عليه واله وسلم واصحابه فخذ به ثم التابعين بعد الرجل في
 خير وقال اسحق بن هاني سالت ابا عبد الله عن الذي جاء في الحديث اجر اكرم على الفتيا اجر اكرم على النار فقال يفتي بما ليس به وقال ايضا
 قلت لابي عبد الله يطلب الرجل الحديث بقل ما يظن انه قد انتفع به قال العلم لا يعد له شيء وجاءه رجل يسأل عن شيء فقال لا اجيبك في
 شيء ثم قال قال عبد الله بن مسعود ان كل من يفتي الناس في كل ما يستفتونه لجنون قال الاعمش فذكرت ذلك لاجل اكرم فقال لو حدثتني
 قبل اليوم ما افنت في كثير مما كنت افتي به قال بن هاني وقيل لابي عبد الله يكون الرجل في قرية فيسأل عن الشيء الذي فيه اختلاف
 قال يفتي بما وافق الكتاب والسنة في ما لم يوافق الكتاب السنة مسلمة قيل لا افتحوا علي قال لا قيل ما كان من كلام اسحق بن راهويه وما كان في الكتاب
 كلام لابي عبيد ومالك ترى النظر فيه فقال كل كتاب ابتدع فهو بدعة او كل كتاب تحدث فهو بدعة واما ما كان عن مناظرة يخبر الرجل
 بما عنده وما يسمع من الفتيا ولا اري به بأسا قيل له فكتاب ابى جيل غريب الحديث قال ذلك شيء حكاه عن قوم اعراب قيل له فخذ
 الفوائد التي فيها النكاح ترى ان تكتب قال النكران بد امتك **الفائدة الخامسة والعشرون** في دلالة العالم للمستفتي على غيره وهو
 موضع خطر جدا فليحذر الرجل ما يحدث من ذلك فانه متسبب بدلالة اما الى الكذب على الله ورسوله في احكامه او القول عليه بلا علم
 فهو معين على الاثم والعدوان واما معين على البر والتقوى فليحذر الانسان الذي يدل عليه ولتين الله ربه فكان شيخنا قدس الله روحه

فقد يدل التجنب لذلك وذلك مرة بحضوره على مفت أو من عساه فاتهم وقال مالك وله عدة ففهمت من كلامه أنك لا تجوز بأعساه
يحصل اليه من الاختيار ومن افتاء ثم رأيت هذا السئلة بعينها منصوصة عن الإمام أحمد قال أبو داود وفي سائله قلت لأحمد الرجل يسأل عن
المسألة فادله على أنسان يسأله فقال إذا كان يعني الذي ارشده اليه يتبعه ويفتي بالسنة فقل لأحمد أن يري دلالاته وليس كل قول
فقال أحمد ومن يصيب في كل شيء قلته فرائي مالك فقال لا تقل في مثل هذا بشي قلته أحمد كان يدل على أهل المدينة ويدل على المشافعي
ويدل على السني والاختلاف عنه في استفتاء هؤلاء والاختلاف عنه في أن لا يستفتي أهل الرأي المخالفون لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وبالله التوفيق ولا سيما كثير من المنتسبين إلى الفتوى في هذا الزمان غيره وقد رأى رجل ربيعة بن أبي عبد الرحمن يكي فقال طيبك
فقال استفتي من لا علم له وظهر في الإسلام امر عظيم قال وبعض من يفتي بهذا الحق بالسج من الشرائع قال بعض العلماء فكيف لو رأى
ربيعة زماننا وأقدام من لا علم عندنا على الفتيا وتوثيق عليها وصل باع التكليف اليها وتسلية بالجهل والجهل في علمها مع قوله الخيرة وسؤال السيرة
شوم الشريرة وهو من يزل أهل العلم منكرا وغريب فليس في معرفة الكتاب السنة وأثار السلف نصيب لا يتبدى جوابا بإحسان وأن
القدر فتواه كذلك يقول فلان بن فلان هـ

يبدون الافتاء باها قصيدة
واكثرهم عند الفتاوى بذلك

وكتبت منهم نصيبهم مثل ما حكاه ابو محمد بن حزم قال كان عندنا فت قليل البضاعة فكان لا يفيق حتى يتقيل منه من يكتب الجواب فيكتب تحت جوابي مثل جواب الشيخ فنقدر ان اختلف مفتيان في جواب فكتب تحتها جوابي مثل جواب الشيخين فقبل له انهما قد تناقضا فقال انا ايهما تناقضت كما تناقضا وقد قام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من يظهر مماثلته ويرى الجمال وهم الاكثرون مساجلة ومشاجلة وانما يخرج في الميدان وانما عند السابقة كفرسي رهان ولا سيما اذا طول الالردان وارخى الذنب الطويل ويراها كذبا لا انا وهذا اللسان وخلال الميدان الطويل من الفرسان

فلوليس الحجاب ثياب عن
لقال للناس يالك من حار

وهذا الضرب انما يستلزمون بالشكل لا بالفضل والمناصب بالاهلية قد غرم عكوف من لا علم عندهم في مساعاة اهل اجهل منهم اليهم تجرهم
الحقوق الى الله تعالى عجيها وتضجر منهم الاحكام الى من انزلها خفيها فمن اقدم بالجرة على ما ليس له باهل من فتيا او قضاء او تدريس استحق
اسم الذم ولم يحل قبول فتياه ولا قضاءه هذا حكم دين الاسلام

وان رغمت اَنُوف من اناس
فقل يا رب لا ترغم سوها

الفائدة السادسة والعشرون في حكم كذا كذا المفقى ولا تخلو من حالين اما ان يعلم صواب جواب من تقدمه بانفتيا
اولا يعلم فان علم صواب جوابه فلان يكذب الاول الكذب لكذبة او الجواب المستعمل فيه تفصيل فلا تخلو المبني اما ان يكون اهلا او متسلقا متفهما
ما ليس له باهل فان كان الثاني فتكره الكذب لكذبة اولى مطلقا اذ في كذا كذا تفصيل على الافتاء وهو كالشهادة لبس بالاهلية وكان بعض اهل
يضرب على فتوى من كتب وليس باهل فان لم يتمكن من ذلك خوف الفتنة منه قيل لا تكتب مع في الورقة ويرد السائل وهذا نوع تمام
الصواب انه يكتب في الورقة الجواب ولا يافت من الاخبار يدين الله الذي يجب عليه الاخبار بكتابة من ليس باهل فان هذا
ليس عندنا عند الله ورسوله واهل العلم في كتمان الحق بل هذا نوع رياسة وكبر والحق لله عز وجل فكيف يجوز ان يعطى حق الله ويكتم دينه
لاجل كتابة من ليس باهل وقد نص الامام احمد على ان الرجل اذا شهد الجنازة فرأى فيها منكرا لا يقدر على ازالته ان لا يرجع ونص على انه اذا
دعى الى وليمة عزه فيها منكرا لا يقدر على ازالته ان لا يرجع فسالت شيخنا عن الفرق فقال لان الحق في الجنازة للميت فلا يترك حقه
لما فعل الحق من المنكر والحق في الوليمة لصاحب البيت فاذا اتى فيها بالمنكر فقد اسقط حقه من الاجابة وان كان المتدري بالجواب اهلا للافتاء

فلا يخجلوا من يعلم ذلك صواب جوابه ولا يعلم فان لم يعلم صواب الجواب لم يكن ذلك تقليدا له اذ علم ان يكون قد غلط ووجهه لرجوعه
 معذور وليس المكذبات معذورا بل هي غير علم ومن اتقى غير علم فانه على من افاته وهو احد المفتين الثلاثة الذين ثلثهم في النار وان
 علم انه قد اصاب فلا يخجلوا اما ان يكون المستقل ظاهرا لا يخفى وجه التواضع فيه بحيث لا يظن بالمكذبات ان قلدها فيما لا يعلم وتكون خفية فان
 كانت ظاهرة فالاولى المكذبات لان احاطة على البر والتقوى وشهادة للمنفق بالصواب براءة من الكبر والحية وان كانت خفية بحيث يظن
 بالمكذبات انه وافق تقليدا محضا فان امكنه ايضا ما اشكل الاول وزيادة بيان او ذكر قيد او تنبيه على مل غفل فالجواب المستقل اول
 وان لم يكن ذلك فان شاء كان ذلك وان شاء لم يكن استقلا فان قيل ما الذي يمنع من المكذبات ان لم يعلم صواب تقليد له كما قلده
 المتبدع من فوقه فاذا اتقى الاول بالتقليد المحض فما الذي يمنع المكذبات من تقليد قيل الجواب من وجوه احدها ان الامام في
 المنفق الاول ايضا بقدر ان الامام الشافعي واحد وغيره من الائمة على ان لا يحمل الرجل ان يفق غير علمه في ذلك الاجماع وقد تقدم ذكر ذلك
 مستوفى الثاني ان هذا الاول وان جاز له التقليد للضرورة فهذا المكذبات المشكك للضرورة الى التقليد بل هذا من باب الضيق على المنفعة
 ذلك لا يسوغ الاستسوغ الشهادة على الشهادة وكما لا يجوز للسحر على الخفين على طهارة التيم ونظائر ذلك كثير الثالث ان هذا الوسيلة
 لصار الناس كلهم مفتين اذ ليس هذا يجوز تقليد المنفق اولى من غيره وبالله التوفيق الفائدة السابعة والعشرون يجوز للمنفق
 ان يفق اباه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له وان لم يجز ان يشهد له ولا يقضى له والفرق بينهما ان الافتاء غير مجزى الرواية فكان
 حكمه عام بخلاف الشهادة والحكم فان يخص لشهوده والمحكوم له ولهذا ايدى الراوى في حكم الحديث الذي يرويه ويدخل في حكم الفتوى التي
 يفق ولكن لا يجوز له ان يجابى من نفسه فيفق اباه وابنه او صديقين يفق ويفق غيرهم بضده مع اباه بل هذا ايقدر في حاله الا ان يكون
 ثم سببا يقتضى التخصيص غير المحاباة ومثال هذا ان يكون في المسئلة قولان قول بلنعم وقول بالاباحة فيفق اباه وصدق بقول الاباحة
 ولا يجنب بقول بلنعم فان قيل فها يجوز له ان يفق نفسه قيل نعم اذا كان له ان يفق غيره وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 استفت قلبك وان افكك الفتون فيجوز له ان يفق نفسه بما يفق غيره ولا يجوز له ان يفق نفسه بالرخصة وغيره بلنعم ولا يجوز له
 اذا كان في المسئلة قولان قول بالجواز وقول بلنعم ان يختار لنفسه قول الجواز وغيره قول النعم وسقط شيئا يقول سمعت بعض الاعراء
 يقول عن بعض المفتين من اهل زمانه يكون عندهم في المسئلة ثلاثة اقوال احدها الجواز والثاني النعم والثالث التفصيل فليجوز لهم والنعم
 لغيرهم وعليه العمل **الفائدة الثامنة والعشرون** لا يجوز للمنفق ان يعمل بما يشاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في
 الترجيح لا يعتقد به بل يكفي في العمل بمجرد كون ذلك قولاً قال امام او وجه اذهب الي جماعة فيعمل بما يشاء من الوجوه والاقوال حيث
 رأى القول وفق ارادته وغرضه على به فارادته وغرضه هو العيار وبها الترجيح وهذا حرام باتفاق الامة وهذا مثل ما حكى القاضي ابو
 الوليد الباجي عن بعض اهل زمانه من نصب نفسه للفتوى ان كان يقول ذلك لصديقي على اذا وقعت له حكومة او فتيا ارايتي بالرواية التي
 توافق وقال واخبرني من اتق به انه وقعت له واقعة فافاته جماعة من المفتين بما يضره وان كان غائبا فلما حضر سالهم بنفسه فقالوا
 لم نعلم انك وافتوه بالرواية الاخرى التي توافق قال وهذا مما اخلاف بين المسلمين ممن يعتد بهم في الاجماع انه لا يجوز وقد قال الله
 رحمه الله في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم خطي ومصيب عليك بالاجتهاد وبالجملة فلا يجوز العمل والافتاء في دين الله بالتشهي والتخيس
 وموافقة الغرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه غرض من يوافق فيعمل به ويفق فيحكم ويحكم على عدوه ويفق بضده وهذا من افسق الفسق
 واكبر الكبار والله المستعان **الفائدة التاسعة والعشرون** المفتون الذين نصبوا انفسهم للفتوى رتبة اقسام احدها
 العلم بكتاب الله وسنة رسوله واقوال الصحابة فهو المجتهد في احكام النوازل يقصد فيها موافقة الادلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي
 اجتهاده تقليد لغيره احيانا فلا يجادل احدا من الائمة الا وهو مقلد من هو اعلم منه في بعض الاحكام وقد قال الشافعي رحمه الله ورضي عنه من حق

سجدت بعد العطاء لهذا النوع الذي يسوغ لهم الاقتداء وسيعر استغفارهم وبما كان من اجتهادهم في الدين
 النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدل لها دينها وهم غير من الله الذين لا يزال يرسلهم في دينه و
 هم الذين قال فيهم علي بن ابي طالب ان تحلو الارض من قائم الله **فصل النوع الثاني** مجتهد مقيد في مذاهبهم به
 مجتهد في معرفة فتاوى ووقايل وما اخذه واصوله عارف بها متمكن من التخرج عليها وقياس ما لم يصح مما ايت به عليه على منصوصه من
 غير ان يكون مقلدا لماما كما في حكم ولا في الدليل لكن سلك طريقا في الاجتهاد والفتيا ودعا الى مذهب ورثه وقدره فهو موافق له
 مقصد وطريقه معا وقد ادى هذا المذهب من الحنابلة القاضي ابو يعلى والقاضي ابن علي بن ابن موسى شرح الارشاد الذي له ومن
 الشافعية خلق كثير وقد اختلفت الحنفية في ابي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل والشافعية في الترمذي وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن
 المروزي والمالكية في شهاب ابن عبد الحكم وابن القسم وابن وهب والحنابلة في ابن حامدا والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين
 بالاجتهاد او متقيدون بمذاهبهم على قولين ومن تأمل احوال هؤلاء وفتاوى واختياراتهم علم انهم لم يكونوا مقلدين لا منهم في
 كل ما قالوه وخلافهم لهم اظهر من ان ينكس وان كان منهم المستقل والمستكثر ورثة هؤلاء دون رتبة الائمة في الاستقلال
 بالاجتهاد **فصل النوع الثالث** من هو مجتهد في مذهب من انتسب اليه مقرر له بالدليل متقن لفتاويه عالم بها لكن
 يتعذر قوله وفتاويه ولا يخالفها واذا وجد نص امام لم يعد اعنه الى غيره البتة وهذا شأن اكثر المصنفين في مذاهبهم وهو
 حال اكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظن انه لا حاجة به الى معرفة الكتاب السنة والعروة لكونه يجري بنصوص ما مضى عنده
 كنصوص الشارح قد اكتفى بها من كثرة التعب والمشقة وقد كفاه العام استنباط الاحكام ومونة استخراجها من النصوص قد يرى
 امامه ذلك كما يدل عليه فيكتفى هو بذلك الدليل من غير بحث عن معارض له وهذا شأن كثير من اصحاب الوجوه والطرق والكتب الطويلة
 والمختصرة هؤلاء لا يدعون الاجتهاد ولا يقررون بالتقليد وكثير منهم يقول اجتهدنا في المذاهب اينا اقربها الى الحق مذهبنا
 وكل منهم يقول ذلك عن امامه ويزعم انه اولى بالاتباع من غيره ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره **فصل الرابع** العجب
 من اجتهاد بعضهم الى كون متبوعهم ومقلد لهم اعلم من غيره احق بالاتباع من سواه وان مذهب هو الراجح والصواب ارجحه
 وقد بهم عن الاجتهاد في كلام الله ورسوله واستنباط الاحكام منه وتزجيم ما يشهد له النص مع امتثال كلام الله ورسوله على غايته
 البيان وتضمن لجوامع الكلم وفضل الخطاب وبرائة من التناقض والاختلاف والاضطراب ففعلت بهم همهم واجتهادهم عن
 الاجتهاد فيه ونخصت بهم الى الاجتهاد في كون امامهم اعلم الامة ولاها بالصواب وفتاواه في غاية القوة وموافقة السنة والكتاب
 والله المستعان **فصل النوع الرابع** العر طائفة تفقهت في مذهب من انتسب اليه وخضت فتاويه وفروعه واقربت على نفسها
 بالتقليد الخوض من جميع الوجوه فان ذكر والكتاب والسنة يوما ما في مسئلة فلا على وجه التبرك والفضيلة لا على وجه الاحتياط والعمل
 واذا راوا حديثا صحيحا خالفوا القول من انسبوا اليه اخلا والبقوله وتركوا الحديث واذا راوا بابا بكن وعمر عثمان وعلياً وغيرهم من الصحابة رضي
 الله عنهم قال فتوا بفتيا ووجد الامام فتيا خالفها اخلا وافتيا امامهم وتركوا فتاوى الصحابة قائلين الامام اعلم بنك منا ونحن قد قلناه
 فلا نتعد في الخطاه بل هو اعلم بما ذهبنا من اهل الحق لانه فتكلف مختلف قد ذاب نفسه عن رتبة المشتغلين وقصر عن درجة المخلصين فهو
 كذلك مع الممكن لكن وان ساءلنا لقدروا استقلال الجواب قال يحيى بشرطه ويصح بشرطه ويحرم ما لم يمنع منه مانع شرعي ويرجع في ذلك
 الى اى الحاكم ونحو ذلك من الاجوبة التي يحسنها كل جاهل بسقي من مذهب فاضل فتاوى القسم الاول من جنس توقيعات الملوك وعلامتهم
 فتاوى النوع الثاني من جنس توقيعات نوابهم وخلفائهم وفتاوى النوع الثالث والرابع من جنس توقيعات خلفاء نوابهم ومن علامتهم
 يعلم يعط متشبه بالعلماء محاك للفضلاء وفي كل طائفة من الطوائف متحقق بفتية ومحاك له متشبه به والله المستعان **الفصل الخامس**

الثلاثون اذا كان الرجل مجتهدا في مذهبه امام ولم يكن مستعدا بالاجتهاد فهل له ان يفتي بقول ذلك الامام على قولين وهما وجهان
 لا وجه للشك في وجه اولهما الجواز ويكون متبعا مقلدا للميت لا لادبنا له بخبر النقل عن الامام والثاني لا يجوز له ان يفتي لان السائل مقلد
 له لا للميت وهو مجتهد له والشك في قولنا اقل ذلك فيما اتفقت به والتحقق ان هذا ايضا مقصود فان قال السائل اريد حكم الله تعالى في هذه
 المسئلة او اريد الحق او ما يخصني ونحو ذلك لم يسع الا ان يجتهد في الحق ولا يسع ان يفتي بحكم تقليد غيره من غير معرفة بل هو حق
 او باطل وان قال اريد ان اعرف في هذه النازلة قول الامام ومن ذهب سائر الاخبار به ويكون ناقلا له ويقتل ذلك على السائل فالدرر
 في الوجوه الاول حل للفتي وفي الثاني على المستفتي القائل **الحادية والثلاثون** هل يجوز للمقلد الميت والعمل بفتواه من غير
 اعتبارها بالدليل للوجوب لصحة العمل بما فيه وجهان لا وجه لابي الامام احمد والشافعي فمن منعه قال يجوز تغيير اجتهاده لو كان حيا فان كان ميتا
 النظر عند نزول هذه النازلة اما وجوبا واما استحبابا على النزاع للشهور ولعله لوجوه النظر لرجوع عن قوله الاول والثاني الجواز وعليه عمل
 جميع القائلين في اقطار الارض وخيار ما يابدهم من التقليد تقليد الاموات ومن منعه منهم تقليد الميت فانما هو شئ يقول بلسانه وعمله في
 فتاويه واحكامه بخلافه والاقوال لا تموت فانكها بموت كما لا تموت الاخبار بموت رواها وناقلها **القائلة الثانية والثلاثون**
 الاجتهاد حالة تقبل التجري والانتظام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقلدا في غيره او في باب من ابواب كمن استفرغ وسعه في نوع العلم
 بالفرائض وادلتها واستنباطها من الكتاب السنة دون غيره من العلوم وفي باب الجهاد او الحج وغير ذلك فهذا دليل الفتوى فيما لم يجتهد
 فيه ولا تكون معرفته بما اجتهد فيه مسوغا للافتاء بما لا يعلم في غيره وهل له ان يفتي في النوع الذي اجتهد فيه فيه ثلاثة اوجه احدها
 الجواز بل هو الصواب المقطوع به والثاني المنع والثالث الجواز في الفرائض دون غيرها في الجواز انما قلنا عرف الحق بدليله وقد بذل
 جهده في معرفة الصواب فحكمه في ذلك حكم المجتهد المطلق في سائر الانواع وحجته المنع تعلق ابواب الشرع واحكام بعضها ببعض فله
 بعضها مأمونة للتقصير في الباب والنوع الذي عرفه لا يخفى لارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والعدة وكتاب الفرائض كذلك الا ان
 بين كتاب الجهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاقضية والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها راي القائل
 احكام قسمة الميراث ومعرفة الفروض ومعرفة مسقطها عن كتاب البيوع والاعزاز والرهون والنصار وغيرها وعدم تعلقها وايضا فان
 عامة احكام الميراث قطعية وهي منصوص عليها في كتاب الله فان قيل فما تقولون فيمن بذل جهده في معرفة مسئلة او مسئلتين
 هل له ان يفتي بهما قيل نعم يجوز في احكام القولين وهما وجهان لا وجه لابي الامام احمد وهل هذا الا من التبليغ عن الله ورسوله وحزب الله من
 اعلان الاسلام ولو بشرط كلمة خيرا ومنع هذا من الافتاء بما علم خطأ محض بالله التوفيق **القائلة الثالثة والثلاثون**
 من افتى الناس وليس باهل للفتوى فهو انتمخلص ومن اقره من ولاية الامور على ذلك فهو انتم ايضا قال ابو الفرج ابن الجوزي رحمه الله ويلزم
 والى الامر منهم كما فعل بنو امية وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب وليس له علم بالطريق وببئرته الاعمال الذي يرشد الناس الى المقصد ومن
 بمنزلة من لا معرفة له بالطب وهو طبيب الناس بل هو اسوأ حال من هؤلاء كلهم واذا تعين على والى الامر منهم من لم يحسن الطب من ملاوا
 المرض فكيف من لم يعرف الكتاب والسنة يتفقه في الدين **وكان شيخنا رضي الله عنه** شديدا لا تكرر على هؤلاء فصحة يقول قال لي
 بعض هؤلاء اجعلت محسبا على الفتوى فقلت له يكون على الجبازين والطباخين محسبا يكون على الفتوى محسب **وقل روى**
 الامام احمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه واله وسلم مر فوعا من افتى بقتيا بغير علم كان انتم ذلك على الذي افتاه وفي الصحيحين من مثل
 عبد الله بن عمر بن العاص عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال ولكن يقبض
 العلم بقبض العلماء فاذا لم يبق علم اخذ الناس وساجها لا فسئلوا فافتوا بخير علم فضلوا واضلوا وفي اثر مر فوع ذكره ابو الفرج وغيره من
 افتى الناس بغير علم لعنة ملائكة السماء وملائكة الارض **وكان** مالك رحمه الله يقول من سئل عن مسئلة فينبغي له من قبل ان

يحبب فيما ان يصرف نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصته الاخر شيئا ما وسئل عن مسائل لا ادري فقلت لا ادري فقلت
خفيف سهلة فقلت ليس في العلم شيء خفيف اما سمعت قول الله عز وجل اناس اتقوا عليك قول لا تقبلوا العلم كل تقبل او خاصة ما انتم في
القيمة وقال ما اقيمت حتى شهد لي سبعون اتي من ذلك وقال لا ينبغي لرجل ان يرى نفسه اهلا لشيء حتى يسأل من هو اعلم منه وما اقيمت حتى
سالت ربيعة وبني بن سعيد فامراني بذلك فوفيا لي اتميت قل واذا كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله لم تصعب عليهم المسائل لا يحجب
احد منهم عن مسئلة حتى ياخذوا بها من قوائم السبل دوا التوفيق والطهارة فكيف بنا الذين غطت الذنوب والخطايا قلوبنا وكان من
الله اذا سئل عن مسئلة فكانه واقف بين الجنة والنار وقال عطاء بن ابي رباح ادركت اقواما كان احدهم ليسئل عن الشيء فيكلم
وان لم يرعد وسئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اي البلاد شر فقال لا ادري حتى استل جبريل فساله فقال سواها وقال الامام احمد بن عمر
نفسه للفتيا فقد عرضها لامر عظيم الا ان قل تلج الضرورة وسئل الشعبي عن شيء فقال لا ادري فقلت له الا تستحي من قولك لا ادري و
انت فقيه اهل العراق فقال ولكن الملا فقلت لم سمع حين قالوا لا علم لنا الا ما علمتنا وقال بعض اهل العلم تعلم لا ادري فانك ان قلت لا ادري
علوت حتى تدري وان قلت لا ادري سألوك حتى لا تدري وقال عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر اربعة وثلاثين شهرا فكان كثيرا ما يمشي
فيقول لا ادري وكان سعيد بن السبيك كما ديفي فتيا ولا يقول شيئا الا قال اللهم سلمني وسلم مني وسئل الشافعي عن مسئلة فسكت
فقلت لا تجيب فقال حتى ادري لفضل شكوت او في الجواب وقال ابن ابي لي ادركت مائة وعشرين من الانصار من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم ليسئل احدهم عن المسئلة فيرد ما هذا الى هذا وهذا الى هذا حتى يرجع الى الاول وما منهم من احد يجلد بجد يشلو ويسئل
عن شيء الا ودلن اياه فناء وقال ابو الحسين الا دري ان احدهم ليفتي في المسئلة لو ردت على عمر بن الخطاب بحجر لها اهل بلده وسئل
القاسم بن محمد عن شيء فقال لا في احسنه فقال السائل اني جئتكم لا اعرف غيركم فقال القاسم لا تنظر الى طول بعثي وكثرة الناس حولي
والله ما احسنه فقال شيخ من قرين جالس الي جنبه يا ابن اخي الزمها فوالله ما رايك في مجلس ابنك اليوم فقال القاسم والله لان يقطع كسا
احب الي من ان اتكلم بما اعلم لي به وكنت مسلما ان لا بد لرداءه ورضوا الله عنه ما وكان بينهما مواخاة بلغني انك فعلت طيبا فاحذر ان تكون متطببا
او تقتل مسلما فكان رجا جاءه الخصم ان فيكم بينهما انه يقول ردوها على متطببا الله اعيد لي قضيتكما الفائل **الرابعة والثلاثون**
اذ انزلت بالعامي نار له وهو في مكان لا يجد من يسال عن حكمها فيه طريقان للناس احدهما ان له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في المحطو
الاباحة والوقف لان عدم المرشد في حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة الى الامم **الطريقة الثانية** انه يخرج عن الخلاف في مسألة تعارض
الادل عند الجهد هل يعلم بالانف او بالاشد او يتخير والصواب ان يحجب عليه ان ينفي الله ما استطاع ويحتمل الجهد ومعرفة مثل وقد نصبت الله
تعالى على الحق امارات كثيرة ولم يسو الله سبحانه وتعالى بين ما يحبه ويسخط من كل وجه بحيث لا يميز هذا من هذا ولا بد ان تكون الفطر السليمة
عائلة الى الحق موثقة له ولا بد ان يكون لها على بعض الامارات المرجحة ولو عنام ولو باهام فلان قد ارتفع لك كل سعد في حق جميع الامارات فهذا
يسقط التكليف عند في حكم هذه النازلة وبصير بالنسبة اليها كمن لم تبلغ الدعوة وان كان مكلفا بالنسبة الى غيره فاحكام التكليف متفاوت
بحسب التمكن من العلم والقدرة والله اعلم **الفائل الخامسة والثلاثون** الفتيا او سمع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والحر
المرء والرجل والقريب والجنب والامم والقاري والاخرى بجنابة والناطق والعدو والصديق وفي وجهه لا تقبل فتيا العدو ولا من لا تقبل
شهادته كالشهادة والوجهان في الفتيا كما لو جمعين في الحكم وان كان الخلاف في الحكم اشهر واقا فتيا الفاسق فان افق غيره لم تقبل فتواه
وليس المستفتي ان يستفتي ولان يعلم بفتوى نفسه ولا يحجب عليه ان يفتي غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والصواب جواز
استفتاءه واقا فقلت وكذا الفاسق الا ان يكون مطلقا فاعيا الى بدعت الحكم استفتاء حكم مائة وشهادته وهذا يختلف
باختلاف العكفة والارمنة والقدرة والجهز فالواجب شيء والواقع شيء والفتية من يطبق بين الواقع والواجب فينفذ الواجب بحسب استطاعته

لا من يلحق العداوة بين الواجب والواقع فكل زمان حكم والناس فيهم أشبه عنهم بأبائهم وإذا هم الفسوق وغلب على كل الأرض فلو منعت سامة
 الفساق وشهاداتهم وأحكامهم وقوانينهم وكذا يأتهم أعطت الأحكام وفسد نظام الخلق وطلبت أكثر الحقوق ومع هذا فالواجب اعتبار الأصل
 فالأصل وهذا عند القدرة والاختيار ولما عند الضرورة والغلبة بأبطل فليس إلا الصطبار والقيام بما ضعف من أنكار القائل الساد
 والثلاثون لا فرق بين القاضي وغيره في جواز الافتاء بما يجوز الفتيان وسويها إذا تعينت ثم من الأمر السلف والخلف على هذا فإن منصب الفتيان
 داخل ضمن منصب القضاء عند الجهول والذين لا يجوزون قضاء الجاهل بالقاضي فيه مثبت من قبل ما أفتى به وذهب بعض الفقهاء من
 أصحاب الإمام أحمد والشافعي إلى أنه يمكن للقاضي أن يفتي في مسائل الأحكام المتعلقة بحدود الطهارة والصلاة والزكاة ونحوها واستجواباً بهذا القول
 بأن فتياه يصير كالحكم منه على الخصم ولا يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا ولا نقتل بتغير جهاده وقت الحكومة أو تظهر له قرائن تظهر له عند افتائه
 فإن أصروا على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يعتقل صحة وإن حكم بخلافها طرق الخصم إلى جهة والتشريع عليه بأنه يحكم بخلاف ما يعتقله وفيه
 به وهذا قال شريح أنا أفتيكم لكم ولا أفتيكم كماه ابن المنذر واختار كراهة الفتوى له في مسائل الأحكام وقال الشيخ أبو حامد لا سفر إلى أهلنا
 في فتواه في مسائل الأحكام مما يأتى من الناس عليه محالاً ولا محل لخصمين عليه محالاً والثاني له ذلك لأنه
 أهل القائل السابعة والثلاثون فتيا الحاكم ليست حكماً منه فلو حكمه غير مخالف ما أفتى به لم يكن نقضاً للحكم ولا هو كالحكم
 لهذا يجوز أن يفتي الحاضر والغائب من يجوز حكمه له ومن لا يجوز ولهذا لم يكن في حديث هناد دليل على الحكم على الغائب لا صلى الله عليه وسلم
 إنما أفتاها فتوى مجردة ولم يكن ذلك حكماً على الغائب فإنه لم يكن غائباً عن البلد وكانت مرسلته وأحضاره ممكنة ولا طلب البينة على صحة دعواها
 وهذا ظاهر بحمد الله القائل الثامنة والثلاثون إذا سأل المستفتي عن مسألة لم تقم فهل يستحب إجابته أو تكرهه أو تحريمه ثلاثه
 أقوال وقد حكى عن كثير من السلف أن كان لا يتكلم فيما لم يقم وكان بعض السلف إذا سأل الرجل عن مسألة قال هل كان ذلك فإن قال نعم تكلفه
 الجواب فلا قال غنا في عافية وقال إمام أحمد لبعض أصحابه إذا كان يتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام والحق التفصيل فإن كان في المسألة
 نص من كتاب الله أو سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أثر عن الصحابة لم يكره الكلام فيها وإن لم يكن فيها نص لا أثر فإن كانت بعيدة الوقوع
 أو قد لا تقم استحباب الكلام فيها وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد وغرض السائل الحاطة بعلمها ليكون فيها على صيرة إذا وقعت استحباب
 الجواب بما يعلم لا سيما إن كان السائل يتفقد ذلك ويعبر بها نظائرها ويفهم عليها في حيث كانت مصلة الجواب راجحة كان هو الأول والله أعلم
 القائل التاسعة والثلاثون لا يجوز للمفتي تتبع الخيل الحرم والمكروه ولا تتبع الرخص لمن راد نفعه فإن تتبع ذلك فسق وحرم
 استقناؤه فإن حسن قصد في حيلة جائرة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخليص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحباب وقد ارشاد الله تعالى نبيه
 أيوب عليه السلام إلى التخلص من الحنث بأن يأخذ بيداً ضغثاً فيضرب بالمرءة ضربة واحدة وارشاد النبي صلى الله عليه وسلم بلالاً إلى بيع
 القربل راهاهم ثم يشتري بالدرهم ثم الخرفيتخلص من الربا فأحسن الحاجب ما خلص من المأثم وأقبح الخيل ما وقع في الحرام واسقط ما أوجب
 الله ورسوله من الحق اللازم وقد ذكرنا من النوعين ما عالت لا تظفر بجملته في غير هذا الكتاب والله الموفق للصواب القائل
 الأربعون في حكم رجوع المفتي عن فتياه إذا أفتى المفتي بشئ ثم رجع عنه فإن علم المستفتي برجوعه ولم يكن عمل بالاول فقبل حرم عليه
 العمل به وعند في المسألة تفصيل وإن لا يجرم عليه الاول بجر رجوع المفتي بل يتوقف حتى يسأل غيره فإن أفتاه بموافقة الاول استمر على
 العمل به وإن أفتاه بموافقة الثاني ولم يفته أحد بخلاف حرم عليه العمل بالاول وإن لم يكن في البلد لا مفت واحد سأل عن رجوع عما أفتاه به
 فإن رجع إلى اختياره خلاف مع تسوية لم يجرم عليه وإن رجع لخطأ بان له وإن ما أفتاه به لم يكن صواباً حرم عليه العمل بالاول هذا إذا كان
 رجوعه بخلاف دليل شرعي فإن كان رجوعه بغير ما بان له أن ما أفتاه به خلاف من ذهب لم يجرم على المستفتي ما أفتاه به ولا إذا ان تكون
 المسألة إجماعية فلو تزوج بفتواه ودخل ثم رجع المفتي لم يجرم عليه مسالك المرأة إلا بدليل شرعي يقتضي تحريمها ولا يجوز عليه مفارقتها بمجرد

موجود ولا سيما ان كان المارجهما اثنين له انما ائقي بخلاف مذهب وان وافق ما ذهب اليه هذا هو الصواب والحق لا يجوز انما ائقي بخلاف
وجوب مفارقة ما عليه وحكموا في ذلك وجهين ووجه واحد وجوب المفارقة قالوا لان المرجوح عندنا ليس له مبالغة كما لو تغير اجتهاد من قلده
في القبلة في أثناء الصلوة فانه يقول مع الامام في الاصح فيقال لهم المستفتي قد دخل ابرأه دخولاً صحيحاً سائناً ولم يقم ما يوجب مفارقة لها
من نض ولا جلاء فلا يجب عليه مفارقة ما يجزى به اجتهاد المفقى وقال بعضهم من الكتاب رضى الله عنه عن القول بالشرية وافق بخلافه ولم يخال
لما لم من الذين شرب بينهم اولاً واما قياسكم ذلك على من تغير اجتهاده في معرفة القبلة فهو حجة عليكم فانه لا يبطل ما فعله لما مو
بالاجتهاد الاول ويلزمه القول ثانياً الادعاء بوجوب اتباع الامام بل نظير مسائلنا لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلوة فانه لا يلزمه الاطاعة
ويصلى الثانية بالاجتهاد الثاني واما قول ابى عمر بن الصلاح والى عبد الله بن حمدان من اصحابنا اذا كان المفتى انما يفتى على مذهب امام
معين فاذا جرح بكونه بان له قطعاً ان خالف في فتواه نض عليه مذهب امامه فانه يجب نقضه وان كان ذلك في محل الاجتهاد لان نض من
امامه في حقه كنصر الشافعي في حق المفتى المجتهد المستقل فليس كما قالوا ولم ينص على هذه المسئلة احد من الائمة ولا يقتضيها اصول الشريعة
ولو كان نض امامه بمثابة نض الشافعي لم يحرم عليه وعلى غيره مخالفة وفسق بخلافه ولم يوجب من الائمة نقض حكم الحاكم ولا ابطال فتوى المفتى كونه
خلاف قول زيد او عمرو ولا يعلم احد سوغ النقض بذلك من الائمة والمتقدمين من اتباعهم وانما قالوا بنقض من حكم الحاكم ما خالف نض كتاب
او سنة واجماع الامة ولم يقل احد بنقض من حكمه ما خالف قول فلان او فلان وينقض من فتوى المفتى ما ينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ
نقض احكام الحاكم وفتاوى اهل العلم بكونها مخالفة قول واحد من الائمة ولا سيما اذا وقعت نض من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتاوى
الصحابية يسوغ نقضها بخلاف قول فلان وحده ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ولا احد من الائمة قولاً فقيهاً من الائمة ثم نض من
يجب نض بآراءه وغير خلافه فاذا بان للمفتى انه خالف امامه ووافق قول الائمة الثلاثة لم يجب على الزمجر ان يفارق امرأته ويخرب بيتها
ويشتت شمله وشمل ولادته بمجرد كون المفتى ظهر له ان ما ائقي به خلاف نض امامه ولا يعمل له ان يقول فارق اهلك بجرم ذلك ولا سيما ان
كان النض مع قول الثلاثة وبالجملة فبطلان هذا القول ظهر من ان نتكلف بياناً فقل فما نقولون لو تغير اجتهاد المفتى فهل يلزمه اعلان
المستفتى قيل اختلف في ذلك فقيل لا يلزمه اعلانه فانه عمل اوليا يسوغ له فاذ لم يعلم بطلان لم يكن انما هو في سعة من استمراره وقيل
بل يلزمه اعلانه لان ما رجعه عنه قد اعتقد بطلانه وبان له ان ما افتاه ليس من الدين فيجب عليه اعلانه كما جبه لعبد الله بن مسعود بن
افق رجل لا يحمل ام امرأته التي فارقها قبل الدخول ثم سافر الى المدينة وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب الرجل وفرق بينه
وبين اهله وكما جبه للحسن بن زياد الولوي لما استفتى في مسألة فخطب فيها ولم يعرف الذي افتاه فاستأجر نادياً ينادى ان الحسن
ابن زياد استفتى يوم كذا او كذا في مسألة فخطب من كان افتاه الحسن بن زياد بشئ فليرجع اليه ثم لبث اياماً لا يفتى حتى وجد صاحب الفتوى
فاعلم انه قد خطا وان الصواب خلاف ما افتاه به قال القاص ابو يعلى في كفايته من افق بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه اعلانه
المستفتى لان كان قد عمل به والا اعله والصواب لتفصيل فان كان المفتى ظهر له الخطأ قطعاً بكونه خالف نض الكتاب السنة التي
لا معارض لها او خالف اجماع الامة وعليه اعلانه المستفتى وان كان انما ظهر له انه خالف مجرم مذهب او نض امامه لم يجب عليه اعلانه
المستفتى وعلم هذا يخرج قصة بن مسعود رضى الله عنه فان لما ناظر الصحابة في تلك المسئلة بينوا له ان صريح الكتاب يحرمها لكون الله تعالى
ابهمها فقال تعالى وامهات نسائك وذن عبد الله ان قوله الاتي دخلتم بهن رجلاً الى الاول والثاني فبينوا له انه انما يرجع الى امهات الرجال
خاصة فحرف انه الحق وان القول بجعلها خلاف كتاب الله تعالى ففرق بين الزوجين ولم يفرق بينهما بكونه تبين له ان ذلك خلاف
قول زيد او عمرو والله اعلم الفائلة الحادية والاربعون اذ عمل المستفتى بفتيا مفت في تلاف نض ومال ثم بان خطاه
قال ابو اسحق الاسفرائني من الشافعية يضمن المفتى ان كان اهلاً للفتوى وخالف لقاطعه وان لم يكن اهلاً فلا ضمان عليه لان المستفتى

فقد استفتاه وتقليده ووافقت على ذلك ابو عبد الله بن محمد في كتاب ديب الفتي واستفتي له ولم اعرف هذا الامم قبله من الاحكام فذكر
وجها آخر في تصحيح من ليس باهل قال انه تصدى ما ليس له باهل فخر من استفاء تصديبه اذ انك قلت خطا الفتى كخط الحاكم والشاهد و
قالا خلت الرواية في خطأ الحاكم في النفس والظرف فمن الالهام احد في ذلك روايتان احكامهما اه ثبت المال لا يكفر منه الحكم فالوجه
العاقلة لكان ذلك صادرا عن عظمائهم والثانية ان على عاقله كما لو كان الخطا بسبب غير الحاكم واما خطأ غيره في المال فاذا حكم بحق ثوبان
كفر الشهود وفسقهم نقض حكمه ثم رجع المحكوم عليه ببذل المال على المحكوم له وكذلك كان الحكم بقود رجوع وليا للمقتول ببذل على المحكوم
له وان كان المحكوم بحق لله باللاف مباشر او بالشرية ففيه ثلاثة اوجه احل هسان الضمان على المزين لان الحكم انما واجب تركيتهم والثالثة
يفضل الحاكم لانه لم يثبت بل فرط في المبادرة الى الحكم وترك البحث والسؤال الثالث ان المستحق تضمين ايها شاء والقار على المزين
لان الجواز الحاكم الى الحاكم فعلى هذا ان لم يكن ثم تركية على الحاكم وعن احمد رواية اخرى انه لا ينقض بفسقهم صلى هذه الا ضمان وعلى هذا اذا
استفتى الامام والوالي مفتيا قافئا ثم بان له خطاه فحكم المفتي من الامام حكم المزين مع الحاكم وان علم الاستفتي بفتواه من غير حكم حاكم ولا اما
فالتفت نسا او مالا فان كان العتق اهلا فلا ضمان عليه والضمان على المستفتي وان لم يكن اهلا ضليلا لضمان لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم من
نصبتم بعرض منه طب فهو ضامن وهذا يدل على انه اذا عرض منه طبوا وخطا لم تضمن والمستفتي اولى بعدم الضمان من الحاكم والامام لان المستفتي
خبر بين قبول فتواه ورد ما فان قوله لا يلزم بخلاف حكم الحاكم والامام ولما خطا الشاهد فاما ان يكونوا شهودا بمال او طلاق او عتق او حد او
قود فان بان خطاهم قبل الحكم بذلك لم يحكم به فان بان بعد الحكم باستيفاء القود وقبل استيفائه لم يستوف قطعا وان بان بعد استيفائه فغير
دية ماتت وينقض الغرم على مدعيهم وان بان خطاهم قبل الحكم بالمال فعتق شهداتهم ولم يضموا وان بان بعد الحكم به بنقض حكمه كما لو شهد
بعينه رجل استفاضته فحكم الحاكم بقسم ميراثه ثم بان حيوة فانه ينقض حكمه وان بان خطاهم في شهادة الطلاق من غير جهة هم كما لو شهد
المطلق يوم كن ذلك وظهر الحاكم انه في ذلك اليوم كان محبوسا لا يصل اليه احد او كان مغنى عليه فحكم ذلك حكم مالويان كفرهم وفسقهم
فينقض حكمه ويرد المرأة الى الزوج ونور زوجت بغيره بخلاف ما اذا قالوا رجعا عن الشهادة فان رجوعهم ان كان قبل الدخول ضمنوا نصف المستحق
لانهم فروء عليه ولا يعود اليه الزوجة اذا كان الحاكم تحكم بالفقرة ولن رجوا بعد الدخول ففيه روايتان احل هما انهم لا يغرمون شيئا لان
الزوج استوفى النفقة بالدخول فاستقر عليه عوضها والثانية يغرمون المسمى كل لانهم فوتوا عليه البضع بشهادتهم واصحابها ان خرج
البضع من الزوج هل هو مستقوم اولاو ماشهو العتق فان بان خطاهم تبينا انه لا عتق وان قالوا رجعا غرو السيد قيمة العبد لفائدة
الثانية والرابعة ان ليس للمستفتي الفتوى في حال غضب شديد او جوع مقرط او هم مقلق او خوف من عجز او غاس غالب فشغل قلبه مشغولا
عليه وحال مله الاجئين بل متى احسن من نفسه شيئا من ذلك يخرج عن حال عدالة وكحال تثبت وتبيينه امسك عن الفتوى فان افتر
في هذا الحال بالصواب صحت فتياه ولو حكم في هذه الحال فهل يفيد حكمه او لا يفيد فيه ثلاثة اقوال لنفق وعلمه والفرق بين ان يعرض له
الغضب بعد فهم الحكم سنة فينفذ وبين ان يكون سابقا على فهم الحكومة فلا ينفذ والثلاثة في مذهبي الامام احمد رحمه الله تعالى الفألكة
الثالثة والرابعة ان لا يجوز له ان يفتي في الاقرار والايمان والوصايا وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو ومن فهم تلك
الالفاظ دون ان يعرف عرف اهلها والمتكلمين بها بل فيها على ما اعتادوه وعرفوه وان كان مخالفات حقها الاصلية فمتى لم يفعل
ذلك ضل واضل فلفظ الدينار عند طائفة اسم ثمانية دراهم وعند طائفة اسم اثني عشر درهما والدراهم عند غالب البلاد اليوم اسم
المشوش فاذا اقول بل دراهم او حلق ليطينة اياها واحدتها امرأة لم يجز للمستفتي ولا للحاكم ان يلزمه بالخاصة فلو كان في بلد ما يعرفون
بالخاصة لم يجز له ان يلزم المستفتي للمشوشة وكذلك في لفاظ الطلاق والعناق فلو جرى عرف اهل بلد او طائفة في استعمالهم لفظ الطرية
في العقة دون العتق فاذا قال احد منهم عن ملكه انه حلال وعن جاريتها انها حرة وعامة استعمال لك في لغة لم يحظر مجال غيرها لم يصح بذلك

قطعاً وإن القطع من عند من استعمل في الحق وكان الشاذ اجري حرف طلق في الطلاق بلفظ التسيير بحيث لا يعرفون لهذا المعنى غيره يأخذ
 قالت سمعنا في هذا صريح في الطلاق عند من وقد تقدم الكلام في هذا الفصل مشبعاً وأما لا يسوغ أن يقبل تفسيرين قال
 لقان على ما لجليل وعظيم بداهة أو درهم ونحو ذلك ولا سيما أن كان المفسرون الاعتناء الكثير والميل واللوكون لك لو وصلى بقوس تحمله
 لا يعرفون الاقواس لذلك أو الاقواس العربية أو اقواس الرجل وحلف لا يشتم الرجمان في محل لا يعرفون الرجمان الا هذا الفارسى وحلف لا
 يركب بابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار أو الفرس وحلف لا ياكل ثمر في بلد عرفهم في التمر أو نوع واحد منها لا يعرفون غيره أو حلف لا يلبس
 ثوباً في بلد عرفهم في الثياب لتقص حدها دون الوردية والأزرو والجباب ونحو ما تنقيدت يمين بذلك وحلف في جميع هذه الصور واختصت
 بمرق دون موضوع اللفظ لغة أو في عرف غيره بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف التكلم بالعربية ولا يفهمها قل أنت طالق ثلاثاً وهو
 لا يعلم موضوع هذه الكلمة فقال لها لم تطلق قطعا في حكم الله ورسوله وكذلك لو قال الرجل لأخرا أنا عبدك ومملوكك على جهة الخضوع له كما يقول
 الناس لم يستلم ملك رقبته بذلك من لم ير القاصد والنيات والعرف في الكلام فإنه يلزم أن يجوز له بيع هذا القاتل وملك رقبته بخروج هذا
 اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه للفقهاء الجاهل بغير الناس ويكذب على الله ورسوله ويغير دينه ويحرم ما لم يحرم الله ويوجب ما لم يوجب الله والله
 المستعان **الفائدة الرابعة والأربعون** يحرم صلياً إذا جاءت مسئلة فيها تحيل على إسقاط واجب التحليل محرم أو مكر أو خلع أو ان
 يعين المستفتي فيها ويرشده إلى المطلوب لا يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به إلى مقصده بل ينبغي له أن يكون بصيراً بمكر الناس وخلعهم وأحوالهم
 ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم بل يكون حذراً فظافاً فيقضي في حوائج الناس أمورهم يوازن فقهاء في الشرع وإن لم يكن كذلك لا يخرجه من أزمركم
 من مسئلة ظاهرها ظاهر جميل وباطنها مكر وخلاف ظاهره ظاهر غلط لا يفرق بين ظاهرها وباطنها فيجوز له وذو البصيرة ينقل مقصدها وباطنها فالله
 يرويه عليه زغل السائل كما يرويه على الجاهل بالنقل زغل الدارهم والثاني يخرج زيفها كما يخرج النافذ زيف النقود وكتم باطل يخرج الرجل بحسن
 لفظه وتعميقه وإبرازه في صورة حق ومن حق يخرج بتجفيفه وسوء تعبيره في صورة باطلة ومن له أدنى فطنة وخبرة لا يخفى عليه ذلك بل
 هذا أغلب أحوال الناس وكثرة شهرته يستغنى عن الأمثلة بل من تأمل المقالات الباطلة والبدع كلها وجدها قد خرجها أصحها في قوالب
 مستحسنة وكسوها الفاظاً يقبلها بها من لم يعرف حقيقةها ولقد احسن القائل

تقول هذا اجن الفحل تمدحه
 وان تشأ قلت ذاق الزنا بدير
 مدحاً ونموا وما جاوزت وصفها
 ولحق قد يعتربه سوء تعبيرا

ورأى بعض الملوك كان أسنانه قد سقطت فعبرها بمعبر يموت أهل واقارب فاقصاه وطرده واستدعى آخر فقال له لا عليك تكون أحوال
 أهلك عمراً فأعطاه وأكرم وقرب فاستوفى للمعنى وغيره العبارة وأخرج للمعنى في قالب حسن **والمقصود** أنه لا يحل له أن يفتي
 بالحيل المحرمة ولا يعين عليها ولا يدل عليها فيضاد الله في أمره **قال الله تعالى** ومكروا ومكر الله والله خير الماكين **وقال تعالى**
ومكروا ومكرنا ومكروا وهم لا يشعرون فالنظر كيف كان عاقبة مكربهم أتادم مناهم وقومهم **يجمعين وقال تعالى** ومكروا ومكرنا ومكروا
والله خير الماكين وقال تعالى لا يخيق المكر انتهى لا يباهل **وقال تعالى** إن المتقين يخادعون الله وهو خادعهم **وقال تعالى** يخادعون الله الذين آمنوا
يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون وقال تعالى وما يذكرون إلا بأنفسهم وما يشعرون **وقال تعالى** في حق أرباب الحيل المحرمة و
 لقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين فجعلناها نكالا لما لا يبين يديها وما خفيها وموعظة للمتقين و
 في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ملعون من ضار مسلماً أو مكرباً وقال لا تركبوا ما ارتكب اليهود فقتلوا ما حرم
 الله بآدنى الحيل وقال اللبس والخدعة في النار وفي سنن ابن ماجه وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بال قوم يلعبون بحدود الله و
 يشتمرون بآياته طلقك راجعتك طلقك راجعتك راجعتك راجعتك راجعتك وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحون فلولوها وباعوها واكلوا اثمها وقال ابو بصير عن ابي جعفر عليه السلام كما نجا دعون الصبيان وقال
ابن عباس من ينجح الله ينجح الله وقال بعض السلف ثلاث من كن فيه كن عليه المكر والبغ والتكث وقال تعالى ولا يحق للمكر السوء الا باهله
وقال تعالى انما بغيتكم على انفسكم وقال تعالى ومن تكث فاما يتكث على نفسه وقال لافان هذه الحيل التي وضعها هؤلاء على الناس
فاحتالوا في نقضها التو الى الذي قيل لهم ان حرام فاحتالوا في حق طلوه وقال ما اخبرتهم بعينها من الحيل يحتالون لنقض سنن رسول
صلى الله عليه واله وسلم وقال من احتال بحيلة فهو حائث وقال اذا حلف على شيء ثم احتال بحيلة فصار اليها فقد صار الى ذلك الذي حلف عليه
بعينه وقد تقدم بسط الكلام في هذه المسألة مستوفى فلا حاجة الى عادة الفائدة الخامسة والاربعون في اخذ الاجرة
والهدية والرزق على الفتوى في ثلاث صور مختلفة السبب والحكم فاما اخذ الاجرة فلا يجوز له لان الفتيا منصب تبليغ عن الله
رسوله فلا يجوز المعاوضة عليه قاله الامامك الاسلام او الوضوء او الصلوة او الباجرة او سئل عن حلال وحرام فقال للسائل لا ابيح
عنه الا باجرة فهذا حرام قطعا ويلزم رد العموم ولا يملكه وقال بعض المتأخرين ان اجاب بالخط فله ان يقول للسائل لا يلزمه
ان اكتب لك خطي الا باجرة وله اخذ الاجرة وجعله بمنزلة اجرة النسخ فانه ياخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قل رزاقه على
جوابه والصحيح خلاف ذلك وانه يلزم الجواب عما ناله بلفظه وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا الحبر واما الهدية ففيها تفصيل
فان كانت تخرج سبب الفتوى من عاقد يهاديه او من لا يعرف انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافى عليها وان كانت بسبب
الفتوى فان كانت سببا الى ان يفقيه بما لا يفقه به غيره ممن لا يهتك له لم يجز له قبول هدية وان كان لا فرق بينه وبين غيره عند
المفتي بل يفقيه بما يفقه به الناس كره له قبول الهدية لانها تشبه المعاوضة على الاقله واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا
اليه جاز له ذلك وان كان غنيا عنه فيه وجهان وهذا فرع من دبين عامل الزكاة وعامل لبيتهم من الحق بعامل الزكاة قال النفع
في عام فلا لاخذ من الحق بعامل الميتم منعه من الاخذ وحكم القاض في ذلك حكم المفتي بل القاضى على بالمتع والله اعلم الفائدة
السادسة والاربعون اذا افتى واقعة ثم وقعت له مرة اخرى فان ذكرها وذكر مستندها ولم يتجدد له ما يوجب تخير
اجتهاده افتى بهما من غير نظر ولا اجتهاد وان ذكرها ونسب مستندها فله ان يفقه بهما دون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لاختلاف
الامام احمد والشافعي احدهما ان يلزمه تجديد النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافيا عنه والثاني لا يلزمه تجديد
النظر لان الاصل بقاء ما كان عليه ما كان وان ظهر له ما يغير اجتهاده لم يجز له البقاء على القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون خلافا
مع نفسه قلنا حاشا في علمه بل هذا من كمال علمه وورعه والاجل هذا خرج عن الائمة في المسألة قولان فاكثر وسمعت شيخنا رحمه الله تعالى يقول حضر
عقد مجلس عند نائب السلطان في وقف افتى فيه قاضا بلدا بجوابين مختلفين فقر اجوابه الموافق للحق فاخرج بعض الحاضرين جوابه الاول وقال
هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين في واقعة واحدة فوجه الحكم فقلت هذا من علمه ودينه افتى اولا بشئ ثم تبين له الصواب
فوجه اليه كما يفقه امامه يقول ثم تبين له خلافا فيجبه اليه ولا يقلح ذلك في علمه ولا دينه وكذا لك سائر الائمة نفس القاضيه بذلك وسرى
عنه الفائدة السابعة والاربعون قول الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجدتم في كتابي خلافا سنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقولوا
بسنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ودعوا ما قلنا وكذلك قوله اذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه واله وسلم فقولوا فان ارجع عن قول قائل
بذلك الحديث وقوله اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاضربوا بقول الحائط وقوله اذا رويت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه واله
ولم اذهب اليه فاعلموا ان عقلي قد ذهب وغير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهب ما دل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز
ان ينسب اليه ما خالف الحديث ويقال هذا مذهب الشافعي ولا يحل الافتاء بما خالف الحديث على من مذهب الشافعي ولا الحكم به صرح بذلك جماعة من
ائمة اتباع حتى كان منهم من يقول للقاضي اذا قرأ عليه مسئلة من كلامه قدم الحديث بخلافها اظن على هذه المسألة فليست مذهب هذا هو الصواب

قطعا وانهم في هذه النسخة ابدية اعادة وضع فيه بالفاظ كلها صحيحة في مدلولها فخص تشهد بالله ان مذهبه وقوله الذي لا قول له سواء
ما وافق الحديث دون مخالفه ومن نسب اليه خلافا فقد نسب اليه خلافا لمذهبه ولا سيما اذا ذكر هو ذلك الحديث واخبر انه انما نقله
لضعفه في سند او لعدم بلوغه اليه من وجه يثق به ثم ظهر الحديث سند صحيح لا مطعن فيه وصحة ائمة الحديث من وجوه لم تبلغه فهذا
لا يشك عالم ولا يكره ان مذهبه قطعا وهذا كسالة الجواهر فانه حال حديث سفيان بن عيينة بانه كان ربما ترك ذكر الجواهر وقد صرح
الحديث من غير طريق سفيان صحة لامرته فيها ولا حلة ولا شبهة بوجه فمذهب الشافعي وضع الجواهر وبالله التوفيق وقد صرح
بعض ائمة الشافعية بان مذهبه ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وان وقت المغرب يبتدئ من مغيب الشفق وان من مات عليه صيام ما
عند وليه وان اكل لحوم الا بقتل لوضوء وهذا بخلاف الفطرية بالحجامة وصالوة المأموم قاعدا اذ صلى امامه كذلك فان الحديث ان
هم في ذلك فليس بل مذهبه فان الشافعي رواه وعرف صحة ولكن خالفه لاعتقاده نفسه وهذا شئ وذاك شئ فلهذا القسم يقع النظر في النظر
وعليه وفي الاول يقع النظر في صحة الحديث وثقة السند فاعرفه القائل في الثامنة والاربعون اذا كان عند الرجل الصبي او احملا
او كتاب من سنن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم موثق بما فيه فهل له ان يفتيه بما يجده فيه فقالت طائفة من المتأخرين ليس ذلك
لانه قد يكون منسوخا او له معارض او يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه او يكون امره بغير فهم منه الايجاب او يكون عالما بمخصص
او مطلقا لم يقيد فلا يجوز له العمل ولا الفتيا حتى يسأل هل الفقه والفتيا وقالت طائفة بل له ان يعمل به ويفتية به بل يتعين عليه
كما كان الصحابة يفعلون اذ بلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وحديث به بعضهم بعضا بادروا الى العمل من غير توقف
ولا بحث عن معارض ولا يقول احد منهم هل عمل بهذا فلان وفلان ولوروا من يقول ذلك لا تكروا عليه شدا لا تكروا ذلك التابعون
وهذا معلوم بالضرورة لمن له ادنى خبرة بحال القوم وسيرتهم وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعندها لا يسوغ ترك اخذها والعمل
بغيرها ولو كانت سنن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم لا يسوغ العمل بها حتى يعمل بها فلان فلان كان قول فلان وفلان غير راجع
وتكليفها وشرطا في العمل بها وهذا من ابطال لباطل وقلنا قام الله الحجة برسوله دون احاد الامة وقلنا من نسب الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم تبليغ
سنن ودعاهن بلغها فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول
فلان وفلان قالوا والسنة الواقعة في الاحاديث التي اجتمعت عليها الامة لا تبلغ عشرة احاد البتة بل لا شطرها فتقدير وقوع الخطا في
الذهاب الى المنسوخ اقل بكثير من وقوع الخطا في نقله من يصيب ويخطئ ويجوز عليه التناقض والاختلاف ويقولون ويرجع عنه ويجوز في
المسئلة الواحدة عدة اقوال ووقوع الخطا في فهم كلام المعصوم اقل بكثير من وقوع الخطا في فهم كلام ائمة المعين فلا يفر من احتمال
خطا من عمل بالحديث ولا يفتي به الا وضايف اضعاف حاصل من يفتي بتقليد من لا يعد خطاه من صوابه والصواب في هذه المسئلة
التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بنية لكل من سمع لا يجادل غير المراد فله ان يعمل به ويفتية به ولا يطلب له التزكية من قول فقيه او
امام بل الحجة قول رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وان خالف من خالفه وان كانت دلالة خفية لا يتبين المراد منها لم يجز له العمل
ولا يفتي بما يتوهم مراد حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه وان كان درة نيرة كالعالم على افراده والامر على الوجه
والنهي على التعميم فهل له العمل والفتوى به يخرج على اصل وهو العمل بالطواهر قبل البحث عن المعارض وفيه ثلاثة اقوال في
مذهب احمد وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام والخاص فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص والامر والنهي فعمل به
قبل البحث عن المعارض وهذا كله اذا كان ثم نوع اهلية ولكن فاص في معرفة الضرر وقواعد الصولييين والعربية واذ لم
تكن فيه اهلية قط ففرض ما قال الله تعالى فاسألوا هذا الذكر ان كنتم لا تعلمون وقول النبي صلى الله عليه واله وسلم الاسالوا
اذ لم يعلموا انما شفاء العي السؤال واذا جاز اعتماد المستفتي على ما كتبه المفسر من كلامه او كلام شيخه وازعاج سعد بن كرام فلان يجوز اعتماد الرجل على

ما كتبه النفاث من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اولى بالجواز واذا قلنا ان لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يفهم
معناه كما يسأل من يعي من جواب الفتوى وبالله التوفيق **الفائدة التاسعة والاربعون** هل المنتسب
الى تقليد امام معين ان يفتي بقول غيره لا يخول الحال من امرين اما ان يسأل عن مذهب ذلك الامام فقط فيقال له ما مذهب الشافعي مثلا
في كذا او يسأل عن حكم الله الذي اراه اليه اجتهاده فان سئل عن مذهب ذلك الامام لم يكن له ان يجازي بغيره الا على وجه الاضافة اليه
وان سئل عن حكم الله من غير ان يقصد المسائل قول فتية معين فهما يجيبان عليه الافتاء بما هو راجح عنده واقراب الى الكتاب السنة من
مذهب اياه او مذهب من خالف لا يسمع غير ذلك فان لم يتمكن منه وخاف ان يؤدي ترك الافتاء في تلك المسألة ولم يكن له ان يفتي بما لا يعلم
ان صواب فكيف بما يغلب على ظنه ان الصواب في خلاف ولا يسمع الحاكم والمفتي غير هذا البتة فان الله سألهم عن رسولهم وما جاء به عن
الامام المعين وما قاله وانما يسأل الناس في قبورهم ويومعدهم عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيقال له في قبره ما كنت تقول فلهذا الرجل
الذي بعث فيكم ويوم القيمة يناديهم فيقول ماذا اجتمعتن للرسولين ولا يسأل احد قط عن امام ولا شيخ ولا متبوع غير بل يسأل عن تبعه وانتم
به غيره فليظهر بماذا يحبون ويجعل الجواب صوابا وكان قد سمعت شيخنا رحمه الله يقول جاءني بعض الفقهاء من الخفية فقال استشيرك في
امر قلت ما هو قال ريد ان انتقل عن مذهبي قلت له ولم قال لا في اري لاحاديث الصحيحة كثير يخالف واستشرت في هذا بعض ائمة اصحابنا
فقال لي احص من مذهبك لم يرتفع ذلك من المذهب وقد تقررت المذاهب رجوعك غير مفيد واشأ على بعض مشايخ التصوف بالافتقار الى
والنصرع اليه وسؤال الهلالية لما يحب ويرضاه فماذا تشيرون به انت على قال فقلت له اجعل المذهب ثلاثة اقسام قسم الحق فيه ظاهر بين
موافق للكتاب السنة فاقض به وافق بطريق النفس من شرح الصدور وفتهم مرجوح ومخالف مع الدليل فلا تفت به ولا تحكم به وادفع عنك
وقسم من مسائل الاجتهاد التي الادلة فيها متعادلة فان شئت ان تفتي به وان شئت ان تدفع عنك فقال جزاك الله خيرا او كما قل
وقالت طائفة اخ من منهم ابو عمرو بن الصلاح وابو عبد الله بن حمدان من وجد حديثا يخالف مذهب فان كملت الة الاجتهاد
فيه مطلقا او في مذهب امامه او في ذلك النوع او في تلك المسألة فالعمل بذلك الحديث اولى وان لم تكمل الة ووجد في قلبه حزانة من مخالفة
الحديث بعد ان بحث فلم يجد مخالفة عن جوابا شافيا فليظهر هل عمل بذلك الحديث امام مستقل ام فان وجد فليمن بمذهب مذهب
في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عند رآه في ترك مذهب امامه في ذلك والله اعلم **الفائدة الخمسون** هل المفتي المنتسب الى
مذهب امام بعينه ان يفتي بمذهب غير اذ ترجح عنده فان كان سالكا سبيل ذلك الامام في الاجتهاد ومتابعة الدليل اركان وهذا هو المتبع للامام حقيقة
فلا يفتي بما ترجح عنده من قول غيره وان كان مجتهدا متقيدا باقوال ذلك الامام لا يعدوها الى غيرها فقد قيل ليس له ان يفتي بغير قول امامه
فان اراد ذلك حكاها عن قائل حكايه محضة **والصواب** انه اذا ترجح عنده قول غير امامه بدليل راجح فلا بد ان يخرج على اصول امامه
وقواعده فان الامة متفقة على اصول الاحكام ومتى قال بعضهم قولنا مرجوحا فاصوله تدره ويقتضي لقولنا راجح كل قول صحيح فهو مرجح
على قواعد الامة بل لا ريب فاذا تبين لهذا المجتهد للقيد رجحان هذا القول وصحة ما اخذ خرج على قواعد امامه فله ان يفتي به وبالله التوفيق
وقل قال الفقهاء لو ادى اجتهادى الى مذهب الجحيفة قلت مذهب الشافعي كذا لكني اقول بمذهب الجحيفة لان السائل انما يسأل عن مذهب
الشافعي فلا بد ان اعرف ان الذي افتيته به غير مذهب فضالت شيخنا قدس سره عن ذلك فقال اكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب
معين عند لواقعة التي سأل عنها وانما سألوا عن حكمها ويجعل به فيها فلا يسمع للفتوى ان يفتي بما يعتقد الصواب في خلاف **الفائدة**
الحادية والخمسون اذا اعتدل عند المفتي قولان ولم يترجح له احد هما على الآخر فقال القاضي ابو يعلى له ان يفتي بايهما شاء
كما يجوز ان يعمل بايهما شاء وقيل بل يجزى المستفتي فيقول له انت خير بينهما لانه انما يفتي بما يراه والذي يراه هو الخير وقيل بان يفتي
بالاخر من القولين **قلت** الاظهر انه يتوقف ولا يفتي بشئ حتى يتبين له الراجح منهما لان احدهما خطأ فليس له ان يفتي بما لا يعلم

ان في كتاب وليس له ان يخبر بين الخط والصواب وهذا كما اذا عارض عند الطبيب امر المرضي من ان خطا وصوابا لم يتبين
 له احد هما لم يكن له ان يقدم على احد هما ولا يخبر كما لو استشاره في امره عارض عند الخط والصواب من غير توجيه لم يكن له ان يخبر
 باحد هما ولا يخبره وكما لو عارض عند طريقان مهلكة وموصلة ولم يتبين له طريق الصواب لم يكن له الا قدام ولا التخيير فمسائل الجلال
 والحكماء اولى بالتوقف والله اعلم **الفائدة الثانية والخمسون** اتباع الامة يقتون كثيرا باقوالهم القديمة التي رجحوا
 عنها وهذا موجود في سائر الطوائف فالحنفية يقتون بلزوم اللذان ورات التي يخرجها مخرج اليامين كالحج والصوم والصدقة وقد حكوا
 عن ابي حنيفة انه رجع قبل موته بثلاثة ايام الى التكدير والحنابلة يفتي كثير منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع
 عنه الى عدم الوقوع كما تقدم حكايته والشافعية يقتون بالقول القديم في مسألة التثويب كما امتداد وقت المغرب ومسألة التباعد عن
 الجماسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الاخيرتين وغير ذلك من المسائل وهي اكثر من عشرين مسألة ومن
 المعلوم ان القول الذي صرح بالرجوع عنه لم يبق مذهبا له فاذا افترق المذنب به مع نصه على خلافه لرجحانه عندنا لم يخرج ذلك عن التمهيد
 بمذهبه فما الذي يحرم عليه ان يفتي بقول غيره من الامة الاربعة وغيرهم اذا ترجح عنده **فان قيل** الاول قد كان مذهبا له من قبل
 ما لم يقل به قط **قيل** هذا فرق عليم التأثير ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمذلة ما لم يقله وهذا كل مستأيين ان اهل العلم لا يتقبلون
 بالتقليد المحض الذي يجرى من اجل قول كل من خالف من قلدوه وهذه طريقة ذميمة وخيمة حادثة في الاسلام مستلزمة لانواع من
 الخطا ومخالفة الصواب الله اعلم **الفائدة الرابعة والخمسون** يحرم على المفتي ان يفتي بضد لفظ النص لان افق مذهبه
ومثال ان يسأل عن رجل صلى من الصبر ركعة ثم طلعت الشمس هل يتم صلاته ام لا فيقول لا يتمها ورسول الله صلى الله عليه وآله
 يقول فليت صلوته **ومثل** ان يسأل عن مات عليه صيام هل يصوم عنه وليه فيقول لا يصوم عنه وليه وصاحب الشرع صلى الله عليه وآله
 اله وسلم قال من تولى عليه صيام صام عنه وليه **ومثل** ان يسأل عن رجل باع متاعا ثم افسس المشتري فوجده بعينه هل هو احق به فيقول ليس
 احق به وصاحب الشرع يقول فهو احق به **ومثل** ان يسأل عن رجل اكل في رمضان او شرب ناسيا هل يتم صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب
 الشرع يقول فليت صومه **ومثل** ان يسأل عن اكل ذى الناب من السباع هل هو حرام فيقول ليس حرام ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول
 اكل كل ذي ناب من السباع حرام **ومثل** ان يسأل عن الرجل هل يمنع جاره من غمر نخشة في جداره فيقول له ان يمنع وصاحب الشرع يقول
 لا يمنع **ومثل** ان يسأل عن رجل هل يجزئ صلاته من ركوعه وسجوده فيقول تجزئ صلاته وصاحب الشرع صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول لا تجزئ صلاة يقيم الرجل فيها صلبه بين ركوعه وسجوده **ومثل** ان يسأل عن مسألة التفضيل بين الاولاد في العطية هل
 يصلمه اولاد يصلم وهل هو جوارم لا فيقول يصلم وليس بجوارم وصاحب الشرع يقول ان هذا لا يصلم ويقول لا تشهدني على جور **ومثل** ان
 يسأل عن الواهب هل يحل له ان يرجع في هبته فيقول نعم يحل له ان يرجع الا ان يكون والدا او ولدا او قرابة فلا يرجع وصاحب الشرع يقول لا يحل
 لو اهب ان يرجع في هبته الا الوالد فيما اهب ولده **ومثل** ان يسأل عن رجل له شرك في ارض ودار او بستان هل يحل له ان يبيع حصته
 قبل اعلام شريكه بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم يحل له ان يبيع قبل اعلامه وصاحب الشرع يقول من كان له شريك في ارض او ربة او
 حائط لا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه **ومثل** ان يسأل عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم يقتل المسلم بالكافر وصاحب الشرع يقول لا
 يقتل مسلم بكافر **ومثل** ان يسأل عن زرع في ارض قوم بغير اذ لم يخال الزرع له ام لصاحب الارض فيقول الزرع له وصاحب الشرع يقول
 من زرع في ارض قوم بغير اذ لم يخال الزرع ثقل ولا نفقت **ومثل** ان يسأل عن رجل يعلق الولاية بالشرط فيقول لا يصح وصاحب
 الشرع يقول اميركم زيد فان قتل فجعفر فان قتل فعباد الله بن رواحة **ومثل** ان يسأل عن رجل القضاة بالشاهد واليمين فيقول لا يجوز
 صاحب الشرع قضيه بالشاهد واليمين **ومثل** ان يسأل عن الصلوة التي لم يخلعها هل هي صلاته العصر ام لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشريعة

صلوة الوضوء والصلاة ومثل ان يسأل عن يوم الحج الاكبر هل هو يوم الاحرام لا يقول ليس يوم الحج الاكبر قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يوم الحج الاكبر يوم النحر ومثل ان يسأل عن يجوز الوتر ركعة واحدة فيقول لا يجوز الوتر ركعة واحدة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم اذا خشيت الصبح فأتوا بركعة واحدة ومثل ان يسأل هل يجزئ في ذلك السجدة ان تسجد في ركعة واحدة فيقول لا يجزئ في ركعة واحدة فيقول لا
في ركعة واحدة فيقول لا في ركعة واحدة فيقول لا في ركعة واحدة فيقول لا في ركعة واحدة فيقول لا في ركعة واحدة فيقول لا في ركعة واحدة فيقول لا في ركعة واحدة فيقول لا
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بد له ومثل ان يسأل عن رجل اطمع في بيت رجل فخذ منه ففقد عينه هل عليه جناح فيقول
نعم عليه جناح وتزوم مدينة عينه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لو فعل ذلك لم يكن عليه جناح ومثل ان يسأل عن رجل
اشترى شاة او بقرة او ناقة فوجدها مصراة فهل له ردّها او ردّها من تمر معها ام لا فيقول لا يجوز له ردّها وردد الصلح من التمر معها وقد
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان سقطها ردّها وصالها من تمر ومثل ان يسأل عن الزاني البكر هل عليه مع الحد تقرب فيقول
تقرب عليه صاحب الشرع يقول عليه جلد مائة وتغريب عام ومثل ان يسأل عن الخضروات هل فيها زكاة فيقول يجب فيها الزكاة وصاحب الشرع
يقول لا زكاة في الخضروات او يسأل عما دون خمسة اوسق هل فيه زكاة فيقول نعم تجزئ في الزكاة وصاحب الشرع يقول لا زكاة فيما
دون خمسة اوسق او يسأل عن امرأة انحكت نفسها بدن اذن ولها فيقول كما حها صير وصاحب الشرع يقول فتكاحها باطل
او يسأل عن المحلل والمحلالة هل يستحقان اللغاة فيقول لا يستحقان اللغاة وقد لعنهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير وجه او يسأل
هل يجوز اكمال شعبان ثلثين يوما ليلة الاغواء فيقول لا يجوز اكماله ثلثين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان تم عليكم فاكموا عدة
شعبان ثلثين يوما او يسأل عن المطلقة المبتوتة هل لها نفقة وسكنى فيقول نعم لها النفقة والسكنى وصاحب الشرع يقول لا نفقة لها ولا
سكنى او يسأل عن الهمام هل يستحب له ان يسلم في الصلاة تسليمين فيقول يكره ذلك ولا يقبى قد روى خمسة عشر نفا عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله او يسأل عن رفع يديه
عند الركوع والرفع منه هل صلوة مكروهة او ناقصة فيقول نعم تكره صلوة او ناقصة وربما غلّا فقال باطلة وقد روى بضعة و
عشرون نفا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يرفع يديه عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه باسنان صحيحة لا مطعن
فيها او يسأل عن بول الغلام الذي لم ياكل الطعام هل يجزئ فيه الرش ام يجب الغسل فيقول لا يجزئ فيه الرش وصاحب الشرع يقول
يرش من بول الغلام ويرشه هو بنفسه ولم يغسل او يسأل عن التيمم هل يكفي بضرية واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجزئ وصاحب
الشرع قد نص على انه يكفي صريحا صريحا لا مدفع له او يسأل عن بيع الرطب بالقر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرع يسأل عنه فيقول لا اذن
او يسأل عن رجل اعتق ستة عبيد لا يملك غيرهم عند موته هل تكمل الحرية في اثنين منهم ان يعتق من كل واحد سدا فيقول لا يجوز
تخل الحرية في اثنين منهم وقد قرع بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكل الحرية في اثنين واربع او يسأل عن القرعة هل هي
جائزة او باطلة فيقول بل هي باطلة وهي من احكام الجاهلية وقد قرع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وامر بالقرعة في غير موضع او
يسأل عن الرجل يصلي خلف الصف هل له صلاة ام وهل يومر بالاعادة فيقول نعم له صلاة ولا يومر بالاعادة وقد قال صاحب الشرع
لا صلاة له وامره بالاعادة او يسأل هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة ورسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول لا اجل لك رخصة او يسأل عن رجل اسلف جلاما له وباعه سبعة هل يحل ذلك فيقول نعم يحل ذلك وصاحب الشرع
يقول لا يحل سلف بيع ونظار ذلك كثيرة جدا وقد كان السلف الطيب يشتد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم براهي او قياس واستحسان او قول احد من الناس كاشا من كان ويهجرون فاعل ذلك وينكرون على من يضر
له لا مثال ولا يبيعون غير الاقياد له والتسليم والتلقي بالسمع والطاعة ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قبوله حتى يشهد له على او

قياسا ووافق قول فلان وفلان بل كانوا علمين بقوله وما كان لهم ولا مؤسسته لفظا ورسولا بل ان يكون لهم الخبر من
المرمى وقوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما بينهم شر لا يجل واي انفسهم من حراما قضيت يسلموا تسليما ويقولوا
اتبعوا ما نزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون وامثالها قد فعلا الى زمان اذا قيل لاحد من ثبت عن النبي صلى
عليه واله وسلم انه قال كذا او كذا يقول من قال بهذا او يجعل هذا في صدر الحديث ويجعل جهلا بالقائل به فجهله في مخالفة وترك العمل به و
لونه نفس علم ان هذا الكلام من اعظم الباطل وانه لا يجل دفعه من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بجل هذا الجهل فاقبح من ذلك
في جهل فيعتقد ان الاجماع متعقد على مخالفة تلك السنة وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين اذ ينسبهم الى تفاقم على مخالفة سنة رسول الله صلى
الله عليه واله وسلم واقبح من ذلك عدوه في دعوى هذا الاجماع وهو جهل وعد من علمه بن قال بالحديث فهاذا الامر الى تقديم جهل على السنة والله
الاستعانة ولا يعرف امام من ائمة الاسلام البتة قل لا يعمل بحديث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم حتى يعرف من علم به فان جهل من بلغه
الحديث من علم به لم يجل له ان يعمل بحديثه هذا القائل **الفائفة الخامسة والخمسون** اذا سئل عن تفسير آية من كتاب الله اوسنة
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فليس له ان يخرجها عن ظاهرها بوجوه التاويلات الفاسدة لموافقة محلة وهوارة ومن فعل ذلك استحق
اللعن من الافتاء والجهل عليه وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به في الاسلام قد يما وحديثا قال **بوحاتم الرازي** حدثني يونس بن عبد
الاعلى قال قال الحسن بن زيد في تفسيره في الاصل قرآن اوسنة فان لم يكن فقياسا عليه ما واذا اتصل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
وصحبه الاسناد منه فهو انتهى والاجماع اكثر من الخبر الفرد والحديث على ظاهره واذا احتمل المعاني فما شبه منها ظاهر اولها به فاذا تكافأ
الاحاديث فاحصها اسنادا اولها وليس المنقطع بشئ ماعدا منقطع ابن المسيب لا يقاس اصل على اصل ولا يقال لا يصلح وكيف لنا بقلا
للغير لو فاذ اخرج قياسي على الاصل صرح وقامت به الحجة ورواه الاصم عن ابن ابي حاتم وقال **بوالمعالى الجعفي** في الرسالة النظامية في
الاركان الاسلامية ذهب ائمة السلف الى الانكفاف عن التاويل واجراء الظواهر على مواردها وتقويض معانيها الى الرب تعالى والذي ترضى
رايا وندين الله به عقلا اتباع سلف الامة فالاولى الاتباع وترك الابتداع والدليل التمسك القاطع في ذلك ان اجماع الامة حجة متبعة وهو
مستند معظم الشريعة وقد درج صاحب الرسول صلى الله عليه واله وسلم ورضوع عنهم على ترك التعرض لمعانيها وردك ما فيها وهم صفوة الاسلام
ولستقلون باعباء الشريعة وكانوا لا يالون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون اليه منها ولو كان
تاويل هذه الظواهر مسوغا او محتوما لا وشك ان يكون اهتمامهم بما فوق اهتمامهم بفروع الشريعة واذا انصرف عصرهم وعصر التابعين
على الاضمار عن التاويل كان ذلك قاطعا بانه الوجه المتبع فحق على ذي الدين ان يعتقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في
تاويل المشكلات ويكل معانيها الى الرب تعالى وعند امام القراء وسيدهم الوقوف على قوله كما يعلم تاويله الا الله من العزائم والابتداء
بقوله والراشخون في العلم ومما استحسن من كلام مالك اذا سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف استوى فقال استوى فقال
الاستواء معلوم وكيف مجهول والايان به واجب السؤال عند بداعة فليجرب اية الاستواء والحي وقوله لما خلقت بيدي وقوله ويحيى
وجه ربك وقوله تجرى باعيننا وما صرح من اخبار الرسول كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا انتهى كلامه وقال **بوحاتم الرازي**
الصواب للخلق في المسالك الايمان المرسل والتصديق للجميل معا قال الله ورسوله بلا بحث وتفتيش وقال في كتاب التفرقة الحق والباطل
والكف عن تغيير الظاهر راسا والحد عن ابتداء تاويلات لم يصرح بها الصحابة وحسم باب السؤال راسا والرجوع عن الخوض في الكلام و
البحث الى ان قال ومن الناس من يبادر الى التاويل فانا لا قطعنا فان كان فتم هذا الباب التصريح به يودي الى تشويش قلوب العوام بدعوا
وكلام يوشع عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا الجنب باصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع وقال ايضا كلما
لم يحتمل التاويل في نفسه توازن نقل ولم يتصور ان يقوم على خلافة برهان فخالفة تكذب به محض وما نظر الى احتمال تاويل ولو محجبان

بعيد فان كان برهانه قاطعا وجب القول به وان كان البرهان يقيد ظنا فالبا ولا يعلم ضرورة في الدين فهو بدعة وان عظم ضرره فهو
 كفر قال ولم تجر عادة السلف بل جردوا القول على من يخوض في الكلام ويشغل بالبحث والسؤال وقال بعض الايام
 المستفاد من الكلام ضعيف في الايمان الراعي ايمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماء وبعد البلوغ بقرائن يتعدى التعبير
 عنها قال وقال شيخنا ابو العالى محمد بن الامام ما امكنه على جمع عامة الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك انتهى **وقل اتفقت الامة**
على ذم الكلام واهله وكلام الاسماء الشافعية ومذهبهم معروف عند جميع اصحابه وهو انهم يضربون ويطاف بهم في قبائلهم و
 عشائرهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة واقبل على الكلام وقال لقد طلعت من اهل الكلام على شيء ما كنت اظنه وقال ان يتلى
 البعيد كل شيء في غير الكفر البعيد في الكلام وقال بعض الفضلاء في كل شيء حق في قول لا اله الا الله انا اقول
 لا اله الا الله الذي يرى في الآخرة والذي كلم موسى تكليما وانت تقول لا اله الا الله الذي لا يرى في الآخرة **وقال البيهقي**
 في مناقبه ذكر الشافعي ابراهيم بن اسمعيل بن علي فقال ناخنا فلم في كل شيء وفي قول لا اله الا الله لست اقول كما يقول انا اقول لا
 اله الا الله الذي كلم موسى من وراء حجاب ذلك يقول لا اله الا الله الذي خلق كل ما سمع موسى من وراء حجاب قال في اول خطبة
 لرسالة الحمد لله الذي هو كما وصفه نفسه وفوق ما يصف به الواصفون من خلقه وهذا نص صريح بانه لا يوصف الا بما وصفه ذاته تعالى
 ويتعالى ويتبرع عما يصف به المتكلمون وغيرهم من ان يصف به نفسه **وقال ابو نصر احمد بن محمد بن حامد السعدي** سمعت ابا عبد الله
 كافي اعباس بن سريته ما التوحيد فقال توحيد اهل العلم وجماعة المسلمين اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتوحيد اهل
 الباطل الخوض في الاعراض والاجسام وانما بعث رسول الله صلى الله عليه واله وسلم بانكار ذلك وقال بعض اهل العلم كيف لا يخشى الكذب
 على الله ورسوله من يحل كلامه على التاويلات المستنكرة والمجازات المستنكرة التي بالانغاز والاحاجي اولى منها بالبيان والهداية قال
 يامن على نفسه التمكن من قال الله فيهم ولكم الويل مما تصفون **قال الحسن** هي والله لكل واصف كذا بالي يوم القيمة وهل يامن ان
 يتناول قول تعالى وكذا الجزية للفقرين **قال ابن عيينة** هي لكل مفتر من هذه الامة الى يوم القيمة وقد نزه سبحانه نفسه عن كل ما يصفه
 خلقه الا المرسلين فانهم انما يصفونه بما اذن لهم ان يصفوه به فقال تعالى سبحانه ربي رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
 وقال تعالى سبحانه الله عما يصفون العباد لله الخاضعين وكيف للتاويلين كلام الله ورسوله بالتاويلات التي لم يردها ولم يدل عليها كلام
 انهم قالوا براهيم على الله وقد موأراهم على نصوص الوحي وجعلوا اراهم عيانا على كلام الله ورسوله ولو علموا اي باب شرفوا على الامة
 بالتاويلات الفاسدة واي بناء للاسلام هدموا بها واي معاقل وحصون استباحوها وكان احداهم لان يخرج من السماء الى الارض
 احب اليه ان يتعاطى شيئا من ذلك فكل صاحب باطل قد جعل ما تاوله للتاويلون عذرا له فيما تاوله هو وقال ما الذي حرمة على التاويل
 واباحه لكم فتاوت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد وكان تاولهم من جنس تاول منكري الصفات بل اقوى منه لوجهه عديلة
 يعرفها من وازن بين التاويلين وقالوا كيف نحن نغالب على تاويلنا وتوجرون انتم على تاويلكم قالوا ونصوص الوحي بالصفات اظهر
 اكثر من نصوصه بالمعاد ودلالة النصوص عليها اي كيف يسوغ تاويلها بما يخالف ظاهره ولا يسوغ لنا تاول نصوص المعاد و
 كان لك فعلت الرافضة في احاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وكذلك فعلت المعتزلة في تاول
 احاديث الروية والشفاعة وكذلك القدرية في نصوص القدرية وكذلك الحرورية وغيرهم من الخوارج في النصوص التي تخالف ملهم
 وكذلك القرامطة والباطنية طردت الباب وطمت الوادي على القري وتاولت الدين كله فاصل خراب الدين والدنيا انما هو من
 التاويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه ولا دل عليه انه مراده وهل اختلفت الامة على نبياهم الا بالتاويل وهل وقعت في الامة
 فتنة كبيرة او صغيرة الا بالتاويل فمن يابه دخل اليها وهل اريق دماء المسلمين في الفتن الا بالتاويل وليس هذا مختصا بدين

الاسلام قطب بل سائر اديان الرسل لم تزل على الاستقامة واشتد حتى دخلها التاويل فدخل عليها من التشايب والادعاء والارسل لعياد وقد
قواترت لبيانات بصفة نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المتقدمة ولكن ساطوا عليها التلاويلات فافسدوها كما اخبر سبحانه
عنهم من الخريف والتبديل والكتمان فالخريف غريب المعاني بالتاويلات التي لم يرد لها الحكم بها والتبديل تبديل اللفظ بلفظ آخر والكتمان
بجمل هذه الادواء الثلاثة منها غيرت الاديان والمثل واذا تأملت دين المسيحية وجلت النصارى انما نظروا الى فساد بالتاويل بها الايمان
بوجود قطب مثل في شئ من الاديان ودخلوا الى ذلك من بالتاويل وكان ذلك زنادقة الاسم جميعهم انما نظروا الى فساد ديانات الرسل
صلوات الله وسلامه عليهم بالتاويل ومن باب دخولهم على اساس نبوا وعلى نقطه خطوا والتاويلون اصناف عديدة بحسب الطبعات لهم
على التاويل بحسب عدد انهم وفودها واعظم توفلا في التاويل لما طل من قصده وفهمه فكذلك قصده وقصر فهمه كان تاويله مثل خرافات
من يكون تاويله ملوح هو من غير شبهة بل يكون على بصيرة من الحق ومنهم من يكون تاويله ملوح غيبة عن حقيقة الحق ومنهم من يكون تاويله ملوح غيبة عن حقيقة
يكون على بصيرة من الحق ومنهم من يحتمل الامانة الحق في الفصل والشبهة في العلم وبالجملة فافتراق اهل الكتابين وافتراق هذا الامنة على
ثلاث وسبعين فرقة انما اوجبه التاويل وانما اريقته ماء المسلمين يوم الجمل وصفين والحمة وفتنة ابن الزبير وهلم جرا بالتاويل وانما
دخل اعداء الاسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والاسماعيلية والنصيرية من بالتاويل فيما امتحن الاسلام بحجة قطب الاوسيبها
التاويل فان محضه اما من المتاولين واما ان تسيطر عليهم الكفار بسبب ما تركوا من التاويل وخالفوا في ظاهر التنزيل وتعلوا بالباطل فيما
الذي على ايق دماء بنو جذيمة وقد سلوا غير التاويل حتى دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يديه وتبرأ الى الله من فعل التاويل بقتلهم و
اخذ اموالهم وما الذي وجبت اخو الصحابة رضي الله عنهم يوم الحديبية عن موافقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير التاويل
حقا اشتد غضبه لتأخرهم عن طاعته حتى رجوا عن ذلك التاويل وما الذي سفلت دم امير المؤمنين عثمان ظلما وعدوانا ووقع الا
فيما اوقعها فيه حتى لان غير التاويل وما الذي سفلت دم علي رضي الله عنه وابنه الحسين واهل بيته رضي الله تعالى عنهم غير التاويل وما
الذي اراق دم عمارين ياسر واصحاب غير التاويل وما الذي اراق دم الزبير وحجر بن عدي وسعيد بن جبيل وغيرهم من سادات الامة
غير التاويل وما الذي رقيت عليه دماء العرب في فتنة ابي مسلم غير التاويل وما الذي جرد الامام احمد بين العقابين وضرب السياط حتى عجت
الحقيقة الى سبها تعالى غير التاويل وما الذي قتل الامام احمد بن نصر الخراساني وخلد خلقا من العلماء في السجون حتى ماتوا غير التاويل وما الذي
سلط سيفو والتار على دار الاسلام حتى ذاب اهلها غير التاويل وهل دخلت طائفة الاتحاد من اهل الجلول والاتحاد الا من بالتاويل وهل
فهم بالتاويل المضادة ومناقضة حكم الله في تعليم عباده البيان الذي متن في كتابه على الانسان بتعليم اياه فالتاويل بآلة الغاوي
الاحاسي والاضلوطات اولى منه بالبيان والتبيين وهل فرق بين دفع حقائق ما اخبر به الرسل عن الله وامر بتبالتاويلات الباطلة للحقائق
له وبين رده وعدم قبوله ولكن هذا رد جحود ومعاذة وذلك دخلاء ومصانعة قال ابو الوليد بن رشد المالك في كتابه المسمى بالكشف
عن مناهج الادلة وقد ذكر التاويل وجنات على الشريعة الى ان قال واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه وهؤلاء اهل الجدل
والكلام واشد ما عرّض على الشريعة من هذا الصنف انهم تاولوا كثيرا مما ظنوه ليس على ظاهره وقالوا ان هذا التاويل هو المقصود به وانما
امر الله به في صورة التشابه ابتلاء لعباده واختبار لهم ونغوذ بالله من هذا الظن بالله بل يقول ان كتاب الله العزيز انما جاء معجزا من جهة
الوضوح والبيان فما ابعد من مقصد الشارح من قال فيما ليس بتشابه من تشابه ثم اول ذلك التشابه بزعمه وقال جميع الناس
ان فرضكم هو اعتقاد هذا التاويل مثل ما قالوه في لية الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا ان ظاهره متشابه قال بالجملة فاكش
التاويلات لتي زعم القائلون لها انها المقصود من الشرع اذا تأملت وجبت ليس يقوم عليها برهان الى ان قال ومثال من اول شيئا من
الشرع وزعم ان ما اوله هو الذي قصد الشرع مثال من الى الى دواء قد ركب طيب ما لم يحفظ صحة جميع الناس او اكثرهم فجاء رجل

فلم يلائم ذلك الدواء الأعظم لردية مزاجه كان به ليس يعجز إلا لأقل من الناس فزعجنا بعض تلك الأدوية التي صرح باسمه الطبيب
 الأول في ذلك الدواء العام المنفعة لم يرد به ذلك الدواء الذي جرت العادة في اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه وإنما أراد به أن ما يمكن أن
 يدل عليه يدل للاستعارة بعيدة فزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركب الأعظم وجعل فيه بدل الدواء الذي ظن أنه قصد به الطبيب فقال
 للناس هذا هو الذي قصد به الطبيب الأول فاستعمل الناس ذلك الدواء والمركب على الوجه الذي تناول عليه هذا المتناول ففسدت أمراض كثيرة
 من الناس فجاء آخر من فتنهم وابتسأد أمراضهم عن ذلك الدواء والمركب فقاموا أصلاً بأن يدلوا ببعض أدوية بدوهم وأخر غير
 الدواء الأول فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الأول فجاء ثالث فتناول في أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني
 فعرض من ذلك للناس نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين فجاء رابع فتناول دواء آخر غير الأدوية المتقدمتين فعرض
 منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمتين فلما طال الزمان بهذا الدواء والمركب الأعظم وسلط الناس التأويل على أدوية
 وغيرها وبدا لها عرض من الناس أمراض شتى حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء والمركب حتى كثر الناس وهذه هي حال
 الفرق الحادثة في هذه الشريعة مع الشريعة ذلك أن كل فرقة منهم تأولت غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى وزعمت أنه هو الذي
 قصد به صاحب الشريعة حتى تمنى كل شريعة وكل متبني عن موضوعه الأول ولما علم صاحب الشريعة صدوات الله وسلامه عليه
 وعلى أنه إن مثل هذا يعرض ولا بد في شريعة قال صلى الله عليه وسلم ستفتق امتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا
 واحدة يعني بالواحدة التي سلكت ظاهر الشريعة ولم تأوله وانت اذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض
 فيها من قبل التأويل تبين أن هذا المثال جميعه وأول من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم
 الصوفية ثم جاء أبو حامد فطم الوادي على الفري هذا كلامه بلفظه ولو ذهبنا نستوعب ما جاء التأويل على الدنيا والدين وما قال
 الاسم قد بما وحده سبب من الفساد لاستدعى ذلك عدة أسفار والله المستعان **الفائدة السادسة والخمسون** لا
 يجوز العمل بمجرد فتوى المفتي إذا لم تطمئن نفسه وحاله في صدقه من فتواه وتردد فيها لقوله صلى الله عليه وسلم استفتت نفسي
 وإن أفتاك الناس أفتوك فيجب عليه أن يستفتي نفسه أولاً ولا يخلصه فتوى المفتي من الله إذا كان يعلم أن الأمر في الباطن بخلاف
 ما أفتاه كما لا ينفعه قضاء القضاة بذلك كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قضيت له بشي من حق أخيه فلا يأخذه فإنما أقطع
 قطعة من نار والمفتي والقاضي في هذا سواء ولا يظن المستفتي أن مجرد فتوى المفتي يبيح له ما سأل عنه إذا كان يعلم أن الأمر بخلافه في
 الباطن سواء تردد وحاله في صدقه لعدم الحال في الباطن أو لشكه فيه أو لجهله به أو لعدم جهل المفتي أو محاباة في فتواه أو عدم
 تقيده بالكتاب والسنة أو لانه معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الأسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون
 النفس إليها فإن كان عدم الثقة والطمانينة لأجل المفتي يسأل ثانياً والثالثة تحصل الطمانينة فإن لم يجد فلا يكلف الله نفساً إلا
 وسعها والواجب تقوى الله بحسب استطاعة فإن كان في البلد مفتيان أحدهما أعلم من الآخر فهل يجوز استفتاء المفضول مع وجود
 الفاضل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان لأصحاب الشافعي وأحمد فمن جوز ذلك رأى أنه يقبل قوله إذا كان وحده فوجود من هو أفضل
 منه لا يمنع من قبول قوله كالتأهد ومن منع استفتاءه قال المقصود حصول ما يخلب على الظن الإصابة وغلبة الظن بفتوى الأعم
 أقوى فيتعين والحق التقصيل بأن المفضول أن ترجح بديانة وورع وحرر الصواب عدم ذلك الفاضل فاستفتاء المفضول جائز إن لم
 يتعين وإن استويا فاستفتاء الأعم أولى والله أعلم **الفائدة السابعة والخمسون** إذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم
 يعرف المستفتي لسان المفتي اجزأ ترجمته وأحديته مما لانه خبر محض فيكتفى فيه بواحد كالأخبار والديانات وطرد هذا الاكتفاء
 بترجمة الواحد في الجرح والتعديل والرسالة والدعوى والأقرار والأخبارين يدل على الحاكم والتعريف في أحد الروايتين وهي مذهب

ابن حنيفة اختارها أبو بكر اجملها بحججها المشاهدة وسلوكها
 بها سبيلها لانها تثبت الاقرار عند الحاكم وتثبت عدالة الشهود ورجحهم فانقرت الى العدد كما لو شهد على قراره شاهد واحد
 فانه لا يكتفى به وهذا بخلاف ترجمة الفتوى والاسوال فانه خبر محض فاذا قرأ القائل في الثامنة والخمسون اذا كان
 السؤال محتملا لصور عدلين فان لم يعلم الصورة المسئول عنها لم يجز عن صورة واحدة منها وان علم الصورة المسئول عنها فله ان
 يخصها بالجواب لكن يقيد ثلثا بيقول ان الجواب عن غيرها فيقول ان كان الامر كيت وكيت وكان المسئول عنها كذا او كذا فالجواب
 كذا لو كان اوله ان يفي كل صورة بجواب فيفصل الاقسام العتلة ويلزم كل قسم ومنع بعضهم من ذلك لوجهين احدهما انه قد
 الى تعليم الجليل وفقر باب الدخول المستغنى وخروجه من حيث شاء الثاني انه سبب لرد حام احكام تلك الاقسام على فهم العامة
 فيضيع مقصوده والحق التفصيل فتكره حيث استلزم ذلك لا يمكن بل يستحب اذا كان فيه زيادة بضمه وبيان وازالة لبس
 قد فصل النبي صلى الله عليه واله وسلم في كثير من اجوبته بقوله ان كان كذا فاما كذا فيقول في الذي وقع على جارية امرأته ان كان
 استكرها فهي حرة وعليه مسيلها وان كانت مطاوعة فهي لم وعليه مسيلها وهذا كثير في فتاوى علي عليه السلام

س

هنا يابض في الاصل

الفائقة التاسعة والخمسون وهي ما ينبغي التفتن لان راي المفتي خلال السطور بما ضا يحتمل ان يلتقي به ما يفسد
 الجواب فليحترمه فمما دخل من ذلك عليه مكره فاما ان يامر بكتابة غير الورقة واما ان يخط على البياض ويشغل بشئ كما يحتمل
 منه كتاب الوثائق والمكاتيب بالجملة فليكن حذرا فطنا ولا يحسن ظنه بكل احد وهذا الذي حل بعض الفتن على انه كان يقيد السؤال عند
 في ورقة ثم يجيب ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب ليس بشئ من ذلك بل انهم والاعتداد على
 قرائن الاحوال ومعرفة الواقعة والعادة الفائقة الستون ان كان عنده من يثق بعبده ودينه فينبغي ان يشاوره ولا يستقل
 بالجواب بها بنفسه وارتقاها ان يستعين على الفتاوى بغيره من اهل العلم وهذا من الجهل فقد اتى الله سبحانه على المؤمنين بان امرهم شؤهم
 بينهم وقال تعالى انبياء صلى الله عليه واله ولم يشاؤهم في الامر وقد كانت المسئلة تنزل عن بن الخطاب رضي الله عنه فيستشير بها من
 حضر من الصحابة وربما جمعهم وشاؤهم حتى كان يشاور بن عباس رضي الله عنهما وهو اذ ذاك احدث القوم سنا وكان يشاور عليا
 كرم الله وجهه وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم جميعا ولا سيما اذا قصد بذلك تبيين الصحابة وتعليمهم
 وفهم اذهانهم قال البخاري في صحيحه باب القاء العالم المسئلة على اصحابه واول ما قاله عليهم المسئلة التي سئل عنها هذا اما لم يعارض
 ذلك مفسدة من افشاء السائل او تعريضه لادى او مفسدة لبعض الحاضرين فلا ينبغي له ان يرتكب ذلك وكذلك الحكم في عاب
 الرويا فالمفتي والمجيب والطبيب يطعون من اسرار الناس وعوراتهم على ما لا يطلم عليه غير تعليمهم استعمال السنن فيما لا يحسن اظهاره
 الفائقة الحادية والستون حقيق بالمفتي ان يكثر الدعاء بالحديث الصحيح اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل فاطر
 السموات والارض علم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك
 تهدي من تشاء الى صراط مستقيم وكان شيخنا كثيرا الدعاء بذلك وكان اذا اشكلت عليه المسئلة يقول يا معلم ابراهيم علمني و
 يكثر الاستعانة بذلك اقتداء بمعاذ بن جبل رضي الله عنه حيث قال مالك بن نجام السكسكي عند موته وقد رآه يبكي فقال والله ما
 ابكى على دنيا كنت اصيبها منك ولكن ابكى على العلم والايان الذي كنف عنه اصنام فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه ان العلم والايمان
 مكانهما من ابتغاهما وجد هما اطلب العبد عند ربه عويم بن نازم ثم روى عن عبد الله بن مسعود وابي موسى الاشعري وذكر الراعي

اصحابه

فان عجز عنه هؤلاء فسائر اهل الارض عندنا عجز عليك بسلم ابراهيم صلوات الله عليه وكان بعض السلف يقول عند الافتاء بمجمل
لا علم لنا الا ما علمت انت العلم الحكيم وكان مكول يقول لا حول ولا قوة الا بالله وكان مالك يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله العلي
العظيم وكان بعضهم يقول ربنا شر من صدري ويسير لي امن واسأل عقده من اساني فيقولوا قولي وكان بعضهم يقول اللهم وفقني و
يسد ثغري واجمع لي بين الصواب والثواب واعلني من الخطأ والحرمان وكان بعضهم يقرأ الفاتحة وحرثا نحو ذلك فرائها من اقوى سبب الاضنا
والعمل في ذلك كله على حسن النية ونحو من القصد وصدق التوجه في الاستئذان من المعلم الاول معلم الرسل والانبياء صلوات الله وسلامه عليهم
فانه لا يريد من صدق في التوجه اليه لتبليغ دينه وارشاد عبيده وتضيئهم والخلص من القول عليه بلا علم فاذا صدقت نية ورغبة
في ذلك لم يعلم اجران فاته اجران والله المستعان وسئل الامام احمد بن حنبل له ربيما اشتد علينا الامر من جهتك قلن نسأل بعلمك
فقال سالوا عبد الوهاب بن عطاء فانه اهل ان يوفق للصواب اقله الامام احمد يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه اقربوا من اقراء
الطبعين واسمعوا منهم ما يقولون فانهم تجلى لهم امور صادقة وذلك لقرب قلوبهم من الله وكلما قرب القلب من الله زالت عنه معارضا
السوء وكان نور كشف الحق امر واقوى وكلما بعد عن الله كثرت عليه المعارضات وضعف نور كشف الصواب فان العلم نور يقذفه الله في
القلب يفرق به العبد بين الخطأ والصواب وقال مالك الشافعي رضي الله عنهما في قول مالك في ان اري الله قل لقي على قلبك نور
فلا تطفيه بظلمة المعصية وقد قال تعالى يا ايها الذين امنوا ان تتقوا الله يجعل لكم فرقانا ومن الفرقان النور الذي يفرق به العبد بين
الحق والباطل وكلما كان قلب اقرب الى الله كان فرقانه اتم وبالله التوفيق الفائدة الثانية والستون قد تكرر لكثير من
الافتاء الامسك عما يفتون به ما يعلمون انه الحق اذا خالف غرض المسائل ولم يوافق وكثير منهم يسأل عن غرضه فان صادقه
عنده كتب له والا دل على مفته او مذهب يكون غرضه عنده وهذا غير جائز على الاطلاق بل لا بد فيه من تفصيل فان كان المسؤل
عن مسائل العلم السنة فليسأل العلي التقي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ليسأل في المسائل بل ليسأل في المسائل
بل ذلك اشم عظيم وكيف يسعه من الله ان يقدم غرض المسائل على الله ورسوله وان كانت المسئلة من المسائل الاجتهادية التي يتجاذب
اعتها الاقوال ولا قيسة فان لم يترجم له قول مناهم يسعه ان يترجم لغرض المسائل وان ترجم له قول منها وان ظن انه الحق فاولى بذلك
فان المسائل انما يسأل عما يلزمه في الحكم ويسعه عند الله فان عرفه المفق افتاه به سواء وافق غرضه وخالف ولا يسعه ذلك ايضا اذا علم
ان المسائل يدور على من يغتني بغرضه في تلك المسئلة فيجعل استفادة تنفيذ الغرض لا تعبد الله بأداء حقه ولا يسعه ان يدل على غرضه
ان كان بل لا يجب عليه ان يفتي هذا الضرب من الناس فانهم لا يستفتون بانه وانما يستفتون توصلا الى حصول غرضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على
المفق مسألتهم فانهم لا يريدون الحق بل يريدون اغراضهم ولهذا اذا وجدوا اغراضهم في مذهب اتفق اتبعوه في ذلك ولو
وتمد بهوا به كما يفعله ارباب الخصومات بالبدعاوى عند الحكماء لا يقصد احدهم حاكما بعينه بل اى حاكم نفذ غرضه عند صار
اليه وقال شيخنا رحمه الله مرة انا مخير بين افتاء هؤلاء وتركهم فانهم لا يستفتون للدين بل لوصولهم الى اغراضهم حيث كانت
ولو وجدوها عند غيري لم يجئوا الي بخلاف من يسأل عن دينه وقد قال الله تعالى النبي صلى الله عليه وسلم في حق من جلدته بما كره اليه لاجل
غرضه لا لزام له لدينه صلى الله عليه وسلم من اهل الكتاب فان جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك
شيئا فلهؤلاء الم يلزم مواد دينهم يلزمه الحكم بينهم والله تعالى عالم الفائدة الثالثة والستون عاب بعض الناس ذكر
الاستدلال في الفتوى وهذا العيب ادنى بالمعيب بل جمال الفتوى وروحها هو الدليل فكيف يكون ذكر كلام الله ورسوله
اجماع المسلمين واقتوال الصحابة رضي الله عنهم والقياس الصحيح عيبا وهل ذكر قول الله ورسوله الا طرازا الفتاوى وقول
المفتي ليس بموجب الاخذ به فاذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي ان يخالف ويرى هو من عهد الفتوى بلا علم وقد كان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن المسئلة فيضرب لها الأمثال ويظهرها بظواهرها هذا وقوله وحده حجة فما الظن بمن ليس له
حجة ولا عيب لا خلاف واحسن حجة واعلاها ان يسوغ له قبول قول وهيهات ان يسوغ بلا حجة وقد كان اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا سئل احد منهم عن مسئلة اخذ بالحق ونفسها فيقول قال الله كذا او قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا او قيل
كذا فيستفتى السائل وسيله القائل وهذا كثير جدا في فتاوىهم لمن تأملها ثم جاء التابعون ولائمة بعدهم فكان احداهم يذكر الحكم ثم
يستدل عليه وعلى ما ياتي ان يحكم بلا حجة والسائل ياتي بقوله بلا دليل ثم طال الامد وبعد العهد بالعلم وتقاصرت الهمم الى ان صار
بعضهم يجيب بنعم او لا فقط ولا يذكر الجواب ليدل ولا ما خلا ويعترف بقصوره وفضل من يفتي بالدليل ثم تزايدت درجة اخرى الى ان وصلت
الفتوى الى عيب من يلحق بالدليل فذهبوا وعللوا ان يحمل للناس طبقة اخرى لا تدرى ما حالهم في الفتاوى والله المستعان الفائلة
الرابعة والستون هل يجوز للمستفتي تقليد الميت اذا علم عدلته وانما مات عليها من غير ان يسأل الحق فيه وجهان لاصحاب
احد والشافعي صمها له ذلك فان المذاهب لا تبطل بموت اصحابها ولو بطلت بموتهم لبطل ما بأيدي الناس من الفقهاء عن امتهم
ولم يسع لهم تقليد هم والعلل باقوالهم وايضا لو بطلت اقوالهم بموتهم لم يعتد بهم في الاجماع والنزاع ولهذا الوشهد الشاهدان ثم ما تبعنا
وقيل الحكم بشهادة ما تبطل شهادتها وكذلك الراوي لا تبطل روايته بموته فكذا في الفتوى لا تبطل فتواه بموته ومن قال تبطل فتواه بموته قال اهليت
زالته بموته ولو عاش لوجب عليه تجديد الاجتهاد لانه قد تغير اجتهاده ومن حكى الوجهين في الفتوى ابو الخطاب فقال ان مات المفتي قبل عمل
المستفتي فلا عمل بها وقيل لا يعمل بها والله اعلم الفائلة الخامسة والستون اذا استفتاء عن حكم حادثة فاقاه وعمل بقوله ثم
وقعت مرة ثانية فهل العمل بالفتوى الاولى ام يلزم الاستفتاء ثانية فيه وجهان لاصحاب احد للشافعي من يلزم بذلك قال الفصل بقائه ما كان على ما كان فلا
ان يعمل بالفتوى ان امكن تغيير اجتهاده كما ان العمل بها بعد مدة من وقت الافتاء وان جاز تغير اجتهاده فمن منع من ذلك قال ليس على من يفتي على اجتهاده
الاول فلعلم ان يرجع عنه فيكون المستفتي قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاء ولهذا رجع بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي واجتنبوا
قول ابن مسعود من كان منكسرا فليستن بمن قد مات فان الحي لا تؤمن عليه الفتى الفائلة السادسة والستون هل يلزم المستفتي
ان يجتهد في اعيان الفتى ويسأل العلم والادين ام لا يلزم ذلك فيه مذهب ان كما سبق وبيننا ما اخذها والصحيح انه يلزم لان
المستطاع من تقوى الله تعالى لما مور بها كل احد وتقدم انه اذا اختلف عليه فتى اثنان احدهما ورع والآخر اعلم فانهما يجب تقليده في ثلاثة مواضع
سبق توجيهها وهل يلزم العاقل ان يمتدح بعض المذاهب المعروفة ام لا فيه من هبان احلها لا يلزم وهو الصواب المقطوع به
اذ لا واجب الا ما اوجب الله ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على احد من الناس ان يمتدح مذهب بمذهب جل من الامة فيفقد دينه دون غير
وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة مبرأ اهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعامة مذهب ولو تم مذهب فالعامة لا مذهب لان المذاهب
انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويكون بصيرا بالمذاهب على حسب ما ولما قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب عرف فتاوى مامه و
اقواله واما من لم يتاهل لذلك البتة بل قال انا شافعي او حنبلي وغير ذلك لم يصح ذلك بحجة القول كما لو قال ناقيب او نحوي او كاتب
لم يصح ذلك بحجة قول **يوضي** لان القائل ان شافعي وما لى او حنفي يزعم انه متبع للمذاهب اما مسالك طريقه وهذا انما يصح اذا
سلك سبيلا في العلم والمعرفة والاستدلال فاما مع جهل وبعدة جدا عن سيرة الامام وعلى وطريقه فكيف يصح له الانتساب اليه
الا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من كل معنى والعامة لا يتصور ان يصح له مذهب لو تصور ذلك لم يلزم ولا غيره ولا يلزم احد
قط ان يمتدح مذهب بمذهب من الامة بحيث ياخذ اقواله كلها وبداع اقوال غيره **وهذه** بلا حجة قيمة حدثت في الامة لم يقبل
بها احد من ائمة الاسلام وهم من اعلم رتبة واجل فدرا واعلم بالله ورسوله من ان يلزموا الناس بذلك والعبد منه قول من قال يلزم
ان يمتدح مذهب بمذهب من العلماء وابعده منه قول من قال يلزم ان يمتدح مذهب باحد المذاهب الاربعة فيا لله العجيب مات مذهب

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام وبطلت جملة المذاهب الأربعة انفسقط من بين سائر الأئمة
المفتية وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو صالح أو دل على لفظه واحد من كلام علي والدي وأوجب الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين و
تابعيهم هو الذي وجب على من بعدهم إلى يوم القيمة لا يختلف الواجب لا يتبدل أن اختلفت كيفية أو قدره باختلاف القدرة والجنس والزمان
والمكان والحال فذلك لا يضر تابعي ما أوجب الله ورسوله ومن صح للعامة من هذا القول هو قولنا عقدان هذا المذهب الذي انتسب إليه هو الحق
الوفاء بموجب اعتقاده وهذا الذي قاله هؤلاء لو صح للزم منه تحريم استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب إليه وتحريم مذهب بهداهة
أمامه وأوجب منه وغير ذلك من اللوازم التي تدل فسادها على فساد ملزوماتها بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير ما ما أن يترك النص أو قول الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب إليه وعلى هذا فلا بد أن يستفاد من شيء
من أتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بأجماع الأمة كما لم يجب على العالم أن يتقيد بأحد من
أهل البلد أو غيره من البلاد بل إذا صح الحديث وجب عليه العمل به جازاً كان أو عراقياً أو شامياً أو مصرياً أو يمنياً وكان لا يجب على الإنسان
التقيد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين بل إذا وقعت القراءة رسم للصحة كإمام وصحت في العربية وصرح سندها جازت القراءة بها و
صحت الصلوة بها اتفاقاً قبل أو قرأ بقرآن يخرج من مصحف عثمان وقد قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله ولم أو الصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل
الصلوة بها على أقوال والثاني تبطل الصلوة بها وهاتان روايتان منصوصتان عن الإمام أحمد والثالثان قرأ بها في ركعتين لم يكن مؤدياً لفرضه
وإن قرأها في خيرة لم يكن مبطله وهذا اختيار أبي البركات ابن تيمية لأنه لم يتحقق الاتيان بالركن في الأول ولا الاتيان بالمبطل في الثاني و
لكن ليس أن يتبع رخص المذاهب في أحد غرض من أي مذهب جده فيبطل عليه الحق بحسب المكان **الفائدة السابعة والستون**
فإن اختلفت عليه مفتيان فأكثر فضل يأخذ بأغلب الأقوال وبأخفها أو يتخير أو يأخذ بقول لا علم ولا ورع أو يعدل إلى مفتاح فينظر
يوافق من الأولين فيعمل بالفتوى التي توقع عليها أو يجب عليه أن يتحرى ويبحث عن الرابع بحسب فيه سبعة مذاهب أجمعها السابعة فيعمل
كما يعمل عند اختلاف الطريقين أو الطيبين أو المشيرين كما تقدم وبالله التوفيق **الفائدة الثامنة والستون** إذا استفتى فافقه
المفتي فهل تصير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها بحيث يكون ماصياً أن لم يعمل بها ولا يوجب عليه العمل في أربعة أوجه لا صحابنا وغيرهم
أجلها أنه لا يلزم العمل بها إلا أن يلزم هو والثاني يلزم إذا شرع في العمل فلا يجوز له حشد الزك والثالث أنه إن وقع في
قلبه صحة فتواه وانها حق لزمه العمل بها والرابع أن لم يجد مفتياً آخر لزمه الأخذ بفتياه فان فرضه التقليد وتقوى الله ما استطاع
وهذا هو المستطاع في حق وهو غاية ما يقدر عليه وإن وجد مفتياً آخر فان وافق الأول فابطل في لزوم العمل وإن خالفه فان استبان
له الحق في أحد الجهتين لزمه العمل به وإن لم يستبان الصواب فهل يتوقف أو يأخذ بالأحوط أو يتخير أو يأخذ بالأسهل فيه وجوب نقد
الفائدة التاسعة والستون يجوز له العمل بغير المفتي وإن لم يسمع الفتوى من لفظه إذا عرف أنه خطأ والعمل به من يسكن إلى قوله
يجوز له قبول قول الرسول أن هذا خطأ وإن كان عبداً أو امرأة أو صبياً أو فاسقاً كما يقتل قوله في الهدية والأذن في دخول الدار اعتماداً على القرآن
والعرف وكذا يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتابة الوقف على كتاب أو رباط أو خان ونحوه فيدخله ويتفهم به وكذا يجوز له الاعتماد على
ما يجده بخط أبيه في تركته بما يجد أنه له على فلان كذا أو كذا فيختلف على الاستحقاق وكذا يجوز للمرأة الاعتماد على خط الزوج أنه أبانها
فلها أن تزوج بناءً على الخط وكذا الوصي والوارث يعتمد على خط الموصي فينفذ ما فيه وإن لم يشهد شاهداً وكذا إذا كتب الراي
الغيره حديثاً جازله أن يعتمد عليه ويعمل به ويرويه بناءً على الخط إذا اتقن ذلك كله هذا عمل الأمة قديماً وحديثاً من عهد نبينا صلى الله
عليه وآله ولم وإلى الآن وإن أنكه من أنكه ومن العجب أن من أنكه ذلك وبالغ في إنكاره ليس معه فيما يفتي به ويقضي به إلا مجرد كتاب
قيل إن كتاب فلان فهو يقضي به وفيه محل ويحرم ويقول هكذا في الكتاب لله للوفيق وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله ولم

يرسل كتبه الى الملوك والى الامم يدعواهم الى الاسلام فتقوم عليهم لجنة بكتاب وهذا الظاهر من ان يتكلم والله التوفيق **الفائل في السبعون**
اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكام لا فيه ثلاثة اوجه احلها يحيى وعليه
فتاوى لائمة واجوبتهم فانهم كانوا يسألون عن حوادث لم تقع قبلهم فيجيبون فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وآله اذا اجتهد الحاكم فاصا فلا جرم واذا اجتهد
فانحط قل له اجز وهذا ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبل وما عرف فيه اقوال واجتهد في الصواب عنها وعلى هذا ادرج السلف و
المخلف والحاجة داعية الى ذلك لكثرة الوقائع واختلاف الحوادث ومن لم مباشرة فتاوى الناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية لائمة
قانه لا يفي بوقائع العالم جميعها وانما ذلت الوقائع رايت مسائل كثيرة واقعة وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام لائمة المذاهب في
الاتباعهم **والثاني** لا يجوز بالافتاء ولا الحكم بل توقف حتى يظفر فيها بقاتل قال الامام احمد لبعض اصحابه يا لسان تكلم في مسئلة ليس لك
فيها امام **والثالث** يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدة الحاجة اليها وسهولة خطئها ولا يجوز في مسائل الاصول والحجج
التفصيل وان ذلك يجوز بل ينبغي ان يجنب عند الحاجة واهلية المطلق والحاكم فان عدم الامر ان لم يجز وان وجد احدهما دون الاخر اختل الجواز
والمنع والتفصيل فيجوز الحاجة دون علمها والله اعلم **فصل** ونختم الكتاب بذكر فضول يسير قد رها عظيم امرها من فتاوى امام الفتن
ورسول رب العالمين يكون روحا لهذا الكتاب فما على جملة هذا التاليف **فصل** عن علي بن ابي طالب عليه واله وسلم انه سئل عن رؤية المؤمنين
ربهم تبارك وتعالى فقال هل تضارون في رؤية الشمس صحوا في الظهيرة ليس فيها صحاب قالوا لا فقال هل تضارون في رؤية القمر ليلة
البدر صحوا ليس فيه صحاب قالوا لا قال فانكم ترونه كذلك متفق عليه **وسئل** كيف نراه ونحن ملائكة ارض وهو واحد فقال انبثك عن
ذلك في لاء الله الشمس والقمر ايت من صغيرة ترونها ويريا نكرو ساعة واحدة لا تضارون في رؤيتها ولعمري الهك هو اقل على ان يركم و
ترونه **ذكره احمد وصححه** عن علي بن ابي طالب عليه واله وسلم انه سئل عن مسئلة القدر وما يعمل الناس فيه امر قد قضى وفرغ منه امر يستأنف
فقال بل امر قد قضى وفرغ منه فسئل حينئذ فقيم العمل فاجاب بقوله اعلموا ان كل ميعر لا خلق له اما من كان من اهل السعادة فيسير لعل
اهل السعادة ومن كان من اهل الشقاوة فيسير لعل اهل الشقاوة ثم قرأ قوله تعالى فاما من اعطى واتقى الى اخره لا يتبين ذكره مسلم **وصححه**
صلى الله عليه واله وسلم انه سئل عما يكتم الناس في ضمائرهم هل يعلم الله فقال نعم ذكره مسلم **وصححه** عن علي بن ابي طالب عليه واله وسلم انه سئل
ان كان ربنا قبل ان يخلق السموات والارض فلم يتكلم على الساتل وقال كان في عماما فوقه هو له وما تحتها هو له **ذكره احمد وصححه**
انه سئل صلى الله عليه واله وسلم عن مبدأ تخليق هذا العالم فاجاب بان قال كان الله ولم يكن شئ غيره وكان عرشه على الماء وكتب في
اللان كل شئ **ذكره البخاري وصححه** عن علي بن ابي طالب عليه واله وسلم انه سئل عن الناس يوم تبدل الارض فقال على الصراط وفي لفظ
اخرهم في الظلة دون الجسر فسئل من اول الناس اجازة فقال فقراء المهاجرين ذكره مسلم ولا تنافي بين الجوابين فان الظلة اول
الصراط فهناك مبدأ التبديل وتماز وهم على الصراط **وسئل** صلى الله عليه واله وسلم عن قوله تعالى فسوف يحاسب حسابا يسيرا فقال
ذاك العرض **ذكره مسلم وسئل** صلى الله عليه واله وسلم عن اول طعام يأكله اهل الجنة فقال زيادة كبدة الخوت فسئل صلى الله عليه واله وسلم
واله وسلم ما غلظهم على اثره فقال بين لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من اطرافها فسئل صلى الله عليه واله وسلم ما شربهم عليه فقال
من حين فيها شمس سلسبيل **ذكره مسلم وسئل** صلى الله عليه واله وسلم هل ريت ربك فقال نوراني اراه ذكره مسلم فذكر الجواب
ونبه على ما نفع من الرواية وهو النور الذي هو حجاب الرب تعالى الذي لو كشف لم يبق شئ **وسئل** صلى الله عليه واله وسلم يا رسول الله كيف
يجعنا ربنا بعد ما نحن في الراح والبلاء والسيل قال للسائل انبثك بمثل ذلك في لاء الله الارض شرفت عليها وهي مدرة بالية فقلت
لا تحب ابد اخر ارسل ربك عليها السماء فلم تلبث الا اياما ثم اشرفت عليها وهي شرية واحدة ولعمري الهك هو اقل على ان يجمعهم من الماء
على ان يجمع نبات الارض **ذكره احمد وسئل** يا رسول الله ما يفعل بنا ربنا اذ القيناه فقال تعرضون على بادية له صفحاتكم ولا تحف على

خافيت منكم فياخذون تلك عز وجل بيده غرق من الماء فينضم بها قبلكم فلم يهلك ما يخطى وجه واحد منكم منها قطرة فاما المسلم فيك
 وجهه مثل الرقعة البيضاء واما الكافر فيخطه بمثل الحميم الاسود ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وسلم بما ينصرف وقد جسر
 الشمس والقمر فقال السائل ببغضك يا ربك ساعك هذه وذلك مع طلوع الشمس ذلك في يوم اشرقت فيه الارض ثم واجهت الجبال
 فسئل صلى الله عليه وسلم بها نحن من حسناتنا وسيئاتنا فقال الحسنة بعشرة امثالها والسيئة بمثلها او يعفو فسئل
 صلى الله عليه واله وسلم على ما نطلم من الجنة فقال على نهار من غسل مصطفى وانهار من كاس ما بها من صداع ولا ندامة وانهار من لبن
 لم يغير طعمه وماء غير اسن وفاكهة لم يغير طعمها مثل ما تظلمون وخير من مثل معروا زواج مطهرة فسئل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 النافيا ازواج فقال الصالحات الصالحين تلدن ونهن مثل الذي اكرم في الدنيا ويلدن ونكر غير ان لا تولد ذكره احمد وسئل صلى الله عليه واله وسلم
 والله وسلم عن كيفية اتيان الوحي اليه فقال ياتيني احيا فاما مثل صلصلة الجرس وهو اشد عليه فيفصم عني وقد وعيت ما قال واحيا فاما مثل
 للملك بجلا متفق عليه وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن شبه الولد بابية تارة وبامية تارة فقال ذاسبق ماء الرجل ماء المرأة كان
 الشبه له واذا سبق ماء المرأة ماء الرجل فالشبه لها متفق عليه واما ما رواه مسلم في صحيحه انه قال اذا علم ماء الرجل ماء المرأة اذكر الرجل
 باذن الله واذا علم ماء المرأة ماء الرجل انت باذن الله فكان شيخنا يتوقف في كون اللفظ محفوظا وقول المحفوظ هو اللفظ الاول الا اذا كان
 والاينات ليس له سبب طبيعي وانما هو بامر الرب تبارك وتعالى للملك ان يخلق كما يشاء ولهذا جعل مع الرزق والاجل والسعادة و
 الشقاوة قلت فان كان هذا اللفظ محفوظا فلا تنافي بينه وبين اللفظ الاول ويكون سبق الماء سببا للشبه وعلوه على ماء اللحن
 سببا للاذكار والايثبات والله اعلم وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن اهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من ذراريهم ونسائهم
 فقال هم منهم حليف صحيح ومراده صلى الله عليه واله وسلم يكون منهم التبعية في احكام الدنيا وعدم الضمان لا التبعية في عقاب الآخرة
 فان الله تعالى لا يعذب ساجدا الا بعد قيام الحججة عليه وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن قوله تعالى ولقد نزلنا نورا اخره فقال انما هو جبريل
 عليه السلام اراه على صورته التي خلق عليها غير هاتين المرتين ذكره مسلم ولما نزل قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون ثم انكم يوم القيمة
 عند ربكم تحت صهون سئل يا رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ايكن رعليما ما كان بيننا في الدنيا مع خواص الذنوب فقال نعم ليكن رن
 عليكم حتى تؤدوا الى كل ذي حق حقه فقال الزبير والله ان الامر لشديد وسئل صلى الله عليه واله وسلم كيف يجسر الكافر على وجهه فقال
 اليس الذي امشاه في الدنيا على رجلية قادر ان يمشي في الآخرة على وجهه وسئل صلى الله عليه واله وسلم هل تذكر اهل اليكم يوم
 القيمة فقال ما في ثلاث مواطن فلا يذكر احد احد احيث يوضع الميزان حتى يعلم اين ثقل ميزانه ام يخف وحيث يطير الكتب حتى يعلم ثقلها
 في يمينه او ثقلها في شماله ومن واء ظهره وحيث يوضع الصراط على جسر جهنم على حافية كلالية حسك يحسب الله به من يشاء من خلقه حتى
 يعلم اين هو ولا ينجو وسئل يا رسول الله الرجل يحب القوم ولما يعمل باعمالهم فقال المرامع من احب وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن
 الكوثر فقال هو طهر اعطاني ربي في الجنة هو اشد بياضا من اللبن واحل من العسل فيه طيور اعناقها كاعناق الخمر فيل يا رسول الله انما
 لتاعة قال كلها انعم منها وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن كثر ما يدخل الناس النار فقال الاجور فان الفم والفرج وعن اكث ما
 يدخلهم الجنة فقال تقوى الله وحسن الخلق وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن المرأة تزوج الرجلين والثلاثة مع من يكون منهم يوم القيمة فقال
 خير فتكون مع احسنهم خلقا وسئل اي الذنوب اعظم فقال زنى محله نداء وهو خلقك قبل ثم ما ذا قال ان تقتل ولدك خشية ان يطعم
 معك قيل ثم ما ذا قال ان تزني بحليلة جارك وسئل صلى الله عليه واله وسلم اي الاعمال احب الى الله فقال الصلوة على وقتها وفي لفظ
 الاول وقتها قيل ثم ما ذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ما ذا قال شرب الوالدين وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن قوله يا خذها روي
 وبين عيسى وموسى عليهما السلام ما بينهما فقال كانوا يسمون بابنيائهم وبالصالحين قبلهم وسئل صلى الله عليه واله وسلم عن اول الشرط

الثالثة فقال نار جحيم النار من الشرق الى الغرب وهذه احكامها من جبرائيل بن سلام النار في الدنيا من النار في الدنيا من النار في الدنيا
 والثالثة من سببها الولد بابي وامه فولد لها الكاذبون وجاوه كتابا مستقلا معوه مسائل عبد الله بن سلام وهو هذه الثلاثة في جبر
 البخاري وسئل عن الاسلام فقال شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة وايتا الزكاة وصوم رمضان وحج
 البيت وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الايمان فقال ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت وسئل صلى
 الله عليه وآله وسلم عن الاحسان فقال ان تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى
 والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم وجلة فقال هم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون ويحافظون ان لا يقبل منهم وسئل صلى الله
 عليه وآله وسلم عن قوله تعالى اذ اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم الآية فقال ان الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج
 منه ذرية فقال خلقت هؤلاء الجنة ويعمل اهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء النار ويعمل اهل النار يعملون
 فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل فقال ان الله اذا خلق العبد للجنة استعمله ليعمل اهل الجنة حتى يموت على عمل من اعمال الجنة فيدخل الجنة واذا
 خلق العبد للنار استعمله ليعمل اهل النار حتى يموت على عمل من اعمال النار فيدخل النار وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا عليكم انفسكم فقال لا يمر واما لمعرفت وتناها عن المنكر حتى اذا رايت شيئا مطامحا وهوى متبع او دنيا مؤثرة وعباب كل ذي راي
 برأيه فطيك بخباصة نفسك ودعم عنك امر العوام وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الادوية والرقى هل ترد من القدر شيئا فقال
 من القدر وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن يموت من اطفال المشركين فقال الله اعلم بما كانوا عاملين وليس هذا اقولنا بالتوقف
 كما ظن بعضهم ولا قولنا بجأزة الله لهم على ما يعمل منهم انهم كانوا عاملا له لو كانوا عاشوا بل هو جواب فصل وان الله يعلم ما هم عاملون
 وسبحان من علم ما علمهم فيهم بما يظهر منهم يوم القيمة لا على مجرد علمه كما صرح به سائر الاحاديث وانفق عليه اهل الحديث انهم
 يموتون يوم القيمة فمن اطاع دخل الجنة ومن عصي دخل النار وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل هو ارضام امرأة فقال ليس يرضى
 ولا امرأة ولكنه رجل ولد عشرة من العرب فتيان منهن ستة وتشابه منهن اربعة فاما الذين تشابهوا فلحم وجذام وغسان وعاملة
 واما الذين تباينوا فالازد والاشعريون وحسين وكندة ومدجج واما فقال رجل يا رسول الله وما امار فقال للذين منهم ختم وبخيلة
 وسئل عن قوله تعالى انهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة فقال صلى الله عليه وآله وسلم هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن او ترى له
 وسئل عن افضل الرقاب يعني في العتق فقال انفسها عند اهليها واغلاها ثمننا وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الجهاد فقال
 من عقر جواده واريق دمه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الصدقة فقال ان تصدق وانت صحيح فخير من تصدق وانت فقير وتامل
 الغنا وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن افضل الكلام فقال ما اصطفى الله للملائكة سبحان الله وبحمده وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم متى وجبت لك النبوة وفي لفظ متى كنت نبيا فقال وادم بين الروح والجسد هذا هو اللفظ الصحيح والعلوم يروون بين الماء و
 الطين قال شيخنا وهذا باطل بين الماء والطين مرتبة واللفظ المعروف ما ذكرنا وذكر الامام احمد في مسنده ان اعرابا سألوا
 رسول الله اخبرنا عن الهجرة اليك اما كنت ام من القوم خاصة ام الى ارض معلومة ام اذا امت اقطعت فسأل ثلاث مرات ثم جلس فسكت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسيرا ثم قال ابن السائل قال ها هو ذا حاض يا رسول الله قال الهجرة ان هجر الفواحش ما ظهر منها و
 ما بطن وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ثم انت مهاجر وان مت في الحضر فقام اخر فقال يا رسول الله اخبرني عن ثياب اهل الجنة اتخلق
 خلقا ام اتنهم نجا قال فضحك القوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تخفكون من جاهل يسأل عالما فاستلبت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ساعة ثم قال ابن السائل عن ثياب اهل الجنة فقال ها هو ذا يا رسول الله قال لا بل تتشقق عنها ثياب اهل الجنة ثلاث مرات
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم انفس الناس ثياب الجنة ولفظ اخر هل فضل النساء في الجنة فقال لا بل انفس بيد الرجل ليفضي في الخلاة الواحدة الى مائة عذراء

آل الحافظ أبو عبد الله المقدسي رجال أسناده عندي على شرط الصحيح وسئل الطائي الجنة فقال نعم والذي بيدينا دجاجة إذا طهر
 هارجت مطهرة يكن رجال أسناده على شرط صحيح ابن جبان وفي مجمع الطيراني أنه سئل هل يتناكح أهل الجنة فقال لا
 بل وشهوة لآفة طم حادما قال الجوهري الدجاجة الشديدة وفيه أيضا أنه سئل صلى الله عليه وآله وسلم أيها مع أهل
 الجنة فقال حادما ولكن لا مفى ولا منية وسئل صلى الله عليه وآله وسلم أيها مع أهل الجنة فقال لنوم أخوال الموت وأهل الجنة لا
 ينامون وسئل صلى الله عليه وآله وسلم هل في الجنة خيل فقال زدخت الجنة أتيت بفرس من ياقوتة له جناحان فحملت عليه
 فطارت في الجنة حيث شئت وسئل صلى الله عليه وآله وسلم هل في الجنة ابل فلم يقل للتائل مثل ما قال للاول بل قال انت
 يد خللك الله الجنة يكن لك فيها ما اشتيت نفسك ولذت عينك وفي مجمع الطيراني ان ام سلمة رضي الله عنها سألت فقالت يا
 رسول الله اخبرني عن قول الله عز وجل وجعل جوارحهم خاضعة لعيونهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يذوقون الجنة الا بعد ان يذوقوا
 عن قول الله عز وجل كما مثال للؤلؤ المكنون فقال صفاهن صفا الدر الذي في الصداف لذي لم تسمع الا يدي قلت اخبرني عن قوله تعالى فيهن
 خيرات حسان قال خيرات الاخلاق حسان الوجوه قلت اخبرني عن قول الله عز وجل كأنهن بعض مكنون قال رققهن كرقعة الجلود لذي
 رايت في داخل البيضة مائة الف الفسرة قلت اخبرني يا رسول الله عن قوله عز وجل يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله تعالى ان
 خلقهن الله بعدا لذكر فجهلن الله عذارى عرايا متعشات متحبات اترابا على ميلاد واحد قلت يا رسول الله نساء الدنيا افضل ام
 الجوارح قال بل نساء الدنيا افضل من الجوارح العين كفضل الظهارة على البطانة قلت يا رسول الله وبها ذاك قال بصلاهن في صيا
 رجا من ثلث ثلث من الدنيا ما به الى ب صلا لاله ان خضه الثابت صفر الحمار هرا الدر وامشاطهن

الذهب يقبلن نحن الخالدات فلان موت ونحن الناعيات فلان باس ابد ونحن المقيمات فلان نضعن ابد ونحن الراضيات فلان نخط
 ابد اطول لمن كماله وكان لنا قلت يا رسول الله المرأة منات تزوج زوجين والثلاثة والاربعة ثم سموت قد خل الجنة ويدخلون بها
 من يكون زوجها قال يا ام سلمة انها تخير فتختار احسنهم خلقا فقول لي يا رب ان هذا كان احسنهم معي خلقا في دار الدنيا فزوجني يا ام
 سلمة فذهب جس الخلق نجيبا الدنيا والاخرة وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة والسموات
 مطويات بيمينه اين الناس يومئذ قال على جسر جهنم وسئل عن الايمان فقال اذا سررتك حسانتك وساءتلك سيئاتك فانت
 مؤمن وسئل عن الاثم فقال اذا حاك في قلبك شئ فدامه وسئل عن البر والاثم فقال البر ما اطمان اليه القلب والطمانت
 اليه النفس والاثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر وسأل عمر هل فعل في شئ نستأنقاه في شئ قد فرغ منه قال بل في شئ قد فرغ
 منه قال فقيم العمل قال يا عمر لا يدرك ذلك الا بالعمل قال اذا اجتهد يا رسول الله وكان لك ماله سراقة بن جشم فقال يا رسول الله اخبرنا
 عن امرنا كائنا ننظر اليه مما جرت به الاقلام وثبت به المقادير ام مما جرت به الاقلام وثبت به المقادير قال فقيم
 العمل اذا قال عملوا فكل ميسر قال سراقة فلا يكون ابدا اشلا جتهاد في العمل متى لان فصل وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الفؤاد
 بماء البحر فقال هو الطهور ماؤه والحل ميتته وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن وضوء من يبرضاعة وهي يبريق في الحوض و
 النتن وكوم الكلاب فقال الماء طهور لا ينجسه شئ وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الماء يكون بالقلاة وما ينوبه من الدواب
 السباع فقال اذا كان الماء قلين لم ينجسه شئ وسأل ابو ثعلبة فقال انابا ارض قم اهل كتاب فانهم ياكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر
 فكيف نصنع بانيتهم وقد ورهم فقال ان لم تجدوا غيرهما فامسوا بالماء واطبخوا فيها واشربوا وفي الصحاح انابا ارض
 قوم اهل كتاب فاكل في ابيتهم قال لا تاكلوا فيها الا ان لا تجدوا غيرها فامسوا بها فاكلوا فيها وفي المسند والسنن افاكل
 في ابيته المجوس اذا اضطررنا اليها فقال اذا اضطررنا اليها فامسوا بالماء واطبخوا فيها وفي الترمذي سئل عن قد والمجوس

تفاله قوما غسلا واجفها وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغسل اليه رجل في الصلاة فقال لا يصير شي من يديه
صوتا ويجد ريحا وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن المذي قال يخرج في مثل الوضوء فقال انما السائل فكيف بما اصاب ثوب من ثوبك ان
تاخذ منه كفاف من ثاء فتغمر به ثوبك حيث تريد انما اصاب منه شيء التزمي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عما يوجب الغسل وعن الماء
يكون بعد الماء فقال ذلك المذي وكل فحل يدي فتغسل من ذلك فرجك وانثيك وتوضأ وضوءك للصلاة وسألتها فاطمة بنت ابى
جيش فقالت ان امرأة استفاضت فاطها فادع الصلاة فقال لا انما ذلك عرق وليس بجيضة فاذا قبلت حيضتك فلعلى الصلاة
فاذا ادبرت فاعلى عنك الدم ثم صلى وسئل عنها ايض فقال صلى الله عليه وآله وسلم تدعى الصلاة ايام اقرانها التي كانت تحيض فيها
ثم تغتسل وتوضأ عند كل صلاة وتقوم وتصلي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من يحرم الغنم فقال زشت فتوضأ
وان شئت فلا توضأ وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من يحرم الابل فقال نعم توضأ من يحرم الابل وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم عن الصلاة في رايض الغنم فقال نعم صل فيها وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا
وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله ما تقول في رجل لقي امرأة لا يعرفها فليس ياتى الرجل من امرأة شيء الا قتلناه منها
غير انه لم يجامعها فانزل الله تعالى هذه الآية واقم الصلاة طرفة النهار وزلفا من الليل الى الحسنات بين هين السيئات فقال النبي صلى
الله عليه وآله وسلم توضأ ثم صل فقال ما ذفقت يا رسول الله الخاصة ام للمؤمنين عامة فقال بل للمؤمنين عامة وسألت
ام سليم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
نعم اذا رأت الماء فقالت ام سلمة او تحتلم المرأة فقال تربت يدك فم يشبهها وولدها وفي لفظ ام سليم سألت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأت المرأة ذلك فلتغتسل وفي المستدل ان خولة
بنت حكيم سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال ليس عليها غسل حتى تنزل كما ان الرجل ليس
عليه غسل حتى ينزل **وسئل** امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في الجنة عن المذي فقال
من المذي الوضوء ومن المني الغسل وفي لفظ اذا رأت المذي فتوضأ وغسل ذكرك واذا رأت نضح الماء فاعطس ذكره احد وسئل
صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجال لبل ولا يذكر احتلاما فقال يغتسل وعن الرجل يرى قد احتلم ولم يجال لبل فقال لا يغسل عليه ذكره احد
وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع اهله ثم يكسل وعائشة جالسة فقال ان لا فعل ذلك انا وهذه ثم تغتسل ذكره مسلم
وسألت ام سلمة فقالت يا رسول الله اني امرأة اشده خفرا سى فانقضه لغسل الجنابة فقال لا انما يكفيك ان تحشي على راسك ثلاث خيلا
ثم تقيضين عليك الماء ذكره مسلم وعند ابى داود واخرى قرونك عند كل حقة وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يا رسول
الله ان لنا طريقا الى المسجد منتنة فكيف نفعل اذا مطرنا فقال ليس بعد ما طريق هي اطيب منها قلت بلى يا رسول الله قال هذه جهنة
وفي لفظ ليس بعد ما هو اطيب منه قلت بلى قال فان هذا يذهب بذكره احد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له انا
نريد المسجد فظا الطريق البسة فقال لا رضى تظهر بعضها بعضا ذكره ابن ماجه وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت
احلانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف نصنع به فقال تحته ثم تقرصه بالماء ثم تغشى ثم تغشى فيه متفق عليه وسئل عن فارة وقعت
في من فقالت قوها وما حولها وكلوا ثمنكم ذكره البخاري ولم يصح فيه التفصيل بين الجأمل والمائة وسألت صلى الله عليه وآله وسلم
ميمونة عن شاة ماتت فالتقوا اهابها فقال هلاخذتم مسكها فقالت ناخذ مسك شاة قد ماتت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم انما قال نعم قل لا اجل فيها او حالي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم خنزير وانكم لا تطعمون ان
تدبغوه فتشعقوا به فارسلت اليها فسلنت مسكها فذ بقة فالتحذت منه قرية حتى تحرق عند هذا ذكره احد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم

عن جلودلية فقال كماؤها ذكره النسائي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستطابة فقال لا يجزئكم ثلاث اجزاء
جهران للصفتين وحجر للسرة حل حيث حسن عند مالك مهلا ولا يجزئكم ثلاث اجزاء ولم يزد وسأل عن التطوط قامه
ان يتكلم الجارية ولا يستقبلها ولا يستدبرها ولا يستقبل الرجل وان يستنفي ثلاثة اجزاء ليس فيها جميع او ثلاثة احواد او ثلاث حثيات
من تراب ذكره الدارقطني وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء فقال السبعة الوضوء وخلل بين الاصابع وبالماء في الاستنشاق لا
ان تكون صائما ذكره ابوداود وسأل صلى الله عليه وآله وسلم عمرو بن عبسة فقال كيف الوضوء قال ما الوضوء فالتفتا وتوضأت
فغسلت كفك فانقية ما خرجت خطاياك من بين اظفارك واناماك فاذا تيمممت واستنشقت فغسلت وجهك بيديك الى المرفقين
ومسحت اسك وغسلت بكفك اغسلت من عامة خطاياك كيوم ولدتك امك ذكره النسائي وسأل صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي عن
الوضوء فاره ثلاثة اثار قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد ساء وتعدى وظلم ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وآله وسلم
اعرابي فقال يا رسول الله الرجل منا يكون في الصلاة فيكون منه الرويحة ويكون في الماء قلة فقال اذا فسا احدكم فليتوضأ فليتناق
النساء في اجازهن فان الله لا يسيحى من الحق ذكره الترمذي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن المسح على الخفين فقال للمسافر
ثلاثة ايام وللمقيم يوما وليلا وسأل صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر قال يا رسول الله مسح على الخفين فقال نعم قال يوما قال و
يومين قال وثلاثة ايام قال نعم وما شئت ذكره ابوداود فطائفة من اهل العلم اخذت بظاهره وجوز المسح بلا توقيت وطائفة قال
هذا مطلق واحاديث لتوقيت مقيدة والمقيد يقضى على الطلق وسأل صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي فقال كون في الرمل اربعة اشهر
او خمسة اشهر ويكون فينا النفساء والحائض والمجنبة ما ترى قال عليك بالتراب ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وآله وسلم ابودق
اني اغرب عن الماء ومعى هل تصيبني الجنابة فقال لا تصيبك الطيب طهور ما لم تجل الماء عشر حجج فاذا وجد الماء فامسه بغيرك حدث
حسن وسأل صلى الله عليه وآله وسلم امير المؤمنين علي بن ابي طالبكم الله وجهي فقال لكسرت احداي ندى فامره ان يمسح على الجبا
ذكره ابن ماجه وقال ثوبان استفتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الغسل من الجنابة فقال اما الرجل فليشترسه فليغسل بجمعه
يبلى اصوله لشعره واما المرأة فلا عليها ان لا تنقض لتغترف على راسها ثلاث غرات تكفيها ذكره ابوداود وسأل صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم رجل فقال في غسلت من الجنابة وصليت الصبح ثم اصبغت فرايت قد رموضم الظفر لم يصب ماء فقال لو كنت مسحت عليه بيلك
اجزأك ذكره ابن ماجه وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة عن الحيض فقال تاخذ احدا كن ماءها وسدا رها فطهر فحسن الطهور
ثم تصب على راسها فتدلكه دل كما شديدا حتى تبلغ ثلثون راسها ثم تصب عليها الماء ثم تاخذ فرصة ممسكة فتطهر بها وسألت صلى
الله عليه وآله وسلم عن غسل الجنابة فقال تاخذ ماء قطهر فحسن الطهور ثم تصب على راسها فتدلكه حتى يبلغ ثلثون راسها ثم تفيض الماء
عليها وسأل صلى الله عليه وآله وسلم رجل ما يحمل لي من امرأتي وهو حائض فقال تشد عليها ازارها ثم شأنك باعلاها ذكره مالك
وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن مواكبة الحائض فقال واكلمها ذكره الترمذي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم كرم تجلس النفساء
فقال تجلس اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك ذكره الدارقطني وسأل صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان عن احب الاعمال الى الله
تعالى فقال عليك بكثرة السجود لله عز وجل فانك لا تجد لله سجدة الا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة ذكره مسلم وسأل
بذل الله بن سعد ايما افضل الصلاة في بيتي او الصلاة في المسجد فقال لا ترى لي بيتي ما اقرب من المسجد والان احب لي بيتي احب
ن ان اصلي في المسجد الا ان تكون صلاة مكتوبة ذكره ابن ماجه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الرجل في بيته فقال
روايتكم ذكره ابن ماجه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم متى يصلي الصبي فقال اذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة
سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل رجل مخنث يتشبه بالنساء فقال لا نهيت عن قتل المصلين ذكره ابوداود وسئل

[illegible]

عنهما والحديث في المسند **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن الاقباط في الصلوة فقال هو اختلاس تحتلسه الشيطان من صلوة العبد **سأل**
 صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى الصلوة ثم أتى المسجد وتقام الصلوة أقام صل معهم فقال لك ستم جميع ذكره ابوداود **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم
 ابودر عن الكلب الأسود يقطع الصلوة دون الاحمر الاصفر فقال الكلب الأسود شيطان **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل قال يا رسول
 الله اني صليت فلما اذ شفعتم اوترت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم ان يتلعب بكم الشيطان في صلوتكم من صل فلم يدر اشفعتم
 اوترت فليجهد جدتين فانها تمام صلوة ذكره احمد **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم لاي شيء فضلت يوم الجمعة قال كان فيها طبع طينة ايمك
 آدم وفيها الصلوة والبقة وفيها البطشة في اخر ثلاث ساعات منها ساعة من دعا الله فيها استجيب **وسئل** ابوعن ساعة الاجابة فقال حين تقام
 الصلوة الى الانصراف منها ولا تنافي بين الحديثين لان ساعة الاجابة وان كانت اخر ساعة بعد العصر فالساعة التي تقام فيها الصلوة اولي ان تكون
 ساعة الاجابة كما ان المسجد الذي سس على التقوى ومسجد قبا ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اولي بذلك منه وهو اولي من جميع بينهما
 بتقلها قائل **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله اخبرنا عن الجمعة ما فيها من الخير فقال في خمس خلال في خلق آدم وفيها هبط
 الى الارض وفيها توفي آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا الا اعطاه اياه ملك يسأل اشيا وقطعة رحم وفيه تقوم الساعة فدا من ملك
 مقرب ولا ساء ولا ارض ولا جبال ولا جبال وهو مشفق من يوم الجمعة ذكره احمد والشافعي **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن صلوة
 الليل فقال مثني مثني فاذا خشيت الصبح فاوتر بواحدة متفق عليه **وسأل** ابوامامة بكر اوتر قال بواحدة قال في طيق اكثر من ذلك قال
 ثلاث ثم قال خمس ثم قال سبعة وفي الزمكة **وسئل** عن الشفع والوتر فقال هي الصلوة بعضها شفع وبعضها وتر وفي سنن الدارقطني ان رجلا
 سأل عن الوتر فقال فصل بين الواحدة والثنتين بالسلام **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم اي الصلوة افضل قال طول الوقت ذكره احمد
وسئل اي القيام افضل قال نصف الليل وقيل فاعله **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم هل من ساعة اقرب الى الله من الاخرى قال نعم في
 الليل الاوسط ذكره النسائي **فصل** **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن موت الفجأة فقال راحة للمؤمن واخذة اسفل للفاجر ذكره محمد
 وهذه الميكة احمد موت الفجأة في احدى الروايتين عنه قد مر عن كراهته وروى في مسند الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا راو حائط
 مائل فاسرع المشي فقتل في ذلك فقال انك موات الفوات ولا تنافي بين الحديثين قائل **وسئل** ثم جنازة الكافر اقوم لها قال
 انكم لستم تقومون لها انما تقومون اعظاما الذي يقبض النفوس ذكره احمد وقام بجنازة يهودية **وسئل** عن ذلك فقال ان الموت فزع
 فاذا رايت جنازة فقوموا **وسئل** عن امرأة اوصت ان يعق عنها رقبة مؤمنة فلما بارقها فقال من ربك قالت الله قال امرنا قالت
 رسول الله قال اعقبها فانها مؤمنة ذكره ابوداود **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل شرد البنا عقولنا في القبر وقت
 السؤال فقال نعم كهيئتكم اليوم ذكره احمد **وسئل** عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق **فصل** **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عن صدقة الابل فقال ما من صاحب ابل لا يوردي حقها ومن حتمها جلها يوم وردها الا اذا كان يوم القيمة يطعم لها بقاء قرقر او ف
 ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطأه باخفافها وتعض بافواهها كلما مر عليها او لاها رد عليه اخراها في يوم كان مقداره خمسين
 الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيل اما الى الجنة اما الى النار **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن البقر فقال ولا صاحب بقر
 ولا غنم لا يوردي حقها الا اذا كان يوم القيمة يطعم لها بقاء قرقر لا يفقد منها شيئا ليس فيها عقصاء ولا جلاء ولا عضباء تنطح بقرونها
 وتطأه باظلافها كلما مر عليها او لاها رد عليه اخراها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيل اما الى الجنة
 واما الى النار **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن الخيل فقال الخيل ثلاث هي لرجل وزرور لرجل ستر لرجل ارجس فاما الذي له ارجس فجل
 ربطها في سبيل الله فاطال لها في مرج اوروضة فما اصاب في طيلها ذلك من المرج او الروضة كانت له حسنات لو ان انقطع طيلها
 فاستنت شرفا او شرفين كانت له اثارها وارواها حسنات ولو انها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد ان يسقيها كانت له حسنات فهي

لذلك الرجل جرورجل بطلها تغنياً وتغنفاً ثم من حق الله في رقبائها ولا في ظهورها فمضى ذلك سنين ورجل بطلها تغنياً وتغنفاً
 الاسلام فمضى على ذلك وزير وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يقرأ القرآن في جماعة القادة فمن اجل سؤاله في ذلك
 يره من اجل سؤاله في ذلك ذكره مسلم وسألت صلى الله عليه وآله وسلم ام سلمة فقالت اني البسر وضاحا من ذهاب القهقري قال ما بلغ ان يكون
 زكوة فزكي فليس بذكر زكوة مالك وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اني المال حق سوى الزكوة قال نعم ثم قرأ وان المال على حبة ذرة الذي اراد
 وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان لي حلياً وان زوجي خفيف في الحليد وان لي بن اخرا فيموت عني ان اجعل زكوة الحلي فيهم
 قال نعم وذكر ابن ماجه ان اباسيارة سألته فقال ان لي حلياً قال اذ العشر فقلت يا رسول الله احملها لي فحملها لي وسألت صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم العباس عن ثجيل زكوة قبل ان يحول الحول فاذن له في ذلك ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن زكوة الفطر فقال هي على كل
 مسلم صغيرا وكبيراً حر وعبد صاعاً من تروا صاعاً من شعير او اقط وسألت صلى الله عليه وآله وسلم اصحابه بالموال فقالوا ان اصحاب الصدقة
 يعتدون علينا انكم من اموالنا بقدر ما يعتدون قال لا ذكره ابوداؤد وسألت صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اني ذو مال كثير ذو
 اهل وولد وحاضرة فاخبرني كيف انفق وكيف اصنع فقال يخرج الزكوة من مالك فانها طهرة تطهرك وتصل رحك واقاربك وتعرف حق
 السائل والجار والمسكين فقال يا رسول الله اقل في قال فالت القربى حق والمسكين وابن السبيل ولا تبذر بتبذيراً فقال حسبي وقال يا
 رسول الله اذا اديت الزكوة الى رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله قال رسول الله نعم اذا اديتها الى رسولك فقد برئت منها وللتاجر ما
 اثمها على من بدلها ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة على ابى رافع مولاة فقالت انا ل محمد لا تحل لنا الصدقة وان مولا
 القوم من انفسهم ذكره احمد وسألت صلى الله عليه وآله وسلم عن ارض بنخيل واستفتاه ما يصنع فيها وقال له ان يتقرب بها الى
 الله فقال نشئت حبست اصلها وتصدق بها ففعل وتصدق عبد الله بن زيد بجائط له فاتاه ابواه فقال يا رسول الله انها كائ
 قيم وجوهنا ولم يكن لنا مال غيره فدعا عبد الله فقال ان الله قد قبل منك صدقة ورد ما على ابويك فتواثاها بعد ذلك ذكره النسائي
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة افضل فقال المنيحة ان ينجح احدكم الدارهم او ظهر الذابة او لبن الشاة او لبن البقرة او اجل
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه المسألة فقال جهد المقل وابداً بمن يقول ذكره ابوداؤد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم مرة اخرى عنها فقال زصدق وانت صحيح ثم تخشى الفقر وتامل الغنا وسئل مرة اخرى عنها فقال سقي الماء وسئل مرة
 اخرى عنها فقال له

وسألت صلى الله عليه وآله وسلم سراقه بن مالك عن الابل تغشى جياضه هل من اجر في سقيها فقال نعم في كل كبدة اجر ذكره احمد وسألت
 صلى الله عليه وآله وسلم امرأتان عن الصدقة على زواجهما فقال لهما اجران اجر القرابة واجر الصدقة متفق عليه وعند ابن ماجه الخبر
 عني عن النفقة الصدقة على زوجي وايتام في حجره فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لهما اجران اجر الصدقة واجر القرابة وسألت صلى الله
 الله عليه وآله وسلم اسماء فقالت مالي مال الا ما ادخل علي الزبير افاضدق فقال تصدق ولا تؤعي فيؤعي عليك متفق عليه وسألت صلى الله
 عليه وآله وسلم مهلوك ان تصدق من مال مولاي بشئ فقال نعم والاجر بينكما نصفان ذكره مسلم وسألت صلى الله عليه وآله وسلم عن رضى
 الله عنه عن شراء فرس تصدق فقال لا تشترو ولا تعد في صدقتك وان اعطاكه بدرهم فان العائد في صدقة كالعائد في قبة مستقرة عليه
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن المعروف فقال لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو ان تعطى صلة الحبل ولو ان تعطى شمس النفل ولو
 ان تفرغ من دلوك في اناء المستقى ولو ان تفي الشيء من طريق الناس يؤذيهم ولو ان تلي اخاك ووجهك اليه طلق ولو ان تلي اخاك
 فتسلم عليه ولو ان تونس الوحشان في الارض ذكره احمد فليد ما اجل هذه الفتاوى وما احلاها وما انفعها وما اجمعها لكل خير فوالله
 لو ان الناس صرفوا همهم اليها لا غنتهم عن فتاوى فلان وفلان والله المستعان وسألت صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اني تصدقت

على امرى بهيبد وانها ماتت فقال وجبت صدقتك وهو لك ميراثك ذكره الشافعي وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت انى
تصدق على امرى بخارية وانها ماتت فقال وجب اجرک وردھا عليك الميراث ذكره مسلم وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال انى
امى توفيت فينقمها ان تصدق عنها قال نعم ذكره البخارى وسأله صلى الله عليه وآله وسلم اخى فقال انى اقلعت ثيابها واظنھا لو
تكلمت تصدق فتفعل لها اجر ان تصدق عنها قال نعم متفق عليه وسأله صلى الله عليه وآله وسلم اخى فقال انى مات ولم يوص
افينقم ان تصدق عنه قال نعم ذكره مسلم وسأله صلى الله عليه وآله وسلم حكيم بن خزام فقال يا رسول الله امورك كنت انحث
بهاقى الجاهلية من صلوة وعتاقة وصدقة هل لي فيها اجر قال سلت على سلفك من خير متفق عليه وسألت صلى الله عليه وآله وسلم عائشة
رضي الله عنها عن رجل عان وانه كان في الجاهلية يصل الرحم ويطلع المسكين فهل له نفع قال لا ينفعه ان لم يقبل يوما رب اغفر لي خطيئتي
يوم الدين ذكره مسلم وسأله صلى الله عليه وآله وسلم عن الغنى الذى يحرم للسائلة فقال الخمسون درهما او قيمتها من لثا هب ذكره احمد
ولا ينافى هذا جوابه الاخر ما يغديه او يعيشه فان هذا غناء اليوم وذلك غناء العام بالنسبة الى حال ذلك السائل والله اعلم وسأله
صلى الله عليه وآله وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد رسل اليه ببطاء فقال ليس اخبرتنا ان خيلنا ان لا ياخذ من احد
شيئا فقال انما ذلك من المسالة فاما ما كان عن غير مسالة فانها هوزق رزقك الله فقال من والذى نفسى بيده لا اسأل احد شيئا
ولا يايتنى شئ من غير مسالة الا اخذته ذكره مالك **فصل** وسأله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصوم افضل فقال شعبان لتعظيم
رمضان قيل فالى افضل قال صدقة في رمضان ذكره الترمذي والذى في الصحيح ان يسأل الى الصيام افضل بعد شهر رمضان
فقال شهر الله الذى تدعون المحرم قيل فالى الصلوة افضل بعد المكتوبة قال الصلوة في جوف الليل قال شيخنا ويحتمل ان يريد بشهر
الله المحرم اول العام وان يريد به الا شهر المحرم والله اعلم وسألت صلى الله عليه وآله وسلم عائشة رضي الله عنها فقالت يا رسول الله دخلت
على انت صائم ثم اكلت حيسا فقال نعم انما منزلة من صام في غير رمضان او قضى رمضان في التطوع بمنزلة رجل اخر صدقة من مال
فجاء منها بما شاء فامضاه وبخل بما شاء فامسكه ذكره النسائي ودخل صلى الله عليه وآله وسلم على ام هانئ فشربت ثم ناولها فشربت
فقلت انى كنت صائمة فقال لصائم التطوع امير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر ذكره احمد وذكر الدارقطني ان ابا سعيد صنع
طعاما فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه فقال رجل من القوم انى صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع لك اخواتك
طعاما وتكلف لك اخواتك افطروا وصم يوما اخر مكانه وذكر احمد ان حفصة اهدت لها شاة فاكلت منها هي وعائشة وكانتا صائمتين
فسألتا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا يوم ما كانه وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال قل شئت عني
افاكتل وانا صائم قال نعم ذكره الترمذي وذكر الدارقطني انه سئل افرضة الوضوء من الغنى فقال لا لو كان فريضة لوجدته في القرآن
واسناد الحديثين فقال وسأله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابن مسلة ايقبل الصائم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سل
هذه الام سلمة فاخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل ذلك قال يا رسول الله قل غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى لا تقاكم الله واخشاكم له ذكره مسلم وعند الامام احمد ان رجلا قتل امرأته وهو صائم في رمضان
فوجد من ذلك وجلا شديد افا رسل امرأته فسألت ام سلمة عن ذلك فاخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل فاخبرت زوجها
فزاده ذلك ثرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يحل لرسوله ما شاء ثم رجعت امرأته الى ام سلمة فوجدت عندها
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما هذا المراءة فاخبرته ام سلمة فقال لا اخبرتها انى افعل ذلك
قالت فلا اخبرتها فلما هبت الى زوجها فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يحل لرسوله ما شاء
فغضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال والله انى لا تقاكم الله واعلمكم بحجوده ذكره مالك واحمد والشافعي رضي الله عنهم وذكر احمد

انها سالت فقال قبل وانما صائم قال لا وساله شيخنا قبل وانما صائم قال نعم ثم قال ان النبي صلى الله عليه وسلم سالت فقال يا رسول الله اكلت وشربت ناسيا وانما صائم فقال طمأنته الله وسقائك ذكره ابو داود وعند الدارقطني في باسناد صحيح انه صومك فان الله اطعمك وسقائك ولا قضاء عليك وكان اول يوم من رمضان وسالت صلى الله عليه وآله وسلم عن امرأة اكلت مصرا فامسكت فقال مالك فقالت كنت صائمة فتسيت فقال ذوالبيدين الآن بعد ما شبع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني صومك فانما هو رزق ساق الله اليك ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الخيط الابيض والخيط الاسود فقال هو باطن نهار وسواد الليل ذكره النسائي ونهاهم عن الوصال وواصل فسا لولا عن ذلك فقال اني لم استكبر اني يطعنني ربي ويسقيني متفق عليه وسال صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله تدركني الصلوة وانا جنب فاصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا تدركني الصلوة وانا جنب فاصوم فقال استثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال والله اني لارجو ان اكون اخشاكم لله واعلمكم بما اتقوا ذكره مسلم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الصوم في السفر فقال رشت صمت وان شئت افطر وسال صلى الله عليه وآله وسلم حمزة بن عمرو فقال اني اجد في قوة على الصيام في السفر فهل علي جناح فقال هي رخصة الله فمن اخذ بها فحسن اجبان يصوم فلا جناح عليه ذكره مسلم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن تقطيع قضاء رمضان فقال ذلك ابيك رايت لو كان عليك دين قضى لدرهم والدرهمين لم يكن قضاء قاله احمق ان يعفو ويغفر ذكره الدارقطني واسناده حسن وسالت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان امي ماتت وعليها صوم نذر فاصوم عنها فقال رايك لو كان على امك دين فقضيتها كان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن امك متفق عليه وعمل ابو داود ان امرأة ركب البحر فنذرت ان الله عز وجل ان انجاها ان تصوم شهر ففجأها الله فلم تصم حتى ماتت فجاءت ابنتها او اختها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما ان تصوم عنها وسالت صلى الله عليه وآله وسلم حفصة فقالت اني اصبحت انا وعائشة صائمتين متطوعتين فاهدي لنا طعاما فافطرناه عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واذا لم اقصيا مكانه ذكره احمد ولا ينافي هذا قوله الصائمتين المتطوعتين امين نفسه فان القضاء افضل وسال صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال هلكت وولدت على امرائي وانما صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال هل تجد اطعام ستمين مسكينا قال لا قال اجلس فيمنان نحن على ذلك اذ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعرق فيه تس والعرق المكمل الضم فقال ابن السائل قال انا قال خذ هذا فتصدق به فقال الرجل على فقر مني يا رسول الله فقال ما بين لابتيهما يربل الخمرتين اهل بيت افقر من اهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت انيابا ثم قال طعموا اهلك متفق عليه وسال صلى الله عليه وآله وسلم رجل اي شهر تامرني ان اصوم بعد رمضان فقال ان كنت صائما بعد رمضان فاصم المحرم فانه شهر في تار الله على قوم ويتوب على قوم اخرين ذكره احمد وسئل يا رسول الله لم ترك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان فقال ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحبان يرفعون على وانما صائم ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولدت فيه وفي اتل على القرآن ذكره مسلم وسال صلى الله عليه وآله وسلم اسامة فقال يا رسول الله انك تصوم لا تكاد تفطر وتفطر حتى تكاد تصوم الا يومين ان دخلا في صيامك والا صمتها قال اي يومين قال يوم الاثنين ويوم الخميس قال ذاك يومان تعرض فيهما الاعمال الى رب العالمين فاحبان يعرض عنهما وانما صائم ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم فقتيل يا رسول الله تصوم الاثنين والخميس فقال ان يوم الاثنين والخميس يغفر الله فيهما لكل مسلم الا معجزين يقول حتى يصطلي ذكره ابن ماجه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهم قال لا صام ولا افطر وقال لم يصم ولم يفطر قال كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوما قال ويطبق ذاك احد قال كيف بمن يصوم يوما

ويصوم يوماً قال ذلك صوم داود عليه السلام قال كيف يصوم يوماً ويصوم يومين قال وددت أني طوئت ذلك ثم قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان هذا صيام الدهر كل صيام يوم عرفة تحسب على الله أن يكفر السنة التي
قبله والسنة التي بعده صيام يوم عاشوراء احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله وذكره مسلم **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل أصو
يوم الجمعة ولا أكلم أحداً فقال لا تصوم يوم الجمعة لأنه يوم هو أحد أيام أو في شهر وأما أن لا تكلم أحداً فليس من أن تكلم ببعض وف أوتى
عن متكررين من أن تسكت ذكره **احد وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل صلى الله عليه عنه فقال في نذرت في الجاهلية أن اعتكف يوماً
في المسجد الحرام فكيف ترى فقال ذهب فاعتكف يوماً **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ليلة القدر في رمضان أو في غيره قال بل
في رمضان فقيل تكون مع الأنبياء ما كانوا فإذا قبضوا رفعت لهم إلى يوم القيمة قال بل هو لي يوم القيمة فقيل في أي رمضان هو قال
المتسوها في العشر الأول أو في العشر الأخير فقيل في أي العشرين قال لا بدغوها في العشر الأخير لا تسأل عن شيء بعدها فقال ائمت
عليكم بحقي عليكما أن تباين في أي العشر ففضلت غصبا شديداً وقال لمتسوها في السبع الأخير لا تسأل عن شيء بعدها ذكره أحمد و
السائل أبو ذر وعنده الجداودان صلى الله عليه وآله وسلم **سأل** عن ليلة القدر فقال في كل رمضان **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم عنها أيضاً فقال كم الليلة فقال السائل ثنتان وعشرون فقال هي الليلة ثم رجع فقال والقابلة بين يدي ثلاثاً وعشرين ذكره أبو داود
وسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن أنيس متى تلتقس هذه الليلة المباركة فقال لتسوها هذه الليلة وذلك مساء ليلة ثلاث
وعشرين **وسألت** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة رضي الله عنها أن وافقتهما ففهمادعوا قال قولي اللهم ائت عفوتحب العفو فاعف
حديث صحيح **فصل** **وسألت** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة رضي الله عنها فقالت نزل الجهاد أفضل الأعمال فلا تجاهد قال
لكن أفضل الجهاد وأجل جهاد من ورزكه البخاري وزاد أحمد موطن جهاد **وسألت** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة ما بعدل جهاد معك
فقال عمرة في رمضان ذكره أحمد وأصل في الصحيح **وسألت** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم معتد فقالت يا رسول الله إن علي حجة وإن
لأبي معقل بكرا فقال بوسعك صدقة جملة في سبيل الله فقال عطاها ففجع عليه فأن في سبيل الله فاعطاه البكر فقالت يا رسول الله است
امرأة قد كبرت سني وسمعت فيهم من علي بن أبي طالب عن حجة في رمضان تجزي عن حجة ذكره أبو داود **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الذي لم رجل فقال في أي هذا الوحد وكان الناس يقولون ليس لك حج فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجبه حتى نزلت
هذه الآية ليس لغيرهم جناح أن يتبعوا فخلا من ربه فادرس إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقرأها عليه وقال لك حج ذكره
أبو داود **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي الحج أفضل قال الحج والتمتع أفضل ما لك الحجة قال الشعث لتقل قال ما السبيل قال الزاد والرجل
ذكره الشافعي **وسأل** عن العمرة أواجبة هي فقال لا وإن تعمر فهو أفضل قال لئن مدي صحيح وعند أحمد أن أعرابيا قال يا رسول
الله أخبرني عن العمرة أواجبة هي فقال لا وإن تعمر أجبر لك **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إن أبي أدركه الإسلام
وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكثوب علينا أفأجرحه عند قال أنت أكبر ولده قال نعم أرايت لو كان علي أبيك دين فقضيت عنه
كان ذلك مجزئ عنه قال نعم قال فجزئ عنه ذكره أحمد **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبو ذر فقال أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة
ولا الظعن فقال الحج عن أبيك واعتمر قال لا رظون رجال أسأله كلهم ثقات **وسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال إن أبي مات ولم يحج
أفأجرحه فقال لست إن كان علي أبيك دين أكنت قاضية قال نعم قال فدين الله أحق ذكره أحمد **وسألت** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
امرأة فقالت إن أمي ماتت ولم تحج أفأجرح عنها قال نعم يحج عنها حديث صحيح وعند الدارقطني أن رجلا سأل قال هل لك أبي ولم يحج قال
أرايت لو كان علي أبيك دين فقضيت أيقبل منه قال نعم قال فاجرح عنه وهو يدل على أن السؤال والجواب إنما كانا عن القبول والصحة
لا عن الوجوب **فإن الله أعلم** **واسأل** رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا سمع يقول لبنيك عن شئ من قريبي فقال حججت عن نفسك قال لا قال

عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله تعالى
اجر ذكره مسلم وسأله رجل فقال ان ايجته تذر ثوبان فخر وانها ماتت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كان عليها دين اكنتم قاضيه
قال نعم قال فاقض الله فهو احق بالقضاء متفق عليه وسئل ما يلبس المحرم في احرامه فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا
السراويل ولا ثوباً من ريش ولا زعفران ولا الحفان الا ان لا يجد ثوبين فليقطعها حتى يكونا اسفل من الكعبين متفق عليه
سأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه جبة وهو مضطج بالخلق فقال احرمت بعمرة وانا كما ترى فقال نزع عندك الجبة واغسل عنك
الصفرة متفق عليه وفي بعض طرقه واصنع في عمرتك ما تصنع في جمتك وسأله صلى الله عليه وآله وسلم ابوقدادة عن الصيد الذي
صاده وهو حلال فاكل اصحاب منه وهم محرمون فقال هل يمكن شئ فتناول العضد فاكلها وهو محرم متفق عليه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم عما يقتل المحرم فقال الحية والعقرب والفويسقة والكلب العقور والسبع العادي زاد احمد ويريى بالغراب ولا يقتل وسأله
صلى الله عليه وآله وسلم صبابة بنت الزبير فقالت اني اريد النحر وانا شاكية فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم جي واشترط ان محلي
حيث حبستني ذكره مسلم واستفتت ام سلمة في النحر وقالت اني شاكية فقال طوفي من وراء الناس وانت راكبة وسأله صلى
الله عليه وآله وسلم عائشة فقالت يا رسول الله الا ادخل البيت فقال ادخلي الحجر فان من البيت واستفتاءه صلى الله عليه وآله وسلم
عروة بن مضر بن فقال يا رسول الله جئت من جلي طي اخلت مطيقي واتعبت نفسي والله ما تركت من جبل الا وقتت عليه هالي من
حج فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك معنا هذه الصلوة يعنى صاوة الفجر والى غزوات قبل ذلك ليلا او نهارا ثم
حج وقضى فقه حديث صحيح واستفتاءه صلى الله عليه وآله وسلم ناس من اهل نجد فقالوا يا رسول الله كيف الحج فقال الحج عرفة فمن
جاء قبل صلوة الفجر توجه ومن تأخر فلا اتوا عليه ثم ادرك رجالا خلفين ادى بهم ذكره احمد وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل
فقال لم اشعر فخلعت قبل ان اذبح فقال ذبح ولا حرج وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال لم اشعر فخرت قبل ان اذبح فقال ذبح ولا
حرج فما سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شئ قل ولا تخافوا ولا توجلوا فقلوا نعم وعندهما ما سئل يومئذ عن امر
منهم ان يقولوا او يجهل من تقديم بعض الامور على بعض واشبهه اذ قال ثم روي في بعض نسخته قبل ان يخرج ذبحه وودحج
وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال لم اشعر فخرت ولم اذبح فقال ذبح ولا حرج وفي بعض نسخته ان
قال لا حرج وقال كان الناس ياتونه فمن قائل يا رسول الله سمعته في ان اطوعه في بيت نبيه وقد است شيا فكان في لا حرج
الا على رجل اقترض عرض مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج منه بكره ابو داود واستفتاءه صلى الله عليه وآله وسلم امرين عرج ان
يلحق راسه وهو محرم لا ذى لقل وان ينسك بشاة واحدة مساكين او يبيع ثلثة اياه وافتي صلى الله عليه وآله وسلم
من اهدى بدنة ان يركبها متفق عليه وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اهدى ففعل الخرها و
اغسل غلها في دمه واضرب بصفحة ما وبل بينهما وبين الناس فيا كوها ولا ياكل منه هو ولا احد من اهل رنقة وسأله عمر
فقال اني اهديت بخيما فاعطيت بها ثلاث مائة دينار فابيعها فاشترى بها بدنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا اخرها يا
وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال هذه الاضاحي فقال سمعنا بكم ابن هبم بلوات الله وسلامه عليه قال فما لنا منها
قال بكل شعرة حسنة قالوا يا رسول الله فالصوف قال بكل شعرة من الصوف حسنة ذكره احمد وسأله صلى الله عليه وآله وسلم امير
المؤمنين علي بن ابي طالب الكرم الله وجهه عن يوم الحج الاكبر فقال يوم النحر ذكره الترمذي وعنده الي داود باسناد صحيح ان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف يوم النحر بين الجمرات في الحج التبع فيها فقال اي يوم هذا قالوا يوم النحر فقال هذا يوم
الحج الاكبر وقد قال تعالى واذن من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله يريد من المشركين ورسوله وانما اذن المؤذنين

[illegible]

قرع من ختم القرآن قرأ فاتحة الكتاب ثلاثيات من سورة البقرة ثلاث حل القرآن وارحل البشر وعمر هذا العمل احسن العمل
 الثابتين ولا استجابه احد من الائمة والمراد بالحديث الذي كلما حل من غزاة ارحل في اخره وكلما حل من حل رحل الى غير تحمله كل الاصل
 واتما هذا الذي يفعل بعض القراء فليس مراد الحديث قطعاً وباللغة التوفيق وقد جاء تفسير الحديث متصلاً بان يضرب من اول القرآن
 الى اخره كلما حل الرحل وهذا له معنيان احدهما انه كلما حل من سورة او جزء ارحل في غيره والثاني انه كلما حل من ختمه ارحل في اخره
 وسئل عن اهل الله من هم فقال هم اهل القرآن اهل الله وخاصته ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن عمرو بن كمر
 اهل القرآن فقال في شهر فقال طبق افضل من ذلك فقال في عشرين فقال طبق افضل من ذلك فقال في خمس عشرة فقال طبق افضل
 من ذلك قال في عشرة فقال طبق افضل من ذلك قال في خمس قال طبق افضل من ذلك قال لا يفيقه القرآن من قرأ في اقل من ثلاث ذكره
 احمد واختلف بجلان في آية كل منهما اخذها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل الله عنها فقال لكل منهما هكذا انزلت ثم قال
 انزل القرآن على سبعة احرف متفق عليه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اعظم اجرا قال اكثرهم ذكرا لله قيل فاي الصائمين
 اعظم اجرا قال اكثرهم لله ذكر ثم ذكر الصلوة والزكاة والحج والصدقة كل ذلك يقول اكثرهم لله ذكر فقال ابو بكر لعمر رضي الله عنهما ذهبي
 الذكرون بكل خير فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجل ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن المفردين الذين هم اهل
 السبق فقال لذكرون الله كثير وفي لفظ الشتهرون بذكر الله يضعم الذكرون عنهم يقالهم فياتون يوم القيمة خفافاً ذكره الترمذي
 وسئل عن رياض الجنة فقال خلق الذكرو وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن اهل الكرم الذين يقال لهم يوم القيمة سيعلم
 اهل الجمع من اهل الكرم فقال هم اهل الذكرو في المساجد ذكره احمد وسئل ما غنيمة مجالس الذكرو فقال غنيمة مجالس الذكرو
 الجنة ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن قوم عن وافقوا ما رأينا افضل غنيمة ولا اسرع رجعة منهم فقال ذلكم على قوم
 افضل غنيمة منهم واسرع رجعة قوم شهدوا صلوة الصبر ثم جلسوا يذكرون الله حتى طلعت الشمس فالثالث اسرع رجعة وافضل
 غنيمة ذكره الترمذي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن خيار الناس فقال للذين اذا ثابوا ذكر الله ذكره احمد وسئل صلى
 عليه وآله وسلم عن خير الاعمال وان كانها عند الله وارفعها في الدرجات فقال ذكر الله ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
 اى الدعاء اسمع فقال جوف الليل الاخر ودبر الصلوات المكتوبات ذكره احمد وقال للدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد قالوا
 فماذا نقول يا رسول الله قالوا اسألوا الله العافية في الدنيا والاخرة ذكره الترمذي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم باي شيء
 نختم الدعاء فقال بامين ذكره ابوداود وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن تمام النعمة فقال الفوز بالجنة والنجاة من النار
 ذكره الترمذي فنسأل الله تمام نعمته بالفوز بالجنة والنجاة من النار وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الاستجبال لما نمر
 لجابة الدعاء فقال تقول قد دعوت قد دعوت فلم يستجب لي فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء ذكره مسلم وفي لفظ يقول قد سألت
 قد سألت فلم اعط شيئاً وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الباقيات الصالحات فقال التكبيل والتطليل والتبشير والتخييل
 ولا حول ولا قوة الا بالله ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وآله وسلم الصديق رضي الله عنه ان يعلم دعاء يدعو به في صلوة فقال
 قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً لا يغفر الذنوب الا انت فاعف عني مغفرة من عندك وارحمي انك انت العزيز الرحيم متفق عليه
 وسأل صلى الله عليه وآله وسلم الاعرابي الذي علم ان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الله اكبر اكبر والحمد لله كثيراً وسبحان
 الله رب العالمين لا حول ولا قوة الا بالله العزيز الحكيم فقال هذا الرب فمالى فقال قل اللهم اغفر لي وارحمني وهدني وارزقني وعافني
 فان هؤلاء يجمع لك دنياك واخرتك ذكره مسلم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رياض الجنة فقال المساجد فسئل صلى الله عليه
 وآله وسلم عن الرتبة فيها فقال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ذكره الترمذي واستمعتم الله صلى الله عليه وآله وسلم

رجل فقال استطيع ان اخذ من القرآن شيئا فاعلمني به في الجنة قال في سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله قال يا رسول الله هل الله فمال قال قل اللهم ارسني وعافني اهدني وارزقني فقال هكذا بيده وقبضها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما هذا فقد ملائكة من الجنة ذكره ابو داود ومسلم بن عبد الله عليه وآله وسلم بابي هريرة وهو غير من غرسا فقال لا ادلك على غرس خبز لك من هذا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر يغرس لك بكل واحدة شجرة في الجنة ذكره ابن ماجه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم كيف يكسب احدنا كل يوم الف حسنة قال يسبح مائة تسبيحة يكتب له الف حسنة او يحيط عنه الف خطيئة ذكره مسلم وافتي صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله عتق عمره بانه لو قال حين اصابه اعوذ بكلمات الله التامات من شئ ما خلق لم تنصه ذكره مسلم وسأل صلى الله عليه وآله وسلم رجل ان يعلم تعوذ ايتعوزه به فقال قل اللهم اني اعوذ بك من شئ سمعي وشئ بصرى وشئ لساني وشئ قلبي وشئ همتي يعني الفجر ذكره النسائي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن كيفية الصلوة عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد متفق عليه وقال صلى الله عليه وآله وسلم معاذ يا رسول الله احببني بعمل يدخلك الجنة ويباعدني عن النار قال لقد سألت عن عظيم وانه ليس بيني وبين الله عبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصدق رمضان وتجتهد في البيت ثم قال لا ادلك على ابواب الجنة قلت بلى يا رسول الله قال الصوم حنة والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار والصلوة النبل في جوف الليل ثم قال لا اخبرك برأس الامر وعموده وذروة سنامه راس الامر الاسلام وعموده الصلوة وذروة سنامه الجهاد ثم قال لا اخبرك بهلاك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله قال كف عليك هذا واشار الى لسانه قلت يا نبي الله وانا لمواخذونك به انتكلم به فقال تكلمت كما يكلم الناس في النار على وجوههم الا حصا ليك السننهم حديث صحيح وسأل صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي فقال دلني على عمل اذا علمته دخلت الجنة قال تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلوة المكتوبة وتؤتي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان فقال والذي نفسي بيده لا ازيد على هذا اولا انقص منه فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سره ان ينظر الى رجل من اهل الجنة فلينظر الى هذا متفق عليه وسأل صلى الله عليه وآله وسلم رجل اخر فقال اخبرني بعمل يدخلك الجنة ويباعدني عن النار فقال تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصدق الرحم متفق عليه وسأل اعرابي فقال علمني عملا يدخلك الجنة فقال لئن كنت اقضيت الخطبة لقد اعرضت المسئلة اعتق النسمة وفك الرقبة قال وليسوا واحدا قال لا اعتق النسمة ان تفرد بعقها وفك الرقبة ان تعين في عتقها والنفقة الوكوف والفق على ذي الرحم الظالم فان لم تنطق ذلك فاطم الجائر واسق الظمان وامر بالعرف وان عن النكر فان لم تنطق ذلك فكف لسانك الا من خبز ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وآله وسلم رجلا ما الاسلام فقال ان يسلم قلبك لله وان يسلم المسلمون من لسانك ويدك قال فاي الاسلام افضل قال الايمان قال وما الايمان قال تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت قال فاي الايمان افضل قال الهجرة قال وما الهجرة قال ان تهجر السوء قال فاي الهجرة افضل قال الجهاد قال وما الجهاد قال ان تقاتل الكفار اذا قيمتهم قال فاي الجهاد افضل قال من عجز جوده واهريق دمه ثم علم انهما افضل الاعمال الا من عمل بهما حجة من ورة او عمرة ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اي الاعمال افضل فقال الايمان بالله وحده ثم الجهاد ثم حجة مبرورة تفضل سائر العمل كما بين مطلع الشمس مغربها ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اي الاعمال افضل فقال ان تحب لله وتبغض لله وتعمل لسانك في ذكر الله قال السائل وماذا يا رسول الله قال وان تحب للناس ما تحب لنفسك وان تقول خيرا او تصمت واختلف نفر من الصحابة في فضل الاعمال فقال بعضهم سقاية الحاجر وقال بعضهم عمارة المسجد الحرام وقال بعضهم الحج وقال بعضهم الجهاد في سبيل الله فاستفتى عمر في ذلك رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله عز وجل انما احسنكم خلقا في الدنيا والآخرة من آمن بالله واليوم الآخر واجتهد في طاعة الله
 يستوت عند الله والله لا يهدي لغير الظالمين الى قوله تعالى ولما تكلم القاتلون وسأل صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول
 الله شهدت ثلث كالات الله والى رسول الله وصليت الخمس واديت زكوة مالي وصمت شهر رمضان فقال من مات على هذا كان مع
 النبيين والصديقين والشهداء يوم القيمة هكذا انصبا يصابعه ما لم يعق والذي ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وسلم قال
 ارايت اذا صليت المكتوبة وصمت رمضان واحللت الحلال وحرمت الحرام ولم ازل على ذلك شيئا ادخل الجنة قال نعم قال والله لا ازيد
 على ذلك شيئا ذكره مسلم وسئل صلى الله عليه وسلم اي الاعمال خير قال ان تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت على من
 لم تعرف متفق عليه وسأل صلى الله عليه وسلم ابو هريرة فقال اني اذا رايتك طابت نفسي وقرت عيني فانبثني عن كل شئ فقال كل
 شئ خلق من ماء قلت نبثني عن امر اذا اخذت به دخلت الجنة فقال افش السلام واطعم الطعام وصل الارحام ولم بالليل والناس نيام
 ثم ادخل الجنة بسلام ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وسلم اخر فشكا اليه قسوة قلبه فقال اذا اردت ان يلين قلبك فاطعم
 المسكين واسم راس اليتيم وسئل صلى الله عليه وسلم اي الاعمال افضل قال طول القيام قيل فاي الصدقة افضل
 قال جهل لمن قبل فاي الهجرة افضل قال من هجر ما حرم الله عليه قيل فاي الجهاد افضل قال من جاهد المشركين بماله ونفسه قيل فاي
 القتل الشرف قال من اهرق دمه وعقر جواده ذكره ابو داود وسئل صلى الله عليه وسلم واي الاعمال افضل قال ايمان لا شك فيه وجاه
 لا غول فيه وجمع بين وسأل صلى الله عليه وسلم ابو ذر فقال من اين انصدق وليس مال قال من ابواب الصدقة التكبير
 وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله واستغفر الله وتامر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتغزل الشوكة عن طريق الناس والعظم
 الحجر وتهدى لاعمى وتسمع الاصم والابكم حتى ينفق وتدل المستدل على حاجته له قد علمت مكانها وتسعى بشدة ساقيك للهفان المستغيث
 وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف كل ذلك من ابواب الصدقة من انك تنفست ذلك من جوعك لزوجتك اجر فقال ابو ذر فكيف يكون لي اجر
 في شهوتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارايت لو كان لك ولد ورجوت اجره فماتت كنت تحتسب به قلت نعم قال انت خلقت
 قلت بل الله خلقه قال فانت هديته قلت بئس الله هذا قال فانت كنت رزقه قلت بل الله كان يرزقه قال فكذلك يرضخ حلاله
 وجنب حرامه فان شاء الله احياه وان شاء اماته فلك اجر ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وسلم اصحابه يوما من اصبر منكم اليوم
 صائما قال ابو بكر انا قال من اتبع منكم جنازة قال ابو بكر انا قال فمن اطعم منكم اليوم مسكينا قال ابو بكر انا قال فمن عاد منكم اليوم مريضا قال
 ابو بكر انا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اجتمعن في رجل الا دخل الجنة ذكره مسلم وسئل صلى الله عليه وسلم يا رسول الله الرجل
 يعمل العمل فيستره فاذا اطعم عليه عجب فقال له اجران اجر السرا والعلانية ذكره الترمذي وسأل صلى الله عليه وسلم ابو ذر يا
 رسول الله ارايت الرجل يعمل العمل من الخبز يحميه الناس عليه قال تلك عاجل الثبر المؤمن ذكره مسلم وسأل صلى الله عليه وسلم قال ولم رجل
 اى العمل افضل فقال ايمان بالله وصدق به وجهاد في سبيله قال ريد اهلون من ذلك يا رسول الله قال السماحة والصبر قال ريد
 اهلون من ذلك قال لا تتمهم الله تعالى في شئ الا ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وسلم عقبه عن فواضل الاعمال فقال يا عقبه
 صل من قطعك واعط من حرمك واعرض عن ظلمك ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وسلم رجل كيف امان اعلم اذا احسنت الى قد
 احسنت واذا اسأت الى قد اسأت فقال اذا قال جبريل انك قد احسنت فقد احسنت واذا قالوا قد اسأت فقد اسأت ذكره ابن ماجه
 عند الامام احمد اذا سمعهم يقولون قد احسنت فقد احسنت اذا سمعهم يقولون قد اسأت فقد اسأت **فصل وسئل صلى الله**
 عليه واله وسلم اي الكسب افضل قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وسلم رجل فقال ان لي مالا
 ولدا وان ابى يريد ان يمتاح مالي قال انت ومالك لا بيبك ان اطيب ما اكلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم فكلوه هنيئا ذكره ابو داود

واحده وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت انك على عذابا شديدا وان واجبا فاجاب ان من اموالهم قال الرطب تأكل وتهدى فيه فذكره
ابوداود وقال عقبه الرطب يعني به ما يفسد اذا بقي وسئل صلى الله عليه وآله وسلم ان اخذ من كتاب الله اجرا فقال ان اخذ ما اخذتم حيا جبر
كتاب الله ذكره البخاري في قصة الرقية وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن اموال لسا طان فقال ما اناك لله منها من حين مسلة ولا اشيات
فكله وشمله ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن اجرة الحمام فقال علفنا فحكنا واطعمنا فقلت ذكره مالك وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
وسئل رجل عن عسب الفحل فيها فقال انظر في الفحل فتكرم فرخص له في انكرا متحدثا بحسن ذكره الترمذي ونهى عن القسامه بضم الهم فسئل عنها
فقال الرجل يكون على القسام من الناس فيأخذ من حظ هذا وخط هذا ذكره ابوداود وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اي الصدقة افضل قال سق الماء
وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان احب الصلوة معك قال قد علمت انك تحب الصلوة معي وصلاحك في بيتك خير
من صلاحك في حجرتك وصلاحك في دارك وصلاحك في دارك خير من صلاحك في مسجد قومك وصلاحك

صلى الله عليه وآله وسلم الى البقاء شئ قال ادرى حقاً سال جبريل فقال ادرى حقاً سال ميكائيل فجاوب فقال خير البقاء المساجد
وشربها الاسواق وقال في الانسان ستون وثلاثمائة مفصل عليه ان يتصدق عن كل مفصل صدقة فساووه من يطيق ذلك قال الخ
تراها في السجود قد فيها او الشئ فتحي عن الطريق فان لم تجد فركعتا الضميمة بيا نك وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلوة قاعد
فقال من صلى قائماً فهو افضل ومن صلى قاعداً فله نصف اجر القائم ومن صلى مضطجاً فله نصف اجر القاعد قلت وهذا العملان احدهما
ان يكون في النافلة عند من يحوزها مضطجاً والثاني على العذر وفيكون له بالفعل النصف والتكميل بالنية وسأل صلى الله عليه
واله وسلم رجل فقال ما ينبغي ان اعلم القرآن الاخشية ان لا اقوم به فقال تعلم القرآن واقرأه وارقد فان مثل القرأت لمن تعلمه فقراً هو
قام به كمثل جراب محشو سكا يفور ريحاً على كل مكان من تعلمه وورقه وهو في جوفه كمثل جراب وكى خشك وقال عن رجل توفي من اصحابه ليتيمات
في غير مولده فسئل عن ذلك فقال ان الرجل اذا مات في غير مولده قيس له من مولده الى منقطع اثره في الجنة ذكر هذا الاحاديث ابو حاتم
حبان في صحيحه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اني انا الذي انا الله تبارك وتعالى من داء في الارض الاجل
لشفاء وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقي والادوية هل يترد من قدر الله شيئاً قال هو من قدر الله وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
عن رجل من المسلمين طعن رجلاً من المشركين في الحرم فقال خذها وانا الغلام الفارسي فقال لا بأس بذلك يجزى ذكرهما احمد وسأل
صلى الله عليه وآله وسلم رجل ان يعلم ما ينفعه فقال لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو ان تغفر من دلوك في اناء المستقى ولو ان تكلم اخاك ووجهك
منبسط اليه واياك واسبال الازار فانها من الخيلة ولا يحبها الله وان امر شتمك بما يعلم فيك فلا تشتمه بما تعلم منه فان اجره لك وقال
علي من قاله وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن لحم الحمار الاهلية فقال لا تحل لمن يشهد اني رسول الله ذكره احمد وسئل صلى الله عليه
واله وسلم عن الامراء الذين يؤخرون الصلوة عن وقتها كيف يصنع معهم فقال صل الصلوة لوقتها ثم صل معهم فانها لك نافلة حديث صحيح
وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة صفوان بن الحلال السلي فقالت انه يضربني اذا صليت فيفطرني اذا صمت ولا يصلي صلوة
البحر حتى تطلع الشمس فسأله عما قالت امراته فقال ما قولها يضربني اذا صليت فانها تقر بسورتين وقد خفيت ما عنهما فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لو كانت سورة واحدة لكفت الناس واما قولها يفطرني اذا صمت فانها تطلق فتصوم وانا رجل شاك لا اصبر
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصوم الا باذن زوجها قال واما قولها لا اصلي حتى تطلع الشمس فان اهل بيتي لا يحادون
نستيقظ حتى تطلع الشمس فقال صل اذا استيقظت ذكره ابن حبان قلت لهذا صا دقام المؤمنين في قصة الافك لانه كان في اخر
الناس ولا ينافي هذا الحديث قوله في حديث الافك والله ما كشفت كفتي اني قط فانه في ذلك الوقت لم يكشف كفتي قط ثم تزوج بعد ذلك و

سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل قتل ذكرا من بني جبار وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل قتل ذكرا من بني جبار
الى الكعبة فنجس يدها من رجلين فقال ان الله لغني عن تعذيبه انفس واره ان يكف ما استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم رجل فجار
له يؤذيه فاسع بالصبر ثلاث مرات فقال في الرابعة اطرح متاعك في الطريق ففعل فجعل الناس يسيرون ويقولون ماله ويقول اذا
جاءه فجاءوا يقولون لغنه الله فجاءه جاره فقال رد متاعك والله لا اؤذيك ابدا ذكره احمد وابن حبان وسأل صلى الله عليه وآله وسلم
ولم رجل فقال ان اذنبت ذنبا كبيرا تهلك من توبتي فقال له الله لا قال فلك خالة قال نعم قال فبن هاذك ابن حبان وسئل
صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل قد اوجب فقال اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ذكره ابن حبان ايضا ووجب
اي استوجب النار بدين عظيم ارتكبه وسأل رجل فقال ان ابوي قد هلكا فهل بقي من بعد موتها شيء فقال نعم الصلوة عليها و
الاستغفار لهما وانفاذ عقودهما من بعدهما واكرام صديقيهما وصلتهما رحمهما الله الا من قبلهما قال الرجل ما الذي هذا واطيب قال
فاعمل به وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل شدا على رجل من المشركين ليقتله فقال اني مسلم فقتله فقال في قوله شدا فقال انما
قاله تعودا من السيف فقال ان الله حرم على ان اقتل مؤمنا حديث صحيح وسأل صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله اخبرني
بخير ما من شرنا فقال خيركم من ينجي خيره ويؤمن شره وشركه من لا ينجي خيره ولا يؤمن شره ذكره ابن حبان وسأل صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم رجل ما الذي يجتلك الله به فقال لا سلام فقال وما الاسلام قال ان تسلم قلبك لله وان توجه وجهك لله وان تصلي الصلوة
المكتوبة وتؤتي الزكاة للمفروضة اخوان نصير ان لا يقبل الله من عبد توبة الا شئت بعد اسلامه ذكره ابن حبان وسأل صلى الله عليه وآله وسلم
عليه وآله وسلم الاسود بن سريع فقال رايت ان لقيت رجلا من المشركين فقاتلني ففرض باحد يدي بالسيف فقطعت يده فبشره فقال
اسلمت لله افاقتله بعد ان قالها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقتله فقتلت يا رسول الله انه قطع احدي يدي ثم قال فلك
بعد ان قطعها افاقتله قال لا تقتله فانك ان قتلته فانه بمنزلة من قاتل من لا يقتل وانت بمنزلة من قاتل من لا يقتل الذي قاله ابي بصير
وسأل صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله من رتب رجل فلم يصفني ولم يقرني افاحتكم قال بل اقره ذكرها ابن حبان وقوله حكم
اي عامل اذري بمثل ما عاملته به وسأل صلى الله عليه وآله وسلم ابو ذر فقال رجل اخبرني عن رجل لا يستطيع ان يعمل لهم قال يا ابا ذر ما انت
مع من احببت قال فاني احب الله ورسوله قال وانت يا ابا ذر مع من احببت وسأل ناس من الاعراب فقالوا افتنا في كذا افتنا في كذا افتنا في كذا
افتنا في كذا فقال يا ايها الناس ان الله قد وضع عنكم الحرج الا من اقترع من عرض اخيه فذلك الذي حرج وهلك قالوا افتنا في كذا يا رسول
الله قال نعم ان الله لم ينزل داء الا انزل دواء غير داء واحد قالوا يا رسول الله وما هو قال اللهم قالوا فاني احب الله يا رسول الله قال
احب الناس الى الله احسنهم خلقا ذكره احمد وابن حبان وسأل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل قال ان ابي كان يصلي الرجم
كان يفعل ويفعل فقال ان اباك ارا داءا فادركه يعني الذنوب قال قلت يا رسول الله اني سالت عن طعام لا اذعه الا تحرجا قل لا تدع شيئا
غدا عن النصيرية فيه قال قلت اني ارسل كلبه فياخذ صيدا فلا يبيد ما اذبح به الا المروة والله يبيد ما اذبح به ما شئت وادكر اسم الله ذكره
ابن حبان وسألت صلى الله عليه وآله وسلم عائشة عن ابن جرعان وما كان يفعل في الجاهلية من صلاة الرجم وحسن الجوار وقرى الضيف
هل ينفعه فقال لا انه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين وسأل صلى الله عليه وآله وسلم سفيان بن عبد الله الثقفي ان يقول له
قولا لا يسال عنه احدا بعده فقال قل امنت بالله ثم استقم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم من اكرم الناس فقال اتقاهم الله قالوا السنن
من هذا السالك قال نعم معادن العرب تسالوني خياكم في الجاهلية خياكم في الاسلام اذا فقهوا وسألت صلى الله عليه وآله وسلم ابا ذر
قلت اني نذرت ان ردك الله سالما ان اضرب على اسلتي بالدف فقال ان نذرت فافعلي والا فلا قالت اني كنت نذرت ففعل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ففرضت بالدف حديث صحيح ولم يوجها ان اسألها ان يكون اياها الوفا بالنذر والقيام بتطبيقاتها وجبوا

وتأليفها على زيادة الايمان وقوة وفن حيا رسالة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والثاني ان يكون هذا الذكر في بيته ما تضمنت من
الشروط والفرج بقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سالما مؤيلا منصورا على اعدائه قد ظهر الله واظهر دينه وهذا من افضل الاعمال
فامرت بالوفاء به وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله اريد الجهاد في سبيل الله وهو يتبعني من عرصا الدنيا فقال لا
اجزه فاعظم ذلك الناس فقالوا للرجل اعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلعنك لم تفهمه فقال الرجل يا رسول الله اريد الجهاد في
سبيل الله وهو يتبعني من عرصا الدنيا فقال لا اجزه فاعظم ذلك الناس فقالوا اعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعاد فقال لا اجزه
وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال قاتل او اسلم قال اسلم ثم قاتل فاسلم ثم قاتل فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا عمل
قليل واجر كثير وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل ما اكثر ما تخاف على فاخذ بلسانته ثم قال هذا وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رجل فقال قل لي قول لا ينفعني الله به واقلل اعلى عقلي فقال لا تغضب فردد مرارا كل ذلك يقول لا تغضب وسالته صلى الله عليه وآله وسلم
امرأة فقالت ان لي ضرة فهل علي جناح ان استكرهت من زوجي لا يعطيني فقال المتشعب به لم يعط كلا بس ثوب زور وكل هذه الاحاديث
في الصحيح وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان شر نعم الاسلام قد كثرت علي فاصفي بشي تشبهت به فقال لا يزال لسانك
رطبا من ذكر الله ذكره احمد وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله ارسل نبي فتيه واتوكل على الله فقال علقها وتوكل ذكره
ابن حبان والترمذي وقال صلح رجل من بني اسرائيل مع قومه فبقي قال ربع القرآن قال ليس معك قل يا ايها الكافرون
قال لي قال ربع القرآن قال ليس معك اذ انزلت الارض قال لي قال ربع القرآن قال ليس معك اذ جاء نصر الله قال لي قال ربع القرآن اليه
معك لية الكريسي قال لي قال ربع القرآن قال تزوج تزوج ثلاث مرات ذكره احمد وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاذ فقال
يا رسول الله ارايت ان كان علينا امراء لا يستنون بسنتك ولا يخذون بامرنا فما امر في امرهم فقال لا طاعة لمن لم يطع الله و
سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انزل ان يشفع له فقال اني فاعل قل فاني اطلبك يوم القيمة قال اطلبني اول ما تطلبني من الصراط قلت
فاذا لم القك على الصراط قال فانا على الدين ان قلت فان لم القك عند الدين ان قال فانا عند الحوض لا اخط هذه الثلاث مواطن يوم القيمة
ذكرهما احمد وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمار بن علقمة فقال ان لي بركة مالا وان لي بها اهلا وان اريد ان اتيهم فانا في حل
ان انا لست منك وقلت شيئا فاذا لم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول ما شاء ذكره احمد وفيه دليل على ان الكلام
اذ لم يرد به قائله معناه اما لعدم قصد له او لعدم علم به او انه اراد بخير معناه لم يلزم ما لم يرد به كلامه وهذا هو دين الله الذي ارسل
به رسوله ولهذا لم يلزم المكروه على التكلم بالكفر والكفر ولم يلزم زائل العقل بحبونه او نومه او سكره ما تكلم به ولم يلزم الحجاج بن علقمة
ما تكلم به لانه اراد به غير معناه ولم يعقد قلبه عليه وقد قال تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم
الايمان وفي الآية الاخرى ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم فالاحكام في الدنيا والاخرة مرتبة على ما كسبه القلب وعقد عليه واراده
من معنى كلامه وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان لسانا اسعدتنا في الجاهلية يعني في النوح افسعدنا من
في الاسلام فقال لا اسعدنا في الاسلام ولا شغارنا في الاسلام ولا عقرنا في الاسلام ولا جلب في الاسلام ومن انهم فليس منا ذكره احمد و
الاسعاد اسعاد المرأة في مصيبتها بالنوح والشغار ان يزوجه الرجل ابنته على ان يزوجه الاخر بنته والعقر لا يخرج على قبور الموتى والجلب
الصياح على الفرس في لسباق والجنب ان يجنب فينسا فاذا اعيت فرسه انتقل الى تلك في المسابقة وسال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعض
الانصار فقالوا قد كان لنا جمل نسوي عليه وانه قد استصعب علينا ومنعنا ظهوره وقد عطش الزرع والنخل فقال لا صواب قوموا فقاموا
فدخل الحائط والجمل في ناحية فشئ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه فقالت الانصار يا بني الله انه قد صار مثل الكلب الكلب وانما تخاف عليك
صولته فقال ليس على من يباس فلما انظر الجمل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبل نحوه حتى خست ساجدا بين يديه

[illegible]

فقال يا ايها النبي فمالنا التقي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اما كان يد ابيد فخره وما كان نصيبه

[illegible]

في حقه ما ليس له ان يبتدئ فقال اعطها فانها حقه ذكره احمد وفيه دليل على ان الوصي اذا علم بوثوق الدين على يده لم يملك ان يبيعها
 ثم يبيعه وسأله صلى الله عليه وآله وسلم ان يسرع لهم فقال ان الله هو الخالق القابض الباسط الرزاق والى لا يرجع ان الله ولا
 يطبق احد بظلمه فقلت لها اياها في دم او مال ذكره احمد **فصل** وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال رضوي ليس لاحد فيها
 شركة ولا قسمة الا الجار فقال الجار حتى بصقته ذكره احمد والصواب العمل بهذه الفتوى فانها كافية في طريقها وحق من حقوق الملك
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اى الظلم اعظم قال ذراع من الارض ينتقص من حق اخيه وليست حصاة من الارض اخذها الاطوقها
 يوم القيمة الى قبر الارض ولا يعلم قعرها الا الذي خلفها ذكره احمد **وافته** صلى الله عليه وآله وسلم في شاة ذبحت بغيل ذن صاحبها و
 قد مثاليه ان تعلم الاسارى ذكره ابو داود **فصل** **وافته** صلى الله عليه وآله وسلم بان ظهر الرهن بركب ينفقته اذا كان رهونا ولين
 الدريش ينفقته اذا كان رهونا وعلى الذي يركب ويشرب بالنفقة ذكره البخاري واخذ احمد وغيره من ائمة الحديث بهذه الفتوى
 وهو الصواب **وافته** صلى الله عليه وآله وسلم بان الرهن لا يعلق من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه حديث حسن **وافته**
 صلى الله عليه وآله وسلم في رجل اصيب في ثمار رباها فكثر دينه فامر ان يتصدق عليه فلم يوف ذلك دينه فقال للغرماء دخلوا ما وجدتم
 وليس لكم الا ذلك ذكره مسلم **وافته** صلى الله عليه وآله وسلم من ادرك ماله بعين عند رجل قلا فليس فهو احق به من غيره متفق
 عليه **فصل** وسأله صلى الله عليه وآله وسلم امره عن حلي لها تصدقت به فقال لها ايجوز للمرأة عطية في مالها الا باذن زوجها وفي لفظ
 لا يجوز للمرأة امر في مالها اذا ملك زوجها عصمتها ذكره اهل السنن وعند ابن ماجه ان خيرة امرأة كعب بن مالك كانت تجلي فقالت
 تصدقت بهذا فقالت هل استاذنت كعبا فقالت نعم فبعث الى كعب فقال هل ذنت لخيرة ان تتصدق بجلبها هذا فقال نعم فقبل رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم **وسأله** صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ليس لي مال ولى يتيم فقال كل من مال يتيمك خير مسرف ولا مبذور
 لامثال ما لا ومن غيلان تقى مالك وقال نقدي مالك بهاء ولما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن عزوا اموال اليتامى
 جعل الطعام يفسد واللم يمتن فسألو عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت وان تحالطوهم فاحوا انكم والله يعلم المفسد
 من المصلح ذكره احمد واهل السنن **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها
 سنة فان لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك فان جاءها يوما من الدار فادها اليه **فمسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن ضالة
 الابل فقال مالك لها دعها فان معها حلها وسقاءها تزد الماء وتاكل الشجر حتى يجد لها رباها **فمسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة
 فقال خذها فانها هي لك ولا خيك والذئب متفق عليه وفي لفظ مسلم فان جاءها عرف عفاصها وعدوها وكاءها فاعطها اياها
 الا في ذلك وفي لفظ مسلم ثم كلها فان جاء صاحبها فادها اليه وقال لي بن كعب وجئت صرة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فيها مائة دينار فاتيت بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم اتيت بها فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم اتيت بها
 فقال عرفها حولا فعرفتها حولا ثم اتيت بها الرابعة فقال اعرف عدتها وكاءها ووعداها فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فاستمتعت متفق
 عليه واللفظ للبخاري **وسأله** صلى الله عليه وآله وسلم رجل من فريزة عن الضالة من الابل قال سمعها حلوا او سقاوها تاكل الشجر وترد
 الماء فلزمها حتى ياتيها باغيها قال الضالة من الغنم قال لك ولا خيك والذئب تجمعها حتى ياتيها باغيها قال الحر دية التي توجد في مراتها
 قال فيها ثلثتا مرتين وضرب نكال وما اخذ من وطنه ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك شئ المجن قال يا رسول الله فالشاروما
 اخذ منها في اكمامها قال ما اخذ يفر فلم يتخذ خبئة فليس عليه شئ وما اخذ فعليه ثلثتا مرتين وضرب نكال وما اخذ من اجرانه ففيه
 القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك شئ المجن قالوا يا رسول الله فالقطعة يجدها في سبيل العامة قال عرفها حولا فان وجدت باغيها فادها
 اليه والا فعليك قال ما يوجد في الحرب العادي قال فيه وفي الركاز الخمس ذكره احمد واهل السنن والائمة بما في متعين وان خالف من

خالده فانه لم يعارضه ما يوجب ذكره **واقعة** بان من وجد لقطه فليشهد ذوي عدل فيحفظ عناصها ووكاءها ثم لا يكتم ولا يبيع فان
 جاء ربتها فهو احق بها والا فهو مال لله يؤتيه من يشاء **ومسئل** صلى الله عليه واله وسلم عن رجل جلس حاجة فاحرق من حجرين ثم انما لم يبق
 ثم اخبره اخر حتى خرج سبعة عشر دينارا ثم اخبره طرف اخر فحرقه فأتى بها السائل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فاحبسه
 خبرها وقال خذ صدقتها قال رجع بها لاصدقته فيها بآرك الله لك فيها ثم قال لعائت اهويت بيدك في الحجر قلت لا والذي اكرمك بالحق
 فلم يفن اخرها حتى ماتت قوله والله اعلم لعائت اهويت بيدك في الحجر اذ لو فعل ذلك لكان في حكم الركان وانما ساق الله هذا المال ليه يغيث
 ضل منه اخرجته له الارض بمنزلة ما يخرج من البساتين وهذا والله اعلم يجعل لقطه اذ لم يعلم انه من دفن الكفار **فصل** في اهدى صلى الله عليه
 واله وسلم عياض بن حمار بلا قبل ان يسلم قال ان يقبلها وقال لا لا تقبل زيد الشريك قال قلت وما زيد الشريك قال زعيمهم وهذا ثم كره احد ولينا في هذا
 قبوله هدية اكيد وخيرة من اهل الكتاب لانهم اهل كتاب فقبل هديتهم ولم يقبل هدية المشركين **وسأله** صلى الله عليه واله وسلم
 عبادة بن الصامت فقال اجل اهدك الى قوسا من كنت اعلم الكتاب في القرآن وليست بمال وادى عليها في سبيل الله فقال زكيت تحب
 ان تطوق طوقا من نار فاقبلها ولا ينافي هذا قوله ان احق ما اخذته عليه اجرا كتاب الله في قصة الرقية لان تلك جمالة على الطب فطبه
 بالقرآن فاخذ الاجر على الطب لا على تعليم القرآن وهذا من اخذ الاجرة على تعليم القرآن فان الله تعالى قال النبي قل لا اسألكم عليه
 اجرا وقال تعالى قل ما سألتكم من اجر فهو لكم وقال تعالى تبعدوا من لا يسألكم اجرا فلا يجوز اخذ الاجرة على تبليغ الاسلام والقرآن **وسأله**
 صلى الله عليه واله وسلم ابو النعمان بن بشير ان يشهد على غلام نخل لابنه فلم يشهد وقال لا تشهدني على جود وفي لفظ ان هذا لا يصح وفي
 لفظ اكل ولد نخلته مثل هذا قال لا قال فانقروا الله واعدوا بين اولادكم وفي لفظ فارحبوني لفظا شهد على هذا غيري متفق عليه وهذا
 امر تهديد قطعا لا من اباحة لان سماء جودا وخلافة العدل والخبر انه لا يصح وامر برده ومحال مع هذا ان ياذن في الاشهاد على ما هذا اشارة و
 بالله التوفيق **وسأله** صلى الله عليه واله وسلم سعد بن ابى وقاص رضي الله عنه فقال يا رسول الله قد بلغني من الوجم ما ترى وانا ذومال
 ولا يرثني الا ابنتي الى فانصدق بثلاثي مالي قال لا قلت فالثقل قال الثلث والثالث كثر انك ان تذر
 ورثتك اغنياء غني من ان تذرهم حالة يتكففون الناس وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا اجرت بها حتى ما تجعل في امرائك
 متفق عليه **وسأله** صلى الله عليه واله وسلم عمر بن العاص فقال يا رسول الله ان ابني وصي ان يعق عنه مائة رقبة فاحق ابنته
 خمسين وبقيت عليه خمسون رقبة فاعق عنه فقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم انه لو كان مسلما فاعقتم عنها وقصد قتم عنه
 او حججتم عنه بلغه ذلك ذكره ابوداود **فصل** **وسأله** صلى الله عليه واله وسلم رجل فقال ان ابن ابني مات فمالي من ميراثه فقال
 لك السدس فلما ادبر دعاه فقال لك سدس اخر فلما ولي دعاه وقال زالسدس الاخر طعمة ذكره احمد **وسأله** صلى الله عليه واله وسلم
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الكلاله فقال يكفياك من ذلك الآية التي انزلت في الصيفة اخر سورة النساء ذكره مالك **وسأله** صلى
 الله عليه واله وسلم جابر كيف افضى في مالي ولا يرثني الا كلاله فنزلت يستفتونك قل الله يفتيك في الكلاله ذكره البخاري **وسأله** صلى الله عليه
 واله وسلم عويم الداري يا رسول الله ما السنة في الرجل من المشركين يسلم على يد رجل من المسلمين فقال هو اولي الناس بحياه وممات
 ذكره ابوداود **وسأله** صلى الله عليه واله وسلم امرأة فقالت كنت قصدت على ابنة بوليدة وانها ماتت وترك الوليدة قال قد
 وجب اجرك ورجعت اليك في الميراث ذكره ابوداود وهو ظاهر جدا في القول بالرد فقام له **وسئل** صلى الله عليه واله وسلم عن الكلام
 قال ما خلا الولد والوالد ذكره ابو عبد الله المقدسي في احكامه **وسأله** صلى الله عليه واله وسلم امرأة سعد فقالت يا رسول
 الله هاتان ابنتا سعد قتل معك يوم احد وان عمهما اخذ جميع ما ترك ابوهما وان المرأة لا تنكح الا على مالها فسكت النبي صلى الله
 عليه واله وسلم حتى انزلت آية الميراث فلما رسول الله صلى الله عليه واله وسلم اخذ سعد بن الربيع فقال اعط بنتي سعد ثلثي ميراثه واعط

في هذا الفن وخبرنا ما بين ذكره احمد وسئل ابو موسى الاشعري عن ابنة وابنة ابنه واخي فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 ابن ابن مسعود فبينا يعني فبينا ابن مسعود واخي يقولون موسى فقال لقد ضللت اذا وما انا من المهتدين اتفق فيها بها حتى اتفق
 صلى الله عليه وسلم لابنة النصف لابنة الابن السدس تكملة الثلاثين وما بقى فلاخت ذكره البخاري وسأل صلى الله عليه وسلم
 رجل فقال عندى ميراث رجل من الازد ولست اجد ازيدا ادفع اليه قال ذهب فانفس زديا حولا فاته بعد الحول فقال يا
 رسول الله لم اجد ازيدا ادفع اليه قال فانطلق فانظر ولي خن امي تلقاه فادفع اليه فلما ولي قال على بالرجل فلما جاء قال انظر اكن
 خن امي فادفع اليه ذكره احمد وسئل صلى الله عليه وسلم عن رجل مات ولم يدع وارثا الا غلاما له كان اعتقه فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هل احد قالوا لا الا غلاما له كان اعتقه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه له ذكره احمد واهل السنن
 وهو حسن بهذا الفتوى ناخذ وافتي صلى الله عليه وسلم بان المرأة تحوز ثلثة موارث عتيقها ولقيطها ولدها النكاح لا عتيق
 ذكره احمد واهل السنن وهو حسن وبناخذ وافتي صلى الله عليه وسلم بان المرأة ترث من دية زوجها وماله وهو يرث من
 ديتها وماله ما لم يقتل احدهما صاحبه عمدا فاذا قتل احدهما صاحبه عمدا لم يرث من ديته وماله شيئا وان قتل احدهما صاحبه خطأ ورث
 من ماله ولم يرث من ديته ذكره ابن ماجه وبناخذ وافتي صلى الله عليه وسلم بان ايا رجلها مبرجعة او امه فالولد ولد زنا لا يرث
 ولا يرث ذكره الترمذي وقضى صلى الله عليه وسلم في ولد المتلاعنين ان يرث امه ويرث امه ومن قد فاجلد ثمانين ومن دعاه ولد زنا
 جلد ثمانين ذكره احمد وابوداود وعند ابى داود وجعل ميراث طلق اللاعنة لأمه ولورثتها من بعدها وسأل صلى الله عليه وسلم الشريد
 ابن سويد فقال ان اخي وصت ان تعق عنها رقبة مؤمنة وعندى جارية سوداء نسيبة افاعتقها عنها فقال يت بها فقال من ريث قالت
 الله قال من انا قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعتقها فانها مؤمنة ذكره اهل السنن وسأل صلى الله عليه وسلم رجل فقال
 على عتق رقبة مؤمنة واتاه بجارية سوداء عجمية فقال لها اين الله ف اشارت الى السماء يا صبيها السبابة فقال لها من انا ف اشارت يا صبيها الى رسول
 الله والى السماء اى انت رسول الله فقال عتقها ذكره احمد وسأل معاوية بن الحكم السلمي فقال كانت لى جارية ترعى غنما قبل نجد والجواينة فاطلمت
 ذات يوم فاذا اللئيم قد ذهب ليشاة من غنمها واتا رجل من بني ادم اسفكاها فسفوت فسلكتها صكة فظم ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت فلا اعتقها فقال ايتنى بها فقال لها اين الله قالت فى السماء قال من انا قالت انت رسول الله قال اعتقها فانها مؤمنة قال لسا فوطنا
 وصفه الايمان وان ربه تبارك وتعالى فى السماء قال اعتقها فانها مؤمنة فقد سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الله فى سئل صلى
 الله عليه وسلم اين الله فاجابه من سألته بان الله فى السماء فرضى جوابه وعلم به انه حقيقه الايمان لربه واجاب هو صلى الله عليه وسلم
 من سألته اين الله ولم ينكر هذا السؤال عليه وعند الجمهور ان السؤال باين الله كالسؤال بما لونه وما طعمه وما جنسه وما اصله ونحو ذلك من
 الاسئلة المحال الباطلة وسأل صلى الله عليه وسلم ميمونة ام المؤمنين فقالت اشعرت لى عتقت وليدنى قال لو اعطيتها احوالت
 كان اعظم الاجر متفق عليه وسأل صلى الله عليه وسلم نضر بن بنى سليم عن صاحب لهم قدا وجيعنى النار بالقتل فقال اعتقوا
 عنه يعق الله بكل عضو من اعضائه النار ذكره ابوداود وسأل صلى الله عليه وسلم رجل كم اعفو عن الخادم فمضت عن شتر قال
 يا رسول الله كم اعفو عن الخادم قال اعف عنه كل يوم سبعين مرة ذكره ابوداود وسئل صلى الله عليه وسلم عن ولد الزنا فقال لا
 خير فيه نعلان اجاهد فيها فى سبيل الله احب الى من ان اعتق ولد زنا ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وسلم سعد بن عباد فقال
 ان امي ماتت وعليها ثلثة فخرجت عنهما ان اعتق عنهما قال اعتق عن امك ذكره احمد وعند مالك ان امي هلكت فهل ينفعها ان اعتق عنهما
 فقال نعم واستفتت صلى الله عليه وسلم عائشة رضى الله عنها فقالت لى اردت ان اشترى جارية فاعتقها فقال هلها بنيعكها علان
 ولا هالنا فقال لا يمنعك ذلك انما الولد لمن اعتق فالحد يث فى الصبي فقالت طائفة يصح الشرط والعقد ويجب الوفاء به وهو خطأ

وقالت طائفة يبطل العقد والشرط وإنما صح عقد عائشة لأن النبي لم يكن في صلبه العقد وإنما كان متقدماً عليه فهو بمنزلة الوكيل
لا يلزم الوفاء به وهذا إن كان اقرب من الذي قبله فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل به ولا شارقي الحديث إليه بوجه من الشرط المتقدم كلفا
وقالت طائفة في الكلام ضمائر تقديره اشترطوا لهم الولاء أو لا تشترطه فان اشترطوا لا يفيد شيئاً لأن الولاء لمن اعتق وهذا اقرب
من الذي قبله مع مخالفة لظاهر اللفظ **وقالت طائفة اللام** مجع على أي اشترطوا عليهم الولاء فانك انت الذي تعتق والولاء لمن اعتق
وهذا وإن كان أقل تخلفاً مما تقدم فيه الغلظة لا يشترط فانها لو لم تشترطه كان الحكم كذلك **وقالت طائفة** هذه الزيادة ليست
من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي من قول هشام بن عروة وهذا جواب الشافعي نفسه **وقال شيخنا** بل الحديث على ظاهره ولم
يأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم باشتراط الولاء تخصيصاً لهذا الشرط ولا أباحت له ولكن عقوبة لم يشترطه إذا لم يبيع حارية للعق
الابا بشرط ما يخالف حكم الله تعالى وشرع فامرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل يظهر بحكم الله ورسوله في أن الشرط المباح لا تغيب
شرعه وإن من شرط ما يخالف دينه لم يجز أن يوفي له بشرطه ولا يبطل البيعة به وإن من عرف فساد الشرط وشرطه المباحي اشترطه ولم
يعتبر بما مل هذه الطريقة وما قبلها من الطرق والله تعالى أعلم **فصل** وسئل صلى الله عليه وآله وسلم أي النساء خي قال لذي
نفسه إذا نظروا طبعها إذا امر ولا تخالف فيما يكن في نفسها وماله ذكره أحمد **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم أي المال يتخذ قال ليتخذ أحدكم
قلبا شاكرا ولسانا ذاكرا وزوجة مؤمنة تعين أحدكم على امر الآخرة ذكره أحمد والترمذي وحسنه **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم
فقال لي أصبت امرأة ذات حسنة جمال وانها لا تكذب أفاتزوجها قال لا ثم أتاه الثانية فقهاه ثم أتاه الثالثة فقال تزوجها ولو دقاني
مكاشكم إلا سم **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم أبو هريرة رضي الله عنه فقال لي رجل شاب لي أخاف العنت ولا أجد ما أتزوج به أفلا
أختصي قال فسكت عن ثم قلت فسكت عن ثم قال يا أبا هريرة جف القلم به أنت لاق فاختص على ذلك وذر ذكره البخاري
سأل صلى الله عليه وآله وسلم أخا فقال يا رسول الله أريد أن أختص قال خصاء أمق الصيام ذكره أحمد **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم
أله وسلم ناس من أصحابه فقالوا ذهب أهل الدثور بالرجال حتى يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم قال
أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به إن بكل شبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تلبية صدقة وإن سبعتون
صدقة ونهى عن منكر صدقة وفي بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله أي أحدنا شهوة ويكون له فيها أجر قال رأيتم لو كان ضحكها
في حرام أكان عليه وزر فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر ذكره مسلم **وأشبه** صلى الله عليه وآله وسلم من أراد أن يتزوج امرأة
بأن ينظر إليها **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم المغيرة بن شعبة عن امرأة خطبها فقال ذهب فانظر إليها فانه أجدر أن يدوم بينكما فأتته
أبويها فآخبرهما بقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانت كرها ذلك فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت إن كان رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم أمرت أن تنظر فانظر والافاني انشدك كأنها عظمت ذلك عليه قال فنظرت إليها فزوجتها فذكر من موافقتها
له ذكره أحمد وأهل السنن **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم جابر عن نظر الفجاءة فقال صوف بصرك ذكره مسلم **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم رجل فقال عورتا ما نأتى منها وما نذكر قال حفظ عورتك إلا من زوجتك وما ملكك يمينك قال قلت يا رسول الله إذا
كان القوم بعضهم في بعض فقال إن استطلعت أن لا ينهها أحد فلا ينهها قال قلت يا رسول الله إذا كان أحدنا خاليا قال لله الحق أن
يستحي منه ذكره أهل السنن **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل أن يزوجه امرأة فامر أن يصدقها شيئا ولو خاتما من حديد
فلم يجد فقام معك من القرآن قال معي سورة كن قال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال ذهب فقد ملكتها بما معك من القرآن
ستفق عليه **وأستأذنت** صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة في الحجامة فامر أبا طيبة أن يحجها قال حسبته تكون إنما هي من الرضاة
أو غلاما يحتم ذكره مسلم **وأمر** صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة وميمونة أن يحجبا من أين أم مكتوم فقامتا ليسا بمولى يصرنا ولا يعرفنا

قال خصيها وان انما التامه من ذكره اهل العلم ومنه في هذا فاحتملت طائفة من العلماء في حديث علي بن ابي طالب
وعارضته طائفة اخرى هذا الحديث بحديث عائشة في الصحيحين اهل البيت نظر الى حبسته وهم يلعبون في المسجد وفي هذه المعارضة نظر
اذ لعل قصة الحبسة كانت قبل نزول الحجاب وخصت طائفة اخرى ذلك بازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسألت علي
الله عليه وآله وسلم عائشة رضي الله عنها عن الجارية ينكحها اهلها استأمر ام لا فقال نعم تستأمر قالت عائشة رضي الله عنها فانها تنكح
فقال صلى الله عليه وآله وسلم فلانك اذا ذهبي سكنت متفق عليه وبهذه الفتوى ناخذ وان لا بد من استئمان البكر وقد عمن صلى
الله عليه وآله وسلم لا يباح حق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها واذا نكحها صاهيا
وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا وكيف اذا قال ان تستأمن صلى الله عليه وآله وسلم جاز
بكر فقال لعل اباهما زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من باستين ان البكر ونكح عن نكاحها بدون اذنها
وخير صلى الله عليه وآله وسلم من نكحت ولم تستأذن فكيف بالعدول عن ذلك كله ومخالفت بحجج مفهوم قوله اليم احق بنفسها من غيرها
كيف ومنطوقه صريح في ان هذا المفهوم الذي فهم من قال تنكح بغير اختيارها غير مراد فانه قال عقيبه واليكن تستأذن في نفسها بل هذا
احترامه صلى الله عليه وآله وسلم من كل كلامه على ذلك المفهوم كما هو العناد في خطابه بقوله لا يقتل مسلم بكاف ولا ذؤعن في عهد
فانما في قتل المسلم بالكافر وهم ذلك اهل دارهم الكافر وانما كاحرمته له في حق هذا الوهم بقوله ولا ذؤعن في عهد ولما كان الاتفا
على قوله ولا ذؤعن يومهم انه لا يقتل اذا ثبت له الهل من حيث الجمل فم هذا الوهم بقوله في عهد وجعل ذلك قيد العصمة العهد فيه
وهذا كثر في كلامه من تأمل صلى الله عليه وآله وسلم بقوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فان نهيه عن الجلوس عليها لما كان
ربما يومهم التعظيم المحذور ورفعه بقوله ولا تصلوا اليها والمقصود ان امره باستين ان البكر ونهيه عن نكاحها بدون اذنها وتخيرها
حيث لم تستأذن لا معارض له فيتعين القول به وبالله التوفيق وسأل صلى الله عليه وآله وسلم عن صداق النساء فقال هو ما اصطم عليه
اهلهم ذكره الدارقطني وعنده من فوعا النكاح اليتامى قيل يا رسول الله ما العلائق بينهم قال ما تراضى عليه الاهلون ولو قضيب من
اراك وسألت صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقلت ان ابني زوجني من ابن اخيه ليرفع في خبيسته فجعل الامر اليها فقالت اخبرت ما عن
ابي ولكن اردت ان يعلم النساء ان ليس لي الا بئ من الامم شوق ذكره احمد والنسائي وما هلك عثمان بن مظعون ترك ابنة له فزوجها
عنها قلما من عبد الله بن عمر ولم يستأذنها فكرهت نكاحه واجبت ان يتزوجها المغيرة بن شعبه فنزعها من ابن عمر وزوجها
المغيرة وقال انها يتيمة ولا تنكح الابا ذنها ذكره احمد وسأله صلى الله عليه وآله وسلم مرثدا لغنوى فقال يا رسول الله انكم عناقا
وكانت بغيا بمكة فسكت عنه فقلت الزاني لا ينكح الزانية او مشركة والزانية لا ينكح الزاني او مشرك قد عاه فقرها
عليه وقال لا تنكحها وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل اخبر عن نكاح امرأة يقال لها ام مهن ول كانت تسافر فقرأ عليه رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الآية ذكره احمد وافق صلى الله عليه وآله وسلم بيان الزاني المجاود لا ينكح الا مثله فاخذ بهذه الفتوى
التي لا معارض لها الا امام احمد ومن وافقه وهي من محاسن مذهبهم صلى الله عليه وآله وسلم فانه لم يجوز ان يكون الرجل زوجة واحدة وبعض
مذهب بعضه وعشرون دليلا قد ذكرناها في موضع اخر واسم قيس بن الحارث وتحت ثمان نسوة فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم عن ذلك فقال اخذت منهن اربعا واسم غيلان وتحت عش نسوة فاسأله صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذ منهن اربعا
ذكرها احمد وهما كالصريح في ان الخيرة اليه بين الاول والآخر وسأله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل زنا دليلا فقال اسلمت وتحت
اختان فقال طلق ايتها شئت ذكره احمد وسأله صلى الله عليه وآله وسلم نصر بن اكرم فقال نكحت امرأة بكر في ستمها فلعلت
عليها فاذا هي جلي فقال لبي صلى الله عليه وآله وسلم الصداق بها استحللت من فرجها والولد عبدك فاذا اولدت فاجلدوها و

وخرج بينهما ذكره ابوداود ولا يهلك من هذا الفتوى الاجل عبودية الولد والله اعلم واسئلت امرأة عن عهدا صلى الله عليه وآله
 سلم فتزوجت فجاء زوجها فقال يا رسول الله ان كنت اسئلت وصلت ياسلام فانك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زوجها
 لآخر وردها الى الاول ذكره احمد وابن حبان وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا حتى مات
 فمضى لها على صداق نساؤها والعدة ولها الميراث ذكره احمد واهل السنن وصححه ابن تيمية وغيره وهذه فتوى لا معارض لها
 فلا سبيل الى الحدول عنها وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن امرأة تزوجت ومرضت فمقط شعرها فارادوا ان يصولوه فقال لعن
 الله الواصلة والمستوصلة متفق عليه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الغزل قال وانكم تفعلون قالها ثلاثا ما من نعمة كانت
 الى يوم القيمة الا وهى كانت متفق عليه ولفظه مسلم لا عليكم الا تفعلوا ما كتب الله عز وجل خلق نعمة هي كائنة الى يوم القيمة الاستكون
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم ايضا عن الغزل فقال ما من كل الماء يكون الولد واذا اراد الله خلق شيئا لم يمنع شيئا وسأله صلى
 عليه وآله وسلم اخر فقال ان لي جارية وانا اغزل عنها وانا اكره ان تحمل وانا اريد ما يريد الرجال وان اليهود يخذلوا الغزل مؤودة صغرى قال
 كنت ابنت اليهود لو اراد الله ان يخلق ما استطعت ان تصرفي ذكرهما احمد وابوداود وسأله صلى الله عليه وآله وسلم اخر فقال عندي جارية
 وانا اغزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ذلك لا يمدح شيئا اذا اراد الله فجاء الرجل فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت فقال يا عبد الله ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنده ايضا ان لي جارية هي خادمة متناواسة لنا وانا اطوف
 عليها وانا اكره ان تحمل فقال اغزل عنها ان شئت فان سيايتها ما قدر لها فلبث الرجل ثراها فقال ان الجارية قد حملت فقال قد خبرت بك
 انه سيايتها ما قدر لها وسأله صلى الله عليه وآله وسلم اخر عن ذلك فقال لو ان الماء الذي يكون منه الولد اهرقت على حفرة لا خرج منه
 منها ولينقلن الله عز وجل نفسا هو خالفها ذكره احمد وسأله صلى الله عليه وآله وسلم اخر فقال اني اغزل عن امرأتى فقال لم تقبل
 ذلك فقال اني اشفق على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان ذلك ضارا لفرس فارس وم وفي لفظه ان كان ذلك
 فلا ماض ذلك فارس والر وم ذكره مسلم **فصل** وسأله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من الانصار عن النجبة وهي وطى المرأة
 في قبلها من ناحية دبرها فلا عليها قوله تعالى نساؤكم حرثكم فاقوا حرثكم اني شئتم ضامما واحدا ذكره احمد وسأله صلى الله عليه
 وآله وسلم عمر رضي الله عنه فقال يا رسول الله هلكت قال وما اهلكك قال حولت رجلا لبارحة فلم يد عليه شيئا فاحس الله الى رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم فاقوا حرثكم اني شئتم قبل وادب واتقوا الحيضة والذبح ذكره احمد والترمذي وهذا هو الذي ابحه الله ورسوله وهو الوطى من
 الذبح لا في الذبح وقد قال ملعون من اتى امراته في دبرها وقال من اتى حلاصا او امرأة في دبرها او كاهنا فصدق فقد كفر ببائنا
 على عهد وقال ان الله لا يستحي من الحق لا تاتوا النساء في ادبارهن وقال لا ينظر الله الى رجل اتى رجلا او امرأة في الدبر وقال في الدنيا
 ياتي امراته في دبرها هي الوطية الصغرى وهذه الاحاديث جميعها ذكرها احمد في السند وسئل صاحب المرأة على الزوج قال ان يطعمها
 اذا طعم ويكسوها اذا اكسى ولا يضرب الوجه ولا يقيم ولا يلجس الا في البيت ذكره احمد واهل السنن **فصل** وسأله صلى الله عليه وآله وسلم
 عائشة ام المؤمنين فقالت ان افلم اخا ابى القعيس استاذن على وكانت امراته ارضعتني فقال يذني له انه حلت متفق عليه وسأله
 صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي فقال اني كانت لي امرأة فتزوجت عليها اخرى فرعيت امرأتى الاولى انها ارضعت امرأتى الاولى في رضعة
 او رضعتين فقال لا تحرم الا ملاحية ولا املاجة ان ذكره مسلم **فصل** وسأله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان سالما قد ابلغ ما يبلغه
 الرجال وعقل ما عقلوا وانه يدخل علينا واني ظن ان في نفس ابى حذيفة من ذلك شيئا فقال رضي عنى خمرى عليه ويذهب الذي في
 نفس ابى حذيفة فرجعت فقالت اني قد ارضعت فذهب الذي في نفس ابى حذيفة ذكره مسلم فاخذ طائفة من السنف بهذه الفتوى
 منهم عائشة ولم ياخذ بها اكثر اهل العلم وقد موافقها احاديث توقيت الرضا المحرم بها قبل الفطام والصغير وبالحواشي لو جهم

أحاديثها كثيرة وأما واحد من حديثي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديثي عن أبي هريرة
الثالث انه حوط الرابح ان رضاع الكبي لا يفتى بها ولا يفتى عظم فلا يحصل به البصيرة التي هي سبب التمييز الخامس
 انه يحتمل ان هذا كان مختصا بسؤال أولئك المحدثين ذلك الذي قصته **السادس** ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على عائشة
 وعندها رجل قاعد فاشتد ذلك عليه وغضب فقالت له اخي من الرضاعة فقال نظرت من اخواني من الرضاعة فانا الرضاعة من الرضاعة
 متفق عليه واللفظ بسلم وفي قصة سالم مسالك اخي وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سالما كان قد تبدا ابو حنيفة ورباه
 ولم يكن له مدد ومن الذي خول على هاهنا فاذ ادعت الحاجة الى مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد ولعل هذا المسالك اقوى
 المسالك واليه كان شيخنا يحتمل والله اعلم **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم ان يكره ابنة حرة فقال لا تحل لها ابنة ابي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة
 ما يحرم من النسب ذكره مسلم **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم عقبه بن الحارث فقال تزوجها من امة فجاءت ممة سوداء فقالت
 ارضعتكم اوهي كاذبة فاعرض عنه فقال انها كاذبة فقال كذبها وقد زعمت بانها ارضعتكم ادمعها عنك فقارقتها ونكحت غيره
 ذكره مسلم **والدارقطني** دعها عنك فلا خير لك **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ما يذهب عني مدمة الرضاعة فقال
 غرة عبد او امة ذكره الترمذي وصححه والمدة تكسر الدال من الدمام لان الدم الذي هو تقيض الملاح والمعنى ان الرضاعة على
 المرضع حقا واما ما فيه ذهب عبد او امة فيعطىها اياه **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم ما الذي يجوز من الشهود في الرضاعة فقال
 رجل وامرأة ذكره احمد **فصل** من فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم في الطلاق ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سأل عن
 طلاق ابنة امراته وهي حائض فاس بان يراجعها ثم يسكنها حتى تطهر ثم يفيض ثم تطهر ثم ان شاء ان يطلق بعد فليطلق في
سأل صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان امراتي وذكور من بناتها فقال طلقها فقال ان لها صبيته وولدا قال امرها وقل لها فان
 يكن فيها حين فستفعل ولا تقرب طغيثتك ضربك امتك فكه احمد **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم اخر فقال ان امراتي لا ترضع
 لا مسر قال خيرها ان شئت وفي لفظ طلقها قال ان اخاف ان تتبعها نفسي قال استتم بها فغورض بهذا الحديث المتشابه الثاني
 الحكمة الصريحة في المنع من تنوير البغايا واختلف مسالك المحرمين لذلك في **فقال** طائفة المراد بالامس ملقوس الصدفة كما
 ملقوس الفاحشة **وقالت** طائفة بل هذا في الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على زانية فهذا هو الحزم **وقالت** طائفة
 بل هذا من التزام اخف للفسادتين لدفع اعلاهما فانما امر بفراقها خاف ان لا يصبر عنها فيؤاها حراما فامر حينئذ مساكها
 اذ موافقتها بعد عقدا لنكاح اقل فسادا من موافقتها بالسفاح **وقالت** طائفة بل الحديث ضعيف لا ينبغي ان يثبت **وقالت** طائفة ليس في
 الحديث ما يدل على انها زانية وانما فيه انها لا تمتنع من لمسها او وضع يده عليها او نحو ذلك انتهى الى البيان لذلك ولا يلزم
 ان تعطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معها اجابته بالداعي لفاحشة فاسه بفراقها ترك المأوى اليها كما لا يريه فلما اخبره
 بان نفسه تتبعها وان لا يصبر عنها راي مصلحة امسائها بالرجح من مفارقتها لما يكره من عدم انقباضها عن من يلمسها فامر بما كان
 وهذا العمل ارجح المسالك والله اعلم **وسألت** صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت ان زوجي طلقني بغير ثلثة وثلاثين تزوجت رجلا
 غيره وقد دخل بي فلم يكن معي الا مثل هلبة الثوب فم يقر بي لا دمية واحدا فلم يصل من الى شيء افاض لي زوجي الاول فقال رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تخلين لزوجك الاول حتى يذوق الاخذ عسيلتك وذل في عمية بنته متفق عليه **وسئل**
 صلى الله عليه وآله وسلم ايضا عن الرجل يطلق امراته ثلاثا فيزوجها الرجل فيغلق الباب ويرخي لستر ثم يطلقها قبل ان يدخل
 بها قال لا تحل الاول حتى يجامعها الاخر ذكره النسيان **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن النيسل المستعار فقال هو المحلل ثم قال
 لعن الله المحلل والمحلل له ذكره ابن ماجه **وسألت** صلى الله عليه وآله وسلم امرأة عن كثر التعدي فقال حل احدان ان نطولا

ايتها بين ابويها تغيش فيزقها الله زوجها ويرزقها من لا وولدا فتعصب الغضب فتقول ما رأيت منه يوم طلق خط ذكره احمد وسئل
 صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال يلصق بكما بالله وانا بين اظهر كبر حتى قام
 رجل فقال يا رسول الله الا اقتله ذكره النسائي وطلق ركانة بن عبد يزيد اخو بني المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها
 حزن شديد فسأله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف طلقها فقال طلقها ثلاثا فقال مجلس واحد فقال نعم قال فانه انك لم
 فارجمها ان شئت قال فرجمها فكان ابن عباس يروي هذا الطلاق عند كل طهر ذكره احمد قال حدثنا سعيد بن ابراهيم قال حدث
 ابو عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس فذكره واحد يصح هذا الاسناد ويحتمل به ولكن لك التردد
 وقد قال عبد الرزاق انبا ابن جريح قال اخبرني بعض بني ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عكرمة عن ابن عباس قال
 عبد يزيد ابوركانة سخطت ام ركانة وكبر امرأته من فرية فجاءت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما لي غيظي حتى الاكها اغني هذه
 الشعرة لشعرة اخذتها من راسها ففرق بيني وبينه فاحللت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدايركانة واخوته قال يجلسا ثم يتركون
 ان فلا تاشبه من كان لو كان من عبد يزيد ولا تمانعك او كان قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل
 فقال راجع امر انك لم ركانة واخوته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن
 بعد ثلث قال ابو داود ثنا احمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق فذكره فهدى طريقة اخرى متبعة لابن اسحق والذي يخاف من ابن
 اسحق التذليس وقد قال حدثني وهذا مذهب وبي افته ابن عباس في احدى الروايتين عن عكرمة عن ذلك وصح عنه امضاء الثلاث
 موافقة لعمر رضي الله عنه وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم ان الثلاث كانت واحدة في عهد وعهد ابى بكر وصلى من خلافة
 عمر رضي الله عنهما وغاية ما يقدر مع بعده ان الصحابة كانوا على ذلك ولم يبلغوه وهذا وان كان كالمستحيل فانه يدل على انهم كانوا يفتون
 في حياته وحيوة الصديق بذلك وقد افته هو صلى الله عليه وآله وسلم به فهدى فتواه وعلى اصحابه كان اخذ باليد ولا معارض للماء
 وراى عمر رضي الله عنه ان يحل الناس على نفاذ الثلاث عقوبة وزجر لهم لئلا يرسلوها جملة وهذا اجتهد منه رضي الله عنه فانه
 ان يكون سائغا لمصلحة رآها ولا يوجب ترك ما افته برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان علي اصحابه في عهد وعهد خليفته
 فاذا ظهرت الحقائق فليقل من ما شاء وبالله التوفيق وسئل صلى الله عليه وآله وسلم رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا
 فقال تزوجها فانه لا طلاق الا بعد النكاح وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق فقال طلق
 ما لا يسلك ذكرها الدارقطني وسأل صلى الله عليه وآله وسلم عبد فقال ان مولاتي زوجتي وتريد ان تفرق بيني وبين امرأتى فخذ
 الله واشتري عليه وقال ما بال قوم يزوجون عبيد هم ثم يريدون ان يفروا بينهم الا انما يسلك الطلاق من اخذ بالساق ذكره الدارقطني
 وسأل صلى الله عليه وآله وسلم ثابت بن قيس هل يصح ان ياخذ بعض مال امرأته ويفارقها قال نعم قال فاني قد صدقتهما ففعلت
 وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم خذها وفارقها ذكره ابو داود وكانت قد شكت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتحتب
 فافه كما ذكره البخاري انها قالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما عيب عليه في خلق ولا دين ولكني اكره الكفر في الاسلام فقال ابو داود
 عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقبل الحديقة وطلقها تطليقة وعند ابن ماجه اني اكره الكفر في
 الاسلام ولا اطيقه بغضا فاسه صلى الله عليه وآله وسلم ان ياخذ منها حد يتيقن ولا يزداد وعند النسائي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 افتأها ان تترى حيضة واحدة وعند ابى داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرها ان تعتد بحيضة واحدة ولقته النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة اذا ادعت طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد عدل استخلف زوجها فان حلف بطلت
 شهادة الشاهد وان لم يحل فنكوله بمنزلة شاهد اخر وجاز طلاقه ذكره ابن ماجه من رواية عمر بن ابي سلمة وقد روى له مسلم

في صفة فصل وسلم صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل كثر من امراته ثم ولع طبعها قبل ان يكرم قال وما خطبك على ذلك برحمة الله
قال رايت خلقا لها في ضوء القمر قال لا تقربها حتى تفعل ما امر الله عن رجل حديث صحيح وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل
لو ان رجلا وجد امراته رجلا فتكلم بجلده او قتل قتلتموه او سكنت سكنت على غيظ فقال اللهم افقر وجعل يد عوف ذلت آية الله
فاجله بهذا الرجل من بين الناس تجاء هو امراته الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فتلا عن ذكره مسلم وسأله صلى الله عليه وآله وسلم
عظم رجل فقال ان امراتي ولدت على فراشي غلاما اسود وانا اهل بيت لم يكن فينا اسود قط قال هل لك من ابل قال نعم قال فما الواطأ قال جرق
هل فيها ورق قال نعم قال فاني كان ذلك قال عسى ان يكون عرق قال فلعن ابنك هذا ان عرق متفق عليه وحكم بالفرقة بين المرأة
وان لم يمتعا ابدا واخذ المرأة صداقها وانقطع عرس الولد من ابيه والحق باهله وجوب الحد علي علي من قد فدا وقد فاهه وسقط
الحد عن الزوج فانه لا يزن من نفقة ولا كسوة ولا سكنى بعد الفرقة وسأله صلى الله عليه وآله وسلم سلمة بن محرز البياضي فقال ظاهرت
من امراتي حتى ينسلي شهر رمضان فينكحني فاني لست اذ انكسفت لي منه نفق فلم البث الا ان تزوت عليها فقالت انت بذالك ب
سلمة فقلت نأيدك فانما صابرك من الله عز وجل فاحكم في بما اراد الله قال حر رقية قلت لك بعثك بالحق ما املك رقية غير ها وخبرني
صفحة رقبتي قال فضم شهرين متتابعين فقلت وهل اصبت الا ان اصبت الا من الصيام قال فاطم وسقام من قيس بن سدين مسكينا قال
والذي بعثك بالحق نبيا لقد بتنا وحشين ما لنا من طعام قال فاطم قال فاطم قال فاطم قال فاطم قال فاطم قال فاطم قال فاطم
وسقام من تروك انت وعيالك ببقية ما فرجت الى قومي فقلت فجدت عندكم الضيق وسوء الراي وجرت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
واله وسلم السعة وحسن الراي وامرني بعد قتلهم ذكره احمد وسألت صلى الله عليه وآله وسلم خولة بنت مالك فقالت ان زوجي
اوس بن الصامت ظاهرها وشككت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحادلها فيه ويقول
الحق الله فانه ابن عمك فما برحت حتى نزل لقرا ن قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله الايات فقال يعق رقية قاله
الاحمد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه شيع كبير ما به من صيام قال فليظم سنين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصل
به فاني ساعته بعرق من تروك يا رسول الله اني اعينه بعرقا اخر قال احسنت اذهبي فاطمي بها عند سنين مسكينا وارجمي الى ابن عمك
ذكره احمد وابوداود ولفظ احمد قالت في والله وفي اوس بن الصامت انزل الله سورة المجادلة قالت كنت عنده وكان شيعا
قد ساء خلقه وخبر قالت قد دخل على يوم ما فراجته بشيء فغضب فقال انت على كظمي ثم خرج فجنس في نأدي قومه ساعة ثم دخل على فاذهبي
يريدني عن نفسي قالت قلت كلا والذي نفس الحويطة بيده لا تخلفن لي وقررت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله فينا بحكم قالت فوالله
فاستنعت منه فغلبت بما تغلب المرأة الشيع الضعيف فالفيت عني ثم خرجت الى بعض جاراتي فاستعرت منها ثيابا ثم خرجت حتى جئت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلست بين يديه فلما كنت له ما لقيت منه فجعلت اشكو اليه ما لقيت من سوء خلقه فجعل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا خويلد ابن عمك شيع كبير فاني لله فيه قالت فوالله ما برحت حتى نزل لقرا ن فتعشى رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يتغشاه ثم سري عنه فقال يا خويلد قد نزل الله فيك وفي صاحبك ثم قرأ على قد سمع الله قول التي تجادلك
في زوجها وتشتكي الى الله الى قوله وللكافرين عذاب اليم قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرية فليعتق رقية وذكر نحيها
تقدم وعند ابن ماجه انها قالت يا رسول الله اكل ثيابي ونشيت له بطني حتى اذا كبر سني وانقطع ولدي ظاهر مني اللهم اني اشكو
اليك فما برحت حتى نزل جبريل عليه السلام بهؤلاء الايات **فصل** في فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم في اعد دثبت ان سبيعة
الاسلية سألت وقدمات زوجها ووضعت حملها بعد موته قالت فافتاني اني قد حملت حين وضعت على وامرني بالتزويج
ان يدلني وعند البخاري انها سئلت كيف افتاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت افتاني اذا وضعت ان الحكم وكانت ام كلثوم

بثبت عقبة عند الزبير بن العوام فقالت له وهي حامل طيب نفسي بطيخة فظفها بطيخة ثم خرج إلى الصلاة فزجر وقد وضعت فقال
لها خذ عتي حتى خذ الله ثم أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن ذلك فقال سيق الكتابي جملها خطيها إلى نفسها ذكر ابن ماجه و
سألت صلى الله عليه وآله وسلم فرجعت بنت مالك فقالت ان زوجي خرج في طلب عبد له ابقوا حتى اذا كان بطرف القدر وم لم يحترم
فخذوه فسألت ان يرجع إلى أهلها وقالت ان زوجي لم يبق على مسكننا يملك ولا نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم قالت
فانضم فمحق اذا كنت في الحجرة او في المسجد ناداني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او امرني فتوديت فقال كيف قلت فرددت على النقص
التي ذكرت له فقال مكوفي بيتك حتى يبلغ الكتاب جمل قال فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشر فلما كان عثمان ارسل إلى فسالني عن ذلك
فاخبرته فاتبعت وقضى به حديث صحيح ذكره اهل السنن وافق صلى الله عليه وآله وسلم امره ثابت بن قيس بن شماس وجيلة
بنت عبد الله بن أبي لما اختلفت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تنص صبيحة واحدة وتلحق بأهلها ذكره النسائي
وعند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلفت من زوجها فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد
وعند الترمذي عن الربيع بنت معوذ انها اختلفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تعتد
او امرت ان تعتد بحبيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح انها امرت ان تعتد بحبيضة وعند النسائي وابن ماجه واللفظ عن الربيع قالت
اختلفت من زوجي ثم جئت عثمان فسألت ماذا علي من العدة فقال العدة عليك الا ان يكون حديث عديك فتمكثين عندة حتى تحضر
حيضة قالت وانما يتم في ذلك فضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في من ير للعالية وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه
فصل واختصم اليه صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن ابى وقاص وعبد بن زمعة في الغلام فقال سعد هو ابن اخي عتبة بن ابى
وقاص محمد بن ابنة انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هو اخي ولد لي فراش ابني وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
الى شبهه فرأى فيها بينا بعنة فقال هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واجتنبى منه يا سودة فلم تره سودة قط متفق عليه وفي لفظ
البخاري هو اخوك يا عبد وعند النسائي واجتنبى منه يا سودة فليس لك باخيه وعند الامام احمد اما الميراث فله واما انت فاجتنبى منه
فان ليس لك باخيه فحكم وافته بالولد لصاحب الفراش عملا بسوجب الفراش وامس سودة ان تجتنبى منه عملا بشبهه بعنة وقال ليس لك بالزنا
وجله اخا في الميراث وتضمنت فتواه صلى الله عليه وآله وسلم ان الامة فراش وان الاحكام تتبع في العين الواحدة عملا بالاستنباه كما
تتبع في الرضا عة وثبوتها يثبت بها الحرمه والحرمية دون الميراث والنفقة وليس ولدا في الميراث والنفقة وكما في ولدا الزنا هو ولد
في التريم وليس ولدا في الميراث ونظائر ذلك اكثر من ان تذكر فيتعين الاخذ بهذا الحكم والفتوى وبالله التوفيق وسألت صلى
الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد شمتك عيناها ففكها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لامرأتين او ثلاثا متفق عليه ومنع صلى الله عليه وآله وسلم المرأة ان تحل على ميت فوق ثلاث الا على زوج فانها تحل اربعة
اشهر وعشرا ولا تكحل ولا تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا ورخص لها في طهرها اذا غسلت في بئذ من قسط او اظفار متفق
عليه وعند أبي داود والنسائي لا تختضب عند النساء ولا تمتشط وعند احمد لا تلبس للعصف من الشيا لا الممشقة ولا الخ
ولا تختضب ولا تكحل وجعلت ام سلمة رضي الله عنها على عيناها صبرا لما توفي ابو سلمة فقال ما هذا يا ام سلمة قالت انما هو صبر
ليس فيه طيب قال اني شيب الوجه فلا تجليه الا بالليل ولا تمتشطى بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت باي شيء امتشط يا
رسول الله قال الاسدر تغلفين به راسك ذكر النسائي وعند أبي داود فلا تجليه الا بالليل وتنغى به بالنهار وسألت صلى الله
عليه وآله وسلم خالت جابر بن عبد الله وقد طلقت هل يخرج تحنن لها فقال فخذ غنك فانك عسى ان تصدق او تفعل معروفا ذكره
فصل في فتواه صلى الله عليه وآله وسلم في نفقة المعتدة وكسوتها ثبت ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها البتة فخاصمه

في السكينة والنفقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وفي المسائل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينفق
 ال فليس انما السكينة والنفقة على من كانت له رجة ذكره احمد وعندنا ايضا انما السكينة والنفقة للمرأة وعلى زوجها ما كان عليه عليها رجة
 فاذا لم يكن له عليها رجة فلا نفقة ولا سكنى وفي صحيح مسلم عنها طلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى
 ولا نفقة وفي رواية لمسلم ايضا ان ابا عس ومن خص خرج مع علي كرم الله وجهه الى اليمن فارسل الى امرأته بتطليقة بقيت من طلاقها
 وامر عياض بن ابي ربيعة والحارث بن هشام ان ينقضا عليها فقالا والله ما لها نفقة الا ان تكون حاملا فانت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم فذكرت له قولها فقال لا نفقة لك فاستأذنت في الانتقال فاذا لم يبق فقال له ابن يارسول الله فقال عندنا من امهاتكم وكان اعنه
 تضم شيئا بها عندنا ولا يراها فلما مضت عدتها الكهها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسامة بن زيد فارسل اليها من وان قبضت من ذوق
 يسا لها من الحديث فحدثت فقال لم نسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجب للناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها
 قول مروان بن بني وبينكم القرآن قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الاية قالت هذا من كانت له رجة فاي امر يجزئ بعد
 الثلاث وافق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان للنساء على الرجال رزقهن وكسوتهن بالمعروف ذكره مسلم وسئل
 صلى الله عليه وآله وسلم ما تقول في نساءنا فقال طعنهن مما تاكلون وكسوهن مما تلبسون ولا تضربوهن ولا تقبوهن ذكره
 مسلم وسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا امرأة الى سفيان فقالت ان اباسفيان رجل شحير وليس يعطيني من النفقة ما يكفيه
 وولدي الا ما اخذت منه وهو لا يعلم قال خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف متفق عليه فتضمنت هذه الفتوى امورا احلها
 ان نفقة الزوجة غير مقدرة بل المعروفة بنفي تقديرها ولم يكن تقديرها معروفافي زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا
 الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم الثاني ان نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف الثالث ان نفقة
 ولادة المرأة الزوج والاب ذالم يبين ان نفقة الواجبة عليه فالزوجة والاولاد ان ياخذوا قدر كفايتهم بالمعروف فلما امر
 ان المرأة اذا قدرت على خذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها الى الفسخ بل السادس ان ما لم يقدره الله ورسوله من الحقوق
 الواجبة فالمرجع في المعرف السابيع ان ذم الشاكي لخصمه بما هو فيه حال الشكاية لا يكون غيبة فلا ياثم به هو ولا سامعه بقراءه
 عليه الشا من ان من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوت ظاهره فليسحق له ان يبيده اذا قدر عليه كما افته به النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم هذا وافته به صلى الله عليه وآله وسلم الضيف اذا لم يقيم من نزل عليه كما في سنن ابي داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم انه قال ليلة الضيف حق على كل مسلم فان اصيب محر وما بفنائته كان ديننا عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه وفي لفظ من نزل
 يقوم فعليه ان يقرؤه فان لم يقرؤه فله ان يعقبه بمغل قراه وان كان سبب الحق خفيا لم يجز له ذلك كما افته به النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في قوله ادامانة الى من ائتمك ولا تخن من خانك وسأل صلى الله عليه وآله وسلم رجل من احق الناس بحسن صحابي قال امك
 قال نعم من قال امك قال نعم من قال ثوابك متفق عليه زاد مسلم ادناك فادناك قال لا حام احمل اللام ثلاثة ارباع البر وقال
 ايضا الطاعة للاب في اللام ثلاثة ارباع البر وعند الامام احمد قال خير الاقرب فالاقرب وعند ابي داود ان رجلا سأل النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم من ابن قال امك واباك واخاك ومولاك الذي تلى ذاك حق واجب ورحم موصولة فصل في الحضانة فقه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها خمس قضايا احلها قضي بابتة حنة لحالتها وكانت تحت جعفر بن ابي طالب قال لما
 بمنزلة الام فتضمن هذا القضاء ان الحالة مقام الام في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضانتها اذا كانت جارية القضية
 الثانية ان رجلا جاء بابن له صغير لم يبلغ فاختم فيه هو وامر ولم تسلم الام فاجلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الاب هاهنا واجلس الام هاهنا ثم خير الصبي وقال لهم اهدوه فذهب اليه امه ذكره احمد القضية الثالثة ان رافع بن سنان

اسلم وابنته من آتة ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم وقالت ابنتي قطيم او شبيبة قال رافع ابنتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدوها فقد نأجيت وقال لها اتعدى نأجية فاقتل لصبية بيننا ثم قال دعواها فصالت الى امها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهدها فصالت الى ابيها فاخذها ذكره احمد القضية الرابعة جاءته امرأة فقالت ان زوجي يريد ان يذهب يا بني وقد هبط لي من بيت ابنة عتيبة وقد نقضني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمها عليه فقال زوجها من محلقني في ولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وهذه امك فخذ بيديهما مشئت فاخذ بيدها فانطلقت به ذكره ابو داود القضية الخامسة جاءت صلى الله عليه واله وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وثدي له سقاء وحجر له حوام وان اباه طلقني واراد ان ينزع مني فقال لها انت احق به عالم تنكي ذكره ابو داود فعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضارة وبالله التوفيق **فصل** ومن فتاويه صلى الله عليه واله وسلم في باب الدماء والجنايات سئل صلى الله عليه واله وسلم عن الامر والقاتل فقال قمت النار سبعين جزءا لدم ستون وللقاتل خم ذكره احمد وجاء رجل فقال ان هذا قتل اخي قال اذهب فاقتله كما قتل اخاك فقال الرجل ان الله واعف عني فانه لا اعظم لاحرك وخير لي يوم القيمة فخلا عنه فاخبر النبي صلى الله عليه واله وسلم فضاله فاخبر بما قل له فقال له اما انخير مما هو صانع بك يوم القيمة يقول الارب سئل هذا قيم قتلت رجلا صلى الله عليه واله وسلم رجل باخر قد ضرب ساعدا بالسيف فقطعهم ما من غير مفصل فاسره بالدية فقال ارسل القصاص فقال خذ الذي بارك الله لك فيها ولا يقص لها القصاص ذكره ابن ماجه وافق صلى الله عليه واله وسلم بان اذا مسك الرجل الرجل فقتله الاخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي امسك ذكره الارطقي ورقتهم صلى الله عليه واله وسلم يهودي قد رض رأس جارية بين حجرين فامر به ان يرخص رأسه بين حجرين متفق عليه وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان شبه العمد مغالظ مثل العمد ولا يقتل صاحب ذكركه ابو داود وقضى صلى الله عليه واله وسلم في الجنين يسقط من الضربة بغرة عبدا وامة ذكره ابو داود وقضى صلى الله عليه واله وسلم في قتل الخطأ شبه العمد بمائة من الابل اربعون منها في بطونها اولادها ذكره ابو داود وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان لا يقتل مسلم بكافر متفق عليه وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان لا يقتل الوالد بالولد ذكره الترمذي وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان يعقل المرأة عصبتها من كانوا ولا يرثوا عنها الا ما مضى عن ورثتها وارثت فحقها بين ورثتها فهم يقتلون قاتلها ذكره ابو داود وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان الحمل اذا هلك على امه يقتل حتى تضع ما في بطنها وحتى يكفل ولدها وان نت حتى تضع ما في بطنها وحتى يكفل ولدها ذكره ابن ماجه وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان من قتل قتيل فهو خير النظرين اما ان يفدى واما ان يقتل متفق عليه وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان لا يصيب بدم او خبل او الخبل الجراح فهو بالخيار بين احدى ثلاث فان ولد الرابعة شددوا على يديه ان يقتل او يعفو او يأخذ الدية فمن فعل شيئا من ذلك فعاد فان نار جهنم خالدا مخلدا ابد الابدين قتل عبدا عفوه او اخذه الدية او قتل غير الحربي وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان لا يقتص من حج حتى يدبر أصحابه ذكره احمد وقضى صلى الله عليه واله وسلم في الالف اذا وقع عبد بالدية واذا جعلت ربت بنصف الدية وقضى صلى الله عليه واله وسلم في العين بنصف العقل خمسين من الابل وعملها مذهب او ورقا ومائة بقرة او الف شاة وفي الرجل نصف العقل وفي اليد نصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمتقلة خمس عشرة من الابل وللوصية خمس من الابل والاسنان خمس خمس ذكره احمد وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان الاسنان سواء الثنية والضرس سواء ذكره ابو داود وقضى صلى الله عليه واله وسلم في دية اصابع اليدين الرجلين عشرون حقة الترمذي وقضى صلى الله عليه واله وسلم في العين العولاء السادة ملكا بها اذا طست بثلاث الدية وفي اليد الشلاء اذا قطعت ثلث ديتها ذكره ابو داود وقضى صلى الله عليه واله وسلم في اللسان بالدية وفي الشفتين بالدية وفي البيضتين بالدية في الذكر بالدية وفي الصلب بالدية وفي العينين بالدية وفي الرجل الواحد نصف الدية وان الرجل يقتل بالمراة ذكره النسائي وقضى صلى الله عليه واله وسلم ان من قتل خطأ فدية مائة من الابل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشرون لبنون ذكره

[illegible]

يكون بينهم محار وسوط ففعل عقل خطا ومن قتل عملا فتوديد به فمن حال بين وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين ذكره في قوله
وقضى صلى الله عليه وآله وسلم ان المعدن جبار والعجماء جبار واليهين جبار متفق عليه وفي قوله المعدن جبار قوله ان المعدن اذا
 استاجر من يحفر معدنا فسقط عليه فقتله فهو جبار ويؤيد هذا القولا قلنا انه يقول ليهين جبار والعجماء جبار **والثاني** انه لا زكوة فيه
 ويؤيد هذا القولا قلنا انه يقول وفي الركاز الخمس ففرق بين المعدن والركاز فوجب الخمس في الركاز لا في المعدن فوجب الزكوة ولا
 تعب واسقطها عن المعدن لانه يحتاج الى كلفة وتعب في استخراجها والله اعلم **فصل** وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان
 ابني كان حسيفا على هذا افترني باسمه فاقدمت منه بمائة شاة وخادم واني سألت سحالا من اهل العلم فاجابني ان على ابني جلد مائة وتغريب
 عام وان على امرأة هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لا قصدين بينكما بكتاب الله المائة والخادم رد عليك وعلى ابنتك جلد مائة وتغريب
 عام واغديا النيس على امرأة هذا فان اعترفت فادعها فاعترفت فوجها متفق عليه **وقضى** صلى الله عليه وآله وسلم فمن زنى ولم يحصن بنفى
 عام واقامة الحد عليه ذكره البخاري **وقضى** صلى الله عليه وآله وسلم ان الثيب بالشيب جلد مائة ثم الرجم واليكس باليكس جلد مائة ثم
 نفسه سنة ذكره مسلم **وجاء اليه** هو فقالوا ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا انهم
 ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كن يتم ان فيها الرجم فاتوا بالتوراة ففشسوها فوضع احدهم يده على آية الرجم فقرأ ما بعدها وما
 قبلها فقال عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا آية الرجم قالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فامس بها فوجها متفق عليه ولا بد ان
 ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقالوا اذهبوا الى هذا النبي فان بحث بالتحقيق فان افتانا بغيرها دون الرجم قبلنا هاننا واحتجنا بهاء عبد الله قلنا
 فتياي من انبيائك فانوه وهو جالس في المسجد في الصحابة فقالوا يا ابا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا فلم يكلمهم بكلمة حتى اتى
 بيت ملاسهم فقام على الباب فقال نشدكم بالله الذي نزل في التوراة على موسى ما تجدون في التوراة على من زنا اذا احصن قالوا ينجمون
 ينجمون ويجلدون والقصبة ان يحمل الزانيان على حمار ويقابلان ففيتها ما ويطاف بهما فسكت شاب منهم فلما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكت
 الطيب بالنشدة فقال لهم اذنشدتنا فاننا نجد في التوراة الرجم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فما اول ما ارتخصتم امر الله قالوا في
 ذوقنا ملك من ملوكنا فخرجت الرجم ثم زنا رجل في اثره من الناس فاراد رجلا فقال قوم مدونه وقالوا ليس جرم صاحبنا حتى تجي بصاحبك
 فتجرح فاصطلمى هذه العقوبة بينهم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانه احكم بهما في التوراة فامس بها فوجها وعندي ابي داود ايضاً
 دعا بالشهود فجاء اربعة فشهدوا وانهم راوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة **وسأله** صلى الله عليه وآله وسلم ما عمن مالان يطهر
 وقال ان قد زنت فاسل الى قوم هل تعلمون بعقل يا سأتكر ون منه شيئا قالوا ما فعل الا وفي لعقل من صاحبنا فيما نرى فاقر اربع
 مرات فقال في الخامسة انكها فقال نعم قال حتى غابت لك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المرد في المكحلة والرشاق في اليبس قال نعم قال
 فهل تدري ما الزنا قال نعم انتيت منها حراما ياتي الرجل من امراته حلالا قال فما تريد بهذا القول قال ريد ان تطهر في فامر رجلا
 فاستنكه ثم اسبى فرجهم ولم يحفر له فلما وجد من الحجارة فرشيت حتى مر برجل معه لحى جمل فضرب وضرب الناس حتى مات فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم هلا تركتموه وجئتوني به **وفي بعض** طرق هذه القصة ان صلى الله عليه وآله وسلم قال له شهدت على
 نفسك اربع مرات اذهبوا به فارجموه **وفي بعض** طرقها ان صلى الله عليه وآله وسلم سمع رجلا من اصحابه يقول حلهما لصاحبه الم تر الى هذا الذي
 سئل الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنهما ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار سائل برجليه فقال ابن فلان وفلان فقالوا
 نحن ذان يا رسول الله فقال نزل وكلا من جيفة هذا الحمار فقالا يا نبي الله مع هذا قال فما نلتما من عرض اخيكما انفا اشد اكلامه في
 الذي نفسي بيده انه الآن لفي انهار الجنة يتغمس فيها **وفي بعض** طرقها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلمك رايت

في تمام ما حلت استكرهت وكل هذه الاقوال صحيحة وفي بعضها انه من فطرت له خبير ذكرها مسلم وهي كطعن من روى
 بن الهيثم وان كان مسلم روى له في الصحيح فالثقة قد يغلط على احد واباحه الرازي قد تكلم فيه وانما حصل الوهم من خبر الغامض
 فسكن الى ما عرفت والله اعلم وجاءته صلى الله عليه وسلم الغامضية فقالت اني قد زينت فظهر في وانه ردها فقالت تزني كما روت
 ما عرفت والله اني بحلي فقال اذهبى حتى تلدى فلما ولدت ائت به بالصبي في خفة فقالت هذا قد ولدت فقال ذهبي فارضين حتى تعطيني
 فلما قطعت ائته به وفي يده كسر خبز فقالت هذا قد فطنته واكل الطعام قد هم الصبي الى رجل من المسلمين ثم اسرها فحضر لها الرضا
 وامر الناس فزجوها فاقبل خالد بن الوليد بمحرم فرمى راسها فينجز الدم على وجهها فسميها فسمع بنو الله صلى الله عليه وآله وسلم سبب اياها
 فقال مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت لوبة لو تاب بها صاحب مكس لغفر له ثم اسرها فحضر لها الرضا
 صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله اني اصببت حدا فاقم على ولم يسأله عنه وحضرت الصلوة فضلع مع النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقام اليه الرجل فقال يا رسول الله اني اصببت حدا فاقم في كتاب الله قال ليس قد صليت معنا قال نعم قال فان الله قد غفر لك ذنبك
 او قال حد لم تنفق عليه وقد اختلف في وجه هذا الحديث فقالت طائفة اقرى رجل لم يسمه فلم يجبه على الامام استفساره ولو سمع الجاهل
 كما حد ما عرفت وقالت طائفة بل غفر له بتوبته والتائب من الذنب كمن لا ذنب له وعلى هذا فمن تاب من الذنب قبل ان يحد الله عليه
 سقطت عنه حقوق الله تعالى كما تسقط عن المحارب وهذا هو الصواب وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل قال اصببت من امرأة قبله
 فازلت اقم الصلوة طهر في النهار والليالي ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين فقال رجل الى هذه فقال بل من عمل
 بها من امتي متفق عليه وقال استدلال به من يرى ان الغفر ليس بواجب لان الامام اسقط ولا دليل فيه فقام له وخرجت امرأة تريد الصلوة
 فبجها رجل ففرض حاجتها منها فصاحت وفرو من عليها غيره فاخذوه فظننت انه هو وقالت هو الذي فعل بي فانتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله وسلم فامر بوجهه فقام صاحبها الذي وقع عليها فقال ناصحها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذهبى فقد غفر الله لك و
 قال للرجل فاحسنها فقالوا لا ترجم صاحبها فقال لا لقد تابت لوبة لو تاب بها اهل المدينة لقبول منهم ذكره احمد واهل السنن ولا فتوى ولا حكم
 احسن من هذا فان قيل كيف امر بوجهه قيل لو انكم ترجموه ولكن لما اخذ وقالت هو هذا ولم ينكر ولم يخبر عن نفسه فافقوا على القوم
 به في صورة المرسى قول المرأة هذا هو وسكوت المريب وهذه القرائن اقوى من قرآن حد المرأة بلعان الرجل وسكوتها فقام له ولوث ثاثر
 في الماء والحد ود والاموال اما الدماء ففي القسامة واما الحد ود ففي اللعان واما الاموال ففي قصة الوصية في السفر فان الله تعالى حكم بانه
 ان اطعم على ان الشاهدين والوصيين ظما وغدا ان يحلف اثنان من الورثة على استحقاقها ويقضيه لهم وهذا هو الحكم الذي لا حكم غيره
 فان اللوث اذا اثر في اراقة الدماء والهاق النفوس بالحد فلان يعمل به في المال الطريق الا في الاحصاء قد حكم به بنو الله سليمان بن داود في
 النسب مع اعتراف المرأة انه ليس له لها بل هو ولد الاخرى فقال لها هو ابنك ووش تراجم الناس على قصته التوسعة للحاكم ان يقول الشيء
 الذي لا يفعل فعل المستبين به الحق ثم ترجم عليه ترجمة اخرى فقال الحكم بما ياتى في الحكم عليه ذابطين للحاكم ان الحق غيره اعترف
 به وهذا هو العلم استنباطا ودليلا ثم ترجم عليه ترجمة ثالثة فقال نقض الحكم ما حكم به من هو مثله او اجل منه قلت وفيه رد لقول من قال
 يكون ابنهما اجر للنسب مجرى الآل وفيه ان حكم الحاكم لا يبرئ الاشياء عن مقتضى الباطن وفيه نوع لطيف شريف عجيب من انواع العلم النافعة
 هو الاستدلال بقدر الله على شيء فان سليمان صلى الله عليه وسلم استدلال به اقله والله وخلق في قلبه من الرحمة والشفقة بحيث
 ابستان يشق الولد على ان ابنها وقوى هذا الاب تدل رضى الاخرى بان يشق الولد تالت نعم شقة وهذا قول لا يصد من لم وانما يصد
 من حاسد يريد ان يتاسى بصاحبه النعمة في زوالها بعد كمالها اليه عنده هو ولا احسن من هذا الحكم وهذا الفهم واذا لم يكن مثل هذا في الحكم
 اضاع حقوق الناس وهذه الشريعة الكاملة طائفة بالاشوجن في ذلك مناظرة بين ابى لوفيا بن عقيل وبين بعض الفقهاء فقال بن عقيل

الأمور

فذلك

اشباهها من

العمل بالسياسة هو الحكم والسياسة هي ما قاله الاخر للسياسة الاما وافق الشرع فقال بن عقيل للسياسة ما كان من الافعال يكون التام
مع اقرب الى الصلاح وابتعد عن الفساد وان لم يشعر الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحى فان اردت بقولك لسياسة الاما وافق
الشرع اى الخالف ما نطق به الشرع فهمهم وان اردت ما نطق به الشرع فخطأ وتخطى للصحة فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل للمثل ما
لا يحل به عالم بالسياس ولو لم يكن الاخرى الصالح كان رايها اعتدوا فيه على مصلحة وكان ذلك تخريق على كرم الله وجهه الزنادقة في الاخايد ونحوهم من جبابرة
قلت هذا موضع من اقدامه ومضلة افهامه وهو مقام ضلك في معترك صعب فطيف طائفة فطماوا الحد ودو ضيعوا الحقوق وجنوا واهل
اهل الجور على نفسه وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد وسدوا على انفسهم طرقا صحيحة من الطرق القبيحة فبها الحق من البطل في
عطواهم علمهم وعلم الناس بما لا اذلة حتى ظننا منهم منا فانها لقواعد الشرع والذي اوجبهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة
والتطبيق بين الواقع وبينها فلهذا راي ولاية الامر ذلك وان الناس لا يستقيم امرهم الا بشئ زائد على ما فهم هؤلاء من الشريعة فاحلوا
لهم قوانين سياسية ينظم بها مصالح العالم فتولد من تقصير اولئك في الشريعة واحداث هؤلاء ما احدثوه من اوضاع سياسية هم شرطوا
وفساد عريض وتقام الامم وتعد راسدرا كرهوا فطيف طائفة اخرى في شغوت من مابنا قض حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين امت
من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله فان الله ارسل رسوله وانزل كتب ليقيم للناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به السموات
والارض فاذا ظهرت امارات الحق وقامت ادلة العقل واسفر صبحه باى طريق كان فقم شرع الله ودينه ورضاه وامره والله تعالى لم يحصر طرق
العدل وادله واما رايه في نوع واحد وبطل غيره من الطرق التي هي قوى منه وادل واظهر بل بين بما يشع من الطرق ان مقصود اقامة
الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فاي طريق استعمل بهما الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها والطرق اسباب وسائل لا
تراد لذاتها وانما المراد غاياتها التي هي المقاصد ولكن نبه بما شرع من الطرق على سببها وامثالها ولن تجد طريقا من الطرق للثبته للحق الا
في شئ من سبيل الدلالة عليها وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ولا نقول ان السياسة العادلة بخلاف الشريعة الكاملة بل هي جزء
من اجزائها وباب من ابوابها وتسميتها بسياسة اس اصطلاحى والا فاذ كانت عدلا لافى من الشرع فقد جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في تهمة وعاقبة تهمة لما ظهرت امارات الريية على انفسهم فمن اطلق كل منهم وحله سبيلا وحلفه مع حله باشتهاره بالفساد في الارض ونقب
الدور ونوازل السرقات والاسباب مع وجود المسروق معه وقال لا اخذه الا بشاهدي عدل واقرار اختيار وطوع فقول بخلاف السياسة
الشريعة وكان ذلك منعه من النبي صلى الله عليه وسلم الغالب من الغلبة سهم وتخريق الخلفاء الراشدين متاعه ومنع المسئ على اميرة سديلة واخذ
شطر مال ماله الزكاة واضعاف الغرم على سارق مالا قطعه وعقوبته بالجلد واضعاف الغرم على كاتم الصقالة وتخريق عمن بن الخطاب ثبوت
النار وتخريق قرية يبايع فيها الخمس وتخريق قص سعد بن ابى وقاص لما احتج في عين رعيته وحلق راس نصر بن حجاج ونفيه وضرب صبيغنا
بالدرة لما يتبعه المشابك فقال عنه الى غير ذلك من السياسة التي ساس بها الامة فسدت سنة الى يوم القيمة وان خلفاء من خلفها ولقد
حل احب النبي صلى الله عليه وسلم في الزنا بغير الحبل وفي الخس بالرائحة والقي وهذا هو الصواب فان دليل القى والرائحة والحبل والشراب
على الزنا اولى من البينة قطعا فكيف يظن بالشريعة الغلاء اقوى لدليلين ومن ذلك تخريق الصديق اللطيف والقاء امير المؤمنين على كرم الله
وجهه له من شاطئ على لسه ومن ذلك تخريق عثمان للصاحفة المخالفة للمصنف الذي جمع الناس عليه وهو الذي بلسان قريش ومن ذلك تخريق الصديق
للخجاء السلي ومن ذلك اختيار عمر رضي الله عنه الناس افراد الجرح وان يعمر ولا في غير شهر الحج فلا يزال البيت الحرام معمورا بالجبابرة والمعتمدين
ومن ذلك منع عمر رضي الله عنه الناس من بيع امهات الاولاد وقل باعوه في حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيوة ابى بكر رضي الله عنه
وارضاه ومن ذلك الزامها بالطلاق الثلاث لمن وقع بغيره واحل عقوبة له كما صرح هو به والا فقد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه واله
سلم والى بكر وصدا لمن امارته هو مجمل واحدة الى اضعاف اضعاف ذلك من السياسات العادلة التي ساسوا بها الامة وهي مشتقة من اصول

الشرعية وقواعدها وتقسيم بعضها من الحكم الى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم الذين لا يفرقون حقيقة ولا حقيقة من الدين
الى عقل ونقل وكل ذلك تقسيم باطل بل السياسة والحقيقة والطريقة والعقل كل ذلك ينقسم الى قسمين صحيح وفاسد والصحيح ينقسم من
اقسام الشريعة لا قيم لها والباطل منها ما فيها وهذا الاصل من اهم الاصول وانقسمها وهو بنى على حوت واحد وهو عموم رسالته
صلى الله عليه وآله وسلم بالنسبة الى كل ما يحتاج اليه العباد في معارفهم وعلومهم واعمالهم وان لم يخرج امتد الى احد بعلا وانما حاجتهم الى
يبلغهم عن ما جاء به فلن سالت عموم ما يحفظون لا يتطرق اليها تخصيص عموم بالنسبة الى الرسل اليه وعموم بالنسبة الى كل ما يحتاج اليه من
بعض اليه في اصول الدين وفروعها فرسالته كافية شافية عامة لا يخرج الى سواها ولا يتم الايمان الا بالاشهاد عموم رسالته في هذا وهذا
فلا يخرج احد من المكلفين عن رسالته ولا يخرج من نعم من انواع الحق الذي يحتاج اليه الامة في علومها واعمالها عما جاء به وقد توفى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم وما طارث قلبه بشيء في السماء الا ذكر للائمة من علماء عليهم كل شيء اذ اب القل واداب الجاه والنوم والقيام والقعود والاكل
الشرب والركوب والنزول والسفر والاقامة والصمت والكلام والعزلة والخلطة والغذاء والفقر والصحة والمرض وجميع احكام الحياة والموت و
وصفهم العرش والكرسي واللائكة والجن والنار والجنة ويوم القيمة وما فيه حتى كانه راي عين وعرفهم معبودهم والهمم التي تعرف حتى كانهم
يروونه ويشاهدونه باوصاف كماله ونعوت جلاله وعرفهم الانبياء واممهم وما جرى لهم معهم حتى كانهم كانوا بينهم وعرفهم من طرق الخير
والشر دقيقتها وجليلها ما لم يكن يعرفه بنى لائمه قبله وعرفهم صلى الله عليه وآله وسلم من احوال الموت وما يكون بعده في البرزخ وما يحصل
فيه من النعيم والعذاب الروح والبدن ما لم يعرفه بنى غيره ولكن لك عرفهم صلى الله عليه وآله وسلم من ادلة التوحيد والنبوة والمعاد والرزق على
جميع فرق اهل الكفر والضلال ما ليس بن عرفه حاجة الى من بعده اللهم الا الى من تبلغنا اياه وبينه ويوضحه من ما خفي عليه ولكن لك عرفهم
صلى الله عليه وآله وسلم من مكائلك الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر والعلو والعلو ورعوه حتى رعايته لم يقيم لهم عدوا ابدا ولكن لك عرفهم
صلى الله عليه وآله وسلم من مكائلك ابليس وطرق التي ياتيهم منها وما يخرجون به من كيد ومكر وما يدفعون به شره ما لا مزيد عليه
وكذلك لك عرفهم صلى الله عليه وآله وسلم من احوال نفوسهم واوصافها ودراساتها وكما ينهها ما لا حاجة لهم معه الى سواها ولكن لك عرفهم صلى
الله عليه وآله وسلم من امور عايشهم ما لو علموه وعلموه لاستقامت لهم دينهم اعظم استقامة وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والاخرة برمته
ولم يهجم الله الى احد سواه فكيف يغفل ان شيعته الكاملة التي ما طرق العالم شريعة اكل منها نافعة تحتاج الى سياسة خارجة عنها
تكملها او الى قياس او حقيقة او معقول خارج عنها ومن ظن ذلك فهو كمن ظن ان بالناس حاجة الى رسول اخر بعد وسبب هذا الخفاء
ما جاء به من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له اصحابه الذين اكتفوا بما جاء به واستغنوا به عن ما سواه ونفوا
به القلوب في البلاد وقالوا هذا محمد نبينا اليانا وهو محمدنا اليكم وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يمنع من الحديث عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم خشية ان يشتغل الناس به عن القرآن فكيف لو راي اشتغال الناس بآرائهم وزبد افكارهم وزبالة اذهانهم عن القرآن
والحديث قاله المستعان وقد قال الله تعالى ولم يكن لهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم ان في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون وقال
تعالى وانزلنا عليك الكتاب تبينا لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين وقال نعم يا ايها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء
لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين وكيف يشفي ما في الصدور كتاب لا يفنى وهو ما تبينه السنة بعشر محشاة الشريعة كيف يشفي
ما في الصدور كتاب لا يستفاد منه اليقين في مسألة واحدة من مسائل معرفة الله واسماؤه وصفاته وافعاله او عامتها ظواهر لفظية
دلائلها موقوفة على انتفاء عشرة امور لا يعلم انتفاؤها سبحانه هذا الجهد العظيم وبالله العجب كيف كان الصحابة والتابعون قبل
وضع هذه القوانين التي اتى الله بنيناها من القواعد وقبل استخراج هذه الاراء والمقاييس والاوضاع اهل كانوا مهتمين مكتفين
بالمصوص ام كانوا على ذلك حتى جاء المتأخر ون فكانوا اعلم منهم واهلك واضبط بشريعة منهم واعلم بالله واسماؤه وصفاته وما يجب له

وفتحهم عليه منهم قوله لان يلقاه الله بكل فينب ما خلا الاشرار به حين من ان يلقاه هذا الظن الفاسد والاعتقاد الباطل **فصل** وهذا من نبيذ
 سيد من كلام الامام احمد رحمه الله في السياسة الشرعية قال في رواية للروزي وابن منصور والحدث بنحو ان لا يقع من الا الفساد والتعريض
 له والامام نهي الى بلديا من فساد اهل وان خاف عليهم **وقال** في رواية حنبل قيس بن شبح في رواية عن مضان او ان شيئا نهي
 اقيم المحل عليه وغلظ عليه مثل الذي يقتل في الحرمية **وقال** في رواية حنبل في التسلية المرأة تعاقبان وتوديان
قال اصحابنا اذا راى الامام تحريق اللوطي بالنار فله ذلك لان خالد بن الوليد كتب الى بكى رضي الله عنه انه وجد في بعض نواحي العراق
 يتحرق كائنه المرأة فاستشار اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم امير المؤمنين علي كرم الله وجهه وكان اشدهم قولا فقال ان هذا ان
 لم يخص به احد من الامم الا واحدة فصنع الله بهم ما قد علمتم اري ان يحرقوه بالنار فاجمع راي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان
 يحرقوه بالنار فكتب ابو بكر الصديق رضي الله عنه الى خالد بن الوليد رضي الله عنهما بان يحرقوا فحرقهم ثم حرقهم ابن الزبير ثم حرقهم هشام
 ابن عبد الملك **وفصل** الامام احمد رضي الله عنه فمن طعن على اصحابه انه قد وجب على السلطان عقوبة وليس للسلطان ان يعفو عنه
 بل ياجبه ويستتيب فان تاب الى الا اعادة العقوبة **وصرح** اصحابنا في النساء اذا خيف عليهن للمساخطة حرم خلوة بعضهن ببعض
صوابان من اسلم وتحت اختان فانه يجزى على اختيار احد هما فان لم يضرب حتى يختار **قالوا** وهكذا كل من وجب عليه حتى فاستم
 من ادائه فانه يضرب حتى يؤديه ولما كلام مالك واصحابه في ذلك فمشهور وابعاد الناس من الاخذ بذلك الشافعي رحمه الله تعالى مع انه
 اعتبر قرائن الاحوال في كل من مائة موضع وقد ذكرنا منها كثيرا في غير هذا الكتاب منها جواز وطى الرجل المرأة ليلة الزفاف وان لم يرها
 لم يشهد عدلان انها امرأة بناء على القرائن **ومنها** قبول الهدية التي يوصلها اليه صبا وعيالا وكافر وجواز اكلها والتصرف فيها
 ان لم يشهد عدلان ان فلانا اهدي اليك كذا ابتداء على القرائن ولا يشترط تعلقه ولا تعلق الرسول بلفظ المربة والهدية **ومنها** جواز
 تصرف في باب بقر حلقه ودرقه عليه وان لم يستاذنه في ذلك **ومنها** استدعاء المستأجر للدار والبستان لمن شاء من اصحابه
 وضيواف وانزالهم عندا ملأ وان لم يستاذنه نطقا وان تضمن ذلك نص فيهم في منفعة الدار واشتغالهم اكنيف واضعاهم السلم
 ونحوه **ومنها** جواز الاقدام على الطعام اذا وضعه بين يديه وان لم يصح له بالاذن لفظا **ومنها** جواز شرب من الاناء وان
 لم يقد له اليه ولا يستاذنه **ومنها** جواز قضاء حاجته في كنيفه وان لم يستاذنه **ومنها** الاستناد الى وسادته **ومنها** اخذ ما
 يبغذه رغبة عنه من الطعام وغيره وان لم يصح بتملكه له **ومنها** انتفاعه بفراش زوجته ولحافها ووسادتها وانيتها وان لم
 يستاذنها نطقا الى اضعا فاضعا ذلك وهل السياسة الشرعية الامن هذا الباب وهي الاعتماد على القرائن التي تفيد القطع تارة والظن
 الذي هو اقوى من ظن الشهود بكثير تارة وهذا باب واسع قد تقدم التنبيه عليه مرارا لا يستغنى عنه المقتى والحاكم **فصل** فلان
 الفتاوى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر طرقت من فتاويه في الاطعمة **وسئل** صلى الله عليه وسلم عن الثوم احرام هو قال لا
 ولكنه اكرهه من اجل الخث ذكره مسلم **وسأل** صلى الله عليه وسلم ابو بوبه عن رجل نكح البصل فقال بلى ولكن يغشاني ما لا يغشاكم ذكره
 احمد **وسئل** صلى الله عليه وسلم عن الضبي احرام فقال لا ولكن لم يكن بارض قومي فاجلدني اصاب متفق عليه **وسئل** صلى الله عليه وسلم
 قاله وسلم عن السم والخبز والقمح فقال الحلال ما احل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكنت عنه فهو مما عفا عنه ذكره ابن
 ماجه **وسئل** صلى الله عليه وسلم عن الضبي فقال وياكل الضبي احد **وسئل** صلى الله عليه وسلم عن الذئب فقال وياكل
 الذئب احد في حين ذكره الترمذي وعند ابن ماجه قال قلت يا رسول الله ما تقول في الضبي قال من ياكل الضبي وان صحت بيش جابر في انا
 الضبي فان في القلب منه شيئا كان هذا الحديث يدل على تركه اكله نقه لا وتنها والله اعلم **وسألت** صلى الله عليه وسلم عن
 رضي الله عنها فقال ان قوما يا قوتنا باللم لانني اذكر اسم الله عليه ام لا فقال سموا انتم وكلوا ذكره البخاري **وسأل** صلى الله عليه وسلم

اليهود فقالوا ناكل ما قتلنا ولا ناكل ما قتل الله فانزل الله وما لكم الا ناكل ما قتل الله عليه السلام لا يلهيكم هذا
 ابوداود وان الذي سأل هذا السؤال هم اليهود والمشهور في هذه القصة ان المشركين هم الذين اوردوا هذا السؤال وهو الصحيح ويدل عليه كون
 السورة مكية وكون اليهود يحرمون الميتة يحرمها للساكنين فكيف يجوزون هذا السؤال وهم يوافقون على هذا الحكم ويدل عليه ايضا قوله
 وان الشياطين ليوحون الى وليائهم ليجادوكم فهذا سؤال مجادل في ذلك واليهود لم تكن تجادل في هذا وقد رواه الترمذي بلفظ ظاهر
 ان بعض المسلمين سأل هذا السؤال ولفظه اني ناس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انا ناكل ما نقتل ولا ناكل مما قتل الله
 فانزل الله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه الى قوله واطعموهم انكم مشركون **وهذا** الاية ناقصة كون المشركين هم الذين اوردوا السؤال
 فسأل عن المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم فها حسبان اليهود سألوا عن ذلك الا وهما من اعداء الرواة والله اعلم **وسأله صلى الله**
عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله اني اذا صبت اللحم انشمت للنساء واخذتني شهوتي فحرمت على اللحم فانزل الله تعالى يا ايها الذين
 امنوا لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين واكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ذكره الترمذي **وسأله**
صلى الله عليه وآله وسلم ابو ثعلبة الخشقي رضي الله عنه فقال ان ارضنا ارضا هل كئيب وانهم ياكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع
 يا نبيهم وقد ورثهم قال صلى الله عليه وآله وسلم ان لم تجلوا غير ما فارضوها واطعموها فيها واشربوا قال قلت يا رسول الله ما يجزينا وما يحرم
 علينا قال لا تاكلوا لحم الخنزير ولا شربة الخمر ولا شربة الخمر ولا شربة الخمر ولا شربة الخمر ولا شربة الخمر ولا شربة الخمر ولا شربة الخمر
 كل ذي ناب من السباع حرام وهذا ان اللفظان يبطلان من تناول فيه كل ذي ناب من السباع بانه في كراهة فهو تاويل فاسد قطعا
 وبالله التوفيق **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم ما تكون الذكاة الا في الحلق واللبة فقال لو طخت في فخذهما لاجزأ عنك ذكره ابو داود
 وقال هذا ذكاة المزدري وقال يزيد بن هرون هذا للضرة وقيل هو في غير المقدور عليه **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن
 يكون في بطن الناقة او البقرة او الشاة انقلية ام ناكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاة امه ذكاة احمد وهذا يبطل تاويل من تناول
 الحديث انه يذكي كما يذكي امه ثم يوكل فانه امرهم باكله واخبار ذكاة امه ذكاة له وهذا لان جزء من اجزائها فلم يجز ان يذكي اجزائها
سأله صلى الله عليه وآله وسلم رافع بن خديج فقال نالنا قوا العذو والعدو اذ لم نكن بالليطة فقال لبي صلى الله عليه وآله
 وسلم ما هذا الدم وذكر اسم الله عليه فكل الا ما كان من سن او ظفر فان السن عظم والظفر مدي الحيشة متفق عليه والليطة الفلق من القصب
وسأله صلى الله عليه وآله وسلم عبد بن حاتم رضي الله عنه فقال ان احدا يصيد الصيد وليس معه سكين اذ يجز بالروية وشقة العصي فقال
 لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر الدم واذا ذكر اسم الله ذكره احمد **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة حل بها الموت فاخذت جارية
 حجر فلجحتها فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باكلها ذكره البخاري **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن شاة نذبت فيها الذئب فذبحها
 برة ففخص لهم في اكلها ذكره النسائي **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن اكل الحوت الذي جرب البحر عنه فقال كلوا رزقا اخرجه
 الله لكم واطعمونا ان كان معكم متفق عليه **وسأله** صلى الله عليه وآله وسلم ابو ثعلبة فقال نالنا بارض صيدا صيد بقوسي وبكلية المعلم
 وبكلية الذي ليس يعلم فما يصح لي فقال ما صلت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صلت بكلية المعلم فذكرت اسم الله عليه
 فكل وما صلت بكلية غير المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه وهو صريح في شق ط الشمية محل الصيد ودلالة على ذلك اصح
 من دلالة على تحريم صيد غير المعلم **وسأله** صلى الله عليه وآله وسلم عدي بن حاتم فقال اني ارسل كلابي المعلقة فيمسكن على
 واذا ذكر اسم الله فقال اذا ارسلت كلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل ما اصاك عليك قلت وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب
 ليس منها قلت فانه ارعى بالمعروض الصيد فاصيب فقال اذا رصيت بالمعروض فخرق فكله وان اصابه بعرضه فلا تاكل متفق عليه وفي
 بعض الفاظ هذا الحديث الان ياكل الكلب فان اكل فلا تاكل فاني اخاف ان يكون انما امسك على نفسه وان خالطها كلاب من غير ما فلا تاكل

فأما أنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره وفي بعض النسخ إذا أرسلت كلبا لطلب فذكر اسم الله فكل من أكل من عليه فله حيا
فأذا جردت أو ركت قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أكل الكلب كونه وفي بعض النسخ إذا رميت به ملك فذكر اسم الله وفي رواية فكل من أكل من
اليومين والثلاثة ولم يجد فيه الاثر به ملك فكل أرشدت فان وجدت خروبا في الماء فلا تأكل فانك لا تدري الماء قتل أم لم يمتك **وسأل**
صلى الله عليه وآله وسلم أبو ثعلبة الخشني فقال يا رسول الله ان لي كلبا مكلبة فافتنه في صيدها فقال ان كانت الكلاب مكلبة فكل ما
امسكت عليك فقال يا رسول الله ذكركم ذكي وغير ذكي قال ذكي وغير ذكي قال وان أكل منه فقال ان أكل منه قال يا رسول الله افتنه في قوسى
كل ما امسكت عليك قوسك قال ذكي وغير ذكي قال ذكي وغير ذكي قال وان تغيب عنك فلم يصل الغيب تغيب أو تجد في ثمر
غير اسمه ملك ذكره أبو داود ولا يناقض هذا قوله لعدى بن حاتم وان أكل فلا تأكل فان حديث عدى فيما أكل منه حال صيده اذ يكون
ممسكا على نفسه وحده يشاء ثعلبه فيما أكل منه بعد ذلك فانه يكون قد امسك على صاحبه ثم أكل منه بعد ذلك وهذا لا يحسم
كما لو اكل ما ذكره صاحبه **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم عن الذي يذرك صيده بعد
فقال كل ما لم يمت ذكركم مسلم **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم اهل بيت كانوا في الحرة محتاجين ماقت عندهم ناقة لهم واغنيهم فرخص
لهم في اكلها فصمتهم ببيعة شاةم ذكركم احمد وعند أبي داود ان رجلا من اهل الحرة ومعه ابله وولده فقال رجل ان لي ناقة ضلت فان
وجدتها فامسكها فوجدها فلم يجد صاحبها فرضت فقالت امراته اخبرها فابي نفقت فقالت اسلمها حتى نقد شهرها ولحمها تأكل فقال
حتى اسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتاه فقال هل عندك غنا يغنيك قال لا قال فكلوه قال فجاء صاحبها فاخبره الخبر
فقال اهل البيت فخرجت منها قال استحييت منك في ذلك على جوار المسالك بالميتة المضطر **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال من الطعام
طعام يخرج منه فقال لا يخرج في نفسك شيء صارت فيه التضارئة ذكره احمد ومعناه والله اعلم النهي عما شابه طعام النصارى يقول
لنقل في بل من فاجابه بحاجهم ونظر النصارى دون اليهود والنصارى لا يحرمون شيئا من الاطعمة بل يسمون ما دبت ودبر من الغيل الى البعوض
وسأل صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن عامر فقال لك تبعثنا فأنزل يقوم لا يقر وننا فماتت فقال ان نزلت يقوم فامر والكم بما
ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حتى الضيف الذي ينبغي لهم ذكره البخاري وعند الترمذي ان ابنه يقوم فلا يضيفه
ولا يوردون ما لنا عليهم من الحق ولا نحن نأخذ منهم فقال ان ابوا الا ان تأخذوا فخذوه وعند أبي داود ليلة الضيف حتى
كل مسلم فان اصبحت فبناؤه محرما كان دينيا عليه ان شاء ما قضاء وان شاء تركه وعند ابيهم من نزل يقوم فعليه ان يقره وان
لم يقره فله ان يعفهم به مثل قرأه **وهو دليل** على وجوب الضيافة وعلى اخذ الانسان نظير حقه من هو عليه اذا لم يدفعه وقتل
استدلاله في مسئلة الظفر ولا دليل فيه لظهور سبيل الحق ما هنا فلا يتم الاخذ كما تقدم في قصة هند مع ابى سفيان **وسأل**
صلى الله عليه وآله وسلم عوف بن مالك فقال لرجل امر به فلا يقربني ولا يضيفني ثم يسر به افاحنيه قال لا بل اقره قال ورائي ليحني
النبي صلى الله عليه وآله وسلم رث الثياب فقال هل لك من مال قال قلت من كل المال قد عطاك الله من الابل والغنم قال فابر عليك
ذكره الترمذي **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم عن جارية الضيف فقال يومه وليلة والضيافة ثلاثة ايام فما كان وراء ذلك
فهو صدقة ولا يحل له ان ينوي عنده حتى يخرج به متفق عليه **فصل** **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم عن الحقيقة وكان كره الاسم
وقال من ولد له مولود فاحب اليك عنه فليقل ذكره احمد وعند ابي بصير انه سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الحقيقة فقال لا يجب
الله العقوق كان كره الاسم قالوا يا رسول الله انما نسألك عن احبنا يولد له ولد قال من يولد له ولد فاحب اليك ينسك عنه فلينسك
عن الغلام شاتلن مكافيتان وعن الجارية شاة **فصل** **وسأل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل اني لا اروي من نفسي احرة
قال فان القدح عن فيك ثم تنس قال فان اري القدح فيه قال فاهم فها ذكره مالك وعند الترمذي انه صلى الله عليه وآله وسلم

عن النبي في شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب من هذا الماء لم يضره شيء
وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن البتة فقال كل شيء سكر فهو حرام **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن البتة فقال كل شيء سكر فهو حرام
الله اقتنا في شربين كنا صنعها يا أيمن البتة وهو من الحسل ينبت تحت الشجر والمز وهو من الدرة والشعر ينبت تحت الشجر فقال
كل مسكر حرام متفق عليه **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم طارق بن سويد عن الخنقنها ان يصنعها فقال نعم اصنعها باللدواء
فقال انه ليس بدواء ولكنه داء **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل من اليمن عن شراب بارضهم يقال له المزرق قال مسكر هو قال نعم
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر حرام ولو كان على يد عبد من عبدي من المشركين من طينة الخبال قالوا يا رسول الله ما طينة الخبال قال عرق اهل النار
او قال عصارة اهل النار **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل من عبد القيس فقال يا رسول الله ما ترى في شراب نصنع في ارضنا من ثمار
فخر من تحت سائر الاشجار حتى يصب في قنطرة صلاته قال لا تشربه ولا تشق اخاك المسلم قال الذي نفسي بيده او والذي يحلف
لا يشرب رجل ابتغى لذة سكر فيسقيه الله الخمر يوم القيمة ذكره احمد **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر فقال لا يشربها ولا يشق اخاك المسلم
وسئل صلى الله عليه وآله وسلم ابو طلحة عن ايتام وروا خمر فقال اهرقها قال فلا نجسها خلا قال لا ذكره احمد وفي لفظ ان يتيم كان في حجر
ابي طلحة فاشترى خمر فلما حوت الخمر سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذ خلا قال لا **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم قوم فقالوا
اننا نتبذ نبيذ انشرب به على غلامنا وعشائنا وفي رواية على طماننا فقال شربوا واجتنبوا كل مسكر فاعادوا عليه فقال لا والله
ينهاكم عن قليل ما اسكر وكثير ما ذكره الدارقطني **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن قيس وزاد اللي رضي الله عنهما فقال لنا
اصحابنا عناب وكرم وقلن الخمر فما نصنع بها قال نتخذون زبيا قال نصنع بالزبيب اذا قال تنفعونهم على غلامكم وتشربون
عشائكم وتنفعونهم على عشائكم وتشربون على غلامكم قال قلت يا رسول الله فخر من قل علمت ونحن بين ظهراني من قد علمت فمن ولينا
فقال الله ورسوله قال حسبي يا رسول الله **فصل** في طرف من فتاوى صلى الله عليه وآله وسلم في الايمان والنداء **وسئل** سعد
ابن ابى وقاص فقال يا رسول الله اني حلفت باللات والعزى وان المهدي كان قريبا فقال قل لا اله الا الله وحده لا شريك له ثلاثا ثم انثرت
بساطك ثلاثا ثم تحوذ ولا تعد ذكره احمد وليا قال صلى الله عليه وآله وسلم من اقتطعت امرؤ مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة ووجب
له النار **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم ان كان شيئا يسيرا قال وان كان قضيبا من اراك ذكره مسلم **واعلم** رجل عند النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ثم رجع الى اهله فوجد الصبية قد ماتوا فاهله بطعام فحلف لا يأكل من اجل الصبية ثم بدا له فاكل قال يا رسول الله صلى
عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فقال من حلف على يمين ثم غلبها خيرا منها فليأتها وليكفر عن يمينه ذكره مسلم **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم
والله وسلم مالك بن فضالة فقال يا رسول الله ارايت ابن عمي اسأله فلا يعطيني ولا يقبلني ثم يجتابني الى فيلتي فيسألني وقد حلفت
ان لا اعطيه ولا اصله قال فمروني ان اتي الذي هو خير والكفر عن يمينه وخرج سويد بن حنظل وواتل بن حجر يريدان رسول الله
الله عليه وآله وسلم مع قومهما فاخذوا ثلثا من ولده فخرج القوم ان يحلفوا انه اخوهم وحلف سويد انه اخوهم فحلفوا سبيلا **فسألوا**
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال انت ابرهم واصدقهم المسلم اخو المسلم ذكره احمد **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن
رجل نذ ان يقوم في الشمس لا يقعد ويصوم ولا يفطر بنهار ولا يستظل ولا يتكلم فقال من واه فليستظلم وليتكلم وليقعد
ليتم صومه ذكره البخاري وفي دليل على تفريق الصفة في النذر فان من نذر قربة وغير قربة صح في القربة وبطل في غير القربة
وهكذا الحكم في الوقف سواء **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عمر رضي الله عنه فقال اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في
المسجد الحرام فقال وفي نذرك متفق عليه قل اجتنبه من يرى جواز الاعتكاف من غير صوم ولا حجة فيه لان في بعض لفاظ الحديث
ان اعتكف يوما او ليلة ولم يرامه بالصوم اذ الاعتكاف المشيوع اما هو اعتكاف الصائم فيل اللفظ المطلق على المشيوع **وسئل**

فضالة
سأل

الصيام

صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي اسحق انه نذر ان تقبل بيت الله الحرام ما فيه غنم حتى قام هذا الرجل فقاموا معه
 ذكره احمد وفي الصحيحين عن عتبة بن عاص قال نذرت ان تقبل بيت الله الحرام ما فيه غنم حتى قاموا معه
 فاستفتيته فقال عتبة وتكفي عند الامام اهل ان تحت عتبة نذرت ان تجر ماشية وانها لا تطيق ذلك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ان الله لغني عن مشي اخيك فان كب ولته بدنة **ونظر** هو يخطب الى اعلى قائم في الشمس فقال ماشا نذرت ان لا ازال في الغنم
 حتى يفرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الخطبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس هذا انما النذر فيما ابتغى به وجه الله
 ذكره احمد وراى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيخا يهادى بين ابنيه فقال ما بال هذا قالوا نذرت ان عيشة فقال ان الله غني عن
 نذر يبيد انفسه وامر ان يركب متفق عليه **ونظر** الى رجلين مقتربين يمشيان الى البيت فقال ما بال لقران قالوا يا رسول الله نذر
 ان نضيق الى البيت مقتربين فقال ليس هذا انما النذر فيما ابتغى به وجه الله ذكره احمد وسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت
 ان ابي توفي وعليها نذر صيام فتوفيت قبل ان تقضى فقال ليصم عنها الولي ذكره ابن ماجة **وصح** عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 انه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه **فطائف** حلت هذا على عمق واطلاقه وقالت يصام عنه النذر والفرض **وابت**
طائفة ذلك وقالت يصام عنه نذره وفرضه **وفصلت طائفة** فقالت يصام عنه النذر دون الفرض الاصل وهذا
 قول ابن عباس واصحابه والامام احمد واصحابه وهو الصحيح لان فرض الصيام جار مجرى الصلوة فكما لا يصلي احد عن احد ولا يسلم
 احد عن احد فكذلك الصيام واما النذر فهو التمام في الامة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولي له كما يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرح
 هذا انه لا يخرج عنه ولا ينكح عنه الا اذا كان معذورا بالناخير كما يطعم الولي عن افطرته رمضان لعذر فاما المفطر من غير عذر
 فلا ينفع اداء غيره عنه لغير الله تعالى التي فرط فيها وكان هو لما مو بها ابتداء وامتنان دون الولي فلا ينفع توبة احد عن احد استدل
 عنه ولا اداء الصلوة عنه ولا غيرها من فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتمت مائة والله اعلم **وسال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فقالت اني نذرت
 ان اضرب على اسك بالد ففقال اوف بن ذك قالت اني نذرت ان اذبح بمكان كذا او كذا مكان يذبح فيه اهل الجاهلية قال لصنم قالت
 لا قال لوثن قالت لا قال اوف بن ذك ذكره ابو داود **وسال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال ان نذرت ان اذبح ابلا بوانة فقال النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كان فيها وثن من اوثان الجاهلية يعبد قالوا لا قال فهل كان فيها عيد من اعيادهم قالوا لا قال اوف
 بن ذك فانه لا وفاء بالنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن ادم ذكره ابو داود **فصل** في طرقت من فتاوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في الجهاد **سئل** عن قتال الامراء الظلمة فقال لا ما اقاموا الصلوة وقال خيار ائمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم
 وتصلون عليهم وشرار ائمتكم الذين تبغضونهم ويتبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قالوا افلا نناذبهم قال لا ما اقاموا فيكم
 الصلوة لا اقاموا فيكم الصلوة ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم لا من ولي عليه وال فراه ياتي شيئا من معصية الله فليكن ما ياتي من
 معصية الله ولا يذعن يد امان طاعة ذكره مسلم وقال تستعمل عليكم امراء فترعون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن انكر فقد سلم ولكن من
 رضى وتابع قالوا افلا نقاتلهم قال لا ما صلوا ذكره مسلم وزاد احمد ما صلوا الخمس **وسال** النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال رايت ان
 كان علينا امراء يمنعوننا حقنا ويسألونا حقهم قال اسمعوا واطيعوا فانما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ذكره الترمذي وقال انما
 ستكون بعد اثرة واموت تنكر ونها قالوا فما تامرنا من ادرك ذلك قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم متفق عليه
وسال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال اني على عمل الجهاد قال لا اجلة ثم قال هل تستطيع اذا خرج المجاهد ان تدخل مسجد
 فتقوم ولا تفتق وتصور ولا تظفر قال ومن يستطيع ذلك فقال مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم القانت بايات الله
 لا يفتر من صيام ولا صلوة حتى يجرم المجاهد في سبيل الله ذكره مسلم **وسئل** النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الناس فضل فقال مؤمن يجاهد

بنفسه عليه السلام في سبيل الله من قال بغيره من الناس من قال بغيره من الناس من قال بغيره من الناس من قال بغيره من الناس
 فقال يا رسول الله اريد ان قتلت في سبيل الله وانا صابر محتسب مقبل غير مدبر كيف قال كيف قلت فردد علي فقال
 قال فقال نعم فكيف قلت فردد علي القوله ايضا فقال رايت يا رسول الله ان قتلت في سبيل صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر كيف قال نعم
 قال نعم الا الذين فان جبريل لييا في ذلك ذكره احد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم ما بال المؤمنين يقتلون في قبورهم الا الشهيد قال
 كفى ببارقة السيوف على راسه فتذكره النساء وسئل صلى الله عليه وآله وسلم اي لشهداء افضل عند الله تعالى قال الذين يلقون في الصف
 لا يلقون وجوههم حتى يقتلوا او تلك مطلقون في الغزو العلة في الجنة ويضرب اليهم ربك اذا ضحكك عبدك في الدنيا فلاحما
 عليه ذكره احد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقا تلحمية ويقا تلحمية ويقا تلحمية ويقا تلحمية ويقا تلحمية
 كلمة الله هو العليا فهو في سبيل متفق عليه وعندنا في اوردان اربابا اني سوا الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الرجل يقاتل للذكر ويقا تلحمية
 ليغتم ويقا تلحمية في مكانه فمن في سبيل الله قال من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
 رجل فقال يا رسول الله رجل يس يد الجهاد في سبيل الله وهو يستغنى عرضا من اعراض الدنيا فقال لا اجر له
 فاعظم ذلك للناس قالوا للرجل عدل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانك لم تهم فقال يا رسول الله رجل يس يد الجهاد في سبيل الله وهو
 يستغنى عرضا من عرض الدنيا فقال لا اجر له فقالوا للرجل عدل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا اجر له ذكره ابو داود
 وعندنا نسائي ان سأل صلى الله عليه وآله وسلم فقلت رايت رجلا غزاه ليتمس الاجر الذي ذكره فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 لا شيء له فاحادها ثلاث مرار يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا شيء له ثم قال ان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ما كان خالصا له
 واستغنى به وجهه وسألت صلى الله عليه وآله وسلم سلة فقالت يا رسول الله يغزو الرجال ولا تغزو النساء وانهما نصف الميراث
 فانزل الله تعالى ولا تملوا ما فضل الله به بعضكم على بعض الآية ذكره احد وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الشهداء فقال من قتل في
 سبيل الله فهو شهيد ومن مات في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في الدنيا فهو شهيد ومن مات في البطن فهو شهيد فصل
 في ذكر طرق من فتاويه صلى الله عليه وآله وسلم في الطب سأل صلى الله عليه وآله وسلم اعرابي فقال يا رسول الله استداوى قال نعم فان
 الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء عدا من علم وجعله من جهله ذكره احمد وفي لسان ان الاعراب قالت يا رسول الله الاستداوى قال نعم عدا
 الله تداوا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء او دواء الاداء واحد اقاوا يا رسول الله وما هو قال لهم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
 واله وسلم فقيل له ارايت رقي نستقيها ودواء نتداوى به وتقاة نقيمها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي قد رآه الله ذكره الترمذي
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم هل يغني الدواء شيئا فقال سبحان الله وهل انزل الله تعالى من دواء في الارض الا جعل له شفاء ذكره
 سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب من امته فقال هم الذين لا يسترقون
 ون ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون متفق عليه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل عصى الله ورسوله فقالوا انه كان عندنا
 رقية نرقى بها من العقر في انك نصبت عن الرقي قال عرضوا على رقاكم قال عرضوا عليه فقال ما اري يا ساسم استطعم ان ينفعه خاه
 فليفعل ذكره مسلم واستفتاه عثمان بن ابي العاص عن رجل عصى الله وشكا اليه وجعا يجده في جسده منذ اسلم فقال ضربه يدك على الكبد
 يام من جسده وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات اعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما اجد واحذر ذكره مسلم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم
 واله وسلم اي الناس اشد بلاء قال لا نبيا ثم الامثل فالامثل الرجل يبس على حسبه يينه فان كان رفيق الدين ابتلى على حسب
 ذلك وان كان صلب الدين ابتلى على حسب ذلك فما يزال البلاء حتى يمشي على الارض وما عليه خطيئة ذكره احمد وصححه الترمذي
 وذكر ابن ماجه انه سئل اي الناس اشد بلاء قال
 رسول الله ثم من قال ثم الصالحون ان كان احدهم يبس على حسب

حق ما يجلب الالعباءة يحرمها وان كان لحد من ليضرح بالباد كما يفر من احدكم بالعافية **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم رجل رايت هذا
 الامراض في تصيبنا ما لنا بها قال كفارات قال بوسعد الخدري رضي الله عنه وان قلت قال وان شوكه فما فوقها فلها بوسعيد
 على نفسه ان لا يفارق الوعل حتى يموت وان لا يشغل عن حج ولا عمرة ولا جهاد في سبيل الله ولا صلاة مكتوبة في جماعة فلامسه
 انسان الا وجد حرة حتى مات ذكره احمد وقال سامة رضي الله عنه شرب الاعراب يسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطينا
 حرج في كن اعطينا حرج في كن ا فقال عباد الله وضع الله تعالى الحرج الا من اقتض من عرض اخيه شيئا فذلك هو الحرج فقالوا يا
 رسول الله هل علينا من جناح ان نتداوى قال تداووا وعباد الله فان الله لم يضع داء الا وضع معه شفاء الا اهرم قالوا يا رسول الله ما
 خير ما اعطى العبد قال حسن الخلق ذكره ابن ماجه **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقي فقال اعرضوا على رقاكم ثم قال لا بأس
 بما ليس فيه شرك ذكره مسلم **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم طبيب عن ضفدع يجعلها في دواء فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن قتلها ذكره اهل السنن **وشكا** اليه صلى الله عليه وآله وسلم الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف القل فافتاهم بلقيس
 الحري ذكره البخاري في صحيحه **والفقه** صلى الله عليه وآله وسلم ان من تطيب لم يبرئ منه طيب فوضا من وهو يدل بفهمه على انه اذا
 كان طبيبا واخطأ في طبيب فلا ضمان عليه **وشكا** اليه صلى الله عليه وآله وسلم المشاة في طريق الحج تعبرهم وضعفهم عن الشئ فقال
 لهم استعينوا بالنسك فانه يقطع عنكم الارض وتخفون له قالوا نعم ففعلنا فحفظنا له والنسك العبد ومع تقارب الخطا ذكره ابن مسعود
 الدمشقي هذا الحديث في مسلم وليس فيه انما هو زيادة في حديث جابر لطويل الذي رواه مسلم في صفته النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 واسناده حسن **وسألت** صلى الله عليه وآله وسلم اسماء بنت عيسى رضي الله عنه ما قالت يا رسول الله ان ولد جعفر ثمسع اليهم العين
 افاستن في لهم قال نعم فانه لو كان شئ سابق القدر لسبقته العين ذكره احمد وعند مالك عن حميد بن قيس المكي قال دخل على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بني جعفر بن ابى طالب فقال لحاضتها ما الى راها صار عين فقالت انه لتسعع اليهما العين ولم يمنعنا ان
 نستقي لهما الا انا لا ندرى ما يوافقك من ذلك فقال استنقوا لهما فانه لو سبق شئ لقد سبقته العين **وسئل** صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم عن النشرة فقال هي من عمل الشيطان ذكره احمد وابوداود والنشرة حل السموم وهي نوعان حل السموم مثل وهو الذئب
 من عمل الشيطان فان السم من عمل فيتقر بلية الناس والمنتشر فيبطل عمله عن السموم **والثاني** النشرة بالرقية والتعوذات
 والدعوات والادوية الباهرة فهذا اجاز بل مستحب وعلى النوع المذموم يحل قول الحسن لا يحل السم الاساس **فصل وسئل**
 صلى الله عليه وآله وسلم عن لطاعون فقال عذابا كان يبعثه الله على من كان قبلكم فاجله الله رحمة للمؤمنين ما من عبد يكون
 في بلد ويكون فيه فيمكث لا يخرج صابرا محتسبا يعلم انه لا يصيب الا ما كتب الله له الا كان له مثل اجر شهيد ذكره البخاري **وسأله**
 صلى الله عليه وآله وسلم فروة بن مسيك رضي الله عنه فقال يا رسول الله انا بارض يقال لها بين وهي ريفنا وميرتنا وهي وبية او
 نال وبها شدي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعها عنك فان من القرون التلفت وفيه دليل على نوع شئ يف من
 نواع الطيب وهو استصلاح التربة والهوى كما ينبغي استصلاح الماء والغذاء فان بصلاح هذه الاربعة يكون صلاح البلد
 واعتدله **وقال** صلى الله عليه وآله وسلم لا طيرة وخينها قال قيل يا رسول الله وما الفال قال الكلمة الصالحة يسميها احكام
 تفق عليه وفي لفظها لا عدوى ولا طيرة ويعجبني الفال قالوا وما الفال قال كلمة طيبة وما قال لا عدوى ولا طيرة ولا
 نامة قال رجل رايت البعير يكون به الجرب ففجر بالابل قال ذاك القدر فمن اجره لا اول ذكره احمد **ولا حجة** في هذا من
 نكل الاسباب بل فيه اثبات القدر ورد الاسباب كلها الى الفاعل الا ان ذلك كان كل سبب مستندا الى سبب قبله لا الى غاية للنم
 لتسلسل في الاسباب هو مستتم فقطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 انقول فمن بعد الاول ذلوك كان الاول قد جرب

والديه قال ليس باب الرجل وامه قيسية وامه متفق عليه والافاضل ان كبر الكبر عتق والوالدين ان ياتوا على الله ليس باب الرجل
امه قيسية وامه وهو من يجرى اعتبارا للذراريه وطلب الشجر لسدها وقد تقدمت شواهد هذا القاعد بما في كفاية وقال صلى الله عليه واله
وسلم ما تقولون في الزنا قالوا احرام فقال لان يترك الرجل بغير نسوة ايسر عليه من ان يترك باس ما جاره ما تقولون في السر قالوا احرام قال لان يترك
الرجل من عشرة ابيات ليس من ثلث ليس من جاره ذكره احمد **وقال** صلى الله عليه واله وسلم انك لا تدرى ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكره
احاد بها يكره قيل راسيتان كان في اخي اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبت وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهت ذكره مسلم والترمذي
ومالك بن رجا قال سأل رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ما الغيبة فقال ان تذكر من امر ما يكره ان يسمع فقال يا رسول الله ان كان حقا فقال رسول
الله صلى الله عليه واله وسلم اذا قلت باطلا فذلك البهتان **وسئل** صلى الله عليه واله وسلم عن الكبر فقال لا شريك بالله وعقوب الوالدين وقول
الزور وقتل النفس التي حرم الله والفرار يوم الزحف وبين الغموس وقتل الانسان فله خشية ان يطعم معه والزنا بجميلة جاره والعهر والكلال
اليتم وقد فحشنت وهذا مجموع من احاديث **فصل** من الكباش ترك الصلوة ومنع الزكوة وترك الحج مع الاستطاعة والافطار في رمضان
بغير عذر وشرب الخمر والسرقة والزنا والواط والحكم بخلاف الحق واخذ الرشاء على الحكم والكذب على النبي صلى الله عليه واله وسلم والقول
بالعلم في اسائه صفاته وافعاله واحكامه وتجوذ ما وصف به نفسه ووصفه به رسول الله واعتقاده ان كلامه وكلام رسول الله لا يستفاد منه يقين
اصلا وان ظاهر كلامه وكلام رسول الله باطل وخطا بل كفر وتشبیه وضلال وترك ما جاء به قول غيره وتقديم الخيال المسمى بالعقل والسياسة الظاهر
والعوائد الباطلة والاراء الفاسدة والادراكات والكشوفات الشيطانية على ما به صلى الله عليه واله وسلم ووضع المكوس وظلم الرعايا والاستيثار
بالفقر والكنز والفخر والعجب والخيلاء والرياء والسمعة وتقديم خوف المخاوفين على خوف الخالق وتجبته على محبة الخالق ورياءه على رجاؤه وادارته
العلو في الارض لفساؤن لم ينزل ذلك من السماء صلى الله عليه وسلم وقطع الطريق وافرار الرجل الفاحش في اهله وهو يعلم والشيء بالقيمة وترك التنزه
من البول وتفتيش الرجل وترجيل المرأة ووصل شعر المرأة وطلبها ذلك وطلب العسل كيرة وقعد كيرة والوشم والاستيشام والوشى وال
الاستيشار والفصح في التمهيد في النسب والرجل من ابنة براءة الابن ابن وادخال المرأة على زوجها ولد من غيره والنياحة ولطم الخدود و
شق الشارب في حق المرأة شعرها عند المصيبة بالموت وغيره وتعيين منار الارض وهو اعلامها وقطعة الرحم والجور في الوصية وحرمان
الوارث حقه من الميراث واكل الميتة والدم وتعم الخنزير والتحليل واستعمال المطلقة به والتحليل على اسقاط ما اوجب الله وتحليل ما حرم الله و
هو استباحة محارمه واسقاط فرائضه بالحيل وسيع الحر وابق المملوك من سيده ونشوز المرأة على زوجها وكتمان العلم عند الحاجة الى
اظهاره وتعلم العلم للدنيا واللباهة والجماعة والعلو على الناس والغدر والفجور في الخصام واثبات المرأة في برها وفي محبتها والتمسك بالصدق
وغيرها من عمل الخين واساءة الظن بالله واتهامه في احكام الكونية والدينية والتكذيب بقضائه وقدره واستوائه على عرشه قال
انه ليقاهر فوق عباده وان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم عرج به اليه وان رفيع المسيح اليه وان يصعد اليه الحكم الطيب وان كتب كتابا فهو
عنده على عرشه وان رزقته تغلب غضبه وان ينزل كل ليلة الى السماء الدنيا حين يمضي شطر الليل فيقول من يستغفرني فاغفر له وان كلم موسى
تكليما وتحلى الجبل فجعل دكلا واتخذ ابن ايم خليلا وان نادى ادم ونوح ونادى موسى ونادى عباده يوم القيمة وان خلق ادم بيديه
وان يقبض سواواته باحدى يديه والارض باليد الاخرى يوم القيمة **فصل** ومنها الاستماع الى حديث قوم لا يحبون استماعه و
تخفيف المرأة على زوجها والعبد على سيده وتصور صور الحيوان سواء كان لها ظل او لم يكن وان يرعيني في المنام ما لم تراه واخذ الربا
واعطاؤه والشهادة عليه وكتابتة ومشي بالخمر وعصرها واعتصارها وحملها وبيعها واكل ثمنها ولعن من لم يستحق اللعن واثبات
الكهنة والمنجيين والعرافين والسحرة وصدق بقتلهم والعمل باقوالهم والتجسس لغير الله والحلف بغيره كما قال صلى الله عليه واله وسلم من حلف
بغير الله فقلنا شرك وقد قص ما شاء ان يقص من قال ان ذلك مكره وصاحب الشجر يجعل شركا فرتبته فوق رتبة الكباش واتخاذ

[illegible]

لم يعمل بداره ومنها التمسك واما اللعيب الذي هو من الكبار في الدنيا فيم الختان يرومه ولا سيما اذا اكل المال بالحرمة
 التشيب به فان اللعيب بمنزلة طمس اليد واكل المال بمنزلة اكل لحم الخنزير ومنها ترك الصلوة في الجماعة وهو من الكبار وقد عزم رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق المختلفين عنها ولم يكن ليرقى تركه صغيرة وقد عزم ابن مسعود انه قال ولقد رأيتنا وما يتخلف عن
 الجماعة الا من في معالوم النفاق وهذا فوق الكبيرة ومنها ترك الجمعة في غير مسلم ليتهمين اقوام عن دعوتهم للجماعات ولتختم الله على
 قلوبهم ثم ليكون من الغافلين وفي السنن باسناد جيد من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه ومنها ان يقطع ميراث وارث
 من تركته او يبدله على ذلك واحمد بن الحويل ما يخرج به من الميراث ومنها الغلو في الخلق حتى يتعدك بمنزلة وهذا قد يرتفع من الكبيرة الى
 الشرك وقد عزم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا يكره الغلو وانما هلك من كان قبلكم بالغلو ومنها الحسد في الشتم انه ياكل لحم
 حواشي النار الخطب ومنها اللزوم بين يدي المصل ولو كان صغيرا لما امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقتال قاعد ولم يجعل وقوف
 عن حوائج ومصالح الرعايا عاملا خيرا لمن وره بين يديه كما في مسنده البخاري والله اعلم وهذا فصل مستطرد
 من فتاوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجم اليها وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الحجر فقال اذا ثبت الصلوة وانبت الزكوة فانت
 مهاجر وان مت بالحضرة يعني ارضا باليامة ذكره احمد وسأل صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله بن حوالة ان يختار له بلادا
 يسكنها فقال عليك بالشام فانها خير من ارض تميم اليها خيرة من عبد الله بن ابي قحافة فليكن بينكم وبينكم واسقوا من عندكم فان الله
 توكل باليامة واهلها اهد باسناد صحيح وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني تميم فقال يا رسول الله ان تاسم
 قال ههنا ونحوه بيدك وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني تميم فقال يا رسول الله ان تاسم
 موكل باليامة مع خوارق من ناريس قال نعم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني تميم فقال يا رسول الله ان تاسم
 قال نعم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني تميم فقال يا رسول الله ان تاسم قال نعم وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل من بني تميم فقال يا رسول الله ان تاسم

ذكره ابن
 وقال من جرت نوبه خيلا لم ينظر الله اليه
 قال ابن خنيس ذراعا لا يزدن
 الله الواصل والمستوصل متفق عليه وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن اتيان الكهان قال لا تأتوهم
 وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الطيرة قال ذلك شئ ينجذ ون في صدورهم فلا يصدنهم وسئل من الخط فقال كان نبي
 من الانبياء يخط فسن وافق خطه فذلك وسئل صلى الله عليه وآله وسلم عن الكهان ايضا فقال ليسوا بشئ فقال المسائل انهم يحدثونا
 حيانا بالشئ فيكون فقال تلك الكلمة من الحق يخطها الجحيم فيقذفها في اذن وليه فيملطون معها مائة كذبة متفق عليه وسئل
 صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة فقال هي لرويا الصالحين يراها الرجل الصالح او ترى له ذكر
 حمد وسألت صلى الله عليه وآله وسلم خديجة رضي الله عنها عن ورقة بن نوفل فقالت انه كان يصيد فاك ومات قبل ان تظهر فقال النبي

